

(المجلد الاول)

تبیین الحقائق شرح کنز الدقائق

از

عثمان بن علی الزیلعی الحنفی

1678
511

(فهرس)

(الجزء الاول من تبیین الحق شرح كنز الدقائق)

فهرس الجزء الاول من تبيين المخلقي شرح كذا الداني

| صفحة | صفحة |
|------------------------------------|--|
| باب الاستسقاء ٢٣٠ | كتاب الطهارة ٢ |
| باب الخوف ٢٣١ | باب التيمم ٣٦ |
| باب الجنائز ٢٣٤ | باب المسح على الخفين ٤٥ |
| فصل السلطان أحق بصلاته ٢٣٨ | باب الخبض ٥٤ |
| فصل في تعزية أهل الميت ٢٤٦ | باب الانجاس ٦٩ |
| باب الشهيد ٢٤٧ | كتاب الصلاة ٧٨ |
| باب الصلاة في الكعبة ٢٥٠ | باب الاذان ٨٩ |
| كتاب الزكاة ٢٥١ | باب شروط الصلاة ٩٤ |
| باب صدقة السوائم ٢٥٨ | باب حصة الصلاة ١٠٣ |
| باب صدقة البقر ٢٦١ | فصل وإذا أراد الدخول في الصلاة كبر الخ ١٠٩ |
| فصل في صدقة الغنم ٢٦٣ | باب الامامة والحدث في الصلاة ١٣٢ |
| باب زكاة المال ٢٧٦ | باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها ١٥٤ |
| باب العائثر ٢٨٢ | فصل كرم استقبال القبلة بالفرج الخ ١٦٦ |
| باب الركاز ٢٨٧ | باب الزور والنوافل ١٦٧ |
| باب الضمر ٢٩١ | باب ادراك الفريضة ١٨ |
| باب المصرف ٢٩٦ | باب قضاء القوائت ١٨١ |
| باب صدقة الفطر ٣٠٦ | باب سجود السهو ١٩ |
| كتاب الصوم ٣١٢ | باب صلاة المريض ١٩٠ |
| باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده ٣٢٢ | باب سجود التلاوة ٢٠١ |
| فصل في العوارض ٣٣٣ | باب صلاة المسافر ٢٠٠ |
| فصل من تدرص يوم النحر الخ ٣٤٤ | باب صلاة الجمعة ٢٠٣ |
| باب الاعتكاف ٣٤٧ | باب صلاة العيدين ٢٢ |

شالام الاسلام

الجزء الاول

من تبين الحقائق شرح كذا الدقائق تأليف الامام العالم

العليل العلامة الصالح الفقيه فريد

دهره ووجد عصره غير

عقل بن علي الزبلي

نعمنا الله بركته وأمن

فسيح جنته

أمين



وبها مشكاة الامام العلامة العبد الفقيه الشيخ

الشلي على هذا الشرح الجليل تفيد القاصد

بالرحمة والرضوان وأسكنهم

فسيح الجنان

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

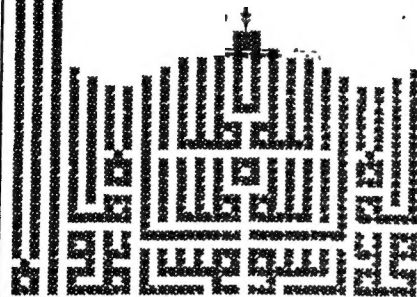
سنة ١٣١٣

هجريه

(محل مبيعه عند ملتزمه حضرة السيد عمر حدين الخشاب بمصر)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(قوله في المستن وهو من
قصاص الشعر الى آخره)
نقش المصنف في هذا
التركيب من وجوده (الاول)
أن قوله من قصاص شعره
ليس كذلك لان الوجه
في الطول من مبدأ سطح
المجبهة الى منتهى العين
كان عليه شعراً أو لم يكن
(الثاني) ان قوله والى
شعبي الاذن مطوف
على قوله ان اسفل ذنقه
فيكون داخل في حكمة
ويكون المعنى حدا الوجه
طولا من قصاص شعره
الى أن ينتهي الى اسفل
الذقن والى أن ينتهي الى
شعبي الاذن وليس كذلك
على ما لا يفي (الثالث)
كان ينبغي ان يقال والى
شعبي الاذن لان لكل
اذن شعرة والعرض من
الشعرة الى الشعرة
وليس الاذن الواحدة
شعرة (الرابع) يلزم
من هذا الحد ان يجب
غسل داخل العينين
ولا فداً وغسلهما من
شعر الحاجبين والجمجمة
والناب والوشم القباب



(بسم الله الرحمن الرحيم)

المجندة التي شرح قلوب العارفين بوردانيته وزينها بالاعيان وما ألهمها من حكمة أحده
جدا عارف لظلمته مقروء دانيته وعلى من ختمه الرسالة أفضل صلواته وتحيته محمد المصطفى
المخصوص بظهوره على الملأ كهاودوام شريعته الى آخر الدهر ونباته وعلى آله الكرام
وجميع صحابته وعلى التابعين لهم الى يوم الدين بأحيائهم (أما بعد) فاني لما رأيت هذا
المختصر السخي يذكر الدقائق أحسن مختصر في الفقه ما يحتاج اليه من الواقعات مع لطافته
الاختصار طمحه أحسن أن يكون شرح متوسط يحمل الفاظه ويحل أحكامه ويزيد عليه سيرا
من القروع مناسبة مسجى بتبيين الحقائق للمفهم نئين ما كتبت من الدقائق وزيادة ما يحتاج
اليه من التواقي وأسأل الله تعالى أن يوفقني لاتمامه معتمداً عليه من الزلل والخلل فيما أقول
وقل وهو حسبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

(كتاب الطهارة)

قال رحمه الله (فرض الوضوء غل وجهه) لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم قال رحمه الله (وهو من
قصاص الشعر الى اسفل الذقن والى شعبي الاذن) أي الوجه هذا بلغة الامستق من المواجهة
وهي تقع هذه الخوة وقوله من قصاص الشعر يخرج فخرج الغالب والاعدا الوجه في الطول من

وهم البرغيث وليس كذلك راجع عن الاذن ما باعتبار العلب وعن الثاني بان فيه مقدرا وهو ما ذكرنا وان مبتدا
كان فيه نصف وهو اصابعه عارضا صاحب لهذا حيث قال وحدا وجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن والى شعبي الاذن
لان المواجهة تقع في الجبهة وهو مشتق منها وقد علم ان الفقهاء يتسامحون في اطلاق العبارات ولكن العبارة التي في
وهو من قصاص شعره الى اسفل ذنقه ومن شعرة الاذن الى شعرة الاذن وعن الثالث ما قلنا في اضع ما فيه من المسامحة وعن الرابع
ان هذه الاشياء سقطت لخرج وعلى من يغفل وجهه ما واجهه الانسان لا تدخل هذه الاشياء في وجهه من المواجهة عيني وفي
الغالب ثلاث لغات والضم اعلاها وقوله الى اسفل الذقن يقع في الغالب المجبهة والضم هو مجمع عليه

(قوله في المتن ويده بقرنيه) وما جهن من الاصابع واليد الزائنتين وبغسل الاطعم ما بقي من محل الفرض حتى طرف العضو كون
 (قوله لان الغاية لا تدخل في الغاي) أي كاللص في الصدم وهو قول زفر (قوله الى المرافق) لان قوله وأيديكم تناول كل الامى الى
 التاكيد وهو لفظ (قوله بلفظ التنبيه) أي ما قال الى الكمين بل انه نفى كل رجل (قوله ومن الناس) وهم الرافضون قال
 معراج الفداية وعندنا رافض المسح على ظاهر القدم والاصابع الى الكمين والغسل غير جائز (قوله على من قرأ الجسر) أي هو حجة
 (١) والكسائي وحقق (قوله في المتن ومسح ربيع رأسه) والغسل يوجب عنه وتوقيع الوجه والوضوء ثلاثة أنواع فرض على
 الحديث الصلوات وسائر أفعالها ونقلا وما في معناه كسبعة التلاوة والشكر عند من يعتبرا (٣) ومسح المحف وواحد الطواف

باليه وليذا يخبر باله
 وسنة للرم على طهارة
 وقبل الغسل وبعد الغيبة
 والتمية والكذب وغسل
 الميت وجهه وعندنا الأذان
 والأقامة وأخطبوا على
 بين الصلوات المروءة والجنب
 عنداً كله ونهيه ونهيه
 وبقتله ولزارة قبر النبي
 صلى الله عليه وسلم وبعد
 أكل لحم الجوز والخروج
 من الاختلاف انتهى
 (قوله اعتباراً لا للمسح)
 وجه اعتباراً لا أن الباء
 اندخلت على محل اقتضت
 استحباب الالة دون محل
 واستحباب الالة فاقامة مقام
 كلها فوجب المسح ثلاث
 أصابع انتهى يعني (قوله)
 وأقر به مسح الرأس)
 قياس اللبسة على شعر
 الرأس أظهر من قياسه على
 الخاضعين وأهذاب العينين
 لان ما اقتضت اللبسة من
 البشر وغيره ظاهر كما في شعر
 الرأس بخلاف الخاضعين
 انتهى (قوله فلا يجب)
 وعند الشافعي يجب وهو

مبتدأ سطح الجبهة الى عنق الكمين كل على شعراً ولم يكن قال رحمه الله (ويده بقرنيه) لقوله
 تعالى وأيديكم الى المرافق وقوله بقرنيه أي مع حرفيه وتكون الباء الصالحة بخلاف اشتربت القرس
 بمرجه أي مع سرجه وقال زفر لا تدخل المرافق لان الغاية لا تدخل في الغاي قلنا لم تدخل لكن
 الغايها فاعلموا الاسقاط تقديره واهما علم أخطوا من التاكيد الى المرافق اذ لو اهد هذا التقدير لم
 يكن لاخراج ما وراء المرافق وجهه بعد ما تولى لفظ اليد قال رحمه الله (وربما يكسبه) والكلام فيها
 كالكلام في اليد والكعب هو العظم الثاني وروى هشام عن محمد أنه الفصل الذي عندهم عقد
 الشراك وهو سمونه لان محمداً رحمه الله لم يرد ذلك في الوضوء وإنما قال ذلك في الحرم اذ لم يجد فعلى قطع
 خفيه من أسفل الكعب الذي في وسط القدم وروى عليه أيضاً قوله تعالى الى الكمين تنبيه الكعب
 لان الاثنين من واحد فتنبيه بلفظ التنبيه ومن اثنين وهو جزءه فتنبيه بلفظ الجمع قال الله تعالى
 فقد مضى خلقك بكم ولم يقل قلباً بكم ولو كان كما قاله لقل الى الكعب كل المرافق فيقول ربه ومن الناس
 من زعم أن وظيفة الرجل المسح لقوله تعالى وأرجلكم بالجسر عطف على الرأس ولما قرأنا نصب
 عطف على اليدين وقال عليه السلام بعد ما غسل رجله هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به والرجل
 للجوارزة كقوله تعالى وحور عين على من قرأ الجسر قال رحمه الله (ومسح ربيع رأسه) لحديث المغيرة أنه
 عليه السلام مسح على رايته وهي الاربعة لانهما أحسبوا بالاربعة وقال محمد الواجب قدر ثلاثة
 أصابع اعتباراً لالة المسح وهي البدو الأصل فيها الاصابع وهي عشرة فربما اثنان ونصف واواحد
 لا يتجزأ فكل وهذا اعتبار المسح واطاعة عليه ما روينا اذ لو اقل من ذلك لافعله عليه السلام مرة
 تعذيب الجواز وقوله (ولحيته) يجوز أن تكون اللحية مطوقة على الرأس أي ومسح ربيع رأسه
 وربع لحيته وهو رويها الحسن عن أبي خنيفة لانه لا يسقط غسل ما تحتها لعدم المواجبة
 أو لتعسر وجوب مسح كلبية والمسح لا يجب استحبابه فاعتبر بالربع ويجوز أن تكون
 مطوقة على الاربعة أي ومسح ربيع رأسه ومسح لحيته فعلى هذا يجب مسح كل اللبسة وهي رواية
 بشر بن أبي يوسف ومنه عن أبي خنيفة روي عنه غسل الاربعة وعن أبي يوسف انه لا يجب غسله
 ولا مسح روي عن أبي خنيفة ومحمد انه يجب امر الما على ظاهر اللبسة وهو الاسخ لانهما قصر
 غسل ما تحت الشعر اقل الواجب اليه من غير تغيير كالحاجين وأهذاب العينين وأقر به مسح
 الرأس لما قصر الشعر اقل الواجب اليه من غير تغيير وهذا كله في غير المسترمل وأما المسترسل عن
 الفتن فلا يجب ابصال الماء اليه لانه ليس من الوجه قال رحمه الله (وسنة) أي سنة الوضوء (غسل
 يديه الى رصغيه ابتداء كالشبيخ) أما البدن فيفضل الدين فلانها آلة التطهير فيبدأ بغيرها (غسل
 الى رصغيه) لوقوع الكتابة في التطهير واطلعه ليتوالى المستيقظ وغيره وقال كاتبة يعني كما

أصح مذهبه لانه من الوجه بكم التبعة انتهى كما (قوله لانه ليس من الوجه) تقول رأيت وجهه دون لحيته ولا يقبل طال
 وجهه دون لحيته ولا يقبل طال وجهه ويقال طالت لحيته انتهى (قوله وسنة الوضوء) ثلاثة عشر أي على ما ذكره انتهى يعني
 (قوله في المتن الى رصغيه) قال في القاموس الرصغ كلفه فصل ما بين الساعد والكعب والاق والقدم انتهى (قوله في المتن
 ابتداء) نصب على الترف أي في ابتداء الوضوء ويجوز أن يكون بالاعلى تقديره مبتدأ انتهى يعني السنة نفس الابتداء بفعل الدين
 وأما نفس الفعل ففرض انتهى

(قوله وتبينوا الشيطان في الحديث) إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده فخرج الصائري بهذه الجواز وقفة للجماعة باللفظ مختلفة انتهى عني (قوله هو ذكرا لله تعالى) أي في ابتدائه لقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال الحديث انتهى غاية (قوله فزلفت) وهو ما يستأنس في الأكل فتصير السنة في الباقي لاستدراك ما فات انتهى (قوله لا يعمي فيها) أي لراحة الانكشاف ولا في محل الجاسة انتهى كمال (قوله في المتن والسؤال) أي استمالة وذكر في كتاب الاستحسان من المحيط أن العلق للراءة يقوم مقام السؤال لأنها تخاف من السؤال سقوط سمها لأن سمها أنس من سن الرجل وهو مما يخاف الاستئذان انتهى فان قلتم من فوائده أنه يشد الشدة فكيف يستقيم هذا الجواب أنه لا بعدنى كون الموانعة عليه فقد تنص إلى سقوط الاستئذان من بعض أفراد الأئمة وما يشهد به ما أخرجه الطبراني في الأوسط برجال الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لمرت السؤال (ع) حتى خشيت أن يمدني والرد سقط الاستئذان لكن الوجه أنه يقال لا تنص

لن هذه حاله الواجبة
 عليه بل يتبعه فعله
 أسياً انتهى (قوله والاول
 أظهر) قال العيني قلت
 بل الاظهر هو الثاني لان
 المقول عن أبي حنيفة
 رضي الله عنه على ما ذكره
 صاحب الخيضة أن السواك
 من سنن الدين حيث
 يتو في كل الأحوال
 انتهى (قوله والعصم إنما)
 أي: لتسجعة والسواك
 انتهى (قوله وعند عن
 الخيضة والمغضة إدارة
 المله في القسم وأما
 الاستساق فهو بسبب
 المله بالتسريع انتهى
 (قوله يشعر بالإسعال)
 وأما تسعاله حديثهما
 انتهى عيني (قوله بالغ في
 المغضة والاستساق)
 المبالغة في المغضة
 في شغره أو في استساق

ان التسمية سنة في الاستدسا طلقا فكذلك غسل البدن سنة مطلقا وتقسيمه على المستقط في الحديث لا ينافي في غيره ولهذا لم يترك عليه السلام طهرا وكذا من سحى وضوءه عليه السلام وأما التسمية فلقوله عليه السلام من وضأ وذ كرام الله تعالى كان طهورا لجميع بدنه ومن وضأ ولم يذ كرام الله تعالى كان طهورا للأعضاء وصوته وهذا يقتضى وجود الوضوء بلا تسمية وتعتبر التسمية عند ابتداء الوضوء حتى لو نسيها ثم ذكره لم يغسل البعض ومضى لا يكون مقبولا للتعريف بخلاف الأكل وشغوه والفرق أن الوضوء كغسلي واحد لا يفرأني أثره عند ابتداءه وقد فات وكل لقسمه من الأكل فعمل مبتدأ لم يفت ثم قيل يسمى قبل الاستيعاب بالالامن الوضوء وقيل بعده لأن الذكر عند كشف العورة لا يكون تعظيما لجميعه بل يسمى فيها احتياطا قوله (والسواك) يحذف وجهه من أحدهما أن يكون مجرور عطفا على التسمية والثاني أن يكون مرفوعا عطفا على الفعل والاول أظهر لأن السنة أن يستأنف عند ابتداء وضوء لقوله عليه السلام ولأن أشق على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وقد روي عليه النبي صلى الله عليه وسلم وكان عند فقد يعلم بالاصبع والصبيح انهم مستحسان يعني أسوأ وأسميعة لانهم لا يسمون خصائص الوضوء قال رحمه الله (وغسل نحو الله) عبد عن المضمضة والاستنشاق الى تعذر اما اختصاره وان الفعل شعر بالاحتساب فكان أولى وهذا لأن السنة تقوما بالمعقولة عليه السلام يقع في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون سامتا والفعل أدل على ذلك وعرضه فلا يفتى عنه لسلام وطبق عليه وكيفيته أن يتعوض فلا يلو يستشق كذلك يأخذ لكي مرة متباعدة عما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عنه عليه السلام أنه تضعف ويستشق ويكف واحدهما أنه لا يستعين بالبدن مثل ما يفعل في غسل الوجها ومعناه فعلهما باليد اليمنى ويكون راعى من يقول الاستنشاق اليسرى لا لا تعرضه الذي كوضع الاستعداد وقوله ونفسه يجوز إجرعلى أن يعطى على التسمية فتكون المضمضة من السنة التي في ابتداء الوضوء بها زن وسوعلى اعتبار ترتيب قال رحمه الله (وتخليل لحيته وأصابعه) أما تخليل اللحية فليس هو فرق أن يوسفها بقوله عليه السلام فعله وعندهما ما زرعناه لا يكون بدعة وليس سنة لأنه كمن أغرض من محبه ودخلها ليس بمحض الترض وأما تخليل الأصابع فسنه واجبة لا للامر

﴿عز﴾ أي عسفه؛ هـ هي (قولاً وأخْب عليه) ولقائل أن يقول فعلى هذا ينبغي

[illegible]

بالوجوب كافي الصلاة لساوى التبع الاصل كذا في الكافي وغيره ولكن هذا ضعف وقد نواجه الضعف في بيان الوصول في شرح
 الاصول وجميع الاسراف في شرح المنار بل الواجب القوي ان الامر ثابت بغير الواحدة ثم يقيد الوجوب اذا لم يتنصص ما لم يوجد
 قرينة مافية عن ظاهره ككبر مسدقة الفطر ولا ضحية ونحوها فاحتمل ما اذا وجد لا يمكن القول بالوجوب وههنا طعن
 هذا الامر من تعليم الاعرابي والخباراتي حتى قيل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم بان التقليل لم يذكر فيها فعمل على التنب
 أو السنة التي دون الوجوب علاما ليس بقدر الامكان وهكذا جميع الدلائل التي تدل طواها رعا عليه في الرضوء معارض بما ينفع
 القول به اذا تأملت فيها وقال شفي الصلاة في قوة عليه الصلاة والسلام فقلوا الحديث دليل على أن وظيفة الرجل القفل
 لا المسح فكان جهة على الرافض انتهى كاك (قوله فقد تعدى ونظم) قال الكرماني أنه ضعيف وقال العراقي في تخريج
 الحديث الاحكام انه لم يجد أصلا انتهى فان قلت لو سكت النقص (هـ) من الثلاث ظلمنا لكن الثلاث واجبا
 لاسنة قلت كونه ظلمنا

الواجب ولان اتنا ما جعل لقترض بخلاف الصيغة عندهما هذا فاقول الما في استنباطها ان يصل بان
 كانت منفية فوجب قال رحمه الله (وتلث الصل) لانه عليه السلام وضأ ثلاثا ثلاثا لو قال هذا
 وضوء وضوء الا بياض من قبل في زاعل هذا انقص فقد تعدى ونظم ثم قيل التعدي يرجع الى
 الزيادة لا محذور في الحد قال الله تعالى ومن تحد حدود الله فقد ظلم نفسه والظلم الى القصاص قال
 الله تعالى ولم نعلم منه شيئا لم يتنصص فالاول فرض والثاني سنة والثالث كمال السنة وقيل الثاني
 والثالث سنة وقيل الثاني سنة والثالث غفل وقيل على عكسه وعن أبي بكر الاسكافي ان الثلاث تنفع
 فرضا كاطالة الركوع والسجود ونحو ذلك وتكلموا في معنى الزيادة والقصاص قيل اريد به مجرد العدد فما
 وقيل الزيادة على أعضاء الرضوء والقصاص عن أعضاء الرضوء وقيل الزيادة على الحداهود والقصاص
 عن الحداهود وقيل الزيادة والنقصان لعدم رؤيته الثلاث سنة حتى لو رأى الثلاث سنة ثم زاد لاحدا
 أخرى كرامة الرضوء على الرضوء وليس عليه شيء وكذا النقصان لحاجة أخرى قال رحمه الله (وبينه) أي
 وبينه الرضوء والها راجعة الى الرضوء لا المأخذ كور وكذا وقع في مختصر القدوري حيث قال: روي
 الطهارة والمغيبان ينوي ما لا يصح بالباطل بغير من العبادات أو رفع الحدث كافي التيمم وعن بعضهم
 نية الطهارة في التيمم تكفي فكذاهما فلي هذا لا يرجع عليه ويجوز أن يكون الضمير عائدا على الشخص
 المتوضي لان الكلام يدل عليه أي وبينه الرجل الصلات فيكون المفعول محذوفاً عن نية وقيل الثاني
 رحمه الله فرض قوله عليه السلام الاعمال بالنيان ولاه عبادة فلا يصح دون النية كالتيه ولنا اه عليه
 السلام يعلم الاعمال التي عليه عمل الرضوء مع جهل ولو كان فرضاً لعله ولاه شرط الصلاة فلا يقتصر الى
 النية كالأثر وطها بخلاف التيمم لان النية مأمور بها فيه بقوله تعالى ليموا صعيدا طيبا أي
 فاقصدوا ولا تنها في التيمم لصورة التراب طهوا والاعمال والماسطهر تنصصها كذا في شرحها وحكا
 لقوله تعالى ما طهروا فمن شرط النية لصورته طهوا فاقدر ادفيه وهو نسخ قال رحمه الله (ومسح كل
 رأسه مرة أو اثنين مجاه) أي ومسح كل اذنيه بماء الرأس لانه مسطوف على الرأس وتكلموا في كيفية
 المسح والاطهارة يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعددها الى فقاء على وجهه يستوعب جميع
 الرأس ثم يمسح اذنيه بأصبعه ولا يكون له المسح استلاما لان الاستيعاب به واحد لا يكون الا بهذه

الصوم لا يجره عن الصلاة والحاصل ان ظاهر عبارة ثلث تفيد أن السنة نية الطهارة وليس كذلك بل السنتان ينوي
 عبادة لا تصح دين الطهارة تكملة الصلاة فلا يصح العمل على الظاهر الاعلى قول البعض انتهى يعني وقتها عند غسل الوجه
 ومجمل القلب انتهى جوهرة قال القدوري رحمه الله في مختصره ويستحب التوضي أن ينوي الطهارة قال الشيخ فانه رحمه الله
 في شرحه أي يقصد بقلبه شأخ افعال الرضوء للطهارة امتثالا لامر الله تعالى وبما قاله أبو زرعة ان المارفع للحدث واستباحة الصلاة
 فليس شيء لان النية محل القلب ولا يعتبر بالنيان والاصح ان النية سنة لانها يصير القفل فرضا لا جاع انتهى (قوله في المتن
 ومسح كل رأسه مرة) وتركه دائما ثم قال في الطهارة والثلث في الفسلة والثالث في مسح الرأس بالماء المتخفف قد عدا
 وعن أبي شعبة في خبره بالرواية سنة انتهى (قوله في المتن ثم يمسح اذنيه بأصبعه) قال في التاييب عرشد في السبابة أنه
 وميراب لم يمسح ورثهما انتهى قال في شرح مسكين وادخل الاصابع في صمغ الاذنين أدب وليس مستهوا للسهو وروكافي
 المحيط انتهى

(قولنا نحن أجمعين كتبته) أي على الأصابع من مقدم الرأس إلى الخلفا ثم صغ الفؤاد بين الكفتين انتهى. يحيى الشافعي (قولنا بدین
 الرضخ) أي وضع الكفتين وسدما انتهى (قولنا وقال الثاني ثلاثا) وهو رواية عن أحمد بن حنبل انتهى. كافي (قولنا ولا تكسر
 أي) ولا تكرر أو أسمع غسل فخري وطيفة الرأس وقباسة الأذن قياس الثاني رضي الله تعالى عنه المسوح على الغسل
 لأن قياس المسوح على المسوح انتهى ابن جرثومة (قولنا المنصوص عليه من جملة الجلاء) ليخرج المنصوص عليه من جملة الناص
 قاله لاهو زحافلته (قولنا لقبل الله) (٦) صلاتنا رمي إلى آخره) هذا الحديث ضعيفا بذكر الرازي وقال النووي

هو ضعف غير معروف
انتهى كأي (قوله على
السلام الى الصلاة) فصار
كذلك قال واقام على حاله
هذه الاعشاء (قوله وهو)
أي نص القرآن وان انتهى
انتهى (قوله تعالى ولقد
خططناكم ثم سئنا كرم) أي
ومرنا بكم وقوله تعالى
فلا تقسم العقبه الى
قوله تعالى ثم كذبتم الذين
امنوا الى وكان من الذين
آمنوا وقت الاطعام لان
اطعام الكفار لا يقع و
آمن بعده كذا في أصل
نسخة الشيخ في التبراي
التي بخط الشيخ فخر
الدين الزبارقي قال
للتبراي أبو جدهما في
المسودة التي بخط المصنف
(قوله ولم يقل بـ أحد) أه
لم يقل أحد بعد من قبل
الصلاة بدون تكاثر فمما
عدم التحول واجبه
لاصل الاوضه دون سنه
وتداه انتهى هي (قوله
في السن وسمر رفته) أه
ظهر الدين لمداستهم
ملهموا والمخووعة انه

[illegible]

كأول ما في الاختيار مع الرقيب قبل سنو قبل مستحب انتهى (قوله وان لا يستعين فيه غيره) لا ينكح
 قال في الاختيار ويكره ان يستعين في وصو به غيره الا عند الضرر لكونه أعلم بامورها وأخص لمبدأ ما انتهى وفي جميع البضاري أن
 أسلمة صاحب المدة على التي من الله عليه وفي فرضه وكذا في المصنف من شعبة وفي شرحه لمطاي قال في الطبري مع عن ابن
 عباس أنه مضى على يد عمر ارضوه وروى عن ابن عمر انه مضى عنه ما احبهم خلافه لا تدوى المنع عنه ويقع وهو مجهول وفي أن مجهولاً
 كان يسكب الماء على ابن عمر فيسفل رجله وكذا الذي عن علي بن ابي بصير لارادوا التضرع من منصور عن أبي الجون عنه وهما
 خبر جعفر بن الزبير وقالان ان يقول أسلمة تفرع صاحب وكذا غيره من غير أمر من الله عليه وسفل فويل يروون ان يستدعي الاصلان

(v)

الدون مجاز انتهى (قوله فيقول المتأدب وغيره) كالحصة والقوت والعتاد لا يكون على الوجه الصاد كالـ
الكتاب والسنة بقاوا لجميع (قوله ولولنا إلى الخلقة) قال الكمال رحمه الله وإلى الخلقة فخلقوا بالوجه
في الجنس لأن هذا بمنزلة المرأة الفاسقة من فرجها وبالمنظر (قوله لا يتأخر لخرجه) ولونغذا إلى
انتهى كما (قوله فلا وضوء عليها) فلما أخر حتمه وعليه كان حد نامة الإخراج أن كانت القطعة
(قوله مما تقدم) يقتضيه خروج (نحو) ظاهره أن الناقض هو الخروج إلى الخارج العصى وعبارته في الواقع
وهي كإنزاع سرية فإن الناقض هو إخراج العصى وقد قال المصنف رحمه الله تعالى في السخن عند قوله
من السخن شرط الخروج لأن النقص التام من ناقض ما هو وصف بطريقه فلو كان نقضه لكانه المصحح

المنخفضة لهم أعني على
تلاوتك لك إلى آخره ذكر
التورى ان هذا الادعاء
ما تورى عن السفى وليست
بمقلوب عن التى مى اقه
عليه وسلم انتهى (قوله
ولاباس بالنسج بالنديل)
وبه قال مالكاً حداثتى
سكاكى وعن الحلافى
التصيف قبل غسل
القدمين بالنديل لا يفعل
لان فيه ترك الوضوء انتهى
كاكى (قوله فى المختار
ويتضمن خروج بعض) اشار
بالمخرج الى أن المخرج
لا يتنقى والمخرج بمجرد
الظهور وفى السيلين وفى
غيرهما يسيلان الموضع
يلتصق حكم التطهير انتهى
(قوله اتواض الفقية)
احتراراً عن التواض
الحسبة كالغرم والاعمال
والسكر انتهى (قوله فتلك
هى النافضة لقضوى) وعلى
هذا قاضاهم الترضى الى

(قوله بها) قال الولي ربه اذن ادخل جسمه عند الاستجماع في القبر يتعفن وضوءه وضوءه من لانه اصيبه لا يتعفن في البراءة السلام انتهى (قوله يود كراجل لا يتعفن) أي في اجمع الروايات انتهى كأي (قوله فيستقبله الوضوء حيا طاهرا) لاحتمال خروجه من القبر انتهى هذه وأنها الاحتمال يظهر في نسخة أخرى وفي الأصل انما طهروا جثمانه لا يورثه تركها خروجه من القبر الثاني لان لعل الاول فالقبول لاحتمال ان الولد كان في قبرها (أ) لا قبيلها انتهى كأي وفي حصة جملها على الزوج قال في فتاوى فاضل خان

الان يصل الى مكانه تاتاه في قلبها من غير رقعة انتهى كماله كسب أيضا على قوله فيستقبلها الوضوء الى آخره قاله في الكمال رحمه الله وفي التعليل وهو قوله لاحتمال خروجه من القبر راشدا قال الاول انتهى (قوله وقال أبو حفص يجب) وهو رواية هشام بن محمد انتهى كأي (قوله اذاتين انه رجل أو امرأة) وان كان منكلا فكل منهما في حكم القروح المعتاد حتى يتعفن وضوءه بمجرد الظهور ولا يشترط السيلان الى موضع يتعفه حكم للتطهير انتهى يبي (قوله) كثرهم على يجب الوضوء يعني مال أو يصل احتياطا لاحتمال انه قروح انتهى (قوله وما غيره) أي غير السيلين (قوله ووصل الى موضع) أي وهو ظاهر البدن (قوله في الخانة وهو) أي الحديث الأصغر انتهى (قوله على مورد الشرح) أي وهو الخارج من السيلين انتهى (قوله ووصلوا الثوري والحصل ان الخارج من السيلين اما كان حدا لكونه شرا فبها وهذا المعنى متفق في الخارج القبي

يوسف فاما دخلت أمه لم تحبس منفرج ولوا دخلت في غيرها أو غيرها ماها أو شيئا آخر يتعفن وضوءها إذا أرحته لا يستعقب القبلة والرجع الخرج من قبل المرأة كقول الرجل لا يتعفن الوضوء لانه اختلاج وليس يرجع وعن محمد حدثت من قبلها قبلها على القبر وعلى هذا انغلاق الفتوة الخارج من قبلها وان كانت المرأة متعفة وهي التي صاروا سائلوا لولا انغلاق منها واحدا أو التي صار سائل ولها أو منها واحدا فيستقبل الوضوء احتياطا لولا يجب لان السيلين لا يزالان سائلين وقال أبو حفص يجب وقبل ان كانت الرجع منتعفة بالافلا وانفتحت اذاتين انه رجل أو امرأة فالقروح الاخرى من غير القروح فلا يتعفن الخارج منه الوضوء ما يصل أو كثرهم على يجب الوضوء عليه وأما غيرهما أي غير السيلين فان خرج من مثني أو وصل الى موضع يجب تطهيره في الخانة وهو يتعفن الوضوء وقال الشافعي لا يتعفن حديث صفوان بن عسال كمن من قول الحديث لم يذكر الخراج من غير السيلين ولو كان حدا لكان كروا لا ترك موضع أمه بنفس وغسل موضع لم يصبه مما لا يعقل فيقتصر على مورد الشرع ولان قوله عليه السلام الوضوء من حكل دم سائل وهو مذهب العشرة المشركين بالجنة وابن مسعود وابن عباس ويزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وغيرهم من كبار الصحابة وصور التابعين وان خروج النجس مؤثر في إزالة الطهارة أم موضع الخرج قتلها وأما غيره فلان بدنا لا تسان باعتبار ما يخرج منه لا يتغير في الوضوء كما وصف موضع منه النجاسة وجب وصف كل ذلك كالإيمان والكفر والكنية والصدق ونحو ذلك فانه وصفه كله وان كان كل واحد من هذه الأشياء محل غصص فاما ما كان محل غصصا وجب تطهيره كله لكن ورد الشرع بالانحصار على الأعضاء الأربعة في السيلين الخارج لتكر ما يخرج منها ما قلنا ما هو في معان من كل وجه وما روى لا يتغير ما لا يخرج من الجسم حدثت مع انه لم يذكر في هذا الحديث ثم الخرج في الحقيقة بوضوءه لا يذ كر بالانحطاط بل للخدمة معلوما لئلا يطهروا لا يكون ناديا بابل واديا هو في موضع مختلف السيلين لان ذلك الموضع ليس موضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال عن موضع كذا أو على على رأس الجرح ما لم يصد ر يتعفن لأنه ليس سائلا وبه يتفق الخرج وقال محمد بن يعقوب بن الوليد أسع ولا فرق بين الصدود الدم والقيح والمخاط في السن في غير الدم هو بصله كالقروح واللزج والمخاط ولما أئتم تم تعفبه لان الدم ينضج فيصير دما ثم زاد نضجا فيصير قما ثم زاد نضجا فيصير دما فإثم نفسه فلا يتغير صار كسائر أنواعه كذا ذكره في القاموس ذكره فاضل خان خلاف الحسن في المخاط غير ولول الجمن من النجاسة يتعفن وضوءها أو وصل الى المال منه لا يجب تطهيره وان خرج من نفس القم تستبرأ الطهارة يمين الربيع وان تساوى لا يتعفن الوضوء لان الباق سائل قروح تنضف كذا ما وبه بخلاف المخاط بل سائل بقوة الغالب ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان أحمر اتعفن وان كان أسفرا لا يتعفن وذكر الامام علاء الدين أن من كل خبز أو داء في الدم فيمن أصول استانه يبقى أن ينضج أصبه أو طرفه كنه على ذلك للوضوء فان وجد في الدم اتعفن وضوءه بالافلا والقيح الخارج من الأذن أو الصديدان كمن بدون الوجع لا يتعفن الوضوء مع الوجع يتعفن لا بد لسل الجرح حروى ذلك عن الحلواني ولو كان في عينه رمد أو عشى يسيل منها الدموع فالوا في موضع كل صلاة

من غير السيلين فهو في معان من كل وجه فيلحق به دلالة فيكون حدا ينجي (قوله خلاف الحسن في المله) قال لاحتمال ادلاوي وقية متعفن يهرب أو يجرى أو يجلت يده ينجي (قوله فالوا في موضع الوضوء) قال الرازي وحدثه الناس عنها فقلون قال الشيخ كمال الدين في فصل المستاضة وقول هذا التعليل يخفى أنه ما احتج به فان السيل لا احتفال في كونه ناضجا لا وجب الحكم بالتعفن اذ السيل لا يزال بالثباته أعلم ثم اذ علم من طريق غلبة الظن بخيار الأطباء وأعلامه قطب علي المبتلي يجب انتهى

(قوله لا يلين) جتان واخما وخرج) قال الكمال لا تأثير فلهذا لاخراج وغلب في هذا الحكم بل النقص لكونه خارجا عن الجواهر
ينقص مع الاخراج لا يتحقق مع علمه فلهذا التصدير للنفقة فلذا اختار الرخصي في جامعها تنقص وفي الكافي والاسمان
الخرج تنقص وكيف وجب الادلة للورد في السنن والقياس فتدقق في النقص بالخارج النص وهو ثبت في المخرج انتهى وفي
التوازل وقضايا العناي عصرت الترفيع في جهتي كثير ولو لم يصير لا يخرج لا يتنقص ولكن قاله في بعض مقرر وفي الجمع كلامه
الرخصي اذا صرح بالخارج الدم بصرفها تنقص وهو حديث عهد كقصدوا الجاهل ولا يبين على صلاحه وفي الكافي والاسمان ان المخرج
نقص وفي الفوائد التلخيص مثل ما ذكر في الكتاب وقبل في الفرقان فيما بعد فاعلم بالبلدية في خرج الميم بنفسه وكذلك المخرج انتهى
كاك (قوله في المتدوق صلاها) أي غلب المتدوق انتهى (قوله في المتن) (٩) ولمرة) بكسر اللام أي صغرها انتهى عبيد

لاحتقال ان يكون حديدا أو قضا ولو كان اللحم في الحرج فاخذ بجزءة أو كله ان لم يجد فادق مكانه فان كان يمتد من دوسيل إلى ما أخذ فدخل وضوء الأضلاع ولو خرج بالعرض لا يتقض الوضوء لانه ليس بمخرج وانما هو مخرج وقال قيس الأحمه يتقض وهو حدث عندنا قال رحمه الله (وقد ملا قنبل ومرة أو علقا أو طعاما أو ملة) وانما الفرداني ما ذكره ان كان قد دخل تحت قفله وخرج بحبس لثامته يصاحبه أحد الخروخ على ما بان فهو حدث عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اذ لم أحدكم في ملأه أو قلبي فليصرف وليتوضأ الحديث وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين عد الأحداث قال أو دسعة غلامهم وعن ابن عباس مثله والآخرين أنواع التي لا توجب تحلها فالس في الماء والطعام اذا لم يتغيرا ولو قاحا من نزل من الرأس يتقض قل أو أكثر بإجماع أصحابنا وإن معدن الجوف غروي عن أبي حنيفة مثله وروى الحسن عنه انه يستعمل اللحم وهو قول محمد والختانان كان علقا يستعمل اللحم لأنه ليس بهدم وانما هو سدوا ما حقرت وان كانتا متمازجتا ونقض وإن قل لا من فرسقة في الجوف وقد وصل إلى ما يلحق حكم التطهير بشرط ان يكون مثل اللحم لان اللحم حكم الخارج حتى لا يضر الصائم بالضعفة وحكم الداخل حتى لا يضر بإسلاخ شيء من زين أسنانه مثل الرق فلا يسل في حكم تلحرج ما لم يعل اللحم واختلافوا في حمل اللحم فقال بعضهم لا يمكن ضبطه بالكفة وقيل ما لا يمكن الكلام معه وبعضهم قدروه على نصف اللحم والأطراف سبع قال رحمه الله (اللبان) أي اللحم الصرف لا يتقض وهذا عندنا وعند أبي يوسف يتقض الصاعد من الجوف دون النازل من الرأس لأن في أنواع التي عصار كسائر أنواعه ولانه يتجصص في الصدة بخلاف النار من الرأس لان الرأس ليس بمحل التلصص والمعدة محل التلصص ولهما ما خرج لا يتدأخ أجزاء التلصص فصار كالوقا بما قا ولو كان اللحم محبوسا لم يطعم فان كان الطعام هو الغالب نقص اجمالا قال رحمه الله (وإذا غلب عليه الباق) لانه حكمه كغالب فصار كما به كما به صا وقد يما يتغير الغلبة فيما تقدم هذا اذا خرج من نفس اللحم وخرج من الجوف فنقد كذا في خاصه واختلف في الروايات فيه قال رحمه الله (والسبب جميع متفرقة) أي السبب جميع متفرقة في حق نفسه وان يكون التي الثاني قبل مكنونه نفس من الغنسان لان اتحاد السبب أثر في جميع التفرقات فالتا اتحاد السبب لوحده في ما لم يترى السبب الذي كان في ما لم يترى دوسيل الثاني عن الأول وهذا قول محمد وقال أبو يوسف ان اتحاد الجلس يجمع والاقلال لا يجمع التفرقات أيضا كالقعود أي حتى يربط الايجاب بالقبول وكالاقراء والتلاوة وتشكرت وقال أبو علي الدقاق يجمع كسما كان قال رحمه الله (نوع مضطرب ومثوره)

(۴ - زمینی اول)

[illegible]

أوموسى الأشعري إذا نام جلس عنده من خلفه فلما اتسأله كان أخيراً يقول موشى منه أطاق الوضوء انتهى وفى أمانى فاشيطان
 نام مجلساً وهو خالٍ بقتر ولم يمتدح من الأرض قال الحلو فى الظاهر المنفرد ليس بهذا انتهى كأكبر مجتهد قال فى التقدير
 ولو نام بحيث يلوأه على ركبته لا ينتقض انتهى وفى القبة ولو مرسل الله صلى الله عليه وسلم ليس بهذا وهو من خصائه موز كرامة قول
 أبى حنيفة رضى الله عنه ونظم هذا المسألة الطرسوى رحمه الله تعالى

فومانى عند الامام الاعظم • لا ينتقض الوضوء حتى قام

والدليل عليه تمام معناه ولا نام قلى وفى الصبر اعظم حتى سمع له غلط ثم قام فعلى ما ينووا انتهى (قوله قوله عليه الصلاة والسلام
 اتوا الوضوء حتى من أمانى أتوه) قاله الرازي على ما أحصاه فى الحكم وأحصر المحكم فى النوى لأن الأمانات وما اتى
 فيقتضى ثبات التذكرة ووقت ما عداه ولا يقال الحكم لم يقصر هو لا يتقاضاه فيه النوم قلنا حصر الوضوء لم يتعلق بالنوم وفى النوم
 بصفة الاضطجاع وإفراجه والوضوء (١٠) على المستند المتكى لاستوائهما المتصور عليه فى المعنى المتصور وهو

استتره المقام لم يثبت
 الحكم فيما بدله لا نص
 هكذا قال استندارضى
 الله عنه انتهى مستحق
 (قوله حالة القيام وهو)
 أى من السجود والركوع
 والعبادة (قوله واتبعين
 ساعة) أى قبل أن يستقر
 على الأرض بوضع الجنب
 عليها انتهى بحسبى (قوله
 حيث سقط) أى وإن لم
 يستقر على الأرض
 (قائمة) سئل عن
 شخص ما نفلت ربح
 هل ينتقض وضوءه بالنوم
 (فاجبت) بعدم انتفاءه
 على ما هو الصحيح أن النوم
 نفسه ليس مانعاً وإنما
 الناقص ما يخرج من نهب
 إلى أن النوم نفسه ناقص
 لزمه نقص وضوءه
 انقضت الرجب بالنوم والله

قوله عليه السلام إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإن من اضطجع استترحت مفاصله أى استترحت
 غاية الاسترخاء والأماصل الاسترخاء وجود حالة القيام وهو فلا يفيد التخصيص بحالة الاضطجاع
 ثم التام لا يضطجعا ما لم يكن مضطجعا وقد تقدم ذكره أو شرب ركوعه ولو لم يكن بالزوال المتعذر عن
 الأرض أو استند الخى أو أزيل عنه لسقط فهذا لا يجوز ما لم تكن متعذراً عنه من الأرض
 أولاً فإن كانت زائلة تقضى بالاجتماع وان كانت غير زائلة فتعذر كالتقوى أى ينتقض وهو مروي
 عن الجوادى والصحيح أنه لا ينتقض روادى أو يفسخ أى خيفة أو يكون قائماً أو راكعاً أو ساجداً
 فنهان كان فى الصلاة لا ينتقض وضوءه لقوله عليه السلام الوضوء على من نام قائماً أو راكعاً أو
 ساجداً وإن كان خارج الصلاة فكذلك فى الصحيح أن كل نية السجود كان قائماً أو راكعاً أو
 من خلفه بجائزاً عنده بحسبى والاضطجع وضوءه واختلوا فى الرض إذا كان يصلى مضطجعا
 تمام الصحيح أن وضوءه ينتقض لما روينا والتمس وطناً ثقيل وهو حدث فى حالة الاضطجاع
 وخفيف وهو ليس بحدث فيها والفصل بينهما أنه إن كان يصبح ما قبل عنده فهو خفيف والأثقل
 ثقيل ولو نام قائماً أو راكعاً سقط على وجهه أو جنبه إن أتى قبل سقوطه أو إذا سقطه أو
 سقط بأثقل أو جنبه ساعة لا ينتقض وإن استقر بعد السقوط بأتمام أتيه نقص لوجود النوم مضطجعا
 وحسبى يوسف ينتقض بالسقوط لرواى الاستاذ حيث سقط وعن محمد إن أتى قبل أن ترتل مقعدته
 الأرض لم ينتقض وإن ارتد إليها وهو قائم ينتقض وهو مروي عن أبى حنيفة والظاهر الأول ثم النوم نفسه
 ليس بحدث وإنما الحدث ما لا يضطجعا وإنما عنه فاقم السبب الظاهر قلعه كفى السقوط وهو
 فالوجه الله (واعلموا جنون وسكر) فهذه الأسماء تكون حدثاً فى الأحوال كلها أى حالة
 القيام والركوع والسجود ولا نام فوق النوم مضطجعا إلا أن التام إذا أتى بغيره فلهذا من قام بهذه الأسماء
 ولا الجنون ولا عاهة أى سقط المبلدة بخلاف النوم ولأن القياس أن يكون النوم حدثاً فى الأحوال
 كلها مثله بالنصر والاضطجع فى هذه الأسماء بقيت على الأصل ثم الأسماء صير العقل مقامها والجنون
 ما يصير بمسؤولها والمراد ما كسر ما يعرف الرجل من المراتب وهو اختيار الصدوق والشهد وعى الحلو فى

أعلم (قوله النوم نفسه ليس بحدث) ذكرى المبسوط فى كون نوم المضطجع طريقاً أحدهما أن عنده حدث
 بالسنة والرواية أن كونه طاهر ثابت يفتقر ولا يزال الغنى لا يفتقر منه وخرج شىء منه ليس يقين فترقان أحدهما أن عنده حدث
 أن الحدث ما لا يحدده التام فافقنا نوم المضطجع مستحكم فتستتر مفاصله فيخرج شىء منه قد ماتت عنه علة كالتيقن بغيره
 الحدث تقديراً لقام النوم منه المخرج انتهى كأكبر (قوله فى المتن وجون) وفى مبسوط شيخ الإسلام لم ينتقض لظنه الاسترخاء لأن
 الجنون أقوى من الضيق بل بعدم تغير الحدث من غير ما انتهى فتح (قوله الجنون ما يصير مسؤولاً) ففى هذا مع الأسماء على الأبناء
 عليهم الصلاة والسلام لا يحد الجنون نهى ع (قوله والمراد بالسكرا لا يعرف الرجل من المراتب) قال شيخنا العلامة مسمى الدين أبى أسع الله
 بعبارة شرحه على فساد التام ما به وحد أسكر الناقض فيه خلاف فقبيل هو حلق الجنون وهو لا يعرف الرجل من المراتب عند
 بعض المشايخ وهو اختيار الصدوق والشهد وأصبح ما قبل شىء من الأسماء الحلو فى شئته فمحر كفهذا أسكر ينتقض به الوضوء
 وكذا الجواب فى سببها لاحت إذا حلف أنه ليس مسكراً وكل على هذه الكيفية فيحدث وأن لم يكن يميل لا يعرف الرجل من المراتب كذا فى

التخيرة وفي عرض هذا في الصلاة تترك لهم لأن حصل على أنه شرب السكر فقام إلى الصلاة لتقبل أن يصير إلى هذا الجأش ثم سأل في
 أسأله إلى قال لم يشرب في الصلاة (والله أعلم انتهى) (قوله إذا دخل في منسما اختلال تقضى) قال الرازي هو الأصم وقال صدق الشريعة
 في شرح الوفاة هو الصحيح انتهى (قوله وكذا الوفاة بعد اعتقاد التشهد) خلافاً لروايتهم لا تقضى الوضوء وقتها فقهم أحدث في
 الصلاة ولا تفصيل في الأخبار وروية الصلاة بآية انتهى كافي (قوله بخلاف صلاة الجنابة) أي بوجبة الثالثة حتى لو وقعت في صلاة
 الجنابة أو بوجبة الثالثة ولا ينقض الوضوء بل يطل بآية فيه شرح الوفاة انتهى هذا إذا وقعت في وجبة الثالثة وطلخ الصلاة أما
 لو وقعت في وجبة الثالثة الصلاة تنقض طهارته وذكره في النهاية في وجبة الثالثة ومن قول الضحك في غير الصلاة ليس
 كالضحك في الصلاة لأن حالة الصلاة خارجة عن مقتضى منقطع الجنابة (١١) منقطع في حالة الجنابة وصلاة

الجنابة ليست بصلاة
 مطلقة فلا تكون مناجاة
 وكذلك بوجبة الثالثة
 والمخصوص عن القياس
 لا يفرقه ما ليس في معناه
 من كل وجه فلا يكون
 مناجاة انتهى مستحق
 (قوله بآية تقاض الطهارة)
 وبعض المشايخ جعلها حداً
 فلا يجوز من الضحك معها
 وبشبههم أوجب الوضوء
 عقوبة فيجوز من الضحك
 معها انتهى كافي (قوله
 ويطل التيمم التيمم)
 أي لا معنى للوضوء فيه
 في القياس ولا يصح خلافاً
 وفي الخط ولا يطل الفصل
 وهل يطل الوضوء في حق
 المفتسل حتى لا يجوز أن
 يصلى بعده بآية جديد
 وضوءه اختلق المشايخ فيه
 قيل لا يطله فلا يصيد
 الوضوء لأنه ثابت في بعض
 الفصل فإما يطل المتضمن
 لا يطل المتضمن والصحيح

إذا دخل في منسما اختلال تقضى وإذا بحثه في عينه أو الأجر قال رحمه الله (وقهه متصل
 بالغ) احتراز بقوله حصل على ما حصل وينصرف قوله إلى الصلاة الكاملة لا أن كان لها أي المعبودة
 وإن كان يصلي بالأعضاء أو على الناقصة يجوز وكذا الوفاة بعد ما اعتقد التشهد أو في حدود
 السهو أو بعد ما نوى أحدث قبل أن يني بعد أن كثر الصلاة مطلقه خلافاً لصلوة الجنابة واحتراز
 بقوله لم يمس بالإناء المستباح في حقه وليس يقضى ثم لا فرق بين أن يقضى عامداً أو ناسياً
 فالكل ناقص وقال الشافعي لا ينقض لاملو كذا قاله في حقه بين أن يكون في الصلاة أو خارجها
 كسائر الأحداث وإنما يرى أن أي تردى في بئر أو نبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصابعه فضحك بعض
 من كل من صلى معه عليه السلام فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من كان ضحك منهم أن يصعد الوضوء
 ويصعد الصلاة والقياس بمقابلته الموقوف عليه ودون ولا فرق بينهما ما إذا أحدث فظهر وهو أن
 المقصود بالصلاة طهارتها لا تشروع والضحك بآية مناسبات الجنابة تقاض الطهارة فزاله كالات
 والوضوء يطل بالقتل ولأنه بلغ هذه الغاية من الضحك في هذه الحالة فربما يطل بوجبة فاشبهه فوم
 المنطعم والجنون فاقبل ليس في مصدق عليه الصلاة والسلام يروى عنه ورين الصلاة ضحك
 خصوصاً خلفه عليه السلام فلا يثبت خلفه ليس المراد به ضحك الخلق إلا الرشد ولا العشرة المشركين
 بالتمت ولا الكبار من المهاجرين والأنصار بل أهل الضحك كل من بعض الأحداث والمناقب أو بعض
 الأهراب لغيره بالجل عليهم كجبال أعراب في مصدق عليه السلام وهو نظيره فقل ورتوك فاما
 فاهم يتركه كبار الأصحاب وهو وكذا المراد بغيره يتركه لاجل المخرج عن باب المسجد لأنها تسمى بئر
 ويطل التيمم بآية وضوءه ولا يطل الفصل وقيل يطل طهارة الأعضاء إلا بعد بعد الوضوء دون
 الفصل وأوقهه بأشافي الصلاة لا تقضى بصلواته وضوءه أما الصلاة فلا لاجل أه كلامه وأما الوضوء
 فلقضى أدهو في الصلاة وقيل يطل الوضوء دون الصلاة كغيرها من الأحداث إذا سبقه الحدث وقيل
 يطل الصلاة دون الوضوء لأنها ليست بغير في حقها فلا تكون جنايته وطلان الصلاة لاجل أنها
 كلام أو الصحيح أنها لا يطل الوضوء ولا الصلاة لأن التيمم يطل حكم الكلام كافي ما إذا الحكم ولا يست
 التيمم بغيره في حقه فلا يثبت بحكم ثم التيمم ما يكون مسجوداً عليه وبغيره ثبت استلزامه ولو قد
 تقدم حكمه لمواضع ما يكون مسجوداً عليه دون غيره وهو يطل الصلاة دون الوضوء والناسم
 ما لا يرون فيه ولا تأثيرة في واحد منهما قال رحمه الله (ومباشرة فاحشة) وهي أن يباشر امرأته

أنه يطله ويصيده لأن أخذ الوضوء واجب بطريق العقوبة بعد التيمم لا أنه حدث حقيقة فلا يلبس بخارج يقبس بل هي كالكاه
 والكلام انتهى كافي (قوله لأن التيمم يطل حكم الكلام) الآثاران كلاماً لآية مفصلة فلا تيمم يمس (قوله ولا يست التيمم في
 آخر) وعلم في فتح القدير بأنه لا يمنع حدثنا شرط كون الجنابة واجبة من التيمم بخلاف السهو والجنابة تيمم وأخذه ولا يفل
 وجود التيمم ساهلاً إلا حالة الصلاة ذكره فلا يصح قال الكمال رحمه الله في كتابه إذا أقره ويقضه التيمم في الصلاة المطلقة
 إلا أن كانا على صلاته وقهه في حقه لا ينقض ولكن تقضى صلاته في المختار وهذا مسئله أجنبية وضحك المصلي والبالغ سواء قال
 في شرح المجمع للمفسر رحمه الله أجمعوا على أن الضحك لا ينقض الصلاة ولا يقضى الوضوء (قوله في التيمم مباشرة فاحشة) فوجب الوضوء
 على الرجل والمرأة انتهى فتية (فرع) ذكر في الفتح محدث غسل بعض أعضاء الوضوء في المأخوذ وضوء في الصلاة فقهه ثم
 وجعلها عند أبي يوسف يغسل باقي الأعضاء على وعندهما يغسل جميعها بناء على أن التيمم يطل غسل من أعضاء الوضوء

من غير حائل ويتشدد كرهها ويضع فرجها على فرجها ولم يشترط بعضهم عمسة الفرج الفرج والاول
 الظاهر وقال محمد لا يتنقض الوضوء بالجنس وحدها وهي اقباس لانه يمكنه الوقوف على حقيقة
 بخلاف التماس الحناين وجهه الاستحسان ان المباشرة الفاحشة لا تنقض عروج حتى قال وهو
 كالحق ولا عبرة بالآثار قال رحمه الله (لا خروج دون من جرح) أي العود قلنا بجمع الجرح
 لا يتنقض الوضوء بخلاف الخارج من الذكر والفرق بينهما وبين جرحه ان أحدهما ان الخارج من الذكر
 متوقف على الطعام وهو لو خرج بنفسه تنقض الوضوء فكذلك ما لو كمنه والخارج من الجرح متوقف على
 الدم وهو لو سقط لا يتنقض فكذلك ما لو كمنه والثاني انهما فتنصبا قليلا من الرطوبة وهو حدث في
 السيلين دون غيرها قال رحمه الله (فمن ذكر) أي من لا يتنقض الوضوء وهو معطوف على غير
 السابق وهو مذهب عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم
 من كبار الصحابة وسدور الثامن مثل الحسن البصري وعبد بن المسيب والثوري وقال الطحاوي
 لم فصل أحد من الصحابة في قولهم من غير جرح وقد انفقه أكثرهم وقال الشافعي يتنقض الوضوء
 لحديث بسرة بن صفوان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضأ ولا تشبه
 الاستطلاق وكذا الذي صار كالنوى وكما التقاء الختان كما كان سببا للاستطلاق حتى جعل كالنوى
 وتحدثت في بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمس ذكره حتى قال ما رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من ذكره في الصلاة قال هو الاضغاث منك أو بضعة منك قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في هذا الباب أصح وقدروا وغير من الأكره من أي أمانة البهلي أنه صلى الله عليه
 وسلم سئل عن من مس الذكر فقال اتحلوه من مس الذكر وحديث بسرة يتنقض جاحته قال يعني من مس
 ثلاثة أحاديث لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث من مس الذكر ولا تكح الا بولي وكل مسكر حرام
 ذكر ذلك في الفرج ومثله عن أحمد بن حنبل وعلي بن زاهر به وأما قولهم سبب الاستطلاق وكما
 الذي قلنا الاطمة لها قاعدة وان أحدهما ان يتعدا الاطلاع على حقيقة الشيء في مقام السبب مقامه
 كافي يوم المضطجع واتقاء الختان في المقام الخارج والثانية ان يكون الغالب وجوده فتنصبه
 مع امكان الاطلاع فيصير النادر كالسديم كالتقاء في المباشرة الفاحشة ولو وجدوا أحدهما ولانهم
 قالوا انما مس ذكر غيره يتنقض وضوءه والمس دون المسوس وهو ما لا يتقبل معناه لانه لا يتناول
 القذف الحديث ولا وجهه الذي ذكره في المس سئل عن المسوس أو لم يتنقض على اعتبار الشهوة
 وأبدا عنه من الذكر المقطوع أو موضع الحب فانه عندهم تنقض ولا دليل قطي ولا على وعلى هذا
 الخلاف من فرج البهية قال رحمه الله (وأمرأة) أي من امرأة وهو معطوف على غير النقص
 وقال الشافعي يتنقض الوضوء لقوله تعالى أو لامست النساء ولا ينسب سبب خروج المني فساد الحكم
 عليه ولنا حديث عائشة رضي الله عنها قالت كتبت أم المؤمنين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ورحلى في قفلة فانا سعد عني فخصت بجلي وإذا قام بطنها وعنه الله عليه السلام كان يقبل
 بعض نساءه ثم يخرج إلى الصلاة لا يتوضأ ولا يمس في الصلاة ولا يمس في الصلاة ولا يمس في الصلاة
 يذكر ويراد به الجماع وفسر الآية ان عباس بالجماع وهو ترجمان القرآن وهو ما سألنا أهله
 الفتنى قالوا بر السكيت ليس انما قريب امرأة يراد به الجماع فتقول العرب ليست المرأة أي لمستها
 فكذلك الحمل على الجماع أولى ويؤيده ان الملاسة معاملة من ليس وذلك يكون بين اثنين
 وعنهم لا يشترط الجنس من الطرفين فكانت الآية بحجة عليهم ولان الله تعالى ذكر المس وأراد
 بالجماع بقوة تعاقب حكاية عن مريم ولم يمس في بشركنا المباشرة بقوة تعاقب ولا تاشروهن وأنتم
 عاكفون في المساجد فظاهر ان هذا منه لا بالمس واليس معنى واحدا في الفتنة قال الجوهري
 المس باليد وهو كمن به عن الجماع ولان الله تعالى قد بين الطهارة الصغرى والكبرى في حال

عنده لا وعندهما ثم انتهى
 (قوله ويتشدد كرهه) في
 الملاسة الفاحشة لا يعتبر
 انتشار آلة الرجل في
 انتقاض طهارة المرأة
 كالمس في حرمة المصاهرة
 انتهى قبة والمباشرة
 الفاحشة بين للرأينيين
 الرجل والامرء تنقض
 عندهما انتهى قبة (قوله)
 في المتن لا خروج بدونه من
 جرح) وكذا انما جرح
 العرق السدى لا يتنقض
 انتهى من

(قوله في المتوفى عن) المحمدر وضد كرا المسد وأولاه القول انتهى مستثنى (قوله عن من التطهر) دوى من طائفة
رضى الله عنها طاعت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن من التطهر من الشايء أو اغتسله بالسواك واستنشق الماء ونقص
الأظفار وغسل البراجم وتفت الأظ وحلق العانة واتقاص الماله قال مصنف شيعه ونسب العائشة لأن تكون المغضفة
واتقاص الماله لا يتصله ورواها أبو داود بن زبارة عن رزق كرتان بدل اغتسل العائشة وذكر الاستنحاح بدل اتقاص الماله انتهى فتح
التدبر قال في المستثنى الجنب يتوضأ فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لا بأس به يرى مجرى المسد والقي هو الأجانب كذلك كوفي
الكتشاف وفيه التطهر والأظفار لا يتصل انتهى (قوله وغسل البراجم) مفاسل الأصابع جمع رجبه بضم الباء انتهى (قوله)
واتقاص الماله الخ المحدث أن يذهب البول كلنا لاتقاص مسد أمضاة إلى المفعول وإن أراد به الماله في نفسه الذي كلنا مسددا
مضاة إلى الفاعل والشعول بمقد وهو البول انتهى دوى (قوله غطوا وأجاسكم) والبدن اسم ظاهر والبطن إلا أن الباطن سبط
بالاجماع لعدم الامكان كي لا يترك تكليف ما ليس فالوسع انتهى (١٣) مستثنى (قوله والأخص يمكن غسله)

وجود الله بقوة تعالى إذا قمنا إلى الصلاة فأغسلوا رؤسكم إلى أن قالوا إن كنتم جنباً فطهروا وإن لم يكن
أن يسهما حال عدم الماء عند وجوب التيمم لكون التراب طهوراً والعندين الأصفر والأبيض كما
كان الملعوظ والهمالان يلبسان ساجدة إلى يمينهما فاجتلبا الآية على الجميع كان يسألهما بقدا
لحكم فكيف يحصل الطهارة من الصغرى والكبرى عند عدم الماء ولا به عليه السلام أمر بعض
أصحابه بالتيمم للصلاة فيكون بيان الآية أن المراد بها الجماع كافياً سواء أتراعف الذي يدل عليه
ظاهر الكتاب أو محتمل غرضه عليه السلام بقوله وأفضل **في** قال رحمه الله (وفرض الفصل
غسله وأضوءه) وقد تقدم وجه الأصول عن المخفضة والاشتقاق إلى الفصل وقال
الشافعي المخفضة الاشتقاق من أن فيه لقوة عليه الصلاة السلام عشرين الفطرة أي من التنزه
فصل الشارب وأعضاء العينة والسواك والمخفضة والاشتقاق وقص الاظفار وعمل البراجيم
وتف الاظفار وحلق العانة وإتصاص الماء ولهذا كانت تنسب في الوضوء ولقوة تعذر ذلك كنتم
جنباً فطهروا أي فطهروا وأبدانكم فكل ما يمكن تطهيره يجب غسله وباطن القم والأضحية غسله
فأنه ما يقبلان عادة وعبادة تغسلان الوضوء وفرضنا أن يغتسل بماء لا يبلل العيين وباطن الجرح
فالمعروف المسمى في العيين والضرب في الجرح ولهذا كتب بصبر من كتفت غسلهما من العصابة
ولا يجب غسلهما من العاصم فكان فيه ضرورة وهذا في الوضوء لأن في يجب غسل الوجه
وهو ما تقع المواجهة وتوقع المواجهة باطل الاضواء فتم وقال عليه الصلاة السلام تحت كل شرة
جنباً قبلا الشعر وأقرو البشرة وروى فغسلوا الشعر في التيمم شرة وفي الأضحية شرة
لأن الشرة في الجليدة التي في السهمين الذي واروا والحصى هي على فخذ كرم العشرة
التي في الشرة وهو فرض عنه وكذلك كرا الانتصاف بلله وهو الاستقبال لولا فخر من غسله لا يغتسل
أو من يده وأطلق صاحب الكتاب اسم الفرض على غسل القموان كان مجتهداً فيه لما ناهى ظاهر النص
يتأوله والله أعلم قوله وفيه أي غسل جميعه وهو باطل اتفاقاً على ما ناهى قال رحمه الله (لذلك) أي

[illegible]

وأن لا يتحقق إلا بالملك كإلى غسل التوبقة الأمور وهو لا يظهر له الشرطه الملك يكون زيادة على التمس وفي التوبقة تعلق الصلابة
فلا يمنع العصر بعد الصلابة استقرار انتهى والملك من المتعلق فكان متصفا انتهى كأي (قوله وهذا مشكل) يمكن أن يجب عنه
بأن يتناقص الوضوء فيمكن باعتباره جعل كل للغير بل باعتباره أن يصل إلى القلفة لا من مضى منه باعتبار بعض
الوضوء وأول القياس بإصال الماء إلى الداخل الملتصق ترك القياس في الخارج في تناقص الوضوء فيقي على أصل القياس
انتهى (قوله ثم يفيض الماعلى آخره) قال وأما كيفية الإضافة قال الحافظ يفيض الماعلى متصفا بالأي ثلاثا ثم لا بأس ثلاثا ثم
على رأسه موعى سائر جده ثلاثا وفي بعضها يبدأ بالأي ثلاثا ثم رأس ثم الأيسر وقيل يبدأ برأس كما أشار إليه في المتن الأول أصح
انتهى زاهدى وهو ظاهر حديث معوية (١٤) الذي كرهه الشارح والله أعلم (قوله غسلا) الغسل بالغسل الماعلى

لا يجب ذلك منه لأن الأمور وهو التطهير ولا يتوقف ذلك على الملك فمن شرطه فقد زاد في التمس وهو
نسخ قال رحمه الله (وإدخال الماء داخل الجلبة للقطف) أى لا يجب عليه أن يدخل الماء داخل
الجلبة للقطف لأنه خلفه كصفة لا ذكر وهذا مشكل لأن ما وصل البول إلى القلفة ينتقض
الوضوء فمعاذ كالحاق في هذا الحكم وفي حق الغسل كالحاق في لا يجب إصلا الماء عليه عند
بعض المشايخ وقال الكردى يجب إصلا الماء عليه عند بعض المشايخ وهو الصحيح فصل في هذا
لأشكال فيه قال رحمه الله (ومثله) أى سعة الغسل (أن يغسل يده وفرجه وبجسمه ولو كانت
على جنة ثم يترسوا ثم يفيض الماعلى يده ثلاثا) المروى عن عباس رضى الله عنهما عن خلفه معوية
رضي الله عنهما قالت وضعت يدي على يده غسل يده ثم غسلت يدي من الجنبه فأما كما لا بأس به
على يديه فغسل كعبه ثم أدخل يده في الماء فأغاض الماعلى فرجه ثم غسل يده الحائط أو الأرض
ثم قنض واستنشق فغسل وجهه وذراعيه ثم أغاض الماعلى رأسه ثلاثا وغسل سائر جده
ثم قنض فصل درجته ولا يبدأ له التطهير فبدأ بتنظيفها وقوله وفرجه وبجسمه ولو كانت
أى يغسل فرجه وغسل القامة لو كانت على يده ثلاثا تنسج القامة وكل يديه من بقول وبجسمه
عن قوله وفرجه لأن الفرج إنما يغسل لأجل القامة والمرأة تغسل فرجها للخارج لأنه بمنزلة
الفرج فيجب تطهيره وهل يصل الألف داخل القلفة فهو على الاختلاف الذى مضى في ذكر غسله
من الجنبه وقال ثم يترسوا ولم يذكر تأخير الرجل لأنه لا يؤخر إذا كان في مستقيم الماء واشتغلوا في
مسح رأسه وروى الحسن عن أى حبيبة أنه لا يسمع لأنه لا يسمع غسل رأسه وجود المسح لا يظهر مع وجود
الغسل أو لأنه لا يسمع من غسل رأسه بعد ذلك فلا يفسد المسح بخلاف غسل الوجه والذراعين وفي
ظاهر الرواية مسح رأسه هو الصحيح لا مروى في بعض الروايات أنه عليه السلام نوى وضوءه مسلا وهو
اسم لغسل والمسح قال رحمه الله (ولا تنقض ضغرة إبل أصلها) قوله لا تنقض أن كان متصفا بالفعول
لأنها ضغرة المرأة أو حدثت المرأة اختصارا وإن كان متصفا بالفعول لغيره لا تنقض المرأة ضغرتها وفي
تنقض ضمير يعود على المرأة أو لم تكن مذكرة لأن سياق الكلام يدل على الأول أظهر لقوله أن
بل أصلها على ما لم يسم فاعلموا ذلك الأول متصفا بالفعول لغيره لا تنقض المرأة ضغرتها وفي
المرأة تنقض الضغرة إلا أن تكون ملبسة حديث أسلم رضى الله عنهما أنها قالت قلت يا رسول الله إنى
أمرأة أنا قد مسحت رأسى أما تنقضه لغسل الجنبه قال لا بما يكفيك أنتقى على رأسك ثلاث شبات من
أمام ثم يفيض على سائر جسدك الماعلى يدين ولأن في القنض عليه حرجا وفي الحلق مثله تسقط

يفتسل به كالأكل لما يؤكل
وهو الغضم (١) أيضا من
غسله والصل بالفتح
المصدر وبالكسر ما وصل
بمن خطمي وغيره إن
الأثر قال الثوري قال إن
دقيق العبد في إمام عليه
بكسر الفين ما يغسل به
انتهى (قوله وكان يغني)
قيل لا يستغنى لأن القامة
على القصر ثابته قالها
والطالب كالتحقق فلا يلزم
القصر قوله إن كانت
فصل على غير ما فرح
انتهى يصح وقال بعض
ذكره للأقسام ونبأنا
ذكر في حديث ابن عباس
انتهى (قوله فيجب تطهيره)
وبن أبي القاسم المسافر
لا يجب عليه الدخال لأصبح
فصلها به فيق زاهدى
(قوله في آخر وجسمه) قال
في المستعنى قوله ثم يزيل
بجسمه على التذكير
كقوله فمسل الخ خروج
سبيل لأنه متى يكون

وعسى لا يكون وثقت قال إن كانت ولم يقل إذا كانت كذا حكى الإمام بدر الدين عن شيخه عن صاحب
الهداية وثقت لأنه إن كانت معروفة فإما أن يكون الاقرب أو الأبعد أو ليس لا يجوز الأول لأنه لا معهود ولا العهد أن تد كشيء ثم
قواعد ولا قوله إن كانت ليل ولا يجوز أن لا يبالا فإما أن يرأيه كل الجنس وهو محال وإما أن يرأيه الله وهو غير مراد أيضا انتهى
قال الكون رحمه الله وهو أن يجب من غير أن يكسبه قدر الوضوء والغسل فقد أكل السوء والأملات انتهى (قوله في المتن لا تنقض
ضغرة نأى آره) لشفر من الشعر أو دمل بعضه في البعض والضغرة الضاربة انتهى يصح هذا مع قيام الضغرة ولو كانت ضغرة
منقوضة فمن الضغرة أى بغير حبس إصلا الماء إليه انتهى فتح (قوله لأن سياق الكلام) أى وهو ثابت الفعل انتهى

(١) قوله وهو الغضم كذا في المتن وهو ما صدر أيضا كتبه معجمه

[illegible]

بألفا التبعة لعدم الحرج
 اه قال العلامة كمال
 الدين في فتح القدير ونحن
 ما غسل المراء وضوءهم ما على
 الرجل وإن كانت غنية
 اه قال في فتح القدير ما نصه
 وصلاة القبلة الصبح
 انه يجب غسل الثوبان
 وإن جاورت القدمين في
 مبسوط يكره في وجوب
 اتصال الماء بالشعب
 عقابها اختلاف المسايخ
 انتهى والاصح فيه الضرر
 المذكور في أشربة انتهى
 (قوله في حق من لا يطقه
 الحرج) وهو لرجل انتهى
 (قوله في حق من يطقه)
 أي وهو امرأة فلا يضاف
 اختيار الصلوة لتناولها
 من البدن من كل وجه
 اه يائي (قوله في المتن عند
 متى ذق) قال الامام
 السناوي رحمه الله وما
 قد ذكر يعني قاذق وهو صب
 فيمدقع وعلى هذا فكل من
 الذوق والشهوة يستلزم
 الاخر والله اعلم (قوله
 وكلما لخل) أي والسبب اه
 (قوله بالانفصال) أي من
 الظهر اه (قوله وانطروح)
 أي من الذكر اه (قوله
 التظر الى الاول) أي وهو

يختلف الرجل لاهل بلقه الحرج حتى قال بعضهم كان علواً وأثر كالا يجب عليه قنقه وقوله
 ابل اصلها يتق وجوب بل ذواتها وأشعره هاو هو قول بعضهم وقال بعضهم يجب خذ لقوله عليه
 السلام فلا الشعر والاول أصح حديث أم سلمة المتقدم فانه قيل قوله تعالى ظاهره يقتضيه الجرح
 فلنا يتناول جميع البدن وليس الشعر من البدن من كل وجه بل هو متصل بقطر الى أسنوه ومفصل
 عنه فقرر الى أطرافه فقلنا بأصه في حق من لا يلحق الحرج بوجوه في حق من يلحق الحرج
 رجماقه (وفرض) أي الفصل (عند من يدققونه وعند اتصاله) الحرج من من يلغرض الفصل
 وشعره في بيان ما وجه قوله عند من أي عند من في أي الظاهر الفرج لانه لا يجب بالفرج
 الى الظاهر أما الرجل فظاهر وكذا المرأة في رواه على ما بينه من شاذقه تعالى والشعر مشروط عندنا
 وقال الشافعي ليست بشرط لقوله عليه السلام الماس الماء أي وجوب استعمال الماء بسبب خروج
 الماء ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وهو في القضاء من قضى شهوته يقال اجنب فلان إذا
 قضى شهوته وقال عليه السلام اذا حذفت المني اغتسل وان لم تكن مائة فلا تغتسل فاعتبر المحدث
 وهو لا يكون الا بالشهوة وفي الفاعل ذكر ان ما ذكرنا متفق وحديث الحسن الماس على فصل المطلق
 على المقيف حادثة واحدة عندنا وعند الشافعي يحصل وان كان في حديثين فقد ترك أصله ولكن هذا
 لا يستقيم حاله اعمل المطلق على المقيد عندنا مع ما في حادثة واحدة أو ورد في الحكم وكان
 المحل واحداً لا محذور لا يكتفى المحل بها فيعمل عليه كما جعلنا في قراءة من مسعود فمما عرفت في
 كفارة الجن لاحتداد السبب وهو الجن ولا احتداد الحكم وهو الكفار ولا احتداد المحل وهو الصوم وأما
 اذا لم يكن كذلك فلا يحصل أحدهما على الآخر كافي سائر الكفارات حتى لا تحصل كفارة الظاهر
 على كفارة القتل في اشتراط المؤنصدم احتداد السبب وكذا التكفير بالطعام في كفارة الظاهر
 لا يحصل على التكفير بالعتق أو الصوم حتى يشترط فيه ان يكون قبل الميسر لعدما احتداد المحل لان
 أحدهما طعام والآخر صوم واعتق وان نهد في السبب والحكم ونناقوه عليه السلام الماء
 من الماء وقوله عليه السلام اذا حذفت المني اغتسل في السبب يكون كل واحد منهما ميسر مستقلاً
 لا تراحم في الأسان فلا يستقيم ما ذكره فان قيل فعل هذا واجب ان يشترط الشهوة فلا يطلق
 اذ كل واحد منهما سبب مستقل بنفسه قلنا أشعره ما عليه النص وهو قوله عليه السلام واذا لم تكن
 حافظاً فلا تغتسل كأنفياً وجوب الزكوة في الصلوة بالنص مع النص المتقدمة الصوم والمطلق عنه قوله
 عند اتصاله أي عند اتصاله من محله يعني ان الشهوة تشترط عند اتصاله من الطهر لانه من وجه
 من رأس الاحليل وهذا عندنا وقال أبو يوسف يشترط الشهوة عند هذا لان الوجوب يتعلق
 بالاحليل وانفروجه عندنا خلافاً لا عندنا انا اتصاله وليس حرج فذا شرط في أحدهما واجب
 ان تشترط في الآخر وهما يقولان بالنظر الى الاول يجب فاذا وجب من وجه وجب احتياطاً وقرئ
 الخلاف فظهر في موضعين أحدهما انا اتصاله التي عن مكاتبه مشروط بذكر مضيق حتى قوت
 شهوة ثم أرسله يجب عليه غسل عند هذا خلافاً والثاني اذا أمي واغتسل من ساعتين وصلى
 أو لم يصل ثم خرج منه بقية التي يجب عليه الغسل فأباعدنا عنه ولا يجب ولا بعيد الصلاة

(قوله بل يضاهيان) لان ختان المرأة قد رجاها اه (قوله في المتن عليها) ان أردبه الفاعل والفعل كل ما في فرض الفسل على
 الفاعل والمفعول بسبب التوارى لانه لا يربى محلا في واعجب الفسل على المفعول لان التوارى في ذر سبب خروج الن من
 ذ كرم خروج الن من المفعول من حيث ان المفعول لا يكون الا بسبب التوارى بخلاف قبل الرجل وقبل المرأة فان كلامهما محل لفي
 فيصور خروج من كل منهما بلا توارى كما تصور بالتوارى فيكون كل من المخرج والتوارى فيا وجوب الفسل في حق كل منهما اه
 يحيى (قوله فغسل هذا بعد) اي وجوب الفسل (قوله من شعبا ١٧٧) الرابع البدان والرجلان وقيل شفرهما

ورجلها وقبل نخسها
 ورجلها وهو كناية عن
 الخاع وعن انطوائها بالهد
 من أسماء السكاك فلا
 يكون كناية اه منيع
 (قوله فهمدها) اي
 بالابلاج (قوله لما منع من
 حقه الواجب) لان
 بالمباحات والتطوعات لا يمنع
 الآتى انه حق نقض
 الصوم المتطوع اه كافي
 (قوله والاصح ان خروج
 من الحيض) اي وهو
 انتفاعه اه (قوله لان
 اقطاع الدم الخ) يعني على
 قول من يقول ان دور
 الدم هو الواجب يكون
 انتفاع الدم شرط لوجوب
 الاحتفال ويشهد بان
 منه ان يكون انتفاع
 البش شرط لوجوب المسب
 وهو مستحيل اه كافي
 (قوله وأما انفس فلا جاع)
 قال في الاختيار وكذا يجب
 على المستحاضة ان تكت
 أهم حجبها انتهى أحكام
 الحيض كما ظهرت اه
 (قوله في المتن لا نرى) اي
 باللائل المحضة اه ع (قوله

لا تصور عند الابلاج في الدبر وكذا في القبل في الحقيقة بل يضاهيان واخشفة ما فوق الختان
 من رأس الذكر وقوله عليهما أي على الفاعل والمفعول به أو على الرجل والمرأة فعمل هذا بعدوا بالي الكل
 أي إلى المني وإلى التوارى وعلى الأول بعدوا إلى التوارى واخبر وقالت الظاهرة لا يجب بالابلاج
 بدون الازال لقوله عليه السلام الحسن المله ولنا حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اه قال
 اذا جلس من شعبا الأربع فجهدها فقد وجب القسل وان لم ينزل وعن عائشة رضي الله عنها اه عليه
 السلام قال انكس الختان ثلثان وجب القسل وعن عائشة رضي الله عنها انها قالت اذا حاورت ثلثان
 الختان وجب القسل وقالت فعلته اأأ وأني صلى الله عليه وسلم ما غسلا ولا مسح الا بمسب الازال فافهم
 مقامه قال رحمه الله (وجيئ ونفاس) أي يجب القسل عند خروج دم حيض ونفاس وخرجوه بوسمه
 إلى فرجها الخارج والاقليس بارج فلا يكون حيا أما الحيض فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى
 يطهرن بنسبها الطاهر اله أي يقتلن ملا لأن القسل واجب لمنع من حقه الواجب وهو القربان
 وقال الحواشي والاصح ان خروج من الحيض هو الواجب لان انتفاع الدم شرط لوجوب الانتفاع
 واستمال ان يكون انتفاع السبب شرط لوجوب السبب انتهى كلامه وهذا فيه نظر لان خروج
 عن الحيض ليس فيه الا الطهارة ومن اهل الدان الطهارة وجب الطهارة ولو عوجها التصلة وهذا لان
 الحيض محض كسائر الاحداث فيكتسب موضع الخروج فانتقص ذلك الموضع تقبيل كسائر احوال
 ان البدن لا يغير في الخاصة والطهارة فوجب تطهيره وانما تقتل قبل الانتفاع لعدم القائدة
 اذا دم مسرورا لان الاعتسار لا يرفع الحدث المتقدم وقوله واستمال ان يكون انتفاع السبب شرط
 لوجوب السبب معارض بآثار الاحداث كالبول مثلا لان الطهارة فيه لا يجب ما لم يتقطع البول لعدم
 القائدة لان الطهارة وان كانت ترفع ما قبلها من الحدث فرفعها ما بعد ما من الحدث لان البول لا يوجبها
 ولان الحاض منبهرم عليها قرائنا فقرر ان نفوذ ولو كالموجب هو الانتفاع بالمخرج عليها حتى يتقطع
 ولان الحيض خروج الدم فوجب التطهير عند انقضاء وجوب التطهير من مستلزام وأما الناس
 مثلا جاع والسكلام فيه كالكلام في الحيض قال رحمه الله (الامني وودي واحتلام بلا) اما الاحتلام
 فقد تقدم حكمه وأما الذي فلقوه عليه السلام سهل بن حنيفا تخليجك للوضوء منه وأما الذي
 فلا جاع ومن الرجل خائرا ايض رافعه كراهية الطلع فيلزم وجهه يتكسر اذا كره عند روجه ومن
 المرأة رقيق أصفر والذي رقيق يضرب إلى البياض يند وتوجهه ضد الملاعبة مع أهله يشهوة
 ويقاها من المرأة القذى والذي يول غليظ فيعتبر بريقه وقبل ما يخرج بعد الاحتلام من الجاع
 وبعد البول قال رحمه الله (ومن الجمعة والعدين والارام وعرفة) أي من الغسل لهذه الاشياء أما
 الجمعة فقد ذهب بعض أهل الوجوب لقوله عليه السلام اذ جاءه حد كمل جمعة فليغتسل ولنا قوله عليه
 السلام من وضأ الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل فغسل أفضل ولا يوم اجتماع فيس فيه الاغتسال في

(٣ - زيلي اول) في المتن ودي) يسكون ان قال المهمة اه ع (قولان حنيف) بضم اله (قوله فلا جاع) أي
 على عدم وجوب القسل له (قوله ومن الرجل خائرا) والخائرا الغليظ اه كافي (قوله ويقابل من المرأة القذى) يقال كذا كرمي
 وكل في تقدي وقتل الشاة اذا أقتل من رجاها انتهى صاحب (قوله فقد ذهب بعضهم) أي وهو ما في الظاهرة اه (قوله
 من وضأ الجمعة فيها ونمت) أي فبالسنة اخذوا من جمعة واحدة وقيل فيها أي فرضة واحدة لو لم تكن لظهوره وهذا أولى أي
 الأول لانه قال وان اغتسل فغسل أفضل فبين ان الوضوء من فرضة كذا في الطهارة والضمير فيها يعود إلى غير دم كور ويجوز ذلك
 اذا كان مشهورا كقوله تعالى حتى وأرت أي الشمس اه كافي ونمت بمتا محدود في المدة خطأ وكذا المنع التفرغ في قوله فيها وهو

المولود في بعض النسخ فيها موصلة حاشية الهادية لا بد لها من القوة وما رواه المنسوخ والوارد في نسخ صفة ما جرب دون شرعيته اه
 كأي (قوة) ثم هذا الاعتقاد اليوم) ونقل الكاكي عن الكاكي انه عند محمد بن ميمون اه (قوة) وقال ابو يوسف هو الصلاة وهو
 الاسم) قلت في غناوي فاصبحان خلاف هذا قال الفضل يوم الجمعة تستقبله روى عن أبي سعيدة قال من السنة العسل يوم الجمعة
 واختلوا ان الفضل الصلاة يوم قال من اليوم واجتنب هذا الحديث وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ليس الامر كما قال
 أبو يوسف والاعتقال الصلاة لا اليوم لا جامعهم على انه لا يغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاعتقال اليوم وجب ان يعتبر وإذا اغتسل
 بعد صلاة الغبير ثم أحدث وضوءاً صلى لم يكن صلاته قبل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاته قبل وقال الحسن ان اغتسل قبل طلوع
 الفجر صلى ذلك العسل كان صلاته قبل وان أحدث وضوءاً صلى لم يكن صلاته قبل وعن أبي يوسف اذا اغتسل يوم الجمعة بعد
 طلوع الفجر ثم أحدث وضوءاً وشهد الجمعة قال من لا يكون هذا كغنى شه بالجمعة على غسل وقال ان كان الفضل اليوم فهو غسل
 تامة وان كان الصلاة فاعتقل بعد الصلاة على وضوء وكذا اذا اغتسل الا حرام قبل وضوءاً ثم أحرمت كان حرامه على وضوء اه قلت
 قوله لا جامعهم على انه لا يغتسل بعد الصلاة لا يعتبر وقول صاحب الهادية في غناوي ولو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتبر
 بالاجماع وقام بشير اليه في شرح الكفاي لم يلبس ان على قول الحسن فصل السنة الفضل قبل العروب والقياسات بالسنه يقتضي
 انشاء الفضل في اليوم والصلاة (١٨) روى الامام احمد والطبراني عن أبي الفراء قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من اغتسل يوم الجمعة
 وليس من احسن ثيابه
 ومس طيبان كل عثم
 مشى الى الجمعة وعليه
 السكينة ولم يخطأ أحداد
 يؤذنه غير كراهية له ثم
 ينظر حتى يصرف الادم
 غفر له ما بين الجمعةين
 وروى الضعيف عن أبي
 أيوب انه سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 يوم الجمعة من اغتسل ووس
 ضبان كعبه ولبس من
 احسن ثيابه ثم خرج في راي
 المسجد لم يخطئ في اناس
 وأهله ما دخر لاجام فلم
 الا يأتى به منهم رواه بعض
 عند الحسن اظهار الفضيلة على سائر الايام على ما قاله عليه السلام بعد الايام يوم الجمعة وقال ابو
 يوسف هو الصلاة وهو الامع لانها افضل من الوقت ولان الطهارة تختص بها وقرة الخلاف قطره فمن
 اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وضوءاً صلى الجمعة لا يكون الفضل من اغتسل يوم الجمعة عند أبي يوسف
 وعنده يكون فضله واغتسل بعد الصلاة قبل العروب او كان من لا يجب عليه الجمعة كما هل البرية
 والمسافر والمرأة والعبد ما لا يلى الاغتسال في حكمه عند من لا يلى غسل وفي الكفاي واغتسل قبل
 الصبح صلى ما لم يجد غسل الفضل عند أبي يوسف وعند الحسن لا وهو مشكل حجة الاله لا يشترط
 وجود الاعتقال ليعلم الاغتسال لاجله وانما يشترط ان يكون فيه هو متطهر بطهارة الاغتسال
 الا ترى ان أبو يوسف لا يشترط الاغتسال في الصلاة وانما يشترط ان يلبس بطهارة الاغتسال فكذا
 ينبغي ان يكون هناك متطهر بطهارة في ساعته من اليوم عند الحسن لأن شيئا العسل فيه وأما
 غسل العيدين وعرفه الحديث عبد الرحمن بن عوف أن النبي عليه السلام كان يغتسل يوم عرفه يوم
 الثور يوم الفطر وأما الايام لم يحدث ريدن لثباته عليه السلام اغتسل لاهلاله قال رحمه الله
 (ووجب الاستدلال بأسرها) أي الفضل وجب في هذين الموضعين ما يغسل الميت علقه عليه السلام
 السلام على المسلم سنة حقوق وذكرها الفضل بعد موته وثاني كيفية غسله في موضعه ان شاء الله
 تعالى وأما اذا سلم الكاكي جنازة رويان في رواية لا يجب لاهليس معاطبا بالشرائع قصار كالكافرة

يتكلم عرفة ما ينمو يوم الجمعة الذي قلتم ' وروى الطبراني في الاوسط عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة عقرته ذنوبه وخطيئه وأذا أخذ في المشي الى الجمعة كان به بكل خطوة عمل عشرين
 سنة وروى 'نضر بن أبي الزناد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم دا
 حيث يجمع حطة لاما بالحديث وعن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسلوا يوم الجمعة فان من اغتسل يوم الجمعة فله
 كرامة ما بين الجمعة في اربعة وعشرين ليلة يوم اه من حاشية شرح الجامع للسلامة من الزنادين فاسم رحمه الله اه (قوة) واما
 يشترط ان يكون فيه) العترة عند الحسن وجود طهارة الفضل في اليوم لا يباعها فيه وقد وجد في هذه الصورة قبل الفضل
 الفضل عند الحسن أيضا اه وفيه يقال لا مانع من أن يكون السنة فيه انما ساقية ولا يباعها ذكر في الصلاة لثنا في بين العسل والصلاة
 فيمكن انث وغيها وجميع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على انشاءه في اليوم اذا تعلق العسل من اغتسل يوم الجمعة اغتسلوا
 يوم الجمعة عمل يوم الجمعة لو انكم قطره ثم لم يترك هذا من راح الى الجمعة من أبي الجمعة اه (قوة) في المتن وجب لثيت) أي
 لاجنه وجبه ع. الخي اه ع (قوة) في المتن (لم) وكله الا في أن يقال وعلى من أسلم لان السمل اعلي على الكافر الذي
 أسلم وقوله ان لا يجب عليه بغير الميت اه ليس بهل لا يجب عليه شيء واعلي على الخي اقامة الفضل في حقه فناسب ان يذكر
 فيه الاحد من اعطى عليه فانه اه ع

(قوله وفي رواية يجب عليه) أي وهو ظاهر الآية قال استاذنا في التفسير البديع وقول من قال لا يجب لأن الكفار لا يحيطون بالشرايع غير سديد فان قيل لزيادة الصلوات زماناً وإراتها مسلم ولأن صفة الجناية مستدامة بعد الإسلام فعلى لها حكم الانشائي لولا قطع دم الكافر ثم أملت لا غسل عليها عند استدامة الانقطاع اه زاهدي فلذا أملت حاشا ثم ظهرت وجوب غسل الفسل اه كمال (قوله نصب الفسل) يعني أن يقول بفرض العسل لأن قوله تعالى وإن كنتم جنبا فاطهروا واشمل له بالجملة اه (قوله والصبي إذا بلغ بركن) وأما ما دل على بالآزال فالصحيح وجوب الاعتدال لأن صفة الصلوات وإرادتها فيكون انعقاد السبب بحدوث الألفية وصفة الجناية بآلية دليل على ما حدث الأصح إجماعا اه (قوله في التزويضا) أي من يد الصلوة اه عني ولم يفرغ عن بيان الطهارة ثم عني في بيان آفة التطهر وهي الماء بصلها اه ع (قوله كما يفوته تنوذاً كأنه أولى) أقول التزويضا يعني التطهر اه يعني (قوله في المتن وإن غير ظاهر أحداً وصفه) أوجع أو صفه إذا بقي على أصل خلقته اه انما يجوز الوضوء ببلله المطلق وهو ما بقي على أصل خلقته من الرق والسيلان فالاحتياط به ظاهر (١٩) أوجب غلظه صار مقيداً فلا يجوز الوضوء

لكن يجوز إذا ألت التماسه الحقيقة كمال المستعمل على الصحيح وأما المطلق ظاهر أي في نفسه طهور أي مطهر فلهما الحكمة والمقيد ظاهر لا ظهور اه يعني وكتب على قوله وإن غير ظاهر فانه سواء كان من جنس الأرض أم لا كالطين والزعفران اه (قوله يعني ما يتغير بالطين) كلبا قتلوا والمرق أي بالتغير بالطين الصلوة والعقد حتى إذا طبع ولم يبق بعد ورقته المذهب بالطين في الرضوبه ذكره الناطقي وفي فتاوى قاضيخان كأي هذا التام يكن المقصود بالطين المائسة والتشلف فان كان المقصود بالمائسة في التشلف كما إذا طبع بالطين

إذا حاضت وطهرت ثم أملت وقد أوجب عليه لأن وجوب الفسل بإعادة الصلاة وهو عندنا محال على فساد كل وضوء وهذا لأن صفة الجناية مستدامة بعد إسلامه فغواها بعده كقتلهما يجب الفسل قال رحمه الله (والأندب) أي وإن لم يكن الكافر الذي أسلم جنباً بل لأنه عليه السلام أمر فليس من عاصم وشامة نطق حين أسلمنا وجل فلت على البديع فصار أنواع الفسل أرفع فرض وسنة وواجب ومنسوب وقد تقدم ومن التذويب الغسل المحلولة فكانت الوقوف بالزلفة وبخول مدينة التي صلى الله عليه وسلم والمجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالس ذكراً في الغلظة قال رحمه الله (ويتوضأ بماء السحاب المين والصر) لقوله تعالى وأرسلن السماء ماء طهوراً وقوله عليه السلام في الصبر والطهور وما في محل ميتة وقوله عليه السلام خلق الميطهوراً ولولا قال ينظر على الماء مكان قوله يتوضأ كماله أولى حتى يشمل الاعتدال من الجناية وغيره ولكن إذا عرف بالحكم والوضوء عرف في غيره فلا يضره وكذا يجوز الطهارة بعد ما من الثلج والبرد ولا يجوز بماء الملو هو يحد في الصلوة ونحوه في الشاة عكس الماء ولا يضاف قبل غسل ما من الصلوة عكس الماء وكذا الصبر جله قسماً له وليس كذلك بل الجميع ماء السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فلهذا يتابع في الأرض لا في السواحل إنما قسمها باعتبار ما إذا حدثت مثل هذا لا ينكر قال رحمه الله (وإن غير ظاهر أحداً وصفه أو أتى بثلث يعني يجوز الوضوء بحد كمن المسحون غير حتى طهر أحداً وصفه لا إطلاق اسم المصلحة قال رحمه الله (الجملة فغير تكملة أو راق) أي لا يجوز الوضوء به لأنه زال عنه اسم المصلحة كذا روى عن أحمد بن إبراهيم أن الماء المثلث بكترة أو راقاً طهر لونه في الكف لا يتوضأ به لكن يشرب وتزاليه العاصم فكونه مقيداً وفيه شرط على ما يأتي به إنشاء الله تعالى قال رحمه الله (أو بالطين) يعني ما يتغير بالطين لا يجوز الوضوء به وال اسم المصلحة وهو المثلث في الباب لأن الحكم منقول إلى التيمم عند فقد الماء المالح فلا واسطة بينهما قال رحمه الله تعالى (أو اعتصر من شعراً أوثر) أي أو بما اعتصر منها ما ليس على سلق قال رحمه الله (أو غلب عليه غيره أجزاً) أي أو بما غلب عليه غيره من الطهارة بالاجراء لأن الحكم مطلق

والصوابون يجوز الوضوء بالأن يقلب على الماصع كالمسوق المحو لوز وال اسم عنه قال في المستفي فان قيل ينبغي أن لا يجوز به الوضوء إذا غلب أحد أو وصفه لقوله عليه الصلوات والسلام لا ما غلب لونه أو طعمه أو رائحته قبل معناه إلا ما غلبه والغريب نجس فيكون المني لا ينجس في المصع يعني لأن النص عندنا روي في الماء الحار والمحكم فلهذا يجوز استعماله حتى ترى فيه العاصمة أو وجود طهرها أو ربحها فان هذا المعاني تدل على قيام العاصمة والماء وإن نجس بالعاصمة فلهذا يجب الطهر بل لا إلا أن ثلاثي فيسقط حكمها دفع العرج كذا أشاره الإسلام اه (قوله في المتن أو اعتصر من شعراً أوثر) قال في المستفي ولا يشرع في التيمم إلا بحرك شراب الر يابس ومن التمر كزمان والعنب اه (قوله أو غلب عليه غيره من الطهارة) باب تعريض أصل خلقته لا لا يكون اه قال في فتاوى قاضيخان التزويضا على أن عرفان أو زبد الصفر يجوز إذا كان رقيقاً والماء طهوراً عليه ما لم يترصداً مأكلاً لا يجوز به التزويضا ثم عد أي يوسف تعتبر العلية من حيث الأجزاء لا من حيث اللون هو النجس وعلى قول محمد تعتبر الأقلية بشعر اللون والطهر والرج وقال أيضاً قاضيخان ولا يمانه أو ردياً عرفان ولا يمانه الصوابون وأخرج من إذا غلبت رقبته وصار فخذاً فإن بقيت رقبته وطهرته جازاً فوضوءه وفي القيد مؤثراً الطهارة بالماء الشمس لقوله عليه الصلوات والسلام العائشة حين مضت الماء إلى الأعلى باجراً أنه يورث البرص وعن

هرمشة وفرواه لا يكون به قال المأواحد وعندنا الشافعي يكره ان تصدق تشمسه وفي القليل وكريه شمس في خطر حرق أو ان
منطقة واعتبار ان تصدق في فعله الصلاة والسلام على المأواحد الى المأواحد كذا اعتبار التصديق وعدمه غير مؤثر اه كافي (قوله
وأما يوسف بالاجزاء) قال في المسح المداخل في الاجزاء أن يحضره الطاهر من صفته الأصلية بان يشق لان يكون القليل باعتبار الوزن
فاستبرأه ونسكت الامام الاسمين بان المأواحد اختلط بظاهره فان غير الوضوء فاعبر بظلاله فان كان الغالب لون المأواحد المأواحد
والاقلا ونقلت مثل المأواحد على والزعفران يخلط باليه وان لم يضر لونه بل طعمه فالصبر قطع فان طعمه المأواحد لا يجوز ولا يجر
مثل الماء الطيب والاصفر والاشقر والابنية وإن لم يضر لونه وطعمه فالصبر قطع وان غلبا برأه على اجزاء الماء لا يجوز الوضوء به كله
المختص من الثمر والابيض كله المتقارن من الكرم يقطعه اه يحيى (قوله وأما القديري) أي حيث ذكر أحد الأوصاف اه (قوله
كله الذي يقطر من الكرم) قال في الكافي ولا يتوضأ به يسيل من الكرم لكل الالوان ذكره في القليل وقيل يجوز ان يخرج من
غير علاج (قوله يعتبر بالاجزاء) حتى لو (٢٠) كان الماء طين والمستعمل بطلاعه حكمه المطلق وبالعكس كالقديد

اه عيني (قوله هو يخلط
قول من قال اذا غلب أحد
أوصافه) ذكر الاحتمار
بأنه من غير وصفه لا يجوز
الوضوء به فيحصل على أن
المخالطة بمخالطة في الأوصاف
الثلاثة لا يخلط كل مخالطة
في وصف واحد أو
وصفين وفي وصف واحد
لله وصار مفوضا يجوز
الوضوء به فلا يتوقف عدم
الجواز على تميزه أو صفين
اه يحيى قال الحق كمال
الدين رحمه الله اعلان
الاتفاق على أن الماء المطلق
تزال به الاحداث أصغر
ما يطلق عليه من القديد
لا يزال لان الحكم مقول
الى تميزه عند فقدان المطلق في
الص واختلاف في الماء
المختلط لعله زعفران وضوء
مبنى على انه قديد سبأ أولا
اعلان عبارات أصحنا مختلفة في هذا الباب مع اتفاقهم ان الماء المطلق يجوز الوضوء به وما ليس بمطلق
لا يجوز نفس أي وصف ماء الصاوي اذا كان قديرا فذهب على الماء لا يتوضأ به وان كان قديرا جازيا وكذا
ما اذا لشدان ذكره في القافية ومما اذا كان الطين غلب عليه لا يجوز الوضوء به وفي الفتاوى الشهيرة اذا
طرح الرأب في الماسح اسود جز الوضوء وكذا الغصن اذا كان له غالبا وفهنا محمدا اعتبر
بالسواء أي وصف بالاجزاء وفي الحديث عكه وفي الهداية القليلة بالاجزاء لا يتغير اللون وذكر
الاسمين بان القليلة تعتبر أولا ومن حيث اللون ثم من حيث الطعم ثم من حيث الالوان وفي البناء
وضع الجنس والبقا من غير لونه وطعمه ووجهه وصوره ووضوءه وأما القديري الى انه اذا غلب وصفين
لا يجوز الوضوء به وكذا جازا لاختلاف في هذا الباب كما ترى فلا بد من صابط وتوفيق بين الروايات
فتقرر ان الماء الباقي على أصل خلقته ولم يزل عنه ماء المأواحد الوضوء وادوال وصار مقيدا بغير
واقعيه احد أمرين إما بكمال الاستزاج أو بقلية المخرج فكما الانزاج بأحد أمرين إما بالطيب
بعدم خلطه بشئ طاهر لا تصدق عليه في التنظيف أو بتغير النبات الماء بصفتي لا يضر منه
الاصلاح وان كان يضر جنس غير علاج لم يكل امتزاجه بهما الوضوء كله الذي يقطر من الكرم
وعليه المخرج تكون با لاختلاط من غير طيب ولا يتشرب نبات ثم هذا المخلوط لا يخلو إما ان يكون
اجدا أو ناقصا ان كلبا مدافعا لم يجرى على الاعتناء فلهما الماء الغالب وان كان ماء ما فلا يخلو إما
أن يكون مخالطة في الأوصاف كلها من اللون والطعم والرائحة أو في بعضها أو لا يكون فان لم يكن
مخالطة في شئ منها كله المستعمل على قول من يقول انه طاهر على ما هو الصحيح وغيره من الماشقات التي
لا مخالطة لها في الوصف تعتبر بالاجزاء وان كان مخالطة فيها فان غير الثلاث أو أكثرها لا يجوز الوضوء
به والاجر وان لم يضر في وصف واحد أو في وصفين فغير الغلب من ذلك الوجه كالماء مثلا مخالطة
في اللون وان لم يضر في اللون أو طعمه هو الغالب به في غير الوضوء والاجزاء وكذا ما بالطين مخالطة
في الطعم فغيره في الطعم فلهذا ينبغي ان يعمل ما جاسمهم على ما يليه به فيحصل قول من قال ان
كان قديرا فيجوز وضوءه والاقلا ما اذا كان مخالطة جامدا ويحصل قول من قال ان غيرا أحد أوصافه

فقال الشافعي وغيره قديد به يقال ما لعمرا وجرى ذكره قال ذلك ولكن لاتمع مع ذلك ما دام المخالطة با
أن يتناول القائل به هذا من غير زعفران وقديد به في الماء والنيل حال غلبة لون الطين عليه ويقع الارواق في الجاهل من زين
انظر في البحر روضتان وقيل ان أحدهما لا حرج من شرب تروا فطعمه قدير أو صامتا معا فطعمه لثمن اللسان ان
الط الحبوب لا يسبب لاختلافه وجب زرع حكم المطلق على الماء الذي هو كذلك وقد اعتدل على اقله عليه وسلم يوم الفتح من قضة
في الماء العذب رواه مسند لمحمد بن يعقوب ولم يترفعوا به قال في المنسقي فان قيل مثل هذا الاضافة يعني ما بالاقلا وأشابهه
موجود في قديد كثر من بناء نفسه له بقاء ما رأى وما عرفتنا اصلا على الروايات احسن اضافة تعرف لا تقيد له لا تعرف
ماهية بدون هذه الاضافة وتفهيم على قوله في مخالطة ما بالاقلا أو أشابهه فانه لا تعرف ما من مدون ذلك القديد ولا يصرف الوهم
اليه عند الاطلاق ليلساع في اسم له عنه يميزا لعل ان شرب الماء وان كان شرب الماء لا يخلو ولو كان ما من قضة لاصح
فيه لان الحديقة لا تساع عن المسمى أبدا ويكتب به لعله هذا كما يقال خلطة لجمعة وطعم الابل وصلاة الحنظل وطعم السكك ما لم تفهم

(قوله حيث تكون أمانته التقيد) وعلمنا أمانته التقيد بقوله الميعاد في الخاف الإبراهيمي والحيلاص في نصلي التلويح من أمانته
سلامة منطقة أمانته إلى التلويح بقوله ولا تحت سلامة أمانته لأن السبب سلامة منطقة أمانته إلى أمانته التقيد كقوله أمانته
وفي مشكلات خواهر زاد في باب الكسوف كل ما كانت الميعاد فيه كلمة فلا أمانته في كل ما كانت ميعاده أمانته فلا أمانته
في التقيد على الأول ما السبب أمانته وصلاة الكسوف وقوله الثاني ما الفلاح وصلاة الجلالة اه (قوله ولماذا بنى اسم الماء
عنه) بقوله أمانته ماء وإن كان شرب ما بالبطيخ فهو والحققة (٣١) لائق اه (قوله ولماذا بنى اسم الماء)

جاءوا أرضهم على ما نأوا كل الخلق في الأوصاف الثلاثة ويحمل قولهم قال إذا غرأ أحد
أوصاه لا يجوز أرضهم على ما نأوا كل الخلق في وصف واحد وصغير يحمل قولهم اعتبر بالأجر
على ما نأوا كل الخلق لا يخالفه في شيء من الصفات فلا تقرر وتأملت وجدت ما نأوا لأصحاب لا يخرج
عن هذا ولا وجد تعصبا مصرحاً به وبعضهم أثار إليه وقال الشافعي أنا أقدر بما يمكن الاستمرار
عنه لا يجوز أرضهم لأنه ما عبق الأثر أي بمقال الماء الزعفران ونحوه وثاقوله عليه السلام أغصوه
بما هو سدر قال لهم بوجهه فقلت وعن أبي هاشم بن أبي طالب أنا سئلت علي بن أبي طالب رضي الله
عليه وسلم لم يفتح مكة وهو يغفل من مصفياً أئمة الحديث وأمر النبي صلى الله عليه وسلم
فيسير بعاصم حين أسلم أن يقتل بموسى فلو أنه فهو لم يمانع من مقتله لأن فعل الملت
لا يجوز إلا بالجمهور ما لا يؤمنوا القتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ما أثر النجاشي وعن عائشة
رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يقتل ويقتل رأسه للحمى وهو جريحاً يجترأ على أن يصب
عليه الماء كذا في القاموس وأضافه إلى الزعفران ونحوه يعرف كذا فتأمل في البحر بخلاف ما
الطبع ونحوه حيث تكون أضافته لتفصيلها بناتي اسم المصنف لا يجوز بترقيته في الأول قال
رحمته (وعلمنا في بعض النسخ أن يكون عشرين) أي لا يجوز أرضهم على ما نأوا كل الخلق
بما نأوا في المصنف عشرين عليه السلام عن البرقي في المصنف عشرين في المصنف عشرين
قال أن يضلها ثلاثاً وقال مالك لا يتبع إلا ما يقره عليه السلام خلق أئمة المصنف لا يتبعه
الأمم عليه الحديث ولما رويته وما رواه محمود بن علي لما جازى له ما روي في بضعه ما رواه
علي بن أبي نسيان في علمنا بالأدب كلها وهو أولي ترك بعضها لأن حديث بضعه لم يثبت هكذا
ذكر ما نأوا في الملايا من الصحيح وقال الشافعي أنا كنت له فقلت لا يتبع وقوع القصة فيه
ما لم يتبع لقوله عليه السلام أنا كنت له فقلت لا يتبع حمل خينا وليس فيه حجة مصحفة جملة من
أخذت حتى قال البيهقي من الشافعية الحديث غير قوي وقد ترك الخزانة والي مع شدة تأنيبهما
الشافعي لضعفه ولا يصارح به وإنه وإن القصة مجبولة فتد وتقتل فلا يمكن صحتها لا يتبعنا
الله تعالى بمجهول وقد روي عنه ما نأوا في الحديث لا يتبعه إلى الألف فلا يجوز تأنيبه إلا لنقل وإن الله
اسم مشترك يقال لرسول الجبل فهو القسرة والسمكة وأرأس الإنسان فقلت وكل شيء أعلاه
يكن جله على أحد ما لا دليل قال في كرم القوم

تنقل الضرر من قلل الجبال . أحب الى من ذل السؤال

فألججه الله (فهو كالمجاري) أي لما بلغ عشراق عشر يكون كالمجاري حتى لا يتعسر وقوع النجاسة فيه وقوة فهو كالمجاري بالنسبة إلى المختصر والواو أول التلافتين يلبوا به فيكون معناه إن يكن عشراق عشر فهو كالمجاري فيسألني ثم قوة كالمجاري إشارة إلى أنه لا يتعسر موضع الوقوع وهو ضروري عن أبي يوسف فيه أخذ صاحب حضاري عليه. ولكن صرح موضع الوقوع يتعسر.

لأنه يكون معناه أنظم ما هو الذي قدر القامتين أو رأس المجلس لا يحفل به لا يصير بهراً وأغدر أعظمه اه كأي (قوله أناذلج عشر) وإنما اعتبر عدد العشر بدون غيره من الأعداد لأن العشرة أدنى ما ينهي اليوموع الأعداد وقيل عدد حطرق الشرح وهذا عشر في فضاء السقف والمهر اه كأي (قوله فمقد المعنى) ولكننا أجادنا القامتين به رولاً لا شك اه (قوله لا تنقص موضع أذى الأناطهر الأثر (قوله انومع الوقوع ينقص) أعفأ الركا الذي يبلغ عشراق عشر وأما الحارثي فالأصنام موضع وقوع غيلة ينقص والوقوف المنة وعبره وهذا قول مناهم العراق وقد فرق مناهم عساري ولا من الرثوة غرافة أو المنة

لا يتوهم أن الجانب الذي وضع فيه وفي غير المرتبة شواخته اه بصي (قوله ثم اعلم أن أصحابنا اختلفوا في هذه المسئلة ٣) المذهب الكبري الذي
اذا وقع فيه لمصلحة لا يتبع اختلاف في بانه فقبل حوض الى رأى المبني هو لا يتقدمه مني ممن وقيل بقدر لما يتصرف أو الماسحة وأقرب
القول على اختلاف الأراء اه بصي الحوض الكبري اذا اجمد لم يمتص انسان فيه تشاؤم أن ذلك الموضع ان كان المصنفلا
عن الجسد فلا بأس لانه يصير كحوض المستقوان كالمستل لا يجوز لاهل المسألة فاعلموا الى وقالوا فاضمان حوض كبير
محمد وتبين ان كان المذهب الجسد فيمتص في الجسد جاز في الموضع وان كان مستل في الجسد لانه يترك بالترك فان ترك المذهب
ادخل كل عضو مرتب وخرج الناس المتبجواست على وجه الجسد تقدمه الموضع الماء كقوله لا يصير ما تضمنه الجسد في
الموضع والافلاوان كان الماء المتب (٢٣) كلفوا المست لا يجوز فيه الموضع ما لان يكون المتب عشرا وعشرا وقالوا فاضمان

حوض أعلاه ضيق
وأستفاد عشرا في عشر وقعت
فيه فمصلحة تقتبس أعلاه
ثم انتهى الموضع هو
عشر في عشر يصير طاهرا
ويجعل كأنه صافى وتفت
في الحلال كالحوض المتب
اذا كان الماء في نفسه
وتقبه أقل من عشري
عشر تقبص ما كان في
التقب فان قل الموقوف
يطهر وقال بعضهم لا يطهر
بغير الماء القليل اذا وقعت
فيه نجاسة ثم انفسه وصار
عشرا في عشر اه (قوله)
نزع الكرياس) نوعة
للأمر على الناس لاه أقصر
من ذراع المساحة باصبع
اه سكتي قال الكاكي ثم
خلفت نقاط الكتبي
تعين الذراع جعل الصبي
هت في اليد فبذراع
السكر باس وهو سبع
مستل ليس فوق كل
مستل باصبع فائمه كروفي
فتدوى والوطني والجنتي

ذكر في المبسوط والبدائع والمفيد واليه أشلوا القديري بقوله جاز الموضع من الجانب الآخر وذكر
أول الحسن الكرخي أن كل ما خالطه التقب لا يجوز الموضع وان كان جازيا وهو الصحيح فلي هذه
الرواية انما ذكرها المستفاد ليدل على ان موضع الوقوع لا يتقبص لاهل بيعة الا كالماء الذي اذا تقبص
موضع الوقوع من الجاري نفسه أوليان تقبص ثم العبرة بمكان الوقوع فان نقص بعده لا يتقبص وعلى
العكس لا يطهر ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا في هذه المسئلة فذهب بعضهم يعتبر بالترك ولو منهم من يعتبر
بالمساحة وطاهر المذهباه يعتبر بالترك وهو قول المتقدمين منهم حتى قال في البدائع والمجيبات انفتحت
الروايات أصحابنا المتقدمين اه يعتبر بالترك وهو ان يرتفع وينقص من مساحته لاهل المكث
ولا يصير أصل الحركة لان الماء لا يخلو عنه لاه متحرك بل يسه ثم اختلف كل واحد من الفريقين
في التقدير فأمس قال بالمساحة فذهب من اعتبر عشرا في عشر وهو الذي انشاه صاحب الكتاب
ومشايخ طراز الملبك وجماع من الآخرين قالوا واليت عليه الفتوى ومنهم من اعتبر ان
يكون غايما في غلظ فاهل من مسلة ومنهم من اعتبر ان يكون اثني عشر في اثني عشر ومنهم من اعتبر
ان يكون خمسة عشر في خمسة عشر والذراع المذكور في ذراع الكرياس وهو ذراع العامة مستقيمت
أربع وعشرين اصبا وعند بعضهم يعتبر ذراع المساحة واخترافه خير مطاوع وهو ذراع الملك سبع
فبصل باصبع فائمه ثم لو كانت الصابغة موضع من الماء نص من كل جانب الى عشرة أذرع
على قول من يرى تقبص موضع الوقوع وأما من اعتبر بالترك فذهب من اعتبره بالاعتسار رواء
أبو يوسف عن أبي حنيفة وروى محمد عنه بالتوضي وروى عن أبي يوسف اه يعتبر باليد من
غير اعتسار ولا وسوء وروى عن محمد انه يعتبر بنفس الرجل وقيل يعتبر بالاعتسار لا ينقص الجزء
المستعمل فبالجانب الا لا كالأهر كذا لاستعمل لا بالاضراب الذي يكون في الملاحظة وقيل يكفي
فيه مقدار الصابغة من السبع فوضع لم يصل اليه الصغ لم ينقص وقيل يعتبر التكنر وطاهر الرواية
عن أبي حنيفة اه يعتبر أكبر رأي يعني رأى المبني به فان غلب على طه اه وصل الى الجانب الاخر
لا يجوز ان يوضع الا بجزء كروفي العامة قال وهو الاصح وهذا لان المذهب الظاهر عند أبي حنيفة
الاعتسار والتوضي ان رأى المبني من غير تصكم بالتقدير فبالاعتسار فيمن جهة الشارع ثم اعتبر
في النقص ان يكون صاف لا يصير لاه اعتسار لاه اذا انقص تقطع المذهب من بعض ويصير الماء
في مكان وهو اختار الهندواني والصحيح ان أخذ الموضع الأرض يكفي ولا تقدير فيه فطاهر الرواية
وقيل مقدار ذراع أو أكثر وقيل مقدار شبر وقيل زيادة على عرض الدرهم الكبير الثقيل ولو تقبص

ويجعل الصبي في فتوى فاضمان ذراع المساحة لاه أن المساحة وهو سبع مستل
فوق كل مستل باصبع فائمه في محيط لاهل من يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يتعرض لذراع الكرياس والمساحة اه (قوله
سنة ضان) وان الكبريحه ته وذراع الكرياس مستقيمت ليس فوق كل قبضة باصبع فائمه فاعلموا الى وقالوا في
وقيل يصير الكبري ان كان المذهب ان واقف في تكديرا لطلب الفتى اعتسار فيه بسبب الاعتسار ان وصلت الكندي الى
الطاب الا سرفه ويمنع من هذه الجبر وان لم يصل فهو غلايها من اه (قوله بالاعتسار) أي لا يكتفى بالاعتسار في الواسع
ثم القيل يستل لا يتوهم انفسه وعليه الفتوى كذا في الفتوى الظهيرة قال في البدائع وهو الصحيح اه كافي (قوله ولو تقبص الحوض
الصغير) قال أبو حنيفة الموضع الصبي ذراع من الجسد فدخل الموضع باسب وخرج من جانب بطهران لم يضر سئل ما فيه لان الماء

الجلاري على اقل حد من حمار في حكم الله الجلاري والجلاري طاهر الا ان اثنين فيه العجاسة (قوله وخروج المصنعة طهره)
 وفي الخط وهو الاصح اه كاي حوض الحمام اذا تجسس ودخل فيه الماء لا يطهر الا يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث حرمان وقال
 بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه حرمان واحدة يطهر لانه لا يطهر الى جلاري عليه والاول احوط (قوله وسائر المائعات كلها على
 آخره) قال الاول يلبي راحة المصوم في مصوره وقع في البول ان كان غشاقا غير لا يحد له ولو كان ما لا يفسد فكذا اذا كان
 صعبا ولو كان اقل من غشاقا يفسد فكذا في كل ما لو كان ما يفسد فاما كل من صبر اضد قال ابو يوسف بعد ان سمعت
 من ابي حنيفة را كرت قلت لا اقل في بللته ابل او حنيفة قال خرجت الي بعض السواد فزيت ههنا فخرجت فقال لي يا ابا يوسف
 ما تقول في رجل يتوضا على شط الفرات فظك كسرت جرار من جر والرجل من تحت اخرية قال غرنا بعدد بيت ان احييه فقلت
 للفلام شد فليس تعلم في هذا الاية او حنيفة قال او حنيفة فقال لي اذن كنت ما خرجت اخبره قال نعم فقال ما ريت
 ما يحييه فقلت والله ما ريت ما احييه فقال لي وجدت ربه او طعموا الا فلاشي عليك ذكره للوقوف المحي في الباب السابع من مناقبه اه
 (قوله ما ينه) تقدم الرواية عن ابي يوسف وانما خارج بخاري (٣٣) اخذوا به (قوله وقيل ما لا يتكدر

استعماله) وصحي قوله
 لا يتكرار لو غسل به
 وسال من يده الى الترسيم
 ياخذها ثابا لا يكون الماء
 الثاني عن الاول او فيمن
 الما لا دل كاي (قوله ما لا ير
 ازم) اي لا في الماء لا يطهر
 تنتقل العجاسة من مكان
 وقوعها ولا يعرف وجودها
 في موضع آخر لا يشاهده
 اوراثة الاولون وفي الخط
 وقت بحاسة في الجلاري ان
 كانت غير مرئية كقول
 لا ينس ما لم يتغير لونه او
 طعمه او ريحه ولو كان
 مرئية كالخيفة والعذرة
 فن كان التبرك لا وضوا
 من اسفل جانب الذي فيه
 الحصة ويتوضا من جانب
 آخر وان كان صغيرا قال

الحوض الصغير وقوع نجاسة فيه ثم دخل فيه ماء آخر يخرج المصنعة طهره او قل اذا كنا غشاقا في حال
 دخول الماء فيه لانه بمنزلة الجلاري وقيل لا يطهر الا يخرج ما فيه وقيل لا يطهر الا يخرج في ثلاثة امثال
 ما كان فيه من الماء وسائر المائعات كلها على القول للكره قال رحمه الله (وهو ما يذهب بينه فقهاء وضوا
 متنازل ثم اترموه وطعم اولون او روي) اي الما لا يطهر ما يذهب بينه والها في قوله سمعنا في الماء
 الجلاري اي بغير الوضوء من الما لا يطهر ان لم يثر العجاسة فيه ويحوز ان يعود الى الما لا كذا في
 بلغ غشاقا غير لا يحد له وضوء في موضع الوقوع ما لم يتغير في رواية وهو المختار عندهم على ما ينه
 من قبل وقوله وهو وطعم اي لا ترو هو الطعم والاول والارائة وحدنا لربنا بعد ذكره وهو رواية عن
 الاصحاب وقيل ما لا يتكرار استعماله وقيل ان وضع الانسان يدي في الما عرشا لا يقطع وعن ابي يوسف
 اذا كان لا ينصرف وجهه لارض لا يترافى بكفه فهو حيار وقيل ما يصبه الناس بجر او هو اصح ذكره
 في البدائع والصفة وقوله ان لم يثره اي اذ يثر اثر النجاسة فيه لا ينس حتى يولأ انسان في الماء
 الجلاري وضوا آخرى اسفل جوار ما لم يثره لانه العجاسة لا تفسد بغيره من الماء بخلاف الا كذا في
 النصيب واذا اعترض العجاسة فالرخصة على الما لا يطهر ان كان الما لم يغير على نفسه او كلها لا يجوز
 الوضوء اسفل منها قال رحمه الله (وموت ما لاد فيه كالتي والقباب والزبور والعقرب والسمك
 والفسخ والسرطان لا ينسبه) او لا ينس الما لم يحدث سعي من السبب على جان قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ليت كل طعام وشرب وقعت فيه دابة ليس لهدم فماتت فيه فهو
 حلالا كدونه والوضوء منه والاداء الجسد الماء السائل فما لاد لم يفسد ولا ينس بالوضوء
 ينس مائعات من المائعات وقوله وموت ما لاد فيه قد يشعل ما يعيش في الما وغيره ولم يشترط
 ان يموت في الماء لانه لا مرق في اصبع من ان يموت في الماء او ذر في الماء ثم يلقى فيه موكدا لا مرق في الماء
 وغيره من المائعات قال رحمه الله (والماء المستعمل للقرية او رفع حدث اذا استغرق مكان طاهر لا يطهر)

لا طاهرا اكثر الما فهو نجس وان كان اقل فهو طاهر وان كان لا تصف جزا او وضوء في استحبابه حراما ان لا يتوضا اه كاي (قوله
 بخلافه لا راك) اي فظن لا تنتقل من موضع عوفها (قوله ولذا اعترضت العجاسة الرمية) كذا كلب السيل قوله لا يجوز الوضوء اسفل
 منها) وعلى هذا ما المطر اذا كانت العذرات عند المزاب او في السطح او في الطرقات كاي قال الكاكي قوله لا يفسد اقوى من قوله
 لا يفسد لانه قوله لا يفسد يترد بان يبقى طاهر او طهره وقوله لا يفسد يفيد طهرا لانه لا يطهر به كالتبرك طاهر وليس بطهر ولا يفسد
 الضرورة كالحاشية كاي (قوله والزبور) نظم الراي قال فاضحنا في فصل هاهنا قدم الحلقه واربعة يفسد الكوب والماء ودم
 البق والبرغوث لا يفسد عندنا (قوله والصدع) بكسر اللال اه ع (قوله في الما لاد فيه) قال في البداية والاداء الجسد هو
 احتضن الماء المسفوح اخره حتى حل الماء في الاضداد الما لاد فيه (قوله في غسل ما يعيش في الماء) كاسمك والفسخ قد قال
 المستوفي وماء العائش هو الذي يكون في الدوم وماء الما لاد فيه في الدليل انما اخره من خاصة الدوم ولو كان لهدم لكان الهار ان
 ضيعة لا تشك عدولو كنه لاهار لاد لا طهقت اى لمات بدوام السكر في الما للضاد في الطبيعة لان الما لم يدرب والماء حار
 رطب (قوله وغيره) كالتبرك والعقرب وقوله في الما انما استغرق مكان طاهر لا يطهر وكذا لا ترق فيه ان ينقطع في الماء او لم يتقطع

الاول قول أبي يونس نعمته يقول في الاستيعاب في المنة أقصد به على قوله ان نعمته ليس وهو ضعفه فلا بد في السنة التي له مواد خروا النقد
البري والصري كما يقول البري فيفسدوا له قوله اه هذه فافق الاختيار وقيل ان كان البري يسمائل أقصد هو الاصح وفي
فتاوى الشهيرة الصري ما يكون بين أصحابه مستخدمون البري اه كأي (قوله قول أبي حنيفة) لكن الاختلاف كذا في الهداية (قوله
وروي محمد) وقال محمد بن كثر وهو لا يحدو به عن اه كأي (قوله أنه طاهر) أي وهو المشهور عن أبي حنيفة وعندهما رواه في
المصنعة اه كأي (قوله أو ما سببه فاطمة القرية) قال في الكافي لم نجد ان الاستعمال بمقتل خاصة الا تمام اليه وانما زال بالقرية
كله وفي الحديث من وضأ فاحسن ارضه وضعت خطي حتى خرج من تحت أظفاره وقال اسقاط الفرض مؤثرا فضلا له لمحصل
الاضواء قد حل فيها يمنع الصلاة يقول ذلك المعنى الى المعاصرة قلته بحول الاكلم (قوله وعند زفر ازالة الحدث) حتى ولو ضأ المحدث
أو اجنب بنية القرية يصير المصنوع استعمالا لاجماع ووضأ المتوضي الترتيل لا يصير استعمالا لاجماع ولو وضأ المحدث البري يصير استعمالا
عندهما زفر وعند محمد لا يمد فضل القرية وكذلك عندنا في المحدث عند بلانة ولو وضأ المتوضي قصد القرية يصير
مستحلا عند الثلاثة لا تستلزم زفر والشافعي (٣٤) اه كأي قال في الويلجي رحمه الله المستعمل عن أبي حنيفة ثلاث روايات

دی محمد عنه انه طاهر غیر

موم الباي الاف الحبيب

رأس انسان مقتول قذافي

الرأس اذا وجد مع البدن

فكان هو عذرة السيد

قَالَ قاضٍ مِنْهُمْ لَهُ قَهْرٌ

اظاهرة على ان الماء

مهورا واختلفوا في طهارته

مستمرو في الوقت الجيد

أَمَا لَسْتُمْ تَعْقِلُونَ فَمَنْ

دومر: المرقا، نوحه

«...بسم الله ان الحمد لله اذا غاب»

ما لم يستقر في مكان وسكن:

وان لم يكن ستماء الاستعلاء

• ودم الخيل لأربع جميع الك

والكلام في استعمال في ثلاثة مواضع في حقه مودة ووقت ثبوت فالحديث في حقه الله من الثلاث
معه طاهر لا طاهر بيان لمصنفه وقوله لقبره أو رفع حديث بيان لسببه وقوله إذا استقر في مكان
بيان لوقت ثبوت حكم الاستعمال وفي كل واحد منها كلام أما صفته ففي قول أبي حنيفة نص
بجاسة غلبته ورواه عنه الحسن وقال أبو يوسف هو نجس بجاسة خفيفة فهو رواية عن أبي حنيفة
وروى محمد بن أبي حنيفة فهو قوله أنه طاهر غير طاهر ومكنا ذكر مشايخ ما رواه الطبراني وأنتوا فيه
الخلافا بين الثلاثة تؤذ كروا وجهه النجس أما ما ذكر به معي مائة للصلاة فصار كالأثر بل
بالتجاسة الخفيفة وقال مشايخ العراق أنه طاهر غير طاهر عند أصحابنا وهو الأصح ذكر في النسخة
وغیره وقال في الغاية وهو اختيار المحققين من مشايخ ما رواه الطبراني وقال الاستيعابي وعنه القنوي
ووجهه ما علاقه الطاهر الطاهر لا موجب النجس ولكن أقبحه قرنة أو أزبل به حديث تغبير
صفته كالأثر كتلتها أقيمت بالقرنة تغبير صفته حتى حرم على الهاشمي والغني وأما سببه فالحقة
القرنة أو أزاراة الحدوث مع أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد طامة القرنة لا غير وعند فرواية
الحديث لا غير والأول أصح لأن الاستعمال بانتقال بقية الحدوث وأصله الأمام إليه وقال نص
الإمامة تعطيل لمحببها طامة القرنة ليس أقوى لا غير مروي عنه والجميع عندنا أن أزاراة الحدوث
بطله مقصد هذه الأغراض الضرورة كالجسد دخل في السرطاب اللؤلؤة لم يشترط الجاني ومن
شره نية القرنة عند محمد استدلة لجهة التبرجيت قال المصنف والرجل طاهر الأول كان أزاراة الحدوث
عند مذهب الاستعمال لتعذر الملة وحواله أما ما علم بتعذر الضرورة لأن الملة لا يصير مستعملا
بأزاراة الحدوث فصار نظيره ما أدخل الحدوث والنجس والأخص التي طهرت هذه في الملة لا يصير الملة
مستعملا بضرورة القياس أنه لا يصير مستعملا بهم لأزاراة الحدوث ولكن سقط الحاجة وقد

مستعملا، استعمله لظهوره واختلاف أهله يصير مستعملا بسقوط الفرس اذ لم ينو ذلك أو قصد التبرأ وأخرج ^{ورد}
بلون الترقا، وحينئذ وأبو يوسف يصير مستعملا وقال محمد بن المشهور عنه لا يصير مستعملا وأما وقت ثبوت حكم الاستعمال
نفقوا اعمداً على الغضول عطى له حكم الاستعمال وبطلان والى العضوا اختلافه قال بعضهم يصير مستعملا وان كان في الهوى
بمبيلين ان احسنت اذا غل فراعاه فاسكن اناس به تحت ذراعه وعلمه بان ذلك المالك يجوز من ويذيقه اصحابنا وكذا
لمن اذا غسل عضوا قيل ان يحتمل في المكان غل بعضوا آخر لا يجوز على قول أبي طيع الخبي وقال بعضهم لا يصير مستعملا
ما لم يسرق مكانه وسكن عن الترك وأما الاختلاف في طهارت المالك المستعمل ومحلته قال أبو حنيفة وأبو يوسف في المشهور
عنهما هو نجس وفي محل طاهر فإن أصبح ذلك المالك طاهرا كان كذلك اما لا يستباح ما به أكثر من قدر درهم لا يجوز الصلاة عندهما
وان لم يكن تنمأ الاستعمال على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا ينعم بالمربض والفاحش عندهما خفيفا بمقتضى الناطر وقيل ان كان
ربع الثوب فهو كبر وقيل أبو يوسف ان كل شربة في الشربة فهو كبر وفي رواية لمحمد عن أبي يوسف يقدر بالربع قبل اذ يدبر الكعب
ودرج الذيل لا يربع جميع الثوب الزنا، فاولد شربة شربة غرها غلت الشربة التي وصلت لمصر المالك مستعملا وان غلت
شعر الرأس صار المالك مستعملا اه ظهوره (قوله لا يصير المالك مستعملا ضرورة) لا معنى أن لا يجعلنا له صغرا ولا عكس

المالح يده من الكبريت فيسقط الى الانحلال اه كفى (قوله فلا يغسل) لان اوجاب الوكلورة الى آخره قال في الكافي واعلم بحكم
 محلي استعمال الماء فيسقطه التماسه ورتاحهم بواجب ايعر بطلب جوده لانكم ان يغفوا بالانحلال اولا اه (قوله يجامى
 على العضو) اعلان اليه باليقين في الكف (٦) ما يستعمل بل المشتمل الذي افضل من الكف ويرى على العضو الذي ارغله
 اه (قوله في المنز ووسطه الترجم) كلام اضافي مستقدا وقوله يخط في موضع الرغف على الحسرة في تقديره ووسطه الترجمت فيها
 بصرفه خط اه ع (قوله لطلب الوكل) فسادا وانفس لا يغسل بقدره عند انكل والمراد من اجنب الشيء ليس فيه
 خاصة من الملقى وعنده اه كافي (قوله وكذلك) أي طاهر طهور (٣٥) وإلا حاله المشتمل طاهر عنده

وروي حديث عائشة رضي الله عنها في اغتسالها مع النبي صلى الله عليه وسلم من أتاه وحده لو أدخل رجله في الماء ورأسه أو ثوبه نكس أحياه أنه لم يمسح بالضرورة فكذلك إذا كان وقوع الخلق في البئر يكثر والمجانبة تكثر أيضا فلو اقتضوا لإخراج الملوكل وقوعه يجر حوج ولو نساها لم يمسح بالمسح مستملا ولو غسل الطاهر شيئا من بدنه غير أعضاء الوضوء كالخض والجنب بينة القربة قبل يصير مستملا كأعضاء الوضوء وقبل لا يصير مستملا وأما وقت ثبوت حكم الاستعمال فقد ذكر كثير من الشايخ أنه لا يكون مستملا حتى يستقر في مكان سواء كان ذلك الموضع أرضا أو ماء أو كف المتوضي وهو قول شافيان الثوري وقالوا لا لا يمسح رأسه بما بين في كفسي السجدة يجوز وكذا لو بين من ينقله من عضو أو غلبه من ثوبه أو من ذلك الموضع فصل بالاعتبار ولا يجوز فصله بغيره من عضو آخر أو الوضوء بخلاف المجانبة لأن البدن كله بمنزلة عضو واحد فيها ومن أي عضو كان في المجانبة يجوز أن يستوعبها لعدم الاستقرار في موضع والعمية كجزأيل العضو يصير مستملا لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الاتصال بالضرورة ولو لا ضرورة بعده ولا يجوز المسح عما بين من البدن بعد الاستعمال في رواية قلنا نختص عمل الجميع بما يجوز بعد الاستعمال في المسح ولو كان الفرض تأدي بما جرى على العضو بالبدن البقية في الكثرة وغيره قال رحمه الله (ومستعمل البئر محظ) أي إذا نفر الجنب في البئر طلب الماء فوجد في حنفية الرجل والماء الجنب وعند أي يوف كلاهما بقاء وعند محمد كلاهما طاهر فالجنب علامة نجاستها والجنب علامة نجاستها على أحدهما والطاهر علامة طهرانهما وجعلوا عملان الرجل طاهر لعدم اشتراط المسح وكذا الماعلم من القربة وهي شرط عند يهود منهم وقد كراه وجعلوا أي وسفان الرجل حاله لعدم المسح وهو شرط عنده وكذا الماه حاله لعدم نجاسة القربة وإزالة الخشخشة ولا نجاسة من الماء يسقط الفرض عن البعض بأول الملاقة أو الرجل يمس لباقه لمس في بقية الاعتناء أو لباقه المسح المستعمل على اختلاف الأهل قبل وعنه أن الرجل طاهر لأن الماء لا يمسح حكم الاستعمال قبل الاتصال وهو أوفق الروايات عنه قال رحمه الله (وكل أهلب جنيح فقد طهر) خذيث بن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أعمال جنيح فقد طهر وأي ذكره راجعها من أضاف إليه وقد وصفت بصفة طهارة مائة كل جسمه أو لا يترك وفي الغسل خلاف محمد وقوله طهر يفيد طهره بانه موطوءه فذكره محظ على ما في قوله يظهر طاهر بدون نجاسته حتى لا يصير أن يمس في مولا أو وضوءه عدمه ويجوز الملاقة عليه وقوله كل أهلب يتناول جميع جليح يقتل الدباغ وتاما لا يقتل الدباغ مثل جليح الحية الصغرى أو الفأر لا يظهر بالباغ كالمع وعنه

[illegible]

(الرواية الثالثة) الثالثة اه (قوله ولما مات) بالفتح المشعر د ب غ و ر ه وهو كورق الخلاف والشب تصحيف لامه سباع الادباغ اه
 منقرب (قوله العنصر) أى يظهر الجسد ولا يولد له حسنة أبدا اه وقاية (قوله لو لم يستقل بطهر) أى لم يزل يشتموق
 الحلية قال أبو نصر سمعت بعض أصحاب أبى حنيفة يقول انما يظهر بالتمسك انما علمت الشمر به عمل الدباغ اه كاكى (قوله وما
 يظهر بالباغ بطهر) كاكى اعياى يظهر بالبلابة كاكنا كاكى فى الحل من الابل فذ كاكى الحرس لا يظهر به الجبل بل بالبيع لان الامانة
 قال الكيل فى التنبؤ الصبح اه يظهر اه وبنا الاسرار عن شاذل ايضا لا يظهر له بلابة كاكوه الصبح عند ذوابه قال الشافعى واحمد
 لان الحرة لا تكراهما فيما يصادا كاكى على التباينة لكن بين الصبح والبلابة حقيقة تمنع بمسما الصبح الجبل فلا ينصب وما أخذ
 المحققون من اصحابنا ورفوضوا والشافعى وشيخ الاسلام خواهر رادوا قاضيان وفى الخلاصة هو المختار وقال بعضهم يظهر له حسون لم
 يصل الا كل بلبل ان حله يظهر كاكى وبالحمل متصل بالصبح وما أخذ المصنف به قال مالك وفى القنية قال الكرايسى والقاضى عبد
 السلام مجوسى ذم جد رسل لا يظهر (٣٦) والصبح اه يظهر اه كاكى قال فى شرح الوفاة وان كانت التراب

أولاً بشي يظهر أنابيس
ثانياً بالقله هل يعود
جداً فعن أبي حنيفة
وجه انه روايتك وعن
أبي يوسف انصارا بشي
بجيت نزلك لم يقد كل
دنيا له وقال العتيبي
شئ اجمع فاولاها ما
أوتى مانع مما لا يافاة
الحقيقة لا يعود نفسا
وبعد الحكمة عن أبي
حنيفة روايتان اه (قوله)
فما تئن الاجساد تنزير
والا دي قبل الاستثناء
تكلم بالباقي بعدا شياعنا
والذي قيل اذا لم ين
الا دي مع اخطة لم تزل
فكنا لمرة لا دي نلصا
والجواب عن خلقه بقوله
تعالى حرم عليكم الميتة
ما قاله العلامة لينة ما فافاة
الروح فلاذكة ولا روح

قد سئلوا صلح مصاريب الساتلية أو دبح التثغو واصطفاها طهرت وقال أبو يوسف في كلامهم ثم كل
 ما بين السق والنق والنساق فهو دباغ والفتحة تنع التث على فوعين حقيق كالقرن والسق والنقص ونحوه
 وحكي كثر تريب والتشيب والانتفاخ في ربيع ولويحف ولم يستعمل لم يدر وما يديره بالباغ يظهر
 في كلامهم بالبلغ في إزالة الرطوخة والفا من الدباغ وقال كثير من المشايخ يظهر جلتهما ولا يظهر له
 كما يظهر بل باغ وهو الصحيح لأن سور مجس وما ذاك الانتفاخ عنه على ما يأتي به انشاقه تعالى
 قال رحمه الله (الجلد الخنزير الذي) أما الخنزير فلا تضيض العين إذ أنه له في قوة تعالى ظهر جس
 راجع إليه إلى الخنزير رقبته قال قبل عود الضمير كما يكون إلى الأقرب يكون إلى المقصود والمضاف
 هو المقصود بالنسبة نحو المضاف إليهم فوجع عود الضمير إليه كما يقال لفت ابن عباس لحذته قلنا
 لا يتمتع عود الضمير إلى المضاف إليه قال الله تعالى واشكروا لله فإنه ان كنتم إياه تعبدون ولأنما
 تعبدون إلا صلاتكم فمن على ما هو العمل بها أولى الخالص هو موجود في الخنزير وأما لا دعي فخرته
 أو استشفاه مع الخنزير بديل على أنه لا يظهر وليس كذلك بل أفاد في غير طهر ذكر في القافية ولكن لا يجوز
 الانتفاع به كسائر جرائه قال رحمه الله (وشعر الإنسان والبيئة وعظمها طافران) للخرى عن
 ابن عباس رضي الله عنهما قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ألا كل شيء من الميتة
 خلال إلا ما أكل منها وكل ما نقي على الله طيبه وسلم من عالج ولا نه عليه السلام وأول شعره بأطالفة
 فقصه بين الساق ولو كان نجسا لم يعل ذلك وقال الشافعي مما يجبان وأطالفة عليه ما روى عنه
 لأجابه مما سألني أياها إلى حيوان ينقطع صلاها لمعلم الموت وأراد بطلان شعر الخنزير وأما الخنزير
 الخبيث أحرأه نفس العين خلافا لما يحق شعره وهو يقول إن حل الانتفاع به بدل على طهارته ولأن
 أنه نجس العين إذ أنما في قوة تعالى فخر جس منصرف إليه وهو يشمل جميع أجزاءه وجواز الانتفاع
 به لأملا كفته تقرو وتولأشرو وفي غيره يقي على أصله ولأن المتوهم بها وصحها وانقضت الصلوة
 طاهرة لأن العين لا يمت وقال أبو يوسف ومحمد لا يشرب العين لأنه في وطالفة وكذا البيض إن كان
 مائعا لا يأكله ونتيجة للسندان كانت مجال أو أصليا للمعلم لتفسده في طهره ولا يصح أنها طاهرة بكل

لهذا الاشياء من محل تحت التبريم اه كاكى ولما اخرلنا الموضوع موضع لاجابة كاكى قوله تعالى لهدمت
سوامع وبيع وصياوات اه ع (قوله اذا بيع طهر) دليل لا يحكم بطهارته لا يستعمل كرامته اه يحيى (قوله ذ كروى التاه) قال
الارزى وحده لا يحى ان لم يحل المباح فطاهر وان استعمل طهر لكن لا يصلح له من دفعوا بذلوا فخراما اه انتهى فالحاصل هذا الكلام
ما عدا هذين الايتين بطهر بالمباح وهما كت عثماني في فيه الحكم بخاصة ملك كخمسهم الشارح واستعمل بالاستدلال عليه اقول
المعهور الى اراء متفرعة بطريق الحكم بخاصة ما طهر في القهوم اه يحيى (قوله لو ان المنة) ذابا كان او لم يكن اه كاكى (قوله
وانفعتها) كسر الهمزة وتوقع غاؤه وتخفيف الحاء او تشديد هائى تحتجر حتى يصل الى الجدى اسفرا يصير في صفة مستقلة في الزيل فقط
كخبر ولا تكون الا فى كرش وقيل من نفس الكرش لا اله يحيى (فمنه ما دام رطبا وان روى العشب سمى كرشا وخال الشفعة ايضا
كذا فى المغرب وقال ابو يوسف ومحمد لا يرب الا فى روى العشب او يوسف ومحمد ان كان يبلدا يفسل ويؤكل اه كاكى (قوله والاصح
انما طاهر بمثل حال) ذال صدر الشتر بمعنى شرا وذا فاعو الصمى في ذهابه كالجواز الصلا تملعه من غير فصل اه

(قوله وتزج البئر) أي يسلط إجماعه ع (قوله لما أن يوجب) أي الوقوع اه (قوله في الحيلة) الحيلة انفراد العضم النظيف اه (قوله ينزع حشرو لادم) نقل الكاكن من التمر ثلثي أمتهن حشروا القارون والحلقة عشرون اه (قوله كحوض الحمام) فيمنع الصلي وفي نوادر الصلي عن أبي يوسف ما لحظ بئرته الماء الجاري إذا أدخل دجواً يمدقلم يقبض واختلف المتأخرين في بيان هذا القول قال بعضهم مرادهم الحيلة مخصوصة وهو ما إذا كان الحليج يجر من الابويص إلى حوض الحمام والناس يقفرون فرغوا فاستدار كلو منهم من قال هو ضد بئرته الماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة لا ترى أن الحوض الكبير الحق بل الماء الجاري على كل حال بقية ورة اه قال العلامة شمس الدين بن أمير حاج رحمه الله وشرحه عقب هذا ما نقله الجبل من النسخة وفي شرح الزايد حوض الحمام بئرته الماء الجاري عند أبي يوسف قيل على الإطلاق والاصح ان كل يدخل الممن (٣٧) الابويص والرف عند دارك فهو كالجاري

حال من الذكة طاهر يتلطف قال رحمه الله (وتزج البر بوقوع نجس) استند القائل إلى البر والمراد
 ماؤه مطلقا فالأم الحبل على الحبل كلوه بحر المزاب وسال الواجد كل القدر والمراد ما حل فيها
 وأطلق التزج بغير بدني لأمه من موقوفه لمن التمس تقاضى نجس وقوع فيها بوجوب زهره وهو على
 ثلاث مراتب إيمان بوجوب تزج بالبحر أو عشرين دلوا أو أربعين على ما يأتي بيانه إن شاء الله وما
 قاله بعضهم في الحلة تزج حشر ولا نجس بقوى لعدم النقل بالتقدير بأقل من ذلك ولهذا يزج من نجس
 القارة والمنقطع المتنجس عشرين لأنه أقل ما ينجس استند في البر بوجوبه على السباع والارثان
 الأقبية فيها متعارفتان قياسا على أن قنطرة أماره وقول بشر الرسي لأنه لا يجزئ غسل جوارتها
 ويظنها وفيها ناس آخر يجب أن لا نجس وهو ما روى عن محمد بن عمار قال اتفق رأيي ورأي أبي يوسف
 أن ما بالبر في حكم الماء طاريا لأنه ينبعث من أسفله ويؤخذ من أعلاه فلا تنجس بوقوع العصاة
 فيها كحوض الحمام إذا كان الماء من نفسه من أسفله ينجس من أسفله لا تنجس بإحداث اليد
 النجسة به لا خلاف فقد كان قياسنا وأختنا لاثر وهو في المقدار كالمبر قال رحمه الله (لا يبرق بابل
 وقم ونوحا وما عصفور) أي لا يجب التزج بوقوع هذا الاشياء أما العرف فضرورية لأن الأباري
 الفلوات ليس لها رؤس حارة والأبل والعنم تعبر حولها تنقية الرعي فخالوا فسد القليل المخرج
 وهو مدفوع فصيل هذا لا فرق بين الرطب واليابس والصعب والتيسر والعمر والشيخ والوث والوثول
 الضرورية وبعضهم يفرقوا الظاهر الأول وكذلك لا فرق بين آبار المصير والفتوات في الصبيح فقلنا
 شاختلوا في الفاصل بين القليل والكثير فقلنا ثلاث كثير وإلى هذا أشار في الكتاب بقوله برفق بابل
 واستدل عليه بأن محمد بن خالد في الجامع الصغير كان وقت فيها بيرة أو عشرين ثم يفسد الماء فقلنا على أن
 الثلاث تفسد وهذا ليس بقوى لأنه ذكر فيها وقت فيها بيرة أو عشرين ثم انفسد متى قمض والثلاث
 ليس بفاحش وروى عن أبي خنيفة أن الكثير ما يستكفه النطر والقليل ما يستكفه وعليه ما اعتاد
 وقيل الكثير ما يصلي وجهه الماء كله وقيل ما لا يغتسل به كل دوع بيرة والثابت في الحملان
 ربي من ساعته لا نجس للضرورة ولو وقت النجاسة في الأمان لا يفي بقوة عليه السلام في غار مئمت
 في اليمن أن كان جليدا فألقوا بها وما حولها وان كان ما عاقله لا فرق وأما الحمام والصغور فليس
 نجس لعدم الاستفادة في الصيد ولا جاع المسلمين في اقتناء الحمامات في المساجد قال رحمه الله (وويل
 ما يؤكل لحمه نجس) وقال محمد بن طاهر لا يروى من قصة العزيمين أنها اجتروا المدينة فامرهم عليه
 الصلاة والسلام أن يشربوا من أبوالأبل وألبانها ولها مائة عليه الصلاة والسلام ثم زعموا البول

[illegible]

الزاهدي حكى المصوب في حكمه قبل الانجاء اه (قوله الاول اصح) وفي هذا لوصف الملو الاخير في اخرى طهرت من حها
 دلو فقط على القرنين اه وبمنه وفي فقال عشر تسمى المصوب واحدى عشر تسمى المصوب اه غايه قال فاضحنا رحمه الله
 في كتابه اهل زمانت في حسب ما عرفت قطرة من ذلك الملو في بئر فانه يزج من البئر عشرون دلو او ثلاثون كان الفاروق وقت في البئر
 وان وقت الفاروق في الحبوب تنقص ثم يسلط من ذلك الملو في بئر فانه يزج جميع الملو كانه امانة وقت في البئر وتنقص (فرج)
 قال الوالي الجي رحمه الله الانسان اذا وقع في الالة او شربان كل غللا مثل ما يتاثر من شوق الرحل وما يشبه لتفسدون كان
 كثيرا تسد مقدار القدر كثيرا لان هدم من جملة الملو الالهي ولو وقع (٢٩) القدر في الملو لا يفسد اه قال
 فاضحنا جدا لا دى

اوليه اذا وقع في الممان
 كل مقدار القدر يفسد
 وان كان دونه لا يفسد
 اه الفاروق اذا وقع في البئر
 فصار خلان لم تنقص
 وان خرجت قبل ان يصر خلا
 جرا كله لا يبق فيها
 فيها وان تفسخ لا يبور
 اكمله لانه يبق فيها
 اه والوالي رحمه الله
 وسائق في الانجاس نقل
 عن اقله برة (قوله مقدار
 شربين دلو باين وهو اولي
 وذلك لان المقدار الذي وجب
 ارجاعه منه احدى عشر
 قده ما به واليه من القدر
 فكان اولي اه اقطع
 (قوله لانه ينوتر) ولا وتر
 في ذو واحدة فلا يصير اه
 (قوله كل واحد من جاز)
 اى ولا وتر اه (قوله
 فاختت حكما) فان قيل
 قدمه ان مسائل الابرار
 مبينة على اتباع الابرار
 والنص ورد في الفارة
 والباحية والا دى وقد
 قيس ما عدلها قلسا

وفي رواية ابي سليمان يزج قدر الباقي بعد المصوب لا غير مثله لوصف الملو العاشر يزج احدى عشر دلو
 فدرواية ابي شخص العشرة التي بقيت الملو المصوب لانه ينوتر الفاروق فلا بد من ارجاعه وفي رواية
 ابي سليمان يزج عشر دلو الاول اصح ولوصف ما يترجى في بئر اخرى وهي نجسة ايضا ينظر من
 المصوب وبين الواجب فيها ما كان كذا في غير الاقل فان كانا سوا فزج احدهما يكتفى مثله
 بتران مات في كل واحد منهما فانه يزج من احدهما عشر دلا وصبي في الاخرى يزج عشرون
 ولوصف دلو واحد كذا في رواية اخرى في بئر ثالثة صبي في احدي البئرين عشرون ومن
 الاخرى عشرة يزج ثلاثون ولوصف ما بين كل واحد منهما عشرون يزج اربعون وينبغي ان
 يزج المصوب ثم الواجب فيها على رواية ابي شخص قوله وسطا الوسط هي الفاروق المستعملة في كل
 بلد وقيل المختبر في كل بئر دلو الا انها لا يصر عليهم وقيل ما يصح صاغا وقيل عشرة ارطان وقيل
 الكبير ما زاد على الصاغ والصغير ما دون الصاغ والوسط الصاغ ولو زج دلو عظيم من مقدار عشري
 دلو جاز وقيل زجر لا يبور زلا به نوتر الدلو لا يصر كذا في الجلي في قلنا فيحصل المصوب بذا وهو
 انجاء قدر الواجب واعتبار معنى الجرمان صاغا ولهذا نوترها في عشرة تايل كل واحد من جاز قال
 رحمه الله (واربعون نضوجا) لما روى عن ابي سعيد ان القدر في الباحة قوت في البئر يزج منها
 اربعون دلو والجملة وتوزعها فاما ما اخذت حكمها فطهارا القدر بطهر الملو لاشوا العكرة
 ونواى البئر وبالمستقى روى ذلك عن ابي يوسف لان جملة هذا الانجاء بضاعة البئر تكون طهارتها
 بطهارتها فيصير كثر وتالار في قطن طهارا البئر في الثالثة وذلك لانه في طهر بطهارة
 الحمل وكذا في طهر نعالها صارت خلا وقبل الاظهر الدلو في حق بئر اخرى كدم الشئ يطهر في حق
 نفسه لاني حق غيره ولا يحكم بطهارا البئر ما لم ينقل الملو الاخر عن رأس البئر عندها لان حكم الملو
 حكم المتصل بالمال والبئر وعدة طهر المتصل عن المال لا اعتبار بما يتصل من ضرورية وغيره
 الخلاف فطهر فيما اذا اتصل الملو الاخير عن المال ينقل عن رأس البئر واستق من مائه لرجل ثم
 عاذا دلو فتسدها الملو الاخر من قبل المودع وعند طهره قال رحمه الله (وكذا ينصونوا في نفاخ
 حيوان ونقصه) اى يجب زج جميع الملو بعد الاشياء ما ينقص الحيوان او اتفاحه فلا تنقار الالة
 في ابرار الملو وانما هو الشاة فللمرئى الطهارى ان يترجى في بئر من مائه فطهرها فاما من عباس
 وان الز يرفسج واما بياها ان تزج قال فظنهم عن جنتهم من الركن فاصحابها استنبت بالحق على
 والمطراف حتى زرعها فالحار حوزها انصرفت عليهم والعناية متواصلة ومن غير ذلك فكان اجامها
 فما كان فوق المار دون الجملة يطبق الباردة وما كان فوق الباحة يطبق الباردة هذا
 فيما اذا مات الحيوان فيها فاما اذا سرجها فكله فلو ان فيه فاصحابها ان كان يكن نفس المين ولم

بعدها استحكم هذا الاصل صلر كذا في ثبت على وفاق القياس في حق التفرع عليه كافي الا بجزئيا ما انفقوا في بلي القياس جوارها
 ادور بالشرع ما صار عشرة العقود التي على وفاق القياس في حق التفرع كذا في المستقى والاختيارية والاولى ان تقول هذا الحلق
 بطريق الالة لا القياس اه كاي (قوله لان حكم الملو حكم المتصل بالمال) جليل ان القاطر في بعض عفا ولو لا الاتصال لا تسد له
 البئر فوقع النص فصار بقاء الاتصال حكما كبقا الاتصال حقيقة اه كافي (قوله في القدر كونه ينوتر في البئر) وهو وجب زج مائه
 فقالوا له ثم عدلنا به وفي جامع الاصغر قال سداده هو طهر وفي القسط وهو المصيح اه كاي وكذا في فاضحنا المجدد عشرين
 طهر الباقي اه كاي وقد نقلت هذا الفرع عن الذي قبله في باب الانجاس نقل عن فاضحنا

(قوله وان كان مكرها) كسكان البيت والسنو والسياسة الخسلة اه كاتي وفي الظاهر الذي لم يستمع والحاضر والكافر
والغنى اه زاهد يوكا (قوله يناعي العن اول) قال في الدرر اه العن من المذهب عندنا عن الكلب نفس اليه
أشاره على الكتاب (قوله هو قدره) اي الى آخره ان قيل لادلة في حذف الهمزة مؤنث لان خلقا غايبا ما اذا ذكر المعدود
اما اذا لم يذكر كرم المذكر كالبغلة فمن الصلة وحيد هذا وان يكون المصنف رحمه الله تعالى على ما لم يستمع عليه الاحباب من
التقدير واللام فقد قال المراهقي (٣٠) شرح الالفية القصص ان يكون مبتدأ قد كر وعندها الوقت كذا كر المعدود

فتقول صحت خمسة تريد
أما لو سرت خست بداليا
اه وقوله اذ لارق يتم في
الحقيقة قلت لان ذكر الايام
بلفظ الجمع يدخل ما لانها
من الياء وصحة ذكر
الياء بلفظ الجمع يدخل
ما لانها من الايام كذا كره
اشترى وغيره في الاعتكاف
(قوله في التوضيحه) اه
ثلاث) والمصنف في
العبر يقول من ثلاث تابع
لصاحب المنظومة حيث
قال

ديجيتها انما وجدت
في البرزخى مذ ثلاث غدت
قال المصنف في المصنف
قوله في مذ ثلاث
اي ثلاث ليل انواريد
به الايام اقل مذ ثلاثة
لكن البطل يتكلم
مدا بها من الايام كان
الايام تتكلم ما لانها من
الياء كذا قوله تعالى
ثلاث ليل سوا وقوله
تعالى ثلاثة ايام الارض
وهذا كقوله تعالى اربعة
اشهر وعشرا اي عشر
ليل بالياء اه (قوله

يكن في مذ خمسة) اه ولم يدخل فاه في المذ بلفظ المذ وان اصل فاه في المذ فمضمر بؤره فان كان
سؤره مظهر فاه لظاهر وان كان بصلا فاه لمضمر فيترج كله وان كان مشكوكا فاه لمضمر
فترج جميعه وان كان مكرها فاه لمضمر وان كان نفس العين كالمترج فاه لمضمر
المساوي لم يدخل فاه في الكبد واثان يناعي ام نفس العين اول والصحيح اولا فسد ما يدخل
فاه لمضمر نفس العين لم يولد الا لتفاد ما سوا اصلها واخره يناعي قال رحمه الله (وما اثنان
لويكن ترجمه) اي اذا وجب ترج الجميع ولم يكن فراغا لكونها معنات ترجمتا تدلوه وهو مروي عن
محمد ابي ينعاه في فاه فاه لان ابارها كثيرة فاه لمضمر وتدخله وذ كرم اي يوسف فاه وجهان
أحمدان اي يضر خيرة عفا ودور فاه لمضمر موضع المصنوع وتصميم وبصفا فاه امثلات فتقد
ترجم ماؤها والثاني ان يرسل فاه في المذ بلفظ المذ ثم ترجم غير فاه لاشلام ثم تد
الفصيلة فتترجم كما تنقص فان تنقص الضمير فوهامة ولكن هذا لا يستقيم الانا كان دون البقر
اول حالم الى غير البقر تساوي الايام اذا تنقص شرب ترجم شرب من اعلى المذ بان تنقص شرب ترجم
مثل من اسفه وروى عن اي حنفية يترج حتى يظلم المذ وقوله في اشتراط العلية وان الزبير
ثم اخبر في العلية قال فاضنان الصبح في العلية البقر وقال غيره يعتبر غلبة الظن لا غيره وقيل
يقول برجلين له صبا صبا في المذ فاه لمضمر وجب ترجم فاه في القدر وهو الاسم والاشبه بلفظه
لكنهما انساب اثباتا للمزنة قال رحمه الله (وتجسها من ثلاث فاه من متخذه حول وقت وقوعها)
اي نفس البرزخ من ثلاث ليل فاه من متخذه لادري وقت وقوعها وهي متخذه فاه للاحباب ان يقدروه
بالايم وهو قوله تعالى حيث حذفنا اتاسي الثلاث ولا فرق فيهما في الحقيقة لانه اذا تم احدهما
ثلاثة فقد تم الاخر وقوله تجسها من ثلاث يعني في حق الموضوع حتى يلزمه فاه للاحباب ان يقدروه
منها واما في حق غيره فاه بحكم تجسها في الحال من غير استدلاله من باب وجود الصبا في التوب
حتى اذا كوا على الشايعات الايامهم الا غلب على الصبح قال رحمه الله (والامذ يوم وليه)
اي وان لم تنفع تجسها من يوم وليه وهذا عند اي حنفية وقال بعضهم بصفا فاه للاحباب ان يقدروه
اعادتي من الساعات ولا غسل ما اصلها واه هو القياس لاحتمال احتمالات في الحال او القضا
الرب بعد الموت او بعض من لم يرتصها او القضا طبر كادري عن اي وصف فاه كان يقول يقول
اي حنفية في ذ ايم جدا وهو جالس في السنن في مقدارها حنفية فطرحها في ترجمه عن قوله
ولان وقوعها في البستر حدث والاصل في الحيوان ان تصاف الى اقرب بالاول وان قلنا في الاستاد فاه
كن راى في فاه بحساسة لا يدري معنى أصابته فاه لا يبعد الاجماع على الاصح كرهها كنه الشهد
وبوجه قول اي حنفية وهو الاستحسان ان وقوعها في المذ في المذ بلفظ المذ لا يبعد للاحباب ان يقدروه
فصل على السبب الظاهر دون الموهوم كالخروج اذا لم يزل صاحبها فاه حتى مات فعلى المذ في المذ
حق فيصير موجه فلا يجوز ابطال السبب الظاهر بقدر الظاهر وامسكتا للاحباب ان يقدروه فاه على

حتى اذا كوا فاه (قوله وقت العلم) اي في القلمين (قوله بعد الموت) اي
والتفسير اه (قوله لا يبعد) اي سواء كانت رتبة اولية اه (قوله على السبب الظاهر) اي وهو الوقوع اه (قوله دون
الموهوم) اي وهو الموت فاه الوقوع وقدر الموت بلا افتخار ثلاثة ايام بيوم ولما قد مات دون ذلك ساعات لا يمكن التفسير بها فتفاوتها
والموت مع الافتخار ثلاثة ايام لا بدليل تخلف المذ وادنى حد التقدّم ثلاثة ايام فان من دفن قبل ان يصلى عليه على قبره الى
ثلاثة ايام لانه تقصير ظاهر كذا في الكافي

(قوله على الخلاف) ولتأمل فافرق واضعنا التوب بضم صير طبعه كل وقت فلو كنت علمت محاسن إلهامه لمضى والشر غائب
عن بصير والوضع موضع الاحتياط اه كل (قوله وفي الذم أن تروا) وفي المحيط قال في الذم لا يمدح حتى يستحق لأن الذم
قد يصيبه في الطريق بخلاف الحق فلا كان التوب بضم هو وغيره فهو كذا اه سروي (قوله على زمان وجودها) أي زمان
العمل وجودها اه ولقاتل أن يقول سلطنا أن الوقوع حسب الموت لكن لا تسلطنا أن الوقوع حسب حق على زمان العلم وأسلم فسد الموت
المكتب بجد الوقوع فكان الموت بجد المكتسب من ابتداء الوقوع وعلى (٣٩) التقديرين كيف يستدل الموت في ثلاثة

أيام أو يوم واحد أو بالحوادث
عن الأول أن البر يمسح
عن أعين الناس فيصنع
أن يكون الوقوع قبل زمان
أهل فعل ذلك الاحتمال
احتياطاً وعن الثاني أنه
يحتمل أن تكون حسنة
المكتبة كدس الثلاث
بكثير فيعتبر الاحتمال
احتياطاً وأما قدره ثمة
السبق على العمل عذرك
فلذلك اه يحيى (قوله
ثم الأسان) أقصده
لأن سؤر سباع البهائم ظهر
عندنا فهي اه (قوله
فقال الدين فالدين) يجوز
فسيها بقول يحذف
تقديره أعط الدين لا دين
ويحذفها على الاشتائية
والنحو في قوله ديناً لا دين
أحق اه (قوله لسقوط
القرض به) أي بشره
اه (قوله في الحق وسباع
البهائم) ذكر محمد نجاسة
سؤر السباع ولدين أنها
نجسة أو غلظت عن أي
نجسة في غير رواية
الأصول غلظة وعن س
أن سؤر كل مالا يؤكل له

هي على الخلاف فتعد أي حصة بعد صلاة ثلاثة أيام أو إليها في اليأس ويوم وإحدى الطريق قبل
قائه من ذات نفسه وذكر ابن رستم أن وجب في يومين أو من آخر قومة فلهما الشك في حقه وفي
البدائع بعيداً آخر ما احتلف فيه وقيل في البول يعتبر من آخر ما يال وفي الذم أن آخر ما عذب
ولو نوح جنة موحداً فإن يستعمل يومين حتى دخلت فيها لم يكن لها تقي بعد الصلاة فتدوم موضع
القطع فيها وإن كان مع تقي بعد صلاة ثلاثة أيام عند ذكره في البدائع فإذا كان الوقوع بعد
لموته فلا شك أن زمان وقوعها سابق على زمان وجودها فتدبر ثلاثة أيام في الشك لا يشك إذا
بعد ثلاثة أيام أو باليوم أو في غير المشك في أن عدمه تنقضي قبل قريب العهد ولأن الحيوان
إذا مات ينزل إلى قبر البرزخ بطرفه فلا يتلفا من حي زمان وتنفذ في يوم واحد احتياطاً لأن مادتها
صاعات لا تنقطع قال رحمه الله (والمرق كالسؤر) لأن كل واحد منهما متولين في العلم فاخذ حكمه
ثم الأسان عندنا أربعة أنواع ظاهر ومكره ومشكوك فيه ونحس على ما يأتي سلك كل نوع في
موضع وكن القياس أن يكون عرق الحمار مشكوك به كسؤره ولكن ترك ذلك لما روي أنه
عليه الصلاة والسلام كان يركب الحمار وهو لا يراه من العرق فلو كان يركب الحمار لكان
رحمه الله (وسؤر) أي القرس وما يؤكل لحظه (قوله لا تدعى غلظة عليه الصلاة والسلام شرب
السنووي بينه أراي وعن يسار أبو بكر ثم أعطى الأعرابي فقال الدين فالدين لا تدعى غلظة عليه
لحم طاهر فيكون طاهر رأسه ولا فرق بين الطاهر والنجس والنجس الصغير والكبير والمسلم
والكافر والذرا واللقم ما حيا وتقول عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب من ماء حاض فإله النبي
صلى الله عليه وسلم فيشرب على موضع في قشير فان قيل وجب أن يخص سؤر الجرب بسقوط
القرض به قبله لم رفع الحديث للضرورة وفي رواية رفع ولا يصير المستعمل للقرض ذكره لأنام
نحوه زاده ولشرب القرس يخص سؤر دكان مع ربة ثلاث مرات ظهر في حقه عند أي حقيقة لا للمانع
غير الماهية بغير من غير اشتراط سبعه وأما سؤر القرس فظاهر في طاهر الزاوية لأن له ميتولين له
وهو طاهر وحرمته لم تكن آفة الجلبه لا لصحته كالأذى لا ترى إليه سلاله إلا جاع وفي رواية
الحسن أن مكره كحمه روى عنه ما مشكوك فيه وفي رواية أن سؤر مالا يؤكل كبوله والقرس
وغيره يساوي وهو رواية البغداديين عن أبي حنيفة وعندهما سؤر طاهر رواية واحدة لأنهما كولا
عندهما وأما سؤر ما يؤكل لحظه فلا يتولين لهما كولا ما أخذ حكمه ولم يقر سؤر مالا يتولين
سأله عما يعيش في الماشية قال رحمه الله (والكلب والخنزير وسباع البهائم نجس) أي سؤر هذه الأشياء
نجس قوله والكلب إلى آخره لم يرد على أنه حنف المضاف إلى أبقا النجاس السائلة من ذلك
بالاتفاق إذا كان الكلام مشرباً بجمعه وقد وجدناه ما يشرب منه وهو قد تم ذكر السؤر ولو جرد
على أنه مطوف على ما قبله من الحمر ولا يجوز زعمه سؤر به لأنه يأنه النطف على عاملين وهو متنع

كبول ما يؤكل له اه كأي (قوله لا يأنه النطف على عاملين) أي معمول عاملين على حذف ضاف اه لأن سؤر معمول لا ابتداء
والأذى معمول السؤر فلهما معمول لهما ما يأنه فلا يجوز النطف عليهما اه أي لا يجوز عطفه على مجرد المضاف إليه والا كان النطف
المضاف خبراً له وهو فاسد فيكون عطفه على المضاف المبع ملاحظاً لاختلافه فيكون مطوفاً على معمول عاملين مختلفين إذا المضاف
انضاف هو الابتداء وفي المضاف إليه المضاف غير عطفه على المضاف بقدره في المضاف فلا يأنه النطف على عاملين اه يحيى
(قوله وهو متنع) كتب الشارح رحمه الله في مسودته مناشية هذا أن الكلب يكون مطوفاً على جبررر للنجس وهو ملته
إليه ثم إذا فرغ من نجس يكون مطوفاً على الجبرر والعسل فيه الابتداء اه ما وجدته الشارح رحمه الله

(قوله أن تتقدم في القصد كالمضائق) هذا شرط في الغالب كالحسن عليه في التوضيح (قوله وتلك الصلاة مظهر) قال في القصة
وعندما استؤثر الكلب وانفزع وكل (٣٣) سبع مظهر لا تخاف أن مظهر كونه حيوانا ليس بالوث اه (قوله

عند البصريين ويجوز عند الفراء ولو قيل لا يجوز وعلى أنه محقق المضاف تركه المضاف إلى المعلى
أمره كأن يترك الصلاة لئلا يفسد صلواته على كل واحد من الصلوات وبشرط أن يتقدم في القصد
ذكر المضاف ثم يفسد صلواته على كل واحد من الصلوات وبشرط أن يتقدم في القصد
تعبدا وانما قوله عليه الصلاة والسلام إذا نزع الكلب في الصلاة أحدكم فليقلعه ثم يفسد صلواته
والأمر بالانزعاج قبل التمسك وأقوى من قوله عليه الصلاة والسلام مظهر إذا نزع الكلب أحدكم فليقلعه
الكلب أن يفسد صلواته بهذا الصيغة لأن الظهور مصدر بمعنى الظهور فيستدعي سابقة التمسك
أولا لحديث والثاني مستغنى عن الأول ولأن الأصل في التمسك أن تكون معقولة المعنى فإذا طار
الامريرين كونه معقولا وقبلا كنهجه معقولا المعنى أولى لتدبر التمسك وكثرة التمسك ثم عندنا
بما مر بالثلاث وعند الشافعي لا يمين السبع على أن يكون التمسك في الصلاة عندنا وهذا أولى
من قول مالك لأنه أصل خبرنا من الأصل وإن لم يروا له ما يروى في الصلاة عن أبي هريرة رضي الله عنه
من ولوع الكلب ثلاث مرات وهو الذي لا يشرط السبع وعندنا ما نعلم الراوي بخلاف ما روى
أبو أيوب لا يشرط روايته فجعله لا يشرط أن يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ثم لا يشرط أن يسمع من غيره
أدق قط معداته فدل على نضجه وهو الظاهر لأن هذا كان في الاستماع من كل يشهد في أمر
الكلاب وبما روي عليه السلام من مخالطتها ترك وهذا كرواياه عليه الصلاة والسلام كان يأمر
بكره الأولى حين كان يشهد في الخبر فلما لم يسمعها وحصل المذاق ثم نهي عن كسر الأولى أو
يتم السبع على الاحتياط ويؤيد ما روى الفراء عن أبي هريرة رضي الله عنه عليه وسلم
في الكلب يبلغ في الصلاة فيسفل ثلاثا أو سبعة أو عشرة ولو كان السبع واجبا للشافعية ثم إن
الشافعي جعل اليمين في السبع على الكلب وعقابه في البول وفي رطوبته في الكلب واليمين في السبع
والتي في الصلاة فيسفل ثلاثا أو سبعة أو عشرة ولو كان السبع واجبا للشافعية ثم إن
للسبعة وأما حجة مؤثر الحذر في الصلاة فيسفل السبع واليمين وأما مؤثر السبع في الصلاة فلا يشرط
لجسده من السبع على ما مر منه وقال الشافعي مظهر لرواياه عليه الصلاة والسلام قبله أن يشرط
بما فضله لم يشرط في الصلاة فيسفل السبع وإنما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهي عن كل
كل في يمين السبع ونهى عن السبع في الطيور وما رواه مجهول عن الملق الفراء يدل على حديث
أبي حنيفة في الصلاة عليه الصلاة والسلام من عن الحياض التي بين مكة والمدينة زدها السبع
والكلاب والجرور والظهار فيقال إنها ما جلت في بطونها وإنما ما غير مظهر ويرد عليه أيضا قوله
عليه الصلاة والسلام إذا طلع الماهقين لم يصل قبله ولا بعده قاله من سئل عن الحياض التي بين مكة
والمدينة زدها السبع فلو لم يكن مؤثر السبع في الصلاة لم يكن لتقسيمه بالتسعين ثمانية في زعمه ومفهوم
الشرط محقق عندنا فإنه مما يفتقد ثم اعلم أن في مذهب أصحابنا في مؤثره لا يوجب كل جسم السبع
إشكالا فأنهم يقولون لا يشرط من الجسم ثم يقولون إن ذلك مظهر لجهلهم لأن قبالة لاجل رطوبة
الدم وقدره في ذلك فان كانوا يقولون بجسم السبع فأنهم يقولون أن لا يشرط ذلك كالتنزيه
وان كانوا يقولون لاجل مجاورة الدم فلا قول كذلك يجوز ما روي في إيجاب الاختلاف بينهما
في السور إذا كان كل واحد منهما مظهر ذلك ونقص من حجة حقه أنه والفرق بينهما إلا في المذاق
فحق الإكل والحرمة لا يوجب الصلاة وكمن مظهر لا يصل إكله ومن ثم قال بعضهم لا يشرط
إكله فلا يلزمه لأن حرمة لجهلهم لا يوجب الصلاة لكن بين المجلد والجمع جلد ترقيقه تمنع بعض

ولو غشه) قال أبو بصير
الولي غشم الولد إذا شرب
فليسلا وإذا صكر فهو
يقضها اه كأي (قوله)
فإنه أحدكم جواب
سؤال مقصد (قوله)
والثاني أي لئلا يفسد
فبطل المعلى اه (قوله)
فإنه أحد أي لا يفسد
المصل (قوله) ولو كان
السبع الفدي في سورة
الشراح السبع (قوله)
وقال الشافعي أي في غير
الكلب والتنزيه (قوله)
على زعمه) فاعلم على زعمه
أن لا فائدة عندنا لأن الله
أدب بلغ قلن ولو يكن عشر
في عشر تبسبب في وقوع
الخاصة فيه اه (قوله) وكمن
من مظهر لا يصل إكله
أي كلفه فسد والسرطان
(قوله) لا حرمة لجهلهم
لأن الكرامة) قول مجرد
حرمة الجسم لأن الكرامة
لا يستلزم الصلاة كأي
الفسخ وقد أعرفه
أولا فلا دليلا على ذلك
ذكر بعض المحققين من أن
حرمة الإكل تنبت لفساد
أعضاء الكلب وتروا
والخضف لأن الإكل في
الأصل إنما يفتقد أو
لنقص طبع كاسفد
بالسلفه مما يستفاد

أناس في زعمهم لا يشرع وأما في بقية نعال ويجوز عليهم الجائز والخاصة كأي التنزيه والاحترام
كأي الذي لا يشرع له لجهلهم وأما ما إذا خلا عن أقوى وأما التمسك الطبيعي فلا يملك التمسك كنه
ما كونه في حق الأجلية لا يصح

(قوله وهذا هو الصحيح لانه لا وجه لاجتماع السور الى آخره) قال الولي الى رحمه الله في كتابه ما اذا بلغ من السبع مثل التسعة ونحوه
 يظهر حله ولا يظهر حتى لو صلى الرجل ومعه من لم يمسأ كرم فقد ادرهم فصلا فخلد ولو وقع على الماء القليل لم يفسد
 سورته بحسب وجها مستورد دليل بخلافه وما أخذ الفقيه ابو جعفر الهندواني والفقيه ابو الشرحه الله اختيارا ما يظهر حتى
 كانت هاتين المستثنيتين على خلاف هذا ولو كانتا من جنس واحد او غيرهما في السور والفرقة او اجماع يجوز ان لا يسلط معهما لان
 سورتهما لا يتساويان بحسب وكل ما لا يكون سورته محاسنهما لا يسلط معهما كما كان معجبا لانه لا يكون لهما محسنا اه وقال
 قاضيان في البيع القاسم من تفاوته ولا يجوز بيع غير الا يوزن كل جسم ولا يبيع جلدها كحبيته وان كان في موضع بيع لهما وحله
 جائزا لا يظهر بالذات كقسي ولو وقع في الماء القليل لا يفسد معجوزا لصلاته معهما والفرق بين بيعه وبين بيع سورته وما أشبهه
 فلا ان لا يفسد بقرانه لا يجوز بيعه ولا يبيع شعره ولا انتفاع (١٣٣) يلحقه وان كان معدودا وفي بعض المواضع

أه لا يجوز بيع لحم السباع
 والكلب ونحوه لم يحل على
 ما اذا لم يكن منوعا أو ذك
 قوب بعض المشايخ اه
 وم قوله وهذا هو
 الصحيح أي إذا ذكى ما لا
 يؤكل لحمه من السباع
 لا يظهر حله على الصحيح
 وهذا لا يخلو لما ذكر في
 جميع التورين في باب الفبايع
 أنه يظهر وقول الشارح
 هنا هو الصحيح سواء قلنا
 سبق منه من التجميع
 عن قول المصنف وكل
 إلهاب يبيع فقد ظهر اه
 فأخذه ميصرح الشارح
 رحمه الله في باب البيع
 القاسم بالحم السباع
 تظهر بالذات كقسي يجوز
 بيعها فراجع اه (قوله
 أما كراهية سور الهرة)
 من يروى - - - ليس
 بمروره وهو قول الأئمة

المجلد البسم وهذا هو الصحيح لانه لا وجه لاجتماع السور الى هذا الطريق وفي قوله هذا القول نصير
 ابن يحيى والفقيه ابو جعفر الهندواني وقد تقدم أيضا أن ما لا يحل البيع لا يؤثر فيه ذلك وكذا اللحم
 مما لا يحل البيع وهذا بخلاف لحم السباع الطير حيث يظهر بالذات كقيلان سورهما طاهر الإجماع
 الا أنه مكره وعلى ما يأتي به دليل على طهارته لحمه فلا وجه له (والهرة لا يباح بيعها لاختلاف سباع الطير
 وسوا كن البيوت مكرره) أي سورته هذه ما شاعركره وارهيه بغير ما جود على ما تقدم قيل هذا
 أما كراهية سور الهرة فتقوله عليه الصلاة والسلام الهرة تصبغ والمراد به بيان الحكم لانه عليه الصلاة
 والسلام يمتنع له لا يلبس الصور ثم قال الطحاوي كراهية سور الهرة طهرتها لهما وهذا يدل على أنها لا
 التصريح اقرب كسباع البهائم لان الوجوب كراهية لانهم غير عارض وقال الشكر في كراهية لاجل
 انها لا تصاب بالصلوة وهذا يدل على التزويدها أصغر والأقرب للموافقة ما ثبت فيه عليه الصلاة
 والسلام قال فيها إنها ليست بمسما من المواقف عليكم والطوائف جملها كطوائف عبادنا وهم
 الممالئ أي كل طائفة لا تستأذن من من مملكتها يمتنع بها الطواف قطعت لصلاته في حق الهرة بده
 الصلة في كل واحد منهم ما خرج وهو منقطع هذا إذا كان واجدا له ولا يكرهه عند عدم الماء له
 طاهر لا يجوز له الصلاة في التجمع وجوده ويكره أن لمس الهرة كصف ناس من قبل غسلها
 أو بأى كل من بقية الطعام التي أكلت منه فليأمر بها نكث ولو أكلت فأنة فشرت على فورها له
 تص كشارب البصر إذا شرب الماء على فوره ولو كنت سمانه فشرت لا تقبض عند أي خيفة
 لنفسها ما حالها وعده محمد بن يحيى لان إزالة الصلاة لا يهرز عند الماء المطلق وتوب يوسف
 قيل مع محمد لعدم السب وهو شرط عنده وقيل مع أبي حنيفة فوطا اعتدلا بالصبر ضرورة فان
 قيل لا يتعين كراهية السور ان لو انحصرت أحكام البيع فيها فلا حكم انتعق السباع بده
 بخلاف السور كسباع البهائم وكراهية كسباع الطير وحرمة اللحم فبطلت السور لانها لا تصاب بالصلوة
 وهو قوله عليه الصلاة والسلام إنها ليست بمسمة وحرمة اللحم لا تراها جملتها ما ثبت في النبي عليه
 الصلاة والسلام في كل ذي ناب من السباع ثبتت الكراهية وأما كراهية سور الفيلجاة فالحالة
 فلم يرد تخريبها لاجتماعها في فصل متقاربا لدرجتها ويطبقها بالابل والبقر الجلالة وأما كراهية سور

(٥ - زيلي أول) الثلاثة صلى الله عليه وسلم كان يصفى الاظهره فتشرب منه ثم يمسحون بخفي ان
 التوضي لا ينافي كراهية التزويده لا يقتضي ريع أو كان عند عدمه احر أو كان قبل تحريم لحمها اه يحيى (قوله إنها من الطوائف عليكم
 والطوائف) ساق في باب التلذذ ان ابن هاشم الحليل وان كنت مكسورة اه روى ابو اورا والقصور دنته الهرة كوز الحسد
 وانهم أي الممالئ والجنود والقبائل من الطوائف وهي صفة العقلاء لانه ثبت لاهل العقلاء وهو الطوائف وروى أبو ياقوف
 شلمن الراوى اه يحيى (قوله فليأمر بها نكث) قال قاضية في شرح الجامع وان ثبت كراهية سورها يكره أكل ما تناوله الهرة
 من التزويدها من غير قطع الغنز ونحو ذلك وكذا الفيلجاة من الطوائف في قبيل النسل لانه لا يسلطون عليها اه ذلك في البرية
 وكذا في قاضي على ندى أنه تمسها من ارا أو أصاب به أو عض مضغاة فلهما بالصلوة حتى زال أثرها بده عن أي حنيفة اه كات
 (قوله وأما كراهية سور الفيلجاة فالحالة) أي لو كانت محسوسة لكره وهي ان تحس في بيت وتقف هناك لأنها لا تنقش في حاسة فها
 عانة ولا يجد غير هاتئنا من عن فتش التلذذ وقيل ان جعل لها بيت فيكون ذراؤها على ظهرها أو ما هنالك راجع إلى بيتها لا يسلطه رها

إلى ما نصت قديمها أنه لم يفتش لمجاسة تضم الهوى والمخالصة اه كفى (قوله أن طوافها الزم) أي من طواف الهرة ثلاث القفلة
 تدخل المأخذ الهرة تدخل اه (قوله في المنوال الجار والعلل مشكوك إلى آخره) ولكننا وطهر الدين ينكر هذا القول ويقول
 لا يجوز أن تكون شي من أحكام الشرع مشكوك كلوك من معناه مما لا يفتلنا من جازاهالة الاختيار وأنا البعد عن جميع من دون
 التيمم وذكر في الإسلام دوى مشكلات تعرض الألة في طهارته وعدم طهارته لأن نبي يكون مشكوكا لا الجبل حكم الشرع اه كافي
 فلا يبل كان الفيلين تعارض في فصل الجمار وهو قوله كل من بين ما نصت قوله اه كفى التدور كذلك في الهرة تعارض دليلان وهو
 قوة الهر كيت بنصه وقوة الهرة سبع فينبغي أن يكون سؤار الهرة مشكوكا كسؤار الجارلة في فصل الهرة الخاصة ثبتت مقتضى
 النص وهو قوله الهرة سبع فإذا كان سباعا يكون نجسا أما الهرة ثبتت من صلبه قوله الهر تلبس بنصه وباراد في الجبل وهو قوله الهرة
 الطوائف والصريح لا يعارض مقتضى اه في فصل الجمار كلا الطرفين مقتص
 (٣٤)

وهو قولها كقوله السدود
يقتضي الصلابة وقوله كل
من حنين ما لم يقتضي
الطهارة فقلت قلنا لا شك
في سؤاليه والكرامة في
سؤاليه فان قيل ينبغي
أن لا ينت السك بل تمت
الحرمة فوجه الحرمة بقوله
عليه الصلاة والسلام اجتمع
الحلال والحرام الا وقد
طلب الحرام الحلال قلنا
الترجيح مؤنوس بالجمع
وهذا الجمع يمكن ان يفسر
ويؤنسا قلنا كان الجمع
مكتفيا بصاوي الترجيح
اه قوله تعجب السك في
طهارة حتى نودع في
الماء القليل بقده وان
أصل البدن أو انبوب
لا يقده اه فاضيد
رجحه الله قوله وقيل في
مهوريته وهو انجم
وعليه الجمهور اه كل
وقال في الهداية وهو الاسم

سابع الطرف قد قيل هو جواب الاحتقان والقياس أن يكون فصلا أن لها حرام كسابع الهائم وجه
الاحتقان أنها تشرب بمقارها وهو عظم جوف خلاف سابع الهائم فلما تشرب بسلطانها وهو رطب
لعلها لأن في سؤره سابع الطرورية وهو ملوئ غلظتها تنفض من علو وهو اختلاف يمكن صون لا والى
منها الاسم في الرازي فاشبهت الحلقه وقومها وعن أبي يوسف أن ما يقع منه على الجوف مغشورته نفس وما
يا كل الصلابة لا يكرهه وأما سؤره ما كن البيت فله ضرورة والقياس أن يكون بحسب حالها
بعض وجه الاحتقان أن طرفها الرمد وهو الحلق الباب لسقوط الغضائت والبسه أنشأه النبي صلى الله
عليه وسلم بقوله في الهرة أنها من الطوائف عليكم والطوائف قال رحمه الله (والجار والبل مشكوك)
أي سؤره ما مشكوك فيه أما الجوف فله ضرورة الافة لا عند ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر
بوجوبه كفاك فقد ورس لوجوه الجرافلية وقال انه رجس وروى عنه علماء الصلوات والسلام أنه قال
لا يجبر من يغلبه في قاله ليس في الاجبات كل من من ماله وكان من جاس يقول كل ما يعتدل
القت والتين فسؤره طاهر وكان من عمر يقول انه رجس ولا يشبه الكلب من حيث انه ضرا كقول
الطهري في الهرة من حيث انه رطب في الدور الا في قنعة قمارض الافة فيه فوقع الشك ثم قيل
الشك في طهارته لانه كره من انه يشبه الكلب من وجه الهرة من وجهه وقيل في طهوريته لانه
يشبه الهرة من الوجه الذي كره في كلبه طهوره باعتباره وبغيره هلمن حيث انه لا يدخل المضائق
ولا يصعد الفرف فكان البولي فيه محدثا في الهرة فيخرج من أن يكون طهوره باعتبار ما وجب
الشك في الطهوية وقيل الشك في الطهارة والطهورة جميعا وأما الفل فهو من نسل الجمل فيكون
بميزته هكذا قالوا فله هذا اذا كانت أمه اذا قلنا طهر لان الاتمي المعتبر في الحكم وان كانت فرسا
فمنه شك لانه كره ان اسمه قدام الأتري ان الخيل يوزن على شاة فوفرت في ساحل اكله ويرى في
الافضية فكان ينبغي أن يكون مأكولا عندهما وطاهر اعتدأ في حنفية اعتبار اللام وفي القلية
اذا را أجاز على الرملة لا يكره لم الشل المتولم من سماع محمد فعل هذا الاصر سؤره مشكوك فيه
وروى عن أبي حنيفة قال علمها ثلاث روايت في رواية طاهر وفي رواية أخرى نجس بحاسة متخفة
وقدر وان غفلته والصحيح ان لعلها وعرقها سوا لان طاهر وانما يجوز الوضوء بسؤره ما لا شك
الحق تقدم فلا ينجس ما هو طاهر يقتل ولا يرفع الحدث الثابت يبين قال رحمه الله (بشرابا وبنييم

(قوله على الركعة) هي الأخرى من البراذين (قوله التولية بينهما) أي وإذا كانت أمه بقرعة بنتي
 أن يؤكل بالانفاق اه عني (قوله بل إن كان طاهر) وهذا في العرق فيحكم الروايات الظاهرة جميع ما في اللبن فغير صحيح لأن
 الرواية في الكتاب المنسوبة بحسانته أو غيره العجوة الطاهرة إذ كراول ويندلمر يرجح جانب الطهارة أحد الأقران وغير
 ظاهرة عن محمد فقد ذكر في البسوط وتحليل مؤرد وكذا اعتبار مؤرد بغيره دل على طهارة مؤرد باعتباره بل على مجابته
 جعل لبنه نجسا كآري وفي نسخة لبنه نجس في ظاهر الرواية وعن محمد أنه طاهر ولأدركه واعتبر القرآن في البرذوي فيما لا يكثر
 الفاحش هو صحيح ومن عند الأئمة نجس بحسنة غلظة لا مراهب الإجماع وفي فتاوى فاضلاني في طهارة روايات اه كاك
 وذكرا في التصدي أن ينسجس اه كاك وقبل مؤرد الفعل نجس لأنه يشتم البول فينجس فهو مؤرد إن كان مشكلا والاصح عدم
 الفرق لأن هذا مؤرد فلا ينسجس اه كاك

(قوله في المتن والقديم مع) ولتقديم صلى ثم أهرق سؤواله ليرد به عادة التعميد والصلاة لاحتمال ان سؤواله لم يكن ظهورا اه فتاوى
خاتمو الفضل تقديم المكي صرح عن الخلاف ولما راعوا وجود صورة المله اه كافي (٣٥) (قوله) وفي النهاية المكي صرح

ان لا يتصور ان يكون سؤواله لا يجوز ولا يصح استعماله في الصلاة واحدة
عنها حتى لو تواتر سؤواله
وصلى ثم حدث وتعميد صلى
تلك الصلاة بطلانها
في صلاة واحدة وكذا في
التي هي فان قبل هذا الطريق
يستلزم اذا الصلاة بغير
طهارة واحدة المراتين
لاصحته وهو مستلزم للكفر
لتأنيده الى الاستغفار
بالدين فيبطل اول اليهود
ويجب الجمع في اداء واحد
فلا خلاف فيما ادى بغير طهارة
يشقن فاما اذا كان اداؤه
بغير طهارة واحدة فلا يتنافاه
الاستغفار لاجل العمل الشرع
من وجبه وهما ككلمات
كل واحد من السؤوالين
مطهر من وجه دون وجه
فلا يكون الاداء بغير طهارة
من كل وجه فلا يلزم منه
الكفر كالرؤى حتى بعد
النفس او الجاهلة بغير
صلاته ولا يكفر لمكان
الاختلاف وهذا اول
بغلاف المولى بعد البول
اه يصح (قوله) فيهم قال
فاضمان هو الصبح واختاره
الطحاوي اه كافي (قوله)
ولا يتوضأه) كلاما للمتن
فيه لم يلم لكن الاوليان
يقال بل يتيم ولا يتوضأه
لان هذا هو راجع الى خروج
اليه كذا بخط الشيخ سراج
الذين قاروا الهداية اه قلت

ان يقدمه) أي يتوضأ سؤواله وهو يتيم لم يعمد لمصلحة السؤوال وهو ما شكوك فيه فلا ينس التعميد
معه بل يرفع الحديث يمين قال رحمه الله (ولقديم مع) أي باي الطاهر من بدائله وقال في رده الله
لا يجوز الا بالاحتياط لا لانه لا يجوز الصبر اليه مع وجود ما وجب الاستعمال صلا كلمة المكي ولما
أن المله ان كان ظهورا فلا معنى لتيم تقدم أو تأخر وان لم يكن ظهورا لظهور هو التيم تقدم أو تأخر
ووجود هذا الماهو عدمه بغيره واحدة والجمع بينهما لعدم العلم بالظهور مع ما عينا ولما رأى التيم
سؤواله وهو في الصلاة مضي فيها فاذا فرغ وضأه وأعادها لانه كان في الصلاة حين فلا يتصل
بالشكوك وانما بعد الاحتياط بالاطلاق قال رحمه الله (بغلاف فيبذل التيم) أي لا يجمع بين الوضوء
أبيد التيم وبين التيم بل يتوضأه ولا يتيم عند أبي خنيفة وقال أبو يوسف وهو رواية عن أبي خنيفة
يتيم ولا يتوضأه وقال محمد يجمع بينهما وهو ايضا مروى عن أبي خنيفة وروى في خروج
أبي خنيفة الى قول أبي يوسف وفي خزانة الاكل انما اختلفت أحواله باختلاف أساليبهم فسل مرة
ان كان المله قابلا لاقبال يتوضأه ولا يتيم ومرة كان الصلاة قاطبة عليه فقال يتيم ولا يتوضأه
ومرنا ان هذا هو ما قاله الغياض فيل يجمع بينهما وجه قول محمد ان أبقا التيم يقتضي ثبوت النقل
الى التيم عند فقدان المله من غير واسطة بينهما وحديث ليس في المتن وجب الوضوء في جميعهما
احتياطاً لكون في الحديث اضطراباً وفي التاميز جملة قولي جمع بينهما بين الاضطراب ان
بعضهم قال ابن مسعود لم يكن صلى الله عليه وسلم في تلك الليلة وضأه محمد بن أبي يوسف فقال
يجوز الوضوء بسؤواله لاجل رده اه وبعثه فيبذل التيم ولقد رده الاثر ووجه قول أبي يوسف
أنا الله تعالى أوجب التيم عند عدم المله المكي ونبيذ التيم ليس عليه مطلق ولما ذكر في عن ابن مسعود
اسم المله ولم يجمع وجود الماهو ككسر وضوء ولما حدثت كل منسوخا اه التيم لها
مدى قوله المكي كلفه كقولهم التيم بالسنة الكريمة اه عندنا ووجه قول أبي خنيفة مروى
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس المكي أعظم ما فعلت
في الانبياء التيم في اداءه فقال تيم طيبة وما سطو روضاه وهو مذهب علي وابن عباس وجاءت من
التابعين وأما تكريمه كون ابن مسعود مع عليه السلام فقد روى عنه انه قال كنت سمعته عليه
الصلاة والسلام ليس المكي فيكون الا ثبت اول من التيم أو يجعل على اه كلفه في الاستدانة ثم
فارقوه لم يكن معه عليه الصلاة والسلام عند خطابه المكي لاه روى في الخبر ان ابن مسعود قال انما
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي يا مريم ان أقرأ على اخواتكم من المكي ليقمن رجل منكم
ولا يقمن مني في قلبه متقال حين تزل من كبر فقتلته معني لاذرنا خط حولي خطه ثم قال لي
لا تخرج منها فقلت ان تخرج من بيتي فقلت ان تخرج من بيتي فقلت ان تخرج من بيتي فقلت ان تخرج من بيتي
طلع القبر فاقبل على قال ما اراك فقلت ما فعلت تخشع ان تخرج منها فقلت ان تخرج من بيتي فقلت ان تخرج من بيتي
وقال القدرى قد روى اه كلفه معني صلى الله عليه وسلم في خبر اجمع الفقهاء على العمل وهو هو
اه طلب منه ثلاثة أعمال لا استصاعها فاه بجميز ورونة قال في الرونة وقال لاه راجس وأما قوله
ليس المكي كلفه وعوامهم التسع فليس يتبعن به لان ليس المكي كلفه وغير واحد قد ثبت السخ
ببقين وأما قوله ليس عليه مطلق فلتا هو ما شرعا الا ترى الى قوله عليه السلام ما سطو راضا شرعا
فكرت معني قوله تعالى فلم تجدوا ماء فاشربة او شرعا ووجود نبيذ التيم والمه المشكوك فيه
والترتيب يتوضأ بالنبيذ لا غير عنده وعند أبي يوسف يجمع بين المشكوك فيه والتيم وعند محمد يجمع
بين الثلاث والوجه ما تقدم ذكره في العامة وليس قول أبي خنيفة أن يجمع بين البيذ والسؤوالان

وقد قال في الوافي فان لم يجد الا نبيذ التيم فله ان يتوضأه ولا يتوضأه سؤواله نبيذ التيم خلا فابعض لانه ثبت على خلاف القياس فيرى غيره
على قضية القياس اه كافي (قوله) كلفه كلف مع النبي) كذا في مسودة سراج

(قوله ونشرت التبة) لا مبدل من الماء كذا روي حتى لا يجوز الوضوء به حال وجوده ولا يمتنع الوضوء به أيضا عند وجوده كذا
 اه كأي (قوله أو سكرًا) في الجواب أن التوضي بالسكر لا يجوز بالإجماع (قوله وفيه مبدل) لا تصاحبه فلا يجوز بالاتفاق
 (قوله وإن اشتد) ليست في مسحة الشارح

باب التيمم

تليجها تاسيا بكتبة الله تعالى ولا يقدم الوضوء لأنه الأعم ثم الفصل لأنه الأقل ثم يتلف لانه بأبواب الأصل اه عني قال فالمستسنى أصل
 أن المصنف رحمه الله ابتداء الوضوء ثم يغسل ثم تليجها تاسيا بكتبة الله تعالى أو تقول ابتداء الوضوء لأنه الأعم والأغلب
 ثم الفصل لأنه لا أمر بذلك فيهما (٣٩)

ظاهر أو فليس ثم يتلف
 وهو باب التيمم فاعلم أن
 التيمم يمكن بشره والتوضي
 هذه الأوامر على عشرة ركنة
 لتأويل الركنة قسم حيث
 الآية حيث أكتفى بالصعيد
 التي هو صلبه وفي محله
 حيث أكتفى بنظر أعينه
 الوضوء وثبوت التيمم
 بالكذب وهو قوله تعالى فلم
 تصدوا به فتموه أصعبا
 ليس قول الآية في غزوة
 الربيع اه وفي الخلاف
 سرائق التيمم أربعة التبة
 والاسلام حتى لا يجوز تيمم
 العسكري رتبة الاسلام
 والأردن ولا يتيمم وصفة
 ما يتيمم به العجز عن استعمال
 الماء حقيقة أو حكما وسنه
 أربعة التبية في ابتدائه
 وإن قبل بديه ودرمل
 اضربه بوضعه ما بعده
 واجد في الوجه ثم يلبس
 ثم يلبس البسرى اه عني
 قوله وتزول الآية في غزوة الربيع وروى سبب رول هذه الآية التي على عليه وسلم ترجع غزاة
 مات الربيع من ذر لم يرض الطريق مسقط من عائشة رضي الله عنها قلادة لاهله فلما ارتحلا ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبعث رجلين في طلبها فأقام ينتظرهما فقدم الناس الموصوفين صلاتا فمراها وظأ أو بكر رضي الله عنه على عائشة رضي الله عنها
 وقال يا محبة المسلمين على غير ما فكرت هذه الآية فقال أسيد بن حضير رجلا انهما أتتا شعثا زلفا من امر تكرهه ما لا وجه له
 للمسلمين يغيرها اه قطع (قوله في الشرع إلى آخره) قالوا التصل إلى الصعيد الطاهر للتطهير والحق أنه ليس بالدين عن الصعيد
 الطاهر والتصدية لانه التبة اه كمال (قوله في المتن أو لم يرض) مطلقا أي وسواء صف زباديا لم يرض أو نظوا به يستعمل الماء أو
 بالتصريف للاستعمال ونسب لثبوتها في التيمم اه إذا خاف نقس أو وضوءه وهو مردود بظاهر قوله تعالى وإن كنتم مرضى الآية
 (قوله في المتن أو عطش أو فقدتم) الراد من عدم وجدان الماء عدم القدرة على استعماله لأن التكليف معنى عليها اه يعني

باب التيمم

التيمم في اللغة التصد قال الله تعالى ولا تموا نيتي أي لا تصدوا وقال الشاعر
 فلا أدري إذا جمعت أرضا • أريد الخير أي بما يليق
 وفي الشرع هو على ما قالوا استعمال جزء من الأرض على أعضاء مخصوصة على قصد التطهير وفيه نظر
 لأنه لا يشترط أن يستعمل الجزء على الأعضاء حتى يجوز بالجره الامس قال رحمه الله (تيمم لعدم
 عن ماء أو لمس أو برد أو خوف سب أو عذوق أو عطش أو فقد الماء) أي يتيمم الشخص لهذا العذر
 لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا أي فلم تجدوا ما يهدد العذر ارتقى القدرة أو البعده

قوله وتزول الآية في غزوة الربيع وروى سبب رول هذه الآية التي على عليه وسلم ترجع غزاة
 مات الربيع من ذر لم يرض الطريق مسقط من عائشة رضي الله عنها قلادة لاهله فلما ارتحلا ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبعث رجلين في طلبها فأقام ينتظرهما فقدم الناس الموصوفين صلاتا فمراها وظأ أو بكر رضي الله عنه على عائشة رضي الله عنها
 وقال يا محبة المسلمين على غير ما فكرت هذه الآية فقال أسيد بن حضير رجلا انهما أتتا شعثا زلفا من امر تكرهه ما لا وجه له
 للمسلمين يغيرها اه قطع (قوله في الشرع إلى آخره) قالوا التصل إلى الصعيد الطاهر للتطهير والحق أنه ليس بالدين عن الصعيد
 الطاهر والتصدية لانه التبة اه كمال (قوله في المتن أو لم يرض) مطلقا أي وسواء صف زباديا لم يرض أو نظوا به يستعمل الماء أو
 بالتصريف للاستعمال ونسب لثبوتها في التيمم اه إذا خاف نقس أو وضوءه وهو مردود بظاهر قوله تعالى وإن كنتم مرضى الآية
 (قوله في المتن أو عطش أو فقدتم) الراد من عدم وجدان الماء عدم القدرة على استعماله لأن التكليف معنى عليها اه يعني

(قوله وبقي أيضا اشتراط السفر) فمحتوى ما في حق قليل السفر وكثيره موافق للجمهور والصلاته على ما بقوا من التفرق بين التليل والكثيرة فلا تنمو موضع في غير الاشتراط والسم على الخلق اه كافي قال فاضطر رحمة الله ومن خرج من المصر أو السواد لا احتساب أو لا احتشاش أو لطلب الدنيا فمضت الصلاة فان كان السفر يمانه لا يجوز له التيمم وان خاف وجع الوقت واختلاف واحد القرب قال الفقيه أبو حنيفة راجع أصحابنا على أنه يجوز للسافر أن يتيمم إذا كان منه وبين المساميل وان كان أقل من ذلك لا يجوز إذا كان يعلمه السفر وان خاف خروج الوقت ولا يجوز للقيم أن يتيمم إذا كان يسوءه في المسيل ولا في الزيادة عند أي خيفة أو أي يسوءه من محرمه أو يجوز إذا كان المله على قدمه أو هو اختيار الفقيه أبي بكر محمد بن الفضل وعن الكرخاه قال إذا خرج المقيم من المصر أو السواد لا احتساب أو لا احتشاش ان كان في موضع صحيح صوت أهل المصنوع فربما كان لا يسمع فهو يسوءه وأخذنا كذا المشايخ اذا كان هذا في المقيم فطنت بالسافر اه (قوله وبقي) هذا القيل عراه الكافي الى الحسن بن زياد اه (قوله اذا كان ماله) وان كان يئنه أو يسوءه أو خلقه فمقدور على اه كافي قال في الظاهر للسافر ان كان يسوءه في المسيل أو في المسيل وهو يخاف فوت الوقت لا يتيمم اه (قوله ولا يتيمم خوفه الصوت) خلافا لغيره (٣٧) خلافا لغيره ان كان بحيث يصل الى المسيل فخرج الوقت

لا يتيمم ولا في التيمم وان كان السفر يمانه لا يجوز له التيمم وان خاف وجع الوقت واختلاف واحد القرب قال الفقيه أبو حنيفة راجع أصحابنا على أنه يجوز للسافر أن يتيمم إذا كان منه وبين المساميل وان كان أقل من ذلك لا يجوز إذا كان يعلمه السفر وان خاف خروج الوقت ولا يجوز للقيم أن يتيمم إذا كان يسوءه في المسيل ولا في الزيادة عند أي خيفة أو أي يسوءه من محرمه أو يجوز إذا كان المله على قدمه أو هو اختيار الفقيه أبي بكر محمد بن الفضل وعن الكرخاه قال إذا خرج المقيم من المصر أو السواد لا احتساب أو لا احتشاش ان كان في موضع صحيح صوت أهل المصنوع فربما كان لا يسمع فهو يسوءه وأخذنا كذا المشايخ اذا كان هذا في المقيم فطنت بالسافر اه (قوله وبقي) هذا القيل عراه الكافي الى الحسن بن زياد اه (قوله اذا كان ماله) وان كان يئنه أو يسوءه أو خلقه فمقدور على اه كافي قال في الظاهر للسافر ان كان يسوءه في المسيل أو في المسيل وهو يخاف فوت الوقت لا يتيمم اه (قوله ولا يتيمم خوفه الصوت) خلافا لغيره (٣٧) خلافا لغيره ان كان بحيث يصل الى المسيل فخرج الوقت

املا فلامه يلحقه المخرج بالذهاب الى المصر المخرج صدق وقوله بعد ميلان ما بقي اشتراط الخروج من المصر وهو الصحيح لانه لا يشترط الخروج بعده ميلا على ما يلحقه المخرج سواء كان في المصر أو خارجه وبقي أيضا اشتراط السفر لان المعنى يشمل الكل والميل هو المتأخر في التقدير وقيل في المسافر اذا كان ماله أمامه بمقدور على لانه عرفة ميل في حقه لعدم الایاب وعن محمد أنه مقدر على مطلقا ومنهم من قد يصدق على جميع الأصوات وأقرب الأقوال الميل وهو ثلاث فرسخ أربعة آلاف ذراع فخرج محمد بن القزح بن الشاش طولها أو بصوت عشرين اصاعا لمرض كل اصاع - تحيات من شعيرة يسلطونها لبطن والبريد انما عشر ميلاد كرمي اصباح ولا يتيمم خوف الموت خلافا لغيره لان التفرقة باقية من قبله وأما المرض فمخصوص عليه وسوءه في زينة المرض أو طوله باستعمال الماء والقرص أو بقدره على استعماله بنفسه ولا يتيمم وشه - من وجد في موضع في ظاهر السبيل لا يتيمم لانه قادر وروى أبي حنيفة عنه يتيمم وعند هذا لا يتيمم وعلى هذا اختلاف في المخرج اتوجه الى الفقيه ووجهه وأخرجنا اسما الى الحنفية وأولج ووجد من يمينه عليه وقيل ان وجهه في السبيل لا يتيمم وأبو حنيفة في حقه قل أو أكثر وعند هذا ان وجد ربح لا يتيمم وعند محمد لا يتيمم في المصر الا ان يكون مقطوع الدين لان الظاهر انه يصدق منه بعينه وكذا الوجه في شرف الزوال بخلاف مقطوع الدين وأما البرد فلان لا يغلبه الماء البارد بل يفضي الى التلف أو المرض وهذا لا يجوز في المصر خوف البرد لان غلب وجود الماء الحار في وجود ما يستند فاقه وعدمه نادر قلنا لا بد من حق البصر والتعريف والتدريج ما تم كخوف السبع على أن الكلام عند عدم القدرة على تعين النص فصار كالمسافر أو الحاضر من المصر فلا فرق بينهما بعد تحقق البصر كالأعداد المبيعة التيمم وقوله أو برديشه الى ما يجوز له حديثا أيضا لم يشترط أن يكون حنبا وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز له التيمم وأما خوف السبع أو الصدوقان

قاموا ولا يلحقه بقاءه في الوضوء اه كما رحمه الله (قوله صادر كالمسافر) لان المخرج شامل له ما لم يكن له في المصر يتم كونه في السفر كرمي الاسرار كذا في كافي وقال في المستحق عند قوله في المانع ومن بعده المصنوع مسافر أو خارج المصر تيمم قوله أو خارج المصر فيه إشارة الى أنه لا يجوز له عدم ذلك في المصر التيمم وقد نص على ذلك الجواز البسيط وفيه يدل على لا يجوز التيمم في حرج المصر ما لم يخدمه مسافر اه (قوله في المصنوع أو برديشه الى ما يجوز) وعاء مسمى في الاسرار حرجه الكثير رحمة الله (قوله وهو قول بعض المشايخ) وهو شيخ الاسلام خواهر زاده اه (قوله والضم لا يجوز) قال العبد مة كمال الدين كنه قوله عليه دما اعتبار ذلك لخوف ينال في المخرج وهو لا يثبت في الوضوء اه لان القاب قوله امة بما يكفي الوضوء من الماء الحسن اه يحيى (قوله وأما خوف السبع أو البصر) قل في الفتنه الاسرى أدى القوت وضع من الوضوء الصلاة يتيمم ويصعد ويصعد وكذا من منع من الوضوء الصلاة يتيمم ويصعد ولو كان غلب الماء أو طلاء أو غيره أو سبع أو سبعه منهم اه قال صاحب النهاية جازان تحب عادة الصلاة على الحائض من الصدو معذروا في الصلاة من قبل العباد وفي تجنيس المصنف وروى الزبيدي بسلا نادان شوما فاقه انما عن مذهب غيري في التيمم ويصلي من صدقه في معذروا في الصلاة نادان عذر لمن قبل العبد

فلا يسقط الفرض كالغرض فإما على ما تراه في السمع فأن تخرج صيدفكنا هنا وفي شرح الطحاوي يحاط على نفسه وأوله يجوز
 التيمم وذكره أبو الوليد في منبرهم على المانع موضع لا يستطيع النزول إلى الخوف على نفسه وأوله لا تقتضى تيممه لا مغير قادر اه كأي
 (قوله في المتن ويده مع مرقفه) أشار بقوله مع مرقفه على أنه ما يحد في المسح وبه قال الشافعي وقال زفر لا تدخل المرقفان كأي
 الرضوه اه يعني (قوله الأول وأوجه) أي لا يلزم الاحتياج إلى التقدير اه يعني (قوله لا أكثر يقوم مقام الكل) قال شمس الأئمة الحلواني
 وجهه انه ينبغي أن تحفظ هذه الرواية كثره بالهوى فأنه يلزم في أن لا يشترط الاستيعاب على ظاهره وإيالة لا الباعث على العمل هنا
 زدنا على النص بالحديث المتصور (٣٨) وهو قوله عليه الصلاة والسلام ضربت وجهه وضرب مقلد راعين ولا تمسح عنقه

حقيقته يلحق به ما هو منه كسوف الحياة أو النار وأما المانع الاحتياج إليه لعلني فله مشغول به حاجته
 والمشغول بالخدمة كالمدور وكذا إذا كان مع غنة وهو محتاج إلى ما زاد في تيممه وكذا الماء الذي
 يحتاج إليه للصبي لقلنا وإن كان محتاج إليه لا يخاف المرقفة لا يقيم لأن حاجة الطبع دون حاجة العطش
 أو عطش رقيقه كعطشه وكذا عطش دوابه وكبه ولا فرق في ذلك بين أن يخافه الماء أو في طاهره الحلال
 وأما الفقهاء لا فاعلقن الجبر لا ما في الجبر ولا يستقي به فوجد البستر وعدمه سواء قال رحمه الله
 (استوصوا بوجهه ويده مع مرقفه) فقوله مستوصا مفعلة لصدره خوف قد يره تيمم تيمما مستوصا
 ويجوز أن يكون حاله من الصبر الذي في تيممه فيكون لا منتظرة والأول وأوجه نعم الاستيعاب شرط
 في طاهره الرواية حتى يترك الرجل خاتمه والمرأة أوسرها أو ينظر ظهرا وروى الحسن عن أي حنيفة
 أن لا أكثر يقوم مقام الكل وقال مالك وأحمد يسجد به إلى الرقبة ولنا حديث عماره عليه الصلاة
 والسلام مسح وجهه ويده بالمرقفة ذكر في العلية ولأنه تعالى وأجب غسل الأصابع الثلاثة
 ومسح الرأس والوضوء في مسد لا فأسقط منها ما هو في التيمم في الضوضاء في مسد على ما كانا
 عليه في الوضوء فلما اختلفا في مسده ولاه لا يسقط من وطيفة الوضوء فكذا السيدان قال رحمه الله
 (الضربتين) بالباطنة في تيممه أي تيمم ضربتين وكيفية تيمم بضرب يديه على الأرض بقبل
 الجملتين ثم ضرب يدهما ويضع يدهما على الأرض كذا ويسمح به إذا راعيه إلى المرقفين ولا يجوز المسح بأقل
 من ثلاث أصابع كسبب الرأس والنفين ويجب تحصيل الأصابع أن لا يدخل فيهما إصبع ولا يصح في
 الأصبع مسح بأقل من الثلاثين شريح ما على الأرض يكفي وقال بعض المشايخ مسح بأربع أصابع
 يده اليسرى طاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم مسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى إلى
 المرفق وعبر باطن يده اليسرى على طاهر يده اليمنى ثم يقل يده اليسرى كذا قالوا وهو حوط
 ونصب سمعة الله تعالى في أوه كأي الوضوء قال رحمه الله (ووجها أو خاتما) أي بكفه ضربتان
 ولو كان الوجه خاتما أو خاتما حديث عمار بن ياسر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاجة
 ما حبت قلم الجبال فخرغت في الصعد كما قهر ع الغابة ثم أتت النبي صلى الله عليه وسلم ولم تدر
 أن تله نعل فحكته فأتى بقول يديك هكذا الحديث والظاهر والتمساح فقتل به قال رحمه الله
 (بظاهر من جسد الأرض وإن لم يكن عليه تقع وجهه بلاهجر) السابق قوة بظاهره متعلق بتيمم أي تيمم
 بظاهر من جسد الأرض كالأرض والعرش والريزج والنورة والبصر والرمل والمرة والكبريت
 والياقوت والزرجد والرمز والفسطاط والفروج والمربان لقوله تعالى فقيموا أصدعيا أي

عن الوضوء على سبيل
 التصف وكل تصف
 يدل على إضماره على
 ما كان اه مستفي قوله
 على ما كان أعم
 الاستيعاب اه (قوله)
 المتن بضربتين أشار بقوله
 الضرب وان كان موضع
 تركه أبالا لمرجحات
 بلغة الضرب اه مستفي
 (قوله بضربتين) بالباطنة
 يتيمم ويجوز أن تتعلق
 بمسحها اه (قوله قبل
 جهما) أي ضرب كعبه
 للضرب أو ما هو خلفه لطفه
 في إضمار التراب إلى أثناء
 الأصابع وإن كانا ضرب
 أو لمس الوضع اه يعني
 (قوله ويضع يدهما)
 وجهه) ثم في طاهره الرواية
 يده يديه في كل شربة
 فضة واحدة وروى عن أي
 وصفه أنه يتضمهما في كل
 شربة ففستين وقيل
 لا تختلف بين الروايتين
 الحقيقة لأن كل تيمم
 ما لا تقضي من التراب من كفه
 بفضة واحدة فلا يحتاج إلى

فستين وإن كان لا يثر بفضة واحدة فصاح إلى فستين ولا يصح عليه تلطخ التراب على عضو التيمم وهذا لأن طاهرا
 المقصود من التفتش تثار التراب مساتق التراب التي يشبه الخلة اه منبع (قوله أن تقول يديك) هكذا في خط المصنف وفي بعض
 نسخا شرح أن تغسل اه (قوله في المتن بظاهر من جسد الأرض) قال الصبي والياقوت قوله بظاهره وحمل المرفعة فظهر تيمم
 بضربتين مسعتين بظاهره قال في النوروة يجوز التيمم بالتراب المستعمل عندنا في قول الشافعي وفي ظاهره مذهب لا يجوز استعمال
 ما سائر من النور اه وقال الزاهد ولتيمم جماعة بجمع واحد وأوليه أو أرض جارية كبقية الوضوء (قوله والنورة) قال في المرفعة
 والنورة خطأ اه كأي قال في نتائج النور خلاصه كبر من أخلط بالمال الشعر قبل مسحه ذلك لأن أول من علمه امر أبيه
 له النورة اه (قوله والمرفق) قال في الصباح المبر المرفق الطن الأحمر فستين والنكيب تخفيف اه أن تيمم تيمم غير من ذلك المكان

جوزان التراب لا يصير مستحلاً لان المستحل ما اتى بسيد وهو كمثل ما في الآلهة له ولولاي رحمة الله (قوله ولا يجوز في أخرى) وفي
 فاضلان لا يجوز في الاسم لا مذهب اه كأي قال الكمال رحمة الله في ذلك فقصر واختار الجواز بالمعنى الجلي اه ولا يجوز في القول
 المدفوق لا يمتنع من الجواز فليس من أجزاء الأرض كذا في الرواية ولا يجوز في أخرى فليس من أجزاء الأرض وكذا بالمدلول
 منه اه ورواية (قوله المتضمن الرمل) وكذا الرواية الآن تكون مطلقة الدهان اه كمال (قوله ان كل شيء يصير) أي كل نصير اه
 (قوله وكل شيء ينطبق) أي كل جديد اه (قوله وان لم يكن عليه غبار) ذكر الولايلي ان ضرير يد على حفرة غبارها وأعلى أرض ترتول
 يتعلق بسدس يجر عنداً حتى يغرقه قال مالك اه كأي (قوله معديزنا) فسر الصديقر لا صفة كثرة والحرف ررض
 لا تات في القاع بل أن النبات ليس من المعدوم ما ذهبنا في معنى يصير في القاع فلا يكون من المعدوم اه يعني (قوله انا كان عليه
 نفع) قال في النسخة من محمد وابتان في اشتراط أخبار وفي رواية لا يجوز (٣٩) بونه وهو قول أبي يوسف والشافعي

وأحمد واولد قوله تعالى
 فاصصوا بوجوهكم
 وأيديكم منه أي من التراب
 وكل من التراب فافلت
 لا يجوز السمع شيء
 من لأرض فيد حتى ان
 يتصور يسد شيء فويبه
 تأمل لا يحفل عود لغبر
 ومنه ما في حديث كور
 "فصل من على تسده
 لغاية كالجبي مولد" تصاق
 بمصنوعه النارية في
 اوضه شرط كذا في التيم
 وفي الايضاح ما ذكر في
 الاصل ثم بلغ التراب
 حينئذ يثيب بعد التراب
 في كل من طين رغبته
 فونه معصية أي خيفة
 يجوز تيم بل من الرطب
 في يلقى من شيء اه
 في كذا في جني وروى
 غير ذلك جزيلاً فاضاحه
 محمد خذنا لا يوسف

طاهر اه وقوله عليه السلام وجلت الارض مسجدوا ظهورا وكل واحد من الصعيد وارض يتناول
 جميع أجزاء الارض فيكون جهة على من لم ير التراب في السحاب ولوقوعه بالمعنى الجلي يجوز في رواية كانه
 من جنس الارض ولا يجوز في أخرى لا يمتنع ولو كان ما لا يجوز رواية واحدة كالا يجوز في
 المعدوم ويجوز في جري ظاهر الرواية وقال في المحيط اذا كان الخرف من طين خالص يجوز وان كان
 من طين خالص في آخر ليس من جنس الارض لا يجوز كذا في التيم من الرمل وفي آخر ليس من
 جنس الارض وفي شرح الملح الصخر لا يخاف من يجره بالكران والحاب وهو رطل واحد والفضة
 واخذوا الناص وما أشبهها ما دامت على الارض ولم يصنع منها شيء وهذا السبيل لا يجوز ثم انما فصل
 بينهما أن كل شيء يصير في النار ويصير مدان ليس من جنس الارض وكذا كل شيء ينطبق ويذوب
 بآثاره وكل شيء في كلة الارض ليس من جنسها لقوله تعالى والطين اعلون ما عليه اصعد اجرا قوله
 وان لم يكن عليه نفع أي يجوز يجرى الارض وان لم يكن عليه غبار والنفع العار وقد في محمد لا يجوز
 الا اذا كان عليه نفع وقال أبو يوسف والشافعي لا يجوز الا بالتراب والطين عليه ما في الرواية وما في
 فقه ان الصعد اسم للصعد على وجه الارض من جنسها قال الله تعالى صعدوا زلزالا أي هزوا
 الأرض ولا تعلق للشافعي وأبي يوسف بقوله تعالى حيا على اه راده التراب المثلث لانه انما في السبل
 مشترك في راديه المثلث وباديه الحلال وباديه الطاهر وهو راديه الاجماع فلا يكون عيبه مراد
 اذا لم يشترك في راديه اه وكذا الارض في الحديث اسم لجميع جزاءه في تناول الجميع كذا في حق
 المسجد لان الذي جعل من صعيدا هو الذي جعل ظهورا قوله وجعل آخر كيجوز بالقع بالجرع
 السعد لانه تراب رقيق وسواء كل الصاع على فوه أو على ظهر حيرن وواحد يجرجه وندوب
 عبار فان صعدا جزاءه فلا وقد أبو يوسف لا يجوز في غبار مع القصة في اتراب وعند عصبه
 روايتان وروى عنه في يمينه وبعد وقال رحمه الله (قوله) أي يمينه لا يجره وحول من الصغار أي
 في يمينه وكيفية التيم في يمينه عباد مقصودة لا تصح الا بالطينة تشمل صيداً لا تارة مقصودة الظهور
 ولو تيم في حبل المسجد والاذان أو لالة مائة لا يجره الصلاة لا هاليت صيدته مقصودة أي اتياع
 له يجره وروى التيم تسدولة القرآن روايتان وفي النسخة لا يصير في طينة طهارة أو في حبه

والشافعي اه (قوله زاد) وفي بعض النسخ أريد (قوله انبت) أي وهو التراب خاص عن الرمل اه (قوله يردت لنت في آخر)
 قال تعالى والبلدا الطيبين نباته (قوله ويراد بالجلال) قال تعالى كل من طهت ما رزقنا ك (قوله يردت الطاهر في آخره) قال
 تعالى جللا لاضيا واول عليه الصلاة والسلام ان تطيب يصب الطيب اه كأي (قوله ركة الأرض) حديث) وه وقوله جعلت على
 الارض مسجدوا ظهورا اه (قوله والاملا) أي نعمد في تصدق وهو شره اه (قوله ع) فمقصودة في (قوله) للسبل على اشترط هذين
 القيدين ترتيب التيم على الصلاة وهي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطينة وانه جاز في الصلاة مقصودة في القيدان لان في الثانية الصلاة
 اه يعني (قوله وملة الظهور) استقرض التيم للاسلام فانه مقصودة لكنه يصح طهارة قوله ووقوعه حول المسجد
 أي وسمي المصباح (قوله اول) فاما في قوله (قوله) السبل وانه (قوله) لا يجوز في الجوار ان يجره فافلتون واضر
 فاك حرج تارة في ذنبهم لخرل المسجد ومن لم يصف لانه في الصلاة لا يجره في مقصودة لكن جعل من حول المسجد
 ومن المصباح اه قال الشيخ فام في شرحه حجتهم في ذلك من المسك في البدائع وغيره اه في قوله دخول مسجد أي من المصباح فليس

بصالحه مقصود نفسه ولا هو من جنس أجزائه الصلاة فمعه ظهوره اه فان قلت كرت ان تيمم ردا السلام لا يصح على ظهر المذهب مع ان صلى الله عليه وسلم تيمم ردا السلام على ما سألته في الاول فاجاب ان تعدد ردا السلام لا يستلزم ان يكون نوى عند فعل التيمم بل يجوز تركه نوى ما يصح معه التيمم ثم ردا السلام اذا صار طاهرا اه كال (قوله ولا يجب التيمم بين الحدث والنجاسة) ويكتفى للحدثين ان ينوي الطهارة في الغسل وضروى عن محمد ان من تيمم ربه الوضوء أبرأه من الجنابة اه زاد الفقير (قوله فعلى هاتين الروايتين) اي روايت التواتر ودور ما قلنا اه (قوله فرض عندهم) اي عندنا عاصمنا الثلاثة اه (قوله فلا يخالف في وصفه) قلنا بل الاصل ان الخلف لا يدرى الاصل لكن فيمنه فارق لاختلاف حالهما الا ترى ان الوضوء لا يعتد بالربيع بخلاف التيمم ومن التكرار في الوضوء دون التيمم اه كافي (٤٠) (قوله هو الاسلامه صحه بخلاف الطهارة) يقتضى انه لو تيمم الصلاة صح عنه ما لو ليس

الصلاة تقوم مقام اعادة الصلاة لان الطهارة شرعت للصلاة وتشرط لا باحتمال ان كان نية ما قبلها الصلاة ولا يجب التيمم بين الحدث والنجاسة حتى لو تيمم الغسل ربه الوضوء مياز وذ كر الحاصل ان التيمم لا يبرأ من التيمم لهما يقع على صفة واحدة فليس بالية كصلاة الفرض وليس يصح لان الخساسة الى البية ليضع طهارة قلنا وقم طهارة فانه ان يؤدى بها ما شالان الشر وطراى وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم لعصر يجوز له ان يؤدى به الطهر بخلاف الصلاة حيث لا تأدى الا بالاعتين وذ كر في الواو اوسم وجهه وفراعه ربه التيمم جازت الصلاة وقالوا لو تيمم ربه طهارة فليس لا يجوز وفراعه ما قلنا من اي حنيفة يجوز فعل هاتين الروايتين المعبر بمرتبة التيمم والافريق بينهما بين الوضوء فاذا اصابه التراب أو لم يمس غير قد صحت فله يجوز في الوضوء دون التيمم قال رحمه الله قلنا تيمم كالا وضوءه وقال الذي يجوز تيمما ايضا وهذا بناء على ان التيمم فرض عندهم ولا يسهل للكافر فيلغو تيممه وعندنا ليس به فرض فتمت ر (مرجعه الله) خفي عن الوضوء فلا يصح في وصفه ولما تصامروا بالتيمم وهو الغسل والقصد الله صلاه الوضوء لا يمتنع على الكافر بخلاف الوضوء فانه ما مور قبل الامتناع وقد وجد ولان التراب ما لم يغفر وانما يصح بطهارة لضرورة اعادة الصلاة وذلك بالنية بخلاف الوضوء لان الممسح طهر نفسه فاستغنى في وقوعه بطهارة عن التيمم لكن يحتاج الى اتيان وقوعه مرة وعن أبي يوسف اذا نوى الاسلام صح ويصل به اذا أسلم لان الامر من العبادات وهو سر الله لمع تيممه بخلاف ما اذا نوى الصلاة حيث لا يجوز تيممه لانه ليس من أهلها قلنا ان التيمم اعاجل طهارة اذ قصده عايدة لاصح لها بدوام الاسلامه صحه بخلاف الطهارة فلا يصح تيممها بنية ولها لا يصح تيمم المسلم بنية الصوم قال رحمه الله (ولا ينقضه ردة) أي ولا ينقض التيمم ردة وقال رحمه الله تنقضه لان الكفر في التيمم فيسوي فيه الاستدواء البقاء كالحرمية في النكاح وهذا القول من غير منقضى ناسية رجة في التيمم عنه ويجوز انه تكليفه على قول من يرى فيه وجوب النية كحكمه بوجبه في المرتبة على قولهما وان كان هؤلاء يرى جوازها ولما ان الباقي صفة كونه طاهرا فاعراض الكفر عليه لا يفسد كوضوءه واصلها ان لقاءه من الى استدواء دوام التيمم ليس بشرط بشرط لحيثين تكفر فلا يفسد بطلان التيمم البقاء كالحرمية في النكاح (من انقض الوضوء) ولمعرفة منقض عن حقه) أي بل ينقض التيمم بالوضوء والقدرة على الله اما الاول فلانه خفي عن الوضوء نياضه كنهك واما الثاني فظلاله ظهورا حيث السابق عند القدرة على الملائن

كذلك والحاصل انها لا يحصل منه جما أصلا بناء على عدم صفة التيمم منه فليفتقر اليها لا يصح منه وهذا لان النية تصرف الفعل من متعلقها القوابل لاصل يقع من الكافر كذلك حال الكفر والاصح ما روي عنه بعد ما نقله اذ التوفل يصحبه الناس لما سطر احبائه اه كافي (قوله لان الكفر فيه) باعتبار عدم الاهلية فان الكافر لو تيمم لا يصح نوى ولم ينل سره لاد الصلاة والتيمم عن هذه التكاليف والكافر ليس من أهل طهارة فعلى هذا يمتل تيممه عنه نوى او ينو اه كافي و قوله عندهم حرام التيمم الكافر عنده لا شرط النية بل لان شارح جملة ظهوره ليس بوجهه صده ولان نية نية هو المسلم

اصلا ونه اذ تيمم طهر وسلم الحديث وبهذا لا يصح من كافر بالاتفاق فبان ان الكفر ما في طهارة القدرة وبلا ترداد ما رتت في رويته اه كافي (قوله وابقيه كحرمية) بان كل الزواجر يرضين وقد روج كلاهما او هما ثم أرضعتهما امرأة وكما سير في وقتك انراة نزوجها بعد النكاح حيث يرتفع النكاح فبها بعد الثبوت كالاتيمم فيما ابتداء وانما صل ان كنه منته فيسجد بسترى فيه الاستدواء البقاء كالحرمية في النكاح والحدث والحدث في الصلاة فان قيل لو سبقه في ردة لا ينقضه ثبت انهم مد انها لا تنقضه بانهما في صفة مخصوص بالتمس وهو قوله عليه الصلاة والسلام من قال قوة الحديث اه كافي (قوله انما عايدة) أي لانها عايدة (قوله ظلاله ظهورا عندنا السابق) التيمم رجع الحدث عندما ان رجع عنه الاول رده قلنا بعد ان السابق وعندنا ليس لا ريمه بل ربيع الصلاتون كذا في الحديث ثم موجودا كافي قوله انما وعمره لانه لا يفسد طهرها صلى الله عليه وسلم في جميعها فمن القرائن والتوافل عندنا صلى الله عليه وسلم واحد داو والتوافل بجملة عندنا

القدرة في الحقيقة غير نافية ذلكست جبر في نفس الحقيقة ولا حيل ولكن انتهت ظهوره في التراب
عندها لم يحصل ظهور الا الى وجوده في الخلق وبعده كان محددا لمحدث السابق وشروط أن يكون
قاصلا عن حاجته لا يملأ بفضل عهدهم مغرول بالحاجة الا لميل في تقدمه كعدمه وكذا
بشرط أن يكون كليا للوجود لا نهائيا بل يكن كليا بوجوده كعدمه فلا يقتضي تيممه ان لا يحيا استعماله
لهذا جبر التيمم وجوده في الابداء وقال الشافعي لا يشترط بل يلزم استعماله وتيمم الباقي
لقوة تعاضل فلم يجدد امامه تيمموا وهو نكر في سياق التقي فتم الكافي وغيره فصار كالوجود
يكنى لازالة بعض الصبغات أو هو بايتر بعض عورته ويأجمع على المحصنين في كيمو المنة وتان
الفصل الثامن وهو الميع والصلوة وما يصحها فهو موجود عند من سوا ولا نه اذا لم يفسد كذا الاشتغال
به عشا ونصيبا لخاص موضع عزه ونصيب المالح احر اضمار كجود جمل الكفر ما يكنى خستما يكن
أو بعض رتبة فقه بكر الصوم والايومرا لا طعم ولا يستقر بعض السبل لعدم القاد قبل اولى لان
هناك قطع طوعا فتاب عليه والا تشهد بان الله تعالى امرنا في الوضوء بفضل الاعضاء الثلاثة
وفي الفصل من الجناة بفضل جمع البدن ثم قال فلم يجدد امامه تيمموا فكان قدره ما يستعمل في
ذلك ولان الطلوع ينصرف الى المتعارف وهو الكافي للوجود والفصل لا القطرة والقطران في قوله فتم
الكافي وغيره فلما تناول غير الكافي لما لا يسير الى التيمم به كالا يجوز مع المالك الكافي وهذا
لار الله تعالى لم يجر التيمم الا عند فقد الماله وهذا واحد لله على زعمه فكيف يجوز التيمم وبهذا
تبين انه تعالى امر باحسان الطهارة في البذل ولم يأمر بالجميع تيممها من جمع منها فقد جمع
بين الاصل والبذل فصار عكافا للصلو واعتباره بالجماعة الحقيقية فدللتها انصر والحدث لا يضر
ولان قلله اخره فضلا عن الحدث وكذا ستر العورة والافرق عندنا في أن نرى المالك في الصلاة أو
خلعها وقال الشافعي لا ينقض اذا وجد وهو في الصلاة او اجبة عليه فقه تعالى فلم يجدد امامه وهذا
واجب له لقوة عليه السلام فاذا وجدت الماخاضة جلتا أمر لما استعمال الماله عند وجوده
مطلقا استد على بطلان تيممه ولان التراب يحصل ظهورا الاعتدال في الخيط بل وجوده ولا قدر
على الاصل قبل حصول المقصود ببدل فبطل حكم البدل كاعتدال الشرا اذا خاضت في عتقها ولو كان
في الغفل فرأه يجب عليه القضاء حاسلا وكذا لافرق عندنا في حقيقة من أن يراه قبل أن يفسد قدر
التشهد أو بعد وتمام مع أخواتها في موضعها ان شافعه تعالى قال رحمه الله (فهي تتم التيمم وزعمه)
أي القدرة على الاختيار جوار التيمم ابتداء وزعمه بعدما تم وقد مر الوجه وهذا تكرار محض لانه
لماعتدال الاعتدال لم لا يجوز زعم القدرة ولما قال وقد مر ما علم أنه زعمه القدرة ولا يبق في الا في موضع
يجوز ابتداء فلا فائدة له كره ثانيا ولا يليل عتق هذا المختصر قال (وراجى الماله يؤخر الصلاة)

(٦ - ريلوي اول) الايقين مثله اه قال الكال قوله لان غالب الراى كالتعلق مع قوة في حوضه ظاهر الرواية ان العزم ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا يقين مثله مع انه مظهره ان التهم في المراهق وان الله تافانا اخبره قرب الماء وغاب على غلته فغرفه لا يجوز قبل الطلب اعتبارا لغالب الظن كالقبح يقتضى انه لو تضرع وجوده الى آخر الوقت ثم التزمه التاخير على ظاهر الرواية لكن المصرح بمخلافه على ما تقدم اول الباب اه اذا كان يتمييز الماحصل جزاء التهم من غير تفصيل وفي الخلاصة المسافر اذا كان على يقين من وجود الماله واغاب غلته على ذلك في آخر الوقت فبقيها في اول الوقت وصلى ان كان يتمييز الماحصل جزاء وان كان اقل ولكن يخاف الغوث لا يتم اه

(قوله مستحب في الأخير)
 قال في الواقعين تأخير الصلاة
 (باب المدة) قوله عن القاعدة
 بالقياس لأن القياس ان
 لا يجوز التيمم ولكن ورد
 الشرع في الوقت فيجوز
 جميع ملوود ببلان ثابت
 على خلاف القياس
 لا يعلق بغيره فمن أثبت
 قبل الوقت فقد أثبت
 بالقياس اه (قوله بل
 يجوز) أي على الأصح اه
 رازي (قوله فصار كالسج
 على الخلفين) أي فله يجوز
 قبل الوقت اتفاقا (قوله
 وجب التيمم قبل الجاء إلى
 آخر) أي ولو كان قبل
 الوقت اه (قوله ولقرضين)
 أي فصاعدا اه رازي (قوله
 فلا ياتي في جواز قبله) أي
 قبل الوقت اه (قوله وهو
 لا يرفع الحدث) أي بل يبيح
 الصلاة فضرورة لا تقدر
 بقدرها اه (قوله الصمد
 الطيب وضوء الميم) وان لم
 يصب الماء عشر مرتين فافا
 وجد الماء عليه بشره
 رواه أبو داود والترمذي
 وقال حديث حسن صحيح
 اه وقال الحارثي صحيح اه
 غاية (قوله في المتدخرف
 فوت صلاة جازة إلى آخره)
 أي ولو كان ينفي المص
 نهايتها بقوله قال صاحب
 الهداية هو الصحيح وقال
 الرانزي شرعه هو الأصح
 اه (قوله لان الاستدراج
 بمكره) أي ولا إطلاق
 الحديث السابق اه نهاية

أي مستحب في الأخير ليؤكد ما أكل الطهارة ولا يجب عليه ذلك لان عدم ثبوت حقيقة فلا
 زول حكمه بالثبوت فلا وجه له (وصح قبل الوقت) أي مع التيمم قبل دخول الوقت وقال
 الشافعي لا يصح لأنه مستغنى عنه فصار كالتيمم وجوبه وانه طهارة ضرورية فلا يجوز
 قبل الوقت حكم طهارة السجدة ولأن الله تعالى أوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة
 وجوبه وأوجب التيمم بعده والقيام إلى الصلاة لا يكون إلا بعد دخول الوقت فمن حوز قبله
 فقد أثبت التيمم المستغنى عن القاعدة بالقياس ولما كان التصور الواردة في التيمم تفصل بين وقت
 وقت والمطلق فيجري على إطلاقه كما يجري على عمومه ومن قبله الوقت فقد خالف التصور وانه
 بدل الوضوء بما قبل الوقت كالأضوء وقوله مستغنى عنه منوع فإن الحقيقة ملزمة إلى تقديمه على الوقت
 ليسخل قبل الوقت بأنما القرينة أو السنن بخلاف التيمم وجوبه فإن التصور تنفيه ولا يصح
 فيما نحن فيه ولا نسلم أن المستغنى لا يجوز وضوءه قبل الوقت بل يجوز عندنا ولزم على
 قول البعض فافترق زمان طهارة السجدة فكذلك جديا فافترقا وهو سيلان الماء بخلاف التيمم فإنه لم
 يوجد له رافع مدعوا هو الحدث أو وجود الماء فيبقى على ما كان فصار كالسج على الخلفين فانه رخصة
 وبطلانها من الفصل بل التيمم أقوى فإن الشارع وقت المسح بوجوه السجدة وثلاثة أيام ولياليها وجعل
 التيمم القريب طهورا ولو لم يشرع وجب وقوله لا الله تعالى أوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة
 إلى آخره فلأن الله تعالى أوجب التيمم عقب الجاء من الغائط عند عدم الماء بقوله تعالى أو جاء
 أحدكم منكم من الغائط أو لمستم المرأة فمضموا ما مضى أو لمستم المرأة فمضموا ما مضى أو لمستم المرأة فمضموا ما مضى
 أحوال الأرباب لمواضعه ولا معنى قوله إذا لمستم أي إذا أردت القيام أو تمسحت أو لمستم أي إذا أردت القيام أو تمسحت أو لمستم أي إذا أردت القيام أو تمسحت
 قبله كالمسح في الوضوء قبله قال (ولقرضين) أي وضوء التيمم لقرضين وقال الشافعي يسلم بغيرنا
 واحدا ويصل التوالت بجملة وهو لا يرفع الحدث عند ولما قرره عليه الصلاة والسلام الصمد الطيب
 وضوء الميم الحديث فتنبيهه عليه الصلاة والسلام وضوءه عند عدم الماء فافترقا وجب أن يكون
 حكمه حكم الوضوء وبطلان قوله عليه الصلاة والسلام جعل على الأرض مسجدا وطهورا والظهور
 عندهم هو المظهر لشره وهو الثبوت للطهارة فوجب القول بارتفاع الحدث إلى وجوده ولا محذور
 له بقوله عليه الصلاة والسلام أمر برب العاص حين صلى التيمم من الخبابة ما جعل على أن صليت
 بها صليت وأنت جنب لا احتمال أنه يجمع القدوة على الماء ولن عليه الصلاة والسلام منه فذلك بل هو
 الظاهر لأنه عليه الصلاة والسلام قاله على وجه الاتسار ولا ينكر عليه الصلاة والسلام التيمم
 في موضع يجوز ولا يزيله السبب تركه وقال أبو بكر الرازي لا يرفع الحدث كالسج على الخلفين لا يرفع
 الحدث عن الرجلين والأول هو المنهك بقوله تعالى ولكن زبر بليطسركم نزلت في التيمم قال
 (وخوف فوت صلاة جنازة) أي يجوز التيمم لخوف فوت صلاة الجنازة لأنها تقوت لا إلى خلف فصار
 للمعدوم ما نسبته إليها وقال عليه الصلاة والسلام إذا نطقك بخاتمة وأنت على غير وضوء فقيم
 وروى أنه عليه الصلاة والسلام فصرح على علم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على جدار فمسح وجهه
 وبه شهد عليه السلام السلام ثم اعتذر إليه فقال لا كرهت أن أدكر الله تعالى الأهل طهر
 أو قال على طهارة فدل على أن التيمم لخوف الفوت جائز اتهمه عليه الصلاة والسلام لأجل خوف فوت
 الرد لأجل رد بعد الشرائع لا يكون رداه وهو جهة أيضا على الشافعي في منعه التيمم بغير الترتاب
 وفيه لا يرفع الحدث لان حطان الدين في قوم قد كفت منية بالظن بالسود ثم قبل لا يجوز لقول في
 رواية الحسن عن أبي حنيفة أنه ينتظر ولو صلوا الحق إلا عاده قال صاحب الهداية هو الصحيح و
 ظاهر الرواية يجوز لقولنا فضلا لان الانتظار فيها مكروه ولو لم ينتظر وجبارة التيمم قال شمس الأمت
 الصحيح ثم كثر عن الصلاة بطل بيمه حتى لو لم يمتدأ أخرى بعين التيمم لها وقال أبو يوسف إن لم

(قوله ثم يحدث) أي يتبعه الحدث (قوله لأنه آمن من الفلوات) لأنه يتوكل في حق صلاته (قوله وان شرع التيمم بقلعة السهم)
 قال في الكفاي ولا خلاف أنه لما شرع التيمم فهو على لا قولاً وحسن الوضوء فحدثت صلاته برؤية الله فلا يمكنه إلا ذلك وكذا لما شرع
 بالوضوء ويحذف زوال الشمس أو اشتغال بالوضوء فله فيها اتفاقاً وان لم يحذف (٤٣) ويرجعوا إلى الإمام قبل الفراغ لم يتم

اجماعاً وان لم يرجعوا
 موضع الخلاف اه (قوله)
 فمقرر بما بعد صلاته
 كل كلام لان زمانه مقتضى
 له بان يسلم عليه أحق به
 السلام أو حينه بل بعد
 قصبة أو ما أشبه ذلك
 فكان خور الوقت باعتراف
 عدم القضاء لا يتم فشرع
 الإتيان به اه (قوله)
 وكان في زمانه بعداً
 خوف الوقت فقاما فأتى
 على وقت زمانه اه كأي
 (قوله يسألان في المص)
 أي لم يكن خور الوقت
 قائماً اه كأي (قوله)
 بالاجماع أيضاً أي كان
 عدم الاحتياط تلك الصورة
 بالاجماع اه (قوله لم يكن
 ونسب المأخوذ) قيل
 التور يتألف العلم كالتبيان
 فيافي القدر فلو شرع التيمم
 النائم على الله ينفي أن
 لا تقض تيمم معوجب
 بأن التيمم معوجب له حالة
 للمروء على الله وهو كونه
 أعز الأشياء فتبشر العاطفة
 برويته وتبصروا فتيته
 التام ولم يلحق التيمم
 ما زيل هو الغفر منفرد بالمد
 والبريد قائم التيمم بل
 لا يتحقق تيمم بل يوم
 اه (قوله والمدرك الثاني)
 حاصل المدرك الثاني ان

ويجوز ما وقت يمكنه الوضوء فلأن صلى بذلك التيمم قال (أو عيبد) أي يجوز التيمم ولو غفرت
 صلاته عيبدنا ثم قال في البايع الإمام في الصلاة يتيمم في رواية الحسن وفي ظاهر الرواية يجوز به
 لا يضاف الوقت بزوال الشمس حتى لو لم يصل إلا بجزءه وان كذا يقتضي بحيث يدرك بعضها مع
 الإمام ولو شرع التيمم قال رحمه الله (قوله) أي ولو كان في بينه جازاته التيمم وصورة أن يشرع
 مع الإمام في صلاته بعد ثم حدث مقتضى أو الإمام جازاته التيمم لئلا يعتد أي خيفة وقالان
 شرع عليه الوضوء لا يجوز التيمم لأنه آمن من الفلوات إذا لا حتى صلى بغير فراغ الإمام وان شرع
 بالتيمم جازاته السامح لأهل وضوءاً يكون واجباً لا يفسد صلاته فتقصد ولا يفسد فأن خوف الفلوات
 باق لا يوجب فمقرر بما بعد صلاته فتقوت وهي أي بكر الاسكاف أنه كان يقول هذا المسألة
 منبهة على مسألة أخرى وهي من أجل أي خيفة من أن يفسد صلاته لا تقتضيه عليه فتقوت
 لا يبدل وعندنا عليه القضاء فتقوت لا يبدل قبله من أي هذا الرواية قتال في أواد الصلاة
 وقبل هذا الاختلاف عصر زمان لا اختلاف في هذا زمان لان جوازه فيها إذا كان المأخوذ بعداً
 من المص وكان في زمانه بعداً من المص وكان في زمانه ما يصرف في المص ذكره لا يصح
 وقالوا إذا كان لا يضاف الزوال ويمكنه أن يدرك شيئاً منهم أو لا يتيمم أجماعاً لأنه إذا أدرك
 البعض معه يتم الباقي بعده وان كان يحذف زوال الشمس أو اشتغال بالوضوء يباح التيمم بالاجماع
 أيضاً تصورات الوقت بالفساد بخبر الوقت المذكور وان كان لا يدرك شيئاً منهم أو لا يصح الزوال
 فهذا موضع الخلاف فحدث أي خيفة في تيمم عندنا قال (لا وقت جنة وقت) وأعراب وقت بطريق
 على أنه موقوف على عبادي إذا غاب فوتاً لمصلحة أن تروا لها أوقاف خروج الوقت في سائر الأوقات
 إلى أن يشتغل بالعبادة لا يجوز التيمم بل تروا لها أنها فتقوت لا يبدل والفتوات لا يبدل كالأوقات
 قال رحمه الله (ولم يعدل على معنى المأخوذ) الواو في قوله ونسب المأخوذ وأصل صاحب الجدل
 هو الضمير الذي صلى أي لم يعدل على التيمم باسم الله وفي حديثه من الماء أي نسي الله
 كائن في رحله واستغفره وقال أبو يوسف بعد والخلاف فيما نأوه بنفسه وأوصه غيره
 بأمره وأغير أمره يعلم أن كان بعد رحله لا بد من اتفاقاً ولو أن أن ما قد نسي تيمم وصلى ثم تبين
 أنه لم يقم بعد الاجماع لأنه قد علم فكان الواجب عليه الكشف فلا يبدل ترك الكشف ونحوه الظن
 ولا يوجب مدر كذا أحد من الناس في السفر من أمر الأشياء فلا ينسب لكونه تيمم الصلاة النفس
 فلا يبدل والمدرك الثاني ان الرجل بعد انحصار كالممران فكان الطلب واجباً كما هو في نوب
 لمصر أو غيرها وفي رحله أو بظاهر نفسه أو صلى مع الصلاة وفي رحله ما زيل بأمر وكفر بالمص
 وفي حديثه ربه قد نسي أو سكر الحيا كالمقام نسي النفس وهذا لا يجوز عندنا المأخوذ هو واحد
 لأنه لا بد له في مفسد كل كون المأخوذ كونه معلقة على رأسه أو فرة على ظهره قد نسي ولما كان طائر
 عن المأخوذ حقيقة فلا بد منه بدون العلم صار كهللاً فلو وأغلب تبيان في السفر كقولنا لا استعمال
 والنسب وانقضى وكذا المأخوذ هو الرجل النافذ في غلبته بخلاف الممران وليس الرجل في
 عدم حقيقة بخلاف المأخوذ على ظهره ونحو ذلك فأما الصلاة في نوب لمصر أو غيرها فتقصد كركن
 أنها على الخلاف وهو الأصح ولو كانت على الاتفاق فالفرق بين ذلك المستند أمثاله من مسئلة الكتاب
 ان غرض التروا والنية فلت لا في خلقه من غرض الوضوء فلت لا يبدل وهو التيمم بعد والفتات

الرجل يحمل الماء والرجل في فعل المأخوذ بخلاف صورة التيمم أشار في المقدمة الأولى قوله الرجل بعد العمل بالمقدمة الثانية بقوله
 وهذا لا جواز اه يعني (قوله وأقره على ظهره قد نسي) أي أنه لا يجوز بالاجماع لا ينسب ما لا ينسب فلا يعتبر اه كأي (قوله)
 والغالب) جواب عن المدرك الأول (قوله وكذا المأخوذ) جواب عن المدرك الثاني بجمع مقتضيه

(قوة بخلاف التيم) أي فان الشارع قد نقل الحكم المصدق على استعمال الماء لخدمة هذا التيسار (قوة في الرقة)
أي لان التعريف في الماء القدر دون الماء (قوة وليس هنا) لان جواز التوضي يحصل بالباحة ولا ذل في قبوله ولا ان الماء مبذول عند نقله
نذ وجواز التكميل بالمفقوف (٤٤) قبوله ذل ولو عرض عليه من الماء لا يجب قبوله لان الماء ليس بمذول ليلحقه الماء

بطل كلافات وأما حكم الحيا كباقي القياس مع وجود النص فلا بد الشارع لم ينقل الحكم الى القياس
مع وجود النص الا ترى أنه لا يجوز أن يصح القياس اذا علم بالنص عند علم آخر أو غلب على نفسه
وان يصح خلاف التيم ولان الماء موجد على عدم تعديل وهو ان الغالب في المفاوز عدمه بخلاف النص
اذ لا دليل على عدمه ومسئلة الرقة قبل هي على الاختلاف والعصم أنه لا إجماع والفرق بينهما
يتكمن من اعتنا به بصريحه بان يقول ماله من كفايته فيكون قادرا ولا يمكنه ان يستعمل الماء
بغيره على وجهه فثبت الجوز لان الشرط في الرقة الماء وقد وجد وفي الماء القدرة على استعماله ولو وجد
ولهذا يستوفى في المسطر والبعد بخلاف الرقة وكذا العرائض من القبول في الرقة انما قال وليس
لهذا في الملقبوت القدرة بغير العرض وان عدم الماء ولو كان المسطر على دابة فلا يصح
امان كان ما نقلها أو رايا فان سكان رايا وكان الملقق مؤثرا لرحل فهو على الخلاف وان
كان في مقدمه صيدا لا تفارق لانه يرى عنه فلا يصح وفي السابق الحكم على العكس لان مؤثرا
بينه فلا يصح في دافعا وان كان في مقدمه فعل الخلاف وان كان قاضيا لانه كيف كان لانه
لا مانع من عدمه ولو كان على شاطئ النهر فمن أي وسفر وان في الاقداد كفي المحيط قال رحمه الله
(ويطلبه غلظان ظن قربه والا لا) أي ويطلب الماء في غلظان والغلظان مقدار ريسهم ان ظن ان قربه
ما لان غلبة الظن وجب العمل كلقين وان لم ينش فلا يصح عليه الطلب وقال الشافعي يصح ولا
يجوز في التيم حتى يطلبه لقوله تعالى فلم يجدوا ماء فصاروا حذرا هذا يقتضي الطلب لانه لا يقال لا يجد
الذي يطلبه ويب ولهذا قالوا لو كلفنا في طلبه ان لم نجد فغلبنا لا يجوز له الدخول اليه الا بعد
طلب الرطب ولان الوجود لا يقتضي سابقة الطلب قال الله تعالى وما وجدنا الا كثرهم من محمد
وان وجدنا كثرهم فاعلمين وقوله تعالى فوجدا فيها جدارا من دنان تقصير وان يمكن منهم ما يطلب الجدار
وامثال ذلك كثيرة ولا بماطل بالرخص فانه يقيم الماء مفسده فغلبا ان يطلبه والا فمفسدة عدم
القدرة كقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ولهذا لا يجب
عليه طلب الرقة في الكمارات بل اذا لم يكن في ملكه حجارة الصلوات الى الصوم بنفسه بطلب له في الامتناع
من قبوله بعد العرض عليه ومسئلة لو كبل است بطلبه لعلها بل هي تطلبه من لو كان في العصر
أو في موضع يفسد فيه وجود الماء ولا يارنا التصريح في التيسار حيث يجب ان يطلب على الطلب بها
لان جهتها لم توجد في حق وانما انشبه عليه قصيتها ولان طلب الماء في الاسفار وفي المفاوز مع التيسار
بعدم الماء انتفاعا لا يقيد وليس من الحكمة ثم ان غلب على نفسه ان يقره دون المبل لمصلحة لان
غلبة الظن تعمل على اليقين في وجوب العمل وان لم تعمل في حق الامتناع وكذا ان وجد حاديا له
عن الماء وجب عليه السؤال حتى لو صلى ولا يراه وأخبره بالماء بعد ذلك أعادوا الاطلاق قال رحمه الله
(ويطلب من رقيقه فان سمعه تيم) أي يطلب الممن رقيقه لانه مبذول طاعة فكان الغالب الاطاعة
حتى لو سلم من اصرار الصلاة وعلى التيم قبل الطلب لا يجره وفيه ان غلب على طئه أنه يفسد بقطع
صلاحه أو الاطلاق فان مضى على ما سأل به فداغاه فاعطاه أعادوا الاطلاق ولو أعطاه بعد ذلك لم يصد
قوله فان سمعه تيم لتعق الجوز وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه لو تيم قبل الطلب جاز ولا يصح
الطلب عنده لان الملقح طهر عن التصرف فثبت الجوز وعندهما لا يجوز ان يلقنا دون الجصاص أنه

الرجوع فلا يسبب مكر وهو مطلوب لعدم شرهه فيجوز ان يصر الى عدمه ما في حقه فذلك وان قدر له حقيقة لا خلاف
كما لم يخالف البيع اه كمال (قوله وهذا) لان التعريف لا يصدق على عدم الوجود اه (قوله تعمل على اليقين) فان قيل لو كان غالب الراي
كالقنق لوجب التأخير فيما اعلى على طئه أم يصدق الملقق آخر الوقت قلنا عدنا في حنفية فمأى وسفر رحمه الله ان تأخير حرم ولان
غلبة الظن شرأى أنه يصح بغيره الى الموت فغلب طئه أنه بغير الماء اه كافي (قوله أنه لو تيم قبل الطلب) وفي المبسوط ان كان مع رقيقه

ما عليه أن يسهل الأمل قول الحسن بن زيد حيث يقول لياسه لان في السؤال ذلوا فيه بعض الحرج من التيمم شرع لم يخرج وجه ظاهر الزاوية أن علماء الطهارة يقولون عادة وليس في سؤال الماحتاج اليه منة فله طهارة الصلاة والسلام بال بعض حواش من غيره اه كافي (قوله الاول آية) قال في الاختيار والاول احسن الفصول كوفي النوادر وقد استغنى في سد الكثرة منهم اعتبر من حيث عددا لا من حيث اعتبار الكثرة في نفس كل عضو فلو كان رأسه وجوه يديه جراحا والرجل جراحا حتى يتيمم سواء كانا اكثر من الاضلاع لم يخرج يعتبر بها او صعبا والاخرى قالوا ان كل الاكثر من كل عضو من اعضاء الوضوء المذكورة جرحا يعمدوا الكثير الذي يجوز منه التيمم والافلا اه كمال

باب المسح على الخفين

اغما حرو وان كان الوجه فيه تقديمه على التيمم لكونه خلفا عن البعض لاه (٤٥) ثبت بالسنة والتيمم بالكلبيكون

أقوى اه ع (قوله في المسح مع المسح) قال النبي ونسبه بقوله صرح على أنما إذا ترك المسح فلا بأس عليه بخلاف التيمم فله فرض ضد عدم الماء اه (قوله وفيه ضعف) يمكن ان يجب عليه بالسنن انه غير واجب والا بما عدا ذلك على الوجوب التيمم هو كمال غاية لفعل وهو موع لاه يجوز أن يكون غاية لفعل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح الى الكمين اه رآني قال في الهداية

الاخلاق بين أي حنيفة وصاحبه فردا أي حنيفة فيما إذا غلب على ظنه منع الماء وحرادهما عند غلبة الظن ضد المسح قال رحمه الله (وان لم يسهل لأبش مثله في التيمم) لانه قادر على الموال للرد بالظن الفاضل عن حاجته على ما تقدمه فان طلب الزيادة على غن السبل لا يلزم من الظن الفاضل قال في النوادر وهو ضعف التمسق في ذلك المكان وروى الحسن عن أي حنيفة إذا قد أن يشتري ما يداوى درهما درهم ونصف لا يتيمم وقيل لا يدخل تحت تقويم المقومين قوله (ولا يجمع) أي وان لم يكن له تنسبه تيمم لتعقيب العجز قال رحمه الله (ولو لا كثر مجرى ما تيمم) أي ولو كانت كثر أعضاء الوضوء منه مجرى وما في الحديث الا كثر مجرى منه مجرى وحاشا في الحديث الا كثر تيمم لا لان كثر حكم الكل قال رحمه الله (وبسببه يغسل) أي إذا كان الصبي أكثر من الجروح وغسل لمثلها قال رحمه الله (ولا يجمع بينهما) أي بين التيمم والغسل لمقتضى الجمع بين البذل والبذل ولا تقدره في الشرع فيكون الحكم لا كثر بخلاف الجمع بين التيمم وسؤال الجمل لان الفرض يتأقبا أحدهما لا يجبا فجمعها كان الشك وان كان النصف جرحا لمحاو النصف جميعا لا راحة فيه واختلف فيه المشايخ بعضهم من أوجب التيمم لانه طهارة كلمة ومنهم من أوجب غسل الصبي ومسح لبرج لانها طهارة حقيقية وحكيه فكان أولى والاول أشبه ولو كانا كثر مواضع الوضوء جراحة فغسل لمساها المحو كثر مواضع التيمم جراحة يضرم التيمم لا يغسل وقال أبو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلي ويعدو الله أهل

باب المسح على الخفين

قال رحمه الله (مسح) أي مع المسح لورده فيمن الاخبار المستقصى روى عن أي حنيفة رحمه الله أنه قال ما قلت للمسح حتى وردت فيهما فأذا وضأ من النقص حتى قال من أكثر المسح على الخفين ضعف عليه الكفر وقيل على قياس قول أبي يوسف يكفر بأحده لا لظهوره عند مجتزئة التواتر وعلى قول محمد لا يكفر لانه مجتزئة الا أحسنه ومنهم من قال يجوز المسح ثبت الكتاب بضاع في التواتر وفيه ضعف لان المسح الى الكمين غير واجب جملتهم المسح على الخفين رخصة ولو أقر بالبر مع قصد

كارتين الآخر بمن الظاهر للسافر ولا يؤجر على فعل غير المشرع أعجب بآتمن الرابع ملأه المكفلا لا سالف ولا شك انه نزع فذا رخصة سقطت الرخصة في ضعفه يغسل ولا ياتى بغير تكلف التزعم والفصل بمصير كثر الشكر لضعف الاجز وقول المستغنى أسألت أي مسح لما اتى التيمم عن نفسه فان را فاض لا يروى ولا العمل شرعا بل لم يدفعه عدم صحة الثاني على ما علمت وعدم تأني الاول في موضع يعلم أن الحاضر ين لا يمتونه لعلهم بمحققة طهارة لوجه هو جرحه بال رافض فلا ينبغي إطلاق الجواب بل ان كان محل التيمم هداوسى السؤال على امره رخصة مطلقا ومنه مشارح الكثر وضاهم في قتلهم على الاصول لها لا منصوص على ان لو غاض ما به حقيقة فافضل أكثر تعديه بطل المسح وكذا لو تكلف لفسلهما من غير تزعم أو جرحا في الفصل حتى لا يطل بعض المدة فصلان الرز بمشرو وعقم الخلق اه وسبق هذا التمسك على صحة هذا الفرع وهو منقول عن الفتاوى الظهرية لكن في صحة تقريره ان كلهم متفق على أن الخلف اعتبر شرعا لما تيسر لاه لحدث الى القدم تنق القدم على طهارة ولو لم يحدث خلف

هو البسيع ونحوه عليه منع البسيع للقدمين بعد الوقت وغير ذلك من الخلافات وهذا يقتضي أن غسل الرجل في الماء
وعليه سواء إذا لم يتصل بمسح ظاهر الخلف في الماء بل بالحدث لامة في غير محله فلا يجوز الصلاة لامة في موضع حدث واجب الرفع
أدلى بصيرته الخلف لا يجب غسل الرجل بانه الصلاة لا يغسل ولا مسح مزار كالزكوة ذابا مسح غسل محلا غير واجب الغسل
كالنفسد ووزاته في التيممة بلا فرق لو أدخل يده تحت الجرم من قس على الخلفين وكيفية التيمم وليس الا لامة في غير محل الحدث
والاوجه في ذلك الفرع كون الارحام اذا غسل الرجل بثلث الخلف ثم انما اخففت المتخافتا بتقديرها حصول الغسل بالفرش والرفع
انما هو غسل الغسل وقد جعل انتهى ما قاله الكمال رحمه الله (قوله باعتبار الزرع والغسل) فيصير ترك الشراقة لاجز أي الاشق
بالاقل اه (قوله مادام متقفا) يعني كان الغرض من غسل الصلاة لتبقى مشروعة اه (قوله حتى انقلبا أكثر رجله)
قال الشيخ عز الدين الرازي (٤٦) الطهراني في شرحه المسعى يكشف الحقائق يمكن أن يجاب عنه بان المراد بعدم مشروعية

المرجعة عدم لزومها لعدم جوازها وانما يبطل المسح بدخول الماء في الخلف لعدم جواز الجمع بين البسيع والمبطل اه (قوله حقيقة) أي هو المسمى بالزراعة مشروعة في محل الرخصة (قوله أحدهما) أي هو ما يفي به دليل الحرمة والحرمة جميعا (قوله وتناول) أي لا كرامة (قوله والنوع الثاني من الحقيقة) وهو ما يفي به دليل الحرمة دون الحرمة (قوله أحدهما) وهو ما يمكن للزراعة مشروعة أصلا في محل الرخصة ولا في غيرها (قوله والنوع الثاني) أي هو ما يفي بالزراعة مشروعة في محل الرخصة أي في غير محل الرخصة اه (قوله حدث صفوان بن صالح) بفتح الصاد وتشديد السين المهملة يباع الصل وصفران هذا من بكرا الصلاة قال التوري غزاه رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى مشروعة اه قال في فتح القدير فلو جاز المسح بعد الدس على طهارة التيمم أو الوضوء المقارن هو وأليس الحدث بعد الوقت كان واقع الحدث الذي يصلح للقدم لانا لحدث الذي يظهر هو الذي كان قد حله قبل التيمم حال ذلك الوضوء لكن المسح التحريمي لم يحصل بالمسح بانه على اعتبار الخلف ما عاشر طهارة الحدث الذي طهر أصدا إلى القدمين دليل انه لو لم يكن على حدث بالقدمين لا يمسح فلو اعتبر المسح طهارة لما بالقدمين بل لا في هذا وفي من طهارة في شرا التيمم على التيمم بكونه التيمم طهارة كاملة لاحت من انها كافي بالله ما في الشرط اه (قوله انما كاسرا) جمع سائرهم (قوله تزع خفيه) أي اذا أراد ان يغسل ليس فان يمسح على خفيه اه (قوله تيمم) الحاصل ان خف المسافر لو منع من حلول الجنابة بتيممه بل لا به المسح اذا وضأ بعد التيمم لحدث الاضطرار لان المسح لا يمسح خفيه لان خفيه ضرورية ودوام البسيع بعد التيمم في حكم الابتداء فكما ليس خفيه بعد التيمم ابتداء وليس بعده لا يمسح اذا وضأ لا ليس على طهارة كاملة

والقدمين القدمين القدمين قال التوري غزاه رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى مشروعة اه قال في فتح القدير فلو جاز المسح بعد الدس على طهارة التيمم أو الوضوء المقارن هو وأليس الحدث بعد الوقت كان واقع الحدث الذي يصلح للقدم لانا لحدث الذي يظهر هو الذي كان قد حله قبل التيمم حال ذلك الوضوء لكن المسح التحريمي لم يحصل بالمسح بانه على اعتبار الخلف ما عاشر طهارة الحدث الذي طهر أصدا إلى القدمين دليل انه لو لم يكن على حدث بالقدمين لا يمسح فلو اعتبر المسح طهارة لما بالقدمين بل لا في هذا وفي من طهارة في شرا التيمم على التيمم بكونه التيمم طهارة كاملة لاحت من انها كافي بالله ما في الشرط اه (قوله انما كاسرا) جمع سائرهم (قوله تزع خفيه) أي اذا أراد ان يغسل ليس فان يمسح على خفيه اه (قوله تيمم) الحاصل ان خف المسافر لو منع من حلول الجنابة بتيممه بل لا به المسح اذا وضأ بعد التيمم لحدث الاضطرار لان المسح لا يمسح خفيه لان خفيه ضرورية ودوام البسيع بعد التيمم في حكم الابتداء فكما ليس خفيه بعد التيمم ابتداء وليس بعده لا يمسح اذا وضأ لا ليس على طهارة كاملة

فترى بهما وضوءهما ثم ليسهما فلما أحدث بعد ذلك وضوءاً جازاه السجدة لان التلف ما خرج من هذا الحدث الا صغر حيث كانا يمسح على طهارة وضوءهما كل واحد منهما فيهم اه يحيى (قوله) ان لم يمسح على طهارة (كلمة) لان اريد بعدم كل واحد من الرفع عن الركن فهو ممتنع وان اريد بعدم احداه الركن في الوضوء فمتنع تأنيدي في الكمال المختبر في الطهارة التي يعقبها اليأس اه كمال (قوله) فان أحدث بعد ذلك أي بعد وضوءه غسل رجليه ثم ليس خفيه (قوله) في المكان ليسهما على وضوءه تام الى آخره) سألهم هاتين الطهارة والوضوء واليس أو وقت الوضوء منه أو على العكس فانه لا يتخير صدخ ورجوع الوقت ما لو كانا لم يمسحوا وقت الوضوء واليس فيوضوا زاهما ليسهما اذا خرج الوقت اما في الوقت لوسطها لحدث تخمس في أي وجه كان كذلك في الجميع الكبير والصغير اه كذا نقلت من خط الشيخ الصلابة قارئ الهداية رحمه الله حاشيتي على شرح الكفر في هذا الفصل فسمي شخصاً أو من به جرح سائل ومن في معناه وضوءاً واليه سائل أو هو منقطع ثم سأل الدم قبل اليس أو بعد اليس أحد الخفين قبل اليس الاخره ليس ما دام الوقت ان أحدث فيه فاولم يحدث حتى خرج الوقت لا يجوز له السجدة ولو وضوءاً لم يمسح على السجدة (٤٧) وهو منقطع ثم سأل الدم بعد اليس الخفين هل ان يمسح سواء

انتمسح وضوءه بعد ذلك يخرج الوقت أو بعده وما وليه ان كان حقاً وثلاثة أيامه وليا اليان كان مسافراً وعند غير جميع والخالس لان طهارة كلمة ما دامت هذه الملة الا انما تقول في الاول الطهارة ليست بكاملة ولهذا ينتقض بخروج الوقت فلي هذا فظاهر الشارح اه (قوله) مع الطهارة أي الكاملة قبل الحدث (قوله) والا كان رافعا أي والا سلا فانتفى السجدة حيث اه (قوله) كوضوء المستحاضة أي اذا ليست الخف على السيلان اه هذاه (قوله) لان وضوءه ناقص لان نيت الفرد ليس بالمستند

القديم والقديم ليس بطهارة كلمة فلا يجوز له المسح اذا ليسهما على طهارة غيرت عنهما وضوءهما فاذا تزع وضوء رجليه وليس خفيه ثم أحدث بعد ذلك وضوءاً من المسح يكتفي وضوءه فانه يتوضأه ويمسح على خفيه لان هذا الحدث يتبعه التلف من السرعة الى القديم لوجوده بعد اليس على طهارة كلمة ولورم بعد ذلك به كثر وجبنا فاذا دخل عليه وقت صلاته عنيما يكفي لوضوءه لا غيرتهم لا مذهب ولا يتوضأه لا مذهب فانه أحدث بعد ذلك وليس معصم المال هذا القدر فانه يتوضأه ويغسل رجليه ولا يمسح على خفيه وان كان في المخلد كرنا أنه قد جنبوا لوجود المال كثر فان أحدث بعد ذلك وليس معصم الا قد بدا يكتفي الوضوء وضوءاً ويمسح على خفيه وعلى هذا نص في المسائل قال رحمه الله (ان ليسهما على وضوء تام وقت الحدث) لان انفق شرع ما تعلق باليمين اليس مع الطهارة والا كان رافعا قوله على وضوء تام احدتا زاعى وضوءه غير مسبح بان يقي من اعضائه لمسة ليس بها الما حدث قبل الاستيماء لا يجوز له المسح أو واحدا من وضوءه ناقص بأي شيء كان قصه كوضوء المستحاضة ومن يمسحها اذا ليسوا الخف ثم خرج الوقت وكلتيماء اليس خفيه ثم وجدا الما ظم لا يمسحون لعدم اليس على وضوء تام لا يخرج الوقت فظهر الحدث السابق وكذا لوجوده في كل مكان تنفذ رافعا ويحترز أيضا من الوضوء فينبأ التمسك بوضوءه ناقص فلا يجوز له السجدة في رافعا ويحترز في أخرى كسؤال الجار وقوله وقت الحدث أي فاقم وقت الحدث يسبأ الى أنه لا يشترط انقضاء وقت اليس بل وقت الحدث حتى لو غسل رجليه وليس خفيه ثم أتم الوضوء قبل ان يحدث بجزء السجدة عليه لو ورد انقضاء عند الحدث وكذا وليس خفيه ثم انقضاء من المسمى دخل الما انقضاء رجلاهما ثم سائر الاعضاء ثم أحدث بجزء أيضا قلنا ثم انقضاء وقت الحدث زيادة بلا فائدة لان قوله ان ليسهما على وضوءه تام يقضي عنه لان اليس يطلق على ابتداء اليس وعلى القوام عليه ولهذا بحث القوام عليه في حقه لا ليس هذا التوب وهو لا يسه فيكون مضاناً وجلسه على وضوءه ناقص اه كذا في اليس ابتداءه واوله القوام عليه فلا حاجة الى تلك الزيادة وقال الشافعي لا يثبت ليسهما على وضوءه تام ابتداء حتى لو غسل احد رجليه

أي خيفة وهذا الوجه في خلال صلاة قد صدقناه فلو جاز المسح كان هذا بل البطلان لا يجوز اه كذا (قوله) أي المسح اه (قوله) كسؤال الجار اذا وضوءاً يسأله الجار وتيمم ثم ليس الخف فحدث ولم يصح ما سئلوا وجسأوا الجار جازاً الترويض به التيمم ويمسح في هذا الوضوء رواية واحدة أما تيمم الترويض رواية ثان (قوله) وعلى القوام عليه) لا بد القوام عليه استخدام حكم البقاء حال تعلق فلا تقطع بعد ذلك كرى مع القوم الظالمين حتى دوام القوم ففقدوا اه (قوله) سواء كان ذلك أي الذي على وضوءه تام اه (قوله) فلا يلزمه الى نقل الزيادة) فيستظهر ان تلك العبارة ليست بظاهر في حالة القوام بل المتبادر منها الابتداء اه يحيى (قوله) في المكان ليسهما على وضوء تام لا يثبت ديتها أعني قوله ان ليسهما على وضوءه تام لا يثبت وجب تنكروا موافقة للذهب الشافعي في اشتراط كمال الطهارة قبل اليس (قوله) على وضوءه تام بان ليس الخف بعد ان وضوءاً اه قال في شرح الطحاوي ولو لم يصح الا سائر الجار واليقل فتوضأ وليس خفيه ثم أحدث قبل ان يرتب التيمم ومعه سؤا الجار فانه يتوضأه ثم يمسح على خفيه لا مذهب حتى سؤا الجار لا يدخل رجليه في خفيه على طهارة كلمة وان لم يمسح في الرجليين أو ان قصار وجوده عنيما سوا كان لا يجوز له إقامة الصلاة بغير تيمم معه وفي البائع ولو ليس خفيه على طهارة التيمم ثم أحدث فان لم يصح ما سئلوا

أي حشفة وان وجد ما سقطت من خبثه ووضأ وغسل قدميه لا يغسل يدهما عند وجود الماء الطلق وكذا الوضوء بأسر والجلد
 وليس خبثه ولم ينه عن أحد جنازة أن توضع بأسر والجلد ويصلى لأنشور الجملان كان ظهوره قائم
 أفضل وإن كان الطهور هو القرب فالقدم لا سطحة في التيمم اه ولو قطعت إحدى رجليه وبقي منها أقل منه أي قدر ثلاث أصابع
 أو بقي ثلاث أصابع لكن من العقب لا من موضع المسح فليس على العصاة والمقطوعة لا يسبح ورسوب غسل ذلك الباقي كالوقوف من
 الكعب حيث يجب غسل الرجلين ولا يسبح اه كالرجله اه (قوله حتى ينزع الأولى) قال البغوي في شرح الجمع وفرقا للاختلاف تظهر
 في مسائل منها أن يلوئيهما قبل غسلهما ثم ينزع ما عليه من الماء فيرجليه سائر أعضاء الوضوء جازة المسح عند دخلا فاهم
 (قوله ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام) جواب عن استدلال مقدس الشافعي رحمه الله (قوله لا ثلاث غير متصور بقاء) أي لو لبس الخفاف
 (قوله والمافر ثلاثا) قلنا (٤٨) كملت ليس له أن يسبح بعدها حتى ينزع ويغسل رجليه وهذا إن لم يكن معذورا فإن

كان صاحب جرح لا رقا
 ونحوه ليس له المسح إلى
 وقت الصلاة فلما خرج
 وقت الصلاة ودخل آخر
 ويجب التزم أن كان وضأ
 وليس على السيلان والا
 يستكمل المدة كغيره اه
 راد الفقيه (قوله من وقت
 الحدث) أي لا من وقت
 القيس اه (قوله إلى وقت
 الحدث) أي إلى مثل وقت
 ذلك الحدث من اليوم الثاني
 (قوله لا نكف مدهمتا)
 أي من سرية الحدث إلى
 القدم ولا تضرع تبرأ
 لتعد التزم والواجبة إلى
 التزم عند الحدث اه
 (قوله في المتن على ظاهرهما)
 ويتعلق الجار والجرور
 بالمحذوف أي يسبح اه ع
 وقال الرازي متعلق بقوله
 صح اه (قوله بالمسح) أي
 من أعلاه وفي نقص من

فأدخلها التفت ثم غسل الأخرى فأدخلها التفت لا يصح مرة أن يسبح حتى ينزع الأولى ثم يدخلها
 كما كانت قلنا هذا اشتغال بما لا يفيد لأن نزعها ثم لبس من غير أن يارز غسل ما تحتها ليس فيه حكمة
 فلا يجوز تأخيرها ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام أدخلتها وهما طاهران أي أدخلت كل واحدة
 لنفسه طاهرة لأنهما اتزان في الطهارة والدخول لا ثلاث في مضمرة إعادة وهذا كما يقال دخلنا
 البلد ونحن ربان ينشتر أن يكون كل واحدنا كما عند دخوله لا يشترط أن يكون جميعهم ربانا
 عند دخول كل واحد منهم ولا اقتراهم في الغنول قال رحمه الله (وما لو لبس القيم والمافر ثلاثا) هذا
 بيان لثبوت المسح أي صح المسح وما لو لبس إلى آخر قوله عليه الصلاة والسلام لساغر ثلاثة أيام واللبس
 وبه ولبس القيم قال رحمه الله (من وقت الحدث) بيان لثبوت المسح أي صح المسح وما لو لبس
 وثلاث من وقت الحدث إلى وقت الحدث لأن الخف عهدا معا فيعبر عن وقت التيمم ولا نكف القيس
 بطهارة المسح والمافر طهارة فاقبل فلا يعتبر قال رحمه الله (على ظاهرهما) بيان لثبوت المسح حتى
 لا يصح من ماله أو عصبه أو ساقه أو جوانبه أو كعبه لقول علي رضي الله عنه ولو كان الدين يراى
 لكن باطن الخف أو لبس من أعلاه لكن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على ظاهرهما
 خلوا طلاء الأصابع قال رحمه الله (مرة) أي يسبح مرة واحدة مسح فلا يسبح فيه التكرار بخلاف الفصل
 وقدم الفرق في موضعه قال رحمه الله (ثلاث أصابع) بيان لقدرة أمة المسح حتى لو مسح بأصبع
 واحدة ثلاث مرات من غير أن يأخذ أصبعها لا يجوز ولو مسح بأصبع واحد ثلاث مرات وأخذ
 لكل مرة أصبعها لا يجوز المقصود ولو أصابع موضع المسح مرة أو مرق قدر ثلاث أصابع جاز وكذا
 لو مشى في حشيش مبتل بالطرل قلنا ولو كان مبتل بالطل أو أصابع التفتل قدرا الواجب قبل يجوز
 لا معناه وقيل لا يجوز لأنه نفس دليفي البريحي نجها هو الأول أصح وبعضه قدر ثلاث أصابع
 من كل رجل على حدث حتى لو مسح على إحدى رجله لم يقدر أصبعين وعلى الأخرى مقدار خمسة
 أصابع لا يجوز والمعتبر فيه أصابع اليد لا أمة المسح أو كعبها بمرم مقام الكل وقال الكرخي
 يستبرأ أصابع الرجل كالأخرى والأول أصح ثم الشيخ رحمه الله قلنا ذكر قدس الألة ولذا ذكر
 قدرا المسوح فكما ما استثنى عنه بيان الألة لحصول المقصود بجزءه من ثلاث أصابع فقامسح
 بها فقد حصل الغرض فيكون بيانهما جميعا قال رحمه الله (يبدأ من رؤس الأصابع إلى الساق) هكذا

كان صاحب جرح لا رقا
 ونحوه ليس له المسح إلى
 وقت الصلاة فلما خرج
 وقت الصلاة ودخل آخر
 ويجب التزم أن كان وضأ
 وليس على السيلان والا
 يستكمل المدة كغيره اه
 راد الفقيه (قوله من وقت
 الحدث) أي لا من وقت
 القيس اه (قوله إلى وقت
 الحدث) أي إلى مثل وقت
 ذلك الحدث من اليوم الثاني
 (قوله لا نكف مدهمتا)
 أي من سرية الحدث إلى
 القدم ولا تضرع تبرأ
 لتعد التزم والواجبة إلى
 التزم عند الحدث اه
 (قوله في المتن على ظاهرهما)
 ويتعلق الجار والجرور
 بالمحذوف أي يسبح اه ع
 وقال الرازي متعلق بقوله
 صح اه (قوله بالمسح) أي
 من أعلاه وفي نقص من

ظاهرة اه (قوله خطوطا) نصب على الحال أي محطوطا وفي المتن على ظاهرها خطوطا في المسح ليس بشرط في ظاهر
 الرواية اه كافي وفي هذا إشارة إلى أن لا يشترط التكرار أو أن خطوط التيمم تكون ذات مسحة مرة اه مستثنى (قوله في المتن ثلاث
 أصابع) يتعلق بالمحذوف الذي قدرناه اه ع وقال الرازي متعلق بمحذوف تقديره صح اه (قوله لكل مرة ما يجدي جاز) أي أن مسح
 كل مرة غير ما مسح قبل ذلك اه شرح الوفا بتؤد كفي الأخيرة أن المسح برؤس الأصابع يجوز أن كان المستطافا ولو مسح يظهر
 الكعب جاز لكن السنيانها شرح رواية اه (قوله أو أصابع الخف طل) قال في المسباح الطل المطر الخفيف ويقال أنضغ المطر
 اه (قوله يعتبر أصابع الرجل) أي أن للمسح يقع عليه أي أكثر المسوح فاعلى حكم الكل كالأخرى اه معراج (قوله والأول
 أصح) أن المسح فعل مضارع فاعلى لاني أهل فتعبر الألة اه معراج وصاحب الرجل الواحد يسبح اه غايه (قوله في المتن
 يبدأ من رؤس الأصابع إلى الساق) لما بين مقدار الواجب استأنه الكلام ببيان الكيفية على الوجه المستحسن وقال يبدأ إلى آخره

ممكن وعن الحسن عن أبي حنيفة أنه يمنع ما بين أطراف الأصابع إلى الساق وفي قول المصنف من الأصابع إلى الساق إلى الساق إلى
 الغاية لا ينحل تحت الغاية اه عني ولابد أن قبل الساق جاز الأثر ترك السنة اه ممكن (قوله في المتن والنسوق الكبير)
 باليه الموصوف بالثلاثة أيضا اه ع (قوله في المتن وهو قدر ثلاث أصابع القدم أصغرهما) وما ذكر من اعتبار أصابع الرجل رواية
 أن ذلك وفي الأجناس في اعتبارها مضمومة أو منفردة باختلاف الشايخ قال بعضهم بل قدر ثلاث أصابع الرجل مضمومة لمنفرقة اه
 كأي وقوله أصغرهما بل الرجل من الأصابع ويجوز الرفع على أنه خبر مستأنف أي أصغرهما أو العصب على تقدير أي اه ع
 قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله كان لفرق في ظاهر الثلثة وفي باطنه أو في ناحية العقب والحكم لا يختلف بين إذا كان لفرق
 مقدار ثلاثة أصابع من أي جانب كان ذلك يمنع جوار المسح وذكر خمس الأئمة (٤٩) الخلاف في موضع الإسلام المعروف
 بظواهر زاد رجمه الله اه

إذا كان المكشوف من قبل
 العقب أكثر من المستور
 لا يجوز المسح عليه والمروى
 عن أبي حنيفة رحمه الله في
 هذه الصورة أنه يمسح حتى
 يسدوا كثر نصف العقب
 كذا في المحيط شرح الكثر
 لتسبب ممكن رحمه الله (قوله
 لأن الأصل في القدم هو
 الأصابع) حتى يجب قطعها
 اه ع ولو كان في
 خلف واحد خرق في مقدم
 انف قدر أصبع وفي
 مؤخره مثل ذلك في جانبه
 مثل ذلك كل ذلك كان في
 الأسفل من الساق لا يجوز
 لأنه أجمع بصر قدر ثلاثة
 أصابع اه فتاوى فاضلان
 رحمه الله (قوله والاول
 أصح) أي لأن منع الحرق
 باعتبار ما يصل للمشي وهو
 بالرجل بخلاف المسح فانه
 باليد اه يحيى (قوله يعتبر
 أكثرها) أي وهو ثلاثة

نقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولا المسح بل الفصل فيكون معتبرا وهذا بيان السنة
 حتى لو بدأ من الساق إلى الأصابع جاز لحصول المقصود بالاختلاف السنة قال رحمه الله والخرق الكبير
 بمنعه اه أي يمنع المسح لأنه لا يمكن مواطة المشي معه طار كلفاته قال رحمه الله وهو قدر ثلاث أصابع
 القدم أصغرهما) أي الخرق الكبير قدر ثلاث أصابع القدم أصغرهما لأن الأصل في القدم هو الأصابع
 والثلاث أكثرها فيقوم مقام الكل والاعتبار بالأصغر للاحتياط وفي رواية الحسن يعتبر أصابع
 اليد اعتبارا بالمسح وهو قول الرأزي والاول أصح ويضرب هذا المقدار في كل خلف على حدة على
 ما يأتي وأما اعتبار الأصغر إذا انكشف موضع غير موضع الأصابع وأما إذا انكشف الأصابع
 نفسها يعتبر أن ينكشف الثلاث أيها كانت ولا يعتبر الأصغر لأن كل أصبع أصل نفسها فلا
 يعتبر بقدرها حتى لو انكشف الأقدام مع جاز ولو هاء قدر ثلاث أصابع من أصغرهما يجوز المسح
 فإن كان مع جاز لا يجوز المسح وفي مقطوع الأصابع يعتبر الخرق بأصابع غيره وقيل بأصابع
 نفسه كانت قائمة والخرق المانع هو الخرق الذي يرى ما قسم من الرجل أو يكون منضما لكن
 يخرج عند المشي ويظهر القدم منه عند الوضع إن كان لفرق عرضا وإن كان طولا لا يخل فيه ثلاث
 أصابع فأكثر ولكن لا يرى من القدم ولا يخرق عند المشي أصابعه لا يمنع المسح ولو انكشف
 الظهر توفى داخلها لم يمسح جلد أو ثوبه غزوة أو ثوبه لا يمنع والخرق فوق الكعب لا يمنع لانه لا عبرة
 بلبسه والخرق في الكعب وما تحته هو المعتبر في المسح وقيل لو كان لفرق فوق القدم لا يمنع ما يبلغ
 أكثر القدم لأن موضع الأصابع يعتبر أكثرها هكذا القدم كذا في الغاية قال رحمه الله (ويجمع في
 خلف الأصابع) أي يجمع الخرق وفي خلف واحد لا في خفي لال الرجلين عضوان حقيقة فعمل ما يرى
 بالحقيقة ولم يجمع ولولم لا يجوز نقل البله من أحدهما إلى الأخرى اعتبار الحقيقة وجعلت حكم
 عضو واحد في منع المسح على أحدهما وغسل الأخرى احترازا عن الجمع بين الأصل وبه فيلهو كعضو
 واحد ألا ترى إلى قوله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين ومقابلها يجمع بل يجمع فتتضمن انقسام الواحد
 على الأحاد في تناول رجل واحد ولكن لم يخصص الحكم كعضو واحد تناولهما الأمر فوجب
 غسلهما ثم انخرق الذي يجمع أهله ما يدخل فيه المسحة وما دونه لا يعتبر لما قاله جواز الخرق قال
 رحمه الله (بخلاف النجاسة والاكشاف) أي بخلاف النجاسة المنفرقة حيث يجمع وإن كانت منفردة
 في خفيه أو ما دونه أو مكانه أو في الجوارح وبخلاف انكشف العروة المنفرقة كذلك في شيء من

(٧ - زيلي اول) أصابع ولابد ثلاثة من أمهات اختلاف المتأخرين قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح اه
 بانه قال في المحرر توفى المحيط إذا كان يسد قدر ثلاث أصابع وأما هل مستور قال السرخسي يمسح وقال الخلاف لا يمنع حتى يسدوا
 قدر ثلاث أصابع كما هو الأصل اه (قوله في المتن يجمع في خلف الأصابع) قلنا أن قولنا أي إلى جمعه هو اعتبارها كآثارها
 موضع واحد للمسح لأن امتناعه فإذا انضمت المكان حقيقة لا تنافس في الخلف امتناعه قطع المسافة العتامة للثلاثة ولا ثلثات
 الاكتشاف من حيث هو انكشف أو الأجوب الفصل في الخرق الصغير وهذا المعنى متفق عند قديمي الفقه كقدر الجص والقول لا يمكن
 قطعها مع ذلك وعدم وجوب غسل اليد قاله الكبار رحمه الله (قوله فوجب غسلهما) والأجل كعضو واحد في وجوب الفصل
 وادارة النجاسة المسماة احتياطوا على جميعها كذلك في جميع الخروز وإن كان الاحتياط في ذلك لأن المسح خمسة فلا تناسب للتضييق
 بإيجاب الاحتياط اه يحيى (قوله المسألة) بكسر اللام الإبراء العظيمة

(قوله ثم جواز الصلاة) أي ان يلحق الجميع بوجوب عضو عن (قوله وزرع خف) ذكر لفظ الواحد ولم يقل زرع الخفين ليقيد بزعم أحدهما ناقض فاعلم ان زرع أحدهما موجب غسل أحدهما وجوب غسل الرجلين فوجب غسل الأخرى إذ لا جمع بين الفصل والمسح اه ش وقاية واعلم بان خلخ الخفين قبل انتفاض الطهارة التي يسري بها الخفين لا يضره وان تكررت لان الطهارة قائمة ونزع الخفين ليس بمحدث كذا جند كثرى الهداية رحمه الله ونقصه (قوله يسري إلى القدمين) فكأنه موصى وأفضل رجله عليه غسلهما اه كافي (قوله أو أكثرها) يعني إذا أخرجه فامسا آخرها الرجل بطل المسح حتى لو ناله أو طعنهما فأعادها ليصور المسح وكذا لو كان أعرج حتى على صدور رجليه وقد ارتفع عن موضع خفيان خلف إلى الساق لا يمسح والى ما دونه يمسح أما لو كان الخف واحد ارتفع العقب رجع الرجل إلى الساق ويعد مودعه موقعا لا يمسح اه كمال (قوله والانتقض) لعدم حقه اعتبر عمل المسح لان زرع مودعه أو راءه كالأخر ورج اه (قوله وقال بعض المشايخ) (٥٠) ان تمكن إلى آخره) قال في القنع وهذا في الضيق هو رمى نظر الكل في نقص

أخرج المرأة وثمن من ظهرها وثمن من بطنها وثمن من تحتها وثمن من مفاهاها حتى يجمع لمن جواز الصلاة والفرق بين الخف وغيره من القدمين أن الخف لا يمسح لكونه مائة التتابع التي فيه وانخرق في أحدهما لا يمسح القدم السفر إلا آخره والخاصة تنضم إليها لكونه مائة التتابع وهو غسل الكل أو مجاوره وهو غسل لكل أو مجاوره وكذا لا تنكشف التتابع لكونه غير مترع وهو وجوب الكل ولان البدن كله كعضو واحد في الحكم ولهذا يصح زرع الخف من مفاهاها حتى في الخف الواحد فغسلها بغيره واحد في حق الصلاة والاكشاف احتياطاً وهذا بخلاف الخف لا يمسح لأنه شرع رخصة فلا يناسب التضييق ثم كيف جمع الخف في الخف ظاهر وكيفية تنكشاف العورة والخاصة للفرق بين باقي في باب شروط الصلاة ثمانية تعالى قال رحمه الله (ويقتضه نقض الوضوء) لأنه يدل على الفصل فينقضه ناقض أصله كالتيه قال رحمه الله (وزرع خف) لان الحديث السابق يسري إلى القدمين زال المانع وحكم الزرع حيث يفرج القدم إلى الساق الخف لان موضع المسح فارق مكانه فكأن قدمه قد نظرت له وهذا لان ساق الخف لا عبرته ولهذا يجوز مسح خف لاساقه بعد ان كان الكعب مستورا وكذا ينت حكم الزرع بفرج أكثر القدم اليسرى الصحيح لان ذلك حكم الكل وعن أبي خنيفة أنه ان خرج العقب أو أكثرها إلى الساق بطل المسح وعن أبي يوسف أنه ان خرج أكثر القدم بطل وعن محمد أن ما بقي في الخف من القدم قد يمسح عليه لا ينتقض والانتقض وقال بعض المشايخ ان أمكن الشيء لا ينتقض والانتقض قال رحمه الله (ومضى المدة) أي يقتضيه معنى المدة فلا حديث التي جلت على التوقيت اعلم ان زرع الخف ومضى المدة غير ناقض في الحقيقة واقفاً لانتقض الحديث السابق لكن الحديث يظهر عند وجودهما فأنصف النقص اليهما وينقضه ايضا دخول أحد خفيه المخلان رجله نصبر ذلك مفسولة ويجب غسل رجله الأخرى لامتناع الجمع بينهما وذكر الرعية أن غسل أكثر القدم ينقضه ايضا في الأصح قال رحمه الله (ان لم يمسح ذهاب رجله من البرد) أي ينقضه معنى المدة ثمان ينقض على رجله العقب بالزرع وان خاف جازة المسح مطلقا من غير روية ذكره في جوامع الفقهاء المحيط وهذا لأنه يلحقه مشروعه مودع ولأنه اذا كان يضره الفصل صار كالجيرة وهي غير موقفة وقد قالوا اذا انتقضت مدة المسح وهو في الصلاة لم يجزها فانه يضي على صلاته ومن المشايخ

بمخرج العقب ليس الالة وقع عنده انه مع حلول العقب في الساق لا يمكنه متابعتها حتى فيسقط قطع المسافة بخلاف ما اذا كانت تعود إلى محلها ضد الوضع ومن قال الأكثر فظن ان الانتفاع بمودعه وكذا من قال يكون الباقي قدر الفرض وهذا الامور انما تبقى على الشاهد وتظهر أن ما قاله أبو حنيفة أولى لان بقية العقب في الساق يقلق عن مداومة الشيء دوسا على الساق نفسه اه (قوله في الملتص ان لم يصح فغسل رجله من البرد) قال الزاهد رحمه الله وان مضى وهو يخاف البرد على رجله بالزرع يستوعبه بالمسح كالبياض اه (قوله فانه يضي على صلاته) لانه لا طائفة في القطع لان حاجته

غسل الرجلين وهو عاجز عنه لعدم الملاحظة للرجلين من التيمم فيضي على صلاته اه كافي قال في فتاوى من فاضل وهو الاصح وقال الزاهد والاصح ان يمسح بها بالتيه قال العلامة المحقق كمال الدين رحمه الله في فتح القدير لكن الذي يظهر عدم صحة هذا القول لان الشرع قد مرغ الخف منه يسري الحديث بعد هذا لا يقتضيها مع الحديث فكيف يقطع عند وجود المخليل ورجليه يقطع عندهما يمسح بالرجلين فقط لا يفرق في الأصل بل لكل لان الحديث لا يثبت أن يصير بعد ما يحدث القدمين وان كان بحيث لو اقتصر على غسلهما ارتفع كن غسل ابتداء الأعضاء الأربعة وفي المداخلة نعيم بالرجلين فقط والاكساك جمع الأصل والخلف ثابتي كثير من الصور بل الحديث القاطن فاعلم على حاله لم يتم الكل وهذا لان التيمم أن يمسح الرجل حدثا فكيف يصح حكم الطهارة عنده وهو المقصود فلا يصلح عدم المساحة السراية بعد تمام المدة المعتدة شرعا عما ثبته وعلى هذا فلا ذكر في جوامع الفقه والمحيط من انه انما يزرع الخف اذا لم يمسح اذ لم يمسح من شدة البرد فان خاف فله ان يمسح مطلقا به نظر فان خوف البرد لا أثره في منع السراية كما ان عدم المداخلة فيها غاية الامر أنه لا يزرع لكن لا يمسح بل ينعيم بخوف البرد واقعه سبحانه وتعالى أعلم وعن هذا نقل بعض

الشافعي تأويل المسح المذكور به مسح جبهة لا مسح الخلق فعلى هذا يستوعب الخلف على ما هو الأول أو أكثر وهو غير الله وهو من
القطب المؤثر من أنه إذا لم يكن مسعى الجبهة يصدق على ما ليس تحته يحصل وجوب على عضو صحيح غير أنه يخاف من كونه حدث
المرض البرد ويستأنز بطلان مسحة التيميم خوف البرد على عضو أو سودا وهو يقتضى أيضا على ظاهره ذهب إلى خفة جواز تركه رأسا
وهو خلاف ما يقيد ما عطلواهم حكم المسألة اه (قوله في التيميم مسح مقيم فإقرا إلى آخره) هذا المسألة على ثلاثة أوجه وجه
يقول مسحة إلى المتكامل السفر لا اتفاق وهو لا يقبل الاتفاق وهو لو سافر بعد استحالة مسحة
الأكامة وجهه اختلف فيه وهو ما سافر بعد الحدث قبل استحالة اللذة اه كى (قوله مسح ثلاثا) أى متى وقت الحدث لا من وقت
السفر (قوله وتغلب حكم الحضر على السفر) وإنما غلب حكم الحضر لكونه من غير حكم السفر رخصة وإذا اجتمع العزيمة والرخصة
في عبادة غلبت العزيمة احتياطاً فعلى هذا المسافر في السفينة إذا دخلت الممران وهو في الصلاة أو لا يجوز للقصر اه يحيى (قوله
التسوية) أي عين التيميم والمسافر اه (قوله كالصوم الخ) قال في الدررية وهذا (٥٩) ليس كالصوم والصلاة لأن

الصوم الواحد والصلاة
الواحدة لا تعتبر باعتبار
الأكامة في أوله لا يبيح الأكل
واعتبار السفر في آخره
ينبغي تخرج جانب الحرمة
احتياطاً وكذا في الصلاة
ينبغي جانب الأكامة
احتياطاً أما الوقت فما
يجز أن لم يجمع الأكامة
والسفر في وقت واحد
فكان الاعتبار لم يوجد
وهو السفر الاترى أنه لو
أحدث ولم يصح تغيير المدة
وانتقلت المدة على حكمها
لأن المسألة ليست بعبادة
والحكم المتعلق بها هو
عدم سريان الحدث ليس
بعبادة أيضاً بخلاف الصوم
والصلاة لأنهما عبادة
فاذا اجتمعت الأكامة والسفر
تضاعفت فغلبت الأكامة

من قال تصد صلاة وهو أشبه لسرا بما حدث إلى الرجل لأن عدم المدة لا يمنع السرا ثم يقيم ويصلى
كالوقوف من أصنافه ولحقه ويصعداً بصلواته ثم يقيم فكذلك اه (قوله رخصته اه) (وبعد ما غسل
رجليه فقط) أى بعد التزجر وبعد معنى التفتل برجليه فقط وليس عليه إعادة بقية الوضوء إذا
كان على وضوء لأن الحدث السابق هو الذى حل بقلبه وقد غسل يديه سائر الأعضاء وبقيت
القدمان فقط فلا يجب عليه إلا غسلهما لا معنى لغسل الأعضاء المسوية فإلا لأن الفاتحة للموادة
وهو ليس بشرط في الوضوء اه (قوله رخصته اه) (وتزجر) أى أكثر القدمين (زجر) وقد تقدم الوجه والخلاف
فيه والفرق بين تزجر وجهه بنفسه وبين الإخراج وفي لغة المختصر ما ينشر فذلك أنه جعل الخروج كالزجر
قال رحمه الله (ولو مسح مقيم فأقرب على ما هو عليه مسح ثلاثا) وقال الشافعي رخصته أن كان مسافر بعد
ما مسح يديه وما عليه لأخبر أن المسح عبادة فأنشأ عن غيرها على حكم الأكامة لم يتغير بالسفر كالصوم
أنشأ عن غيره مسافر لا يضطر وكلمة أنشأ عن غيرها في سفينة في الأكامة ثم سارت فصار مسافراً في
صلاة فلا يتغير فرضه وما ذاك إلا لاجتماع الحضر والسفر وتغلب حكم الحضر على السفر وثناؤه
على الله عليه وسلم يصح للمسافر ثلاثاً ما هو عليه ولا أن السفر من الرخصة التفتت عن
المسافر يزجر وهو زيادة للذة وتيمم ذهب إليها التسوية فلا يجوز كالسافر قبل الحدث وبعد
قبل المسح ولا حكم متعلق بالوقت فيغير آخره كالمسح بخلاف ما إذا سافر بعد عقلم للحدث لأن
الحدث سري إلى القدم والسفر لا يرفع وقوة كالصوم إلى آخره فله الصوم عبادة واحدة ولهنا
يقصد كله فساد جزئيه وكذا الصلاة وأما المسح في المدة فكل واحد منفصل عما قبله لوعا
بعد ما لهذا الأبعد الكل بصلواته واحدة فتمنع الإلحاق وإنما تطهيراً لصلوات خمس أو صوم
الشر لا تفصال كل صلاة أو كل يوم عن الآخر قال رحمه الله (ولو سافر بعد يومه تزجر ولا يمين
يوماً عليه) لأن رخصة السفر لا تقيده (قوله رخصته اه) (ومسح على الموق) أى يجوز للمسح على الموق
وهو البرموق وقال الشافعي رخصته لا يجوز لأن الحجة لا تدعو إليه في الغالب فلا تطهره الرخصة

السفر لكرنا وهذا لما اقتصر الأكامة وجعل السفر فثبتت المارضة والتدافع كذا في الأسرار وبسوط شيخ الإسلام اه (قوله
بعد يومه عليه زجر) لا هو مسح ومسح وهو مقيم أكثر من يومه (قوله في المتن مسح على الموق) قال الجمهور على الموق خف صغير
ليس فوق الخلف وهو فارس معرب كمال (قوله وهو البرموق) حاصل الكلام ما إذا البرموق ما ليس فوق الخلف جواز المسح عليه
أخالفه قبل أن يحدث وبعد لا يجوز لأن الحدث حل بالخلف فلا يرفع المسح على البرموق ولوليه قبل الحدث ثم أخذت حل الحدث
بالبرموق فيصع عليه حتى لو كان ولو أنه قد حل بعد ما لا يرفع مسحه عليه لا يجوز لعدم الحدث فيه اه يحيى قال في الدررية في قوله
استعمل الأوغر ضا إلى ما قاله جوايسر وهو أن البرموق لو كان تبعاً للتفتت يبنى أن لا يسلط المسح كالأبطل بنزع أحد طاق خف ولو
كان تبعاً للرجل يبنى أن لا يجوز للمسح على الخلف بنزع فقال أنه تبع استعمال الأوغر لأن كل وجهه فهو في الحقيقة أصل بنفسه
بجليل جواز المسح عليه ولو لم يمسح من غير الإجماع فذلك المسح على الخلف علمنا بالمشي وأن بقا الحكم بحسب الدلائل فقلنا بالتحية
عند قيام المسح فأنزال المسح زالت التحية فيصل الحدث عاقبته بخلاف ذي طلع فإن كل واحد من الطائفتين متصل بالآخر من
كل وجه فيصيران بحكم الاتصال كالشعر مع بشرته قال في كتاب المسح على أحدهما سماعاً على ما تيسر فيكون أحدهما ماعداً عن الإحدا

لا من الخلف معنى والجرموق قبل التزج يدل على الرجل لان الخلف لم يأخذ حكم الرجل فجري وجوده بجري العدم فصار كخلف ذي طاقين
تكون كل واحد بلاغه اه (٥٢) قوله كالخلف على اسمعنا المسح) وكانوا كلنا خلفا شرعيا يسع على ظاهر المسح

ثم خلق الشعر فانه لا يبرمه
اعطاه المسح اه نهية قال
في البدائع في وجهه قول
زفر والحسن بن زياد انه
يجوز الجمع بين المسح على
الجرموق وبين المسح على
الخلفا بشايعان كان على
أحد الخلفين جرموق دون
الآخر فكذلك قاموا فاسق
المسح في الجرموق والخلف
فصل مسح في العادة (قوله
وقال زفر) اي والحسن
ابن زياد اه (قوله قلت
الجرموقين) أي الذين
لنهما قبل الحدث اه
(قوله لا يجوز) لانه في غير
محل الحدث كالمسح على
المسح على المكعب السائر
للمسح اتفاقا وفي الاختيار
وكذا اذا كانت حقيقته
مشكوقة اذا كانت مشكوبة
أو ضرورة لانها كالضرورة
اه (قوله فلا بد من غيره)
عالم يمكن في معناه قال
فانضخت في قناراه وكما
يجوز المسح على الخلف يجوز
المسح على الجائر اذا كان
يضر بالمسح على المراحة
وان كان لا يضره المسح على
المراحة لا يجوز المسح
على الجائر اه (قوله كالخلف
للمسح) أي ما دام العند
فانما ولهذا الوسم على
صانته سقط فاذا خشي
لا يجب الاعادة عليها لكنه

ولان البذل لا يكون به جل ولنا حديث بلال قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسع على الموقين
ولا تتبع الخلف استعمالا لا لبس دون الخلف عانة وكذا تبع لغرضه لان الفرض من لبسه عانة
الخلف على ان يتركوا القندوق كان خفف ذي طاقين وهو يدل على الرجل لان الخلف وقوله ان الحاجة
لا تدعو اليه غير مسح ثم بشرطه وان المسح على الجرموق ان لا يحدث قبل لبسه بعد لبس الخلف حتى
وليس الخلف على طهارة ثم احدث قبل لبس الجرموق ثم لبسه لا يجوز ان يسع عليه سواء لبس قبل المسح
على الخلف أو بعده لان الحكم الحدث استقر عليه ولو يسع على الجرموقين ثم نزع المسح على خفيه لان
المسح عليهم ليس مسحا على الخلفين لاقصا لهما من الخفين بخلاف المسح على خفي طاقين لو نزع
أحد طاقيه أو نزع رجله طاهر الخفين حيث لا يبعد المسح على ما نزع لان الجمع شيء واحد فلا فصل
فصار كالخلق رأسه بعد المسح ولو نزع أحد جرموقيه بطل منهما ما فيصدم الخلف والجرموق
الباقى وقال زفر يسع على الخلف المتزوع جرموقه وليس عليه في الآخرى لان المسح باق في غير المتزوع
ولنا ان طاهر فالجمل لا تغزى اذ هما وظيفة واحدة ولهذا لا يجوز ان يسع أحدهما ويحرم الآخرى
فلذا انقص في أحدهما التقص في الأخرى ضرورة عدم التجزئ في المسح بغير الجرموق الباقى لان
رغ أحدهما كزعمهم العدم التجزئ فصار كزعم أحد الخفين حيث يجب عليه نزع الآخر ولا يتزوع
في ظاهره اذ راية لا تلبس الجرموق فوق الخلف الواحد في البتة ان كانا يسع عليه مسحا على الخلف
الا نزع فكذلك انزع أحدهما في الانتهاء ولو أدخل يده تحت الجرموقين وسع على الخفين لا يجوز
لوجوب المسح على الجرموقين ولو كان الجرموقين كراش لا يجوز المسح عليه لانه لا يمكن متابعة الشيء
عليه فصار كالقفافة الا ان تنفلا اليه الى الخلف قد اوجب حصول المقصود قال رحمه الله (المسح على الجرموق
المخلو والمخل والخفين) أي يجوزنا مسح على الجرموق اذا كان مخرجا أو مخرجا أو مخرجا أو مخرجا
مخرجا أو مخرجا فانه يمكن مواظبة الشيء عليه والخصه لاجل فصل كلف والمخل هو الذي وضع
اليد على أعلاه أو سفله والمخل هو الذي وضع الجمل على أسفله كالمخل القدم وقيل يكون الى
الكعب وأما النص فلهذا كقولهم واحد من الساقين على الساقين غير بد وان لا يري ما نزع
وقال أبو حنيفة لا يجوز المسح عليه لان الأمر به غسل الرجلين وعدل عنه في الخلف طاهر وتاويل
الجرموق في معناه لانه لا يمكن مواظبة الشيء عليه ولهما ما روي انه صلى الله عليه وسلم يسع على
الجرموقين وهو من ذهب على بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما وروي جريح أبي حنيفة الى
قولهم قبل موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة أيام وعليه الفتوى وعنه انه يسع على جرموقيه في مرضه
ثم قالوا انما فعلت ما كنت أهدى التمسح فاستدلوا به على رجوعه قال رحمه الله (اعلى حكمة
وقلت وسوت وربع وقران بن) أي لا يجوز المسح على هذا لانه لا يسهل الغت في الخلف على خلاف القياس
فلا يلحق بغيره ولانه لا يخرج في نزع هذه الاستيعادة فلا يمكن الخلف بالخلف لعدم الضرورة قال
رحمه الله (والمسح على الجرموق مرة أو مرتين كالمسح على الخلفين) وليس يدل بخلاف المسح
على الخفين ولهذا لا يسع على الخلف في إحدى الرجلين ويسف الأخرى لانه يؤدي الى الجمع بين الأصل
والبدل ولو كانت الجرموق في إحدى رجله مع مسحا على غسل الأخرى ولا يكون ذلك جمعا بين الأصل
والبدل الأخرى الى حديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أمره بالمسح على الجرموق في إحدى
يديه عن أن المسح على الجرموقين ما دام العند فاما أصل لا يدل قال رحمه الله (فلا تنوت) أي لا تنوت
المسح على الجرموق لانه لا يصلح ما تقدمه والفصل لا تنوت فكذلك هذا قال رحمه الله (ويجمع

الاحسن تعلقه في الخلاصة ولهذا أيضا لو مسح على خفة رجله الجرموق وغسل العصية وليس الخلف عليها ثم احدث
فانه يتوشأ ويتزوع الخلف لانه جرموق مشكوبة كجمل لا يتبع الوظيفة فان في الرجلين قال في شرح الزايدات وعلى قياس ما روي عن
أبي حنيفة ان ترك المسح على الجائر وهو لا يضره يجوز بيني أتيجوز لا لعلنا سقط على الجرموق وصارت ككاهية هذا ان لبس

انكف على الحصة لا غفران لبس على الجربة ايضا بعد ما سمع على جبرتها فانه سمع عليها لان المسح عليها كغسل ما تحتها اه كمال
 رحمه الله قال فاضيق في تناوئه وان سمع على الجربة هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بصفوا زاده انه لا يشترط
 فيه الاستيعاب وان سمع على الاكثر وان سمع على الصف وما دونه لا يجوز وبعضهم شرط الاستيعاب وهو رواية الحسن عن ابي
 حنيفة اه (قوله بخلاف الخلف) اي فانه لا يسقط غسل ما تحت (قوله انه قال كسرت) صوابه كسر احد زدي لان الزمذ كركذا
 في المغرب اه الفاروقي عن علي رضي الله تعالى عنه قال اكسر احد زدي ما فرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امسح على الجبار
 بروه مروب خالوا لاطي ولا يصح اه عبد الحق (قوله يوم احد) في المغرب يوم غير والزيدان عنهما الساعد (قوله فامرني) وبطلق
 الامر لوجوب (قوله ليس واجب) اي بل مستحب لان المسح قائم مقام الغسل وهوليس واجب فكنا زيادة فامر على بلا استيعاب اه
 يحيى (قوله الصحيح) ام واجب لان غسل هذا الصلوة كان واجباً ثم ذكره ليعيب به كالتيم اذا تعذر الوضوء ولا ريب في الاستيعاب
 فيصل الامر على الوجوب اه يحيى قال القدوري في التبريد الصحيح من مذهب (٥٣) اي حنفية انه ليس بفرض

وفوه في الحصة فان ابا
 حنيفة يرجع الى قوله ما
 لم يشترطه فانه
 ولعل ذلك معنى ما قيل
 ان عنه روايتين وقال
 المصنف في التقيس الاعادة
 على ما ذكره في شرح
 الطحاوي وشرح الزوائد
 انه ليس بفرض عنده اه
 كمال رحمه الله قال في
 البدائع ولو كانت الجراحة
 على راسه وبعض صحيح
 فان كان الصحيح قد ييجوز
 عليه المسح وهو قد ثلث
 اصابع لا يجوز الا ان يمسح
 عليه لان المفروض من مسح
 الراس هذا القدر وهذا
 القدر من الراس صحيح فلا
 حاجة الى المسح على الجبار
 وان كان أقل من ذلك
 يمسح عليه لان وجوده
 وعلمه بمنزلة وعلمه على

مع الغسل اي يمسح المسح على الجربة مع الغسل وقد تقدم الوصف فيه قال رحمه الله (ويجوز
 وان شهد بالوضوء) اي وان شق فالجربة بلا وضوء عاز المسح عليها لان في اعتبارها في تلك الحالة حرجا
 ولان غسل ما تحتها سقط وان نقل الى الجربة بخلاف الخلف ثم اعلم ان المسح على الجربة واجب عندها
 لا يجوز تركه لحديث علي رضي الله عنه اه قال كسرت احد زدي يوم احد فامرني رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان امسح على الجبار وعنده اي حنفية ليس واجب حتى يجوز تركه من غير عذر في رواية
 وقال في الغاية والصحيح انه واجب عنده وليس بفرض حتى يجوز صلاته بدونه وقبل الاختلاف بينهم
 لانهم اتفقا قال بعد جوارز المسح لعين لا يضرم المسح وانما قال او حنفية بالجوارزين بضم الميم
 ذكره القدوري وقال ابو علي التقي اعلم بالجربة على الجربة اذا كان المسح على القرحة بضمه واما
 اذا قدر على المسح عليها لا يجوز في الجربة كالقوة على غسلها وفي المستحق الخلاف في الجروح
 وفي المكسور يجب المسح اتفاقا وفي الهبط اذا زادت الجربة على راس الجرح ان كان الخرقه
 وغسل ما تحتها بضم الجراحة يمسح على الكل نعم وان كان الخلق والمسح لا يضرم الجرح لا يجز به
 مسح الخرقه بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها اعي الخرقه وان كان بضمه والمسح ولا يضرم
 الخلق يمسح على الخرقه التي على راس الجرح وبغسل حولها وقت الخرقه الزائدة اذا كانت بالضررون
 يتقدر بقدرها قال رحمه الله (و يمسح على كل العصابة كان تحتها راسا ولا) هذا اذا كان
 يضرمه زعموا وغسل ما تحتها كالجربة ولو دخل تحتها موضع صحيح اضرأه المسح للضرورة لان العصابة
 لا تمسح على وجهه باق في موضع الجراحة لحسب بل يدخل ما حول الجراحة تحت العصابة ويؤمر
 من الجراحة ويعدر هائل الكي والكسر لان الضرورة تشعل الكل وقوله ويمسح على كل العصابة لان
 الواجب ان ينقل اليها ويصحبها الجربة يمسح على كلها لان الاستيعاب واجب وذكر الحسن ان المسح على
 الاكثر كغسله فانه مقام الكل ولو انكسر طرفه جعل عليه دواما وعكازا كان يضرمه زعمه مسح
 عليه وان ضره المسح تركه وشقوق اعصابه يمر عليها المالحان قدر والامسح عليها قدر والاثر كوضو
 ما حولها قال رحمه الله (فان سقطت عن ربطل) اي ان سقطت الجربة عن ربطل المسح زالوا الصلوة

الجبار (قوله اذا كان المسح على القرحة بضمه) حتى لو يضرمه بل الجرح وهو بضمه وجب استعماله اه كمال (قوله الخلاف في
 الجروح) لان الغسل يضرم الجرحا حتى انكسر اه (قوله في المكسور يجب) وكلمته ناعل ان ضم المسح عن على في المكسور اه كمال
 (قوله في المتن ويمسح على كل العصابة) قال ابن وهاب رحمه الله في شرح تلخيصه لو كان المسح بضمه المسح بالاصبع لا يمسح بالاصبع
 وقيل لان الغسل سقط وهذا المسح أولى وتاثر ان يقول الغسل سقط الى خلف بخلافه اه (قوله هذا اذا كان يضرمه زعموا غسل
 ما تحتها) وان لم يضرمه غسل ما حولها لوسمها تحتها وان ضره المسح لا الخلق يمسح على الخرقه التي على راس الجرح وبغسل ما حولها
 تحت الخرقه الزائدة اذا كانت بالضررون يتقدر بقدرها ولو اضرها ما لا ضرر لخال لا المسح لثقلها به حيث يمسح على الكل اه كمال ومن
 ضرر ما لخال ان يكون في مكان لا يتقدر على ربطها بنفسه ولا يجتمع من ربطها اه كمال (قوله وذكر الحسن ان المسح على الاكثر كغسل
 قال في الكافي ويكتفى بالمسح على اكثرها في الصحيح ثلاثا يؤول الى افعال الجراحة اه (قوله في المتن فان سقطت عن ربطل) فان كان في
 صلاته استقبله اثنين ان غسل ما تحتها واجب بل بعد السابق فتبين ان ضره صف الصلاة لم يصح فيستقبلها كافي وفي الجنب

ثم ذكر في طية الكتاب ما اذابر موضع الجبائر ولم ينسقط ما حكى في شرح الضلالت لا يبطل المسح اه قال في شرح الوفاة وان سقطت عنها قبلها اخرى فلا حسن ان يطالع فان لم يعد اجراءه ولا يشترط ثلثية مسح الجبائر بل يكفي من واحد وهو الاصح اه يعني (قوله فانه لا يبطل استعمله رواية واحدة) ما عداها انما سمعها ثم شد عليها اخرى او عصاة غير المسح على الفواق فانها مسحة على الجبائر في الرجلين ثم ليس الخفين مسح عليها ما عداها اذا دخل المصنعت الجبائر والعصاة لا يبطل المسح عشرة هاته لا تشترط التيقن بجميع الروايات ومن التثنية عند البعض اذا لم يكن على الرأس حتى عشرة هاته اذا زالت العصاة القوافية التي مسح عليها واستغنى عنها لا بعد المسح على القنابيع خلا لابي يوسف ثاني عشرة هاته ان كان الباقي اقل من ثلاث اصابع اليد كاليه المقطوعة والرجل جازا لمسح عليها بخلاف الخف في هذا الاحكام * اعلم ان الرازي رحمه الله ذكر عشرة مسائل يخالف المسح على الجبائر فيها المسح على الخفين لكنه فاته مستثنان وهما الرابع والخامس من هذا الشرح وحيث ذكر تكون المسائل التي عشر وهاته الاصل فقلت في المسائل التي زادها الرازي رحمه الله (قوله في المتن ٥٤) ولا يقتصر الى التيقن في مسح الخلف والرأس قال الرازي ونشترط التيقن المسح على

(باب الحیض)

المريض في القصة عبارة عن السيلان يقال عاش السيل والوادي وحملت الأرنج وحملت النصار
أنا مالهم الصع الاحمر وأما في الشرع فقال في المختصر (هو دم يتصف مرحم أرمأ سليمة عن داء
وصفر) واحتذر بقوله مرحم أرمأ الرافق والامان الخارج من الجراح ودم الخافضة فان دم عرق
لا دم مرحم واحتذر بقوله سليمة عن داء عن دم النفس فان لتفاد في حكم المرفضة حتى اعتبر برطابها
من التثا واحتذر بقوله وصفر عن دم تلاء الصغير قبل أن تلغ تسع سنين فاعلم في معتبر في الشرع وفيه
فوع اشكال فان ما تراء الصغير يتخافه وليس بدم مرحم ظاهر الخرج بقوله يتصف مرحم أرمأ فاعلم
الذي كره وقبل سيلان دم من موضع مخصوص في وقت مخصوص وقيل هو الذي قصير المرأ بالغة
بابتداء غلة الكرشي ثم الغماء ثلاثة حبص واستحاضة وتنفاس ولكل واحد حكم على ما يأتي قال

الأدب في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن غير رواية الأصول أن الاستحاضة كذلك ما ما الحيض والنفس فلها ما روجه
يثبتان إذا أحست بنزول الدم وإن لم يبرز وجه الفرق بين الحيض والنفس والاستحاضة على هذا الرواية أن لها ما أعني الحيض
والنفس وقامعها أو انفصل بها المعرفة بالاحساس ولا كذلك الاستحاضة لانه لا وقت لها يعلم به فلا بد من التزوج والبروز ليعلم وجه
ظاهر الرواية ما روى أن امرأة قالت لعائشة فرضي الله عنها أن غلانة تدعو للبصباح ببلان تنظر إليها قالت عائشة كلتي مصدر سول الله
صلى الله عليه وسلم لا تتكفلفك إلا بالي وليس لا يكون إلا بعد الحرج والبروز القنوى على الرواية قاله في المبسوط ٨١ (قوله
واحتز بقوله سلمية) عن دهاجر من برأحة أو دمل في الرحم (قوله خرج بقوله ينقضه رحم امرأة) لا يدم عرق لا راحم وأيضاً
ينكر رانراخ الاستحاضة لأن السليمن الله فخره كيعتبر جملة الأول وقصره بلا استدراك ولا تكردهم من الرحم لا للولادة ٨١ كمال
(قوله من موضع مخصوص) وهو القبل أي الذي هو موضع الولادة ممكن (قوله في وقت مخصوص) أي وهو أن يكون ممثلاً ٨١
(قوله ثم الدماء ثلاثة) قال في الجني وقد جعلها بعض التآخر بأربعة أقسام هذا الثلاثة والدم الضائم قالوا والدم الضائم ما تراه

قبل وقت البلوغ وانما هو من الغائبات عن الحيض فلهذا لا ترتب عليها أحكام الاستحاضة من الوضوء والصلاة والصوم وغيرها والثاني أن دم الاستحاضة يفسد المحيض (٦) انشئت وهذا الدم لا يفسد حتى انما المراهقة اذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة أيام وحسبها بعد تمام التسع شمسة أيام وظهرت طهرها كما كانت الغائبة طهرها بالاجماع ولو كذبها طهارة لنفسها الغائبة طهرها بالاجماع قاله مولانا الله ولا يفسد في هذا الاختلاف فان المتقنين جعلوا الاستحاضة قسمين قسم يفسد المحيض ويبدأ أحكامها اذا صادقه الا في وقتها وقسم لا يفسد ولا يبدأ أحكامها كدم الصغير والمتعرجة والمجنونة في غير وقتها له قوله ولو كان أي الدم المتقدما قبل التسعة وقوله لنفسها الغائبة يعني (٦) تبين دم الاستحاضة اذا انقضى شأ آخر فيه الدم اه غاية (قوله في المتن) وأكثره عشرة أيام وفي الجهد ذكر الأيام ستين الباقى كن استأجرنا ثلاثة أيام ودرنا عكاف (٥٥) ثلاثة أيام وحلف بصدق اقرب

لا يكمله ثلاثة أيام ويقرره
فصغر كرام عليه السلام
(قولهوا اكثر اليوم الثالث)
فالكثرة بالثلاثين وقيل
بثلاثة ارباع اه
ناهدي (قوله) وبغاية
وتسعة) أي وعشرة اه
كامل (قوله) حتى ترين
القصة في شرح المعنى
حتى ترين كلقصة اه
(قوله والفدية) قال الشافعي
رجحه الله والكسوف
بضم الكاف والسين
المهمة القطن والدرجة
بضم الحال حتى تضع المرأة
فيه مطيا ونحوه اه (قوله
خرقة) هذا انما هو تفسير
لكسوف لا الدرجة
وأما الدرجة فهي الشيء
التي يوضع فيه الكسوف
تقطن اه كتابه (قوله
هو ما يبيض حتى في آخر
المحيط) ثم الغضب في
الباض وقت الرؤية قبل
وأما يبيض طهارة الاثام

رجحه الله (وأقله ثلاثة أيام) أي وأقل الحيض ثلاثة أيام لحديث واثله بن الاسقع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة أيام أو أكثره عشرة أيام ثم هو في رواية عن أبي حنيفة ثلاثة أيام وما يضاف لها من الحيض وهو ليلتان وفي ظاهر الرواية ثلاثة أيام وثلاث ليل قاله رحمه الله (وأكثره عشرة) للرواية وهو وجه على الشافعي في تقدير الأقل يوم وليلة والأكثر بخمسة عشر يوما وعلى قول أبي يوسف في تقدير الأقل يومين وأكثره اليوم الثالث وعلى قول مالك ساعة قال رحمه الله (وما نقص) من ذلك (أولها استحاضة) لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحيض ثلاثة أيام أو أربعة وخمسة وستة وسبع وعشرون وتسعة فإذا جاوزت العشرة فهو استحاضة ولأن تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به قال رحمه الله (ومسوى البياض الخالص حيض) للرواية أن التساوي بمعنى أن ما شئت من الحيض يرضى الله به بالدرجة فيها الكسوف فيه العقر من دم الحيض فتقول لا يجلن حتى ترين القصة البيضاء ترد بذلك الطهر من الحيض والدرجة ضم الخالص وسكون الزاوية بالمعنى خرقة أو طقعة ونحو ذلك تداخلها المرأت في فرجها تعرف هل هي من أم أو من الحيض أم لا والقصة نفع الخاف وتشد الصدأ المهمة هي المستثبتة الرطوبة الصافية بصل الحيض بالحيض ثم قبل معناه أن تعرف الخرق أو القطة كأنها مهمة لا يخالطها لفسفرة ولا غير هان الألوان وقيل القصة شيء يشبه الخط الأبيض يخرج من قبل التساوي آخرها يمين يكون علامته على طهره من قبل هو ما يبيض يخرج في آخر الحيض وقال أبو يوسف الكدرة في أول الحيض لا تكون جيلوا في آخره حتى لا يملو كل من الرحم لتأخروا في الكدرة عن الصافي واجبة عليه أن تراه في شدة رضى الله عنها ومثله لا يعرف الا جماعا وقم الرحم متكوس فتخرج الكدرة ولا كلفة اذا انقبأ أسفلها وجميع ألوان الدم من الحمر والصفرة والكدرة والخضرة في أيام الحيض حيض وفي القصة منهم من أكثر الخضرة فقال لعلها كانت حمر لا تنبأ بالها قلنا هي نوع من الكدرة ولعلها كانت نوعا من البقول والترية ويقال لها الترابية حتى في الصبي وهي ما يكون لونها على لون التراب والترية يبيض وهي الشيء الذي يسير من الرطوبة بطريق الفرج الخارج ولا تسد وعملها بعد أن كانت في الفرج الخارج وهذا ان المرأتها تخرج من داخل وتخرج فلهذا قيل بمنزلة الفرج الخارج بمنزلة الفرج الداخل فلهذا وضعت الكسوف في الفرج الخارج فابطل الجانب الداخل منه كان حذوا وحيضا وخالوا ان لم يتخذ الى الخارج لوجود الظهور وان وضعت في الفرج الداخل فابطل منه الجانب الداخل

يس اصفر فحكه حكم البياض أو اصفر ولو ليس ابيض لحكمه حكم الصفرة اه كمال (قوله) يخرج الكدرة ولا لاثم الصافي) وكذا ينبغي أن لا تكون الكدرة جيلوا اذا تخرجت عن الصافي فكأن كراهها اه كمال وضعت الكسوف في السيل ونزلت قبلها أصبحت تظن فيه فقرأت البياض الخالص تقضي العشاء لا طهره من حين وضعته ولو كانت طاهرة فوضعت الكسوف ثم أصبحت فوجدت البله عليه فتقبل حائضا بعد الصبح فتقضي العشاء ان لم تكن صلت أخذنا باليقين اه كمال (قوله) فقال لعلها) القائل هو نصر بن سلام اه كمال قال الرازي وأما الخضرة فظلي عليه بل هو وأنما كان كلفته من ذوات الارقام فيكون حياضا ويصل على فساد الفرج (قوله) في نوع من الكدرة) والجواب فيها على الاختلاف اه قارئ الهداية (قوله والترية) مسوي إلى التربة بمعنى التراب اه (قوله على لون التراب) أي وهي نوع من الكدرة اه

(قوله فهو حدث) أي ظهر والظاهر على هذا إذا حشى الرجل أصله بقطنة فابتل الجانب المأخوذ من القطنة لم ينتفض وضوءان
 نفسبت إليه إلى الجانب الآخر فظهر أن كانت القطنة عاكسة أو عاكسة رأس الأصيل انتفض وضوءان كانت متسقة لم ينتفض
 وضوءا فاعلم (قوله أن كان عال) أي خارجا عنه (قوله في التمتع صلاة وضوءا) هذا بيان أحكامه وهي أنما عشر ثمة مشتركة
 فيها الحش والتفاس وأربعة متضايف الحش ما لا يشتركة فترك الصلاة في وضوء ترك الصوم إلى وضوء مرة الدخول في المسجد
 ومرة الطواف ومرة القراءة ومرة من المصنف ومرة جعلها والثامن وجوبه الفصل وأما المختصة فاضدادها العدول الانتها
 والحكم بالوقوفها الفصل بين طلاق السنة والبدعة اه كأي لا يقال كان ينبغي أن يصير الصوم مع الحش كما يصور مع الجباة
 لا تقول الكف عن المقتضات الثلاثة (٥٦) في الجباة موجود فغير الصوم وفي الحش الكف عنها لأجل الصوم

ان كان عال على خرق الفرج أو عاكسة فهو حدث وحش ونفاس وان كان متسقة فلا حتى تنفذ
 البتة إلى الخارج فظهر أن لم يمتدح الكف عن حدث ونفاس وحش لوجود الخروج قال
 رحمه الله (ينع صلاته وضوءا) أي الحش يمنع صلاته وضوءا لاجتماع الحش على ذلك قال رحمه الله
 (وقضيه دونها) أي قضى الصوم دون الصلاة لا يروى عن معاذة الصدوق قال ثمانية حائشة
 رضي الله عنها فقلت ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة فقلت أروية أنت قلت ليست
 بصورة ولا كأي ما ألت كنت صبيدا في فؤوم مضاعف الصوم ولا تقضى الصلاة فقلت أروية أنت قلت ليست
 الصبيد ونوعه انقطاع الجباة ولا في قضاء الصلاة حرجا تكرره في كل يوم وتكرار الحش
 في كل شهر مضاعف الصوم حيث يجب في السن شهر واحد أو المدة لا تحصى فاعتق الشهر الأربعة فلا
 حرج وكذا في التفاس لا تقضى الصلاة وان لم يكرر لا يمتدح الحش لطوله فليقلها الحرج في
 قضاء الصلاة دون الصوم قال رحمه الله (ودخول مسجد الطواف) أي يمتدح الحش دخول المسجد
 وكذا الجباة تنع لقوة عليه الصلاة والسلام في لأجل المسجد الحش ولا يجب وقال الشافعي
 يجوز للجنب على وجه العبور والمروءة والبلد لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ثم قال
 ولا جنب إلا بغير سبيل معناه لا تقربوا مواضع الصلاة إلا بغير سبيل واعلموا في موضعها
 وهو المسجد وانما روي أنه لا يجوز البتة في الجباة فلو جباة لا يجوز البتة في الجباة
 كالحائض لعمدة كل واحد منهما حش حكاه ولهذا لا يجوز لها قراءة القرآن ولا جباة في الآية
 لأن أبا بصير الزباج امام أهل السنة والتوفيق في معاني القرآن لا معنى إلا في قوله لا تقربوا الصلاة
 وأنت جنب إلا بغير سبيل أي مسافر يروى عن علي وابن عباس المراد بغير السبيل المسافرون
 إذا لم يجدوا المسكن فيقيمون في مسكنهم وقوله معناه لا تقربوا مواضع الصلاة قلنا هذا معناه لا تصل
 في الكلام الحقيقة وحذف المضاف وأقلمه المضاف إليه معناه لا تقربوا مواضع الصلاة قلنا هذا معناه لا تصل
 تصلوا إلى القرية أي أهلها لا عند المسكن فلا يجوز أن تقول يا خير يد وأنت تريد غلاما بلدا
 قلنا ولا نفي قوله لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لا شأن المراد بالحقيقة الصلاة
 لا مواضعها لا تلامع من قربان مواضع الصلاة في العصر أبا جاعا علموا ما يقولون أو لم يعلموا وقوله
 ولا جنب اعط عليه أي لا تقربوا الصلاة جنبا مكان المراد بذلك انتهى من قربان الصلاة في حال
 الجباة حتى يتساقوا كلهم عن الصلاة حتى يعلموا ما يقولون وقوله ليس في الصلاة عبور سبيل واعلم
 هو في مواضعها وهو المسجد قلنا عبور السبيل هو السفر على ما ينافي الصلاة باعتبار عبور سبيل

لا يوجد لأن الكف عن
 الجباة في سبيل الحش
 لأجل الصوم قلنا
 لا يجوز وضوءا اه زاذي
 (قوله أروية) قال في
 المتبع وإنما قالت لها فائنة
 أروية أنت لأن الخوارج
 روي قضاء الصلاة على
 الحائض على خلاف إجماع
 الأئمة سلفا وخلفا وقيل
 كان سؤالها سؤال نعت
 اه منسوبة إلى حرويا
 قريبة بالكوفة فيها أول
 اجتماع الخوارج وقد
 تمقوا في أمر الدين حتى
 خرجوا منه فن تصدق في
 السؤال ليسب إليهم وكلمه
 خارج حتى غيب القريتهم
 (قوله قضاء الصلاة) رواه
 البخاري ومسلم اه ينبع
 (قوله في المتن) ودخول
 مسجد الطواف) كان
 قائما أنا كان دخول المسجد
 حراما في الطواف أو في غير
 الجباة الذي ذكره قلت
 ثلاثين يومه أصلها بارها

الوقوف مع الله أقوى لأن الجباة فلا يجوز الطواف أولى اه عني (قوله الحائض ولا يجب) فان احتاج
 إلى ذلك يتم ودخل لاه طهارة عند عدم الماء وان لم يكن في المسجد فجنبه ليل ليأبى لها الخروج حتى يتيم وقيل يباح اه اختيار وكتب
 مانعه وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجهه يورث أصحابا شاعرة في المسجد
 فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد تدخل التي صلى الله عليه وسلم ولم يصح القوم شرا به أن ينزل لهم رخصة يخرج إليهم بعد فقال
 وجهوا هذه البيوت عن المسجد في لأجل المسجد الحش ولا يجب اه رواه عن حديث أنفث من خلفه وقال قلت عن حجرة
 بنت جاحق من عائشة رضي الله عنها قال عبد الله بن علي بن أبي حمزة من جهة أسندها الله أعلم اه (قوله ويصالحه) كاه قال لا تقربوا
 الصلاة غير متسقين حتى تغسلوا الآن تكونوا مسافرين اه كأي

(قوله لان الطواف في المسجد) قال الراعي وادى واطاعه بعض الشارحين انهم لا يخرجون من المسجد الى الطواف في المسجد فليس فيه طواف
وان طاف نحر المسجد لا يجوز مع جواز الظاهر لان الطواف بالبيت كصلاة قال عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت صلاة
اه (قوله ما تحت ازارها) أي هوس السر الى الركبة اه (قوله فلو طافها في الحيز يستحب أن يستقي) أي في حيزها لا يخرج
ذلك اه كافي وفي الحديث لو طاف حيزك وكنت في الزوج حرم وطوف على الجبل اه معراج وطوفها لا شيء عليه سوى التوبة
اه معراج (قوله وكل ذلك ورد في الحديث) قال عبد الحق لا يصح (قوله بين الايمان وما دونها) هو الصبح فانه الكافي معزى الى
الخصيص اه (قوله في رواية الكرخي) قال في شرح الوفاة وهو المختار اه (قوله وفي رواية الطحاوي يباح لها ما قرأ ما دون الآية)
ذكر فيه الذين اراها انه روى ابن مساعة عن أبي خنيفة وان عليه (٥٧) الاكرو وجوه ما دون الآية لا يصحها

قارنا قال تعالى فافروا
ما ينس من القرآن كما قال
عليه الصلاة والسلام
لا يقرأ الجنب القرآن غفرا
لا يصح ما يقرأ ما دون الآية
حتى لا يصح بها الصلاة
كذا لا يصحها طوافها فلا
تصريح على الجنب الجاهل
وقالوا اذا مضت الحلة
تعلم كلة فتقطع بين
الصلتين وعلى قول
الطحاوي يصفى به نصف
آية اه كال (قوله واما
اذا قرأ على قسدا ذكر)
قال الكافي رحمه الله وفي
الصوت لو فرس الجنب
الصلوة على سبيل الدعاء
لا بأس به وكذا نسي من
الآيات التي فيها معنى الدعاء
ثم قال الكافي وذكر
الحفاظ عن أبي حمزة
رحمه الله لا بأس بالجنب
أن يقرأ الفاتحة على وجه
الدعاء قال الهندواي
لا بأس بهذا الذكر ذكره

فان دفع الاشكال وقيل لا يصح ولا تقوله تعالى وما كان ثمين أن يقتل مؤثما لا خطأ أو لا خطأ
ويصح الجنب أيضا الطواف وكذا الجنب لان الطواف في المسجد صلاة هكذا على ما فيه وقال
في القاية ولو لم يكن ثم والاذان لله مسجد يصح عليه الطواف ولهذا وجب عليه الجنب دخول
التقص في الطواف لا يستوفى المسجد قال رحمه الله (وقر بان صحت الأزار) أي ويصح الجنب
قر بان زوجهما ما تحت ازارها قوله تعالى ولا تقرأ من حتى يطهرن وتحرم المباشرة ما بين السر والركبة
عند أبي خنيفة وأبو يوسف وقال محمد بن عيسى انه الاستماع منها بعدون الفرج قوله تعالى ويستوفون
عن الجنب قل هو أي فاعترضوا التساقط الجنب والحيز هو موضع الجنب وهو الفرج وقوله عليه
الصلاة والسلام صنعوا ما شئتم الا الجلع وتلقوه عليه الصلاة والسلام فلهذا ما يحصل لمن
امرأته وهي حاضفة ما فوق الارار وقوله عليه الصلاة والسلام لما شئت حتى عليك ازارك انك لو كان
المعصوم موضع الدم لا يغبر لم يكن لثقتا ازاره معنى فان وطئها في الحيز يستحب أن يستقيديا راء
لصف دينار ولا يصح ذلك وقيل ان كان في أول الحيز يستحب أن يستقيديا راء وان كان في آخره
في نصف دينار ويستغفر الله تعالى ولا يعود وقيل ان كان الدم أسود يستقيديا راء وان كان أصفر
في نصف دينار وكذلك ورد في الحديث قال رحمه الله (وقرنا القرآن) أي يصح الجنب قراءة القرآن
وكذا الجنب لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شي من القرآن ولا تفرق بين الآية
وما دونها وفي رواية الكرخي وفي رواية الطحاوي يباح لها ما قرأ ما دون الآية ويكره لها ما قرأ التوراة
والانجيل والزبور ولا الكل كلام الله تعالى الا ما قبل منها هذا ان قرأ على قسدا الثلاثة واما ان قرأه
على قسدا ذكر والثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله رب العالمين أو علم القرآن حرا فافروا فلا
بأس بما لا تفاق لاجل العذر ذكره في الحيز ولا تكره قراءة القرآن في ظاهر الرواية وكرهها محمد
لشبه القرآن لان أبي كسيف في مصنفه قال رحمه الله (ومسألة الايفلافه) أي من القرآن جنبه
الحيز أيضا لقوله تعالى لا يصح الا الطهورون وقوله عليه الصلاة والسلام لا يصح المصحف الاطهر قال
رحمه الله (ومنع الحديث الممس) أي من القرآن لما تقدم قال (ومنعها الجنبه والنفس) أي
منع من القرآن ما ليس الجنبه والنفس ما لنا والنفس في جميع ما ذكر من الاحكام كالجنب وغلافه
ما يكون منفصلا عنه دون ما يكون متصلا به في الصغير وقيل لا يكره من الجلب المتصل به ومن حوائش
للمصحف والياض التي لا كتابة عليه والصحيح منعه لأنه يمنع للمصحف ويكره من الدرهم والورع اذا

(٨ - زيلي اول) القرأتين اه (قوله في ظاهر الرواية) أي وعليه الفتوى اه كافي ولا بأس بالجنب أن ينام
ويساودا لجلد لروى عن عمر رضي الله عنه انه قال يا رسول الله انما احسن ما هو جب قال نعم ويتوضا وضوءه للصلاة ولان ينام قبل
أن يتوضا وضوءه للصلاة لا يروى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس
ماء ولان الوضوء ليس بربقة بنفسه وانما هو لاداء الصلاة وليس في الوضوء وان أراد أن يغتسل في أن يستغسل ويغسل يده ثم
ياكل ويشرب لان الجنبه طه القوم ولو لم يقرأ قبل أن يستغسل ما لم يستعمل فيصير ثوبا لم يستعمل اه بدائع (قوله في المتن)
ومنع الحديث الممس يجوز لحدث الذي يقرأ في المصحف قلبه الا وراقه أو سكين اه فتية (قوله وقيل) هو قول أبي يوسف وهو اقل
لها اذا كانت على الارض كان معها الطم وهو واسطة متصلة فكان كمن منفصل لأن يكون فيه يده وقال في بعض الاخوان
هل يجوز لمس المصحف بتدليل هو لا يصح على حقه قلت لا أعلم فيه منقولا الذي يظهر أن كان بطرفه وهو يترك بركته ينبغي أن

لا يجوز ان كان لا يتحرك بحر كميني ان يجوز ولا اعتبارها في الاول ناسا كبدته دون الثاني قالوا في من عليه عليه بطر لها
 لمصلحة ما قصت ان كان القادوس يترك لا يجوز والا يجوز باعتبار العمل المذكور اه قال (قوله ولا بأس بمسها بالكم الى آخره) قال
 المؤلف لا يجوز للعائض والجنب ان يجس المصنف بكه او يمس ثيابه لان ثيابه التي عليه بمنزلة هذه الأرض أي لو لمسها وقام على الثباسة
 وفي رجله فتلان أو جود ريان لم يجز صلاته ولو فرش عليه أو جود ريبه وقام عليه لم يجز صلاته لانها كان لا بأس بركب بعض جسده
 وليس جازت الصلاة من الناس في صلاته لانه انهم يفرشون مكاسهم ويقومون على المكعب وروى عن جعفر التوادري ان الجنب
 لو أخذ المصنف بكه فقام به اه وقال في الهداية ويكره مسه بالكم وهو الصحيح لانه تابع اه وفي الهداية في المحيط كره بعض مشايخنا
 من المصنف بالكم العائض وقال بعضهم لا يكره لان المس يحرم وهو اسهل للبشرة باليد بلا سائل ولهذا لا تثبت حرمة المسح على الرأس
 بالكم اه (قوله وفي رجله تلان أو جود ريان) أما لو فرش عليه فقام عليه جازت صلاته كذا في الفتاوى الظهيرية كما قال
 فاضيلان في فصل الثباسة ولو كانت الأرض بمسح عليه وقام على ثيابه جاز ما اذا كان العمل ظاهره وباطنه ظاهر قطاها
 وان سكن على الأرض (٥٨) منه بخاصة كذا وهو بمنزلة ثوبين طاقين أسفله نص وقام على الطاهر اه

كل منهما كذا ينشئ من القرآن ويكره لهم ان يكتبوا كتابه أي من القرآن لانه يكتب بالقلم وهو في
 يده كذا في فتاوى أهل حمود وذكر القادوس انه لا بأس بماذا كانت الصيغة على الأرض وقيل هو قول أبي يوسف
 وذكرهم من كتب التفسير والفقه والسنة لانهم لا يخافون آيات من القرآن ولا بأس بمسها بالكم
 ولا يجوز لهم من المصنف ثيابه التي يلبسونها لانها بمنزلة البسند ولهذا لو لحق لا يمس على الأرض
 فجلس عليها وثباسة ماله منه وهو لا يباحث ولو طاف في الصلاة على الثباسة وفي رجله
 نعلان أو جود ريان لأصح صلاته بخلاف النعل عنه وقيل لا بأس به لعدم المباشرة باليد وكره
 بعض أصحابنا دفع المصنف والوح الذي كتب فيه القرآن الى الميلا ولم يرضه به ما هو الصحيح
 لان في تكلفهم بالوضوء مرجح لهم وفي تأخيرهم الى الولوج تقليل حفظ القرآن فخص الضرورة ولو
 كان وقفا في خلاف محقق عنه لم يكره دخول الخلاء ولا اختراعه من مثله أفضل ويكره كتابة القرآن
 وأما ما قلنا على ما يفرش عليه من ترك التعميم وكذا على المحاربين والبدون المضافين
 سقوط الكلفة وكذا على الفراهيد والداير ويكره قراءة القرآن في المخرج والغسل والحلم وعند
 محد لا بأس بها في الحمام لانها ليست على طهر منه قال رحمه الله (وتوابعه لا يغسل بصره ولا سكره)
 لقوله تعالى ولا تفرحوه حتى يطهروا بنصف الطاهر فإما لم يفرغ من الوضوء فإما لم يغسل بصره
 ولان الحيز لا يزيد على العشرة فيصير طهرا لها حتى العشرة انقطع الدم أو لم ينقطع قال رحمه الله
 (ولا تفرحوا حتى تغسلوا) أي على الذي وقت صلاة أي اذا انقطع الدم لا قل من العشرة لا توابعه
 تغسل أو بمعنى عليه وقت صلاة كلمة لان الدم قد تارتو ينقطع أخرى فلا يفرح بجنب الانقطاع الا اذا
 أحسنت شيئا من أحكام الطهارة وقت الانقطاع لم يفرحوا قراءة القرآن به أو مضى الوقت لوجوب
 الصلاة في ذلك وقتها من أحكامهم وقال الشافعي لا يجوز وطؤها حتى تغسل في الحائض لقوله تعالى

(قوله وقيل لا بأس به) أي
 باليس بالثياب التي هم
 لا يسوها (قوله الى الصبيان)
 أي لان المنافع مكف بعدم
 الدفع فوجب أن لا يدفع اليه
 كما يجب عليه أن لا يمس
 الصبيان الحر ورواين لا يسقه
 التمر وان لا يوجبه على
 جهته فله عند نفسه
 المطاعة قال في الهداية
 الآلة لا يتسبب النهي في
 القرائات الشديدة اه قال
 في الفتنة تغسل عن ظهر
 الدين القرآن لا يقرأ جهر
 عند المشتغلين بالأعمال
 ومن حرمة القرآن أن لا يقرأ
 في الأسواق ومواقع القفو
 اه (قوله ولو كان) أي القرآن
 (قوله والحلم) أي لانه
 موضع الصلوات اه

فأخضان (قوله في الترتيب لا يغسل بصره) أي انقطاع (قوله لمصكم بطرتها) ويستحب أن لا يقرأ بها ولا
 قبل الانقطاع لان الحائض بعد عشرة أيام كلتي صارت جنبوا والحكم فيها هكذا اه مستحب (قوله أو بمعنى عليه وقت آخره)
 فإذا انقطع في أول الوقت أو في ثمانية أو في وقت مهم لا يجز الوطئ قبل الفصل الا اذا خرج وقت الصلاة الذي طهرت فيه أو الوقت
 الذي يلي الحمل فلا يرم أن قال في السبع وانما انقطع قبل علمه لا يهل وطؤها حتى تغسل أو تيمم أو بمعنى عليها وقت صلاة
 يجب عليها قضاء تلك الصلاة طهرت بالوقت وقت المكتوبة اه (قوله وقال) أي ذكره في الثلاثة اه ع قال في المنيع وفي
 المسوط والمجتبى مبتدأ رأيت حاتم كذا الصلاة كذا اه عندنا من نوع أبي حنيفة رضي الله عنه انه لا يترك ما لم يسقدها ثلاثة
 أيام لان الطهارة متعبة والحض مشكوك فيه فلو ارقطع دمها لم يدون الثلاث واليقن لا يزال بالشك والاول أصح لانه لا تعلل
 وصف الحيز بأحدى وقد رآه في وقتها فلا يخرج المرقى من أن يكون حضايتها ثم انقطاعه فمدون الثلاث لان البين لا يزال بالشك
 كصاحبة العادة تلك الصلاة نفس رؤية الدم مع وهم انقطاعه قبل الثلاث فكذلك اه قال في الهداية فإذا انقطع دم الحوض
 لا قل من عشرة أيام يهل وطؤها حتى تغسل لان الدم قد تارتو ينقطع أخرى فلا يفرح بجنب الانقطاع ولو لم تغسل

ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بعد أن تقدر على الاغتسال والوضوء وحل وطؤها لان الصلاة تنبذت في ختم الطهرت حكم ولو كان انقطع المحدث عنها لوقد التسلط لم يفرج حتى يغني عذتها وان اغتسلت لان العذر في العادة قاله الفقهاء الاحتياط في الاحتياط وان انقطع المحدث تأمحل وطؤها قبل الغسل لان الحيف لا يفرجه على العشرة الا ما لا يتقرب قبل الاغتسال انتهى في القواعد بالشبهة اه قال العلامة كمال الدين رحمه الله في فتح القدر حاصله ما ان يتقطع اتمام العشرة وأدونها فتمام العادة أو دونها ففي الاول يصل وطؤها بمجرد الانقطاع وفي الثالث لا يفرجها وان اغتسلت ما لم تغض عذتها وفي الثاني ان اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاته يصح خروج وقت الصلاة حتى صار تدني في ختم محل ولا لا وعلى هذا التفصيل انقطاع النفس ان كان لها عذتها فاقطع دونها لا يفرجها حتى يغني عذتها بالشرط أو قبلها محل إذا خرج الوقت الذي طهرت فيه أو اتمها الاربعين حل مطلقا وجمعا الاول أن في الاخير اثنين يطهرن وبطهرن بالتخفيف والتشديد ومضى الاول بانها الحرمه العارضة على الحل بالايقاع مطلقا اذا انتهت الحرمه العارضة على الحل حلت بالضرورة ومضى الثاني عدم انتهاها عند قبل بعد الاغتسال فوجب الجمع ما يمكن بحملها الاول على الانقطاع لا كتمامه والثانية عليه تمام العادة التي ليست كتمام الحيف وهو للناس لان في توقيفها في انقطاع فلا كتم على الغسل ازالها حاشا حكما وهو مناصح الحكم الشرع عليها وجوب الصلاة المستلزمة ازالها ما لم يطره قطعا لاختلاف مقام العادة فكان الشرع لم يقطع عليها ما لم يطر بل يجوز الحيف بعد وقت الواردات ولم يتجاوز العشرة كان الكل حيفا لا اتفاق على ما يقتضيه في ان مقتضى الثانية نبوت الحرمه قبل الفصل فرفع الحرمه قبله بغير وجوب الوقت صلاحيه فليس للمضي والجواب بان القراءات الثانية خمس منها صورة الانقطاع العشرة بقراءة التخفيف فجاز ان ينص نايها بالمضي وعلمه ذكرنا في المراءى بأدنى وقت الصلاة أنه (٥٩)

ولا تقر وهو حتى يطهرن بالتشديد أي يغتسلن ولنا قوله تعالى فاعزلوا الساق الحيف وهذا يقتضي قيام الحيف بين فصار للمضي منوطا بالحاض وهذا ليس بمقتضى لان الاغتسال انما صار بانه الحرمه قبل اتمام الصلاة بعد اتمين أحكام الطهارة وهذا المعنى موجود فيما انما مضى وقت الصلاة لوجوبها في الغنة فينبغي الحكم في بدلة ولا نه الحل لها الصلاة عنددهم بالاغتسال والتميم عند قتلها لوقوع التلبس فلا يجوز الوطأ أولى ولا جهة في ما لا لها فترت بالتخفيف وهذا يقتضي انقطاع المحدث لا غير تصحكون قراءة التشديد بحمله على ما اذا انقطع لاقبل من عشرة والتخفيف على ما اذا انقطع لعشرة فومضين القراءتين وقوله أدنى وقت صلاته هو ما اذا انكسر من الوقت بقدر ان تقدر على الاغتسال والوضوء لان زمان الاغتسال هو زمان الحيف فلا يجب الصلاة في ختمها لم تدرك قدر ذلك من الوقت ولهذا لو طهرت قبيل الصبح أقل من ذلك لا يجوز به صوم ذلك اليوم ولا يجب عليها صلاة العشاء ان كانا أصح وهي حاض ويجب عليها الاساءة تنسها والتمرية

في وقت منه الى خروج قد لا الاغتسال والتمرية لأهم من هذا ومن أن تطهر في أو لم يعض منه هذا المقدار لان هذا لا ينزلها طاهرة شرعا كما رأيت بعضهم يقطع فيه الأثرى الى تطهيره بان تلك الصلاة صارت تدني في ختمها وذلك بغير وجوب الوقت ولنا في ذلك كبرهروا واحد لفتة أدنى

وعبادة الكافي أو قصير الصلاة دينا في ختمها بغير أدنى وقت صلاة بقدر الغسل والتمرية بان انقطع في آخر الوقت وجمعا ثالثا ظاهر من الكتاب غيره خلاف لما عارضة بالفصل الثالث بقراءته التشديد فهو مخير من جملة الاجماع وفي التمسك مسافة طهرت من الحيف فتمت ثم وجدت لما ميزان زوج ان يفرجها لكن لا تقر القرآن لانها لما تمت خرجت من الحيف في حق القرآن فملا وجبت له فاعلوجب عليها الغسل فصارت كلبت أمافي حق الصلاة في الخلاصة اذا انقطع دم المأثرون عذتها المعروف في حق أو نفس اغتسل حين تخلف ثوب الصلاة وصلت واجتنب زوجها فرجها احتياط حتى تأتي على عذتها لكن تصوم احتياطاً فلو كانت هذه الحيضة هي الثالثة من السنة انقطع الرجعة احتياطاً ولا تزوج زوج آخر احتياطاً فان تزوجها لم يأن لها وطؤها فيزولان طأودها ان كان في العشرة ولم يدخل العشرة نكاح الثاني وكذا صاحب الاستبراء يفتيها احتياطاً ومفهوم التقييد بقوله لم يرد على العشرة ان اذا زاد لا يفسد وحراده اذا كان هو بعد انقضائها العادة ما قبلها فيفسد وان زاد لان الزيادة توجب راداً الى العادة واقرض أنه طأودها فليس يظهر أن السكاح قبل انقضائها الحيضة هذا وقد تقدمت ما عسى من التردد في الانقطاع بدون القصة اه (قوله لا زمان الاغتسال هو زمان الحيف) قال الزاهد رحمه الله قاله شيخنا زمان الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيف في بدونها ولكن ما قاله في حق القران وانقطع الرجعة فوجوزوا الاستروج آخر لا في حق جميع الاحكام الا ترى أنها اذا طهرت غيب غيبوبة الشفق فما غتسلت عند الفجر الكاذب ثم اناناه في ليلة السابعة عشرة بعد زوال الشفق فهو طهر تام الاجماع وان لم يمت خمسة عشر من وقت الاغتسال قبل ان خلفن أو يوبس لهن من يلج الى بدنها ليعلم وأفق عليه خبزنا فادهم فلما رجع قاله ما قبلت قال قبلت هذه السنة زمان الغسل من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيف لمدادتها فاقواله ما أضعفت سفرك اه ولان انقطاع الحيف لمدادتها العشرة انما يتقرر بالاغتسال الحيف ثابت في زمن الاشتغال بالاغتسال بخلاف

فإذا انقطع لتمام الشربة تعذر بدون الاغتسال فخرج الاستغفار بالاغتسال وقت الطهر دون الحيض وبهذا التشديد يسهل
الاعتراض بأن هذا كونه يختلف عما ذكر في الأصول من أن الحائض لو أدركت من آخر الوقت فسد الوضوء بموجوب عليه الصلوات وقت
لان معنى ما ذكر في الأصول أنها لو أدركت بعد الطهارة فسد الوضوء بموجوب عليه الصلوات ومن الاغتسال من الحيض لم يعتبر بعد
الطهارة قال الاغتسال بالقدار القصر فلا يخالفون ان الصلوات صارت دون ان لم تقدر على الاداء لان نفس الوجوب لا يقتضي القدرة
على الاداء فكيف التام حتى وجب عليه القضاء وطهرت كالان وجوب الصلوات من أحكام الطهارة ثم انتفاء الهبة عن قربان وان
كان بالاغتسال بالنسب لكن الاغتسال انما يكون غاية لانه حل له اذ اما الصلوات فمن أحكام الطهارة فغير واجب الا انقطاع على
جانب الاستمرار وهذا المعنى موجود في الماضي وقت الصلاة فثبت الحكم فيه دلالة كذا في الخبازية اه معراج فلان قبل قوله
تعالى فلو انقطع من القراءتين وجب الاغتسال في الحائض فلو انقطع ما ذكر في معراج الدراية قليلا جامع وفي الدراية عن المحيط لو انقطع
فمادون العادة ولو سكن بسد منى ثلاثة أيام فغسلت أو مضى عليها الوقت كره في مثلها والتزجها بزوج آخر حتى تأتى طاعتها
وفتسل اما لو انقطع عن رأس عاتها أخرت الاغتسال الى آخر الوقت قال الهندواني في تصديق هذا الملاحظة طريق الاستصحاب ولما
دون عاتها بطريق الوجوب اه (قوله لا يستلزم حقها) أي لا تأثير محاطة بالقرع اه (قوله رائدة) أي على الانقطاع اه
(قوله لو انقطع الحيض دون عاتها) ففي جوان الصلوات الصور وبطلان الرحمة كلها طهرت حتى حق قربان الزوج والتزوج بزوج
آخر كما تم الطهر حتى غشي طهرت العروفة كذا في شرح الحاشيوي وذهب أن يقول وحتى تغسل أو يغشى عليها وقت حلاة قاله
فايز الهداية اه (قوله في المتن ٦٠) وذهب إلى الطهر للقتل من الاربعين لا فصل من القمير ولو خمسة عشر

وبما عندنا من متحف ومجمل
 أحاطة المبطر فيه كلام
 للتوالي لانه الأربعة
 القاس كعشر في الحوض
 ثم الظهرين العشرة في
 الحوض لا يقبل بين العين
 ويجعل أحاطة المبطر فيه
 كلام للتوالي فمكنا
 القاس ولاننا كان الظهر
 الخليل في الأربعة خمسة
 عشر وما فصل بين العين

يصل وطولها بقسط الاضلاع قليل العشرة لانه لا يتفرق فيها امانة وانما هو لا يتغير باسلامها بعده
الا كما لا يتغير وجهها من الجنب ولو انتفع الجنب دون عاتقها فوق السلائل لا يتفرق بل وان اغشيت
حتى قضى عاتقها لان العروق السبعة غالب وضعت وقسمها لاحتياط قال رحمه الله (والظهر بين العبدتين
في المنصفين وقفاص) معناه اذا ظهر المتصل بين ذمين والعماف فقد الجنب يكون حيفا ولو خرج
أحد العبدتين عن مدة الجنب بان رأت يوما ما أو سعة ظهر او وما دلت لا لا يكون حيفا لان انهم
الاخير لم يوجب هذا الجنب ووجهه ان ما سعة الجنب مدة الجنب ليس بشرط اجابا فيعتبر
أولها غيره كالتصديق فيلزم الكلة ولا يتبدل الجنب بالظهر على هذا ولا يتولد لا يتغير وهو في رواية
محمد بن أبي حنيفة وكذا النفس على هذا الاعتبار وروى أبو يوسف في أبي حنيفة ان الظهر
المتصل بين العبدتين اذا كان أقل من خمسة عشر يوما انفصل لانه ظهر فاسد فغيره في انهم وكثير من
الماتنير اقتوا بهذا رواه لانها أسهل على الفتى والمستقى ومن أصله ان الجنب يتبدل بالظهر

ويحصل الأول تقاسما والثاني سببا أن أمكن فإن كلنا أقل من خمسة عشر لا يفصل بين المميز ويجعل كلهم ويتنم
التوالي صورتهما أن بعد الأولاد توامدا أو ثمانية أو ثلاثين طورا ويبدأ بالأول بصوت خاص عند موعدهما تقاسما الدم الأول اه
(قوله في المتن والظهر) المقتضى إلى آخره قال الرازي رحمه الله أى الظهر في متناخيص سواء كان متوجعا للثة أو غير متوجعا إذا كان
بين المميزين فهو جرح مثل التوجع ما إذا رأت ويبدأ ما قبل العادة ثم عشرة طورا ويبدأ ما قبل العشر جرح ومثل غير المتوجع ما إذا
رأت توامدا في العادة ثم رأت غشاة أو ظهر ثم رأت ويبدأ ما قبل العشرة كلها جرح وهذا عند أى خضف أو أى سوف نأخذ على أن عندهما
الاشتداء بالظهر والظهر ما إذا كان بين المميزين رأت اه ولو رأت قبل عشرتها ساعدا ومطهرت أول يومين عشرتها ثم رأت غشاة أيام
من عشرتها ثم رأت العاشر من أيامها طورا ثم رأت ساعدا بعد ما قلنا ما العشر جرح عند س وعند م ثمانية من عشرتها التي
رأت في الدم جرح فقط ولو لم تر قبل أيامها ولو السكت بها لها باليوم العاشر ليس بجرح عند أى سوف لا تأخر بها ثم بعد ما ولو كانت
عادت في أول كل شهر خمسة أيام وظهرها خمسة وعشر وغرأت قبل طاعتها يومدا ولو طورا طورا أو آخر حتى جاوز العشر فعدت أى سوف
عادت الخمسة جرح وما قلنا وما بعدها احتضا فوعند محمد جرحا ثلاثة أيام من طاعتها الثاني والثالث والرابع ولو رأت أول خستلها
يومدا طورا أو آخر وجاوز العشر فعدت بجرح احتضا لثلاثة أيام من طاعتها ما حصل بالدم ولو رأت من أول خستلها ثلاثة أيام وطهرت يومين
ثم عاد ما وجاوز العشر فعدت بجرح وعند محمد ثلاثا تقمن طاعتها جرح لا للميلان الاحترازا لا لا ينجح الجرح بالظهر وكذا الفاس
مفص من شرس الحاصي على الطلوي اه (قوله لا يكون) أى لا يكون ثمة من حيا اه (قوله هو رواية محمد) أى لا منه به بل
مذهب سباني (قوله لم يفسل) فلورأت مبتدأة يومدا أو رأت بعشر طورا ويبدأ ما قبل العشر من أول مارات عند جرح يحكم بطلانها
بعنده (قوله لأن السبل) لعدم التعليل بخلاف رواية محمد اه

(قوله وقال محمد بن الطهر المفضل ان نقص عن ثلاثة أيام ولو بساعة لا يقبل) بان رأت ومادما وثلاثة تطهر او ومن مادما ورأت ومن مادما وثلاثة تطهر او ومن مادما ورأت (قوله لان الدم في موضعه) أي وقت وهو وقت الحيض اه (قوله وان كان أكثر) بان رأت ومادما وثلاثة تطهر او ومادما اه (قوله فهو حيض) مثله رأت ثلاثة ومادما وخسة تطهر او ومادما اه (والاصل عند فقهاء أهل الحارث رأت الدم في أكثر الحيض مثل أنه قال الطهر المفضل لا وجب الفصل ولا الأوجس الفصل ولا يكون شيء من ذلك حضا وعند الحسن بن زياد أن الطهر المفضل ان نقص عن ثلاثة لا يقبل وان كان ثلاثة فصاعدا فقبل فيما يمكن جعله حضا من أحد الجانبين بجعل والاخر استحاضة وان أمكن كل واحد فالاول حيض والثاني استحاضة فلورأت ومادما وخسة تطهر او ومادما والعشرة حيض عند أبي يوسف لان أصله أن الطهر اذا نقص عن خمسة عشر يوما لا يقبل وعند محمد بن زفر والحسن لا يكون شيء من ذلك حضا أما عند محمد فلا بد الطهر المفضل أكثر من ثلاثة أيام وهو أكثر من الفصل وليس في كلا الجانبين ما يمكن جعله حضا وأما عند زفر فربما أكثر الحيض مثل أقل الحيض وأما عند الحسن فكأن قال محمد ولورأت ساعة ومادما عشرة أيام عرسا بين طهرات ساعة ومادما فذلك عشرة كاملة ولورأت يومين ومادما سبعة تطهر او ومادما أو رأت ومادما وسبعة تطهر او ومن مادما والعشرة حيض عند أبي يوسف وزفر وعند محمد والحسن ليس شيء منها حضا بل الكل استحاضة ولورأت ثلاثة ومادما ستة تطهر او ومادما أو رأت ومادما ستة تطهر او (٦٩) وثلاثة ومادما هي حيض عند أبي يوسف وزفر وعند محمد

ويحتمر بشرط إحاطة الدم من الجانبين حتى اذا لم يكن قبله دم لا يتبدأ بالطهر وكذا اذا لم يكن بعده دم لا يعتبر الطهر كالرأت قبل عتبات ومادما وعشر تطهر او ومادما والعشرة ثاني لم تزيم الدم حيض ان كان عتبات هي العشرة وان كانت أقل ردت إلى أهلها وقال محمد بن الطهر المفضل ان نقص عن ثلاثة أيام ولو بساعة لا يقبل لان مادون الثلاث من الدم لا حكمه فكذا الطهر وان كان ثلاثة فصاعدا وكان مثل المين أو أقل فكذلك لان الدم في موضع واحد كان أو في الاضداد وان كان أكثر من المين فصل غير متفران كذا في أحد الجانبين ما يمكن أن يجعل حضا فهو حيض والاخر استحاضة وان لم يمكن فالكل استحاضة ولا يتصور أن يكون في الجانبين ما يمكن جعله حضا لأنه يصير الطهر أقل من الدين الا اذا ادعى العشرة فحينئذ يمكن بجعل الاول حضا لبقعدون الثاني ومن أصله أن لا يتبدأ الحيض بالطهر ولا يعتبره وفي المسو اختلف المشايخ على قوله فيما اذا اجتمع طهران معتبران وصار أحدهما حضا واستواء الدم بطريقه حتى صار كذا المتوالي هل تعدى حكمه إلى الطهر الآخر حتى يصير الكل حضا أو لا تعدى قال أبو زيد الكبير يتعدى وقال أبو سهل لا تعدى قال في المحيط وهو الأصح مثله رأت ومن مادما وثلاثة تطهر او ومادما وثلاثة تطهر او ومادما فعلى الاول الكل حيض لان في الثلاثة الاول الدم في طريقه مستوي بالطهر فيجعل كالمشتر فكلها رأت ستة ومادما وثلاثة تطهر او ومادما وعلى الثاني وهو قول أبي سهل الفزاري الستة الاولى حيض لا مفضل العشرة طهران كل واحد منهما ثلاثة أيام فكلها يصير أحدهما عن الآخر كان الطهر غالب فلا يمكن جعله حضا وعلى هذا الورأت ومادما وثلاثة تطهر او ومادما وثلاثة تطهر او ومادما فعلى الاول العشرة كلها حيض وعلى الثاني الستة الاولى حيض ولورأت ومادما وثلاثة تطهر او ومادما وثلاثة تطهر او ومن

يوسف وزفر وعند محمد
والحسن ثلاثة من الدم
حيض متقدمة كذا
متأخرة واليوم استحاضة
ولورأت أو خمسة أيام
ومادما وخسة تطهر او
رأت ومادما وخسة تطهر او
أربعة ومادما عند أبي يوسف
وزفر ومحمد العشرة حيض
لان ضد محمد عند الطهر
مثل المين وكلاهما
في العشرة فلم يقبل وعند
الحسن يفصل لأنها أكثر
من ثلاثة والأربعة الأيام
في الأول أو لا تحرج حيض
واستحاضة ولورأت ثلاثة
وما وستطهر او ثلاثة
مادما الطهر عند محمد والحسن

فأصل فالثلاثة الاولى حيض عندهما والاخر استحاضة اه ملخص من شرح الحموي ولا سيما (قوله لا لا يصير الطهر أقل من المين) لان أقل الحيض ثلاثة فالحضان مستوفى تكون الطهر أو بعد ان الفرض ان مجموع المين والطهر المفضل بينهما عشرة حتى لو كان المجموع أكثر من عشرة لم يكن الطهر أقل من المين فحينئذ يمكن مثله رأت ثلاثة ومادما وسبعة تطهر او وثلاثة ومادما فحيثما الثلاثة الاولى وعند أبي يوسف لم يكن لها طهر والعشرة من حين رأت الدم حيض والاربت العتبات اه (قوله طهران معتبران) أي بان كان كل منهما ثلاثة اه (قوله لان في الثلاثة الاولى الدم في طريقه) الحاصل ان ما زاد اعتبر كون الطهر الاول دما حكمه بالطهر الثاني أقل من مجموع الدم فلا يفصل فالكل دم أو سهل اعتر حقة الطهر بالطهر الاول مثل مجموع المين فلا يفصل بينهما فكل دم والطهر الثاني أكثر مما حاط به من مجموع المين ففصل فلا يكون دما فكل من المين لا يمكن جعله حضا فيكون استحاضة وهذا الاختلاف حتى يتدبر كون كل من الطهرين معتبرا بان كان ثلاثة أمالو كان أحدهما غير معتبر بان كان أقل من ثلاثة كان الكل حضا بالاتفاق لان أبا سهل اعنا يعتبر حقيقة الطهر اذا كان معتبرا فلورأت ومن مادما ومن طهر او ومادما وثلاثة تطهر او ومادما كان الكل حضا بالاتفاق اه يصح (قوله وهو قول أبي سهل الفزاري) تارة ذكر الفزاري وثلاثة الفرض وتارة ما زجلى اه طبقات عبد القادر (قوله فاذما عجز أحدهما) أي فاذما عجز معتبرا المجموع وهو ستة والطهر غالب فلا يمكن جعل العشرة حضا بل في الستة فان الطهر في مثل الدم فالحكم حيض اه

(قوله فصل كفيها كان) أي سواء كن مثل الممن أو أقل أو أكثر اه (قوله وان لم يكن فالتكليف استحسانه) وهذا الامكان تابع على ان الطهران كان ثلاثة فصاعدا حصل وان كان أقل من مجموع الممن بخلاف ما تقدم على قول محمد اه (قوله وفرو على هذا الأصول أي أم لا) أي يوسف ومحمد وزفر والحسن اه (قوله لا يمتنع) وفي نسخة يمتنع (قوله ولا يمتنع بالطهر) غلط طهر ومن قال في غيبة (قوله ولا يجد أربعين أيام) سواء ثلاثة (قوله في الترتيب) وأقل الطهر خمسة عشر يوما يعني أقل الطهر الذي يمكن أن يكون طهرا معصلا لا يكون أقل من ذلك ولو بطرقة عين حتى لو رأت ثلاثة تدماو خمسة عشر يوما طهر اثم ثلاثة تدماو ثلاثة الأولى والثانية حيض ولو انقضى الطهر المختل عن خمسة عشر ولو بطرقة عين الثلاثة الأولى حيض دون الثالث تحككنا على عن إبراهيم الغني ولا يعرف ذلك محققا لأن من المقادير والظاهر أنه مع من صحابي وقاسمونه قال في البدائع ذكر في الأصل إذا حضت المرأة في شهر مرتين فهي مستحضة والميراد بذلك لا يمتنع في شهر واحد حيضتان وطهران لأن أقل الحيض ثلاثة وأقل الطهر خمسة عشر يوما وقيل ذكر في الأصل سؤالا وقال أرايت لو رأت في أول الشهر (٦٣) خمسة عشر طهرا خمسة عشر يوما ثم رأت الدم خمسة أيام ليس قد حضت في شهر

مرتين ثم أجاب فقال إذا حضت الشهر طهرا أتم حكايا أربعين يوما والشهر لا يشق على ذلك وحكي أن امرأة جاءت إلى علي رضي الله عنه وقالت لي في حضتي في شهر ثلاث مرات فقال علي شريح ماذا تقول فقال إن أحضت ينقضي طهرها من رضى بدينه ما منه قبل منها فقال علي فإلن هو حيض وميتة حسن وإنما أودع في ذلك تحقيقا التي أنها لا تصيد في الحيض هذا لا يكون كما قال الله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجبل في سم الإنياط أي لا يدخلونها أسا (قوله) هكذا ذكر في الغاية قال

دما فصل قول أي زدا العشرة كلها حيض وعلى قول أي سهل السنة الأخيرة حيض لما قلنا وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه عتبر أن يكون الدم في العشرة ثلاثة أيام وهو قول زفر رحمه الله لأن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام وعندنا حسن بزاد الطهر المختل بين دمين إذا نقص عن ثلاثة أيام لم يفصل كقول محمد وان كان ثلاثة فصل كفيها كان ثم شرط أن لا يمكن أن يحصل الدم في أحد الأيامين حضا فهو حيض والاخر استحسانه وان لم يكن فالتكليف استحسانه فان أمكن الجانبان فالأول حيض لسبقه والثاني استحسانه (فروع على هذا الأصول) امرأتان وبين دموا خمسة طهر أو يوما دما وبين طهر أو يوما فمستدأ أي يوسف العشرة كلها حيض ان كان عاتدا عشرة أو كلفت مستدأة لأن الحيض يمتنع بالطهر عنده وعند محمد الأربعة من آخرها حيض لأنه بعد رجل العشرة خمسة أيام يقع غتم العشرة بالطهر وبعد رجل ما قبل الطهر الثاني حيض لأن الغلبة فيه للطهر فلهذا الدم الأول والطهر الأول يبقى بعده يوم دم وطهر ويوم دم والطهر أقل من ثلاثة فخطأ الأربعة حينا وكذلك عندنا حسن بزاد وعند زفر الغلبة حيض لأن غنمه يشترط أن يكون الدم ثلاثة في العشرة ولا يمتنع بالطهر وقد وجد حصارا خمسة أيام دما وفي رواية محمد عن أبي حنيفة وهي التي ذكرها في المختصر كقولنا فروع الدم الثاني عن العشرة فالدرجته اه (وأقل الطهر خمسة عشر يوما) لقوله عليه الصلاة والسلام أقل الحيض ثلاثة أو كثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما هكذا ذكره في الغاية وقد أجبت العصابة عليه ولا منه الزوم فصار كذا الأهمية فالدرجته اه (ولا احتلا كثره) لأنه قد يجد على ستة وسنتين وقد لا يرى الحيض أصلا فلا يمكن تقديره فالدرجته اه (لا احتساب) العادة في زمان الاستقرار أي لا احتلا كثر الطهر إلا إذا استقر بها الدم وأصبح إلى نصب العادة فيستمر طهرها وذلك كالبدء إذا استقر به الدم على ما يبيح عليه وكما حجة العادة إذا استقردها وتثبتت عند أيام حضاؤها وأهلها وآخرها ودورها كل شهر فانها تقرر وتغني على أكبر رأيها وان لم يكن لها رأي وهي الحيرة ونسي المصلحة لا يحكم لها بشئ من الطهر أو الحيض على التيسير بل

دما فصل قول أي زدا العشرة كلها حيض وعلى قول أي سهل السنة الأخيرة حيض لما قلنا وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة أنه عتبر أن يكون الدم في العشرة ثلاثة أيام وهو قول زفر رحمه الله لأن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام وعندنا حسن بزاد الطهر المختل بين دمين إذا نقص عن ثلاثة أيام لم يفصل كقول محمد وان كان ثلاثة فصل كفيها كان ثم شرط أن لا يمكن أن يحصل الدم في أحد الأيامين حضا فهو حيض والاخر استحسانه وان لم يكن فالتكليف استحسانه فان أمكن الجانبان فالأول حيض لسبقه والثاني استحسانه (فروع على هذا الأصول) امرأتان وبين دموا خمسة طهر أو يوما دما وبين طهر أو يوما فمستدأ أي يوسف العشرة كلها حيض ان كان عاتدا عشرة أو كلفت مستدأة لأن الحيض يمتنع بالطهر عنده وعند محمد الأربعة من آخرها حيض لأنه بعد رجل العشرة خمسة أيام يقع غتم العشرة بالطهر وبعد رجل ما قبل الطهر الثاني حيض لأن الغلبة فيه للطهر فلهذا الدم الأول والطهر الأول يبقى بعده يوم دم وطهر ويوم دم والطهر أقل من ثلاثة فخطأ الأربعة حينا وكذلك عندنا حسن بزاد وعند زفر الغلبة حيض لأن غنمه يشترط أن يكون الدم ثلاثة في العشرة ولا يمتنع بالطهر وقد وجد حصارا خمسة أيام دما وفي رواية محمد عن أبي حنيفة وهي التي ذكرها في المختصر كقولنا فروع الدم الثاني عن العشرة فالدرجته اه (وأقل الطهر خمسة عشر يوما) لقوله عليه الصلاة والسلام أقل الحيض ثلاثة أو كثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما هكذا ذكره في الغاية وقد أجبت العصابة عليه ولا منه الزوم فصار كذا الأهمية فالدرجته اه (ولا احتلا كثره) لأنه قد يجد على ستة وسنتين وقد لا يرى الحيض أصلا فلا يمكن تقديره فالدرجته اه (لا احتساب) العادة في زمان الاستقرار أي لا احتلا كثر الطهر إلا إذا استقر بها الدم وأصبح إلى نصب العادة فيستمر طهرها وذلك كالبدء إذا استقر به الدم على ما يبيح عليه وكما حجة العادة إذا استقردها وتثبتت عند أيام حضاؤها وأهلها وآخرها ودورها كل شهر فانها تقرر وتغني على أكبر رأيها وان لم يكن لها رأي وهي الحيرة ونسي المصلحة لا يحكم لها بشئ من الطهر أو الحيض على التيسير بل

فيها وفيه كلام اه (قوله ولا منه الزوم) أي لزوم الصوم والصلاة اه يعني (قوله في المتن) نأخذ الاعتدال في العادة قال في شرح الزواية فان كثر الطهر مقدري حقه ثم اختص في تقديره منة والاصح بمقدريه ستة أشهر الأساعة لأن العادة تضاع طهر غير الحامل عن طهر الحامل وأقل مقدرا لجل ستة أشهر فانقص عن هذا بشئ وهو الساعة صورة مبتدأ ثم رأت عشرة أيام دما لوستة أشهر طهر اثم استقر الدم تعضي عنها تناسق عشر شهر الثلاث ساعات لأنها مختصا إلى ثلاث حيض كل حيض عشرة أيام وإلى ثلاثة طهار كل طهر ستة أشهر الأساعة اه قال صاحب الغاية لو قدر ستة أشهر أو ما كان أولى لانهم يقولون مادون اليوم ساعات لأضبط اه (قوله في المتن في زمان الاستقرار) صورته على ما ذكر في البسائر امرأتان دما خمسة أيام أو ستة من ثلاث رأت طهر اعتدأ ثم رأت دما استقر أهل بقدرها كثر الطهر فلا يقدر واختلوا في ذلك كثر يومه كثر ما نزل من غلظ حكمه للصبر وليس هذا المستهل على ما لا يخفى اه (قوله إذا استقر به الدم) في البسوط حتى ضلت أيامها (قوله وقد نسبت عددا أيام حضاها) فان عرفت عددا أيامها بان رأت خمسة أيام دما ستة طهر اثم استقر به الدم فتدأ في خمسة بقدر طهرها جازأت وهي الستة تنقض عتقها ثلاث سنين وتلاين يوما كذا ضبط حاشي الهذابة (قوله لا يحكم لها بشئ من الطهر) أي بالاتفاق

(قوله تأخذ بالاحوط في حق الأحكام) فتصوم وتقتل لكل صلاة (قوله منهم أبو صصة) سعد بن معاذ المزني (قوله والقاضي أبو الوزم) بجمعة هو عبد الجيد اه (قوله بقدر ستة أشهر الساعة) في شرح الزواي عن هذا هو الأصح اه (قوله أقل من أدنى متعادل) وستة الحمل متعادل الطهر اه (قوله لا للمراة تقلد لآري الحيف في كل شهر) في شهر بل لا يحسن شهر آخر كذلك ثبتت العادة اه قال في البدان وأما ذكر الطهر فلا غرامة حتى ان المراه إذا طهرت تسنن كثير طهرت معاملة الطهرات لا خلاف بين الأئمة لان الطهرات في شت آدم أصل والحيف عارض فإذا طهرت العارض يجب لها الحكم على الأصل وإن طهرت واختلف أصحابها فمعلوم واختلاف وهو أن ذكر الطهر الذي يصلح لنسب العادة عند الاستقرار كم هو قال أبو صصة سعد بن معاذ المزني وأبو الوزم القاضي أن الطهر وإن طهر يصلح لنسب العادة حتى أن المراه إذا خاضت خصة وطهرت ستة أشهر استقر بها الدم بنى الاستقرار عليه فتقطع خصة وتصل ستة وكذا لو رأيت أكثر من ستة وقال محمد بن إبراهيم البديائي وجعلنا من أهل بخارى أن ذكر الطهر الذي يصلح لنسب العادة أقل من ستة أشهر وإذا كان ستة أشهر فصاعدا لا يصلح لنسب العادة وإذا لم يصلح له ترد أيامها إلى الشهر (٦٣٣)

تأخذ بالاحوط في حق الأحكام وهل يقدر طهرها في حق اقتضاء العدة باختلافها فقال بعضهم لا يقدر بشئ ولا تقتضي عدتها منهم أبو صصة والقاضي أبو الوزم لأن نسب المقادير بالتوقيف ولو وجد ولهذا لم يقدر في حق الصوم والصلاة بل علمنا أن تصوم وتقتل لكل صلاة وعامة المشايخ قد قدروا طهرت وباللهي العلية ثم اختلفوا في مقدار فقال محمد بن إبراهيم البديائي بقدر ستة أشهر الساعة لأن الطهر بين اليمين أقل من أدنى متعادل حمل عدة فتصوم من ذلك ساعة فلما طهرت تنقض عتبتها بجمعة عشر شهرا إلا ثلاث ساعات لجواز أن يكون طهرها في أول الطهر فيصاح إلى ثلاث حيف شهر وإلى ثلاثة أطهار بثمانية عشر شهرا إلا ثلاث ساعات وهو قول جماعة من علماء بخارى (قال الرازي في غوره) ينبغي أن يزود على ذلك لا يجوز أن أطلقها في أول حيفها فلا يستند بتلك الحيفه فتصاح إلى ثلاث حيف سواءها وثلاثة أطهار وذكر محمد بن جماعة عن محمد بن الحسن أنه يقدر شهرين وهو اختيار أبي سهل الغزالي لأن المرأة قد لا ترى الحيف في كل شهر ولأن العدة من العود فلا تمنن تكرار الشهر وقال محمد بن مقاتل الرازي وأبو علي الحقائق قد قدر طهرها بجمعة وخمسين يوما إذا زاد على ذلك لم ين من الشهر من ما يمكن أن يصلح حيفا وقال الزعفراني يقدر بسبعة وعشرين يوما لأن الشهر في الغالب يشتمل على الحيف والطهر وأقل الحيف ثلاثة أيام فيبقى الطهر سبعة وعشرين يوما وهذا في حق العدة وأما في حق سائر الأحكام فلم يقدر الطهر بشئ إلا خاف بل يقتب إجماعا يقتضيه الحيف من قرأ القرآن ونومه ودخول المسجد ونحو ذلك ولا يتأخر زوجهما وتقتل لكل صلاة فتصلى بالفرض والوتر وترأفهما قدمها بحوزة الصلاة ولا تزيد وقبل تقرأ الفاتحة والسرور لانهما واجبتان وإن حجت تطوف طواف الزيارة لأنه ركعتان ثم تعبد بعد عشرة أيام وتطوف للمسجد لأنه واجب وتصوم شهر رمضان الاحتياط لأنها طاهرة ثم تقضى خمسة وعشرين يوما احتياطاً أنها حافت في رمضان خمسة عشر يوما عشرة في أوله وخسفة في آخره وأبوالعكس ولا يصوم رجبها في شهر واحد أكثر من ذلك ثم يقتل أيضاً أنها حافت في القضاء عشرة فيسلم لها خمسة عشر يمين وإن حلفت بدور رجبها في كل شهر مرة ولم تعرف عدد ولا ابتداء وانتهاء وعلمت لا بد أن تكون لا نهاية وأبوالعكس أو ضلت أيامها في مضيقا

مثال الاضلال في الضحى امرأة أم أم حيفها ثلاثة في السنة التي في آخر الشهر ثم نسبت ان الثلاثة في أول السنة أو آخرها ومثال الأكثر من الضحى امرأة أم أم حيفها ثلاثة في الشهر الأخير من الشهر ثم نسبت أنها في أوله أو وسطه أو آخره ومثال الأقل امرأة أم أم حيفها ثلاثة في السنة التي في آخر الشهر ثم نسبت أنها في أولها أو آخرها فالمرأة في القسم الأول والثاني لا تنقض الحيف في شئ من أول السنة التي ضلت فيها أو آخرها وتفتن في بعضها في القسم الثالث لأنها تنقض في اليوم الثالث من الخمسة من الحيف فله أول الحيف أو آخره فترك الصلاة في وفي الأول والثاني تتوضأ لكل صلاة لأن حالها فيهما متردتين الحيف والطهر وفي الرابع والخامس تقتل لكل صلاة لأن حالها فيهما مترددة بين ثلاثة أشهر الحيف والطهر والوتر ومن الحيف وفي القسم الأول في الثلاثة الأولى تتوضأ لكل صلاة وفي الثلاثة الأخيرة تقتل لكل صلاة (٢) في ثلاثة أيام من أول ثم بعد ذلك تقتل لكل صلاة قلنا اه يصح دم (٢) (قوله في ثلاثة أيام من أول الخ) كذا في السبع وظهر أن هنا سقطوا لعل في القسم الثالث تتوضأ لكل صلاة في ثلاثة أيام من أول الخ اه كعبه محصيه

الاستحاضة وهو الذي يحض عن ثلاثه أيام أو يزيد على أكثر الغفاس كرجال ينفى حكمه حكمه عافه دائم غير متقطع من وقت صلاة كمثل لا يحض صوما صلاة ووطأ لقوله عليه الصلاة والسلام ترضى وصلى وإن غفل الدم على الحصى فثبت حكم الصلاة بمعادة وحكم الصوم والوطأ لا إذا اجتمع من قديم اندم لرحمته الصوم والصلاة والوطأ ودم العرق لا يمنع وأخذت من المثل يمنع هذا الدم الصلاة لعدم عرق لادهم فثبت الحكم لا إذا خلا اه (قوله ولا يصح له هذا المختصر) يخفى غاية السروس اه (قوله وقيل ترك) قال في المسوط وهو الأصح اه غايه (قوله ثم العادة لا تثبت إلا بمرتين) قال أبو الوليد رحمه الله قال رأيت من يسجد امرئتا ثم أصبح في الصوم والصلاة وأقطع الرجة بالمثل وفي مثل التزويج والوطأ لا كذا احتجنا اه فلورأت الدم خمسة في شهر ثم أحد عشر في الشهر الثالث كان خمسة حيفا في الشهر الثاني واليا في استحاضة عندي وسف و كان العشرة حيفا عندي بخنفه ومحمد ولورأت الدم خمسة في شهرين (٦٤) ثم أحد عشر في الشهر الثالث كان خمسة حيفا واليا في استحاضة بالانقطاع

ولو كان عادت خمسة قرأت في شهرتها ثم استقر الدم في الشهر الثاني حدث إلى الحائض عندهما وإلى السنة عند أبي يوسف ولورأت خمسة في شهرين ثم استقر الدم في الشهر الثالث حدث إلى السنة وبطل عادت الحائض بالاتفاق اه يحيى (قوله في مثلين أو استطلاق) أي عبران اه (قوله وقال الشافعي تروأ لكل فرضة) أي مطلقا سواء كانت مكتوبة أو منسوبة وقال مالك لكل نفلا أيضا اه رازي (قوله فاطمة بنت أبي حنيفة) قال الشيخ عبد القادر في طبقاته من القراءات الحسنيات فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها وفاطمة بنت أبي حنيفة إحدى المستحاضات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو حنيفة اسمه قيس قتادة يقولون فاطمة بنت قيس وثاني يقولون فاطمة بنت أبي حنيفة وبعضهم يفرق بينهما يقول فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها وفاطمة بنت أبي حنيفة المستحاضة وذكر صاحب المسوط والقنوري في شرح مختصر الكرخي فاطمة بنت قيس هكذا نسبها ولا فاطمة بنت قيس وغلط صاحب الفايه وقال غلطان وجهان أحدهما في قولها فاطمة بنت قيس وأما فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها والثاني أنهم ذكروا في المستحاضات أسماء المستحاضة فاطمة بنت أبي حنيفة وهو أخو القنط والصواب معهما اه (قوله أيضا أذكر كثر الصلاة) أي نيمت وصليت (قوله أي وقت إلى آخره) أي لأن للدرك أبادون الصلاة لانه اه فاه (قوله فلا يجوز الاحتياط به) ولأن صاحب الضرر قد يكون موسوعا يحتاج إلى إعادة الفرض مرة أخرى في الأمر إعادة الوضوء مكل من شرح جين وهذا لأنه الأصلي الفرض فلا يجوز أن تكون طهارة بقاءه بعدها أو لأن كان ثابتا فيجب أن يجوز فعل فرضة أخرى خلافها ثم إن أحد عشر في الشهر الثالث كان خمسة حيفا في الشهر الثاني واليا في استحاضة عندي وسف و كان العشرة حيفا عندي بخنفه ومحمد ولورأت الدم خمسة في شهرين (٦٤) ثم أحد عشر في الشهر الثالث كان خمسة حيفا واليا في استحاضة بالانقطاع

ولو كان عادت خمسة قرأت في شهرتها ثم استقر الدم في الشهر الثاني حدث إلى الحائض عندهما وإلى السنة عند أبي يوسف ولورأت خمسة في شهرين ثم استقر الدم في الشهر الثالث حدث إلى السنة وبطل عادت الحائض بالاتفاق اه يحيى (قوله في مثلين أو استطلاق) أي عبران اه (قوله وقال الشافعي تروأ لكل فرضة) أي مطلقا سواء كانت مكتوبة أو منسوبة وقال مالك لكل نفلا أيضا اه رازي (قوله فاطمة بنت أبي حنيفة) قال الشيخ عبد القادر في طبقاته من القراءات الحسنيات فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها وفاطمة بنت أبي حنيفة إحدى المستحاضات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو حنيفة اسمه قيس قتادة يقولون فاطمة بنت قيس وثاني يقولون فاطمة بنت أبي حنيفة وبعضهم يفرق بينهما يقول فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها وفاطمة بنت أبي حنيفة المستحاضة وذكر صاحب المسوط والقنوري في شرح مختصر الكرخي فاطمة بنت قيس هكذا نسبها ولا فاطمة بنت قيس وغلط صاحب الفايه وقال غلطان وجهان أحدهما في قولها فاطمة بنت قيس وأما فاطمة بنت قيس التي طلقها زوجها والثاني أنهم ذكروا في المستحاضات أسماء المستحاضة فاطمة بنت أبي حنيفة وهو أخو القنط والصواب معهما اه (قوله أيضا أذكر كثر الصلاة) أي نيمت وصليت (قوله أي وقت إلى آخره) أي لأن للدرك أبادون الصلاة لانه اه فاه (قوله فلا يجوز الاحتياط به) ولأن صاحب الضرر قد يكون موسوعا يحتاج إلى إعادة الفرض مرة أخرى في الأمر إعادة الوضوء مكل من شرح جين وهذا لأنه الأصلي الفرض فلا يجوز أن تكون طهارة بقاءه بعدها أو لأن كان ثابتا فيجب أن يجوز فعل فرضة أخرى خلافها ثم إن أحد عشر في الشهر الثالث كان خمسة حيفا في الشهر الثاني واليا في استحاضة عندي وسف و كان العشرة حيفا عندي بخنفه ومحمد ولورأت الدم خمسة في شهرين (٦٤) ثم أحد عشر في الشهر الثالث كان خمسة حيفا واليا في استحاضة بالانقطاع

(قوله في الترتيب بطريقه فمقتضى) قال الرازي أي يطل وضوهم بخرج الوقت أي عند خروج الوقت بالحديث السابق
 إذا الوقت ليس بخارج من مقتضى ما نحن فيه ولكن لما كان أكثر الحديث يظهر عند خروج الوقت أضيق إليه مجازاً أي بالحديث
 السابق عند خروج الوقت ليس من صفات الإنسان فسلعن كونهما قيل لو كان كذلك لوجب القضاء على مفسد وضوهم
 في الطهر عند خروجه الوقت فإنه ظهر أن شرع بغير طهر وأوجب طهراً لم يرد من وجبه تقدم وقتان من وجبه لأن الوقت قائم مقام
 الأداء وهو مشروط بالطهارة فلا يمتنع تحققها في الوقت فحملنا الوجهين فحملناه بطهروا على حق المسح كما سبق في وقتان على حق
 القضاء اهـ ذكر غير الإسلام هنا كلاماً حاصله لا خلاف بين علماء الأربعة (٦٥) أن الطهارة تنتقض بالحديث

السابق عند خروج الوقت فقط
 لكن أبو يوسف وزفرهما
 يوجبان الطهارة بدخول
 الوقت لأنها لفرض
 ولا ضرورة قبل الوقت
 فلا تقصر الطهارة الواقعة
 قبله فتعدي بعد دخوله
 لأنها تنتقض بالدخول
 وزفرهما لم يوجب الطهارة
 بخرج وقت الغبران
 خروجهما فيحقق بدخول
 وقت الطهر لأن شبهة وقت
 الغبران بقية بدخول
 الشمس إلى أن يدخل وقت
 الطهر حتى لو قضى الغبر
 بدخول الشمس قبل
 دخول وقت الطهر فسمع
 منه بخلاف ما لو قضاه بعد
 دخول وقت الطهر فإنه
 يقضى بلائسته فالحجاب
 زفر الطهارة بعد دخول
 الطهر لابقه بدخول
 وقت الغبر ليس لأن
 الطهارة لا تنتقض بالخروج
 عند بل لأن الطهر وجب
 لا يتحقق من كل وجه
 إلا بدخول وقت الطهر فإن

في وسطه ومنهم من يطول فكان التقدير بالعلم أو بالقرينة (ووصلون بخرج وقتها) أي
 يصلون خلف الوضوء ما شاءوا من القرائن والنوازل وقال الشافعي ليس لهم أن يصلوا إلا في وضوء واحد
 ولهم أن يصلوا من القرائن ما شاءوا لا تتبع القرض ولقد بينا الوجهين السابقين قال رحمه الله (ويصل
 بخرجه فقط) أي يصل وضوهم بخرج الوقت فقط وهو قول أبي حنيفة ومحمد قال زفر يطل
 بالدخول فقط وقال أبو يوسف يطل بكل واحد منهما (فتران اعتبار الطهارة مع الثاني المعالج على
 الأداء ولا حاجة قبل الوقت فلا يعتبر ولا يوجب أن الحجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله
 ولا بعده ولهم أن الوقت أقوم مقام الأداء شرعاً فلا يمتنع تقديم الطهارة عليه كما لا يمتنع تقديم
 الطهارة على الأداء حقيقة ولأن الشارع أجبر إسهال الوقت كله بالأداء ولا يمكن ذلك إلا بتقديم
 الطهارة ولا بدخول الوقت دليل نبوت الحاجة بخرجه دليل زوالها فإضافة الانتقاض إلى دليل زوال
 الحاجة أولى من إضافته إلى دليل نبوتها وقال أبو بكر الرازي لا خلاف بين أصحابنا أن الطهارة المستحقة
 تنتقض بخرج الوقت فعلى هذا قول زفر مستقيم والاختلاف ثالثة تنصيب بدخول مع استيفاء الحاجة
 بالخروج أيضاً وثمة اختلاف ظهر في موضعين أحدهما إذا وضوا بعد طلوع الشمس لهم أن يصلوا به
 أظهر عندهما وعند أبي يوسف ليس لهم ذلك والثاني إذا وضوا قبل طلوع الشمس انتقض
 طهارتهم بطلوع الشمس عندهم وعند زفر لا تنتقض ولو وضوا الصلاة بعد بل ليس لهم أن يؤدوها
 به الظاهر لأن خروج وقت الصلاة الصواب أعجز ولا يمتنع ذلك لأنهم يستبشرون بفساد كل وضوء
 لصلاته النقص ولو وضوا في وقت الظهور للصبر يصلون العصر في رواية لأن طهارتهم للصبر في
 وقت الظهور كطهارتهم للظهور قبل الزوال والاصح أنه لا يجوز لهم ذلك لأن هذه طهارة وقت الظهور
 حتى لو ظهر لها الظهور جاز لهم أن يؤدوها صلاة الظهور فلا يوجب بدخول وجهه ثم أعاد أيضاً
 رجهم الله أنما هو انتقاض الطهارة إلى خروج الوقت أو دخوله ليس على المتعلمين والأدلة تأييد
 الخروج والدخول في الانتفاض حقيقة وإنما يظهر بالحديث السابق عنه ولهذا لا يجوز لهم أن
 يصحوا على الخلفين بعد ما خرج الوقت وكذا لا يجوز لهم البناء إذا خرج الوقت وهم في الصلاة لأن
 جوازهم ما عرف في الحديث الطارئ لاقى الحديث السابق وبخروج الوقت يظهر الحديث السابق
 وهذا لما عرفت من أن الوضوء غير مرفوع ما قبل من الحديث ولا يرفع ما بعده ثم وجهه رافع قال رحمه الله
 (وهذا إذا قبض عليه وقت فرض أو وقت الحدث وجوبه) وهذا حكم المستحقة من حيث جعلها أي
 وحكم المستحقة ثبت إذا قبض عليها وقت حدث أو حدث الذي تلبث به حتى يفسد ولكن هذا
 شرط بقام الاحتضاة بعد ما ثبت حكم الاحتضاة المستحقة وما شرط نبوتها بتأخرها عن وقوع استقرار
 العذر وقت الصلاة كمالاً كالمطامع لا يثبت ما يتوعد الوقت كله وفي الكافي لما طلق الدين إنما يصير

(٩ - زيلي أول) الانتقاض عنده أيضاً بالخروج فقط (قوله أقوم مقام الأداء) لكونه محله اهـ (قوله لمع استيفاء
 الحاجة بالخروج) فينبغي أن يكون ناقضاً أيضاً عنده كما ينتقض بالدخول لعدم الحاجة قبله (قوله وعند أبي يوسف) أي ويؤمر اهـ
 (قوله والصحيح أنه يجوز) وجهه الصحيح أن الوقت الذي جعل خروجه أو دخوله ناقضاً للطهارة تأملاً هو وقت القرض وصلاة العبد ليست
 بفرض (قوله يصلون به العصر في رواية) في البناء لم يصحوا ما بين بل قال أختلف المساجع فيه اهـ (قوله بعد ما خرج الوقت)
 خلاف زفر لأن صوته واحدة حيث يصحون مطلقاً أي في الوقت ويصدق على مساجع الجامع الكبير اهـ (قوله في الحديث الطارئ) أي
 العارض بعد النسي والشرع في الصلاة السابق عليهما اهـ (قوله وهذا ما عرفت) أي عدم جواز الصلاة بعد خروج الوقت بالطهارة
 المحققة قبله لأن الحديث السابق يظهر بعد ما خرج والطهارة سابقة عليه فلا ترتفع

الوقت فيصل فيه خالص الحديث على قول صاحب الكافي لا يشترط في الإبتداء عدم خلوك من جهة الحديث بل يكفي في تمامه خلوك الجزء الذي بعده الوضوء والصلاة عن الحديث فلا يشترط عند الاحتجاب قال قاضي الهندي رحمه الله ما قدم من خطه قبل وما أتاه في الكافي أيسر لأن العذر به متحقق اه قال الشيخ كمال الدين رحمه الله وهذا يصلح تفسيره لما إذا قلنا يسر كمال وقت بحيث لا ينقطع خلفه فيؤدي إلى تحقق الاتي الامكان بخلاف سبب العففة فله بدوام انقطاعه وقتا كاملا وهو مما لا ينطبق اه قال في فتح القدير يعني قلنا العذور على بدل السيلان بر ما أوحشوا وكان لوجس لا يسيل ولو ظاهرا لم يوجد فله يخرج من أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا منعت الدخول وقتها حائض ويجب أن يسلي جالسا إلا لعلمان سأل البطلان لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحديث فان الصلاة لا يملكها ولو حدثت (٦٦) الاختيار في الجلة وهو في الشغل على النابت ولا يجوز نزع الحديث بحال حاله الاختيار

ومع هذا فالقول كان بحيث لوصل قائما أو فاعدا سال بوجه وان استلنى لا يسيل وجوب القيام والركوع والسجود لان الصلاة كالتجاوز مع الحديث الا ضرورة لا يجوز زنتلقيا الا لها قسوتها وارجع الاداء مع الحديث لما فيه من إحراز الأركان ولو كانت دملل أو جردى فتوضا وبعضها سائل فهل الذي لم يكن سائلا انتقض لان هذا حديث جلد قصار كالغفرين ومسته المخرين مذ كور في الأصل وهي ما إذا سال أحد من غيره فتوضا مع سيلانه وصل شمسال الآخر في الوقت انتقض وضوءه لان هذا حديث جلد اه فتح (قوله) والخواشي فينبأني أنه يعز في الفاية لقصر التخيير والمرغيبانية فله هنا سقط شيء من كلام الشارح

صاحب عذر إذا لم يجد في وقت خلافة ما أتوا وضوا وصل في خالص الحديث والاول ذكر في الفاية وعزما إلى التخيير والفتاوى المرغيبانية والوقوعات والخطاى وجميع ما لا يطى وغيره مطلوب والمنافع والخواشي فلهذا علمه كتاب الخففة كثر ما كان هو الاظهر حتى لو سال منهما في بعض وقت صلاة فتوضا وصل في خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع بعدها في أهدت ثلث الصلاة لعدم الاحتجاب وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج لا يقيد له وجود استيعاب الوقت وهذا كما قال في جانب الانقطاع إن الوضوء كان على السيلان والصلاة على الانقطاع أو انقطع في أثناءها لم ينقطع ان عاد في الوقت الثاني فلا يجد عليه عدم الانقطاع التام وان لم يعط عليه إلا على وجود الانقطاع التام فتبين أنها صلحت خلافة للمذورين ولا عذر ثم إما انتقض طهارته بخرج الوقت ولو توضا والدم سائل أو سال بعد الوضوء في الوقت وأما إذا لم يكن سائلا عند الوضوء ولم يسيل بعد فلا حتى إذا توضا والدم ينقطع بخرج الوقت وهو على وضوء طهارته أن تسلي بذلك الوضوء ما لم يسيل أو تحدث حدثا آخر له ولو جالس السيلان بعد حتى ينتقض بخرج الوقت وفيه مطن عيسى بن أنان قال ينبغي أن يعيد الوضوء إذا دخل الوقت الثاني لانهما قطع ناقص فلا يمنع أعمال الدم الثاني بالاول فكان كالسفر وهذا لا يرد هذا الوضوء واقع السيلان دليل أنه لا يحتاج إلى وضوء آخر إذا سأل في الوقت والوضوء واقع السيلان ينتقض بخرج الوقت وجوابه أن وضوءه وضوء الطهارة الثاني لم يجد بعد حدث لان الوضوء يرفع ما قبله من الأحداث مثل وضوء غير المذورين والرفع ما بعده فتعذر لخرج في حق الحديث التاخر عن الوضوء وهي اعطاف الطهارة في التقفيف لا في التغفل وهذا لان الشرع جعل الحدث للموجود حقيقة معدوما حكم العذر وإما ما قاله عيسى بن أبي حمزة جعل الحدث المعدوم حقيقة معدوما حكمه وهو عكس الم شروع ولو وجدت الوضوء في الوقت الثاني والمستحب بها لاهم سال الدم انتقض طهارته لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يشبه بخلاف ما إذا توضا بعد السيلان وعلى قياس ما قاله عيسى لا ينتقض حتى يخرج الوقت الثاني ثم إذا أصاب ثوب صاحب العذر نجس من الحدث الذي يتلى بقطعه أن يغسله إذا كان مغبدا بأن لا يصيه حرمة أخرى حتى لو لم يغسله وهو كثر من قدر له درهم لم يجز صلاته وإن لم يكن مغبدا بأن كان يصيه حرمة بعد أخرى أو أراه ولا يجب غسله مادام العزلة قائما وقيل إذا أصابه خر السيلان يغسله له قادر على أن يشرع في ثوب طاهر وفي الصلاة لا يحكمه التردد فقط اعتباره وكان محمد بن مقاتل يقول يغسل ثوبه في وقت كل

وهو استخاره بقية الكتب المذكورة (قوله فتوضا وصل) فلا تكون مستحقة في الوقت الاول فلا يجوز صلاة الانها وضأت ولم يصح الحديث اه يحيى (قوله لو جردا استيعاب الوقت) أي الدم المأثور للوضوء والصلاة استمر إلى أن خرج الوقت الثاني كانت مستحقة من أول ما رأت الدم اه يحيى (قوله وهذا) أي القول المذكور في جانب السيلان كقولهم في جانب الانقطاع اه (قوله وجوابه إلى آخره) حاشا أن لا نسأل أن وضوءه للسيلان بل الطهارة كوضوء سائر الطهارات وإنما يتبع إلى وضوء آخر لو سال الدم بعد دفع المخرج وإذا كان وضوءه للطهارة لم تعد في الوقت الثاني اه (قوله وهو عكس الم شروع) قبل هذا استقضى بالوقت في حق القراة أقول مناط الاعتبار في الصورتين واحد وهو اعتبار العذر للتقضي التقفيف وهو هنا في عدم احتجاب الوضوء فيصير الحدث الموجود حقيقة في الوقت كالموجود لا في اصحابه فيصير غير الموجود كالموجود كأن التقفيف هناك يجعل غير الموجود كالوجود اه يحيى (قوله فلا يعتد به) أي غيبته تقضى بالدم السائل بعد قوله بخلاف ما إذا توضا بعد السيلان (قوله لا ينتقض السيلان بعده لأنه في حاجة اه

(قوله في المتن والنفس دم) يفيد أنها لو ولدت لم تزمل أن تكون نفثا اه كمال (قوله في المتن يصب الولد) ثم ينبغي أن زاد في التعريف
 فيقال عقب الولد من الفرج فاهو ولدته من قبل سرتها بان كان يصبها من حشاها فخرج الولد منها كون صاحبها من سائل
 لأنفس اه كمال (قوله ومنه قول النسي مالم يصب نفس سائلة لا ينصب) وفي الصحاح جعله حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس
 له أصل اه سروجي الممنفوس تقسمت بالنفس نجبة لا تقول بالمصدر لا مشتق من تنفس الرحم وأخرج النفس اه (قوله
 في المتن دم الحمل استباحة) أي لو في حال ولادتها اه كافي (قوله ولا حاض) أي لو حال كذا في مودته المصنف اه قال في مشارع
 الشارح وماترا ما حمل لا يكون حضا خلافا للشافعي وكذا ما تراه ما لطلق قبل الولادة وماترا خرج وقت خروج الولد من نفس عند
 الاماين وعند محمد ما يخرج الرأس ونصف الولد أو الرجل وأكثر الولد لا يكون (٦٧) دم نفس اه (قوله وجعل الدم

رزقا للولد) يصل اليه من
 قبل سرتها ثلاثا تلحق به
 اه كافي وكذا أدخل فيه
 من سرتها كذا في المستحق
 اه (قوله ولو لم يصب كرم) أي
 الشافعي (قوله بغير روح
 الولد) حملته الماحمل
 استباحة قبل افتتاحه
 الرحم بغير روح الولد وبه
 ليس باستباحة بل بنفس
 اه يعني (قوله ولو خرج
 بعض الولد) كمال في العادة
 فأما ما أخرجه آفة وبيحت
 عليها الصلاة فلأنها أنصر
 نفسا وفي فتاوى القاهرة
 ولولم فصل فبسر خاصة ثم
 فتقبل حتى قالوا يؤخذ بقدر
 كيف القدر بمحمول وليس
 هناك وتصل كالأقوى
 ولها اه (قوله والأقلا)
 أي ما تراه حالة الولادة قبل
 خروج الاكثر استباحة
 اه (قوله في المتن والسقط
 انظهر بعض خلقه ولد)
 أي في حق غيره فبما ذكر
 من الأحكام لا في حق نفسه

صلاة مرة كالوضوء وقال بعضهم لا يجب عليه غسله لان الوضوء مخرج تمام النفس والخاصة ليست
 معناه لا قليلها يعني فالحق الكثير بالقليل للضرورة قال رحمه الله (والنفس دم يصب الولد) لاه
 ما خزن من نفس الرحم الولد ومن خرج النفس بمعنى الولد وبمعنى الدم لان المولد نفس وكذا الدم
 يعني نفسا قال الشارح

تسيل على حدة السيوف نفوسنا * ولمست على غير السيوف تسيل
 أي دماؤها ومنه قول النسي مالم يصب نفس سائلة لا ينصب الماء إذا مات غيبا فإن يكون مشتقاً منه
 هكذا ذكره في كتب الفقه وقال المحرر في النفس بكسر الهمزة وفتح اللام لا تنصرف في عالم كسبي
 بالحض وفي المغرب واما اشتقاقه فمن تنفس الرحم وأخرج النفس بمعنى الولد فليس ذلك قال
 رحمه الله (وإذا حملت استباحة) وقال الشافعي حيز اعتبارا بالنفس بان ولدت ولدين فالنفس من
 الاول وهي حامل والثاني فلولا أنها قبضت لمصارت نفسها لاذ كل واحد منهما بدم رحم ولما قوله عليه
 الصلاة والسلام في سبيلها أو طلاس لا تؤمن أحمل حتى تقع ولا حال حتى تستبرأ بجمعة فيجعل عليه
 الصلاة والسلام وجود الحوض على كل رامة الرحم من الجبل حيث جعل الحوض غاية لقرعها ومما حلت
 إلا اثنين بأنها ليست بجلد وأن الحمل لا يحيض وأن الحوض والنفس لا يجتمعان ولو جاز اجتماعهما
 لم يكن وجود الحوض دلالة على انتفاء الحمل ولم تكن حال وجوده احتياطاً في أمر الإضاع وعن
 ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال ان أفرغ الحوض عن الحمل وجعل الدم رزقا للولد فالت عاتية
 رضي الله عنها أن الحامل لا يحيض ولا تغرب الرحم بقدر الحمل كذا العادة وفيما ذكره ان ينفع فيه
 بغير روح الولد الاول وتنفس بدم فلا يرباها ولو خرج بعض الولد فخرج كذا يكون نفاسا لا املا ولو
 تقطع فيها وأخرج كذا فهو نفسا ولو خرج كذا كسروج كذا عند محمد لا يكون نفاسا لان
 النفس عند هذا موضع الحمل كالأقوى التوامين وفي المقييد النفس ثبت بغير روح أقل الولد عند أبي
 يوسف وعند محمد بغير روح كذا قال رحمه الله (والسقط ان ظهر بعض خلقه ولد) وذلك مثل
 بدأ برسل أو أصبح أو ظفر أو شعر فتكونه نفسا وتقتضي بالعدة وتصير لامة أم ولد وهو يحتب
 لو كان علقية بالولادة ولو ولدت من سرتها أنصر بضاً لا أنفاسا لدم من غير حمل لكن تقتضي بالعدة
 وتصير أم ولد وهو يحتب في العين قال رحمه الله (ولا حلالا لله) أي لا حلالا لال النفس لان تقدم الولد
 دليل على أمن الرحم فلا حجة إلى ما زادنا عليه وهذا بخلاف الحوض لانه يتقدم دليل على

فلا يسمى ولا فصل ولا يصل عليه ولا يستحق الاثواب والصوم ولا يعتق وإن كان لا يرى امتين أم لامة أم سقطت في المخرج فاحقر
 بها الدم وهي مبتدأة في النفس ومباحة عاتق في الحوض والظهر أن كانت عاتقها في الحوض عشرت في الظهر عشر من فتقول على تقدر
 أمسينا خلق هي تصوم ونفلسها أربعون وعلى تقدير أنه لم يستل لا تكون نفسا يكون عشرة تحب الإسقاط حيزا إذا وافق عاتقها
 أو كان ذلك عقب ظهر صحيح فتزله الصلاة عقب الإسقاط عشرة أيام يقين ثم تقبل وتصل عشرين يوما والوضوء طوقت كل صلاة
 بالشك ثم تركت الصلاة عشرة أيام يقين ثم تقبل أقامة النفس والحض ثم يكون بعد ذلك طهر عاشرين وحيضا عشرة وذاك
 فأما كذا في المحيط كذا لاتين خلقته في أقل من مائة وعشرين يوما لأن أربعين ومائة النطفة وأربعين ومائة الطقة وأربعين
 ومائة الخشعة كذا في الواقعات (قوله أو ظفر أو شعر) دللوا يستبرأ منه لم يكن وإنما قلنا أمكن جعله حيزا بان استجمل اياه اه كمال
 (قوله وتصير لامة أم ولد) أي إذا اعترف أنها حمل منه (قوله ويحتب في العين) أي وتصير صاحبها من الدماء السائل منها اه فاية

(قوله يجب عليها الفسل) أي احتياها المان الولاد فلا تخلفوا لها عن فسل دم أه كل (قوله وعند أي يوسف) قال في المبني وولادتها
 قصير نفسا وان لم تر بما عند أي خيفة وأبى يوسف حتى رزها الفسل فقد جعل أبى يوسف مع أي خيفة فقلل عن أبى يوسف وأبى يوسف
 (قوله قال في المفسر والصحيح) قال في القدرين لم يلزم أن تكون ولادتها لم تر بما هل يجب عليها الفسل الأصم أم يجب أه (قوله وكذا في حق
 الأخبار بانقضاء العدم) بيانه قولان لزوجه ما نولدت كانت طلق فولدت ثم قالت انقضت عقد فعد أي خيفة لا تصدق في أقل من
 خمسة وعشرين يوما لأن أقل النفاس خمسة وعشرون يوما وثلاثة أظهار بخمسة وأربعين يوما وثلاث خيض

أمنه ودم الرحم عند عاده جعل الامتناد دليلا على أمنه ولو ولدت ولم تر بما يجب عليها الفسل عند
 أي خيفة وزفر وهو اختيار أبي علي أنه قال لا نفس خروج النفس نفس على ما تقدم وعند أبي يوسف
 وهو رواية عن محمد لا تغسل عليه العدم الدم قال في المفسر والصحيح لكن يجب عليها الوضوء من خروج
 العاصم مع الولاد لا يغسل عن وطوة وروي عن أبي خنيفة أن أقله خمسة وعشرون يوما وليس
 مرادها إذا انقطع دونه لا يكون نفاسا بل مرادها وقت حاجة إلى نصب العانة في النفاس لا تنقص
 من ذلك أن ينفس لها دون ذلك أي إلى نفس العادة عند عود الدم في الأربعين لأن من أسهل أن الدم
 إذا كان في الأربعين فالظهر المظلل فيه لا يغسل طال الظهر وأقصر حتى لو أو تساعة دما وأربعين لا
 ساعتين ظهر أسبعا دما كان الأربعين كله نفاسا وعندهما أن لم يكن الظهر خمسة عشر يوما فكذلك
 وإن كان خمسة عشر يوما فصاعدا يكون الأول نفاسا والثاني خيضا إن أمكن والأول كان استخاضة
 وهو رواية ابن المبارك عنه وكذا في حق الأخبار بانقضاء العدة مقدرة بخمسة وعشرين يوما عند
 وأبو يوسف قد يرد بأحد عشر يوما ليكون أكثر من أكثر الخيض قال رحمه الله (وأكثر ما يردون يوما
 وأثرنا استخاضة) أي أكثر النفاس أربعين يوما وقال الشافعي أكثر سنون يوما قول الأوزاعي عندنا
 امرأة ترى النفاس شهرين به استدلل التوفيق في شرح المنهبة ولما حدثت أم سلمة أيها سألت النبي
 صلى الله عليه وسلم كم مجلس المرأة إذا ولدت قال أربعين يوما إلا أن ترى الظهر قبل ذلك وقالت أيضا
 كانت التمس بيلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما رواه أحدوا أبو داود وابن ماجه
 والترمذي وقال الترمذي أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على أن
 النفس تدع الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الظهر قبل ذلك وقال الطحاوي لم يقل بالسنتين أحسن الصلابة
 وأما قول الأوزاعي عندنا امرأة ترى النفاس شهرين فقلنس أربعين يوما أن الشهرين نفاس لم يزد على
 الأربعين استخاضة وليس في إسقاط الصوم والصلوة منها وقصر يومها على الزوج دليل شرعي من
 كتاب أو سنة أو قياس ولا حكاية لأروى عن امرأة جمهور لا وقول الصابي عنده ليس بمحكمة فكيف
 يكون قول الأوزاعي واعتقاده أن ذلك كله نفاس حجة ولم يقل به الأوزاعي نفسه بل منه بمثل مذهبا
 من ولادة الجارية في الصوم أكثر خمسة وثلاثون يوما وعنه ثلاثون يوما وقوله والرائد استخاضة أي
 الزائدة على الأربعين استخاضة لعدم النقل ولا مدخل للنفاس في المقدار ومراد المصنف بيان المدة وأما
 صاحبة العدة التي إذا دمه على الأربعين فانه يرد إلى أيام ما دته فولدت كرمين قبل قال رحمه الله (ونفاس
 التواسمين من الأول) هو ما قول أبي خنيفة وأبى يوسف وقال محمد وزفر من الولد الثاني لأنها حامل به فلا
 يكون دمها من الرحم ولهذا لا يكون ما تراه من الحمل من الدم خيضا وكذا لا تنقض العدة إلا بوضع الثاني
 ولأن جعل النفاس من الولد الأول يؤدي إلى الجمع بين نفاسين بلا ظهر يظن فيهما لأنها إذا ولدت الثاني
 لتنام أربعين من الأول وجب نفاس آخر لولده الثاني ولهذا أن النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة
 وهي هذه المدة بانقضاء كل ما خارج عقب الولد الواحد لأن كل واحد منهما ما يوجد تنفس الرحم

خمس عشرة يوما وعند
 أي يوسف لا تصدق في
 أقل من خمسة وستين يوما
 لأن أقل النفاس أحد
 عشر يوما وثلاث خيض
 بنسبة أيام والباقي ثلاثة
 أظهار وعند محمد لا تصدق
 في أقل من أربعة وخمسين
 يوما وساعة واحدة لا
 لا بقدر الأقل بمسقة تعتبر
 الأقل عرفا وهو ساعة
 والباقي ثلاث خيض
 وثلاثة أظهار أه (قوله في
 المتن ونفاس التواسمين من
 الأول) وهذا قول أبي خنيفة
 وأبى يوسف قال في البدائع
 ثم يستوي ما إذا كان ختم
 عاتها بالدم أو بالظهر عند
 أي يوسف وعند محمد كان
 ختم عاتها بالدم فكذلك
 وأما إذا كان بالظهر فلا لأن
 أبى يوسف يرى ختم الخيض
 والنفاس بالظهر إذا كان
 بعد دم محمد لا يرى ذلك
 وبما هاهنا كرفي الأصل إذا
 كان عاتها في النفاس ثلاثين
 يوما فأنقطع دمها على رأس
 عشرين يوما وطهرت
 عشرة أيام تمام عاتها فحلت

وصامت ثم طهرت فاستمر بها حتى جاوز الأربعين ذكر أنها استخاضة قبل أو راء الأربعين ولا يميز بها
 صومها في العشرة التي صامت فيلزمها القضاء قال الحارثي الشهد هذا على مذهب أبي يوسف يتيم فاما على مذهب محمد فغيبه نظر
 لأن أبى يوسف يرى ختم النفاس بالظهر إذا كان بعد دم كبري ختم الخيض بالظهر إذا كان بعد دم لم يكن محل الثلاثين نفاسا لها عند
 وإن كان ختمها بالظهر ومحمد لا يرى ختم النفاس والخيض بالظهر فغاشها في هذا الفصل عند عشرين يوما فلا يميزها بقضاء صامت
 في العشرة الأيام بعد العشرين

(قوة بخلاف) أي بخلاف ما رأيت قبل الولادة فإنه لم يمتنع افتتاح الرحم فلا يكون حينها (قوة بالصحيح) أن يجعل جلا واحدا
لأن الثالث من علوق الثاني وهو من علوق الأول اه يحيى والقاهر

باب الانجاس

جمع يحيى يقتضين وهو في الأصل مصدر ثم استعمل اسما لكل مستقتر وبطلق على الحقيقي والحكي فكان ينبغي أن يقول باب
الانجاس الحقيقية تعيينا للراد لكن لما تقدم ذكر الحكمي كان غرضه تداعيا على أن المراد هنا هو الحقيقي يحيى (قوله في المتقوعات)
أي ما تقع طاهر اه يحيى (قوة أما الأول فهو واجب) أي عقيد الامكان وعملها يستلزم ارتكابها أو استحسانها ولو يشك من
انزاعها إلا بآية أو ضرورة فلتاس بصل معها لأن كشف العورة أشد فلو أداها فلا ريب في أن يتلى بين أمرين من محذورين عليهما أن يرتكب
أحدهما أماما من معصاة وهو حدث أو جدهما بكنى أحدهما فقط انما وجب صرفه إلى الصابة لا الحدث لئلا يمتنع منه فيكون محصلا
لظهوره في لائحه أغلق من الحدث ولا لا مصرف في الانفس حتى يرد إشكالا كما قاله جلد في أو جبهه صرفه في الحدث وقولنا يتيم
بعده وهو لقمع قمع محصلا اتفاقا أو لئلا يتيم قبل صرفه إلى الصابة فإنه يجوز عند أي وصف خلافتها على ما مر في باب التيميم
أنه متى صرف إليها فكان معدوما في حق الحدث وأما إذا لم تمكن من الزافة فتغلبه خصوص أهل الصابغ العلم يتيمس التوب قبل
الواجب غسل طرف منه فإن غلبه بصر أو بصر طهر وذ كر الوجه بين أن (٦٩) لا أثر لقرى وهو أن يغسل بعضه

مع أن الأصل طهارة التوب
ووقع الشك في قيام الصابة
لاحتيال كون المفسول
عليها فلا يقضى بالتبلة
بالشك كذا أورده
الاصحابي رحمه الله
شرح الجامع الكبير قال
وسعت الشك الأنعام تاج
الدين أحمد بن عبد العزيز
يقولون فيه على مسئلة
في السر الكبير هي إذا تقصنا
حسنا وفهم ذوي لا يعرف
لا يجوز قتلهم لقيام المانع
يقين فلو قتل البعض
أو أخرج رجل قتل الباقي

وانتسبه بخلاف الحيز وانتهى العنق متعلق بوضع جل مضاف إليها افتتال بالجمع ولا تنزل
التعاسين متواليان بل التماس من الأول إلى الأربعين والثاني استحاشة ثم شرط التماسين أن يكون
بين الوالدين أقل من ستة أشهر حتى لا يمكن علوق الشك في وطء حدث وان كان جهامة أشهر أو أكثر
فهما جملان وبما كان وان عودت ثلاثة أولاد وبين الأول والثاني أقل من ستة أشهر وكذا في الثاني
والثالث ولكن بين الأول والثالث أكثر من ستة أشهر فالصحيح أنه يصح جلا واحدا

باب الانجاس

قال رحمه الله (بظهر البدن والتوب بالماء وبعثه من قبل كالحمل وما عاورد) اعلم أن الكلام قسمين
وحيث أحدهما في وجوب غسل العنق والثاني فيما يظهر به أما الأول فهو واجب لقوله تعالى
وَيُثَابِتْ غُطُّهُرَ أَيُّ غُطُّهُرَ حَاضِنِ التَّبَاطُاتِ وَمَا تَقُلْ خِلَافَ ذَلِكَ مِنْ تَفْسِيرِ الْآيَةِ لَا وَاقٍ ظَهَرَ الْفَسْةُ
وقوله عليه الصلاة والسلام حيثما قرصته ثم اغسله بالماء ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
الصلاة في القصة والجوزة والمزقة والفرق بين تبلة وتبلة وتبلة وقال الشافعي لا يجب غسل ول
السلام القى لم يأكل الطعام بل برش عليه الماء لا غير ولنا القومات وماورد فيمن التضع والصب
المراد به الغسل ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في المني وضأ وانضغ فرجك ولا يجزى إلا الغسل

لشك في قيام الحرج كذا اه وفي الصلاة بعد ما ذكره جرداعي التطيل فأولس معه ما عاورد ثم ظهرت الصابة في طرف آخر يجب إعادة
ماصل وفي الظاهر به التوب فيه بجملة لا بد من مكانها يغسل كله وهو الاحتياط وذلك التطيل مشكل منه يدى فإن غسل طرف موجب
الشك في طهر التوب بعد اليقين بقاءه قبل وحاشه أنه شك في الإزالة بعد يتقن قيام الصابة والشك لا يرفع اليقين قبله ولو لم يثبت
الشك في كونه الطرف المفسول والرجل الفرج هو مكان الصابة والمقصود القديم وجب البقاء للشك في طهر الباقي وإباحة دم الباقي
ومن ضروره وروى عنك كافيه ارتفاع اليقين عن تبسه ومعه صيته وإذا صار شك في كونه نجسا جازت الصلاة معه لأن هذا إن
صح لم ينقض كلفهم عليها أعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك معني فإنه حيث لا تصورا بنت شك في محل نبوة اليقين تصوره ونبوت
شكها لا يرتفع مع ذلك اليقين فن هذا حتى بعض المحققين أن المراد لا يرفع حكم اليقين وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم
لأنه لا يقول وإن ثبت الشك في طهره الباقي لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بعباسه وهو عدم جواز الصلاة تقريبا بعد غسل
الطرف لأن الشك الظاهري لا يرفع حكم اليقين السابق على ما هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل الباقي والحكم بطهارة
الباقي مشكل والله أعلم اه كآلهما اه (قوة ثم اغسله) وهو أن المراد تطهير العنق وفي المغرب الحلت القشر باليد أو العود أو القرص
باطراف الأصابع اه وقوله صلى الله عليه وسلم حيث به أمر لا صاحب أبي بكر حين حالته عن دم الحيز يصيب التوب لكونه نجسا فيلق
كل نجسه اه يحيى (قوة ونهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصلاة في القصة والجوزة) أي لاحتيال الصلة اه

أقوله لا يتجسس بأول الملاحظة متبينة إذا كان بحيث يخرج من بعض أجزائه في الماء لا ترى إلى ما ذكره من أن الموشور وجوهيته على أرض أولئك النجس على لا يتجسس ولو كان على القلب وظهرت الرطوبة في بعضه يتجسس كذا في الخلاصة قلت يجب حل الرطوبة على السائل لا التماسه فقط كذا في كتابنا في التوب النص الرطب في الثوب الطاهر الخاف ظهروا فيه من ذلك وهو مصرح به في بعض النسخ فإنه أصغر اختلاف المشايخ فليسوا مع لا يتجسس وكذلك بسط على النص الرطب تتندى وليس بحيث يقطر إذا عصر الأصغر فيه أنه لا يتجسس ذكره الخافى ولا يخفى أنه قد يصل إلى الثوب وعصره فيخرج رؤوس مغاريل لها قوة السيلان لتعمل بعضها بعض فتقطر بل تفرق مواضع بعضها ثم ترجع إذا حل الثوب ويعلق بعضها فتكم بظاهرة التوب ويوجد حقيقة الخافى قالوا في أقطعة عدم النجاسة يعلم نزع شيء عند الأمر ليكون (٧٠) مجردة ولا يبعد التقاطر اه كل (قوة لئس) وهو قوله تعالى وأمرنا لنسأل الله

أنفا ولا النضج كذا الصبر منه الناضج جعل الذي يستخرج به الماء قاله المذهب وما ذكرنا من الفرق بين الجارية والسلام أن قول الجارية أن من يول الغلام ضعيف إذا فرق بين تخين النجاسة وبقائها في وجوب بلزائها بالنسل وهذا المذهب نفسه صحيحه غير ظاهر فلا يعقد وفرق بعضهم أن الاعتناء بالنسب أكثر لا يصبه الرجال والنساء فلا يولى بها كذا راعى أعم أضف لأن مقتضاهما أن لا يجب غسل ثياب النجس من ولها السكنون لا ابتلاء به أو شق في حقهن لاختصاصهن بحملها ومشاركة الرجال في حمل العبيد وقال الشافعي لا يفتن في فرق بينهما ولقد أصف فيما قال وأما الثاني وهو ما يظهر به النص في كل ما تمسك إرادته كمثل ونحوه ويجوز إزالة النجاسة عنه عند أي نجفة أو أيوسف وقال محمود وروى الشافعي لا يجوز إزالة النجاسة عنه يتجسس بأول الملاحظة والنجس لا ينجس الطهارة لأن هذا التمسك ترك في الملتصق ولا يصح الحاقه بالمعصوم الضرورة وفي المسحورة يبقى ما ورده على الأصل ولو حامر ويمن عاتنه أنها قالت ما كان لاحدا ما لا ثوب واحد يتجسس فيه فإذا أصاب من دم الحيض قاتل برقه فحقته بظفرها أي حكته ولا من يربطه من فوقه أن ينجس الطهارة كذا لعل أولى لأنه أقطع لهولاء لا شاهد يعلم الضرورة أن المانع من زيل شيا من النجاسة في كل مرة ولهذا يتغير لون الماء بعد النجاسة فتناهية لاهم كس من جواهر متناهية قل أعرف في موضعه قلنا انتهت أجزاؤه إلى النجس طاهر لعدم الجاورة وما ذكره من النص بأول الملاحظة سقط للضرورة كما سقط في الماء ولا يتعلق لشافعي بقوة عليه الصلاة والسلام ثم اعلم على ما لا يعرفه القاص وهو ليس بجمعة جاحل كقوله عليه الصلاة والسلام ويستنج ثلاثا أحجار فانه يجوز فيه وعن أيوسف أنه لم يهرز نظير البدن إلا بالماء لا النجاسة يجب إزالة النجاسة من البدن فلا يزول بفعله كالحديث قال رحمه الله (الافهم) أي لا يجوز إزالة النجاسة منه لأنه لا يخرج بشيء فكيف يخرج غيره وكذا النفس واللب والصبور وروى عن أيوسف لو غسل النجس من الثوب بعد أن أوزيت حتى ذهب أثره لم ينجس قال رحمه الله (ولنف بالثوب نجس ذي جرم) أي يطهر الخاف بالثوب إذا تنجس بنجس ذي جرم ولم يشترط الخاف وهو قول أيوسف وقوله عليه الصلاة والسلام من أراد أن يدخل المسجد فليقلب ثيابه فان رأى بها شيء فليمسحها بالماء الأرض فإلا الأرض لها مطهر ولأن البويهي اعتقد تحقق فلا معنى لاشتراط البلق إذ يلحقه بالثوب وهو مدفوع ويشترط عند زوال الرائحة وعلى قوله أكثر المشايخ ومن بدأ بنجفة لا من الخاف إذا لم يمسح بكثر ولا يطهر وقال محمود وروى لا يطهر إلا بالفسل لأن رطوبتها تستدخل في الخاف والعل قصار كالأصابع رطوبتها دون جرمها وكما

ما هو بأول (قوله لعدم الضرورة) أي لأنها تندفع بالماء اه قلنا إنما الله ظهور بالنسب بالاجماع لأنه من قبل عين النجاسة وأنه لأنه بسبب حكم النجاسة إلى الطهارة وغير الماء يشاكله في الإزالة أو أقوى فاختل أقطع الجلطة من الماء لأنه زيل البول والغسوة فخلق حيث شبه اه رأى (قوله لا بالماء) لأن ما كان في البدن نظير الخسخت أدنى نظيره معنى العبادة بخلاف الثوب اه رأى لأن حرارة البدن جذبة والماء أدخل فيمن غير متنجس ومن طهارة البدن بغير الماء فخرج طهارة تتندى إذا طام عليه الولد ثم وضعه حتى زال أثره التي وكذا الخاف أصح من نجاسة بها حتى ذهب الأثر ونرى بغيره ثم زد ريقه في غير ما طهر

حتى لو لم يصح قول محمد لا يصح ولا يحكم بالطهارة بغير الماء كقوله فاضمان كان على بدنه نجاسة في نفسه ما يفرقه بملوثة ثلاث مرات حتى عن الفقيه أي حضرة قال يطهر إن كان الممسح طارعا ريقه اه (قوله في المتن لا لئس) قال لئس من لم يقبل الماء بالزيل أكثر من غيره الزيل بقوة لا لئس لأنه وإن كان ما لئس به غيره من الزيل لئس اه (قوله في المتن) ونفس بالثوب نجس ذي جرم) والخاف لم يفرع طعن على قوله البدن أي يطهر الخاف النجس والعل النجس والبالق بالثوب تتعلق بقوة بطور والبالق قوله نجس في محل النجس على أنها حال من الخاف أي حال كونه متنجسا بنجس ذي جرم حتى (قوله جرم) أي جنة كالرؤس والعذر والدم اه (قوله وإن يشترط) أي المصنف أي لا يشترط أن يكون ثوبا الخاف بعد خفاف نجاسته اه (قوله وهو) أي عدم اشتراط الخاف (قوله كذا المشايخ) أي عليه الفتوى اه رأى (قوله إذا لم يمسح بكثر) أي قبل الخاف اه

في البدن والثوب والبساط والقبضة المأخوذة التي لا يجر لها اختلاف المني فانه مخصوص بالثوب حتى
اكتفى في الثوب ولها ما روي من قوله عليه الصلاة والسلام من أراد ان يدخل المسجد فليطبخ
ولان الخلف حبل لا تتداخله ابرامه من القبضة وانما تتداخله طرطرها ولا تخلل ارجع في جملتهم
اذ خاف فلا يبق بعد السح الا قليل وقيل حتى تفسد القبضة والحد الحقيق بخلاف الثوب والبساط
لانهم متعلقان بغيره لانهم اجزاء من القبضة وبخلاف البدن لان لحيته وطوبى تتوابع من العرق فيخرج
من الجفاف فالدرجة هاهنا (والايضل) أي وان لم يكن لجره يطهر بالنقل لان اجزاء القبضة تتشرب
فيه فلا يخرج الا بالنقل وقيل اذا مشى على الرمل والتراب فالتصق بالنقل وجعل عليه زاما
او رملا او رمادا فانه يطهر وهو الضيق اذ لا فرق بين أن يكون لجره منها او من غيرها ثم الفصل فيها
أن كل ما يبق بعد السح على ظاهر الخلف كالمذرة والدم وغيره فهو جرم وما لا يرى بعد السح
فليس يجره قال رحمه الله (وعني اذ هي ابس بالفرك والايضل) أي اذا قصص الخلف أو الثوب
بشيء وليس يطهر بالفرك وان لم يكن بابا يطهر بالنقل وقال الشافعي المني ليس بصبر للمحوى
عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلى
فيموا ليه وفي حديث آخر قالت كنت أفرك المني من ثوبه عليه الصلاة والسلام وهو يصلى والواو
لعمل ولو كان بحبل المني الصلوات معه ولما كتني بالفرك فيه كسائر القبضات وعن ابن عباس
انه قال سئل النبي عليه الصلاة والسلام عن المني صيب الثوب فقال اغسلوه بغيره الباقوا والغسل
واغسله بقليل ان غصمه بغيره أو بذرة ولا يمتدأ خلق البشر فصار كل عين ولما روى عن عائشة
رضي الله عنها قالت كنت اغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلاة
الحديث وسجدت معاه عليه الصلاة والسلام قال اغسل الثوبين خمس وعشرين المني ومن
أي مرة روى الله عنه في المني صيب الثوب ان ياتيه فاضله والا فغسل الثوب كله وعن الحسن
المني بغيره البول والدم احتمال بالشيخ من حرارة الشهوة ولهذا من كثر منه الوفاة حتى فترت
شهوه فيخرج بها حر وانما يطهر بالفرك لقوله عليه الصلاة والسلام اغسله بغيره واقره بياضا
ولا مزاج فلا تتداخل ابرامه او ما على ظاهره يطهر بالفرك أو يقل والقليل معفو وما يورده من
الامانة محمول على انه كالقبيل لا وعلى انه كالبشر من الفصل وتشبيهه بالخيط اجماعه في المنطق
النباشة لا في الحكم بجليل ما ذكرنا من الامة ولا تعلق به بقول عائشة رضي الله عنها كنت أفرك
المني من ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فيمن حيث ان الواو والحال لا خبر وأمره
عليه السلام كلف اقتضاها لوجوب من خبره لان حقيقة الواو جوب والقاهرة ان كان قبل الصلاة
لا يبعد ان تشبه بغيره وتنقعه عن الصلاة وهذا كما يقال حياة الطعام وهو باكل أي باكل
بعده ويجوز ان يكون البشر من النص ثم يطهر بالاستسقاء فان لم يكن قد يكون نجسا وتولم منه
للطاهر كل من غاص في الماء وهو صاف فغسله بالملح والماء لانهما يجل من البشري وان كانا
يحبين ثم قبل اغسله يطهر بالفرك الخارج المني قبل المني اما الخارج المني أو لا ثم خرج المني لا يطهر
الا بالنقل وقال خمس الائمة مستثناة من مشكلة لان الفعل يغنى شيئا والمني لا يطهر بالفرك الا
أن يقال ان مغلوب المني فيعمل بغيره وروى الحسن عن أصحابه انه لو كان في رأسه من قبضة
لا يطهر بالفرك واختاره الأصمعي وقال الفقيه أحدنا إبراهيم عندى المني اذا خرج من رأس
الاحليل على حبل الدق ولم يتشرب على رأسه يطهر بالفرك لان البول المني هو داخل الذكرك غير
معتبر وهو رائي على غير مؤثر بخلافه اذا تشرب على رأس الاحليل حيث لا يكتفى فيه بالفرك لان
البول المني خارج الاحليل معتبر فلا يطهر الا بالنقل حتى لو مال ولم يمس البول ثوبا لا يحل بكتني
بالفرك ولو أصاب المني شيئا بطانة فتقنا الى البطانة يطهر بالفرك هو الصحيح وروى عن محمد بن كان

(قوله وله ما) أي لا يفي
حقيقة وأى يوسف في
جواز التطهير بالقليل بلا
غسل اه (قوله يطهر
بالنقل) أي يطهر كان
أو ياستنقا كان أو قويا
أي بالنقل لا بالقليل قال
الحسين لان ذلك حيث
يزيد انتشارا ونظرا اه
(قوله فيعمل بغيره) وهذا
ظاهر فانه اذا كان الواو اجماعه
لا يفي حتى يغنى وقطعه
الشرع بالفرك يابسا يزم
انه اعتبر ذلك الاعتبار على
اعتباره مستحكما للضرورة
بخلافه انما يابس ولا يستغنى
بالمني أمى فانه لا يطهر
حينئذ الا بالنقل لعدم
الجلي كبقيل اه كمال
(قوله يطهر بالقليل) وفي
نسخة بالفرك اه قال
الكمال رحمه الله فذا
الضعف وتطهير الارض اذا
كانت نجسة بغيره بالماء
ثلاثا وان كانت نجسة
قلاو اصب عليها ثم تشف
بغيره فهو ما يفعل ذلك
ثلاثا وان صب عليها كثيرا
حتى تصرفت النجاسة ولم
يؤذي بها ولا يضره تركت
حتى جفت تطهرت اه

(قوله ومنها البئر اذا وجب ترجمها فطارها له ثم عطف عليها تحكي على الروايتين) قال الكمال يظهر كون الظاهر المتعلق في الكل والاولى اعتبار الطهارة في الكل كما اختاره شارح الجمع في الارض وهي أصل الكل اذ لا يمنع فيها أصلا لكون طهرها لانه محكوم بطهارته شرعا بالخلاف على ما قرر معني الزكاة لا تار وملاحظة الظاهر الطاهر لا ترجح التخصيص بخلاف المستحبى الآخر وهو دخول في الماء لتقليل نجس على ما قالون فشر الملبس بغير طهارة في البدن الا في التي على رواية فلو لم يفرق بغير سقوط ذلك للقدار فصرحوا بالظاهرة فعمد أخذوا كون عند المذهب في التخصيصات غفوا اه (قوله لا مرفق) أي يخلط بغير لأجرته اه (قوله ويصان معها) وعليه ينترجم ذكر لو كان على نظره فخلصت فصحها طهرت وكذلك لا يخلط قال زينة الخراساني المدهونة وانشب انطراخي والوربا القصب اه كمال رحمه الله (قوله في الملتن والارض باليس) لافرق بين الخفاف والنمس والنداء والريح اه كمال (قوله في الملتن وذهب) بالبرص عفا على اليس اه ع (قوله في المتصلة) أي يخلطها اه ع (قوله دونه التيم) بخلاف الزفر والشاقي رحمه الله لان الماء اختص بالازالة ولم يوجد (٧٣) ولناقوله عليه الصلاة والسلام زكاة الارض يسهاو زكاة الطهارة واعلم بيز

التيمم لان الطهورية زائدة على الطهارة والمحدث يدل على الطهارة دون الطهورية اه زائدة قوله عز وجل عزب القبرك لارزقه اه مغرب قوله فم بكوفوا برشون عليها من ذلك) فلا اعتبار بها قهر بالخلاف كان ذلك تخصيها بوصف التامة مع العلم بانهم يقومون عليها في الصلاة التيمم اذ لا بد من مع مفر المسجد وعدم من يثقل الصلاة في شاة وكون ذلك يكون في شاة كثير من المسجد لافي بقعة واحدة حيث كانت قبل وتدر وتبول من هذا التركيب في الاستعمال يفقد نكر والكثير منها ولان يثقلها المحسة ينافي الامر بغيرها فوجب كونهم طهروا بالخلاف بخلاف آخر عليه الصلاة والسلام باهر اقدوس من ماعلى قول الاعراب في المسجد لانه كنهها والصلوة فيه يتابع نهارا وقد لا يصف قبل وقت الصلاة فامر بغيرها بالماء بخلاف مدتا الليل ولان الوقت اذذاك قد أتاه اذذاك اكمل الطهارة في التيمم في ذلك الوقت وانما صحت طهر الارض صب عليها ثلاث مرات وجفت كل مرة بمصر فتو كذا الوجب ما يمكنه ولم يظهر لونا القباة ولا ربحها فظهر طهر ولو كبها بآثار اثناء عليها لم يوجد راحة الجلدة جازت الصلاة على ذلك التراب والافلا اه فتح (قوله بغير الكتاب غلا ينادى بما تبى بغير الواحد) فيعتذر لان عمره الكتاب هو القطع باشراف الطهارة فمطلعون الطهارة القطعية حيث لم يقل تعالى فقيموا مسجدك ليعطى بل الحق أن اقلصة التكليف تنبى على ان دون القطع لان المكلف يطلع على الظاهر دون نفس الامر مثلا الملبس يكلف الوضوء ويجهل طهارة في طهارة نفس الامر وباستقبال القبلة في طهارة نفس الامر ان يمكن ميكاه يبي وكسب على قوله بغير الكتاب حاقصه فيه نظر لان الكتاب يشترط أن يكون التراب طاهرا لان تكون طهارته بالكتاب مغطى عليها بل يكتفى ان يكون طاهر اقلها كذا في اخوته يتوجه هذا النظر كذا نقلت من خط طري الهادي ترجمه الله تعالى اه

التميم

(قوله فوفى الامر فيه على العاد) والوجه انك لا ترى البشئ ان استغفرت عنه والافلا اه زاد الفجر (قوله امتزجوا من البول) قال العلامة نفس الدين بن اسمر الحار جرحه انه فشر الضرر عن أي هرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمزجوا من البول فابعد عذاب القوم ثم رواه الحاكم وقال على شرطهما ولا عرف له وهو عام لان من التعدية لا يتبعض والبول على البول لنفس فم كل بول وقدم مطلب التزاوج من الطاهر لا يؤمر بالاستزاج اه (قوله ولا اعتبار عند البلوى) قال العلامة كمال الدين رحمه الله ما قبل ان البلوى لا تعتبر في موضع النص عند كبول الانسان ممنوع بل تعتبر اذا لم تحقق نفس الثاني للبرص وهو ليس معارضة للنص بل رأى البلوى في قول الانسان في الانتصاح كروى الارسلوا سواه لانها انما تحقق بأغلبية عسر الاتفاق ولذا ان يتحقق في (٧٤) بول الانسان فكافنا وقد ينال معضاضا لقد استغننا عنه اه (فرع) قال في

الظهير وان اصابه بول الشاويrol الا دى فعمل الطبيعة بها للظفظة اه قال الولاء الجى رحمه الله رجل رأى على ثوبه انسان فضله أكثر من قدر الدرهم لان وقع في قلبه أنه لو أخيره فلان اشتغل بفصل لم يسه أن لا يصبره لان الاخبار مفيدون وقع في قلبه أنه لو أخيره لم يشتغل في كلامه كان في سنة من أن لا يصبره لان الاخبار لا يفسد قالوا وما يشاءوا تسوا الامر بالمرء على هذا كان يعلم أنهم يستعملون قوله يجب علموا الافلا وفي الرابطة ما فهم التام طاهر وفي السفاني سواء كان في الفم أو بين ثنايا اللبوف عند أي شئقة ومحمد جهما الله عليه القنوى وفي الفتوى العنايية قال أبو يوسف ان كان فيه لون الدم فهو نجس وعندهما

العباسة كاذب والكبر والخير وعن أبي يوسف شرب في شرب وعنه ذراع في ذراع ومثله عن محمد وروى همام عن محمد بن النضر الفاضل أن يستوعب القسدين وروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كره أن يشرب قاذورا وقال ان القاضى يختلف باختلاف طباع الناس فوفى الامر فيه على العادة كما هو دأب ثم اختلفوا فيما ثبت به الطيفظة وانفصفت فعداى حنيفة الطيفظة ما ثبت لمجاسته نص لمعارضه نص آخر مخالفه كالمشهور وعام يوجد فيه تعارض نصين وانفصفت ما تعرض النصارى في خصاسته وطهرته وكان الاخذ بالضاة أولى بل يوجد المخرج مثل بول ما يؤكل لحمه فان قوله عليه الصلاة والسلام استمزجوا من البول يدل على خصاسته وخبر العزيم يدل على طهارته خف حاكمه لتعارض وعند أبي يوسف ومحمد ما ساء الاجتهاد في طهارته فهو مختلف لان الاجتهاد يجب في وجوب الصلاة وترتبا لاختلاف تطهر في الروث والناس والبر وشوها فعداى حنيفة مغلظة لان ما روى عنه عليه الصلاة والسلام من أنه أتى الروث وقال انها ركس لم يعارضه نص آخر ولا اعتبار عند البلوى في موضع النص كما في ولا دى فان البلوى فيه أهم وعندهما مختلف لاختلاف الطائفة فان الكبري طهارتها واهوم البلوى لامتلا بالطرق بها لاختلاف بول الجمار وضوءه ملائق كل لحمه لان الارض تشفه وروى عن محمد بن الروث لا ينجس سوا الصلاة وان كان كسرا فافشا وهو آخر أقواله حين كان يرى مع الخليفة فرأى الطرق والمخاطات مملوحتها واما في بولى عظيمة فرجع اليه وأما عليه طين بخارى لان عشي الناس والذواب فيها واحد وعندنا كثر روى رجوعه في الخلف الى قوله اه اذا اصابه عنده حتى قال بطهر بالث في الروث لا يحتاج الى ذلك عندنا قلنا واما بول الفرس فقد تعرض فيه نصان على تقدير أن كراهة آكله كراهة تزيه عند أبي حنيفة وعلى اعتبار أنه كراهة تعزير لان لم يطهره لان منتهى كرامته كلم الا دى صار غفلا لانه بول بها طاهرة الفم فيكون لتعارض فيه موجودا وعند أبي يوسف ما كول فيكون وله مختلفا عنه وعند محمد طاهر لان بول ما يؤكل لحمه طاهر عنه وقوله وترطير لا يؤكل وهذا قول أبي حنيفة لانها مختلفا عنه وعندهما مغلظة في رواية الهندواى وفي رواية الكرخي طاهر عندهما وعند محمد نفس لمجاسته مغلظة وقيل أبو يوسف مع أبي حنيفة في الضيق أيضا لحصل لاي يوسف ثلاث روايات ولاي حنيفة روايتان ومحمد رواية واحدة والجميع روايات الهندواى وانها وان خصاسته محققة عنه وعند أبي يوسف ومحمد مغلظة وجه طهارته أنه ليس لما يتصل عنه تن وخبر رابحة ولا يثنى ش من الطيور عن الساجد فعلا ان خر جميع الطيور طاهر

طاهر وفي الظهير يتوابعه المقتبل له نجس اه تاريخية قال فاضلان في تناول الماء الطيف بسيل حتى من قسم التام طاهر هو الصحيح لا يمتد من البلغم وقال الولاء الجى ما فهم التام اذا اصابه التويخه وطاهر سواء كان من البلغم أو من بعا من الجوف لانه الغالب في الماء الطيف بصر من الصفحة التوم تولى من البلغم فيكون طاهرا كيفما كان عند أبي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى اه (قوله فقد تعرض فيه نصان) نص جوارا كله ونص انتهى عنه اه يحيى (قوله لاي يوسف ثلاث روايات) الواقع ان ابا يوسف مع أبي حنيفة على رواية الكرخي ومع محمد على رواية الهندواى والغهم من الهداية أنه مع أبي حنيفة في الرويتين وليس كذلك فحصل عن أبي حنيفة روايتان واما الهندواى خفف ورواية الكرخي طاهر وعن أبي يوسف روايتان ورواية الهندواى بظية ورواية الكرخي طاهر وعن محمد غلظة ورواية واحدة اه فتح

(قوله أنه لا تكسر) أي فلا يكون فيه ما يوجب التكسير (قوله فكان لا يجزئ) أي العزم باختلاف غيره اهـ من خط قارئ الصلاة
 (قوله في المتن عدم السكك لعاب البغل والجدل) مختص بالحق المختار حيث قال الروم السكك لعاب البغل والجدل وخرم ما يؤكل كالحل
 من الطيور بحسبة عتقة قال في الاختصار عدم السكك ليس بمحقق لأنه يبيح بالشمس وعن أبي يوسف أنه عصى فقتل بجفنة فقلت
 اهـ (قوله في المتن بول المتنعج كروث الأبر) أمالوا تنضع مثل رؤس المسلة تنبع لعدم الضرورة اهـ كأي قال الهندي على
 أنه لو كان مثل الجاسب إلا خرصته وغيره من المشايخ لا يعتبر الجاسب وإذا أضاف ما يمكن لا يوجب غسله اهـ فتح (قوله والجدل مطاوع
 ظاهر الرواية) فيه نظر فليس راد أن كان طاهر الماصور راسه وشوكه لأن الله الطهور رطله شيء قليل طاهر لا يغيره وصفان
 أين يجي الشك (قوله ولا يصح ظاهر الرواية) يعني أنه طاهر اهـ (قوله (٧٥) في المتن يطهر بزوال عينه) أي

وأثره اهـ ع (قوله في زوال
 بزواله ولو جرت إلى آخره)
 وهو أيسر لأن بحسبة
 الرجل يجاور العين وقد
 زالت وحديث المستقط
 من منامه في غير الرؤية
 ضرورة ما هو موطنهم
 العينة وإنما كان متدوبا
 ولو كانت مربية كانت
 محفوفة وكان حكمه الجواب
 اهـ كأي (قوله في المتن
 الأماشي إزالة أثره) أي
 من لون أو ربح قال في
 الظهيرة إذا صبغ الثوب
 بالتيل أو الصفر انصب
 فغسل ثلاث مرات طهر
 ولا تظهر بحسبة الإجماع
 متقاطرون لحسبته
 ثلاث مرات وأبقي بزائه
 في كل مرة طهر عند أبي
 يوسف خلافا لحد الطفل
 أخذاه على ندى أمه ثم
 امتصه ثلاث مرات طهر
 اهـ (قوله فان لم يصرح الدم
 بإرسوله قال يكفيك

حتى لو وقع في الماء لا يفسده ووجه التغليب أنه لا تكسر ما صابته وقد غير بطبع الحيوان إلى حيث
 ومنه فصار كغيره لا يباح والطب وهذا مشكل على قوله لما المأخوذ من منامه ان اختلاف العلماء
 يورث الشبهة وقد تحقق فيه الاختلاف فانه طاهر في رواية أبي حنيفة وأبي يوسف على ما مر مكان
 للاجتماع فيه مباح ووجه التخصيص عموم البياض والضرورة وهي وجوب التخصيص فيما لا يصرح فيه قال
 رحمه الله (ودم السكك لعاب البغل والجدل وخرم ما يؤكل كالحل) أي تنضع كروث الأبر) وهذه الجملة محطوفة على ما تقدم
 من قوة قدر الدرهم أي على قدر الدرهم ودم السكك إلى آخره وفيه نظر فان دم السكك لعاب البغل
 والجدل طاهر في ظاهر الرواية فكيف يكون عتقا والفقير يقتضي التيممة وعن أبي يوسف أن السكك
 الكبير إذا سال منه شيء فاحسب يكون نجسا مطلقا وفيه اشكال لأنه لا يقول بالتغليب مع وجود
 الاختلاف فيه وهذا قد روي بالكثير الفاضل لاختلاف العلماء فيه والصحح ظاهر الرواية أنه ليس
 بدم على التصحيح لأن الدم لا يسكن الماء ولهذا كثر محققو غسل المسكة بقوة لأن هذا مما يبيح
 في الماء والجدل على أنه ليس بدم أنه يبيض بالشمس والدم يورثها فلا يكون دما وأما لعاب البغل
 والجدل فقد صرح في الأماشي وأما البول المتنعج فقد روي في الأبرص والضرور وتوان امتلا الثوب
 وعن أبي يوسف وجوب غسله لأنه نجس حقيقة قلنا لا يستلزم الامتناع عنه فقط حكمه وقوله قدر
 رؤس الأبرص يشي إلى أنه إذا كان قد صوبها بالآخر يعتبر والحكم أنه لا يعتبر للضرورة قال رحمه الله
 (التبصير للمرئي يطهر بزوال عينه) لأن تبصير الرجل باعتبار العين فيزول بزواله ولو جرت وعن محمد أنه
 يطهر مرة إذا عصره وقيل لا يطهر ما لم يصبه ثلاثا بعد زوال العين لأنه بعد زوال العين التيقن بنبات
 غير مرتبة لا تفصل له وعن أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين لأنه بعد زوال العين التيقن
 بنبات غير مرتبة غل مرتة قال رحمه الله (الأماشي) أي الأماشي إزالة أثره أثره طهر لعله الصلاة
 والسلام فلو غلبت يارسين قالت فخان لم يصرح الدم بإرسوله قال يكفيك للماولا يضره أثره ولو كان
 في مرييا نيا فلن من خشيده أو يصبه بماء محض لا يزول لونه بالنقل وفي قطعها من طاهر لا يلبس
 بهذا الشرعة وتفسير الشقة أن يحتاج لإزالة التي آخر سوى الماء كما هو وبغيره ولأن الألة
 المعدة لقطع التماسك المانعة احتيج التي آخر شق على الناس فلا يكتب بالعلمية قال رحمه الله
 (وبغيره بالنقل ثلاثا والعصر كل مرة) أي غير المرئي من البصاة يطهر ثلاث غسلات بالصبر
 في كل مرة والمعتبر فيه غلبة الظن وانما قد بد بالثلاث لأن غلبة الظن فصل عنه فالله لا يزال

الماولا يضره أثره) أو داود عن أبي هريرة أن شربة بنت يسار أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ليس لي إلا ثوب واحد
 وأنا أحبب فيه فكيف أصنع قال إذا طهرت فاغسله ثم شربه قالت فخان لم يصرح الدم قال يكفيك للماولا يضره أثره في إسناده
 عبد الله بن لهيعة (قوله بضم الجس) فنقل إلى أن هذا الماء يطهر به قيام اللوث وقبل يغسل بعد ذلك ثلاثا وأما الطهور ولو غسل
 يمين دهن نجس مع ماء أثره فأما على ما في التبصير بان العين يطهر قال حتى على مبطها كأي عن أبي يوسف في العين تبصير
 يجعل في الماء ثم يصب عليه الماء ففعلوا العين ففرغ به شيء هكذا فعل ثلاثا طهر اهـ كأي (قوله ثلاث غسلات) وقال الشافعي
 يطهر مرة كالحكي قلنا الحكي مرف ثبوت الشرع وهو حكم الشرع بزواله مرة وأما الحق في عرف ثبوت به الحقيقة فعرف بزواله
 بالحقيقة وهذا يتكرر العسل اهـ رآني (قوله وبالصبر كل مرة) في ظاهر الرواية كذا في الهداية وأخبرني به جاري عن محمد
 بالاكتماء بالصبر في المراتب الأخيرة قال الشيخ كأي الدين ويستبرأ من كل عاصم حتى إذا انقطع قطار بعصره ثم طهر بعصره وجعل آخر

أودعهم بحكم بطهرانه قال في فتاوى حاشيتان التوب التي إذا غسل ثلاثا لم يصح من تطهير الأثر رواية عن أبي يوسف وإن غسل ثلاثا وصرف في كل مرة ثم تطهر من غير طهارة فأمسك ثيابا من عصر في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لم يصح من عصر ولا يسيل منه الماء قال في طاهر والاحتياط من غسله وما أصاب من شيء أقصد اه (فرع) الوضوء استعمال فيه التطهير بالفضل لتطرق كتيب الاثر من هذا الشرح قال في شرح الطحاوي والفرقا أصابت بالخطبة فغسلها وطهرها وغزها فاحمل أكفها إذا كان لا يصح منه طم ولا ارتحوا وان كان وحده لا يحمل أكفها وإذا انخفضت الخطبة فلا تطهر إذا إلا إذا جعل في محل فامطهر ولو وقعت الصلاة في ذن أو وقع فيه فارتحل فغسل قال بعضهم بطهر وقال بعضهم لا يطهر والصحيح أنه لا يطهر لأنه لا يتأتى شيء من غسله (قوله والأثر) قال في الويل إلى رجاء الله أي إذا أصابته نجاسة وتشرت فيه فان كان لا يرتد على استعماله في غسل ثلاث مرات دفعة واحدة وإن كان قد نجا فغسل ثلاث مرات ويحذف على أثر كل مرة (قوله وعلى هذا السكين الموهبة بالماء الطيب) قال في منة المصلي ولوموه الحديدي بالماء الطيب وعوم بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر السكين أنامو به نجس لا يجوز معه الصلاة يعني إذا كان فوق المدرس وهو يحرق قطع البطيخ لأنه لا يشرب منه ولا يمكن أن لا يترك الماء عنه بوجه من الوجوه إلا بالنار قوله لأنه لا يشرب بالماء يسبح قطع البطيخ بالسكين المذكور لأنه لا يتنجس واسطة قطعه تكون مائة المثل والتأخر أن هذا بخلاف بينهما لأن تنجس السكين انما هو واسطة ما شرب من الماء الطيب (٧٦) وهو لا يمتد إلى البطيخ بمجرد قطعه اه ابن أمير حاج رحمه الله تعالى

(قوله والأعيان النجسة) إلى آخره قال في شرح الطحاوي وهذا القول محمد وقال أبو يوسف لا تطهر وكذا الاختلاف في رماد السريق والنجاسة النجسة اه (قوله والعذرة) قال في التفسيرية والعذرات إذا دفنت في موضع حتى صارت ترابا قيل تطهر كالجلد الميت إذا وقع في حفلة وصار لمعا عند محمد إذا غسلت خابصة في الحرات ثلاث مرات تطهر إذا لم تنجس دفعة واحدة وإن بقيت لا إذا سبها

عليه الصلوات والسلام إذا استنطق أحد كس في يومه فلا يقص يد في الأذى حتى يغسلها ثلاثا لحديث وهذا لأن السنة عن مرثية لا يمكن القطع زواله فليس ينسوي الاحتياط ولا يخرج غالباً إلا بالتردد والعصر فشرطهما في الكتاب وعن أبي يوسف لا يشترط العصر حتى لو جرى الماء على يديه تنجس وظل على ظنه أنه قد تطهر جاز وإن لم يكن عصر والمصنف عن الغسل إلا أن يكون الغسل صغيراً أو مجزئاً فيصرفه عن الاستعمال لأنه هو المحتاج إليه قال رحمه الله (وتثبت الجفاف قبل انحصار) أي يطهر بالفضل ثلاث مرات وبالصف في كل مرة فعلى ما يمكن عصره كالمزوف والأثر وانقش والحدود الجلد المدوي بالفضل لأن التصف في أثره استخرج الصلاة وتضمن الصف أن يغسل مني بقطع المتعاطر ولا يشترط فيه اليأس وعلى هذا السكين الموهبة بالماء الطيب والعم المطبوخ به والخطبة المبلولة بالفضل حتى انتفتت قطره بأن عود السكين بالماء الطاهر ثلاث مرات وتطبخ بالخطبة والعم بالماء الطاهر ثلاث مرات ويعرف في كل مرة وهذا عند أبي يوسف وقال محمد لا تطهر هذه الأشياء أبداً وعلى هذا الخلاف في العصر وكل ما ينص بالعصر والأعيان النجسة تطهر بالاستحالة عندنا وفي مثل المنة إذا وقعت في المنة فاحتمل حتى صارت لها والعذرة إذا صارت تراباً أو أوقرت بالنار وصارت تراباً فهي نظراً لمجرد أنها غطت أو جلد الميت إذا دفت فإنه يحكم بطهرانه بالاستحالة وذكر في الفتاوى أن تراباً لا يثقل أو رقيق حتى زال الفرس بحكم بطهرانه وكذا البقايا النجسة في التنوير نزول بالأحراق قال رحمه الله (وسن الاستحالة بنحو عجمي) لا عليه الصلوات والسلام وأطلب عليه وقال

في الخبر صاذاً من حلال يطهر هو الصحيح فإنه وقعت في النهر وماتت إن أخرت ثم تحققت صارت طاهر وإن عليه تحققت حتى فيه لا نجس الخرف في الجدي إذا صب فيه النهر فصل ثلاثا لو يحذف في كل مرة يطهر خلا فالحديث أن كان قد نجا بفضل ثلاثا يطهر وإن بقي أثر النهر يجعل مثل الخلق لا يبقى أثره يطهر (قوله بحكم بطهرانه) أي لا يصح تنجسه بحرق كالفضل اه ولولاهي رحمه الله قال في التفسيرية ولو صب النهر في قدره فلم يبق الظيان يطهر العبد بالفضل ثلاثا وإن كان بعد الظيان لا يطهر وقيل بفضل ثلاث مرات في كل مرة بما طاهر ويحذف في كل مرة ويحذفه بالتدريج والنجس الذي من النهر لا يطهر بالفضل (قوله للمتقوسن الاستحالة بنحو عجمي) وهو مسعوض الصبر أو غسله أو القبول بغيره من البطن ويجوز أن يكون السكين المطلب أي طلب الصلوات اه يأكبر قال الكمال رحمه الله وأما في السيل من الصلاة فإن كان لزال نجاسة أوقعت كره كترطس ونجاسة وفطنوخل قبل بوزن ذلك التفر وعبارة بعض هذه الآية الخالي من السيلين عن عجمي قال الشيخ أبو البقاء في شرح الجمع الاستحالة والاستحالة عبارات من لغة التلخيص عن عجمي فسمي الكسر على أن الاستحالة استعمالاً وهو مطلب الجفرة وهي الحجر الصغير والطحاوي جعل الاستحالة وهي طلب السيل وهو الطهارة والتدوير من نابعه مملها استعمالاً وهو لمادة أخرى من النجس وهو ما يخرج من البطن أو ما خرج من النجس وهو المكان المرتفع فكان الرجل إذا أراد قضاء حاجته يستبرأ بوضوء أو ما خرج من النجس ويجوز أن يجيها إذا قطعتا كما قطع الأدنى من نفسه (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام وأطلب عليه) ولما كان كذا كفي الأصل حتى تموت كذا اه كان

(قوله إذا أتى أحدكم جلبة فليستنج ثلثة أجمار) قال في الظهور هو الاستنجاء بالجار إذا كانت النجاسة التي أصابته قد انقذت
 الكبرياء المتعلق بأوائل سنو إتياع المعاديب اه (قوله في المتن بصريح) أراد به الاستنجاء بالطهارة اه بأكبر معناه قال ابن الساعاتي
 رحمه الله في شرح الجمع ويجوز بالجهر وهو ممن الجواهر الناهرة فإذا قصد إزالة النجوس فليستنج بالجار اه قال تاج الدين في
 فصل الماء المستعمل الحديث إذا استنجى فأصاب الماء يديه أو كنه أن أصاب (٧٧) الماء الأول أو الثالث ينقص نجاسة

غلظته ولما أصابه الماء
 الرابع تنقص نجاسة
 المستعمل (قوله في المتن) فلا يستنجى
 بنحو الباقوت اه (قوله
 بالجار وضوءه) سابق في
 آخر الباب عن القامة عن
 القصة قول أن الأصح
 أنه لا يظهر إلا بالقل اه
 (قوله يدبر بالاول) الادبار
 الذهاب إلى جانب الذر
 والاقبال منه شرح رواية
 (قوله وبقبل الثاني) أي
 لأن الاقبال يبلغ في التيقية
 اه شرح رواية وعن محمد
 في المتن من يدخل
 أصبعه في دبره فليس
 بتطيف قال الاستيعاني
 وهذا غير معروف وقيل
 له يورث اليسوء اه فاية
 (قوله لأن نجسيته)
 متدلتان فلا يقبل أحقاً
 عن ثلثيهما ثم يقبل ثم يدبر
 مائة في التطيف وفي
 الشاء غير مدلتان
 بالاول لأن الاقبال أبلغ
 في التيقية ثم يدبر ثم يقبل
 للباقة اه بأكبر (قوله
 وليستنج ثلثة أجمار)
 أمره وهو وجوبه اه (قوله
 في المتن وضوءه بالماء)
 أن أمكنه بلا كشف
 عورت ولا يترك حتى لا يصير

عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم جلبة فليستنج ثلثة أجمار أو ثلثة أعواد أو ثلاث حبثات من
 التراب وقال الشافعي هو فرض لا يجوز أن الصلاة تدونه لأن الطهارة من النجاسات بالجار شرط جواز الصلاة
 فلا بد منها إلا أنما كفى فيه بالمعنى موضع الاستنجاء بشرورة أو الإجماع فلا يجوز تركه وللقوة عليه
 الصلاة والسلام من استنجى فليوتر ومن قبل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج ورواه أبو حاتم في صحيحه
 وغيره ولا ملأ الجيب إنما بالمعنى القدر عليه فلا يجب فيه بالاول ولا بالثاني اه (قوله في المتن) وهو مطهر
 حقيقة فإذا أوجب بالمعنى فكيف يجب فيه فصار كفاً في هذا الاستنجاء بالجار فعلم بذلك أن
 المتعلق لا يجب تطهيره بالاول وجوب بالماء كما في سائر المواضع وقوله بنحو هو أراد به الاستنجاء الذي
 لا تقوم كذا للتراب والعود والخرق والقطن والجلد وما أشبهها وقوله متى خرج غرض الشرط
 لكونه سنة لأن الاتفاض هو المقصود بالاستنجاء لا يكون تدونه سنة ولا فرق بين أن يكون الحار أو البارد
 أو غير متد في الأصح حتى لو خرج من السيلين دم أو فم مطهر بالجار وكذا لو أصاب موضع الاستنجاء
 نجاسة من الخارج يظهر بالاستنجاء بالجار وضوءه وسقفة الاستنجاء بالجار أن يجلس معتد على صدره
 مضطرباً عن القبلة والرجل والنفس والقر ومعه ثلاثة أجمار يدبر بالاول وبقبل الثاني ويدبر بالثالث
 وقال أبو جعفر هذا في الصيف وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني وبقبل بالثالث لأن نجسيته
 متدلتان في الصيف لضعف التلوث والبراءة في جميع الأوقات مثل ما قبل الرجل في الشتاء
 ثم اتفق المتأخرين على سقوط اعتبار ما من من النجاسة بهذا الاستنجاء بالجار حتى في العرق في إذا أصابه
 العرق من المقعد لا ينقص ولو قصد ما قبل غسله قال رحمه الله (وما من فيه عدد) أي ليس في
 الاستنجاء عدد مستنون وقال الشافعي لا يثبت التثنية لقوله عليه السلام وليستنج ثلثة أجمار
 وقوله عليه الصلاة والسلام من استنجى فليوتر ولما روى ما روى أنه عليه الصلاة والسلام ثلثة
 عبد الله بن مسعود جبريز روى عنه ثلثة أجمار من روى الروثة وقال يندرجي ولو كان التثنية
 وأبجالتا لولا ما لا يفتقر من الاستنجاء لا يفتقر إلى اشتراط الزيادة ثلاث بعد سبعة ولهذا
 لو لم يحصل التثنية لكانت واحدة جازية لكونه هو المقصود وما روى أنه في الصلاة أجماله
 لو استنجى بمجر واحدة ثلاثة أحرف وأتت في حصول المقصود ولعل ذلك ذكر الثلاثة في الحديث خرج
 مخرج الصلاة والغالب أنه حصل التثنية في الباب أو حصل على النجاسة وجعل قوله عليه الصلاة
 والسلام ومن لا فلا حرج على جوار تركه أو تركه ثلاثاً فسد لأنه لا حصل التثنية ثلاثاً فلا زيادة
 بدعته منهم وإن لم يحصل فواحدة لا يجوز تركه كما لو حدثت على جوار تركه كما لو جاز بالاول
 بها فيعبر على إطلاقه حتى يجوز ألا يكفها واحدة لثبوت حقيقة قال رحمه الله (وغسله بالماء
 أحب) أي غسل موضع الاستنجاء بالماء أفضل لا يقطع النجاسة وأجبر بحقه فكان أولى والأفضل
 أن يصنع بهما لقوله تعالى فيه رجل يصر أن يظهر وأما غسله بالماء من قبل لما تركت هذه الآية
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل بيتي إن الله تعالى أني عليكم فإذا استمنون عندنا فاطفئوا
 تتبع القائط الأجمار ثم تبع الأجمار له ثم قيل هو أدب وليس سنة لأنه عليه الصلاة والسلام فعله
 من تركه أخرى وقيل سنة في زماننا لأن الناس اليوم يظنون تطهراً وفي الأول كانوا يصرن بمر

فطبقاً اه بأكبر قال الكال والهاشمي بالماء إذا وجد مكاناً يستتر فيه ولو كان على شطرنج ليس فيمن تركه واستنجى بالماء قالوا في حق
 وكبر ما يقطع عوام المسلمين في الحيأة ففضلنا عن شاطئ النيل اه (قوله لأن الناس اليوم يظنون تطهراً) فتأثرت المقعدة بفتح اللام
 وكسر هاء المستقبل اه سرجي قال الكال رحمه الله في كبر ما في الفقير ويستنجى بطن أربع أو سبعين أو ثلاث ويهتزع رعن رعن
 الأصابع ويشف الجمل إن كان غاصاً قبل أن يقوم كي لا يفسد صومها عما يفسد صومها فبلغ إلى المعوض الحقنوط يكون اه

قوله حتى يشق فغير قطبيل ربه
ولو ابقى قوله والمراد في ذلك

(٧٨)

لما اذا لم يعمل ذلك حتى تدخل المأمومة المستحي لا تنفس في الاستصحابا كان صاحبها هذا
أي حصة الاستصحابا قوله لاجل اجتناب قال في البداية وأما حكمه فقيل الاستصحابا

بالمعمل سبعة أوجه في
وحيث فرض في الفصل
عن الجنابة ولما زاد قدر
الدرهم وقدر الدرهم
واجب وقيل أنه سنة
وتمام بما أوزا المخرج
والأجل في سبب وفي
البراءة وفي الرخاء
أه كأي قال الشيخنا كبر
رجه الله ويستحب في الطهارة
والطهر وشعره ماله
ورث الفسق بالمحدث
ومقطع البسري بسبب
بالعين ان قد قد مفرط
السيد بن جميع ذرايع مع
الرفق ويصلي ولا يس
فرجه في الاستصحابا الأمن
يصل لموطئا قوله وفي
الاول بقول محمد وهو
ما اذا كانت مقعدة صغيرة
قوله وقيل الصحيح انه لا يظهر
الافضل قال في التمهيد
وقيل الصحيح انه لا يظهر
الافضل اه قوله في المتن
لا يستعمل وروث لا يغيب
اه ولو ابقى قوله وطعام
وعين لله عه اه

(حسب كتاب الصلاة)

قوله العالية أي المشهورة
قوله وقال الأعشى وفي
السراج الوهاج ليس يدل
الأعشى قال محمد الذين
النبي هذا رجل أراد أن
يسافر وقد فرج من حمله
يفتح الماء أي راحته وهي

حركه التي يصح عليها ركعة فعدت انتة لمواضع يفرج الجرم موضع الاضطجاع وقال الحدادي معناه ما
دعته عند حضور وقامه العافية ومعنى قوله فترت حرمتها لا يصلح الى الغير اه (قوله صليت) أي دعوت لا يبيك اه (قوله فافضى)

(كتاب الصلاة)

الصلاة في اللغة التعالي وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم أي ادع لهم وانما عدى
يعلى باعتبار لغة الصلاة وقال الأعشى
تقول عني وقد فرت حرمتها • يارب ينجب أي الاوماب والوجها
عليك مثل الذي صليت فافضى • فوما كان لئب المسر مضطجعا
وفي الشريعة مبارعة في الأفعال المخصوصة للمعروف في اياتهم بقا في اللغة فيكون تغييرا لا تقلا

على
دعته عند حضور وقامه العافية ومعنى قوله فترت حرمتها لا يصلح الى الغير اه (قوله صليت) أي دعوت لا يبيك اه (قوله فافضى)

(قوله في المتن وقت الغدير من الضمير الصادق) ابتداء بيان وقت الغدير وكان الاول ان سيدنا بيان وقت الظهور لانهم اول صلاتهم لهم جبريل عليه السلام الان وقت الغدير وقتما اختلفوا واهلوا آخره اه كأي (قوله آتم رسول الله صلى الله عليه وسلم) وتعلقنا بالحق في صحة امامة المتخلف للعرض بهذا الحديث قالوا ان جبريل كان متفلا مع اهل البيت صلى الله عليه وسلم مقترض قلنا هذا دعوى بني ابيهم اه ما كان متفلا ومقرضا اما كونه مع اهل البيت وان قالوا لا تكلف على ملك هذا الشرعة وانما هو على الجنب والانس قلنا هذا لا يصلح عقلا ولا فعلا بالشرع وجبريل مأمور بالامامة بالتي صلى الله عليه وسلم وليد من غيرهم من الملائكة فلا يمكن ان يصح ما لا يمكن ان يخص بالقرينة اه غايه (قوله وسمى الاول كذا) والعرب يشبهه بنسب السمران لعنيين احدهما طوله والثاني ان صوابه يكون في الاعلى دون الاسفل كان الغائب يكثر شعر ذنبه في اعلامه في اسفله اه (٧٩) غايه (قوله ما بين هذين الوقتين الى آخره) فان قيل قوله ما بين هذين وقت الظهور ولا تنك يقضى ان لا يكون الاول والاخر وقت تلك القرينة قلنا وجدنا البيان في حق الاول والاخر بالفعل ماه عليه السلام صلى في اوله وآخره وعن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صلاة اولوا آخره وان اول وقت الغدير حين يطلع الغدير واخره حين تطلع الشمس وقبضه ما بين فيهما ولا ان امامة جبريل عليه السلام لا يمكن ان يكون في وقت الصلاة الا ترى انه عليه الصلاة والآخرة في اليوم الثاني حين اسفر حجاب الوقت وتكون نسق ما وراء وقت الامامة عن وقت الصلاة الا ترى انه عليه الصلاة والسلام آتم في اليوم الثاني حين اسفر حجاب الوقت وفيه بعد الله الى طواع الشمس وصلى العشاء حين ذهب الليل والوقت يبقى بعده الى طواع الغدير وهذا

على ما قالوا وقال في الغاية الظاهر انها منقولة في وجودها بدونه في الاى قال رحمه الله (وقت الغدير من الصبح الصادق الى طالع الشمس) لم يروى ان جبريل عليه السلام آتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلع الغدير في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر حجاب الوقت وكذا الشمس قطع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت ظلاله منكم وسمى الغدير الثاني صادقا لا تصدق عن الصبح ومنه وسمى الاول كذا لانه يعني من بعد صبحه والنور وبقية الظلام فكانه كذب قال عليه الصلاة والسلام لا يفتركم اذان لال ولا الغدير المستطيل انما الغدير المستطير في الاقوى المشرقة وقد اجتمعت الامية على ان اوله الصبح الصادق واخره حين قطع الشمس قال رحمه الله (والظهور من الزوال الى باوغ الظل مثليه سوى الفى) اما اوله فلقوله تعالى اقم الصلاة لوقوت الشمس اى الزوال واهل عليه الاجماع واما آخره فمأخذ كونهما قول اى حنيفة في رواة محمد عنه وقالوا انما صادق كل شئ مثله وهو رواية الحسن عنه وفي رواية اشد من مروية عن الصادق كل شئ مثله من جرح وقت الظهور ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شئ مثله ذكروا في العاية وعزا الى البناء والحيط والمقيد والتفتوا الى ابي بصير وقال في المسوط جعل رواة الحسن من اى حنيفة رواة محمد عنه وجعل التلخيص رواية اى يوسف عنه وجعل المجلد رواية الحسن عنه وهذا لا يصح لانه يمكن ان رواية احدهم عنه لا تنفي رواية غيره عنه لهما امامة جبريل عليه الصلاة والسلام صلى العصر بالتي عليه الصلاة والسلام في اليوم الاول في هذا الوقت ولو كان الظهور باقيا لما صلى فيه ولاى حنيفة قوله عليه الصلاة والسلام برواها الظهور فان شدنا الحرم في وجهه زوال الجماعة عنه واشدا في جرحه في هذا الوقت وقوله عليه الصلاة والسلام مثلكم ومثل اهل الكائين كشى رجل استأجر ابقا من يعمل لمن غداة الى نصف النهار على عيراط فمات اليهود ثم قال من يعمل لمن نصف النهار الى صلاة العصر على عيراط فمات النصراني ثم قال من يعمل لمن العصر الى غروب الشمس على عيراط فانتم هم تقتضيت اليهود والنصارى وقالوا كاذبا كثر جدا واقل عطاء الحديث رواه البخاري ومسلم ومن الزوال الى ان يصير ظل كل شئ مثله مثل بقية النهار الى الغروب غلم تكن النصراني كثر على قولهم ان لا يمكن الوقت أطول ولا يقل من وقت الزوال الى ان يصير ظل كل شئ مثله كثر من ثلاث ساعات ومن وقت المثل الى الغروب أقل من ثلاث ساعات فقد وجد كثر العمل لطول الزمان لا نقول هذا القدر اليسير من الوقت لا يعرفه الا الحاسب وما رآه عليه الصلاة والسلام تقاوت يظهر لكل احسن اتمه وما رآه يمسوخ على قوله عليه الصلاة والسلام

جواب اى حنيفة عن احتياجهم امامة جبريل عليه السلام في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله كذا في المسوط او نقول هذا بان الوقت المستصحب اذا دام في اول الوقت مما تعسر على التام من فيؤدى الى تقطيل الجماعة وفي التأخر الى آخر الوقت خشية القوات فكان المستصحب ما بينهما من قوله عليه الصلاة والسلام خبر الامور واساطها اه كأي (قوله في المتن والظهور) اى بالمرحطة على الغدير اه ع (قوله في المتن مثليه) واتصافه بلصدر المضاف الى فاعله اه ع (قوله في المتن الى باوغ الظل) اى ظل كل شئ اه ع (قوله وهو رواية الحسن عنه) وهو قول زرارة والشافعي والترمذي واجدوا خاتمة الجهادى وحكى عن مالك مثله اه كأي (قوله في هذا الوقت) اى وقت كونه ظل كل شئ مثله (قوله من فيجهم) فيجهم شدتها اه كأي (قوله واشدا في جرحه في هذا الوقت) يعنى انما صار ظل كل شئ مثله (قوله الى غروب الشمس على عيراطين) انما كان من العصر الى المغرب عيراطين لان ذلك الوقت من اطلعت آدم في الجنة كرمالها كرماله (قوله ولا يقال) اى في التوفيق بين الروايتين

(قوله وهو ان يفر زخينة مشنونة الى آخره) هذا التفسير من اهل القبلة قال محمد بن شعاع قال راى الزوال وهو زينة الطل لكل شخص في جانب المشرق اه (٨٠) ثم اطلت لكل شئ مظللة الزوال الائمة والمدينة ومناهلهم في أطول أيام السنة

على وجهه بل عليها السلام في ذلك الوقت الظهور اليوم الثاني ولا يقال بتدخل الظهور والعصر فيقال ان يصير الظل مثلي لا تقبل لا تدخل وقتا متلازمة عليه الصلاة والسلام لا يدخل وقت صلاة حتى يضرع وقت صلاة أخرى ثم قال أبو حنيفة في معرفته قال ما دام القصر في كبد السماء فانه لم يزل فان انحط بسير اقتدال وعن محمد بن يعقوب بن الجهم مستقبل القبلة فاذ زالت الشمس عن ياربها الزوال وأحسن ما قيل في معرفته الزوال ما له صاحب الخط وانما يفر زخينة مشنونة في أرض مستوية بتقبل الزوال فداخل العود على النقصان فهي على المصعود لم تزل الشمس فاذ وقت لم تقص ولم يفره وقام الظهيرة فلما أخذت في الانقضاء زالت الشمس فخط على رأس موضع الزوال يخطا فيكون من رأس الخط الى العود في مال والخط اصغر من العود مشلي العود من رأس الخط لامن موضع غرض العود خرج وقت الظهور ودخل وقت العصر وفي بعض نسخ المسود قال في الزوال هو الظل الذي يكون للأشياء وقت الظهيرة وقسمه قمر لان الظل لا يسي في الأبد الزوال وقوله سوى التي ما سوى في مال والخط الا لا يجل من الانقضاء قال رحمه الله (والعصر من شالي القروب) أي وقت العصر من وقت ما رطل كل شئ مثليه الى غروب الشمس أما قوله فلذلك كوردنا قول أبي حنيفة وعندهما انما داخل كل شئ مثله دخل وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظهور على القولين وأما آخره فظهور ما ذكرهنا وقال الحسن بن زبادا انما اصغرت الشمس خرج وقت العصر لقوله عليه الصلاة والسلام وقت صلاة العصر ما لم يقصر الشمس ورواه مسلم وغيره ورواه قوله عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه البخاري ومسلم ورواه مجهول على أنه وقت الاختيار وهو مسوخ بخبرنا قال رحمه الله (والغروب منه الى غروب الشفق) أي وقت الغروب من وقت غروب الشمس الى غروب الشفق لقوله عليه الصلاة والسلام وقت صلاة للغروب الى وسط نور الشفق ورواه مسلم وغيره وقال الحسن بن الأكرم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوليت بالخطيب وأما أبو داود وغيره وعن أبي موسى انه عليه الصلاة والسلام أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ورواه مسلم وغيره وهو جهة على الشافعي في تقديره في الجدي بعض الحدود وضوءه عز وجل وأذان وأقامت خمس ركعات ولا يمارسه امام متبر بل عليه السلام انه صلى في يومين في وقت واحد لان القول مقدم على الفعل أو يكون معناه بدأ به في اليوم الثاني حين غربت الشمس ولم يذكر وقت الفراق فيصطل أن يكون الفراق عند مغيب الشفق ويكون قول جبريل عليه السلام ما بين هذين وقتاً ولا مثلاً إشارة الى ابتداء الفعل في اليوم الاول والى انتهاء في اليوم الثاني ويؤيدها المعنى ما رواه أبو موسى انه عليه الصلاة والسلام أنما رجل قاله عن موافقة الصلاة في حديثه بطول ذلك فربما عليه الصلاة والسلام صلى بهم الصلوات الخمس في يومين وأخر المغرب في اليوم الثاني حتى كان عند سقوط الشفق ثم كوفي آخره انه عليه الصلاة والسلام دعا السائل ثم قال الوقت ما بين هذين زوا مسلم وأحمد وغيرهما يجوز ان يكون حديث جبريل مسوخا بخبرنا لا مانعاً من حديث جبريل عليه السلام تقدمه ويقتل أنه لم يؤخر احتوازا عن التكرار فله رحمه الله (وهو البياض) أي الشفق هو البياض وهذا عند أبي حنيفة وهو قول أبي بكر الصديق وأبي سعيد بن جابر وطائفة ورأيه عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه قال عمر بن عبد العزيز وكثير من السلفوا اشتاءوا البرد ونزل القفران وقال أبو يوسف ومحمد ومن قال بقوله لما الشفق الحرة لا لما تفاهم عند أهل القصة نقل ذلك عن الخليل والفرار والآخر

فان الشمس فيها تأخذ الحيطان الاربعه اه كافي (قوله فيه قمر) أي في تفسيره قال الخليل (قوله لا يسي في الأبد الزوال) لانه من فاه أي رجوع والقيط الرجوع اه غايه (قوله في لائن والعصر) ذهب أصحابنا الى ان الصلاة الوسطى هي صلاة العصر فيما نقله عنهم المحدث أبو جعفر الطحاوي في شرح الآثار والشيخ صدر الدين الاخلاطي في شرح كتاب مسلم وصاحب البلبان يذكرون في شرح كشف الغطاء فيها سبعة عشر قولاً وصحبت العصر الوسطى لانهما بين صلاتين من صلاة النهار وصلاتين من صلاة الليل اه سرور حنظلا (قوله صلاتا في اليومين في وقت واحد) أي لو كان وقت المغرب اعتدا كما قال أصحابنا لا تم جبريل يصلي الله عليه وسلم في أول الوقت في اليوم الاول وفي آخره في اليوم الثاني يقال له وقتاً وأخره ورواه صلى به في اليومين في وقت واحد لم لا غير عند يكون هذا الحديث معارضا لحديث أبي موسى فلا يقبل به قلنا الحديث الاول قول فيقدم اه (قوله في وقت واحد) محمول على أول الوقت فقط أي أول الوقت في اليومين كان واحداً ولا يراهم اعتداد آخره اه (قوله الشفق وهو البياض) أي الباقي في الافق بعد غروب الشمس اه أكبر (قوله عند أبي حنيفة) وعندنا أيضاً اه ع (قوله من قال بقوله لما الشفق الحرة) به قال الثلاثة وهي رواية عن أبي حنيفة وعليها الفتوى اه عين رحمه الله

واحد محمول على أول الوقت فقط أي أول الوقت في اليومين كان واحداً ولا يراهم اعتداد آخره اه (قوله الشفق وهو البياض) أي الباقي في الافق بعد غروب الشمس اه أكبر (قوله عند أبي حنيفة) وعندنا أيضاً اه ع (قوله من قال بقوله لما الشفق الحرة) به قال الثلاثة وهي رواية عن أبي حنيفة وعليها الفتوى اه عين رحمه الله

(قوله ولا يخرج) أي كذا ومن أثره (قوله فلا جاع السلف إلى آخره) وحديث أبي هريرة رضي الله عنه وسلم قال
 وأزوت العنا من يطعم الغنم اه اتفاق (قوله لا تزد ولا تقدم على الصلاة قريب) الأمور في الحديث وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم إن الله تعالى نادى مصلاتي نادكم مصلاتي أوهي الوتر فصاعداً بين العشاء إلى طلوع الفجر اه غايه (قوله إن كان في بلد
 يطعم الغنم فمالي آخره) قال المعنى رحمه الله هو كذا بعض أهل بلد لا يصيدون في كل سنة وقت العشاء أربعين ليلة فإن الشمس
 كانت في موضع ناحية المغرب يظهر الفجر من المشرق اه (قوله أتى بل عليه صلاة العشاء إلى آخره) وحدث هذه الفتوى من بلدان
 على نفس الأسماء الخواص فأتى بقضاء العشاء ثم وحدث بقضائهم على الشيخ (٨١) الكبير سيف السنتا العالي فأتى

وهو مذهب حمير وأبيه وعلى وإن نسعوا ورضوا الله عنهم وقال القراءات تقول العرب على فعلان ثوب
 مصبوغ كالماء الشفق ولنا قوله عليه الصلاة والسلام وأزوت العنا من يطعم الغنم اه اتفاق (قوله لا تزد ولا تقدم على الصلاة قريب) الأمور في الحديث وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم إن الله تعالى نادى مصلاتي نادكم مصلاتي أوهي الوتر فصاعداً بين العشاء إلى طلوع الفجر اه غايه (قوله إن كان في بلد
 يطعم الغنم فمالي آخره) قال المعنى رحمه الله هو كذا بعض أهل بلد لا يصيدون في كل سنة وقت العشاء أربعين ليلة فإن الشمس
 كانت في موضع ناحية المغرب يظهر الفجر من المشرق اه (قوله أتى بل عليه صلاة العشاء إلى آخره) وحدث هذه الفتوى من بلدان
 على نفس الأسماء الخواص فأتى بقضاء العشاء ثم وحدث بقضائهم على الشيخ (٨١) الكبير سيف السنتا العالي فأتى

بعد الوجب بلغ جوابه
 الحلاوى في ظاهر من صباه
 في عاتيه بجامع خوارزم
 ما تقول فمن أسقط من
 الصلوات الخمس واحدة
 هل يكفر فأحس به الشيخ
 فقال ما تقول فمن قطع
 يدا من المرفقين أو رجلاه
 من الكعبين كم فرائض
 وضوءه قال ثلاث لقوات
 محل الرابع قال وكذا
 الصلاة الخامسة فبلغ
 الحلاوى جوابه فاستحسنه
 ووافقه فيه اه يجتبي
 قال الصلاة كمال الدين
 رحمه الله تعالى ولا يرتب
 متأمل في ثبوت الفرقين
 عدم عمل الفرض وبين
 شبه الجملي الذي جعل
 علامته في الوجوب انتهى
 الساتر في نفس الامر
 وسوار تفتد العرفات للشي
 فانتفاء الوقت انتفاء العرف
 وانتفاء الليل على الشيء
 لا يستلزم انتفاء الفرائض
 دليل آخر وقد وجدوه
 ما نوات عليه أخبار الاسراء
 من فرض الله الصلاة تسبعا

(١١ - زيلي اقل) بعد ما أمروا ولا يفتنن ثم استرا الأمر على الخمس شرعا كما لا اله الا الله لا تفصيل فيه
 بين أهل قطر وقطر وما روى ذكره البالد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ما بينه في الأرض قال أربعين يوماً كسنتو يوم كسنتو يوم
 كسنتو ما ترى ما به كل يوم فليل يا رسول الله قلنا: اليوم الذي كسنتا يكفيني الصلاة يوم قال لا أقدر والعروا مسلم فقد أوجب فيه
 ثلثه من ضروره التل مثلأ أو من لدن فرض عليه فاستفدنا من الواجب في نفس الأمر خمس على المومنين غير أن وزنها على ثلث
 الأوقات عند وجودها فلا يقطع بعلمها الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد ومن أتى بوجوب
 العشاء يجب على قوله الوتر اه (قوله يكون إذا حضروا) أي لعدم الراسطين لا إذا حضروا اه

اشترى كهما في الجواز ويظهر ذلك التأمل فيه عليه الصلاة والسلام قال ذلك لتعظيم أجر ولا يجوز
صلاته قال رحمه الله (وطهر الصف) أي يستحب تأخير الظهر في الصف حديث أنس أنه عليه
الصلاة والسلام كان إذا كان الحزب أو الصلاة أو إذا كان الرديع في روماء الناس والبطري يصناه وعند
الشافعي للآبار شروط أربعة أن يكون في حر شديد وأن يكون في بلاد حارة وأن يصلي في جماعة وأن
يقصد بها الناس من يبيدوا الأفاعيل أفضل لحديث غياث أنه قال أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فشكوا له سر الرضاء فلم يشكنا أي لم يزل شكوا وأسلموا وشأن حديث أنس ومروا بالبطري
من أي ذم أنه قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأراد المؤمن أن يؤذن للظهر فقال عليه
الصلاة والسلام أريد ثم أراد أن يؤذن فقال أريد حتى رأي شاطئ الماء أو قال فقال عليه الصلاة والسلام
أريدوا بالظهر فإن شئتم لم من فجع بجمعهم فإذا اشتد فأريدوا بالصلاة ولم فصل فيكون بحقه عليه ومروا
منسوخ بين البيهقي نفسه وهو ليس فيه خلافة أو يضايع ما قال لأن سر الرضاء لا يزول إلى أن يخرج وقت
الظهر بل إلى انقضاء الشمس فلذلك لم يصدرهم أو يحتمل قوله لم يشكنا يعني أنه عليه الصلاة والسلام
يلجئ جنانا إلى الشكوى بل أمر بالآراء قاله يحيى بن معين قال رحمه الله (والصبر ما لم يتغير) أي
يستحب تأخير العصر ما لم يتغير الشمس وقال الشافعي الأفضل جهيلته يقول أنس كان يقول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حتى فيذهب الغائب إلى العوالي فيأتيهم والشمس
مرتفعة روماء جلود أو داود وغيرهما وعن أنس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فأتاه
رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله أتريد أن تغير جزوا لنا ونحب أن نحضرها قال نعم فأنطلق
وأطلقنا معه فمروا بحذاء الجوز ولم تغير ثم تغير ثم طعنهم ثم أكلهم فقبل أن تغيب الشمس
رواها مسلم ولما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر ما دامت الشمس بينا غابت
رواها أو داود وروى البخاري عن رافع بن خديج مثله وقد اشترت الأخبار عنه عليه الصلاة والسلام
وعن أصحابهم بعده تأخير العصر ولأن في التأخير توسعة لوقت النوافل فيكون فيه تذكير ما ينبغي
وفي التجهيل قلعه الكراهة الخلل بعده فلا يستحب ولا يجتمع في حديث أنس فإن الطحاوي وغيره
قال أدنى العوالي عيلان أو ثلاثة فيمكن أن يصلي العصر في وسط الوقت أو في العوالي والشمس
مرتفعة كذا في الغاية وكذا الأجهن في الثاني لأنه قال صلى العصر ولم يقل قال يستحب فصلها وعن
لا تمنع أنه عليه الصلاة والسلام صلاحها في أول الوقت بعد ذلك وأبعد أن التأخير يجوز في اختلاف في حد
التغير قيل هو أن يتغير الإشعاع على الحيطان وقيل أن يتغير الشمس في سفر أو جرة وقبل الخافق
مقدار وعلم بتغير ودونه قد تغيرت وقيل وضع طست في أرض مستوية قال ارتفعت الشمس
على جوانبه فقد تغيرت وإن وقعت في حوضه لم يتغير وقيل أن كان يمكن التنظر إلى القرص من غير كلفة
ومشقة فقد تغيرت أو الأقل والصحيح أن يصير القرص بحال لا تقاويه إلا غير روى ذلك عن الشعبي
قال رحمه الله (والعالي الثالث) أي ذب تأخير الصلاة إلى ثلث الليل وهذا نص على أن تأخير الصلاة
مستحب وفي مختصر القدوري ويستحب تأخير الصلاة إلى ما قبل ثلث الليل وهذا نص على أنه لا يستحب
تأخيرها إلى ثلث الليل وعند الشافعي يستحب تقديمها لحديث النعمان بن بشير أنه قال أنا أعلم الناس
بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء كل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها حين يسقط القرطانان ولأن
في تأخيرها من مضى القوت فيكره ولنا حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر العشاء
حتى ذهب من الليل ما شاء الله فقال له عمر يا رسول الله انظر إلى الساعات والفرج فقال ولأن أشق على
أمتي لأمرهم أن يصلوا العشاء في هذه الساعة روماء البطري ومسلم وعن أي هريرة كان عليه الصلاة
والسلام يستحب تأخير العشاء روماء البطري وعن عائشة أنه عليه الصلاة والسلام أخر العشاء
حتى ذهب عمه الليل ولم أهل المسجد يخرج صلى فقال له أوقفه ولأن أشق على أمتي وجماعة كروه

(قوله يستحب تأخير الظهر في الصف إلى آخره) وفي المختصر البديع والصفة المستحب هو آخر وقت الظهر في الصف اه سر يحيى (قوله أن يؤذن للظهر) أي يتم إذا أقامته تسمى أنا (قوله فأريدوا الصلاة) أي ألباه للخدمة أي أدخلوا صلاة الظهر في ساعة البرد اه (قوله ما لم يتغير الشمس) والتأخير المسمو به اه هداية وفي القصة هذه الكراهة كراهة التفرم اه قوة والتأخير إليه مكره أي دون الانطاع لا ما موبه ولا يستقيم الكراهة الشيء مع الأمر اه واذي (قوله لا تأخير فيه إلا العين) أي ذهب منوها فلا يصرفه المصرك في العداة عن المغرب (قوله من الشيء) قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أخذنا بقول الشعبي وهو اعتبار تغير القرص وهو رواية عن أبي خنيفة وأبي يوسف في التواتر لأن تغير الضوء يحصل بعد زوال اه كافي (قوله مستحب) في مختصر القدوري إلى آخره) قال ابن فرشتار رحمه الله والتوفيق بأن يكون التأخير إلى الثلث مستحباً في الشكوى إلى ما قبل في الصف لطلبه التوفيق اه

هنا قوله عليه الصلاة والسلام لو أن أشق على أمتي لامرئهم أن يؤثروا العشاء إلى ثلث الليل أو فسفه
قال الترمذي حديث حسن صحيح وحسنه كرم القصدوري يقول عائشة كثر ما صلوا العتمة فهاين أن
ينسبوا الشقاق إلى ثلث الليل رواء البخاري وقد ورد في تأخير الصلاة أخبار كثيرة صحاح ولؤلؤ وردتها لطلال
الكتاب وهو مذهب أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ولا يخفى في حديث النعمان لأنه قال كان
بصلها حين يسقط الفريضة الثالث وهو ليس بأول الوقت وقوله في تأخيرها نعت بعضها بالقوات قلنا الأصل
عدم العارض والكلام فيها إذا أمن القوات ولأن في التأخير قطع السر المهي عنه على ما روى أم عليه
الصلاة والسلام كان يستحب أن تؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها أو الحديث بعدها رواء أحمد وأبو داود
والترمذي وغيرهم وإنما كرم الحديث بمسألة الأمر بما يؤدي إلى السر يفوت بالصبح أو ثلاثا يقع في كلامه
لغيره لا ينبغي ختم اليقظة أولاه فوت يعلم الليل لمن لم يحاطه وهذا إذا كان الحديث لغير صلاة
وأما إذا كان طاعة فلهذا ما به وكذا فرما في القرآن ولا تذكروا الصلاة حين تكونون سكارى وما كان
الغفوة والحديث مع الضف وعن عمر كان عليه الصلاة والسلام يصرع مع أبي بكر في أمر من أمور المسلمين
وأما معهما رواء الترمذي وقال الطحاوي إنما كرم النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها أو فوت الجماعة
فيها وأما من وكل لنفسه من وقته في وقتها فيجاء به النوم ثم قبل تأخيرها إلى نصف الليل ما روى
ما بعد مكر ومخايف من تقليل الجماعة وقبل تأخيرها إلى ما بعد ثلث الليل مكره وقيل يستحب
تفصيل العشاء في السيف لتصرف الليل فيقلب عليهم النوم فيؤدي إلى تقليل الجماعة قال رحمه الله
(والوتر إلى آخر الليل إلى متى يشق بالانتباه) أي نيب تأخيرها لوتر إلى آخر الليل إذا كان يشق من نفسه أنه
يتعبه ليعمل ليكون الوتر خفة لقيام الليل كله لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من
الليل وروا البخاري ومسلم وغيرهما فان يشق بالانتباه وتر قبل النوم لحديث جابر أنه عليه
الصلاة والسلام قال أياكم خلف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم ينام ومن وثق بقيام من آخر
الليل فليوتر من آخره فان قرأه آخر الليل محضون فذلك أفضل رواء مسلم وغيره وقال عليه الصلاة
والسلام لا يكره من قرأ أول الليل بعد العتمة فقال أخذت بالوتر ثم قال لم يقرئ وتر قال آخر
الليل قال أخذت بالقوة رواء الطحاوي وروى أبو سلمة الخطابي أنه عليه الصلاة والسلام
قال لا يكره حذر هذا ولم يقرئ هذا قال رحمه الله (وتفصيل الظهر الشتاء) أي يستحب تفصيل
الظهر في الشتاء لما روى عن أنس أنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الظهر في أيام الشتاء وما ندرى
أما به من النهار كذا وما يفي منه رواء أحمد وقد تقدم من رواء أنس أنه عليه الصلاة والسلام
إذا كان البرد يصل وأما آخر المصفر رحمه الله فقد كرم تفصيل الظهر في الشتاء وكان من حقه أن يقلمه
على العصر وكذا آخر تفصيل المغرب وكان من حقه أن يقلمه على العشاء فلا بد أن يحصل
ما يستحب تأخيرها من غا وما يستحب تقديمها من قبل ما يستحب تأخيرها من غا من شرع فليأستحب
تقديمه قال رحمه الله (والغروب) أي تدب تفصيل المغرب بل روى ما عليه الصلاة والسلام
كان يصلي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالجليل رواء البخاري ومسلم وقال رافع بن خديج كما
نصلى المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبصر فأحدا وأنه لم يصر ما وقع فيه رواء أحمد
والبخاري ومسلم ويكره تأخيرها إلى اشتباك النجوم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزال أمتي جعفر
ما يؤثروا المغرب حتى تشتبك النجوم رواء أحمد واشتباكها كثرتها ولما تدبير بل عليه الصلاة
والسلام أنه صلاها في يومين في وقت واحد رواء أحمد وغيره ولولا أنه مكره لصلها في وقتين كما
فعل في سائر الصلوات وكان عيسى بن أبيان يقول تفصيلها أفضل ولا يكره تأخيرها إلا ترى أنها تؤخر
لصنعة السفر والمرض للجمع جهل من عشا الأخيرة صلاوا وكان مكره والمأبوع فذلك كما لا يخفى
لأنه تأخير العصر إلى تغيب الشمس وكذا روى ما عليه الصلاة والسلام صلاها عند غيب الشفق على

(قوله قطع السفر) السفر
السافر وهو الحاديث
بالليل وقد سمر سمر فهو
صافر اه جمع (قوله فان
قرأ آخر الليل محضون)
أي تحضرها الملائكة اه
(قوله أمانه) الهمة
للاستفهام وما موصولة اه
(قوله نيب تفصيل المغرب
الآخر) وهو بأن لا يفصل
بين الاذان والاقامة
الاجيلة خفيفة أو سكتة
على الخلاف الذي سابق
وتأخيرها الصلاة ركعتين
مكره وهي خلافية
وسند كراهي التواطؤ قال
في الفتاوى لأن يكون قليلا
وما روى الأصحاب عن ابن
عمر أنه أخرها حتى بلغهم
فاعتقد رقة بغضى أن ذلك
القليل الذي لا ينطق به
كرهه هو ما قبل ظهور الجهم
وفي المسألة لا يكره في السفر
والسنة وكان يوم غيم وفي
الفتاوى لو أخرها بطول
الزمان فيه خلاف وروى
الحسن عن أبي خنيفة أنه
لا يكره ما يغيب الشفق
ولا يعدو دليل الكراهة
التشبه باليهود اه (قوله
وبين عشا الأخير تغلبان
يصلي المغرب في آخر وقته
وهو استراة عن الجمع وقتا
كما قاله الشافعي

(قوله ترددين التماسا لاداء) أي لم يطوع بعد خروج الوقت اه (قوله بين العتصا والقتاد) أي لم يطوع قبل الوقت (قوله في الترتيب عن الصلاة) أي المكلف منع بحرم اه عني قال في الهديا فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلاة قال الكالرجاء استعمال الكراهة هنا بلحق الغرض يقتضي عدم الجواز وغيره ما هو مطلوب لعدم او هو بلحق العرف في المراء كراهة التصر بهما لعرف من النبي الطعن التبروت غير المعصوم عن مقتضاه بعيد كراهة التصر بهما وان كان خطيبا فاداء التصر بهما لعرف في مقابل الغرض في ان يتوكر كراهة التصر بهما في رتبة الواجب والتفرقة برتبة المندوب والنهي الوارد من الاول مكان التاتيه كراهة التصر بهما وفي الصلاة ان كان نقصان في الوقت منعت ان يصح فمما قد سبق وقت لاتقص فيه الا لأنها كراهة التصر بهما لعدم تأديها واجب كمالا نقصا فلذا قال يجب ترجحه بلكراهة لا يجوز الصلاة في آخره لكن ان ارد بعد ما لم يجز عدم العتصا الصلاة على ما يصدق في كل صلاة لا يؤخر عن وقت في الاوقات الثلاثة مشروعه حتى وجب حقا وانما قطع فلا يشر ويصحب قطع وقتا في غير وقت مكر وفي ظاهر الراجح ولو امتنع من عهدة ما شرع وفي المبسوط القطع افضل والاول هو مقتضى الجليل وان ارد بعد ما لم يكن تأخيرهم من عدم العتصا فلا يستفاد من خصوص ما هو حكم القضاء من عدم العتصا وهو مقصود الا لا تفر أن مقصود الثاني ولما استدلى الحديث بحديثين عامر الثابت في مسلم وغيره ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيا ان تفعل (٨٥) فحين اذ تفرق بين موتا فحين

طلع الشمس باز في حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى يغيب الشمس وحين تنصف الظهيرة حتى تغرب الشمس وحين تنصف الليل حتى تطلع الشمس في غدها

ما ينالوه عندنا مجهول على انه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك لبيان امتداد الوقت قال رحمه الله (وما فيها من يوم غين) أي يصح تفصيل كل صلاة في أولها وعين يوم غيم وهي العصر والعشاء لان تأخير العصر احتيال وقوعه في الوقت المكره وفي تأخير العشاء تقصير الجماعة على اعتبار المطر والطين لا يصح قوله قال رحمه الله (ويؤخر غيره) أي يؤخر غير ما في أوله عين يوم الغيم وهي النجس والظهور والمغرب لان النجس والظهور لا كراهة في وقتها فلا يضر التأخير والمغرب يحاق وقوعه قبل الغروب لشدة الاتساع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يصح التأخير في الكل يوم العيد لان في التأخير ترددين الادام القضاء في التهييل بين العتصا والقتاد فكان التأخير أولى قال رحمه الله (وضع عن الصلاة) جندنا ثلاثا وتوسل الصلاة الجائزة عند الطلوع والاستسواء والغروب والعصر يومه) يقول عتق بن عامر ثلاثا اوقاتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم انخلى فيهما وان تغيرت فهاهما تأخذ طلوع الشمس حتى ترتفع وعند ذوالها حتى تزل وحين تنصف الظهيرة حتى تغرب وحين تطلع الشمس في غدها وغيره والمراد بقوله ان خبر صلاة ثلاثة اذ كان في غير مكره والمراد بصلاة الثلاثة ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها لو جرت كلها فلا تأدي بالنقص واما اذا تلاها فهاها اذ اذهاها من غير كراهة لكن الافضل تأخيرها بالوقت المستحب لانها لا تقوت بتأخير غير خلاف العصر وكذا المراء بصلاة الجائزة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت من غير كراهة لانها ادبت كل ما جرت انما وجوبها لحضور وهو افضل والتأخير مكره وعلقه عليه الصلاة والسلام ثلاث لا يؤخرن وذكر منها الجائزة وقوله العصر يومه أي لا يمتنع عصر يومه ولا يكره الا اذا في وقت الغروب ولا به اذهاها

أما كون المتمع لم اتصل بالوقت مما يستلزم فعل الاركانه التشبيها بعبادة الكفار وهذا المعنى يقتضي ان الوقت لا ينقص فيه نفسه بل هو الوقت كانه الاوقات انما اتصفت في الاركان فلا تأديها واجب كمالا غرض الجواب بما قيل لو ترك بعض الواجبات صحت الصلاة مع انها ناقصة تأديها الكامل لان ترك الواجبات لا يدخل التقص في الاركان التي هي المقوم للعبادة بخلاف فعل الاركان في خلاف الوقت اه (قوله لم يقل عتق بن عامر في آخره) وابتدع ثلاث ساعات وهو الذي يصلح لغة عن يمينه في ثلاث ولو كانت اربعة اوقات لقال ثلاثة اه (قوله وحين تنصف) أي قبل من عتق بن أبي حنيفة لا من عتق بن مالك اه (قوله من غير كراهة) أي هو افضل من تأخيرها اه نهاية عن العتق (قوله في التنا العصر يومه) يصدق كفي كتب اصول الفقهاء انما لم يفرق بين الاداء بسبب وجوب الصلاة وآخر وقت العصر وقت ناقص اذ هو وقت عبادة التمر فوجب ناقصا فاداءه اذ كان كل وجب فلا اعتراض الفساد بالغروب لا تقصير في النجس كل وقت كامل لان الشمس لا تقصير في الطلوع فوجب كمالا فلما اعترض الفساد بالطلوع بقصد لا يؤخرها كما جرت فان قيل هذا تعليل في معرض التصر وهو قوله عليه الصلاة والسلام من ادرك ركعتين في المغرب قبل الطلوع فقد ادرك المغرب من ادرك ركعتين في المغرب قبل الغروب فقد ادرك العصر قبل الطلوع والتعارض بين هذا الحديث وبين النبي الوارد عن الصلاة في الاوقات الثلاثة جندنا القياس كل ما هو حكم التعارض والقياس يرجح هذا الحديث في حلاته العصر وحديث النبي في صلاة المغرب واما ما يبرر الصلوات فلا يجوز في الاوقات الثلاث لحديث النبي في الاوقات

وجہ کذاذکرہالقاضی

انقص كل ما يتاخر وليس
كذلك كره القاضي الامام
في شرح الجلمع وقيل
في المسواب ان الوقت
الكامل لا يكون الناقص
فيكون الكل كاملا نظريا
اه جامع الاسرار (قوله
كما وجبت) كالندوة
فيومضة السلاوة اه
غاية (قوله لاستوائهما
في هذا المقص) أي وهو
الوجوب بالتلاوة اه
(قوله ولا ينسب) سبب
أي ان لا تدخل للوقت في
وجوبه فلا يعتبر بطلان
ونقصانه اه (قوله ثم
لا يجوز جنس الصلاة
آخره) الخاصل أن الاصل
المذكور يجب أن يكون
الوجوب مطلقا لا ظرفيا
ويكون متصفا بالسبب
كامل والشروع سبب
خاص لانه تعالى الوجوب
لغيره لا لانه ولما كان دون
النذر فلا فرق في التشمل
بين أدائه وقضائه فيجوز
القضاء في كل وقت وسال
يجوز فيه الاداء لحصول
المتصور وهو الصيانة وتوقله
ما يجب كسلا لا يؤدى
نقصا في غير النقل لانه باب
واسع منعمله المسامحة

فَيُصَلِّ فِيهِ مَا لَا يَخْلُ فِي غَيْرِهِ وَلَا الشَّارِعَ فِي النَّفْلِ لِأَجْلِ بَعْضِهِ الْأَسْبَابُ عَلَيْهِ مِنَ الْبَطْلَانِ بَأْسُ وَكَانَ لَا كَمَالَهَا فِي
وَأَمَّا أَقْبَى مَا يَصِلُ بِهِ السَّيِّئَةُ فَقَوْلُهُمَا سَمِعْنَا مِنْ عَهْدَةِ الْأَوَّلِ بِكُلِّ بَعْضٍ (قَوْلُهُ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) أَيَّ كَرَفَ فِي الْوُضُوءِ (قَوْلُهُ وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ)
كَثِيرُهُ الْوُجُوحُ (قَوْلُهُ وَلَيْسَ عَنْ أَهْلِ الْأَوَّلِ بَعْدَ ذَلِكَ) وَفِي الْجَمْعِ الْأَوَّلِ أَنَّ مَا يُتَوَقَّفُ وَهُوَ عَلَى فِعْلِهِ كَلَّا وَنُورُهُمَا تَطْلُعُ
الَّذِي أَفْسَدَهُ كَقِي الطَّوْفِ وَبِمَنْ السُّهْرِ وَكَمَا لَا يَمُورُ وَلَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَعَهْدَةِ السَّيِّئَةِ وَمَلَا تِلْكَ لِيَنْتَهِزَ ۝

وهو مسعود به جرحه من الوقت اي كقوت اقل من قبله فرض الوقت وانما من القرض لا يظهر في حقيقة القرض لانها أقوى والحاصل ان شغل الوقت القرض التقدير على ما بين النفل دون القرض الحقيقي فيظهر التسفل في حق النفل فيتمددون القرض وما في معناه في الوجوب بعينه يعني ثبوتهما عندنا من غير توقف على فعل العبد كحصدات الثلاث وقام المحب السجاح وصلافة الهذلة وقضاء القوات وما ليس في معناه للندور وركعتا الطواف وملش عن ثم أقصد وأقول سائق في صلاتك الفاضلة على العادة انما للندورة وملش عن قيام ثم أقصد ما لحقت بالقرض حتى لا يجوز اذا وقع على ما يتوقع يمكن دفع التناقص بان اختلاف الحاق بمقي على الاحتياط بانه ان الوجوب غيبا ملما كان ضعيفا لا مري بالذ كورين في الشرح فظهر في حقه فقلنا الكراهة هنا وقطر نالي شربة فقلنا لعدم الجواز هناك أو قول في القى شرع فيه ثم أقصد ما نقل في حدنا هو واجب لغيبه فبالنظر الى الاول قلنا الكراهة هنا والنظر الى الثاني قلنا بعدم الجواز هناك واتم العمل يمكن لانه بعض ارتفاع الكراهة هنا وثبت (٨٧) الجواز هناك فلا يتصلق الاحتياط

في غير الوقت وهو جعل الوقت كالتشغيل فيه فرض الوقت حكا وهو افضل من النفل الحقيقي فلا يظهر في حق فرض آخر منه وهو ما ذكره والذى يدل على ان انتهى لمعنى في غيره انه لا يمنع فيغير من الوقت الى آخر الوقت ولو كان يصح لمع خلاف الثلاثة الاوقات المتقدمة والمراتب بعد العصر قبل قضاها انصم وما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا وان كان قبل ان يصلي العصر وما روى عليه الصلاة والسلام امر رجلين ان يصليهما في الامام بعد الصلاة الغير محمول على انه كان قبل ان انتهى لا مقدم على الامر وكما كان واجبا لغيره كالتدور وركعتي الطواف والذى شرع فيه ثم أقصد ملش بالنفل حتى لا يصلي في هذين الوقتين لان وجوبه ما يسبب من جهته فلا يخرى من ان يكون تضاعف في حق الوقت وان وجوبه لغيرها وهو صلاته المؤدى عن البطان وختم الطواف وبقاء النذر فلا يكون كواجب بعينه في الوقت قال رحمه الله (وبعد طلوع الغدير باكر من سنة الغدير) أي يكره ان يتطوع بعد صلاة الغير قبل القرض باكر من سنة الغدير قوته عليه الصلاة والسلام لم يبلغ شاهد كمن اتاكم في الاصل بعد الصبح الاربعين رواه احمد وأبو داود وقال عليه الصلاة والسلام انما طلع الغير لا صلاة الا ركعتين ورواه البخاري وقالت حفصة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلع الغير لا يصلي الا ركعتين خفيفتين رواه مسلم وعن ابن عمر عليه الصلاة والسلام قال اذا طلع الغير فلا تصلا الا ركعتي الغدير واما الطلوعان بصيغة انتهى ولو شرع في النفل قبل طلوع الغدير ثم طلع فلا يصح له لا يقوم عن سنة الغدير ولا يقطعه لان الشرع فيه كذا لا يصح قصد ولو صلى التضايف هذا الوقت جاز لان النسي عن التثقل فيه لم يركعتي الغدير حتى يكون كالتشغيل بها لان الوقت متعين له حتى لو نوى تطوعا كان عن سنة الغدير من غير تعيين منه فلا يظهر في حق القرض لانه لوها قال رحمه الله (وقبل المغرب) أي يمنع من التثقل بعد غروب الشمس قبل ان يصلي المغرب لما فيه من تأخير المغرب وقال الشافعي صلى ركعتين قبل المغرب وهي سنة عندنا لروى أبو العباس كذا يصليهما في الصلاة والسلام وراهم فلم يهتم بها قلنا كان ذلك في ابتداء الحال يعرف ان وقت الكراهة يخرج بالقرن ويحول الى ما يشعه أحد بعدهم قال أبو بكر بن العربي وقال القاضي هي بدعة اذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لا تحليل ضمه على ما عرف في موضعنا فذلك بطلان بعض الصلوة قال رحمه الله (وقت الخطبة) أي نهى عن التثقل وقت الخطبة أطلق الخطبة ليندل فيها جميع الطلب كتبئة الصلوة والجمعة

هذا غاية ما يقال في دفع التناقص وهو بعد عمل فظهر في حق النفل ان شغل الوقت القرض التقدير على ما بين النفل دون القرض الحقيقي فيظهر التسفل في حق النفل فيتمددون القرض وما في معناه في الوجوب بعينه يعني ثبوتهما عندنا من غير توقف على فعل العبد كحصدات الثلاث وقام المحب السجاح وصلافة الهذلة وقضاء القوات وما ليس في معناه للندور وركعتا الطواف وملش عن ثم أقصد وأقول سائق في صلاتك الفاضلة على العادة انما للندورة وملش عن قيام ثم أقصد ما لحقت بالقرض حتى لا يجوز اذا وقع على ما يتوقع يمكن دفع التناقص بان اختلاف الحاق بمقي على الاحتياط بانه ان الوجوب غيبا ملما كان ضعيفا لا مري بالذ كورين في الشرح فظهر في حقه فقلنا الكراهة هنا وقطر نالي شربة فقلنا لعدم الجواز هناك أو قول في القى شرع فيه ثم أقصد ما نقل في حدنا هو واجب لغيبه فبالنظر الى الاول قلنا الكراهة هنا والنظر الى الثاني قلنا بعدم الجواز هناك واتم العمل يمكن لانه بعض ارتفاع الكراهة هنا وثبت (٨٧) الجواز هناك فلا يتصلق الاحتياط

ما لا يجوز في غيره وما يبرم الاتمام بعد الشروع ولو ما القضاء بعد الاقسام اثباته ضرور وهو المؤدى عن البطان فلا يظهر في غير الصوت فلا يظهر في حق اشتراط كمال الاداء في الحال ولو كمال القضاء في المأل والحاصل ان الوجوب اثباته في معنى وهو السببية لا كمالها على ان القول بعدم الجواز يجوز ان يكون منبعا على ما روى عن أبي يوسف من عدم كراهه اذا المندور وما شرع فيه ثم أقصد في هذين الوقتين لما قاله الواجب بعينه وهذه الرواية في حقيقة الفقه أو يصح في الجواز على معنى الكراهة هنا كما في قول صاحب الهداية لا يجوز الصلاة عند طلوع الشمس الى آخره فلان مراد الكراهة بالسببية الى التوافق كما تقرر في شرحه وقال تاج الدين وغيره من المشايخ لا يجوز التوافق في الاوقات الثلاثة والمراد هو الكراهة أي مجتبي (قوله بخلاف الاوقات) أي لان انتهى لمعنى فيها أه (قوله لا يجوز فيه القضاء أيضا) أي لا وقت ناقص أه (قوله والذى شرع فيه الى آخره) أي في غيره هذين الوقتين اما النفل الذى شرع فيه في أحد هذين الوقتين ثم أقصد بغيره فضا في وقت آخر منه كما تقدم قبل في الصفحة للقاء لهذه أه

والخطب التي في الحج وغيرها وقال الشافعي صلى الفاضل بحجة المسجد لروى أنه عليه الصلاة والسلام
كان يصلي فدخل رجل في هيئة فذة فأمره فجلس ركعتين ولما انصرفوا ورد في غرضية الاستماع
على ما تبين في موضعها والتفعل فجلس بالاحتياط فصرم فلا يمارضها خيرا ولا حد ولا الأمر بالمرور
فرض وهو يصوم في هذا الحلة لقوله عليه الصلاة والسلام لم يروا البضاري ومسلم وغيرهما إذا قلت
لصاحبك أنت خير الإمام فخطب فقلت فقلت بالثقل ولأن المهر مقدم على الميع فوجب تركه
وليس لم يروى خلافاً أيضاً على الصلاة كان يصلي وقت ما صلى بل يصلي أنه عليه الصلاة
والسلام مسك عنها حتى يفرغ منها بل هو الظاهر ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام أراد أن يشهره بل يرى حاله من الغفلة
والبساطة فتعتبر به أو يتصدق عليه وأمهله حتى يفرغ فإذا احتل ذلك فلا يتوكل لقطوعه مما يحتمل
قال رحمه الله (وعن الجمع بين صلاتين في وقت بعذر) يعني منع من الجمع بينهما في وقت واحد
بسبب العذر احتراز بقوله في وقت عن الجمع بينهما فعلايان صلى كل واحد حصة مائة في وقتها بان صلى
الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها فاجمع في حق الفصل وإن لم يكن جماعاً في الوقت واحتقر
بقوله بعد من الجمع في عرفه والمزلة فثمان خلق يجوز أن لم يكن لصدر وقال الشافعي يجوز الجمع بين
الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء عند الخطر والمرض والسرور حدث أن الطغفل عن معاذ بن
جبل أنه عليه الصلاة والسلام في غزوة نبوءاً إذا ارتمى قبل أن تربع الشمس أخر الظهر حتى يصعبها
مع العصر فيصلح ما جاعوا إذا ارتمى بعد بضع الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً سار وكان إذا
ارتمى قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلح ما مع العشاء وإذا ارتمى بعد المغرب جعل العشاء له مع المغرب
رواهما أحمد وغيره وقال نافع كان ابن عمر إذا جازع السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يسيب الشفق
ويقول إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جازع السير جمع بين المغرب والعشاء وأما أحد وعن أنس
أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا جازع السير يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر فصعب بينهما يؤخر المغرب
حتى يصعب بينهما وبين العشاء حين يسيب الشفق وقالت عائشة رضي الله عنها كانت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يؤخر الظهر ويقدم العصر ويؤخر المغرب ويقدم العشاء وعن ابن مسعود أنه ولما
التصور الواردة تبين الأوقات فصور قوله تعالى أقم الصلاة لذالك الشمس إلى غير ذلك من الآيات
والأخبار فلا يجوز تركه إلا بغير مثله وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه والذي لا إله غيره ما صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط إلا لوقت الصلاةين جمع بين الظهر والعصر يعرفه وبين المغرب
والعشاء جميعاً ورواه البزار ومسلم وعن ابن عمر أنه قال ما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب
والعشاء قط في السفر إلا مرة واحدة ولأن التأخير حتى يخرب وقت الأولى وتختل الثانية فحرم
وقد قال عليه الصلاة والسلام ليس في التورم تفریط فها تفریط في البقطة بأن يؤخر الصلاة إلى وقت
الأخرى وله مسلم وقال أبو جعفر وقد قال ذلك وهو مسافر فدل على أنه أراد به المسافر والمقيم فدل ذلك
أنه عليه الصلاة والسلام لم يجمع احترازاً عن التفریط وتأويل ما روى من الجمع إن صح أنه عليه
الصلاة والسلام صلى الظهر في آخر وقت العصر في أول وقته وكذا فعل بالمغرب والعشاء جميعاً
فعلا لا وقتاً ويحصل تضرعاً إلى ما روى بعض حروف الأولى على أنه يصور زقير بمنه كقوله تعالى فإذا بلغن
أجلهن فأسكنوهن أي قارن ببلوغ الأجل فلا يقدر على الأسلاك بعد بلوغ الأجل أو يحصل على أن
الراوى لمن ذلك وتظهر ما روى عن أم سلمة خبر بل عليه السلام أنه صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم الظهر في
اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه عصر أمس أي قرياً منه وأول الراوى أنه سمعوا قوماً في وقت واحد
والدليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن جابر عن نافع قال خرجت مع ابن عمر في سفر فوفيت الشمس
فلما انقضت الصلاة تركنا الله فالتفت إلى موسى حتى إذا كان في آخر الشفق نزل صلى المغرب ثم أقام

(قوله لروى أنه عليه
الصلاة والسلام كان يصلي
فدخل رجل في هيئة فذة)
البنافذة التواضع في الدين
وعدم الزينة وفي الحديث
البنافذة من الإيمان أه غلبة

(قوله مثل ما صنعت وهذا) أي قوله ثم انظر حق طلب الشفق وعلی العشاء أمر ح في الفصل بين الصلاة بين الحديث الأول، حيث لم يصح فيه بالاتفاق اه (قوله فخرج أمته) أي تقع في المخرج

باب الاقان

(قوله الأذان الاعلام) هذا في القعة وشرط الاعلام مخصوص في أوقات مخصوصة اهـ وشرح الطحاوي الأفضل أن يكون المأذن عالماً بالسنة وعواقب الصلاة وأن يكون سمعاً الصوت أسمع للبيان والمواظب عليه أولى من أن لا يواظب عليه في جميع الصلوات اهـ قال في الهداية والأمامة أفضل من الأذان لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم (٨٩) عليها وكذا الخلفاء الراشدين

بعده وقول عروا لالخليفة
لأذنت لا يستلزم تعضيد
عليه بل مراد اذنت مع
الامانة لامع تركها بعد
أن الافضل كون الامام
هو المؤذن هذا معنا
وعليه كان اوصيئة كما
يعلم من أخاذه اه فقي
قال في المراتب والامانة
افضل من الاذان عندنا
وعند الشافعي في اصح
قولها لواجبة التي صلى
الله عليه وسلم عليها وكذا
الخطباء بعد قولها الاخر
الاذان افضل اه وجهه
النور في المنهاج اه فان
قلت هل اذنت التي صلى
الله عليه وسلم قلت دروي
الترتيب أن التي صلى
الله عليه وسلم اذنت في سفر
وصلى بها معه وهم على
روايلهم السماء من
قوتهم والبلدة من اطفالهم
وذكر التورق الحديث
وجهه وخرجه احمد بن
حنبل ككنا في شرح
مغلطاي قال في البائع

العشام وقد توارى الشفق فصلي ثاماً أقبل علينا فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جعل له
السرور صرح هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا من صلى الله عليه وسلم على كل واحدة
منهم ما في وقتها وقال نافع وعبد الله بن نافع أن عبد الله بن مؤذنين أمرهم رضي الله عنهم قال الصلاة قال سرحتي إذا
كان قبل غروب الشفق زلغصلى المغرب ثم انتظر حتى غلب الشفق وصلى العشاء ثم قال إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا جعل له السرور صرح مثل ما صرح وهذا أصح من الأول وروى عن
ابن جرير أنماط مختلفة في وقت الجمع وذكر عبد الحق في الأحكام كل ما روى عن ابن عمر في وقت جمعه
بين هاتين الصلاتين فاستند به صحيح ورواه كلها وثقات ولكن فيه وهم والصحيح منها رواه ابن جرير وما
تكرر في معناها وقد روي أن كل واحدة منهما مصلاتها في وقتها وما رواه الشافعي من حديث أبي الطفيل
قال السرمذي فيهم هو غريب وقال أبو داود ليس في تصديق الوقت حديث فامروا قال الحارث أحمد حديث أبي
الطفيل موضوع وأما حديث أس فيصنع أن يكون الجمع من كلام الزهري كان كثيراً ما يصل الحديث
بكل ما سمي يوم أن دخل في الحديث وقد أكثرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وحديثها
لثمة قدم جعلنا أيضاً لا يلبس فيها إلا ذكر التأخير والتقديم ونقلنا أيضاً في مقالنا والليل على صحة مقالنا
ما رواه مسلم عن ابن عباس أنه قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر قيل ما أراء ذلك قال أن لا يخرج من أمته ومنه أنه قال صلى بنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جمعاً والمغرب والعشاء جمعاً في غير خوف ولا مطر ولا يرى
الشافعي الجمع من غير عند فكل جوابه عن هذا الحديث الصحيح فهو جوابنا عن كل ما روي به في الجمع
وهو غير صحيح على ما هنا ومن الجب أن أبا هريرة بن عبد البر أنكرنا ما نقلنا فقال معلوم أن الجمع للسائر
رخصة ولو كنا بالجمع على ما ذكره من مراعاة آخر الآول وأول الثاني لكن ذلك خفي علينا أكثر حرجاً
من أنمان كل واحد منهما ما في وقتها لأن وقت كل صلاة أوسع ومراعاة أسكن من مراعاة طرق الوقتين
وقال أيضاً أن ذلك ليس بجمع إذا كان يأتي بكل واحد حتى وقتها ثم لم يلبس حديث ابن عباس الخالف
لنفسه أنه جاء أولاً وقال الرخصة في التأخير إلى آخر الوقت فقد أوجباً أنكره على نفسه فقلنا أننا
كان المذهب يترحم بالتأخير فالسائر أول على أن هذا الإنكار حرج منعه من سهول ما ذكره من
الحرج أعياهم أن لو كان تأخير الآول إلى آخر الوقت وتقديم الثانية في أولها واجب أعليه ونحن لا نقول
بما عايناه أن يقدم ويؤخر إن شاء رخصة فانتفى الحرج وإنه أعلم

(باب الاذان)

الأذان الإعلام وسببه أنه عليه الصلاة والسلام أهتم للصلاة كيف يقولون ثم اقتد كونه رافعة لم يحبه

(١٢ - زبلي اول) وأما ما ينبغي على السامعين عند الأذان فالأول ما لا

عليه وسلم قال أنه ينبغي من بلغها من بال قائما ومن سمع جبهة قبل الفرج من الصلاة ومن سمع الأذان

يصل على والأيقان يقول مثل ما قال المؤذن لقوله صلى الله عليه وسلم من قال مثل ما قال المؤذن غفر له

مثل ما يقول الآخرون على الصلاة على الفلاح فانه يقول مكمل لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

والاستبصار وكذا إذا قال المؤذن الصلاة تحرم من النوم لا يصعد السامع لمقاتلوا ولكنه يقول صدقت وبر

أن يتكلم السامع في الأذان والأقامة ولا يتخل بقرآن القرآن ولا بشئ من الأعمال سوى الأجابة ولو

ورثغل بالاستماع والاحتمه كذا قالوا في الفتاوى

(قوله فذكره الشبوري) قال في المغرب شي ينفع فيستعمل في بقرى محض اه (قوله غاري الاذان الى آخره) ولا يستبعد في ثبوت الاذان بالرواية لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اهل رواقك والرواية التي صلى الله عليه وسلم بحضرة له في الرواية وقد تأملت رواية ابن زبير وروايتي تنطق بالسكينة على لسانه وهو رضي الله تعالى عنه قال السهلي ما سهلان الحكمة في ثبوتها بالرواية دون الوحي ان تعظيم الانسان على لسان غيره ما علم وأقر بالقبول فاعطاهما بقدره لا يجوز ان يكون في القطة لاه وحى والوحي يختص بالانبياء صلى الله عليه وسلم عليهم فتعين ان يكون في المنام وكان صلى الله عليه وسلم مع الاذنان في السماء ولم يعلم انه سئنه في الارض وجهه الروايتين ان امر الله تعالى بملا اذان ان يكون سنة في الارض وقيل انه ثبت باذان الملك الذي خرج من جن الجبابرة الامراء وعليل بتأذين بغير بل ليله الامراء ورد بان الاذان شرع باله يتوالى الامراء كل جمعة فكيف تأخر وكيف اهموا التبيين الصلابة واختلف آراؤهم فيها وأوجب بان السموع (٩٠) من الملك لا يدبر ان يكون مشروعا في حق البشر فتأخر الامر الى ان اذن له فذلك وحسنا

فذكره الشيوخ فقال هومن أمر اليهود فذكره النافوس فقال هومن أمر النصارى فذكره التار فقال هو
المجوس فأمره عليه السلام فبذروه وهم ثم أمره عليه الصلاة والسلام فأمرى بالاذن ففعلوا إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فأمره بذلك فأمره عليه الصلاة والسلام أن يلقه على بلال قال رحمه الله (من لغير فرض)
أى الأذان وهو مستغفر كدعوتهم على المساجد وكذا الأقامة وقال بعضهم إنه واجب لقوله عليه الصلاة
والسلام إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم أمر وهو للوجوب وعن محمد بن عبد
علي الجواب عنه قال لو أن أهل بلدة تجمعوا على ترك الأذان لقناتهم عليه ولو تركه واحد اضربه
وعدته عليه وأما ما قيل على تركه للفروض وقيل لا دليل لقوله عليه الصلاة والسلام فلو تركه واحد ضربته
ولو تركوا من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم لقناتهم عليه ولو تركه واحد ضربته وقيل من عهده
فرض كفارة وقيل إنما كانت السنة من شعار الذين يقاتل عليها وقال ابن المنذر هو فرض في حق
الجماعة وأوجب ماله في مسجد الجماعة وقال عطية بن محمد لا يصح الصلاة بغير أذان ولنا أنه عليه
الصلاة والسلام علم الأعرابي كيف صلى وذكره الموضوعوا استقبال القبلة وترك الأركان الصلاة ولو تركها
فهو كالمرضاة ذكره ولنا الأصل رامة الأقامة وعبر الواحد لا يكون حجة فيما تمه البلى والأمر
المذكور في الحديث للاستصحاب وأنه ثبت بالواجب قال رحمه الله (بلا ترجيع وخن) أما كونه
بلا ترجيع فنفسه ما قاله الشافعي فيه الترجيع لحديث أبي عذرة أنه عليه الصلاة والسلام أمره
بذلك ولنا حديث عبد الله بن زيد عن غير ترجيع وأذان بلال بحضرة النبي عليه الصلاة والسلام
حضر أو غرام عن غير ترجيع إلى أن توفي عليه الصلاة والسلام وتلقته صلى الله عليه وسلم لا ي
محدودة كل تعاقبته هو ترجيع أو قبل له كائن يوم أسلم أخفى كلمة الشهادة بين حياته من قومه على
ما ذكر في القصة فقال له عليه الصلاة والسلام أرفع يديك صوتك ولان القصود من الأذان الإعلام
ولا يحصل ذلك بالانحصار كما ذكره كل من الأذان وأما العلم المراد به التطريب فلما روى عن ابن عباس
أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنا يطرب فهدى من ذلك وروى أن رجلا قال لابن عمر
لا حيل في الله فقال له أبا بصير في الله أنك تخفى في أنائك أى تطرب ويحمل أن يكون مراد صاحب

خفف بهما (قوله ومن) قال الشيخ يا كبره الله عند قوله لا ترجع علي وقال ابن في الترمذي بطر بوترن الكتاب
ما خفف الحان الاثني فلا يتقص شيئا من روافعه ولا زبد في اثباته رافعا وكذا لا يرد ولا ينقص من كفيات الحروف كل حرف
والسكنات والمدات وغير ذلك اقصي الصوت فاما مدح بحسب الصوت فلا يتصرف فيه حسن اه (قوله لحديث أبي مخنف) فان قيل اذان
محمودة بعد فتح مكة وحديث عبد الله بن زيد في أول شرح الاذان فيكون منسوخا قبله اليس قد جمع النبي صلى الله عليه وسلم
المدة وبلايل يؤخذ مع ما مدته بطريقه الى ان توفي لم يزل صلى الله عليه وسلم بالترجيع فقد اقر عليه الصلاة والسلام
الاذان الذي هو اذان عبد الله بن زيد لوان ما يفتض به صوته لا يصلح به فائدة الاذان وهو لا يعلم فلا يصح اه سروي (قوله حيا
قوماني اخره) وفي شرح الجمع والتأويل الاول ان شبيه فلان لا يمحذورة كانا خاص في اعمامهن ان سبق معهما من قوله اه ك
(قوله ارجع قلبها صوتك) ونفسه الى الامام احدثه في الترمذي فذكره ومنه فقيل له لم فقال للسائل ما سمع قال محمد فقال ارجع
ان يقال يا رسول الله انا لم يزل هذا في الاذان في قراءته اقر ان اولي اه فتم

(قوله وكذا يصلح الترجيع في قراءة القرآن) لعلمنا ان كل من صلى في الجنب ومصرح الاداءه كفت وقد ثبت في التخصيص ان كل من صلى في الجنب
 الفتح فرجع فيها اه قال في فتاوى قاضيان في باب الاذان ولا بأس بالنظر في الاذان وهو يخص الصوت من غير ان يتغير حاله
 بل من اومدا وما شبه ذلك كره وكذلك في قراءة القرآن وقال شمس الاتقان في الحواشي (٩١) انما يكره ذلك فيما كان من الاذان كذا

اما في قوله صلى على الصلاة
 صلى على الفلاح لا بأس به
 بادخال مدح ونحوه اه وفيه
 قبل فصل بعدة التلاوة
 ولقرا القرآن في صلاته
 بالاحسان ان غير الكلمة
 تعد صلاته لم يعرف فان
 كان في حرف المد واللين
 وهي الياء والالف والواو
 لا يشرع الى لا لاقضى
 وان قرأ بالاحسان في غير
 الصلاة اختلفوا في جوازه
 وعامة المشايخ كرهوا ذلك
 وكرهوا الاستماع ايضا لانه
 تشبه بالفقه في فعله
 في فقههم وكذا الترجيع
 بالاذان وقد مر من قبل اه
 فقوله وكذا الترجيع
 بالاذان مراده بالتحسين
 والنظر في باب الكراهية
 من الخلاصة ما نصه وفي
 المتن الترجيع بالقرآن اهل
 يكرهه كان يقرأ عند ان
 خفية وان يوسف ومحمد
 رضي الله تعالى عنهم بالاحسان
 وقال كثر المشايخ منكره
 لا يصلح ولا يجب الاستماع
 اليه ولهذا المعنى يكرهه
 النوع في الاذان اه وهو
 يكرهه فيبدأ الترجيع
 هو التحسين واقعا لموقوف اه
 (قوله في المتن ويحذر فيها)
 هو من باب قصر مصر

الكتاب الخطأ الاعراب وهو مكره ايضا وكذا يصلح الترجيع في قراءة القرآن ولا يتبرر بغيره
 ولا يصلح الاستماع اليه لان فيه تشبه بفعل الفقه في حال فقههم وهو التفتي واحذر بقوله لقرا من
 التراويح والسنن والرواتب والمدنور وصلوات الحائز والكسوف والاستسقاء وصلوات العيدين والخصي
 والا فزاع ولوترلان اذان الفلاح لا يقع على الاصح قال رحمه الله (وزيد بعد فلاح اذان الفجر الصلاة
 ختم من اليوم مرتين) لما روي ان بلالا جاءني فمرعنا شترضى الله عنهما بعد الاذان فقال الصلاة يا رسول
 الله فقالت له ان الرسول نام قال الصلاة ختم من الترم لما تلبه اخبره بذلك فخصته عليه الصلاة
 والسلام وقال جل في اذانك والوقوف فموقفه تغير بزيادة الاعلام قال رحمه الله (والا فله منته)
 أي مثل الاذان في عدد الكلمات قال رحمه الله (وزيد بعد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين) وهو
 منبه على ابن مسعود واصحابه ما وجاهه من الصلوات والتعيين رضى الله عنهم وقال الشافعي فيها
 فرادى لما روي ان بلالا مر بان يشفع الاذان وبوتر الاقامة ولنا ما شتر عن بلال انه كان يثني الاقامة
 الخان بوقر والمثل النازل من السماء اتم كذلك وقال ابو عذوبة هل في النبي صلى الله عليه وسلم الاذان
 تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة واتما قال تسع عشرة كلمة والترجيع وقد تقدم تأويله
 وروى البيهقي عن النخعي باسناد اذ اولى من نقص الاقامة معا وبين اي شيان وقال والقرج كان
 الاذان والاقامة من معنى فليهما بنو امية اقرروا الاقامة وعن ابراهيم كانت الاقامة مثل الاذان
 حتى كان هؤلاء المولود فجاءوا واحدة واحتجوا بقرعة اشرجوا وقال الطحاوي كان بلال بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن ثم يقيم ثم يوتر اذ لا تار ولا نهالوا كانت فرادى لا فرد
 قوله قد قامت الصلاة اذ هي الاصل فيها وامامت الاقامة الا لاجل تسمية لكل باسم البعض والوجه
 الشافعي فصار والامام لم يذكر الا امر فيتم ان يكون الاخر غير الذي عليه الصلاة والسلام وليس
 فيه ان بلالا مثل لامره ايضا بل نزل النسخة ليعتصم فلا كيف يتجوز مع مخالفة المتواتر عنه قال
 رحمه الله (ويوتر بل فيه) أي في الاذان (ويحذر فيها) أي في الاقامة لقوله عليه الصلاة والسلام بلالا انا
 اذنت فترسل في اذانك وانا اذنت فاحذر واحمل بين اذانك واما كنت قد ما يغري الاكل من اكله
 والشايعين شرهه والتميل التميل يقال على صلاته واجهلان على رسله والحد والاسراع يقال عند
 فرائضه وحتمنا بفصل بين كل في الاذان بكنة بخلاف الاقامة ويسكن كلامه لما روي عن ابراهيم
 النخعي انه قال شيئا يجر زمان كانوا لا يعرفونهما الاذان والاقامة يعني على الوقف لكن في الاذان
 حقيقته في الاقامة ينزى الوقف قال رحمه الله (ويستقبل بها القبلة) لان بلالا كان يؤذن ويقيم
 مستقبل القبلة والمثل النازل اذن وامام كذلك ولا تنها مثلان على التماس احسن احوال الاذان
 مستقبل القبلة ولوترك الاستقبال بل حصول المقصود وهو الاصلام ويكره ترك التواتر قال
 رحمه الله (ولا يتكلم فيها) لما تضمن ترك الموالاة وكذا معظم كل طبق يكره رد السلام فيه وقال
 الثوري رد لا واجب والاذان سنة فلتا يكرهه رد بعد الفرائض والاذان قال رحمه الله
 (و يفتي حناويه بالاقامة والقلاح) لما روي ان بلالا بلغ صلى على الصلاة صلى على الفلاح حول
 وجهه حينما وشالاه يستدريه ولاه خطاب القوم في وجههم فيه ولا يجوز له ولا صلته من استدبار القبلة
 ولا امامه حصول الاعلام في الجنب بغيره من كل الاذان وقال الحواشي انا كان وحده لا يجوز له

بالالهملة (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام بلالا الى آخره وما الترمذي وروى احمد بن حنبل في حديثه ما وجدنا في الحديث ما وجدنا في الحديث
 اذ قال الهملة أي أسرع اه غايه (قوله لكن في الاذان حقيقة) أي لا يفصل بين التكلمين في بيت الوقف حقيقة بخلاف الاقامة
 اه (قوله تركه التواتر) أي العهد وفي زمنه صلى الله عليه وسلم وما يجرى في فقههم اه (قوله ويكره رد السلام فيه) أي ولا يجب
 رد بعده على الاصح اه (قوله ولا يجوز له) أي وان كان في موقوم اه ((قوله ولا امامه) أي لا يافت بها امامه اه

(قوله والعصم انه يحول له)
 صارنة الاذان حتى قالوا
 في الذي يؤذن لرويد بن
 ان يحول وجهه عن يمينه
 عندها بن الكلث بن كذا
 في الحديث انه ابن عرشا
 وفي البستان لا يحول في
 الاقامة الا لالاس ينظرون
 ذكرها الترمذي اه كاك
 (قوله انما يتكلم) أي انما
 يتكلم الاذان بحيث يسمع
 ما يلوالب اه (قوله)
 وأما اذا أمكنه) أي سمع
 ثبات قسمة بان كانت
 صومعته صغيرة اه (قوله)
 الحسن) أي الاذان حسن
 لا ترك الفعل لاه امره
 صلى الله عليه وسلم لا لا لا
 يلحق ان يوصف تركه
 بالحسن اه كاك (قوله)
 أصابعه الأربع) أي الابهام
 والسبابة من كيد (قوله)
 وليس أمره نعمتا الى
 آخره) أي لانهم يشتغلون
 بأمور دينهم اه (قوله)
 بين كل أذانين) هومن
 السلب لئلا مراد الاذان
 والاقامة اه (قوله لان
 الوصل) أي بين الاذان
 والاقامة (قوله لا الظهر
 يوم الجمعة) أي والاماتوبة
 السامأ وتضيق جميعا عن
 لان عائشة رضي الله عنها
 أمتهن بفراذان ولا اقامة
 حين كانت جاهلتن
 مشروعة وهذا يقتضي أن
 المنفردة أيضا كذلك لان
 تركها لما كان هو السنة
 حال شرعية الجامعة كان
 حال الأفراد وأولى والله أعلم اه فتح

لاحقة اليوم العصم انه يحول لاه صارنة الاذان فلا يتحرك وكيفية أن تكون الصلاة في العين والقلاح
 في الشمال وقبل ان الصلاة في العين والشمال والقلاح كذلك والعصم الاول قال رحمه الله (و يستدير
 في صومعته) هذا انما يمكنه مع ثبات قدميه بان كلت الصومعة منة مفسدتين ويخرج رأسه منها
 ليصل المقصود واما اذا أمكنه فلا يستدير لرويد بن كذا قال رحمه الله (ويجمل أصابعه في
 أذنيه) لاروى أنه عليه الصلاة والسلام قال لبلال اجل أصبعيك في أذنيك فانه أرفع صوتك وان لم
 يفعل حسن لا يعلس سنة أصلية اذ ليس هو في أذان صاحب الزاوية لم يشرع لاصل الاعلام بل للبانة
 فيه الا ترى أنه عليه الصلاة والسلام منه على العلة وبين الحكة بقوة فانه أرفع صوتك وان جعل يده
 على أذنيه حسن لان ما يحذره ضم أصابعه الاربع ووضعها على أذنيه وعن أبي خنيفة أن بلال جعل
 إحدى يده على أذنيه حسن قال رحمه الله (ويشوب) ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام وهو رواية
 البلخي وأبو يوسف عن أصحابنا قال وهو ان يقول في نفس أذنا الفجر بعد القلاح الصلاة فحين التوم
 وقال الطحاوي هو قول الثلاثة وذكر محمد رحمه الله في الاصل أن التشوب الاول كان في الغبر بعد الاذان
 الصلاة فحين اليوم فأحدث الناس هذا التشوب على الصلاة على الفلاح من بين بين الاذان
 والاقامة وهو اختيار علماء الكوفة وهو حسن وقال صاحبنا والاصح أنه بعد الاذان لانه ما يحذرون
 الرجوع والعود الى الاعلام وذلك انما يكون بعد الفراغ وتشوب كل بلاد على ما تعارف أهلها وتضيق
 أن يؤذن الفجر ثم يقدّم ما يقرأ عشرين آية ثم يشوب ثم يقدّم مثل ذلك ثم يقيم وهو في الغبر ثم يقدّم
 وكراه في غير الفجر من الصلوات الا في قول أبي يوسف حتى أقرأ ما شاء من غير أن يقرأ ما شاء من غير أن يقرأ ما شاء
 السبلن وليس أمره ما شاء من غير أن يقرأ ما شاء من غير أن يقرأ ما شاء من غير أن يقرأ ما شاء من غير أن يقرأ ما شاء
 التوافق في الامور الدينية ولهذا أطلق في الكتاب قال رحمه الله (ويجلس بينهما في المغرب) أي بين
 الاذان والاقامة لرويد بن كذا لاروى أنه عليه الصلاة والسلام قال لبلال اجل بين أذانك واقامتك نقسا
 بغير الغرض من وضوءهم ولا المتشوب من عشاءه لان المقصود بالاعلام دخول الوقت ليناها
 السامعون بالظهار ونحوها فيحصل بينهما الفصل في كل طاهر اذ اية مقدار الفصل
 وروى الحسن عن أبي خنيفة في الغبر قد يقرأ عشرين آية وفي الظهر قد يقرأ أربع ركعات
 يقرأ في كل ركعة عشر آيات وفي العصر قد يقرأ ركعتين يقرأ فيهما عشرين آية والعشاء كالظهر والاولى
 أن يركب فيهما القولة عليه الصلاة والسلام بين كل أذانين صلاة ان شاء وفي المغرب لا يجلس عنداني
 خنيفة وعندهما يجلس جنة خنيفة لان الوصل مكر ولا يحصل الفصل بالسكنة لوجودها بين
 كلت الاذان فيجلس كل بين الخطبتين وكافي سائر الصلوات ولا يحنيفة أن التأخير مكر ومفككتي
 بان الفصل احترازا عن خلاف الخطبة لان المكان فيها مقصود كذا النخبة فيها مقصود في مستلنا كلاهما
 مختلف وهذا لان السنة أن يكون الاذان في المنارة والاقامة في المسجد وان ترسل في الاذان ويصدر في
 الاقامة ومقدار السكنة عند مقدما يمكن من قراءة ثلاث ايات قصار وآية طويلة وروى عنه
 قدما يعطون ثلاث خطوات وعندهما يجلس مقدار الجلسه بين الخطبتين وذكر الحارثي أن الاختلاف
 في الافضلية وقال الشافعي يصلي ركعتين لا يطلاق ما رويانا ولنا أنه عليه الصلاة والسلام لم يطمع
 حرصه على الصلاة ولا يذني الى تأخير المغرب وهو مكر وعلى ما بينا قال رحمه الله (ويؤذن للقاتنة
 ويقيم) لاروى أنه عليه الصلاة والسلام قضى الغبر غداة ليلة الترمذي بان اقامة وهو جة على
 لشافعي في اكفائه بالاقامة والضابط عندنا أن كل فرض كان أداء أو قضاء يؤذن له وقام هو أداء
 منفردا أو جماعة الا الظهر يوم الجمعة في المصر فان أداءه بان اقامته مكر وروى ذلك عن علي
 رضي الله عنه قال رحمه الله (وكذا الاولى القوائت) يعني وكذا اذنا فاته صلوات يؤذن الاولى فيها ويقيم
 لاروى بن كذا لاروى قال رحمه الله (ونعيريه) أي في الاذان (الباقى) أي فيما بعد الاذان ان شاء الله

(قوله يومئذ) أي وهو يوم الحروب اه غايه (قوله) وليكون القضاء الى آخره أي كان شاعرا بالاداء في مقام القضاء في وقت الصلاة في وقت
 ويقيم وإن شاء مال إلى كون الأذان للاقتضاد وهم ضويفه في الأقامة قبل إفا كان الرق متصفا بأحد الأمرين لا يجوز التقييم
 بينهما كقصر الصلاة السفر والرق هنامتعين في مجرد الأقامة فلا يقتصر وأجيب بأن (٩٣) الأصل المذكور في الفرقاقر والأذان

وإن شاء تركه وأما الأقامة فلا بد من المروى أنه عليه الصلاة والسلام دخل مكة فركب يومئذ فنادى
 عن أربع صلوات فآذنان وأقام وصلى الظهر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء
 ولأن الأذان للاقتضاد وهم ضويفه فلا حاجة اليه أو ليكون القضاء على حسب الأذان وهم محتاجون
 اليه فيميل إلى أهميته ومن بعد ذلك لا يغيره في غير رواية الأصول أن الأولى تقضي بإذنان وأقامة وباقي
 بالأقامة لا غير وقال أبو بكر الرازي ما قاله محمد هو قول الكل ولذا كوفي الظاهر يجوز على
 صلاة واحدة كذا ذكر في العاية وهو مشكل لأن الصلاة الواحدة لا خلاف فيها قال رحمه الله
 (ولا يؤذن قبل وقت وصافيه) أي يعاد في الوقت إذا أذن قبل الدخول وقال أبو يوسف والشافعي
 يجوز للغير في النصف الآخر من الليل وفي رواية عندهم جميع الليل ولا شأن أصح لهما قوله
 عليه الصلاة والسلام أن لا يؤذن قبل فكلوا وشر واخى يؤذن أن أمكنكم ولا وقت فهو غفلة
 فيقدم على الوقت لثبوتها ولما قوله عليه الصلاة والسلام لا يؤذن حتى يطعم الفقير أخرجه
 البيهقي قال في الامام ورجال اسناده ثقات وروى عن عبد العزيز بن أبي رواد عن ثقف عن ابن عمر أن
 بلالاً أذن قبل طلوع الفجر فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وروى البيهقي عن ابن عمر أنه عليه الصلاة
 والسلام قال له ما جعلت على ذلك قال ما شئت فقل أو ما سأت فقلت أن العير طلع فأمره عليه الصلاة
 والسلام أن يتأذى أن الصدق دام وليس له ما قيل ورواه صحيحه فوجوه أحدها أنه ليس فيه إلا أخباره
 عليه السلام يقبل بلال بينهما ما يقع ذلك وقوله لا يبارض فيه عليه الصلاة والسلام والثاني أن
 أذانه كان على من أن الفجر طالع ولما ذهب عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى تكبر وقال ليت لئلا
 تلده أمه والغيل عليه عائشة قالت لم يكن بين أذانهم إلا المقدار ما ينزل عدلو يصعد هذا وهذا قيل
 على أنها ما يقصدان وقتا واحدا وهو طلوع الفجر فبصيه أحدهما ويخطه الآخر والثالث
 قال صاحب الامام قوله عليه الصلاة والسلام أن لا يتأذى بليل لم يكن في سائر العاها كما حدث
 في رمضان فلهذا لم يكن أذاناً وإنما كان تكبيرا وتقصيرا كالعامة الغاشية بينهم في رمضان وإنكار
 السلف على من أذن بليل دليل على أنه لم يجر قبل الوقت وهو من أقوى الجميع ومنه ما ذكره أبو عمر بسنده
 عن إبراهيم قال كلوا إذا أذن المؤذن بليل طالع الوقت الله وأعداؤك وسمع علقمة موقدا يؤذن بليل
 فقال أما هذا فقد خالف سنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان نائما لم كان خيرا وأما أنه
 كثيرة عن العصابة والتابعين ولأن جوازها في الليل كله يؤدي إلى التباس أذان الفجر بأذان المغرب
 وإلى وقوع أذان الفجر قبل العشاء وهذا محال فلا يخفى على أحد فساد هذه التريعات التي وقتها
 من التثنية والنصف بجمع الليل مختصرة لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام ولا من أصحابه قال رحمه الله
 (وكرر أذان بليل وأقامته وأقامة المحدثين أذان المرأة والفلسق والقاصدوا السكران) أما أذان
 المنب وأقامته فلهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يؤذن الامتوضي ولاه صردا دعا إلى ما يجب نفسه
 فيكرهان وأقامته حدوت بعدان في رواية يقول بعدان في أخرى والاشبه أن صادلا لاذن دون الأقامة
 لأن تكرار الأذان عشر وع في الجملة كاف في الجملة دون الأقامة وإن لم يعد جزءا الأذان والأقامة
 وأما إقامة المحدث للداروبنا ولمن فيه من الفصل بينهما وقيل لا تكرامته وفي كبرهامة
 أذان المحدث وبيان كآفته والفرق على أحاديثه وبين الجنازة أن لا تاذن شها بالصلاة

وإن شاء تركه وأما الأقامة فلا بد من المروى أنه عليه الصلاة والسلام دخل مكة فركب يومئذ فنادى
 عن أربع صلوات فآذنان وأقام وصلى الظهر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء
 ولأن الأذان للاقتضاد وهم ضويفه فلا حاجة اليه أو ليكون القضاء على حسب الأذان وهم محتاجون
 اليه فيميل إلى أهميته ومن بعد ذلك لا يغيره في غير رواية الأصول أن الأولى تقضي بإذنان وأقامة وباقي
 بالأقامة لا غير وقال أبو بكر الرازي ما قاله محمد هو قول الكل ولذا كوفي الظاهر يجوز على
 صلاة واحدة كذا ذكر في العاية وهو مشكل لأن الصلاة الواحدة لا خلاف فيها قال رحمه الله
 (ولا يؤذن قبل وقت وصافيه) أي يعاد في الوقت إذا أذن قبل الدخول وقال أبو يوسف والشافعي
 يجوز للغير في النصف الآخر من الليل وفي رواية عندهم جميع الليل ولا شأن أصح لهما قوله
 عليه الصلاة والسلام أن لا يؤذن قبل فكلوا وشر واخى يؤذن أن أمكنكم ولا وقت فهو غفلة
 فيقدم على الوقت لثبوتها ولما قوله عليه الصلاة والسلام لا يؤذن حتى يطعم الفقير أخرجه
 البيهقي قال في الامام ورجال اسناده ثقات وروى عن عبد العزيز بن أبي رواد عن ثقف عن ابن عمر أن
 بلالاً أذن قبل طلوع الفجر فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وروى البيهقي عن ابن عمر أنه عليه الصلاة
 والسلام قال له ما جعلت على ذلك قال ما شئت فقل أو ما سأت فقلت أن العير طلع فأمره عليه الصلاة
 والسلام أن يتأذى أن الصدق دام وليس له ما قيل ورواه صحيحه فوجوه أحدها أنه ليس فيه إلا أخباره
 عليه السلام يقبل بلال بينهما ما يقع ذلك وقوله لا يبارض فيه عليه الصلاة والسلام والثاني أن
 أذانه كان على من أن الفجر طالع ولما ذهب عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى تكبر وقال ليت لئلا
 تلده أمه والغيل عليه عائشة قالت لم يكن بين أذانهم إلا المقدار ما ينزل عدلو يصعد هذا وهذا قيل
 على أنها ما يقصدان وقتا واحدا وهو طلوع الفجر فبصيه أحدهما ويخطه الآخر والثالث
 قال صاحب الامام قوله عليه الصلاة والسلام أن لا يتأذى بليل لم يكن في سائر العاها كما حدث
 في رمضان فلهذا لم يكن أذاناً وإنما كان تكبيرا وتقصيرا كالعامة الغاشية بينهم في رمضان وإنكار
 السلف على من أذن بليل دليل على أنه لم يجر قبل الوقت وهو من أقوى الجميع ومنه ما ذكره أبو عمر بسنده
 عن إبراهيم قال كلوا إذا أذن المؤذن بليل طالع الوقت الله وأعداؤك وسمع علقمة موقدا يؤذن بليل
 فقال أما هذا فقد خالف سنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان نائما لم كان خيرا وأما أنه
 كثيرة عن العصابة والتابعين ولأن جوازها في الليل كله يؤدي إلى التباس أذان الفجر بأذان المغرب
 وإلى وقوع أذان الفجر قبل العشاء وهذا محال فلا يخفى على أحد فساد هذه التريعات التي وقتها
 من التثنية والنصف بجمع الليل مختصرة لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام ولا من أصحابه قال رحمه الله
 (وكرر أذان بليل وأقامته وأقامة المحدثين أذان المرأة والفلسق والقاصدوا السكران) أما أذان
 المنب وأقامته فلهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يؤذن الامتوضي ولاه صردا دعا إلى ما يجب نفسه
 فيكرهان وأقامته حدوت بعدان في رواية يقول بعدان في أخرى والاشبه أن صادلا لاذن دون الأقامة
 لأن تكرار الأذان عشر وع في الجملة كاف في الجملة دون الأقامة وإن لم يعد جزءا الأذان والأقامة
 وأما إقامة المحدث للداروبنا ولمن فيه من الفصل بينهما وقيل لا تكرامته وفي كبرهامة
 أذان المحدث وبيان كآفته والفرق على أحاديثه وبين الجنازة أن لا تاذن شها بالصلاة

(قوله يصعد هذا) أي أن أمكنكم (قوله نصيبه أحدهما) وهو أن أمكنكم لانه كلنا لا يؤذن حتى يقولها جماعة أصمت أصمت
 اه غايه (قوله ويخطه الآخر) وهو بلال لم يصبر اه غايه (قوله من أقوى الجميع ومنه) أي من كبار السلف اه (قوله
 لا امتوضي) فلا حاجة أولى لاصاله الصلاة اه (قوله وان بعد) أي الأذان (قوله من الفصل بينهما) أي بين الأقامة والصلاة بالوضوء اه

(قوله من حيث ان كل واحد الى آخره) أي لان الأذان ليس صلاة حقيقة لكنه شبهه بما نال النظر الى الحقيقة قلنا لا يكره مع الحديث والتراخي الشبه قلنا يكره مع الجناية وإتمامه فكس لا هو اعتبر الشبه في الحدث وقلنا بالكرهية في الجناية تنبت الكراهية الطريق الأولى فلو حمل بجانب الحقيقة اه (قوله وشبهها غيرها) أي بقصر الصلاة اه (قوله فيشرط لونها) أي الأذان والأقامة (قوله ويعد أذانها استقبالا الى آخره) قال فيشرح الحامولي يستحب إعادة أذان أربعة الجنب والمرأة والسكران والجنون اه كذا (قوله ولا بأس أن يؤذن لنفسه قاعدا الى آخره) قال الشيخا كبير وأما المسافر فلا بأس أن يؤذن كما لا بد من إبلا لأذنها بكافي السفر ولأنه أن يترك الأذان أصلا في السفر فكانه أن يأتي بها كما يطرئ في الأولى ويستلزم للأقامة اه ثم قال (٩٤) رحمه الله تعالى وأذان الصبي الما قبل يجوز بل كراهية في ظاهر الرواية

لكن أذان الرجل أفضل اه (قوله في المستكره) قال تركبها المسافر) قال في الهداية ولو اكتفى بالأقامة جاز قال الكمال لما ثبت في غير موضع مدونة الأذان دون الأقامة كما بعد أولى القواض وما قض فيه وثاني الصلواتين يعرفه صرح طهري الدين في الطواشي بأن الأقامة آكد من الأذان نقل من المبسوط اه وكتب ما صه وكره تركبها أي لاه مخالفة للأمر المذكور في حديث مالك بن الحورث ولأن السفر لا يقطع الجماعة فلا يقطع لوازنها الشرعية أعني دعاءهم فترك لكل حيث شذ ترك الجماعة صورة وتنهال كان مفردا وترك لمجموع لوازنها كان بجماعة من غير ضرورة وذلك

من حيث ان كل واحد منهما يشترط قد حوّل الوقت واستقبال القبلة وشبهها بقصرها فيشرط لهما الطهارة عن أغذ الحديث دون أن يفهما عملا بالشبهين وأما أذان المرأة ثلاثة لم يتقل عن السلف حين كانت جماعة مشروعة في حقهن فيكره من أحد ثالث لا مبعدا تساهل جماعتهم ولأن المؤذن يستحب أن يشهر نفسه ويؤذن على المكان العالي ويرفع صوته والمرأة تمنع عن ذلك كله ولهذا جعل النبي عليه الصلاة والسلام التسليم للرجال والتصديق للنساء وبعد أذانها استقبالا وقعه لاه على الوجه المستنون وأما الفاسق لأن قوله لا يؤذن بموا قبل في الأمور الدينية ولا يؤذن أحد فلو وجد الأعلام وأما القاعدة فلا زالت أذن قاضا ولأن القائم بلغ ولا بأس أن يؤذن لنفسه قاعدا مراعاة لسنة الأذان وعدم الحاجة الى الأعلام وأما السكران فله نفسه وألعدم معرفته دخول الوقت ويستحب إعادته قال رحمه الله (لا أذان العبد ولا الزنا ولا العري) أي لا يكره أذان هؤلاء لأن قولهم مقبول في الأمور الدينية فيكون ملازم ما يحصل بالأعلام بخلاف الفاسق قال رحمه الله (وكره تركبها للمسافر) أي ترك الأذان والأقامة لقوله عليه الصلاة والسلام لا يفي أي مليكة أناسا سفر قاطنا أو أقبالا ولأن السفر لا يقطع الجماعة فلا يقطع ما هو ووازمها ولا يكره لهم ترك الأذان ولا يكره لهم ترك الأقامة لقول علي رضي الله عنه المسافر بالأسفار شاء أن يؤذن أو لم يؤذن شاء أن يؤذن ولأن الأذان للأعلام يدخل الوقت لبعض الثغور في أنشغالهم والرفقة حاضر ون والأقامة لا سلام الانتاح وهم بها معتلجون قال رحمه الله (لا تفضل في شيه في الممر) أي لا يكره تركبها في الممر في الصلاة أو جدي في مسجد الجماعة لأن المقيم قد وجد الأذان والأقامة في حقه ولهذا قال ابن مسعود أذان الحلي يكفينا وهذا لاه لما نصوا مؤذنا صار فعل كفعلهم حكما بالاستئابة وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة في قوم صلوا في المصطفى منزلوا وكفوا بأذان الناس أبرأهم وقد أساؤا ففرق بين الواحد والجماعة في هذا الرواية قال رحمه الله (ونبأهم الألسنة) أي يذهب الأذان والأقامة للمسافر والمقيم في شمله تركنا وليكون الأداء على هيئة الجماعة قوله لا لاه لأنهم من سن الجماعة المستبوع أنس وابن عمر رضي الله عنهما كراهتهما لهن وليس على الصبي أذان ولا إقامة على ما قالوا لأنهم من سن الجماعة مع جماعتهم غير مشروعة ولهذا لم يشرع التكبير معيها في أيام التشريق والله أعلم

(باب شروط الصلاة)

قال (قوله لا يفي مليكة) الصواب مالك بن الحورث وابن عبيد اه فتح (قوله قال ابن مسعود الى آخره) روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه صلى بطلقة والاسود غير أذان ولا إقامة وقال يكفينا أذان الحلي وإقامتهم ولأن مؤذنا الحلي نائب عن أهل الجماعة في الأذان والأقامة لأنهم هم الذين نصبوا الأذان والأقامة فكان أذانهم وإقامتهم كالأذان والإقامة ومن هذا وقع الفرق بين هذا وبين المسافر إذا صلى وحده

(قوله في المتن حدث) أي أصغر أو أكبر اه ع قبل ثم قلتم الحدث لانه أقوى لان غلبه ليس بمغزو بخلاف الغلب في النفس وروية
 بان القطر من النمر أو الدم أو البول اذا وقعت في البزتر تبس وبالنسبة أو الحدث لانه أدخل بدف في الأمان ليس والاولى أن يغلب ليس فيه
 تقديم لان الاول ملحق بالجمع (فرع) الفصل والفرض في شرائط الصلوات من سواها لا في سنة أو ثمانية ثلاث في الفرض وثلاث في
 السنة فاما الفرض فترك القيام فيها بغير عذر وجوازها على الراجح لا سيما حيثما تيسرت وجوازها في مطلق أو ما لا يستفكر اه
 فعلها في جماعة وأن لا يثبت لها أو لا يتحقق تشبها كيف شاء كل من لا يسلم لمعذور محمود اه صلاحه في المتن
 وخبر) بفتحين وهو الصلوة مغلطة كانت ومخففة اه ع (قوله في المتن ومكة) فهل شرط طهارة مكان الملتحوا الصلاة
 عليه بنظر في فصل الصلوة عليه على المأش (مسألة) صلى على بساط وعلى جانبه لمجاسة كثيرة وقامه على الطاهر اختلف
 المتأخرون فيه مال بعضهم بمحور الصلوة مسغرا كان البساط أو كبيرا وقال بعضهم كان البساط كبيرا بخير وصلاته وإن كان صغيرا
 لا يجوز صلته والحد الفاصل بين الصغير والكبير هو أن يعلو رقع أحد طرفيه لا يتحرك الطرف الآخر فهو كبير وإن كان يتحرك الطرف
 الآخر فهو صغير واستدلوا بمسألة ذكرها في كتاب الزبادات قالان كان ثوب طويل على أحد طرفيه خاصة كثيرة وبموضع طرفه
 الطاهر وصلى وطرفه النجس ملق على الأرض فانه يتحرك إن كان الطرف النجس ملق على الأرض يتحرك لا يجوز صلته وإن كان
 لا يتحرك يجوز صلته فيجوز حكم البساط على ذلك اه طح (قوله اطلاقا لاسم الحال على المثل) أي لأن
 أخذ عن الزينة لا لتعود

قال رحمه الله (هي) أي شروط الصلاة (طهارة) من حدث ونجس وثوبه مكانه (قوله تعالى وان
 كتب جنبا فاطهروا) والقوله عليه الصلاة والسلام (طهارة) بفتح طاء غلبت على مكاة الميم وصلى قال
 رحمه الله (ومع عورته) لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد أي محل زينتكم والمراد ما يرى عورته
 عند كل صلاة اطلاقا لاسم الحال على المحل في الاول ويمكنه في الثاني (قوله عليه الصلاة والسلام
 لا يقبل الله صلاة حائض الا بوضوء) والابصار رأى بالافقة والنوب والرقن الذي يصف ما تحته لا يجوز الصلاة عليه لانه
 مكشوف العورة معنى وشرط بعض المتأخرين عورته عن نفسه حتى لو رأى فرج من زرقه أو كان
 بحيث يراه لو نظر إليه لم يجز صلاته ما لم يتصق صدره ومنهم من قال كان كثيف العورة سترها
 يجوز صلاته لو جرد السترها ومنهم من قال لا يجوز وطأهم لم يسترطوا الستر عن نفسه لانهم ليست
 بعورة حتى نفسه لانه يجعل له سوا النظر إليها وروى ابن شجاع نضعن أي خيفتوا ويوسف أنه
 لو كان محلول الجنب فخر في عورته بنفسه لا تصد صلاته (ومضى وقص واحد لا يرى أحد عورته
 لكن لو نظر إليه انسان من تحته رأى عورته لا تصد صلاته لانه ليس بكاشف العورة والافضل
 أن يصلى في ثوبين لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان لاحد منكم ثوبان غلبصل فيهما وعن أبي
 حنيفة الصلاة في السر او بل وحدها تشبه فعل أهل الجفاء قال رحمه الله (وهي ما تحت سرته إلى
 تحت ركبته) أي ما فيها هو العورة لقوله عليه الصلاة والسلام عورة الرجل ما بين السرة إلى
 الركبة ويرى مادون سرته حتى يماور ركبته وكلمة التي فعلها على كلمة مع صلاته كلمة حتى

السبب وها هنا اللفظ عام لانه قال عند كل مسجد ففتح القصر على مسجد واحد وهو المسجد الحرام فان قيل لو وردت الآية في سبب
 يشق الحكم لم يسواه على حسب ذلك الحكم وإن علقه قط وها هنا تناول الطواف الذي وردت لاجله بطريقين لا لاقتراض
 حتى لو طاف عريا بايديته فكان يجب أن يكون في حق الصلاة كذلك قلنا الامر يحتمل على الاقتران الا اذا قام دليل على عدمه وقد
 قام الدليل على عدم فرضية الستر في الطواف وهو الاجماع ولا دليل في حق الصلاة بغير الاقتران اه كأي قوله هو الاجماع
 دعوى الاجماع جمعة اه كأي (قوله بالافقة) هو من اطلاق اسم السبب على السبب إذ الحسب أحدا صاحب البلوغ أو ذكر كالمزوم وأراد
 به اللزوم فان كل حائض بالغة ولا يتكسر اه كأي (قوله لا يجوز الصلاة فيه) أي ويجوز عليه إذا كان تحته مجاسة وفيه خلاف اه
 قنبة (قوله إذا كان لاحدكم ثوبان) أي اقل زورده (قوله أهل الجفاء) أي اللطمة والمراد العوام (قوله في المتن وهي ما تحت سرته إلى
 تحت ركبته) وفي الفتاوى للطهريه قال الفضل ما تحت السرة إلى نبات الشرج من العانة ليست بعورة تعامل الجال في الإداء عنه
 عند الإحراز وفي المنع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهو ضعيف اذا تعامل بخلاف الصل لا يعتبر اه كأي (قوله صلاته كلمة حتى)
 أي دفعا للتاقتض عن صاحب الشرع اه كأي قال الكمال ومحدث حتى يماور ركبته لم يعرف وعلى هذا يسقط ترتيب العت
 المذكور راعى قوله وكلمة التي إلى آخره لانه ما مستوقف على كون حديث الركبة محايجه وطريقان معنويان وهذه أن العادة
 قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع الاحتياط حكنا بدخولها احتياطا وانما الركبة ملق عظم العورة وغيرهاتها جميع الحلال والحرام
 ولا يجوز هذا في التصديق وجه كون الموضع موضع الاحتياط اه كأي

قوله عليه الصلاة والسلام الركن من العورة) هذا الحديث رواه عتبة بن علقمة عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الكحل وسبعة هذا والشكرى منصفه أو ماتوا والدارقطني اه (قوله في المتن الواجب ما هو كذا) فيه إشارة إلى أن طهر الكحل من كذا في المستنق وفي الهداية واعتراضه استثناء الكحل لأجل على أن طهر الكحل عورة لأنه لغة يتناول الطاهر والباطن ولهذا يقال طهر الكحل أو جيبان الكحل عرفاً واستعمالاً يتناول طهر اه قال الكحل ومن تأمل قول القائل الكحل يتناول طاهره أغلغله عن توجيه اللفظ فاضافة الطاهر إلى معنى الكحل يقتضي أنه ليس داخله اه وفي الهداية وفي محققات فاضى الفنى طاهر الكحل وباطنه ليس بعورتين إلى اليمين وفي طاهر الواء طاهر الكحل عورة وباطنه ليس بعورة وعن أبي يوسف أن ذراعها ليس بعورة كذا في تلخيص القائل الكحل وفي المبسوط في القواعد روايتان والأصح أنها عورة اه قال الكحل وأعلم أنه لا ملازمة بين كونه ليس بعورة وجواز الطهر إليه هل (٩٦) النظر منوط بعدم خشية السهم وموقع اتفاق العورة وإذا حرم النظر إلى وجهها

ووجه الأمر إذا شئت في الشهوة ولا عورة اه (قوله في الآية لا طاهر) أي فأنتم ليس موضع الزينة الطاهرة علة وقد قال تعالى ولا يضرن بدار جلهم يعلم ما يضيمن من زينتهن يعني فرع الجمال قال فأنتم من الزينة الباطنة اه كمال (قوله يا غيظ) ليس له معنى اه فأنى الهداية (قوله انكشف الأكثر) أي أكثر السابق (قوله فخرجه عن حد القلة ولا يمنع في أخرى لعدم جوده في حد الكثرة) قال رحمه الله (وكذا الشعر والبطن والخصوذ العورة الغليظة) يعني ربع كل واحد منهما يمنع عندهما وعند غيره باعتبار الأكثر لأن كل واحد من هذا لا يشبه عضو كامل على حد قوله المراد بالشعر ما ترسل من الرأس هو الصبي وذكر بعضهم أن المراد على الرأس لا ما ترسل منه والغليظة القبل والبر وما حولهما والغليظة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة وقدموا في المختصر بين الغليظة والغليظة في اعتبارها ربع وقال الكرخي يعتبر في الغليظة ما زاد على قدر الدرهم اعتباراً بالعمامة الغليظة وهذا غلط لأن غليظته يؤدي إلى تخفيفه أو إلى الإسقاط لأن العورة الغليظة ما لا يكون أكثر من قدر الدرهم فيؤدي إلى أن تكشف جميع الغليظة أو أكثرها لا يمنع وربع الغليظة يمنع فهذا أمر شنيع والانكشف الكثير في الزين القليل لا يمنع الجوارح ولو انكشف عورة كلها وغطاها في الحال لا تنسد ملأه والقليل مقدراً على يؤدي فيه الركن وإن أحره مكشوف العورة لا يسيء شراً عليها وكذا مع التماسسة الماتمة والمكر يعتبر بأفسر أدوكذا الاتيان وهو الأصح كافي بالية ومنهم من قال بضم الذ كإلى الاتيين لأن فيهم واحد وهو الأبلاد واختلفوا في الدرهم هل هو عورة مع الاتيين أو كل اليمين هما عورة على حد قوله الخبر ثلثهما والصحيح أنه ثلثهما والركبة تقصير بانفرادها في رواية والأصح أنها تتبع القصد لأن البسبب هو على حد في الحقيقة وما يحاط به على علم الخصوذ السابق والقصد هو رقة يغلب الحرم عند تعدد التمييز وتؤدي المرأتان كانت ناهضة فهي تبع لصدرها وإن كانت منكسرة فهي

لا غلب أولاه من الإحدى حتى لا يجوز بيه اه كافي (قوله ما ترسل) أي وهو ما ترسل تحت الدنن وما لا على الرأس فتليبه (قوله لا ما ترسل منه) أي ما ليس بعورة على قول هذا البعض اه (قوله وقسموا في المختصر الخ آخر) أي حيث قالوا كشف ربع ساقها يمنع (قوله ما لا يكون أكثر من قدر الدرهم) وهو أكبر اه (قوله أو أكثرها لا يمنع) وقد يقال أنه قبل أن الغليظة القليل والبر مع ما حولهما يصور كونه عورة فلا يلزم ما ذكر اه فتح والانكشف القليل في الزين الكثير أيضاً لا يقصد اه كمال (قوله لا تنسد صلاته) أي وإن كشفها بفضله فسد في الحال اه قسبة (قوله ولو انكشف بانفرادها) أي فتكشع بهما يمنع (قوله والغليظة عورة) أي حد الرجل عورة وساقه ليس بعورة والركبة بينهما ما يحاط به لا تنسد دون السابق جعلت عورة تغليب الحرم اه (قوله يغلب الحرم) أي فقبل الركن من الغليظة من السابق

اصل

(قوله وأذن المراءىة) أي كل من الأذنين حضو على حدة كما في القصة (قوله ولو جمع بلغ ربع أدنى عضو الخ) أي أقل شئ من الأضلاع
 أنكشف أبغضها اه (قوله قال الراعي غفوة ربه إلى آخره) قال قاضي الهادي رحمه الله ومن خطه نقلت أقول ان اعتبر أدنى عضو من
 المكشف لا يريد الاشكال وهو المراءىة ثم قد بين الطلوع وعدمه فبطل احتياجا اه (قوله قد ذكرنا ولو كانا قائلين لانهما لميلت
 صلاة صحيحة فأنتم حرقناها فصلت مكشوفة الرأس أن كانت في حال يحزها من الستة صحت علامتها وصحت قولنا كانت طاهرة على الستة
 صحت صلاتها ولا تعقباتها وصحت صلاتها لمكشوفة الرأس ولو لم يصح لا تعقباتها
 الصلوة وتؤدى إلى بطلان الصلاة فبطل العتق وصحت الصلاة وعندنا في التطيقات الغضة يقتصر العتق على الشرط ولا يتقدم
 للعقل عليه حيثما تصح صلاتها ولو تعقبت بعد جود الصلاة وهذا القاعده متعارفة في الجميع اه فأيضا السروبي (قوله أن يعتبر
 بالاجزاء إلى آخره) أي بما روى عن المكشوفة بأدنى عضو منها فلو بلغ المجموع قدر ربع تلك الاجزاء صحت والا فلا اه (قوله يله إلى
 آخره) أي بيان كونه مؤثرا في الخلق المذكور اه (قوله أنه لو أنكشف نصف من الغضد إلى آخره) قال صاحب القصة تتلأمن
 الروايات أنكشف شئ من شعرها في صلاتها ومن غدهائى ومن مافهائى ومن (٩٧) طهرهائى ومن مبطهائى

جمع يكون قدر ربع شعرها
 أو ربع غدهائى أو ربع
 سافها لم يحز صلاتها لأن
 كلها عورة واحدة قال
 رضى الله عنه هذا نص على
 أمرين والناس صمما
 فافلون أحدهما أن الجميع
 لا يعتبر بالاجزاء كالاحسان
 والآخر أن يعتبر بالقدرة والثاني
 أن المكشوف من الكل لو
 كان قدر ربع أصغر
 الأعضاء المكشوفة يمنع
 الجواز حتى لو أنكشف من
 الأعضاء ومن السابق
 نعمها يمنع لأن المكشوف
 قدر ربع الأذن اه قوله
 كلها عورة واحدة أي كل
 واحد من هذه الأعضاء
 عورة واحدة وقد بلغ
 المجموع ربه فبمع اه

أصل بنفسها وأذن المراءىة بانفرادها وان أنكشف العورة من مواضع متفرقة فجميع لان محمدا
 رحمه الله كذا في الروايات أمرت أنكشف شئ من شعرها وشئ من طهرها ونشئ من فرجها
 ونشئ من غدهائى ولو جمع بلغ ربع أدنى عضو منها صحت جواز الصلاة وكذا الطبيب المتفرق في حق الحرم
 والبساطة المتفرقة في قال الراعي غفوة ربه يعني أن يعتبر بالآبر إلى أن لا يعتبر بالآفة يؤدى إلى أن
 التقليل يمنع وان لم يبلغ ربع المكشف يله أنه لو أنكشف نصف من الغضد فلا يفسد شئ من الأذن يبلغ
 ربع الأذن أو أكثر لم يبلغ ربع جميع العورة المكشوفة ومثل نصف عشر كل منها هو بطلان الصلاة
 بلطف القدر صحائف القاعده قال رحمه الله (والأمة كل رجل) يعني في العورة تقول على رضى الله
 عنه أنى عتقتك فليجربا فادار أن تشبه بالمرائر ولا تخرج من طهرها ولا من فرجها ولا من غدهائى
 حالها طواف الحارم في حق الإباحة دفع العرج قال رحمه الله (وطهرها وطهرها عورة) لأنهما
 خزية صكذوات الحارم ولهذا وجب أمرهما كطهر رأسه الأمانة كل مظهر منها هو الطهارة لا يكون
 إلا بالأصل النظر إلى ما ذكره على الأذن فعلى الأجنبية أولى أن يحرم ويدخل في هذا الجواب أم الولد
 والمدرسة والمكاتب المتعددة عند أبي حنيفة لوجود الفارق ولو أعقت الأمانة في صلاتها أو بعد
 ما أحدثت فيها قبل أن ترضأ أو بعد تقبعت بعمل رقيق من ساعها وثقت على صلاتها وان أدركت كاعتد
 العلم بالعتق بطلت صلاتها والقياس أن تبطل في الوجه الأول أيضا كالمرءىة إذا وجدوا في صلاته
 وبها الاحتسان أغرض السرايس في الصلاة وقد أتت بجوارح المرءىة قبل الشروع فيها فيستقبل
 كلتيهما إذا وجدتهما اه قال رحمه الله (ولو وجدوا ربه طهره وصلى عرايا لم يجز) لأن ربع النشئ
 يقوم مقام كل مفصل كالأول كان كله طاهرا قال رحمه الله (وخبرنا طهر أقل من ربه) أي إذا كان
 الطاهر أقل من الربع يصير بين أن يصلى فيه وهو الأفضل لما قبل من الاتيان بالركوع والسجود
 وسر العورة وبين أن يصلى عرايا كما عاينوا بالركوع والسجود وهو على الأول في الفضل لما قبل من سر

(١٢ - رطب اول) (قوله ولو يبلغ ربع جميع العورة) وهو جميع الغضد والأذن اه (قوله نصف عشر كل
 منها) أي من الأعضاء اه (قوله بخلاف القاعده) وهي بطلان الصلاة بانكشف ربع الجميع اه (قوله تقول إلى آخره) هنا
 الروى عن عمر قال السروبي لأحمد في كتاب الحديث وقال الكمال فيه والله أعلم اه (قوله فليجربا) أي ما منته (قوله منها)
 بغض المسب وكبرها الخسنة من مهن القوم خلعهم وأنكر الأصمى الكسر كذا في الصحاح اه كأي (قوله لأنهما مفرجة) أي على
 بقية الأصابع في الاشتباه اه (قوله والمستحاة) المستحاة لمرهونة إذا اعتقها الزمان وهو مصرح بالافتقار اه سروبي (قوله)
 تقبعت هو جواب لو وقوله بعمل رقيق أي بأن تقبعت يسهل الواحدة (قوله ولو وجدوا ربه طهره إلى آخره) قال في الدراية
 ولو وجدوا ربه عرايا بل يصلى فيه الاعتداح اه (قوله هو صلى عرايا إلى آخره) ذكر في العابة في آخر كتاب صلاتنا لمرض
 عرايا معه ثوب يدباج وثوب كرايا فيه نجاسة كثر من قدر الدرهم تصح الصلاة في الدباج اه (قوله طهر أقل من ربه)
 أي أو كان كل نجاسة اه فانه قال في الدراية ولو سرعته بجلدة غيرة مدغى وصل مع له يجوز بخلافه الوصل مع الثوب النجس لان
 نجاسة الجلد أعظم دليل أنها لا تزول بالفضل ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب اه

(قوله) قال محمد بن تايه (قال في القواعد متلاعي الاسرار ولكن قول محمد حسن اه (قوله لا يجوز ان يبطل عرقا) أي سواء
 كان قائما وقاعدا اه (قوله) من ان يبطلين الى آخره) قال السرخسي رحمه الله في باب صلاة المريض ان مواسم خير بين بطلين
 أو با بطلين بطلين خير من ان يبطل بهما لا يبطل بهما فكتبت بختار أحدهما اه (قوله) فان قام وقرا ورفع الى آخره) أي وان
 قام وقعد جلس وقعد وان استلق لم يسجد صلى قائما وقاعدا مع البول وان استوى الكل في عدم الجواز عند الاختيار لم يكن فيهما
 امر أو لا الزكاة ولها يبطل المريضان قاعدا بالاعمال لا يجوز من سجد قبل أو رزق من محمد صلى مستقيلا ان الصلاة مع
 الاستقامة غير شرع عندنا عند (٩٨) ولا تعتبر الحديث فكان هذا أسير على ما تقدم من القاعدة اه فاقية في باب

صلاة المريض (قوله في
 الفصلين الى آخره) أي صلى
 من وجه قائم مع الحدث
 أو صلى السجدة التي لا يقدر
 على القعدة قائما للقراءة
 لم يجز صلاتهما اه (قوله
 لا يجوز ترك القراءة حال
 فيه نظر قل صاحب التبيين
 نقل عن مشايخنا ان المصل
 لو كان به وجع السن
 بحيث لا يطيقه الا بسلك
 الماء أو الفواء في فم وضاق
 الوقت فله يقتدى بأمام
 وألم يجدي صلى بغير قراءة
 ويصنعه اه يحيى وقد
 ذكرنا القرع في القاية
 والقدية في باب صلاة
 المريض اه (قوله) والستر
 أفضل) يتعلق بقوله
 لا يضرمه ترك اه (قوله
 في التثنية ولو عدم فوبالي
 آخره) قال شيخ الاسلام
 هذا اذا لم يجد ما يستر
 نفسه من الخيش والكتا
 والنبات وعن الحسن
 المروزي لو وجد ثوبا يلج
 به عورته يبقى عليه حتى
 يصلي به كذا في القاية
 وفتح القدر وفيه ولو وجد ما يستر بعض العورة يجب استعماله بستر القبل والرد اه (قوله
 في المتن) قاعدا مومنا الى آخره) نقائل أن يقول هذا تكرار لا فائدة من حكمه قوله وممن ظهر أقل من وجهه اه يحيى (قوله) وهو
 أفضل من القيام الى آخره) وفي الموطأ والعراة يصلون وحدا فاقعدوا بالاعمال وان اجابا جاعتبارت الارزاق فيسئلان لجماعتهم قوام الامام
 وسطهم وان تقدمتهم لا يرضون بجماعتهم قوله قال الشافعي وأحدوان كان منهم مكس فالأفضل ان يسألوا جماعة يقتضيه الامام
 المكس وتكون العراة اقفا واحدا ان أمكن وصلاة العراة اقراى أفضل كالساعة وهو أحدنا ومنه عن الشافعية وفي الوجه
 الثاني هي سواء وفي الرغبة على طريقة التوب يتبع من الصلاة تركا كإباحة له واختلاف الشافعي في لزوم ترك التوب بخلاف

صلاة المريض (قوله في
 الفصلين الى آخره) أي صلى
 من وجه قائم مع الحدث
 أو صلى السجدة التي لا يقدر
 على القعدة قائما للقراءة
 لم يجز صلاتهما اه (قوله
 لا يجوز ترك القراءة حال
 فيه نظر قل صاحب التبيين
 نقل عن مشايخنا ان المصل
 لو كان به وجع السن
 بحيث لا يطيقه الا بسلك
 الماء أو الفواء في فم وضاق
 الوقت فله يقتدى بأمام
 وألم يجدي صلى بغير قراءة
 ويصنعه اه يحيى وقد
 ذكرنا القرع في القاية
 والقدية في باب صلاة
 المريض اه (قوله) والستر
 أفضل) يتعلق بقوله
 لا يضرمه ترك اه (قوله
 في التثنية ولو عدم فوبالي
 آخره) قال شيخ الاسلام
 هذا اذا لم يجد ما يستر
 نفسه من الخيش والكتا
 والنبات وعن الحسن
 المروزي لو وجد ثوبا يلج
 به عورته يبقى عليه حتى
 يصلي به كذا في القاية

أصحك

أصحك

في المتن قاعدا مومنا الى آخره) نقائل أن يقول هذا تكرار لا فائدة من حكمه قوله وممن ظهر أقل من وجهه اه يحيى (قوله) وهو
 أفضل من القيام الى آخره) وفي الموطأ والعراة يصلون وحدا فاقعدوا بالاعمال وان اجابا جاعتبارت الارزاق فيسئلان لجماعتهم قوام الامام
 وسطهم وان تقدمتهم لا يرضون بجماعتهم قوله قال الشافعي وأحدوان كان منهم مكس فالأفضل ان يسألوا جماعة يقتضيه الامام
 المكس وتكون العراة اقفا واحدا ان أمكن وصلاة العراة اقراى أفضل كالساعة وهو أحدنا ومنه عن الشافعية وفي الوجه
 الثاني هي سواء وفي الرغبة على طريقة التوب يتبع من الصلاة تركا كإباحة له واختلاف الشافعي في لزوم ترك التوب بخلاف

الماء اذ غابته وفي العصر الحظ يقضي العراش وحدها شاعدين فان صلوا جماعة توسعها الامام ورسول كل واحد حطبه فكلوا الصلاة
ويضع يده بين غنديه يعني اعمامان او اما القاه او ركع وصلا فاعلموا انه سيد (قوله نية الصلاة الى آخره) في جعل الترتيل لكن
لا يقول بوقت لانه يكون كذا ان لم ينو ويقع اخبارا عن الحق ان كان قوي من غير حاجة ولكن يقول اللهم اني اريد ان اؤملي لك
كذا فيسره الي وتقبله مني كلود عن محمد في احوال الحج اه كاك (قوله) ذكر في فتح القدير اذ انوى فرضا وشرع فيه تنبيه
فقلته من طوافاته على انه طلع فهو فرض منسقط لان النية المتعبر بها في الشرط قلنا بالمرحى الاول وشهدنا ان شرع نية الطلوع فانها
على ظن المكتوبة هي تطوع بخلاف ما لو كبر من شك بنوى ان طلع في الاول او المكتوبة في الثاني حيث يصير جرحا الى ما نوى
فانما الفرقان النية بالتكبير اه (قوله بالنية المتأخر الى آخره) وعن الكرخي يجوز بالتأخر مادام في التساوي الى ان الصلوة ويسل الى
ما بعد الفاتحة وقبل الى الركوع وهو مروى عن محمد اه كاك (قوله يجوز ان تقصر وروى) اي لان وقت الشروع فيه وقت نوم وغسله
وهو وقت انقضاء الصبح فلو شرط وقت الشروع لفاق الامر على الناس ولا (٩٩) كذلك في حق الصلاة لان وقت

الركعة من القيام الا ترى ان القيام وسقط في النفل حالة الاختيار دون الشروع وكذا الاستلزام يخص بالصلاة
والقيام يخص بمكان القوى وكشفه القصد ان يقعدا اذ ارسله في القبلة ليكون أشد كرفي خسر
مطلوب قال رحمه الله (والنية) القوة عليه الصلاة والسلام لتمام الاعمال بالنيات ويحتاج الى ثلاث
نيات نية الصلاة ثلاثي دخل فيها ونية الاخلاص لله تعالى ونية استقبال القبلة عندا جرحا وفي
المبسوط الصحيح ان استقبال النية عن النية والاول ذكر ما لم يغتنى وقيل بان كل نية في العراش
لا يشترط وفي العصر لا يشترط قال رحمه الله (بلافاصل) يعني بلافاصل بين النية والتكبير والفاصل على
لا يطق في الصلاة كالاكل والشرب ونحو ذلك واذ افاضل فيما يعمل يطق في الصلاة فمثل وضوء النية
الى المسجد فلا يضره حتى لو نوى ثم نوى او مشى الى المسجد فكبر ولم يحضره النية جازا لعدم الفصل فيما
يعمل لا يطق في الصلاة الا ترى ان من أحدث في الصلاة فان فعل ذلك لا يضره من البناء ولا بعد النية
التأخر عن التكبير لا يضره الكرخي لان ما مضى لم يقع عبادة وفي الصلوة جازا لضرورة ولا ضرورة
هنا وكذا يجوز تقديم النية في الخرج حتى لو خرج من بيته برجاله فاحرم ولم يحضره النية جازا وكذا
الركعة يجوز فيه وجوب عند الافراز قال رحمه الله (والشرط) ان يعطى قبله أي صلاحيته وأدناه
ان يصير بحيث لو سئل عنها لم يمكنه ان يجيب عن غير فكرة وأما التلطف بها فليس بشرط ولكن يحسن
لاحتياج من يته قال رحمه الله (ويكفي منطلق النية) لثقل السنة والتراخي هو الصحيح لان قولها
في أوقاتها يعني من التعيين ومكان السنة فلا يتعين قال رحمه الله (والفرض شرط تعيينه) كالمصر
مثلا لان الفروض مترتبة فلا يتعين تعيين ما يريد اذ امكنه حتى يبرأ من السنة ولا يفرض ان لا ينادى
بنية فرض آخر فوجب التعيين ويكتبه ان ينوي ظهر الوقت مثلا او فرض الوقت والوقت لا يوجد
التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلمه لا يجوز ولا يفرض الوقت في هذا الحالة غير الظاهر ولو نوى
ظهور يومه يجوز مطلقا ولو كان الوقت قد خرج لا يقدري ما عليه وهو مختص لمن شك في خروج
الوقت وانخطأ في عداله كما لا يضره حتى لو نوى العصر اربعا لظهور ركعتين أو ثلاثا أو خمسا

بعد الفريضة المعينة أو قبلها فاذا أوقع المصلي التأخر في ذلك الوقت صدق عليه افضل الفعل المسمى سنة فالحاصل ان وصف السنة يحصل
بنفس الفعل الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم وهو انما كان يفعل على ما سمعت فاعمل في الله عليه وسلم لم يكن ينوي السنة بل الصلاة
فله فعل انما وصف نيت يصدق عليه ذلك الوجه تحمة بمفصلة الخصوص لانه وصف يتوقف حصوله على نيته وقد حصلت مقاوله
في كتابه بعض اشياء خطب ان الاربعة التي فعلت بعد الجمعة نوى بها آخر ظهر أدركت وقبوله بعد موضع شك في صحة الجمعة
انما ظهرت صحة الجمعة فتوب عن سنة الجمعة انكره الاخر واستقى بعض اشخاص عصر رحمه الله فائق بعدم الاجراء قللت هذا الفتوى
تفرغ على اشتراط تعيين السنة في النية وما قاله الجليلي من انه على التصديق فله اذ انوى آخر ظهر قد تولى أصل الصلاة بوصف فلان انت
الوصف في الواقع وقلنا على المختار من المذهب بان بطلان الوصف لا يوجب بطلان أصل الصلاة بل بطلان أصل الصلاة بطلان السنة ثم
راجعت المتن المصري رد كرتبه هدف فرجع دون توقف هذا الأمر بل انما فاما الاحتياط فانه ينوي في السنة الصلاة متتابعة النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يفتي بتيسر وقوعه من السنة انما سمعت بالجمعة انما لم يكن عليه ظهر فانت اه كال (قوله لان فرض الوقت في
هذا الحالة غير الظاهر) أي وهو العصر (قوله يجوز مطلقا) أي قبل خروج الوقت بعده اه

(قوله ونظروية التعمين) في نسخة أخرى التخصير (قوله ومنهم من أجازوه) وفي فتاوى الصافي الأصح أنه يجوز به اه فتح (قوله وتعين قضائهم فيه) أي بشرط تعيين وفي نسخة وتعين (قوله في المتن والمقتضى بنوى المتابعة) لا في الجملة قال في القامع ولو نوى الجملة ولم ينو الاقتداء بالامام قبل تجزئه بالامام الأصح الامام اه (قوله أو نوى الشرع في صلواته لا بالامام إلى آخره) قال رحمه الله انما اقتضى بامام بنوى صلواته ولم ينو اقتداءه بالامام وأما ما فيها كان لا بد من صلواته على صلوات الامام وذلك معلوم عند الامام فاعلم في حق الاصل يعني في حق التسليم (قوله وإن لم يكن للمقتضى علم) قال في الفتح قيل باب الحديث لو شرعنا ما لا يؤمنه أهلنا اقتضى من رجل صرح اقتداءه اه (قوله لا تنوع المؤثر) أي لا فرض وقول (قوله لا من مسلاته) كذلك مبسوط شيخ الاسلام وفي شرح الطحاوي لو نوى صلوات الامام أجزأه ما مقامه يتبين به قال السرخسي والكراعي والجلابي اه كأي قوله كذا في مبسوط شيخ الاسلام أي لو للملازمة أيضا اه (قوله لا نوى الاقتداء بالغائب) قال في الفتح ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء به هذا الامام الذي هو زيد فاذا غلبه لزم معرفه بالاشارة فقلت في التسمية اه (١٠٠) وفي المنتهى ولو قال فوبت الاقتداء بهذا الشب فظاهره شيخ يجوز

بفرضه بخلاف ما أنشأ في التعمين ولو نوى الظاهر مطلقا ولم ينو ظهر الوقت ولا ظهر اليوم اختلفوا فيه فذهب من منع ذلك للاقتداء بغيره في هذا هو شباب اه (قوله في المتن فلكي فرضه) أي فرض الاستقبال اه ع (قوله في القامع) أي اصابة عينها إلى آخره أي اصابة عين الكعبة بما لو أخرج خط مستقيم من وقع على الكعبة أو هو أمها اذا تقابل هي العروة التي عنان السماء حتى يوقع البناء وصلى إلى هوائه بآلة الجبل وكذا لو صلى على أي فليس جاز وهو أعلى من البناء واما اصابة الجهة بأنه لو أخرج خط مستقيم من وقع على الكعبة أو هو أمها أو مضربها إلى جهة المين أو الشمال اه يصح وكتبه بضارحه اه ما لم يلقه اصابة عينها إلى حتى لو صلى على أي فليس ينبت أي يصلي بحيث لو أدلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة بخلافه لا فالحق كذا في الكافي وفي الدراية من كان ينيه هو وبين الكعبة حائل الأصح اه كالغائب ولو كان الحائل أصليا كليل لكان له أن يجهد في الوصول إلى البيت وفي التلم الكعبة قبله من المسجد والمذبحتين بمكة ومكة قبلها الحرم والحرم قبله العالم قال المصنف في التبيين هذا يشترط لمن كان جماعة المستكملة فاشترط اصابة عينها من أدركها ما بينا فاشترط اصابة جهة لها اختاره اه قال الشيخ عبد العزيز بن أبي العزري هذا على التعريب والا لا تعين أن الكعبة قبله العالم اه وعندني في حوار العزري مع امكان معصوما شك لان الصبر إلى الدليل الظن وزك القاطع مع امكانه لا يجوز وما أقرب قوله في الكتاب الاستعداد فوق العزري فاذا امتنع الصبر إلى الظن مع امكان طوع أقوى من فكف ترك البيت مع امكانه قلن اه فتح القدير (قوله حق لواجب) أي عند تحقق الحائل اه (قوله وعلى هذا) أي على الاختلاف اه (قوله الفرض اصابة عينها) أي نية لوجهه ولو سألني اه قال في الظهير يقوم على اليمين جهة الكعبة لا يكثر وهو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جاز في الجملة اه

بفرضه بخلاف ما أنشأ في التعمين ولو نوى الظاهر مطلقا ولم ينو ظهر الوقت ولا ظهر اليوم اختلفوا فيه فذهب من منع ذلك للاقتداء بغيره في هذا هو شباب اه (قوله في المتن فلكي فرضه) أي فرض الاستقبال اه ع (قوله في القامع) أي اصابة عينها إلى آخره أي اصابة عين الكعبة بما لو أخرج خط مستقيم من وقع على الكعبة أو هو أمها اذا تقابل هي العروة التي عنان السماء حتى يوقع البناء وصلى إلى هوائه بآلة الجبل وكذا لو صلى على أي فليس جاز وهو أعلى من البناء واما اصابة الجهة بأنه لو أخرج خط مستقيم من وقع على الكعبة أو هو أمها أو مضربها إلى جهة المين أو الشمال اه يصح وكتبه بضارحه اه ما لم يلقه اصابة عينها إلى حتى لو صلى على أي فليس ينبت أي يصلي بحيث لو أدلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة بخلافه لا فالحق كذا في الكافي وفي الدراية من كان ينيه هو وبين الكعبة حائل الأصح اه كالغائب ولو كان الحائل أصليا كليل لكان له أن يجهد في الوصول إلى البيت وفي التلم الكعبة قبله من المسجد والمذبحتين بمكة ومكة قبلها الحرم والحرم قبله العالم قال المصنف في التبيين هذا يشترط لمن كان جماعة المستكملة فاشترط اصابة عينها من أدركها ما بينا فاشترط اصابة جهة لها اختاره اه قال الشيخ عبد العزيز بن أبي العزري هذا على التعريب والا لا تعين أن الكعبة قبله العالم اه وعندني في حوار العزري مع امكان معصوما شك لان الصبر إلى الدليل الظن وزك القاطع مع امكانه لا يجوز وما أقرب قوله في الكتاب الاستعداد فوق العزري فاذا امتنع الصبر إلى الظن مع امكان طوع أقوى من فكف ترك البيت مع امكانه قلن اه فتح القدير (قوله حق لواجب) أي عند تحقق الحائل اه (قوله وعلى هذا) أي على الاختلاف اه (قوله الفرض اصابة عينها) أي نية لوجهه ولو سألني اه قال في الظهير يقوم على اليمين جهة الكعبة لا يكثر وهو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جاز في الجملة اه

أدلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة بخلافه لا فالحق كذا في الكافي وفي الدراية من كان ينيه هو وبين الكعبة حائل الأصح اه كالغائب ولو كان الحائل أصليا كليل لكان له أن يجهد في الوصول إلى البيت وفي التلم الكعبة قبله من المسجد والمذبحتين بمكة ومكة قبلها الحرم والحرم قبله العالم قال المصنف في التبيين هذا يشترط لمن كان جماعة المستكملة فاشترط اصابة عينها من أدركها ما بينا فاشترط اصابة جهة لها اختاره اه قال الشيخ عبد العزيز بن أبي العزري هذا على التعريب والا لا تعين أن الكعبة قبله العالم اه وعندني في حوار العزري مع امكان معصوما شك لان الصبر إلى الدليل الظن وزك القاطع مع امكانه لا يجوز وما أقرب قوله في الكتاب الاستعداد فوق العزري فاذا امتنع الصبر إلى الظن مع امكان طوع أقوى من فكف ترك البيت مع امكانه قلن اه فتح القدير (قوله حق لواجب) أي عند تحقق الحائل اه (قوله وعلى هذا) أي على الاختلاف اه (قوله الفرض اصابة عينها) أي نية لوجهه ولو سألني اه قال في الظهير يقوم على اليمين جهة الكعبة لا يكثر وهو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جاز في الجملة اه

(قوله لا تتصل من اجتهادك بشيء) أي لا يتكسر معرفتك بلغة شيئا اه (قوله ولا تتصل من اجتهادك بالجملة) أي لا يتكسر معرفتك بالجملة شيئا اه (قوله على قول من يرى وجوب الثانية) أي نية العين اه (قوله في المتن وانما تفصل إلى أي جهة تقدر) والقضية أن العمل في خمسة الله تعالى فلا بد من الإقبال عليه والله سبحانه منزه عن الجملة فيستصل الإقبال عليه فإنتابا توجهه إلى الكعبة لأن العباد لها حق الوصل والكعبة بكرها لاعتراؤها الحرف تحقق العذر فاشبهه الاستنباط فيحقق العذر فتوجه إلى أي جهة تقدر لان الكعبة لم تقصر لعينها لالتمسها فيحقق المقصود بتوجهه إلى أي جهة تقدر اه كما في تقريران جهة الاستقبال على أربع مراتب عن الكعبة وجهتها وجهة القصر وأي جهة كانت وكل في حالة الامن إلا انصرفا حالة الحرف اه (قوله لتحقق المعجز) قال السني وكذا المرض انما يجد من بعده إليها اه (قوله يصلى على نياته) أي بالإيمان إلى أي جهة اه غاية (قوله اذا انحرف إلى القبلة) أي يصلى حيثما كان وجهه اه (قوله ولم يقدر على الركوع) ليس في مسودة الشارح اه (قوله في المتن ومن اشبهت عليه القبلة تحرى إلى آخره) (١٠١) لو تحرى ولم يقع تحريمه على شيء

هو الوجهة لوجوب عليه الاعادة اذا تبين خطؤه في الاجتهاد لانهما تتصل من اجتهادك بقين لما لا يبرزه الا اذا تحلل على أن فرضه العين وقدما تتصل من اجتهادك بالاجتهاد وجهه قول العامة قوله عليه الصلاة والسلام ما بين للمشرك والغريق قبلة ولان التكليف بحسب الوضوع على ما تقدم ولهذا قال بعضهم البيت قبلة من يصلى في مكة في يمينه أو في اليسار مكة فيه أهل الحرم والحرم قبلة الا حكاى وعن أبي حنيفة للشرق قبلة أهل المغرب والمغرب قبلة أهل المشرق والمغرب قبلة أهل الشمال والشمال قبلة أهل الجنوب وغير تلك لاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة في حق القابض أو نية بلغة تكبيرة على قول من يرى وجوب الثانية قال رحمه الله (وانما تفصل إلى أي جهة تقدر) لتحقق المعجز ويستوى فيه الحرف من عدو أو سبع أو ألس حتى إذا خاف أن يراها أو توجه إلى القبلة جده أن توجه إلى أي جهة تقدر ولو خاف أن يراها العدو أو عددا من مضطربا بالاياء وكذا الهادي من العدو أو كبا يصلى على نياته وكذا اذا كان على خشية في البحر وهو يحفظ الفرقا اذا انصرف إلى القبلة ولو كان في ظن لا يقدر على النزول عن الدابة جازاه الإيماء على الدابة والله اذا قدر والافسار توجه إلى القبلة ان قدر والافلا وان قدر على النزول ولم يقدر على الركوع والسجود نزل أو دأه أو أقام وان قدر على القعود دون السجود أو أقام ولو كانت الأرض دفة معتلة بحيث لا يقبض وجهه في الظن صلى على الأرض ووجد قال رحمه الله (ومن اشبهت عليه القبلة تحرى) لما روي عن جابر بن ربيعة أنه قال كأم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم يدرك القبلة فصل كل رجل مناعلى حاله لما أصبحت ركعتا رسول الله صلى الله عليه وسلم فركعت أيضا ولو انتم وجهه الله وقال على رضى الله عنه قبلة التحرى وجهه فسد لان العمل بالادلة الظاهر واجب أقامة الواجب بقدر الوضوع هذا اذا لم يكن يحضره من يسأله عن القبلة وأما اذا كان يحضره من يسأله عنها وهو من أهل المكان عالج القبلة فلا يصح زما التحرى لان الانصراف فوق التحرى لتكون لغيره ما زالوا لم يصروا التحرى عليهم بدون غيره فلا يصح إلى الأدنى مع إمكان الأعلى ولا يجوز التحرى مع الحار ب قال رحمه الله (وان أخطأ لم يعد) وقال الشافعي بعد ذلك استدبره الله ما ظهر خطؤه يبين فصار كالوصلى للعرض قبل دخول وقته على نية أنه

يحضره من يسأله إلى آخره) في التقيد بحضره إشارة إلى أنه لا يبرزه الطلب لو لم يكن يحضره أحد كذا في الفرية اه قال في الفاية عن إبراهيم بن أبي يوسف لو أن أحدا صلى ركعتين للقبلة فاجتمع رجل وسوا إلى القبلة وانقضى جازت حلاته دون المتعدي قبل هذا اذا لم يجد إلا محي من يسأله عن القبلة عند الشروع أو اذا وجد يسأله لم يجز صلاته اه (قوله وأما اذا كان يحضره من يسأله إلى آخره) أي فان كان يحضره من يسأله صلى التحرى صلى إلى الجهة التي وقع عليها التحريم ثم سألهم عن القبلة فلم يعلوا أيضا جهة القبلة فصلا ما يزاره لا يبين أنه لا شغل السؤال فقل السؤال ليس بالحكم وان كانوا يعلمون جهة القبلة نظران تبين أنه أصاب فتم حلاته وان تبين أنه أخطأ القبلة الصلاة أو بعدها بعد ولا يجز التحرى لانه حصل لأقوى موضعه ولو سألهم قبل الشروع فلم يحضروا التحرى صلى إلى جهة جازت حلاته وان تبين أنه أخطأ القبلة وان تبين أنه أخطأ في الصلاة يصول وجهه إلى القبلة ولا يستقبل الصلاة لانه فعل ما عليه وهو السؤال اه طبع (قوله لا يرفع يديه) أي كالأخبار في الالهال دور وإياه الحديث اه غاية

أقره أو صلى في ثوب نجس أو توضأ في آخره) كان قبيل ذلك اقترى في الأولى والثياب ثم ظهر أنها خطأ لقب الأعداء فهل وجبت الأعداء
 ها قلنا الأصل أنها لا يعتد بالاعتقال بعد الثبوت للنجاسة إلا بعد أن يتبين أنها نجسة لا ترى أنها نجسة من بيت المقدس إلى
 الكعبة ثم منها إلى جهتها وما لا يعتد بالاعتقال بعد الثبوت نجاسة الأعداء وطهارة الأواني والشيء لا يحمى من الانتقال فنجاسة الأعداء
 وهذا لا يعتد به فيقول يجب القول بالصور والضرور ولا كذلك ما لا يعتد به فيقول أه سيد (قوله ليس في وجهه إلا التوجه إلى
 جهة القصر) فتبينت قبله في هذا الحالة فنزلت هذه الجملة من جهة الكعبة والحرج إلى حال القدرة وتما عرفت القصر شرطا
 فما بخلاف القيس للأصل القبة توجهت إلى ما أخطأ قبله لا بقية جهة القصر وقد وصل إليها بخلاف مسلة التوب لأن الشرط
 هناك هو الصلاة بطريق الطاهر حقيقة لكنه أمر بإجابتها بالقصر فلذا لم يصح لعدم الشرط بغيره أما هنا فالشرط استقبال القبة
 وقتها هذه في هذه الحالة (١٠٤) وقد استقبلها وهو والفرق أه بدائع قال في التفتيح كتاب القصر ومن لم يكن له

دخول أو صام قبل أو أنه أو صلى في ثوب نجس أو توضأ بغيره نجس بالاجتهاد أو حكم الحاكم بأجماع في قضية
 ثم وجد أنها بخلافه وإنما هو يمان من الخبر والأثر ولا أن التكليف عقيد بالوسم وليس في وجهه إلا
 التوجه إلى جهة القصر بخلاف ما ذكر من المسائل لأنه لا يستقصى غاية الاستصحاب لم يحققت وهذا
 لأن جهل القاضي بالنص كان يتصور منه وكذا الجهل بالحق والوقت لا مكانه أن يسأل عنه من أطلع
 عليه بخلاف القبة حيث لا يمكنه أن يسأل عن أطلع عليها أن علمها من على علم الصلوات من العصور
 ونحو هذا زالت باقيه من العصر الجاهل فصار ينظر في المسائل الحرف في جازا لم يحسب لا تميزها الأحكام
 العرفية والقرى أو أسلم بزمه لقد عرفت على التصديق لأن الإدارة والتم فكذا يحصل كمال التصديق من جهة
 فلا يبعد ولا هو لاسل غير وأخبره لا خبره عن اجتهاد مثل اجتهاده لا عن يقين فلا يتصور من جهته ولو
 عرف بعد ما صلى أنما يعرف بالاجتهاد وهو لا يقض ما مضى من الاجتهاد ولأن القبة تقبل الانتقال
 من جهة إلى جهة كالحالة الكوب والخوف فكذلك في حالة الاستصحاب فلا يبعد قال رحمه الله (كان علم
 بمقصداته) أي علم بالناس (استدار) لأن تبدل الاجتهاد بتبدل النسخ وقد روي أن قوم من
 الأنصار كانوا ينادون بعبد قبا على الشام فأخبره بقول القبة فاستدوا وكهنتهم وفيه دليل على
 جواز نسخ السمة الكتاب إذا نص على بيت المقدس في القرآن فسلم أنه كان ثابتا بالنسخة ثم نسخ في كتاب
 وعلى أن حكم النسخ لا يثبت حتى يبلغ المكلف وعلى أن خبر الواحد هو العمل ثم مسائل جنس
 القصر في القبة لا يخلو لما لم يشك ولم يضر أو شك وعرف أو شك ولم يضر أما إذا لم يشك وصلى إلى
 جهة قبله فخطفه من غير قصر فهو على الجواز حتى يظهر خطؤه بيقين أو بأكثر ما لا يخلو من ظاهر حال
 المسلم إذا ما الصلاة قائما فيجب عليه على الجواز أن يظهر خطؤه بزمه الأعداء ولو بعد الفراغ منها لأن
 الثابت باستصحاب الحال يرتفع بالدليل أنما ثبت بالدليل فوق ما ثبت باستصحاب الحال وأما إذا شك
 ونحري فكذلك كفي الكتاب وأما إذا شك ولم يضر فله بعد ذلك أن القصر افترض عليه فيفسد
 بتركه إذا علم بعد الفراغ أه أصاب القبة لحصول المقصود لأن ما افترض عليه بشرط حوله لا غير
 كالشيء إلى الجهة وإن علم في الصلاة استقباله وعندي يوسف بن محمد كذا ونحن نقول إن ثبته
 قوي بالعلم وبناء القوي على الضعيف لا يجوز قصار كلامي فأتاكم سورة والموى فاقدر على الركوع
 أي وهو لا يبطل الماضي لأن آثار النسخ تظهر في المستقبل دون الماضي (قوله ما غير وبقول القبلاني آخره) والصواب

وهو القول القبة كان في المدينة على رأس ستين عشرة شهرا أو سبعة عشر شهرا يوم الاثنين فدرج في صلاة القصر أو يوم الثلاثاء
 في شعبان في صلاة الظهر أه (قوله يوفى) أي في حديث تحول القبة (قوله على جواز نسخ) وعلى جواز الاجتهاد بعرضه تأني
 صلى الله عليه وسلم حيث نزاع على صلاتهم بالاجتهاد أه (قوله حتى يبلغ المكلف) أن لو ثبت بيقين وقت نزول النسخ لاستأنفوا
 صلاتهم أه (قوله ما إذا شك ولا يضر أي آخره) قال في الظاهر وهو صلى من غير القصر بعد ما شك إن أصاب أي أن علم أصاب
 القبة بعد الفراغ بآثاره وان علم أصاب القبة في خلال الصلاة فاستقبل الصلاة أه (قوله لا افترض) أي وهو القصر أه
 (قوله يوفى) أي وهو استقبال القبة أه (قوله بشرط حوله) أي إن القصر لا يفرض عليه إلا بالتصديق جهة القبة فالحال
 من غير قصر حصل المقصود أه (قوله وان علم في الصلاة) أي أنه أصاب القبة (قوله وعندي يوسف بن محمد يني) قال في البدائع وان علم في
 الصلاة عن أبي يوسف أنه يني على صلاته ما قلنا وفي ظاهر الرواية يستقبل أه (قوله لم يكره) أي من جهة تعدل النسخ أه

(قوله هو يشترط ان المتصو قد فصل) قال في البدائع وصار كذا تفرق في الاواني فتشرب ما فيه او وقع عليه التفرق ثم يشرب من الماء
 تحريمه كذا هنا اهـ ايجاب ان الشرط هنا هو التوضؤ بالطهر حقيقة وقد وجدوا هذه الموق (قوله اوصلي وعنده ما عندك من
 آخره) أي كما تفرق في الاواني فتشرب ما فيه او وقع عليه التفرق اهـ (قوله وهذه الخاتمة لاتتم) أي هذه الاقامة اهـ (قوله ولو طام
 الاذن الى آخره) هذا الفرع كسبه على ما مضى الصفحة السابقة فخلا عن التلميح (قوله كان على الخطا بطلت صلاته) أي لان
 الاذن وهو التاميم يضيئ مثل ما كان مع الامام كما مضى ولو امرنا ان يصلي مثل ما مضى الامام كان يصلي الى غير القبلة ولو امرناه
 ان يصلي وجهه الى القبلة يصير مخالفا لامامه كذا في المحيط (قوله بخلاف المسبوق الى آخره) لانه ليس خلف امام فلا يضر كون
 امامه على الخط اهـ
 (١٠٣)

في كيفية الصلاة

المراد بصفة الصلاة اركانها
 لان المذكور في هذا الباب
 هو الارقان قالوا وان ذكر
 في ما ليس بركن استطرافا
 كالتسمية والقعود الاخير
 وانما أطلق الصفة على
 الارقان لانها صفة في ذاتها
 لكونها أعرافا فاعلم ان الصلوة
 اهـ يعني (قوله والمسنن
 فرضها التسمية الى آخره)
 التصريم جعل الشيء محرما
 نقل التسمية لا لاتتأخر لانها
 تحريم ما ليس من أفعال
 الصلاة فألحق به فالتقل
 تنبيه على التقل حركته
 الحقيقة وتسمى تلامسية
 أيضا لانه اسم للتكبير وقد
 كل من صعدا فقيمته يتبين
 ودلالة على اسمه اهـ يعني
 (قوله فرض الصلاة) المراد
 بالصلاة القرأتين لان
 القيام في الصلاة ليس بفرض
 اهـ غاية (قوله والمراد به
 التسمية) أي بواجب آفة

والصبر وان تفرق ووقع تحريمه الى جهة فصلي الى جهة أخرى لا يجوز به ما أصاب ولم يصب اما اذا لم
 يصب بظاهر وكذا اذا أصاب لان الجهة التي أدى إليها جهاد صارت غلبة فمقتضى علم الكعبة في حقه
 فلا يجوز تركه كما لو فيه خلاف أي يوسف رحمه الله يقول ان المقصود قد حصل على ما يحتاجوا به ما بينا
 وعلى هذا اوصلي في ثوب وعنده ما مضى ثم ظهر أنه طاهر اوصلي وعنده ما مضى ثم ظهر أنه طاهر اوصلي
 الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل ثم ظهر أنه صلى بعد الخول لا يجوز به لا محكم بفساد صلاته بناء
 على دليل شرعي وهو محرم فلا تتجنب جازة وان طهر بمسألة قال رحمه الله (وهو محرم في وجهات
 وجهها حال امامه يميز بينهم) أي تفرق بجماعة من الناس في جهة مظلمة فصل امامهم الى جهة وصلى كل
 واحد من المأمومين الى جهة ولا يدرون ما صنع الامام يميز بينهم انا كانوا خلف الامام لان كل واحد منهم
 متوجه الى القبلة وهي جهة تفرق وهذه الخاتمة لاتتم كافي جوف الكعبة ومن علم منهم حال امامه
 ففسد صلاته باعتقاده ان امامه على الخطا وكذا اذا كانت متقدمة ما لم يترك فرض المقام وفي التبيين
 رحل تفرق القبلة فخطا فدخل في الصلاة وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهه الى القبلة ثم دخل رحل في
 صلاته وقد علم حاله الاول لا يجوز صلاة الماخول لانه دخل في صلاته وعلم ان الامام كان على الخطا في اول
 صلاته ولو طام الاذن لقضاء فطم ان امامه كان على الخطا بطلت صلاته بخلاف المسبوق واقامه

(باب صفة الصلاة)

قال رحمه الله (فرضها التسمية) أي فرض الصلاة لقوله تعالى وربك فكبر وهي شرط عندنا وانما
 ذكرها في هذا الباب لاعتمالها بالارقان وقال الشافعي هي ركن الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام
 ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس اعلم التسمية والتكبير وقرأتم القرآن فدخل على اب
 التكبير كالقرأة ولا يشترط لها ما يشترط للصلوات استقبال القبلة والاهلة وسائر الموروث وهي آية
 الركنية ولا يجوز انما صلاته بغيره صلاة أخرى ولو لا أنهم من الارقان لجاز كسائر الشروط ولنا
 قوله تعالى وذكرا من ربه فصل على عطف الصلاة على الذكرو والمراد به التسمية ومقتضى العطف الغابرة
 اذا نشأ لا يصف على نفسه وقال عليه الصلاة والسلام تفرعها التكبير فاشاق التسمية الى الصلاة
 والمضاف غير المضاف اليه لان الثاني لا يضاف الى نفسه وما رواه مسند الطبري فان التسمية ليس
 ركن اجماعا وهو محمول على تكبير الانتقال وقوله يشترط لها ما يشترط الصلاة ممنوع فلو طهر من حلالا
 اجابا فاقامه عند فراغه منها ومكشوف العورة فستره عند فراغه من التكبير يعمل يسيرا وشرع في

التفسير ولان سائر التكبيرات ليس بقرص بالاجماع فتعين هذا لفرضه ثلاثين في التكبير الى التكبير التمام اهـ كأي (قوله اذا نشأ لا يصف
 على نفسه) أي وان كان ظهر العالم على الخاص لكن جوارحه مكتبة بلا غيره مفقودة هنا اهـ فتح وكتب ما قدمه ان الشافعي لا يصلح
 التسمية نفس الصلاة بل هو المضاف على الكمال فلا يرد عطف الشيء على نفسه ولا اضافته للشيء نفسه فالاولى ان يقال العطف
 يقتضي خروج الموقوف عليه عن الموقوف وبالعكس فلا يجوز عطف الكل على الجزئ ولا العكس وخروج المضاف عن المضاف اليه
 وبالعكس ولذا استدلل أهل السنة على المغيرة بصف على الصلوات على الايمان بما تعلقه على غيره ومنه يمكن برمد قول تعالى
 أولهم خير اهـ يعني (قوله عند فراغه منها) قال في فتح القدير ذكر في الكافي انها عند بعض أصحابنا ركن اهـ وهو طاهر كرام
 المحمدي فيجب على قول هؤلاء ان لا يصح هذه القروء اهـ

(قوله عند الصلاة) أي لم يجر على منه اه فتح (الوجه على الظاهر) أي وهو عدم جواز اه (قوله نمازهم الثانية) فيه
 قدر لان التمسك بجملي بردي دليل الشافعي لامارسته وقديتال اراد به التمسك وهو الخالف اه يعني (قوله وقوموا لله
 قانتين) أي معتمدين على صلب القيام في غير الصلاة بجملي فيصحبها التلاوي وتعالى لتعبد النور اه رازي وقيل ساكنين عن كلام
 التمسك وقيل ثلثين اه (قوله وهو ركن في الفرض الى آخره) قال الرازي رحمه الله عند قول القدوري رحمه الله صلى
 خلفه القاعدون القنبرين القيام والقعود في الفرض كان مخصوصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وهكذا امر صاحب الدراية اه (قوله
 فافروا ما منكم من القرآن) فانها نزلت في الصلاة لانه لا يحب في غيرهما فصبغها اه رازي (قوله في القنبر والقعود لا خير الى آخره)
 قال الكيال ثم اختلفت حسابا في قدر الفرض من التعبد قليل قد رما بأن بالشهادتين والاصح انه قد قدر اثنا عشر هذا في عبود رسوله لعل
 بالشرعية القرائة واول ما ينصرف اليه اسم التشهد عند الاطلاق خلق وعلى هذا ينشأ التشكال وهو ان كون ما شرع لغيره يعني ان
 المقصود من شرعيته غيره يكونا كمن خلقا لغيره لم يهدل وخلاف المعقول فلما كان شرعية التعبد لذكر أو السلام كانت دونهما
 فالاولى ان يعين بسبب شرعية الفروض (١٤)

التكبير قبل ظهور راز والتم ثلاث ظهر عند فرائضها ومضرا عن القبلة فاستقبلها عند الفراغ
 منها جاز وترسل فاعلم بشرط لما يتصل به من الاداء لان الفرض يقتضي الصلاة وقوله لا يجوز اذا صلاة
 بقصره صلاة أخرى ممنوع أيضا فانه يجوز ان يتوذى التفرغ بقصره بقصره لا أخرى باجاءاين صاحبنا واداء
 فرض بقصره ممنوع فرض آخر يجوز عند الصلاة على الظاهر نمازهم بالنسبة فظن بشرط وليست من
 الاداء كالباجع ومع هذا لا يجوز اذا ما فرض فيه صلاة أخرى باجاءا فكنا القرية والجامع ان
 كل واحد منهما معتد على الاداء وليس من الاداء قال رحمه الله (والقيام) لقوله تعالى وقوموا لله قانتين
 وهو ركن في الفرض دون النقل قال رحمه الله (والقراءة) لقوله تعالى فافروا ما منكم من القرآن
 ولقوله عليه الصلاة والسلام ثم افروا ما منكم من القرآن وعلى فرضه ان تعقد الاجماع قال
 رحمه الله (والركوع والسجود) لقوله تعالى وركعوا واسجدوا والاجماع على فرضه بما قال
 رحمه الله (والقعود لا خير قد لا تشهد) وهو فرض وليس ركن وقال ما رحمه الله هو ستة لقوله
 عليه الصلاة والسلام اذا رفع رأسه من آخر السجود فقد مضت صلاته اذا هو احدث ولنا انه عليه
 الصلاة والسلام اخذ بسبع اذ من مسجود في الله عنه وعمله التشهد في القوة وانهما من سجود
 عبود رسوله ثم قال اذا فاعت هذا اوقلت هذا تقدمت حركات ان شئت ان تقوم فقم وان شئت
 ان تقعد فقد حلق تعلم الصلاة وما لا يتم الفرض الا بفروض ولا يقال ان كلمة اولاد
 الشين فيكون معناها اذا قلت هذا ولم تقعدا وقعدت ولم تقبل فليس فيمدلالة على ما قلتم لا تقول ان
 قرائة تشهد ولو جئت في غير حال القعود لا اعتبارا بجماعا فحين ما قلنا وصار كانه قال اذا قلت هذا
 وانت قاعدا وقعدت ولم تقبل قال رحمه الله (والخروج يصنع) أي الخروج من الصلاة يصنع المصلي
 فرض عند ابد حنيفة على فرضه البردي اخضعه الا في عشرة فيقال ولو لم ين علمه فرض لما بطلت
 صلاته فيها وعلى نحره الكرخ ليس بفرض وهو الصحيح على ما بينه في موضعه ان شاء الله تعالى

قبل امامه ثم كنم وذهب
 فصله جازة لانه تعدد
 الامامة في حق رسول
 الامام او تركه قبل ان يتم
 التقدي التشهد يتم وان
 لم يتم ابراء اه مع حذف
 (قوله في المتن قد لا تشهد)
 والقوله عبود رسوله اه
 قامة (قوله وهو فرض على
 آخره) قبل ان يفرض على
 وهو ما يفوت الحيوان في قوته
 (قوله وليس ركن الى آخره)
 أي لعدم توقف المصلحة
 عليها شرعا لان من حلف
 لا يصلي يبحث برفع من
 السجود دون توقف على
 القعدة فليس انما شرعت
 للفروض وهذا لان الصلاة
 افعال وضمت لتعظيم
 وليس القعود كذلك بخلافه

ماسواه اه فتح (قوله وقال ما لك هوسنا الى آخره) لكن تقصد الصلاة تتركه عندك كذا في غاية السروبي قال
 (قوله وعلمنا التشهد) قال في البدائع وينبغي للرجل ان يوقد يديه على الطهارة والصلاة اذا عظمت يقول النبي صلى الله عليه وسلم مروا
 صياتكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا وثلاثين وهو علمنا ان بلغوا سبعا وثلاثين فافروا ما منكم من القرآن اه واما الصبي بالبلوغ فافروا ما منكم من القرآن اه
 القبر رضى صلاة العشاء بخلاف لانه حكمه ببلوغه بالاحتلام وقد اتى به الوقت فافروا ما منكم من القرآن اه واما الصبي بالبلوغ فافروا ما منكم من القرآن اه
 القبر اختار المشايخ فيه اه (قوله اذا قلت الى آخره) قال النووي اتفق الحافظ على انهم مدرجة والحان غاية الادراج هذا ان نصير
 موقوفوا الموقوف في مثل حكمه بالرفع اه فتح وكيفية فصل هذا خبر الواحد كيف ثبتت بالفرضه واجب بانه مشهور
 فمجرد الزيادة على نص الكتاب ولو لم يجر الواحد ففصل الكتاب بمثل فليقرضه الواحد بيان قيل فليكن قوله عليه الصلاة
 والسلام لا صلاة الا بما تحق الكتاب بما يكون قرائة فاتحة فرضا (واجب) بانه محتمل لحوار ان يكون المتن الفضلة فلا يعلم بيان
 ولو لم يسمع حكمه فمن القرائات ليس بمعمل ولا يفتي ان جميع واجبات الصلاة يصدق عليها ان الفرض لا يتم الا بها فيلزم ان يكون فرضا
 اه يعني (قوله وقعدت ولم تنقل الى آخره) صار القنبر في القول لا في الفعل اذا فعل ثابت في الحلقين اه

القول في المستوفى واجبه اتماما لمضمونه سورة) وحمل وجوب الضم في القرض فقد اُهم في غير ما قلنا كان فيه جملته ^{في} الحق قاضي القضاة شمس الدين الفريزي رحمه الله تعالى لا فرق بين القرض وغيره وجوب الضم ^{في} أختار من الملاحات الشارح ^{في} عضو ذلك بالقرض وقد وقف في القصة على ما يقتضي تخصيص ذلك بالقرض قال فيها في باب السن ما صدقوا في انما هو صلى الله عليه وسلم ^{في} العبر وجهها القوة الجملة ولو اقتصرت في الفاتحة وتبسيط في الكوع والسيوديدر كماله ان يقتصر عليه الان ترك الاستنباط ^{في} لذلك الجماعة قبل سنة السند الأولى وعن القاضي الزنجيري لو خاف أن يفوته الركعتان يصلي الستين ترك التناهي التوضوء سنة القراءة ^{في} ويقتصر على آية واحد حتى يكون جليها ثم اذ كان في سنة الظهر اه وفي التيمم مثل عبد الرحيم عن نسي قراءة السورة في الركعتين ^{في} الاخرتين من الطلوع هل يزمه سجود السهو قال يزمه قبل الغلوت كما عايناه قال بكرة اه تأخره في كتبنا ايضا ما نه اول ثلاث آيات كما ينبغي متولوا (قوله وقال الشافعي) أي وما لا واحد اه قال في القصة في باب القراءة بعد أن ذكر فيها لافعة الترجع في قراءة الفاتحة ثم السورة واجبه لكن قراءة الفاتحة واجب حتى لو تركها في الصلاة يؤمر بأعادة الصلاة ولو ترك السورة لم يؤمر اه (قوله) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الى آخره قيل هذا خبر الواحد كيف ينبت في القصة وأوجبناه مشهور فتعوز الزيادة على نص الكتاب ولو سلم انما هو اذ حدثن الكلب يحمل فيلحق به خبر الواحد يات قبل فيلحق بقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بفاتحة الكتاب يات فيكون قراءة الفاتحة فرضا واجبا عليه بمثل عمل لو ان ان يكون كذلك في القضية فلا يصح بنا ولو سلم انما حكمه نص القراءاتين يصح عمل ولا يثنى ان جمع واجبات الصلاة يسقط عليها ان القرض (١٠٥)

قال رحمه الله (واجبه قراءة الفاتحة مضمونه سورة) وقال الشافعي قراءة الفاتحة ترك لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة فهي خداج وقال مالك قراءتهم ترك لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها كذا ذكر في الهداية خلاف مالك في السورة وقال في النهاية لم يقل أحدانهم السورة واجب وخدا صاحب الهداية فيه ولقوله تعالى فاقروا ما منكم من القرآن ولا زيادة عليه فقرأوا واحدا لا يجوز ولكنه وجب العمل به فقلنا وجوبها وقوله عليه الصلاة والسلام اذا قلت الى الصلاة فاسبح الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ولو كانت قراءة الفاتحة تركها كماله لها الجملة بالاحكام واجبة اليها وقوله لا صلاة محمول على نفي القضية كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد وقوله عليه الصلاة والسلام فهي خداج لا دلالة له على عدم الجواز بدو ما يلحقه النقص ونحن نقول به قال رحمه الله (وتبيين القراءات في الاولين) نقول على بن ابي طالب رضي الله عنه القراءات في الاولين قراءات في الآخرين وعن ابن مسعود وعائشة التميمية في الآخرين ان شافعا وان شامسا قال رحمه الله (وربما يعلق الترتيب في فصل مكرر) أي مكرر في كل ركعة كالسجود وفي جميع الصلاة كعدد ركعاتها

(١٤ - زيلي اول) والركوع وما يتعدى الصلاة كركعات وما يتعدى كل ركعة كالسجدة منبع قال في البداية وبيان ذلك في مسائل إذا أدرك أول صلاة الامام ثم خلفه أو سبقه احدث فسقط الامام بعض الصلاة ثم اتبع من وجه أو عاين من وضوئه فعليه أن يقضي ما سبقه الامام ثم يتابع ما لم يذكر ولو تابع امامه أو لا يتعاضد تسليم الامام جاز عندنا وعند زفر لا يجوز وكذا في وجه الناس في صلاة الجمعة والعيد في غير قدر على اتمام ركعة الاولى مع الامام بعد الاقداس هو حق فاعلموا أنه اتمام ركعة الثانية فادرك ركعة الثانية مع الامام قبل أن يذكر في الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام جازا عندنا وعند زفر لا يجوز وكذا لو ترك سجودا في الركوع وقضاء أو سجدة في المسجد فمضاهيها فلا قبل ان يسجد الركوع أو السجود الذي هو بين ما رواه عن عبد الله جازا عندنا وعند زفر لا يجوز ان يتعدى ما سبقه في الركعة الاولى في بقى الموضع وقع في غير محل لان سجدة بعد اداس عليه فاذن ان يعلقه لم يصادف سجدة فلا يقع منه اذ كان قد تقدم السجود على الركوع وسب عليه إعادة السجود لقلنا كما هذا ولقوله صلى الله عليه وسلم ما أدركتم فصولا وما فاتكم فاقضوا والاستدلال بمن وجبه أحدنا أنه أمر بتأسيته الامام فيما أدرك به عرف القاطع في تنقيب بلا فصل ثم أمر بقضاء الفائت والامر دليل الجواز ولهذا يبدأ بالسجود جازا أدرك الامام فيه لا يجلسه وان كان ذلك أول صلاته وقد آخروه والتأني ان جمع بينهما في الامر بحرف الواو وانه لجميع المطلق فاجمعا لم يقع ما رواه في صلاته جازا لا بالسجود حار محض ما قبله صلى الله عليه وسلم من لكم بعد من جبل منة حسنة فاستجابوا للحديث بحرفي المستثنى الا ولتين يظهر من وضوئه في المسئلة الثانية لان الركوع والسجود من أجزاء الصلاة فاقطاعا الترتيب في نفس الصلاة سقطا فغيره من أجزائها ضرورة ان لا يعتد بالسجود قبل الركوع لان السجود تشييد الركعة بالسجدة وذلك لا يتحقق قبل الركوع اه بدائع

(قوله بطل التعبد) فبطلان التعبد بقدر التشهد (قوله برأ أو كلا) قال من قوله ما يتعلق بالتحصيل الصلاة كالتعبد
 الاختصية أو برؤها وهو الركن كتمامه والركوع والحاصل ان التعبد بشرعني آخر من جنسه في محله فان كانت ذات أصلا فغير
 ما يتعلق من جزأ الصلاة أو كلها بخلاف التكرار فان وفات أحد فليس على القيل ١٠٩ آخر من جنسه فلم يفت ما يتعلق به كالوفاء بأحدى
 السجدتين فدرمة وثمة الأخرى وانما قال برأى وجوده ورة بمعنى لأن أحد قبل التكرار لو فطن من محله ثم أتى به في محل آخر اتفق
 محله الأول فكان موجبا فيه معنى وان لم يوجد صورة بخلاف التعبد فمما يتعلق بمحل الأول حيث كانت فوائده فلم يوجد صورة بمعنى
 اه يصح (قوله وقال أبو يوسف هو فرض الى آخره) قال المصنف وقال أبو يوسف والشافعي هو فرض وهو

اختاره اه وفي الفتاوى
 الظهيرة قال أبو اليسر
 من ترك الاعتدال تزيه
 الاطعنوا لعاديه يكون
 الفرض الثاني لا الاول
 وذكر السرخسي لزوم الاطاعة
 ولا يتعرض الى ان الفرض
 أجمعا اه كذا في الدرارة
 قال في فتح القدر ولا يشك
 في وجوبه للأدلة المذكورة
 الحكم في كل صلاة أدبت
 مع كراهة التعبد يوجب
 بطلان الاول لأن الفرض
 لا يتكرر ويصعب الثاني
 يقتضي عدم سقوطه
 بالاول وهو لازم ولما ركن
 لا يلحق بالان يقال المراد
 ان ذلك امتثال من الله
 تعالى لا يجب الكمال
 وان تأخر عن الفرض لما
 علم سبحانه سيوفه اه
 منه وفي الاستيعاب
 الطمانية ليست بفرض
 في غلها رإابة وروى
 عن أبي يوسف انها فرض
 قال أبو القاسم لم يذكرها
 الاختلاف في الكلب
 ولكن يقتضيه على بشر

حتى لو لم يصبه من الركنة الاولى وقضاه في آخر الصلاة تجزئ ولو كان الترتيب فرضا لما جاز وكذا
 ما عهده المسوق بعد فراغ الإمام أو صلواته عندنا ولو كان الترتيب فرضا لكان آخر أو أاما شرع غير
 مكرر في ركنة كتمامه والركوع أو في جميع الصلاة كالتعبد الأخيرة فالترتيب في فرض حتى لو ركن
 قبل القيام أو بعد قبل الركوع لا يهور وكذا لو قد قدرا التشهد ثم ذكر أن عليه صدقة أو نحوها
 بطل التعبد ولان الترتيب في فرض وانما كان فرضا لان ما تحدثت شرعيته برأى وجوده صورة بمعنى
 في محله ثم زاع عن قولي ما يتعلق برأ أو كلا فلا يمكن استثناء ما يتعلق برأ أو كلا من جنسه
 الضرورة وانما حذف في الشرعية والافتراء بالشرع قليل توقف ذلك عليه قال رحمه الله (وتعديل
 الأركان) وهو تفكيك الجوارح في الركوع والصدقة حتى قطع من مفادته وأدناه مقدار نصفه وهذا
 يخرج الركعة في شخص يخرج الجوارح إلى سنة لا مشروع تكميل الأركان وليس يقتضيه فانه يكون سنة
 وجه الاول أنه مشروع تكميل ركن فيكون واجبا كقراءات الفاتحة وقال أبو يوسف هو فرض لقوله
 عليه الصلاة والسلام لمن أخفا الصلوات لم فصل وقال عليه الصلاة والسلام لا تتم صلاة
 أحدكم حتى يسبغ الوضوء على يده ركبتيه حتى يقطع من مفادته ويستترى
 الحديث ولقوله تعالى واركعوا واجبدوا أمرنا بالركوع وهو الاحتياط فلو لم يصبه بوجه
 الانخفاض لفتة تتعلق الركنة بالآخر منها وفي آخر رواه عنه صلاة فقال له انما فطنت ذلك
 فقدت صلاتك وانما نقصت منها شيئا نقص من صلاتك لم يذهب كلها وقال أبو عمر عن جدينا
 هذا حديث ثابت ذكره عبد الحق في الأحكام وهذا نص في موضع الخلاف ولا يفتي في الحديث
 الثاني أيضا لان فيه موضع الدين على الركنين والثنا والتمجيد وليس هذه الاشياء فرضا لا اجاع
 قال رحمه الله (والتعبد الاول) وقال الشافعي والكرشي هو سنة فذكر في المطولات قال
 رحمه الله (والتعبد لفظ السلام وقنوت الوتر وتكبيرات العبدن) هو الصبح حتى يجب جهود
 السهو بتركها والقياس أنها لا يجب لانها من الاداء كالتعبد والتأوه هذا لان معنى الصلاة على الأفعال
 دون الاداء كما لم ينقل البناء عليه الصلاة والسلام بعد صلواته الا في الأفعال وجه الاحتسان أن
 هذه الاداء كإضاف الى جميع الصلاة يقال تشهد الصلاة وقنوت الوتر وتكبيرات العبدن فصارت
 من خاصتها بخلاف تسيبته الركوع حيث خفف الى الركوع فقط فلا يجب الجارح بتركها قال
 رحمه الله (والجهور والسر) أي الجهر والسر وعند بعضهم حملتان حتى لا يجب جهود السهو
 بتركها لانها ليس بمقصودين وانما المقصود السرأة فصلا كالقنوة قال رحمه الله (وسماها رفع
 اليدين للسرعة فنشر أمليه) لما روي أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا كبر رفع يديه متناشرا
 أصابعه وكيفيته أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل الفرج بل يتركها على حاله لمنشورة قال

اه غاية (قوله لمن أخف الصلاة الى آخره) اسمها لا بد من دفع اه فتح (قوله صلاة) وبالباطل ليست صلاة وجه
 أو يقال وصفها بالتعبد والباطل إنما وصف بالاعتدال فمما يتعلق به أمر ما عادت اليه فمما يتعلق به غير كراهة لاقتداد اه
 فتح (قوله) نقص من صلاتك من زائدة أو تعجبية اه (قوله في المتن التشهد) أي في الاول والثانية وهو ظاهر الرواية فلذلك أطلق
 والقياس أن يكون من صف الاول وهو انشاؤه بعض اه مع (قوله في المتن الجهر والسر) أي في المتن الثاني على الله عليه وسلم طبعها
 وهذا اذا كان ملما ما اذا كان مفردا فليس بواجب اه روى (قوله في المتن وسماها الى آخره) هي ثلاثون وعشر وعن علي ما ذكره اه ع
 (قوله للسرعة) أي تعجبية لفظ الله أكبر له كنوز

(قوله وفي قوة القومة) في اشكال القوة (تكرارا) ليس هو ثابت في خط الشارح رحمه الله وانما هو موقوف على بعض نسخ الشرح التي ليست بهذا الشارح فليعلم ذلك قلت وعلى تقدير نيوتها في خط الشارح فالقومة مستقيمة او مرفوعة ما ينطلق عليها اسم الرفع لاحقة القيام به كذا يحصل المطلوب على المنحرف وتقع الاشكال ودعوى التكرار والله اعلم بالصواب اه (قوله وهو القومة فيكون تكرارا الى آخره) تقدم المطلوب به اه (قوله كما اختاره الطحاوي) أي قوله عليه الصلاة والسلام من ذكرته عنده ولم يصل على فقد جاني اه قال في القوم طاهر السقا في مقابل بين قول الطحاوي والقول بالرواية لا ينبغي ذلك لان الرواية صحيحة وانما انما لا يترام ولا ينبغي ان يحصل قول الطحاوي على كذا كذا لا يستلزمه واحد وهو غير مخالف في أنه لا كفارة يصح مقتضاه بل التفسير بل التقابل بين القول باستقبله (١٠٨) اذا ذكر قول الطحاوي والاولى قول الطحاوي وجعل في القوم قول الطحاوي أصح

واختار صاحب الميسر قول الكرخي بعد النقل عنهما ظاهر في اعتباره التقابل ثم التزم به وهو يستلزم لنا اه فتح قال الكمال رحمه الله وموجب الامر بالقول في الاستراش مرة في العمر في الصلاة أو ثلثها لا ملائمتي التكرار وقتله اه واعتز على قول الطحاوي غير الاسلام في الجمع الكبير بان الصلاة على التي صلى الله عليه وسلم لم يخل من ذلك ولو وجب كذا كر لا يجزئ انما الصلاة عليه سنة عمرنا واجب فيه بان الفراغ واجب بان يدخل في الصلاة أو لا وإذا لم يجز هذا لم يجز بان لا يدخل في الصلاة في حق الله والصلوات على التي صلى الله عليه وسلم حقه وفي قوله تعالى فلا عليه ولا داخل في حقوق

وفي قوة القومة في اشكال فانه قد تقدم من قريب ان الرفع من الركوع سنة وهو القومة فيكون تكرارا قال رحمه الله (والصلاة على التي صلى الله عليه وسلم وانما يعني بعد الصلاة في القعدة الاخيرة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى أحدكم فليبدأ بالتسليم على الله تعالى ثم بالصلاة ثم بالطمع قال في الشافي رحمه الله الصلاة على التي صلى الله عليه وسلم فرض لقوله تعالى صا على الله والامر بالسجود ولا يجب خارج الصلاة فتضمنت في الصلاة ولا يلزم ترك الامر ولنا انه عليه الصلاة والسلام لم يراع ان فراض الصلاة ولم يسله الصلاة على التي صلى الله عليه وسلم ولو كان فرضا لعله وكذا لم يروى في عهد احسن من الصليتين او جها فقد خالفه لا دارو قال جماعة من أهل العلم ان الشافي رحمه الله خالف الاجماع في هذا المسئلة وليس له سلب مقتضى منهم ان السند ومحمد بنو رابح السبوي والطحاوي رضي الله عنهم وليس في الاخذ لا على ما قال لان الامر لا يقتضي التكرار بل يوجب في المرة كما اختاره الكرخي أو كذا كر التي صلى الله عليه وسلم كما اختاره الطحاوي فعلى التقديرين قد قضا بوجوب الامر بقوله السلام عليك أيها التي فلا يجب تأني في ذلك المجلس اذ لو وجب حملت خراج عبادة أخرى لان الصلاة لا تخول من تكرار عليه الصلاة والسلام فيسكت عن ترك كل مجلس قال رحمه الله (وأجاب) أي آداب الصلاة نظرا الى موضع سجوده أي في حالة القيام وحالة الركوع الى ظهر قدميه وفي سجوده الى أن يشاء وفي سجود الى سجده وعند التسليم الاولي الى تسكبه اليمين وعند الثانية الى تسكبه اليسرى لان التصديق انشوع وترك التكليف لما ذكره وقصر بصره في هذا الموضع قصد اوله بقصد قال رحمه الله (وكلمه عند التثويب) أي اسألكم انما الرابح مستلق وقوله عليه الصلاة والسلام التثويب في الصلاة من الشيطان فاذا تائب أحدكم فليكلمه ما استطاع وقوله عليه الصلاة والسلام اذا تائب أحدكم فليدبره يد ما استطاع فان أحدكم اذا تائب شك منه الشيطان قال رحمه الله (واخرج كفيمن كيمعنا التكبير) لانه أثر في التواضع وأبعد من التشبه بلياليان وما من من ثمر الاما بين قال رحمه الله (ودفع السعال ما استطاع) لانه ليس من أفعال الصلاة ولهذا لو كان غير عذر قصد الصلاة فيجب عليه ما تمكنه لا يجنبه قال رحمه الله (والقيام حين قيل حي على الفلاح) لانه امر به فيسبب المسارعة اليه وان لم يكن الامام حاضر لا يقومون حتى يصل اليهم ويقف مكانه في رواية وفي أخرى يقومون اذا انخل بهم وقيل يقوم كل صف ينتهي اليه الامام وهو الاظهر وان دخل من قدامهم وقوا حين يقع بصرهم عليه وعند ذلك يقومون حين قيل قد قامت الصلاة الاولي ويمرهم عند الثانية فقاموا في اخبار عن قيام الصلاة فلا بد من القيام قبله ليكون حدا في اخباره عليه ولا داخل في حقوق

العباد ولهذا قالوا من على وجه الله ما رواه في مجلس ينفي السماع أن يشته في كل مرتبة يجب عن اعتراضه بان قال نقول المراد من ذلك التي صلى الله عليه وسلم الموجب الصلاة عليه الذي كر السجود في غرض من الصلاة عليه قال الامام السرخسي والمختار انما مقتضى كذا كر التي صلى الله عليه وسلم وعليه الفتوى اه ان فرقا (قوله وأجابا) هي سنة على ما ذكره اه (قوله في المتقدمة الى موضع سجوده الى آخره) أي سلكوا سواء كان في حال القيام أو الركوع أو التسهيد وفي رواية في حال القيام فقط اه رآني (قوله في سجود الى سجده) قال الرازي في شرحه من خطه نقلت في التسهيد الى سجده اه (قوله في التثويب) واخرج كفيمن كيمعنا كيمعنا التكبير أي الاول لا اعتدائهم من البرد اه (قوله ولهذا لو كان غير عذر) أي وحصل منسوف اه (قوله في التثويب) أي قيام الامام والقوم اه قال في الرجز والسنة ان يقوم الامام والقوم اذا قالوا لا اله الا الله حي على الفلاح اه

(قوله يشرع) أي المصلحة وهو الامام اهـ (قوله ما إلى آخره) هذا كالجواب عن قوله ما نقلناه على نصيبه متابعاً للشيخ في الجواب عن قوله ما إلى آخره اهـ

قال رحمه الله (وشرع الإمام قبل قد قامت الصلاة) وهذا عند ما قال أبو يوسف بشرع إذا فرغ من الأضحية انتقل على خفيته لتباعد المؤذن وأما المؤذن على الشروع معه له أن لا يؤذن أمين وقد أخبر بقيام الصلاة فشرع عند منوع الكلام من التكذيب فيه مسلوحة إلى التلحيز وقد تابع المؤذن في الأكثر فوقعوا الكل على أنهم قالوا التلحيز في الأذان دون الأضحية

مؤمن بالشيء وهو رافع أي يوسع أو يرفع إليه الشيء فصاره شئياً واحداً رافع
والاصح أن يرفع ولا ينبغي أن يرفع إلى الكبير باعني غير الله تعالى والتي مقدم كآلة
التهادة وكيفيته أن يرفع به حتى يصاح به عليه شئني أدبوه رؤس الأصابع فرو عذبيته
والشافي يرفع به إلى تنكبيه وعلى هذا تأكيد القنوت والأصابع فمارى عليه الصلاة
والسلام يرفع به إلى تنكبيه ولنا حديث واثنان جروا نبي والبراء بن عازب رضي الله عنهم أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر يرفع به يميناً ذية ولا يرفع اليمين إلا علام الاسم وهو عاقلنا وما
رواه بحول على حاله الصمد لا نوافل قال ثم أئتم من العالم المقل وعليهم الاكسبوا والبراني فكانوا
يرفعون فيها اليمناء بهم فعل أن ذلك كان لعند الرد ولو كبر يرفع به حتى يرفع عن التكبير
بأنه لغوات صله وإن ذكره في أثناء التكبير يرفع له ليفتح يمينه وان كان على الموضع المسنون رفعها
فندبرها يمكن وإن أمكنه رفع أحداهما بلان الآخر يرفعها لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أمرتكم بأمر فم
وان يركبكم الرفع الأيمن يذعن المسنون رفعها إلا أني المسنون ولا يتسلع
الامتناع عازاد والمرأة كل رجل في الرفع فعملوا بالحسن عن أبي حنيفة فلان جعلت يمينه برة
والاصح أن يرفعها إلى تنكبيه لا أمثلها فالرفع الله (ولو شرع بالسبع أو بالليل أو بالارسية
صم كالرفأ بها جوا) أي لو قرأ القرآن بالقراءة طر عن القراءة طر فيشرط الرفع بالاجماع
أما الافتتاح فلهذا سكر هنا قول أبي حنيفة ولكن الأولى أن يشرع بالتكبير وهل يكره الشروع
بقهره لأم كرسية الخبيثة فإنه يكره في الأصح وقال الشرحي الأصح أملا يكره وقال أبو يوسف أن
كان يحسن التكبير لبعض الألفاظ كبر أو أله أكرأه كبر أو أله الكبير وقال الشافعي لا يجوز

بل لو قال كبيراً والكبار جنداً أيضاً له فتح (قوله وجعلوا الشقي رضي الله عنه ان زيادة الاسم لا تزداد الا تكديداً) أي لانه
 يفسد الحصر اه (قوله وقد جاءه) أي أفضل (قوله ولاي حنيفة قوله تعالى وريثك غيبك) أي وقوله تعالى وذكرا من ربه مفصل اه
 (قوله والاصل في النصوص أن تكون مفعلة) أي والتعبيل على خلاف الاصل اه (قوله والقصور من التكبير الى آخره) حتى يقتصر
 على لفظ اكبر بل الواجب تقديم الله تعالى ولو كبره تهييلاً ولم يرد به التعظيم ليعجز اه غاية (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) آخره
 ثم قال لا اله الا الله من أوامر عز كان مسلماً فاجاز ذلك في الايمان التي هو اصل في فروعه أول اه غاية (قوله ثم الاصل عندهما)
 أي أي حنيفة ومحمد اه (١١٠) (قوله انما مجرد التعظيم) أي لا يضاف له شيء آخر اه (قوله وما كان شيراً) أي من

أمر غير التعظيم اه (قوله)
 يصير شارحاً عندنا حنيفة
 وفي الخيرة وأبداناً
 صفة الشروع بالاسم وحده
 رواية الحسن عن أبي
 حنيفة وبشر عن أبي
 يوسف عن أبي حنيفة
 في ظواهر الرواية لا يصير
 شارحاً واعتبر الاسم مع
 الصفة فيه اه غاية
 (قوله الابالاسم والصفة)
 أي لان الحكم بشئ على
 شئ انما يتم بشئ واحد والتعظيم
 حكم على المظم فلا بد من
 لفظ يدل عليه اه كأي
 وفائدة الاختلاف على ذلك
 الرواية فتظهر في ماضي
 طهرت في الوقت ما يصح
 الاسم فقد يجب الصلاة
 عند تلاها اه فتح
 قال السبكي رحمه الله ولو
 أبدل الكاف فاعاد يصير شارحاً
 لان العرب تفضل اه (قوله)
 وفي فتاوى الفضل بالرجح
 يصير شارحاً) أي لانه
 يستعمل في غير ذلك كلام

الابا والين وقال مالك لا يجوز الا بالاول لاه المتقول عنه عليه الصلاة والسلام والتعليل للتصدي
 يؤدي الى تعطيل المتقول فلا يجوز وجه قول الشافعي أن زيادة الاسم واللام لا تزداد الا تكديداً
 فيجوز وجه قول أبي يوسف أن أفضل تقتضي الزيادة بعد مشاركة غيره بما في الصفة وفي صفات الله
 لا يمكن فكان يجب فعله اذا لا يشاركه فيها أحد وقد جاني كلامهم يعني فعمل قال الشاعر
 ان الذي جاك السما مني لنا • يتادعاه أعز وأطول
 أي عز يزول وقال تعالى لا يصلاها الا الشئ أي الشئ وقال عز وجل وسينبها الاثني أي التي
 وقال عز من قائل وهو آمن عليه أي من عليه ومحمد مع أي حنيفة في العربية حتى يكون شارحاً بأي
 لفظ كان من العربية اذا كان رادياً للتعظيم ومع أبي يوسف في الفارسية حتى لا يكون شارحاً في الصلاة
 اذا كان بحسب العربية لان لغة عربية على غيرها ولاي حنيفة قوله تعالى وريثك غيبك أي غيبك
 وهو يحصل بأي لسان كان والاصل في النصوص أن تكون مفعلة لمعرف في موضعه فلا يصل
 عن الا بدليل والمقصود من التكبير والصلاة التعظيم وقد فصل فلا معنى لاجاباب المصنف مع علمنا انه لم
 يجب عليه فصار ينفرد بقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقول لا اله الا الله حتى يقولوا لا اله الا الله
 آمن غير العربي يستعمل اجاباً لمصطلح المقصود وكذا التسمية في المصطلح والتسمية عند الذبح مع جزمها
 بالاجماع وكما هذا وعلى هذا اختلاف الخطبة والقنوت والتشهد في الاذان باعتبار التعارف ثم الاصل
 عندهما انما مجرد التعظيم من أسماء الله تعالى بجزالة الانتفاع به فوالله الله هو سبحانه الله ولا اله الا الله
 وما كان شيراً لم يعجز فحولوا حول ولا فوات الا بالله أو ما شاء الله كان وما لم يسلأ لم يكن ولو قال بسم الله
 الرحمن الرحيم لا يصير شارحاً لانه لا يترك فكأنه قال اللهم بارك لي وقيل يصير شارحاً ولو ذكر الاسم
 دون الصفة بأن قال الله والرحمن أو الرب والكبير أو اكبر أو الاكبر ولم يرد عليه يصير شارحاً عند
 أبي حنيفة ولا يصير شارحاً عند محمد الا بالاسم والصفة وراه المبتدأ والتعريف وفي النسخ لو قال أحل
 أو أعظم لا يصير شارحاً اجاباً وفي فتاوى الفضل بالرجح يصير شارحاً ولو بالرحيم لأنه مشترك ولو
 افتخ الله بالهم لا يصير شارحاً في رواية لان معناه اللهم أمنا بغيره عند الكوفيين وبصير شارحاً في أخرى لان
 معناه الله عند البصريين فيكون تعظيماً لهما وأما اقراءته بالفارسية في قوله أي حنيفة
 وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز اذا كان بحسب العربية لان القرآن اسم لم يظن عري لقوله تعالى اجتهد
 قرأنا عرياً وقال تعالى لا تزلنا قرأنا عرياً والمراد قطعه ولاي حنيفة قوله تعالى ولما نزل في
 الاولين ولم يكن فيهم هذا العلم وقوله تعالى ان هذا في الصحف الاولى نصف ابراهيم وموسى نصف
 ابراهيم كانت بالريانية ونصف موسى بالبريانية فدل على كون ذلك قرأنا وما تليها لا ينبغي كون

السلبين اه (قوله وبصير شارحاً في أخرى الى آخره) قال في التمهيد والخط وهو الاصح اه غاية (قوله لان
 معناه الله) لان السلبين من حرف النسخ اه غاية قال في رواية قال شفي رحمه الله قالوا لا يصح قول أهل البصرة يدل قوله تعالى
 واذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندنا فليقر به بآياتنا فلو كان معناه اللهم اقصداً بالتحسين لفسد معنى الآية لان سؤال
 المصداق مع قولهم اقصداً بالتحسين منقطع اه (قوله نصف ابراهيم كانت بالريانية الى آخره) قال ابن سلام انما سميت اللفظة
 سريانية لان الله تعالى حين علم آدم الاسم لمسلم من الملائكة وانطقهم وقال محمد بن حرم انما خلق ابراهيم بالبريانية تحبب عبرته
 فلما من غرود وقد كفر ودعا للذين أرسلهم خلفه انذاراً ثم قبيحكم بالسريانية فتردوه فلما أدركوه استنطقوه فقول الله لسانه
 عبرانيون فذلك حين عبرته فسميت تلك عبرانية أول ش يخبرني

(قوله سوى الفارسية هو الصحيح) احتراز عن تخصيص البردعي قولاً في حقيقته بالفارسية اه فتح (قوله انزل القرآن على سبعة اهل) أي لغات (قوله جائز صلاته) أي بالاتفاق اه (قوله ويرى رجوعه الى آخر) قال الذي رجعه الله والشرع بالفارسية أو القراية فهو جائز عندنا في حقيقته مطلقاً ولا يجوز الا عند المجزوه قالت الثلاثة على الفتوى ورجوع أي حقيقته في قولهما اه (قوله لا غير مقطوعه) بخوان أن يكون مراده ما في خبرنا في التفسير ولاه (١١١) كلام الناس والاختلاف

لما اذا بدل لفظاً غير ما لفظ
بمعنى الله وادعى اه
(قوله ولا يضيغ في القومة)
أي من الركوع والعبود
قال في فتح القدير ثم الامثال
في القومة بناء على الضابط
المذكور يقتضي أن ليس
فيها ذكر منون وانما يتم
إذا قيل بان التمسيد
والتسبيح ليس مستغنيا
بل في نفس الانتقال إليها
لكنه خلاف ظاهر
النصوص والواقع أنه لما
يقع التمسيد الا في القيام
حالة الجميع بينهما اه (قوله)
وقيل سنة وهو قول محمد
اه (قوله على المفضل) أي
مفضل الاصابع اه يعني
(قوله ولوله مستغنياً الى
آخر) المقدسي هل ياتي
بالتأنيذ أدرك الالهام في
القيام أو الركوع ذكر
الركن الى لا اختلافه
رواه عن أصحابنا الأئمة
أنهم ما يبعد الامام القراة
وقال بعضهم اذا كانت
الصلاة لا يجهر فيها أني
وان كان الامام يقرأ بخلاف
صلاة الجهر وقال عيسى بن
النضر الصحيح عندي أنه ينبغي
وان كان الامام في القراة وفي

غير العربية قراً لا كما سكوت عنه ويجوز بأن كان كل سوى الفارسية هو الصحيح لان القول
هو المعنى عنده وهو لا يختلف باختلاف اللغات والصحيح ان القرآن هو التكم والمعنى جميعاً عنده
لا بهجزة لحي صلى الله عليه وسلم والاعجاز وقع مما جبهه الاله لم يصل التكم وكان لا في حق
جوار الصلاة خاصة رحمة لانهم ليست بهالة الاعجاز وفيه التخصيف في حق التلاوة الا ترى أنه عليه
الصلاة والسلام قال انزل القرآن على سبعة ارف فكذلكها وانما في الجواز اذا اكتفى
ولا خلاف في عدم الفساد في انقراعه بالعربية فقد راجع في الصلاة طزين صلاته وروى
رجوعه الى قوله ما عليه الاعتماد ولا يجوز بالتفسير بالاجماع لا غير مقطوعه قال رحمه الله
(أورد مع وجهي) أي بالفارسية فهو جائز بالاتفاق لان الشرط فيه الذكر وهو حاصل بأي لغة
كان قال رحمه الله (لا لله اعفرني) أي لا يكون شارباً بقوله اللهم اعفرني لا مستوجب صلاته
فيمكن تعظيمها ولو قال اللهم صل على علياً لم يخلو عليه وقد بناء قال رحمه الله (وضع يمينه
على يمينه تحت يمينه مستغنياً) لما دوا وهو سنة القيام الذي فيه ذكر حتى يضع كانه عن
التكبير وفي الفتوى وتكبيرات الجنائز ولا يضيغ في القومة وتكبيرات العبد وقيل سنة القيام مطلقاً
حتى يضع في الكل وقيل سنة القراة فقط حتى لا يضيغ حال التلاوة واشتقوا في كيفية الوضع قيل
يضع الكف على الكف واختار بعضهم وضعه على المفضل وعند أبي يوسف يقبض يدهما على راس
يدهما اليسرى وقال محمد بنهما كذلك ويكون الراس وسط الكف واختار الهندساي قولاً في
يوسف وقال صاحبنا سيدنا عندنا في التمسيد والاهم وهو المختار لانه يترتب من الاختلاف
ولا ينكس وقوله مستغنياً هو ما من الواضح أي يضع قائلاً صلواتك اللهم بمحمد ونبينا استك
وقال جندك والاهمية ولا يرد عليه في الفرس ومع أي يوسف يضم اليه ويهتد وجهي لذني
فطر السموات والارض خفيها وما آمن المشرع كبراً لصلاتي ونسكي وهما في دعائي فترد عليهن
ويسدأ بها ما ملأ روي جباراً عليه الصلاة والسلام كان يصنع بينهما وقال الشافعي يأتي بالتوجه
فقط لم يروى عن علي رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة كبر ثم قال
وجهت وجهي الى آخره ولما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا افتتح الصلاة قال صلواتك اللهم الى آخره وما لهما معاً وهو مذهب أبي بكر الصديق وعمر بن
مسعود وجهود التابعين رضي الله عنهم فكانت عطفهما ورواها بغير تحويلة على التمسيد وما رواه
الشافعي كان في الانشاء تسبيح ومع أصحله في قوة تعالى تسبيح بمحمد بن تقوم قالوا يقول حين
يقوم الصلاة سبحانك اللهم ومحمدك الى آخره ولان افتتاحاً تسبيحاً تعالى فكان أولى من اختياره كما
في صلاة الركوع والعبود حيث لا يشتغل باخباره يقول اللهم لك ركعت أو وجدت ولما يشتغل
بالتسبيح والاولى أن لا يأتي بالتوجه قبل التكبير لانه يؤذي الى طول القيام مستقبل القبلة وهو مذموم
شرعاً قال عليه الصلاة والسلام ما رأيت أكسماً من أي مقبرين وقيل لا بأس بمس التمسيد والتكبير لانه
أبلغ في العزيمة قال رحمه الله (وتؤتمر القراة في أي بالسبوق لا للتسبيح يؤخر عن تكبيرات العبد)

الركوع ما يهتفون الركوع وعن ابن المداينة لا يأتي وعن الجصاص أنه يأتي اه معوي (قوله روم الجماعة) كذا في نسخة المصنف
وأما في بعض النسخ رواه الامام في الكتاب وهو الصواب لا ما وقع في نسخة المصنف اذ لم يرد الضاري ولا ما لم يرد على ما تفسر في الله
عنهم فهو ما وانما ذكر مسلم عن عرس قوله وهو منقطع فان عدة من أي لانه روه عن عمر بن عبد الله اه (قوله ورواية جابر
عنه على التمسيد) أي التفل لا مضيغ على المسألة في أي لم يمسها أو الما القرائن فيتمتع فيها على ما تشره وقال ابن تيمية حل تناوله
فيها لانه ليس في المشاهير اه (قوله في التمسيد) أي التمسيد سر على الحال ما وعلى أنه صفة لصدور عن أي تعذر تخذيراً اه ع

هجرة جليل رواية أنس إلى آخره) لا يخفى أن مقتضى دلالة جليل على نفسه اه يحيى وعلل الشرح وأورد رواية الأثرى عن أنس الآتية في دليل ما تعلق به الصلاة والسلام كان يفتح القراءة الحمد لله العليلين وسيتضح الاستدلال على الجمل المذكور (ص) كما ذكره جليل سبق الرابع اه (قوله وقال) (١١٢) أبو يوسف الصلاة وهو الأصح كذا في الخلاصة والأخيرة اه قال في فتح القدر

على قول أبي يوسف يستبد
المسبوق من مرتين إذا افتتح
واذا قرأ فيما يقضى ذكره
في الخلاصة اه (قوله)
وهو قريب من الأول) لانه
طلب الاطاعتين حيث
المعنى والمزيد قرب في
المعنى من الثلاث اه كانه
ولاشتركا كما في الحروف
الاصول اه (قوله الا في
الاولى في رواية الى آخره)
هي رواية الحسن عنه اه
فتح وفي شرح الزايدى
والاحسن ان يعنى في أول
الفاتحة في كل ركعة في
قولنا هما ما كلهم لا يختلف
الرواية بينهم ومن قال مرة
فقد غلط لعدم الاختلاف
في وجوبها فتعدهما واجب
في الشك في الاول وفي
رواية هشام والمضى عن أبي
حيفة أنها لا تصب الا مرة
ثم قال الحسن والمصعب هو
الوجه في كل ركعة اه
سواء كانت ثانية في صلاة العارضة
ابن أبي عمير في صحيحه ما عطل
لفظ ما بان الايمان بها اما
أن يصحكون على أنها من
القرآن الواجب في الصلاة
أو من غير ذلك كالأول
فقد جامع العللي على أنه
لا يجب في الصلاة قرآن

قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستمعوا له من الشيطان الرجيم أي إذا أدبت قراءتك القرآن كما تقول
إذا دخلت على السلطان تأهب أي إذا أدبت الخشوع عليه وقالت الظاهر في تعيينه بعد القراءة
لظاهر النص وقد ينسبناه وقال مالك لا ينعزذونك إذا يأتى في التماس الحديث أنس كما نصلى خلف
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستغفرون الصلاة الحمد لله العليلين
وفرواية ما قرأت القرآن ولما تاملوا لو حديث أبي سعيد أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا قام إلى الصلاة
استغفغ ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وعليه الإجماع والمراد بالصلاة فيما
روى القراء دليل رواية أنس أنه عليه الصلاة والسلام وأبي بكر وعمر وعثمان كانوا يستغفرون
الصلاة الحمد لله العليلين والقراءة تسمى صلاة كما قال عليه الصلاة والسلام قال الله تعالى قسمت
الصلاة بيني وبين حدي نصفين أي قراءة فاتحة الفاتحة دليل عليه وقال عطاء التوري يجب التعوذ
عند القراءة فطهار جوهرا إلى ظاهر الأمر وهو محقق الإجماع ولا حاجة له في الآيات لأن الأمر
قد يكون للاستصحاب وانما يبره بقول ابن مسعود أربع بضعين الإمام وذكرتها التعوذ وقوله
القراءة تعوذ قولهما وقال أبو يوسف الصلاة لأنه دفع وسوسة الشيطان فيها فكانت تعذبا لانه
جده لا القراءة فيتعزذ عنده كل من يفتي كالقنديل ويقدم على تكبيرات العبد لكونه تعالفا وعندهما
تعالفا القراءة فيأبى به كل من يقرأ كالمسبوق إذا قام للقضاء ويؤخر عن تكبيرات العبد لأنه تعالفا مع القراءة
ولا يأتى به القنديل ولا يقرأ ويكتبه أن يقول استعبد الله من الشيطان الرجيم على ما أخرجه
الهندواني وهو اختيار حمز من القراء لم يفتحه القرآن واختار حمز الأئمة أن يقول أعوذ من
الشيطان الرجيم وهو قريب من الأول وهو ظاهر المنهج وهو اختيار أبي حمز وطائفة من كثير من
القراء قال رحمه الله (ومى سرافي كل ركعة) وقال الشافعي يجهز بالتسبيح عند الجهر بالقراءة
لما روى أبو هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وكان عمر وعثمان
وعلى يجهرون بها ولما روى عن أنس رضي الله عنه أنه قال حلفت خلف النبي صلى الله عليه وسلم
وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلا أسمع أحدا منهم يجهز بسم الله الرحمن الرحيم رواه مسلم وقال أبو
هريرة كذا النبي صلى الله عليه وسلم لا يجهز بها كراما وعرفى بالانصاف وما رواه ليس فيه دلالة على
الجهر أو يصل على أنه كان يجهز بها أحبا بالقطع كما كان يجهز بها أحبا بالقراءة في الظاهر عليها وما روى
عن عمر وعثمان وعلى قال عمر بن عبد البر الطرق عنهم ليست بالقراءة فلما حصل أن أحديهما بالجهر لم
تبت عند أهل النقل وقوله في كل ركعة أي في أول كل ركعة وهو قول أبي يوسف ومحمد ورواية عن
أبي حنيفة ولا يأتى بها إلا في الأولى في رواية أخرى عنه جعلها كالتعوذ ولا يأتى بها بين السورتين والفاتحة
الا عند محمد فانه يأتى بها في صلاة الخاتمة فلا يؤخرها في الجهر بقوله لا يأتى بها بين السورتين وهو
شيع قال رحمه الله (وهي آية من القرآن أولت لفصل بين السورتين من الفاتحة فلا من كل
سورة) أي السورة آية من القرآن ليست من أول كل سورة ولا من آخرها وانما أولت لفصل
مالك ليست من القرآن إلا في النسل فأنها بعضا يقبلها لأن القرآن لا يثبت إلا بالقطع وذلك بالتواتر ولم
يوجد وقد روى عن أنس بن مالك أنه عليه الصلاة والسلام كان يفتح القراءة الحمد لله العليلين
وعن عائشة رضي الله عنها أنه وهذا دليل على أنها ليست من القرآن وقال الشافعي هي من الفاتحة

قبل الفاتحة وأجمع على أن لا على أنها ليست من الفاتحة وعلى أنه لا يصح في الصلاة ذكر غير التشهد والقنوت
وتكبيرات العبد وتكبيرات القنوت وأما النص على أنها ليست في عامة الكتب كالتسبيح والبدائع وغيرها اه (قوله وقال مالك
ليست من القرآن الى آخره) من أنكركونها من القرآن لا يكثر عندنا وبه في أول الكشف الكبير اه (قوله كان يفتح القراءة
الحمد لله العليلين) قوله رحمه العليلين ليست في نسخة المصنف اه

قوله نعمت الصلاة أي النعمة (قوله يفتح جوارحه) أي يزيل الحزن (قوله العليل) أي في لحظة الضيق (قوله لم يزل يرد) أي ثلاث مرات إلى آخره (قوله أيا يبشطن على القرائن) أي كمن يفتن في آخر السورة أفضل أم قرائن يبتليها قال ابن كثير
 آخر السورة التي أداها قرائنها أكثر من السورة التي أداها قرائنها أقل (١١٣) آخر السورة أفضل وإن كانت

قولا واحدا وكذا من غيرهما على الصحيح لاجتماعهم على كتابتها في المصاحف مع الامر بتفسير المصاحف وهو من اقوى الحجج ولنا ما روى عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام كان لا يصر فحصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم روي ابو داود والحاكم في المستدرک عن ابن عباس رضى الله عنهما كانا المولدين لا يعلون انهما السورة حتى ينزل عليهما بسم الله الرحمن الرحيم وهذا نص على انها ازلت لفصل وانما اليست من اول كل سورة ولان آخرها بل هي آيت منفردة وعن عائشة انها قالت ان جبريل عليه السلام في النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق ولم يكزك الساعة في اوّلها وعن أبي هريرة روى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان سورتي من القرآن ثلاثين آية فشعر لم يحل حتى غفره وهي مباركة الذي يسجد للملأوا جمعا على انها الاون آيتين غير البسملة ومن الدليل على انها ليست من الفاتحة ما روى عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما لا يقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله تعالى جدي عبدي والحديث وما مسلم بائنا القسماء بالحديث رب العالمين فلو كانت السبعة منها لا ابتدأها وقال عليه الصلاة والسلام لا يذكر كبري حتى أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين ولم يذكر السبعة ولم يذكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقول انس وعائشة فعملوا ما لك كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بالحديث يقول على الجهر أي كان يفتح سجرا بالحديث ولم يصحح بالسبعة وترك الجهر ليدل على انها ليست من القرآن لقراءة الفاتحة في الآخرين وكتابتها في المصاحف لاندل على انها من اول السورة او من آخرها ولهذا طولوا بها بعد العلم انها ليست منها الا ترى ان كتاب المصاحف كلهم عدوا بانها السور فارتسوخوا من كل سورة وكذا القراءة وقال بعض أهل العلم ومن جعلها من كل سورة في غير الفاتحة فقد حرق الاجماع لانهم لم يختلفوا في غير الفاتحة في انها ليست من السورة واختلفوا في الفاتحة فان قيل لو كانت آيتين من القرآن لكانتا صلاتين باعتبار ان آية حنيفة اذ لا يشترط اكثر من آية قلنا لا عملنا لا يجوز بالصلاة الا بآيتين لا لا فلو اختلفوا في العلم في كونها آية لا انها ليست من القرآن قال رحمه الله (وقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث آيات) اما الفاتحة والسورة فلو اجبتان على ما ينال لكن الفاتحة اوجب حتى يؤمر بالاعادة كثير كهدون السورة وثلاث آيات تقوم مقام السورة في الابهة فكنا هنا وكذا الآية الطويلة تقوم مقامها وهذا البيان الواجب والمباين للقرن والمذهب في فضل القرآن ان شاء الله تعالى قال رحمه الله (وأمن الامام وللأمور سرا) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا آمن الامام فان آمن فاعين وفاق تأمته تأمن اللاتكة غفرة ما تقدم من ذنبه ورواه مسلم والصادق ومالك في الموطأ وقالت المالكية في رواية لابن الامام با تامين وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام ولا اله الا انت فقولوا آمين قسم بينهم وهي ثنائى الشركة ولان سنة الدعاء تأمين السامع لا اله الا انت والآخر الفاتحة دعاء فلا يؤمن الامام الا بداع واجبة عليهم ما رويناه وقوله من سنة الدعاء تأمين السامع لا اله الا انت غلط لان التامين ليس فيه الا زيادة المادى اولى به ولا جهة لهم فعمل رويناه قال في آخره من الامام يقولها وقوله سرا هو من حيثها وقال الشافعي يصحح بها عند الجهر باقرا اخذ الحديث وانما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ غير المصنوب عليهم ولا الضان فقال آمين ومنهجا صوته ولما حديث وانما انه عليه الصلاة والسلام قال آمين خفض به صوته ورواه احمد وابو داود والمارقني وقال عمر

أوله ولا وهم أنهم القرآن منع إلى آخره) حتى قالوا إننا قد آمننا بالله فمعه اه كأي (قوله وفي آيتين لفتان المداني آخره) وهو مختار الفتنة اه يحيى (قوله والقصر) أي وهو اختصار أهل اللغة اه ع أي وعندهما الأدباء اه يحيى (قوله ومعناه استحب) أي دعاهما (قوله وعليه الفتوى) قال الخوافي له وجه لأن معناه دعوه كقوله فأمدين اجابتك لأن معني آمن فأمدين اه فتح قال الروابي الحلي إذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب فقال آمين يتشديد الميم فسدت صلاته لأن هذا ليس بشئ وقيل عند أبي يوسف لا تنفسد صلاته لأنه يؤيدهم في (١١٤) القرآن وعليه الفتوى ويقول آمين بضم الميم ولا تشديد وأمين بالمدن والتشديد

ومعناه بالأمين استحب
لأنه أمة طت يا الهفاء
وأنزلت المنة اه (قوله)
ولو قال آمين بالمدن وحذف
الياء) يشير إلى قوله تعالى
وبك آمن أن وعداه
حق اه (قوله في المتن وكبرياء
مطلو ربنا أي من اسمي
الله عليه وسلم كان يكبر
عند كل خفض ورفع اه
(قوله بالخوافي) قال أي
للجمعة (قوله لأجل الشك
في التكبير) وفيه نظيران
الهمزة يهـ ورأى أن تكون
لتقرر ربنا يكون هناك
مكفروا وفاد كافي
العناية اه (قوله) لأن
أفضل التفضل لأفضل
لله) أي حتى قال مشايخنا
وأدخل المدين الباء والراء
في لفظ أكبر عند امتحان
الصلوة لا يصح شارعا بخلاف
ما لو فعل المستوفين حيث
لا تلبس عادة الأذان وأن
كان خطأ لأن أمره أوسع
اه كأي (قوله) نشأت من
الاشباع) أي اشباع فحة
البه اه (قوله في المتن
ووضع يديه على ركبتيه) أي
ناصباً يديه وحينما شبه

إن الخطاب رضى الله عنه يعني الإمام أربعة التوسعة والأمين وربنا الله الحمد ويروي عن شبل قوله
عن جماعة من العصابة بعضهم بقوله أربع يصفون الإمام وبعضهم يقول خمسة وبعضهم يقول
ثلاثة وكلهم بعد التأمين منها ولا مدعا فيكون معناه على الاختفاء ولا مدعى جهر بها عجب الجهر
بالقرآن لأن لا وهم أنهم اه القرآن فيمنع منه دفع الإلهام وله نام مكتوب في المصاحف وما رواه الشافعي
ضعفه يحيى بن معين فلا ريب فيه وفي آيتين لفتان المدان والقصر ومعناه استحب والتشديد خطأ فاحش
وهو من غير العلوم حكاه ابن السكيت حتى قال آمين بالمدن والتشديد قبل تشديده وقل لا تنفسد
وعليه الفتوى لأن بعض أهل العلم قال فيها الفحة بالتشديد منهم الواحد سوى ولا هم سوى في القرآن ولو
قال آمين بالمدن وحذف الياء لا تنفسد عند أبي يوسف لأنه موجود في القرآن ولو قال آمين بالقصر
وحذف الياء في أن تنفسد صلاته لأنه موجود في القرآن وعلى هذا قال آمين بالقصر والتشديد
يخفى أن تنفسد صلاته لمذكرنا قال رحمه الله (وكبر بلا مد) لما رواه أبو داود عن عبد الله بن
أزى أنه قال صليت خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يمت التكبير أبداً ولا يكبر أبداً وكان يراه
أبى يحيى يقول التكبير يرمز ويروي عن حماد بن عمار قال قال أبو سعيد وكان في أوله هي حمزة
الله تنفسد صلاته لا ما استفهام وإن تعبدتك بركب لأجل الشك في التكبير وإن كان في حمزة أكبر
فكذلك الجواب لمذكرنا وإن كان في ما أكبر فتقبل نقصد لاختلاف من حيث الله لأن أفضل
التفضل لأفضل المدافعة ولأن أكبر جرح كبير وهو اللبيل فيخرج من معنى التكبير وقال بعضهم
لا تنفسد لأن الألف نشأت من الاشباع وهذا بعيد لأن الاشباع لا يجوز إلا في ضرورة الشعر وإن كان
المدني لا ما أقصم من المخرج من حماد قال رحمه الله (وروى ووضع يديه على ركبتيه) وفي
أصابعه) لما رواه بنان حديث أنس وما روى عن ابن مسعود العصابة ترضى الله عنهم من التطبيق
وهو أن يسمي إحدى كفيه إلى الأخرى ويضع يمينه على يده يسرى ويضع يمينه على يده يسرى ويضع
أيسره على يمينه أي وقاسه قال حطبت يدي بين ركبتي فتباني أبي وقال كان أفضل هذا فبينا ولا يندب إلى
التفريع إلا في هذه الحالة لا يمكن من الاختيار كبر أو آمن من السقوط ولا إلى ضم الأصابع إلا في
حالة السجود ليكون أمكن من الاتعام أي الاتساع عليها لأن قوتها تزيد بالضم وتباعد ذلك يتفرق على
العادة ولا يتكلم شيئا لأنه لا حاجة إليها وما روى عن نضر الأصابع في رفع اليدين عند التضرع بحمل
على الشرائع هو ضد الملقى قال رحمه الله (وبسط ظهره وسوى رأسه بعزمه) لما روى عن واحة
ابن مسعود أنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فكان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه
لما لا استقر وروى أنه كان إذا ركع لو كان قد حرم على ظهره لم يقبل ولا يستأمنه ظهره وعن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع لم يخفض رأسه ولم يصوبه أي لم يرفع
رأسه ولم يخفضه قال رحمه الله (ويجزيه ثلاثاً) أي في الركعة لما رواه بنان وما روى عن عتبة بن
عمار أنه قال لما أُنزلت سبع باسم ربك العظيم قال عليه الصلوة والسلام جاءوا في ركعتيكم ولما

القول كما يفعله عامة الناس مكره في ركعة في ركعة الصلاة اه فتح (قوله لما رواه بنان حديث أنس) أي عند قوله وأخذ
ركبتيه بيديه اه وقال الكبار وبني أن يكون بين ركعتي الصلاة القيام قد أربع أصابع اه وفي الواقع من أصابع اليد اه (قوله)
ليكون أمكن من الادعاء) أي ولتقع رؤس الأصابع مواجهة إلى القبلة فتدفع إلى الصلوة والسلام إذا قصد أحدكم فليوجهم من أعضائه
إلى القبلة استطاع اه كأي (قوله) المحمول على الشرع هو ضد الملقى) أي لا التفريع اه (قوله في المتن وسوى رأسه بعزمه) أي وهو
نصفه الموتر ليع والبعز يذكر ويوتر وهو رطل والبر أو اليمين أو الأخصى ذكر في الصلاة وفي المغرب اليمين تستعمل لرجل اه غاية

(قوله قال أبو طيم) هو البجلي تليذا في حنفية اه غايه (قوله لا يجوز صلاته) أي لان عندنا الثلاث فرض أهلا ولا يجوز إلا مرة واحدة
 يكون للاستصحاب أي دليل حديث الأعرابي (قوله أو يصعب أنه يتابعه) أي أو عليه عامة للتشاخ قال الفقيه أو يحظر هذا وهو المشبه
 عنهما أصح لأن متابعة الإمام واجبة وتصحصلت الكوع سنة اه وفي الأخير يجمع الإمام في الكوع خلق النعال هل ينتظر
 أم لا قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة وأبنا أبي إسلي عن ذلك فكرهاه وقال أبو حنيفة أختفى عليه أمره أعظميا يعني التشرؤ وروى
 هشام عن عبيدة كرم ذلك مقدار التسبيحة والتسبيحون وقال بعضهم طول التسبيحات ولا يفي العدد وقال أبو القاسم الصفهان كان
 الجاني ضيالا يجوز أن كان فقيرا إذا تخطاه وقال أبو الشهاب كان الإمام يعرف الجاني لا ينتظر وإن لم يعرف فلا بأس بأذنيه لإعانة
 على الطاعة اه وقيل إن أطال الكوع لادراك الجاني خاصة ولا بد أطال الكوع تقرب إلى الله بهذا مكره إذا كانت أول
 ركوعه فهو آخره لثباني فمما شرب في صلاته غير إياه تعالى وكان أمره أعظميا ولا يكفر لان طاله الكوع لم تكن على وجه العبادة
 تقوم وإنما كانت لأجل ادراك الكوع وان أطاله تقرب إلى الله كالشعر عنييه (١١٥) وبدلك الجاني الركعة

نزلت سبع اسم ربك الأعلى قال جاحلوا في صمودكم وبكروا في تقصير التسبيح عن الثلاث أو بتركه كما
وقال أبو مبيح لا يجوز صلاته إلا مرمه عليه الصلاة والسلام من قال على ملائمته وهو قلوب وجوب ولتأته
عليه الصلاة والسلام على الأعراب الصلاة لم يتركه ولو كان واجبا كرهه وظاهر الآية لا يتناول
ركوع والصوددون تسبها ما فلا ركوع عليه بخير الواحد والأمر فديكون فلا تضيق الجمل عليه
وأعياكم أن ينقص عن الثلاث لما روي من الحديث ولورفع الإمام رأسه قبل أن يتم المقدس
ثلاثا ثم ثلاثا في روافع الصبح أنه تباهيه وكما زادوه أفضل للترديد أن يكون الحسم على وتر وأما
الإمام فلا يرد على وجهه القوم منه ولا ينفى في الركوع والصود بغير التسبيح وقال الشافعي يزيد
في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت عليك تركات وفي الصود بعد وجهه الذي
خلقته وصوت ورتي جميعه وبصره قبارك الله أحسن الخلقين لما روي عن ن أبي الطاهر رضي الله
عنه أنه كان يقول ذلك وهو محمول على التمسيد عندنا قال رحمه الله (ثم رفع رأسه) وقد ينافي
فصل الواجبات قال رحمه الله (واكتفى الإمام بالتسبيح والوتر والتسجيد والتصعيد) وقال أبو
يوسف ومحمد جميع الإمامين الذي كره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان
يجمع بينهما ولا يهرع من غير فلا يسي نفسه وقال الشافعي رحمه الله يافى الإمام ما لم يؤمده كره
لأنما يؤمده يتابع الإمام فيما يقبل ولتأمر أروى وأهر رتوانس من مالك أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا
قال الإمام مع الله لمن جدد فقولوا ربنا الحمد واه العارى ومسلم قسم بينهما والقسم تنافي الشركة
ولا يثبت القوة عليه الصلاة والسلام إذا قال الإمام ولا الفائل فقولوا آمين حيث يؤمن الإمام مع
القسم لا تقول عرف فقلت من خارج وهو قوله عليه الصلاة والسلام فإن الإمام يقول وهو قوله عليه
الصلاة والسلام إذا آمن الإمام فأمنوا فأن قيل قد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال أربع
يخفين الإمام وقد علمنا التسبيح قد عرف التسبيح أيضا من خارج فهو حبان لا يافيه قتلما روي أنه
من حديث التسبيح مرفوع وحديث ابن مسعود موقوف عليه فلا يعلو من الرفوع وما ذكره الشافعي

التشبه قد قيل يتابعه وقيل يتم ما في قال القسبة أو البش في التوازي لذاتك الامام التشهد وقام وسلم في حرا صلاحة المختار عندي انه يتم تشبهه وان لم يفعل اجراءه ورايت في موضع آخر السبق لاذن فراغ الامام من قراءته التشهد ولم يفرغ هو قبل يتم التشهد وقيل لا يتم لانه انما ما في التشبه من متابعة كلاما وقيل ما قلعت المتابعة بسلام الامام وقيل يتم لامتناع ذكره وحده فاقطعه بنبط بخلاف قسبنا الزكوي و هو الصود لان كل تشبه قد كرمي حدة اه (قوله في المتن) واكتفى الامام بالتسبيح الى آخره) لكن يقولون اننا لجدد في نفسه قال في الهداية وقال اقبلوا في نفسه اه (قوله ولا تروى غيره) اه على ان يصحده بقوله سمع اقبلين جدي في قوله بئنا لجدد اه (قوله اذا خال الامام مع الله الى آخره) اه قبل الله من جدده والسماع يذكر وروايد القبول مجازا كما يقال مع الامير كلام فلان والجدد اذا قبل ويقال مع كلامه أي دعه فلم يقبله وان صح حقيقة وفي الحديث أعوذ بكم من دعا لسميع أي لا يستجاب وفي الفوائد الجديدة ما لهي جملتك نوا الاستراحة لا لكاتبه كنا نقل عن الثقات وفي المستنير الهاد لكاتبه كما في قوله تعالى واشكروا له اه (قوله فتقولون اننا لجدد) قتنه فظنم وافق قوله قول لا لكاتبه غير ما قد سمع من ذنبه اه (قوله انه قال اربع) قال في الاسرار انه غريب اه كاتي (قوله ما روي بئنا من حديث القسبة مرفوع) اه خبر رواه ابى موسى الاشعري اه كاتي

قوله لا تشبهوا لها كلمة أي يكلفني في جواب المؤمنين في قولهم على الصلوات على القلاح اه خاصة قوله وماروباه أي أبو يوسف ومحمد
اه قوله محمول على آخره هذا الجواب المذكور ضعيفا لأنه ترصلا من محمد صلى الله عليه وسلم لأن يجعل على النقل اه يعني قوله
وكان الطحاوي رحمه الله (١١٦) يحتمل قولهما أي في هذه المسئلة والفضل وجاعل من المتأخرين اه كما ذكر قوله وقد

بعد لأن الامام يخصص خلفه على التمسيد فلامعني لقوله اه القوم على الحبل يشتملون بالتمسيد
لا غير لأن الاتي للعرض أن أبي الالبية طاعة دون الالبية لان تشبهها كما اه وماروباه محمول على
حالة الأضداد وكان الطحاوي رحمه الله يحتمل قولهما وهو رواية عن أبي حنيفة لماروباه أي المؤمنين
لا يخصص بالذكر دون الامام وقد يخصص الامام به كالقراءة وقوله وللمنفرد بالصعيد أي اكتفى المنفرد
بالتصعيد وهو الذي عليه أكثر المتأخرين وقال في المبسوط وهو الأصح لأن التسميع حدث من هو معه
على الصعيد وليس معه غيره ليعنه عليه ولا يوجب بين الذي ذكرين وقع الثاني في حال الاعتدال وهو لم
يشرع الا في الاعتدال وقال أبو بكر الرازي يعني أن يأتي بالتسميع لا غير على قياس قول أبي حنيفة
لأنه لم يتسمه والامام يقتصر على التسميع عنده وهو رواية الزوائد وروى الحسن عن أبي حنيفة
أن المنفرد يصح بين المسلمين وقال صاحب الهداية هو الأصح وجهه أنه امام نفسه فبأنه
بالتسميع ثم بالتصعيد لصدهم بمنزلة خلفه وقد اختلفت الاخبار في نقض التمسيد فقال في بعضها
يقول ربناك الحمد وفي بعضها الحمد ربناك الحمد وفي بعضها ربناك الحمد وقال في المبسوط ربناك
الحمد أفضل لزيادة الثناء وقال الفقيه أبو جعفر لا فرق بين قول ربناك الحمد وبين قول ربناك الحمد
واختلفوا في هذه الواو قيل هي زائدة وقيل هي عاطفة تقديره ربناك الحمد والحمد الحمد الله
(ثم كبر) الحمد ربناك الحمد اه (وضع ركبته ثم يديه) لماروباه عن وائل اه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل يديه او انما وضع يده قبل ركبته رواه أبو داود
رحمه الله (ثم وجهه بين كفيه) وقال السافري يضع يده حذاء منكبته يمينه أي حذاء
الصلوات السلام كان اذا سجد مكي جهته وأغمس الأرض ونحو يده عن جنبه ووضع كفيه حذاء
منكبته رواه أبو داود والترمذي وجهه ولما روى عن البراء بن عازب اه قال كان النبي صلى الله عليه
وسلم يضع وجهه اذا سجد بين كفيه رواه الترمذي وقال حديث حسن وروى الأثرم بأسناده عن
وائل اه عليه الصلوات والسلام سجد جعل كفيه حذاء أذنيه قال ورى حديث عن ابن عمر وسجد
ابن جبر ولعل هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في رفع اليدين عند الاحرام قال رحمه الله
(عكس النعوض) أي الهبوط بعكس النهوض حتى قالوا اذا أبدأ السجود يضع أولا ما كان أقرب إلى
الأرض فيضع ركبته أولا ثم يديه ثم أنفه ثم وجهه وكذا اذا أبدأ القم رفع أولا جهته ثم أنفه ثم يديه
ثم ركبته قالوا هذا اذا كان سافرا وأما اذا كان متصفا فلا يكتفي بوضع الركبتين أولا فيضع اليدين قبل
الركبتين وقدما المعنى على اليسرى قال رحمه الله (وسجد بأفوه وجهه) أي على أنفه وجهه ثم يديه أي
جيدا عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد مكي جهته وأغمس الأرض وقال صلا كما أتوا في أصلي
وهو امره انصباب وعن عكرمة عن ابن عباس اه عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يعلى ولا يصبأ أنفه
الأرض فقال لا صلنا لك لا يصبأ أنفه الأرض وهي في الفضلة والكمال دون الجواز قال رحمه الله
(وكره أحدهما) أي وكره الاعتصام على أحدهما لماروباه عن حديث أبي حنيفة وقوله وكره أحدهما
بقتضى كراهية الاعتصام على أحدهما أي ما كان وهكذا ذكره في المنهاج والزمي بأشفاقا ووضع
اليمنى وحدها أو الأتقى وحده يكره ويجوز عنده وعند صاحبه لا ينادى الأيمن هما الا اذا كان
بأحدهما عن وفي البنايع والصفة اوضح الجبهة وحدها من غير عذر يجوز عن أبي حنيفة بلا

أي والخبرة اه غايه قوله في حال زائدة الى آخره) قول الرب يعني هذا التوب فيقول الخطاب ثم وهو
تسديدهم قالوا زائدة اه غايه قوله وقيل هي عاطفة) أي على محذوف اه غايه (قوله في التمسيد بعكس النهوض) أي القيام اه يعني
قوله الا اذا كان بأحدهما عندنا في آخره) وفي البري لم يكن بأحدهما عند جاز السجود على الاخر بقدر كراهة في قولهم جميعا
ولولا السجود على المقدور منهما وأما لا يجوز اتفاقا وان كان بهما عذري ومضى ولا يصح على غيرهما كاندوا الذين اه غايه

(قوله وفي الاصحاح الى آخره) ثم اعتبر وضع ما حمل من الالف لاما لان اه فتح (قوله ولا سكنت) فمن أين استدل (قوله) وأشار بسدلى (أنه) النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر الجبهة وأشار الى الألف فيهما في حكم عضو واحد ولما كان أصلهما السجود سبعة والا كانت ثمانية اه (قوله فقال الالف عضواً كلياً) أي وقدر من الجبهة ليس بعضو كلي فلا يجوز اه (قوله وفي المتن) وأبكر عملته) أي على كونه العمل اه وما ذكر في التبيين في هاتين الكلمتين اه بذكر السجود على كونه العمل لما فيه من ترك التعظيم لا يزيله أصل التعظيم والأصح بل نيابته وهذا لان الركن فعل وضع التعظيم ولان المشاهد من وضع الرجل الجبهة في العبادته على الأرض بما كسا فيه ربه تعظيماً أي تعظيم اه فتح وفي التفسيرية ويكره أن يسجد على كور (١١٧) علمته اه (قوله وقال

الشافعي الى آخره) وللألف فيهما اوجدها جميع الأرض أما بدونه فلا يجوز واجاماً وتفسير وجدان اعظم ما قالوا له لو بالغ لا يشغل رأسه أبليغ من ذلك اه كاي (قوله خيل بن الارث) بالثلاثة اه (قوله وفي البيهقي) لان لكم تبعه فكمه مصدر على الخاصة في الأوسع وان كان المرغبتان صح الجواز فليس بشئ اه فتح (قوله وعلى ركبته لا يجوز الا آخره) ذال الكمال وعلى ركبته لا يجوز ولم يعلم فيه خلافاً لكن ان كان بعد كفاه باعتباره في نفسه من الاعمال كان عدم الخلاف فيه لكون السجود يقع على رءوس الركبة وهو لا يأخذ قدماً ولا رجليه من الركبة اه (قوله ولو سجد على ظهر من عرف صلاته يجوز للضرورة) وقيل انما يجوز اذا كان سجوداً الثاني على الأرض اه يجنبى (قوله) والمستحب أن يسجد على

كرامية وفي الألف وحده يجوز مع الكرامة وفيما ذكر في المفيد والمزني نظر فانه لم يحرز الاقتصار على الجبهة عندهما وهو خلاف المشهور عنهما حتى حكى الشافعي في شرح الهداية ان وضع الجبهة تأديها للصلاة اجماع الثلاثة وكذا ذكر صاحب الهداية الخلاف في الاقتصار على الألف فعنده يجوز وعنهما لا يجوز لهما قوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أصابع وعنهما الجبهة ولو كان الالف محل السجود لذكره قصار كخلفه والفقن ولا في حقيقة قماروا مسلم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أسجد على سبع ولا تكف الشعر ولا التاب الجبهة والالف واليدن والركبتين والفقن وقال البصري الجبهة وأشار يدياً إلى أنه هكذا ذكره عبد الحفيظ في الأحكام ولا محل للسجود واجاماً فوجب أن يجوز الاقتصار عليه كالجبهة بخلاف الفقن وهو لاه ليس محل السجود ولهذا لا يزعم السجود على الفقن عند البعض الجبهة وعلى الألف يارمه ومن فروغ هذا سأل نصير رحمه الله عن وضع جبهته على حجر مغفر فقال ادن وضع أكثر جبهته يجوز ولا فلا قيل بل ان وصل قدراً لاتف عنها يسي أن يجوز على قوله فقال الالف عضو كامل قال رحمه الله (أو بكونه علمته) أي كره السجود على كور علمته ويجوز عندهما وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام يمكن جبهته أو ثقل من الأرض ولحديث خيل بن الارث أنه قال شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرضاعي جباهنا وأكفنا فلم يشكنا أي لم يزل شكوا ولما حدثت أنس رضي الله عنه قال كاتني مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدته لم يزل يستلم أحدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط يده فوجد عليه رءوساً وبصري وعن ابن عباس اه قال بل النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد وتواخى ببقية عضوه حر الأرض ويرد رءوساً واحداً وقال البخاري في صحيحه قال الحسن كان أقدم يسجد على الإمامة والقلنسوة ولا نه سائل لا يمنع من السجود فعوض كلفه والنعل وملوا بالانثافي ما قلنا لان الشك في وجده اه اذا لا يشترط حملته الأرض جم البجاء والجواب عن الحديث قد مضى في أوقات الصلاة ومن فروغ السجود على كفه وهي على الأرض باز على الأوسع ولو سبط كفه على الصلابة فوجد عليه يجوز وقيل لا يجوز لان التكبير له فكأنه سجد على الصلابة كما لو سبط على الأرض جلس عليها سجد وان كان ثوبه على رءوسهما ولهذا لا يجوز من المصنف أيضاً والصحيح الأول ذكر المرغبتاني ولو سجد على فخمين غير عنده لا يجوز على الخثار ويصذر يجوز على الخثار وعلى ركبته لا يجوز على الوجهين لكن الإجماع تكفيه اذا كان به عنده ولو سجد على ظهر من عرف صلاته يجوز للضرورة وعلى ظهر من صلى صلاة أخرى وليس في الصلاة لا يجوز لعدم الضرورة والمستحب أن يسجد على التراب وان سبط كفه ليتقى العرباب عن وجهه بركه تكبر وعن نيابة لاهلهم وان سجد على شئ لا يلي جمه لا يجوز كلقطن الخواج والنجس والتين

(قوله في المتن) قال في المبسوط لو سجد جبهته من التراب قبل ان يفرغ من الصلاة فلا بأس به لانه شبه التراب ولو سجد بعد ما فرغ من الصلاة لا بأس به من غير خلاف وقيل لا بأس به في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف قال أحسب أن تركه لأهيتاوت ثياباً ولا تغافل فيده وأن مسح لكل مرة بكرة العمل اه غايه (قوله وان سجد على شئ لا يلي جمه الى آخره) فان في الفتح يجوز السجود على الخشيش والتبن والطين والطبق من وجدهم الأرض وكذا التبن اللبدان كان بحال فبغير وجهه ويجوز السجود على الصلابة على الأرض يجوز كاسرير لان كلفت على البقر كالسبط المشهودين الاشجار وعلى الغزال والحشيش والشعر يجوز لأعلى الخشن والأرض لعدم الاستقرار ولواضع موضع السجود عن موضع التكبير قد يلبس أو يلبس منصوصين جازاً لا يترك اه

وذكر في الحديث لو مضى على ظهره حيلة لم يمت حيلة بل لا يزال عليه الصلاة والسلام المشدود إلى آخره كذا نقله في الحديث فقلان التهم في صلوه كما علموه موجودهم الأرض سال السجود وأما عدمه جواز الصلاة على الصلابة إذا كانت على القرفا فالحق في الفرضة لا النافذة وسألت في الكلام على الصلاة على الصلابة ما يصح بذلك اه (قوله في المتن ضحيه) والصحيح يسكن الباطن وحده الضد بينهما الحيوان المفترس المعروف والسنة الجديدة كرمي الصالح ودوران الأدب وفي الحديث بضم الباء وسكون التان والصلابة ذكرته قال في النافع الضعيف والسكون لا غير اه غايه (قوله عبد الله بن مالك) أي ابن بختة اه (قوله إذا صليج إلى آخره) في حديث البراءة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد يجيم ثم سجد مرة أخرى حتى يبالس آخره وهو الأشهر (١١٨)

والفخر وهو ذلك قال رحمه الله (وأبى ضحيه) لحديث عبد الله بن مالك أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد يجيم حتى يرى وضح عليه أي يضيها وقيل إذا كان في الصف ارطم لا يضي حتى لا يروى يارب بضم الهمزة ما إذا لم يكن فيه انزاحم قال رحمه الله (وجاف بيته عن نخذه) لحديث جابر بن عبد الله أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جاف بين يديه حتى ينضمه لواء رأت أن قريب منه مرث قال رحمه الله (ووجه أصابع رجليه فهو القبله) لحديث أبي جده أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا فافضها واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة قال رحمه الله (وسجد فيه ثلاثا) أي في السجود لروينا قال رحمه الله (والمرأة تنفض وتلقى بطنها بخضها) لما روى عن زيد بن أبي حبيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين فصلان فقال إذا سجدت فضع بعض اليأس على بعض فان المرأة أنكرت في ذلك كل رجل ٤ ثم أعلم أن المرأة تخالف الرجل في عرض حال رفع يديها إلى منكبيه وقضعت عنها على شمالها لاحت نديها ولتلقا بطنها عن خلفها وتضع يديها على خلفها تبلغ رؤس أصابعها ركنها ولا تنزع أطراف السجود وتجلس متوركفة في التشهد ولا تصرح أصابعها إلى الركوع ولا تقوم بالرجل وتكررها جاعته ويقوم الأمام وسطه قال رحمه الله (ثم رفع رأسه مكبرا) أي من السجود لروينا قال رحمه الله (وطس مطمنا) يعني بين السجدين للروى عن البراءة قال كان ركوع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومجود بين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام أو السجود في يمين السواء ثم الجلوس والطمانينة والقومة والطمانينة فليست عند أي حنيفة وعهد واختلفوا في الطمانينة في الركوع والسجود في قوله ما فقال الكرخي أنها واجبت وقال المخرجاني سنة وقدر كذا الوجه من الجاهلين وخلاف أبي يوسف في تعديل الأركان وليس بين السجدين ذكر مسنون وكذا بعد الرفع من الركوع وما ورد في حملن الدعاء محمول على التهجيد قال يعقوب سألنا أبا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع قال في الفريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول ربناك الحمد ويسكت وكذلك بين السجدين يسكت فقد أحسن الجواب حيث منه في الاستغفار صرح بجماع قوما حنراؤه وقد حصل مقصود ما نثار التمدد فيه والسكون بعد ما خالفوا في مقدار الرفع فروى عن أبي حنيفة أنه كان إلى السجود أقرب بجزالة بعد ما عداوا كان إلى الأرض أقرب لا يجوز لانه بعد ما جادا وقال محمد بن سلة إذا رفع رأسه بحيث لا يشكل على الناظر فقد رفع يجوز وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا رفع رأسه مقدما أو متأخرا يريح يمينه ويؤيد الأرض بجز وروى أبو يوسف عنه إذا رفع رأسه مقدما يراعي يمينه وأنها

الانبر (قوله حتى انهمه) يقع الباطن وسكونها لهما الانش من صغر القم بعد السجدة فلهما أول ما يضعه أمه ثم يصير جهة اه كأي وفي بعض النسخ اليهية بزيادة الباء وهو تحريف اه (قوله حتى انهمه) أرادت أن تقر بين يديه مرث) روادا لحاكم والطبراني وقال في حجية وعلى الباء شعبة بن بعض الحفظ على تصغير جهة قبل وهو الصواب وقولها خنا اه فتح قال سبط ابن الجوزي روادا للنازي اه غايه (قوله في المتن والمرأة تنفض) أي تقضم نفسها اه ع (قوله في المتن وتلقى بطنها إلى آخره) أي لأن ذلك أمثلها اه ع (قوله على خلفها تبلغ) في نسخة بحيث تبلغ (قوله من السجود لروينا) أي من اه كان يكبر عند كل خفض ورفع اه (قوله

قريب من السواء) أي كان بينه في هذه الأحوال قريب من التساوي لا القيام والسجود فان البت فيهما لا يقرب جاز البت في تلك الأحوال بل كان أطول منه وقوله قريب من السواء على أنهما تمكن متساويين بل كان بينهما تفاوت يسير ولما كان الجلوس بين السجدين والقيام من الركوع قريب من الركوع والسجود كانا مشتملين على الأعمشاه (قوله واختلفوا في مقدار الرفع إلى آخره) فيمنى تقدم في من الصلاة وهو أنه حصل الرفع من السجدة اه وتقدم في آخر الحقيقة السابقة ان الجلوس والطمانينة والقومة والطمانينة فليست عند أي حنيفة وعهد واختلفوا في الطمانينة رأسه من السجود قليلا ثم سجدا أخرى فان كان إلى السجود أقرب لا يجوز لانه بعد ما جادا وان كان إلى الجلوس أقرب بجزالة بعد ما جادا اه ويصح غيره اه

(قوله نسب الكبير) فقدر الله عليه الصلاة والسلام قال قد بينت أي كبرت فلا تجدوني ركوع ومجدد اه كأي وفي الروضة
قال اذا كان شيئا أو رجلا يدنا لا يقدر على النهوض فلا بأس بان يعتديه (ق) على الارض منصوص عليه عن أبي حنيفة اه فانه قوله
ويستحب الهبوط باليمين أي عند ثابطين اه (قوله الا أنه) أي المسمى اه (قوله في المتن لا يرفع) أي الملتكف اه ع (قوله
والجهرتين) والمراد الوقوف عند الجهرتين الاولى والوسطى اه ما كبر قال في العداية شاعلم انه ينبغي أن يصير باليمن كفه الى القبلة
في التكررات التي في الصلاة وفي في في الميم باليمن كفه الى القبلة في العداية شاعلم انه ينبغي أن يصير باليمن كفه الى القبلة
والصالحين والجميع للركوع وجعلهم المصنف شيئا واحدا نظر الى السلي اه مستحق فوائد قال في فتح القدير ما نصه وفي الخلاصة
المقتضى اذا أتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه على خمسة أوجه اما اذا أتى بمقابله أو بعده أو بالركوع معه وسجد قبله أو بالركوع
قبله وسجد معه أو أتى بمقابله وذكره الامام في آخر ركعته فان أتى بالركوع والسجود قبل الامام في كل ما يجب عليه قضاه ركعتين
وأذا ركع قبله وسجد معه بقضى أربع ركعات وان ركع بعد الامام وسجد بميمارت صلاته اه وأما اذا علمت أنك من أدرك أول صلاة
الامام لآخر وهو يقضي قبل فراغ الامام ففي الصورة الاولى فاته الركعة الاولى فركعوه بمجود في الثانية فضعاف من الاولى وفي الثالثة
عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة ويقضي بعد فراغ الامام ركعة بلا قراء (١١٩)

سجد تام في الثانية بركوعه
في الاولى لانه كان معتبرا
وبلغ ركوعه في الثانية
لوقوعه عقب ركوعه الاول
بلا مجودوني عليه ركعة ثم
ركوعه (٣) والثالث مع الامام
معتبر ويقتضي بمجود في
رابعة الامام فيصير عليه
الثانية والرابعة فيقتضي
ركعتين وقضاه الأربع في
الثالثة ظاهر
في خمسة لم يأت بابع الامام
فيكون لا يتابعه كما
اذ رفع المقتدى رأسه
من الركوع قبل الامام
ينبغي أن يعود ولا يصير
ركوعين وكذا في السجود
ولورفع الامام من الركوع

جاز لوجود الفصل بين السجدين قال صاحب المحط وهو الاسم وجعل صاحب الهداية رواية الاولى
أصح قال رحمه الله (وكبر وسجد مطبعا) لم يرونا قال رحمه الله (وكبر في النهوض بلا اعتد
وقعود) أي كبر في النهوض ونهض بلا اعتد وقعود وقال الشافعي يعتدي به على الارض ويجلس
جلسة خفيفة ثم يدبث ما ليس الحويث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصل فاذا كان في زمن
صلاته لم ينهض حتى يستوي جالسا ولنا ما رواه أبو هريرة اه عليه الصلاة والسلام كان ينهض على
صدور قدميه وما لا ترمي في البيت وعن ابن عمر نهي عليه الصلاة والسلام ان يعتد الرجل على
يده اذا نهض في الصلاة وما أبو داود وفي حديث ثابطين اه عليه الصلاة والسلام اذا نهض اعتد على
خفيه وما رواه الشافعي يحول على حاله الاستعجاب الكبير لما روي أن ابن عمر سئل قلت ما اعتد
فقال ان يجلس في الصلاة ولا نهض لو كانت مشروعة لشرع التكبير عند الانتقال منها الى القيام كافي
سائر الانتقالات في الصلاة من حالة الى حالة ولها جلسة استراحة وفي الصلاة تنقل عن الراحة ويكره
تقديم احدي رجليه عند النهوض ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال قال رحمه الله
(والثانية كالاولى) أي الى الركعة الثانية كل ركعة الاولى لانه تكرر الاركان فلا يختلف قال رحمه الله
(الا انه لا ينبغي) لا مخرج في أول العبادتين أنتهيا قال رحمه الله (ولا يعتد) لانه شرع في أول
القراءة فرفع الويسنة فلا يتكرر لا ابتداء الجلس فصل كالوقوف فقرأ ثم سكت قليلا ثم قرأ قال
رحمه الله (ولا يرفع يديه الا في نفسه معجم) أي الا في سبع مواطن وهي عند الافتتاح والقنوت
وتكبيرات العيد واستلام حجر الاسود والمروتين والموقنين والجهرتين فالتفانيه علامة لا افتتاح
واقتفاء للقنوت والعين للعيد والسين للاستلام والصالحين والجميع للركوع والعين لعرفه فجمع وهو

قبل ان يقول المقتدى جهر روى الطبري ثلاثة أصح أمه يتابعه ولو أدرك في الركوع وسجد ويترك البناء وفي صلاة العيد يأتي
بالتكبيرات في الركوع ولو قام الى الثالثة قبل ان يتم الأعم التشهد لله وان لم يتم وقام جهر وفي الفتحة الثانية فاسلم أو تكلم الامام
وهو في التشهد لله ولم يسمع قبل ان يرفع من الصلاة أو أله علمه مع ولم يحدث قبل ان يرفع من التشهد لاسلم لانه لا ينبغي بعد
حدث الامام عند الصلاة بل يفسد ذلك الجزع في يفسد كلامه ولم يسمع قبل الامام وتاريخه طلع الشمس فسدت
صلاته وحده ويتابعه في القنوت وقدمنا ما تكرر الامام القنوت في باب أو زمان أم كنهه ان يقت ويذكر الركوع عنت
والانابع وفي نظم الزندوسني خمسة اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم وتكبيرات العيد والفتحة الاولى وسجدات التلاوة
وسجد السوا اذا تلافى الصلاة ولم يسجد أو سجد أو لم يسجد وأربعة اذا فعلها لا يفعلها القوم اذا رجع من سجدة أو زاد في تكبيرات
العيد ما عجز به عن أقوال العصاة ومع التكبير من الامام لمن المؤذن على ما ذكر في صلاة العيد أو ما عجز في تكبيرات الحنابلة
أو قام الى الخامسة ساجدا اه سجد كرا يصنع المقتدى في هذه في باب السجود ان شاء الله تعالى وخمسة اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها
القوم اذا لم يرفع يديه في الافتتاح وثالثا بمن اذ لم يرفع في الفاتحة وان كان في السورة معك عند من خلا لمجد وقد عرف انه اذا أدركه
في جهر القراءة لا ينبغي الا ان يكبر لا يستقل ولم يسجد في الركوع والسجود واذا لم يسمع أو لم يقرأ التشهد وانما يسلم الامام يسلم القوم

وتقدم ما إذا أحدث لا يسلون بخلاف ما إذا أتاكم لم تملحوا من صلواتهم خلفي ثلثي عمل السلام وإذا نسى تكبير التشريق **رفع** صلى الكافر بجماعة حكم بإسلامه ومنفردا لا لأن الجماعة من خصوصيات صلواته وثناؤه وحود الأذن المساوي يستلزم لزوم العين ولا يحكم بإسلامه بجموع ولا صوم رمضان وفي كون الصلاة جماعية من الخصوصيات نظر اه وجهه الطبرهوان أهل الكتاب يصلون جماعة كما هو مشاهد وعلى غير واحد من المتأخرين كراهة وقوع الإمام بطق المسجد لكونها شبيهة بصلاتهم وتقدم أيضا في باب الإمام من فتح القدر بما يشد شربة الصلاة بجماعة في دينهم اه **أقول** يمكن النظر بأن المراد من قولهم الجماعة من خصوصيات ديننا الجماعة (١٣٠) على هذه الهيئة المخصوصة من صلواتها قيام ثم سجود على غير ذلك من الهيئات

المراد من تسليم البسمة الأولى والوسطى وقال الشافعي يرفع في الركوع والرفع منه ملتبس ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح التكبير في الصلاة حين يكبر يرفع يده حتى يجعلها حذو منكبيه وإذا كبر الركوع فعل مثلها وإذا قال سمع الله قلن جده فعل مثله وقال رثالة الجند ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود ولنا ما روي أبو داود بإسناد عن البراء أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يده حين افتتح الصلاة ثم يرفعها حتى انصرف وعن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أنا ثم رافعي أيديكم كأنها أذناب تبيل شمس استكون في الصلاة وأنا مسلم وقال عبد الله بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأرفع يده إلى أقر مرة قال الترمذي حديث حسن وقال ابن مسعود أيضا ملتبس مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة وروي عن مجاهد أنه قال خدمت ابن عمر عشرين عامًا رأيت يرفع يده في شيء من صلاته إلا في التكبير الأولى والآخرى إذا فعل بخلاف ما روي ترمذ روايته على ما عرف في موضعه وعن عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهما أنها قال قال النبي صلى الله عليه وسلم رفع الأيدي في سبع مواطن عند افتتاح الصلاة واستقبال القبلة والصلاة الروتة والموقوفين والمجترئين وروي لأرفع الأيدي في سبع مواطن مكان قوله يرفع وعن ابن الأوزاعي في بابا حقيقة في المسجد الحرام مقال لما قال أهل العراق لا يرفعون أيديهم عند الركوع وعند الرفع منه وقد حدثني الزهري عن سالم عن ابن عمر أنه عليه السلام كان يرفع يده عند الركوع وعند الرفع من الركوع فقال أبو حنيفة رحمه الله صدق جلد من إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود فقال جهمان بن أبي حنيفة أحدثته حديث الزمري عن سالم وهو يحدثني يحدث جلد من إبراهيم الضبي فرج بعلمه أسناده وقال أبو حنيفة أما جلد فكان أحسن من الزمري وأما إبراهيم الضبي فكان أحسن من سالم ولولا سبق ابن عمر لقلت علقمة أحسن منه وأما عبد الله فبعد أنه فرج أبو حنيفة بفخره رواه وهو المذهب لأهل الأسناد قال رحمه الله (وإذا فرغ من صلاته في الركعة الثانية فترى رجله اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه ووجهه أمامه نحو القبلة) هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها فعرض النبي صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله (ووضع يده على فخذه بوسط أصابعه) لما روى عن غيرنا عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أعاد في الصلاة واضم يديه اليمنى على فخذه اليمنى رافعا أصابعه السابعة وفقد حناها شأما وهو يدعو وفي حديث وأثل وضع عليه الصلاة والسلام كف اليد اليسرى على فخذه وتركته اليسرى وكف يده الصليبي واختلوا في كيفية وضع اليد اليمنى ذكر أبو يوسف في الأمالي أنه بعد

والجميع يشتم القائلين وذهب في جميع ذناب بادروا بالجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو أحر وأجراه الخ منصرفا على حر يسكون الميم ذكر ابن الخليل في تعريفه اه غايه (قوله شيء من صلاته إلى آخره) دخل في هذا المقتضى والعبد اه (قوله واختلوا في كيفية وضع اليد اليمنى إلى آخره) وفي مسلم كان صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة وضع كف اليد اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصابعه التي في الأيمن ووضع كف اليد اليسرى على فخذه اليسرى ولا شك بأن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة أي طارداً أو قاعاً أو موضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة وهو المروي عن محمد في كيفية الإشارة قال قبض خضرمي قالوا يملح الوسطى والأصابع ويقبض المصغرة وكذا عن أبي يوسف في الأمالي اه فتح القدير وعن الحلواني يقبض الأصابع عند لاله وبضعها عند لاله ليكون الرفع الذي في الوضع للأذنين ويذهب أن يكون أطراف

الاصابع على حرف الهمزة لا يباحث عنها اه فتح القدير قال في الدابة وقدمت محمدي كتاب الشيعة في حديث علي عليه السلام
والسلام كان يفعل ذلك اي يشير ثم قال محمد استمع كاصغر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم كفي يشير قال بعض خصمنا في
تليها ويعلق الوسطى والابهام ويقيم السبابة يشير بها هكذا روى الفقيه ابو جعفر عنه عليه الصلاة والسلام هكذا يشير وهو احد
وسوء قول الشافعي في الاشارة وقال اهل المدينة بعد ثلاثين ويظهر بالسبابة وهو ايضا احد وسوء قول الشافعي قال ابو جعفر
مذهبنا الملقن الاول لا يوافق الحديث ولا يشبه استعمال الاصابع في الصلاة لا يلقى هذا الصلاة فكان اولى كذا في مسوط
شيخ الاسلام اه (قوله لا يرون الاشارة في آخره) قال في فتح القدير وهو خلاف الدابة والرواية اه قال في الدابة يكرمنا يشير
باليمين الذين لقوه عليه الصلاة والسلام احدا اه وفي اجنبينا (١٣١) كثرنا الاخبار والاشارة ما وافقت

الروايات عن اصحابنا بما
في كون الاشارة سنة
وسكان عن الكوفيين
والمدنيين كان العمل بها
اولى من تركها اه (قوله)
وكرها في حجة الملقى
آثره) وفي المتن والوافقت
وعليه الفتوى وفي المتن
وهو ظاهر الرواية كما
(قوله وهو التصان الى آخره)
قال ابن قتيبة فانما جئت
التصان لان كل من
ماوئهم كان له نصيبا
بهما فيجمع الجميع قال
الفرافصة الملك وقيل
القيام اليه قال حاكم الله
أما بقاء حيا كما وقيل
الطعمة والسلام من
جميع الاثبات حاكمه
الازهرى والصلاة قبل هي
الصلاة والنس وقيل الصلوات
الشرعية وقيل الرحمة وقيل
الادعية وعن الازهرى
العبادات والطيبات قبل
الطيبات من الكلام الذي
هو شاه على الله تعالى نقل

الخصم ويعلق الوسطى والابهام ويظهر بالسبابة كرمحده عليه الصلاة والسلام كان يشير
وتم نفعه منعه عليه الصلاة والسلام قال وهو قول الى حجة وكثير من الشايع لا يرون الاشارة
وكرها في حجة الملقى وقال في المتأخرى لا اشارة في الصلاة لا اعتدال شهادة في التهنيد هو حسن قال
رحمته الله (وهي توريك) أي المرأة توريك لانه استرلها قال رحمه الله (وقرأ التهنيد مسعود
رضي الله عنه) وهو التصان والصلوات والطيبات السلام عليك أي التي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله وقال الشافعي
رحمته الله لا أخذ التهنيد من عباس أو في وهو التصان المباركات للصلوات الطيبات السلام عليك أي
النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا
رسول الله لما روى عن ابن عباس أنه قال كنا ناتي صلى الله عليه وسلم لعنا التهنيد كما بعنا
السود من القرأ أن فكان يقول التصان المباركات في آخره ورواه مسلم وأبو داود ولكن قال الاسلام
بالالف واللام في الموضعين وانما أشهد في قوله أشهد ان لا اله الا الله أشهد ان محمدا رسول الله وآثره
الترمذي بنكريسلا من زيادة أشهد في قوله أشهد ان محمدا رسول الله وآثره من ما به كماله وسلم
لكن قال وأشهد ان محمدا عبده ورسوله ورواهما التناق كسل لكنه نكر السلام وقال وان محمدا عبده
ورسوله وهذا فيه اضطراب كذا في ما وكلهم ورواه خلاف ما قوله الشافعي مع حذف كل واحد من
الروايات وشرط طراز الصلاة أيضا أن يصلي على التي صلى الله عليه وسلم هذا التهنيد هو ليس في تشهد
أحمدتهم ولما روى عن أبي حنيفة أنه قال أخذنا من أبي سلمة بن يحيى وعلى التهنيد وقال
جلد أخذ ابراهيم بن يحيى وعلى التهنيد وقال ابراهيم أخذ علقمة بن يحيى وعلى التهنيد وقال علقمة أخذ
عبد الله بن مسعود بن يحيى وعلى التهنيد وقال ابن مسعود أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحيى وعلى التهنيد كما كان يصلي في القرآن وكان يأخذ علينا بالواو والالف وقد اتفق أهل
النقل على نقل التهنيد هو حتى قال الترمذي والخطابي وابن المنذر وابن عبد البر تشهدان بن مسعود
أصح حديث في التهنيد عن جعفر بن أحمد بن التهنيد بن مسعود سمع ما روى وعليه عمل
أكثر أهل العلم من العصابة والتابعين حتى قال ابن عمر كان أبو بكر الصديق صلوات الله عليه على المنبر كما يعلن
الصبيان في الكتاب فخذ كرتشهدان بن مسعود وعن أبي حنيفة لا يدرى كذا تهنيد كاتتم السورة
من القرآن فخذ كرتشهدان بن مسعود وقال أبو الفضل محمد بن طاهر القسبي اعلم أن كل من جهر
بالسجدة وقت في الصبح وتشهد تشهدان بن عباس وما أشبه ذلك من المسائل التي مع النقل فلا نقولها

(١٦ - زبلي اول)
هذا عن الازهرى وذلك مثل التوحيد والسمع والتبلي والحمد وقال أبو المنذر
وأول حسن من طال الاعمال الصلوة السلام عليك أي سلم الله عليك تسليما لا ما ترفع ليدل على الثبوت لا ابتداء في المنافع يعني
ذلك السلام الذي سلمه الله عليك للمصالح المبررة والبركة التي ركله قال التور ولى لها راحد كلاما في الضمير في علينا قال وقالوا من فيه كبرا
فصل ان المراءب الحاضرون من الأمام والامامين وللأفكر وغيرهم وفي المنافع التصان العبادات القولية قال الله تعالى وإذا حثمت
بقصة والصلوات العبادات القطعية لانها من تضرع الصلوات والطيبات العبادات المالية قال الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقنا ثم اه
فأبى مع حذف (قوله) وأشهد ان محمدا عبده ورسوله الى آخره) وفي البدن بنو انما قدم عودته على رسالته في قوله عبده ورسوله الملقن
بأنه لا يقول مثل ما قالت اليهودي بر ابن الله والتسارى المسبح ابن الله كما كان

قوله أخذوا بحديث أبي قتادة
(قوله ويرجموه على ابن عباس)

(١٢٢)

قوله أخذوا بحديث أبي قتادة
أي تحت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم معهما إلا أن قالوا نحن في الكفر والعصر أحقاداً

متبع هو في مخالفة السنة وإن كان وقع عليه الاسم مجازاً فنعده عذر القلود وهو منهم يتعلمه
عليه الصلاة والسلام ابن عباس وهو حديث فيكون متخراً من تعليم ابن مسعود قلنا هذا باطل لأنه
ذكر في القصة أنه يقبل أحسن أهل النقل والفقه ترجيح رواية ابن عباس والصادقة صفاء العصابة
وأحدتهم على رواية أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وغيرهم من كبار اصحابنا رضي الله عنهم أجمعين
عندنا تعارض ولا يدر من كبريته تقدم تعليمه بل يجوز أن يعلم بعد الصغار والحب من الشافعية
الترجيح بصرف السن في هذا المسألة قد أخذوا برواية غيري عن عثمان السائل وتر كرواية ابنه فيها
منها أنهم أخذوا بحديث أبي قتادة بالمرافق الكفر والعصر ويرجموه على ابن عباس وقالوا نعمين ذلك
لأن كبروا قدم مصبوا أكثرنا خلافاً لما في صلى الله عليه وسلم ذكرنا النووي في شرح المهذب
ثم الترجيح لشهدان مسعود على تشهدان عباس من وجوه الأول أن تشهدان مسعود متفق عليه
ثابت في الصحيحين وغيرهما وتشهدان عباس لم يخرجه أحد من الترمذي الصحة كآلة الشافعي والثاني
أن ابن مسعود وافقه جماعة من العصابة فيه بخلاف ابن عباس والثالث تعليم الصديق الناس على
المتر كتعليم القرآن والرابع حديثه ليس فيه اضطراب بخلاف حديث ابن عباس والخامس أن أهل
العلم والنقل علواً بولهم تشهدان عباس غير الشافعي وأتباعه والسادس فيه والاعطف في
متولين فيكون شامساً متقللاً بغاية لكونه عطف جملته على جملته كافي القسم إذا قال والله والرجح
والرحيم كانت أيماناً لا فاحي إذا خفت نازمه ثلاث كقرارات ولو كانت بلا أو تكون حيناً واحدة
فنازعه كفارة واحدة والسادس أن السلام يعرف في موضعين بالاتفاق والإمام وهو بقيد الاستغراق
والعوم ويشترى في الآخر والثالث أنه عليه الصلاة والسلام أمر ابن مسعود أن يعلم الناس بما رواه
أحدوا الأمر لا يجوز فلا ينزل عن الاستصحاب والتامع أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بكفاية ابن
مسعودين كفيه وعلمه ففهم يذاته قاطم في أمر التشهد واستنبات وليس ذلك فيما ذهب إليه
والعامة تشهد بعد ما على أصحابه من أخذ تعليم الواو والافحق قال عبد الرحمن بن زيد كان حفظ
عن عبد الله التشهد كما تحفظ حروف القرآن وهذا يدل على ضبطه ولا وجه لمختلف غيره قال رحمه
الله (وفيما بعد الأولين أكتفى بالقافية) لقول أبي قتادة أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الآخرين
بقافية الكتاب وحده هو هذا بيان الأفضل وروى الحسن من أي حنيفة أنها أوجب حتى يجب
جودها بهوتر كها هو الصحيح الأول على ما يبيح في باب التوافق أن شاء الله تعالى وقول المصنف وفيما
بعد الأولين أكتفى بالقافية أحسن من قول غيره وهو قولهم وقرأ في الآخرين بقافية الكتاب
وحده لا شامل للجميع وما ذكره غيره لا يشمل المغرب إلا آخرين لها قال رحمه الله (والقول
الثاني كالاول) يعني في افتراض رجله اليسرى ونفس النبي كالتشهاد الأول وقال الشافعي في كل
تشهد بحقه التسليم تورك فيه والافلا قال ما يترك في الجميع وقال أحمد بن حنبل في كل
تشهد ثمان وأربعة تعليمه يروي عن أنس بن مالك أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الالقاع والتورك في
الصلاة وما أحد وروى عن ربيعة بن رافع أنه عليه الصلاة والسلام قال لا أعزى أنا جالس
فأجلس على رجلي اليسرى وأما أحمد بن حنبل في روى عن أبي بصير يروي بالسجدة قال أبو بصير
قلت لا تخفن صلاتك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قصد التشهد فشر رجله اليسرى فمعد عليها
ووضع كفها اليسرى على فخذه اليسرى ووضع رقبته اليمين على فخذه اليمين ثم عقد أصابعه وجعل
حلقه في إبهامه وأوسطى ثم جعل يدعو بالترديد يروي بالسجدة يروي بالسجدة قال أبو بصير
قوله وائل ثم عقد أصابعه يدعو بلسان على أنه كان في آخر الصلاة وكذا تشهدان الثاني كالتشهد الأول

الآخرين فاذا قرأتموها لحقت قرآن هذه الأولين غلت الآخر بان عن القراءات فصار كما نال بحقه لم يقرأ في
الآخرين فذا قال على هذا ما سبق به ان يقرأ أم لا سبق وهو الزكمتان اه ميراج هاج

(قوله كما صليت على إبراهيم) فان قيل كيف قال كما صليت على إبراهيم والمسلمون المشبهون به وهو اكرم على القوم لم يرفع لهم قبل ذلك
 ذلك قبل ان يبين الله صلواته اذ قال جبريل باخبر ابراهيم فقال ذلك ابراهيم فلما اعله الله تعالى عزته وكشفه عن مرتته اني الهية
 وان كان قد أظهر الزمية القول الثاني ان ذلك تشبيه لاصل الصلاة بأصل الصلاة لا التقدير بالتقدير وهو كما اختاروا في قوله تعالى كتب
 عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم اهل المراسل الصيام لا عينه ولا وقته القول الثالث سؤال التسوية بين ابراهيم وفيما يزيد
 عظيم غيرها الرابع ان التشبيه وقع في الصلاة على الال لا عليه على الله عليه وسلم فكان قوله اللهم صل على محمد مقطوعا عن التشبيه
 وقوله على آل محمد متصلا بقوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم الخالص ان التشبيه الصلاة على محمد وآل محمد الصلاة على ابراهيم
 وآل ابراهيم المجموع بالجموع ومعظم الانبياء آل ابراهيم عليهم السلام فانما تعاقبت الجلالة بالجلالة وتعذر ان يكون لآل الرسول ملال
 ابراهيم الذين هم ابناءه فما توفرن ذلك يكون حاصل الرسول عليه الصلاة والسلام فيكون ذنا تعاد على الحاصل لابراهيم كذا في الغاية
 والدراية لكن زائد في الغاية خمسة احوال اخرى فتراجم والله تعالى أعلم اه فان قيل ما الحكمة لخص ابراهيم صلى الله عليه وسلم من بين
 سائر الانبياء ذكره في الصلاة فقيل لو جهن احدثها آله التي صلى الله عليه وسلم رأى فيها ما يرجع جميع الانبياء والمرسلين وسلم على
 كل نبي ولم يسلم أحد منهم على أمته غير ابراهيم فأمرنا صلى الله عليه وسلم (١٣٣) ان نصلي عليه في آخر كل

صلاة الى يوم القيامة
 مجازا على احسانه والثاني
 ان ابراهيم لما فرغ من بناء
 الكعبة جلس مع أهله
 فيكي ابراهيم ودعا وقال
 اللهم من حج هذا البيت
 شيوخ أمة محمد صلى الله
 عليه وسلم فبهم يعني السلام
 فقال أهل بيته آمين ثم
 قال اصنع على السلام
 اللهم من حج هذا البيت
 كقول أمة محمد صلى الله
 عليه وسلم فبهم يعني السلام
 فقال أهل بيته آمين ثم دعا
 اصنع على السلام وقال
 اللهم من حج هذا البيت
 شباب أمة محمد صلى الله

وقال الشافعي هو فرض في القعود والاشهادين بان يسعدوا كما تقول قبل ان يفرض علينا التقدير
 السلام على الله والاسلام على جبريل والاسلام على ميكائيل فقال عليه الصلاة والسلام لا تقولوا
 هكذا ولكن قولوا الصلوات على آله وأمرهم عليه الصلاة والسلام وهو لا يوجب وقوله قبل ان يفرض
 عليه دليل أيضا على انه فرض عليهم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اذ قلنا هذا أو قلنا هذا فقد
 تتصلا ذلك على القيام بالتعود على ما هنا ولا جهة فيلزم ان لا يفرض هو التقدير لرفع أي قبل
 ان يقدر لنا وعلى نجي جعي الام كالجعي الام معنى على قاله تعالى وان اسأمت فلها في غلبها ولاه
 لم ياخذ بهذا التشديد فكان متروكا عند مولانا هذا قول ابن مسعود ووجهه انه اجابا وقال الصلوات
 ليس بحجة عند الله قال رحمه الله (وتشهدوا على النبي صلى الله عليه وسلم) وهو سنة عندنا وقال
 الشافعي فرض وقد ينافي في بيان السنن وسئل عن جده رحمه الله عن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على
 محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جدي محمد وكره بعضهم ان يقول
 اللهم باركهم محمد وآله وهم تقصروا الانبياء عليهم الصلاة والسلام اذ لا رجة تكون بانان ما ملاهم عليه وقد
 أمرنا بتعظيمهم والخصيصة لا يكره وهو من باب التكليف لا تعمله الصلاة والسلام كل من أشوق
 الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستغنى أحد من رجة الله تعالى ولا يصلي على أحد غير الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام ويؤيد ذلك ابن عباس رضي الله عنهما وقوله الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 ومنهم من أجاز ذلك على كل مسلم قال رحمه الله (ودعا عليه ألفاظ القرآن والسنة) أي دعاه نفسه

عليه وسلم فبهم يعني السلام فقالوا آمين ثم دعا سائر فقالت اللهم من حج هذا البيت نسوان أمة محمد صلى الله عليه وسلم فبهم
 السلام فقالوا آمين ثم دعا جابر فقالت اللهم من حج هذا البيت الموالاة والمواليات نسوان أمة محمد صلى الله عليه وسلم فبهم يعني السلام
 فقالوا آمين فلبس من منهم السلام أمرنا ذلك كره في الصلاة ممازجناهم على حسن منهم اه من الظهور بمن كآب المتفرقات في
 آخرها اه وروى الترمذي عن فضالة بن عبيد قال قال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز يدعني حلافة رسول على النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم عمل هذا دعاء فقال له لو لم يعرفنا ما نأمن أحدكم فقلنا نعم فيمن الله ال والثناء عليه ثم قبل على
 ثم لم يدع بعد ما قال هذا حديث حسن صحيح اه (قوله وكره بعضهم ان يقول) أي صلى اه (قوله وقد أمرنا بتعظيمهم) ولهمنا
 لو ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقل رجة الله عليه بل صلى عاه اه كآي وكذا اذ كان الصلوات لا يقل رجة الله عليه بل يقال رضى
 الله عنه اه نسيمة (قوله والخصيصة لا يكره) وفي ميسوط السرخسي لا بأس بان الاثر ودرجته من طريق أبي هريرة ولا يصح على
 من تابع الاثر اه كآي وهكذا قال الامام الرستغني وقال معنى وارحم محمد وارحم آلته لما يفرق في حلق الخلفاء واقامة الخلفاء
 اليهم مقامه أو بطريق الاستطاف بواسطة شخص حتى وادعوا شيخ يقال للمعالي بارحمه ذا الشيخ الكبير رجة راجعة الى الان في
 الحقيقة فكذلكها اه (قوله ومنهم من أجاز ذلك على آخره) قال أبو حنيفة لا يصلي على أحد غير نبي الامة لا يكره ان يصلي على آل النبي
 على ان ذكره اه غاية (قوله في المتن والسنة) بالتصديق على ألفاظ القرآن والجرع على ما اه غايه

قوله وهو سنة لروينا أي في سنة الصلاة اه **﴿قرع﴾** السبوق يتابع الامام في التشهد إلى قوله عبدوس قوله لا خلاف وفي الزيادة كرا القديروية لا يتابع واليه مال الكرخي وخواهر زائد لان العاصم أثر في آخر الصلاة هذه عندنا وفي حقه وروى ابراهيم بن رستم بن محمد بن يعقوب دعوات القرآن وروى هشام عنه أنه يدعو بذلك صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم يسكت ومن هشام ومحمد بن شعيب البجلي أنه يكرر التشهد الذي كان يسلم الامام وقال المعنى يسكت في الصلاة لا استماع فنبهني له أن يكرر التشهد مرة بعد مرة قلت بشكل عليه ما القيد فان القيد يسكت فيمن غير استماع وروى أبو عبد الله البجلي عن أبي حنيفة أنه ياق في الدعوات مرة كان يبقى عنده من الفضل انما يرى لا في الاشتغال به في التشهد آخر الامام وكان بهذا المعنى لا يوجد عندنا ثم قال في الامام لا يسلم بالقيام ومنتظر هل يشتغل الامام بقضاء حاجته فادان في منارعه يقوم إلى قضاء حاجته ولا يسلم مع الامام وفيه مسكاة وهي أن أبو يوسف كان عن مائة ثلثا رشيد فقال لا يغرم ما قول يا أبا حنيفة لم يبق يقوم المسبوق إلى قضاء حاجته يسبقه فقال لا يغرم بسلام الامام فقال له أبو يوسف أعطنا **(١٣٤)** فقال لا يغرم بسلام تسليمة فقال أعطنا فقال لا يغرم بسلام الامام فقال أعطنا

ثم قال أبو يوسف فاعلموا بغيره
بصديقته ان الامام فرغ
من صلاته فقل زفر
أحسننا أياها للقاضي
قال الزدوي في ظنه
يسكت حتى يقوم الامام إلى
قطوعه ان كان يصدها طوع
ويستدلى بالخراب ان كان
لا تقطوع بعدها ولوقام
قبل سلامه جازت صلاته
ويكون مباحا حتى قالوا
لو كان المسبوق في الجمعة
يصلي في الطريق غاف
أن نفسه المارة عليه
صلاته فقام بعد ما قد
الامام قدر التشديد اه
غايه مع حذف قال النكاح
في الفصل الذي عقده
للسبوق ولا يقوم المسبوق
قبل السلام بعد قدر
التشهد الا في مواضع اذا
خلف وهو ما سعى قيام المدة

ولغيره من المؤمنين وهذا أحسن من قول بعضهم دعا نفسه لان من السنة أن لا يصلي نفسه بالجماعة
وهو سنة لروينا وقوله تعالى فاعرف غنا صاب أي فاجتهد في الدعاء فله ان يجلس ومعه هذا
فرغ من أركان الصلاة أو طارت الفراغ منها كقوله تعالى فاعرف غنا صاب أي فاجتهد في الدعاء فله ان يجلس ومعه هذا
بلوغ الاجل وقال عليه الصلاة والسلام اذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليستد باليمين أربع
من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحاولات ومن شرقة السبع الجبال قال رحمه الله
(لا كلاما للسبوق) أي لا يدعو بكلاما للسبوق وقال الشافعي يجوز أن يدعو في الصلاة بكل ما لا يخرجها
من الدنيا يقول اللهم ارزقني ديناهم وبارئهم من عذاب جهنم فليأمن السبع وأهل بيتك فليأمن
روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يدعو على رجل وذو كرا ونوع في قبائل من العرب وروى عن ابن
عمر أنه قال لا يدعو في صلاة حتى يشمر جاري يولم يني ولتلقوه عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا
هذه لا يصلي فيها شيء من كلام الناس وانما يصلي التسبيح والتكبير وقسمات القرآن وما سلم وما رواه
محمول على الاستدسا من كان الكلام بما فيها قولنا لا نذكرها من كرامهم وما ذكرهم جميعا والمهم مقدم على
المجيب ولا ما روىنا قول وما روىنا القول مقدم على الفصل لما عرفت في موضعه وأما ابن عمر
فخصص أصابعه هذا الحديث أو تأوله فان قيل هذا الكلام لا يدخل في كلام الناس لانه ليس بخطاب
لا يدعو فلتا لا يشترط في كلام الناس الخطابة الا ترى ان من قال قرأت الفاتحة أو نحو ذلك من كلام
الناس تجل صلاته واولم يكن ذلك خطبا لا تدعى بان لم يكن يحضره أحد بخطابه ثم الاصل فيه
أن كل ما لا يصح سؤاؤه من الصاد فهو كلامهم وما يصح فليس بكلامهم وقيل كلما كان في القرآن
أو معناه لا يفسد كقوله اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات وما ليس في القرآن يفسد كقوله
اللهم اغفر لي وروى عن علي بن رضى وروى عن علي بن رضى وروى عن علي بن رضى وروى عن علي بن رضى
في القرآن ولو قال اللهم اغفر لي وروى عن علي بن رضى وروى عن علي بن رضى وروى عن علي بن رضى
انما يفسد اذا لم يقصد قدر التشهد في آخر الصلاة وأما اذا قصد الصلاة تامة فغير شيء من الصلاة
على ما يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى قال رحمه الله (وسلم مع الامام كالتسبيح عن عيسى ويسانه فلو يا

لو انتظر سلام الامام أو راف المسبوق في الجمعة والعذر خروج الوقت أو نفاق أن يتدبر الحادث القوم
أو أن يمر الناس بين يديه ولو قام في غيرها بعد قدر التشهد معو بكره يمر بالان التامة وواجبة بالنص قال عليه الصلاة والسلام انما
جعل الامام ليؤتم به فلا تخلفوا عليه وهذا عاقلة في غرضه من الاحاديث المقصد تلويح اه (قوله فهو كلامهم) كقولك
أعطى ما لا يطعم واقرض ديني وزوجني امرأة وما يصح صلاتنا انما هو ما تأتيا فان ذلك يفسد الصلاة اه غايه (قوله فليس
بكلامهم إلى آخره) هنا تفسيرا كذا الاصحاب اه غايه قال ابن مطال قال أبو حنيفة لا يجوز أن يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن
وأورد عليه قوله عليه الصلاة والسلام في جرد أو عذر براءته من خطبك وبعثها فالتسبيح عقربك برك منك لأحصى تسامحك أنت كما
أثبت على نفسك قال وهذا ما ليس في القرآن فسقط قولنا الخالف قلت ما جعله بالقصد وظهوره للقول وروى أبو حنيفة لا يشترط أن
يوجد ما يدعو به في القرآن بل يشترط أن يدعو بما يشبه الفاظها لا الآية لا الآية عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التذكير كونه في
الخصص انما يفسد التشهد اه غايه قال محمد بن علي قال اللهم صل على أمي وأكرمني اللهم أنت على اللهم عافني من الناس وصدني

ارفعني واصرف عني شر كل ذي شر أعوذ بالله من شر الحين والآنس وارزق الحبيب اليتيم وبعثنا قسيسا واعطاه سلطانا وبعثنا رسولك واجلنا عابد بن شاكربن وارثنا وأنت خير الرازقين فهذا كله (١٢٥) حسن اه غايه قال الرطابي

ولو قال في صلاته اللهم
ارزقني الحج لاقصد
صلاة لاله لا شبه كلام
الناس وان قال اللهم اقم
دينى فقد لان عذابه
كلام الناس اه (قوله
في الجانب الايمن أو الايسر
الى آخره) روى السائي
عن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه ان اباي صلى
الله عليه وسلم كان يسلم
عن يمينه السلام عليكم
ورجلاه حتى يرى بياض
خدهما الايمن وعن يساره
السلام عليكم ورجلاه
حتى يرى بياض خده
الايسر اه (قوله وعن يساره
السلام عليكم الى آخره)
قال في التمهيد وبه السنة
في السلام أن تسكون
الثانية أنخفض من الاولى
اه (قوله فسلم الى يمين
الصلاة الى آخره) ولما قال
أن يقول هذا انما سمع
بابه الى المكتوب على الزاوية
بالجاء مع ما هو ان كلام
صلاة وحضورها بما ليس
بمجرد على ذلك فله كان
يصلى في بيت النوافل ليلا
وتماز او غيرهما في بعض
الاجبان فهي تسلم ذلك
وبغيره من افعال الصلاة
وغيرها من الاذكار لا
اشتباه ان لم تكن اكمل
علما من غيره فكله
انما يقدر وذلك مما

القوم والمحقق قال الامام في الجانب الايمن أو الاسرار وفيهما وعادنا (وهذا الكلام شامل لاحكام
 كثيرة يحتاج فيه الى التفصيل فنقول أما السلام فالتفصيل المستفيض من ائمة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى يومنا هذا وهو ليس بفرض عندنا حتى يصح الخروج فيه وقال الثاني هو من قوله
 عليه الصلاة والسلام قري بها التكبير وقطيلها التسليم والتسليم عليه من بعد ما فعله الصلاة
 والسلام قال حسين عليه السلام هذا ما قلنا هذا ما قلنا فحدثنا ملائكة الحديث وعن عبدالله
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اقام في آخر صلاته ثم احدث قبل ان يشهد
 تحت صلاته وقد رايه قبل ان يسلم وقد رايه قبل ان يتكبر وادأونا ودأوا التزموا واليهي وعن
 علي رضي الله عنه انه قد قدر التشهد ثم احدث تحت صلاته وما رواه ابن حجر لا يفيد القرينة لانها
 لا تثبت خبرا واحدا وانما يفيد الوجوب وقد قلنا وجوبه وقوله وسلم مع الامام كآخر عماد السلم مقارنا
 لتسليم الامام كما يصح بمقارن آخر عماد الامام وهذا مذهب ابي حنيفة وعندهما يسلم بعد تسليم الامام
 وبكبر آخره فيعمد أحرم الامام في الصلوة عليها عليه الصلاة والسلام اذا كبر الامام كبرا
 والفاطمة تعقب فيكون أحرم بالتكبير بعد تكبير الامام فلما اختلفا في مقارن التشهد في مقبل أو اخلا يجوز
 كل صلا قبل وقتها ولان الاتحاد بينهما صلا على صلا فالامام فلا يسر شروع الامام في الصلوة حتى
 يتحقق النواهي صلا في الارض البناء على المردوم وهو لا يجوز ولا يحنيفة انه عليه الصلاة والسلام
 أحرم المؤتمين بالتكبير في زمان يكبر فيه الامام بقوله فلما كبر كبرا لاننا قالوا حقيقة كبر
 فيكون تقديره فكبر وفي زمان فيه يكبر الامام والمعاون كانت تعقب فقد تسجل القرآن كقوله
 عليه الصلاة والسلام وانقر افا نصبروا وكذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ليعب
 الاستماع والانصات في زمان القراءة لا بعده وقولهما الاتقان الى آخره قلنا نعم لكن على سبيل
 الموافقة وهي بالقرآن واعيا يكون بناء على المصدوم ان لو كان شروع المقتدى - بقا على شروع
 الامام فلما كان مقارنا له لا تكون صلاة الامام مقدمة وقت وجود صلاته المقتدى ثم قبل هذا
 الاختلاف في الجواز يعني عند ابي حنيفة فيكون زلاتا صغارنا وعندهما لا يجوز وقد قلنا الوجه فيه
 وقبل لا اختلاف في الجواز بل يوجب زيادة الاجماع وهو الصريح وانما الخلاف في الاولوية يعني الاولى ان
 يكون مع الامام بعده وعندهما ان يكون بعده لان في القرآن احتمال وقوع تكبير المؤتم ساجدا على
 تكبير الامام فيقع فاسدا فيكون التأخير أولى احترازا عن الفساد ولا يحنيفة ان الاقتداء عقد
 موافقة وانما في القرآن لا في التأخير فكان أولى احترازا عن الاختلاف المتي عنه وماذا كرامين
 احتمال السبق غير معتبر لان كلامنا لما اذا نحن في عدم السبق وأما السلام فمن ابي حنيفة واما ان
 في رواية يسلم مقارنا لتسليم الامام فعلى هذا لا يحتاج الى الفرق بينه وبين الصلوة وفي رواية ما يسلم
 بعد الامام مثل قولهما يحتاج الى الفرق بينهما والفرق ان التكبير شروع في العبادة فيسبغ فيه
 الملبدة وأما السلام فترك العبادة خروج منها فلا تخص فيه المبادرة وأما التسليم فمن غيره
 وبارك فهو قول كفاية العلم وقالت طائفة تسلم تسليمة واحدة تلقا وجهه معيل على الايمن يروي
 ذلك عن ابن عمر وأبو عائشة توجهوا عند الشارح يروي عن عائشة رضي الله عنها عليه الصلاة والسلام
 كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقا وجهه معيل الى الشق الايمن شيئا ولعمارة أهل العلم ما روي عن
 عبدالله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يري
 يارض خدما الايمن ومن ساروا السلام عليكم ورحمة الله حتى يري يارض خدما الاسر وما رواه ابي
 شقيق عن ابن جابر وابن مسعود فلاحذروا بان مسعودا في التسليم لجال في الصلاة على السوء أو آخر

سلسلة بن الاكرم وسهل بن سعد وجمعة بن جندب قالوا في الجواب ان في احاديث التسليم مر مرة واحدة فقط في حديث عائشة وروى عن محمد بن عفا بن معين وقال البخاري يروى ما كبر وفي حديث سلمة بن يحيى بن راشد قال بن معين ليس بالقوي وقال النسائي ضعيف

وفي حديث سهل بن عبد الرحمن بن عياش قال بن جبران بطل الاحتجاج به وضمه ما ينبغي به وفي حديث حمزة بن حنبل عن عبد الرحمن بن عياش قال أجد منكر الحديث أنه نقل من حاشية خط العلامة ابن أمير الحاج الحلي رحمه الله (قوله فظلمنا خفيته إلى آخره) ولأن في أحد شتار زائدة مصححة وهي مقبولة من العدل ولأن المثلث أول من التفت إلى الزيادة أه غايه (قوله ولو سلم عن يساره أو لا إلى آخره) أي لا سهو عليه أه فاضمان (قوله وأما السيفي فمؤيد) لأن السلام قرىء من وجه فلا بد من التفت إليه أه كأي قال في الحيط والمرغيفي واختار أن يكون السلام في التشهد والتسليم بالالف واللام وتكون الثانية أخفض من الأولى ولهذا خفيته على من كان يصعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أه غايه (قوله وهذا عندنا في سلام التشهد إلى آخره) قال عليه الصلاة والسلام إذا قال العبد السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصاب كل عبد صالح من أهل السماوات والأرض أه كأي (قوله وقيل لا يخرجهم لأنه يشترط عليهم السلام) (والأشارة فوق الثانية فلاحاجة الثانية أه قوله) للتوسيع بين القوم في التفت إلى آخره (وفي الحاشية ما يقتضيه به دخول الالمام

(١٣٦)

السلام قبل قوله عليكم
لا يصح ولا خلاف في سلامه
قال في التفت هذا في حق
الامام وللقندي والمنفرد
وفي التفت هذا عند العامة
وقيل لا يصح الإجماع
لأن أدلة الامام بعد الأولى
قبل الثانية فقد أدلت
السلامة مع هذا في قوله
الغاية وذكريه بعد هذا
بأسطر ماقصودنا لشاربي
يخرج من الصلاة التسليمة
الأولى كقولنا في ظاهر
الرواية أه وما قبل في الغاية
عن الحاشية نقله في البداية
عن التوازي ثم قال ثبت
بهذا أن الخروج لا يتوقف
على عليكم أه قال في فتح
التقدير ثم قيل الثانية سنة
والاصح أنها واجبة كالأولى
أه (قوله لأن الاحتجاج في
عدهم قد اختلف) ففي
بعضها ما كان وهما
الكتابان واحد عن بيته

النسوة التسليمة الثانية أخفض من الأولى وهو الاحسن فظلمنا خفيته على من كان يصعد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأوسلم عن يساره أو لا يسلم عن يمينه ما يرتكبه ولا يبعد السلام عن يساره ولو سلم فظلموا وجهه يسلم عن يساره وهو مروي عن علي بن رضى الله عنه وأما السيفي في كل تسليمين في تفت لم يهتم من الرجال والنساء والحفظة الحاضر من الذين لهم شرك في سلامه لأن الأعمال بالنسبة وهو لما اشتغل بتأجيله صار عزلة الغائب عنهم فيسلم عليهم عند الفصل لأنه صار مضرا وقاؤا لا ينزى الساجدين زمانه لدمجوا رهن الجماعة وكراهته وانما يخص الحاضرون لأنه لا يصلح خطاب الغائبين وقيل ينزى بالتسليمين جميع المؤمنين والمؤمنات وهو اختيارنا كما لا تشهد لاهل البيت عزم عليه الكلام مع جميع الناس فصار كلاما بين جميعهم قال خمس الأشعة هذا عندنا في سلام التشهد ماقى سلام الفصل لبعض الحاضرين لأجل الخطاب هو الصحيح ثم قال أن كان الامام في الجلسه الايمن أو اليسرى فواجهه وان كان يجانبه فواجهه ما هو المراد بقوله الامام في الجانب الايمن أو اليسرى أو فيهما أي في الامام في الجانب الايمن أو كان فيهم أو في اليسرى أو كان فيهم أو فيهما ما يعلم من الحسن عن أبي جعفر وهو قول محمد بن الحسن أنه لا ينفذ من الجانبين وهي أي يوقفه أي يتوقف في الجانب الايمن ترجيح الايمن والسبق قال رحمه الله (والامام ينزى القوم بالتسليمين) وقيل لا ينزى بهم لأنه يشترط عليهم السلام وقيل ينزى بالاولى لاخره والصحيح الاول لأن التسليمة الأولى للتصديق والخروج من الصلاة والثانية للتوسيع بين القوم في التفت والمنفرد ينزى الحفظة فقط لأنه ليس معهم وهم ولا ينزى في الملائكة عدد انحصروا لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت فأنه الاعيان بالانضمام ما رواه الله عليهم أجمعين ثم قدم القوم بالذكري الملائكة في التفت كما هو في الجامع الصغير وذكري البسوط بعكسه ولا يتعلق بذلك حكم لأن الواو لا تقتضي الترتيب ومنهم من ظن أن ما ذكر في البسوط بناء على قول أي خيفة الأولى في تقصير الملائكة على البشر وهو قول المعتزلة والقلابة واختاره الباقلاني والحلي وما ذكر في الجامع الصغير بناء على قوله الأخير في تقصير البشر على الملائكة وهو قول أهل السنن وليس الأمر كما روي للفتاوى بروي عنه التوقف فيه وقال شمس الاثقال اقتصر عندنا أن نخاص به آدم وهم المرسلون أفضل من الملائكة وعواصم آدم من الأضياف أفضل من عوام الملائكة ونحوها الملائكة أفضل من عوام بني آدم وشرحه في علم الكلام قال رحمه الله (وهو بقرعة القبر) أي

وواحد عن يساره قال في الغاية هو الصحيح وعن ابن عباس أه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن بيته الامام يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وواحد أمامه ينقله إلى الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكاره وآخره ناصته يكتب ما يصل على النبي صلى الله عليه وسلم وينقله إلى الرسول عليه الصلاة والسلام وقبل ستون وقيل مائة وستون أه وإن عدهم (٢) ليس بمحامدنا لظننا في أن يقول أمست جميع الانبياء أولهم آدم عليه السلام وآخرهم محمد عليه الصلاة والسلام أه كأي (قوله وليس الأمر كما روي الملقن إلى آخره) وفي جامع الكريكتي خلق الله تعالى في الأسماء العقل والنشوة وفي الملائكة العقل دون الشهوة وفي البهائم الشهوة دون العقل ومنه ما نقله على شهوة وعمل يقتضيه عقله وترك العمل بحسب شهوة فهو أفضل من الملائكة وإن سلب شهوة على عقله وعمل يقتضيه شهوة لاعتقده فهو من البهائم ثم قال تعالى أولئك كالانعام بل هم أضل من التي أفضل منها عندنا أه السنة أه كأي (قوله وشرحه في علم الكلام) قال تاج الشريعة عندنا أكثر الماشي من أهل السنة أن نخاص البشر

وهم المرسلون أفضل من جميع الملائكة وخوادم الملائكة أفضل من أوساط الشمر وأوساط الشمر أفضل من أوساط الملائكة وهم المرسلون أفضل من عوالم البشر اه (قوله ويسرى غيرها) ولو فاضل عنهم قالوا ان حلالا قبل اذا غنيت في النار جماعة يصير في سلاطة النار اذا غنيت في الجبل جماعة تصطف فيها اه مستوفى ش بزوى والثاني في خاصية ان اهل سلاطة النار يخطف ولا يصير وان جهر راعا عليه السهو اه خلاصة في السهو وأولهم في التطوع في الجبل غافتم بعد اقداسا وان كل ما هيأ فقه السهو اه خاصيات (قوله فيما لا يصير فيه بل يخطف الى آخره) ذكر في الكفاية ان المنفرد بجهر فيما يخطف لسهو عليه لانه لم يتروك واجبا عليه لان الخافضة اعلمت لثقي الغالطو لم يصحاح الى هذا في صلاة تؤدى على سبيل الشهرة ولمنفرد يؤدى على سبيل التفتية فلم تكن الخافضة واحدة عليهم كذا ذكر في النهاية وفيه ان في رواية التواتر يجب عليه جهر السهو (قوله حتى هو السهو الصحيح) أي ولو جهر يكون مسبا كذا ذكره الحسن بن زياد في كتاب الصلاة اه قال في النهاية في رواية (١٢٧) الاصل قال المنفرد يخطف

لأهله اه وفي الخشعة
الانفصل في خواص الجبل ان
تكون بين الجهر والخافضة
اه غايه (قوله لان حناته
أعظم الى آخره) وفي هذا
الدفع نظر ظاهر اذ لا شك
أن واجب الجهر يكون أكد
من واجب السهو لانه
وجوب السهو الاستدراك
الواجب لا كما لو اجاب
أو برهة مخصوصة
لحيث كانت الخافضة واجبة
على المنفرد ينق ان يجب
بتركها السهو اه فمع
(قوله لكونها مكالات لها
الى آخره) وذكر في معنى
التكامل وجهين أحدهما
أنها مكالات التروك كل من
الفسرائض على ما ورد ان
العبد أول ما يحاسب على
الصلوات فلان كل ترك منها
شأ يقال انظر والى عدى
هل تجدونه في خلفه فان
وجدت كلت الفرائض

الامام (وأولى المشايخين ولو فاضل واجبة والعبد يزوى غيرها كاستغفار التلذذ) لانه لا يؤثر
التواتر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا ولا يجهد نفسه في الجهر وكذا يصير في
التواضع والوتر إذا كان لما لا يتوارث قال رحمه الله (وعبر المنفرد فيما يصير كاستغفار الجبل) أي
لأنه ما يصير وهو أفضل ليكون الامام على هيئة الجهر لانه كان ما في بيان واجبة أفضل ودوى
الجهر ان صلى على هيئة الجهر عملت صلاة مصفوفة من الملائكة ولكن لا يبلغ في الجهر مثل
الامام لانه لا يصير غيره وان شاعناقت لاملس خلق من سمعه وقوله فيما يصير إشارة الى انه لا يصير
فيما لا يصير فيه بل يخطف فيه حتى لو هو الصحيح لان الامام يصير عليه الخافضة فللمنفرد أولى وذكر
صمام بن يوسف في مختصره ان المنفرد يصير فيما يخطف أيضا استدلالا بعدم وجوب جهر السهو عليه
ان جهر وليس بشي لان الامام اعلم واجب عليه جهر السهو لان حناته أعظم لانه ارتكب الجهر
والأصابع بخلاف المنفرد والمراد بقوله فيما يصير جهر الامام وفيه إشارة الى انه اذا فاتته صلاة يصير
فيما يصير المنفرد كما كان في الوقت والجهر أفضل لان القضاء يصح الا اذا خلا يخطف في الزمف وهو
اشتياق نفس الاعتمود في الاسلام جماعة من المتأخرين وقالوا في حنات وهو الصحيح وفي الخبر ترو هو
الاصح وانما صاحب الهداية الاخفا فيه حتى لا يخطف في خلاف ما اختاره وقوله كاستغفار الجبل يعني
بما تمرد لان التوافل اشاع الفرائض لكونها مكالاتها فيض فيها المنفرد كلض في الفرائض وان
كان لما ما جهر لم تذكر انما اشاع الفرائض ولهذا يعني في وقت التلذذ ولو كان ما ما نها تخطف في
حنات الجهر والاخفا في حال الهندوا في الجهر ان يصير غيره والخافضة ان يصير نفسه وقال الكرخي
الجهر ان يصير نفسه والخافضة تصير الحسرو لان الفرائض السهل دورا الصالح والاول اصح
لان مجرد حركة اللسان لا معنى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالسجدة
على المنية وجوب السجدة بالسلوة والعناق والطلاق والاستسقاء قال رحمه الله (ولو ترك السجدة
في أولي العشا طرأ على الآخر ينزع الفاتحة في جهر ولو ترك الفاتحة لا) أي لا ينعض في الآخر ين
وهذا عند أبي حنيفة وعندهما قال أبو يوسف لا ينعض واحدة منهما لان القضاء لا يصح الا بالليل فصار
كالجهر والعبد ينزوي الجمار والاخفا في صلاة السجدة في الآخر ين غير مشروعة على كذا في الابان

منها وأدخل السنة والثاني أنها مكالات لما دخلها من نقص السهو والفسلة ترك سنها واجباتها وترك الخشوع فيها فهذا تكامل
لنقص الصفات من العبد الاصل اه غايه (قوله الهندوا) بكسر الهمزة وفتح الهاء يجر أو شيخ الفقه أو جهر نيب اليها اه اتفاق (قوله
والعناق والطلاق) أي فلاح الطلاق والعناق ولا يصح الاستسقاء ليكن مسجودا اه قال شيخ الاسلام وكذا الا بلا ولا يصح على
الخلاف وقيل الصحيح في السبع أن يصح التشرى وفي التصاميم التقل عن الامام يصح فرائضه حلا وربط في صلاة الخافضة على
لا يكون جهر والجهر ان يصح الكل اه (قوله لا يصح الا بالليل الى آخره) أي كل جهر في القضاء جماعة لقام الليل عليه وهو جهر عليه
الصلوة والسلام في قضاء الغير وكذا يرضى بعدد روج وقت فله عليه الصلاة والسلام قضاء اه غايه وكتب ما نصه والليل شرعية
ما لا يصرف الى ما عليه لان القضاء صرفه الى ما عليه والسورة في الاخرين غير مشروع فلو وجدنا الليل فلا يقضى كذا فان
تكريرات التشرى اه كأي (قوله كالجهر والعبد ين) أي وتكريرات التشرى اه غايه (قوله والاخفا) أي بعد خروج
أياها اه غايه

أقول ولو كرر هاتفا المشروع) أي لان تكرار القاطعة في قيام واحد غير مشروع قال في البداية لكن ذكر في فتاوى المتأخرين
تكرار القاطعة في الطوع لا يكره ولو رجع لم يكره في حقه اه قال ابن أمير حرمه القاطعة لم يشوت ذلك اه (قوله ذكر هاتفا مدلى على
الوجوب) ثم وجوب قضاء السورة اه (قوله لان الجهر سنة القراءة الواجبة) أي اولاه اخبار ونص في الرواية فيكون كل وجوب
اه كافي (قوله بقض الاحتياط الى آخره) قال الكمال ولا يفتى انما صرح فيصباح التوصل عليه في الرواية اه قال العلامة في دفع
التقدير ولم يقع الجواب عن قوله انما كانت عن محله لا يقضى الاجل واعلم ان المسئلة لا مرمعة وظاهر الرواية ما ذكر وعكسه قول عيسى بن
أبان وعن أبي يوسف لا يقضى واحدهم ما عني أي خيفة يقضيهما اه قال في البداية قال عيسى بن أبان يفتى أن يكون الجواب في
المسئلة على العكس لان قراءة (١٢٨) القاطعة واجبة وقراءة السورة غير واجبة والواجب أولى بالقضاء اه (قوله

فقال أحسب إلى أي اذا تركها
السورة في الأولين اه غايه
(قوله أن يقضى) أي في
الآخر بين بالغة اتصل
التفصيل في المسئلة عنده
اه غايه (قوله لانها وان
كانت) هذا وجه الاحتياط
اه (قوله لم يكن من راحة
موضوعها الى آخره) والذي
يقوى عدم الوجوب بان
قوله أحسب إلى ظاهر في
الوجوب وقوله لم يجر محتمل
فتبين أن يحصل المحتمل
على الظاهر لا عرف اه غايه
(قوله دون القاطعة) أي
وهكذا روى محمد بن جماعة
عن أبي خنيفة وأبي يوسف
اه غايه وصح هذا القول
المتصان في وجهه شيخ
الإسلام الظاهر من الجواب
اه كمال (قوله مدلى على حقه
كل واحد منهما أي آخره)
أقول هذا الكلام أنه
لشارحه رحمه الله من الغايه
وقد أسقط من البين قبل قوله
بحاشا لا ينقض الكلام

بها ولها وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة القاطعة في الشفع الثاني مشروع فاذ أقرأها مرة وقعت عن
الادامتها أقوى لكونها في محلها ولو كرر هاتفا المشروع بخلاف السورة فان الشفع الثاني ليس
محتملها اذا جاز أن يقع قضاءه محل القضاء لان قراءة القاطعة شمرت على وجهه يترب عليها
السورة فلو قضاه في الآخرين يتربى القاطعة على السورة وهذا خلاف المشروع بخلاف ما لا تارة
السورة لانه ما يمكن قضاءه على الوجه المشروع تذكروا ما مدلى على الوجوب كما ذكر في الجامع
الصغير وهو قوله أقرأها وقوله لانه الجهر صفة القراءة الواجبة وفي الاصل ذكر لفظ الاحتياط
فقال أحسب إلى أن يقضى لانها وان كانت واجبة في أصل الوضع فغير موصولة بالقاطعة الواجبة فلم
يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ويجهر الامام بالسورة دون القاطعة فبارى عن أي خيفة
لا مرمعة في القاطعة قاض في السورة قاض صفة كل واحد منهما في أصل وضعه ولا يكون جعاب
الجهر وانما خيفة في ركعة واحدة لان القضاء يلحق بحمل الادامتها لا خلاف عن قراءة السورة في
الحكم الا ترى أنه الامام اذا لم يقرأ في الأولين واقتضيه رجل في الآخرين وجب على الرجل ان يقرأ
اذا قام للقضاء حتى لو لم يقرأ لنفسه سلامه لان ما أدركه من القراءة وان كان فرضه التقى بالأوليين غلبت
الركعتان عن القراءة فكذا هنا وروى عن أبي خنيفة أنه لا يجهر أصلا له لوجهر بالسورة وقضاءها
لا يكون جعابا للجهر والاختصاص حقيقة وهو شيع تفسير السورة أولى لان القاطعة في محلها وهي
أسبق أيضا ليست تتبع السورة بخلاف السورة في ظاهر الرواية يجهر بها لان السورة واجبة والقاطعة
فيهما متساو فلما تقدم الجمع لما كان تفسير النقل أولى ثم يقدم السورة على القاطعة عند بعضهم
لأنها ملحقه بالأوليين فكان تقديمها أولى وعند بعضهم يقدم القاطعة وهو الاشبه وأقل تغييرا لأنه ان
ترك القاطعة وقرأ السورة عند بعضهم لان قراءة القاطعة غير واجبة في الآخرين بقراءة السورة
في الأوليين لا تتب واجبة وقال بعضهم ليس هذا فتتبع السورة بعد القاطعة على سنة القراءة في
الصلاة ولو قرأ السورة في الأولى والثانية ونسى القاطعة فاه يبدأ بالقاطعة الكتاب ثم يقرأ السورة وعن
أبي يوسف يترك القاطعة ويركع لان فيه نقص القرض بعد النسيان لاجل الواجب لان قراءة السورة
وقفت فرضا والقاطعة واجبة وجه الظاهر ان نقص القرض لاجل القرض جائز والقاطعة اذا قرئت
تصرف فرضا فصار كالركعة السورة وهو في الركوع ويحتمل أن يكون على الخلاف قال رحمه الله
(فرض القراءة آية) وهذا عند أبي خنيفة وقال ثلاث آيات فصار آية طوية فلا يلزم لا يسمي قارئاً
عزادونه فاشبهه ما دون الآية ولقوله تعالى فاقروا ما يجسر من القرآن من غير فصل إلا أن ملدون

الاجم وهو لا يكون تنبيهاً لقضاءه اه قلت وقد وقف على نسخة قولت على نسخة المصنف وقد أثبت فيها
قوله ولا يكون وقد أثبت على المصنف وكتب عليها اه (قوله غلبت الركعتان) أي القناتان في بعضها اه (قوله بخلاف
السورة) أي غلبت ما تبع والتابع لا يخالف الاصل فبعض السورة تبع القاطعة اه غايه (قوله في ظاهر الرواية يجهر بها) وفي
الهداية ويجهر بها هو الجمهور (قوله والقاطعة فيها متساو) أي في الآخرين (قوله فلما تقدم الجمع) أي بين الجهر والاختفاء
ركعة اه (قوله كان تفسير النقل أولى) لان النقل قابل لتفسير الآخرين من شرع خلف امام يصلي الظاهر في ركعتين تلازمه
أربع وكذا لو اتقى بالامام في المغرب يصلي اربعاً وبعض الهاد ركعة أخرى حتى لا يتقلب بالثلاث اه غايه (قوله فانه يبدأ بالقاطعة
الكتاب) أي في تلك الركعة اه

قوله وهذا راجع الى اصل الى آخره) معناه انه كونه غير قارىء بحال متعارف وكونه قارئاً لا حقيقة سمعة فلهذا قيل هذا قارىء
ليضمن التكليف قارئاً الى الحقيقة القهريه وقوله نظرنا منع ملوثة لاية مناعلى عدم كونه قارئاً غير قارئاً الى الاية القصيدة لانها ليست
في مقامها فى اية لا يستعمله قارئاً بل بعد قارئاً غير قارئاً وان على اختلاف في مقام العرف في عهده قارئاً بالقصيدة فالالا بعد وهو يمنع
تم ثمة بمسألة على رواية ما يتناوله اسم القرآن وفي الاسرار ما قاله صاحبها ان قوله لم يلدنم نظراً لاختلاف قراءاً وهو قارئاً حقيقة فمن
حيث الحقيقة سمع على الحاضر والجنب ومن حيث العلم لم يجز الصلابة على الحقيقة اهـ كمال قوله نعم ذلك مقامنا الى آخره اي بينه
الاختلاف على ان الحقيقة المستعملة الى آخره اهـ قوله وروىنا واحداً من الى آخره) قال العلامة كمال الدين وكون نحو من حرفاً
ظلم بل الحرف مسمى ذوقه وليس المقروء والمقروء وهو الاسم صارت كلمة فالصواب في التقسيم ان يقال هي كتمان أو كلمة اهـ وقوله في
القرآن اذ اوعى قرينة وواجبة مستوتة ومكرهة فالقرينة عندنا بحقيقة في رواية بتقديمها على علم اسم القرآن خصوصاً لا يشوب قصد
خطاباً احد ولا جواب ولا قصد التلقين من غير وفي رواية عندها وواحد وهو رواية عن احمد لان مادونهما يجرى في كلام الناس وفي
رواية كقولهما والواجبة قراءة الفاتحة مع ثلاث ايات مختصراً في بطولها وللمسألة تنوع في القراءة في الشر والحضرة وسلم
من كلام المصنف وأما المكره فالقرآن مختلف الامام والقراءة في الصلاة (١٢٩) غرضه التبيين وتعيين شيء

من القرآن والقراءة في الصلاة من المصنف عندهما
اه من القراءة بانتصار
قال الكمال رحمه الله وفيما
كانت هذه الاقسام ثابتة
في نفس الامر فاجابوا
قراء البقرة وشعروا في
الكل فرضاً وكذلك الحال
الركوع والسجود بشكل
لأنه كان كذلك لم يتغير
قصد القراءة الا في ما بين
باقى الاقسام ومما قيل
المذكور وهو قول الأكثر
والاصح ان نحوه تعالى
فانصروا ما بين واجب
احكاماً من من الآية
ومافيه مطلقاً الصديق
ما شعر على كل ما جرى

الاية خارج والاية ليست في مقامها لان الاية بقراءة حقيقة وحكماً ما حقيقة قطارها وما حكماتها
تجرى على الجنب والحاضر قرائتها بخلاف مادونه لاية على ما ذكره المحامد وهذا راجع الى اصل
وهو ان الحقيقة المستعملة عندها ومن الجنب المتعارف عندها الجنب المتعارف اولى ولو كانت الاية
كله متضمن لمهلكات أو حرفاً واحداً مثل من وقى من اختلافها وقال الميرزا في الاية
لا يجوز ولا يسمى طائلاً لاجلها ولو قرأ نصف آية لم يفتل آية الكرسي في رمة ونسخها في أخرى
لستفوا فيه مقال بعضهم لا يجوز لا يقرأ آية لانه في كل ركعة وطائفة على أنه يجوز لان بعض هذه
الايات يرد على ثلاث ايات مختصراً ويصدقها فلا يكون أدنى من آية ولو قرأ نصف آية من بين آياتها
واحدة من اياها حتى يبلغ قدر آية تامة لا يجوز وقال القدوري ان الصنيع من جنسها في الحقيقة ان
ما يتناوله اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس قاله قاله اقرأ على علمك من القرآن فليس شيء من القرآن
يقبل وهذا أقرب الى القواعد الشرعية فانما المطلق يسرف الى الأدنى على ما عرفت في موضعه قال
رحمته (ومنها في الشر القاصصة وأى سورة شاة) لما روى انه عليه السلام قرأ في صلاة الغبير
سفرة بالمعوذتين وقرأ في إحدى الركعتين الحمد الاية الثانية ولان الفرض في الحقيقة مناسب
التضيق وهذا اذا كان على جهتين السببان كان على اقامة وقرأ في الفجر وهو الروح لانه
يمكنه من اعادته السبع التفتيح قال رحمه الله (وفي الحضر طول الفصل أو غيراً أو ظهراً
وأواسطه أو عصر أو وقتاً أو صلاة أو غيرها) لما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى موسى
الاشعري ان اقرأ في الفجر والظهر بطول الفصل وفي العصر والعشاء باواسط الفصل وفي المغرب
ببصار الفصل ولان مبنى العرب على الجملة فكان التفتيح اقلها والعصر والعشاء تسببها

(١٧ - زبلي اول) فلهذا يرى ان يكون الفرض ومعنى قسم السبعين الاقسام المذكورة ان يفصل الفرض على
الوجه المذكور وهو ما كتبه على الله عليه وسلم بمجده عليه وهو حله بعد ما بين من مثالا الى الية اهـ (قوله ونسخها في أخرى اختلافوا
فيه) أي على قول أي نسخة اهـ غاية (قوله يرد على ثلاث ايات مختصراً الى آخره) قلنا ان عهدها يعني ان يجوز عندها أيضاً
اه غاية (قوله لما روى عن عمر الى آخره) هذا لما روى على ما ذكره الشرح من احوال الهديا بحال في الفاتحة فتقدم ذكرها ما نصه
وكتب عمر الى موسى الاشعري رضي الله عنه ان اقرأ في الصبح بطول الفصل وفي الظهر باواسط الفصل وفي المغرب ببصار الفصل
رواه أبو حنيفة بن شاهين باسناده وصحاحه أبو بكر بن أبي شيبة اهـ قال في فتح القدير روى عبد الرزاق في مصنفه أغلبية ما سبق
التورى عن علي بن زيد بن جندب عن الحسن وغيره قال كتب عمر رضي الله عنه الى موسى الاشعري ان اقرأ في المغرب ببصار الفصل
وفي الشاموسط للفصل وفي الصبح بطول الفصل اهـ وأما في الظهر بطول الفصل فلان بل قال الترمذي في الباب الذي يلي باب
القراءة في الصبح وروى عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى موسى الاشعري ان اقرأ في الظهر باواسط الفصل والله خصه اعلم غير
أن في الدراية ما يشهد المطلوب وهو اقتضاه في جميع مسلم من حديث الحدي رضي الله عنه انه على الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة
الظهر في الركعتين الايتين في كل ركعة فلهذا قلنا ان اهـ له مع

التأخير لبعضه الظن أول أن بعضا وقت غير متص بطوق فغما بالاساط بخلاف القبر والظن
لان مقتضى مله وسمى الفصل فضلا لكثرة الفصل فيه وقيل قلنا التسوية ثم آخر الفصل
قل أعز برب الناس بخلاف واختلفوا في أوله فقبل من سورة القتال وقال الحادوي وغيره من أصحابنا
من اعطرت وهو السبع الأخضر وقيل من في وحى القاضي عياض من الجاهلية وهو غريب قال الطول
من أوله والى السماعات البروج والاساط منه الى لم يكن والقصار منه الى آخر القرآن وقيل الطول
من أوله الجس والاساط منه الى والنضى والقصار منه الى آخر القرآن وفي الجامع الصغير يقرأ في
القبر في الحضر في الركتين بأربعين آية وأربعين آية سوى فاصلة الكتاب وروى من أربعين آية الى
ستين ومن ستين آية وهكذا ذكر الحادوي أيضا مراد ما نزع الاربعين وأربعين أن يقرأ
في الركة الأولى نحو عشرين وفي الثانية على المقام الأربعين لأن يقرأ كل ركة أربعين
أو خمسين ثم يل المائة أكثر ما يقرأ فيها والأربعون أقل ما يقرأ فيها ما بالتوفيق بين الروايات
كلها واختلف في وجه التوفيق فقبل أنه يقرأ الاربعين في مائة وبالكسالى الى أربعين وبالاساط الى
الستين وقيل ينظر الى طول الباقى وقصرها في الستين بقراءة وفي الصنف أربعين وفي الظن
والربع حسين الستين وقيل ينظر الى طول الآيات وقصرها في الأربعين أنا كانت طول الكسوة
الملق يقرأ أربعين اذا كانت اساطا وما بين ستين الى مائة أنا كانت قصدا كسوة المزمحل والمذكر
والرحمن وقيل ينظر الى طوله لا لشغاله وكثرتها وقيل يستريح لنفسه فلما كان حسن الصوت بقراءة
والأربعين وأصل اختلاف الروايات فيها اختلاف الاساط في ذلك فروى عن جابر بن سمرة أنه عليه
السلام والسلام كان يقرأ في القبر من القرآن الجسد وهو هاو كانت حالته بعدلى تخفف وروى
عن أبي برة كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في القبر ما بين الستين الى المائة وعن أبي هريرة أنه
عليه السلام كان يقرأ في القبر يوم الجمعة ثم يقرأ في الكتاب ويحل في على الانسان وروى أنه عليه
السلام والسلام كان يقرأ في الظن والليل اذا مضى وروى أنه عليه السلام كان يقرأ في
السماعات الاخيرة والشمس وهما اوضحوها وفي الظن يسماهم ربك الاصل وفي المفسر بقيل يا أيها
الكافرون وقيل هو واقفا وحده والظاهر أن هذا الاختلاف لا اختلاف في الاحوال قال رحمه الله (ويقال
أولى القبر فقد) هذا قولهما وقال محمد آجاني أن يطل الركة الأولى على الثانية في الصلوات كلها
لمروى أو ثمانية عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظن في الأولى من بام القرآن وسورة معاه وفي
الآخرين بفاصلة الكتاب وبمعناها آية أحياها ويطل في الركة الأولى ما لا يطل في الثانية
وعكذا في العصر وعكذا في الصبح ولها ما رواه أبو عبد الله خذري أنه عليه السلام كان يقرأ في
صلوات الظن في الركتين الأولى في كل ركة قلد ثلاثين وفي الاخرين قلد خمس عشرة آية أو قال
تسعة وخمسة وفي العصر في الركتين الأولى في كل ركة قلد خمس عشرة آية وفي الاخرين قلد نصف
قلد واصل وعن جابر بن سمرة أنه عليه السلام كان يقرأ في الظن والعصر بالسماعات
البروج والطارق وهو هاتين السورتين وهما متقاربان رواه أبو داود والترمذي والنسائي وكان يقرأ في
الجمعة بسورة الجمعة والناقصين وهما سواء ولأن الركتين الأولى استولى في وجوب القرآن وصفها
فستون آية في مقدارها بخلاف صلاة القبر فاهو ثوب وغلة فيطل الأولى فاهو ثوب غلة
فضله بالجمعة والظن والعصر وان كانت في وقت الاشتغال لم يكن بعد سماع النداء تمنع الآية
فأتمه من جهته فلا يعتبر ومارواه من اطالة الأولى على الثانية محمول على الطلب بالانتهاء الاستعانة

في العصر غير ظاهر في العشاء
اذ يتطوّل القراة فيها
لا تنقص فوقتة تمرود لان
تأخيرها مباح الى نصف
الليل بل التعليل الصحيح
أن وقتها وقت النوم فالتأخير
والتطويل في القراة يحصل
التخدير والتعطيل للصحة
نظية النوم عليهم حينئذ
أه غايه (قوله) قليل من
سورة القفال الى آخره
السورة ثم ولا تهمز لثقتان
وترك هـ زها أشهر وأصح
ومبدأ القرآن العزيز اه
غايه (قوله) وقال الخليلي
أى وفي بعض النسخ الخليلي
جل الخليلي اه (قوله)
وقال محمد أحب الى أن
يطيل الى آخره) واففقوا
على كراهة طالة الثانية
على الاولى الاما كما خانه
قال لا بأس أن يطيل الثانية
على الاولى اه كسافي
الغاية وفي الحراة وطالة
الركعة الثانية على الاولى
ثلاث آيات فصاحدا في
القراة مضمر وفي السنن
والتواويل لا يكره لان أمرها
أسهل كذا في جامع الهروي
وفي الفقه القراة السنوية
يستوى في الامام والمنفرد
والناس عنها تأقون اه كاك
(قوله) بالناس والاستعاذه
أى وعلى هذا فيحصل قول
الراوي وهكذا في أصح على

فرو عن مقولة من الغالب كرم الجمع بين سورتين غير الفاتحة في ركعة واحدة مع ما عرفت ذلك لا يكره ذلك وان جازع بين سورتين في ركعة وبينهما سور أو سورتيه وان قرأ بعض السورة في ركعة وبعضها في الثانية الصبر أنه لا يكره ولا ينبغي أن يقرأ في الركعتين من وسط السورة ومن آخرها ولو فصل لابس به فصل ذلك عن الفقيه أبي جعفر ويكره أن يقرأ سورة أو آية في ركعة ثم يقرأ في الثانية ما فوقها وعليه جمهور الفقهاء ومن عباده أنه سئل عن يقرأ القرآن منكوسا فقال ذلك منكوس القبط وهو بأن يقرأ سورة ثم يقرأ بعد سورة قبلها في النظم وبه قال أحدوا يكرههما قال له (قوله فليكون ثلاث آيات إلى آخره) فله عليه الصلاة والسلام العوذتين في العرف في الركعتين والثانية أطول من الأولى اه كأي (قوله ثلاث والتثنى) أي أو الثلاث في الأولى والثلاث في الثانية اه كأي (قوله لكن يشترط إلى آخره) قال الكمال رحمه الله لا يحرر في هذه العبارة بعد ما علم بان الكلام في الدوامه والحق ان الدوامه مطلقا مكرهه وسواء محتمل يكرهه أم لا لان تحليل الكراهة لا يفضل وهو اجماع التفصيل وجبر الباقي لكن العبران انما يماز ولم يقرأ الباقي في صلاة أخرى فالحق أنه لم يقرأ (١٣١) التعيين ثم مقتضى الجليل علم

الدوامه لا الدوامه على العلم كما يفهمه حنفية العصر بل يصح أن يقرأ ذلك أحيانا بركب كما لا يؤلفان ريم الانهيم يتنى بالقرآن أحقا ولما قالوا السنة أن يقرأ في سنة الفجر قبل أيتها الكافرون وقل هو الله أحد وطهر هذا قاعدة المواظبة على ذلك وذلك لان الانهيم المذكور منتف بالنسبة الى المصلي نفسه اه (قوله لتلاطين الجاهل الى آخره) ولهذا ذكر الجاهلاني يكره تخصيص المكان في المصعد للصلاة لانهما فعل ذلك تصبر الصلاة طمعا والعبادة متى صارت طمعا فصيلها الترك ولهذا كره صوم الاد اه كأي (قوله في المنزلة يقرأ للزوم) أي سواء جهر الامام أو سرا اه كأي (قوله) ولان القراءة ركن

قال المرحوم في التطويل يعتبر بالآتيان كانت متقاربة وان كانت الآيات متفوتة من حيث الطول والقصر يعتبر الكلمات والحروف ولا يعتبر بالزيادة والنقصان فليكون ثلاث آيات لعدم إمكان الاختيار عنه وقيل ينبغي أن يكون التغاوت ثلاثا والثلاثين ولا بأس أن يقرأ سورة في الأولى ثم يبعدها في الثانية لا يرى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الركعة الأولى من المغرب اذا زلت الارض ثم قام وقرأ في الثانية قال رحمه الله (ولم يتعين شيء من القراءة للصلاة) لا طلاقا ما سئلوا وباروا وقال الشافعي تتعين الفاتحة لجواز الصلاة وقد تقدم في بيان الواجبات ويكره أن يقرأ في وقتي من القرآن شيء من الصلوات مثل أن يقرأ الحمد أو بجزء من آية على الانسان في صلاة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والتناقض في صلاة الجمعة قال الجاهلي والاسيوطي هذا إدارة حقلوا بما يجب لا يجوز غيرهما وأما يقرأ غيرهما مكرها ما لم يقرأ الاجل التبرع عليه ما تبرع بغيره عليه الصلاة والسلام فلا كراهية في ذلك لكن يشترط ان يقرأ غيرهما أحيانا لتلاطين الجاهل ان غيرهما لا يجوز قال رحمه الله (ولا يقرأ للزوم) بل يسمع ويستوعب وقال الشافعي يجب على المؤمن قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بشأنة الكتاب وحديث عبادة بن الصامت أنه عليه الصلاة والسلام قال لا مؤمن الا يقرأ في ركعة واحدة الا ما خلفه من الصلاة في الركعة الأولى ولا يقرأ في الركعة الثانية من الركعة فبشر كان فيه كراهة لا يركن ولنا قوله تعالى وانما افترى القرآن فاسحقوا له وانصروا قال أبو هريرة قالوا يقرؤون خلف الامام فقرأت وقال أحدنا جمع الناس على أن هذا الآية في الصلاة وفي حديث أبي هريرة رواه موسى واذنوا ما نصوا قال مسلم هذا الحديث صحيح وعن عبادة بن الصامت أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يقرأ أن أحدكم كشفا من القرآن فاجهرت بالقرآن قال الفاروق رضي الله عنه كلهم ففقت قال أحدنا معناه أحدنا من أهل الاسلام يقول ان الامام اذا جهر بالقراءة لم يجز صلاته من يقرأ وفي مسلم عن علي بن يسار ما قال زيد بن ثابت عن القراءة يعني خلف الامام فقال لا قرأت مع الامام شيء وعن جابر عنه وهو يقول على وابن مسعود وكثير من الصحابة يرضى الله عنهم كراهة الموردي ولان الامور مخاطب بالاستماع اجماعا فلا يجب عليه ما يتابعه اذا قصد فعله اجمع منهم فصار طمعا لا محبة فلهذا أمر بالاستماع لا يجب على كل واحد أن يضبط نفسه بل لا يجوز فكذلك هذا فان قالوا يجمع سكان الامام فلا يشك عليكم فيما اذا لم

من الاركان فبشر كان فيه) اما الأولى فظاهر هو ان النسبة فلقوله تعالى فخر وأما تبصر وهو عاقل المصلح وكذا قوله على الله عليه وسلم لا صلاة الا بقرآن اه فتح (قوله واستوا الى آخره) فاكثر أهل التصريح على أنه هذا خطاب للقيدين ومنهم من جعل الآية على حالة انطباع ولا تسمى بينهما قائما أمروا جميعا فلهذا يقرأ ما قرأه ان اه كأي قال في الهداية وما رواه من حديث عبادة مجمل على انه كان في الاستماع من أين كسر رضى الله عنه لما زلت هذا فلا يتركوا القراءة خلف الامام الا ترى أنه عليه الصلاة والسلام لم يجمع جلا يقرأ خلفه فقال ما أتى في القرآن وقبل مجمل على غير الامام وقد نص مصر عليه في رواية التلخيص باسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم كل صلاة لا يقرأ فيها بالكتاب فهي ضلالت لان يكون وراء الامام وروى ايضا فروقا على جابر وفيه نوع كامل اه

(قوله فقلت ان قرأتها تعزيب) مثل آيات البنية اه وكبحل قوله وان قرأ الى آخره قاله الصبي رحمه الله قلت فاصل قرأه
الامام فاعل خطبه هو في حقا الخليفة غير امام فيكون هذا السلف عطف على جده آخرى (هـ) ولا يدين بما كرهنا من اه
(قوله في القراء التعزيب) أي ان تقرو فمثل آيات النار اه (قوله في الاصل فرض من يقرأ الى آخره) يعني قوة تعاضل واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وآفوا به واواصوا لا يخصص الجهر به لعدم الكلام لكن قبله السكون للاستماع لملفظة واحصل الاستدلال بالآية
أما الخطباء فمن الاستماع والسكون فيعمل بكل منهما والاول يخصص الجهر به الثاني لا يعمري على الإطلاق فبعض السكون عند القراءة
مطلقا وهذا ينافي على ورود الآية (١٣٢) في القراء على الصلاة هنا وفي كلام أصحابنا على وجوب الاستماع

في الجهر بالفراغ المطلقة
قالت الخلاصة وجعل
يكتب القوم ويحب رجل
قرأ القرآن غلاما عنك ما سماع
القرآن فالأثم على القارئ
وعلى هذا فقرأ على السطح
باللجج وراوا الناس بما يأمرون
وهذا صريح إطلاق القوم
ولأن الصبر لعموم القضاة
لا خصوص السب
فتم حذق (هو الأمان
يقر الخطيب على آخره) أملا
وجوب السكوت في الثانية
كلها أيضا مخرلا المستحق
وروى الاستثناء عن أبي
يوسف وأحسنه بعض
المتأخرين لأن الإمام سمي أمر
الله تعالى بالصلاة واستعمل
هو بالاشتغال فيجب عليهم
الفتنة والاشبه عدم

باب الامامة والحدث في الصلاة

قال رحمه الله (الحائض تستنظف) أي غيرة تشبه الواجب والقوة حتى استدل بجلالة تعالى وجود الإيمان وقال كثير من المشايخ لهم أفرصة عنهم منسوبة بقوله إنهم فرض كفارة ومنهم من يقول إنهم فرض عين لهم فقل عليه الصلاة والسلام لأصلاط طهار السجدة في السجدة وقوله عليه الصلاة والسلام أنقل الصلاة على المائتين صلاة على أهله وصلاة القمر ولي صلواتها على ألبانها ولوجوا ولقد هممت أن أربأ بالصلاة فتقلم ثم أربأ بجلالتي بالناس ثم انطلق معي رجال معهم رمحين سحب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأرقد عليهم بيوتهم النار فتلاوا السنة لا يحرق عليه بيته فدخل

باب الامامة والحدوث في الصلاة

وقوله وممنهم من يقول انهم قرض من الى آخره لكن ليست شرطاً لخصه القرض وجه قال ابن خزيمة وابن القنفذ والرافعي وهو قول
 صاحب الاثر زهير والشافعي وروى الشيخان عن قول احمد بن حنبل في الاثر لا يصح الصلاة بغير كراهية قال داود وابو اسحق
 اه فانه قال في البدائم واقل من تعدد الجاهل اثنتان وموافق كون من الامام واجد لقوله اني سئل الله عليه وسلم الانثاء
 فلو لم يجاهن ولا يجاهن الاثنتان واقل ما يقع من الاحكام اثنتان وسئل عن ذلك في الحديث خلا واخر انا وصاحبنا اه

(قوله ولم يقل لا يهدون الجماعة إلى آخره) قلت وتقول الحديث لا يهدون الجماعة لا يدل على الفرقة أيضا لا من أجل الاختلاف
 رأيه على كفاية الله تعالى لأن زيادة نسخ على ما عرفتموه لا يثبت نسخ الكتاب والكتب يقتضي الجواز يهدون الجماعة قلنا اه غايه
 (قوله قال طعننا من لخصنا ما واجبه على آخره) وفي مختصر العبر المخط الأكثر على أنها سنة مؤكدة ولو تركها أهل نحية أو تروا واجب
 قتالهم بالسلاح لأنهم شاعروا بالسلام وفي شرح سنن أبي حنيفة في كذا غايه قال الكلبي قال الجماعة منتهى مؤكدة
 في قوله الواجب اه وبم قال بأنها منتهى كذا الكرخي والقدر يوجب على أحد المراد أنها في قوله أو تروا حبل صاحب التفتة في ذكر
 محمد في غير رواية الأصول أنها واجبة وقدمها بعض أصحابنا سنة (١٣٣) مؤلفوها وسواهم مؤلف صاحب اليدائع

لا اختلاف في الحقيقة
 واتفا الاختلاف في العبارة
 لا غير لأن السنة المؤكدة
 الواجب سوا منصوصا فيها
 إذا كل من شاعروا بالسلام
 الأخرى أن الكرخي سماها
 سنة ثم غير ما الواجب
 فقال الجماعة لا يرض
 لاحدا ما شاعروا به
 وهو تفسير الواجب عند
 أهلنا ه (قوله) والآهي
 إلى آخره) قلنا في فتح القدير
 وفي شرحنا وكذا والآهي
 عندنا حنفية واخبرناه
 اتفاقا والاختلاف في الجملة
 لا الجماعة في قوله قال
 محمد لا تصب على الآهي
 والمنزلة والجزء والسيد
 الشهد والثلثة الشبهة
 في الصحيح وعن أبي يوسف
 سألت أبا حنيفة عن
 الجملة في طين ووردت فقال
 لأحب تركها وقال محمد
 في الموطأ الحديث رخصة
 يعني قوله صلى الله عليه
 وسلم إذا ثبتت الغلظة فسلطه
 في الرسل اه والتعلل
 الأرض الغلظة من
 صاهها ولا تثبت شأ اه
 كذا في التلميزية أول

على أنها فرض ولتأقوله عليه الصلاة والسلام صلاتنا رجل في جماعة تريد على صلاته في بيته
 وصلاة في سورة سبع وعشرين حجة وهذا في الجواز ولو كانت عرض صير لمبارك صلاته ولو
 كانت فرض كفاية لما قال عليه الصلاة والسلام أحرق عليهم يومهم مع القيام بها هو وأصحابه بل
 كانت تسقط عنهم بقوله عليه الصلاة والسلام هو قتل أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ولا يجنبهم
 في الحديث الأول لا المراد اجتناب الفضيلة والكمال لا في الجواز كقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة
 إلا بقرى والمراد التائثر وكذا الحديث الثاني لا دلالة له على أنها فرض لأن المراد من لا يصلي
 دليل آخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يقوم لا يهدون الصلاة بل لا يهدون الجماعة فلو أن
 أطلق قوله وعزل أجمعوا الصلاة بقية في الجواز مطلقا لا يجوز بل يادة عليه بتفسير الواحد له
 نسخ على ما عرف في موضع وفي القامه قال طعننا من لخصنا ما واجبه وفي القامه الجماعة واجبة
 وتسميتها لوجوبها بالسنة وفي السانع تصب على الرجال العتلا بالبعين الحار والقدور على
 الصلاة بالجماعة من غير حرج وإذا قاتله الجماعة لأحب عليه الطلب في مسجد آخر لا خلاف في
 أصحابنا لكن لو أني صلي مع الجماعة فقتل وانحلى في مسجد حيقن وذكر
 القدوري اه يجمع في أهله يصلي معهم ذكره في الأمانة الأولى في زماننا إذا يدخل مسجد من
 ينسج الجماعة ولا يدخله في فيه وتسقط الجماعة لا مذاخر حتى لا تصب على المرض والمقتدر ليس
 ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفروح الذي لا يسطع المشي والشيخ كبير
 العاير والآهي عندنا حنفية قال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين ووردت فقال
 لأحب تركها والصحيح أنها تسقط بعد المرض والطين والطير والورد الشهد والثلثة الشبهة قال رحمه
 الله (والأهم حق بالإمامة) يعني الأعلى بالسنة وعن أبي يوسف أنه قرأ أولى لقوله عليه الصلاة والسلام
 يوم القوم أقرهم بكتاب الله فان كانوا موافقوا لقرائنا على السنة فان كانوا في السنن أو أقدمهم
 هم تفلن كانوا في العبر تسوا أقدمهم سنوا في رواية سلمى ولان القراءة لا بد منها والحاجة إلى الفقه
 إذا كانت غايه ولنا حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم أجمعهم بالسنة
 فان كانوا في السنن أو أقدمهم بكتاب الله تعالى الحديث وقوله عليه السلام لا تأخذوا بالثنا ولا تأخذوا
 يصلي بالسنن وكان فيهم من هو أقر لقرائنا منهم مثل أبي يوسف ولان صلاة القوم مبنية على صلاة
 الإمام صحة وفدا فتقدم من هو أعلمها أولى إذا ضمن القرأ فتقدموا تقوم مهمة القراءة ولان
 القرأ يحتاج إلى الإمامة مكن وحدهم ركن رأيا شافيا والفتن يحتاج إلى مبلغ أو كفاية الصلاة
 وواجبتها ومنهلو مستحبها وانما تقدم الأقر في الحديث لأنهم كانوا يتقو بها كسحق يرى
 عن عمر رضي الله عنه أنه حقا سورة البقرة في اتفق عشر سنة وقال ابن عمر ما كانت تزل سورة
 الا وفضل أمرها نهيها لوزجرها وحلها هو أمرها لوجبل اليوم فقرأ السورة ولا يعرف من أحكامها

الفصل الثالث من الباب الأول من كتاب الصلاة (قوله يعني الأعلى بالسنة) المراد بالسنة الفقه وعمل الشريعة اه غايه (قوله وفي رواية
 سلمى) أي إسلاما ورواها مسلم اه غايه (قوله وقال ابن عمر ما كن ينزل سورة قال آخره) فكانت الأقرائهم هو الأصل بالسنة والأحكام
 فأما في زماننا فتقدم من القرأ فلاحظ لهم في العلم اه غايه قال في الكلا في الاختلاف مع الاتفاق على الجواز على أي وجه كان والحديث
 بصحته يدل على عدم جواز إمامة الثاني عند وجود الأول لان صفته مبيغة لإخبار وهو في اقتضا الزجر أكرم من الأمر وأما ذكره
 بالشروط فله صيغة لا يخلو ليل الشريعة لا أملا يجوز غيره كقوله عليه الصلاة والسلام مع القدير يبولونه ولان طنا صيغة

بلاساكنوما كل منضمه لايين كافاد والساحة فهو يفتح وأجزاؤا في المفتوح الاسكان ولبيحروا في الساكن الفتح اه غاية
(قوله في التذكرة) اعلم من كل وجه هل في الفضيلة الاخر وفي افضلية قيام الامام وسطن وأما العرائض فليست بقوا
بأيا مهورا فليست ولا كذلك لاساكن بل يفتح اه نهاية (قوله) حيث يملن وجهن جماعة الى آخره) أي بلا كراهة اه
كانكروني (قوله) عن محمد بن يعقوب عن أبيه اه والاول هو الظاهر اه هاتمة (قوله) ويكرمان يتبعن يسلم اه أي وان كان
المتقدي أطول وجوهه فقام الامام ليضرب لسان العير في موضع الوقوف اه دراية (قوله) في المكان) قال ابن الهيثم والجواب بأنه فعله
لفضو المكان ليس بإمكان بل ما اه الحارزي اعترضوا لا تعطيه الصلاة والسلام بحقه بمكة أذيعا الطيبين وأحكام أخرى الا أن
مسترو كنوه من جنسها (١٣٩) ولما قدم عليه الصلاة والسلام المدينة تركه جليل ما أخرجه مسلم عن جابر بن

الحديث الثاني في
التاريخ هنا (قوله
عليه الصلاة والسلام
يبيح لنا آخره) قيل
استدل به على نفي صفة
الرجل ثم اصاب ثم النساء
لا يسم اعانته تقديم
البايعين اوفى منهم والاول
لا استدلال بما أخرجه
الامام احمد في مسنده عن
ابن الاشعث قال
اعترض الاشعث بن اعجمي
ابن ابي السد كرويا ثم
قضى ابيكم صلواته
له صلى الله عليه وسلم
بعضهوا وجعلوا ائمتهم
لهم ثم رضى ابراهيم
فيكونوا ثم تقدم فصف
رجل ثم ائمة السني وصف
ان دخلهم وصف
استخلف الصبيان
في البيت ورواه ابن ابي
يحيى ثم قال وايمان
منه تخفى بين السني
السني بعد ذلك
اخذت ثم قال

ان خير صفوف الرجال اى افضل صفوف الرجال فى حلة الجاهلية - رها وفى غيره - اولها الطهارات والتواضع
 لشك وشناعة - وفى الى القول - اه - فى الجناز (الاولا اختلاف القلوب) اى وتغير بعضهم على بعض فيكون تحذير من
 وقوع التماثل - واما عن الثاني فمما يحتمل ان يحصل القموم بصورة جدار اه غابة (قوله فى السراوان حاشته) اى
 المصلى - فى اه (قوله فى المرحمة) اى فى الحال اوفى المصطفى اه (قوله فى المتن فى حلة الى اخره) فى عمل النسب على
 الحالى - من كونهم فى حلة اه ع (قوله فى المتن فى مكان) نسب على الحال ايضا اه واولها واحد يجب الامام وخلفه
 يكره بالاجماع كسائر الجواهر اه (قوله فى المتن الاحتمال) اى لان اخذها تفريقها فلو كانت على التساوى فى قائمة بها لكان
 الجاهل وهو الاسد - فانت فيه هذا الاسود فى المتن يقتضى الاستمرار على العلل اه رازى قال فى الشجرة وانذروا الرجل والمرأة

قوله والاخر الى آخره وهو الذي أدركه أول الصلاة قال (خو) قال الشيخ كمال الدين رحمه الله والاخر من يقضي بعد فراغ الامام
 ما قام مع الامام بعد ما أدركه معه وانما لم يقل من أدركه أول صلاة الامام ثم قامه بعده الى آخره كما يقع في بعض الاقوال لانه غير جامع
 لترويج الاخر المسبوق اه (قوله لا تقلب اربعا) أي لان امامه لا يلحق صلاته تغيير في هذا الحالة فتكدره وفكسا ثم فرغ منها بغير راعه
 اه غايه (قوله بخلاف ما لو كانا) مسبوقين الى آخره) قال في الفايه واستشهد في الجامع للقرنين والاخر

والسبوق مسائل منها لنا
 على الامام بالتصريح وحظه
 لاحق ومسبوق قبل
 بالتصريح بعد فراغ الامام
 تفصيل صلاة الاخر لانه
 خلقه مكا ولغيره من المصنوع
 في صلاته لانه ان تادى على
 حمله الى غير القبلة
 ضده وانما يستقبل بها
 عنده فقلنا فامامه
 وهو خلفه مكا اه (قوله)
 ولو حذته في الطريق أي
 في المذهب والعباد اه من
 تلميح (قوله لا يفتقرا)
 أي وهذا انما يتأني على
 قول من لا يشترط اداء
 ركن بالغا اه غايه (قوله)
 ولو اقتضا أي رجل وامرأة
 اه قال صاحب المجلد
 بشرط في السامع شرطا
 سلحا فقال اذا قوى الامام
 امامته الا انها لم يقتضيه
 في أول صلاته فصلاهما
 جائز لان الشرع لم يوجب
 من كل وجه حيث اقتربا
 في بعضها فذا وحده
 الشرع من أول الصلاة
 فوفقت بجنب الامام حدث
 صلاة فصلاهما مع اقوم
 قصد صلاة امامهم
 والصحيح ان خلف ليس بشرط

تحرر على غير ركنه وكذا بان ما على اداء الامام حقيقة لا منصف الامام ولم يفرق من أول الصلاة
 الى آخره والاخر بان غير ركنه على تحريه الامام حقيقة لا التزاما بتابعه وهو الذي أدركه أول
 الصلاة فقامه من الاخر سبب النوع وأول حدث وكذا بان اداءه بما يقضي على اداء الامام بقدر اداءه
 التزاما بتابعه في أول الصلاة الصريح عقبت الشريعة فيما استأذني حكم تلك الشريعة كما تقتضيه
 الاصل لان الضرعية لا تدرأها قبل الاصل فاني من أفعال الصلاة تنبثق الشريعة على حالها فصار
 الاخر فيما يقضي كله حلق الامام تقديرا وهذا لا يفرق ولا يميزه السجود بسببه وانما تبدل احكامه
 في القبلة بتبطل صلاته ولو سبقه الحدث وهو مسافر فدخل مصره ولو سجد بعد فراغ الامام لا يتقلب
 اربعا ويصحبنا في الصلاة لا يتقلب اربعا بخلاف ما لو كان مسبوقين واذنه
 فيما يقضيان حيث لا تفسد صلاته وان كانا بين في حق الضرعية لا تميزان فردان فيما يقضيان ولهذا
 يقرآن ويأمرهما بالسجود بسببه وهو اذا قبل اجتنبهما بعد فراغ الامام لا يبطل صلاتهما بل يقولان
 الى القبلة يمينان وتقلب صلاتهما اربعا بدخول المصراوية الاقامة بعد فراغ الامام فاصح ان
 المسبوق متفرق فيما يقضي الا في أربع مسائل الاولى لا يجوز الاقتداء به بل في حق الضرعية بخلاف
 المنفرد والثانية لو كبروا واستئناف صلاته وتعلقها بصيرته فافوا بخلاف المنفرد والثالثة
 لو ظلم في قضاء مسبقه على الامام بعد تسليمه عليه ان يعود ولو لم يعد كان عليه ان يسجد في آخر صلاته
 بخلاف المنفرد حيث لا يزمه السجود بسببه غيره والاربعه انه ياتي بتكميلات التشريع اجمالا بخلاف
 المنفرد حيث لا ياتي بها عندنا اي حنفية رضى الله عنه وعلما وخالفا من الاحكام هو متفرق لعدم المشاركة
 فيما يقضي حقيقة وحكما ولو حذته في الطريق وهذا الاحسان لا تقصد صلاته في الاصح لانهم لم يمتثلوا
 باصلاح الصلاة لا بصحتها فانصدت الشريعة اذا ما وجد تحريه ولا من المجموع لبطان الصلاة
 ولو اقتضى في الركعة الثانية ثم أخذ بعد الفروض ثم حذته في القضاء يتفرقان حذته في الاولى والثانية
 وهي الثالثة والاربعه للامام قصد صلاته لوجود الشركة فيما يقضي تقدير الكونهما لاحقين فيما وان
 حذته في الثالثة والاربعه لا تقصد لهما المشاركة فيما لكونهما مسبوقين والشرط الرابع ان يكونا في
 مكان واحد بلا حائل لان الحائل يرفع المحاذاة او اداهم قد دون خوراج لان ادنى الاحوال القعود فقد
 ادناهم وعقله مثل غلظ الاصع والفرجة تقرب مقام الحائل او اداهم قد دناهم فيه الرجل ولو كان
 أحدهما على كفة قد غلظت للرجل والاخر أسفل لا تقصد صلاته لعدم تحقق المحاذاة والشرط
 الخامس ان ينوي الامام امامتها او املته بالسجود الشروع لا بعده وقال زفر لا يشترط نيته امامتها بما
 على الرجل واعتبره بالجلعة والعيدين وثاناه يزمه القاصدين جهتها فلا يصح التزامه بالنية كالتقدي
 للمارسة القاصدين جهته الامام لا يضمن التزامه بالنية بخلاف الرجال وامام الجماعة والعيدين
 فأكبرهم منوا الحكم فيهم ولو منهم من علم وفرق بين جهتها من رتبة ظاهرا لا التقدير على ادائها وحدها ولا
 التقدير على القيام بجنب الرجال لكثرة الارشام فيها فلا يقضي الخسوف صلاته ولا قال ان التقدي
 بزمه القاصدين جهتها ومع هذا لا يشترط التزامه بالنية فكذلك الامام لا يقول المولى عليهم جهته

ثم أقامه الى المصير كما ذكره ارجح بقوله ولو لو اذني في الركعة الثانية ثم أحد الى آخره دليلا على بطلان ذلك الامام
 والله سبحانه أعلم اه (قوله لكونه مسبوقين الى آخره) وهذا على ان الاخر المسبوق يقضي أولا لما في نية ثم ما سبق به وهذا عند زفر
 ظاهر وعندنا من عكس كمن يصح هذا باعتبار قصد اه فتح (قوله ولو كان أحدهما على ذلك الى آخره) بان تحترق زوالة في مكان
 واحد اه (قوله فأكبرهم الى آخره) قال النجاشي رحمه الله واعلم ان اقتداء من في الجماعة من العبد عند كثرة لا يجوز الا بالنية وعندنا اكثر
 يجوز بدونه فالتحرر الى اطلاق الجواب جلا على رسول الله وان لم يستقر على اه (قوله منوا الحكم) أي وهو جواز الاقتداء بالنية اه

(قوله) وانما تشترط نية الامامة اذا ائتمت (أي اذا ائتمت بالامام محذوفة تشترط نية الامام لفساد الصلاة وانما اذا وقعت خلفه فان كان يكون خلفه وارجل الا ولان كل من السوابق ان اقتداه بالامام لا يتبين جهة الامام بل يزم الفساد على من يجنبه وارجل يستدعي التنية من يجنبه على الاصل المراد الا انه موقوف عليهم من جهة امامه فموقوف ما يترتب على التزام امامه وان لم يكن يجنبه وارجل فموقوف وان كان في رواية لا يصح اقتداءه بالاحمال والفساد من جهة المني والحاذة فتصالح الى الالتزام في رواية يصح على هذا والى يصحنا على الفرق وهو ان الفساد في الاول وهو ما اذا كانت محاذية لزم أي واقع وفي (١٣٩) الثاني وهو ما اذا كانت خلفه موسى

يجنبه وارجل محتل لاحتمال ان عصى فتصادى ولكن الظاهر عندك قل تشترط نية الامام هنا في صلاة يشترط فيها واما في صلاة لا يشترط فيها فالتقدم عليه ومحاذتها اليه بورث الكراهة اه كأي (قوله) لا تشترط صلاة روى ذلك عن أبي يوسف (أي صاحب الحيط اه غايه (قوله) وشقهما من كل صنف) أي لانهما اختلفا من ان كان صلاتهما في كل صنف اه غايه (قوله) في باب الصلاة في الكعبة الى آخره) قال في الفايق آخر باب الصلاة في الكعبة (فخرج) امرأته فقلت بهذا الامام وقهوى امامة النساء واستقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلاتها لكان وان استقبلت جهة أخرى لا تشترط كره المرساني اه (قوله) والشامل للجميع الى آخره) قال الكلبي اه الله والجميع ان يقال محاذة مشقة فتقوله الامام في ركن صلاته مشتركة

الامام ولهذا يضمحل عنه القراءات بوزن محكم وهو مفكان يتعاقبوا التزاما وتزامنا وإلتزاما تشترط نية الامامة اذا ائتمت بمحذوفة فان لم يكن يجنبه وارجل فمقبل وان كان قد روى كلال ولا فرق بينهما وفي رواية تصير المحاذية في صلاة من غير نية الامام ثم ان لم يقض احدا من صلاتها وان تقدمت حتى حاذت رجلا أو وقف يجنبه وارجل بطلت صلاته وصحت صلاة الرجل والفرق بينهما بين المحاذية بتمامها والفساد في هذه محتمل وفي تلك لا ثم ولا يشترط خور والتسلية بينهما وقيل يشترط ولو روى السامد الامراء واحدة بعينها هذه لا تشترط صلاة روى ذلك عن أبي يوسف رحمه الله والشرط السلس وهو لم يذكره في المختصر ان تكون المحاذية في ركن كل حتى لو كبرت في حنف وركعت في آخر وصحت في ثالث فسدت صلاته من عن يمينه وارجله وخلفه من كل صف فصار كالسد فوقع الى حنف النساء وفي ملحق العار يشترط ان تؤذي ركن المحاذية عند محمد وعند أبي يوسف ولو وقف مقدرا ركن فسدت وان لم تؤذي وفي مختصر العار الحيط لو اذنه أقل من مقدار ركن فسدت عند أبي يوسف وعند محمد لا يفسد الامداد الركن والشرط السابع وهو ان يمازج كرمي المختصر ان تكون جهة ما تقتضي لا تختلف لا يفسد كرمي الغاية في باب الصلاة في الكعبة ولا يتصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة أو في الجوف المظلمة وفي كل واحد القصر الى جهة والشارع للجميع ان يقال ان حذته مشتركة في ركن من صلاته مشتركة مشتركة وأداء في مكان متصد بلا حائل ولا فرجة أقصد صلاته ان تؤذي امامها وكانت جهة ما تقتضي ثم المرأة الواحدة تفسد صلاته ثلاثة واحد عن يمينه وارجله واخر خلفه ولا يفسد اكرم ذلك لان الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون محاذيا لغيره من الرجال والمرأان يفسدان صلاة اربعة واحد عن يمينه وارجله وارجله وصلاته اثنين خلفهما هذا ثم ان لا يمازج ليس يجمع تامهما كل واحدة فلا يتعدى الفساد الى آخر الصفوف وان كن ثلاثا فسدت صلاة واحد عن يمينه وارجله وثلاثة ثلاثة الى آخر الصفوف وهذا جواب الظاهر وفي رواية الثلاث كالف حتى تفسد صلاة الصفوف خلفهن الى آخر الصفوف لان الثلاث جمع لكل فبصر كل صف وعن أبي يوسف ان لا يمازج كلال لان الامام يتقدمهما كما يتقدم الثلاث وعنه أنه جعل الثلاث كالثنتين حتى لا يفسدان الصلاة خمسة ولا يصرى الفساد الى آخر الصفوف لان الاثر ودي الصف التام وهو قول هو رضى الله عنه من كان من عشرين امامه طريق أو هنار أو صنف من فاسخ ليس هو مع الامام ولو كان صف تاهل من الفاسخ صنف الامام ورواهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها والقياس ان تفسد صلاته واحد لا غير لوجود الحائل في حق باقي الصفوف وجها الاستحسان ما تقدم من أثر عمر رضى الله عنه قال رحمه الله (ولا يصحتر الجاهل) يعني في الصلوات كلها ويستوى فيه الشواب والجاهل وهو قول المتأخرين لظهور الفساد في زمانا وعند أبي حنيفة لا بأس أن يخرج الجهورى الصغر والمغرب والعشاء والعيد ويكره في الظهر والعصر والجمعة وقيل المغرب كالتلهم لا يتشاور الفساق فيه والجمعة كالعبدان لا يمكن الاعتزال وقال غير من في الصلوات كلها لا تشترط لثلاثة فحين فصار كالعبدان

فخرج عنوا اسمع المحامد مكان وجهه دون سائل ولا فرجة اه (قوله) وهذا جواب الظاهر (آخره) أي عليه الفتوى وكره ما تشدد الصلوات بهذا السبب في المسجد الحرام والمجيد الاصى اه زاد الفقير (قوله) في المتن ولا يصحتر الجاهل) قال العيني رحمه الله ويدخل في قوله الجاهل الجاهل والاعباد الاستعانة بحال الرضا ولا سيما عند الجاهل الذين يحاولون الجاهل والفساد منهم الشهوات وتخصيل الدنيا اه (قوله) لا بأس أن يخرج الجهورى (آخره) أي ولا يجل بحوزة قال الجهورى والعموم قوله (قوله) لا تشترط الفساق فيه) أي وعليه منى صاحب الخلاصة اه

والله اعلم بالصواب (قال في اللغة والمرد في الامر الذي هو تسمية الحق الاسم منه القرم بالثمين يقال بالثمين والقرم في الامر والاشيئ منه اللغة من شق الفصل بكسر القاف استندت عليه أي شبهته اه (قوله والمختلف في ذلك في الجميع) قال الكمال رحمه الله الالهة التي تضاف لغيره في الدنيا والآخر والسموات والارض اه (قوله عمرو بن سلمة) سلمة بكسر الهمزة والميم لمحمد بن محمد قال العراقي اخلف في حديثه وأما عمرو بن أبي سلمة بنهم العين وفتح الهمزة وهو ربيد رسول الله صلى الله عليه وسلم اه (قوله يجوز من يشاء إلى آخره) وقد كان الحسن بن علي رضي الله عنهما وهو مروي عنهما عن عيسى بن جعفر في التواريخ اه (قوله ودون نقل الباطن) أي حيث لا يصح بالشرع وعنه اه كأي (قوله بخلاف الختان لا محذور في ما إلى آخره) إذ قد ذكر في بعض القضايا الأخلاق القنوت فاسم على المتفق عليه من الاحرام بمنكثرون فاسم ممنوع حتى إذا ظهر له أنه لا تنكح كان حرامه لا زاماً لفعل والصدقة القنوت وجوبها (١٤٠)

بالطريق الشرع فله ظهر منه أن لا يجوز من احرام وان عرفت ضروره وجوب دفعه الا بفعل آدم ثم قضاء أصله من احصر واضطر إلى ذلك أو فاته المخرج لم يتمكن شرطه لترويج بالاروم حتى تم القضاء وأما الصدقة فإن المخرج على ذلك التلن وجب أمره بمقروط الوجب ونبوت التواب فإذا سكن الوجب من تنقيا في نفس الامر ثبت الآخر لانه قد تقرر بالحق تعالى يطلبه فوجه وقد فصل ونبت الملك بواسطة ذلك للغير فلا يتمكن من دفعه بخلاف من دفع قضاء دين ينشئه ولا دين لم يثبت فيه ملك المدفوع اليه فكان بسبيل من أن يسترد وأما الصلاة فقد ثبت شرعا قبول ما هو منها للفرس أجماعا كأي زيادة ملدون أن كثر وقام الركنة أيضا في الخلاف فلم يزد وزمها إذا ظهر عدم وجوبها والحال أنه لم يظلمها الاستحواؤه المنذور سبحانه تعالى أعلم اه فتح (قوله فاعتبر العارض) أي طارض على الامام عندما في حق من اقتدى به فبطل كان الضمان غير ماض في حق المقتدى بغير الضمان من ضمان وذلك لان العارض غير متعذر من سدان لم يكن بخلاف الصلاة أصله لم يجعل معدوما اه كأي (قوله لا يملكه منعه) أي في عدم الاروم اه فأي قوله فساد اقتداؤه اه وقال في جرمه قال الشافعي اه ع (قوله يجوز اقتدا بالمدنور بالعدوان تصدعدها) خلاف قول الزهري واقتدا بالمدنور بالتحاشة والاضالة بالاضالة لا يجوز كلفني المشكل بالحنفي للمشكل اه وفي الصلاة خلافا من محضر العرايط واقتدى في شبهة يجوز اقتدا في القياس لا يجوز لاحتمال انه أتى والمقتدى بما ذكر وقال في الرواية لا يجوز له كرا وكذا في القبط اه قال الحنابلة رحمه الله وصلى من به سلس البول خلعت عنه وأما إذا صلى خلعت من السلس وانفلت الرج لا يجوز لان الامام صاحب حد من العلم هو صاحب حد واحد اه

المدنور

(قوله في المتن هاري باي) قال في الظهيرية القنري إذا التقى على رجل صدر شارعا في حلاته فسلم قبل لا يصير شارعا في رواية عدم الشروع أصح اه وفي الخلاصة أن من لا يحسن شيامن القرآن عن ظهر القلب يكون أمسا حيا يصلي بغير قرأتين قل هذا من قدر من القنري من المحقق ليحفظ يكون أمسا اه كما قال في العلية قال في عبد الله لا يحفظ من القرآن ما يصح صلاته اه قال الكل ومن أحسن قراءة آية من التزليل خرج من كونه أمسا عندنا في خمسة وثلاث آيات أو بأكثرية عندنا فيصير أقدم من يحفظ التزليل به لأن فرض القراءة يتم إذا كرر من المقدار اه ولو اتقينا الآية بالقراءة قطع سرور في وسط الصلاة قال القنري لا تصح صلاته لأن صلاته كانت بقرآن وقال غيره تصح الصلاة بقراءة كذا في جسد هذه المسائل أن صلاة الامام جائزة الا إذا كان الامام أميا أو مقتدى ظاهرا أو أنرس والمقتدى أميا بحيث لا يجوز وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء بصغير شارعا في صلاة فسد رواة باب الحديث وبادات الزيادة لا يصير حتى لو حلت فقهه لا ينتقض وضوحه في رواية باب الاذان بصغير شارعا وفي المحط الصبح هو الاول لأنه نص عليه محمد في الأصل حتى لو كان متطوعا لا يلزمه القضاء لأن الشروع كالتدوير وإن يصلي بغير قراءة لا يلزمه القضاء فكذلك إذا شرع وفيه نوع تأمل وقيل ماذا كر في باب الحديث قول محمد وما ذكر في باب الاذان بقوله ما يراه إلى أن صلاة الجومة صحيح فساد التصرع عند عدم خلافتها اه رواية وهذا الفرع سيأتي في كلام الشارح عند قوله في المتن أو لم يعلم أي وهو قد ذكرنا أن صلاة تصح عند العامة لأن الصلاة لا تقتضي حقيقة فوق الصلاة بقراءة كذا فلا يكتفي البناء عليها اه قوله لم يحفظ يكون أميا انظر (١٤١) إلى ما كتب على هامش شرح الجمع عند قوله في القراءة اقتضى من

المقدور بالحدود أن اقتصد عندنا وادخلنا في لا يجوز قال رحمه الله (وقاي باي) لأن القنري أقوى من الاستدلال بالصحة اقتضاء ما يخرس لأن الآية أقوى من الاستدلال بقدرته على الصلوة قال رحمه الله (ويكتسب ولو غير موصى بموت) لقوله - لهما والله لا يضمن ما يفرقه قال رحمه الله (ومفترض من يتنفل) وقال الشافعي يجوز اقتداء المقرض بالتنفل بحديث معاذة كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الآخرة ثم رجع إلى قومه فبصلى بهم تلك الصلاة وهي لم تلوع ولهم فرض لأنه لا ينظر معاذة كان يصلي التالف خلف النبي صلى الله عليه وسلم وترك فنية القرض مع النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه عليه الصلاة والسلام من ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ولنا في قوله عليه الصلاة والسلام لا يصلح إلا ما لم يؤتمم فلا تغفلوا على أنتمكم وهو وجه الموافقة في نفس الصلاة وأصاها وفي الإقبال وصفة القرض أنه لا يجوز حتى صلاة الامام فقد اختلفوا عليه ولهذا لا يجوز الجمع خلف من يصلي الظهر والعصر أو التفل ولا ولو جاز لا شرع صلاته خلف مع المنافق بل كان عليه الصلاة والسلام يصلي بكل طائفة على حدة والبايعين حديث معاذة كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نافلة ومع قومه فرصة دليل قوله عليه الصلاة والسلام ما عدا ما كان يصلي معي ولما أتى تخفف على قومك ولو كان يصلي مع القرض لم يكن لهذا الكلام معنى فلم يثبت أن معاذة كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم التالف ولا يكون بذلك تارك لفنية الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم بل يكون بايعا بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم

به اسان غسب الامام الحديث قبل السجود فاختلف معرو بأبي السعد بن زكريا فكانوا يفتي بعضهم بعدمه فيكون من أدره الصلاة وكذا المتنفل إذا التقى بل المقرض في الشفع الثاني يجوز وهو اقتداء المقرض بالتنفل في حق القراءة العامة على المتع مطلقا ونحوه نافية السجدة بن بل همارض على الطائفة ولما أوزر كما فسدت لاه فاه مقام الامم لا يلزمه ما روى وقالوا صلاة المتنفل المقتدى أنه حكم القرض بسبب الاقتداء ولهذا يلزمه قضاء ما لم يدر كسب الامام من الشفع الاول فكذلك لو أقصد على نفسه لزيمه ما لا يلزمه اه فليأمل (قوله لم يثبت معاذة كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخره) في البصيرين عن جابر أن معاذة كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم رجع إلى قومه فبصلى بهم تلك الصلاة فقد سلم وفي لفظ الجعفي فبصلى بهم الصلاة المكتوبة كقوله في كتاب الادب وروى الشافعي عن جابر كان معاذ بن جبريل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم تطلق إلى قومه فبصلى بهم هي لم تلوع ولهم فرصة انتهى كمال (قوله إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلى آخره) المفهوم أنه لا يصلي نافلة غير الصلوات التي تقام لان الحذور وقوعه بخلاف على الاعتقاد هذا المهور متلف مع الآفة وفي الصلوات الخاصة اه غاية قال في التباه وقد رتبنا لما لا أبو جعفر الطحاوي رحمه الله الزيادة التي هي لم تلوع ولهم فرصة فقال قد روى ابن عينة عن عروة بن دينار حديث جابر هذا ولم يذكر فيه لم تلوع ولهم فرصة فيصير أن يكون من قول ابن جبرع أو من قول عمرو أو من قول جابر بل على نفي واجتماع لا يجرم اه وقال في البداية وقد نسل أبجد من حيث معاذة فصف هذا لا بد وقال من كلام ابن عينة اه

(قوله لا يجوز ان تصلا الى آخره) لعل لانه اه كلفه شيئا الفريزجه الله (قوله لا يجزئ الى آخره) كذا هو ثابت في بعض النسخ وعلى هذا المقتضى لا من قوله لا يجوز ان تصلا اه وفي حقيقته المستقلة لا بنية ولقطة الاضافة اه (قوله وحاصله) ان تصلا الصلاة من شرط الى آخره) لو صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس جهاد انسان واقضى في الاخر بين يجوز وان كان هذا المقتضى لان الصلوات واحدة كرمي الظهر يتوقف على حاشي شرح الجمع عند مفترض متفاد ولا تنكس اه ففي حاد كرمي ركعتين الصلوات في الماضي انما هي واحدة لا حاد من يوم واحد كالاداء في مصر في الفاه قال قبل الكلام الاول يلبي رحمه الله في التمسك العاشر من كتاب الصلاة على مسئلة المصنفات ونسب رجل الظهر وآثار العصر فقام أحدهما الآخر لم يقرب صلاة التمام وكذا هو ثابت (١٤٤)

وصيلة اقامة الجماعة في قومها المراد بقوله عليه الصلاة والسلام اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة انتهى عن الانفراد لان توافق الامام في صفة الفرضية دليل قوة عليه الصلاة والسلام للذين صليا الفرض في فرضهما فانما يتلوا في ذلك كما انما يتلوا في صلاة الجمعة فاعلم انما يتلوا في صلاة الجمعة ولو كان المراد بالتي مطلقا لكان المصاحف هنا قال رحمه الله (وجفترض آخر) اي لا يجوز ان تصلا صفتين يفترض فرضا آخر أو صفة للفرض مخوف كجفتراد ولا يجوز ان يكون حقة المفترض لنفسه اذ المعنى ان لا يجوز ان تصلا المفترض الاجتزائي آخر وحاصله ان اتحاد الصلواتين شرط لجهة الاتحاد لان الاتحاد شرط لجهة التمسك وقوموا افقة فلا يكون ذلك لان الاتحاد ذلك بان يمكنه التحول في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متعقبة لصلاته للمقتضى وهو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام الامام فممن أي تتضمن صلاة اتصالا للمقتضى ولهذا لا يجوز ان تصلا اتذبا بالاذن لان التذو وانما يصيب التزامه فلا يظهر الوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه فيكون بمنزلة ان تصلا المفترض بالتمثل الا ان اذنا أحدهما بين ما تدر به صاحب فاقضى أحدهما بالانصراف من صلاة الاتحاد ولو افسد كل واحد منهما الطوع بعد الشروع فيه ثم اقتضى أحدهما الآخر في قضاءه لا يجوز للاختلاف ولو كان أحدهما مقتضيا بالآخر فافسد ثم اقتضى أحدهما الآخر صح للاتحاد كما يصح قبل الاتحاد ويجوز ان تصلا مخالفا لمخالف لان وجوبهما عارض لتعلق البريقين فلا ولا يجوز ان تصلا التناقض في القوة والشدور على العكس يجوز ولو اقتضى مقلدا في حنيفة في التور علقا في يوسف يجوز للاتحاد الصلاة ولا تختف باختلاف الاعتقاد ثم في كل موضع لم يصح الاعتقاد من هذه السائل هل يصح شرط في الطوع أم لا ذكر في باب الحديث أنه لا يصح شرط في حنيفة وذكر في باب الادانام يصح شرط في المشايخ من قال في المسئلة روايتان ومنهم من قال ما ذكر في باب الحديث قول محمود لا ذكر في باب الادانام قولهما بناء على ان الفرض اذا بطل تنقلب نفلا كثررة المفروضة اذا بطل تنقلب عنفا وعند محمد اذا بطلت جهة الفرضية بطل أصل الصلاة وقال الرازي عقوبه بك الاشبه ان يقال ان حشد لفقد شرط الصلاة كالتظاهر خلف العذر لا يكون شاربوا وان كان للاختلاف بين الصلوات يعني ان يكون شاربوا فافيه غير مضمون بقضاء الاحتجاج شرأته انصارا كائنات وغيره في خلاف تظهر في حق بطلان الأضواء بالحققة قال رحمه الله (لا اقتصاد متروكي) (بجسيم) أي لا يفسد اقتصاد متروكي بجسيم وقال محمد يفسد لانه طهاره ضروريه بطلان الأصلية فيكون انما الفرض على الضعف فلا يجوز ولهم ما يرى ان محروبا العاصم سلبا بأصحابه وهو متبهم عن الجنبية وهم متروكون فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهم بالاعادة ولا نهى طهاره متعلقة ولهذا لا يقتدر

صلاة القوم منه على صلاة الامام حتى فسدت صلاة القوم بفساد صلاة الامام وتتضمن بسبب الامام والبناء على المصدم باطل وعلى الموجد صميم في الستين السابقتين تعطلت هجرية اقرم لصلواته موصوفة بوصف عدم ذلك اوصف في صلاة الامام فكذلك هذا بناء على المعلوم وفي المسئلة انما تصف صلاة الامام والمقتضى بصفة واحدة ووجوب سبب واحد ممكن بناء على الموجد اه قوله يعني ما تدر به صاحب اه أي بان يقول حدث أن أصلي ركعتين التين سرهما ففلا ان (قوله) ولا يجوز ان تصلا التذو بالمخالف الى آخره) ومن يصلي حتى اطواف خندق من يصلها اه زاد القبر (قوله لا يفسد أي يوسف) أي ويحمد اه فاعلم قوله للاتحاد الصلاة) قول الرازي غياني

وعندي نظيره من صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس فاعتدى جانا في الاخر بين يجوز وان كان هذا قاضا في بقدر من المقتضى لان الصلوات واحدة اه فاعلم (قوله لا ذكر في باب الحديث أنه لا يصح شرط في آخره) أي وهو الصحيح كما سبق نقله عن الهداية و... (قوله لا اقتصاد متروكي الى آخره) وفي الخلاصة اقتصاد المتروكي يلتزم في صلاته بالتميز بان لا خلاف اه فتح (قوله أي لا) بناء على آخره (بجسيم) أي الاسلام بان لا يكون مع المتروكين من مخالفا للشر وأصله فرع انما أي المتروكي المقتضى بجسيم ما في الصلوات البراءة قد استصلا لا والشر لا يعتقد فساد الصلوات املو جودا لمجونه زفران وجوده غير مستلزم لعله وهو ظاهر وينبغي أن يحكم بحمل الفساد عنهم اذا من حل امامهم لان اعتقاد فساد صلاة امامه بذلك اه فتح (قوله وهو متبهم عن الجنبية الى آخره) والحدث بجسيم اولي بالامتنع الجنب التيم اه كنوز لفته الرازي

لوقى القزوينى قال علمى اى بهذا الاجماع ه (قوله وقال محمد لا يجوز) اى وهو القياس اه (قوله فلما دخل) اى بكبرى
 صلاته وكانت هذه الصلاة تظهر يوم السبت والاحد وفى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤمنوا بالحق وغيره وفى
 بضار اى انها صلاة تظهر وقال ابن جرير فى فتح البارى لم يصح فى انا الصلاة كذا كونه كانت تظهر وزعم بعضهم انها لم يصح
 قوله بن جرير بن حماد والعباس اه (قوله يسبح الناس تكبيره الى آخره) فى الحديث وهو يصح فجاز رفع المؤذن اى صوتها فى
 لغة والعبد بن وغيرهما اه اقول ليس مقصود من رفع الكائن فى هذا مثال اى اصل الرفع لابلغ الاستغاثات اى مخصوص هذا
 لئلا يفسد قومه هذه البلاد فلا يعمد اى مفسد فاعلمه باليقين على منتهى عزه تالله اوا كبروا بما جاوزت المقصد وان لم يشغل ظلمهم
 بالمؤمن فى الصباح يات على حاشية الا بلاغ والاشتغال بغير ربات التمسك بالظلمة والصناعة التفتية لا اقامة لمصداق الصباح ملحق بالكلام
 انتهى بساطة علم الصباح وسبب اى فى باب ما يفسد الصلاة اه اذا ارفع (١٤٣) بكان من ذكر الجنبه او النار لا يفسد

فيمم الرفع والخفض والترتيب والرجوع كالتمثي لنسب البيت الى عسدا الحضرية والهاب ان مقام طلب الحاجة التضرع لا التضي
 اه فتح التدبير (قوله واما امامة الاحدب) قال في التبيين معلامه التوفيق فصل في كرم الاحدب اذ اباقت حديثا لكر كرم
 يشرب برأسه لكر كرم لانه عاجر على اعلی اه (قوله فقد ذكر في التفسير انه يجوز ان لا آخر) أي مطلقا وهو لا يهرق توافي القاضي
 انما هو انما هو امامة الاحدب لقائمة في اقتداء القاطن بالقاعد اه فاطن كثر من غير تفصيل اه (قوله وفي الفتاوى الظهيرية
 الى آخره) هكذا هو ضبط المستخرج من هذه الفتاوى وقفا على ما في نسخة من نسخة من التفسير اه هكذا ولا يصح امامة الاحدب في مقام
 هكذا ذكر في مجموع النوازل وقيل يجوز الاول اصح اه (قوله ولو كان قد قدم الامام عوج) العوج حقيقة في الاجساد خلاف
 الاعتدال وهو مستقيم باب تقب يقبل عوج العمود ونحوه وهو عوج والاتق عوجا من باب آخر والعوج بكسر العين في المعاني يقال
 في الدين عوج وفي الامر عوج اه مصباح (قوله وانهما لا يجوز) أي لان القيام اقوى والتعود معتبر دليل اقتداء القاطن دون
 المطلق فتنبه بالقوة كذلك على في اللغة

(قوله) ومتنقل بغير من الى آخره) وقال مالك والبرقي لا يجوز الاقتداء بالتفعل بالقرض أما لان الاقتداء شركه ومواهب والمخاطبة بين القرض والتفعل ثابت وجوابهما القائلان حديثه أنه وقوله عليه الصلاة والسلام لا يتركف بئنا أنذر إذا كان أحمر أسود يؤثرون الصلاة من وقتها وإذا كان (١٤٤) كذلك فصل في تركها بسبب سلاتك معهم بنصه اه دراية (قوله)

وقال الشافعي لا يبعد أي وفي الجملة يبعد عندهم اه غايه (قوله) وعن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره) هذا الحديث والذي عليه قال صاحب الغاية فيما نقلنا من أبي الفرج لا يعرفان اه فخرج في ذكره في الجنب أهم زمانا ثم قلنا مكان كثيرا وصليتم احبوا الصلاة الحائفة أو بلا حائفة ليس عليهم إعادة التمسكه غير مقبول في البيانات لفظة باعتبار أنه فتح فخرج في نقله في الداء عن رجل الزوائد شك في انعام وضوء امامه جاز اقتداء به لان الظاهر هو الاتمام اه فتح (قوله) فلهذا لم يستيقن بالكتابة الى آخره) أي قبل المنحول في الصلاة اه غايه (قوله) ان يخرج من الى الجنب) قال في المسباح والجرب يضم الزام بالسجكون ففتح ما برقت السبل واكتسبه من الارض وبالفصح اسم موضع غريب من المدينة بطريق مكة على فرسخ اه (قوله) قال في النسخة وهو الصحيح

الاول قال رحمه الله (ومتنقل بغير من) لان الفرض أقوى اذ لم يلحظ في حق التنقل الى أصل الصلاة وهو موجود في القرض ومن يدركه مقتضى القرصية ولا يقال ان القراءات في الاثرين فرض في حق التنقل نقل في حق المقرض فوجب ان لا يجوز الاقتداء بغير من لا يتنقل لان قول صاحب الغاية مقتضى أنشدت حكم سلاته امامه بسبب الاقتداء ولهذا ذكره في كتابه مع الامام من الشفع الاول وكذا لو اقتصد مقتضى صلاته باربعه أو مع ركعتين في الرابعة فكانت الصلاة تكون القراءة في الشفع الثاني متلا في حقه كما هي نقل في حق الامام قال رحمه الله (وان ظهر ان امامه حدث أو أمان) وقال الشافعي لا يبعد على هذا الخلاف الجنب والذي في قوله أو بغيره محتمل فلهذا عليه الصلاة والسلام أي امام صلى يقوم وهو جنب فقدت صلاتهم ثم لا يشك في صحة صلاته وان صلى بغير وضوء فخلل خلفه وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه صلى بالناس وهو جنب فأطاعوا أمر القوم بالاعتناء بولائه لا يمكنه الاطلاع على حال الامام فتعذر ولنا قوله عليه الصلاة والسلام فانقضت صلاتنا لا امام فحدثت صلاته خلفه وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بهم ثم جاوره بغير طهر فحدثهم ولا نعلم صلاته مبنية على صلاته الامام والبناء على الفساد سفسار كلفه وكانا بان أن الامام كافر أو مجنون أو امرأة أو غني أو أوى وأقرع من ذلك ما لو كان أصلي بغير احوال فلهذا لا يجوز بالاجماع فكذلك الحديث لانه لا يراه حيث لا يكون شارب في الصلاة مع الحدث ولا مضرب بعدم إمكان الاطلاع في الشر وطهرا واضحه أو الفرج وأما أثره فلهذا لم يستيقن بالكتابة وانما أخذ لنفسه بالاحتياط ويدل عليه ما رواه في الموطأ أن عمر خرج الى الجرب فلما هو قد احتل وصلى ولم يقتل فقلنا ما رأنا الا ما حدثت وما شعثت وصليتم وما اقتلت قال وغسل ما رأني في ثوبه ونضح ما رأني في ثوبه ثم صلى بصدراع الضبي قال رحمه الله (وان اقتدى أي وقارى بأي أو استخلف أمافي الآخرين فحدثت صلاتهم) أي صلاتا للجميع وقال أبو يوسف ومحمد صلاته الامام ومن لا يقرأ ثمانية لا يعمدوا م قوله مذكورين وغيره معذورين بغيره كالعزلي اذا لم يقرأ الا بيمين وعمره وكذا سائر اصحاب الاعذار اذا أوتوا بطل صلاة غير المعذورين لا غير ولا يبين حصة ان الامام تترك القراءات مع القدرة عليه اذ كل جبهه أن يقتدى بالقارى حتى تكون صلاته بقرائه فانقضت صلاة الامام فحدثت صلاته خلفه بمن يقرأ أو بمن لا يقرأ والفرق بين هذا وبين ما رواه الاعذار أن قراءة الامام قرأه لم يقرأ ثم قرأه مع القدرة عليه ولا يكون ترك الامام سزا لقوم حتى لا تكون عيوبهم مستوفاة يستعزوا بالامام وكذا سائر اصحاب الاعذار ولا يكون الشرط الموجود من الامام موجودا في حقهم فانقرض ثم قيل انما نفس صلاته الامام عند ما علم أن خلفه قارئاً روى ذلك عن القاضي أي حذروا في ظاهر الرواية لا فرق بين العلم وعدمه لان القرائن لا يختلف فيها العلم بين العلم والجهل وقال الكرخي اذا اقتدى بالقارى ولم يزل الى امامته لا تقصد صلاته لانه يطعمه الفاسدين حته فلا يمين التزمه كلهم وقيل تسدون لم يروا امامته لان الفاسدين يمتنعون الاقتداء بالقارى فاذا لم يشترط عليه في الظاهر على ما تقدم فكيف يشترط نيته واختلافوا في شروعه في صلاة الامام قال بعضهم لا يصير شارباً روى ذلك عن الطحاوي قال في النسخة وهو الصحيح وقيل يصير شارباً فاذا جاءه أو ان القراءة تنفذ صلاته وهو مروي عن الكرخي ولو كان لا يصلي وحده والقارى وحده يجوز على الصحيح لانه لم

وجهه أنه لا فائدة في الحكم بحسته لان الفائدة تأتي في يوم الاتمام أو وجوبه اقتضاها كالايمان متلف اه يظهر فتح (قوله) وقيل به شراراً أي لان الامام طهر على التكبير اه فتح (قوله) فاذا جاءه وان القراءة تنفذ صلاته الى آخره) واعلم بان مقتضى جمت فلا اقتضاء مع اتمامه بصد الشروع لانه اتمامه شراراً في صلاة لا قراءة فيها والشروع كالنذر ولو نذر صلاة بلا قراءة لا يمانه في الاثر وايضا عن أبي يوسف كذلك هذا اه فتح (قوله) ولو كان لا يصلي وحده والقارى وحده على آخره) قال أبو يوسف على

قياس قول أي خيفة رجس الله لا يجوز وهو قول مالك رحمه الله وفي شرح الطحاوي لا رواة عن أي خيفة فاعل الاختلاف المشايخ في
 قتال اه كأي وكان أبو الحسن الكرخي يقول اقتداء بقارئ يأدي صحبه في الأصل لكن الثانية أو ان القراءة تفصل صلاة وكان أبو
 جعفر يقول لا يصح أصلاً هنا فقط صاحب القامه اه (قوله وفيما إذا تقدمه) أي أحدث فاختص بها اه كأي (قوله في المتن
 وإن سبقه حدث) كتاب الشيخ النيلي في هذا المثل ترجمة وهي قوله بالحديث في الصلاة هنا لترجمة موجود في غالب ما وقعت
 عليهن نسج المتن وفي بعض منها خاضع إلى باب الامامة فقال باب الامامة والحديث في الصلاة وعلى هذا السقف مشي الشارع رحمه الله
 اه (قوله في المتن وإن سبقه حدث إلى آخره) عى الصلاة متفرق الذين المايخ في السابق الأحداث الخارجة من دينه موجبة لوضوء
 دون التمسك بلا قصد للحديث أو يبيد أو يغير ولو لم يأت بعد ما أتى في الصلاة من توقف أو قبل باقي الصلاة عملة بدنه اه كأي
 (قوله عليه الصلاة والسلام من طأ إلى آخره) وجه الاستدلال بالحديث أن قوله لو لم يأت حرواً أدى درجاته بالإباحة فثبتت
 شرعية البناء ولا يقال قوله طئتوساً لوجوبه فيغني عن أن يكون وليين لوجوبه أيضاً لقله لا يضراً لاله لو كان لوجوبه بكونه للمدى أثبت
 لكن الباء غير واجب بالاجماع اه كأي (قوله وقال عليه الصلاة والسلام) (١٤٥) والسلام ذاتي أحد كأي إلى آخره

الحديث الثاني قال العلامة
 كمال الدين فيه أنه قريب
 وأما أخرجه أوداود وابن
 ماجه من حديث عائشة
 قال صلى الله عليه وسلم
 ذاتي أحدكم فأحدث
 فليأخذ بشفة ثم ينصرف
 ولو وضع يده لم يجر
 احتقالاته السابق فلا صارف
 له عن الوجوب اه فتح
 (قوله والاستئناف أفضل
 إلى آخره) قال في الدرر
 ومعنى الاستئناف أن يعمل
 على إيقاع الصلاة ثم يشرع
 بعد الوضوء اه (قوله
 نحرزاً عن شبهة الخلاف
 إلى آخره) هذا الجواب عن
 الحلقه بالحديث العهد اه
 (قوله أو لا يكون بينهما

أين ظهر منه رغبة في الجماعة وفيما إذا تقدمه في الآخرين بعد ما قرأ في الأولين خلاف فزهره يقول
 إن غرض القراءة تذكير قلبه وعن أبي يوسف عنه وجه الظاهر أن الذي أضف لا وأخص صلاة
 من القارئ خلاصها ما ملأه كل أم وأبى ولأن كل ركعة صلاة فلا يجوز خلوه عن القراءة تصقفاً
 أو تقديره حتى لا يسهو لهدم الأمانة فلن يقل القادر بقدره الغير لا بعد قادر أعند أي خيفة قولها ثم
 وجب الجلوس والجمع على الضرر وإن وجد قائماً معي مع فكيف اعتبره قادر في مسائل الأولى قلنا
 إنما خص بقدره الغير إذا قلنا اختياراً لئلا الغير وهذا الذي قادر على الاقتداء بالقارئ من غير اختيار
 القارئ فينبز قادر على القراءة قال رحمه الله (وإن سبقه حدث) أي للمصلي (توضاؤين) والقياس
 أن يستقبل وهو قول الشافعي لأن الحديث سابقها والمشي والافتراف يفسدتها فأثبت الحديث العهد ولنا
 قوله عليه الصلاة والسلام من طأ أو أمدى في صلاته فليصرف وليشؤنا ولين على صلاته
 ما لم يتكلم وقال عليه الصلاة والسلام ذاتي أحدكم فكأنه أورد عن فليضع يده على فم يوقد من ليسبق
 بشئ ولأن البالي لما سبق فلا تلحق بما يتقدم والاستئناف أفضل من نزاع شبهة الخلاف وقيل
 إن التردد يستقبل والامام والمؤتمن يتبع صلاة فليصلي الجماعة والمفردان شاء أم لم يشأ وان شاع
 إلى مكانه والمقتدي بغيره ولا مكانه حالاً لأن يكون له من قدره أو لا يكون بينهما حال واختلقوا
 في الأفضل الفرد والمقتدي بعد فراغ الامام قال خواهر رادما العود أفضل ليكون في مكان واحد
 وهو اختيار الفضلي والكرخي وقيل منزه أفضل لما فيه من تقبل المشي وذكر في نوادر ابن جماعة أن
 العود يفسد لا معنى بالاجبة ومن شرط جواز البناء أن ينصرف من صلاته حتى لو أدى ركعة
 الحديث أو مكث مكانه قدر ما يؤدي ركعة فسد صلاته إلا إذا أحدث بالنوم ومكث ساعة ثم أتته فاه
 بين وفي المتن أن لم يشرع عليه الصلاة لا تصد لاه لم يوجد من الصلاة مع الحديث ولو قرأها بها

(١٩ - زيل في أول) (حائل) أي فيصير اه والمراد بالحائل المانع من صحة الاقتداء وقد كره في فتح القدر اه
 (قوله كوفي نوادر ابن جماعة أن العود يفسد) أي والعصم عنده لم يكون مؤثماً بالصلاة في مكان واحد اه فتح (قوله لا معنى بالاجبة)
 قال في القامه ثم جعل الامام بعد الوضوء إلى موضع صلاته يدوا حدثاً لرباءة ولو طعم نفسه ليتوضأ لا يبيد ذكره في المرتبة الثاني
 وقال في المفيد كل موضع لا يجوز له الصلاة لا يجوز له الاختلاف اه (قوله ثم أتته فاه يني) وعن محمد بن ربيع ومحمد بن سالم نومه ثم
 أتته وذهب جماعة السادة ما أتته في حال نومه كالعدم اه غايه (قوله لاه لم يوجد) التي في مسودتنا المصنف لم يؤد اه قال في
 الدرر والوتر كروا يضاعف يده على ركبتيه مشيراً إليه وفي السجود على الجبهة وفي القراءة على الفروع في صلاة التلاوة يوضع يده على آفته
 اه وفي القامه ركعة واحدة بأصبع واحدة ومصد يوضع لأصبعه على جبهته إن كانت واحدة وأصبع واحد وفي اثنين بأصبعين وفي
 صحت التلاوة يوضع أصبعه على جبهته ولسانه وفي السجود يشر برفق بهذا السلام يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له قال في حوامع الفقه
 وقال في الدرر أيضاً قال محمد الأعمى أحدث في ركوعه أو سجوده لا يرتفع مستوي بل يتأخر بمقدور ثم ينصرف اه وقال في الجنب
 أحدث في ركوعه أو سجوده لا يرتفع مستوي اقتصد بسلامة بل يتأخر بمقدور ثم ينصرف اه (قوله بر من الصلاة مع الحديث
 إلى آخره) قلنا في حرمة الصلاة تقاضا وجنته صلاتها كونه بر أمهاتنا تنصرف إلى ذلك غير متعبد بالتصديق كان غير محتمل فلذا كان

العلم الموقر إذا ما أوصافه فلا يهرجك للحدث والشئ وان قيل تنقد في الغلب لا لا الأب وفيل بل في عكسه بخلاف الذكر
لا ينع البناق الاصم لغير من الإبراء اه فتح (فروع) من الغابة ولو لم يولد الملقح إلى غيره فسدت صلاته لا يمتنى
بلا حجة كذا في شرح الطحاوي اه كاك وفي مختصر الصراحيين ولو استقي ماء وصوره أو رز زود قال في الحط وغيره فسدت
صلاته وليس فسخ من ضرورات النكاح في الرغنى يستقي من البئر وبين قال وقال الكرخي والقنوري لا يسنى وذكر في الصفاته
يسق ولو يصبغ خلافا وروى أبو سلمى أيضا أن الاستقسام بالسرة لا ينع الساتعة قال وكان لما يمسد أو البئر في تحتها إلى
الترجى فاستدل أهل الأمرين مؤنة وطلب الماء بالشارة أو استمرامه على أنسى فوه في موضع الوضوء فرجع وأخذ له لا يسنى
ولو ذكره لا يفسح رأسه فرجع وصح يجوز له لا يصب منه اه وفي القراءات قلنا من فتاوى الفتاوى والجسري من ح المصن السرة
لا يفسد ولو كان الخوض فخره تنقد اه (قوله) وقيل لو أحدث كما وقع رأسه فالتامع الله إلى آخره وقال المرغشاني نص
عليه في المتن اه غايته أي ولان الرفع يحتاج إليه لا يصراف فمرده لا ينع فلما اقترنه التسبيح طهره فسد الأداء اه فتح (قوله)
مع نية) بفتح التون والضم لغة اه مصباح (قوله) وقيل على الاختلاف أي لا توضع ولا تلبس من منعه اه غايته (قوله)
يشق قولهم جعيا) أي وهذا (١٤٦) باحلى تصور بناتها كل رجل خلافا لغيره وهو قول المشايخ اه فتح قوله

انفسد وأبى لا وقيل العكس والصحيح الضاد في حاله في الأول انتهى وكذا في الحديث وفي الثاني مع
الشئ والتسبيح والتهلل لا ينع البناق الاصم وقيل لو أحدث كما وقع رأسه فالتامع الله إلى آخره
أجله لا ينع وعن أبي يوسف لو أحدث في جوده فخرج رأسه وكبر ربه اعلم جوده لم ينشأ فسدت
صلاته وإن أدا لأصراف لا تنقد ومن شرطه أيضا أن يكون المحدث ملبوا حتى لو أصابته شربة أو
عضة من يوفى فسد له لا ينع لأنه يصنع المصامع فخره فلا يطق بالعالم وعذاي يوسف بين لعدم
صنعه ولو وقت طوبى من علم أو سفر حلة من شعرة أو شعر بنى موضوع في السعد فسداه قيل
بين لعدم صنع العباد وقيل على الاختلاف ولو عصى فسقه المحدث من عطسه أو تنفسه فخرجت
أمنه مع شوقه قيل بين وقيل لا ينع ولو سقط من المرأة لكره في غير ربه مبالا ينفى قولهم جعيا
ويعبر كما بينت عنده وعند هذا لا ينع وإن أصابته شربة فسد ما لم يمتن من جواز الصلاة فسد ما كان
من سبق الحديث منه بين وإن كانت من خارج لا ينع بخلاف أبي يوسف والفرق لهما أن هذا قيل
لشرب ما وجدته استاءه في الأول بها للوضوء ولو أصابته شربة من خارج من سبق الحديث لا ينع وإن
كانت في موضع واحد وإن كشف عورة للاستبراء طلبت صلاته في ظاهر المذهب وكذا إذا
كشف المرأة لأصابع للوضوء وهو الصحيح ويتوضأ ثلاثا أو يستوعب رأسه بالسبح ويضعف
ويستشق وباقي سائر سنن الوضوء وقيل يتوضأ مرة ثم يقرأ زاد فسدت صلاته والأول أصح
قال رحمه الله (واستقلوا لما) أي أن كل ما لم يلدو ريتا وصورة الاختلاف أن يتأخر محدوبا
وأصابعه في أرضه يومه أنه قد ردت فينقطع عنه الظنون وروى ذلك عنه صلى الله عليه وسلم

خلافه لا يبرئ من أن لا ين
عندنا لا يبرئ من أن لا ين
عورة ولا ينفى شدة عليه
اه كاك وفي الخبر المرأة
كل رجل في الوضوء واليه
لان كلمة من في الحديث
تتأول الرجل والمرأة اه
كاك (قوله) وان كشف
عورة لا تستأعلى (اره)
وفي الخلاصة إذا استصى
الرجل والمرأة فسدت ثم
تقبل من الغير يد يتقبلي
من تحت ثيابه أن مسكن
والاستقبل وفي التهاج
القاضي أي على السنن
ان لم يصب بياضه لم يفسد
وان وجد بان يثخن من

الاستصا أو غسل الباصه تحت القبس وأدى عورة فسدت اه فتح (قوله) وكذا إذا كشف المرأة
فذا على آخره) أو كشف رأسه السح اه فتح الملقى قال في القراءات وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول ان أمكنه الوضوء من غير
كشف عورتها بان يثخن بها غسل ذراعها في الكين ومسح رأسه مع الحمار بان كان ذلك رقيقا بصل المالحى ما قصه فكشفها لا ينع ولو لم
يتمكن بان كان عليها حجة وخارجتين لأصل المالحى ما قصه كاك رجل إذا كشف عورة في الاستصا فسد مجاوزة الاستصا ما خرج
أكثر من الدرهم إلا أن محمد أطلق الجواب لان في الزمانه الفصل في الكين حريا اه (قوله) وهو الصحيح إلى آخره) أي أن يروى
جواز كشفها اه فتح (قوله) في المتن واستقلوا لما إلى آخره) قال الطحاوي ولو تقدم رجلان بعد ما سبقه المحدث وتأخر
فلم يسبق المقام الامام فهو الامام وعلى القوم أن يتقدموا به وان تقدموا بها فليها ما اقتدى القوم فهو الامام ولو اقتدى بعضهم
بغيرهم بعضهم هذا بصيرة الأكثر فصلا لا كرمع امامهم بآخرة وصلا الأقلين مع امامهم لم يستقوا كلوا سواء فسدت صلاتهم جعيا
اه ولو كان المحدثات وصغر خارج المسجد مع اقتدائهم جعيا الامام خرج الامام من المسجد واستحق واحد من خارج
المسجد للصحة وفسدت صلاته القوم يخرج الامام من المسجد قبل الاختلاف عندها وقال محدبهم الاختلاف اه ش طحاوي
(قوله) ان كل اماما) أي بان كل من سبقه المحدث اماما اه (قوله) يومه أنه قد ردت) أي أخذنا شرب رجل إلى الحرب
أو مشيا إليه اه

(قوله من الصف الذي يليه) أي حقره ولهذا قال عليه الصلاة والسلام يلي منكم وأول الاحلام والتي لا تاذناته ثمانية استخف بهم
 اه غايه (قوله ولو نكح بطلت صلاتهم الى آخره) أي سواء كان طائفا أو صلحا أو بهلا اه غايه (قوله وفي صلاته لا يلامر ويأتان) قال
 الطحاوي نفس صلاته أي صلاته بدسبب الحديث كان عليه الاستقلال بصير هو في حكم المتدين به كغيره فيركب الاختلاف قبل أن
 قسدت صلاتهم فلا تنفس صلاته كما في الأولى وقال أبو حمزة لا تضلله في حق نفسه كالمتفرد وهو الأصح اه دوايه (قوله ولا يجوز
 الصوف بطلت صلاته عندها) قال في الفاتحة الأصح قوله ما قال الكمال رحمه الله ولو استخف من آخر الصوف ثم خرج من المسجد
 قوي الحليقة الامامة من باعتها ما ماتت نفس صلاتهم كان متقدما دون صلاته وصلاة الامام الأولى ومن عنده وشعلا في صفه
 ومن خلفه وان شئت أن يكون اماما إذا قامه قام الأولى ومن خرج الأولى قبل أن يصير للخطبة في مكانه أو قبل أن ينوي الامامة قسدت صلاتهم
 اه (قوله والصوف متصل) أي بالسجد اه (قوله ولو استخف من الصوف التي خارج المسجد الى آخره) قال في مختصر البراءة
 وفي المسجد يستخف والصغير والكبير في سواء الا اذا كان مثل جامع المتصور وجامع بيت المقدس اه غايه واذا لم يوجد من ذلك
 فتوضأ في جانب المسجد والقوم ينتظرون ويجمع المكان غوات صلاتهم أي رآهم اه غايه وفي مختصر البراءة لو سقي الحديث في صلاة
 الجنة ينتهي له أن يني وفي الاختلاف خلاف كذا في الفاتحة قوله وانالم (١٤٧) يوجد من ذلك يني يستخف
 ولم يتقدم أحد اه (قوله

ويقيم من الصف الذي يليه ولا يستخف بالكلام بل بالاشارة ولو نكح بطلت صلاتهم ولهذا يستخف
 ما يجوز الصوف في الصوف في المسجد أي يخرج منه ولو استخف حتى يجوز هذا الحديث بطلت صلاة
 القوم وفي صلاته لا يلامر ويأتان وان كان خارج المسجد صوف متصل وخرج من المسجد ولم يجاوز
 الصوف بطلت صلاته عندها وهذا لا يتصل لأن الواضع الصوف حكم السجد كأي الصعاء
 ولهذا أن القياس أن يتصل صلاتهم بنفس الاخر أو لكن في المسجد وروا لاخر ورواخره
 ولهذا ذكر الامام في المسجد وسد وكبر القوم خارج المسجد والصوف متصل لا تتعقبا لجمعة
 ولو استخف من الصوف التي خارج المسجد يفسد صلاتهم وعندهما يجوز قال رحمه الله (كالوصف
 القراء) أي استخف في الحديث كاستخف اذا هجر عن القراءة وهذا عند أي حنيفة وعندهما لا يجوز
 أن يستخف فيما اذا هجر عن القراءة بل يتها بالقسرة لا يلبس في معنى الحديث لانه لا يجوز
 الاختلاف في الشر وهو ي تحقق فيما يلبس وهذا لا نسيان جميع ما يفسد من القرآن في الصلاة
 بعيد فصار كالتأية ولهذا الهجر هذا الم لا في الحديث ولو جئنا في الحديث نوما يمين فلا يحتاج
 الى الاختلاف ولهذا قوله من معص أوعله انما فسدت صلاته فكان أولى يجوز في خلاف الجنة
 لا يحتاج فيها الى بذن ما رواه بلين كشف العورة وغير ذلك تكن في معنى الرضوخ وهذا اذا لم يقرأ
 قدر ما يجوز به الصلاة واعتراجه بل أو خوف فحصر عن القراءتين غير نسيان ما اذا قرأ قدر ما يجوز به
 الصلاة فلا يستخف بل يركع ويصلي على صلاته ولو استخف فسدت صلاته لانه لا حاجة اليه وكذا اذا
 نسي القرآن وصار أميا فلا يستخف لانه لا يجوز واجاعا لان تعلم القارئ صلاته لا يجوز لم يقرأ في موضعه
 قال رحمه الله (وان خرج من المسجد فظن الحديث أو أخطأ أو أغنى عليه مستقبل وقوله ظن الحديث

برهانه ان من تأخر بفعل رجه الله وجهه اسحق في الاسلاف في الجمع الصغير وقد وردت القراءات في كتاب الفقه كاصحاب وغيره
 وأما انكار المطر في ضاهاها فهو في محسور العين لانه لا يبيح لمفعول ما ليس فاعله لا في مفتوح العين لا تمتد يجوز تناقل
 منه للفصول فانهم اه (قوله وان هجر هذا الزم) أي أثبت بالنسبة الى العز في الحديث اه كأي (قوله الخبز يذبح أو قال) احقر
 بقره غايه ان طائفة الحنفية يمتدوا ولا يوجب جملته كشف العورة اه (قوله وصار أميا فلا يستخف لانه لا يجوز واجاعا الى آخره) قال العلامة
 كال الدين وفي الفتاوى ما عجزوا الاستخلاف اذا لحقه جمل أو خوف فاعتنت عليه القراءات ما انانسي فصار أميا يجوز وتقديم
 دليله ما يقتضي أن عند صير في النسيان وهو في النهاية أيضا فلا يفسد شيء إلا أن يؤزق النسيان هنالك بما يشتمل من امتناع
 القراءة اه (قوله يظن) بالياء التثنية في خط الشارح اه (قوله أو جبن) يقال جبن الرجل على ما ليس فاعله ولا يقال منه قاله بل أعنه الله
 فهو مجنون على غير قياس وقيل يسه عن اه غايه (قوله أو أغنى عليه مستقبل) قال في الدرر بهذا اذا وجدت هذا الاشياخ بل أن يتقدم
 مقدرا لا تشهد فاما لو جئت بعد صلاته صلاتا القوم تامة لا يصير خارجا عما عليه هذا الاشياء فلا يفسد انطرح شرطه فرض عند
 أي خيفة أو جبن فلو جاز لا يصح ما صار محمد ليلها لا من امطرايا ومكث بعدا لحديث فان المكث خارج من الصلاة من الحديث
 وهو من كيفا كان في حديث محمد الصنع بلين حيث لا يضرب أو من حيث المكث اه

قوله معناه يظن الحديث منه أي بان على القول بما قلناه له قوله في حق الشكائلى آخره حتى لا يلزمهم بعد التوبة ضمان ما تلقوه من الاضرار والأموال كالأهل العدل وانما الفرقوا في الاستسلام اعطاه قوله وهذا هو الأصل إلى آخره أي أنه إذا انصرف لثمن فان كان متعلقه لو كان ثابتا بآثار الظاهر بخلافه فياخذ البنائون كانوا لو كان لم يجر بظهور خلافه لم يجر اه فتح قوله يعتبر قدر الصوفى خلفه إلى آخره) والوجه اذالم يكن ستره أن يعتبر موضع سجود لان الامام مفرد في حق نفسه وسكنه التفرد

فإن انتهى فتح قوله وانما يتم جازت) أي ولو اختلف القوم فسدت صلاتهم لاصلاة الامام اه فتح قوله فكذلك فقهه بعد التشديد قبل السلام إلى آخره) الا فراداة شاذة عن أبي يوسف العمدة في سجود الهوى رفع القعدة كالعمدة في سجود السلاوة فعلت ذلك رواية ياربه اعطاك الصلاة اه غايه قوله ولو فقهه الامام إلى آخره) انظر ما قاله الشارح فيها بيان صدق قوله كاتخذ بفتحها امله قوله وبطلت إلى آخره) قال العيني رحمه الله هذه إلى آخره المسائل الملقاة بالحق عشرة اه قوله بطلت صلاته برؤيته المله إلى آخره) لانه قد روى الأصل قبل حصول المقصود بالبدل له غاية فان قيل بشكل في هذا التيمم اذا أحدث فحله فأنصرف ثم جرحه لانه ان يتوضأ ويبس على صلاته فبطلت صلاته هناك برؤية الامام المستخفي في مسح الخف في شقوى فاضحان قلنا الفرق بينهما ما بين ياربه الاستسقاء في قول ياربه

معناه يظن الحديث منه ثم علم انه لم يحدث أما الاستقبال بطريق من المسجد فلا يؤمنه على كثير من غير ضرورة وان لم يخرج من المسجد يصلى ما بين من صلاته وعن عمدة يستقبل وهو القياس لو جرد انصرف من غير عمد وجه الاستسقاء أما انصرف على قصد اصلاح الأثر أي أنه لو تحقق ما توجه به من على صلاته فالحق قصد اصلاح بيقينه ما لم يتحقق المكان بالمرحوم من المسجد كما أخذنا التأويل القاسم للصحيح في حق الخاتمة بخلاف ما لو أنما فتح على غرضه ما لو كان ما حصل على الخفين ونظن أن مقتضاه قد انقضت أو كان متيمما فرائى سرايا فقلته ما لو كان في الظهر قلنا اه لم يصل الفجر أو رأى حرم في ثوبه فخلت بالجملة فأنصرف حيث قصد صلاته وان لم يخرج من المسجد لان الانصراف على سبيل الرضى وهذا هو الصحيح ما توجه به يستقبل وهذا هو الأصل والمار والبيعة والبيعة بغيره المسجد كداروى عن أبي يوسف والمرأى انما تزل من صلاته فسدت صلاته اه بغيره المسجد حتى الرجل ولهذا فتشك فيه ومكان الصوفى في الصراط حكم المسجد ولو تقدم قدامه ولو يكن له ثمرة يعتبر قدر الصوفى خلفه وان كان بين يديه ستره فطلعت السترة وعن محمد أنه يعتبر قدر الصوفى خلفه كما كان يكنى ثمرة وانما استخلف بطل صلاته لو لم يجر أو لم يجر كذا وقيل هنا قولهما وعداى حنيفة لا تغد وهو اختيار أبي نصر وفي فقرات الفقيه أي جفران كذا الخليفة لم يأت بطريق جازت صلاته وانما قد غدت كذا روى عن الركن وروى بآثار من جماعة عن محمد بن النعمان قال الخليفة مقام الاول فسدت صلاتهم وان لم يأت بركن وان لم يقبل جازت وجه الاول ان الاستخلاف نفسه عمل كمي يتكون بنفسه وهو القياس في الحديث وانما تركه لعدم رولا عند هذا الصمد بالحاجة إلى الاختلاف وان كان يصلى وحده في الصراط مفرد موضع سجود وقيل مقدار ما بين صلاته لا قضاء وأما الاستقبال فيما نحن اوضح عليه أو احسن فلا تعلق هذه الاشياء فلا بد من كمين في معنى ما يورده الصواب ولا يبين في مكانه بعد جود الانعام والجنون وقد ذكرنا ان شرط البناء ان يصرف من مائة وفي الاختلاف يحتاج إلى عمل كثير إلى كشف العمدة فلم يكن في معنى الحديث قال رحمه الله (وان سجدت بعد التشهد وتوضأ وسلم) لان التسليم واجب فيتوضأ يأتي به قال رحمه الله (وان تعمد أو تكلمت صلاته) أي بعد الحديث بعد التشهد لانه لم يبق عليه شيء من فرائض الصلاة فخرج من صلاته لو كان اذا سجد فحدث بعد التشهد ثم أحدث متعمدا قيل ان يتوضأ قلنا وكذا لو فقهه في هذا الحالة تمت صلاته لكن بطل وضوءه وعند زفر لا يبطل لان الفقه لم يترتب في ذلك صلاة فأولى أن لا تؤثر في هذا وضوء وهذا لان الجوراد باعدها ما إذا لم يعد الصلاة فلا يصح وضوءه قلنا وجود الفقه في آخر من الصلاة كوجودها في أثناء الصلاة فصار كنية الإقامة في هذا الحالة فانقلب أو ما بالية واعلا تصد الصلاة لعدم حاجتها إلى البناء وكذا لو فقهه في صدق السجود لان العمدة في الصدق رفع السلام دون القعدة فكذلك فقهه بعد التشهد قبل السلام ولو فقهه الامام ثم القوم بطل وضوءهم لم يجر وجه من الصلاة بيقينه بخلاف ما لو سلم الامام ثم فقهه واحتيج بطل وضوءهم لانهم لا يخرجون من الصلاة بسلامه ولو لم يجر بطل البناء بعد ما سلم الامام ولو فقهه الامام والقوم معا بطل وضوءهم جميعا لانها ما صدقت بجزأ من الصلاة قال رحمه الله

في ذلك السعة وان التيمم بنفسه الاستدلال بانما وجوده عند جود الله فيصير بعد ما بالحدث السابق (وبطلت وفي مستثنى من تقصير التيمم بنفسه الاستدلال بتقاضه بالحدث الطارى على التيمم فلم توجد القدرة على الاصل حال قيام الخلف قبل حصول التقصير بالخلف فلا يلزم الا تقاض بنفسه الاستدلال كذا في الفرائد للظهير اه كما في قوله ان يتوضأ ويبس يخالف لما ساق في كلام الشارح في قوله اوقتت سجدة سجود عليك ثم ارجع هذا الجمل في فتح القدير له

[illegible]

(وطلعت انراى منهم) أى طلعت حلاله رؤى وتعلمه والمراد بالرؤى القدرة على الاستعمال حتى لو تأمل بقدر على استعماله لا تطل ولو قدر من غير رؤى بطلت هذا الحكم على القدرة لا غير وتقيد به بالتيم بطلان الصلاة عند رؤى مخالفة لا ملامة كل متوضى يصلح خفيه منهم فرى الموت المتوضى المتخطط حلاله لهم أن إمامه قادر على إله باختياره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته فلو قال وبطلت ان رأى منهم أو مقدمه لم يطل الكل قال رحمه الله (أو وقتة معه) هذا اذا كان واحدا لله وان لم يكن واجدا لا تطل لان الرجلي لا يلاحظ له حاس التيم وقيل بطل لان الحدث السابق يسرى الى المتقدم فيتمه كأنهم اذ انى أحسن عضوه ولا يجتمع على ما تقدم في باب المسح على الخفين ولو أحدث فذهب لتوضا ففتى بالحق في هذا المخالفة لا تطل صلاة بل توضا وقيل وجليه ويبقى لاه انما رصه غسل رجليه لم يثبت حل به لعمال صار كحدث سبقه لعمال والصبرانه يستقبل لان انقضاء التمسك بصدق وانما يظهر الحدث السابق على الشروع منه فكأنه شرع في الصلاة من غير طهارة فصار كتمه انما أحدث فذهب لموضوعه جملته فاما لا ينفذ كرا وكنا للمخاضة اذا أحدث في الصلاة فذهب الوقت قبل ان توضا قال رحمه الله (أو تزغ خفيه) بغير إيان كانوا حين لا يحتاج إلى مسالاة المطبوعة في الزع وان كان التزغ قبل عنيقت حلاله بالاجماع لو جردوا فزرو جرحه قال رحمه الله (أو تملأى سونة) أى ذكر أو خطبا بالاسماع على بغرامن غرا اشتغال بالتعلم أو التوسع حقيقة فقت حلاله لو جردوه لانه لا يتعلم في الصلاة قاطع وقوله سورة وقع اتفاقا وهو على قولهما وأما عندنا في خيفة جرحه الله فانه كفى وهذا اذا كان متفردا أو اماما بحيث يجوز لإمامته وأما اذا كان يصلى خفا فارق فيصدق ان حلاله لا تطل لان قراءة الامام قرأته فقد تكامل أول صلاته تكاملا على الكمال بآزوه واختيارا إلى البت

لو كان فارثا في الابتداء حصل بعض صلاته بقرائة ثم نسي القرائة لمعاد ما أصبحت صلاته وهذا قول أبي حنيفة وقال زفر بن الهذيل لا تقصد في الموضع وقال أبو يوسف وعبد بن قنفذ الأول ولا تقصد في الثاني أحصانا وجهه قول زفر أن فرض القرائة على كل كسب فقط الأثرين الثاني يؤكد القرائة في الأولين وقرأ في الآخرين بجزءها كان كل طرفا في الاشتغال بفرض القرائة في الأولين فبعضها بعد ذلك لا يضر كالزوم مع القعدة وافتاءه ورأى الآخرين قد أدى فرض القرائة لغيره من بعضه في الاشتغال كالأبصر فيهما وجهه قوله لما أتوا استقبال الصلاة في الأول يحصل الأداء على الوجه الأكمل فأبى بالاستقبال والاستقبال في الثاني لا أدى كل الصلاة بفرضه فكان البناء على أن يكون عودها بعض قرائة ولا يحنفان القرائة ترك فلا تقصد في الاشتغال بغيره على كل الصلاة فاذا قدر على القرائة في بعضها فأتى الشرط فظهر أن المزمع في دفع صلاته أن لا يحرمه الأولى بل يحتمل القرائة بل التقيد بالأعمال صلاته فلما قدر صارت القرائة أن كان الصلاة لا يصح إذا أتوا بالحرمة كما دأبوا لأن كانوا الصلاة لا توجدون أو كانتا تقصدت ولأن الأساس النصف لا يحصل بناء على عدم الصلاة بقرائة أقوى فلا يجوز بأدائها على النصف كالمسعى إذا وجد أحد أو اثنين أو وجد الماء وإذا كان فارثا في الاشتغال قد عذر بتلاوته كل الصلاة بقرائة فغيره من التوابع بما التزم فبغيره الاستقبال أي قوله فقد قبل أن صلاته لا تسقط في آخره قال في التمهيد وهو الأصح وقال في العاصم لا اتفاق اه غايه وقال في الجوهرة لا إجماع

(قوله وعلمهم أنها تفقد) أي عند أي خيطة خلافتها اه (قوله في النايح قوله أو كان أم لا تعلم سورة برجمانا كان يصلي وحدهما لو كان خلق الامام قال بنسبهم له على هذا الخلاف وقال بعضهم أصلا ما تباين بالانفاق وقال الفقيه أبو الثابت وبه أخذ اه (قوله في المتن أو استخلف أيا) أي بعد الحدث اه ع (قوله ذكر الفقيه أبو جعفر) أي في كتاب كشف الغوامض اه غايه (قوله أن صلاة لا تفقد) أي عند أي خيطة اه غايه (قوله وأطلعت الشمس في الغيم) أي بعد ما تم قدر التشهد اه ع (قوله) ودخل وقت العصر في الجمعة (آخره) قبل كيف يتفق هذا الخلاف ودخول العصر عند ما دخل كل شيء مثليه وعند هذا أصار منتهى واجب بان هذا على قول الحسن بن زياد بين الظهر والعصر وقتا مهيلا فأنما صار نزل الشيء مثله يتفق الخروج عن هذه الساعة عند ما عساه بالاطمالة وهذا يتفق قول المستدرج اه فماد دخل وقت العصر في الجمعة وقيل يمكن أن يقع على الصلاة بعد ما تم قدر التشهد إلى أن يصير الظل مثليه فينتهي يتفق الخلاف وهو بعيد كثرى ولكن يمكن توجيهه على المروي (١٥٠)

الشيء مثله كما هو منهجها فاصح يتفق الخلاف اه غايه قال في النايح هذه لاتصور الا على رواية الحسن عن أبي حنيفة أن الوقت الظهر إذا صار ظل كل شيء مثله كقولها يعني حتى يتفق الخلاف وفي التابع هذا على اختلاف القولين عندهما إذا نزل كل شيء مثله وعنده إذا صار مثليه اه غايه قال في الراية وقيل يخصص الجمعة اتفاقا لأن الحكم في الظهر كذلك اه وفيه نظر لأن دخول وقت العصر في الظهر لا يقتضي الفسد اه (قوله) أو دخل وقت العصر في

وعند ما تم أنها تفقد الصلاة والقراءة حقيقة فوق الصلاة والقراءة حكما فلا يمكنه البتة عليها قال برجمانه (أو وجدوا قوما) أي نحو ما يجوز فيه الصلاة بان لم يكن فيه نجاسة ما تضمنت الصلاة أو كانت فيه نجاسة ما نزل ما الجاسة أو لم يكن عند ما نزل بل بالنجاسة ولكن ربه أو أكثر منه ظاهر وهو أن العودة قال رحمه الله (أو قدموا) أي على الركوع والسجود لأن آخر صلاة أقوى فلا يجوز بل هو على السيف قال رحمه الله (أو نذر كرافة) أي فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد تركها إذا كانت فائتة على الإمام بعد كرها المؤتم بطل صلاته المؤتم وحده قال رحمه الله (أو استخلف أيا) لا بعد الصلاة بحكم شرعي وهو عدم صلاحية الإمامة في حق القارئ لا بالاختلاف لانه غير مفيد حتى إذا استخلف القارئ في ذكر التكبيرة أو جعفر أن صلاته لا تفقد لأن الاختلاف ليس من أفعال الصلاة بل يخرج من الصلاة وهذا مستقيم لأن الاختلاف هل كثير في نفسه وانما لا يؤثر لاجل الضرورة ونجاسة وهذا الذي أضافه استخلف غيره ثم علم أنه لم يحدث بطلان صلاة ولو جرد العمل الكثير من غير راحة وهو الاختلاف فكذلك الحاجة إلى امام لا تلغ صلاة قال رحمه الله (أو طلعت الشمس في الغيم) أو دخل وقت العصر في الجمعة أو سقطت شبر من ربه) لأن هذه الأشياء مفيدة للصلاة من غير راحة قال رحمه الله (أو زال عند المعذور) كالسجدة من عناء إذا استوجب الانقطاع وقتا كاملا على ما تقدم في كتاب الطهارة وقد ذكرها في حديث شريفة ثم تلحقها بالاعتذار عند أصحابنا وهو خطأ عند أهل العربية لأنه لا ينسب إلى المركب وانما هي بغيره لأن عند هذا الاعتذار في الروايات المتشبهة وقد يدعي على مسائل فما إذا كان يصلي بالثوب النجس فوجدهما بغيره ومنها ما إذا كان يصلي القضاة داخل عليه الأوقات المكرهة من الزوال أو تغير الشمس القرب أو طولها ومنها الأسماء إذا كانت تصلي بغير قناع فاعتقت في هذا المطالعة ولم تخرجوها من ساعتها فبطلت المسائل فإذا عرض لمواضعها بطلت قدر التشهد وفي جبر الداهية بطلت صلاة وصلا من كان خلقه لو كان ماما ولو لم وعليه صواب السهو فعرض لمواضعها فان جبر بطلت صلاة والا فلا ولو سلم

الجمعة يعني أولائك كان المناسبات قال أو خرج وقت الظهر في صلاة الجمعة اه (قوله) أو زال عند المعذور أي بان نوات من تمامه مع السيلان ونشروعت في الظهر وقد تم قدر التشهد فانقطع اليوم دام الانقطاع إلى غروب الشمس بعد الظهر عند خلافتها اه ع (قوله) إذا استوجب الانقطاع وقتا كاملا أي بعد الوقت الذي صلى فيه ووقوع الانقطاع فيه فينتهي بظهوره انقطاع مؤثر في ظهركم القاسم تداءى خيفة في قضائها اه فتح القدير (قوله) لا ينسب إلى المركب) أي لا ينبغي مقيسب إلى صدره اه غايه (قوله) ولو لم وعليه صواب السهو (آخره) وفي الخبر قولهم ثم نذر أن عليه صعد في السهو فبطلت الصلاة فلما جبر صعدت فله سورة فقد صلاته عنده لا معاد إلى رمة الصلاة تصلي كما تولى قبل السلام بعد ما تم قدر التشهد فيصير من الاثنين عشرتمسته ولو سلم ثم نذر أن عليه صعد تلاوة أو قرأ التشهد قال في الخبرية لم نذر هذا في الكتاب قال ويجب أن يكون من الاثنين عشرة لا من سبعا فيصير كالمعما ما لمسلم ثم نذر كربة عليه فان صلاته تفقد عندهم جميعا لانه تعلم سورة وعليه مركب من أركان الصلاة اه غايه

(قوله بفعل المصل فرض عنه) أي تقديري عليه فرض عنه فتفسد اه (قوله وعند هذا ليس بفرض) أي فاعترض هذا الاستدلال
 هذا الحجة كاعتراضها بسد السلام عندها اه (قوله من حديث ابن مسعود) أي أذا قلت هذا أو قلت هذا فقد كنت صلاتك اه
 (قوله لأن ما يصير في أثناءها يغيري آخرها إلى آخره) قال في الميسر هذا هو الصحيح فحصل اعتراض المصنف في هذا الحجة كاعتراضه في
 تحليل الصلاة لتمامها لغيره بخلاف الكلام الواقع به والحدوث بعد وجبة المأكل في هذا الحجة طمأنينة طاعة الصلاة لأنها يستلزمها
 بشبه اه فانه قوله هذا هو الصحيح وقال صاحب التأسيس ما قلناه أو الحسن أحسن لأن الأول ليس بخصوص عن أبي حنيفة وفي
 الجنبى وطبقا لمحققين من أصحابنا اه دراية (قوله الأوليان يستقفل) (١٥١) المدرك لما روي أن أبا أول

المسألة قوله صلى الله عليه
 وسلم ويقدم ما ليس بشئ
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 من قلنا أنا اختلافي
 وجهته من هو أولى منه فقد
 خان الله ورواه وجهته
 المؤمنين اه نهاية
 والمحققون في الروايات اه
 كافي ولو استدل بغيره أو
 محدثا قلت صلاة أو صلاة

القوم قبل الإمام بعد ما قد قد التمسد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاة دون القوم وكذا إذا جحد
 السهو ولم يسجد القوم ثم عرض له وهذا عند أبي حنيفة جرحا لغيره عند هذا لا يتطرق في هذه
 المسائل كلها ثم قيل هذا اختلاف بيني على أصل وهو أن انشروع من الصلاة بفعل المصل فرض
 عنه ومنه ما ليس بفرض لهما ما رويان من حديث ابن مسعود ولأن انشروع من الصلاة ضل
 الصلاة فلا يكون من جهته ولا في خيفة أن الصلاة تفسد على غيره فلا يصح حمله إلا بسننه كالحكم ولأنه
 لا يمكن أن يصلا لأخرى إلا بخروج من هذه وكما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضا منه
 وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام فقد كنت في حديث ابن مسعود أي فارتب التمام كقوله
 عليه الصلاة والسلام لتمام ما كنت في حديث ابن مسعود أي فارتب التمام كقوله عليه الصلاة
 والسلام من وقف بغيره فقد تم وجهه وكان الكرخ يقول للاختلاف بين أصحابنا أن انشروع من الصلاة
 بفعل المصل ليس بفرض وليس فمض من أي خيفة جرحا لغيره تعالى اه فرض واعلم استنبطه أبو سعيد
 الرضائي لما رأى جواب أبي حنيفة جرحا لغيره في هذا المسائل أنه لا يتطرق فخال من ذلك نفسه أن الصلاة
 لا يتطرق إلا بفرض ولو بين عليا لا الخروج منها بطلت فقال انشروع من الصلاة بفعل المصل فرض
 عنه وهذا خطأ منسلا له لو كان فرضا كما جرحه لا تنصير بغيره وهو لا يخلو من تنصير به علما اه
 ليس بفرض وإنما قال نحل صلاة في هذا المسائل لأن ما يصير في أثناءها يغيري آخرها كونه الأقامة
 وأقامتها ما سافر بالمقيم لأن انشروع من الصلاة بفعل المصل فرض عنه كانه جرحا لغيره (ومع
 اختلاف المسبوق) أي جلا لإمام أن يستقفل المسبوق بركعة أو أكثر لوجود المشاركة في الصلاة
 وانما يصير مفردا فيما يقضي بعد فراغ صلاة الإمام والأولى أن يستقفل المدرك لما روي أنه لو كان
 على الاتمام أعلم حال الإمام يعني لهذا المسبوق أن لا يقل وإن لا يتقدم لغيره عن التسليم فإن
 تقدم جاز ويستقفل مدركا عند إتمام الصلاة ليس بهم ويحصل لهم وإن كان على الإمام سهو وعلى
 هذا لو كان الإمام مسافرا يبيت في أن لا يتقدم مقيم الجهر عن إتمام صلاة الإمام لأنهم لم يلقوا ما تأنى به
 ليعازده على ركعتين إلا بأنهم إتماما لغيره كالأبوابهم فية للسلف بعد الاختلاف أو بنية
 خليفته ولو فقهه أي قد تم المقيم يعني لأن لا يتقدم لغيره وإن تقدم جاز لوجود المشاركة فيها
 فإذا تم صلاة الإمام وهي الركعتان تقدم مسافرا إليهم ثم يصلي كل مقيم ركعتين مفردا لأن
 إتمامهم انقضاء وجب التامة إلى هذا الحجة ولو قاموا فاستدوا جعلت صلاتهم وكذا إذا استخلف
 مسافرا فقام فاستدوا جعلت صلاتهم دون المسافر من المدركين وهذا ظاهر وتظهر ما لو كان
 الخليفة مسبوقا فقام بعد فراغ صلاة الإمام وابعوه بطلت صلاة المسبوقين واللاحقين دون المدركين

والتسليم اه شرح الطحاوي (قوله أو بنية تنطيقه) أي لو كان مسافرا في الأصل وعند فرضه يقبل فرضهم أو بالأقل عندنا بالمقيم
 فليس هو أماله لا ضرر ويجوز الأول عن إتمامه لما شرع فيه قيصرة فالحق ما قامه في الجهر قد روي أن هذا الحلف يعمل على الأصل كله
 هو فكأن مقتضى في المسافر معني وصارت الصلاة الأولى فرضا على الخليفة لتمامه قبله أم لا فوي الإمام ولا الأقامة قبل استخلافه ثم
 استخلفه بنية الخليفة صلاة المقيم وهذا انما عارضا بنية الإمامين أشار الإمام إليه عند الاختلاف فأقامه بقصد الأقامة اه فتح قوله
 وصارت الصلاة الأولى فرضا على المقيم بعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل من المسافرين والمقيمين اه فتح في باب المسافر (قوله)
 ولو قام فاستدوا جعلت صلاتهم إلى آخره) في بعض النسخ ولو قام أي قام المقيم المستخلف فاستدوا جعلت صلاتهم وكلنا إذا استخلف مسافرا
 فقام وهذا ليس بثابت في خط الشارح وجهه لغيره حاشية اه فليتل

(قوله ان الترتيب في ركعات الصلاة ليس فرض) عندنا خلافه في غاية (قوله ولهذا قال أبو حنيفة أبو يوسف يصلي الى آخره)
 وقال في لا يميز بين وجهه وقوله انما هو بالبدن والركعة الاولى في ذلك الفعل فقد ترك الترتيب لما هو من مقتضى عمله كالسجود اذا بدأ
 بمقتضاهما قبل ان يتبع الامام فيما أدركه معه ولنا انه ان يجمع اركان الصلاة لا ترك الترتيب في افعالها الترتيب في افعال الصلاة
 واجب وليس فرض لان الترتيب ثبت باعتراض ملكة من يذم على الاركان والقرائن وذلك لا يجوز ولا يجرى في السجود والركعة
 تسبى ما ثبت دليل مقطوع به لا يسلب منه ولا دليل على بطل الترتيب في افعال الصلاة واحتقرنا مقتضى وكذا المسبق اذا أدرك الامام
 من الركعة الاولى الى آخر الصلاة لم يفسد صلاته ولو كان الترتيب في افعال الصلاة واحدا فحضرها ففسدت وكذا المسبق اذا أدرك الامام
 في السجود تامة فيه فسد على ان مراعاة الترتيب في صلاة واحدة ليس فرض فتركها لا يوجب فساد الصلاة بخلاف المسبق فان
 هناك ليس ترك الترتيب في العمل بالمسوخ اولاً فتركه عند وجوب الاقتداء به وجدها اه مائع (قوله فهو اول الصلاة) أي فقد
 قدم آخره على اولها اه (قوله صلاته ١٥٣) دون القوم الى آخره وقال أبو يوسف تفسد صلاة القوم أيضا اه

ع (قوله والامام الاول ان
 فرغ) أي من صلاته
 خلف الثاني مع القوم اه
 سكاك (قوله لا تفسد
 صلاته) أي كفته له
 كاك (قوله وقيل لا تفسد)
 أي في رواية أخرى اه
 كاك (قوله لا تفسد صلاته)
 صلاته متدينا الى آخره) وهذا
 قالوا وتذكر الخليفة
 فاستندت صلاة الامام
 الاول والثاني والقوم ولو
 تذكره الاول بعلمنا جرح
 من المسجد فسد صلاته
 خلفه أو قبل خروجه
 فسد صلاته وصلاة
 الخليفة والقوم اه فتم
 (قوله لان تركه قبل فراغ
 الامام لا يجوز) أي عندنا
 وذكر التورق ان الامام
 لقائهم بمقارعة الامام واثم
 نفسه فان كان لهذين جازت
 صلاته وان كان لغيره نفي فقولان واحدهما الجواز اه غاية (قوله لا يجوز وحسن المسجد وكلامه) قال مسلم
 الرازي يعني ان هذه صلاة الامام تفسد صلاة المسبق وأما قولكم الامام وأخرج من المسجد تفسد صلاة المسبق لان الكلام وأخرج ج
 من المسجد فاطمان الصلاة لا مفسدان فإذا صلا فمأثر فيفسد ما فمؤثر في صلاة المسبق ولكنه يقطعها في أوله ولا يقطعها في
 غيرها واه (قوله أي كافتد صلاة المسبق الى آخره) قيد بالمسبق لان صلاة المدرك لا تفسد اتفاقا وفي صلاة الاخر روايتان
 قبل والاصح أنها لا تفسد اه فية قال في العاية وفي صلاة الاخر روايتان وقيل التثنية تفسد صلاة الجميع وبعد سلام الامام لا تفسد
 اتفاقا اه (قوله كسلام الامام ولو ترك الى آخره) لان من وجدت منه هذا الجناية أو في فساد صلاته فأنام تفسد صلاته
 كان غيره وأولى بالصحة اه غاية (قوله يفسدان الى آخره) وهو الاخر والمقيم خلف المسافر اه (قوله لا يفسد) أي يتم اه فتح
 (قوله وتحطلها التسليم) أي وهو أمر بصيغة النفي اه (قوله لان السلام كلام) أي من وجه اه غاية (قوله لو جرد كلنا لطلب
 فيمال الى آخره) حتى كان مفسدا في الصلاة ولو شاع من وجس من حيث ان السلام مشروع في الصلاة في موضع من دون الكلام

ع (قوله والامام الاول ان
 فرغ) أي من صلاته
 خلف الثاني مع القوم اه
 سكاك (قوله لا تفسد
 صلاته) أي كفته له
 كاك (قوله وقيل لا تفسد)
 أي في رواية أخرى اه
 كاك (قوله لا تفسد صلاته)
 صلاته متدينا الى آخره) وهذا
 قالوا وتذكر الخليفة
 فاستندت صلاة الامام
 الاول والثاني والقوم ولو
 تذكره الاول بعلمنا جرح
 من المسجد فسد صلاته
 خلفه أو قبل خروجه
 فسد صلاته وصلاة
 الخليفة والقوم اه فتم
 (قوله لان تركه قبل فراغ
 الامام لا يجوز) أي عندنا
 وذكر التورق ان الامام
 لقائهم بمقارعة الامام واثم
 نفسه فان كان لهذين جازت
 صلاته وان كان لغيره نفي فقولان واحدهما الجواز اه غاية (قوله لا يجوز وحسن المسجد وكلامه) قال مسلم
 الرازي يعني ان هذه صلاة الامام تفسد صلاة المسبق وأما قولكم الامام وأخرج من المسجد تفسد صلاة المسبق لان الكلام وأخرج ج
 من المسجد فاطمان الصلاة لا مفسدان فإذا صلا فمأثر فيفسد ما فمؤثر في صلاة المسبق ولكنه يقطعها في أوله ولا يقطعها في
 غيرها واه (قوله أي كافتد صلاة المسبق الى آخره) قيد بالمسبق لان صلاة المدرك لا تفسد اتفاقا وفي صلاة الاخر روايتان
 قبل والاصح أنها لا تفسد اه فية قال في العاية وفي صلاة الاخر روايتان وقيل التثنية تفسد صلاة الجميع وبعد سلام الامام لا تفسد
 اتفاقا اه (قوله كسلام الامام ولو ترك الى آخره) لان من وجدت منه هذا الجناية أو في فساد صلاته فأنام تفسد صلاته
 كان غيره وأولى بالصحة اه غاية (قوله يفسدان الى آخره) وهو الاخر والمقيم خلف المسافر اه (قوله لا يفسد) أي يتم اه فتح
 (قوله وتحطلها التسليم) أي وهو أمر بصيغة النفي اه (قوله لان السلام كلام) أي من وجه اه غاية (قوله لو جرد كلنا لطلب
 فيمال الى آخره) حتى كان مفسدا في الصلاة ولو شاع من وجس من حيث ان السلام مشروع في الصلاة في موضع من دون الكلام

فعلت بذلك بين ظاهرنا وشبهة الامتناع في حق المسافر لكان الاقتدار على البناء أو ظهر رأسه ما قطع في حق الامام لاستغنائه عن البناء اه
 غايه (قوله بوضعه) أي القرب اه (قوله ولو أحدث متعمداً ووقعه لم يسلموا) أي لم يقوموا ويذهبون اه غايه (قوله ولم يسلموا)
 وضومهم بالثبوت اه أي بعد أن أحدث الامام عمداً ووقعه اه وفي رواية أخرى خاصاً لأن كل الامام قبل فراغ التشديد من التشديد
 قائم به التشديد لا بعبارة السلام ولو أحدث متعمداً لا يتم اه كأي (قوله من موجبات القرية) أي أوجبات القرية اه كذا
 ضبط الشارح (قوله فان كان يصعد المذبح كعتلى آخره) بان قام المسوق فخصاً قبل سلام الامام تاركاً لأوجاب جهوه وان لا يقوم
 الا بعد سلامه اه فتح (قوله والمسوق في أخصاً سابق) قيل أن تشهد الامام وهو مسوق ركنه أو بركته فان قيامه وقرائه الى أن
 يقعد الامام قدر التشديد لغرض معتبر فان وجدته بعد ما قعد الامام قدر التشديد لم يقرأ اعتذاراً بقصر ربه الصلاة بآيات صلاته وان لم
 يوجد لم يجز صلاته ولو كان مسوقاً فبأن لا يركع في ركعتين منها عرض وفي ركعة أخرى ليست يعرض فان وجدته بعد
 ما تشهد الامام قيامه وان قل جزأت صلاته وعليه القرائة في الركعتين الاخرتين اه وان وجدته قياماً يصعد فعدوا الامام قدر التشديد
 لم يجز صلاته اه من شرح الطحاوي قال في البدائع وأما ان قام المسوق الى (١٥٣) فخصاً عليه بعد فراغ الامام

من التشديد قبل السلام
 فخصاً ما جزأ وهو موسى أما
 الجواز فلان قيامه محصل
 بعد فراغ الامام من أركان
 الصلاة وأما الاستقلال بركته
 فليس التشديد سلام الامام لان أولان
 قبله فخصاً يصدر عن
 الامام من الصلاة تقبلي
 أن يؤخر القيام من السلام
 ولو قام بعد سلام الامام ثم
 تذكراً لالامام يصود وهو
 فبعد ان لم يقعد المسوق
 ركعته بعبارة يصنع
 الامام ويسلم ما في ضمن
 القيام والقراءة والركوع
 فان لم يصعد جزأت صلاته
 ولو قعد بعبارة لا يعود
 لاستحكام التفراد ولو عاد
 فسد صلاته لا لثبته بعد

فسلم عليه في الصلاة بحث في عينه بوضعه ان الامام لم يسلم أو تكلم بعد ما قدر التشديد فعل القوم
 ان يسلموا ووقعه هو يصعد المسوق وضومهم ولو أحدث متعمداً ووقعه لم يسلموا ولم يسلم وضومهم
 بالثبوت فخصاً هذا أنهم لا يعرضون من الصلاة سلام الامام وكلامه وعبارة عمداً ووقعه متفرعون
 وكذا ان يركعوا من المسجد من موجبات القرية فكل واحد ما يراه لقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة
 فانتشروا في الارض ولو قام المسوق فخصاً بعد ما قدر التشديد قبل أن يسلم الامام ثم أهدى الامام
 عمداً ووقعه فان كان يصعد المذبح كعتلى آخره لا يركع بعبارة لا يركع اه كذا فخره في هذا الموضع
 لا يلزم من ثبوت ما لم في جهوده السهو وان كان قيل أن يقعد بها بالعبارة فتفسد سلاماً بنا كذا فخره
 حتى وجب عليه أن يتابعه في جهوده السهو وان لم يركع بعبارة لا يركع اه كذا فخره في هذا الموضع
 أحدث في ركوعه وسجوده وتسابيح وأطعاهما أما الوضوء بالسبيل انما هو ما لم يركع
 والسجود فلان انما الركن بالانتقال عند سجود مع الحدث لا يتحقق وعند أبي يوسف وان قيل
 الانتقال لكن بالسبيل والقوم تفرق عند فلا يتحقق بعبارة فلا يضمن الا على المذهب حتى
 لو لم يصعد تشهد صلاته ولو كان لما تقدم غير تمام المقدم على ركوعه وسجوده ولا يحكم الاجام
 بالاستسلام عليه لان القوام عليه امتداد حكم الابتداء والركوع والسجود امتداد فصار كالمركب
 وصعد ابتداء ولو هنا يصعد في جهده لا يلبس هذا التورب ولا يركب هذا الدابة وهو لا يركبها
 بالاستسلام على القيس أو على الركوب قال رحمه الله (ولو ذكر كما أوجاهه أحد بعد تصددها
 بعدهما) يعني لو ذكر في ركوعه أن عليه سجدة صلبية فاقطع من ركوعه غير أن رفع رأسه أو ذكرها
 وهو ساجد فرفع رأسه من السجود فتصعد طاه لا يجب عليه إعادة الركوع والصلاة التي كان فيه لان
 الترتيب في أفعال الصلاة ليس بشرط على ما تقدم في الواجبات وقد فصل الانتقال مع الطهارة والاولى

(٢٠ - زيلي أول) التفراد ولو ذكر الامام سجدة ثلاثاً لتصعد بها ان لم يقعد المسوق ركعته بالسجدة عاود سجدة
 السهو معه أيضاً ثم قضى ما عليه ولا يستدعي أن يمين قبل ولو لم يصعد سجدة لان عود الامام الى سجدة الثلاث برفض القعدة في
 حق الامام تقتضي في حقه أيضاً وان تصعد بها سجدة فان تابع فسدت صلاته رواه واحد وان لم يصعد بها سجدة رواه الأصم القاسمي
 رواية أبي سليمان عدمه ولو ذكر الامام سجدة صلبية تابعه المسوق وان لم يصعد فان تابعه فسدت وان يصعد فسدت صلاته تابع الامام
 أول يتابعه اه قوله لم يجز صلاته لا يجوز قيامه متدب في هذه الركعة لان ذلك هو القيام بعد تشهد الامام ولو جدد فلهذا فسدت
 صلاته وأما ان قام بعد فراغ الامام من التشديد قبل السلام فخصاً بوضعه اه (قوله حتى لا يلزم متابعه ما لم) أي ولا تصعد
 صلاته لو فسدت صلاة الامام يصعد سجوده وكذا لو كان في القوم لاحق ان فعل الامام ذلك بعد ان قام بقضائه مع الامام لا تصعد ولا
 تصعد عنه اه فتح (قوله في جهوده السهو) أي ولو تابعه تصعد صلاته اه دراهمها (قوله في القوم ولو أحدث في ركوعه وسجوده)
 في خط الشارح وسجوداً ولو لو ركع ماشية فخصه على فلهش نعمته وضومها ولو أن في ركوعه وسجوده يعني أو كقوله تعالى فاستكموا أطاب
 لكمهن النساكن وثلاث ورابع أي وثلاث أو رباع اه (قوله فصار كالمركب وصعداً) أي فلا يحتاج الى انتهاء الركوع
 اه غايه (قوله أن عليه سجدة صلبية) أي أو سجدة ثلاثاً اه ونهاية (قوله لان الترتيب في أفعال الصلاة ليس بشرط) أي أن

انتفاء الافتراض لا يستلزم ثبوت الاول فليجوز ان واجب ثم الوجوه هو الثابت على ما قدمه المصنف في أول صفة الصلاة عند
الواجبات حيث قال ومراعاة الترتيب فمما شرع من ركوب راس الاصغر فاشارة في الكل إلى الجواب حيث قال لو كان الترتيب واجبا فقد
سقط بالتيسار ولكن لا يدفع الوارد على العبارة أي تبطل الأول بما تقدمنا من تراخي في التكرار بل تعليلها هو سقوط الواجب
بالتيسار اه فحق التقدير (قوله بنية القصد الممكن) يعني أنه يقع من بنية الامم يكن الاول محسوبا له أو بربطه بقرب سائر ركوع
والسجود على محلها بقصد الامكان اه (١٥٤) غاية (قوله لان القومة فرض عنده) أي حيث انحط من الركوع ولو رفع

رأسه فقد ترك الفرض
أن بعد لتقع الاصالة بنية بقدر الممكن وعن أبي يوسف أنه يلزم ما طاعة الركوع لان القومة فرض
عنده قال رحمه الله (وتعين للمأمور الواحد للاسئلة اختلاف بلائيه) أي اذا كان خلفه الامام نخص
واحد فحدث الامام تعيين ذلك الواحد للاسئلة عنده الامام بالنية أول عينه لم يقب من صياقة الصلاة
واجبا يحتاج إلى التبيين الأول المنقطع الزاوية ولا ضرورة صار الامام مؤثقا اذا خرج من المسجد
وان لم يخرج فهو على أمانته حتى يجوز الاقتداء به وكذا لو توثق في المسجد بغيره على أمانته وعن أبي
حنيفة أنه يتابع الذي خلفه وان توثق في المسجد لا لماله يمكن خلفه الا هو تعين للاسئلة قوي أول
ينبغي خلافه اذا كان خلفه جماعة وقوله تعين الواحد للاسئلة بخلاف يشمل من يصلح للاسئلة وقد
يناسبه ومن لا يصلح مثل المرأة والصبي والغشي والاعرج والامرئ والنفسل خلف المفترض والمقيم
خلفه الماسر في القضاء فحكمة أنه يختلف فيه فقال بعضهم بتعين للاسئلة لانه يحتاج إلى اصلاح
صلاته كما يحتاج من يصلح للاسئلة الهائم تبطل صلاة الامام في رواية كما لو استقله قصدا ولا تبطل
في أخرى لان الاسئلة تنقل من غير ركنه وقال بعضهم لا يتعين للاسئلة لان التعيين كان
للاصلاح ولو تعين هذا لم يفسد فلا حاجة اليه ثم انما تعين للاسئلة تبطل صلاة الامام في رواية
والتقدي إذا اخرج من المسجد لموضع الامامة عن الامام وقيل تبطل صلاة القنديل دون صلاة
الامام لان الامام ضرر فلا تبطل صلاته ما خرج من المسجد عند الحدث والقنديل يكون مقتديا به
هو خارج المسجد تبطل صلاته فلا يفتل وهذا الخلاف فبما اذا لم يستقله وأما اذا استقله فبالاجماع
تبطل صلاة الامام والستط وأما اذا كان خلفه جماعة فلا يتعين واحدهم الا بتعيين الامام
أو القوم أو تعيين هو بالتقدم والاقتداء به لعدم الاول وفي شرح الهداية قلنا في أوله استقل الامام
رجلين أو هو رجلا والقوم رجلا أو القوم رجلين أو بعضهم رجلا وبعضهم رجلا صلت صلاة الكل
وفي الغاية فقدم الامام رجلا والقوم رجلا فالامام من قدمه الامام لأن شؤى القوم أن يأمروا بالآخر
قبل أن يشؤوا ذلك ولو قدم كل طائفة رجلا فغيره لا كثر وعدا الاستواء صلت صلاة الكل وان تقدم
رجلا فالسابق إلى مكان الامام يتعين وان استوى إلى التقدم واقتدى بعضهم بهذا وبعضهم هذا
فصله الذي انتهى به الاكثر هي صوة صلاته لافل فائدة وعند الاستواء لا يمكن الرجوع فتفسد صلاة
الطائفتين وانه تعالى أعلم

باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها

قال رحمه الله (يقصد الصلاة التكلم) وقال الشافعي رحمه الله كلام الناس والخطي لا يبطلها الا اذا
طالبو يعرف الطويل بالعرف وقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمي الخط والسبان وما استكرهوا
عليه ولم ياروا عليه الصلاة والسلام من ناسي في حديثي الدين ولم يعد صلاته ولو كان كلام

رأسه فقد ترك الفرض
قطعه الاطاعة اه
(قوله وقال بعضهم لا يتعين
للاسئلة في آخره) قال
الرازي رحمه الله والاصح
أنه تفسد صلاة القنديل
دون الامام لان القنديل
لم يصلح أن يكون اماما فلم
تقتل الامامة اليه فيكون
القنديل مقتديا بالامام
فتفسد صلاته وأما الامام
فيبقى على أمانته فلا تفسد
صلاته اه (قوله والمستحق)
ليست في خط الشارح اه

باب ما يقصد الصلاة وما يكره فيها

لمخرج من بين العوارض
السجود بشرط في العوارض
الاختصاصية المكتسبة
وقدم السجود لانها أعرق
في المارضية لعدم مقدرة
العبد على دفعها لا يقال
التيسار من قبيل السجود به
فكيف عدا المصنف رحمه الله
كلام الناس في هذا الباب
من قبيل المكتسبة لا ما
تقول لأنهم عدده من
العوارض المكتسبة وانما

ذكر في هذا الباب لما ليس من كلام الناس والعلم من حيث الحكم لان كلامهم مقصد للصلاة اه اتفاقى الناس
(قوله ما يقصد الصلاة وما يكره فيها) أه أمما للصدور جمع إلى ذات الصلاة والكرامة الوصفها اه ع (قوله التي يقصد الصلاة
التكلم) أي أي صلاة كانت اه ع (قوله وقال الشافعي في آخره) أي قياسا على السلام اه غاية (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام
رفع عن أمي الخط والسبان) قال العلامة كمال الدين رحمه الله التقية المذكورة في هذا اللفظ ولا يوجد في شيء من كتب الحديث بل
انما هو مخرج عن أمي الخط والسبان وما استكرهوا عليه من ناسي في حديثي الدين ولم يعد صلاته ولو كان كلام
الصلاة والسلام لان هذا الصلاة في آخره وما بالجماعة الا أن يجاهه اه غاية

(قوله لا يسلح فيه شيء من كلام الناس) انتهى التسميع والتكبير والتصدوق واذا قرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وقال أبو داود لا يسلح مكان لا يسلح أه غايه (قوله إن أه يصد عن أمر يلج) رواه النسائي وأحمد أه غايه (قوله قتال ذو البدين) واسمه التمر باق بن عمرو بن سليم وكان فيه طول وذو رجبهم الذين بن الرخصة في شرح التبيين كان في أحدى يده طول أه غايه (قوله أفسرت الصلاة) يروى بضم الفاء وكسر الصاد ويقع التقاء فم الصاد كلاهما صحيح أه غايه (قوله لاته تعاضن وجهه) أى وهذا شرح فى التتمه أه (قوله فباعتله لا يبطل (١٥٥) اناسم نكسالى الى آخره) قال

[illegible]

(قوله في المتن والتأويل) ومروان يقول أواه اه ع (قوله في المتن وجمع) اه ع (قوله في المتن وأصبغة) أصابته في النفس أو المال اه ع (قوله في المتن لا من ذكر حنة) أو نأرا إلى آخره اه ع (قوله في المتن لا يشاهد هذا إلا نادرا) كاستمذكار حنة أو من أجل ذكر نار اه ع (قوله في المتن لا من كآلة) قال أئمة ما بين غفر وولوا نعمه عتق دفع كذا هذا في الثاني كآلة قاله الأمامي أو سأل الحنة أو عذب من النار ولو صرح لا تسد ملاحه لا مدح اه رازي ولو المراد المصلى به بدرجة أو أنه هذا كبر الحنة فوقه عند سؤال أئمة الحنة أو بآية فيها ذكر التوراة وسأل الله العليين التران كن في التورع فهو حسي إذا كان وسئل عن روى عن جديفة أن رسول الله صلى الله

هذه وسلم قرأ البقرة وآل عمران في صلاة الليل فاعربها بمقتضى كراهية الاوقاف وسأل الله تعالى وماءها بمقتضى كراهية الاوقاف وقعود وماءها بمقتضى غسل الاوقاف وتذكر والامام في القرائن يكره ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصف في الكتب والكتب وكذا الاثني عشر في يومنا هذا فكان من المحدثات ولما تنقل على القوم وذلك محرم وكل من لا تقصد الصلاة لانه يزيق خشوعه وانشوع رتبة الصلاة اه دايع (قوله وانه ابرز كثر الزميل) اي وهو القندوبان بالرجل يحصل الحروف على معنى اه فتح (قوله في المختار) انضغ بالعدو الى آخره اي بان يمكن الاحتجاج بالبراق في حلقه اه وكذا التناوب اذا ظهر له حروف مهملة اه كاك (قوله بان يمكن مدفوعا) اي يمكن مضطرا اليه اه رازي (قوله وان كان يصدربل كان مدفوعا) اي مدفوع الطبع اه (قوله للاعلامه في الصلاة لا يفسد) (١٥٦) ولا يكره اه غاية (قوله واليذهب خواهر زاده الى آخره) ولطعمه في المعنى

قال سوره كان معروف مهملة اول يمكن اراجه التافه اول ورد اه غايه (قوله بسلام ما اذا قال نفسه بوجه الى آخره) لان هذا بمنزلة قوله بوجهي الله وجهنا لا تقصد وعن أبي يوسف لا تصديق قوله لغرض ذلك لانه ما لا يفسد في الركنين وهما من كان بحيث معاوية بن الحكم السبيعي اول الباب فله في عين المتأخر عنه لان مورد كلف في تثبيت المعاصي وبالمعنى الذي ذكره في الكتاب اه فتح (قوله في المختار) وقصه على غير علمه الى آخره) فالتقي الغايه وفتح المراق كالبالغ وعن جده الله وفتح الصغار ذكره في مختصر العبر اه غاية وفي الخلاصة اذا فتح على المعنى رجل ليس معه في الصلاة فاخذ المعنى بفتح تصد صلاه وان فتح المعنى على من ليس معه في الصلاة ان اردنا بقرانه

والجزع فكأنه قال اعينوني فاني متوجع وان كان من ذكر كراهية والتا ولا تقصد صلاته لانه يدل على زبانه لا تشيخ وهو المقصود في الصلاة فكان جنى التسبيح والاداء هو هذا لان التناوب والماء كان قد بينا من معرفة قدراته تعالى وعظمته وغناه عن خلقه وكبريائه عز وجل ومن ثلثة الخوف والرجاء والرغبة فيكون كالتقديس والمعاد وعن أبي يوسف ان هذا التفصيل لميلنا كان على اكره من حرفين او على حرفين اصلين ما اذا كان على حرفين من حروف الزيادة او أحدهما من حروف الزيادة والاخر أصلي لا يفسد في الوجهين معا وحرفا يادع عشر فيجمعها فوقا أما وتسهل وقال الشافعي رضي الله عنه التناوب والتا والبكاء يقطع مطلقا من غير تفصيل اذا حصل منه عرفان لا من كلام الناس ولنا ما روي عنه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بالليل وله أثر بكثر بالرجل من الكاهل المعنى ما شاء قال رحمه الله (والانضغ بالعدو) بان يمكن مدفوعا بالمعنى يحصل معروف لان الكلام ما يتلفظه وان كان يصدربل كان مدفوعا اليه لا يفسد لعدم إمكان الاحتراز عنه وكذا التناوب والتا اذا كان يصدربل كان مرصدا ليق نفسه فصار كالطاس واذا حصل جهار معروف ولو تنصغ لاصلاح صوته ونحوه لا يفسد على الصحيح وكذلك اذا كان الامام تنصغ ليهدي الامام لا تقصد صلاته وذكر في الغايه ان التنصغ للاعلامه في الصلاة لا يفسد ولو نفع في الصلاة كان سموعا تبطل والا فلا والمسموع بالمعروف مهملة عند بعضهم نحو اقوف وغير المسموع بضمه واليه المال الحلواني وبضمة لا يشترط في التنصغ المسموع ان يكون معروف مهملة واليه ذهب خواهر زاده على هذا ان شرطه او غيره او دعاء على مسموع قال رحمه الله (وجواب طاس بوجه الله) لا يصح في محاطات الناس فصار كقولنا اطل الله بطله فكان من كلامهم بخلاف ما اذا قال العاص لنفسه بوجه الله لا دعاء على نفسه او قال هو او غيره بالحق عرب العالمين لانه لم يتعارف جوابا قال رحمه الله (ولقصه على غير امامه) لانه تطهير وقسم من غير ضرر وقد كان من كلام الناس ثم شرط في الاصل التكرار لانه ليس من افعال الصلاة فغنى القليل منه ولم يشترطه في الجامع الصغير وهو الصحيح لانه من قبيل الكلام فلا يفتي القليل منه بخلاف العمل والفرق فقتقدم وقوف على غير امامه يشمل فتح المتقدم على المتقدم وعلى غير المعنى وعلى المصلي وحده وفتح الامام والمفرد على أي شخص كان وكل ذلك مقصد الاداء فبما التلاوتين والفتح وتطهير المصلي لهما ما كان تقبلا لنيل البغال والغير فله يقصد صلاته ان اردنا جوابا والامسا وان فتح على امامه لا يفسد تقصدا وقيل بان قرأ قدر ما يجوز به الصلاة تصد صلاه لاضرر وقد لا يوقبل ان تنقل الى أي آية ترى ففتح عليه تصد صلاته الفاتح

القرآن لا تقصدوا ان اردنا تعليم ذلك الرجل تصد اه (قوله ان اردنا جوابا او افلا) اي وكذا قال كان امامه وصكنا كليل وخلفه رجل يسمى يحيى فقال يحيى خذ الكتاب بقره وكذا لو كان في السفينة وانهما جرحا فقال يا خبارك معناه هو على هذا التفصيل قال بعض المشايخ ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة وعبد الله بن علي بن يوسف لا تقصد ان اردنا بطل تعليمه اول ورد وارد جواب السائل اول لان الاصل عندنا ان كل محمرا نألوته لا يتغير بالية كذا في شرح الجامع اه كاك وبسبب معنى هذه الحاشية في كلام المنصف رحمه الله اه (قوله وقيل ان قرأ قدر ما يجوز به الصلاة) الخ يوجب جامع فاضايقه فتناوب وجامع الترتيب لو استفتح بعد ما قرأ مقدار ما يجوز به الصلاة ففتح عليه فافتوا بغيره لا يفسد صلاته ولو اخذ الامام تصد صلاته لكل والاصح ان لا تقصد صلاته احب لانه لو لم يفتح رجل يجري على لسانه ما يكون مفسدا كلافه اصلاح صلاته اه دواية (قوله وقيل ان تنقل الى آية الى آخره)

هذا القيل اعتمد صاحب الهداية اه (قوله لعدم الحاجة اليه) أي وجوده أو اتعلم اه غايه (قوله قوله عليه الصلاة والسلام اذا استطعت الى آخره) رواه أبو داود ومثله عن علي رضي الله عنه ذكر ما يكره أن يشي في سنته اه غايه (قوله وهو الصريح) احتراز عن قول بعضهم بنوى القراءه قال الامام السرخسي وهو يقول ان قرأتموه لم يوجب عليكم القراءه على غير ما علمه مني منه وعلمنا اذا أراد القم على غير ما علمه ينبغي له أن ينوي السلا وتدون التعليم قال السرخسي غرض أن تكون التلاوة في ضمن القم موعمة بل الموسوعة السلا والمجرد عن القم اه (قوله ولا يملك أن لا يملكه اليه) ونفسه الاطلاع أن يرد الامة أو يقف ساكنا اه كأي (قوله والجواب بلا اله الا لله) بان قيل له نعم الله اه آخر فقال لا اله الا لله اه (قوله أنه ثابت بصفته) أي أصله اه كأي (قوله فلا يتغير بزمانه) أي بمرادته غير الله اه كأي (قوله والاسترجاع على هذا الخلاف الخ) قال في الغاية وذكر في المقتد أن في الاسترجاع وفي بعض هذا الكتاب نقصد بالاجماع وقال في المبسوط لهذا كخلاف أي يوسف في مسئلة الاسترجاع والاصح أن الكل على الخلاف اه (قوله ولو اشار الى آخره) برأيه أو يسدوا (١٥٧) باصحه اه غايه (قال في الغاية

نقل عن اخاوى وورهان الدين صاحب الخط لاباس بتكلم مع المصلي ويجب هو رأسه اه وفي التخيوة لاباس للسلي أن يجب التكلم برأيه به ورد الاثر عن عائشة ولا بأس بان يتكلم لرجل مع المصلي قال الله تعالى قد آتانا الخلافة وهو قائم يصلي في الغراب اه زاهدي (قوله ويكره السلام على المصلي والآخر) أي والآخر اه غايه (قوله فصلي عليه نقصد) أي وان صلى عليه ولم يسمع اسمه لا نقصد ولو صلى على اسمه ان كان ذلك عادة نقصد والا لا نقصد لاهن القرآن وفي التخيوة أرى على هذا التفصيل قال أبو الليث ينبغي أن يكون

وكذا صلاة الامان ان أخذ قوله لعدم الحاجة اليه وجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام اذا استطعت الامام فأطعمه مطلقا من غير فصل وينوي القم على امامه دون القراءه الصريح لان القم من شخص فيه القراءه متممى عنها وبني القم في اللقدي أن لا يجهل بالقم لاهر على يد كرا الامام فيكون التلقين من غير حاجة ولا امام أن لا يملكه اليه بل ركع اخافه في ركع آخر والاعتقال الى أي أخرى قال درجته (والجواب لا اله الا لله) وكذا الخافله ان لا تقدم قتال الجنه أو وصف الله تعالى عينه بصفة لا يتبعه بمصلي فقال سبحانه الله بوجه الرد وقال أبو يوسف لا نقصد وعلى هذا الخلاف القم على غير امامه اه أنه ثابت بصفته فلا يتغير بزمانه قياسا على ما اذا أراد الصلاة اه في الصلاة وله ان الكلام مبني على قصد التكلم فان من قال يائي أركب معنا أو أراد به خطابه يكون كلاما مقصدا لقراءة القرآن وكذا لو قال لرجل اسمي يحيى يا يحيى خذ الكتاب بقوة وأراد به الخطاب ولهذا نقرأ الجنب الغائصة على نية التلاوة لاجدود القراءه يجوز وكذا لو قرأها في صلاة الجنازة عن نية الدعاء دون القراءه يجوز وان لم تشرع فيها القراءه فلا ولا بالجواب يتكلم اعادتها في السؤال فيكون كما أنه قال الحمد لله على قدومه نقصد وكان القياس أن نقصد صلاته في ما اذا أراد به الصلاة أيضا لكثر ما يقوله عليه الصلاة والسلام من يمشي في صلاته فلا يقاس عليه غيره والاسترجاع على هذا الخلاف في الصريح قال درجته الله (والسلاورد) لاه من كلام الناس ولوصافه بنية السلام نقصد صلاته لاه كلامه في ولا يرد الاشارة لاه عليه الصلاة والسلام لم يرد الاشارة على ابن مسعود ولا في جابر وما روى من قول صبي سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بالاشارة بمحله أنه كان يديه عن السلام أو كان في حالة التشهد وهو يشير بقلبه ردا ولأشار بوجهه السلام لا نقصد صلاته وكذا لو طلب من المصلي شي فاشار يسدوا برأيه بنم أو بلا نقصد صلاته ذكر في العامة في فصل ما يكره للمصلي ويكره السلام على المصلي والقارئ والجالس نقصد أولئك في القم أو القم ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد له في غير محله ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلي عليه نقصد ولو سمع الأذان

على الخلاف في القراءه بالقارسة والصحيح اه بالاجماع لان القراءه بالقارسة لا نقصد الصلاة بالاشارة ولودع أو سمع القارسة فمن أي يوسف انه نقصد ذكره الثاني في جوامع الفقه مع المصلي قولها أي الناس غفر ربه وقال ليك اسدي قالوا لا لا يفعل ولو فعل قيل لا نقصد لاه عنه الا ما حاولته وقبل نقصد لا يفسد من القرآن بل هو من كلام الناس ولو سمع الشيطان فقال لعنه الله نقصد وقال أبو يوسف لا نقصد ولو قرأ الامام أنه لرجة أو العذاب فقال المقتدي صدق الله لا نقصد وقد ساء ولو سوس الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله ان كان في آخره لا نقصد وان كان في أمره لا نقصد وفي الواقعة المريضة يقول عند القيام والاحتياط باسم الله نقصد أي خيفة ومجد ولو دعوا من خلفه من القرآن المسمى ونحوها تصدعهم ولو قال عند ربه اله لا يرد ربه الله نقصد ذكرنا كل المخرجين ولو قال في الصلاة في أيام التشريق أكره لا نقصد الامام ان قرأ آية رجة بكر ما نسال الرجة فلفاض من التطويل والتفصيل على القوم وقدمنا الشارح بالتصنيف وكذا مكره القم لا يملك بالاسماع ولا بأس لغفر لاه عليه الصلاة والسلام افتخ بسورة البقرة فقام بها آية الرجة لا الوقف عند هوسا أو ما عذاب الاستماذ وفي التخيوة وأن من دعا رجل ليس في الصلاة نقصد اه غايه وفي القم ولو اغتبه غريب فقال باسم الله نقصد خلافا لابي يوسف اه وفيه أيضا لو قرأ كرا الشيطان فلعنه لا نقصد اه

(قوله في افتتاح الصلوة) أي في صلاة الصلوة في فصله ليس بمكمل وان في الظاهر فهي هي لا تؤى بمصل ما هو
 بمكمل فلا قبل الامام ان يحرم صلاة الجماعة شيء مما يتأخر في الصلوة على الجماعة الاولى والثانية ويصير بين في الاولى وان في
 فصله ليس بمكمل والمصلحة في المصطفوية قليلة فيمكن من عدمه في الاعراض عن الاولى والاقبال على الثانية ولا يتحقق ذلك
 الا برفع من الاولى وانتسابها اليها من غير الاعراض عن الاولى فيقضي فيها كما كان اذا تصحح الثانية مع بقا الاولى فافتتحها فواء
 الظهيرة (قوله في كبرية جديدة فان صلاة تفسد) أي صلاة الظهر تفسد اه ولفظي ان يصلي الظهر لما تعامى الثانية في أيها
 العصر فلما صلى ركعة تؤى بها العشاء صلاصة الظهر اه خلاصة (قوله في اذا قام أو يؤى العصر) لان صاحب الترتيب
 اذا اتفق من الظهر الى العصر لا يصير من تقال الى العصر لان التقال لا يتغير من قبل اذا الظهر في حقه اه كما في (قوله
 أو يضيئ الوقت) أو بانسان (١٥٨) اه كما في (قوله في التقال الظهر بعد ركعة الظهر) قال العيني رحمه الله

فالجواب وأراد به الجواب الأول يمكن فإنه تعدل ان الظاهر انه اراد بالجوابة ان لم يرد لا تفسد وكذلك لو أن
 وعندنا في يوسف اذا قال صلى على الصلاة تفسد كرفق الغاية قال رحمه الله (وافتتاح العصر
 أو التلويح) أي في افتتاح العصر أو الطلوع وتقدمه اه اذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح العصر
 أو التلويح بتكبير جديدة فان صلاة تفسد لا مع شروعه في غير ما هو فيه وهو الطلوع فما اذا
 نواه أو يؤى العصر وكان صاحب ترتيباً وفي العصر لم يكن صاحب الترتيبان سقط الترتيب بكتبة
 القوائت أو يضيئ الوقت فيخرج على ما هو فيه ضرورة وكذلك لو كان يصلي الطلوع فافتتح القرض
 أو كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر أو بالعكس يخرج على ما هو فيه لمذكرنا قال رحمه الله (لا الظهر بعد
 ركعة الظهر) يعني لا في افتتاح الظهر بعد ما صلى منه ركعة بل يضيئ على ما كان عليه حتى يجتاز
 بذلك الركعة لا تؤى الشروع في حين ما هو فيه فقلت فينه الا اذا كبر يؤى امامة آتية أو الانتهاء
 بالامام أو كان مقتضياً كبر يؤى الا فراد فينبغي ان يكون شرطاً ما كبره في يطل ما مضى من صلاته
 لتغير ما صلته اه ان اذا كبر يؤى الاستئناف بطرفان كانت الثانية التي تؤى الشروع فيها هي
 الاولى بعينها كل وجه ولما قلنا في في لا تطل صلاته ويجتاز بها مضى من صلاته وان شاعها
 تبطل صلاته ويتأخر تقويمه ما لو باع عبد بالثمن جدها بالف وخمسائة فان العقد الاول يبطل به
 وينقضي ما لو باع جدها بالف في الاول على حاله بعد ما غابا وعلى هذا لو كان يصلي على الجماعة في
 حين تأخر في تكبير يؤى الصلاة على الثانية بطل ما مضى ويصير شارعاً في الثانية ولو لم يزل في الصلاة
 على الثانية أو يؤى الصلاة عليها فهو على حاله ويجتاز بها مضى قال رحمه الله (وقرأه من المصحف)
 يعني تتسلا الصلاة وهذا عندنا في حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد تركه ولا تفسد صلاته لما روي
 عن ذكوان بن عاصم عن جده عن أبيه عنهما أنه كان يؤمها في شهر رمضان وكان يقرأ من المصحف ولان
 القراءة بعد انما في عبادته تأخر وهو النظر الى المصحف ولهذا كانت القراءة من المصحف أفضل
 من القراءة ظاهراً الا أنه يكره في الصلاة عليه من التثنية بفعل أهل الكتاب ولا في حنيفة أن جل
 المصحف ووضع عند الركوع والسجود ورفع عند القيام وقيل بأبو رافع والنظر اليه وفهمه
 عمل كثير ويقطع من رأياً ليس في الصلاة ولا يتلقن من المصحف غائبه التلقن من غيره وعلى هذا

وقوله بعد ركعة الظهر
 طرف لثنتين وهذا قوله
 افتتاح العصر أو الطلوع
 وقوله لا الظهر وتقدير
 الكلام وافتتاح العصر
 أو الطلوع بعد ركعة الظهر
 لا افتتاح العصر بعد ركعة
 الظهر فلهي اه (قوله في
 لا يفسد) أي لا يفسد
 الصلاة ولا فرق في هذين
 ا. ركعة فلو نها ما فوقها
 اه غايه (قوله في يجتاز
 بذلك الركعة في آخره)
 هذا اذا يؤى بقلبه اما اذا
 يؤى بلسانه وقال نويت أن
 أصلي الظهر اتضح ظهري
 ولا يجتاز بذلك الركعة
 اه خلاصة (قوله لا تؤى
 الشروع في حين ما هو فيه
 ان آخره) ولو صلى أربعاً
 على من ان الاولى انتقضت
 ربه بعد في الثانية فسدت
 صلاته لا تترك التسعة

الاخيرة اه كما في (قوله ثم جدها بالف وخمسائة الى آخره) أو حدها بالف من آت اه فواء الظهيرة لا فرق
 ركناً أو كلاً في انما يتأخر في يطل ما مضى من صلاته اه (قوله لعلم الغايه) وقوله فاء في في الشفعة بسبب البيع الثاني
 اذا سلم في البيع الاول اه ذكره في غاية وكذا في (قوله ويصير شارعاً في الثانية) أي لا تؤى ما ليس موجوداً فصحت نيته اه كما في (قوله
 أو يؤى الصلاة عليها فمر على حاله) لا تؤى المحذور ولو لم يزل اه كما في (قوله وقرأه) أي بالرفع عطف على قوله التكلم
 اه روى (قوله قال أبو يوسف ومحمد) أي والشاقي اه غايه (قوله وهو النظر الى المصحف الى آخره) قال عليه الصلاة والسلام
 أعينوا أعينكم خطه من ابادة ليس ما خطه قال الطبري في المصحف اه كما في (قوله الا أنه يكره في الصلاة عليه من التثنية
 ان آخره) راجع على ثلثاً قرأه من ركعة ولا يظن صائفة رضي الله عنها انها كانت ترضى بالمكره وتصلى خلف من يصلي
 صلاة ركعة اه غايه (قوله لا في حنيفة رحمه الله ان جل المصحف الى آخره) ما نحن الا لأصحاب في البطلان ذكرهما لأصحاب
 أحدهما البطلان اه غايه (قوله وأشبهه التلقن من غيره الى آخره) وبطل السير في محسوطه هذا التحليل أصح اه كما في

(قوله وعلى الأول بفقره في آخره) فصل ما روي عن ذكوان مولد عائشة رضي الله عنها أنه كان يؤمها في شهر رمضان وكان يقرأ من المصنف على أنه كان موضوعا وعلى الثاني كون نقلها رجعة كانت قيل الصلاة تكون في ذكره أقرب وهو المعلوم عليه في دفع قول الشافعي يجوز بلا كراهة لأصله في الله عليه وسلم على حاله أما مقتضى الأصل على عاتقه فذا سجد وشبهها فأنها قام عليها فان هذه الواقعة ليس فيها تعلق وتخصيصا فمقاس قراءة ما يتصل في الصلاة من غير علم على علم من علم في جميع ما يتلقى من خارج وهو الناطق في الأصل فقط فان فصل الخارج لا أثر في الفصلين المؤثرين من في الصلاة وليس منه إلا التلقين اه فتح قال لا كل ولم يذكر في الـ باب مقصدا ما قرأ وهو مختلف فيهم منهم من يقول إن قرأ مقادير آية ثمانية مائة غير معتبر فقرأه ومنهم من يقول متدارا فالتقصو ما طهران القليل والكثير عند في الاقسام وعند ما في عدم مساوئ هذا أطلقه في الكلب (قوله قالوا لا تصد صلاة) أي لا يقرأه هذه معاقبة التي حثت له في تلقينه من المصنف اه غايه (قوله ثم أطلق) أي كل إلى آخره (قوله هنا لما يستقيم) فمما إذا كل ما بين أسنانه ومهاد المصنف بقوله ولا كل كل شيء من خارج والحكم في مقصدا الصوم قليلا كان لا كل كسمة أو كثيرا وأما كل ما بين أسنانه فسباني في كلام المصنف فمائل اه (قوله في الترويض إلى مكتوب) أي (١٥٩)

لا فرق بين المحول والموضوع وعلى الأول بفقره وان ذكوان كقول على أنه كان يقرأ قبل شروعه في الصلاة ثم يقرأ في الصلاة ثانيا ولو كان يصعد القرآن وقرأ من مكتوب من غير جعل المصنف قالوا لا تصد صلاته لعدم الامرين ولم يفضل في التخصيص ولا في الجامع الصغير شيئا فقرأ أقللا أو كثيرا من المصنف وقال بعض المشايخ ان قرأ مقادير آية تصد صلاته والاقلا وقال بعضهم ان قرأ مقادير القاطعة فصدت صلاته والاقلا قال رحمه الله (والا كل والشرب) لانهما نافية عن الصلاة ولا فرق بين العدد والتسبيل لان صلاة الصلاة كونه لا تمنع على هيئة تغلب العادة على تسبيلها من لزوم الطهارة والاحرام والخشوع واستقبال القبلة والانتقال من حال إلى حال مع ترك الطق الذي هو كنف وكذا في زمن يسير يكون الاكل والشرب فيها في غاية البعد فلا يضر بصدرك كالمثل يتصل الصوم لان هيئة لا تخالف العادة وزنه طويل في كثره في السبيل فيعذر ثم أطلق الاكل ومهاد ما يفسد الصوم وما لا يفسد الصوم لا يطل الصلاة وبقي ما في موضوعه ان شاء الله تعالى قال رحمه الله (ولو نظر إلى المكتوب ونهضه أو كل ما بين أسنانه ومهاد في موضع سجوده لا تصد ان ثم) أي لا تصد صلاته بهذه الاشياء أما النظر إلى المكتوب ونهضه فلا يضر بعد منافق الصلاة ولا فرق بين المستقيم وغيره على الصحيح لعدم الفصل وقال بعضهم ان كان مستقيما تصد صلاته عند صلاته كان المكتوب غير قرأ في كتابه على ما في ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلا يضر الصوم ونهضه فاه بحث عند مدقنا تبطل صلاة وجه الأول وهو الفرق في شيئا ان المقصود في العين انما هو الفهم وقد وجد ولا كذلك بطلان الصلاة لا ما يعمل الكثير ولو يوجد وأما كل ما بين أسنانه فلا يمكن الاحتراز عنه ولهذا يبطل الصوم فصار كذا في الانا كان كثيرا فتصد بصلاة كائنه صومه والفصل بينهما مقدار الجصة وأما المرو في موضع سجوده فلهذا في سجدات فلهذا في

اعماله الفهم في آخره قال السروجي رحمه الله في العامة قبل بحث محمد في الهدى على قراءة كتاب فلا يصح في الفهم بدون القراءة مشكل مع التسليم ان الفرض والمقصود ان لا يطالع على سره والفهم لكتاب قلت الفرض لكن فزاد الفرض يدرى عينه ولا يثبت فيها إذ لم يوجد الحاقط عليه وهو ان قرأ لا يري من حلف لا يبيع فوجهه لا يشك ان قرأ صلاته لا يخرج التوب عن ملكه البيع الا بآية كثر من عشر فلو ما به منعه لا يثبت وان قلت غرضه تعليمه وحفظه من الحاقط عليه وكذا قالوا ان اشتريت لها شيئا بفسل فاشتريه دينار لا يثبت من امتنع من ذلك الشيء المحقر وهو الفسلى كان امتنع من ذلك الشيء التفسيل وهذا هو الفرض والسياق ومع هذا لا يثبت لكنا ويمكن ان يجاب بان عينه انقصت على المحقر وهو الفهم لان قراءة كتابه سبب لفهمه فاه كما قال الامر ان دخلت دار فلان ودخل فلان دارك فانت طالق فدخلت داره ولم يدخل فلان داره فاه لا يحصل ذلك دخول كل واحد منهما لدار الآخر كما عني الاحتجاج لاسبب الاجتماع كذا هو عند اه قبل ولقاتل أن يقول لما كان المراد من قراءة كتاب فلان فهم ما به عنده يعني أن بحث ان فاهم بقراءة غيره اه (قوله وأمر ما في موضع سجوده إلى آخره) قال في جامع شمس الائمة وغيره عند أهل الآثار فسد الصلاة غير والمرأيتين به لقوله عليه الصلاة والسلام تقطع الصلاة للكل والكلب والحمار وفي الكلب عند أهل العراق فسد بمرور الكلب والمرأة والحمار وفي الحليته قال لا يجد يقطع الصلاة الكلب الأسود وفي الحليته والمرأيتين وانما قال الكلب الأسود

لأنه عليه الصلاة والسلام قال الكتاب الاستر شيطان حين ما أراوى الحديث أو بدو لنا أنكرت عائلته هذا الحديث ونحن بلغنا
 ذلك يا أهل العراق يا أهل الشقاق والتفاقر تفرقوا بالكتاب والحسروا وكل من سولوا بقصلي الله عليه وسلم صلى بالليل وأيامه منعتين
 فيه اعتراض الخلفاء فذا بعد غنست برجلي وإذا قام بدنتها وحديث ولأم سلة يدل على أن المرو لا يقطع الصلاة كأصبي موحيت
 ابن عباس قال ذن النبي صلى الله عليه وسلم على جالس من جالس سولوا بقصلي الله عليه وسلم يصلي إلى غير جدار فبصل لمعه والجدار
 يرفع من يده اه كاك قالوا الغاية للمار بين يدي المصلي أنه يراه قال ما لا تعالي في النهاية والوسيلة يكره المرو وصرح البجلي
 بصره ووافقه صاحب التهذيب والتمتع من النافذة وأحياناً تصوا على كراهية كره في المحيط والغير وتول المار غشياً اه (قوله واحد) اه
 ما استطعت إلى آخره) رواه أبو داود وأبو بكر بن أبي شيبة اه غايه (قوله غايه شيطان) أي جمعه شيطان بدليل حديث ابن عمر أن معه
 القرن ورواه مسلم وأحمد وقيل من شياطين الانس وقيل فمفضل الشيطان والشيطان في الغنفة كل متردعات من الجن أو الانس
 أو الدواب فله صيروه اه غايه (قوله لأن شفاء أحد كمائة ظلم) وفي مسند الفارغاني أربعين خرقاً اه غايه (قوله والاصح انه
 موضع صلاة على آخره) هو مختار صاحب الهداية اه قال في الدراة قال شيخ الاسلام هذا إذا كان في الصلوات أو في الجامع الذي يحكم
 الصلوة اه ما في المسجد فالجهد والسجد لأن يكون بينهما المراسطاة أو غيرهما وفي الكافي أو رجل قائم أو فاعطاه له المصلي
 ثم اختلقوا في الموضوع الذي يكره فيه المرو وقيل بثلاثة أذرع وقيل خمسة وقيل بأربعين وقيل بموضع سجود وقيل بقدر مرفعين
 أو ثلاثة قال القرطبي والاصح أن كان محل لوصلي صلاة شافع لا يقع بصره على المار فلا يكره فهو ان يكون منتهى بصره في غاية
 إلى موضع سجوده وفي ركوعه إلى صدر قدميه وفي سجود على آية أو في سجود على حجر وفي السلام إلى مسكبه وهو اختيار غير
 الاسلام وقالوا وصلي رايا بصره إلى موضع سجوده فلم يقع بصره عليه يكره وهذا حسن وانتار شيخ الاسلام والامام السرخسي
 وتبييناً ما اختاره صاحب (١٦٠) الهداية قال شيخ شيعي ما اختاره غير الاسلام والقرطبي أشبهه إلى الصواب

لأن المصلي إذا صلى على
 الله كان ويحاذي أعضائه
 أعضاء المار يكره أن يكن
 يراهم وأصله ليس
 بموضع سجوده اه يعني
 أنه لو كان على الأرض لم
 يكن موضع سجوده فيه
 لأن الفرض الله بسجد على الله
 فكان موضع السجود على المار ولو كان على الأرض ومع
 ذلك ثبت الكراهة إنما كان ذلك فضلاً لاختاره شمس الألفه بخلاف مختار غير الاسلام فإنه يبي في كل الصور غير منصوص اه
 فتحه قال في الغاية واعلم أن الاستتر من محاسن الصلوات فإذا ثبت بعض الخواطر من الانتشار وكف البصر من الاسترسال حتى يكون المصلي
 محجوماً لما يذره وبعض عبوديته وهذا شرعت اسلاماً لا في جهة واحدة شمع الصوت وتزل الأفعال العبادية ومنع السجود والاسراع
 في الطريق وان قامت الجماعة وفيه لا اقتداء بل تخيل قد ثبت عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو ملجلج
 أمله ثم ذهب فبث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبي العاص بن ربيعة بن عبد شمس فإذا جدد وضعاوا فاهم جلها متفق عليه وهذا
 فوق جل الحفظ وتخليب أرواقه ولقد نص على جواز هذا في المبسوط وقال كان له لعل في بيته فقلت فذلك كركنا أو غير بن سجد البرقي
 التهديد وسكن أشبه عن مالك أن هذا كان في الثالثة ومنه لا يجوز في الفريضة وذكر عن محمد بن إسحق انه كان في القرض وقال
 أبو عمر إن لا علم بخلافه أن مثل هذا مكره فليكون لما في الثالثة وأما من سوا قال وروى أشبه بواب نافع أن مثل ذلك يصح في حال
 الضيق وقيل على الضرورة ولم يفرض في القرض والبقول قال وعنده أهل العلم أن أمانة كان عليها ثياب طاهرة وأنه صلى الله عليه
 وسلم لم يربها بعد من الصلوات من البول وكان رؤسها جليلاً لالطفال حتى إذا هم بكاء لم يصح خفف في صلاته كي لا يشق على أمه
 خلفه وقال شمس الألفه فافعل المار أتولاه مثل هذا تكون مسددة لأنها شغلت مسها بما ليس من عمل صلاتها وفيه تزل سنة
 الاعتماد وقيل صلى الله عليه وسلم كان في وقت كان العمل بمباح في الصلاة ولم يكن الاعتكاف سنة فيها اه سرجي قال في البدائع
 ولو اذن أو سر رأسه أوجبت امرأته صلياً فزعت فسدت الصلاة فأما أهل الصبي بدوا الأضلاع فلا بد وجب فساد الصلاة
 روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في بيته وقد جعل أمله فثأت أبي العاص على حاقه فكان إذا سجد وضعها فإذا قام رفعها
 ثم هذا الصنيع لا يمكن منه صلى الله عليه وسلم لأنه كان محتاجاً في ذلك له من حفظها ولها بالشرع أن هذا غير موجب فساد الصلاة
 وبثل هذا أيضاً في ما لا يكره ولو أجمعت القول عند الحاجة أما بدون الحاجة فيكره له

(قوله ويثبت أن يكون طولها ذراعا إلى آخره) قال في الغاية واختلفت شيئا فشيئا قبلنا كانت السترة أقل من ذراع وكما شرح الاسلام
لوضع قدامه وأخذه بين يديه وان تقع قد نذرنا كان سترة لا خلاف وفي غير الرواية التي ذكرها الكلب ليس
بسترة كالطريق وكذا الخوص الكبيرة كزنت في مختصر العرا لخط اه غايه (قوله لكن يضعها طولاً) أي يكون على مثال الفرز
اه كأي (قوله واختلفوا في الخط اذ لم يكن معه ما يفرز الى آخره) قال في الغاية لما لم يجد ما يفرز به وضعه هل يصح بين يديه خطأ
فلان هو الظاهر عليه الا كثر من أصحابنا من غيرهم وفي المبسوط أو صمغ من محمد لا يخط ولا يخط وتر كستره وقال
السرخسي لا بأس بخلط قال الميرغاني وهو الصحيح وفي الخط ليس بشئ وفي الواقعات هو المختار فكذلك اعتبار الارتفاع هو المختار اه
قال الكمال وان استبرئ يظهر جالس كان سترة وكذا الغاية واختلفوا في القائم وتجاوز حله الركبان ينزل فحصل الغاية وهو بين يدي
المصلي فصرح في سترة غير ولومر جالس مضمخان فالأثم على من لم يصلي اه وفي فتاوى الساماني لو كان المداشرين يقوم الواحد
أمامه ويمر الآخر ويقف على هذا اه كأي قال في الغاية الثالث أن المروءة ركرو والمداشر ركرو وهذا كما كان مندوحة
عن المروءة والايام المصلي وحده فالأربع تأمن بالاعتناء بالمروءة بآثم المصلي وحده اه الاول ان لا يفتد المصلي سترة وير
المصلي موضع سجوده مع امكان المروءة من غيره الثانية ان يتفاد المصلي سترة وير (١٦١) للمداشر ورأها الثانية ان

يقف المصلي سترة وير المداشر
من موضع سجوده مع امكان
المروءة من غيره الرابع ان
لا يتفاد المصلي سترة ويقف
في باب المسجد ولا يجد المداشر
بأن المروءة بين يديه والله
أعلم اه وقد جمع هذه
الحالات الأربع فقول ابن
الحاج رحمه الله وبآثم
المصلي ان تعرض والمداشر
وه مندوحة اه غايه
(قوله واتوجه ما يضمن
الجائدين) أي فلان يقول
لا يحصل المقصود اه
لا يظهر من بعد والجائدين
يقول ويدل أنه وهو ما في
أي داود اذا صلى أحدكم

المسترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلواته ويحصل السترة على حجيبة اليمين أو اليسار واليمين
أفضل لحديث المقداد رضي الله عنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عود ولا عود
ولا شجرة إلا جعل على حاجبه اليمين أو اليسار ولا يصعد له عهدا أي لا يقبله مستورا مستجابا
كان يعمل عنه وان تمدوا الفرز لصلاة الأرض لا يضعها عند بعضهم لانها لا تسد ولا تظفر ويضعها عند
الآخرين لورود المداشر فيها لكن يضعها طولاً لا عرضاً واختلفوا في الخط اذ لم يكن معه ما يفرز به
أو يضعه حسب اختلافهم في الوضع والوجه ما يضمن الجائدين ولا بأس بترك السترة اذا أمن المروءة
ولم يواجه الطريق لحديث ابن عباس رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام صلى في ضفة ليس بين
يديه شئ وستراً لا يستره فقام له عليه الصلاة والسلام صلى بالاطمح الى غير ذلك لم يكن
لقوم سترة وبدلاً المداشر اذ لم يكن بين يديه سترة أو مري وهو بين السترة والمروءة وقوله عليه الصلاة
والسلام اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحد يمين يديه ولا يبدأ ما يستطاع فان أبي قحافة قاله
شيطان والدرصاح ورخصت غير اشتغال بالمعاينة وما ورد فيمن المقاتلة يحول على الاشتداد من
كان العمل فيها بما حقه شمس الجمعة السرخسي وقبل مضمناً أن يخط عليه بعض الفراغ وقيل أن
يدعو عليه لقوله تعالى فانتهى الله واختلفوا في كيفية القدرتهم من قال يبدأ بالاشارة لحديث
أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرته فبين يديه عبد الله
أو عمر بن أبي سلمة فقال عليه الصلاة والسلام بيده هكذا فرجع فمرت زنب فتأم طرفة فقل يده
هكذا فاختفت فلما صلى عليه الصلاة والسلام قال هي أغرب ولم يسمع ومنهم من قال يبدأ

(٢١ - زباني أول) فليصل تلقا وجهه شيئاً أن لم يجد فليصحب مصفان لم يكن معه هذا الخط خطأ ولا يضر ما صر
أمامه واختارنا المصنف الاول والسنة أولى بالاتباع مع انه يظهر في الجملة ان المقصود جمع الحاضر ربط الجبال به كي لا ينشرف أو يناد
وقالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل التلال اه فتح قوله واختارنا المصنف الاول قال في الهداية يعتبر الفرديون لا لقوا الخط
لان المقصود لا يحصل به اه (قوله ولا بأس بترك السترة اذا أمن الى آخره) قال في التمهيد وقد فعله بمحذ طريق مكة غير مرة اه غايه
(قوله انه عليه الصلاة والسلام صلى في ضفة ليس بين يديه شئ) رواه أبو داود وأبو أحمد اه غايه (قوله اه عترة) بالتثنية لانها مخص
تكره وهي شبه العكازة وهي صادات نزع كذا في القرب والزج لحديث تأتي في أسفل الرغوى الكاف للو أو بدعته تأتي على الله عليه
وسلم يكون قبر منصرفاً ثنائيت والعلية فيصير بالنسب وبالمر اه كأي وقول المصنف لم يكن لقوم سترة من كلامه لامن الحديث
اه كمال والحديث حقيق عليه هكذا المصلي الله عليه وسلم صلى بهم بالجائدين يده عزه المداشر الجائدين من وراءها اه فتح ويمرون
ضفة لجمع المذكر العاقل اعتباراً بالرا كجمع المداشر الجائدين وتطيله عليها اه شئ (قوله حسن كان العمل فيها بما) ويدل عليه
الحديث الثابت ان في الصلاة تسفلا اه غايه (قوله للمصلي عليه الصلاة والسلام قال من أعلم الى آخره) رواه ابن ماجه اه غايه
(قوله ومنهم من قال يبدأ) أي الرجل قال الشئ فبدأ الرجل لأن المسألة لا تدرك إلا بالتسليم بل بالتصديق لأن في صوتها تقبلة وكيفية
نصفية أن تعرض بظهره وأصابع اليمنى على صفحة الكعب اليسرى اه

[illegible]

عن أبي بصير عن علي بن الحسن
عن عبد الله بن دينار عن
يحيى بن أبي بكر عن حماد
قال النبي في الميزان هذا
من منكر ابن عباس
(قوله) ثلث جوارحه
ذكر ابن عباس في المعنى
أه فاطمة (قوله) الأذمة
أوفندر (قوله) هكنا هو في الهداية
وفي خط الشارح بشرارة
أه وكب على قوة أوفندر
أيضاً ما صغر به بسنا
الغنى وأخرجه عبد الرزاق
عنه سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن كل شيء حتى
سأته عن مسح الحاصل
واحد وأودع وكذا وأمر

بالتسليم لمرويتا ولا يصح بينهما إلا بأحدهما كفاية وقيل بدفعه يسهل مرة إن لم يتبع بالتسليم
على وجه ليس فيه علاج على ما مر **ف** قال رحمه الله **(وكرهه بنوه وأودنه)** أي عبت المصلي بنوه
جنبوا ما بينهما وأقبله سامن الكلمات راجعة إلى المصلي وإن لم يكن مذكورا لأن المعنى يدل
عليه وإنما كرر البعث لقوة عليه الصلاة والسلام إن الله صكركم لكم ثلاثا **البعث** في الصلاة
والتفت في السجود والغض في الخمار وقال صلى الله عليه وسلم إن في الصلاة تنفلا ورأي رسول الله
صلى الله عليه وسلم جلا يصيب في الصلاة فقل ولوضع قلب هذا الخشب جوارحه قال رحمه الله
(وقلب الحشا للأسفود دمرة) أي كرم قلب الحشا لعدم مكان الأسفود فسويوه مرة بقوة عليه
الصلاة والسلام بأدبر مرة وأفندو وقال عليه الصلاة والسلام إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصح
الحشا فان الرحة تواجهه وقال عليه الصلاة والسلام في الرجل يسوي التراب يصيب بصبيان
كنت فاعلا فواحدة معناه لا تمسح وإن مسحت فلا تزعل واحدة قال رحمه الله **(وفرقة)**
(الاصابع) لقوة عليه الصلاة والسلام لا تفرع أصابعك وكذا بكر تشيك الاصابع لقول ابن عمر
فيه ثلاث أصابع مضروب عليهم ورأي النبي صلى الله عليه وسلم رجلا قد تشبك أصابعه في الصلاة
ففرح عليه السلام بين أصابعه قال رحمه الله **(والنضر)** لثبته عليه الصلاة والسلام أن يصلي
الرجل منصرفا ولا يغير تركه الوضع السنون والنصر وضع السطح الحاصر وهو الصبر وبه قال
الجمهور من أهل الفتوى والحدوث والعقبة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الاختصار في الصلاة تأخذه أهل
التأخر معناه أن هذا الفعل فعل اليهود في صلاتهم وهم أهل النار لأن الله راحته فيها وقيل هو التوكؤ

أشبهه روى وهو قوله قال النار قطن وهو أصح اه فتح (قوله فان الرحمة نوره الى آخره) ورواه جودا ورواه جودا
والترمذي والنسائي وابن ماجة من حديث أبي حنيفة اه غايه ومعهما الإجماع على الرحمة نور الا الاشتغال عنها بالمسألة فيه اه وقد أخرج
في الكتب الستة من صحيح أبيه صلى الله عليه وسلم قال لا تسمع المحاماة وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلموا فاحدة اه فتح
(قوله وفرقة الامام الى آخره) قاله الداراية والفرقة والتقسيم في الصلاة مكره عند جميع أهل العلم فتكون فيه اجابا
وفي الجنب ولا يشبك أصله لا ينفك عن الوضع أو الاختصاص اه قال شيخ الاسلام كره كثير من الناس الفرقة خارج الصلاة فانها
تلقين الشيطان اه كما في وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرق أصابعك في الصلاة واد
ابن ماجة اه غايه وقال الكمال ورواه ابن ماجة عن الحارث عن علي رضي الله عنه منع عليه الصلاة والسلام لا تفرق أصابعك وانت في
الصلاة وهو معالج بالحديث اه روى عنه عليه الصلاة والسلام قال لعلني اني أصابعك أصابعك فافترق أصابعك وانت في
قصر اه داية (قوله وروى التي صلى الله عليه وسلم جلا قد شبك أصابعه في الصلاة الى آخره) ورواه ابن ماجة عن كعب بن جبرة
اه غايه (قوله في المترواقتصر الى آخره) قال في المبسوط يكره خارج الصلاة أيضا فان لبس أحرج من الجفنة متصرا اه كما في
قال الكمال وحديث الترمذي أخرجه ابن ماجة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل مقصرا وفي لفظ
نهي عن الاختصاص في الصلاة اه

(قوله في المتن والانتفاث الى آخره) هو مكرره باقتراح أهل العلم اه غايه (قوله فان الانتفاث في الصلاة تحل) فان كان لا يفتي
 التطوع في الاقتراض والحديث رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح اه غايه (قوله وقالت عائشة رضي الله عنها سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره) رواه البخاري وأبو داود والنسائي وأحمد اه غايه (قوله لا عليه الصلاة والسلام كان يلاحظ
 أصحابه بموقفه) رواه أبو داود وصححه اه غايه (قوله بموقفه) هو من مؤثر الحديث والعين والموقف هما أول ما عليه ما روى الله عليه
 الصلاة والسلام كان يكتمل من قبل موقفه ومن قبل ما قاله أخرى قال الأزهري وهذا الحديث غير معروف وأجمع أهل الفن أنها
 بمعنى المؤثر وكذا الملقى اه غايه (قوله هو من مؤثر الحديث) ويجوز قلبه هو مؤثرا اه كأي (قوله وهو أن يقول مسددا الى آخره)
 قال في القافية في باب شروط الصلاة فرج المصلي انما حول صدره فسدت صلاته وان حول وجهه دون صدره ولا يشبه هكذا ذكره
 في الخبر ويقول يفصل وفي المخرجين ان الذي ذكره كسع قصير بل صدره قبل هذا الجواب البق يقولهما اعملى قول أبي خنيفة فينبغي أن
 لا تقصد في الوجهين بناء على ان الاستدبار اذا لم يكن على قصد اصلاح يقدح فيهما وعندما لم يكن قصد ذلك الصلاة لا تقصد
 مادام في المسجد أمه انصرف عن القبلة على نيل انتم صلاته ثم تين انتم متعديا خنيفة بين ما دام في المسجد وعندهما لا يبين
 اه (قوله ما بال أقوام يرفعون أصواتهم الى آخره) قال النووي رواه (١٦٣) البخاري وقال ابن شداد في أحكامه

على الصما ما خوف من انقصر قوهي السوط والمصروفوها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا ين
 أئبس وقد أعطاه صا مختص بها فان انقصر من في الخنة وقيل أن مختص السور تغفراً آخرها وقيل
 هو ان لا يتم صلاته في ركوعها وسجودها وحدها قال رحمه الله (والانتفاث) قوله صلى الله عليه
 وسلم اياك والانتفاث في الصلاة فان الانتفاث في الصلاة تحل (والانتفاث) قوله صلى الله عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الانتفاث في الصلاة فقال هو اختلاص بخصه الشيطان من صلاة
 بعد فان كان لحاجة لا يكره كرم في القافية لروى ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يلتفت حين لا يزال ولا يولي عقبه خلف ظهره ثم الانتفاث ثلاثة مكرره وهو أن يولي عقبه
 بين أولئك والوقد ذكرنا وجهه ومباح وهو أن ينظر مؤثر عيبه يتغير من غير أن يولي عقبه
 لا مصلي الله عليه وسلم كان يلاحظ أصحابه بموقفه وبطل وهو أن يقول صدره عن القبلة
 فيه من ترك التوجه الى القبلة ويكره أن يرفع يده الى السماء في الصلاة لقوله عليه الصلاة
 والسلام ما بال أقوام يرفعون أصواتهم الى السجدة في الصلاة ليتبين أولئك من أصواتهم قال رحمه الله
 (والاقتراض) لقول أبي ذر بن أبي عيسى في ثلاث أن اقترضت الديك وأن أقي إصمدا الكلب وان أمترش
 اقتراض التعلب والأقوام عند الجاهل أن يقع على الكلب فينصب عليه ويضرب كيتبلى صدره
 ويضع يده على الأرض وعند الكرخي هو أن نصب قدمه ويضع على عقبه مواضعه على الأرض
 والاول أصح لأنه أنه بالاعمال الكلب قال رحمه الله (واقترأ ذراعاه) لما روى قال رحمه الله (ورد
 السلام يبد) أي بالاشارة وهو مكرره ولا يفسد الصلاة وأما المصاحفة فمفسدة فلا تنو قد يناهل من

رواه مسلم اه غايه (قوله
 نهاني خطي الى آخره) قد
 عاب بعض الناس قوله في
 التي صلى الله عليه وسلم
 خطي بناسه على ان التي
 صلى الله عليه وسلم لم يقضه
 ولا أحدا من الخلق خلا
 وهذا لا يوافق فيه قائله
 لانه ان خطي بمعنى مخال
 من الحالة التي لا تكون
 الا بين اثنين وليس الأمر
 كذلك فان خطي بمعنى
 حبيب لا يلزم فيه من
 المفاضلة شيء أن يفتي
 الكاه اه شرح مسلم
 لقرطبي في باب الضم
 اه وهذا الحديث ذكره

بهذا الله في الهداية قال السروي رحمه الله في القافية وأما داود وقال الكمال وحديث الاقتراض غير من حديث أبي
 ذر وفي سند أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث عائشة رضي الله عنها كان يقصه صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة من نقره كثر فقلت يا أباهاه كلفنا الكلب والانتفاث
 كلفنا التعلب وفي الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها كان يقصه صلى الله عليه وسلم يروي من قصة الشيطان وأن يقترب
 الرجل ذراعاً يقتراض السبع وعقبة الشيطان الاقتراض (قوله أما المصاحفة فتدني آخره) قال العلامة كمال الدين رحمه الله قال
 شارح الكثراته بالاشارة مكرره وبالصاحفة مفسد وقال الزيلعي الا تخر في تخريج احاديث الكتاب بعد أن ذكر المذكورة وان قلت
 أجاز باليونان السلام بالاشارة ولما حديث آخر به أبو داود ومن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من أشار في الصلاة
 اشارت يدهم أوفقة فقد قطع الصلاة أعلم ان الجوزي وابن اسحق وأوغطفان يجهولون وتصيبان بأغطفان هو ان يرفع يده وقال
 ابن مالك الذي وثقه ابن معين والسائي وأخرج مسلم وبلغ عن الفارقي قال لسان أبي داود وأوغطفان يجهولون لا يقبل وان
 اصح نقشة على ما هو الخلق وقد سناه في أبواب الطهارة ثم أخرج مسلم حديث أبي داود والترمذي والسائي عن ابن عمر عن صبيب
 قال مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فسلمت عليه فرد علي إشارة وقال لا أعلم الا أنه رد علي إشارة فسمعته
 الترمذي وعدنا أخذت تشبه هذا المعنى والجواب أنه بناء على ما في شرح الكثر في غير من كراهة الاشارة وتولتان لا تقول به فان ما في
 العاية عن الحلواني وصاحب الحيط لا بأس أن يتكلم مع المعنى ويجيب هو رأسه فيبذلهم الكراهة وان حل على ما إذا كان الضرورة

دفعه الفسلاف فاطوا بعبان التبع لباو بيمين الثفت والشغل وهو صلى الله عليه وسلم مؤمنين ان ياتوا من ذلك فظلموا منه وقوله هو
ولو تعارضنا قديم الماتق اه وحيل ايماننا فعمله صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله لا تشرع عام امامه فخر عا يكون من خصوصياته
اه (قوله لان فيه ترك سنة الجاوس الى آخره) قال شيخ الاسلام التبرع بطوس الجارية فلذا كره في الصلاة قال الشرحي في المبسوط
هنا ليس بقوى فانه صلى الله عليه وسلم كان يترفع في حياضه في بعض احواله وكذا جالس عمر رضي الله عنه في مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم مرتبا اه ك (قوله فاعمل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف الى آخره) رواه مسلم اه غاية قيل الحكمة في النهي عنه
ان الشمر بسجدهم ولهنا منه الذي يصلي وهو مكتوف وقال ابن عمر رجل رآه يصدوهم وموسى شعرا وأرسله بصدمك اه غاية
(قوله في المتن وكف ثوبه) أي وهو من بين يديه أو من خلفه عند الصدود كما يفعله ترك هذا الزمان اه ع (قوله وكف ثوبه) وهو ان
يضم أطرافه انما اترا ب (١٦٤) ويصوه اه شرح وقاية (قوله في المتن وسدله الى آخره) وكذا كره في الصالح ودبوان

الادب القاراي السدل
قبل قال رحمه الله (والتبرع بلا عذر) لان فيه ترك سنة الجاوس في التشهد قال رحمه الله
(وعص شعرة) لما روى عن ابن عباس انه رأى عبادة بن الحرث يصلي وأسمعه قوس من وراءه
فقام فجعل يحل عليه طلبة انصرف أقبل على ابن عباس وقال ما لك وأسمي فقال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول انما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف والعص هو حرج الشعر على الرأس وشدة
شيء حتى لا ينصل قال رحمه الله (وكف ثوبه) لا ضوع بجعرة قال رحمه الله (وسدله) تشبه عليه
الصلاة والسلام عنه وهو ان يجعل ثوبه على رأسه أو تكفيه ويرسل جوابه ولان فيها تشبه باهل
الكتاب فكره من السدل ان يصلي القباصي كتفيه ولم يدخل يده ويكره الصلاة تشبه عليه
الصلاة والسلام عنها وهو ان يشغل بشيء فيصالح مسدله كمن رأسه الى قدمه ولا يرفع يديه يصرح
يديه من معي لمعلم من تشبه يصرح منه يديه كحضرة الصلاة وقيل ان يشغل ثوبه واحديس عليه
أرأه وقال هشام بن سالم محمد بن الاضطباع غار ان الصلاة فقلت هذا الصلاة فقال انما تكون الصلاة
انما يكس عليك ازار وهو اشتد اليد ويكره الاعتصام وهو ان يكون رعايته وتترك وسط رأسه
مكتوفاً وقيل ان ينقب بعبادته فيغطي أتمه لما الرأه وألقت بكبره ويكره التلثم وهو تغطية الاثاف
والفم في الصلاة لانه يشبه فعل الجاوس حال عبادتهم الحيوان قال رحمه الله (واتشاب) لانه من
التكاسل والامتناع عنه فليكنهم الاستطاع فان غلبه وشعر يده أو كعبه في ثوبه صلى الله عليه
وسلم ان الله تعالى يحب العباس ويكره التثاقيب اذا تشاب أحدكم فليدبما استطاع ولا يقل هلهاه
فاحلف من الشيطان بضعت عنه وفي رواية اذا تشاب أحدكم فليمسك يده على فقه قال الشيطان
يدخل فيه ويكره التلثم فانه من التكاسل قال رحمه الله (وتفيض عينيه) لقوله عليه الصلاة
والسلام اذا قام أحدكم الى الصلاة فلا يفيض عينيه ولا ينافي الخشوع وفيه نوع عبث ويكره ان
يدخل في الصلاة وهو يدافع الاخشين وان شغله قطعها وكذا الرج وان مضى عليها أجزأه وقد أساء
وقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة في وضوء غير طاهر ولا صلاة وهو يدافع الاخشين بحول على الكراهة
وفي الضحية حتى لو ساق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء فتوته يصلي لانه اذا سماع الكراهة أولى
من التقله ويكره ابرو ح على نفسه بمرحمة وبكبره ولا يفسده الصلاة بما يكره ان العمل القليل

بسكون الله وفي الحرب
بقصها وقال هو من باب
طلب طلبا اه غاية (قوله
لثبته عليه الصلاة والسلام
الى آخره) عن أبي هريرة
انه صلى الله عليه وسلم نهى
عن السدل في الصلاة وان
يفضي الرجل قاموا ابو
داود والحاكم وصححه اه
فتح وفي الدواة واختلف
الشايع في كراهة السدل
خارج الصلاة (قوله وهو
أن يجعل ثوبه على رأسه
أو تكفيه ويرسل جوابه)
يصدق على ان يكون
للتدليل من سلام بين
كتفيه كما يعتاده كثير
فينبغي ان على ضعف تدليل
ان يضعه عند الصلاة فانه
الكتاب رحمه الله (قوله ان
يجعل القباص على كتفيه
وليدخل يديه) أي ولم يصفه

بعضه اه جوهز ثوبه بترك وسط رأسه مكشوقاً تشبهاً بالشرار اهل الفساد والاشرار اه غاية (قوله ويكره
التلثم الى آخره) قال الفراء التلثم ما كان على المصم القباص والقفا ما كان على الاربعة اه جميع البحرين (قوله لانه يشبه فعل
الجاوس الى آخره) وفي فتاوى التتايوب يكرهه سد وسطه لانه من صنع اهل الكتاب اه كاك ولعل وقد شربه لعل أو هيئة ذلك
يكره وقيل لأبائه اه كاك (قوله والتثاقيب) هو ثقل على من التوا وهو من مودة قتر من ثقله الحواس يفتقر فامونه اذا تشاب
أحدكم فليطغ فاهو تشاوب غلط ذكره في الحرب اه غاية وكشبهه اسم التثاقيب قال سلة بن عبد الله التثاقيب بي قط وانهم من
علامات النبوة اه تركش (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اذا يجب العباس ويكره التثاقيب الى آخره) رواه أبو داود ويشترط
الصناري ومسلم اه غاية (قوله وفي رواية اذا تشاب أحدكم فليمسك يديه الى آخره) رواه مسلم اه غاية (قوله وتفيض عينيه) أي لانه تشبه
بالمؤذ كرم في الدواة ففلاص فتاوى الظهري اه (قوله لان اذا سماع الكراهة أولى من القضاء) ذكره في مختصر البحر المحيط اه غاية
قال في زاد الصغرى وتكره في خواص العسريق ومعان الأيسل وللزينة والجزر زعفران والقتل والحام فان غسل في الحمام مكاف

وصلى فيه لاس به وكذا موضع جلوس الجاهل ويكره أيضا في المقرة لأن يكون فيها موضع اعتكاف الصلاة لا يجزئ فيه اه زاد
 التقير اه قال في البدائع ولوصلي وفي غصني يسكان كان لا يجتمع من القرائات ولكن يحل بها كدبرها أو يدنا أو لؤلؤة بلا يفسد صلاته
 لانه لا يفتوت شي من الركن ولكن يكره ان كان معصية الركن فسدت صلاته بقوت الركن وان كان في غير مسكرة لا يجوز صلاته لانه
 ١ كل وكذا ان كان في كفة شي يسكان صلاته غيراته ان كان يجتمع من الاخذ بالركبة كبر في الركوع أو الاعتكاف في الركن عند
 السجود يكره لمجموعه من تحصيل السنة والا فلا ولورجوا بغير لا يفسد صلاته لانه عمل قليل ويكره لانه من أعمال الصلاة اه
 (قوله والخامس أنه لو نظر اليه إلى آخره) قال في البدائع ولو وضع العلق في الصلاة إلى آخره فسدت صلاته كذا ذكر محمد لان الناظر
 اليه من بعد لا يفسد أنه في غير الصلاة وهذا بين أن الصبر من التقدير وهذا حيث حكم فساد الصلاة في غير الصلاة إلى استعمال
 اليد أو استعمال اليدين اه ولواحد أو سر حلت أو حلت غيرها تصح أو ارتفعت فسدت الصلاة فأما جلوس الصبي بدون
 الارشاع فلا يوجب فساد الصلاة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم (١٦٥) كان يصلي في بيت وقد جعل أمانة

غير مفدا تافا والكثير مفد واختلوا في الفاضل منهم ولو على خسة أقوال الأول أو ما يقام
 بالدين عادة كثر وان غلبه بدواحدة كالجموع وليس القيس وشذبا رواه إلى الرمي عن القوس
 وما يقام بدواحدة قليل وان غلبه سدين كتر من القيس وحصل السراويل وليس الفلسوفون زها
 وزعم الهمام وما أشبه ذلك والثاني أن الثلاث المتواليات كثر وبأدوية قليل حتى يورج على نفسه
 بمرحلة ثلاث مرات أو أكثر موضع علم من جسده أو في ثلاثة أجيال أو ثلث ثلاث شعرات أن كنت
 على الولاء تفسد صلاته وان فصل لا تفسد وان كثر وعلى هذا قتل القتل والثلث أن الكثير ما يكون
 مقصودا الفاضل والقليل بخلافه والاربع أن يجوز أن يرد إلى البتلي وهو المصلح وانما شكك
 كان كثيرا وان استغف كان قليلا وهذا أقرب الأقوال الدأب إلى خسة فأن من بدأه أن لا يقدري
 جس مثل هذا شي بل يرفوذه الذي البتلي به والخمس أنه لو نظر إليه ناظر من بعد ان كان لا يشك
 أنه في غير الصلاة فهو كغيره مفسد الصلاة وان شك فليس بفسد وهذا هو الاصح قال رحمه الله
 (وقيام الأمان لا يوجد في الطاق) أي يكره قيام الأمان في الطاق وهو الحراب ولا يكره ميمود فيه انا
 كان فأما خارج الحراب وانما كرمه من التشبه باهل الكتاب من حيث تخصيص الأمان
 بالمكان وعدمه هذا لأن الحراب يشبه اختلاف المكاتب والمضمر هو التقدم كافي كثر من الأحكام
 وقيل انا كان الحراب مكتوبا بحيث لا يشبه حال الأمان على من هو في الجوانب لا يكره ماضرة
 قال رحمه الله (وانظر اذا الأمان على الله كان وعكسه) حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه عليه
 الصلاة والسلام نهى أن يقيم الأمان فوق شي أو الناس خلفه يعني أسفل منه وحديث آخر أنه
 عليه الصلاة والسلام قال انا أتم الرجل القوم فلا يؤمن في مقام أرفع من مقامهم ولأن أهل الكتاب
 يرفعون مقامهم ما همهم فيكون تشبههم وكذا يكره أن يكون القوم أعلى من الأمان وقال الطحاوي
 لا يكره والالمعي وهو التشبه باهل الكتاب ووجه الظاهر أنه يشبه اختلاف المكاتب فكان تشبها
 بهم ولأن فيه ازدياد الأمان ثم قدرا الارتفاع فاصح ولا بأس بحدوث ذكره الطحاوي رحمه الله وهو

غنت أي العاص على طاقه
 فكانا صديقه منها لو انا
 فلم زعمها ثمها الصنيع
 لم يكره منه صلى الله عليه
 وسلم لانه كان محتسبا
 فليس بفسد من يحفظها أو
 لباه الشرع بالقليل أن هذا
 غير موجب فساد الصلاة
 وبمثل هذا نص في زماننا
 لا يكره لو احدث من الفصل
 عند الخلة أو ما دون
 الحاجة فكره اه بنائع
 (قوله بكره قيام الأمان في
 الطاق) الا لغير كثرة
 القوم اه زاد الفقه (قوله
 ولا يكره ميمود فيه انا كان
 فافا) قال في الهداية ولا
 بأس بان يكون مقام الأمان
 في المسجد ويصير في الطاق
 ويكره ان يكون في الطاق
 قال تاج الشريعة وهذا

على عرف في طاهرهم لأن عامة الأئمة فيها من الأجر لم يفتقروا طاق في الحراب بغير وجهها التفضل أنه الطاق ليس من المسجد
 ولكن أرادوا بالمسجد موضع السجود أي الصلاة ولم يتعدوا الصلاة في الطاق حين الفصل فهو بين المسجد طلاقا بقية السجود
 قوله المسجد حيث أنه يفسد غير ما يفسد قول هذا معنى أي موضع صلاتي الآتي ان الأول لا يصح المقول الثاني يصح في الجملة
 ومراده في الكتاب هذا الثاني وانما كتبت عن التفرقة بين الاستعانة لأن بعض الناس زعموا أن أحسنة لا يصلح الطاق من المسجد
 حيث قسم وقيل فاعوا بأحسنة عدا كرم الصواب فتعد ولتعت المأب اه نهاية الكفاية فداية الهداية تلخيص الشريعة رحمه الله
 (قوله والمضمر هو التقدم كافي كثر من الأحكام) الآتي ان موضع التقدم طهارة شرط لأقامة الصلاة دون طهارة موضع الدين والركبتين
 ولو اتقى بريل وقدمه بغير قدم الأمان أو أسبق قدمه على رأس الأمان لم يوجب سجدة ولا يجزئ ولا يفسد وقدمه
 دون جسده ولو كان قدما السيف لم يوجب سجدة في الحل فهو من صيد الحرم اه (قوله بحيث لا يشبه حال الأمان إلى آخره) أي
 بان يكون في جانب الطاق حمدان ووزن انما فرجة يطعم منهن على عتوس على ساد على حال (قوله ثم قدرا الارتفاع قلما) أي قلما
 الرجل الوسط اه باكره قال الرازي ثم قدرا الارتفاع قلما ثم رجل هو الصبي اه

هذه فتوى عليه الصلاة والسلام لا تدخل الملائكة بيتا لا آتوه) للراعيه الذين يزولون بالركه لا الحفظة وعدم دخولهم بيوت صاحب البيت عن اتخاذ الصور فان قيل كيف (١٦٦) أجابوا عن معنى قوله عليه وسلم التصاوير كما قال تعالى يعاونها ما يشاء من

عزائير وقبائل والقابيل صور الانبياء والصلوة كانت تعمل في المصلين بمحاسن وزياراتها الملائكة فيعبدها شعوب عبادتهم اجيب بان هذا يجوز ان يكون مما يختلف فيه الشرائع او يقال المراد القابيل ما لم يكن على صورته لحيوان لان القتال احصى من ذلك اه شرح مشافق (قوله وروى ان ختم ابي هريرة كان عليه ذياتان) المذكور في النهاية والعناية ان الفياض كانت على ختم ابي موسى الاشعري (قوله وشتم ذياتك كان عليه اسدي الى آخره) ووجب تصوير ذياتك على خاتمه وان بقت نصر له لم اخذ يتبع الصناديق ويقتلهم وولد ذياتك ان قتله امره غيبه ذياتك ان يغوب قبض الله تعالى له اسديا يحفظه وليوته رخصه وحمائله فاما كبر صور ذك في خاتمه حتى لا ينسى نعمه الله تعالى عليه اه مغرب في دنل ووجدنا الخاتم في عهد عمر رضي الله عنه اه مغرب (قوله لانهم لا يقبلون الراس) اي وليه توصي الى تتور او يكونون غفارا كراهية عبادته او في تعديل او شمع او من لا لعدم اتشبه اه ع قوله امر بقتل الاسودين في صلاة الحنة

مرور عن ابي يوسف وابل امه قد بقدر ما يقع عليه الامتنان وقيل بقدر قدر ذراع اعتبارا بالسنة وعليه الاعتقاد وان كنتم الامام بعض القوم لا يكره في الصبح زوال المعنى الموجب لكرهه وهو انفراد الامام للمكان قال رحمه الله (وليس في بغيه تصاوير) لانه يشبه حامل السهم فكرهه قال رحمه الله (وان يكون قد ساءه او يبين فيه او يهنا صورة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيوتهم كالبهائم صورة ولا يشبه عبادتهم فكرهه واشدها كراهة ان تكون امام المصلين ثم موقد اسه ثم على يمينه ثم على يساره ثم خلفه وفي القامه ان كانا القتال في مؤخر الظهر والقبلة لا يكره لانه لا يشبه عبادته وفي الجمع الصغار اطلق الكراهة قال رحمه الله (الان تكون صفرة) لانها لا تضد اذا كانت صفرة بحيث لا يحوط بالخطر والكراهة باعتبار العبادة فلذا لا يصح مثلها لا يكره روى ان خاتم ابي هريرة كان عليه ذياتان وخاتم ذياتك عليه السلام كان عليه اسد وليوته فيهما رجل يسلطه قال رحمه الله (او مقطوعة الراس) اي نحو ذوات الراس يحفظ بطنه عليه حتى لا يلقى الراس اثر او يطلعه بغيره او يهجمه او يهجمه فعد ذلك لا يكره لانها لا تضد دون الراس طدة ولا اعتبار بالخط من الراس والجسد لان من الطيور ما هو مطوق ولا زالة الحلبس والصبغ لانها لا تضد دونها قال رحمه الله (او ليعزى روح) اي اذا كانت الصورة صورة غير في الروح مثل ان تكون صورة الفضل وغيرهما من الاشياء لانها لا تضد عبادة وعن ابن عباس انه رخص في قتال الانصار قال رحمه الله (وعدا لا ياتى التسبيح) اي يحكمه عدالا لا ياتى التسبيح باليد وهو مطوف على ما يلزم من المكر وهات لاني ما يلزم على من لم يركه وعن ابي يوسف ومحمد لا بأس بذكر في الفرائض والتوافل وقيل يجمع ابي حنيفة له ما روى عن ابن جرير اه قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الا في الصلاة ولان فيه مراعاة لسنة الفرائض والتسبيح ولا يشبه ان الله ليس من اعمال الصلاة قال عليه الصلاة والسلام ان في الصلاة تشغلا وماروا به نصف ولتثبت ظهره على الانشاء حين يكن العمل بما فيها ومراعاة سنة القراءة محكمة فوجه بان يتسبب في الشروع فيها ومراعاة سنة التسبيح محكمة ايضا بان يحفظ بقلبه يضم الامل في موضعها لان المكر وهو العداء لا يصح وبوجه يحكمها بيده دون الصبر والاحتفاظ بقلبه ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز في التوافل بالاجماع وقيل الخلاف في التوافل ولا يجوز في الفرائض بالاجماع والظاهر ان الخلاف في الكل واختلفوا في عد التسبيح خارج الصلاة فكرهه بعضهم ليكون ايسر من الزيادة او ايسر من الاقرار بالتصبر وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه رأى رجلا يفعل ذلك فقال له عذوقك لتستغفر منها وقال في التسبيح لا يكره خارج الصلاة في الصبح قال رحمه الله (لاقتل الحية والعقرب) اي لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة لحديث ابي هريرة رضي الله عنه عليه الصلاة والسلام امر بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب ولا في قتلهما دفع الشغل وازالة الاذى فاشبهه دوا المار ونسبوا لحاصل الصيد ومسح العرق ثم قيل انما تقتل اذا تمكن من قتلها بضعل يسر كالعقرب واما اذا كان يحتاج فيه الى المعلقة والمشي فخص الصلاة وذكر في المبسوط الاظهر انه لا تقبل فيه لانه رخصة كلشي في الاخذ والاستغفار من الشر والتوضي وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لم يفتي اناهم لا يجوز قتلها وهو قول النضر ومالك لقوله عليه الصلاة والسلام ان في الصلاة تشغلا وقالوا لا ينبغي ان تقتل الحية البيضاء التي تشبه مستورة لانها من الجنات فله عليه الصلاة والسلام اقتلوا ذاتي الطيفين والابتر واما كراهية البيضاء فظنهم بان الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام عامها بان ان لا يدخلوا بيوت آت ولا يظهروا أنفسهم فلانها حقوا فقد قضوا عنهم فلا حرمه لهم والاولى هو الانذار

والعقرب) والامر لا باحة منمنعتنا اه ع (قوله اقتلوا ذاتي الطيفين الى آخره) الطيفه خوصا نقل والاعداد والاسود العظيم من الحيات وهو آتيتها وميسوا كغشبه الخيل على ظهره يطفئها والابتر القصير الذنب اه من خط الشرح

والاعتذار فيقال له الرجم باذنه أو على طريق المسلمين فلا ثابت قتلها ولكن الانذار انما يكون خارج الصلاة وعلى هذا قال محمد رحمه الله فقل التلوة في الصلاة تأخير عن وقتها واختيار أو مسقة دفنها تحت الحشا وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه كرهه أبو يوسف لأنه لا يخاف منها الأذى ولكن عمر وأنس يقتلان القمل قال رحمه الله (والصلاة إلى الظهر فاعذ بصنعت) ومن الناس من كره الصلاة ثلاثي يوم بقصد ثواب أو غنم لا روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك ولما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد أن يصلي في العراء أمر عسكره أن يجلس بين يديه وصلى وعن نافع أنه قال كان ابن عمر إذا لم يجد سجلا من سواي المسجد قال فيقول ظهركم ولا روى عن النبي محمول على ما إذا دفعوا أصواتهم بحيث يشوشون على المصلي ويقع العطش في صلاته وفي التائمان إذا كان ظهر منه صوت فيصلي من هوق صلاته أو يجعل التائمان إذا اتبعه فإذا أصاب ذلك فلا بأس بها إلا ترى إلى ما مع من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تخطي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وكذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان بعضهم يقرؤن القرآن بعضهم يتناكرون العلم والمواظدة وبعضهم يصلون ولم يبههم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولو كان مكرها لماتهم عنه قال رحمه الله (والى نصف أو سيفه مطلق) ومن الناس من كرم ذلك الآن ليكون السيف موضوعا على الأرض لأن السيف آلة الحرب وفيه بأس شديد فلا يليق تخديعه في حالة الإبهال وفي استقبال المصنف تشبه بأهل الكتاب ولا به شبه عبادته فيسكروه ونحن نقول انهم لا يصلحون باعتباره تأتيت الكراهة وفي استقبال المصنف قطعهم وقد أمرنا بغيره كالموضوع وأهل الكتاب يفعلون ذلك لقرائتهم مكره وضد ما بل مفسد وكلامنا إذا لم يكن لقرآنه انفعال لا يكون تشبههم وفي السيف قال الله تعالى ولا تذوقوا أسلحتهم وإذا كان معطيان به كان أمكن لاخذها إذا احتاج إليه فلا وجه الكراهة وقد كانت العاترة ترك زين بجدي النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي إليها قال رحمه الله (أو شمع أو سراج) لأنهما لا يصلحان والكراهة باعتبارها وانما قصد بها الجفوس إذا كانت في الكاؤون وفيها البرأ وفي التورق لا بكرة التوجه إليها على شرف ذلك الوجه قال رحمه الله (وعلى بساط فيه تصاور وإن لم يجعل عليها) لأنه استقامته الصورة فلا يكره والصعود عليها يشبه عبادتهم أمكره وأطلق الكراهة في الأصل لمرونا ولا موضع الصلاة معظم فيكون فيه نوع تعظيم للصورة تعظيم ذلك البساط فيكره مطلقا ولو كانت الصورة على وسادة مقلقة أو بساط مفروش لا يكره لأنها تادس وتوطأ بخلافه إذا كانت الوسادة منصوبة أو كانت الصورة على الستارة تعظم لها

فصل قال رحمه الله (كروا استقبال القبلة بالقرى في الخلا وابتدأوها لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أتيت الناطق فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها بل أو غائط ولكن شرقوا أو غربوا وأراد بقوله شرقوا أو غربوا في المدينة وما حولها من البلاد لأن قبلةهم بين المشرق والمغرب وفي الاستدبار وإتيان فيروا أي يكرهوا ولأن فيه ترك التعظيم وقدر وإيالة لكرهه لحديث ابن عمر أنه قال رويت نوما على بيت أنحنى خصصه قرأ بشيئ من الله صلى الله عليه وسلم فأعاده لما حلت مستقبل الشام مستدبراً للكمة ولا نغرب وجهه مع مواضعها وما ينضبط منه ينضبط إلى الأرض بخلاف المستقبل لأن فرجه مواضعها وما ينضبط منه ينضبط إليها والاحوط الأول لأن القول مقدم على الفعل إذا الفعل يتطرق إليه الاعتذار بخلاف القول فلا معارضة بينهما وقال الشافعي يجوز استقبال القبلة في البیان دون الأضراس وأجبه عليه ما روينا وكنا يكرهه لروا أن توجيهه وله انضوا قبلة ليول للذ كروا ونخل وقصد مستقبل القبلة في الخلا يستقبل أن يعرف بقدر الامكان لقوله عليه الصلاة والسلام من جلس ليول قبلة القبلة تذكروا وعرف عنها حلالها لم يشبه من جلس حتى يفرقه وسحبته عندنا دخول في الخلا أن يقول اللهم إني أعوذ بك من الخس والخمائل ومن غدر الخسري وعندنا الخروج بخدم

(قوله لما روى الى آخره)
رواه أبو داود عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لأنكم لا تخطئ الناس ولا
المنشد أن أخرجه باسناد
منقطع ولا يصح صديقه أيضا
اه عباد الحق (قوله وما
روى من النبي) ر. واه أبو
داود عن أبي الطحان والطفلي
رفعه قال هي أن يحدث
الرحلاء ويهينهم أحد
بصلى ذكره في المراسيل
اه (قوله حديث ابن عمر
أنه قال رقت وما لي أخوه)
قال في المصباح هزينة أرفقه
من بابي رفا عذو من الله
والاسم الرقية على فعل
والمرأة رقية وأبضع يقي
مثل مدية ومدية يورقت
في السلم وعذبة رقي من
باب تعب ويا على فعول
اه (قوله مستقبل الشام
مستدرا القبله) وقدر رواية
مستدراست المقدس اه

(الوجه وصلى في أي صلواته إلى آخره) هو والوقوف خط الشرح رحمه الله وفي بعض نسخ الشرح جلو اه (قوله والوقوف) أي التفرقة
 اه بأكبر (قوله لا يملكه أحد حكم المسجد) أي حتى يصوره اه ع (قوله وان غلبنا إليه إلى آخره) يعني أن كل مسلم منعه من أن
 يقتضي بيته مسجداً صلى فيه السنن والنوافل لكن ليس لحكم المسجد اه خلاصة في الفصل (قوله ١٦٨)

واختلاف في معنى المسجد
 والجنائز والاصح ألا يأخذ
 حكم المسجد) أي صلى
 المسجد والجنائز اه وقال
 فاضحان رحمه الله في
 فتاوى بابي رجل يصل
 داه مسجداً معه مسجد
 اقتضاه الجنائز وأصله
 العبد هل يكون حكم
 المسجد اختص بالمشايخ فيه
 قال بعضهم يكون مسجداً
 حتى لو مات لا يورث منه
 وقال بعضهم ما تختص الصلاة
 الجنائز فهو مسجد لا يورث
 منه وما تختص الصلاة العبد
 لا يكون مسجداً مطلقاً وإنما
 يسمى به حكم المسجد في
 صحة الاقتداء بالامام وان
 كل من فصل عن الصفوف
 أمافي السور والقبس له
 حكم المسجد وقال بعضهم
 له حكم المسجد حال أداء
 الصلاة لا غير وهو واجبة
 سواء وجبت هذا المكان
 كاجتنب المسجد احتياطاً
 اه وقال الوليبي رحمه الله
 في أول كتابه الوقت مسجد
 اقتضاه الصلاة الجنائز وأو
 لصلاة العبد يجب كما
 يجنب المسجد لا مسجد
 وهذه مسئلة اختلف
 المشايخ فيها واختلف
 المسجد الذي تختص الصلاة

رجل اليمن ولا يتصرف ولا يترك ولا يمتنع ويسكت اذا صلى ويقول اذا خرج المسجد اقتضى اخرج عن
 ما يورثين وأبقى ما يتفق ويكره من رجل إلى القبلة وإلى المصطفى وإلى كسب القبلة في اليوم وغيره قال
 رحمه الله (وقال باب المسجد) لأنه يشبه المنع من الصلاة قاله تعالى ومن أظلم ممن منع مسجداً لله أن
 يذكر فيه اسمه وقال صلى الله عليه وسلم يابن عبدمناف لا تموتوا أسد طائف بهذا البيت وصلى في أي
 ساعة من ليل أو نهار وقيل لا بأس بالخلق في زماننا في غير أوان الصلاة خاصة في البيع المسجد وهذا هو
 الصحيح لأن الحكم قد يختلف باختلاف الزمان كختلف في منع جماعة أنه في زماننا فساد أحوال
 الناس وقيل اذا تفرق الوقتان لا يطق كل طرف بيع العشاء وتحويله ويعلق بعد الصلاة إلى طلوع
 القمر ومن طلوع الشمس إلى الظهر قال رحمه الله (قوله الوطء فوقه) أي فوق المسجد البول والقتل لأن
 سطح المسجد مسجدان عان السجدة ولهذا يصح اقتداء من سطحه المسجد بمن فيه اذا لم يتقدم على الامام
 ولا يطل إلا الأعشاش بالصعود إليه ولا يعل الحطب والحطب والتمسك بالوقوف عليه ولو حلف لا يدخل
 هذه الحماة وقوف على سطحه ما حلفت فإذا ثبت أن سطح المسجد من المسجد بهر مباشرة النساء عنه لقوله
 تعالى ولا تمشروا وعن وأنت ما كثر في المساجد ولا نطق به من التمسك واجب بقوله تعالى أن
 تطهرين ليطهرين ولما كثر في الركن السجود وقال عليه الصلاة والسلام جنبوا مساجدكم
 صياحكم الحديث وقال عليه الصلاة والسلام ان المسجدين يورى من التماسك كما يورى الجمل من
 الترافة كما كرم التمسك فيه مع طهارة قاله أخرى قال رحمه الله (لا فوق بيت فيه مسجد)
 يعني لا يكره الوطء والبول والقتل فوق بيت فيه مسجد والمراد ما عدل الصلاة لا يباح حكم المسجد
 واندبنا إلى حتى لا يصح الاحتشاش فيه إلا قضاء واختلفوا في معنى المسجد والجنائز والاصح اه
 لا يباح حكم المسجد وان كان في حق جواز الاقتداء كالصلاة لكونه مكاناً واحداً وهو المعترف حتى
 الاقتداء قال رحمه الله (ولأنه بالحس وما الذهب) أي لا يكره مسح المسجد بها وفيه إشارة إلى
 أنه لا تورع عليه ومنهم من كره ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من أشرط الساعة تزين المساجد
 الحديث وقال عمر بن عبد العزيز هذه الكلمات حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل دار بين ألف
 دينار لزين مسجد إلى صلى الله عليه وسلم المساكين أحوج من الاماطين ومنهم من قال أنه قرية
 لم يقسم من تقسيم المسجد واجلال الدين وقد زنت في الكعبة ماء الذهب والفضة وسرت بالوان
 الذهب ففعلها وعندنا لا بأس به ولا يستحب صرفه إلى المساكين أحباباً لأنه ينبغي له أن لا يتكف
 لاحتياق التفتش في الحراب فتمكر ولله يلهم المسلم وعليه يصعد النبي الواجد التزين أعلى
 التزين مع تركه الصلاة ليل آخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام وقولهم بخواه عن الامام هذا
 فصل من مال نفسه وأما التزين فليس له أن يفعل ذلك من مال الوقف فان فعله ضمن لانه ليس له أن
 يبيع مال الوقف وانما يفعل ما يرجع إلى أحكام البناء حتى لو جعل الباسف فوق السواد البقاء ضمن
 ذكره في القاعة وعلى هذا محلة الحطب والذهب والفضة لا بأس به وكان المتقدمون يكرهون شد
 الحاشح والتمسك السلهك لا يكره ذلك في صورة التمتع فاشبهه بغيره باب المسجد اه علم

(باب الزور والنوافل)

قال رحمه الله (الزور واجب) وهذا عندنا في حقيقة زوجه الله واه عنه يوسف بن خالد السني وهو

الجنائز الجواب فيه يجرى على الاطلاق اقتضاه العداً أنه مسجد في حق جواز الاقتداء وان فصل الصفوف الظاهر
 أمافي بعد ذلك لا وقت بالناس اه (قوله فان فعله ضمن إلى آخره) الا اذا حلف طمع الخلة فيما اجتمع منه فلا بأس به حيثئذ اه كمو

(قوله باب الزور والنوافل)

فانظر من بيان الصلوات المقررة وما يتعلق من بيان أو كيفية أدائها والاداء الكامل والقاصر في المشرع في بيان صلاة
 هي دون القرائن وفوق التوافل وهي صلاة الوتر ودلالة أنهم قصدت هذا لما سبقت إيراد التوافل من هذا ليكون ذلك الواجب بين القرائن
 والنقل كما هو مقتضى اهـ نهاية والتوافل جمع بالهاء وهي في اللغة الزيادة ونسبة هي الشئ للشيء لانها زيادة على ما وضع الجاهل
 وهو الصلاة كلمة ناقصة على ونسبة هي زيادة ما ناقصت الصلاة لانها زيادة على القرائن (قوله وروى عن جابر بن زيد
 عنه انه قرئ) أي وما أخذ من اهـ نهاية (قوله وقال أبو يوسف وعبد الله بن شاذان في آخره) وهي عندهما على رتبة
 من جميع السنن حتى لا يجوز تأخير الصلاة على القيام ولا على (١٦٩) الراحل من غير عذر وتقتضي ذكره في

القاهر من مذهبه وروى جابر بن زيد عنه انه قال يصلي وروى في آخره من غير عذر اهـ اهـ (قوله
 بالتوفيق بين الروايات فأراد بقوله سنة طريقة أو ثبت وجوبها بالنسبة وقوله فرض من روميه اهـ اهـ
 لا علم لان الواجب فرض في حق العمل دون الاعتقاد وقال أبو يوسف وعبد الله بن شاذان في روميه اهـ اهـ
 سنة ثبتت بالأمر إياه قال هل في غيره من قال لا إلا أنقطع وهذا في الفرض والوجوب ولأنه
 عليه الصلاة والسلام صلى الوتر على الراحلة والقرض لا يؤدي على الراحلة إلا من عذر وقوله تعالى
 حافظوا على الصلوات والصلوات الواسطة إشارة إلى الواسطة لا الوسطى لا تمتنع في الشفوع وإنما تحقق لنا كانت
 الصلوات وترًا فتكون الوسطى غير شفعية ولهذا لا يكثر جاحد ولا يؤذنه ولا ينام ويحجب الراحلة
 كلها ولا يحنف وقوله عليه الصلاة والسلام الوتر حتى على كل مسلم رواه أبو داود وله لما كره على
 شرط الضاري ومسلم وقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا اتفاقا عليه في الصحيحين
 والآخر وكذا في سنن أبي حنيفة والشافعية والرحمة زادكم صلاة الأدهى الوتر فصلها
 فبما بين النساء إلى طلوع الفجر والزيادة تكونت من خمس المبردة ولا يقرأ وترًا تكونت من ثمانية النمل
 لأنه غير محصور فلا تتحقق الزيادة عليه فتميز القارئ من كونه محصورا وهذا من الزيادة لا تتحقق
 الأعلى المقدرات وعن عبد الله بن ربيعة أي أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الوتر حتى من لم يوتر فليس مثله ثلاثا قال الحاكم كحديث صحيح وقد وثق في من استدل بهذا الحديث
 أيضا وقال عليه الصلاة والسلام من نام في وتر أو نسيه فليقضه إذا ذكره أو نسيه أو وجوب ووجوب
 القضاء فرج وجوب الاداء وقطعه فربما كان الواجب بحيث يفتى ولا يؤدي على الراحلة من غير عذر
 ولا يجوز بدونية الوتر بخلاف التراويح والسفر والواجب ولا ينعقد تأخيرها إلى آخر الليل ولو كان
 سنة تبع الشاكر تأخيرها تأخيرها كما يكره تأخيرها تعالىها والواجب عن نسيها حديث لا عراني اهـ
 كان قبل وجوب الوتر وفي قوله عليه الصلاة والسلام زادكم صلاة الأدهى تأخره عن وجوب الصلوات
 الخمس وهو نظير قوله تعالى فلا أحد فيها أوسع إلى غير ما على طاعه بطعه إلا أن يكون ميتا أو داما مفرحا
 أو لم يختر برودهم بعد ذلك أو كل كذا في غير السماع وغيره وبدل على تأخيرها عن
 الصلاة والزكاة والصيام وقال في آخره لا يؤدي على هذا ولا ينعقد تأخيرها إلى آخر الليل ولو كان
 ان صدق ولم يكره الحرج فدل على أنه كان قبل وجوب الحرج فكذلك يجوز أن يكون قبل وجوب الوتر فلا
 يكون جهة وكذا قوله تعالى حافظوا على الصلوات يجوز أن تأخرها قبل وجوب الوتر فتكون وسطى في ذلك
 الوقت وأما استدلالهم بقوله عليه الصلاة والسلام على الراحلة فقير مستقيم على أصلهم لانهم
 يرون الوتر فرضا على التوسل إلى الله عليه وسلم وفي الحديث أنهم يدعون جواز ذلك القرض على الراحلة
 ثم يقولون في حق الزام خصمهم أنه لو كفر ضالم الجار على الراحلة كغيره من القرائن وهذا محتمل

الخبير اهـ اهـ (قوله
 وفي قوله تعالى حافظوا
 على الصلوات والصلاة
 الوسطى إشارة إليه) أي
 الخافى الفرض اهـ (قوله
 ولا يؤذنه ولا ينام إلى
 آخره) والواجب أن لا ينام
 والاطاعة من شعائر
 الاسلام فيصير القرائن
 المطلقة ولهذا لا يدخل
 لها في صلاة العبدان اهـ
 قد رأى الهداية من خطه
 (قوله وقال عليه الصلاة
 والسلام ان الله زادكم
 صلاة لي آخره) بهذا
 تبين أن وجوب الوتر كان
 بعد سائر المكتوبات لأنه
 قال زادكم فأضاف إلى الله
 لا إلى نفسه والسنن تصاف
 إلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اهـ نهاية قال
 شيخ الاسلام والاستدلال
 بالحديث من ثلاثة أوجه
 أحدها بالزيادة قلنا إنما
 تحقق على الشيء إذا كانت
 من جنس المزيد عليه
 لا يقال زاد في غيره فلو
 هي متباعدة ولا يقال زاد

(٢٢ - ربيع اول) على الهيئة إذا باع والمزيد عليه واجبه عند الراحة والثاني أنه قال الأدهى الوتر على سبيل
 التعريف فكان في هذا دليل على أنه كان معروفا عندهم وزيادة التعريف زيادة وصف لأصل وهو الوجوب والثالث أنه أمر
 بإدائها الأمر للوجوب اهـ نهاية (قوله ومن الهب إلى آخره) وقد أدى الورد أن جواز فعل هذا الواجب على الراحلة من
 خصائصه صلى الله عليه وسلم صرح بذلك في باب صلاته على شرح - اهـ وشرح الهدى وفي هذا معنى وتوقف من مثل
 ذلك يحتاج إلى نقل خاص ولم يتقل ثم قال بعد قليل في شرح الهدى من حيث أنها ترعى الراحلة في السفر كما ترى التوافل سواء كان
 من أم لا وهذا قال جمهور العلماء قال أبو حنيفة ومالك لا يجوز إلا بعد قليل من حيث أن عمر النبي صلى الله عليه وسلم كان

بوزع في رحلته في السفر ان يجاهد في الجهاد على اولاقه على الراحمين انما يصح في بعض هذه الامور بالنسبة الى الامة
واما المهدى فقدم اه (قوله ولما روى عن ابي بن كعب الى آخره) السابق عن ابي بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
آخرة فافترغ له عند دفنائه صحن الماء القدوس ثلاث مرات يطيل في آخره وقال الترمذي في حديث عائشة رضي الله عنها
وفي الثالثة يقبل هواقه احدى العودتين وحديث السابق اصح اسنادا وقال الترمذي ايضا من حديث الحارث عن علي رضي الله عنه
كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة ثلاث سور آخرهن قل هواقه احدى اه ع وهذه
صليحتي (قوله في المتن) (١٧٠) وقت في ثلثه قبل الركوع ايا بعد ان (كبر) أي رافعا يده اه ع وهذه

التكبير واجبة يجب حصول
السهو تركها لا ينافي
تكبيرات العدد كذا ذكره
في هذا الشرح في باب
صعود السهو اه (قوله)
وليس في القنوت دعا سؤقت
(الخ) قال في البدائع وقال
بعضهم لا يمل في الوتر ان
يكون له معطاة سؤقت لان
الامام وما يكون جاهلا
فما في دعاء شبه كلام
الناس في صلاة وما
روى عن محمد بن الترمذي
في الدعاء بذهب بركة القلب
عجل على اذمة الماسن
دونا الصلاة ذكره اه
(قوله لا يذهب بركة القلب)
أي ولا توفيت في القراءة
بشي من الصلوات فكنا
في دعاء القنوت اه (قوله)
في المتن وقرئ كل ركعة
من صلاة الكتاب وسورة
الى آخره) ولكن لا ينبغي
أن يقرأ سورة معينة على
الدوام لان ما يقرأ هو
مطلق القراءة بقوله فافترغ
ما يترجم من القرآن واتبعين
على الدوام بقضى الى أن

يعتقد بعض الناس انه واجب أو انه لا يجوز ولكن اقر بما روي به الا انما يكون حسا ولكن لا يوجب عليه ما ذكرنا قوم
كذا في حقه الفقهاء اه نهاية (قوله ولا يقتل لغيره الى آخره) في فرع ان نزل بالسليمان نازلة قت الامم في صلاة الفجر وبه قال
الثوري واحد قال اخاه يوسف الطبري انما لا يقتل عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره السيد الشريف صاحب النعم في مجموعه وقال الشافعي هوسنة في الفجر وبقت في الصلوات
كلها عند حاجتنا المسلمين في الدعاء قال لم يقل هذا أحد قبله لانه عليه الصلاة والسلام لم يزل يحارب الكافرين ولم يقتل في الصلوات قلت
روى مسلم اه عليه الصلاة والسلام وقت في الظهر والعشاء الآخرة وفي البضاي عن أبي قال كان القنوت في المغرب والفجر وروى

عبد الله بن جعفر بن حنبل كاشى ثقت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القنوت انما هو في صلاة الغيم ولا يقتت في الصلوات الا في القنوت
والقنات اذا كان يستصر ويدعو الجليلين وعن عرق القنوت انه كان يقول اللهم اغفر لؤثمن واثمن المؤمنين والمسلمين والصلوات والسلامات والقبول
بين قلوبهم واصلي فاني بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة اهل الكتاب الذين يكذبون رسولك ويقاتلون اوليائك
اللهم خالفين كلهم وذرل اقدامهم اول عليهم باسك الخفى لا يرد عن القوم (١٧٩) المجرمين بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم اتقستبكت اه
سردي (قوله وقيل يجهز
الامام) اى دون القنوت
اه واختلوا بينا جملوا رواه
النهر الاخفاء في دعاء القنوت
في حق الامام والقنوت يجهز الامام
لقوله تعالى ادعوا ربكم
تضرعوا وخفية وقوله
عليه الصلوات والسلام خير
الذكر انى اه ياتع
قوله وفي نوادر اى آخره
ليس في خطا اشار رحه
الله (قوله وحلت المسئلة على
جواز الاقتداء بالشافعية
انما كان يخطا الى آخره)
لا يكافى ان دفع السدين
متنار كوع وغفار رفع
منه عمل كثير يفيد الصلاة
لان حد العمل الكثير
لا يصدق عليه اه عيني
(قوله ولا يغفر فاعن القيلة)
اى اغفرنا فاعشا ولا شك
انه انما جاوز العارب كان
فاحشا اه فاضيا (قوله
بالسلام هو الصحيح) ليس
في خطا اشار رحه الله
(قوله كالواقدي بامام قد
رفع الى آخره) وراى
الامام ان لا يتنقض وضوءه
بمع الاقتداء بالشافعية
الامام حقيقة في حقوه

قوم من العرب ثم تركه وقال ابن عمر صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابكر ومرو عن قن
يقنوا وقال ابن عباس القنوت في صلاة الغيم بدعة وروى في الخبر انه عليه الصلاة والسلام قن
شهر او اوار بعض يوم يدعوى قوم فازل الله تعالى معاتبه ليس اثنان الا امر شى أو يتوب عليهم
أو يصذبهم فانهم طائون فترك ولم يثبت عند الثقات اكثر من شهر قال رحه الله (ويبيع المؤمن قنات
الوتر) اى يبيع القنوت الامام القنات في الوتر في قنونه ويصني هو والقوم لا دعوا وقيل يجهز الامام
ذكر في المفيد وقيل عند محمد بقت الامام دون المؤمن كالا يقرأ والصحيح الاول لان اخلافه في
الغيم مع كونه مسنوخا لعل على انه يتابعه في قنوت الوتر لكونه تابعا في صلاته لا في قنوته والامام
بعده ونصبه على الكوع والصعود وفي نوادر ابن رستم رفع الامام والامام هو صوتهما في قنوت الوتر
أحباتي قال رحه الله (لا الغيم) اى لا يتابع المؤمن الامام القنات في الغيم في القنوت وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يتابعه لانه يبيع للامام والقنوت يجهز فيه صلاته ككبريات
العبد في القنوت في الوتر بعد الكوع ولما لم يفسد على ما تقدم فصار ككبريات الجنازة
حيث لا يتابعه في الصلاة لكونه منسوخا ثم قيل بكونه اقال يتابعه فيما يصيب متابعه وقيل
يقصد تحقيقا للشافعية لان الشافعية لا يكتفون في دليل مشاركتهم في الامام في القنوت والاول اظهر
لوجوب المتابعة في غير القنوت وذلك المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعية انما كان يخطا في موضع
الانحراف بان كان يحدد الوضوء من الجملية والقصد ويفصل ويؤمن الخى ولا يكون شافعية كافيته
بالاستثناء ولا يحضر راعى القيلة ولا يقطع وزبه السلام هو الصحيح وذكر ابو بكر الرازي اقتداء مسلمي
عن مسلم على رأس الركعتين في الوتر يجوز ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنه لانه
يجهز فيه كالواقدي بامام قد عرف فعل هذا يجوز الاقتداء انما حصل على زعم الامام وان لم يصح على زعم
المقتدى وقيل لادام الامام على رأس الركعتين قنات القنوت واما الوتر وحده وقال صاحب الارشاد لا يجوز
الاقتداء بالشافعية في الوتر جامع اصحابه لانه اقتداء بالشافعية بالتفعل والاول اصح لان اعتقاد الوجوب
ليس واحدا على الحق ولو لم يقتدى من الامام باقتداء الصلاة على رعا الامام كس المرأة والذكر وما
اشبه ذلك والامام لا يدري بذلك يجوز صلاته على رأى الا لا يكره وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندوا في لان
الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتطيل صلاته القنوت يتبعه وجه الاول وهو الاصح ان مقتضى يرى
جواز صلاته امامه والمعتبر في حقهما ان يفسد وجوب القول يجوزها قال رحه الله (والسئلة قبل
الغيم وبعد الظهر والمغرب والمساءركتان وقبل الظهر والجمعة وبعد الظهر) لما روى عن
عائشة رضي الله عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر او بعد الظهر ركعتين
وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الغيم ركعتين رواه مسلم وابوداود بن حنبل وعن ابي
ابو رضى الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد الزوال أربع ركعات فقلت هذه الصلاة
التي تداوم عليها فقال هذه ساعة نفتح ابواب المساجد فاطمى ان يصلى فيها على ما عرفت في كل
قراءة قال نعم قلت اياها حقا ثم تسلمتين فقال بسلامتين احقر واما الجماعى وابوداود الترمذى

بجهده وقيل لا يصح الاقتداء بعمل الرعا في الجماعى به قال لا كرا لا اذ اراهم تسلم ثم غاب عنه فاصح جهة الاقتداء بمجوزاه ومن
احتمل ما وحسن الظن به اولى فان شاهد الشافعية انه من امرأة ثم صلى قبل الوضوء قال مشايخنا صحت الاقتداء بمو قال ابو جعفر
وجملة لا يجوز كاختلافهما في جهة القنوت يبيع الاقتداء اه قنوت (قوله لا باعتقاد الوجوب ليس واجب على المحدث) عبارة
يا كبر على الشافعي اه فرع انما على (رجل فائنة حديثه فافتح الصلاة ونسى القنات فقام انسان واقنوت وهو يعلم ان
عليه فائنة حديثه صلاة الامام تامة وصلاة القنوت فائنة تامة لان عنده ان امامه صلى الله عليه وسلم والشافعية في الفصل الاول من آداب القضاء

وقال ركعتا الفجر خمسين
الفتاوى ما فيها اه زاهد
قوله ولو طردتكم انبسل
والمراد بانيل جيش العدو
اه كما في ادراك الفردة
(قوله ثم التي بعد الظهر)
حتى لو انك رميت ما مضى
عليه الكفر اه متعق
(قوله ثم التي قبل الظهر)
ثم الطلوع قبل العصر
الطلوع قبل الشاء اه
قبة (قوله وذكر كراهن)
هكذا هو خط الشارح
رحمته اه (قوله والافضل
في السنن الى آخره) اى
والتراويل اه كافي وعزى
في الغامق الحوائى (قوله الا
التراويل) لان في التراويل
اجماع الصابة اه نهاية
(قوله وينبذ ربيع) اى
استحب اه ع (قوله وكره
الزيادة على اربع بتسليمة)
قوله بتسليمة ليس في خط
الشارح اه (قوله والافضل
فيهما رابع) اى اربعة
اربعة وهو غير منصرف
لوصف العدل لانه معدول
عن اربعة اربعة كثرات
معدول عن ثلاثة ثلاثة
قوله الصبي رحمه الله (قوله
صلاة اقبل متى مشى
الى آخره) قال في الاختيار
واما قوله صلى الله عليه وسلم
متى مشى معه والله اعلم
انه يشهد على كل ركعتين
فهما متى وقوع الفصل
ين كل ركعتين بنسب

وان ما جمن غفر فصل بين الجمعة تظهر يكون سنة كل واحد منهما اربعا وروى ابن ماجه باسناد
عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب قبل الجمعة اربعا بعد ان يصلي منهن وعن أبي هريرة
عليه الصلاة والسلام قال من كان منكم عليه الصلاة الجمعة فليصل اربعا واما ما سلم والاربعة بتسليمة
واحدة عند ما تحيى وصلاهما بتسليمتين لا بعدتها على السنة وقال الشافعي بتسليمة واحدة عليه
ما روى ثنا وعن ابراهيم كان ابن مسعود يصلي قبل الجمعة بعدها اربعا بعد ان يصلي منهن بتسليم
وروى ما رواه ابن عمر كان يصلي بالنهار اربعا قبل الجمعة اربعا بعد ان يصلي منهن بسلام وذكر الحوائى
أن أقوى السند ركعة الفجر ثمانية المبر بقاءه عليه الصلاة والسلام لم يدعها في سفر ولا حضر ثم
التي بعد الظهر فلم يتفق عليها والتي قبلها اختلف فيها وقيل هي الفصل بين الاذان والامامة ثم التي
بعد العشاء ثم التي قبل الظهر وذكر ابن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم ركعتي الفجر والافضل في
السنن اذ يؤم في المنزل الا التراويل وقيل في الفضيلة لا تختص وحمودون وجوهها في الامع لكن كلما
كان ابعد من اربا واجمع الشروع والاحلاص فهو افضل قال رحمه الله (ويبدأ الاربع قبل
العصر) لما روى عن علي رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي قبل العصر اربعا ركعات
وان شامركتين وعن ابراهيم كلوا يقصرون ركعتين قبل العصر ولا بعدنهما من السنة قال رحمه الله
(والسنة بعدة) اذ يناب الاربع قبل العشاء وبعد ان العشاء كما ظهر من حيث لا يكره الا الطلوع
قبله ولا بعد وقيل هو غير ان شاء صلى ركعتين وان شاء صلى اربعا وقيل الاربع قول ابي حنيفة
ور كنه ان قوله هاتين على اختلافهم في اوافل الليل قال رحمه الله (والسنة بعد المغرب) لما روى
عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب ركعات كتب من الاوابين وتلا قوله
تعالى انه كان الاوابين غمورا قال رحمه الله (وكره ان يذبح على اربع بتسليمة في مثل النهار وعلى
ثمان ليل) اى بتسليمة واحدة لانه عليه الصلاة والسلام لم يذبحه ولولا التكرار اه زاد تعليم الجواز
وقد جاء في صلاة قاتيل الى علي فظهر في ثمانية عليه الصلاة والسلام كان يصلي خاتمة تسليمة واحدة
وسماواتها وحيدة عشرة وتأويله انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي خساركتان منها قيام الليل
وثلاث وثم في السبع اربع قياما ليل وثلاث وثم في التسع ست قياما ليل وثلاث وثم في احدى
عشرة ثمان قياما ليل وثلاث وثم في اربعة وثلاث عشرة قليل تأويله ثمان منها قياما ليل وثلاث وثم
وركعتان سنة الفجر وفي المبسوط والاصح ان اربعة لا تكرر منها قياما وصل الصلاة وهو افضل وقال
ابو يوسف ومحمد لا يذبح ليل بتسليمة واحدة على ركعتين قال رحمه الله (والافضل فيهما رابع)
اى الافضل في الليل والنهار اربع اربع وهذا عند ابي حنيفة وعندهما الافضل في الليل متى مشى
وفي النهار اربع اربع وعند الشافعي فيهما متى مشى لحديث الشافعي عن ابن عمر انه عليه الصلاة
والسلام قال صلى الله عليه وسلم لا يركع في الليل والنهار ركعتين حتى يركع اربع اربع عليه الصلاة والسلام قال
صلاة اقبل متى مشى واذى حنيفة ما روى عائشة رضي الله عنها انها عليه الصلاة والسلام كان يصلي
بالليل اربع ركعات لا تال عن حسن وطولهن وتوصلي اربعا بالاسكال عن حسن وطولهن رواه
مسلم والبخاري وما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت له عليه الصلاة والسلام كان يصلي
الضحي اربع ركعات ولا يفصل بينهن بسلام وما تقدم من حديثي اى اوب وغيره في سنة الظهر
والجمعة والامام يوم يحرم عتيكون اصبحت ركعتين في سنة الفجر ولهذا لو تدران يصلي اربعا بتسليمة
لا يخرج عنه بتسليمة وعلى المكره يخرج وحديث الشافعي عن ابي ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
شفع لا تدر ولا تدر اربع اربع عن عروة وقد تقدم انه كان يصلي اربعا بتسليمة واحدة والروى اذ قال في خلاف
ما روى لا تدر روايته حجة ولا يكره الاعتبار التراويل لانه يؤدى بها اعتقار اى به حجة التصفيف

ويؤى بعد ما روى صلى الله عليه وسلم كان يصلي اربعا قبل العصر فصل بينهما السلام على الملائكة القرين ومن
تابعهم من المسلمين والمؤمنين قال الترمذي معناه الفصل فيهما بالتشهد اه

(قوله وأما قولنا لا حيل) أي لا مذهب تعتد فيه فثبت ان كل نظر القوم بالنظر الى مذهبه لا يجب لقب احتياط اه رازي
 (قوله في التوراة النقل بالشروع) أي سواه كان صلاتا أو صوما اه ع (قوله وروى عن أبي حنيفة أنه لا يباين ما في آخره) قاله العيني
 رحمه الله تعالى وهو رواية (١٧٤) عن أبي حنيفة أنه لا يباين بالشروع في هذا الوقت اعتبارا بالشروع في

وجوهه أن الله حذر من ترك الصلاة وهو الحرام والخروج من الصلاة ولو لم تكن فرضا في الفرائض
 الأولى غيرها فإقامتها في الثالثة تدين أن ما قبلها لم يكن أو أن الفروع من الصلاة لم تبق القعدة فرفضة
 بخلاف القعدة فأنها ركعتي مقصود بنفسه فإقامتها تركه تقصده لانه وأما الزيادة احتياط على ما بينا
 قال رحمه الله (ولم النقل بالشروع ولو عند القعود والطولوع) وقال الشافعي لا يباينه لانه
 مشرع ولا يروى على التسرع ولأن المكي يقر به فثبت حيايته عن البطالة لقوله تعالى ولا تطولوا
 أحكامكم ولا يمكن ذلك إلا بمرور المضي فيه فصار كالخروج والمرة فإقامته المضي وجب عليه القضاء
 بالافساح على ما رأينا في كتاب الصوم إن شاء الله تعالى وقوله ولو عند العروب والطولوع أي يلزم
 بالشروع ولو كان الشروع عند غروب الشمس وطولوعها وهو ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة
 أنه لا يباينه اعتبارا بالشروع في الصوم في الأوقات المكرهة حيث لا يجب عليه القضاء بالافساد
 وجهه أنه هو الفرق بينهما أنه يسمى ما عاين الشروع في الصوم حتى يثبت الحالف في عينه
 أن يصوم فيه يرمى تركه بالتمسك به فثبت بطلانه ولا يصير تركه بالتمسك به ينسب الشروع في الصلاة لانه
 لا يصح مصلحا حتى يتم ركعتاه ولو لم يثبت في عينه أن لا يصلي والفهي عنه هو الصلاة ولو لم يثبت
 تمام الركعة فصار كالأداء في الصوم في الأوقات المكرهة وأصلها وهذا لا يكره في الإتمام
 فلو لا يجب سياسته قال رحمه الله (وفضى ركعتين ولو لم يركعوا أو فسد هذا القعود الأول وقبله) لأن كل
 شفع من صلاته تطوع صلاة على حد القسائم إلى الثالثة فبعضه يحرر بمبدأ فباينه بمقتضاه لا يجب
 سداد الشفع الأول لأنه قد تعلق القعود بآخره فضا الشفع الثاني لخصه مشروعه فيه وإن أفسده قبل
 القعود الأول بزمه قضاء الشفع الأول لخصه مشروعه فيه ولا يباينه الثاني لعدم مشروعه فيه وعن أبي
 يوسف أنه يزمه قضاء الأربع اعتبارا بالشروع بالتدوير وقصد في الأول ولم يؤتمك لا يباينه شي لأن
 الشفع الأول قد تعلق بالقعود الثاني لم يشرع فيه وعن أبي يوسف أنه يزمه قضاء الأربع لأن يث
 قامت حسب الوجوب بعد بزم ما يؤي اعتبارا بالدفن فأنس قال رحمه الله على صلاته ولو لم يركع ما يؤي
 لا تفران لثمة بالسبب وجه الظاهر أن الشروع ملامر ماضع فيه وما لا خصه إلا به لا تعلق لاحد
 لشفعين بالأخر وهذا لأن السبب هو الشروع ولو لم يركع الشروع في الشفع الثاني ما يقضي الثالثة
 فلم تقترن التبة بالسبب وأعلى مجرد التبة وهي لم تؤثر في الإيجاب بخلاف ما ذكر من التندلان
 السبب هو التندلان فأن تنية بمؤثر وسنة الظاهر منها أنها لا تعلق وقيل يقضى أو بعد الانتهاء
 صلاته واحدة ولها الأصل في القعدة الأولى لا يستغنى في الثالثة ولا يطل شفعته بالتدوير إلى
 الشفع الثاني بعد العلم بالسبب ولا يطل أخبار آخره بعد كذا الحول لا يصح ما لم يشرع الأربع حتى لو
 دخلت امرأته وهو يصلي سنة الظهر فانتقل إلى الشفع الثاني بعد دخوله لا يباينه كمال المهر لا نها
 صلاة واحدة كالظهر قال رحمه الله (أو لم يركع في شأ أو فرأى الأولين والأخرين) أي قضى
 ركعتين أصلا أي أربع ركعات ولم يقرأ من شأ أو فرأى في الأولين لا يقرأ في الأخيرين لا غير أما
 إذا لم يركع في شأ فلا يزال الشفع الأول فسد ترك القعدة في نفسه ولم يصح شروعه في الشفع الثاني
 عند أبي حنيفة وعند محمد لقصد الأول ملايقضيه وأما إذا فرأى الأولين ولم يقرأ في الأخيرين فلا
 الشفع الأول قد توجع مشروعه في الشفع الثاني ثم فسد ترك القعدة في نفسه وأما إذا فرأى
 الأخيرين فقط فلا يزال الشفع الأول قد فسد ترك القعدة في نفسه ولم يصح شروعه في الشفع الثاني

أه و يوم بعده (قوله)
 في سنتين وقضى ركعتين
 زفرى أو بعد ما بعده أي
 الأربع الخ شفع فيه
 أه ع (قوله بعد التعداد)
 الأول أي بعد الشروع
 في الشفع الثاني في هذه
 الصورة بزمه قضاء الشفع
 الثاني لا تعلق لأن الشفع
 الأول قد تعلق بالتعداد وكل
 شفع من نقل صلاة على
 حدة وهذا في كونه
 هو معنى قول الشافعي لأن
 كل شفع إلى حده أه قوله
 بالأنه قوبله كمال الشرح
 خلافا في هذه صورة كما
 ترى إذا وجهه وسق
 اختلاف في الصورة الثانية
 وهي ما إذا فسد قبل
 القعود وجهه اختلاف
 طاهر أه قوله وعن أبي
 يوسف أنه يزمه قضاء
 الأخيرين قلبي جناح
 دوى بشر بن الوليد في
 فسد التطوع ينوي أو بعد
 ثم أفسده حتى لم يصح
 أبي يوسف ثم يرجع فيه
 وهو يقضى ركعتين وروى
 بشر بن لا يرى الشفيع وروى
 عنه أنه قال فيمن انتفع
 أه يوى هذا بزمه
 فصح فسد التعداد وإن
 أه ركعتين وروى عن
 أه فدان بن أبي ربيع

دكانت يروى ثم من ذلك بزمه ولا خلاف أنه يباينه السد ما تناوله وان كثر أه (قوله أي قضى) عندهما
 ركعتين هكذا هو صريح الرواية ونسب هذا الشرح حتى ركعتين أي إذا صلى إلى آخره وهو صريح من السامع فيه
 صريح في قولنا نصف ما بقا وقضى ركعتين شمل نفس مسائل أه

(قوله ولوقرأ في الاولين واحدى الاخرين) يشمل صورتين اه (قوله ولوقرأ في الاخرين واحدى الاولين) يشمل صورتين أيضا اه
 (قوله ولوقرأ في احدى الاولين واحدى الاخرين) يشمل أربع صور (قوله ولوقرأ في احدى الاولين الاخرين) يشمل صورتين وكذلك قوله
 ولوقرأ في احدى الاخرين اه (قوله بزمه قضاء الاولين عندهما) لا نشره في الثانية لم يصل تركه القرآني الاولين اه (قوله ويصعد
 أي يرفع بعض أربعا) أوله بطلان القرينة عنده اه (قوله ولا يصلى إلى آخره) هذا لفظ الحديث اه عني (قوله لمن غير تحقيق
 لما فيه) أي لأن باب النفل أوسع اه ع (قوله ويتقبل فاعدا مع القدرة) لفتى (١٧٥) بعض الشارح مع قدره القلم

اه (قوله ابتداء وبنا) يجوز أن يكونا حين يبنى مبتدئا وبنا وبجوران
 يتصل على الظرفية أي في حال الابتداء وحالة البناء اه ع وكما مضى وكذا
 في الخبر إذا لم ينص على مفعلة التيمم في الصحيح اه كدرو
 (قوله ومن صلى فاء الله) نصف أجزائه ومن صلى ثلثه نصف أجزائه
 قال النووي دل أهل هذا في الثالثة أما القرينة فلا
 يجوز أن يعود فان جهل بمقتضى من أجزائه ولست نلوا
 له بحيث يضري في الجهاد إذا مرض بعد أو سفر فكيف لم يكن
 يصلى بمسما خصوصا ثم هو صلى الله عليه وسلم مخصوص من ذلك لما في حديث مسلم
 عن ابن عمر حدث أنه صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل فاعدا نصف صلاة
 القائم فأنشده فوجدته يصلى جلوسا قال حدثت
 يا رسول الله ثلث قلت صلاة الرجل فاعدا هل النصف من صلاته قائما وأنت تصلى

عندهما قال رحمه الله (وأما ولوقرأ في احدى الاولين واحدى الاخرين) أي قضى أربعا
 صلى أربعا ركعات وقرأ في ركعتين كل نفل وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد بن
 قسامة ركعتين وهذه المسئلة تنقسم إلى ثمانية أقسام والاصل فيها عند محمد رحمه الله أن ترك القراءة في
 الاولين أو في احدهما يبطل القرينة إذا قيل كعبه بصيغة فلا يصح البناء عليها وعند أبي يوسف
 رحمه الله ترك القراءة في الشفع الاول لا يبطل الصلاة في الشفعة لان القراءة ركن وإذا جلس وسجد
 الصلاة دونها في الجلة كصلاة الأي والأخرى والمقتضى ولهذا من عجز عن القراءة دون الصلاة بزمه
 الصلاة على العكس لا بزمه لكن يوجد في هذا لانا هو لا يترك الصلاة بطلان الشفعة فيصير
 شروع في الشفع الثاني وهذا في حنفية رحمه الله ترك القراءة في الاولين وجب بطلان الشفعة
 لإجماع الأمة على وجوبها فلا يصح البناء عليها وفي احدهما يختلف فيه حكما بطلان في حق لزوم
 القضاء ويقتضيها في حق لزوم الشفع الثاني احتياطا فإذا ثبت هذا فنقول إذا لم يقرأ في الأربع قضى
 ركعتين بعدهما لان الشفعة بطلت ترك القراءة في الاولين فلم يصح شروع في الشفع الثاني وعند
 أبي يوسف بقضى أربعين الصلاة في الشفعة لا يبطل ترك القراءة عنده فصح شروع في الشفع الثاني بقضى
 الكل ولوقرأ في الاولين لا غير بقضى الاخرين بالإجماع لصحة الاولين وفاد الاخرين بعد الشروع
 فيها ولوقرأ في الاخرين فليطه بقضاء الاولين بالإجماع لان الشفعة بطلت ترك القراءة فيها
 فلم يصح الشروع في الشفع الثاني عندهما وعند أبي يوسف يصح شروع في الشفع الثاني بقضى
 ولوقرأ في الاولين واحدى الاخرين بين فليطه قضاء الاخرين بالإجماع ولوقرأ في الاخرين واحدى
 الاولين فليطه قضاء الاولين بالإجماع وقد مر وجهه ولوقرأ في احدى الاي واحدى الاخرين
 فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف بقضى أربعين أو ما رواها عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وأبي
 يوسف رواه عنه ولم يرجع محمد عنها أو عند المشايخ قول محمد وكذلك ولوقرأ في احدى الاولين
 لا غير وعند محمد بقضى الاولين بينهما لقلنا ولوقرأ في احدى الاخرين بزمه قضاء الاولين عندهما
 وعند أبي يوسف بقضى أربعا ولو يرى أن يكون الشفع الثاني قضاء عن الشفع الاول وفرضه
 لا يكون قضاء لاداء الكل بصفة واحدة فلا يكون البعض قضاء عن البعض قال رحمه الله
 (ولا يصلى بعد صلاة مثلها) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلى بعد صلاة مثلها واحتلوا في تفسيره
 فقيل معناه لا يصلى ركعتان بقرآن أو ركعتان بغير قرآن تروى ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود فيكون بيانا
 للفرض القراءتان ركعات النفل كلها وقيل كافر أو صلوات الفريضة ثم صلوات بعد حائتها بطلون ذلك
 زيادة الاجز فنها عن ذلك وقيل هو مني عن اعادتها لمكونة بغير دنوهم الفضل من غير تحقيق لما فيه
 من تسلط الوسوسة على القلب قال رحمه الله (ويتقبل فاعدا مع القدرة على القيام ابتداء ع) أما
 الابتداء فلقوله عليه الصلاة والسلام من صلى فاعدا فهو أفل من صلى فاعدا فله نصف أجر القائم

فاعدا قال أهل ولكن لست كما حدكم هذا وفي الحديث صلاتا قائما على النصف من صلاة القاعد ولان عمل الصلاة قائما وسوغ
 الان في الفرض حالة الجز من القعود وهذا حيث يذكر على طهر الحديث على النفل وعلى كونه في الفرض لا يستقيم من أجل
 القائم في الحديث التي استدلوا به على خلاف ذلك لقام قد كانت مثل ما كان يصلى مقبضا وانما طافه المرض من أن
 يصل شيئا أصلا وذلك لا يتزاهى حسب ما صلى فاعدا الصلاة قائما لموار احتسابه فانما بكله كل عمله من ذلك وغيره فلا والاول
 فلا معارضة فاقبل لا يجوز لا يجرى زائفاه فاقبل ولا اعلم في حقها اه فتح القدير (قوله فله نصف أجر القائم) قال في المنتقى رواه الجماعة
 الامسلا اه غايه

[illegible]

وليفصل بين ما إذا كان
لندرا بكاعلى الغاية أو
على الأرض قالوا مطلق
الصلاة ينصرف إلى
الصلاة المعودة الكاملة
والصلاة بالإيمه ناقصة
وهنا دليل بأن المتع لأجل
الإيمه بخلاف جملة
التلاوة أو السمع وقد
يحقق نفعه ما إذا
فيأمره كنت كان قبل
سبب وجوب المنذور
أضاً الذر وقد كان على
الذات كالتلاوة قلت الذر
لا يتعلق بالزمان والمكان
ببيل أو سورى أو أوقات
الكرامة وثانها فيها
لا يصره كضاهي

(قوله فلا يجوز على الغاية الا للضرورة الى آخره) وهي ان يضاهى على تقسيم نزوله اوعلى الغايين سبع اوصاف اولها على ما بين يديه
 قال في المحيط فيجب وجهه فيما لا يصلح كاجا او كانه الغاية يجوز ان لا يمكن تركوها الا بغيره او كانه كبر الوزل لا يمكنه
 ان يركب فلا يجزى بعينه على الركوب فيصير الصلوة على الغاية في هذا الاحوال ولا يلزمه الامانة بعدد والاعذر قال المرتضى
 في كاسق الاركان من الركوب يقطع استقبال القبلة قلنا الاركان تسقط للبدل بخلاف الاستقبال ولهذا اذبح عن البدل يقطع
 عنه الاداء اه غايه قوته في هذا الاحوال اى اذا كانت واقعة لاسارة اه (قوله وما شرع فيها لنفسه) المراد من في الجواز في الذي
 شرع فيه ثم انفسه لكونه لا لواجب الشرع اعلمه مجرد الصلوة والى الاشارة الى الكفاية في الاداء لتمامه اه يصح وكب
 على قوله وما شرع اى على الارض اه (قوله) ذكر المرتضى ان الواجب التلويح على الغاية خارج المصر فدخل مصر قبل ان يفرغ
 منها ذكر في غير رواية اصول انه فيها اختلاف في معناه قيل فيها فاعدا على الغاية الى ما يبلغ منه وقيل فيها النزول على الارض
 اه غايه (قوله) وعن ابي حنيفة انه ينزل لمسنة القبر لانها اكمن فيها او اى حتى يصير العالم ابيته سائر السن لتفصيل العلم دون
 سنة القبر اه كاي (قوله) على هذا الخلاف اذا دأبها فاعدا قال في الغاية وفي ذكر الكسب لا يجوز عليها فاعدا عند ابي حنيفة اه
 (قوله) والتقييد بخارج المصر حتى اشتراط السفر اى هو المصر اه كاي (قوله) من اى وسفاتها يجوز في المصر ايضا لى آخره
 قال في الغاية وقوله صاحب الكتب وعن ابي يوسف انه يجوز في المصر ايضا وقوله وجه الطاهر دلالة انه حذر واجتمع ابي يوسف
 وقوله صاحب المسبوط والمحيط وقاضيان لا يوافق ذلك اه وفي الهارونيت قال (١٧٧) منها وحنيفة في المصر

فلا يجوز على الغاية الا للضرورة وعلى ما مر في استقبال القبلة وكذا الواجبات من الوزوال والتدوير
 وما شرع فيه فانفسه وصلاته لا تجزى الصلوة التي تلي على الارض واما السائر والاتباع فاول
 حتى يجوز على الغاية وعن ابي حنيفة انه ينزل لمسنة القبر لانها اكمن فيها او يروى عنه انها واجبة
 وعلى هذا الخلاف اذا دأبها فاعدا والتقييد بخارج المصر حتى اشتراط السفر والجواز في المصر
 واختلاف مقدار الخروج من المصر فقبل ان يخرج من مصر فحين اذكر يجوز والافلا وقيل اذا
 خرج فعدا ليل والاصح انها تجزى في كل موضع يجوز للسفر ان يقصر الصلوة به وعن ابي يوسف
 انها تجزى في المصر ايضا وجه الثاني ان التصريح بخارج المصر فلا يجوز القياس عليه لان الحاجة
 فيه الى ركوبه اغلب ولا ضرورة للصلاة على الغاية على قول اكثرهم وقيل ان كانت على السرج
 او اركابين تقع وقيل ان كانت على الركبتين لا تقع وان كانت في موضع جلوسه تقع وجه الثاني ان
 فيها ضرورة فقط اعتبرها كانه سقط الاركان وهو الركوع والصدود واما الصلاة على القبلة فان
 كان سرفها على الغايه في سائر احوالها في صلاة على الغاية وقدر حكمها وان لم تكن فهي
 بمنزلة السرر وكذا لو ركبت تحت النخل خشبة حتى يتي قساره على الارض لاعلى الغاية يكون عذرة
 الارض فالوجه اه (ويجوز نزوله لابعكاه) اى اذا افتتح الطوع را كما نزل يبق ولا يبق

وجوز له اى يوسف ذكرها
 محمد وسكان يوسف
 الاصطري محتسب بغداد
 من الشافعية يسكن في
 بغداد على دابة في ارضها
 ويوصله وكرابن بطل
 وشرح جباري عن انس
 انه عليه الصلاة والسلام
 صلى على جمل في ارضه
 المذنبون عليه وفي المسبوط
 روى ابي يوسف انه عليه
 الصلاة والسلام ركب جمل
 في المدينة بعد سبعة
 عبادات وكان يسكن وهو

(٢٣ - زيل على اول) راكب فلم يرفع اى حنيفة قد رآه قبل ان يرفع رأسه لاجتماع الحديث وقيل لم يثبت
 عنده فتركه وابي يوسف اتخذه واما كرهه محمد فذكره في الغلط والشافعي في المصر فاعدا على الغاية اه غايه وذكر في
 جوامع العقول قوله زيلها واحدا هل يندرك او شرها في حنيفة قد علمت خلافه في النفس اذا لم يترك وفي النسخة ان كانت تساق
 بنفسها غلبت فان كانت تساق فرفع صوته فقبله وقصها لا تفيد صلاته اه غايه (قوله) قال في البساتين يجوز
 الصلاة على الغاية لتوق الصدوكيما كانت الغاية واقعة واسارة لا يحتاج الى السير ما عدا المدين والردغة فلا يجوز اذا كانت
 الغاية سائرة لان السير من الصلاة في الاصل فلا يسقط اعتبارها الا لضرورة وتولم توجد ولو استطاق التزول ولم يقدر على التعمود
 لعين والردغة ينزل ويؤتى فاعدا على الارض وان قدر على التعمود ولم يقدر على السجود نزل على فاعدا بالايام لان السقوط بقدر
 الضرورة اه قال الاول يلحق وجهه القوم يصيبهم المطر فيكون للمطر ان لم يستطعوا ان يسئلوا او يؤمروا على الغاية لان الايمان يخطف
 والمصر الى الخلف عند المهر عن الاصل جائز وان يؤمروا بالايام يسئلونهم ان كانوا يقدر ان يطاق الغاية وان لم يقدر
 يجر وان قدر على التزول ولم يقدر على الاطراف الى القبلة جازاها من يصلوا الى غير القبلة اه وانظر ما ذكره الشارح
 رحمه الله في شروط الصلاة عند قوله في الخلف يصل الى اى جهة فقد (قوله) وهو الركوع والصدود اى مع مكان التزول والاداء
 على الارض للضرورة والاركان اقوى من الشرائط فانما سقطت فشرطها في المكان اولى اه غايه (قوله) ثم يسن اى لان

التزول على يسير اه ع

(قوله وهو اذا اقمتم اذانكم في الامم تركب) أي لان الركوع عمل كثير وعن غيره يني أيضا اه ع (قوله في التين عشر تسليمات) ليس في خط الشارح اه قال في البنايع ومن سنها ان يصلي كل رويحتين امامه واحد عليه عمل أهل الحرمين وعمل السلف ولا يصلي الترويضه الواحدة تامان لا يختلف عمل السلف ولا يصلي امام واحد التراويح في مسجد يني كل مسجد على الكيل ولو قبل لا يحسب الثاني من التراويح وعلى القوم ان يسجدوا الانصلاص ملائمتهم سنة والسنة اقوى فلم يصح الاقتداء لان السنة لا تستكر في وقت واحد وما يصلي في المسجد الاول محسوب ولا بأس بغير الامام ان يصلي في مسجد يني لا ما اقتدا ما تقرر عن يني السنة فانه جائز اه (قوله في الترويضه بجماعة) يتعلق بقوله من اه ع (قوله في الترويضه) بالمر عطف على بجماعة أي يسن بجمعة القرآن فيها اه ع (قوله وهي سنة) أي في حق الرجال وانته اه كأي (قوله ما يطبع على الخلفاء الاشدون) هو موقوف اذ لم يذكر كلهم بل عمر وعثمان وطاهرونا لان ظاهر القول (١٧٨) أن سدا هلمن زمن عمر اه فتح قال في البدائع القيام في شهر رمضان سنة لا يذني

بعكس وهو اذا اقمتم اذانكم تركب والفرق ان احرام الركبا انما قد يجوز الركوع والسجود واسطة التزول فكان ان ياتي بالجماعة خمسة أو اربع ركوع والسجود عزيمة واحرام التنازل انما قد يجوز الركوع والسجود فلا يجوز تركه ما لم يسن غيره وعنه وعن أبي يوسف انه يستقبل اذاننا أول صلاة بالامام آخرها تركوع وسجود فلا يجوز بناء القوي على الضعيف فصار كل رويض اذا كان يصلي بالامام ثم قدر على الركوع والسجود وروى عن محمد انه اذا نزل بعد ما صلى ركعة استقبل لان قبل اداء الركعة مجرد قربة وهي شرط والشروط المتعددة للضعيف كل شرط القوي كالطهارة واما اذا صلى ركعة فقد اكتمل الضعيف فلا يني عليه القوي باقي الاقتداء وعن محمد ان الركبا اذا نزل اسبق والنزل اذ اركب يني لانه اذا افتتح ركبا كان أول صلاته بالامام فاذا نزل الركوع والسجود فلا يجوز بناء القوي على الضعيف واذا افتتح ركبا كان أول صلاته بالركوع والسجود فاذا ركبت كانت الامام هو الضعيف فيصير بناء الضعيف على القوي في قال رحمه الله (ومن في رمضان عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء قبل الترويض بعد جماعة وتلثم مرثوبة بعد كل اربع خددها) أي بعد كل اربع ركعات بقدر الاربعة الكمال في التراويح في مواضع الاول في حقه وهي سنة عندنا واما الحسن عن أبي حنيفة فما وقيل استحباب الاول أصح لانها ما يطبع على الخلفاء الاشدون والثاني في عدد ركعاتها وهي عشرون ركعة وقد علمنا ان يستدلون بركعة واجبة على ذلك بعمل أهل المدينة وانا ما روي البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقومون على عهد عمر رضي الله عنه بعشر ركعة وعلى عهد عثمان وعلى من بعدهما راجعا وما رواه الاخير مشهورا وهو محمول على انهم كانوا يصلون بين كل رويحتين مقدار رويحة فتردى كل يوم من أهل المدينة على بابها في صلاة العشاء الله تعالى والثالث وفيها قال جماعة من اصحابنا منهم اسمعيل الزاهد ان الليل كل وقت لها قبل العشاء بعد ما قبل الترويض بعد لانها قيام الليل وقال عامة مشايخ بني قاري واما ابن العشاء والترويض الصبح أن وقتها ما ذكر في المختصر وهو ما بعد العشاء على طلوع الفجر قبل الترويض بعد كذا ذكر في المختصر حتى يوتين أن العشاء صلوا بها لطهارة دون التراويح والترادوا التراويح مع العشاء دون الترويض أي حنيفة لا تأتبع العشاء والمستحب تأخيرها إلى ثلثة الليل أو مصف واختلقوا في اذانها بعد ان نصف فقال بعضهم بركه لا تأتبع العشاء فصار ركعة العشاء واصبح انها لا تكمل لانها صلاة الليل والافضل فيها آخره والرابع في اذانها بجماعة

تركها اه وكذا روى عن محمد انه قال التراويح سنة الا انه ليس بسنة النبي صلى الله عليه وسلم لان سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما اوجب عليه ولم يتركه الامراء ومن يني على من العاقب ورسول الله صلى الله عليه وسلم ما اوجب عليه ما اوجب عليها بل اقامها في بعض الليالي روي انه صلاها ليكن بجماعة ثم تركه وقال اخشى أن تكسب عليكم لكن الصعبة ترضى الله عنهم والظواهر عليها فكانت سنة العصابة اه وفي البدائع أيضا اقتدى من يصلي التراويح عن يني للمكتوبة أو التالفة قبل يصح اقتداؤه ويكون مؤثرا للتراويح ويل لا يصح اقتداؤه وهو الصبح لانه مكره اكونه محققا لعمل السلف ولو اقتدى من يصلي التسليمة

الاول من يصلي التسليمة الثانية قبل لا يجوز اقتداؤه وقيل يجوز وهو الصبح لان الصلاة مقصدة فكانت الاولى وهو والثانية لغوا ولهذا صح اقتداء مصلي الركعتين بصلي الاربع قبله فهذا أولى اه (قوله وهي عشرون ركعة) أي عندنا وهو قال الشافعي واحسنه في القاضي عياض عن جمهور العلماء اه غايه وقبل الحكمة في التقدير بعشر رويضه أعلم ليرافق الفرائض الاعتقادية والجملة كآثر فانها عشرون اه كأي (قوله عند أبي حنيفة الى آخره) الظرف يتعلق بقوله دون الترويض اه (قوله لانها تليق بجماعة آخره) أي حتى ان من دخل المسجد والامام يصلي التراويح يصلي العشاء ولا تأتبع امامه والاصح أن ترك السنة اه كأي (قوله المستحب تأخيرها) التي يخط الشارح عليها اه (قوله والافضل فيها آخره الى آخره) قلت لو كانت صلاتنا الليل يني أن يكون التأخير مستحبا اه غايه (قوله الرابع في اذانها بجماعة) أي في المسجد وفي الداراة فقلان البدرية أن نفس التراويح سنة واذنا بجماعة مستحب اه قال في البدائع اذانها التراويح ثم اذادوا ان يصلوها ثانيا يصلون

فردى لا يصبأه لان التسمية مطلق والتعريف مطلق يجماعاً متكرره ويجوز التزاوج لعدم الصدقة على القيام لانه طوع
 الا انه لا يوجب لانه خلاف السنة المتواترة اه والصحيح انها اذا فانت عن وقتها لا تنقض لانها ليست اكمن سنة الترمذي والعلامة
 وتلك لا تنقض فكذلك اه بدائع (قوله الا ان يكون خفيها كبراً يقتضيه) أي فيكون في حضوره المصعد ترغيب الناس
 اه غايه (قوله وهو خفيه ان تكتب علينا) اورد بعضهم هنا شكلاً فقال كيف يخفى ان تكتب علينا وهو صلى الله عليه وسلم
 قد امن من الزيادة وقوله مصداق وقيل لانه لا يراه من غير وجوه لا يبدل القول على واجب عن هذا الاشكال بان المنوع
 زيادة الاوقات ونقصانها لا يرد عدد الركعات ونقصانها الا ترى الى قوله فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فارتدت في السرور وحدثت
 في الحضر (قوله فيكون مثل اخف الغرائض الى آخره) قال بعض الأئمة هذا غير صحيح وقال الشهيد هذا غير مدعي بل فيه من تركه
 انتم وهو سنة اه غايه (قوله وقال بعضهم يقرأ فيه مقدار ما يقرأ في العشاء الى آخره) وقيل ثلاث آيات خصاراً وآية طويلة وآياتان
 متوسطتان وعن أبي خديجة ثمان ثلث والمتأخرون كانوا يقرءون في هذا ما بثلاث آيات خصاراً وآية طويلة حتى لا يعل القوم ولا يزدحم عليها
 وهذا حسن فلان الحسن روى عن أبي خديجة أنه أقرأ في المكتوبة بعد (١٧٩) الفاتحة ثلاث آيات فبدأ بحسن

وهو سنة عندنا عنهم وعن أبي يوسف أنه ان أمكته اذاؤها في يسمع مراعاتاً للقراءات وأما ما
 فليصلها في سنة الا ان يكون خفيها كبراً يقتضيه لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالصلاة في وقتكم
 فانتم صلاتكم في سنة الا المكتوبة وبما الظاهر اجماع العصابة على ذلك والناس على التمام وسورين
 العنق في تركه الواطئة عليه بالجماعة وهو خفيه ان تكتب علينا والجماعة لم تكن على الكفاية ولهذا
 يروى الضيق عن بعضهم كان عمر وسواها القاسم وبارهم ونافع ونس الصلاة سنة على الأعيان
 والناس في قدر القراءات وفيما خففوا فيه فقال بعضهم الأفضل ان يقرأ فيها مقدار ما يقرأ في المغرب
 تخفيفاً لان التوافق بين علي التخييف فيكون مثل أخف القرائن وقال بعضهم يقرأ فيها مقدار ما يقرأ
 في العشاء لا يتبع لها وقال بعضهم الأفضل ان يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لان عمر أقرأ في كل ركعة عند
 قائل هذا ما ثلاث شتم ولان كل عمر مخصوص بفضيلة على حدة كما يثبت في السنة أشهر وأربعة
 وأوسطه مفرقاً آخر عتق من النار ومنهم من احتج بانهم في الليلة السابعة والعشرين من رمضان
 ربه ان ياتوا باليلة لا تقدر لان الاختلاف في قراءتها عليها وروى الحسن عن أبي خديجة أنه يقرأ في كل
 ركعة عشرة آيات يقرأها وهو الصحيح لان السنة فيها انتم مرة وهو يحصل بالتخييف لان
 عدد ركعات التزاوج في الشهر ستون ركعة وعدداً في القرائن ستة آلاف آية وشي هذا في كل ركعة
 عشر يحصل انتم ولا يترك انتم مرتكلاً القوم بخلاف الدعوات في التمشيد يقولوا اذا عرف
 منهم المال واختلوا فمن يمت قبل قلم الشهر فيل على العشاء في بقية الشهر من غير تزاوج
 ولا يكره ذلك لانها شرعت لاجل ختم القرآن وقد حصل مرة وقيل صلى التزاوج ويقرأ فيها ما يشاء
 والسادس في الجلسة بين كل ترويحيته والنسب ان يصلي بين كل ترويحيته مقداراً وبه وكذا بين
 التخييف والوتر وهو جلسة بعد كل أربع يشمل ذلك لكنه وجوب ان يكون منسجحت عطفه على
 ما تقدم من السن وهو مستحب وانما يوجب ذلك التواتر عن السلف ولان اسم التزاوج في من

وليس في هذا المكتوبة
 فليكن في غير ما اه زاهدي
 (قوله وقال بعضهم الأفضل
 ان يقرأ الى آخره) قال في
 البدائع هذا في زمانهم لاما
 في زماننا فالأفضل ان يقرأ
 الامام على حسب حال القوم
 من الرغبة والكل فيقرأ
 قدما لا يوجب تنفير القوم
 عن الجماعة لان تكبير
 الجماعة أفضل من تطويل
 القرائن والأفضل تعديل
 القرائن في الترويعات كلها
 فان لم يعدل فلا بأس به اه
 (قوله لان السنة اختم فيها
 مرتين الى آخره) وعن أبي
 خديجة كان يصلي احدى
 وستين ختم في كل يوم
 ختم في كل ليلة ختمه
 وفي كل التزاوج ختمه اه

فتخرج كذا (قوله وعدداً في القرائن ستة آلاف آية وشي) قال صاحب الكشاف جميع القرائن ستة آلاف وسنة ثمانية وستون آية
 ألف موعود وألف موعود وألف موعود وألف موعود وألف موعود وألف موعود وألف موعود وألف موعود وألف موعود وألف موعود
 ناموس منسوخ اه (قوله بخلاف الدعوات في التمشيد) حيث يترك اذا عرف منهم الملل بخلاف الصلاة لا يتركها لانها فرض
 أوسنة ولا يترك السن للصعوبات كالصعوبات والتله اه فتح (قوله والسادس في الجلسة بين كل ترويحيته الى آخره) قال في
 البدائع ومن سنها ان يصلي كل ركعتين يسلمية على حدثه ولو صلى ترويحيته يسلمية واحداً وتعليق الثانية قد لا تشهد لاشك أنه يجوز
 على أصل علمائنا أن صلوات كثيرة تتأدى بغير عواحدة تنامي ان الضرر بشرط وليس ترك خلافاً لما في لكن اختلف الشايع
 هل يجوز عن ثلثين أو لا يجوز لان يسلمية واحدة لانها في السنة المتواترة يقولوا الأسلية والضرر والاشوا العودوا السجدة
 فلا يجوز لان يسلمية واحدة وقال عامتهم أنه يجوز وهو الصحيح وعلى هذا لو صلى التزاوج كلها بتسليمية واحدة وقد
 في كل ركعتين ان يصلي به يجوز عن الكل لانه قد ياتي بجميع أركان الصلاة وشرائطها لان تعبد الضرر بكل ركعتين ليس بشرط
 عندنا هذا اذا قصد على رأس الركعتين قد لا تشهد ما اذا لم يقصد فسدت صلاته عند محمد وعندي أبي خديجة وأبي يوسف يجوز

ثم انما يلزم عندهما هل يجوز من تسليمتين أو لا يجوز أن الامن تسليمة واحدة والاعم أنه لا يجوز أن الامن تسليمة واحدة لان السنة أن يكون الشفع الاول كملوا قاله بالصفة ولم يوجد والكامل لا يتأدى بالتخص اه (قوله في المستور بوتر جماعة الى آخره) بوتر على صفة المجهول أي بوتر الامام اه ع (قوله على جماعة المسلمين الى آخره) يعني عملا والاقتصد في كفي في النسخة أنا الاقتصد في الوتر قد خرج رمضان يأتى في شواشي قاله يجوز عند بعض المشايخ اه غايه (قوله فقال بعضهم) الفضل أن بوتر جماعة صالح أي لانه قل من وجهه وبالجماعة في النقل في غير رمضان مكرهه فلا احتياط تركها فيه وفي بعض الشواشي قال بعضهم موصلاها بجماعة في غير رمضان نكث وعهد بالجماعة فيما في غير رمضان ليس لاه غير مكره وعمل باعتباره يتوجب تأخيرها الى وقت يتعذر فيه الجملة فان سمع هذا قد خرج من نقل الاجماع اه فتح قال في الجوهرة وأما في رمضان فادواها في جماعة أفضل من أدائها منفردة لان عمر رضى الله عنه كان يؤمهم في الوتر وذكر قبل هذا أن عمر كان يؤمهم في الغريضة والوتر وكان أي يؤمهم في التراويح اه قوة لانه نقل أي الوتر اه وقوله في غير رمضان مكرهه وفي الدار به تخلص الولوجي وصلاة النفل بالجماعة مكره ومساخلا قيام رمضان وصلاة الكسوف لانه لم يفعلها العصابة اه

بَابُ إِدَاةِ الْفَرِيضَةِ

لمقرع من بيان أنواع الصلاة (١٨٠) فرضها وواجبها وظلها شرع في بيان الاداء الكامل اه وحقيقة هذا الباب مسائل

ذلك لانه اخو من الاستراحة ثم يخبرون في صلاة الخوف أو شأو سهوا أو شأو إقرا أو القسرا أو شأو أصلا أو أربع ركعات فرادى أو شأو للعدد أو سأكتين وأهل مكة يطوفون أسبوعا ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات فرادى قال رحمه الله (ووتر جماعة في رمضان نقط) علماء اجماع المسلمين واختلقوا في الأفضل في رمضان فقال بعضهم الأفضل أن بوتر جماعة وقال الآخرون أن بوتر في مرة منفردة وهو المختار لان العصابة رضى الله عنهم لم يصنعوا على الوتر بجماعة كاجماعهم على التراويح والله اعلم

بَابُ ادَاةِ الْفَرِيضَةِ

قال رحمه الله (صلى ركعتين الظهر فاقم بتم شغلا) أي يصلي رجل من الظهر ركعتين ليلتها بالصلاة ثم أقيمت صلاة الظهر أي دخل فيها الامام يصلي بها ركعة أخرى صلاته للؤذي عن البطلان قال رحمه الله (وبتقدي) اسرار الفضيلة لجماعة وأن يقيد الاولى بالصلاة بقطع ويدخل مع الامام هو الصحيح لانها يحمل الرض والتعلق لا كمال ولواقيمت ولم يدخل الامام في الصلاة ضم اليها ركعة أخرى بالاجماع وان يقيد بها بالصلاة كمالها لاني ولواقيمت في موضع آخر ان كان يصلي

شقي تطلق بالفسراض في الاداء اه فتح قوله في بيان الاداء الكامل أي هو الاداء بالجماعة اه (قوله) ثم أقيمت صلاة الظهر الى آخره) قال في النهاية أن اداء الصلاة شرع الامام في الصلاة لإقامة المؤذن فخطوا أخذ المؤذن في الإقامة ولا رجل لم يقيد الركعة بالصلاة فانه يتم ركعتين بلا خلاف بين أصحاب اه (قوله صفة للؤذي عن البطلان) فان قيل كيف

يستقيم هذا على أصل مجتهدين عندنا بطلت حقة الفريضة بطل أصل الصلاة بل يكن المؤذي مصونا عن البطلان عنده قيل في جوابه ليس هذا مذهب مجتهد في جميع المواضع أي هو مذهبه فيما اذا لم يتمكن من إخراج نفسه من المصيبة المضي فيها كما اذا قيد بالجمعة وهو لم يقطع في الرخصة وهذا يتمكن من إخراج نفسه بلضي فيها والفرق بينهما أن ابطال صفة الفريضة لا يراز فضيلة الجماعة إطلاق من الشرع وابطال صفة هذا ليس باطلاق من جهة جواز أن يقتل فلا هتانا وصار كذلك بالصور اذا أسرف خلال الصوم حيث يبطل جهة كونه كفارة لا لأسل الصوم كذا في الدار به تخلص القوائد الظهر به اه وكتب على قوله صيغة للؤذي عن البطلان أي ولقي عن إشتهاء اه (قوله لو لم يقيد الاولى بالصلاة الى آخره) احتراز عما روى عن محمد بن ابراهيم المديني وبعض المشايخ أنه صلى ركعتين ثم قطع وبالمال خمس الأئمة لانه يمكن الجمع بين الفريضة اه كا (قوله لانها يحمل الرض وتعلق لا كمال) أي يصلي هو يتقوى بتوقف الفريضة لتصديده وجهه كل نصار كهدم المسجد لتعديده واذا كان القطع ثم الاعاد خمس غير رافعا فاسان جازا الحظام الدنيا فانه قد ردها والمسافر انما تباينة أو شاق فوتر درهم من ماله يجوز ان يحصل نفسه على وجهه أكث وفي الجواهر اه فتح ولهذا فادواها المسبوق الى فضاها سبق وجد الامام للمصلي أن يتابع امامه ويرضى نكث الركعة ويؤصل الامام به بمقتضى الصلاة لا يتابع امامه حتى لو تابعه وصيغته بتسليمه اه وكذا لو تابعه في الخامسة فان رضى القيم هو في فمود يسلم وتذخره لا يصلي لا يفتجدوا بالركعة فم أن اشرع جعل له ولاية الرض قبل التسليم بالجمعة كذا في الدار به قال في فتح القند بل يكن جمعا أو موقر في وجوبها نعم لا يمكن بالرض واستقاء الفرض على الوجه لا كمال

لا يلبس بدنه من البطان لشكته من قيام ركعتين مع محصل فجلس الصلاة القرض جماعة وان قام ركعتين مع محصل الصلاة القرض جماعة
 الاصل مع التمكن من محصل المحلن ثم قام لا اكس في ان لا يفتوح مع الامام يعارضه من الاصل بخلاف ان قام ركعتين
 ليس بباطل الصلاة فوصفها الى وصف لا خلاف كقولنا في ركعتين وان لم يكن قد دعاها بالسجدة بخلاف ما ذكرنا في النقل
 فغيرت حاشا خاف ان لم يقطعها فتونه فانه لا يمكن المحلن مع الوقوع النقل مع قبل الصلاة بخلاف الحاشا لا خاف من
 كان لا لا خلف اه (قوله في مسجد آخر لا يقطع مطلقا) أي وان كان في أركان الصلاة الجماعة لا يلازمه جملتها بالجماعة عدا اه
 كأي (قوله ولو كان في النقل لا يقطع) أي بل يتم شعاعه يدخل في القرض اه (قوله قبل يقطع على رأس ركعتين) أي والبال مال
 شمس التمتع والاسيما بالبقائي اه كأي (قوله وقيل تمها ربعا) قال المرحبان هو الصميم وهو اختيار احكام الدين الشهيد قال في
 الوقامات لفتن محمدنا شرح الامام ينبغي لمن كان في الصلاة ان يفرغ منها فعمل يصنع لفتن الفراغ على القطع وبضمهم على التعلل اه
 فانه قال في فتح القدير والاول اوجه لانه ممكن في فضائها بعد القرض ولا يابطل في تسليم على رأس ركعتين فلا يفتون فرض
 الاستماع والاداء على الوجه الاكل بالباب اه وفي البداية وروى الحلواني (١٨١) من استأذنه القاضي أي على

في البيت مثلا فاقمت في المسجد أو كان يصلي في مسجد فاقمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا ذكره
 المرحبان ولو كان في النقل لا يقطع لانه ليس الا كمال ولو كان في سنة انظر اوجه فاهم أو خطب
 قبل يقطع على رأس ركعتين يروي ذلك أي يوسف وقيل تمها ربعا لا يقطع الصلاة واحدة
 على ما مر في النوازل قال رحمه الله (فالمصلي ثلاثا يتم ويتسدى متطوعا) أي للمصلي من المظهر
 ثلاث ركعات ثم اقيمت بتم المظهر منفردا على حله ثم يتسدى بالامام اركان الفضل وعن محمد أنه تمها
 فاعدا لتسلي صلاة فلا يصرص مع الجماعة لصنع بين ثواب النقل وثواب الجماعة في القرض
 وجه الثاني ان لا كثر حكم الكل فلا يحفل القرض بخلافه اذا كان في الثالثة سدوم بعيدا
 بالصدقة حيث يقطع هو بغير ان شاء عاد الى القعود ليس وان شاء كبر فاما ما يروي في صلاة
 الامام ولا يسلح فانه لا يشرع في حال القيام وقيل يسلم تسليمة لانه قطع وليس بتقل ود كرمس
 الاشارة ان العود من الاناء ورجع صلاته عندهم بامر شرع الا اذا عاد ثم قد قيل بعد تشهد
 لان الاول لم يكن قعوده ثم وقيل بكيفية التمس الاول لانه لا يحد ارض القمام فلو كان لم يوجد
 ثم قيل يسلم تسليمة واحدة وقيل تسليمتين وقوله ويتسدى متطوعا أي بعد فراغ القرض وحده
 لان القرض لا يشترط في وقت واحد وحكم العلة كالتفريق في جميع ما ذكرناه وكذا العصر الا انه
 اذا تم هو وحده لا يشرع مع الامام كركاهة النقل بعد صلاة العصر قال رحمه الله (فان صلي ركعة
 من العصر أو المغرب فاقم يقطع ويتسدى) لانه لا يضاف اليها ركعة أخرى فتونه بالجماعة لانه بالكل
 أو الا كثر وكذا يقطع الثانية بالمقيد بها السجدة وانما يقيد بها لم يقطعها لذكرها وانا انما
 لم يشرع مع الامام كركاهة النقل بعد صلاة المغرب ولما فيمن الاتيان بالوقوف النقل بعد المغرب
 أو عطفه امامه فانه دخل مع المصلي بالمغرب انما اربصالن مخالفة الامام اخف من مخالفة السنة

التسلي قال كنت أفتي
 زمانه ثم اربصالن مخالفة
 صلاته على حقيقته وحدث
 رواية في انما ودعي أي
 خشيته أنه يقطع على رأس
 ركعتين اه قال السروي
 وجه الثاني في الغاية فلو انما
 وخبر مع الامام يكون
 ما يصلي مع الامام مخالفة
 ويروى في انما وهذا من
 وعند السجدة فلو
 الصوت بالجماعة الا انما
 لانها وتر ولا وتران في ليلة
 ذكره او اوداد وهل يصحها
 بنسبة غرض أو التذلل أو
 اكمل التسليمة أو تنقيض
 الامر الى الله تعالى فيه
 أربعة أقوال اه قوله
 والاول اوجه أي وهو

القطع اه (قوله حيث يقطعها الى آخره) هنا بخلاف ما قلنا من ان اختيار شمس التمتع قطع الا وهو قبل السجود ثم ثابت لان
 ضمها منه ففوت الاستدراك لمصلحة القرض بجماعة عقيبتون بالجمع بين المحلن اه فتح (قوله وان شاء كبر فاما ما يروي في صلاة
 قبله فلا تدخل في صلاة الامام بتسل صلاة نفسه فتمها فهو بالتجلي ان شاء فقدموا على ما يرفع اه كأي (قوله ود كرمس لاقية
 ان العود الى آخره) أي الى القعود اه (قوله ثم قيل يسلم تسليمة واحدة) أي لان التسليمة الثانية لتصل وهذا قطع من وجه اه كأي
 (قوله وقيل تسليمتين) أي لا يخل من القرية اه كأي (قوله ويتسدى متطوعا) قال في البداية فان قيل النقل بالجماعة خارج عن مشا
 مكر وقتذاك اذا كان الامام والقوم يؤتون النقل معا فانا كان الامام يؤدى القرض والقوم النقل لا بأس من ذلك رواه اه (قوله أو
 الاكثر) ولا يصير متفلا بعد غروب الشمس قبل المغرب قال فاضيلان وثلاث حرام ولا فاضيل قلت الوتر ثلاث وهو فوفل عند هذا وقت
 (قوله ولما فيمن الاتيان بالوتر) أي وهو مخالفة السنة اذا النقل بالثلاث حرام ولا فاضيل قلت الوتر ثلاث وهو فوفل عند هذا وقت
 مشروع فكيف يكون مثله سوا اه فانه (قوله أو مخالفة امامه) أي فبالصلى اربعا على حرام أيضا اه فانه (قوله لان مخالفة
 الامام اخف من مخالفة السنة الخ) لانها مخالفة بعد فراغ الامام وصبرنا ثم اذا اقتضى صرح وكسبوا كذا في المحيط وجميع
 فاضيلان والفرق في ظاهر الرواية بين هذا وبين مسلاة للسفر ان صلاة على عرويه أن تصير اربعا بالنظر اليه لا تكون مخالفة

ولا أتلك صلاة القرب والاسبق فقد عرف جواز طهارة عليه الصلاة والسلام ما أتاكم فافعلوا وفي الحديث لو أضاف إليها ركعة أخرى يصير متغلبا بربع ركعات وقد تعد على رأس الثلاث وهو مكره اه كأي (قوله) ولو سلم مع الإمام قبل فسدت صلاته (قار) فتح القدير ولو سلم الإمام أو صاحبها صلواته تعد على رأس الثلاث وقد اتفقوا على أن الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن زميل فقد صلاها للتقدي لأن الرابعة وبيت على التقدي والشرع وعلى الإمام القيام إليها أقصر كرجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالحد فالتقدي حين غيره لا يجوز صلاته للتقدي كذا هنا اه قال في الندوة وفيه تأمل وقال الإمام ظهر الدين الصنيع عن أبيه الترمذي الثانية على الافتراء إذا التقدي في موضع الافتراء فقد صلاها حتى لو سلم الإمام عن التقدي تعد على رأس الثالثة وتسمى الرابعة وتسمى بالتقدي معجزت صلاته اه (قوله) ومن شرأه يسلم مع الإمام إلى آخره) ووجهها أنه في التقدي أن هذا ناقص وقع بسبب الاقتداء فلا بأس به كقول التقدي الإمام في الظاهر بعد ما صلاها وترك الإمام القرائة في الأثرين فإنه يجوز صلاته للتقدي مع خلوها عن القرائة حقيقة وسكوتها وهو قص في صلاته للتقدي ولم يذكر بسبب الاقتداء قال في الفتح وهو مدفوع عنه خلوها عن القرائة كما اه (قوله) يسلم مع الإمام أي في (١٨٣) الثالثة اه (قوله) ولا يزعمه (قوله) وهو رواية عن أبي يوسف اه كأي (قوله)

ولا يسلم الأبعد أربع ركعات ولو سلم مع الإمام قبل فسدت صلاته ونقض أربع ركعات لأنه التزم بالاقتداء ثلاث ركعات فلو طأ قبل زمة أربع ركعات كقولنا بدها وعن شرأه يسلم مع الإمام ولا يزعمه (قوله) وعن أبي يوسف أنه يدخل مع الإمام ولا يسلم الأبعد أربع ركعات قال رحمه الله (وكرهوا ومن سجد أدغمه حتى يصل) أقوله عليه الصلاة والسلام لا يخرج من المسجد بعد النداء ما لم يقرأ أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع وقالوا إذا كان ينقلب أمر جماعة كان مؤثما وأما ما في مسجد آخر تفرق الجماعة بعينه يخرج بعد النداء لأنه ترك صورة تكبير معنى والعبادة لغيره وفي النهاية أن يخرج ليصل في مسجد مع الجماعة فلا بأس به مطلقا من غير قيد الإمام والمؤذن قال رحمه الله (وان صلى لا) أي وإن صلى فرض الوقت لا يكره ما خرج بعد النداء لأنه قد أجاب دأى الله مرة فلا يجب عليه ثانيا قال رحمه الله (الأن الظاهر والشافعيان شرعا في الإحاطة) لأنه بينهما اتفاق في الجملة على ما أورعنا بنى اه لا يرى جواز الصلوات خلف أهل السنة كاترهم لنزوح والشيعة وأما في غيرهما من الصلوات فيخرج وإن أخذ المؤذن في الإحاطة فكرهية التقليل بعد ما على ما ما قال رحمه الله (ومن خاف موت الفجور أن أدسى سنته أتم وزكها) لأن أبواب الجماعة أعظم والوعيد بقدر كمال الزم فكان أحرز فضيلتها أولى قال رحمه الله (والألا) أي وإن لم يخش أن تقوله ركعتان أن يصل سنة الفجر فإن كان رجوا أن يترك أحدهما لا يتركها لأنه لا يمكن الجمع بين الغضبتين وهذا لأن أدراك الركعة كذا إذا لم يسجد طهارة الصلاة والسلام من أدرك ركعة من الفجر فقد أدركها وصلها عند بل المسجد أو لم يكن يسلم في الشئ إذا كان الإمام في الصبي وإن كان في الشئ وصلها في الصبي وإن لم يكن لهم موضعان صلاها خلف الصفوف عند ما به السجد ويعدن الصفوف معهما أمكنه بل في التهمة عن نفسه ولو كان رجوا أن يدرك في التشديد بل هو كذا إذا ركعة عندهما كما في

ولا يسلم الأبعد أربع ركعات إلى آخره) قوله قال الشافعي وأحمد بن تميم إلى الثالثة صلاها ثم لم يركبها إذا الركعة الواحدة لا تكون صلاتهم عن البتة وقوله فوع نصير الآن هذا التقدير ما وقع بسبب الاقتداء فسد لا بأس به كمر أدرك الإمام في السجود بعدهم معوان كمن السجود قبل الخروج غير مشروع ولكن أدركه في التهمة فإنه يشاع فيها وهي قبل الأركان غير شرعية اه كأي وفي ظاهر الرواية لا سخل من دخل يفعل كما قال أبو يوسف اه فإنه (قوله) قره عليه الصلاة

والسلام لا يخرج من المسجد إلى آخره) قال سبط ابن الجوزي وله السأى اه فإنه (قوله) في مسجد مع الجماعة الجمعة فلا بأس في آخره) والأفضل عدم النزوح إلى أن يخرج إلى حاجة لغيره أن يعود فذكر اه زاد الفجر (قوله) والشافعيان شرعا في الإحاطة إلى آخره) ما قبل الشرع في الإحاطة لم يصرح اه (قوله) فكرهية التقليل بعد ما إلى آخره) أما بعد الفجر والعصر فظاهر وأما بعد المغرب فذكر اه التقليل بالثلاث اه (قوله) لأن أبواب الجماعة أعظم) أي من فضله ركعتي الفجر لأنها تفضل الفرض بسبع وعشرين ضعفا لأجل ركعتي الفجر وضعا واحدا منها لأنها أعظم الفرض كذا في الفتح اه (قوله) لأن أبواب الجماعة أعظم) أي لأنها مكنتها في المقرات ولست يمكن تخرجها عنها اه كأي (قوله) والوعيد بقدر كمال الزم) أي منه على ركعتي الفجر وهو ما تقدم في باب الإمام من قول أبي مسعود بن فعمم الامتناع وما قد نال من همه على الله عليه وسلم بقرين يوم الحطيم ومن ردا ما لحا كهم مع النداء طهارة فارجع إليها اه (قوله) وهو يسلم عند باب المسجد إلى آخره) التقيد بالاداء عند باب المسجد على الكراهية في المسجد إلا إذا كان الإمام في الصلاة لما روى عن أبي المعلى وسلم اه ثبت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وتولاه يشبه الخافعة للجماعة أو الاستماع عنهم ولهذا ينبغي أن لا يصلي في المسند له لم يكن عيبا بالمسجد مكان لأن تركه المكر ومعتد على فعل السنة غير أن الكراهية تتفاوت فإن كان الإمام في الصبي فصلا له بإهات في الشئ أخف من صلاته في الصبي وقيلوا أنه ما يكون كراهية أن يصليها خلف الصف كأي يفعل كثير من الجهلة اه فتح القدير

(قوله وعند محمد لا اعتبار به) أي بخلاف التمسك به بل يدخل مع الامام اه غايه قال في فتح القدير والوجه انما قلهم على الركنين
هنا ليستد كره وما عن القضاة حميد الزاهد من ان يفتي في شرع في ركني القبر ثم يقطعهما فيصير الفضل لم يمكن من
القبض بعد الصلاة دفعه الامام السرخسي بان ما وجب من الشروع ليس بأقوى مما وجب بالنسبة ومن بعد ان انشأوا لا يؤذي بعد
القبر قبل الطلوع وأيضا شروع في الصلاة لقصدا لا قصد فاقبل ليؤيدهم ما تكرر قلنا بطلان العمل بقصد ما هم فيه ودور المفسدة
مقدم على جلب المصلحة اه واعلم ان الدفع الثاني أول من الدفع الأول قصد قال في اقوالنا الطهر به ما نصه قبل فمادة كره من
الاعتق من النظر نظر من قبل ان الركنين هنا وجبنا عليه الشروع في هذا الزمان هنا وأما في هذا الزمان فبصرفه كره من
النظر فمما ند أن يصلي مطلقا غير مقدم الزمان فيصير المذخور صفة الكمال فلا تأتي بصفة القصدان اه (قوله) وفيما بعد الزوال
اختلاف المشايخ الى آخره) قال صدر الشريعة رحمه الله لكن يزعمون قضاءه بعبادة القرض قبل الزوال قضاء بعبادة القرض
بعد الزوال كما هو عند بعض المشايخ لان اختصاصه بعبادة القرض قبل الزوال لا يمنع اه (قوله) أحب الى أن يقضيها في الزوال) قال
المطواري والفضل ومن تابعهما لا خلاف بينهما محمد يقول أحب الى أن يقضى وإن لم يقبل فلا شيء عليه وهو ما يقولنا ليس عليه
أن يقضى وإن فصل لا بأس به ومن المشايخ من حقق الاختلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى يكون تفلا بعد أو سنة كذا في الحديث اه
كاكي (قوله) لا رونا) لا بأس به لا مصل الله عليه وسلم انما قضاهم الصبح ولا خلاف فيه بل يستدل بما

روى الترمذي عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من فصل ركني
القبر فصلهما بعد ما قطع
النفس وفي نحو ما من
ملن يلفه أن عمر رضي الله
عنه فاستركم القبر
فقتضاهما بعد أن طلعت
الشمس اه كاكي (قوله)
وما غيرها من السنن الى
آخره) وفي فاضل في رتبة
السنن اذ افاضت عن وقتها
وحده لا تقضى وان كانت
مع ان فرض لا تقضى عندما

الجمعة وعند محمد لا اعتبار به وأما بقية السنن ان أمكنه أن يأتيها قبل أن يركع الامام أجزأها
خارج المسجد ثم شرع في القرض معه لانه مكمل من الركنين وان شاف خواتم تركه ثم شرع معه
بجواز سنة القبر على ما مر قال رحمه الله (ولم تقض الاتبع) أي لم تقض سنة القبر الاتبع
القرض اذا قامت مع القرض وقضاهم الجماعة أو وحده لا بالقياس في السنة ان لا تقضى لاختصاص
القضاء بالوجوب لم يكن وردا غير قضاءها قبل الزوال تبع القرض وهو ما روى انه عليه
الصلاة والسلام فقتضاهم القرض غدا عليه العريس بصدار قضاة الشمس فيمن ماروا على
الاصل وفيما بعد الزوال اختلاف المشايخ وأما اذا قامت بالقرض فلا تقضى عندها وقال محمد
أحب الى أن يقضيها في الزوال للمطواري ولا تقضى قبل طلوع الشمس بالاجماع لكرهية لنقل
بعد الصبح وأما غيرها من السنن فلا تقضى وحدها بعد الوقت واختلاف في قضاءها مع القرض قال
رحمه الله (وقضى التي قبل الظهر في وقت) أي في وقت الظهر (قبل شفعه) أي قبل الركنين
الذين بعد القرض وهذا عند محمد وعندهما بعد الزوال ركنين ثم يقضى الأربع لانها الملقط عليها
صارت تقام مبتدأ فيبدأ بالركنين كما لا يقوت عليها وعند محمد هي سنة على حالها فبدأ
بها الآتري الى ما يروى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الأربع
قبل الظهر قضاها بعده أطلقت عليه اسم القضاء وهو اسم لما يقام مقام الفات قال رحمه الله

وعند بعض المشايخ تقضى وهو قول الشافعي وفي المصنوعة السنن اذا شرع في وقت لا تقضى وحده ولا تبعها العرض اه غايه
وفي البنائح لا خلاف بين أصحابنا في سائر السنن سوى القبر أنه اذا فاتت عن أو قاطها لا تقضى سواء فاتت وحده ومع ان فرضه قال
الشافعي يقضى قياسا على الزوال وفي الكافي وفيما بعد الزوال لا يقضى الا ان نص ورد في الوقت الجملة لا يضع أن يقاس عليه فرض
وقت آخر من ان وقته كلكل غيره وقيل يقضيها تبعاً أيضاً ولا يقضى ما يقصودا جازا اه (قوله) أي قبل الركنين الى آخره) قال في
فتح القدير والاولى بتقديم الركنين لان الأربع فاتت عن الموضع المنسوق فلا فرق في تركتها أيضاً من موضعها بعد الاشرع وبقوى
الحق وتبعه شارح الكنز جعل قوله ما تأخر الأربع من العمل أنها لا تقضى بل نقلا مطلقا وعند محمد تنقح سنة فقدمه على الركنين
والذي يقع عندي اه تصرف من المستفيين فان للد كونه في موضع المسئلة الاتفاق على قضاء الأربع وانما اختلاف في تقديمها على
الركنين دوناً عن غيرها من موالاتها الاتفاق على انها تقضى اتفاق على أنها سنة الآتري أهمها اختلاف في سنة القبر هل تقع منها القبر سنة أو نقلا
مبتدأ استحووا الخلاف في انها تقضى أو لا نقلا كما يقولان في سنة الظهر انها تكون نقلا مستقلة أو هلنا لا في أصل القضاء فلا يلاش
فسمها اذا فالوا فرضاً ولا يصح انها تفعل بعد ذلك الوقت وتقع سنة كما هي في ذلك الوقت ولا تقع سنة وبذلك فمما مافي: روى
فأنصاف في باب التراويح اذ افاضت التراويح لا تقضى بجماعة وهل تقضى بلا جماعة نعم ما لم يدخل وقت تراويح أخرى وقيل ما من
رمضان وقيل لا تقضى قال وهو الصحيح لانها دون سنة القبر ولا تحتاجونك لا تقضى اذ افاضت بالقرض فكلنا التراويح ثم قال فان
قضاها وحده كان نقلا مستقبلا لا يكون تراويح اه لا يفتي باعتبار جملة تراويح وقد روى عن عائشة رضي الله عنها انه

صلى الله عليه وسلم كان اذا فاتت الاربع قبل الظهر فقلها بعد ركعتين قال الترمذي حسن غريب لهذا افتقر اصل فضائها
 كذلك اه (قوله ولم يصل الظهر جماعة الى آخره) وقد ذكر في بيع فاضين فانتقلوه انه لم يصل الظهر بجماعة انه لو صلى
 صلى الظهر مع الامم فبعد صلاته مع الامم ركعتين بذلك الثلاث لا يصح لان شرط حشده ان يصلي الظهر مع الامم وقد صلى
 ركعتين بدونهما المسبوق فبعض كل فرد اه كاي (قوله بل ادركه قبله الى آخره) أي لو صلى الوان عيسى حوا ان أدركت
 الظهر حشداً بذلك ركعة اه ع (قوله قطع طمع الشيطان عن المصلي الى آخره) لانه يقول اذا لم يطعم في ترك ما لم يكتب عليه
 فكيف يطعم في ترك ما كتب عليه اه غايه (قوله لم يرتعصان الى آخره) وعن نص على ان التواقل شرع لم يرتعصان يمكن في
 الفرائض صاحب النافع والامام يزيد قال لان العبد وان علت رقبته لا يغفل عن تقصير حتى وان واحدا لو قدر على ان يصلي الفرائض
 من غير نقصان لا يلزم على تركه السنن قال السروي وفيه نظر فان مسلمة صلى الله عليه وسلم في غاية الكمال

١٨٤

(ولم يصل الظهر جماعة بذلك ركعة) لانه فاه لاكثر ولهذا لو صلى المصلي الظهر مع الامم ولم يدرك
 الثلاث لا يصح لان شرط حشده ان يصلي الظهر مع الامم وقد افرد عنه ثلاث ركعات وان أدرك معه
 ثلاث ركعات وفاته ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يصح ولا لا يصح ببعض الاصناف عليه بخلاف
 الاصح فانه خلف الامام حكا ولهذا لا يقرأ قبل سبوحه وذكر شمس الجمعة لا يصح لان كلامه
 حكم الكل وروى أبو يوسف ان الاصح ايضا لا يصح الا ان يقول ان سبحت بسلامة الامام وهو
 القياس والا فلا يستحقان قال رحمه الله (بل أدرك فضله) أي فضل الجماعة لان من أدرك آخر
 التي فتدركه ولهذا لو صلى لا يدرك الجماعة يصح اذا أدرك الامام في آخر الصلاة ولو في التشهد
 وقال عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعتين العصر قبل ان يقرب الشمس فتدرك العصر ومن
 التأخر من قال ان المسبوق لا يكون مذكرا فضيلة الجماعة على قول محمد وفيه نظر فان صلاة تنوف
 لم تشرع الا لئلا كل واحدة من الطائفتين فضيلة الجماعة قال رحمه الله (ويشترط قبل الفرض
 ان آمن فوراً الوقت والالا) أي وان لم يأمن لا يشترط وهذا الكلام يحمل بصاحبه الى تفصيل
 فنقول ان لا تطرح على وجه سنة مؤكدة وهي السنن الواجب وغيره كقولهم ما زاد عليها
 والمصلي لا يغفل ان يذكر الفرض بجماعة أو منفردا فان كان يركب بجماعة فله صلى السنن الواجب
 قطعاً ولا يصح فيها مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان يؤدّي منفرداً فكذلك الجواب في رواية
 او قبل بقوله عليه الصلاة والسلام وان لم يركب بجماعة أو منفرداً فله صلى السنن الواجب
 والسنة الواجب عليها وهو يصلي منفرداً فلا يكون سنة بدون الواجب والاولا حوط لانها شرعت
 قبل الفرض لتقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعد لم يرتعصان يمكن في الفرض والمنفرد اخرج
 الحديث والنص الواجب على المصلي على اطلاقه الا اذا خلف القوت لان اداء الفرض في وقته
 واجب وأما ما زاد على السنن الواجب من التطوع فتصير المصلي فيه مطلقاً قال رحمه الله (وان
 أدرك الجماعة كما تكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدركه) رحمه الله (وقال زفر والشافعي يصير مذكراً
 الهالاه أدركه فيه حكمه اقسامه ليل جواز تكبيرات العبد في مفسار كما لو كبر الامام فاشتغل ركع ولم
 يركع المومئ مع حتى رفع رأسه وقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك الركعة فتدرك الصلاة

ولا تنقص فيها وقد اطلب
 على هذا السنن فمن تأق
 بها تأسيه صلى الله عليه
 وسلم من غير نظر الى معنى
 الجبران فان حصل بها
 الجبران ايضا فهو من فضله
 التمس وقد كتب بعض
 السنن وأمر به ولو كان
 ذلك لم يفتي الجبران لامتوت
 السنن كلها فليس بعض
 الفرائض باو في دخول
 النقص فيها ولا لا أصل
 لمن ضعف في صلاته وصلى
 صلاة أخرى جازية لما
 ادخل فيها من النقص بل
 الجبران بعبود السواذ
 تركه واجبا بسواها لاعتدا
 وقيل التواقل جوابا لمخالفات
 العدد من المكتوبات اه
 غايه في باب التواقل قولها
 فانه العبد من المكتوبات
 على ما ورد ان العبد ادول
 ما يحاسب على الصلوات

فان كان تركه منتهيا بقال انتموا الى عيسى هل تجدونه اه اذا فان وجدت كملت الفرائض منه ذكرو في الغاية وظاهره
 في فصل الفرائض (قوله والتواقل اخرج الى ذلك) أي نقصان صلاح من وجه اه كاي (قوله فتصير المصلي فيه مطلقا) يعني بجماعة أو
 منفردا اه (قوله في التواقل حتى رفع رأسه) يعني سواء تمكن من الركوع أولا اه كاي وكما مضى قال في الدراية بتؤخرة
 الخلف الظهر يتناولون زفر في هذا المسألة حتى ياتي به فمما ركعة قبل فراغ الامم وعندنا وهو موقوف حتى ياتي
 بها بعد فراغ الامم كذا كروا مرغاني اه قوله قبل فراغ الامم أي اذا اواحق قضاء ما فاه لم يركب بجماعة بدفعه جاز اه فتم
 (قوله فان زفر الى آخره) أي وسفان التواقل وان لم يركب بجماعة وعبد الله بن الجليل اه كاي (قوله لو انما عليه الصلاة والسلام من أدرك
 الركعة الى آخره) وذهبنا فوه عليه السلام انما يتم الى الصلوات حتى يصونها جوا ولا تعدها شأنا اه غايه قال في مختار القدير ومدة
 الامم في الركوع لا يحتاج الى تكبير من خلفه بعضهم ولو في تلك التكبير الواحد ركع لا لا افتتاح جاز ولتنته اه وفي
 الدراية وقال الله ويدخل المسجد والامم اه كع قد قال بعض مشايخنا وما يكفى ان يكبر ويركع ثم يمشي حتى يلتحق بالصف كى لا

[illegible]

تلاوتها وبني شام
الامام في أي حال كان
روى عنه أنه عليه الصلاة
والسلام قال أنا في أحدكم
الامام على حال فليصنع كما
يصنع الامام ومن أدرك
أركوع فقد أدرك الركعة
رواه الترمذي وأبو داود
وقال الترمذي عليه هل
هل الله اه (قوله يتركه
إمامه في سجدة) أي هو
منه يجوز قال عليه
الصلاة والسلام أي يعتني
أحدكم إذا رفع وأقبل
الامام أي يصل للمدركه
رأسه حتى يقبل صورة
صورة جاريه رواه البخاري
مسألة اه غاية إقناعه

و ما بقضاء الفوائد

اندر معصوم و رفع لبه
اف آحر) حيث يجوز
ويكره انما (قوة الابنية)
وهد مع لقبره انما على
وسيدل هو انما ما قبله
انما (قوة الابنية)

(باب قضاء الفرائض)

وإن حبيب لا يفتي بالتحمل على ذلك لأن ذلك لم يرد اه غايه (قوله بين الفوائت مستحق) أي واجب اه كما في وعين والمراد بالفوائت الثلاثة والأربعة أو الخمسة أو الستة اه عن ذلك في التمام والمجلد وجوب ترتيب الصلاة عندنا به قال أحمد بخلافه للفر اه وفي البداية وقال شيخ الإسلام من جعل فرضية الترتيب لا يستر من عليه كالتأني ورواها من عن أبي حنيفة وهو قول جماعة من أئمة بل اه قال في الفتاوى على العرب أربعة عشر بعدة من الفوائت التي هي في علم بعد صلوات أربع فصلها في العمل كالتي فلا يجب عليه قضاء ما لاها اه (قوله وفي حديث جابر إلى آخره) وفي الفوائت الظهيرة هذا الحديث يصلح على عهد في أنه لا يرد من به لأن مقعة الفرضية بطلان أصل الصلاة حيث أمر بالخص وفي شرح الارتباط لم يلفه هذا الحديث والألمة انه اه كأي (قوله ولوقدم الفاتنة في هذه الحالة) يعني يصح لأنه يعمل في ذلك كما لا يشتغل بالفاتنة عند من وقت يكون أنما يتقوت الفرض يكون أنما يتقوت الفرض (١٨٦) بها ويحكم بعبثها اه فتح (قوله لأن النهي عن تصديدها إلى آخره) قبل المراد

من النهي قوله تعالى أقم الصلاة له لولك الشمس لأن الأمر بالنهي من عند وقبل المراد به الإجماع لأن النهي الشارع قال الإجماع اتفق على تقديم الوقت عند سبق الوقت وهو الأصح اه كأي (قوله لمع في غيرها) أي غير الفاتنة وهو كون الاشتغال بها بوقت الوقتية وهذا واجب كونه ماصفاً لذلك أمأهى في نفسه فلا مصبة في ذاتها اه فتح وفي البسوط اذا كان الوقت قابلاً للفاتنة وعند سعة الوقت عليه ان يبدأ بالفاتنة ولو بدأ بغيره من الوقت لم يجز ولا عند سبق الوقت النهي عن البداية بالفاتنة أي كنه في ميا بل لما به من تقوت فرض الوقت الأثرى أنه كما ينهي عن البداية بالفاتنة

وقال بعضهم أنه يجب بغير مقصود لأن أفعال العباد لا تكون عبادة إلا بواقعة الأمر وبما يؤمر به خارج الوقت لا يعرف كونه عبادة ولهذا لا يقضى في الجمار بعد ما به وكذا الجمعة وصلوات العيدين قال رحمه الله (الترتيب بين الفاتنة والوقتية وبين الفوائت مستحق) وهذا من فهم ما لا يوجد وجعاً عن التأخير وقال الشافعي هو مستحب لأن كل فرض أصل خمس فلا يكون شرطاً للظهر ولما قول ابن عمر من نسي صلاة لم يذكرها إلا وهو مع الإمام لم يقبل مع الإمام قال فرغ من صلاته فليصل التي نسي ثم بعد صلاة التي صلى مع الإمام والأثر في مثله كالتبر وقد دفعه بعضهم أيضاً وفي حديث جابر أنه عليه الصلاة والسلام صلى العصر بعد ما غرت الشمس ثم صلى المغرب بعد ما دل على أن الترتيب مستحق ذلك كل مستحب لا أثر للمغرب بالتي يكره تأخيرها الأمر مستحب كونه أصلاً في لائق أن يكون شرطاً للظهر كالأمان فله ما لم يفسد ليس يتبع شيء ومع هذا هو شرط لعدة جميع العبادات وأقر به من أن تقديم الظهر شرط لعدة العصر في الجمع بغيره فكذلكها قال رحمه الله (ويستقط) أي الترتيب (بسبق الوقت والسيان وصبر ورتبها) أي بضرورة الفوائت سنا وبكل واحد من هذه الثلاثة يستقط الترتيب أما سقوطه بسبق الوقت فلا نه ليس من الحكمة تقويت الوقت لتسديده الفاتنة والوقت للوقتية بالكتاب ووقت للفاتنة بغير الواحد والكتاب مقدم على غير الواحد عند تعدد الجمع بينهما ولوقدم الفاتنة في هذه الحالة جاز لأن النهي عن تقديم المعنى غير جاز ليل حرمه الاشتغال بغيرها من الاشتغال بخلاف ما إذا كان في الوقت سعة وقدم الوقت حيث لا يجوز له إذا ما قبل وقتها الثابت بالحد بجمع بينهما ثم تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت ما لا يقع فيه الوقتية والفاتنة جميعاً حتى لو كان عليه قضاء العشاء استأذنه أنه لو اشتغل بقضائه ثم صلى القبر بعد ما نطق الشمس عليه قبل أن يتيقن قدر التهديد به على القبر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس ولو طوى ان وقت القبر قد مضى فحسب القبر ثم بين أنه كان في الوقت سعة بطل القبر فلا يطل ينظر فإن كان في الوقت سعة صلى العشاء ثم بعد القبر وإن لم يكن فيه سعة بعد القبر فقط فإن أعاد العبر فحينئذ كان في الوقت سعة ينظر فإن كان الوقت يسعها ما سألها والأعاد القبر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد القبر

نهي عن الاشتغال بالطوع والنهي متى كاد يعني في غير النهي عنه لا يكون مقصداً كالنهي عن الصلاة في الأرض فطلعت المصوبة وعند سعة الوقت النهي عن البداية بفرض الوقت لمع في قبا دليل أنه لا ينهي عن الاشتغال بالطوع في هذه الحالة والنهي متى كاد يعني في النهي عنه كالمقصد اه فان افتتح العصر في آخر وقتها وهو ناسم للظهر فحسب من لمركمة فاجرت الشمس ثم ذكر أن عليه الظهيرة فله معنى في صلاة لا تذكر في الظهيرة في هذا الوقت لا تمنع امتناع العصر فلا يمنع المعنى فيها الطريق الأولى اه (قوله وهكذا يفعل مرة بعد أخرى) أي وفرضه ما في الطوع وما في تلوع اه زاهد في فرض (افتتح العصر لأول وقتها وهذا كالتظهر لم يجز من العصر وعند محمد لا يشرع في الصلاة حتى لو ضل فقهه لا يلزمه الوضوء وعند أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة يصير شارفاً في الصلاة ويجوز عن الطوع وعند محمد لا يجوز عن الطوع وهو رواية عن أبي حنيفة أيضاً وهو قول زفر ناسخاً على أن عند محمد الصلاة جهة واحدة فإذا قدمت صارت راجعاً الصلاة نوعاً منها بفساد الجهة لا يفسد أصل الصلاة تأذاً لم يكن باعتراض من أتيا لأصل الصلاة وتذكر الظهيرة لا ينافي أصل الصلاة وأما على أداء العصر فيفسد العصر اه من خط ظري الهداية رحمه الله تعالى

(قوله لا بأس به من الابتداء) أي الأثر من الحديث بفتح الصاد واللام لا يمنع شامدا اه كأي (قوله لا إذا قطع واستقبل إلى آخره) لأن شروع في الصبر ترك الظاهر فقطع ثم شرفتها بأنما يصلي الظهر بعد الفرو وبولوا فتمتوا وهو لا يعلم أن عليه الظهور فأطل القيام والقرأة حتى دخل وقت محرومه ثم ذكر بعض على مسلاة لأن المسقط للترتيب قد وجد بعد افتتاح الصلاة وانتتمها وهو التسبيل ومضى الوقت اه قارى الهداية (قوله فقال الصبي قطعها) أي لأن العذر قد زال وهو مضى الوقت فعدا ترتيب وفي الاستحسان بعض فيها ثم مضى الظهر ثم صلى الغزيرة ذكر في قواعد الصلاة اه دائع (قوله ولو مضى فيها كان بعضها في الوقت إلى آخره) قال في الدابة ولو سقط الترتيب لمضى الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح حتى لو خرج في خلال الوقت لا يفسد على الأصح وهو مؤدعي الأصح لا فاض اه (قوله وأما سقوطه بصيرورة الفوائت سنال إلى آخره) وفي (١٨٧) المسبوط كان بشر المرسى يقول من ترك صلاة لم يترك صلاته

فطلعت الشمس قبل أن يقع فقد انتهد في العشاء ما جزمناه حين أن الوقت كان خفيفا ثم مضى الوقت بمشعر عند الشروع حتى لو خرج في الوقت لم يترك القائنة وأطال القسرة انتهى حتى ضاق الوقت لا يجوز وصلاته الآن بقطعه ما وشرع فيها ولو شرع بتسليو المسئلة حالها ثم ذكرها عند مضى الوقت بأن جعلته ولا يلزمه القطع لأنه لو شرع فيها في هذا الحالة كانت بارة فلقبه (قوله أنه أسهل من الابتداء) ولو كانت الفوائت كثيرة ولم يسقط الترتيب فيها بعد الوقت لا يصح فيه المروكات كلها مع الوقتية لكن يرضع فيه بمنه لمعها لا يجوز الوقتية قيام بعض وقتها بعض وقبل عند أي خيفة لا يجوز ولا تليس المصروف إلى هذا البعض أو إلى من المرفق إلى البعض الآخر والصبر في الصبر لا يصل الوقت عند أي خيفة وأبي يوسف وعند الحسن الباقى الوقت المسحب وعن محمد بن حنفى لو ترك في وقت العصر أن عليه قضاء الظهر وعلم أملا واشتغل بالظهور يقع العصر قبل الفرو وبفى الوقت المذكور لا يسقط الترتيب عند ما يصلى الظهر في الوقت المسحب والعصر في الوقت المذكور وعند الحسن يسقط الترتيب فيصلى العصر في الوقت المسحب ويؤثر الظهور إلى ما بعد الفروب ولو كان في من الوقت المسحب قدر ما لا يصح فيه الظهر سقط الترتيب لا لاجتماع لمدح جواز الظهور فيه ولو دخل في العصر وهو ذا عكر الظهر فأطال القرأة فمضى حتى ضاق الوقت المسحب لم يترك العصر إلا إذا قطع واستقبل ولو ترك بعد ما ضاق الوقت المسحب بحث لا يصح فيه الظهر قبل تغير الشمس جاز لا يخلو شرع في العصر في هذا الحالة كان يتركها فكذلك لا يمنع البقاء لأنه أسهل من الابتداء على ما مر ولو شرع في العصر في هذا الحالة وهذا كالتظهر والشمس حرام وغربت وهو فيها طعن عيسى فيه فقال الصبي قطعها ثم يسد بالظهور لأن ما بعد الفروب وقت مسحب وهذا كالتظهر وهو القياس وجه الاستحسان أنه لو قطعها لم يكون كلها قضاءه ولو مضى فيها كان بعضها في الوقت فكان أو لم يولاه حين شرع فيها كان ما مورا جملهم الصلوات الكل لا يقع في الوقت ولو كان هذا المعنى ما حله أمر به وعلى هذا الوصل ركعتين العصر ثم غرت الشمس ثم ذكر أنه لم يصل الظهر فله يتم العصر استحسانا وبجزءه وأما وطه بالتسبيل فليعذر لأنه لا يقدر على الاتيان بما قامت مع أسبيل ولا يكلف التقصير إلا وسعها ولأن الوقت انما يصبر وقتا لقائنة بالتذكرو وما لم يترك لا يكون وقتا لها فلا اجتماع بينهما وأما سقوطه بصيرورة الفوائت سنالته ولو وجب الترتيب فيها لوقوعها في حرج عظيم وهو مدفوع بالنس ولا الاشتغال بها عند كثرتها ليدرك في نفوت الوقتية

من ترك صلاة لم يترك صلاته في حر مما يقضيها إذا كان كراهيا لأن كثرة الفوائت تكون عن كثرة تغيره فلا يصح به التخصيف وقال ابن أبي ليلى مراعاة الترتيب في صلواته جعل حد الكثرة ما زاد على ستين وقال في رواية لا يسقط الترتيب إلا بعد شهر لا ما دونه فليل الأثرى أنه لا يجوز السلم في أجل دون الشهر وما فوق الشهر كسبر فسقط الترتيب وعنه أنه لا يسقط قلت الفوائت أو كثرت لأن ما كان شرطا يستوى فيه القليل والكثير كقضى الإيضاح اه كأي ونذكر شيخ الإسلام وصاحب المحيط أن كثرت الفوائت حتى سقط الترتيب لا يلحقها المستقبل سقط الترتيب بنفسها أيضا حتى قال أصحابنا نحن كل على صلاته فصل ثلاثين جاز ثملى ثلاثين

ظهر أمكنا إلى آخره جراه ولم يوجد هنا الترتيب في نفسها لأن غير اليوم التالى حصل قبل الظهر والعصر وهذا مروى عن أصحابنا بخلاف ما يقول العوام أنه رأى الترتيب في الفوائت وليس كذلك لأن الفوائت لا تسقط الترتيب في أخبارها فلا تسقط في نفسها كان أولى وشبهه الإمام بدر الدين الكردي بالضرب لما أثرت في غير موضع الضرب بلا مبالاة يؤثر في موضع الضرب بالطريق الأولى اه كأي (قوله ولأن الاشتغال بها عند كثرتها) أي مع ما لا يمنع من إحاطات اه فتح وذكر في الهداية أن الكثرة لا تسقط ضرورة الفوائت خفا في رواة اجتماع عن محمد ودخول وقت الصلاة مع ذلك في رواة أخرى عن محمد وصبر ورهاسا بتجروج وقت الصلاة كالمذهب مما والظاهر من مذهب محمد اه وذكر في الهداية أيضا أن الترتيب محسوس من الفوائت في باب الكثرة بالاجتماع أماعدها مظاهروا أماعدها فلا مانع من خلافه لاعتداله الكثرة لأن من قام وظلما اليوم والليل لا تسقط إلا بالزيادة عليها من حيث الأوقات ومن حيث الساعات ولا يدخل الوقت في ذلك وجهه فيكون المراد بالفوائت الصلوات الموقوفة اه

الظهر والظهر الأخير قطع ففسلا وان كان هو العصرة الظهر الأول يقع شمالا ويجوز أن يبدأ الظهر بجوز أن يبدأ العصر بقسلي
العصر ثم الظهر ثم العصر ولو كانت الفوائت ثلاثا الظهر من يوم وعصر من يوم واحد بدري أربع أول يوم عصره على غير
الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم الظهر ثم العصر سبع صلوات لأن كلاس الثلاث يتجمل أن كونها أولى وأخيرة وأوسطه
تجمل فمعها ثابت في الفوائت يستقاس على ذلك لأن وسط الظهر بعدد في ثلاث مع تقدم مصر والغرب فلا يكون كل منهما مواجها
وكذاهما فخرج بواسطة كل واحدة من الثلاث الظهر ثم العصر ثم المغرب أو الظهر ثم المغرب ثم العصر فهذان قسمان تقدم الظهر
وتتقدم العصر مثلهما أو الظهر كذلك فذاته العاشرون يوم أربع تلك الثلاثة بقسلي ثلاثا سبع ثم بقسلي الزم بمعنى العشاء
فصلوات ثمانية ثم بعد ذلك السبع على ذلك الوجه فالله خمس عشرة فلو كانت خمسين خمسة أيام ترك الظهر أيضا بقسلي إحدى
وثلاثين صلوات تلك الخمس عشرة على ذلك التعويض بقسلي الخامسة أي الغيرة ثم بعد ذلك خمس عشرة صلوات انترك وكان كأنها
فتمتين صلوات ثم بعد أولهما وان كانت للثلاثة على ثلاث ثم الثالثة ثم بعد ذلك الثلاث وان كانت رمة بقسلي فثلاثا ثلاثا فثلاثا
ثم الرابعة ثم أعاد ما يزم في فثلاثا ثلاث وان كانت خمسة فعمل ما كان المتروك أربعة ثم بقسلي ثلثه ثم بفعل ما يزمه في أربع
وأعاد ما طيننا ذكره من سؤال السؤال عنه وفي فتاوى فاصحنا فتوى على قولهما كأنه تخفيف على الناس بكسبهم ولا أعاد ليلهما
وأذا عرفت هذا فقد انتفى الشايع فيكون له أصلان فيذهب حائفة الوجه لا ترتيب ما يزم به في الأولى
في قول الكل قال في الحقائق وهو لا يصح لأن طاعة ثلاث صلوات في وقت الوقتية لأجل الترتيب مستقيم أصلا بسبع صلوات في وقت
واحد لا يستقيم لتضع ثغوب الوقتية اهـ فهذا وجه أن خلاف هؤلاء (١٨٩)

من يوم لآخرى ابتداء أولى على الأول سقط الترتيب لأن المضافة بينا فوات كثيرة وعلى الثاني لا يسقط لأن الفوات بنفسها يعتبر أن تبلغ ست فصول في سبع صلوات ظاهرة ورمه فصرم ظاهر في القرب ثم أظهر ثم العصر ثم الظهر والأول أصح ولما حقت الفوات القديمة والحديث قليل يجوز الوقوف عند ذكر المدينة لكثرة الفوات وقيل لا يجوز ويصعب المضي كان يمكن زجالة عن التهاون ويسقط الترتيب أيضا بالنسبة بما جاز على الظاهر وهذا كراهة أصل انصرف فظهر ثم قضى الغبر وصل العصر وهذا كراهة في عصره لأنه لا يفتتح عليه في صلاة أداء مصر وهو ظن معتبر فالرد عنه (وإنما يرددها إلى أقدم أي إليها بترتيب عبود الترتيب في القبة فضاء بعضها لأن الساقط قد تلاشى فلا يحتمل لعود قال أو فخص الكبير وعليه الفتوى وهو اختيارنا من الأئمة ونفي الإسلام بطل بعد الترتيب لأن على سقوط الترتيب الأكثر وقد زلت وهو خير نفيه من جعفر وقال صاحب الهداية وهو الأول أظهر واستدل عليه بما روي عن محمد رحمه الله في ترك صلاة

موجود فی ایجاب سبع فظهر به مذاہب الخلاف علی وجه اجماع لا یکاد کولی شرح لکثروا نداء أعلم اه قوله منس وقیات
ای بالذوات الاولی اه وقوله غیر دخول الوقت ای وقت الصلاة اه وقوله بانتهاء ای زمینی علی ان المرد وقت مقبلة
لاقوات ختمها اه منه وقوله وهو ای اوجیه اه وقوله وهذا ای وهو یقله علی بابی التحیز اه منه وقوله ثم عاد
ما یزید فی مضاعفی آخره ای وهو سبع صلوات اه وقوله ثم فعل ما یزید فی أربع هنو لم یوجب أن یصلی علی الوجیه
المذکور مع القطع بان من تلك الصلوات ما هو قیل بالاشکال قد قصار رسله فی فیصل مصلحه المکثر فهو اکثر وجع عن محمد بن
یعقوب علی الوجیه المظاہر فوجوبها فایقل کف صحت التیقم التردد فی وجوب کل واحد (أجیب) بی صحت لان وجوب
کل واحدة فی ذمته صحت لثبوتها فی ذمته فاشتمل وجوب علیه صلاته منة فثبوتها فی ذمته فمع شکی لا مقتداته
الی أن الاصل شأها فی ذمته اه وقوله کما خبر کما یحذف قدره کما فی ذل تخفیفا اه منه وقوله فعلی الاول یسقط
الترتیب ای فیصل ای صلاته ثلثین الثلاث اه (قوله فعلی سبع صلوات) ای فی حدتها منوعة اه (قوله وقیل لا یتجزئ ویجعل
المضی الی آخره) اه والفتوی علی الاول کذا فی الکافی وغيره لان هذا ترجیح بلا مرجع وما قالوا ودی الی التاوان لانی لای ترجع فان
من اعتاد تقویات الصلاة وطلب علی نفسه التکمال لوقت بعد ما لم یزید ثبوت آخری وطلب راسخی علی حدتها لکثرة اه فتح التقدير
(قوله زجر العن التاوان) ای وان لا یصر المصنوع الضعیف اه کأی (قوله قال ابو یوسف الی آخره) قال فی الکافی والاصح
أن التریب اذا سقط لا یعود لان السقط لا یفضل الی الود کما یقبل بحس دخل علیه ما یزید فی مال فعلاذیل لا یزدنجا اه (قوله
وقال صاحب الهدایة وهو الاظهر الی آخره) فعلی هذا الوزن صلاته ثم لا یقضاه الا الصلاة ثم غنی الوقت فذا کما بالیزع عند
هذا القائل اه ع

(قوله) فإذا بل وصف الفريضة بثلث (أخر) حتى لو طهر بعد التذكرة لا تمتنع طهارته اه فتح وعلى هذا الخلاف ينبغي ما إذا خرج وقت الظهر يوم الجمعة قسلاً تمام الجمعة فتتقضى طهارته عند محمد خلافاً لما لو أتى بجرجل مع غيره مخالفاً له ثم كر هذا الاختلاف هكذا علمنا شيخنا في قول لا خلاف بينهم لأن من شرع صوم الكفارة ثم أسرني فغلا جاعاً فكأن في الصلاة وقضاء العائنة وعدم صحة الاعتداء كون الصلاة متضمنة كذا في الكافي (قوله ولا يسنه) أن الترتيب إلى آخره قال في فتح القدر ولا يسنه على ما سألنا من هذا التعليل المذكور يوجب شئ من صحة ما يات به بمجرد دخوله وقت سادس الساعات هي صلاة المتروكة لأن الكثرة ثبت حينئذ وهي السقطة من غير توقف على أدائها كما هو المذكور في التمهيد في مسائل الكتب وأنه لا يتوقف الصحة على ما إذا كان ناعداً مع وجوب الترتيب عند خلافه فإنه لا يجمع كانه في الحيط من مثاليهم فلا التعليل المذكور يقطع ما طلقنا الجواب بل بن عدم الجواب أولاً اه (قوله) وكذا لو سأل القرب (١٩١) فطريق السنن دلالة الخ

فان افاض الى الدرفة في وقت العشاء تغلب غفلا ويزنه اعادته مع العشاء في السردفة وان اذات للسردفة توجه الى مكة من طريق اخرى الى المدة بعد ما أصبح جزا المغرب اه كاي

(ب) عبود السهو

إضافة
السجود إلى السه من قبل
إضافة حكمه إلى السب

وهو الاصل في الاضافة

۱۰۰ کاکی (فروہستی)

لا يَجِبُ عَلَيْهِ كَثْرَتُهُ
مَعْنَى: إِلَى آخِرِهِ وَقَالَ

عبد العزيز بن أبي سلمة

من الملكية اذا اجتمع

نقص وزیادۃ یسجد قبل
السلام و بعد وقتاً

لاوزایان کلن من حنی

واحد داخل والا فلا

لسهو والجواب عن الاول

تالسعتين وعن الثاني

وہوسم و خروغیرنک فی

لامعبد السهو يحزان

فألقى عليه نارا من جهنم

سداترنا الفرض ۱۱ فف

فما يؤتى به البقع ختم الصلاة

[illegible]

(باب مجود السهو)

قال رحمه الله (يجب بالسلام جسدتان يشهدونك وأجبوا نكر) أي وإن نكر
نكرتك لأجب عليه أكثر من يجدين أعلم الكلام فيه في فواع الأول في صفته
وهو واجب عندنا كما ذكرنا اختصارا لأن محمدا رحمه الله قال إذا سلموا عليك على المؤمن المصدق
فص على وجهه ولا تعرض لغير النصفان فصار كلامنا على الوجه وهذا لأن أدا الصلاة صفة الكمال
وقال بعضهم ما عنة أسند لا بما قال محمدا رحمه الله أن العبد على ما يعود
السبيل ويرفع التشهد كله بد القعدة وقالوا وكانوا يجابونهم كصلاة التلاوة والصلاة والصبر
ولهذا يرفع التشهد بسلام ولولا أنه واجب لرفع ما وافق الرفع القعدة لأنهم لا يرفعون
منه لو كانوا يرفعون خلاف الصلاة الصلبة لأنهم لا يرفعون القعدة لكنهم كانوا يرفعون خلاف جسدته

فكسفتلوا راجع الحقوله الصلاه السلام لكل هو جسد ثان وقال ابن ابي ليلى بنكر السجده
 وحجبه السهو قوله عليه الصلاه السلام انما احدم نفسي بين سجدتين ورتب الحكم
 الحكم مثل نفه عازر فرجه وسرق صفوان فقطع وانا كان السهو والعلة تدبث امراده
 ان المراد به لكل هو صلاه سجده ثان فم اقراسه وما ديل اعليه الصلاه السلام لمن اتين ساهوا ولو
 في الحديث وسجدتين يجمع ذلك او معناه يتي لكل هو سجدتان بل عليه قوله عليه الصلاه
 عن كل نقص وزاد رواه احدثين عدى وفيه حكيم نافع ونفع ابن معين وضعفه او زوجه واخر
 هذا الفقهاء وسنناه ان السجده لا يمتنع نوع من السهو وكذا لم يكذب قوه اه غايه (قوله لكونها
 مجرد دفعه من مجبها السهو يكون نارا كالواجب ولا ينفذ بخلاف ما انما يقصد بعقبتين السجدين حديث
 (قوله لانها اقوى من القعدة قال آخرون) قال خصي الاثمة الحوافي القعدة بعد سجدتين السهو ليست بركن

بها فبما وقع موضوع الصلاة في وجوبها بعد ما جعلها واجباً لا لمجرد أنها واجباً وانصرف لا تتخذ حلاً فكذا انصرف بعد
 السجود أولى اه غايه وفي الواقع ان توسل الامام هو تفرق القوم ثم تد كرفي مكانه انه ترك سجدة الصلاة ويسجد بقصد سجدة واحدة
 التشهد وان لم يقصد فسدت الصلاة فرض التسليم هو الذي لا يوجب سجدة واحدة لانها لا تقضى التسليم حصل بعد انقطاع الشركة
 فلا يظهر في حق القوم اه غايه (قوله لان عمله بعد ما جازى فيها الى آخره) وفي الجواب ان اذا قصد بها السلام فاصلة نقطة السلام
 بعد ذلك ليست واجبة اه غايه (فرج) شك في صلاته فتفكر في ذلك حتى استيقن ان شك في شيء من هذه الصلاة وطال بيان
 كان مقداره ما يؤدى فيه كالمكوع والسجود بسجد السهو وان لم يطل لا يسجد وكذا ان كان تفكر في صلاة غير هذا الصلاة لا يلزم الموجب
 للسهو وسهو هذه الصلاة لا سهو صلاة اخرى ولو شك في سجود السهو يفرى ولا يصح له هنا السهو لان تكرار سجود السهو في صلاة واحدة
 غير مشروع اه نص من البدائع (قوله في غير الصلاة) أي يكون جبراً لكل سهو يقع في الصلاة ما لم يسلم فترحم السهو بان
 الا ترى أهو سجود السلام وشك في الصلاة أو أربعاً فلهذا شك في آخر السلام ثم كراهة في أربعاً فلهذا لا يصح له
 النقص بتأخير الواجب تكرار وان لم يسجد في قضاها ما غير مجزئ ولا يصح ان يؤثر بعد السلام لهذا الجوز وهذا دليل ان الخلاف
 في الاولوية وفي الخلاصة (١٩٢) لو سجد قبل السلام لا يجب اعادتها بعد السلام اه فتح قوله بتأخير الواجب

التلاوة لانها أجزأ القراء وهو ركن فيصلي لها حكمها وان السجدة الصليية وسجدة التلاوة وتحتلها
 قبل التسليم فكذا عاذا في السجود عاذا في شيء محله قبلها غير فيها بخلاف سجود السهو لان عمله بعد ما
 اقلار فيها وقيل ان سجدة التلاوة ولا ترفع التسليم لانها واجبة فلا ترفع القرض واختلوا خمس الآتية
 هذه الروايات الأولى أصح والثاني في محله وهو بعد السلام من حيث كراهة في المختصر وعبد الله في الجبه
 وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل المذهبين قولاً وفعلوا وهذا الخلاف في الاول في قولنا خلاف في
 الجواز قبل السلام وسجد لصفة الحديث في ما أوجب له قلنا من جهة المعنى ان السلام من الواجبات
 فيتم على سجود السهو قبلها على غير خمس واجبات الصلاة لان سجود السهو لا يتكرر في غير خمس السلام
 حتى لو سلم من السلام بغيره والثالث في بيان ما فعل بعد السجود قال في الكتاب ينشئ دون تسليم
 أي ما يأتي بها بعد السجود ولا روى أو بدو ادائه عليه الصلاة والسلام وسجدتين ثم تشهد ثم سلم
 واختلوا في كيفية التسليم فقال بعضهم يسلم تسليتين وهو الصحيح صرح بالسلام المذكور في الحديث
 الى المجهود وهو اختيار خمس الآتية وقال غير الاسلام يسلم تسليمة واحدة فلهذا وجه ولا يعرف عن
 اقله لان ذلك المعنى النقص دون التقليل وقال بعضهم يسلم تسليمة واحدة عن يمينه وقال شواهر راده
 لا يأتي بسجود السهو بعد تسليتين لان ذلك تجزئة الكلام يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ولفظ في قصدة السهو هو الصحيح لان موضوعهما آخر الصلاة وهو اختيار الكرخي وقيل يأتي بهما في
 التسليم الاول وقال الجماوي كل يتعلق آخرها سلام ففيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على
 هذا القول يأتي بهما في التسليتين ومنه من قال في التسليمة خلاف بين المتقدمين فنحن في حنيفة وأبي

أي وهو السلام اه (قوله)
 وختلوا في كيفية
 التسليم أي التسليم الذي
 قبل سجود السهو اه (قوله)
 تسليتين وهو صحيح وفي
 النبايع التسليتين أصح
 اه غايه (قوله وهو اختيار
 خمس الآتية) أي وأبي
 انيسر والامام طهرا الذين
 المرحماني حتى قال الامام
 طهرا الذين حين سئل عن
 هذا لم يجز ما لا التمام
 حتى يترك السلام عليه
 ونسب ابو اليسر التسليم
 بالتسليم الواحدة الى البدعة
 قال غير الاسلام انها اخترا
 ما اخترا ما شارة محمد في كتاب

الصلاة تسليمتان عن عهد السبعة أو بعد العهد على من قصر في طلبه اه كأي (قوله يسلم تسليمة واحدة
 عن يمينه) وهو قول الكرخي وهو الأصوب وقال الصبيح اه غايه (قوله وقال الجماوي الى آخره) قال في فتح القدير وقول الجماوي
 أحوط اه (قوله تسليمة) شرع في الظاهر ثم فهم اه في الصبر فسلم على ذلك السهو كعه أو ركعتين ثم تد كرفي صلاة الظهر لا سهو
 عليه لان تعيين التسليمة شرط اقتراح الصلاة لا شرط بقائها كاصل السجدة لا يوجد تقدير فرض ولا ترك واجب وان تفكر في ذلك تفكراً
 شلعه من ركن فلهذا سجود السهو اختصاصاً على ما مر اه جائع ولو اتفق الصلاة فقرر أي شك في تكبيرة الافتتاح أو أعاد التكبير والقراءة
 ثم علم انه قد كان كبر عليه سجود السهو لا برباها التكبير والقراءة ثم كراهة كوع ثم لا فرق بين ما فاشك في خلال صلاة فتفكر
 حتى استيقن وبين ما إذا شك بعدما قد قدر التتم لا بالتكرار ثم استيقن في حق وجوب السجدة لاه أو لا واجب وهو السلام ولو شك بعد
 ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن لا سهو عليه لان التسليمة الأولى تخرج عن الصلاة لا تعبت الصلاة فلا تدور فتعقبها بتقويت
 واجب منها فاعتقد ان يجب الجار وكذا لا فرق منه وبين ما إذا سبقه الحدث في الصلاة فعاد الى الوضوء ثم شك قبل أن يعود الى الصلاة
 فتفكر ثم استيقن حتى يجب عليه السهو في الخالفين جميعاً طال تفكره لا في حرم الصلاة وان كان غير مؤد لها اه دافع وقالوا
 لو قلنا شك أنه هل يمر انتاج ثم تد كراهة كبران شغل التفكر عن أداء ركن من الصلاة كان عليه السهو والاملا وكذا لو شك في
 التزم اه في الصبر وسهوا في غير ذلك ان تفكر قدر ركن كالمكوع أو السجود بسجد السهو وان كان قليلاً لا يجب وان شك في

سند في صلواته لا لعل الامم يصد عليه وان طال تفكره ولو انصرف في سبيل حق غشك اعملى ثلاثا واربعين علم وشغل قلبك عن
 ضوئه ساعة ثم اتم وضوءه كان عليه السجود في حرمها اه فتح (قوله ولو قرأ ايقظ الر كوع الى آخره) قال في البدائع ولو قرأ
 قرآن في ركوعه أو في سجوده أو في قيامه لاسجد عليه لانه شامو هذا الركوع موضع الشاء اه وهو بحالته ما ذكره المصنف اه
 ولو قرأ القرآن في القعدة انما يجب السجود انما يفرغ من التشهد اما ان يفرغ فلا يجب اه فتح قوله وهذه المواضع محل الشاء أي بخلاف
 راحة القرائن فيها فان سجدة السجود اه فتح (قوله وقبلها بحمل الشاء الى آخره) وهذا يقتضي تخصيصها بركعة الاولى اه فتح (قوله
 كذا اذا ناء على التشهد الى آخره) قال في البدائع ولو زاد على قراءة التشهد في القعدة الاولى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم لم يكر
 ما الى الحسن بن زاذن ان في حصة اعمله سجود السجود عند سجدة السجود لانه ما وجب عليه سجود السجود لو وجب له انما نقصان
 مشروع ولا يصلح تمكن النقصان في الصلاة بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (١٩٣) وايضا حصة يقرب الى يجب

عليه الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بل
 تأخير القرض وهو القيام
 اذ ان تأخير حمل الصلاة
 يجب عليه من حيث انها
 تأخير لمن حيث انها صلاة
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم اه وفي البدائع ايضا
 ولو سجد بعدة فسي أن
 يسجد ما تم تذكرة في آخر
 الصلاة فعليه أن يسجد
 ويسجد للسجدة لانه آخر
 الواجب عن وقته اه
 قوله فقال بعضهم يجب
 عليه سجود السجود الى آخره
 ولو زاد رقة من الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وهذا التوزيد كره في لفتح
 مقدم على قية اقول
 ولم يصح من الاقوال شيئا
 لكن نقية هذا القول على
 غيره ورد انه اعم وهكنا
 قلناه في راجع الدراية
 وعزا ان في حصة وهذا

يوسف يصلي في الاولى وعند محمد يصلي في الاخيرة يساع الى ان سلام من عليه السجود يخرج منه ما عندهما
 فكانت الاولى هي القعدة فتمت فيصلي فيها ويدعو لتكون روحه منها بعد الاركان والسكن والمنحنيات
 والاداب قال في المفرد الصحيح وعند محمد لا يخرج منها في آخر الصلاة والدعاء في القعدة لسجود
 فانها في الاخيرة والاربع في السبيل موجب لسجود السجود وقد اختلفوا فيه واكثرهم على انه يجب
 ترك واجب أو قصره أو تأخير ركن أو تقديمه أو تركه أو ترك الترتيب فيلحق عكر ركنه او قصره
 يجب ترك الواجب لا غير وهو المراد بقوله في المختصر ترك واجب أي يجب جحدان بسببه ترك واجب
 وهذا لان في التقديم والتأخير والتغيير ترك الواجب لان الواجب عليه أن لا يفعل كذلك وانما فصل
 قد ترك الواجب فصار ترك الواجب شاملا لكل ثم لا من يلائم ذلك فتقول واجب الصلاة انواع
 منها قراءة الفاتحة والسجدة فلو ترك الفاتحة أو أكثره في الاولين وجب عليه سجود السجود بخلاف
 ما لو تركها في الاخيرين لانها منة فمما على الصحيح ولو كررها في الاولين يجب عليه سجود السجود لانه
 آخر واجبا وهو السجدة بخلاف ما لو ادعا بعد السجدة أو ذكر ركنها في الاخيرين ولو قرأ الفاتحة وسجد
 ترك السجدة يجب عليه سجود السجود وكذا لو قرأ الفاتحة أو قصره في قراءة ثلاث بانها اعم
 طويلة مع الفاتحة واجبة ولو قرأ الفاتحة من السجدة فليس عليه سجود السجود وكذا لو قرأ ايقظ الر كوع
 أو السجدة أو القومة أو التسويد عليه سجود السجود لانه ليس موضع القراءة ولو قرأ السجدة في الاخيرين
 لاسجد عليه لانها محل الذكر ومنها التشهد اذا تركه في التسويد الاول والاخير وجب عليه سجود
 السجود وكذا اذا ترك بعضه كركن في المحيط ولو تشهد بقيامه أو ركوعه أو سجدته لاسجد عليه لانه
 شام وهذه المواضع محل الشاء وعن محمد لو تشهد في قبله قبل قراءة الفاتحة فلا سجد عليه وبسجدها
 بانه سجود السجود وهو الاصح لان بعدا فتمت عمل قراءة السجدة فالتشهد فيه فقد أحر الواجب
 وقبلها عمل الشاء ولو كرر التشهد في القعدة الاولى عليه سجود السجود وكذا اذا ناء على التشهد الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم لانه آخر ركنها وهو القيام الى الثالثة واختلاف في قدره اذ قال بعضهم
 يجب عليه سجود السجود بقوله الله صل على محمد وقال آخر ولا يجب حتى يقول وعلى آل محمد الاول
 اصح ولو كرر في القعدة الثانية فلا سجد عليه لانها محل الذكر وانما فيها التشهد فانما تركه يجب
 عليه سجود السجود وترصكه يشق رفع رأسه من الر كوع ولو ترك في الر كوع اتم ترك القنوت

(٢٥ - ريلبي اول) عبارته في الدراية في المحيط زاد في التشهد الاول روي يجب السجود فاحتمية قوله ان
 جاءه انما يجب اذا قال اللهم صل على محمد وقال الشيخ ابو نصر والمتر بدني انما يجب اذا قال صل على آل محمد اه (قوله وقال
 غرون الى آخره) وعن الصفار لاسجد عليه في هذا وعن محمد استقيم اذ وجب سجود السجود بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 لم تعد اوجب سجود السجود بقراءة قرآن في الر كوع والسجود تكون في غير محلها فكذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 يكون في غير محلها اه سروج (قوله لانها محل الذكر وانما الى آخره) وكذا قراءة التشهد اذا سها عن في القعدة الاخيرة ثم
 ذكرها قبل السلام أو بعد السلام سها في قرأها وسلم وسجد لاسجد عليه كذا في البدائع اه ولو سلم على يسجد قبل يسجد
 لاسجد عليه لان الترتيب في السلام من باب السفل لا يتعلق بوجوبه لاسجد ولو سلم التكبير في أيام التشریق لاسجد عليه لانه
 يترك واجبا واجبات الصلاة اه جائع

(قوله في عوده الى القنوت روايتان الى آخره) احدهما يعود ويشتد ويسدل ركوع وقد تقدم وقيل لا يسدل ركوع والاول
 الوجيه لان قلنا جوب القنوت وهو قولنا في حنفه فوعدهما آمنة ثم يرجع في البدائع والقنوت رواية علمه لعدوى القنوت
 وجعلها ظاهرا روايه اه فتح قال في البدائع في باب القنوت واما حكم القنوت اذ افاضت عن محله فيقول اذ انسى القنوت حتى رجع
 ثم تذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع لا يعود ويقطعنه القنوت وان كان في الركوع فكذلك في ظاهرا روايه وروي عن أبي يوسف
 أنه يعود الى القنوت لان له شبهة بالقرآن فهو كذا أولئك الفاتحة والسورة ولونذ كوفي الركوع أو بعد ما رفع رأسه أنه ترك الفاتحة
 أو السورة يعود ويشتد ركوعه كذلكنا ووجه الفرق على ظاهرا روايه أن الركوع متكامل بقراءة الفاتحة والسورة لان الركوع
 لا يعتبر بدون القراءة أصلا في تكامل بقراءة الفاتحة وقراءة الفاتحة والسورة على التعيين واجبة فيتنقض الركوع بتركها
 فكان تنقض الركوع للاداء على الوجه الاكل والاحسن وكان مشروعا واما القنوت فليس مما يتكامل به الركوع الا ترى أنه
 لا قنوت في سائر المولات والركوع يعتبر بركونه فلم يكن التنقض للكمال لكافة في نفسه فلو تنقض كان التنقض لاداء الواجب ولا يعود
 تنقض الفرض لتصل الواجب فهو الفرق ولا يقتضي في الركوع بخلاف تكبيرات الصدين اذ ذكره في حال الركوع حيث تكبر
 فيه والفرق أن تكبيرات الصدين (١٩٤) تخص بالقيام المحض الا ترى أن تكبيرات الركوع بتوقفها على سائر الانشطة وهي

محسوبة من تكبيرات الصدين
 في عوده الى القيام روايتان ولترك التكبيرات الى بعد القراءة قبل القنوت وجعلها لاداء تكبيرات
 الصدين ومنها تكبيرات الصدين فان تركها أو ترك تكبيرتها وحدها وجب عليه مجزئ السهو ولترك
 تكبيرات الركوع الثاني من سلاطات الصدين وجب عليه مجزئ السهو لانها واجبة تبعا لتكبيرات الصدين
 بخلاف تكبيرات الركوع الاول لانها ليست ملحقه فيها ومنها السجدة فان تركها كسب عليه مجزئ
 السهو وقيل لا يجب وقيل ان تركه قبل الفاتحة يجب وان تركها بين الفاتحة والسورة لا يجب ومنها
 الجهر والاختفاء حتى لرحلها فيهما حقت وأختها في الجهر وجب عليه مجزئ السهو واختلافوا في
 مقدار ما يجب به السهو منها فقبل ان جهر فيها يحاقف فقبله السهو قل وأكثر وان خافت فيما يجهر
 ينظر فان خافت خلفها الكتابة أو أكثرها فقبله السهو وان خافت في أقلها فلا سهو عليه وان كان
 من سورة أخرى فيعتبر بقدر ما يجوز به الصلاة على اختلافهم فيه لان حكم الجهر فيها يحاقف أقبح من
 الخافعة فيها يصير له عمل بالسو خ فقط حكه ولان الصلاة بالجهر خافض من الخافعة كالخافعة
 في الاخرين وكذا المفرد ينقضه في الجهر والخافعة ولا خلاف لصلوات الخافعة من الجهر وأجبتنا
 السهو في الجهر قل أكثر وشروطه الكثيرة في الخافعة وفي الخافعة أكثرها لان الخافعة كلها ثابته
 ودعا لها شرعت في الثانية على ميل الدعاء فاعلى لها حكم الدعاء والثامن وجه وان كانت
 ثلاثه حقة والجهر بالثلاثة لا وجب مجزئ السهو والتالوت وجب فعتبر في الاكثر وقيل يعتبر في
 القليل قدر ما يقو به الصلاة فهو الاصح لان اليسر من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه ومع
 لكن يمكن وما فيه الصلاة كثير غير أن ذلك آه عند أبي حنيفة وعندهما ثلاث آيات
 قصار أو بأطويلة ولا فرق بين الفاتحة وغيرها والمفرد لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء

محسوبة من تكبيرات الصدين
 بأجماع العصاة رضي الله
 تعالى عنهم فأجاز أداء
 واسقط منها في غير محض
 اتمام من غير عند جاز أداء
 الباقي مع قيام العذر بطريق
 الاول فأما القنوت فلم
 يشرع الا في محل التسامع
 معقول المعنى فلا يمتد
 الى الركوع الذي هو قيامهم
 وجه ولأنه عادى القيام
 وتبين أن لا يتنقض
 ركوعه على قياس ظاهر
 الرواية بخلاف ما ادعى على
 قراءة الفاتحة أو السورة
 حيث يتنقض ركوعه اه
 وكسب ما نهى قال في البناء
 ويسدل السهو اه غايه (قوله)

ومنها تكبيرات الصدين الى آخره) قال في البدائع ولترك تكبيرات الصدين فقد كرى الركوع فضاها في الركوع بخلاف لانها
 القنوت انما كرى الركوع حيث يقطع اه (قوله وجب عليه مجزئ السهو الى آخره) وكذا اذا ساهى أو أفاق في غير موضع لانه
 يحصل تفسير فرض أو واجب اه بائع (قوله ومنها السجدة) قال في القنوت تقلع عن اجناس التالوت ولا يتعلق السهو بترك الاقتراح
 والتعود والتسمية وتكبيرات الصلوات فله مع القليل جحد ثلاث الحمد كل ذلك ليس بمجزئ وهو ما يجعل علامته بركه لا يلزم السهو
 وما هو مقصود هو أن لا يجعل علامته بركه بركه السهو اه (قوله وقيل لا يجب) وفي القنوت لا يجب ترك التسمية والتأمين شيء اه غايه
 (قوله وان تركها بين الفاتحة والسورة لا يجب) وأوجب عن الامعة الكراسي السهو بترك التسمية بين الفاتحة والسورة اه غايه
 (قوله ومنها الجهر والاختفاء الى آخره) في المتن وغيره روايه لو لم في القليل يجهر فان خافت عليه السهو اه كأي (قوله وقيل
 يعتبر في القليل الخ) وهو روايه أبي عبد الله محمد بن شعاعة القاضي التميمي عن محمد رحمه الله تعالى اه بائع (قوله لا يجب عليه السهو
 بالجهر والاختفاء) أي لا يعتبر بين الجهر والخافعة كذا في غير موضع وقد يقال كونه مغفرا في الجهر فيسلم أمان في السر قلنا أن يمنع
 تجوز الجهرية اه فتح قال شيخ الاسلام خواهر زاد في مسوطة الصلاة التي يخاف فيها القراءة لا يصح التفرد بين الجهرية
 والخافعة بل يخاف اه وقال الرازي في باب حقة الصلاة واما التفرد فيقضي في بعض الامايع بقدر فيما يجهر فيها اه

(قوله لانهم امن خصائص الجماعة الى آخوه) كذا في الهداية فلا الاكل ولما كون وجوب مخالفة من خصائصها المنع لان
 المنفرد يجب عليه مخالفة فيجب السهو بتركها ايجاباً فان قلنا وجوبها التواضع وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 في المنفرد اذا جهز لم يخالفت ان عليه السهو لانه كراماً وما على ظاهر اواة فلا سلم ان مخالفة واجبة عليه لانها وجبت لنفي المخالفة
 وانما يحتاج الى ذلك في صلاة تؤدى على السهو والمنفرد يؤذى كذا في الهداية فلم تكن مخالفة واجبة عليه اه (قوله في السهو وسهواً معه)
 معطوف على قوله ترك الواجب أي يجب صود السهو بتركه واجبان كل منهما فرداً أو تركاً اماماً واجبان كل منهما مقبداً كذا في الهداية
 من خط الشارح وكتب ما منه بشرط ان يسجد الامام حتى لو تركه الامام بتركه كالسجدة أيضاً اه ع (قوله ولا يلازم اقتداء احد
 تبعاً للامام) حتى قالوا لو ترك بعض من خلف الامام التسبيح حتى ظنوا معه بعد ما تشهد كمن على من لم يشهد ان يعد في تشهد ويقلعه
 وان خاف ان يفوته ركعة الثالثة بخلاف المنفرد حيث لا يعد لان التسبيح فرض بحكم الجماعة وهذا بخلاف ما اذا أدرك الامام
 في السجود فلم يصعبه السجدتين فانه يقضى السجدة الثانية بما لم يقض في الركعة فلو كان خائف من تركها لان ذلك هو يقضى هاتين
 السجدتين ضمن قضاء ركعة فله ان يشتمل باعادة ركعة اخرى اذا خفف عنها او اذا يقضى تشهد بعدهما فله ان ياتي به ثم
 يتبع بركعتي تمام امامه ثم اتية اه فتح (قوله ولا يشترط ان يكون مقبداً (١٩٥) به وقت السهو الى آخوه)

قال في الحاشية اذ لم يحق اذا
 يسجد السهو مع امامه
 لا يصح سجدته في آخر
 صلاته لان ما ذكره معه
 ليس بآخر صلاته بخلاف
 السجود لان ما ذكره معه
 اخر صلاة لاسم لم يصرف
 حقه فترأى مخالفة
 وتؤدى السجود امامه في
 سجدة السهو ثم ينهي
 فيكون عليه سهو فسدت
 صلاته ثم لا تقضى في موضع
 يجب ان ترد وفي الفتاوى
 اهل العلم السجود لم يكن
 عليه سهو فتدبر صلاته
 وان لم يفت اه غاية
 قول في شرح الغفراني
 ولا يحق ان يتابع الامام

لانهم امن خصائص الجماعة وسما التسعة الاولى حتى لو تركها يجب عليه صود السهو كذا في آخر ذكر
 وجوب السهو حتى لو ترك سجدتين ركعة الاولى الى آخر الصلاة يجب عليه صود السهو وكذا تكراره
 ذكره في آخر ثلاث سجرات وفي البدائع اختلاف في ترك تعديل الاركان والقوم والاعتقدين احدثين
 في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى على ان ذلك واجب اؤسسة فان رجع المألو وسهواً معه
 أي يجب عليه صود السهو وسهواً معه ما روى انه عليه الصلاة والسلام صود معه تقوم معولاد
 بالاعتقاد احاد تبعاً للامام ولهذا يزمه الاربع باقتدائه بالامام المقيم او في امامه الاقامة ولا يشترط
 ان يكون مقبداً به وقت السهو حتى ولو تركه الامام بعد ما يزمه ان يصنع الامام بعده ويؤخر
 معه بعد ما صود السهو يتابعه في الثانية ولا يقضى الاولى وان دخل معه بعد ما صود السهو يتابعها
 وان لم يسجد الامام لا يسجد المؤمن لانه يصير مخالفاً للامام ومخالفة الاداء الالهية بخلاف تركه في الشرق
 حيث ياتي بها المؤمن وان تركه الامام لانه يؤذى في حرمة الصلاة لا يكون الامام فيه حتماً وصود السهو
 يؤذى في حرمة ما لو لم يصح راقداً معه بعد ما صود السهو فان رجع الله (السهو) أي لا يجب بسهو
 نفسه يعني المتدبر لانه لو صود وحده كان مخالفاً للامام ويؤايمه اذ لم يقبل التسبيح أصلاً وو
 كان مسبوقاً فاقبها بعد ما قام لقضاء سبق به يزمه السهو لانه منفرد فيما قصه ورسم المسوق مع
 الامام ينظر فان سلم مقاربه السلام الامام أو قبله فلا سهو عليه لانه مقتدي به وان سجد يزمه السهو لانه
 منفرد وقيل يزمه في التسليمة الثانية دون الاولى ذكره ابن جماعة عن محمد بن سواد فان رجع الله
 (ولان سماع القعد الاول وهو اليه أقرب بعد) لان ما يقرب الى الشيء ياخذ حكمه ثم قيل بسجدة السهو
 لتأخير لانه بقدره اشتغل بالقيام أو واجبا وجوبه على عقبه وقيل لا يصح وهو الاصح لانه

في سجدة السهو قبل ان يقضى ما عليه لانه في الحكم كما خلف الامام في تركه ما في الموضوع الذي تركه الامام اه (قوله لانه يصير مخالفاً
 لامامه الى آخوه) وقد اورد على المصنف في قوله لانه يصير مخالفاً للامام ما ذكره وهو ان الامام السجود تضاماً سبق بصرف
 الامام والمقيم اذا قعدا بالسفر بترك ركعتين بعد فراغ الامام عليهما مخالفة بعد ان فراغ لانه مخالفة وفي الثانية جوابه ان ههنا صير
 مخالفاً وهناك لا وذلك لان المتدبر لو صود فلا يخلو اما ان يسجد في الحالة التي مع الامام او يسجد في الاول مخالفة صوت ومعنى
 وفي الثانية معنى لانه لو تلاعن سجود السهو لم يخالفتان مع الامام ههنا صارا كما يصح في تلك الحالة التي مع الامام
 فكانت مخالفة معني بخلاف ذلك المسائلين فانها بمقتضى بعد فراغ الامام ولم تخالف صلاة الامام فلا تكون مخالفة فقصوتها لا معنى
 اه كذا (قوله ولو سلم المسبوق مع الامام الى آخوه) هذا التسليم صاحب الامام ان سلم عليه فمقبوق فسدت صلاته لان سلام العبد
 بمنزلة الكلام في شرح الغفراني (قوله وقيل يزمه في التسليمة الثانية الى آخوه) قال في الغاية ولو سلم المسبوق مع الامام فسد سجدة
 السهو في التسليمة الثانية دون الاولى لانه منفرد في الثانية اه (قوله في المتن ان سجدتين مع السهو في الاربع أو ثلاث
 من الفرض فاه وضع التسعة في مبسوط شيخ الاسلام المحيط في شهره لان العدة الاولى في التطوع فترى فكانت كالعدة الاخيرة
 حتى يعود اليها الجماعة وان استوى قلنا اه كذا

(قوله ما يد ستم فاشوا هو الاسم) قال في فتح القدير ثم قيل ما ذكر في الكتاب رواية عن أبي يوسف واختاره هاشم بن عمار وأما ظاهر المذهب فلم يمتنع فاشوا بعد اه (قوله تعدد سلامه على الصبح إلى آخره) أي بخلاف تركه القيام بصعود التلاوة لأنه على خلاف القياس وبدعا شرع لاحكامه بخلاف المستكر من الكثرة وليس له من معناه أصلا على أن تقول الجنازة هنا بالرض وليس ترك القيام للصعود رضا حتى لو لم يتم بعد افتد فرض القراءة حتى ترك صحت هذا وفي النفس من الصحيح شيء وثلاث لان غاية الامر في الرجوع إلى القعدة الأولى أن يكون قد اجتهد في الصلاة وهو وان كان لا يصل لكنه بالصفة لا يصل فاعرف أن زيادة ما دون الركنة لا تعدد الأول بقرق بالقرن هذا لا يات بمرض لكن يقال المتحقق لزوم الامتناع بمرض أما الفساد فلم يظهر وجه استلزامه بما في ترجيح هذا الجنب القول القابل للصح اه فتح (قوله في القر وانهما من الخبر إلى آخره) يشمل قعدة الصبح اه ع (قوله يجعل) (١٩٦) الرض) أي لا يمس به حكم الصلاة وهذا لا يمتنع به في عينه لا يصل في ربيعة اه

ووجدت من القيام ومعنى القرب إلى القعود أن يرفع اليه من الارض ويركنا عليها وقيل ما لم يتصب النصف الاسفل فهو إلى القعود أقرب وإن انصب فهو إلى القيام أقرب بولا متبعا بالنصف الاعلى وقيل يعود إلى القعود ما لم يتم فاشوا هو الاسم قال رحمه الله (والا) أي وان لم يكن إلى القعود أقرب فلا يعود اليه لأنه كالقمة بمعنى قال رحمه الله (ويجسد له) لأنه ترك الواجب وهو القعود الاول ولو عاد إلى القعود تعدد سلامه على الصبح لتكامل الجنازة بمرض الفرض بعد الشرع وجه لاجل ما هو ليس بفرض قال رحمه الله (وانهما من الخبر) أي عن القعود الأخير (عالمنا بسجد) لأنه لم يستكم خروجه من الفرض وفي القعود اصلاح سلامه وقد امكن ذلك بمرض ما في زيادة ما دون الركنة يجعل الرض قال رحمه الله (ويجسد له) لأنه أثر فرضه وهو القعود الأخير قال رحمه الله (فان سجدا بطل فرضه بمرضه) أي رفع الرأس من السجود لان الحاسة قد انقضت واستحكم بدخوله في النفل قبل اكمال الفرض ومن ضروره خروجه من الفرض وقوله بمرضه قول محمد رحمه الله وهو المختار وقال أبو يوسف يبطل وضع الجبهة وهو رواية عن محمد لأنه سجود كامل وجها الاول أدخله الركن بالانتقال عنه ولهذا الوسقة الحديث ينقض الركن الذي أحدث فصح يجب عليه إعادة اذانين ولو لم يوضع لم ينتقض الحديث وكذا لو سجد المزمع قبل إمامه فأدركه امامه في السجود أو لم يمتنع نفس الرض لما جازت سلامه لان كل ركن سبق به الموت امامه لا يستحب وعمره يتنصّل في ظهره لما اذا سبقه الحديث في هذا السجدة فانه يني عند محمد وعندنا لا يني قال رحمه الله (وجازت تغلا) أي انقلبت سلامته فلا وهما عندنا في حقة وأبو يوسف وعند محمد لا تغلب ساعة على أصلي أحدهما أوصفا الفرضية اذا بطلت لاسفل الفرض فغدها لو غده تبطل وقد عرف في موضعه والثاني أن ترك القعود على رأس ركعتي النفل لا يبطل عندهما وعندنا يبطل وقد ينشد في التوافق قال رحمه الله (قسم اليك لسانه) لان التنفل بالوتر غير مشروع وان لم يضر اليك لاشي عليه لانه طان ثم قيل بجسد له على قوله لسانه الاسم أنه لا يسجد لان التصان بالقصد لا ينصير بالسجود ولو اتقيد به انسان يارمست ركعتي لانه الذي بهذه الفرض عن سقوطه عن الامام قلن ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام إلى القعود بعد اقتدائه به حيث يلزمه أربع ركعات لانه لما جعل كأن لم يضر قال رحمه الله (وان قصد في الرتبة ثم قام بطلب القعدة الاولى عاد وسلم) لان ما دون الركنة يجعل الرض

كأن (قوله وهو المختار) لأنه رافق وأقس اه فتح (قوله هذه السجدة) أي سجدة واحدة اه (قوله) فانه يني عند محمد إلى آخره لان عند محمد يتم السجدة بالرفع والرفع وجتمع الحديث فلا يصح بطلت السجدة في نفسها فصار كأن سجدا ولو لم يسجد يتوضأ ويؤتي بادتق اه كأي وقد مثل أبو يوسف فقال بطلت ولا يعود اليها فاعبر بجواب محمد فقال الحديث وزنه بمكة مكسورة بعدها اه بكهة فصح وهو هنا على وجه التكميل قيل قاله لفظ لحقه من محمد بسبب ما به من عيبه قوة في المسجد اذا حارب له لا يعود الركنة التوافق ولا يخرج عن كونه سجدا وان صار ماوى

الكتاب والدواب اه فتح واما قول الشارح فانه يني أي على الفرض أي بسبب ذلك الحديث أمكنه والتسلم اصلاح فرضه بان يتوضأ بان فيقعد يشهد ويسلم ويجسد له لان أرفع حصل مع الحديث فلا يكون مكمل للسجدة لفقد الفرض وهو أصح حجة السبب بسبق الحديث اذا لم يشد كفي السجود أنه ترك سجدة صلوية من سلامه فان تذكر ذلك فسدت أتعافا للسجدة كفي تبتعقدها في السجدة اه فتح القدير (قوله وعندنا لا يني) أي ويقل فرضه فلا اه (قوله) وان لم يتم اليك لاشي عليه إلى آخره) وان كان الضم واجاعى ما هو ظاهر الاصل لعدم جواز التنفل بالوتر لأنه مقلون الوجوب خلافه في الرزوم اعادته شرعا بالادرام أو الزم الركنة التي ابتداء وشرعه لم يكن واحد من هذين بل بقصد الاسقاط فاذنا بين أن ليس عليه شيء أصلا اه فتح (قوله ولما قصد به انسان) أي في الخامسة ثم أمدها اه فانه (قوله يلزمه ست ركعات) عندهما وعند محمد لا يتصور القضاء اه كذا في العاقله بقلع من المحيط اه

(قوله والتسليم في حالة القيام غير مشروط على آخره) ولو سلم قائما فلا تسجد له ثم إذا طأ لا يسجد التشهد وكذا لو قام على ما قال الناطقي
بعد ثم قبل القوم يتبعونه فإن طأ طأ وامنوا من ضيق النافذة تبعوا لأن سلامته ثبت بالقعود الصحيح ما ذكره مسكرا ما لبني عن
عليه السلام لا يتبعونه لأنه لا اتباع في البدعة لكن يتخلرونه فهو إذا نطق بأن شهدا الخامسة السجدة أتبعوه بالسلام فإن قعدا لموا
في الحال ذلك من صاحب المحيط والقرطبي اهـ كأي قال الكلبي رحمه الله لا يخفى عدم متابعتهم فيه إذا قام قبل التسعة اهـ قوله
لا يسجد التشهد أي بل يقعد ولو سلم اهـ وقوله فقام إذا قام أي إلى الخامسة اهـ (قوله لما يأتي بعمل الوجه المشرع) أي كمال أو المأثون
وهو الركعة الأولى ويسجد بها السجدة فانه رخصها اهـ كأي (قوله في الترتيب الهامسة إلى آخره) هذا اللفظ الجامع الصغير
ولهذا كرر على معنى التصرير والأختصاص بالوجوب في الموضع ما دل على وجوبها قال عليه أن يصف وكذا على الإيجاب وإتمام
وجوب الضم فليس من التنقل ركعة واحدة اهـ كأي (قوله ثم لا يربو عن السنة الرابعة) قال في المحيط لا يهاجم التسعة غير مضمونة
فلا تنوب عن الكسالة اهـ غايه (قوله وقبل يضم اليها إلى آخره) قال في ضحاها وعليه الاعتد اهـ (قوله والله يبي عن التنقل بعد
العصر إلى آخره) قال العلامة كمال الدين رحمه الله لو كانت الصورة في العصر ركني صلاها غشا بعد ما عدا الثانية أو في الغيم بعد
في الثانية يسجد التسعة قالوا لا يضم ساجدة لا يصير متفلا بركعتين بعد العصر والغيم وهو مكره واختلفا في يضم والله يبي عن التنقل
القصد يسجد بها وكذا إذا طرأ من آخر الليل فلهي ركعة مطلع الغيم الأولى أن يتهاه يسل ركعتي الغيم لا ثم يسجد بها كأي
من ركعتي الغيم رخصها اهـ (مرع) تركه جدي من ركعة فقد ذكرها في آخر الصلاة وقت صلاة عتدا وقال نفاقي
يقضيها ويقضي ما بعدها ما حصل بعد الترتيب حصل قبل أو لم يحصل اعتبر لأنها إعادة شرعية يجوز عدم السجود على الركوع
فقال ركعة الثانية صادقت محلها لأن محلها بعد الركعة الثانية وقد وجدت الأولى لأن الركعة تنفذ بسجدة واحدة أو الثانية
تكرر فكان أداء الثانية معتبرا فلا يزم القضاء للترتيب بخلاف ما قلناه (١٩٧)

والتسليم في حالة القيام غير مشروط وهو يعود لما يأتي به على الوجه المشرع قال رحمه الله (وإن سجد
الخامسة ثم فرضه) لأنه يترك إذا أصابه لفظ السلام وهي ليست بفرض عندنا على ما بينا من قبل
قال رحمه الله (وضم الهامسة) لمصر التي كانت تنقل لأن الركعة الواحدة لم يجز بهي إلى على
الله عليه وسلم عن البراءة ثم لا يربو عن السنة الرابعة بعد الفرض هو الصحيح لأن المأثون عليها
بغير عيب عند مقصودة قالوا وفي العصر لا يضم الهامسة لركعة التنقل بعدها وقبل يضم إليها
لأن هذا ليس بمقصود والله يبي عن التنقل بعد العصر تناول المقصود فلا يكره بدونه وهو الأصح وفي
الفهرات قام إلى الثالثة بعد ما قصدوا التشهد وقيد بها السجدة لا يضم اليها لركعة التنقل

الأولى والأخرى حلية تركها من الثانية تركها أيضا وقال في ريبها بالثانية لأنها أقوى قلبا لتصله بغير الأداء وتؤخذ ركعة
صلية وهو ركع أو ساجد تركها من ركوع ورفع رأسه من سجدة فسجد بها الأفضل أن يعذر ركوع والسجود يكون على
الهيئة المنسوبة وهو الترتيب وان لم يدهها آخر أو قال زفر لا يجوز به لأن الترتيب في أصل الصلاة فرض عنه فحققت السجدة بمحلها
فقط ما أدى من القيام والقرآن أو الركوع الترتيب وعدا الترتيب في أصل الصلاة واحدة ليس بفرض ولهذا يبدأ المسجود
بأدائه الإمام فيه ولو كان فرضا فقد سقط بعد السجدة وعن أبي يوسف أن عليه إعادة ركوعه بيا على أصلها النجاسة من
الركوع والسجود فرض اهـ ولو ترك ركعا لا يتصرفه القضاء وكذا لو ترك سجدة من ركعة دن فقرأ وسجد قبل أن يركع ثم قام
إلى الثالثة فقرأ ركع وسجد فقد صلى ركعة واحدة ولا يكون هذا الركوع قضاء من الأولى لأنه إذا لم يركع لا يستد بالسجدة علم صادقة
محلها إذ جعل بعد الركوع وكذا إذا اقتصر فقرأ ركع ولم يسجد ثم ركب وسجد ركعة واحدة ولا يكون هذا السجود
قضاء من الأولى لأن ركوعه معتمرا لصلافة محلها لأنه توقف على أن يسجد سجدة تقاسم وقراءته بعد ذلك غير محتج بهم صادقة
محلها وسجدة بعد محلها وكذا إذا قرأ ركع ثم رفع فقرأ ركع وسجد صلى ركعة واحدة تقدر ركعتان وسجدة بعد محلها
ويلغو الآخر في طلبها الحديث اعتبار الأولى في باب هود السهون رواية أبي سليمان اعتبار الثاني والأولى هي الصحيحة فقدر كل حد
لركعة وكذا لو قرأ لم يركع وسجد ثم قام فقرأ ركع ولم يسجد ثم قام فقرأ لم يركع وسجد قائم صلى ركعة واحدة وكذا أن ركع
في الأولى لم يسجد ثم ركع في الثانية ولم يسجد وسجد في الثالثة ولم يركع قائم صلى ركعة بسجد سهوي هذا لما وضعه لا تسجد له
الأدوية عن محمد بن زياد أن السجدة الواحدة تركها ركعة يتابعي أصلها أن السجدة الواحدة ترفع في سجدة الشكر وعندها
السجدة الواحدة ليست بركعة إلا السجدة الثلاثة بخلاف ما إذا زاد ركعة كلمة لا تفعل صلاة كلمة لا تنفصل فصار متفلا لها
فلا ينبغي في الفرض ضرورة اهـ مخلص من البائع

بعدها وكذا إذا لم يقعد قدر التشهد لان فرضه مطلق بترك التعبد على رأس الركعتين والتفعل قبل القيام
 بأكثر من ركعتي الفريز مكر وبخلافه ما إذا فاعل إلى الخامسة في العصر قبل أن يقعد في الرابعة وقبله
 بمسجد حيث يضم الياسنة لان التفعل قبل العصر غير مكره قال رحمه الله (ومسجد السهو) جبراً
 التقصان وهو التقصان المتمكن في التفل بعد الفحول فيه لأهل الوجه للسنة عند أبي يوسف لا تلازمه
 لأن يجب لمجرد التقصان في الفرض لأنه قد انتقل منه إلى التفل ومن سها في صلاة لا يجب عليه أن يسجد
 في صلاة أخرى وعند محمد لمجرد تقصان متمكن في الفرض بترك الواجب وهو السلام وهذا لأن ضرورة
 الفرض باقية لانها اشتملت على أصل الصلاة وصفه والانتقال إلى التفل انقطع الوصف لا غير
 وبقيت الضرعة في حق الجبر كما بقيت في حق الاقتداء فصار الصلاة واحدة كن على ستركعات
 تطوعاً بخلفية واحدة وقسمها في الشفع الأول بمسجد السهو في آخر الصلاة وإن كان كل شفع من
 التطوع صلاة على حد لكن كلها في حق الضرعة صلاة واحدة وقال أبو منصور والماتريدي الأصم
 أن يجعل مسجد السهو جبراً التقصان المتمكن في الأحرار لم يغيره التقصان المتمكن في الفرض والتفل
 جميعاً ولو اقتضى جبراً في هذا الحالة يصلح أن يعتد محمد لا لما لم يؤدى به هذه الضرعة والصلاة واحدة
 على ما يراه وعندهما يصلح ركعتين لأن الامام استحكم خبر وجهه عن الفرض فصار كضرعة
 مبتدأة ولو اقتضى مقتضى التقصان عليه عند محمد اعتباراً بالامام وهذا لا ملاماً لمضموناً على المقتضى
 لصلوة واحدة اقتداءً بالضرعة بالتفعل وذلك لا يجوز وعندهما يقضى ركعتين لأن السقوط بعروض يخص
 الامام وهو الظن فلا يعتد بخلافه إذا لم يقعد في الرابعة حيث يلزم المقتضى ستركعات لأن
 صلاته لما تقبلت فلا صارت الضرعة كأنها اعتدت بست ركعات من التفل ابتداءً وهو ما لم يقد في
 الرابعة ثم فرضه فصار شأنه في التفل القيام بترك ضرعة مبتدأة لاقتضائه عما قبله فليزمر ركعتان
 وما اتصل بهذا المسئلة اقتداءً بالبالغ بالصبي فله يجوز عند محمد لان الصبي من أهل التطوع لكن
 يكون مضموناً على المؤمن وذلك لا يمنع الاقتداء كافي هذا المسئلة وعند محمد لا يجوز لان المانع من الرزم
 في الصبي أصلي بخلاف التفلان وقد ينافي في الامامة قال رحمه الله (ولو مسجد السهو في شفع التطوع
 لم ينشغوا آخر طبعه) لا ما لو بنى ليطل مسجد ولو وقع في وسط الصلاة بخلاف المسافر إذا سجد
 السهو ثم نوى الإقامة حيث بنى له لو لم يطل جمع صلاته ومع هذا لو بنى مسجد بقاء الضرعة
 أو بعد مسجد السهو في اختياره لأن ما أتى بمن المسجد وقع في وسط الصلاة فلا يعتد به وقيل لا يعتد
 لأن الجبر حصل بالأول وكذا المسافر إذا نوى الإقامة بعد مسجد السهو بزمه أربع ركعات وبعد
 مسجد السهو لاذكر ما قال رحمه الله (ولو سلم الساهي فاعتدى بغيره فإن جحد مع والام) أي لو سلم
 من عليه مسجد السهو فاعتدى به انسان قبل أن يسجد للسهو فإن هذا الامام منع اقتداءً وإن لم يسجد
 الا يصح وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد ورفض اقتداءه لأن عندهما سلام من عليه السهو
 لا يضر جهن من الصلاة إلا سجوداً واجب لمجرد التقصان فلا بد أن يكون في أحرار الصلاة ليتحقق
 الجبر وعندهما يجزئهم على سبيل التوقف لأن السلام محال في نفسه وأعماله لا يحل هذا حاجته إلى
 إذا ما سجوداً لا يظهر المنع عن مجلدون السجود إلا حاجته على اعتبار عدم العود إلى السجود وهذا
 التعليق يشير إلى أنه لا يجوز جبراً السلام بل يتوقف معنى أمان عاد إلى السجود تبين أنه لم يضر وإن لم
 بعد تبين أنه من جنس السلم وقال بعض المشايخ يرضى عن الصلاة من حين سلم وتقبل مع الضرعة
 من غير توقف على قوله ما واما التوقف في عود الضرعة فأيما معنى أنه ان عاد إلى مسجد السهو تعود
 الضرعة والاقتلا وهذا سهل لتفريح المسائل والأول أصح لأن الضرعة إذا بطلت لا تعود إلا بأعادتها
 ولم يوجد وتظهر غرض الخلاف في هذا كرم في الكتاب وهو الاقتداء في انتقاض الطهارة بالفقهاء
 وتفسير الفرض بنية الإقامة في هذا الحالة ثم لا يسجد للسهو بعد نية الإقامة بل يتركه ويقوم له

(قوله اقتداء بالبالغ بالصبي)
 أي في التراوح والسنة
 المطلقة اه (قوله كافي
 هذه المسئلة) أي محسنة
 الختان فإن الامام لا يلزمه
 شيء ومع هذا لا يجوز
 الاقتداء به وهذا يستقيم
 على قوله لا يستقيم على
 قول محمد لان المؤمن أيضاً
 لا يلزمه شيء عنده اه من
 خط الشرح رحمه الله
 (قوله في انتقاض الطهارة
 بالفقهاء) أي عند محمد
 ينتقض وعندهما لا اه
 (قوله وتفسير الفرض الخ)
 يعني إذا كان مسافراً فتوى
 الإقامة في هذا الحالة
 لا ينحول فرضه إلى الأربع
 عندهما ويسقط عنه
 مسجد السهو وعند محمد
 يصول رباعية أو بأكثر بسجود
 السهو اه

(قوله في المتن ومجلسه والخط) أي في مجلسه قبل أن يقوم أو يسكنم واقدوا مكيلا أن يسكنكم وأخرج من السجود هذه نقطة
أن لا يخرجوا عن النقطة في السجود مانع من السجود اهـ الك (قوله وان شئت أنه كم لي الخ) قال الكمال رحمه الله فإذا التقى
ومن خطه نقلت ولو شك في صلاته أنه كم لي وهو أول معرض لمن شك في ثلث الصلوات ومطلقا على خلافين لما شيخ قدس صلاته
فإن لم يكن يحرق فإن يقع تحرق به على شيء أسجد باليقين وان وقع أخسجد بلوقع عليه وإذا أخذ باليقين يقتضي كل موضع يتوهم
أنه موضع جلوس مثله شك في الظهر وهو قائم أي الأولى أو الثانية يتم الركن وقد غلب في بائري ويقعد ثم في بائري ويقعد
ثم في بائري ويقعد ولا تترك شك بعد السلام ولو شك بعد الفراغ من التشهد (١٩٩) روى عن محمد أنه يتم صلاته

مجدد بلل مجوده لوقوعه في وسط الصلوات لا يؤمر بشي اذا كان في أثناء الصلاة قال رحمه الله
(وإن وجد المسلم أو سلم قطع) معناه أنه يجب عليه أن يجد المسلم وإن أراد التسلية قطع الصلاة لأن
نفيه تفسير للمشروع وعقلوا كالوحي الظاهر ستأوى المفسر الظاهر أو بمختلف ما إذا سلم وهو ناكر
الصلية الصلبة حيث تصد صلاته والفرق أن جوده السهو يؤتي في حرمة الصلاة وهي باقية
والصلية يؤتي بها في حقيقته لا يوجب قطع الصلاة والسلام العهد قال رحمه الله (وإن شك أنه كمل أو أن مرة
استأنف) لقوله عليه الصلوات والسلام فاشك في صلاته أنه كمل في مستقبل الصلاة ولأنه
قادر على إسقاط ما عليه من الفرض بين من غير شك فقلنا ذلك كما شك أنه كمل أو لم يزل
والوقت أنه قال يجب عليه أن يسل في الحالف فكذلك هذا واختلاف في معنى قوله أول فقل أول ما عرض
في ذلك الصلاة وقبل مضى ما لم يزل ولكن عاذنه لأنه لم يسقط وقبل أول سهو وقعه في عزمه
يكن سها في صلاته بعد بلوغه ثم الاستقبال لا يتصور إلا بالبرجوع عن الأول ولو شك في السلام والكلام
أو عمل آخر مما تنافي الصلاة والسلام فأعاد أول الصلاة على ما لا يشترط ويجوز الدية بلقوله لا يضر به
من الصلاة قال رحمه الله (وإن ذكر تحري) أي أن ذكره كتحري أو اختيارا كبره أو لقوله عليه الصلاة
والسلام من شك في صلاته فليجهر المواب والحرى طلب الأري ولا يضر به إلا طاعة في كل مرة
لا سيما إذا كان موسوما لا يجب عليه دفعها ثم ج تحزين الفري قال رحمه الله (والأشبه لال)
أي إن لم يكن لمأى في على الأقل لقوله عليه الصلوات والسلام من شك في صلاته فليجهر ثلاثا لمأى أم
أو يماضي على الأقل ولأن في الاعتدال جاعلي ما ذكره لو كان اعتدال الترحيم على أي تحزين البناء على اليقين
حتى تراءت به يقين ويسقط كل موضع تزعم أم أمر صلاته في لا تسجل صلاته ترك التقدة
منه لو شك أنه كمل ثلاثا أم أو ما قصد قدر التثنية لا احتمال لمأى أو بعاقبه التبعوذ ثم أدر كمة
أخرى لا احتمال لمأى ثلاثا ولو شك أنه كمل ركعة أو ركعتين أو ثلاثا أو أربعة أو وصل شيأ قصد
قدوا التثنية لا احتمال لمأى أو أربع ركعتين يعمد على كل ركعة منهن بقدر التثنية فذكرنا
من الاحتمال قال رحمه الله (توهم بمأى الظاهر أم أمهات لمأى ثم أمهات ركعتين أمهات وجد المسلم)
أي أم الظاهر أو بما وجد المسلم ولا يرى أمهات صلاته والسلام فعل كذلك في حديث فذا يدين
من أي مرة ولأن السلامها لا يطل صلاته لكونه مدعا من وجهه بخلاف ما إذا قام على من أمهات
وعلى من أمهات أو كان فرسها المهدى بالسلام على أن فرض الظاهر ركعتين أو كان في صلاته عاده
فلن أمهات التواو يحسب تطل صلاته في هذا المسائل لا مسموعا ما وانه أعلم

استباحا لعدم المعارضة باختلاف سبيلها وهذه الاعادة على وجه الاولى اه واقعا (قوله كثر كثر كثر) يخرج (او) بالاشتراك في قصد الخروج كالمصاحف انه يخرى كافي الصلاة وقال صلوة من اصحابنا يردى ثيابا لان تكرار الركن والزيادة عليه لا يفسد الخروج اذ قاله كثر ثقتنا الصلاة فكان الصري في باب الصلاة احوط اه محيط في القسم من الصريح (قوله قل خير الصواب الخ) ولا معارضة بين المحدثين فان ذلك محمول على ما ذاقوه لا على ما ذاقوه عرضي ولو فصل الامر بانعكس لانه لو جاز ترك الفعل احداهما فهم اه عني

ذكرها متبوعا بالمولان كل واحد منهما من العوارض السالبة لأن الأول أكثر وقوعا وأعموها لا يتناول صلاتا المرض
والصحيح فقدمه لتستلزم الحجة الثانية. ولما كان السهو تقصير وجوب بقدر الامكان فأتبعه صلاتا المرض لأنهما صلتان
فصورته بقدر الامكان كذلك في الدابة. وفي المأوى من إضافة الفعل إلى المأوى كقول القصار أو إلى محلها أو ما شئت
زيدا لنعمل كذا قال الشيخ الامامان. قلنا ينبغي أن يتبين الأول هنا لأن المصلي الصلوة السادسة من المريض فليس فاعلها
ومرسلها أم فاعله هو زيد لا لنعمل فاعله انما هو زيد لا يجوز. فلا يكون قد صلا المرض لأن المريض فعل بمعنى فاعل اه (قوله
الشديد إلى آخره) فان لم ينفذ مشقة لم يجر ترك القيام سببا اه فتح (قوله لم يجر ترك القيام سببا اه) قال كذا في
واسر عا أت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم ان لا يجر ترك القيام سببا اه غايه
وقال الترمذي وسط ابن بطون زيروا البخاري وراى الناس فان لم تستطع فاستقل بالركعتين الله تعالى الاوصها اه غايه (قوله ولو قدر
على بعض القيام إلى آخره) قال في النخبة ولو كان قد راى على بعض القيام دون غايه لا ذكره في من الكتب قال في نفسه
أو جعفر يؤمر ان يقوم مقدار ما يقدر فان جهر فقلعي لو قدر ان يركع فاعلم بقدره على القيام فركع أو بقدر بعض الركعات
ثم لم يركع القيام فبما يقدر وكذا ذكر في البسوط في التكبير وفي فاضل فان لم يقم خفت أن لا يجز به صلاته ويتعدى غيره
وبه أخذنا الحواشي اه غايه قوله (٢٠٠) أبو جعفر رأى الهندواى اه زاهدى وقوله خفت أن لا يجز به

قال رحمه الله (فقد راعى القيام وأخاف زيادة المرض صلى فاعدا بركع وسجد) وكذا إذا خاف زيادة
البر بركع أو دوران الرأس أو كل سجدة القيام أو السجدة الأولى فاعدا بركع وسجد بقوله عليه
الصلوة والسلام لم يركع من حين لم تستطع فقاما فان لم تستطع فقاما فان لم تستطع فقاما فان لم تستطع فقاما
في القيام في هذا الموضع حريا بنا وهو مدفوع بالنص ولو قدر على القيام مستكنا قال الحواشي الصحيح
انه صلى فقام مستكنا ولا يجز به غير ذلك وكذا لو قدر ان يسجد على عصا أو على خداه فقامه يقوم
ويشك من صوابه قول أبي يوسف ومحمد فان عندنا قدره على الركعة فركع بقدرته ينسب ولو قدر
على بعض القيام دون غايه كان قادر على التكبير فقاما أو على التكبير وبعض الركعات فقاما يؤمر
بالقيام وباقي عا قدره ثم بعد ذلك وهو اختيار الحواشي قال رحمه الله (أو مومنان تقدر)
أي صلى مومنا وهو قادر ان يسجد ركوع والصلاة والسلام صلى المريض فقاما
ان استطاع فان لم يستطع صلى فاعدا فان لم يستطع أن يسجد أو ما جعل سجودا أخفض من ركوعه
الحديث ولان الطاعة يجب بسبب الطاقة فلا يكف بالانقضاء عليه قال رحمه الله (وجعل سجود
أخفض) أي أخفض من ركوعه لروينا ولان الآية قائم مقامهما فيا خضعهما قال رحمه الله
(ولا يرفع إلى وجهه شيئا يسجد عليه) لقوله عليه الصلاة والسلام ان قدر أن تسجد على الأرض
فاجسد الا قام رأسك قال رحمه الله (فان فعل) أي رفع شيئا يسجد عليه (وهو يخضع رأسه مع)
وجود الآية وقيل هو سجود كرم في الغاية وكل ينبغي أن يقال لو كان الشيء الموضوع جها لوجب

في الركعة ولا يروى عن أصحابنا
خلافه اه (قوله قوله عليه
الصلوة والسلام صلى
المريض إلى آخره) غايه
فان لم يستطع أن يسجد
فاجدا صلى على جنبه
الأيض مستقبل القبلة
فان لم يستطع أن يسجد على
جنبه الا على منى مستقبلا
رجلاه على القبلة رواه
المارغني قال الترمذي
باستاد ضعيف اه غايه
قال في الدابة فقلنا من
المتنجس كيفية الاخذ
باركوع والصعود مثبته

على فاه يعني بعض الاعتناء أم أقصى ما يمكن طهرت على الرواية فاعدا كرم الإسلام المولى اذا خضع رأسه عليه
لركوع شيئا ثم السجود جاز ولو وضع بين يديه وسادة فالتسبيح جاز وسجدت في الانصهار والافلاك كذا في النخبة وفي البسوط
لو كانت السادة على الأرض وسجد عليها جازت صلاته لان أصله تسبحة هكذا ولم ينعها التي صلى الله عليه وسلم وقال أبو بكر ان كان
بجيبه أو فقه عند صلى بالاعاء ولا يزاره مقرر ساجدة إلى الأرض بأقصى ما يتكبر وهذا نص في الباب اه (قوله في ذكره في
البسوط والنخبة وغيرهما اذا كان في جيبه تسبيح لا يستطيع السجود عليها لا يجز به الا بما عليه ان يسجد على أفعه لا من أعناه
السجود اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ان قدر أن تسجد على الأرض إلى آخره) هذا الحديث ذكره في الهداية قال في الفتح
دوى البرار في مسنده والبيهقي في المرفوعة عن أبي بكر الخثمي حدثنا عن التوري حدثنا أبو اليزيد عن جابر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم عا من يقرأ على وسادة فخذها فركع بها فاعدا على الجلي عليه ما عا فركع بها فاعدا على الجلي عليه ما عا فركع بها فاعدا على الجلي عليه ما عا
استطعت ولا أقام على ما جعل سجودك أخفض من ركوعك قال البرازان لم يظن أحدا رواه عن التوري لا أبو بكر الخثمي وقد تابعه
عبدا وهاب وسواهما عن التوري اه وأبو بكر الخثمي فمعه روى هو ما يضمن حديث ابن عمر اه (قوله وهو يخضع رأسه مع إلى آخره)
وفي الأصل يركع التوري ان يرفع عودا أو وسادة يسجد عليها في السجود يكون سببا اه غايه (قوله وقيل هو سجود إلى آخره) قال
في العاية ثم خففوا على هذا سجودا أو لم يقبل هو إما هو أو الأصح وفي البسوط جازت صلاته بالاعاء لا يوضع الرأس اه

(قوله فان لم يستطع فعله قضاء تمام الحديث يعني لما كان لم يستطع فانه تعالى ان يقبل العذبة اه ههنا قال السروسي رحمه الله وروى أصحابنا في كتاب الفقه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يصل للمريض وساق الحديث الى آخره ولم يذكر جمع ان دأبه ذلك وقال الكمال رحمه الله غريب واقعا علم (قوله وقال الشافعي رحمه الله تعالى موصى على الجنب) أي الاين ويستقبل القبلة وجهه ومقتضى ذلك في طه اه غايه (قوله ولا ينبغي كروا به السقوط الخ) قال الله تعالى فانما وجبت جنوبا اه (قوله وقال في آخره) يعني بجانبه فان عز فيه فان عز فقبله لوجودهم لخطيب وجوبه وصلاحة القوم وهو وسع مثله وقال الحسن بن حبيب وقلبه لا وسع مثله وقال الشافعي وما ذكره رحمه الله تعالى يعني بعينه فان عز فقبله لا وسع مثله والروى عن علي رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال فان لم يستطع القعود (٣٠١) أو ما جعل سجودا خفض

من ال كوع فان لم يستطع فعله جنبه الاين مستقبل القبلة أو ما يطره ويعد اذا سمع في قول الكل اه كما في طالع الغاية وعند زهر يعني بجانبه وسعيه وانما سمع أجد وفي الفتحة والقبلة عن الحسن يعني بقلبه وسعيه ويعد اه (قوله وهو رواية عن أبي يوسف) وفي الغاية قلنا من المأوى عن محمد بن أبيه بالقلب لا يجوز عند أبي يوسف ولست بحفظ قوله في الأيماء يعني والحاجين اه وفي البداية وهن أبي يوسف أنه يعني بعينه عند حمزة والوسعي بقلبه اه (قوله دون هذا الأيماء) ولست قال بشيء بالقلب فرض الصلاة وهوالية قناهي شدة والصحة ركن فلا يتساهن اه كفي (قوله دون ست صلوات) ليس في خط الشارح اه

عليه الصبح يجوز أن يرض على أنه مجردون لم يجز للصحيح أن يصدق عليه فهو أيماء يصور ولما يرض أن لم يقدر على السجود قال رحمه الله (والايماء) وأن يقصر رأسه لم يجز لعدم الأيماء ذلك يقدر على القعود مستويا ويقدر عليه مستكما أو مستندا إلى سطح أو إنسان لا يجوز أن يصلي مضطجعا على المختار قال رحمه الله (وان تعذرا القعود أو ما مستقيا أو على جنبه) والاستقامة ان يلق على ظهره ويحصل رجلاه الى القبلة ويثبت رأسه عند ثلثي ارتفاعه القاعد ويصر وجهه الى القبلة لا الى السجدة وهو أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام يصل على الأرض قائما فان لم يستطع ففعا عانا فان لم يستطع فعله قضاء ولان اشارة السليق تقع الى هرا الكعبة وهو قبله الى عنان السماء وشارة المضطجع على الجنب الى جانب قلبه وهلا تتأدى الصلاة انه ليس بقبلة وقال الشافعي يرض على الجنب وهو رواقه عن أي حنيق فلو كان حديث عمران ولنا ما بنا ولا جهة في حديث عمران لان معنى قوله عليه الصلاة والسلام على جنبك أي ساقيك لان الجنب ذكر وراجه السقوط يقال في فلان شهر ا على جنبه اذا طال مرضه وان كان مستلقيا ولان المرض على شرف الرولة ذارال فقعدا وقدم كان وجهه الى القبلة بخلاف ما اذا كان على الجنب وقيل كان عمران عنده مرض من الاستلقاء ونفذ أمر أن يصل على الجنب قال رحمه الله (والآخر) أي ان لم يقدر على الأيماء رأسه أحرقت الصلاة (ولم يوجبه عليه وسعيه) وقال زهر والشافعي يوجب هذه الاشياء وهو رواية عن أبي يوسف ونحن نقول نصب الأيماء بال رأى متنع ولحق القياس لا ينادى بمركن الصلاة تكون عند الأيماء وقوله والآخر تشارعا الى أن الصلاة لا تسقط عنه وهذا اذا كان غليظا لدون ست صلوات فظاهر وكذا اذا كان كثيرا وكان مقيما فيهم مضمون لطالب في رواية وقال صاحب الهداية هو الصحيح بخلاف المني عليه حيث تسقط عنه اذا كثر في ما يشتهه وذكر صاحبنا أنه لا يلزم ما اقتضاه اذا كثر وان كان يفهم مضمون الخطيب في الاصح جعله كالمثني عليه ومنه في المحيط وهو اختيار شيخ الاسلام ونظر الاسلام لان مجرد النقل لا يكفي لتوجه الخطيب عليه وقاله صيغ ذكر محمد بن قطعت يدا من المرفقين رجلاه من السابقين لاسلطة عليه ثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطيب ذكره مستشهداه (قال الراسي عفره) لا دليل لعماد كره محمد بن سقوط القضاء لان هذا الجزم متصل بالوقت وكلامنا في الاصح المرض حتى لو مات المريض أيامن فلا يرجع ولم يقدر على الصلاة لا يجب عليه القضاء حتى لا يباريه الايصاح وان قلت فصار كالمفسر والمرضى اذا

(٣٦ - زيلي أول) (قوله وقال صاحب الهداية الصحيح) وكذا قال في المتن مع وقال بعضهم يسقط مطلقا غير تفصيل واختاره السرخسي اه غايه (قوله وذكره فاضلان أنه لا يباريه القضاء الخ) وفي الفتاوى اختلف فيه وهو ظاهر اراء واهو عليه الفتوى اه كما في هذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام احق يقبل العذبة ان يقبل العذبة الخ لا يسقط عنه المرض لوجودهم لخطيب وجوبه وصلاحة قائمه واختاره صاحب الكتب في الهو الصحيح فعل هذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام احق يقبل العذبة ان يقبل العذبة الخ وفي مستثنى قطعت يدا من رجلاه الى رايه يجب عليه الصلاة ويجب في اوضحه في موضع القطع في البدن والرجل كفا في فتاوى الوالحي اه معراج البداية (قوله ومنه في المحيط) ومنه المقي اه غايه (قوله وقال فاضلان ذكر محمد بن قطعت يدا من المرفقين الخ) قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله رأيت في الجامع الصغير فكرح ان تقطوع اليدين والرجلين اذا كان يوجب جراحة يصح بيطها رولا ينيهم ولا يصد وهذا هو الاصح اه ظهر به

(قوله في المتن وان تصدرا لركوع والسجود لا القيام أو ما عدا) قال السروجي رحمه الله ثم صلى فأعاد تطوعاً وأفرضة بعد ذلك بقدره قال في الخبر بعد في المتن بد كسار الصلوات اجاباً أما في حلق القرائة فمن أي حنفية أم أن شاخه كذلك وإن شاعربع وان شاء فقد عتدنا لا لمناشط عنه الركن التفتيح لا تخفف في هيئة القعود الأولى وفي مختصر الكرخي والمفسد عن أي حنفية يقد كيف شاعبر غير كراهة * قلت وبني أن يستغنى من ذلك الأفعال المكرر وهو صدرا جلن الى القبلة وعن أي يوسف يفتي ومنه يتربع وفي المبدئيه يتربع في الاستدلال فذكر كره اقترب من هذا السري جلس عليها وفي الخبرية وعن محمد أنه يتربع وعند زفر يفتي في الصلاة كلها قال أبو القاسم القزويني على قوله فزلا معهود في الصلاة والتضرع أي خفيفه واه محمد قال في المفسد والتفتة والتقبة هو الصبح اه قال السروجي رحمه الله أما صاحبنا فيقولون الإيماء بعض السجود وليس يدل ولا تخلف عنه فكذلك كره صاحبنا الحواشي وحيد مطاوع وفيه نظر فالإيماء بالسجود ليس من السجود ولو كل من السجود ولو يجب استيفاء القرائة اه (فرع) ذكر من الدنيا السيلاني أن بكر الوشت فرجها ذهب عندها وان لم تحش يسيل منه الدم قال صلى مع الدم لا يذهب عندها ذهب (٣٠٢) برزنها رجل به وجع السن أن أسكت في قه ما باردا أو دواء بين أسنانه يمكن وقد ضاق الوقت يقتدى

بغيره فان لم يجد يصلي بغير قرائته وكذا في تكبيرة الافتتاح لو كبر يسيل رحمه يشرع فيها بغير تكبيرة الافتتاح وكذا من يلحن في قرائته لحناه فسد يصلي بغير قرائة كالأي اه غايه (قوله ولم يشرع القيام بدون السجود الى آخره) لا يقل برؤ عيسكم صلاة تاجلنازة حيث لم يركب ثمة سقوط القيام بسبب سقوط السجود لا ناقول صلاة الحائز ليست بصلاة تحققت بل هي دعاء اه اتفاقاً (قوله والافضل هو الإيماء فأعدا الى آخره) قال في الدرمة نقلا عن الخجوي وقال شيخ الاسلام أو ما بالركوع

أنظر في رمضان وما قبل الأمانتو الصلة قال رحمه الله (وان تصدرا لركوع والسجود لا القيام أو ما عدا) وقال زفر والشافعي يصلي قائما بالإعلان للقيام ركن فلا يسقط بالهجر من أواخر ركن آخر ولنا أن المقصود بالخروج والاشروع فقلنا على ما حصل ذلك بالركوع هو السجود والقيام وسيلة الى السجود فلا يجب بدوه وهذا لأن التواضع موجب للركوع ومنها به توجه في السجود ولها أن لا يجدها لغير الله تعالى بكرم والقيام وسيلة الى السجود فصار له تسقط بسقوطه ولهذا شرع السجود بدون القيام كسجدة تسلية ولم يشرع القيام بدون السجود فإذا أتبعه السجود لا يكون ركننا فيعتبر بين الإيماء فأعدا وبين الإيماء فأعنا والافضل هو الإيماء فأعدا لأنه أشبه بالسجود لكون راسه مائلا نحو الأرض وهو المقصود وقال خواهر زاده وهو بالركوع قائما والسجود فأعدا قال رحمه الله (ولو مرض في صلاته يتم عله) معناه يصح شرع في الصلاة قائما حدث به مرض يتعنه القيام على فأعدا يركع ويسجد فان لم يستطع فويا فأعدا فان لم يستطع فليجلس على الأرض على الأخرى لا على فصار كالانقضاء وعن أي حنفية أنه يستقبل انقضاء الصلاة لان قمره انقضت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما والصحيح الأول لان أداء بعض صلاته يركع ويسجد ويسجد فليصم بعضها بالإيماء ولو من أي ثوبى لكل بالإيماء قال رحمه الله (ولو صلى فأعدا يركع ويسجد فليصم) أي على بعض صلاته فأعدا يركع ويسجد فليصم في وهذا عند أي حنفية وأي يوسف خلا فأعدها على اختلافهم في الاقتداء قال رحمه الله (ولو كان مومئلا) أي لو صلى بعض صلاته مومئلا بالصحيح حتى قدر على الركوع والسجود لا يبي وفيه خلاص زفر شاعلى اختلافهم في سواد الاقتداء به لركوع والسجود عنده وقد ينما في الأمانة ولو كان يوي مضطجعا ثم قدر على القعود ولم يقدر على الركوع والسجود استأنف على المنزلة لان حالة القعود أقوى فلا يجوز بناؤه على الضيف وقد ينما من قبل وفي جوامع الفقه لواقعتها بالإيماء ثم قدر قبل أن يركع ويسجد بالإيماء لعل أن يفتي

فأما يجوز ولو أو ما بالسجود فأعدا لا يجوز قلت وهذا أحسن وأتمس كالركوع أو بالركوع ع بالاصم بخلاف على الاصم اه فلما حصل أن ههنا أقوال لا يجوز بالإيماء مع ما لا تأملوه قال زفر يجوز بالإيماء فأعدا ان شاء أو فأعدا ان شاء وبه قال الجمهور يوي بالركوع فأعدا بالسجود لا يجوز به غير ذلك وبه قال شيخ الاسلام اه (قوله والسجود فأعدا) أي اعتبارا لصلحتها اه غايه (قوله فصار كالانقضاء) أي صارت له الأرض على أول صلاته كالانقضاء أي يجوز هذا كما يجوز ذلك إذ صم اقتداء القاعد بالقيام والموفى لركوع والسجود اه (قوله لان صرته انقضت مع وجبة للركوع الى آخره) قلنا لا بل لقد دود غيراه كان انقضاء الركوع والسجود وان ما قد صار القعود بالإيماء اه فتح (قوله خلا فليجدها على اختلافهم في الاقتداء) لان عند محمد لا يجوز اقتداء القاعد بعندهما يجوز اه (قوله وقد ساء في الإمامة الى آخره) انما كرهنا خلاف زفر في باب الإمامة صاحبها الهادى لا هذا الشراح اه (قوله وقد ينما من قبل) أي في باب الإمامة عند قولهم يوي بجله اه (قوله قبل ان يركع ويسجد الى آخره) أي بالإيماء لا بل يذكر كتابا بالإيماء وانما هو مجرد تعريفة فلا يكون بناء القوي على الضيف اه من خط الشرح رحمه الله

قوله بخلاف ما قبله كروى عن السيد الخوارزمي في الكوع والسجود قبل أن يكبر ويمسك بالأيمن لا يركع ويصلي بغيره كما لا يركع
 وإليه يرجع دهره فلا يكون بناء القوي على الضعيف اه من عند الشارح رحمه الله قال في المبسوط والمبدأ أصله أن الفرد
 يسبق آخر صلاته على أولها كان المتقدم بين صلاته على صلاته ما مضى في كل موضع جاز الاقتداء حتى جاز الاقتداء بالآخر
 وفي الخواص لا يلزم بناء الركبة على الأيمان لأن الأيمان لا يركع والسجود قبله على ما يمكن أن يصلي كما
 وسجلنا تقديره بخلاف المرض المزمع لا يجوز معه ما قبله كروى عن السيد محمد بن أبي عمير عن رجل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام
 في خروج من الصلاة بعد مرض لا يستطيع أن يتوضأ يصلي على مولاه أن يوضأ بخلاف المرض الذي لا يستطيع أن يصلي
 على الزوج أن يوضأ من مرض أصاب في رمضان صلى فاعداً وأن اضطر على قائم أصلي فاعداً من مرض تحت ثياب بقية أن كان
 جالساً لا يستطيع أن يوضأ من سبغ يمسح على رأسه وكذا أن لم يقبض ولكن رزاد مرضه ويغلبه فيقبول مشقة اه
 قوله في المستور قطعاً أن يتكبر على شيء إن أعيا وفي الصلاة لا يصح أن يصلي على مولاه أن يوضأ بخلاف المرض الذي لا يستطيع أن يصلي
 كلاهما بالالف والمراد هنا الأول اه رواية (قوله بغيره لا تكمل إلى آخره) أي أنه لا يقيم في سجود اه غايه (قوله وقيل لا يكره
 القعود بأنسان غيره في آخره) وفي المحيط والخفي وتكلف المرض (٣٠٣) الخروج إلى الجماعة يعجز عن القيام

بخلاف ما بعد الكوع والسجود فالدرجة اه (ولقطع أن يتكبر على شيء إن أعيا) أي أن تكمل الصلاة
 عزرو وكذا أن يقعدان أصعب من خيفة وعندهما لا يجوز له القعود إلا إذا جهل ما لم من قبل
 ويكره الاتكاء بعد عزله إذا ساقط الأدب وقيل لا يكره عداى خيفة لا يجوز له القعود عندهم عدا
 عندهم الكراهة فيوزل الاتكاء كراهة لا مفرقة ولهذا إذا قدر المرض أن يصلي متكئاً لا يجوز له
 القعود ويكره عداى خيفة لا يجوز له القعود عندهم من غير عذر فكره الاتكاء وقيل لا يكره القعود بأنسان
 غير عذر عداى خيفة لا يجوز له القعود عندهم من غير عذر فكره الاتكاء وقيل لا يكره القعود بأنسان
 لأن البقاء أسهل من ابتداء وذكر الزيدى أن الاتكاء يكره القعود لا يكره من غير عذر عداى خيفة
 لأن القعود مشرووع ابتداء من غير عذر والاتكاء ليس مشرووع ابتداء ولهذا يكره أن يفتح لطوع
 متكئاً لا يكره أن يفتح فاعداً قال رحمه الله (ولو صلى في وقت فاعداً لا عذر صريح) وهذا عداى خيفة وقيل
 لا يصح الأمن عداً لأن القيام مقدور عليه فلا يجوز تركه ولهذا قال رحمه الله (ولو كان من غير عذر) فيحقق
 لكن القيام أفضل لأنه أبعد من شبهة الخلاف ولو فخرج أفضل أن أمكنه أن يركع أو يمشي أو يركع أو يمشي
 الشط كالشط هو الصميم وكذا إذا كان قراره على الأرض وإن كان من وطأ البصر وهو مشغوب
 اضطر إلى أن يمشي أو كان يسيراً فهو كالألف وفي الأيضاح أن كل من وطأ بطنه كروى
 لم يجز الصلاة فيها لأنها قائم تستقر على الأرض فهي بركة الدابة وإن كانت غير مرطوبه جازت الصلاة
 فيها وإن كانت سائرة لأن سرها غير مضاف إليه جواز الدابة فالدرجة اه (وسأعي عليه أوجس
 حسن صلوات قضي ولو أكثر) وقال الشافعي لا يقضى إذا أعي عليه وقت صلاة كاملاً لأن القضاء ينبي

فصل لا يخرج من صلاة
 الركن والأصح أنه يخرج
 لأن الغرض التقدمة على
 الاقتداء وفي الخلاصة
 وعليه الفتوى والأصل
 فيه قوله تعالى الذين يذكرون
 الله قياماً وقعوداً
 قال ابن سعد وروى ابن
 عمر بن الخطاب عن
 زكات في الصلاة أي قياماً
 أي أن يقعدوا وقعوداً
 يجوز وأما على وجوبهم
 أن يركعوا من القعود وقوله
 على التمسك به ولم يصرح
 أحسن صل قائماً
 أخذت اه دابة وفي
 الغاية ذكر أن يسبق القيام
 إذا ضل وحده ولا يبطئه

مع الإمام يصلي وحده عند الانقضاء فرض وإجماعه متفق عليه قال مالك والشافعي وقيل يصلي مع الإمام فاعداً لأنه عاجز عن ذكره
 في المحيط اه وذكر في الفاتحة بعد ما يقرأ فاتحة وروي في الفاتحة من سنة القراءة وإن فاعداً يقدح عليها إلا يصح أن يقعد اه
 فهذا مشكل على تعليله السابق فليتأمل اه (قوله وذكر الزيدى) أي هو الإسلام في مسوئته اه كأي (قوله لا يكره من
 غير عذر عداى خيفة) في الصحيح اه كأي (قوله لأن القعود مشرووع ابتداء) أن الصلاة فاعداً على النصف من صلاة الفاتحة كما
 ورد الحديث به اه (قوله ولو صلى في وقت فاعداً لا عذر صريح) أي يجوز له أن يقعد كيف شاء من السجدة بخلاف ما قبله
 ولا يجوز أن يترك من السجدة ما لم يفسد سجدة أخرى لأن تكوناً مقرونتين من وقتين وكذا ما اقتدى على البراءة في السجدة
 لم يجز اقتداءه إذا كان بينهما طريقاً وطافهم من النهر اه غايه قال في الدراة مؤيد بن أبي القاسم في أن يتوجه إلى القبلة كيف شاءت
 السجدة لا لا يتوجه إلى القبلة في غير موضع بالنظر عند القدرة وهذا فاعداً بخلاف ما قبله لأنه لا يركع من استغنى لها حتى أن
 الركبة يسير نحو القبلة فأعز من القبلة لم يجز صلاته كذلك كما لا يملك أن يسير حتى اه (قوله لأن القيام مقدور عليه فلا يجوز
 تركه في آخره) فيذكره فاعداً لاه لوصي مسافر قبل الأيمان لا يجوز سواء كانت مكتوبة أو أملاً لا يمكنه أن يصلي فيها فلا يجد
 والإجماع عند العجز اه كأي (قوله والمرطوب على الشط كالشط هو الصميم) استفاض قول بعضهم أنه على الخلاف اه فتح
 (قوله فهو بركة الدابة) أي بخلاف ما إذا استقرت فلها جازت كالسيرة اه فتح (قوله في المتن أو من الخ خفي فواً كلاً) أي

وهذا استصان عندنا وقال بشر عليه التضاوان طلال اه فاقه (قوله لا ما بنشره ولا يعذر الى آخره) ذكر كوفي التلغيم ان الاعتدال
اقواع عند حدثنا كالمصانع فاصرحنا كنوم لا يسقط شيامن العبادات وما يكون من الامرين كالا عموال الجنون ان اعتدال في المعتقد
جدا حتى سقط عنه التضاوان فصر الحق التوم حتى يجيب عليه القضاء اه فاقه (قوله فاقه) قال كوفي الكوز معقل السان كالآخس
فان اطلق لسانه قبل يوم وليلة فاعادوا الافلا اه (قوله وعندنا يوسف يعتبر الى آخره) قال في الهداية وعندهم من حيث الساعات
هو الاقوع عن علي وابن عمر رضي الله عنهم اه (قوله من حيث الساعات الى آخره) فان زاد على الدوة ساعة سقط اه فقه (قوله والاول
اسم الى آخره) تخير بجماع ما حرق قضاء القوائن وان كان محمد قال هناك بقوله ما من كل من الثلاثة مطلب بالفرق الا أنهم مجيبان هنا
بالنسبة لاخر من علي وابن عمر رضي الله عنهم على ما في الكتب اه فقه القدير قوله فكل من الثلاثة مطلب الى آخره اعلم انه قد قيل بان
الراوية قد اختلفت في كلا البلدين واتفق المشايخ على ان طاهر الراوية والصحيح في البلدين واحد وهو ان العبرة بعدد الصلوات فاقه في
الفتاوى والبدائع والقضايا الصغرى وغيرهما لا احتياج الى طلب الفرق اه (قوله لا عبرة بهذا الا في الثاني آخره) الا ترى ان الجنون
ولا يبعد هنا فاقه كذا في الهبط اه كافي (قوله ولو اوعى عليه بفرع
فدبت كافي جنونه بكلام الامهه (٣٠٤)

على وجوب الاداء بخلاف النذر لما يختاره فلا يعذر ولنا أن عارض الله عنه أعنى عليه أربح صلوات بقضائهم وإن عررض الله عما أكثر من يوم وليله قلم يقض ولأن المتأذنا لقهرت لا يخرج في القضاء ما كان قائما وادعائهم يبرح فيسقط كل ما مضى والجئون كالاعطاء لهم وأوسطين وهو الصحيح ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد حتى لا يسقط القضاء ما يستوعب ست محاولات وعضد أبي يوسف يعتبر من حيث الساعات وهو رواية عن أبي حنيفة والاول أصح لان الكثرة بالنسبة في حد استكرار على ما عر من قبل وتظهر غرنا تلافق فيما إذا أعنى عليه قبل الزوال غافق من العدد بعد الزوال فعضد أبي يوسف لا يجب القضاء لان الاعمال استوعب وما وليه وعند محمد يجب إذا طاق قبل خروج وقت الظهر لان التكرار باستيعابه سنة أوقات ولم يوجد وهذا اذا دام الاعمال عليه ولم يبق في المدة وأما إذا كان يفتق من طاقه بنظر فان كان لاقاته وقت معلوم مثل أن يفتق منه المرض بعد الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يعود فيفتق عليه فتهرب هذا الافة فيسقط ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان أقل من يوم وليله وإن لم يكن لاقاته وقت معلوم لكنه يفتق بقية من كل يوم بكلام الامهه ثم يعنى عليه فلا عرق بهذا الافة ولو زال عقله بالثغر يارمه القضاء وإن طال لانه حصل به جهو معصية فلا وجوب التفتق ولها ما يقع طلاقه وكذا اذا ذهب عقله بالبح أو الدواء عضد أبي حنيفة لان سقوط القضاء عرف بالزنا حصل بالافة معلومة فلا قياس عليه ما حصل بغيره وعند محمد يسقط لامباح صار كل مرض ولو أعنى عليه بغير من سبع أو أدنى لا يجب عليه القضاء الاجماع لان الخوف بسبب ضعف عقله وهو مرض واقعه أعلم

من سبع أو أدنى لا يجب
عليه القضية بالإجماع
قلت يعني بالإجماع الاتفاق
بين أي خيفة ومحمدان
مسألة السبق المتمم ذكر
فيها الخلاف بينهما ويجب
أن يكون محل الاتفاق
المذكور وإذا استوجب
الانحياز لملازم لما
سبق من الخلاف بين
أبي يوسف ومحمد في مسألة
الاعمال المذكورة كوقف المسق
فإن قلت إذا كان الخلاف
فيهما مسألة كالخلاف
في مسألة الاعمال التي
ذكرها في المسئلة فغائبة
ذكرها بعدها قلت له
ذكرها إشارة إلى أن لا فرق

باب مبدء التلاوة

قال في الانعماء في المملوك الحضر ويد ما حصل من العباد وليس فيه منع هذا ما ظهر في حال الطاعة
 وفاقه الموفق للصواب ثم رأيت بعد هذا صاحب السبع قال فيما منه اقلع الحيط ولأوعى عليه بجرع من سبع وأدأى كدع من يوم
 وليلة لا يرمه القضاء لاجتماعه حصل بأفق محله لان خوف والفرع اعياحي طعيف قلب فيكون بعض المرض اه

باب مَجْزُوءِ التَّلَاوَةِ

وهو مصدر من ثلاث ياء بمعنى فرأوت لا بمعنى نسم مصدره تلو اه عني قال الفردي من حق هذا الباب أن يقرن باب جود السهو كما هو موصوف في شروح الطامع والتفتوح شرح الطحاوي وغيرهما من أجناسه أن كل واحد منهما ياءان السبعة إلا أنه لما ذكر بيان علاقته بالمرض بعد السهول قلنا لهما من أعمراض الجوارح خلق هذا الباب لأنه في الحقيقة الحلق باب جود السهو أو منجاسة أن في صلاة المريض سقوط بعض أجزائه كان نحو هـ شرح وفي جملة الثلاثة ثبت الدخول خمسة العشر اه أيضا اه وجود الثلاثة من قبيل إضافة المسبب إلى السبب كقضاء عيب وخبر اه زنة وصلاته الظهر وجع البيت وأقوى وجوه الاعتصاص احتصاص المسبب بسببه قال صاحب النافع لأنه حدث به وقال السروي رحمه الله ليس بكذره بل حدوث صلاة الظهر بفعل المصلي إذا عرف عنه ما وجوبها

بإيجاب الله تعالى وكذا الحج حدوثه بفعل الحاج وهو بما يجب لله تعالى وشيأ العبد الوارث محدثه ما بالشرع اه قال الانبياء
رحمة الله فان ظنت التلاوة بتبديق حق التلاوة والسمع بتبديق حق السامع فلم يقل الحسن بن علي في جواب التلاوة والسمع ظنت لا لمسلم
أن السامع بتبديق حق السامع بل السبب في حق التلاوة أيضا كما هو مذهب (٣٠٥) بعض مشايخنا وإن سلمنا أنه مذهب

في حقه لكن انما يذكر
لكون التلاوة أصلا في
البيان التلاوة انما لم
يوجد لا بوجد السامع اه
قال الورى وسيد حبيب
ثلاثة تسلاوة السجدة
وسماها والاعتقاد بالانام
وان لم يسمعه ولم يقرأها اه
غاية (قوله بوجد السامع
عشرة في كل مرة) أي
بتلاوة في كل ركعة
للمسبحة ويجوز أن تكون
بعض القوافي أي يجب في
أربع عشرة مرة اه ع
قال في السجود من لم
آت السجود كما في مجلس
كده الله تعالى ما أهمه اه
(قوله انما تسجدوا واجب)
قال الله تعالى في سجودهم
اقتد اه (قوله انما تسجدوا
ليست من عزائم السجود
اخره) قال التورى رحمه
الله معنى قوله ليست من
عزائم السجود أي ليست
مسجدة تلاوة اه غاية
وروى عن علي رضي الله
عنه أنه قال عزائم السجود
أربع ما لم تنزل وجهه والجم
وأقرأ باسم ربك الأعلى اه
اتقوا (قوله وسجدوا
المسلمون والمشركون) أي
والانس والجن ورواها الضاري
والترمذي وصححه اه غاية

قال رحمه الله يجب أربع عشرة آية على كل من تلاوا وما أوسع وهو غير قاصد
أو مؤتملا لتلاوة) أما الوجوب فنحننا وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لم يروى أن جلا نداء
سجدة عن الثاني على أقبله وسلم فلم يسجدوا ولم يصد التي على أقبله وسلم وقال كتبنا ما
لو سجدت لسجدنا معك ولو كان واجبا للسجد ولو أننا بآت السجدة كلها تحمل على الوجوب لانها
على ثلاثة أقسام قسم أمر صريح وهو الوجوب وقسم فيه ذكر فعل الايجاب على م الصلاة والسلام
والاقتداء بهم واجب وقسم فيه ذكر استكشاف الكفار ومخالفتهم واحدة وله ثالثة فاعلم
لم يسجد عند القراءة عليه وتأويل ما روى أنه لم يسجد للملا وليس في سبيل على عدم الوجوب
أنه لا يجب على الفور وقوله أربع عشرة آية أي تلاوة أربع عشرة آية وهي في آخر الأعراف
وفي العند والنصل وبني إسرائيل ومريم والأول من الحج والقصص والفصل ومن نزل
ومن وجه السجدة والجم وإذا السجدات انتقلت وأقرأ باسم ربك كذلك كتب في مصحف عمن
رضي الله عنه وهو المحدث وقوله منها وأقرأ باسم ربك كذلك كتب في مصحف عمن
سجدة التلاوة تسجدا وقال الشافعي هي من السجدة لحديث عتبة بن عمار قال قلت لرسول الله
أنزلت سورة فالحج ما فيها سجدة قال نعم ومن لم يسجد بها لا يقرأها ومن لم يسجد بها
عباس وابن عمر إنما قالوا سجدة التلاوة في الحج هي التي في الثانية سجدة الصلاة في غيرها كقوله
ما روى عنه ما رواه ابن شاذان كرهه في العاقبة وليست بتلاوة إذا سجد سجدة التلاوة
وبالأخرى سجدة الصلاة وقد تاركها كما دل على ذلك خصوص ما على مذهبه فان سجدة التلاوة ليست
واجبة عند فلا تنسحق القيمة كهلوا من السجدة من الله من أضافه ذكر لم يعلم من خلاف الشافعي
فإنما تسجد ليست من عزائم السجود وتعلمي سجدة كسحتي وتلاها في الصلاة لا يسجد عند اه
ماروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام صدق من وقال سجدة التلاوة في غير
سجدة ما شكرنا وتلا ما روى ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صدق من وما رواه صفه البيهقي
ولئن سمعني قوله شكر أي لأجل الشكر فلا ينافي الوجوب لأن العبادات كلها وجبت شكر الله تعالى
وقال مالك لا يصدق الفصل لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام لم يسجد
في شيء من الفصل من قبل المدينة ولما روى عن زيد بن ثابت قال قرأت على رسول الله صلى الله
عليه وسلم سورة التجم فلم يسجد فيها وتلا ما رواه ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام صدق في التجم وسجد
معها المسلمون والمشركون الحديث وعن أبي ذر رفع المائتين قال قلت خذوا حررنا العتقة فقرأ
إذا السجدات انتفتح فسجد فيها فقلت ما هذا فقال حدثت بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فلما
أزال أصابعها حتى ألقاه وعن أبي هريرة قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في التفتت وأقرأ
باسم ربك وما رواه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في غير ذلك عليه حديث أبي هريرة لم يسجد
إسلاما متحررا في أربعين سنة من الهجرة وتلقى مع هؤلاء فلا يمرض الميت وحديث زيد بن جهم
قرأها في وقت مكر وما وأنه كان على غير وضوء وليس أنه غير واجب على الفور ولا منقطع الصلاة
والسلام لم يسجد فيها في ذلك الوقت لأن زيدا لم يسجد فيها لأن القاري كلامه لا يصبغ به بالاحتياط
فلا يمرض غير المحتمل قوله على من تلاوا ولو أضافا أي يجب على من تلاوا وكذا تالوا ما أوسع
ولو غير قاصد لم يروى عن عثمان وابن مسعود وابن عباس أنهم أوسوا على التلاوة والسمع من غير

(قوله في التفتت وأقرأ باسم ربك إلى آخره) رواها جماعة الألباني في حديثه في رواه التورى وأقرأ باسم ربك اه غاية (قوله وهو غير قاصد)
لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سجد بها السجدة على من تلاها وكلمة على لا يجب حتى يؤخذ بالغلان على التدرج فهاهنا
الآن يصل به الوديعة ولهذا كرمه فليقتلوا القاصد وغيره ولأن السبب في عمل عهده أولا لا يجوز الحكم اه فتح

سدا الا بعد فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما لو تلاها في الارضات المكرهه وصحبت يجوز اذا واهى
 فيها وان كانت ناقصة لتحق السبب لصال واعا الا بعد الصلاة لان رايه محدثا واحدا لا تبطل
 الصلوة الا ترى اني أدرك الامام بعد ما رفع يمينه من الركوع جديده ولا يعتبها ولا تبطل
 قهر يتهنئ ذلك وقيل بعد الصلاة وهي رواية التوادد لانهم لم يترفعوا الصلاة فاجابوا
 رافضائها كن على التفرق في حلال الفرض وقيل هو قول محمد وعند هذا لا يبعد ما نحلى ان السجدة
 الواحدة فربما قد كسبت الشكر فيبقى الانتقال قال رحمه الله (ولو سمع من امام قائم بمقبل أن
 يسجد سجدة واحدة) لا يلزم لسمعها سجدة واحدة تبعه فيها أولى قال رحمه الله (وبعد ذلك) أي لو
 اقتدى به بعد ما سجده الامام لا يسجد في الصلاة لا بعد الفرائض وهذا اذا أدرك في ذلك الركعة
 باتفاق الروايات لا ما يرد من كل سجدة بل ذلك ثلث الركعة فيصير مؤذيا لها ولا يمكنه أن يسجد
 في الصلاة ما فيه من مخالفة الامام ولا يسجد في ركعة واحدة فلا تقتضي خارجا عن الصلوة أدرك
 الامام في الركوع في الركعة الثالثة من الترتيب لا يقتضيه كذا بخلافه والادراك الامام في الركوع
 في صلاة العبد من حيث يأتي بالتكبير اذ ان ركعته لم يفت محله ان الركوع جعل التكبير الا ترى أنه
 يكبر فيه تكبيرة قال ركوع فليكن محظا لا الامام ولا في ركعة واحدة وان ادرك في الركعة الثانية فتختلف فيه
 قيل لا يصير مؤذيا بالسجدة ولا يصير هي صلاته فيؤذيه خارج الصلاة وقيل لا يصير مؤذيا لها ولكن نصير
 صلاة في ركعة واحدة قال رحمه الله (وان لم يقم) أي لو لم يقم الامام بسجدها بقهر السبب في
 حقه وعدم المانع قال رحمه الله (ولم تقض الصلاة) أي خارج الصلاة لا لغيره
 فلا تادى بالنقص ولا يفسد من أفعال الصلاة وأفعاله لا تادى خارجا قال رحمه الله (ولو تلا
 خارج الصلاة تسجدا وأعادها) أي عادتها وانها في الصلاة (سجدة أخرى) لان الصلاة أقوى فلا
 تكون تبعا للاضعف قال رحمه الله (وان لم يسجد أو لا كفته واحدة) أي ان لم يسجد خارج الصلاة
 حتى يدخل فيها بالتلاوة لسجدتها أجزاء الصلاة من الثلاثين لان المجلس واحد والصلاة أقوى
 فصلت الاولى بتمامها وفي رواية التوادد يسجد في ركعة واحدة من الصلاة لان السابق لا يكون تبعا
 لاحق اولان المكان قد سبق بالاشتغال بالصلاة فصار كونه قبل عمل آخر ولهذا لا يسجد في ركعة
 دخل في الصلاة فتلاها وجب عليها أن يسجد أخرى باختلاف المكان ولان الاول وقتها سبق
 فاستوى ما لا تتبع احدهما الاخرى وجه الظاهر ان المخول في الصلاة عمل قليل وبطله
 لا يختص بالمجلس واعماله يكتف بالاولى لانها أقوى لمكونها اكمل فلا تكون تبعا للاضعف للاختلاف
 المكان ولا يمنع أن يكون السابق تبعا لاحق كالسنة لقراءتض وعلى هذا لو تلاها في صلاة بعد
 ما سمعها من غيره تكفيه سجدة واحدة لذلك وفي رواية التوادد لا تكفيه وفي الخبر يروى مع الصلوة
 آية السجدة من رجل ثم من رجل ثم تلاها أجزاء واحدة عن الكل وإن لم يسجد هاتط الكل ولو لم
 يقرأ التي سمعها يجب عليه سجدة خارج الصلاة ولو تلاها في الصلاة فسجد ثم رآه أعادها يجب عليه
 سجدة أخرى وهذا يؤيد رواية التوادد وقيل لا يجب عليه ما لم يتكلم وقال رحمه الله (كن
 كره في مجلس لاف مجلسين) أي أجزاء سجدة واحدة وهي الصلاة كما تجزئ من كره في
 مجلس واحد ولا يجزئ من كره في مجلسين لان ذلك لا يتناول وهذا لان معنى السجدة على التناول
 ما أمكن وامكانه عند اتحاد المجلس لكونه جمعا للقرآن فمما يتكرر للمعالجة كافي لا يجب
 والقبول وغيره والقارئ يحتاج الى التكرار للحفظ والتعليم والاعتبار وهو يتناول في السجدة دون
 الحكم ومعناه أن تحصل التلاوات كلها كتلاوة واحدة تكون الواحدة منها سببا والباقي تعالها
 وهو التي بالعبادات إذ السبب متى تحقق لا يجوز تركه حكم ولهذا يحكم بوجودها في موضع الاحتياط
 حتى تبرأ منته يفتن والتدخل في الحكم البين في الصلوات لانها شرعت لغيره وهو يفرغ من واحدة

(قوله ولو تلاها في الصلاة)
 يسجد ثم سلم وأعادها في
 آخره) وان قرأها في غير
 صلاته يسجد ثم انتح صلاة
 في مكانه فقرأها فقبله
 سجدة أخرى وان لم يكن
 يسجد ولا في شرع في
 الصلاة في مكانه فقرأها
 فسجد لها جميعا جزأه
 عنهما في ظاهر الرواية
 وروى ابن حنبل عن محمد
 وهو أحد الروايتين من
 فؤاد الصلاة أنه لا يجزئ
 عنهما عليه أن يسجد التي
 تلاها خارج الصلاة بعد
 الفرائض من الصلاة وفي
 الاولانية ولو تلاها تدخل
 في الصلاة فتلاها ولم
 يسجد حتى فرغ سقطت
 احداها وجبت الاخرى
 اه تارة

(قوله ولا الانتقال من زاوية إلى زاوية إلى آخره) ولورأها في رواية السجدة الجامع كقوله تصدقوا بحدوثك ذلك حكم البيت والدار
وقيل في الدار إذا كانت كبيرة (٢٠٨) كبيت السلطان قد لا في دارها ثم فلا في دار أخرى يلزمه سجدة أخرى وأما

فصل المصود فلا حاجة إلى الثانية والفرق بينهما أن التداخل في السبب توجب فيه الواحدة
على قلبها وما بعدها وفي التداخل في الحكم لا توجب إلا على قلبها حتى لو تداخلت ثم تداخلت في المجلس
بحد لا يملك الفرق في موضعه ثم المجلس لا يقتضي مجرد القيام ولا جملته وخطوتين ولا الانتقال
من راوية إلى زاوية من بيت أو مسجد وقيل إذا كان المجلس كبيراً يصفق والسجدة كليت وفي
الدوس وسجدة الثوب والانتقال من غصن إلى غصن والسجدة في غير أو موضع شكر على الأصح
ولو كررها كما على الحاجة وهي تسير شكر إلا إذا كان في الصلاة لأن الصلاة لمصلحة لا ما كن
أنا الحكم بمسحة الصلاة دليل على قصد المكان وعلى هذا إذا حدث في الصلاة بعد ما قرأها فذهب
الروضة ثم أعادها بعد الصلاة لا تسكر بل لا تسكر ولا قطع الكسوة ولا الكتمان ولا القنعة ولا التفتان
والكثير فاطم وتلاها ما سجدة ثم أطال المجلس أو أقرعها ما دعا لا يجب عليه أخرى لأصدا
المجلس ولو تبدل المجلس السامع دون التالي تسكر لأن السبب في حقه السماع وكذا إذا تبدل
مجلس التالي دون السامع على ما قيل والأصح أنه لا يسكر بل لا تسكر قال رحمه الله (وكيفيته) أي
وكيفية المصود (أن يسجد شرائط الصلاة من تكبيرين بلا زرع بدو تشهد وتسلم) أي بلا تشهد
وتسلم والمراد بالتكبيرين تكبيرة عند الرفع والأخرى عند الرفع وروى عن أبي حنيفة وأبي
يوسف أنه لا يكبر عند الاصطفاة وروى عن أبي حنيفة أنه يكبر عند الانتقال دون الانتقال وقيل
يكبر في الانتقال بلا خلاف وفي الانتقال خلاف بين أبي يوسف ومحمد فلي قول أبي يوسف لا يكبر
وعند محمد يكبر والاول هو الظاهر لأن التكبير لا انتقال في حق من يقف عليه اعتباراً بسجدة الصلاة ويرفع
صوته بالتكبير وقوله بلا زرع جازي في حديث ابن عمر كان عليه الصلاة والسلام لا يفعل في السجدة
يعني لا يرفع يديه ولا تشهد عليه ولا سلام لأن ذلك لتقليل وهو يفتدي بغير التريفة وهو مودع
هنا فإذا أراد السجدة يسجد أن يقوم يسجد وروى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله
سجد أكل فكان أولى ويقول في سجده مثل ما يقول في سجود الصلاة على الأصح قال رحمه الله
(وكره أن يقرأ سورة ويبدأ بالسجدة) لأنه يشبه الاستسكاف عنها وهو من القرآن من زوم السجدة
وهما من بعض القرآن وكل ذلك مكروه قال رحمه الله (لا تكبره) أي لا تكبره معه وهو أن يقرأ آية
المصود ويبدأ ما سواها لا ما بدا لها وقال محمد أحياناً أن يقرأ قبلها آية أو اثنين دفع عنهم التشويل
وقال طائفة إن أن يقرأ معها آية أو اثنين فهو أحب وهذا ممن من الأول وإنما كان أهم لأن قوله معها
يجوز أن يكون قبلها أو بعدها ولا كذلك الأول وهو قوله قبلها واستحسنوا إجماعاً شافعية على
السامع وقيل إن وقع قلبه ما منهم يؤذونها ولا يشق عليهم ذلك ليجهر بالكون حاله على الطاعة
وموضع المصود في سجدة عند قوله تعالى وهم لا يسمعون وهو مذهب ابن عباس وعند
بعضهم عند قوله أن كنتم ياء مقبذون وفي التل عند قوله تعالى رب العرش العظيم وشذ بعض الشافعية
وقال عند قوله تعالى ويوم لا يخفون وما يملكون وقيل على قراءة الكسائي عند قوله تعالى ألا يا جدوا
بالخفيف وفي من عند قوله تعالى ونورا كما أوأب عندنا وعند بعضهم عند قوله تعالى
وحسن ما ب وفي الاشتقاق عند قوله تعالى وإن أنزلى عليهم القرآن لا يسجدون وعند بعض
المالكية في آخر السورة ولورأها السجدة الحرف التي في آخرها لا يسجد ولورأ الحرف الذي
يسجد فيه وحده لا يسجد إلا أن يقرأ كثيراً السجدة بحرف السجدة وفي مختصر البصر لورأوا يسجد
وسكت ولم يقل وأقرع بتلازم السجدة وأنه أعلم

في السجدة الجامع إذا تلافى
دار ثم تلافى دار أخرى
يكفيه سجدة واحدة
وفي طائفة آثار آية السجدة
في السجدة الجامع تقول
عن مكانه كسراً فاعاد
التلاوة سجدة السجود
اه تارة ثانية (قوله) ولو
كررها كما على الحاجة
إلى آخره) قال في الواقع
المسلمية في الباب الخامس
الذي يحسد آخرها
أقوى الشيخ الإمام
الائمة الخواص وغيرهم
الشيخ الأئمة رحمهم الله
رجل تلاوة سجدة على
غصن ثم انتقل
إلى غصن آخر فاعادها
كان سجدة الانتقال دون
زول من الأول كقوله
سجدة واحدة لأن المجلس
مستدوان كان لا يسجد
الانتقال إلا بالزول من
الاول سجدة بدت لأن
المجلس غير مستدوان وفي
تلاوة طائفة تلاوة
السجدة في الصلاة ماراً
على الحاجة وهي تسير
أصهار جمل يسوق الحاجة
شلفه موجب على التالي
سجدة واحدة وعلى التالي
الحاجة بكل تلاوة سجدة اه

باب صلاة المسافرين

وهو مقلع من سفر حتى
مفر لا لثقله لا تكون إلا بين اثنين اه عني السفر عارض مكسب كل تلاوة الآن التلاوة عارض هو عبادة
في نفسه لا بعرض بخلاف السفر لا بعرض فلذا أخر هذا الباب عن ذلك اه كل

باب صلاة المسافر

قال
مفر لا لثقله لا تكون إلا بين اثنين اه عني السفر عارض مكسب كل تلاوة الآن التلاوة عارض هو عبادة
في نفسه لا بعرض بخلاف السفر لا بعرض فلذا أخر هذا الباب عن ذلك اه كل

(قوله في الثلاثة أيام إلى أتوه) في السابح الراد إلى أيام في الكتاب التهزون البالي اه كاتي (قوله في المنزى برأو جبر أو جبل إلى آخره) تفصيل السير المتصف بثلاثة أيام أو التقدير معاً منه بكونه في ثلاثة أيام حاصل أو واقع أو جبر أو برأو في جبل اه ع (قوله في المنعصر الأرض إلى أبي الخ) قيداً لمقرض لمخرج عن السفن فانه لا تنصرف وقيداً بأى لضع العبر والمغرب اه دواة ثم الأصل في القصير قوة تعاضد وانضاض يتم في الأرض فليس عليك حناح أن تنصرف وامن الصلاة لا وقد استنسخ لتعليق يصفوف الفتنة بالإجماع في طامو بعمومه أخذت في القياس فلا غدر ويعتقوه من هذا وادوا جميعاً مقتدره لان معنى الضرب في غير الأرض غير مراد بالإجماع اه كاتي (قوله أو يقول في كلامه تقديم) قال العيني وجعلناه لا يخرج إلى هذا التكتف وليس في التركيب ما ذكر قبل قوله سيراً هو مفعول قوله مر بها ثم ان هذا السير يتصف بشيئين الأول أن يكون وسطاً أو أن يكون ثلاثة أيام لانه لا شك أن من يخرج من شته مر يد سيراً أو كنه جبراً رادنا السير مطلقاً إلى أرض له بل حين رادنا الأوسط المقدّر بثلاثة فينشد انتصاب صرا على التحويل أو انتصاب وسطاً وثلاثة أيام على الوصفية (٢٠٩) ويجوز أن تفسر ما يترجع خلفه

ويكون قوله ثلاثة أيام
مفعولاً لقوله مر إذا يكون
تقدير الكلام مر إذا يسر
وسط ثلاثة أيام أه قال
في صيغة المسافر إذا بكر
في اليوم الأول ومضى إلى
وقت الزوال حتى بلغ
لمرحلة فقرر فيها
بلاستراحة ويات فيها
بكرى يوم ثالث ومضى
حتى بلغ المقصد وقت
زواله يصير مسافراً
هنا أو هن سألته قص
قال مضيه لا قال مضى
أدلة الخواص رحمه الله
الحمد لله يصير مسافراً
أه (قوله فليجئ بالسر
من قصاصة في حقه)
ولاحظ تصد مع سر
لأنه يجردوا خصا مجرد
وإن قام ضد السفر ثبت
مجرداً لأنه لأن المساحة

قال رحمه الله (من جاور يوت مصر مدياسرا وسطا ثلاثة أيام) أي قدوس ثلاثة أيام لاحتقية
السيرة حتى لو قطع في يوم واحد قصر قال رحمه الله (في بر أو بحر أو جبل قصر انقضى ارباعي)
قوله وسطا مفتاحا لمدد محذوف والعام في السيرة المذكورة لا يقتضي ان لو قطع قد در مريدا
أن يسير سيرا وسطا في ثلاثة أيام ومرا دالتقدير لأن يسير في اسيرا وسطا لأن يرد في السيرة
وأيام ينفذ تلك المسافة وتبين أن يقرب مريدا ثلاثة أيام سيرا وسطا في بر أو بحر أو مريدا
مسيرة ثلاثة أيام وسطا يسير وسطا أو تقول في كلامه تقدير بر أو بحر وحذف تقدير مريدا مسيرة
ثلاثة أيام سيرا وسطا أي يسير وسطا وهو سيرا ابل وشهو ثم كلامه يتعين أن يشهد أحداهان موضع
يبدأ فيه بالقصر والتي بان اشتراط قصر السفر والثالث بان يندرساته ورايع بحكم القصر
فيه أما الأول فانه بقصر اذا فرق بيوت المصر للروى أنه عليه الصلاة والسلام قصر مصر بني
الخميلة وروى عن علي رضي الله عنه أنه قال لو جاورها هذا الخبر لقصرنا ثمانية عشر ليلة وروى
من الجانب الثاني من معنى لو جاورها من المصر قصر وان كد يحد ثم جانب آخر في قوله وار
كانت قرية من مصر بروض المصر يعتبر بجاورها هو الصحيح وأما الثاني وهو بان اشتراط قصد
السفر فلا بد السائر من قصد المسافة مقبلة ثلاثة أيام حتى يترخص برضعة المسافرين ولا يترخص
أبدا ولو طاف الدنيا جميعا بل كان طالب آتي أو غريم وشذوذ ويمكنه قلبه الفتن يعني اذا غلب
على ظنه أنه يسافر قصر اذا فرق بيوت المصر ولا يشترط فيه التيقن وثالث وهو بضعافه
السفر فقد قال أصحابنا نقل مسافة تسير في الأحكام مسيرة ثلاثة أيام يسير توسط وهو سيرا ابل
ومشى الا قد دام في أقصر أيام السنة وعن أبي يوسف أنه معتبر بيومين أو أكثر ليوم الثالث وعند
الشافعي يوم وليلة والحنابلة عليه الصلاة والسلام بمن القبر يوم وليلة والشافعية ثلاثة أيام
وليالها ووجه التمسك أنه يقتضي أن كل من صدق عليه أن يسافر شرع فلهم ثلاثة أيام
اذا دام في قومه والمسافر لا يستغرق كافي جانب التحير ولا يتصور ذلك الا فاكثر نقل مدة سفر ثلاثة
أيام لا يوقر زائل من ذلك لا يمكنه استغاضته لانتها مسفره فتضي تقديره ضرورة ولا يخرج

(٢٧ - زبلي اول) فبعد ما صبحنا في زكّ النعل والقرن بكيفية مجرد نية ثم استردناه فلما يكفيه مجرد النية اه كاكى وعلى هذا قالوا أسمرن مع جيشه في طلب العدو ولم يكن بين ذلك وبينهم صلح الا فاسم في الذهاب وان طالت السيرة وكذا الكثرة في ذلك الموضع اما في الرجوع فان كانت متفرقة فصرنا وزلم حوى عليه هل دار غيرهم منهم برسمية فلا تامة بالهم مصر فاذا روى على احوالهم على نفسه فهو على (٢) فاستوى على غير استمر فخرج في مصر ونصرنا في احوالهم من سيرة ثلاثة ايام في انتم ما بلغ الصي وأسلم الكثرة فصرنا في مصر فبقي في مصر ثم نزل على نعمهم القصور ونية من الصي حين انشأ السفر بخلاف النصاري والباقي بعد رحمة النية اقل من نية ثم اه فتح (قوله بغير مودة) مع الازمنة التي تقابلها اه (قوله موسى الاقدام) المراد بشي الاقدام بغير شقة اه ونحوه في السير والسير في دوله واسموا به ونحوه في امور واسطها اه كاكى (قوله اكرام اليوم الثالث الى آخره) وهو رواية عن أبي خنيفة وعبد بنو ابراهيم مفضل في اليوم الثالث بعد الزوال اه كاكى (قوله وقد علم من ذلك انكته الى آخره) قال الامام كليلة رحمه الله ان قيل قال المراد بمسافر ثلاثة

أيام إذا كانت سفره يستوجب الصاعدا لاحتالته احتقال مخالفه الظاهر فلا يصار إليه لا تقول قد صدر واليه على ما ذكرنا من أن
 السفر إذا تكرر في اليوم الأول ومشي الوقت الزوال والحق بلغ المرحلة فنزل بها الاستراحة وقبيل فيها تكرر في اليوم الثاني ومشي إلى ما بعد
 الزوال والوقت تكرر في الثالث ومشي إلى الزوال فبلغ المقصد قال السرخسي الصحيح أنه يصير صاعدا واعتدالية وعلى هذا خرج الحديث
 إلى حيز الاحتال المذكور وإن قالوا بوجه كل يوم ملحقة بالمقضى منه الطريق لا بد من تحطيل الاستراحات لعدم واصلية السير لا يخرج
 بذلك عن أن يصير أربع أميال من ثلاثة أيام فإن عصر اليوم الثالث في هذه الصورة لا يصح فيه قبيل تمام اليوم الثالث للحاقه بعشر
 حيث لم يثبت فيه رخصة السفر ولا هو سفر حقيقة فظهر أنه انما يصح ثلاثة أيام بشرط إذا كانت سفره ثلاثة أو يومين الاحتال المذكور
 من أن بعض المسافرين لا يصح ما ولا يخلو أي يوسف ولا يختص الأبع هذا القول واختيار مقابلوه انهم من نفس الأئمة وعلى هذا
 يقول لأقصر هذا المسافر وألا أقول باختصار مقابلته بل أنه لا يختص بما أوردنا من أنه فتح قوله على ما ذكرنا وعن ذكره صاحب
 المحيط فيه اه (قوله وقيل خمسة عشر والصحيح الأول إلى آخره) قال الكمال شكر أقصره وإعما كان الصحيح أن لا يقدر به إلا
 ولكن الطريق وعمره أصح يقطع في ثلاثة أيام أقل من خمسة عشر فرسا قصر بالنص وعلى التقدير باحذ هذه التقديرات لأقصر
 نيل عرض النص فلا يعتبر سوى غير الثلاثة وعلى اعتبار سير الثلاثة عشر الأقدام لو استعمله كالبريد في يوم قصر فيه وأقصر لتحق
 سبب الرخصة وهو قطع مسافر ثلاثة (٢١٠) أيام بسير الأبل ومشي الأقدام كذا ذكر في غير موضع وهو أيضا ما يشق

الأنه كمال الذي قلنا
 ولا يختص الأبع قصر
 مسافر يوم واحد أو قطع
 فيه مسيرة أيام والأزمن
 القصر لقطعها في ساعة
 صغيرة كقدر درجة كالجوكن
 صاحب كرامة الطي لاه
 يصدق عليه أنه قطع
 مسافة ثلاثة بسير الأبل
 وهو بعيد لا يتقاسم
 الشقة وهي العلة أعني
 التقدير بثلاثة أيام أو
 أكثر لأنها المعروفة بمدة
 الحكم بالنص المقضى أن
 كل مسافر يتمكن من مسير
 ثلاثة أيام غير أن لا أكثر

بعض المسافر عنده وروى عن أبي حنيفة أنه مقدّر ثلاث مراحل وهو قريب من الأول لان
 المتأخر في السفر في كل يوم مرحلة خصوصاً في أقصر أيام السنة وقيل أنه معتبر بالفراسخ فتقدر
 بأحد وعشرين فرساً وقيل بثلاثة عشر وقيل بخمسة عشر والصحيح الأول ولم يذكر مدة
 السفر في المخطوطات الرواية وذكر في العيون عن أبي حنيفة أنه يعتبر بمسيرة ثلاثة أيام في البر
 وإن أسرع في السير وسار في يومين أو أقل والمتأخر في السفر أن ينظر ثم تسير الشقة في ثلاثة أيام
 ولها إذا كانت أربعاً مستوية متعدياً في فصل ذلك والمقدّر لثلاثة أيام في الجبل وأما الأربع
 فتقدر فرض المسافر في الأربع ركعتان وهو قول عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وجابر
 وقال الشافعي فرضه الأربع والقصر رخصة اعتباراً بالصوم ولنا حديث عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه قال صلاتا السفر ركعتان وصلاتنا الأضحية ركعتان وصلاتنا الفطر ركعتان وصلاتنا الجمعة ركعتان
 تمام قصره على لسان نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم وقد نبهنا على إقترى وقالت عائشة رضي الله عنها
 فرضنا الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما
 أنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فكان لا يزيد على ركعتين وأبكر عمر وعثمان كذلك وعن
 ابن عباس مثله وكل من روى صلته عليه الصلاة والسلام في السفر روى القصر ولو كان فرض المسافر
 أربعاً لم تركه عليه الصلاة والسلام على الدوام لاختياره الأشق والعزيم فعمل بذلك إلا أن الأربع في حقه
 غير مشروع ولأن الشفع الثاني لا يقض ولا يتم تركه وهذا أجل لأنه بخلاف الصوم لأنه يقضى

بقام مقام الكل عند أبي يوسف وعليه ذلك أقرع وهو ما إذا وصل عند الزوال من اليوم الثالث إلى المقصد فلو صوم
 نفر معه جواز الترخص مع سبب يوم واحد أقطع فيه قدر ثلاثة بسير الأبل يطول الدليل ولا دليل غيره في تقديرهم أدنى مقدار المسير
 قبض أصل الحكم أعني تقديرهم أدنى السفر بركعتين بثلاثة وأقل اه (وعلى) أن من الشارحين من يحكي خلافاً بين
 الشافعي في أن القصر عند ما عجزه أو رخصة وقيل اختلاف عباراتهم في ذلك وهو عطل لأن من قال رخصة عن رخصة إلا سقط وهو
 المنع بغيره من رخصة عجز وهذا نص لا يصح على أحد اه فتح (قوله على لسان نبيكم محمد صلى الله عليه وسلم إلى آخره) أخرجه
 الساق وابن ماجه ورواه ابن حبان في صحيحه وأصله لابن عبد الرحمن لم يسمع من عمر مدفوع بثبوت ذلك حكمه بمسافر في مقدمة كتابه
 اه فتح (قوله وهذا آحادنا قلناه) يعني ليس معنى كون الفعل فرضاً إلا كونه مطعواً بالثبوت قطعاً ولنا على الخلاف الاصطلاح فائبات
 القصير بين أدائه وتركه رخصة في بعض الأوقات ليس حقيقة لآني الإقراض في ذلك الوقت للثبوت فيه وبين مفهوم الفرض فإنما
 بالضرورة أن ثبوت الترخص مع قيام الإقراض لا يتصور إلا في التأخير ونحوه من عدم الإزام ببعض الكسفات التي عادت لازمة في
 الفرض وهذا الذي قطعي في أن سقط فإنما كون الفرض مابق اه فتح فاعلم قول الشافعي ولا يتم تركه إلى أن تمسك بالرائد
 على قرأته آه وثلاث آيات في رواية يثابو بفتح قرأه ولو تركه لا يصح بفتح قرأه وكذا بالرائد على فقد الفرض في الركوع
 والسجدة وهذا من هذا المثابة وبصوم المسافر فانه لو تركه لا يصح ولو فعله بثلثي بفتح قرأه وكذا من الاستطاعة على الحج ولو تركه

لا يعاقب ولو أن يجلد، ويقع فرضا قلنا لا تدعى آيتين وثلاثا بما يقع فرضا بعد الانتهاء به ليل آخر وهو أن الواجب في الأمر المطلق ما يطلق عليه اسم الأمر بطول الاستجابة ولكن لو أن بار يذبح يقع فرضا نحو فقط الأمر وما يتناول مطلق الأمر ما يعامل معارف في صحة في الأصول فالأمر بالقرض أو كوع الصبر من هذا القبيل فلا حسم هذه الآيتين بكون فرضا ولو جمعتا مع ما مضى فيه لأن الأمر بالنظر غير مطلق بل هو مقيد بأربع في حق القيمة وبأربع كفتين في حق المساقاة ترى هو أكثر ركعة لا يجوز نزع أنهما صلاوة واحدة في الأربع لا يجوز في الفرض ثم لم نعتك الركعتان لفرضية في حق المساقاة وجعلنا لعمدة مما بالاجماع يبيح الأربع فرضا لأن الأمر لا يشاؤنا أحدهما أما الأمر فقد دخل تحت الأمر فهو كونه في نعمه فحكمنا به فليصمه ظاهرا وفي حق القيمة والمساكنة واحدا لا يردنص السابقين لاختلافه فلا يعاقب تركه ولو ثبت يقع فرضا وأما القرض فاما لا يعاقب تركه الخ لم يحد شرطه وهو الاستطاعة فاما أن يصل المشقة فقد حدثت الاستطاعة لأن شرط عند قرب المسافة الاستطاعة باليد وقد تحقق فوقع ما دى فرضا كما لو صرنا كذا في رهنشي العلامة وفيه نوع تأمل وفي الخط اختلاف في السنن ولا تصرفها بالاتفاق لا مشرع تخفيفا وهو في (٢١١) الرافض بل هو محرم بن تعمله وانترك

فقبل أنقله أفضل ترخا
وقد روى عن أبي بكر
وغية من الصلبة ترخا
وقيل فعمل أفضل ترخا
وقد الهندواى حان
انثرون الفعل أفضل وحال
اسرا تمخه أفضل وقيل
يصلى منه فمصر لترخا
وقيل سنة المغرب أيضا
وفى البسوط لأباس بترخا
السنة وهذا يدعى أن
الفعل أفضل وقد روى
ماروى عن بعض الصلبة
مما على السير على وجه
لا يملك الملك لأدائها
وفى جنى عن الحسن بن
سوى النكه المسافر نكة
الأربع أم دحقى عتقها
غة الرصكتين قال

الرازي وهو قولنا لا اله الا انا في اربع مائة ألف فرسخه كية الفجر اربع مائة واربعة مائة كعبين ثم يقول اربع مائة سد لانتقال فهي مائة كين
الفتح الظاهر ثم في العصر اه مراجع الدواة (قوله وبصر مسالكنا في السلام الخ) ان السلام هو جباله ترك واجب تكبيره
الانتقال في النسل اه كاك (قوله ثم في الاقامة في فرضه) أي عند هذا خلافاً له كاك وأخلاقاً من كونه في الجمع
اه (قوله أو عزى الاقامة نصف شهر في بلاد وقره) طاهران الرادحي يدخل في بلاد وقره فيقوى ذلك والانتفاء الاقامة فيقره
والبلاد مضمرة حال سفره الما قبل دخولها السكن تركه لظهور اه فتح (قوله وفي لفظة الخ) حتى انه يصل اربع مائة
وقياسه أن لا يصل فطره في رمضان وان كان يسع مائة لانه ما استقر السفر منه اقامة لاحسنه التفتي اذ لم يستحكم
ادلم بمعله فكانت الاقامة فضلاً لعارض الاقامة الختم ووقيل الصفة مفارقة نبوت فاصدا مائة وثلاثة أيام لا استكن
سفر ثلاثة أيام دليل نبوت حكم السفر غير ذلك فتدفع العلة بحكم السفر منته كذا فيمكنه حكم الاقامة احتاج الى اسناب
اه فتح أي احتاج من قال العلة استكمل ثلاثة أيام في الجواب اه (قوله واه ترشح) فديا في قوله فقدرنا على السفر لانهما
مذنان سوحيان فهذا قول قياسي أصح من السفر والعلة كونها موجبة ما كان ساقطاً وهي ثابتة في مدة الاقامة وهي الفرح
فاعتبرت كتبها وهو الحكم واصلحها بانه بعد نبوت انتدبر بانفسه وحده بانه ولي مودع في ظاهر فرجه المودع عن

ابن جرير على المروى عن عثمان رضي الله عنه لما اراد ما لم يجهل من هذا الشئ اه فتح (قوله التنازع) ومن الخ) لاهل بيوتها
 في احد الموضعين كلا ولو اعتبر في موضعين لا يمكن اختيارها في مواضع وكل شئ لا يصلح عنه السفر فلا يمكن تحقيق الرخصة حيث
 فلوزي البيت في احدى خمسة عشر ومائة الصلاة لانه يعدم قبل البيت في احدى ما وكفى للناسك الحاج اذا دخل في
 اهل العشرة وكفى في احدى خمسة عشر وما اودع قبل ايام العشر لكن بقي اليوم الترويه لاقبل من خمسة عشر وما وصى
 الاقامة لا يصح لانه لا يضمن الشروع في معرفة فلا يصح منه نية الاقامة خمسة عشر وما فلا يصح قبل كل سبب تنقذ عيسى
 ابن امان هذه المسئلة وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث قال قد خلعت مكة في اول العشر من ذي الحجة فجمع صاحب بيت وعزمت على
 الاقامة شهر اجعلت اتم الصلاة فقبضوا على اصحابي في حنيفة فقالوا خلعت مكة في ايامي وعشرات فلما رجعت الى بيتي بدا
 لصاحبي ايجرح وعزمت على ان اصاحب مبعثت انصر اعلانا لقتال الى صاحب ابي حنيفة اخطأت فالتك مقبلة بمكة فنام فخرج منها
 لا تصبر سافر اقلت في نفسي اخطأت في مسئلة واحدة في موضعين ولم يتحقق ما يفتي من الاخبار قد خلعت مسجد ابي حنيفة
 واشتغلت بالفتنة من شرح الجمع لابي الباقه رحمه الله (قوله الاذوى ان يقيم) أي قبل الدخول اه ابن جرير شأنا (قوله اول يوم
 وبقي سنين الخ) لا يابن جرير رضي الله (٢١٤) عنهما اقاموا بذي بيان سنة اشهر وكان يقصرون عن جماع من العصابة

رضي الله عنهم مثل ذلك
 اه هداية (قوله اذوى
 عسكر ذلك الخ) قال في
 الهداية وودخل دار الحرب
 مستأنا وصى الاقامة
 في دارهم في موضع الاقامة
 هت فنته والاسرا اذا
 انقضت من ابدى التكفار
 وتوطن في غار اوسر يوفى
 الاقامة خمسة عشر يوما
 يقصر اه (قوله في دار
 الاسلام في غير المصر الخ)
 اما اذا حاصر وهو في مصر
 من امصار المسلمين تصح
 ثبتم للاقامة باختلاف
 اه ع (قوله لا نكلمهم
 يخالف عن يمينهم) لانهم
 قتلوا العزيمه موطنون على

مستقطن قال رحمه الله (لا يمكن ومنه) أي لا اذوى الاقامة بمكة ومنه حيث لا يتم فيها لان الاقامة
 لا تكون في مكانين اذ لو جازت في مكانين لم يأت في اماكن فيؤدى الى ان السفر لا يتحقق لان اقامة
 المسافر في المراحل لو جرت كانت خمسة عشر يوما وكذا الاذوى ان يقيم في الليل في احدى ما
 يقصر مقبلا يخلو فيه لان اقامة المارء نصف الى بيته يقال فلان يمكن في بيته كذا وان كان بالهار
 في الاسواق هذا اذا كان كل واحد من الموضعين أصلا بنفسه كذا كروان كان احدى ما
 الاثر ان كانت القرية قريبة من المصر بحيث يقبلا للجمعة على ما كتبها فبصير مقبلا يدخل احدى ما
 أجمع ما كان لانهم في الحكم كوطى واحد قال رحمه الله (وقصران نوى اقل منه اذ لم يتوبوا من سنين) أي
 قصران نوى اقل من خمسة عشر يوما اذ لم يتوبوا او ما قبل غدا اخرج أو بعدد يوم على ذلك حسب
 لما ذكرنا في السفر لانه لا يرى عنه فلا يمكن اعتبار يومين عنه قال رحمه الله (اذا نوى عسكر ذلك بارض
 الحرب وان حاصر ومصر او حاصر واهل البقي في دارنا في فيه) قوله اذوى عسكر معطوف على قوله ان
 نوى اقل منه اه وقصران نوى اقل منه اذوى عسكر ذلك أي خمسة عشر يوما بارض الحرب ولو حاصر واهل
 مصر من امصارهم او حاصر واهل البقي في دار الاسلام في غير المصر لان نسبة الاقامة في دار الحرب
 او البقي لا تصح لان حاله يحاطر عنهم ليرد دين القرار والقرار ارضار كالغداة والجزرة والسفينة
 وعند ذلك تصح ثبتم في الوجهين اذا كانت الشركة لهم لتتمكن من الاستقرار ظاهرا وعند ابي يوسف
 تصح اذا كانوا في بيوت المدد وجوابه ما ذكرنا من التردد ولهذا قالوا من دخل بلدة فقتلها فقتلوا نوى
 الاقامة خمسة عشر يوما لا يصير مقبلا لان غرضه حاشته قبل الوقت يخرج منه قال رحمه الله (بخلاف
 اهل الاضية) يرحل تصح منهم نسبة الاقامة في الاصغر وان كانوا في المغارة لان الاقامة اصل

انهم انهم من مواويل قبل اقامة خمسة عشر وهو امر مجرى فيهم واهذا معنى قيام التردد في الاقامة قطع البية عليها
 فلا
 ولا يضمن تحقيق قطع النية من قطع المقصد وان كانت الشك لهما لان احتمال وصول المند الى العدو ووجود مكيدة من القليل
 يهزمه الكثير فاقم ذلك ليع قطع المقصد ولهذا ضعف دليل أي وصف الصفقات كانوا في بيوت المدد لان كانوا في الاضية لان مجرد
 بيوت المدد ليس على ثبوت الاقامة بل مع النية وقطع اه كمال قوله اقامة أي خمسة ايام اه (قوله فصار كالغداة) أي فصار
 المصر من دار الحرب قبل الفتح حتى اهل العسكر كالغداة من جهة انها ليست عومح اقامة قبل الفتح اه (قوله تصح فيهم في
 اوجيبين الخ) أي في محاصرة اهل الحرب في محاصرة اهل البقي اه (قوله تصح اذا كانوا في بيوت الخ) لان موضع اقامة اه
 هداية (قوله في من يضاف اهل الاضية) أي كالأعراب والترك والراء اه كافي والاضحية جمع خد وهو بيت الشعر اه
 ع (قوله يعني حيث تصح منهم نسبة الاقامة الخ) يروي ذلك عن ابي يوسف اه هداية وكتبنا صومعلا في به وجهين اه (قوله
 لان الاقامة اصل الخ) والسفر عارض فيهم على الاصل اولى والثاني ان السفر انما يكون عندئذ الى مكان لا يضمنه السفر وهم
 لا يرون ذلك قط بل يتقانون من امان ما هو من مري الى مري فكأنوا مقيمين باعتبار الاصل كذا في المبسوط وفي التفتة الاعراب
 والا كرادوا لثاكة والراء الذين يسكنون في بيوت الشعر والصوف مقيمون لان مقامهم المأوى وعادة وفيه ظلال الشافعي وفي المحيط

(قوله وقال الشافعي الخ) صورته من سفر رخصة قطع الطريق أو السبي على الإمام العادل أو القدر على الولي بأن ابن العبد أو نرجس المرأة بغير حرمان أو ناسخه ذلك اه كأي (قوله وإطلاق النصوص) أي نصوص الرخصة قال تعالى فمن كان متكبرا فليصل على سفر فعدت من أيام أخر فقال صلى الله عليه وسلم مع المسافر ثلاثة أيام واليهما امتنعنا من الأحاديث المفيدة فطلق القصر على معنى السفر فوجب إعمال إطلاقه لا يجحد ولم يوجد اه فتح قال في الهداية خصص الكتاب وإن ودد في الصوم لكن ثبت المحكي في الصلاة بتجربة الأجماع لأن إطلاقه في الكل واحد فكأن زيادة قسدا لا إضافة فقصر بحجج التبع اه (قوله وإطلاق النصوص) أي ما يكون بعده أو يحوطه كالأقوال ونحوه اه كأي (قوله ودون التبع الخ) أما أنا كن مضافا إليه لا يسير تعاطاه المعنى اه قال في الهداية وحكي أن أبا يوسف حتى عكركم عن عام بجمع مع الرشيد فليصل قال بأهل مكة أنتم أصلا نكم فالتقوى سفر فقال رجل منهم نحن أقسم بهذا منك فقال أبو يوسف لو كنت فقيها ما تكلمت في الصلاة اه اتقوا فان قيل ذكر في تناوؤي فاضحان وغيره أن العلم بحال الإمام شرط لصحة أداء الصلاة بالجماعة ورواية الكتاب تدل على صحة الاقتداء بدون العلم بهالة المتقيم أو مسافر لأنهم لو كانوا ظاهرين بكونهم مسافرا لكان قول الإمام أنتم أصلا نكم عينا لثلاثة فجاء ليعيدوا كلوا ما عين بكونه مقبلا كغير هذا القول لئلا يفتقدوا ما عين منهم لم يلزموا به وقت الاقتداء القليل عليه ما ذكر في نوادر البسوط ورجل حتى باتقوا الظاهر ركعتين في مصر أو في موضع لا يعلمون مسافروا ومقيم فصلاتا تقوم فاستقوا كلوا مقامين أو مسافرين لأن الظاهر من - لمن كل في موضع الإقامة متقيم والسبب على الظاهر واجب حتى يبين خلافه وإذا كان الإمام مقبلا باعتبار الظاهر فعدت صلاته وصلاة القوم من سلم على (٢١٦) رأس الراكعتين فادسأوه فأخبرهم أنهم مسافرون جائز صلاة القوم

كلوا مسافرين أو مقيمين رحمة المسافرين كغيرهم للمطيعين وقال الشافعي رحمه الله سفر المحصة لا يفيد الرخصة لأنه ثبت فأنتم أصلا نكم بعد فراغه تخفيفا فلا يتعلق بما يجب التخليط ولما أطلق النصوص ولا نفس السفر ليس بمصلحة وإنما المحصة ما يكون بعده أو يحوطه رخصة تتعلق بالسفر لا بالمحصة وهذا ما عرفت أن المحصة لها مارة لا تنطبق الأحكام كالسج عند النداء قال رحمه الله (وتعريفنا الإقامة والسفر من الأصل دون التبع) لأن الأصل هو التمسك من الإقامة والسفر دون التبع قال رحمه الله (كلوا والعبد والجندى) هذا نفس التبع أي المراد تتبع الزوج والعبد تتبع الولي والجندى تتبع الأمير والمرأة إذا كانت متبعها الزوج وإذا فاعلمهم هذا العجل وأما إذا لم يوف فلا تكون تبعه قبل الدخول لأنه لا يمكن من السفر به لو كانا عبد عبد أي خيفه فوجه أنه لا يمكن أن تقع نفسها عنه والجندى لا يكون تبعه إلا الأمير إذا كان يرتزق من الأمير ومن الاتباع الأجبر مع المستأجر والتابع مع أستاذه والمكره على السفر والأمير ثم إذا لم يعلم التابع في السبوع الإقامة لا يلزمه الانعام حتى يعلم كافي توجه الخطاب الشرعي

مسافر ينزلوا لسلامه وإن كانوا مقيمين فقاموا وأتموا صلاتهم ثم سأله وإن أخبرهم مسافر جازت صلاة وعزل الكل وكان ذلك زيادة لسلامهم مسافر وقادته التي عليه الصلاة والسلام لأمر أو إباحة أو كسحا وفي شرح الأندلسي ينبغي أن يغيب الإمام القوم قبل شر وعنه مسافر فأنما يغير آخر هذا السلام اه ولما علم المقيم مقتضى قبل سلام الإمام فنرى الإقامة قبل صعوده من ذلك وتابع الإمام فأنما يفعل ويجوز فعدت صلاته لأنه لم يتحكم بخرجه عن صلاة الإمام قبل صلاة الإمام وقد بقي على الأمير ركعتين واسطة التغيير فوجب عليه الاقتداء فقاما فإذا انفردت جلا فلو في الإمام بعد ما صدق مقتضى فأنه يتم منقردا فلو رفض فتابع فعدت لاقبائه حيث وجب للأفراد اه فتح القدر (قوله والأسير الخ) وفي حكم الأسير من هتأله للولي ولو بقي من بلد وأمر بما زاد من غير به أو حسبه أن كان قادرا على أداء ما عليه من الدين ومن لصدقه أن يقتضى دينه قبل خمسة عشر يوما فاتباع في السفر والإقامة بينه والافية لما حبس اه فتح وفي الهداية والغريم الفليس يصير مقبلا في صلح الدين اه وفي الهداية مسلم أمر بالصد أن كان مسعرا الصد فمقتضى قصر والاقلال أن لم يصل بسأله فأن سأله ولم يجبه ينظر أن كان الصد مسافرا يقصر والاقلال وكذا العبد بالسيد والاعيان كانه قائد في السفر فأن كان أميرا تعتبر في الأعيان وإن كان متطوعا تعتبر فيه اه كأي (قوله لا يلزمه الانعام) قال في الجوهرة وهو الأصح اه قال الكيال رحمه الله وينظر على اعتباراتية من المتبوع أن العبد لو أتى بسيد في السفر فنرى السبلا الإقامة تمت حتى لو لم يعلم العبد على رأس الراكعتين فعدت صلاتها وكذا لو باع من مقيم - لسفر والعبد في الصلاة فسلم على رأس الراكعتين فعدت ولو كان العبد أتبع السيد غيره من المسافرين

(١) يظهر أن هناك طائفة من أهلنا أجيب بان إصلاح صلاة القوم غير متوقفة الخ كنية مصححه

قوى السيد الأمامة صحت فيه فحق عبده لا في حق القوم في قول محمد بن عبيد الله العبد على رأس الكشتين واحد - فاعلم المسافر
 ليس لهم في قومهم والسيد في كل منهم أربابا وهو يظهر ما ناسي مسافر يجمعهم وسافر ير فاعل ذلك يقدم بمقتضى طلب فرض
 القوم أو ما هو المسئلة التي ذكرها في باب الحديث في الصلاة ثم عاين الصديق نصب الولد أضعه أولا أو يشرب أضعه ثم
 نصب الأربعة ويشربها اه فغ (قوله ويل يتره) اه أين وقتة للزوج اه قال الكل وهو الأسود اه (قوله كاتزل
 الحكى) اه فيقتنون ماصلا أو اقربا لهم اه فغ (قوله قيل ين) اه (٢١٧) ترجمنا لإمامة احتياطها اه كاش

وعزل الوكيل وقيل يلزمه كالعرل الحكيم ولو كان العبد شريكاً في مسافر ومقيم قبل يته وقيل
يقصر وقيل ان كان يته معها باثني الحزمة يقصر في ثوبه بالسافر ويته في ثوبه المقيم ولو تزوج السافر
في بلد لا يصير مقيماً قبل يصير مقيماً والله تعالى اعلم

ما ————— سلاطنة

فقد رجع الله (شرط أن أتاه المصير) أي شرط جواز إذا ما جمعة المهر حتى لا يجوز أن أتاها على المفارقة في
القرى لقول علي رضي الله عنه لأجمعة ولا تشرى ولا تفر ولا أضى إلا في مصر يجمع فخر جمعة (وهو)
أي المصير (كل موضع فيه أسروا فمترقا لا حكمه) يشبه الحدود) وهذا رواه عن أبي يوسف وهو
اختيار الكثرى وعنه أنهم لو اجتمعوا في أكبر مساجدهم لا يجمعهم وهو اختيار أبي علي وعنه هو كل
موضع يكون فيه كل محترف ويوجد فيه جمع ما يحتاج الناس إليه في معانيهم وليس عليه مقت
وقاض يشبه الحدود وعنه أنه يبلغ سكاة عشرة آلاف وقيل بوجده عشرة آلاف مقاتل وقيل أن
يكون أهل الجبال لو وجدهم عدو فتحكم دفعه وقيل أن يكون بمثل بعش فيه كل محترف بجزءه
من سنة إلى سنتين فغير أن يشتغل بصفة أخرى وعن محمد كل موضع مصره الإمام فهو مصر حتى
لو تمت إلى قرية تأسا لأقامة الحدود والقصاص بمصر أو طاعا عه بلحق بأقرى وقال أبو حنيفة
رجعه إمام المصير كل بلدة فيها حكمك وأسوار ولها رباتين وقال يصف الطاطم من حاله وعالم يرجع
إليه في الحوادث وهو الأصح وأوجب الشافعي رجعه الله على أهل القرى إذا كانت لها أئمة فجمعة
فيها أربعون رجلا وهم أرباب القوم غلاء مقبول لا يظنون حفا ولا اشتاء الأطن صاحب حديث
ابن عباس رضي الله عنهما أن أول جمعة جئت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم على
مسجد عبد القيس بجوان قر من قرى البحرين ولما روى عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه كعب
ابن مالك أنه قال أول من جمع نافي مرة بي بيضة أسعد بن زرقاة قال قلت له كتمت ومثقال ربيون
رجلا وثاقوه عليه الصلاة والسلام لأجمعة وأتشرى في الأقاصي يجمع وما روى بن قول على
رضي الله عنه وقال حذيفة ليس على أهل القرى جمعة وإنما أجمعة على أهل الأمصار مثل المدائن ولأن
المدينة قرى كثيرة ولم يسبق البناء عليها الصلاة والسلام أمرهم بأجمعة في أوائل وأجمعة
عليهم لأمرهم بها ولعل البناء لا مستقضا وليس في جمعة بمصر من الحديثين أما حديث ابن عباس
فلا بد أن اسم الحسن بالبحرين في الجاهل هو روى ابن الأثير قال صاحب السيرة هي مدينة والمدينة
تسمى قرية قال الله تعالى ولا تزال هذا القرآن على أربعين من القرنين عظيم وهي مكة والطائف
وأما حديث عبد الرحمن فلا بد أن قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كرمالين وغيره
من أهل السلم فلا يلزم جمعة كان قبل أن تفرض أجمعة وكانت غير أن النبي صلى الله عليه وسلم
أضاع على ما روى في القصة أنهم قالوا ودعوا يجمعون فيه كل جمعة أيامهم الصادي يوم الفصل لسا

باب صلاة الجمعة

قَالَ الْاَقْدَقُ وَجَّهَهُ اللهُ
قَبْلَ وَجْهِهِ الْمُنَاسِبِينَ
بَابُ أَنْ صَلَاةَ الْاَسْفَرِ
تَصِفَتْ وَاطِلَةُ الْاَسْفَرِ
وَاطِلَةُ الْجُمُعَةِ تَصِفَتْ
وَاطِلَةُ اخِطَةِ هـ قَالَ
الْفَخْرُ وَهِيَ مُسْتَقْفَةٌ مِنَ
الْاجْتِمَاعِ لِاجْتِمَاعِ نَاسٍ
يَهْوُونَ اِحْيَاءَ اِلْجَاهِلِيَةِ
الْاَسْفَرِ وَبِقَوْلِ اَلْوَلَمَنِ
مَعَهُ جَسَدٌ كَصَبِي
وَلَوْ وَوَدَّ نَحْوُ اِيْمَانِ اَيْضًا
نَزَلَ اَلْاَنْبِيَا عَلَيْهِ اَوَّلُ تَزَايُدِ
النُّبُوِّ وَفِي بَعْضِ اَعْلَى
هَذَا ضَرْبٌ مِنْ عِبَادَاتِ
الْمُسْتَقْدِمِينَ لَهُ قَالَ
الْمَسَاحِقُ وَضَمُّ اَلِاِلْفَةِ
بِحِزْزٍ وَلِقَاءُهَا بِهَاجِمٍ
اِيْكَانَهَا اِنْفَاقٌ قَبْلَ وَرَأَى
بِهَا لَاحِظٌ وَالْجَمْعُ جَمْعُ
جَعَلَتْ مُشَلَّ غُرْفٍ
بِغُرْفَتَيْ وَجْهِهَا هـ

(٢٨ ذيل اول) (قوله كل موضع له أسباج) يحصر الناس ويغني القصد ويؤي أحكام الشرع اه ع
(قوله ويقسم الحدود) في جسمه اخص والذئب بملامحه اخص ويقسم السارق ويقسم الغافق وشارب الخمر ويحكي بقوله اه
وشعرها اه ع (قوله جئت) بالتشديد اعلنت قاله ابى الاثر اه (قوله اولر) رجوعنا في حرة في بامه الخ اه قرينة على سبل
من المدينة اه من خط الشارح رحمه الله على حاشيته مسودة اه (قوله لم نعدن) نفي مفسرا لا يحدوا حصن عن حا كم عليهم
وعلم اه فتح (قوله في مكة والخائف) ولا شك ان مكة مصر اه فتح

(قوله فاجتمعوا الى اسطوخ) قال أبو الطوفان شرح الجميع رجعه الله قبل ان الاصهار قالوا انهم يودون اني كل أسبق ع يجتمعون فيه والصارى مثل ذلك لم يزلنا يجمع فيهم مذ كراة فصل في فضل اوام السبت لله يوم الاحد لتصارى فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا الى اسعد بن زرارة فصل فيهم يومئذ كثر عدد كرههم يوم الجمعة لاخلافه فيه اه قال أبو الباقاوي يسمي يوم العروبة وهي مشتقة من الاعراب وهو التصديق ليرى الناس فيه ومنه قوله تعالى عر بالتراباى مختصات ليعلمن اه (قوله وقيل بغلوتاه) وقيل ينتهي حد الموت اذا صاح في المصر او اذن مؤذن تنتهي صوته فها المصر اه ع قال ابن فرشتا وقاطا مصر ما أعد لهما في المصرين ركس الخليل والنسرو ج لارى وقوسهما اه (قوله وبني مصر) قال الشيخ أبو نصر في شرح الحدسوى رجعه الله قال أبو حنيفة وأبو يوسف يحوزنا فامة الجمعة يعني اهلها من قال لانها من اربع مكا فصار كبريت المصر ومنهم من قال لانها في نفسها موضع لذلك لانها جملوا مساواها من تسبوسلطانا فيهم الحدسوى في ايام الموسم فصار كسائر الامصار وقال محمد لا جنة فيها لانها منزل من منزل الحاج كعرة اه • قلت وقوله في المتن معنى مصر اختيار القول الثاني فليست عند من قناسكة اه (قوله وعدم التصيد) أى عدم فاستهم صلاتا العيد اه (قوله لان قضاءه) أى وليست من قناسكة لان بينهما اربع فراخ اه حق (قوله لانها من قناسكة) أى (٢١٨) وتوايها لانها في الحرم اه اتفاق (قوله لان بينهما فرسخين) كذا في

الفتحة • اقول نعم في هذا الدر العيني رجعه الله وقد قال في الصباح المبر وفى موضع عن مكة فرسخ اه قوله العيسى أى والكيال أصا اه (قوله في مواضع كثيرة قال) قال شيخنا الصلافة بن الدين طام رجعه الله تعالى وشرح التقياة فانه قالى مصر ولا تجوز بموضعين عدلا امام وعدي يعقوب تجوز بموضعين منه فقط ثم شرط أن يكون بينهما نهر كبير فاصل وجوزها محمد في مواضع منه وعلى هذا منى في الكثر وادنى الزيلعى كثيرة وهذا الزيلعى فانه من عند له في الرواية بل كل من قال في مواضع أراد ثلاثة وكل من قال موضعين أو أكثر أراد ثلاثة فقط بيان الاول أنه قال في الأخير قولنا من يصلات الجمعة في موضعين وثلاثة • محمد وأجاز أبو يوسف في موضعين دون ثلاثة اذا كان المصرين جابان وقال في الخط ولا بأس بصلات الجمعة في موضعين وثلاثة في مصر واحد عند محمد للشرح والمثقة عن الناس اذا كانت البلدة كثيرة فانه يشق على كل جانب المسير الى جانب آخر وصار كصلات العيد تجوز في موضعين أو أكثر وعند أبي يوسف لا تجوز في موضعين الا اذا كان مصر الجابان بينهما نهر فيصير حكم مصرين كغداد وبيان اثباته قال في شرح الطحاوى يود كراة الكر حتى في محضه عند محمد تجوز فامة الجمعة في مصر جميع في موضعين أو أكثر ولغة الكرعى الذى عبر عن شرح الطحاوى ولا بأس بصلات الجمعة في الموضع والموضعين والثلاثة عند محمد فظهر أن مراده أكثر ثلاثة وقطع انه ويرا احتمالات فقال في التقريب وقال محمد تجوز في موضعين وثلاثة فاحسبوا بالاجمور فليدار لالا كفا بالصلاة في طرق المصر ووسطه وقال في شرح الكرعى وأما محمد فقال لان المصر اذا عظم وسدا طرفا فشق على أهلها المسلمين من طرف الى طرف آخر فحوزها في ثلاثة مواضع للبيعة الخلال وما راد على ذلك لاجابة اه • وهذا تبيين أن قوله في جميع المصرين وأجازة مطلقا وقوله في الدر وأطلق خلافا للرواية عن محمد فاختار الطحاوى قول أبي يوسف وصح في البدائع واخذ جماعة بقول محمد اه

الفتحة • اقول نعم في هذا الدر العيني رجعه الله وقد قال في الصباح المبر وفى موضع عن مكة فرسخ اه قوله العيسى أى والكيال أصا اه (قوله في مواضع كثيرة قال) قال شيخنا الصلافة بن الدين طام رجعه الله تعالى وشرح التقياة فانه قالى مصر ولا تجوز بموضعين عدلا امام وعدي يعقوب تجوز بموضعين منه فقط ثم شرط أن يكون بينهما نهر كبير فاصل وجوزها محمد في مواضع منه وعلى هذا منى في الكثر وادنى الزيلعى كثيرة وهذا الزيلعى فانه من عند له في الرواية بل كل من قال في مواضع أراد ثلاثة وكل من قال موضعين أو أكثر أراد ثلاثة فقط بيان الاول أنه قال في الأخير قولنا من يصلات الجمعة في موضعين وثلاثة • محمد وأجاز أبو يوسف في موضعين دون ثلاثة اذا كان المصرين جابان وقال في الخط ولا بأس بصلات الجمعة في موضعين وثلاثة في مصر واحد عند محمد للشرح والمثقة عن الناس اذا كانت البلدة كثيرة فانه يشق على كل جانب المسير الى جانب آخر وصار كصلات العيد تجوز في موضعين أو أكثر وعند أبي يوسف لا تجوز في موضعين الا اذا كان مصر الجابان بينهما نهر فيصير حكم مصرين كغداد وبيان اثباته قال في شرح الطحاوى يود كراة الكر حتى في محضه عند محمد تجوز فامة الجمعة في مصر جميع في موضعين أو أكثر ولغة الكرعى الذى عبر عن شرح الطحاوى ولا بأس بصلات الجمعة في الموضع والموضعين والثلاثة عند محمد فظهر أن مراده أكثر ثلاثة وقطع انه ويرا احتمالات فقال في التقريب وقال محمد تجوز في موضعين وثلاثة فاحسبوا بالاجمور فليدار لالا كفا بالصلاة في طرق المصر ووسطه وقال في شرح الكرعى وأما محمد فقال لان المصر اذا عظم وسدا طرفا فشق على أهلها المسلمين من طرف الى طرف آخر فحوزها في ثلاثة مواضع للبيعة الخلال وما راد على ذلك لاجابة اه • وهذا تبيين أن قوله في جميع المصرين وأجازة مطلقا وقوله في الدر وأطلق خلافا للرواية عن محمد فاختار الطحاوى قول أبي يوسف وصح في البدائع واخذ جماعة بقول محمد اه

هذان منى في الكثر وادنى الزيلعى كثيرة وهذا الزيلعى فانه من عند له في الرواية بل كل من قال في مواضع أراد ثلاثة وكل من قال موضعين أو أكثر أراد ثلاثة فقط بيان الاول أنه قال في الأخير قولنا من يصلات الجمعة في موضعين وثلاثة • محمد وأجاز أبو يوسف في موضعين دون ثلاثة اذا كان المصرين جابان وقال في الخط ولا بأس بصلات الجمعة في موضعين وثلاثة في مصر واحد عند محمد للشرح والمثقة عن الناس اذا كانت البلدة كثيرة فانه يشق على كل جانب المسير الى جانب آخر وصار كصلات العيد تجوز في موضعين أو أكثر وعند أبي يوسف لا تجوز في موضعين الا اذا كان مصر الجابان بينهما نهر فيصير حكم مصرين كغداد وبيان اثباته قال في شرح الطحاوى يود كراة الكر حتى في محضه عند محمد تجوز فامة الجمعة في مصر جميع في موضعين أو أكثر ولغة الكرعى الذى عبر عن شرح الطحاوى ولا بأس بصلات الجمعة في الموضع والموضعين والثلاثة عند محمد فظهر أن مراده أكثر ثلاثة وقطع انه ويرا احتمالات فقال في التقريب وقال محمد تجوز في موضعين وثلاثة فاحسبوا بالاجمور فليدار لالا كفا بالصلاة في طرق المصر ووسطه وقال في شرح الكرعى وأما محمد فقال لان المصر اذا عظم وسدا طرفا فشق على أهلها المسلمين من طرف الى طرف آخر فحوزها في ثلاثة مواضع للبيعة الخلال وما راد على ذلك لاجابة اه • وهذا تبيين أن قوله في جميع المصرين وأجازة مطلقا وقوله في الدر وأطلق خلافا للرواية عن محمد فاختار الطحاوى قول أبي يوسف وصح في البدائع واخذ جماعة بقول محمد اه

[illegible]

اجتعت العامة على أن
يقدموا رجلا من غير أمر
خطبة ليت أو القاض
ليميز وتكن حصة لاه
ليقوض لهم أمرهم
الا ظالم يكن فيه قاض ولا
حليفة الميت بان كان
الشكل هو الميت فيقتض
يجوز لاجل لضرورة
لا ترى ، بن علي رضي الله
عنه علي بالنس وعلمت
رضي الله عنه محمورا
اجتمع الناس على علي
رضوا الله عنه (فوهو شرط
فيه أن يكون اماما صالح)
قال العيني ويحوز خلف
الخطبة التي هو لا مشور
لمن السلطان اذا كانت
سيرة في رعيته سيرة
الامراء اه ، قوله قطعاً
لننازعته قال الشيخ أبو
نصر رحمه الله ولا نهزم
نحصل الى السلطان أدى
فقال في تقويتها على الناس
لانا لو احديسقى الى
اقامتها لفرض مع نفس
بسر مقتضى تعالى الباقين

فجئت إلى السلطان لبيد بن الناصر ولا تقرب بعضهم اه (قوله في المن وقت الظهر الخ) وقال مالك تصح وقت العصر اه أقطع (قوله لا اختلاف للصلائين) خلافا لما لا والشافعي اه ع (قوله في المقر والحلبة قبلها الخ) وثبتت بقوله تعالى فسعوا إلى ذكر الله والسي (لا يجب على الناس واجب ورؤى ما لا صلى الله عليه وسلم أمر باحتفالهم لوسى عن التناخل عها وهذا صفة ما واجب اه قطع (قوله من شروط أدائها) أى حتى لو صلاها بلا خطبة أو خطبوا قبل الزوال لم يجز اه عني ولو خطب بعد ما صلى ليبيز وفي الصلوة قدم الخطبة ثم صلى يجوز والفرق أنه اعتبر التغيير باترك في الموضعين فيما أنزلت الخطبة في الجمعة لا يجوز مكانا غير موضعها يؤزلة الخطبة في الصلوة فكذا لما ظهر موضعها اه

(قوله وهي قبل الصلاة بعد دخول الوقت الخ) فلو خطب قبل الزوال وصلى بعد الزوال لا يجوز وان شرعت الخطبة شرطا للصلاة والشروط تكون متقدمة على الشروط لا أنها شرع غيرة الركنين وهو النفع الثاني فكلا لا يجوزهما قاعدة النفع قبل الوقت فكذلك الخطبة اه ذخيرة وقيل لو خطب في الوقت والقوم غيب عن أي حصة رواه ثمان في رواية لا يعتد بها وهو قول الشافعي لأن الخطبة ألقت مقامه ركنين وهذا قاعدة عرفت بخلاف القياس بالشروع لأنه لا حاجة له بتسميها ما رواه في ألامتها جامع ما رواه النص والتي صلى الله عليه وسلم والخلفاء يسلمون الله عنهم ما خطبوا إلا بعد ما جامع اه (قوله تنه عليهم بالجمعة الخ) فان خطب وحده أو حضرته النساء أو الصبيان لا يجوز اه (قوله في المترين خطبتان بجملة الخ) ومقدارها أن يستقر كل عضو منه في موضعه اه معنى (قوله أو يصير طهارة الخ) قال أبو نصر رحمه الله ولو خطب على غير طهارة جاز مع الكراهة اه (فرع) خطب على غير طهارة مأمرا اقتضا أن يصلي بالناس نظرا أن كلنا مأمورين بهذه الخطبة صرحوا بذلك في كونه شاهد بضمها والأيض ويصلي بهم الظاهر فلو أمر هذا الأمر الذي لم يشهد الخطبة غيره على شاهد الخطبة أو حضه لم يجز أيضا ولو كان الأول شهدا لخطبة الآله على غير طهارة مأمرا من شاهد الخطبة جاز أن يصلي بها الجماعة ولو أمر بالأمور الأولى صديقا أو أمرا أو جونا لم يصح الأمر ولا يجوز زلمه أيضا أن يأمره وأمره من يصلح للأمامة لأن الأمر وقع (٢٢٠) فلما اه ش طحاوي ولأن الامام الأول بعد ما شرع في الصلاة سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة بجأله أن يقيم لأهل الصلح شروعه في الجمعة أعطى لمستمهم من شهد الخطبة اه (طائفة) من من سن الخطبة أن يستقبل القوم ويوجه مستدبرا القبلة والقوم يستقبلون بوجوههم وهل يسلم الخطيب عليهم عند الأسم فيصلي به قبل السلام من خروجه إلى المنبر ودخوله في الصلاة وبه قال مالك وقال الشافعي هوسه عند توجهه إليهم كذا روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأجمعه عليه وسلم انما خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وما رواه ضعفاء البيهقي ومن سن الخطبة الجماعة

وهي قبل الصلاة بعد دخول الوقت بصحرة جماعة تنقدم بالجمعة وان كلوا صاموا أو نبأ ما قال رحمه الله (وفتن خطبتان بجملة يتيموا بطهارة قاطبة) جهاريا التقل المستفيض عنه عليه الصلاة والسلام ولو خطب خطبة واحدة أو لم يصلي فيها أو بغير طهارة أو غير قائم بآيات حصول المقصود وهو التمسك والوعظ إلا أنه يكره لخالفه التوارث ويستحبها طائفة إذا كان ضيفا كذا اه وقال الشافعي لا يجوز زائطة في جمع ذلك لاه قاعدة مقام الركنين تكون غيرة الصلاة حتى يشترط لها دخول الوقت فلا بد بشرطها بشرط الصلاة من ستر العورت وطهارة المكان والنوب والبدن وعندنا لا يقوم مقام الركنين على الأصح لأنها تنافي الصلاة لما منع من استدراك القبلة والكلام فلا يشترط لها شرائط الصلاة وروى عن عثمان بن عيسى رضي الله عنه أنهم خطبوا خطبة واحدة منهم على والمغيرة وأمر رضي الله عنهم ولم يكره لهم أحد وجوبه عليه الصلاة والسلام كذا لا لا ستره قال رحمه الله (وكتف تصديدا وتبليغا أو تبصيرة) لا طلاق قوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله موسى عثمان رضي الله عنه اه قال المحدث فخرج عليه قتل وصلى بعرض من الصابية وقال أبو يوسف ومحمد لا بد من ذكر طوبى يسمى خطبة وأقله قدر التثنية في قوله عبدو رسوله بنى بها على الله تعالى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للسلطان لأن الخطبة هي الواجب قومادون ذلك لاسمى خطبة عربا وقال الشافعي رحمه الله لا بد من خطبتين اعتبارا للعرف وأجمعه عليهما ما رواه وينا ولا بد من أن مادون ذلك لاسمى خطبة عربا لم يسم فهو عرف على وقع لأجل الاستصحاب ونحن نقول به وان جاز أن يكتب على الأذن كافي إلى كرم والسعود قال رحمه الله (والجماعة) أي شرط أدائها بالجماعة لأنها مستقمتها ولأن العلماء أجمعوا على أنها لا تنفع من المنفرد قال رحمه الله (وهم ثلاثة) أي أقل

الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة بجأله أن يقيم لأهل الصلح شروعه في الجمعة أعطى لمستمهم من شهد الخطبة اه (طائفة) من من سن الخطبة أن يستقبل القوم ويوجه مستدبرا القبلة والقوم يستقبلون بوجوههم وهل يسلم الخطيب عليهم عند الأسم فيصلي به قبل السلام من خروجه إلى المنبر ودخوله في الصلاة وبه قال مالك وقال الشافعي هوسه عند توجهه إليهم كذا روى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأجمعه عليه وسلم انما خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وما رواه ضعفاء البيهقي ومن سن الخطبة الجماعة

عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وما رواه ضعفاء البيهقي ومن سن الخطبة الجماعة أن لا يطولها إلا على الصلاة والسلام أمر بتقصير الخطبة اه أو ألقاه (قوله كذا لا ستره الخ) ذكر الغزفي في شرح القندوري أنه صلى الله عليه وسلم كان يحط في الجمعة خطبة واحدة لما نقل جملتها طبتين اه (قوله في الترتيب كفت تصديدا الخ) أي قوله المحدث اه ع (قوله في الترتيب تبليغا أو تبصيرة) أي قوله سبحانه الله اه ع (قوله فخرج عليه) أي قوله تعالى انكباد إلى امامه قال أوج مستكم إلى امامه قال وان أبكر وعمر كذا رواه لهذا المقام مقالا وسأنتكم الخطيبين بعدوا أستغفر الله ولكم اه أقنع وفي الخافق لو قال في خطبة الجمعة لله الله وأسمان الله أو لا اله الا الله كان هذا خطبة يجوز به الجمعة وقال لا يجوز بالجمعة هذا القديم من الخطبة حتى يكون كلاما يسمى خطبة في العادة لأن الشرط عندنا أن يكون قوله المحدث على قصد الخطبة حتى إذا أجب غلبا لا يوجب عن الخطبة من المبسوط قال القاضي الامام الزاهد يحد أقل ما يسمى خطبة على قولهما مقدار التثنية من قوله القصة اه في قوله عبدو رسوله من القواما التظهرية اه (قوله ولا العلماء أجمعوا على أنها لا تنفع من المنفرد) حتى لو تكرار الامام في المسجد الجمعة وتوحد كبر القوم مخرج المسجد والصوف متصلة لا تتصل بالجمعة كذا ذكره هذا الشارح رحمه الله في باب سبق الحدث فليست عند قول المنفرد واستخلفوا لما رواه ما أعلم قال التميمي في باب الاكتفاء لم يمتعه بعد أن وقع

لعلنا نعلم ما هو معنى ما حنفى المسجد وما فيه حال فقام رجل خلع المسجد لزين البلب واصطف الناس عند منبجهم لان
 المسجد مكان واحد فاتفق عند الامام كاه عند الباب حكما وشبهه على السعدى وقال في شرحه كبروا هرا نداءه وشيخ السرخسي
 لايضرب به قال ظهره لدير الرغيشاني (قوله لان في المتن معنى الاجتماع (٣٢١) الخ) قال خمس النسخة السرخسي

رجع الله في أمه فنفذ من
 أصبنا أرأقل الجمع على
 قول أبي يوسف اتساع على
 قياس قوله في هذه المسئلة
 وقدره بالوصايا والمواثبات
 وليس كذلك فان عنده
 أصل الجمع الصحيح ثلاثة
 حتى لو قال خلعت على
 دراهم ثلاثة لم يفتواهم
 ولو قالت خلعتي على
 مالي يدي من دراهم وفي
 يده درهم وأورد هناك أول
 يكن فيهما شيء يلزمها
 ثلاثة درهم ولو سأل
 لا يزوج نسأ ولا يترى
 عبدا ولا يكسب بالأم
 تحت الأمانة ونسأ
 محمد في البرا كبر على
 أب أدلى بجمع ثلاثة وسئل
 أبو يوسف الامام من جهة
 الجماعة كفى حائر الصلوات
 حتى يتقدم الامام عليها
 كاشدته اه شرح الجمع
 لا يبقه (قوله وسع
 المندى ندرته) وكذا مع
 اذا كر بصرون أربعة اه
 (قوله فان نفروا قبل مجرده
 الخ) والفتح الامام وخلفه
 قوم قبل يفتوا ونفروا
 ويق الامام وحده سئلت
 صلته ويستقبل الظاهر
 لان الجماعة شرط انعقاد
 الجمعة في يومه ولو اجتمعوا
 آثرون فوقفوا خلف الامام

الجمعة ثلاثة (سوى الامام) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد قال أبو يوسف اثنان سوى الامام لان في
 المتن معنى الاجتماع وهي مثبتة عنه وقال الشافعي رجا اقلها فلهما أربعون رجلا أو ثمانمائة
 لا يتفقون صيفا ولا شتاء الا على جماعة للروى عن جابر أنه قال مضت السنة أن في كل ثلاثة اماما
 وفي أبو بصير فان فوق جهة وأضفى وغفرا وحديث عبد الرحمن بن كعب وقد تقدم في حديثها مصر
 ولهما أن الجمع الصحيح اعمها الثلاث لكونه جمعا متصفا معنى والجمعة شرط على حديثنا وكذا
 الامام فلا يصحرا أحدهما من الاخر ولا نقره تعالى اذنا نرى لعمري من يوم الجمعة فطسها الذي ذكره
 يقتضى مناديا نكرا والساعين لان قولها اسموا جمع وانها اثنان ومع التلوي ثلاثا تروا والشافعي
 من حديث جابر بن صفة أهل التفل حتى قال البيهقي منهم لا يصح منه وكذا حديث عبد الرحمن لا يمكن
 الاجتماع على ما ينسب قبل وبه أيضا ما روى في قوله تعالى وتر كوكبا فلهما ثلثون رجلا والشافعي
 يثبت معه عليه الصلاة والسلام الاثنان شرعا ولا يقدح في ثلثين بشرط ان يكونا من جنس واحد
 (فان نفروا قبل مجرده بطلت) يعني انهما أحرم الامام والقوم ثم نفروا قبل أن يسجد بطلت الجمعة وقال
 أبو يوسف ومحمد لا تبطل ولو نفروا بعد السجود لا تبطل الا على قول رفرقاه يقول الجماعة شرط في شرط
 دوامها كالوقت والطهارة ولهما أن الجماعة شرط الا في قولنا قد انعقدت فلا يشترط دوامها كالخطبة
 ولهذا لو أدرك الامام في التشهد في عليه الجمعة لوجوب الانعقاد وان لم يشاركه في ركعة وله أن يجمعه
 شرط الانعقاد لكن الانعقاد الشرع في الصلاة ولا يتم الشرع فيها ما لم يسجد الركعة بالجمعة فليس
 لمعها ما حكم الصلاة وهذا لا يثبت في غير الصلاة ما لم يسجد ولا يتم الا بصلواته والشرع في
 الجمعة لا ذلك يمكنه وحده أيضا لا ترى أنه شرع في الجمعة وحدها بصدقة الجماعة وانه
 يشاركه فيها أحد ومع هذا لو نفروا قبل أن يجزوا بطلت ولو كان مجرد الشرع كالماء بطلت
 ولا من غير بقاء النسوان والسيان ولا يجزوا الثلاث من الرجال لان الجمعة لا تصح منهم بخلاف
 العبيد والسافريين والمرضى والاسمين وانكره لانها تنقذهم ولهذا صلوا الامامة في هذه الايام
 والانس يصلح أن يؤم في الجمعة قوامه بصدقة طيب غيره ومن فروع هذه المسئلة ما هو محرم
 الامام لم يجز ما سوى فراؤك فخره ما بعد ما ذكره فان أدركوه في الركعة صحت الجمعة ولو لم يشاركه
 في الركعة الا ولو اذلا فلهما بخلاف المسألة لانه تبع لزامه فيمكنه بالانعقاد حتى لا يدخل
 لكونه ما يعلى صلته قال رحمه الله (والاذا العام) أي من شرط أدائها أن يذو الامام الناس اذنا عاما
 حتى لو غلب باب قصره وصلى بها جماعة لم يجز لانها شرط الاسلام وخصائص الدين توجبها فقامت على
 سبيل الاشتهار وان غلب باب قصره وأذن للناس بالخروج لغيره يجوز ويكره لانه لم يقض حق المسجد
 الجامع قال رحمه الله (وشرط وجوبها الا على منة كونه والعصاة والحرية وسلامة العيينين
 والرجلين) المخرج من شروط الجواز وهي في غير الصلوات شرع في بيان شروط الجواز وهي
 الاوصاف التي تكون في الصلوة وقد بينا منها البلوغ والعقل فانها من شروط الجواز أيضا قال
 رحمه الله (ومن لا جنة عليه ان أداها بغيره فرض الوقت) لان السقوط له في نفسه فاذا تعمد جازع
 فرض الوقت كالمسافر اذا قام والذي لا جنة عليه هو المربى والمتر والمراة والعبد والفتنة
 من السلطان الخ لكونه لا يشتر على المتن قلت هذا والفالج ومقطوع الرجل والشج الفاني والاخي
 وان وجد فقام على قول أبي حنيفة واختلفوا في المكاتب والعبيد الذين في صلاة الجمعة

ثم تقرر الاولون فان الامام يرضى على صلاة لوجوب الشرط اه دايع (قوله لاند العلم) وهو رواية النور وانما كان هذا شرطاً
 لانه تعالى شرط النداء لصلاة الجمعة بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نذرتن الجمعة فمضوا اليها وذكراته والنداء
 للامام ركنا في جملة اجتماع الناس فيها فاقضى أن يكون الجماعة كلها من ذواتها فيتحقق على الاسم اه دايع

(قوله والمحدثي حضر باب الجامع) اختلف الشافعي في العبادا حضر مع مولاه بلجة أو وصلي العبادا مستقلا به على باب الجامع
أدركه المصل هل أن يصلي بلجة (٣٣٣) والعبد غير أن المولى قال رحمه الله لا يصح أن أنه أن يصلي بغير إذن المولى إذا

والعبد الذي حضر باب الجامع لم يصف دابة مولاه أو أمه إلا إذا من غير أن يصل بالحفظ والاجر قال رحمه
الله (والشافعي والعبد والمريض أن يؤم فيها) وقال زفر لا يقبلون إلا بلجة غير واجبة عليهم وإنما جازت
صلاتهم على سبيل التبع فلا يكون أصلا ولما أنهم أهل الإمامة وانما سقط عنهم الوجوب تحقيقا
لرخصة هذا حضر واقعه فرضنا كالشارف إذا صام بخلاف الصبي لا يصح له الصلوة بالاهلية وبخلاف
المرأة لا تلزم الاصل ما للرجال قال رحمه الله (وتعقبهم) أي تتبعهم بحضورهم الجمعة حتى لو لم
يحضر غيرهم جازت لانهم صلوا للإمامة فأولى أن يصلوا للاقتداء قال رحمه الله (ومن لا عذر
له لو صلى الظهر قبلها كره) وقال زفر لا يصح ظهره قبل أن يصلي الإمام الجمعة لأن بلجة هي الأصل
أنهى المأمور به دون الظهر والظهر بدل عنها فلا يصح الجمع القدوة على الأصل ولما أن الفرض
هو الظهر لقدرة عليه بدون بلجة لتوقفها على شرائط لانتم موحده والتكليف يعتمد الواسع ولهذا
لوقا تمت بلجة صلى الظهر في الوقت وبعد خروج الوقت يقضى بنية الظهر وهذا آفة الفرض إلا أنه
ما موريه سابقه بلجة فيكون بتركه مستحق كره وهذا الخلاف واجع إلى أن فرض الوقت هو
الظهر عندهم وعند زفر بلجة وغيره لخلاف ظهر في موضعين أحدهما أنه لو فرض الوقت
يصير شرائط في الظهر عندهم وعند في الجمعة والثاني لو تذكروا فائده عليه وكانوا مستغفلا بالقضاء
تغيرت بلجة دون ظهر فانه يقضى ويصل الظهر بعده عنهم وعند زفر يصل الجمعة لتسقوط الترتيب
ينقض الوقت عنده قال رحمه الله (فان سمي بالباطل) أي فان سمي إلى الجمعة بعدما صلى الظهر
بطل ظهره إذا كان الامام في الصلاة بحيث يمكنه أن يذكرها أو لم يشرع فيها بعد أو أتمها الإمام
بعد السعي وأما إذا كان قد فرغ منها أو كان سمي بمقتضى الفراغ أو لم يقمها الإمام لعذر أو لم يره
ولا يصل والمعتبر في ذلك الانفصال عن داره حتى لا يبطل قبله على المختار ولو كان الامام في بلجة
وقت الانفصال ولكنه لا يمكنه أن يذكرها بعد الصلاة فلا يبطل عند العارفين ويصل من منشاخ
بلغ وقال أبو يوسف وعبد لا يبطل ظهره حتى يدخل مع الإمام وفي رواية حتى يتحقق لأفئدها
بعد ما شرع فيها لا يبطل الظهر لهما أن السعي إلى الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر وبلجة
موقوفة قبلها ولو لا سبغة أن السعي إلى الجمعة من خصائصها يعطى حكمها بخلاف ما بعد الفراغ
منها لا يبطل سعي إليها وبخلاف ما إذا صلى الظهر في الجامع ولم يصل الجمعة مع الإمام حيث لا يبطل
ظهره لانه لم يرغب في بلجة ولا فرغ في هذا بين المعذور وغيره حتى لو صلى المريض وشهو الظهر في
منزله ثم سعي إلى الجمعة بطل ظهره على الاختلاف الذي تقدم لانه بالالتزام بقضى بالصبي قال رحمه الله
(وكره المعذور والسهو أو أداما الظهر بجماعة في المصير) ويروى خلاف من على رضى الله عنه ولأن
أداما الظهر بجماعة قبل بلجة بعد ما تنقل الجماعة في الجامع ومعارضة على وجه المخالفة
بصلاف أهل السواد لا بلجة هناك فلا يقضى إلى التقليل ولأن المعارضة قال رحمه الله (ومن
أدركها في التشهد أو في جود السهو أو تجمعة) وقال محمدان أدرك أكثر ركعة الثانية مع الإمام ثم
جسعتوان أدرك أهلها ثم طهر إلى الجمعة من وجه ظهره من وجه لفوات بعض الشروط في حقه
فيسعى أربعة اعتبار للظهر ويقضى على رأس الركعة في الصلاة أعني الصلاة الجمعة ويقرأ في الأربعين
لاحتلال التقليل ولها ما قبله عليه الصلاتو السلام إذا أنتم الصلاة قبلها أوها وأتم تسعون فما
أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا فاعلم عليه الصلاتو السلام بفضاها وهو التي صلاة الامام
قبل الاقتداء به لا صلاة أخرى ولا ممدرك المصعة في هذه الحالة ولهذا يشترط فيه نية بلجة ولا وجه

كل لا يحصل بغير مولاه
اسمك حابته وروى عن
محمد أن أنه أن لا يصلي وان
تمكن من ذلك وأن أنه
السعي أدائها أه خيرة
(قوله وقال زفر لا يجوز
الخ) أي أن لا يجز عليه
الجمعة أن يؤم فيها أه وقال
خاضع وان الأولى أن يجمع
عبد عن الجمعة والجماعات
والعبد من وعلى المكاتب
بلجة أه (قوله وقال محمد
ان أدرك أكثر الركعة
الثانية) يصير مذكور وجود
المشاركة في بعض أن كان
الصلواته هو قول زفر أه
يدائع وكتب ما نصه أي
بأن يشركه في ركوعها
بعد الرقع منه أه فتح
(قوله وان أدرك أهلها
أتمها لهما الخ) وأما إذا
أدركه بعد ما قد قدر
الشهد قبل السلام أو بعد
ما سلم وعليه صعدا السهو
وعلا يجمعان في حنيفة
وأبو يوسف يكون مذكرا
للجمعة لوقوع المشاركة في
الترتيب وعند محمد وزفر
لا يكون مذكرا كالانصاف
المشاركة في شيء من أركان
الصلوة ويصل أربعة ولا
تكون الأربع عند محمد
ظهر بعضها حتى قال بقرأ
في الأربع كلها وعند في

افترض القعدة الأربعة واثني في رواية الطحاوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس مرض من فكان محمد
سلك طريقه الاحتياط تعارض الأدلة عليه فأوجب ما يخرج عن الفرض بيقين جمعة كان الفرض وأظهر وأقبل على قول الشافعي
الأربع ظهر بعض أه يدائع (قوله فلا تؤموا لها أنتم تسعون الخ) ولكن اتوها وعليكم السكينة أه

(قوله فلا صلوات ولا كلام) أي ولا يشتموا العالمين ولبيد كرمه حتى الأصل ان العالمين وقت الخطبة لا يصح روى الحسن بن زياد
يحدثنا في نفسه ولا يصحرك تشتموه وانذره الامام من الخطبة يحدثنا في نفسه اه ذخيرة (قوله واختلاف في جلوسه اذا
سكت الخ) قال شمس الأئمة الخافوا هنا فصل آخر اختلاف الشايع فيه ثم ظالم يتكلم بلسانه ولكم ما شارب رأسه و يسدأ أوعينه
شعوا لى أى يتكلم من انسان فتهب يده وأجر يجتره فنادى رأسه هل بكرمك من الشايع من كرموسى بن الاناثى الراى من
التكلم باللسان قال رحمه الله وأصح أمه لاس ما عاوى عن عبدالله بن مسعود أنه سأل على التلى على الملعوم مسلم وهو محتجب
فرد عليه بالاشارة اه ذخيرة (قوله والثانى من المتبراع) قال لا قطع واختلاف أصحابنا المتأخرون فمن كان يصعد من الامام
لا يستمع الخطبة فاختار محمد بن سلمة السكون واختر نصر بن يحيى قراءة القرآن اه قال أبو الوالى الثانى من الخطبة يوم الجمعة اذا
كان بحيث لا يستمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل سكت هو المختار لاهما مورد الاستماع والاصوات مقصود قال بقدر على الاستماع
قدر على الاصوات اه والسلاطون الجمعة فى الصف الاول افضل وتكلموا فى الصف الاول من غيرهم من قال حلف الامام فى المنصورة
ومنها من قال ما لى المنصورة لا يمنع العاصم عن الدخول فى المنصورة ولا ينطق الطعمة الى الدخول اه وتكلموا فى الفجرين الامام
أفضل أم التباعد كفى فى ذخيرة الصحيح أن الدون من الامام افضل ونذهب (٢٣٣) بعضهم الى أن التباعد افضل كى لا يسمع

مدح الطمعة والاعطاس
اه (قوله ويجب السى
وترك البيع) قال فى
الدراة ولا يكروا خروج
الغفروم الجمعة قبل الزوال
أو بعده وقيل الناقسى
يكروه بعده قبل الجمعة
وقيل الزوال له قولان
أحدهما أنه يكروه وهو قول
أحمد وقال فى التقديم أنه
لا يكروه وهو قول مالك وهو
سافر فى رمضان لا يكروه
عمل أنه لا يخرج من عصره
الا بعد مضي الوقت بلزبه
أن يشهد الجمعة ويكرمه
انفروج قبل أدائها اه
قال النكاح لرحمته روى

لمذا كرناهم بمختلفان فلا تبنى احداهما على تحريمه الا ترى ولهذا لو خرج الوقت وهو فى الجمعة
لا يجوز له ان يظهر عليها قال رحمه الله (وقال خارج الامام) أى صعد على المنبر (فلا صلوات ولا كلام)
وهذا أصداى خيفة رحمه الله وقال لاس بالسلام اذا خرج قبل أن يخطب وانما نزل قبل أن يكبر
واختلاف في جلوسه اذا سكت فغضداى يوسف يباح له وعند محمد لا يباح له ان الكراهية لا تحل
بفرض الاستماع ولا استماع هنا بل خلاف الصلاة لا يتم اقتد ولاى خيفة قوله عليه الصلوات والسلام
اذا خرج الامام فلا صلوات ولا كلام من غير فصل ولان الكلام قد يتعد فاشبه الصلاة والثانى عن المنبر
لا يتكلم بكلام الناس ولا بأس بان يسبح ويهلل ويقرأ القرآن فدواجة والاحوط الاصوات قال رحمه الله
(ويجب السى وترك البيع بالاذان الاول) لقوله تعالى فاذا دى للصلوات من يوم الجمعة فاسعوا وان
ذكر الله وذروا البيع وقيل بالاذان الثانى لانهم يمكن فى ذن السى عليه الصلاة والسلام الا
هو الاول أصح اذا وقع بعد الزوال لا هو توجبه عند الاذان الثانى لم تكن من السنة قبلها ومن
استماع الخطبة بل يحصى عليه فوات الجمعة وقال بعض العلماء يجب السى وترك البيع بدخول
الوقت لان التوجه الى الجمعة يجب بدخول الوقت وان لم يؤذن لها أحد ولهذا لا يستبرأ الاذان قبل
الوقت قال رحمه الله (فان جلس على المنبر ان يبين يديه وأقيم بعد غم الخطبة) بذلك جرى التواتر
واقه أعلم

باب صلاة العبدین

قال رحمه الله (يجب صلاة العبدین على من يجب عليه الجمعة بشرائطها) أى بشرائط الجمعة

ابن أى شئ عى على رضى الله عنه أى من جى البصر تفصل الطهر أربعاً قال أبو جازنوا هذا احسن لمصلحة كرتين فان قيل
عند المفارقة يتحقق مبدأ الفناء اذ هو مقدر بقاوتها واختار أبو ليوت مصره وقيل لا تكروا سجد كرهى باب الجمعة والفتاى لصلى بالمصر
شرعا حتى يازن الجمعة والعبادان فيه ومقتضاه ان لا يقصر بمجرد المفارقة ليقرب بل اذا جاز الفناء أحب ما به انما خلق به لمصلحة
حوادث أهله المقربين فيه لا مطلقا وأما على قول من منع الجمعة فيه اذا كان منقطعا عن العمران فلا يراد بالاشكال وفى قاضيان فصل
فى الفناء فقال ان كان يشعرون المصر أقل من غلظ قولهم يكن بينهما من ردة تعبر بمجاورة الفناء أيضا وان كان بينهما من ردة أو كرات
للساقيين وبين المصر قد ردا على مصر بمجاورة عمران المصر هذا واذا كانت غربة أو قرى مستقلة بالمصر لا يقصر حتى يجاوزها وفى الفتاوى
أيضا ان كان فى الجانب الذى خرج منه منقطعة عن المصر وفى القديم كنه منقطعة بالمصر لا يقصر حتى يجاوز تلك الجهة والحاصل
أنه صدق مفارقة مصر المصر عى جوار القصر فى عبادة الكلب اربال عى وقع ولو ادعى أن بيروت من تلك القرى داخله فى مصرى
بيوت المصر انفع هذا لكه تصف ظاهر اه

باب صلاة العبدین

(قوله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) وقد ذكر أبو موسى الضرير في مختصره أنها قرئت على الكفاية قال لا ثم ان سقط في حق من لم يقطعها ما يقوم مقامها بضع غير مضارة كصلاته ثلاثاً اه (قوله برحيم) الخبر الوشني التبرير يعني التبيين اه بضد الشارح اه ساقى (قوله فهو) يمكنه في هذا الشارح وتبينه على الهاشمي له في اه (قوله وهذا) خلاصه في الخبر (قال الاقطع وهذا الخلاف) اتخذ كره انما هو في هذا القطر اه (شغل الخلاف) التكبير في طريق المصلي ذهاباً الى ما لا ينبغي ان يتقبل منهما التكبير به جهراً ثم انقلبه الى ما لا يمكنه بقطع التكبير او اواصل الى العمل او يكبر الى حين يشرع الامام في صلاة العبد وان هذا ويقولهما قالت الائمة الثلاثة وهو قول على وابي امامة البلخي وعمر بن عبد العزيز والفضي وابن ابي ليلى وابن جبير وابان بن عثمان والحكم واسحق وابي قور وجند قال (٣٣٤) الطحاوي وبناخذ ثم اقول وقت التكبير اختلف فيه فذهب بعض

ابن المسيب وابي سلمة وعروة وزيد بن اسلم والشافعي الى ان اول وقته اذا غربت الشمس ليلة العبد وقال جمهور الصحابة والائمة والائمة الثلاثة ابتداءه عند القدو الى الصلاة لا قبلها واختاره النووي ونهه عنه اعلم قال الكمال اختلاف في الجهر بالتكبير في الفطر وفي عموم أصله لانه داخل في عموم ذكر الله تعالى فنهى عنهما يجهر به كالاضحية وعنده لا يجهر وعن أبي حنيفة كقولهما ما وفي الصلاة ما يقيدان اختلاف في أصل التكبير وليس بشيء اذ لا يمنع من ذكر الله تعالى بآثار الالفاظ في شيء من الاوقات بل من ايقاعه على وجه البسطة فقال ابو حنيفة رفع الصوت بالذكر بدعته مخالف الامم من قوله تعالى واذ كرر بك في نفسك

(سواء خطبة) فص على الوجوب وهو رواية عن أبي حنيفة وهو الاصح وفي الجامع الصغير صيدان اجتماع في وجوبه الاول سنة والثاني فرض ولا يترك واحدهما وهذا نص على السنة ووجهه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الاعرابي عقيب قوله فهل على غيرهن قال لا الا ان تقطوع وجهه الاول قوله تعالى فصل لربنا واشهر المراد به صلاة العبد وكذا المراد بقوله تعالى وتكبروا الفعلي ما هذا كقوله تأويل وقد ناطق عليها التي هي على الله عليه وسلم من غير ترك وهو دليل الوجوب ولا يه في حديث الاعرابي لانه كان من أهل البادية وهي لا يجب عليهم ولا على أهل القرى وكذا لا يه في قول محمد في الجامع الصغير فالاول سنة لا امر اذ نهت وجوبه بالسنة لهذا قال ولا يترك واحدهما قال رحمه الله (وسبق في الفطر أن يعلم) أي ما قبل الفطر وروح المصلي لقوله أنس رضي الله عنه قلنا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر حتى بكل غرات ثلاثاً وخمسة أو سبعة أو أقل أو أكثر بعد أن يكون تورا ويستحب أن يأكل شيئاً من المروى ما قاله رحمه الله (ويقتل ويستلق ويتطيب) لا يوم اجتماع كل جمعة قال رحمه الله (وبليس أحسن نياحه) لما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطير في العبد برحيم قال رحمه الله (ويؤتى صدقة الفطر) سلبت من عمر بن رضي الله عنهما قال أما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من كذا فطران تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة وعن عليهما الصلاة والسلام أنه قال من أداها قبل الصلاة فهو زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ولا ان المسكين يأكل هو قبل الخروج الى المصلي يقدم للفقر ليأكل قبلها فيخرج قلبه للصلاة قال رحمه الله (ثم توجه الى المصلي غير مكبر ومتغفل قلبها) وقال أبو يوسف ومحمد يكبر في طريق المصلي وهذا الخلاف في الجهر لهما قوله تعالى وتكلموا بالعدل وتكبروا والله قال أكثرهم هو التكبير في طريق المصلي وكان ابن عمر روى عنه بالتكبير وهو مروي عن علي رضي الله عنهما أنهم أجمعين ولأن التكبير فيه من الشعار ومنها على الأتباع والأظهرون الانخفاض كالأضحية ولا حنيفة قوة تعالى واذ كرر بك في نفسك الآية وقال عليه الصلاة والسلام خبر الدكر الحنفى ولان الأصل في التمام الانخفاض لما خصه الشرع كيوم الاحد وروى عن ابن عباس أنه سمع الناس يكبرون فقال لقائماً كبروا الامام قال لا قال أحسن الناس أذكر كمل هذا اليوم مع النبي صلى الله عليه وسلم فما كان أحد يكبر قبل الامام وسئل الضي عن ذلك فقال ذلك تكبير الحائكة وقال أبو جعفر لا ينبغي أشجع العامة عن ذلك فلهذا غشمت في الخيرات وقوله ومتنفل أي غير متنفل وهو مكبر وفي المصلي قبل صلاة العبد

تضرعاً حنيفة ودون الجهر من القول فيقتصر به في وجوب الشرع وقد ورد في الضحية وهو قوله تعالى واذ كروا افتحاً اقبى أيام معدودات يعني في التفسير المراد بالتكبير في هذه الأيام الاولى لا اكتشافه بالاجماع عليه اه (قوله وقال أبو جعفر) اه نمل ابن يرد بابي جعفر هذا الامام الطحاوي وان يكون الفقيه الهندواني اذ في غاية السروحي قال الطحاوي والذي عنده الله لا ينبغي ان يصح العام من ذلك لفترتهم في الخيرات قالوه تأخذون في الفتاوى الظهيرة وعن الفقيه أبي جعفر اه كان يقول صحت أمنا أيضاً كقوله التكبير في الاسواق في أيام العشر وفي الجنسي وذكر أبو الشان ابراهيم بن يوسف كان يفتي بالتكبير في الاسواق في أيام العشر قال الهندواني وعنده لا ينبغي ان تقع العامة من ذلك لفترتهم في الخيرات اه تأخذون في جمع التفرق قبل لا يحنيفة ينبغي لاهل الكوفة وغيرها ان يكبروا أيام التشرع في الاسواق والمساجد قال نعم اه كنا نقله من خط العلامة ابن أبي ليلى

(قوة وطهرهم على الكراهة) ونفس الكرخى على الكراهة أيضا اه وفي الفتاوى الكبرى والواليلي وعليه الفتوى اه (قوليل
 السلام مطلقا) يعني في البيت والمصلى اه بضم الشارح خاصة اه فتح (قوله ويستحب التكبير والاستكمال) التكبير سرعة
 الالتباس والاستكمال المداومة الى المصلى اه بضم الشارح (قوله يرجع من طريق آخر) روى القوسنى عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج يوم العيد فطريق يرجع في غير مخرجها بطلت اه قال ابن ابي شيبة
 أن يرجع من غير الطريق التي ذهب عنها الى المصلى لان سكان القرية يشهدون تكبيره فيشبهون ربه اه روى أبو هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ومن تحدث في غير هذا قال أتدرون ما أخبارها قالوا الله ورسوله علم قال فأتأخرونها ان تشهد على كل عبد أوامة
 بما عمل على ظهرها تقول على كذا وكذا في كل يوم كذا وكذا فنهذه (٢٢٥) أخبارها رواه جندب بن عبد الله (قوله)

سما في لاولي قال
 اه قطع روى بر معلنة
 عن أبي يوسف سما في
 الأولى وخسفي الثانية
 ويسمى بها التكبير
 وروى معنى عنه في عقد
 التكبير كدب حسن
 وروى أخباره فحسن
 وروى القوسنى عن
 عمرو بن عوف أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 جرى له بعد لاولي سما
 قبل القراءة وفي الآخرة
 خصال التامة قال عبد
 الله بن عمر لصدي هذا
 خذت في شريع
 ترك الامام بعد فراغه
 من القراءة في الركعة
 الأولى فتدكر أنه يكبر
 فيه بعد ويكبر وقد
 انتقم روعه ويكبر
 انقراة سرقين الامام
 والمدة حيث سرق الامام
 بالسود في قبيل ولم يأمره
 بالتكبير في حالة

اتفاقا واختلفا في البيت قبل الصلاة وبعد في المصلى وعامتهم على الكراهة قبل الصلاة وسما بعده
 في المصلى لما روى أنه عليه الصلاة والسلام خرج يوم الاحد فملى ركعتين واول قبلهما بالابتداء
 ويستحب التكبير والاستكمال ما بعد المصلى القبري مستحب ويرجع من طريق آخر قال
 رحمه الله (وقوله من ارتفاع الشمس الزوالها) والمراد بالارتفاع أن تفيض وقد الشفق رحمه الله
 وقت المالحو الشمس ويستحب تأخيرها وتساوي المشهور عن الصلاة بعد كل صلاة على الصلاة والسلام
 يصلى المصلي حتى ترفع الشمس فيدع أو يحجز ويحبسها لوقد في اليوم المكي للثلاثين من رمضان بعد
 الزوال أو بغيره بالهلال أمر أن يفرجوا الى المصلى من الصدوق كان الوقت باقيا للتراها فدرجته
 الله (ويسمى ركعتين شي قبل الزوائد) أما ركعتان لما روى أنهما التما قبل التكبيرات الزوائد
 فلا مشرع في أول الصلاة تقدم عليها كما تقدم على سائر الافعال والاذن كل حال رحمه الله (وهي ثلاث
 في كل ركعة) أما التكبيرات الزوائد ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية فهو من هذا من مسعود وروى
 عن ابن عباس ثمانية عشرة تكبيرة وفي رواية ثلاث عشرة فتكسيرة بمعنى مع الاصول فزاد منها خمس
 في الأولى وخمس في الثانية وفي رواية أربع في الثانية والثالثة رحمه الله أخذ منه ولكن حل ما روى
 عنه كل على الزوائد فصار الحجة عندنا مع الثلاثة الاصول خمس عشرة أو ست عشرة على اختلاف
 الروايتين وتظهر على الملة اليوم يقول ابن عباس لان به الحلقه كما يأمر من الناس بخلق احسن لشايع
 بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يكبر في العبد سما في الأولى وخسفي ثمانية جميعه الضاري
 وغيره ولنا ما صرح من حديث أبي موسى الاشعري حين سئل عن تكبيرات النبي صلى الله عليه وسلم في
 الاضحية والقطر قال كان يكبر اربعا تكبيرة على الختان ولان التكبير ورفع الايدي خلاف المعهود
 فكان الاخذ بالاقلة أحوط وأما وضعه أو الارتفاع فهو غير معلوم لانه لم يصر مستقما وانما كان يكبر
 اربعا لان التكبير لا افتتاح فضع اليها في الركعة الثانية يضم اليها التكبير في الركعة الأولى كوجوبها
 فيكون في كل ركعة أربع تكبيرات قال رحمه الله (وبولي من القرائتين) لما روى عن الاسود
 أنه قال كان ابن مسعود جالسوا عند مسخض فقرأوا بوموس الاشعري فبعد اللهم سعد بن العاص عن
 التكبير في يوم القطر والاضحية فقال ابن مسعود يكبر اربعا ثم يقرأ فذكر في القصة الثانية فيقرأ
 يكبر اربعا بعد القرائتين فكل روع وقد دفع في بعض طرق أيضا الى النبي صلى الله عليه وسلم ولان
 التكبير من التماس والتسليم مشرع في الركعة الأولى شرع مقبلا على القراءة كالاستفتاح

(٢٢٩ - زيلي أول) الر كوع والمسألة الثالثة حيث أمر المقتدى بالتكبير في حال الر كوع ولعرقان عمل
 التكبيرات في الاصل القيام المحض وانما الحلقه في الر كوع بالقيام في حق المقتدى ضروري وجوب المناهج هذه وضروية تصح
 في حق الامام في محلها القيام المحض فأمره بالعود اليه من ضرورية الى القيام لتمام الر كوع كقولنا كراهة الحلق في الر كوع انه
 يعود ويركع ويقرأ أو يرتفع ركوعه كذا هنا والابتداء القرائة لا يمت بالقراءة عن كون له عليه والاستقلال منه غير قابل للقبض
 والابتداء في حق ما تمت هذا اذا ذكر بعد الفراغ عن القراءة أما اذا ذكر في الفراغ عنها فذكر القرائة دون السورة ترك القرائة
 وبأن التكبيرات لا اشتغال بالقراءة قبل أو أثناء فتركها بانها لا تكون محل لعلافة ثم بعد القراءة لان ترك متى ترك قبل تمامه
 يرتفع من الأصل لا يمت بغيره في نفسه ولا يمت بغيره في نفسه فوجوده معتبر بالجزء الذي عليه في حكمه ونظيره من تركه في حق
 الر كوع وهو لو بعد الر كوع اه بائع (قوله وما قال الى آخر المقالة) ليس من الاصل بل هو حشية بضم الشارح على من نسخته

(قوله) وينظر المقتدى (المجلد) يعني أن الاملاذات في تكبير التضرع في الخدام في المسجد فنظروا في التوضوء بقا حرمه الصلاة فان تخرج أو قام بغير طمأنينة التكبير وذلك كمنهقهة أو الحدث بعد كبروا لا ثم انقضت حرمه الصلاة وكذا إذا اقتضى من لا يرى التكبير في حجب صلاة وهو يرى ذلك كبره لا يؤدي في حرمه الصلاة قبل في إثر الصلاة يتبعه أن في بقاء لا انقضاء لان التابعة لا تعصب لمجا يؤدي في حرمه الصلاة كسجود لسورة فاتور كمالا منتهى كالمقتضى اه (قوله) وإن سبقه الحدث) قال في شرح المعايير ولو سبقه الحدث تكبر من غير طمأنينة لان سبق الحدث لا يقطع الباطل بقطع التكبير اه (قوله) وكبر على الصبح (المجلد) وفي الخلاصة الاصح انه تكبر ولا يخرج الطهارة اه

﴿قوله يا أيها الكافرون﴾

[illegible]

المسوق يتابعه فيه ولا يؤثر لذكرناو ننظر المقتدى الامام حتى ياتي بنى يقطع التكبير وهي الاشياء
التي تقطع انباء الخوف من المسجد واخذت العمود الكلام وان سبقه الحدث قبل أن يكبر وتواكب
على الصميم والله اعلم

(باب الكسوف)

فأمرهم الله (على ركعتين كالنفل إماماً لجمعة) واستزج بقوله كالتنفل من قول الشافعي فإن عندنا في كل ركعة ركوعين للمروزي عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم أنه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة كسوف الشمس ركعتين ثم ركع ركعتين وأربع سجدة واحدة وأودا وعن قيسبة بن أسيد عن أبيه أنه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف ونجحت الشمس

الشرعية نهاراً وأثناء الوضوء. وصلاة العبد كدلائلها واجبة وصلاة الكسوف سنة بلا خلاف بين الجمهور وأوجب على قوته واستقامته صلاة الاستسقاء تخفيفه فظهر وجه تسميتها وأنها يقال كسف الله الشمس بتعدى وكسفت الشمس لا بتعدى وسبب الكسوف اه وأجروا على ما يصل في جماعة وفي المسجد الجامع وأوصل الصدقات لاصلي في الاوقات المكرهه اه كمال قال الا انه اخرجها لتوجهه بالنسبة بين البابين كلامهم ما صلاتها نهاراً وترتد في جماعة لأن صلاة العبد كالتأخر من صلاة الكسوف فقدم عليها وهذا قيل في صلاتها عيها نهاراً قرض كفاة وقيل واجبة وقيل سنة ولا يقال أحضان صلاة الكسوف واجبة أو نرى بل قانوا منه اه قوله ولا تصلي في الاوقات المكرهه أي الثلاثة ذكر في البسوط والمفيد والقنية والغفوة البدائع وفيها ما عارضه لا تحصى لأن كانت نافذة فهي مأمور وهما لم تقدمان النبي وإن كانت لهما أسباب كحاجة المسجد وإن كانت واجبة بغيرها كونه اه وبقولنا كمال اه وقال الشافعي لا يكره في الاوقات المكرهه ما عرفت من مذهبه أنه سبب لا يكره فيها والله الموفق اه وقوله ولا يقل أحضان صلاة الكسوف واجبة فيه نظر فقد حال السنن في الكافي وصفها أنها سنة لمواظبته عليه لصلاة والسلام على ذلك وقيل واجبة للأمر اه وقال الكافي الفقه وصفها سنة واختار في الاسرار وجوب الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم إذا رتبتم شأ من هذه فافزعوا إلى الصلاة قالوا لأنها صلاة تقام على سبيل الشهادة فكان شعار الدين حال الفزع وانظاره أن لا مرتب لأن المصلحة تدفع الأمر الخوف فهي مصلحة تعزوا إليها بسبب أن الكلام فيمليو كان الخلق كلهم على الطاعة ثم وجدت هذه الأعراف بتقدير الهلاك يصررون على نياتهم لا يصالحون دون أن يكونوا كذلك فيفترض التوبة وهي لا تتوقف على الصلاة ولا كانت فرضاً اه رقة في المتن (كأنفل) أي بلا أنان ولا تأمل ولا خفيو بنادي الصلاة لجمعة فبعضوا أن لم يكونوا اجتماعاً اه كمال (قوله امام الجعفر) في جعل الصدقات في المسجد الجامع لأنهم شعار الاسلام مقتضى في المكان المعد

لا يخلو الشجر أو الواحش في موضع واحد أو يجمع جماعة من أهل الأول أو أهل الآخر اه قاله قوله كما حدثت صلاة عليه
 (لم) أي وهي الصبح فان كسوف الشمس كان عند ارتقائها قدر ربعين اه فتح (قوله على ثلاث ركعات) الذي وقفت عليه
 في نسخة الشيخ الامام الحنفى قارى هذا بغيره الله هكذا ولا يروى انه عليه الصلاة والسلام صلى ثلاث ركعات في كل ركعة أو أربع
 ركعات في ركعة ونحو ركعات في ركعة وست ركعات في ركعة ونحو ٢٣٩ ركعات في ركعة اه وقد كان في نسخة
 كذلك لكن أصلها على ما هنا

ما هنا بعاشرة العلامة
 الشمس الغري رجاء الله
 تعالى وقال قارى الهداية
 رجاء الله تعالى الثلاث
 ركعات في كل ركعة واه
 مسلم عن يابر بن عبد الله
 رضى الله عنه ما قال قام
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ففعل بالناس ست ركعات
 في أربع سجودات وعن ابن
 عباس قال صلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 كسفت الشمس ثمان ركعات
 في أربع سجودات وعن
 علي رضى الله عنه مثل
 ذلك اه وروى الترمذي
 عن قتادة عن عطية عن
 ابن عمر عن عائشة رضى
 الله عنها ان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى عشر ركعات
 في أربع سجودات قال ابو
 عمر روى قتادة عن عطية
 عندهم غير صحيح اه عبد
 الحق وروى ابو داود عن
 ابي العباس عن ابي بن
 كعب قال انكسفت
 الشمس على عهد النبي صلى
 الله عليه وسلم وان النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى بمهم قرا
 سورة من الطول ثم رجع

فقال انما هذا لا يثبت وثقا قاصم عباد فاذار أبو رهاصا واه كما حدث صلاة عليه من
 المكتوبة وقد روى في ركعتين جماعة من الصحابة منهم عبد الله بن عمر وسمر بن جندب وابو بكر
 والعمر بن بشير والاحمد بن ابي لؤي والامير من النبي صلى الله عليه وسلم وهو مقدم على الفضل
 وليكثروا واه وصحة الاحاديث فيه وموافقة الاصول للمصنف ولا يخفى فيلزم من حديث عائشة
 وابن عباس لا تمقدت ان معهما مخالفا في ذلك صلى ابن عباس بالبصرة حين كان امير المؤمنين كان امير المؤمنين
 واذا روى انما كان معهما خلافا ما روى لا يتفق فيلزم وجه ولا يروى انه عليه الصلاة والسلام
 صلى ثلاث ركعات في ركعة واربع ركعات في ركعة ونحو ركعات في ركعة وست ركعات في
 ركعة ونحو ركعات في ركعة ولم يخبره بكل جواب بل من ان يات على الركوعين فهو جواب لنا
 عما روى ركوع واحد ونأويل ما روى ركوع واحد انه عليه الصلاة والسلام طول الركوع فيها
 قائم عرض عليه الجنة والنار قبل بعض القوم فرغوا رؤسهم او ظنوا انه عليه الصلاة والسلام لا يرفع
 رأسه فرغوا رؤسهم او فرغوا رؤسهم على عاتق الركوع المثلث فوجدوا النبي صلى الله عليه وسلم
 راكعا فركعوا ثم قالوا ما يا نبي الله كذا تفعل من خلفهم كذلك فعل منهم ان دخلت النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم روى كل واحد منهم على موقع في نفسه ومثل هذا لا يثبت في صحيح ابن كثر
 الصفوف فحاشا رضى الله عنه في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان والدرية على صفه
 هذا التأويل انه عليه الصلاة والسلام يفعل ذلك بالبدنة لا بالركعة فيسجد ان يكون الكل ثانيا فصل
 بذلك ان الاختلاف من الروايات لا يثبت عليهم وقيل انه عليه الصلاة والسلام كان يرفع رأسه ليعتبر
 حال الشمس هل انحلت أم لا فظنه من بعدهم ركعوا طائفة على ما هم فلا يعرفون ما روى من هذه
 الاحتمالات قال رجاء الله (بلا جهر) أي بلا جهر بالقراءة وهذا عند أبي حنيفة وقال ابو
 يوسف وعبد الجبار فيها حديث عائشة رضى الله عنها انها عليه الصلاة والسلام جهر بالقراءة فيها وله
 قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار يجمعها وحكي سورة صلاة عليه الصلاة والسلام طول قيامه
 وقال لم يجمع صوتا وقال ابن عباس ما سمعت جهرها وحديث عائشة رضى الله عنها يحول على انه
 جهر بالآيات لا يتبين لهم ان فيها القراءة والنبي يدل على ذلك ما روى عنها انها كانت تقرأ بقرآنه
 انه قرأ سورة البقرة ولو جهر سمعت وما سورت قال رجاء الله (ونحبة) أي بلا نحبة وقال الشافعي
 يغضب خطبتين بعد الصلاة تسجدت عائشة رضى الله عنها انها عليه الصلاة والسلام انصرف وقد
 انحلت الشمس فخطب الناس فحمد الله تعالى واثنى عليه ثم قال انما الشمس واقصرت آيات من آيات الله
 تعالى لا يصفن لوت أحد ولا يحياه فاذار ما في ذلك داعوا الهوكبر واوصوا وصدقوا الحديث وتنا
 انه عليه الصلاة والسلام أمر بالصلاة ولم يأمر بالنحبة ولو كانت مشروعة لكانت عليه الصلاة والسلام
 وحديث عائشة رضى الله عنها يحول على انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك ليردهم من قولهم ان الشمس
 كسفت لوب ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الشمس واقصرت آيات من آيات الله تعالى
 لا يصفن لوت أحد ولا يحياه والذي يدل على هذا انها أخبرت انه عليه الصلاة والسلام خطب

عشر ركعات وسجدتين ثم قام الثانية فقرأ سورة من الطول ثم رجع خمس ركعات وسجدتين ثم جلس كما هو مستقبل القبلة
 يدعوى بضلي كسوفها اه (قوله وقال ابو يوسف وعبد الجبار فيها الى آخره) وفي الخط قول محمد بن طبر بن كسوفها
 الطاهر اجمع أي خشفه كبرالها كجمع أي يوسف اه وفي البدائع وقول محمد بن طبر ذكر في عامة الروايات لم يجمع أي خشفه اه
 (قوله ليردهم من قولهم الى آخره) واعلم ان ذلك لان الغالب ان الكسوف يكون في الثامن والعشرين أو في التاسع والعشرين
 فكسفت يوم مات ابراهيم عليه السلام في عاشر شهر ربيع الاول سنة ثمان وثمانين بالقياس اه ذخائر الصغرى في مناقب ذوي القربى

قوله (فأشار إلى قوله تعالى) هكذا في جميع النسخ وفي رواية السلم فأنشأ يقول يصفى الكسوف وقد رآه أنشأ فأنشأ قوله ما
(قوله استعجباً لوقوعهما) أي السلاطة والغطاء (قوله أن يصل أمام الجبهة) أي أن كان غائبا اه ع (قوله أي كسوف
الشمس إلى أنشأ) فأنشأ للسلاطة الصلاة (٢٣٠) في كسوف القمر حسن فكذا في الظلمة والرجوع والفرق لقوله عليه

بعد الانحلاء ولو كانت سنة لكاتبه كالصلاة والدعاء فالرجع الله (ثم يدعوى تعظي
الشمس) لحديث المغيرة بن شعبه أنه عليه الصلاة والسلام قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات
الله لا يشكفان موت أحد ولا حياة فأذا رأيتوهما قد دحا القوم صلاتي تعظي الشمس وهذا يفيد
استيعاب الوقت بهما أي الصلاة والدعاء وهو السنة ثم عرف الدعاء بالخيار ان شاء الله بالاستقبال
القبلة وان شاء فاتم بالاستقبال الماس بوجهه ويؤثر الدعاء من الصلاة لأنه هو السنة في الأربعة
قال رحمه الله (والأصل انفرادي كالتسوف والظلمة والرجوع والفزع) أي ان لم يصل امام الجمعة
صلى الناس فرادى تحمزان الفتنة انهى مقام يجمع عظيم وقوله كالتسوف الى آخره أي
كسوف القمر حيث صلى فيه فرادى لا مع دحض في عهد مطه الصلاة والسلام مرارا ولم ينقل
الباء أنه عليه الصلاة والسلام يجمع الناس له ولا يجمع العظمى القليل بعد ما علموا لا يمكن وهو سبب
الفتنة أيضا فلا يشرع بل يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة المائلة بالهار والرجع الشديدة
المقنن اه

باب
الاستغناء

قال المصنف الاستسقاء
طلب القياضيم السيف
وهو النطر اه قوله أو
ويضعه الى آخره
البيان أو يذكر في ظاهر
الرواية قول أبي يوسف
وذكر في بعض المواضع
قوله مع قول أبي حنيفة
وذكر الطحاوي قوله مع
أد وهو الأصح (قوله
عن عبد الله بن زياد) كما
في نسخة الشارح وفي نسخة
قارئ الهنداية أو
(قوله وصلى ركعتين)
الى هنا رواية مسلم وراد
البحاري جهر فيما بالقرارة
اه عبد الحق (قوله فجو
دار القضا الى آخره) حيث
دار القضاء لانها سعت في

(باب الاستفاء)

قال رحمه الله (الصلاة لا جماعة) أي لا تستقام الصلاة لا لجماعة وهذا يشهد بأن أهمها شروع
 في حق المنفرد ولكن لم يترنس لفظة تلك الصلاة على سببها أو غيره ذلك وقد اختلفت
 أخبارهم فيها فقد اتفقوا على أن الصلاة لا تستقام في جماعة قال صلى الناس وحدا ناجز
 وما قال أبو يوسف ما يحنف عن الاستقام في جماعة ولا ما قال أبو حنيفة فقال أما الصلاة بجماعة
 فلا ولكن فيه الطعاع والاستغار وإن مالوا وحدا بالأيام وهذا يتيقن كونهما أو متضبا وإن
 اتصلا وحدا لا تكون بدعة ولا بكراهة كما يرى باحتياط في حق المحدث وذكر صاحب التفتة
 وعمره أنه لا صلاة في الاستقامة في طاهر الرواية وهذا يتيقن شرعيها مطلقا وقال محمد بن علي الإمام
 أو ثابتهم كمتين بجماعة كأي الجمعة وأبو يوسف معه في رواية ومع أبي حنيفة في أخرى لمحمد بن إدريس
 عن عبد الله بن رباح قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما يستقي فجعل إلى الناس ظهره يدعو
 الله واستقبل القبلة وحول رداءه وصلى ركعتين وجهه نيسا بالقرعة ولا في حنيفة ما رواه مسلم عن
 أنس أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة بن باب كان يضر دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم
 يحضب الناس فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال يا رسول الله هؤلاء الأموال وانقطعت السبل
 فادع الله أن يغنينا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم أغنينا اللهم أغنينا
 الحديث فقدا استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصل له وثبت أن عمر استسقى ولم يصل ولو
 كانت سنة لم تركه لأنه كان أشد الناس استقامة السنة التي عليه الصلاة والسلام وتأويل ما
 رواه أنه عليه الصلاة والسلام فعله من تركه كما ترى بدليل ما رواه بن عمار والسنة لا تثبت بثقل بل
 بالمواصلة قال رحمه الله (وطأوا استغفار) أي طأوا استغفار بالرجوع وتأولوه تعالى استغفروا
 ربكم بأنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا جله سبيل الأسرار السعد قال رحمه الله (لا قلب ردا)

فما دبر من عسر القى كيم على نفسه ليت الملو وهو غاية وعشرون ألفاً من معاينته
دار مروان كذا يخط السارح رحمه الله (قوله في المقتدوعا وما استغفار) ههنا يرفع عطف على قوله صلاة اه ع قال الكمال
رحمته الله وقياس ما ذكرنا من الاستغفار اذا تأخر الموعود او انفعها انما لمصلحة المانع الخارج بها وانما اه

(قوله فعله تفادوا الى آخره) قال الكمال رحمه الله واعلم ان كون التحويل كان تفاديا لا يضر به في المستند من حديث جابر وصحة قال وسواء لم يتحول القبض وطولان الطير او من حديث أنس وقلب راعا على يقبله القبض الى النصب وفي مستند أصح لنقول المستند من الجواب المختص كرمي قول وكيع اه واختاروا في وقت التحويل قيل في الحديث وقيل في الآية الثانية وقيل بعدا فقتلها وفي بعض الآداب اه كان يقول اذا استقبل القبلة لتمام اه ابن المقن شرح عنه (قوله لكن عند أي يوسف الى آخره) لان المقصود اذ دعا فلا يقطعها بالجلسة اه كافي

قال الاتقاني رحمه الله وجه المناسبة بين البابين الشرعية كل منهما باعراض خووف وقدم الاستقلا لان العارض ثم وهو انقطاع المطر
 ثم نوى وهذا اختيارى وهو الجهاد الذى سبه كفر الكافر اه (قولنا فاشند) (٢٣١) قال في شرح الطحاوى ان كان

(باب الحروف)

قال رحمه الله (إذا اشتد الخوف من عدو أو أصبح وقف الامام طائفة بالآلة العدو) بحيث لا يلحقهم أذى (ومضى بخائفة ركعوا) كان الامام (مسجرا) أو في صلاة النحر أو الجمعة أو العيد (وركتين ومقبيا وضعت هذه إلى العدو وحيات ثقتهم صلى بهم ما بقي وسلم ونهوا اليوم) إلى الخالي العدو (وحيات الأولى وأتوا) بالقرأة لانهم لاحقون (وسلوا ومصوا ثم الانزى) أي ثم جاءت الطائفة الانزى

(قوله وأقرأهم ما ينصرون) أي يتشهدون ويصلون ثم لهم لا ينصرون ركنا حتى إذا ركعوا فسدت صلاتهم لأن الركوب منه بغير ركعتين عفو والمشي لا يمنعه فيكون عفو انتهى انتهى (قوله وروى عن أبي يوسف إلى آخره) قال في شرح الطحاوي ولو كان العدو مستقبل القبلة في قول أبي حنيفة رحمه الله بالحداد أن شأوا صلا بالقبلة والمشي على ما بينا وإن شأوا صلا مقبضين فيفتح الإمام الصلاة جميعا وكلهم مستعدون بالسلاح فإذا ركع ركعوا جميعا وإذا جدد الصلاة جددوا جميعا الذي يلبو العف المؤخر يحرسونهم فإذا ركعوا رؤسهم جددوا العف المؤخر والاول يحرسونهم ثم جدد الإمام والعف الاول السجدة الثانية والآخر يحرسونهم وقال أبو يوسف إن صلا هكذا جازت صلاتهم وإن صلا بالعبادة والاياب لا يجوز لهم الصلاة على هذا قول الشارح وعن أبي يوسف (٢٣٣)

(وأقرأهم ما ينصرون) ويحصل تحت هذا المقام خلف المسافر حتى يقضى ثلاث ركعات بلا قرأتان كان من الطائفة الاولى وقرأتان كان من الثانية والمسبوق أن أدرك ركعتين الشفع الاول فهو من الطائفة الاولى والأفهم من الثانية وقال الشافعي رحمه الله إن أصلي الإمام بالطائفة الاولى ركعة وسجدة وتتم هذه الطائفة صلاتهم ويصلون ويذهبون إلى وجه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصل على بهم الركعة الثانية فإذا قاموا اقتضاسا سبقوا انتظارهم لصلاتهم لم يثبت سهل أنه عليه الصلاة والسلام فصل كذلك في غزواته الرقاع ولنا حديث مبني على أن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام صلى صلاة الخوف بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الاخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا فقاموا مقام أصليهم مقبلين على العدو وقيام أدركت صلى بهم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء ركعة وهو لا ركعة ولا أخيه هذا أو لم يوافقه الأصول وما رواه أصحابنا ومنهم أحدهما أن المؤتمركم ويسجد قبل الإمام وهو منى عنه بقوله صلى الله عليه وسلم أنا ما كنتم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود قال عليه الصلاة والسلام ما من الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله صوته بصورة حمار والثاني أن عليه انتظار الإمام للأمام المسبوق وهو خلاف موضوع الإمامة وروى عن أبي يوسف أنه يجعلهم مقبضين إذا كان العدو في جانب القبلة يحرسون كلهم معه ويركعون فإذا جدد الصلاة جددوا جميعا بالصلاة الاولى والصلاة الثانية يحرسونهم من العدو فإذا رفع رأسه تأخر الصف الاول وتقدم الثاني فإذا جدد الصلاة جددوا جميعا وهكذا يفعل في كل ركعة وأما عليه لإطلاق ما روي عن أبي حنيفة بن عمر وقوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك وقوله تعالى وثلاث طائفة أخرى لم يصلوا فليدعوك وروى عنه أنها ليست بشروعة بعد الذي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وإذا كنت عليهم فأقم لهم الصلاة لا يشترط لأقامته أن يكون هو عليه الصلاة والسلام معهم ولأن القياس بأن حوازه المصلحة من المأثم وأما يجوز أن لا يرضيه الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وقنا له هذا المعنى بعده ولنا أن العصابة صاها بعد التي صلى الله عليه وسلم فصلا على يوم مضى وصلها أبو موسى الأشعري وحذيفة وسعد بن أبي وقاص وغيرهم كانوا العصابة فصاروا جماعة وحوازا خلف النبي عليه الصلاة والسلام لم يكن لأشدرك الفضيلة لأن ذلك ليس واجب وركعتي الشافعي واجب فلا يجوز أن تكلمه لا يجوز فصله لتصل ما ليس بواجب وأما بيان ذلك قطع المنازعة عند قول كل طائفة منهم فمن صلى مع الإمام وأما إذا ابتزوا ما كان للأصل أن يجعلهم طائفتين فمن صلى بطائفتين أو من صلى بالآخرى قال رحمه الله (ومضى في المغرب بالاول ركعتين وبالثانية ركعة) لأن الزاكرتين شرط في الحرب ولهذا نأشر القعود عن جميعا ولأن الواحدة لا تعتبر فكانت الطائفة

إلى آخره فيرئى مناسب هكذا تقتض من خط قارئ الهداية رحمه الله فليأمل (قوله وقوله تعالى وثلاث طائفة إلى آخره) وجدا للاستدلال من الآية أن الله تعالى جعلهم طائفتين بقوله فلتقم طائفة منهم معك وصرح بأن بعضهم فأنشئ من الصلاة بقوله وثلاث طائفة أخرى لم يصلوا وعند أبي يوسف هم كلهم فيهم مني انتهى من خط الشارح (قوله وثلاث العصابة صلاها إلى آخره) والأصل فيه أن تكون عامة الأوقات كلها إلا إذا قام الدليل على التخصيص فاف قال قد وجدنا التخصيص لأن الله تعالى شرط كون الرسول فيهم فقل وإذا كنت فيهم قلا الشرط بوجوب وجود عند الوجود ولا يقتضي عدم عند العلم أو معناه ما كنت أنت فيهم أو من يقوم مقامك في الإمامة كافي

قوله تعالى فلتقم طائفة منهم في الحرب بالاول ركعتين أي تشهد بهم وينصرون ثم صلى الاول والثانية الركعة الثالثة الركعة الثالثة ويتشهدون ويصل الإمام ولا يصلون معه بل يروحون مقامهم فتبقى الطائفة الاولى فيقتضون الركعة الثالثة فيغزواه ويتشهدون ويصلون ثم تأتي الطائفة الثانية فيصليون ركعتين وعليهم إيمان يتشهدوا فليأمن الركعتين لأن المسبوق لما أدرك أول صلاته في حق التشهد وأخرها في حق القرائة التي موضع ذلك أن من أدرك مع الإمام الركعة الاخرى وسبقه الإمام بالاولين فلما قام إلى القاء بعد تسليم الإمام فاء بعض ركعة وقرأ أمها فأنقذ الكتاب وسورة ويتشهد لا يقدم صلى مع الإمام ركعة وهذه ثابتة فالاعتدق الثانية سنفي المغرب ثم يقوم ويصلي ركعة أخرى وقرأ أمها فأنقذ الكتاب وسورة وإذا أدرك القراءتها فسدت صلاته لأن ما يقتضي أول صلاته في حق القرائة ثم يتشهد ويصل وهذا التمهيد فرض عليه انتهى لطحاوي قوله وهذا التمهيد في القعود

باب الجنائز

قال ابن خلدون هي مستقمة من جنس بغيره في النون في الحاشي وكسر هاء المضارع اذا ستره اء أو الباء قال الاتفاق لما كان الموت آخر العوارض ذكر صلاة الجنائز آتوا النسبة اه أو قول الصلاة صلاة ناسطة مقيدة فلما بين الصلاة المطلقة شرع في بيان الصلاة القيدة أو قول الامور يعنون حسن لعن في عبه وحسن لعن في غيره على ما عرف بالاولات ان حسن لعن في عبها وصلاة الجنائز حسن لعن في غيرها وهو خاص بالمسلم الملقح عن بيان صلته في حسن لعن في غيرها شرع في بيان صلته لعن في غيرها اه والمصلحة لظاهرة الباب الذي قبله ان الحرف قد يقضى الى الموت حتى قال في الزادات ان من وجد في الحرفة والمسلم يسلم من انه اء أو بغيره يسلم لانه ليس بفعل فاعى ان يكون مائة من شدة الخوف قال الكيال رحمه الله ولله الصلاة كغيرها مائة وسبب وشروط وذكر وسنن وآداب اما صحتها ففرض كفارة وسبب الميت المسلم فانها وجبت فضايلها وركبها سابق بيلها واما شرطها فبما شرط الصلاة المطلقة فز يدهنه بامور يذكرها وسننها كونه مكثرا بلائمة أو اب أو اء في الشهد وكون هذا من سنن الصلاة كماله وادابها كغيرها والجنائز يافتح الميت والكسر السر اه (قوله في المتن وفي المحتضر القبلة الخ) قال أبو القاسم وجيء المحتضر الى القبلة مذهب علي أو أحد وماذا في رواية وكراهه في رواية ابن القاسم لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجهه الى القبلة وانكر ابن السبكي على من فعل بهذا فقال استسلموا لعموم رواية (٢٣٤) البيهقي فيمنعوا الخ عن أبي قتادة الخ اه ويستحب لالانسان ان يطلب

باب الجنائز

قال رحمه الله (وفي المحتضر القبلة على يمينه) أي وجهه ووجهه من حضره الموت الى القبلة وعلامات احتضاره ان ستره قدما فلا تنصبان ويخرج أهله ويخفف حد فاحتمل جلدته لانه ان الخمية تتعلق بالموت وتدل على جلدته وانما يوجهه الى القبلة لانه يرى على أي قلائد ان النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة تسأل عن البراء بن معمر وررضي الله عنه فقالوا في وأوصي مثل ما أتوا وصي أن يوجهه الى القبلة لما احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب الفطر وقد ردت ثلثه على ولده ولا يقرب من الوضع في الجسد موضع كالوضع فيموال المتأخر في زمانه أن ينقل في قفاه وقد سماه الى القبلة قالوا لانه أسهل لخروج الروح ولما ذكرنا وجه ذلك ولا يمكن معرفته الا نقله ولكن يمكن أن يقال هو أسهل لتبجسه وشديده عيب الموت وأن من تقوس أعضائه ثم اذا أتى على القفا رفع رأسه قليلا ليسر وجهه الى القبلة فنون السجاء قال رحمه الله (ولتن الشهادة) لقوله عليه الصلاة والسلام لقوموا بنا كمن شهادة أن لا اله الا الله والرا من قرب من الموت وقال عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولا يموضغ يصرخ فيه الشيطان لاصدا اعتقاده فصاح الى مذكر ومنبه على التوحيد وكيفية التلقين أن تدرك لغة التوحيد عند ولا يؤمر بها واختلفوا في تلقينه بعد الموت فقبل يلقن تظاهر ما روي وقيل لا يلقن وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه قال رحمه الله (فان مات شديدا وعرض عيبه) بذلك جرى

له ووجهه وأخذ جنسك وقد فعلت قال الحاكم هذا الحديث صحيح ولا أعلم في توجيه القبلة غيره اه أو البقاء التواتر (قوله والاتفاق فيما الخ) قال في الهداية والاول هوالة اه (قوله والرا من قبري موت الخ) هو مثل لفظ القبل في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتلا فله عليه اه فتح (قوله ولا يؤمر بها) قال الكيال وانما ظهر منه كانت وجوب الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موت المسلم جلا على أنه في حال زال عقده وفي الخنا بعض المشايخ ان يذهب عقده قبل موته لهذا الخلف وبعضهم يخاروا قيامه في حال الموت اه (قوله يلقن تظاهر ما روي) ونسب الى أهل السنة والجماعة وخلافه في المعتزلة اه كمال قال قاضيان ان كان التلقين لا ينع لاضرأ في الصور اه قال في الحقائق قال صاحب القبايح سمعت أستاذي قاضيان يحكي عن ظهور الدين المرغشاني انه لقن بعض الأئمة بعد فساد وصاني تلقينه فلقنته بعد ما دقن ثم نقل صاحب الحقائق ما نقله الآخر عن قاضيان وغيره في المغفومة في باب الشقي وهو حسن التلقين والسمع اه قال في الحقائق ذكر الامام اء اء صافى في الخصص ان تلقن الميت مشروعه لانه قد ابدى وجهه وعقده وفهم ما يلقن قلت ولفظ التسمع يصرح على هذا وصورة ان يقول ما قلنا من فلان ان كذا الذي كنت عليه مرضت بالله وبالله الاسلام ديننا محمد صلى الله عليه وسلم يتجاوز قول المعتزلة لا يشهد التلقين بعد الموت لان الاحياء عندهم مسخيل اه ما نقله في الحقائق (قوله في المتن ان مات شديدا الخ) نفخ الامم تنفخ على وهو ميت العبيد من الاسنان وغيره اه ع (قوله في المتن وعرض عيبه الخ) قال في جوامع الفقه وسند اطراوه اه أو البقاء وبوضع على ظهره سيف أو مدية أو غيره مما من الحديث لا ينفخ

الطعام من الرضخ لحديث عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلت على المريض فخرمان دعواك فان دعاه كدعاء الملائكة رواه ابن ماجة اه أو البقاء قال الكيال رحمه الله ولا ينع حضور الجنب والحاض وقت الاحتضار اه وفي شرح الدرر الباعث ويصرح من عند الحاض والماء والجنب اه (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب الفطر وقد ردت ثلثه على ولده ولا يقرب من الوضع في الجسد موضع كالوضع فيموال المتأخر في زمانه أن ينقل في قفاه وقد سماه الى القبلة قالوا لانه أسهل لخروج الروح ولما ذكرنا وجه ذلك ولا يمكن معرفته الا نقله ولكن يمكن أن يقال هو أسهل لتبجسه وشديده عيب الموت وأن من تقوس أعضائه ثم اذا أتى على القفا رفع رأسه قليلا ليسر وجهه الى القبلة فنون السجاء قال رحمه الله (ولتن الشهادة) لقوله عليه الصلاة والسلام لقوموا بنا كمن شهادة أن لا اله الا الله والرا من قرب من الموت وقال عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولا يموضغ يصرخ فيه الشيطان لاصدا اعتقاده فصاح الى مذكر ومنبه على التوحيد وكيفية التلقين أن تدرك لغة التوحيد عند ولا يؤمر بها واختلفوا في تلقينه بعد الموت فقبل يلقن تظاهر ما روي وقيل لا يلقن وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه قال رحمه الله (فان مات شديدا وعرض عيبه) بذلك جرى

بطنه وهو مروي عن النبي ولا يصل على بطنه معصوا سر عوا في جهازه و اعلام جرائه و أمدا فانه حتى يؤتوا حياض الصلاة ويكره
 النساء في الاسواق والحلات لان ذلك تشبه بأهل الجاهلية كذا ذكر الفقهاء أو ألبت قال صاحب الاختصار والاصح أنه لا يكره لأن
 فيه اعلام الناس فيؤتون حشوه وفيه تذكير للمسلمين والمستغفرين اه أو البقاء قوله ووضع على سر راح قبل طولاً الى القبلة وقبل
 عرضاً قال السر حتى الاصح كيف تسمى قوله طولاً الى القبلة أي مستطاعاً على قفاه كالتحضر فانه الاستصحاب وبعض أئمة السان اه
 وقوله وقبل عرضاً أي موضع في القبر اه فتح قال في البدائع ثم لم يذكر في ظاهر الرواية كيفية وضع النصف فهو موضع الى القبلة طولاً
 أو عرضاً فمن علم أن اختياراً للوضع طولاً كما جعله في مرضه أنما أراد الصلاة لا يعلم منهم من اختياراً للوضع عرضاً كما موضع في قبره
 والاصح أنه موضع كما نزل في ذلك يختلف باختلاف المواضع اه وليس للرجل أن يصل أحد من النساء أو كانت امرأة أن لا يجزئها
 انقطعت الزوجة ولهذا حل في التزوج بأخوها أربع سواهن ساعته وعندنا شافعي أن يفصلها فلو ماتت امرأة في سفر بين الرجال
 فإن كان معهم امرأة علت العسل ويخلون بينها ويقتضون تكفها والاهان كان معهم حتى لم يبلغ حد الشهوة علم القبل والتكفين
 وعلى منتهى وهذا الاطلاق بل يعمه فان كان الميم لها محرماً بما يفرضه فوعدت ان كان غير محرر فبقره على تكفه ويجوز أن ينظر الى
 وجهها ويرى من خداعها ثم تكفى ويصل عليها ولو مات رجل بين نسوة فإن كان معهن امرأة فإنها تكفى وتكفهن ويصل عليه
 النساء وإن يكن فيها امرأة فإن كان معهن رجل كقرع علم غلبه على منتهى فيه فغلبه بكفنه ثم انشأه بمان عليه وإن لم يكن
 معهن رجل فإن كان معهن صبية لم يبلغ حد الشهوة علمت على منتهى وجب تكفهن وتكفى وقيل عليه السلام بالغايات ودفنوه إن لم
 تكن صبية فأنهم يعمه فان كانت الحبيبة محرماً لم يعمه بغيره فوعدت ان كانت غير (٣٣٥) محرر فإنها تيمم بغيره ويصلن عليه

وبغضه ولو كان الميت
 أو الميت لم يبلغ حد الشهوة
 فأنهما يصلان على كل
 حال سواء غلبه ما رجل
 أو امرأة اه طحاوي ولو
 كان الميت حتى مثلاً فانه
 ينظر ان كان صغيراً غسل
 على كل حال سواء كان
 العسل رجلاً أو امرأة أو ثوان
 كان بلغ حد الشهوة ولا يصل
 لقتل بدليل يعم ثمان كان الميم

التواتر ولا فانه تحسب ما نزلت على حاله بل في قطع المخلو ولا يؤمن من دخول الهواء في جوفه والماله
 عند غسله ويقول مقفنه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امر ويهل عليه ما بعدوا أسعد
 بقاءك واوجل ما نزع اليه من عالج عنك قال رحمه الله (وضع على سر محرر وزر) الصلاة فمعه
 ذبابة الأرض ولن يصب عنه الماء عند غسله وفي القيصر بطنه وأراه الزمعة الكريمة وانه لو نزل
 لقوله عليه السلام ان الله عز وجل يحب الوتر وصكيفة من ندى البحر تحول السر برمرة أو ثلاً أو
 خسباً ولا يراد عليها وقوله ووضع على سر محرر يشير الى أن السر محرر قبل وضع الميت عليه واه
 موضع عليه كما مات ولا يؤثر في وقت العسل وقال في الغاية يفعل هذا عند ارادة غسله لا خفاً من الزمعة
 الكريمة وقال القدوري اذا أرادوا غسله وضعو على سر به أو لا أو أشبه ذلك كروا قال في الغاية
 موضع على بطنه حديدة ثلاثين فتح وهو مروي عن النبي وتكره قراءة القرآن عند من يقبل قال
 رحمه الله (وسرعونه) لان سرها واجب والنظر اليها حرام كقوله الحى ويستمر ما بين سرته الى ركبته

ذاريهم نعيمه بغير حرقه وان كان غير محرر فبقره فوعدت عن ذراعيه اه والسنة في غسل الميت أن يغسل الرجل ورجل والمرأة امرأة
 وليس للمرأة أن تغسل أحد من الرجال أو زوجها التي ماتت على الزوجية لأن ما يكره حتى اقتضيه للميت غسلته أماً زوجته فلو
 كان عليها ثم ماتت وهي في العدة كان الطلاق رجماً فله أن يغسله لان الطلاق رجس لا يزيل الزوجية وان كان ما لا تغسله ولو ماتت
 وهي زوجته ثم ماتت بعد موته فعلاً أو طهته حال حياتها لم تنسب وحرمت عليه كالزوجة فبقره في أهله أو أنه يشبهه بطل حشوا في العسل ولو
 كان الزوج وطى أخت امرأة يشبهه فله مات هذه تغسل له لعله الاستمتاع إياها فان ماتت وهي في العدة فليس لزوجته أن تغسله لحرمتها
 عليه ولكن ترشده وتجب عليها عدة الوفاة وانقضت عدة أخيها بعد وفاته وجوا كن لها أن تغسله لان نسب الحرة قد نال وكذا لو أدام
 الزوج وزوجته بمجوسية فقبل قبل عرض الإسلام عليها فإنها لا تغسله لانها محرمة عليه فلو ماتت كان لها أن تغسله وقال زفر كان لها
 النفس عند وفاته فلو أزوج لا يصلح حشوا بصلغ ردة أو ليس لاف الزوج أو أنه يشبهه فوعدت ان لم يكن لها غسل عند موته ليس لها أن تغسله بعد
 ذلك وإن نال نسب الحرة اه طحاوي (قوله أن يدار بالبحر) والمحرر تكسر الازلي المحرر والمختة قال بعضهم بالبحر يصفى الهاء
 ما يضر بمن عود غير موهى لعة أنضاف المحررة اه تصباح (قوله ولا يراد عليها) خاب الكمال وسيعا اه وكذا في الكافي للسني (قوله)
 والاول أشبه لذكرنا أي من قوله ثلاثين فمعه فمعه والارض اه (قوله ويكره قراءة القرآن عند من يقبل الخ) قال في شرح الجمع
 الشيخ أبي البقاء ثم غسل الميت بالماء واجب فقد خلق المشايخ في حال بعضهم بسبوحه بالحدث فان لم يوت سبب لاسترخاء المصطلح
 فوجب غسله كله وانما اكتفى بغسل الأعضاء الاربعه حال الحياة فمعه المحرر لتكره ربه وغلبة وجود الحدث في كل وقت حتى ان
 خروج الحى لم يكره وجوده كالمحدث لم يكف فيه الا بغسل جميع البدن ولا يرجع بعد الموت فوجب غسل الكل فعلى هذا القول ان
 الاذى بالموت لا ينصب ينشرب الدم المسفوح في أجزائه كرامة لأنه لو نصبت لم يحكم بغيره بل بالغسل كسائر الحيوان التي حكم بغيرها

ملفوظ الادي بطهر النفس حتى روى عن محمد بن الحسن قوله في البرق ان النفس تغيب البؤلول ويقبض النفس لم يغيب فطم اتم
يغيب الموت ولكن وجهه للحدث لان الموت لا يخفى من ساقته للحدث وطعمه من اجتهاد وان الموت يغيب الادي لما يغيب من القدم
المسحوق كاتغيب سائر الحيايات التي لها دماء مثل الموت ولهذا الوجه في البرق ان الموت يغيب نفسه ويوجب نزوح مافي البرق كله وكذا لو حل
ميتا قبل النفس وصل معه لا يجوز ملاعوه لقرئ عليه القرآن قبل غلبه بكمرو وبه لا يكره ولو كان العمل لاجل الحدث ينبغي ان يجوز
مسألة كالجول عند ذل لا يكره فراه كالجول اها تحدث وكذا لا يمنع رأس الميت ولو كان حدث ينبغي ان يمنع السمع كافي الحسن وهذا
القول اقرب الى القياس لا تقول بنبوت النجاسة بعد ثبوت علمها في احتباس الدم في العروق وقول روال النجاسة بالنفس لا بالنفس
اثر في ازالها كفي حالة الحيايات لم يكن له اثر في ازالة النجاسة لموت سائر الحيايات غير الا انه في مكان موافقة القياس في النبوت من كل
وجه وفي الروايل اعم من وجه فكان عليه عمل الطلبيين بخلاف القول الاول لانه مخالف للقياس من كل وجه وموضع نبوت النجاسة
مع قيام علم ادم بنجاسة لا ينهل في النجاسة في الادي في حالة كرامته فكان بعد الحيات كذا في البسوط اه وفي شرح الدرر للضاري
انه بعد ثبوت نبوي بوقر اعد القرآن اني ارفع اه وماذا كرم من قرأ القرآن عند الميت ينبغي على عدم تغيب الموت وماذا كره
في البسوط من كراهة قرأ القرآن عند ميتي على القول بنبات هذا ما ظهر في حال المطالع من الترتيق والاقام الموقر قوله لاذا وجب قال
في اللائم واما ان كسبه وجوه (٢٣٦)

بشد الاثر عليه هو الصبي كأي حالة الحلية وقوله عليه الصلاة والسلام لعلى لا تسترواى خفى ولايت
قال رحمه الله (ورود) لجنهم بالتنظيف قالوا بغير ذلك لان الثياب تسمى فيسرع اليه التغير وقال
الشامي رحمه الله: غسل في قص وأمع البكن حدث عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام
غسل في قصه فلذا لا يخص بالتي صلى الله عليه وسلم بليل ماروي أنهم قالوا بغير ذلك بغير دمواما
أم يفسد في ثيابه فعمواها فتقول لا بغير دوارد الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية غسول في قصه
الذي مات فيه فهذا يدل على أن طهنتهم بغير دمواهم كافة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولاه
ينقص بغير جنه وبغض الميت وشيع نصب الماله عليه بخلاف التي صلى الله عليه وسلم فانه
لم يضر به من الابل طيب وكان طيبا لم يمتاع على ماروي عن علي رضي الله عنه قال رحمه الله
(ووضي بلامضة واستنشق) لان الوضوء سنة الاغتسال الا انه لا يمكن إخراج الماه من غير كان
وغتاف الخب فيهما وفي غسل البدن الخب بدأ غسل يده والميت بدأ بغسل وجهه لان الخب
هو العامل لنفسه فيبدأ بتنظيف البدن لا كالحية الميت ولا يؤخر غسل رجليه كالخب اذا لم يكن
في مستقيم الماه واختلافوا في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح كأن الخب يمسح في الصبي والصبي الذي
لا يغسل الصلاة لا يؤا قال رحمه الله (ومسح عليه ماء معي بسدر أو روض) لانه أتبع في التنظيف
وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل بتموا الحرم الذي وقعت دابته جلوسه قال رحمه الله
(والا فافراج) أي أن لم يكن سدر ولا روض فليصب عليه الماخفراج وهو الماه الخالص المغلى لان

المصود

المقصود وهو الظاهر بمحصل هو السخى أبلغ في التلطيف قال رحمه الله (وخل رأسه ولبته بالنطس) لأنه أبلغ في استعراج الوسخ وإن لم يكن في الصابون وغو ملاه بجل عليه هذا كلفاً رأسه متعرجاً باراً بجافة الحلية قال رحمه الله (وأضع على يديه فيصل الماطق مائي التعت منه ثم على يمينه كذلك) لأن السنة السادة باليأس وهو يحصل فليدود كزواهر زادته مداً ولا الماطق اقراح ثم بالماء السدر ثم بالمونى من الكافور وهو من ابن مسعود قال رحمه الله (ثم أجلس سندا إليه ومسح بطنه ريقاً) ليسل مائي في الفرج ولا يتبلأ كفاه في الآخرة قال رحمه الله (وملأ يمينه غسل) تطليغاه واختلوا في المحبة فعند أي حنيقة نصيه مثل ما كان يستحب في حال حياته ولا يمس عورته لأن من العورة راحول لكن يلف خرقه على يديه فيصل حتى يطر الموضع وقال أبو يوسف لا يمس لأن المسكة قد رأت غلويجي وجزاها إذا استرخى فخرج لمجلة أخرى فيكتفي بوصول الماء إليه ولا يمس حنيقة من موضع الاستسماط يعقوب عن العيلة ملا يمين أزالتم اعتباراً بجافة الحلية قال رحمه الله (ولم يعد غسله) لأنه عرف ناصو قد حصل ولا وضوء وقال الشافعي رحمه الله يدا وضوءه اعتباراً بجافة الحلية ولنا أنهما كان عندنا ظنون فوقف في هذا المعنى لكونه يتي التيزيوق لا العمل على معنى لا عاد نضع بقا لموت قال رحمه الله (ونشف ثوب) كيلا يتبلأ كفاه قال رحمه الله (وبجعل الخنوط) وهو العلب (على رأسه ولبته) لما روى أن علياً رضي الله عنه أمر بثلث واستعمل أنس وابن عمرو بأبصار أنواع الطب غير الزعفران والورس في حق الرجال دون النساء قال رحمه الله (والكافور على مساجده) يعني جبهته وأفمه ويديه وركبتيه وقدميه روى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ولا بأس بأن يصل التطن على وجهه وأن تقضى بمخارقه كالدر وقيل والاذنين والمم قال رحمه الله (ولا تسر شمر ولبته ولا يضر ظفر وشعره) لأن هذا لا يشا طارز فتولد استغنى عنها وأكرت طائفة رضي الله عنها ذلك فقالت علام تصون بكنكم وقوله ولم يضر تكرار محض لآفة تقيسه لأن قوله لا يضر شعره يتناول جميع شعر جسده أو يقال حشفة الخلف وأقام المضاف بالمقامه فقد روي لا يضر شعر رأسه ولا شعر بطنه فعلى هذا ينبغي تأنيده جديده قال رحمه الله (وكفنه سنة) أي كفن الرجل السنة (أزار وقبره ولفافته) فالقبر من التكبير إلى القبرين وهو بلاد خراب ليس لأنها تفعل في قبره الحى ليسع أسفله للشي ولا يجيب ولا كفن ولا تكف أطرافه ولو كفن في قبسه قطع جسده وبكبه وكل واحد أحسن المرافقة والأزار من القرن إلى القدم وقال الشافعي يكفن في ثلاث لثاق ليس فيها ليس لقول عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب عمانية بيض محويلة ليس فيها عامت ولا يضر ولما روى عن عبد الله بن عبد الله بن أبي ابن ملول أنسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيه قمه لم يكن فيه ألباغ أعطاه فكفن فيه وعن عبد الله بن مغفل أنه صلى الله عليه وسلم كفن في قمه وقال ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب قمه التي مات فيها موحلة بخرها ثوبان والجل جلوداً وأولى لأنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وماروا فعل بعض الصحابة قلا يعارض فعل النبي عليه الصلاة والسلام مع أن ماروا معارض جلوداً من حديث ابن عباس وسند الله بن المغفل والحال أن كشف على الرجال لحضورهم دون النساء لم يدهن قال رحمه الله (وكفاه) أي وكفنه كفاية (أزار ولفافته) لقوله عليه الصلاة والسلام في الهرم التي وقفت مدابته أشوا بعموسدرو وكفوني ثوبين ولأنه أدنى ما يليه الإنسان حال حياته عادة فكذلك بعد ما به وقيل غيص ولفافته الأصم الأول قال رحمه الله (وضروني ما يوجد) لأنه لا يبار إليه الا عند الجهر وهو الاقتصار على دون ما ذكرنا كما روى أن جرير رضي الله عنه كفن في ثوب واحد وصعب ابن عمر لم يوجد شيء يكن فيه الاثمة فكانت اذا وضعت على رأسه تبدو جلا وما اذا وضعت على رجليه خرج رأسه فأمر النبي أن يغشى رأسه ويحبل على رجليه من الأدو وهذا دليل على أن سنة العورة

(قوله في الملقن) فغسل حتى يصل الماطق مائي التعت الخ قال أبو البقاء ولا يكتب البيت على وجهه فيغسل ظهره اه (قوله مسندا) على صفة الفعل اه عني (قوله اليه) أي إلى الغاسل اه (قوله واستلقوا الخ) قال في البدائع لم يذكر هذا في ظاهر الرواية اه (قوله بوصول الماء اليه) قال في البدائع وهذا والله أعلم بوجه في ظاهر الرواية فضل محمداً رجع وعرفه جوعاً ي حشفة حيث لم تعرض لذلك في ظاهر الرواية اه (قوله الخنوط) هو يفتح الحياه عطر مر كبمن أنواع الطب اه ع (قوله على مساجده) جمع مسجد يقع عليه موضع السجود اه ع (قوله في المستوي لا يضر الخ) أي ولا يضر في قوله يعقوب وبه فقي اه كوز (قوله ولبته تكراراً) قل العني قتل لونه كزبته رجائظ ظلت أن لحبته نسى لاه اذا قيل لا يضر شعره لا يتبادر الفهم إلى لحينه لكونها مخصوصة بلبس اه (قوله عمانية) يعني الخ الترمذي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم الباسن فانهم من ثيابكم ثيابكم وتقتوا بهما موتاً ثم قال هذا حديث حسن صحيح اه (قوله ولفافته) فالساقطة القبيص والصابغة القاف مع القاف اه (قوله الاثمة) كساقية مخطوط صود بوض اه مقرب

(قوله دج) قال الصفي أي شخص قال في المغرب من دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم وهو من الخوارج أي هو ما جئنا إلى المصدر والتبصر ما شئت إلى المكتوب ولم أجده أنا في كتابنا اهـ مغرب (قوله وازار وجره لواقفة) هذا هو الظاهر وهو موجود في نسخة المصنف وان لم يكن في نسخة المصنف اهـ (قوله منقذين على صدرها) قال الوولي وسدل شعرها بين نديها ولا يجعل صغيرين لأن صغير الشعر واحد المختلف الظاهر في رتبة وهذا خلاف الصلاة الحسنة اهـ (قوله ولا يرسم الخ) ويجوز تكفيها في الحر ولا تكفيها اهـ منه (قوله فصل السلطان أحق بصلاته الخ) (٣٣٨) قال في المصنف واعلم أن الصلاة على الموق نائمة بجهنم الكتاب والناوثة

وسددا لا يكتفي خلافا لما في رجاء الله قال رحمه الله (ولمن يساره ثم من بينه) أي لف الكفن من يسار الميت ثم يمينه وكيفيته أن تبسط القفاة أولا ثم الأذنان فوقهما ثم يوضع الميت عليه مقصا ثم يغط عليه الأذنان وحده من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم القفاة كذلك اعتبار إجماع الحلية قال رحمه الله (وعقد) أي الكفن (أن خيفا تشاوره) صيلة عن الكنف قال رحمه الله (وقتها) أي كفن المرأة (من تدبر وازار وخار ولفاقه) رقة رطبة على ناعها) الحديث أم عطية رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى المواق غسلنا ستة خمسة أبواب قال رحمه الله (وكفاها) أي كفاها كفاها أزار ولفاقه (وخار) لأنها أقل ما تناسبه المرأة أصلها نحو رقة رطبة على ناعها لم يغير غير كراهة فكذلك بدعتهم أو ما دون ذلك كفن الضرورة قال رحمه الله (وتلبس الدرع أولا ثم يغط شعرها صغيرين على صدرها فوق الدرع ثم الخار فوقه تحت القفاة) ثم يغط الأذنان ثم القفاة كاذ كرنا في حق الرجل ثم الخار فوقه أو الكماثل ثلاثه ثم روضها ما بين التدي إلى السرة وقيل ما بين التدي إلى الركبة ثلاثه ثم الكفن بالعقد في وقت المشي وما دون الثالثة تقن الضرورة في حق المرأة والمصنف في الألفاظ البيض ويكره للرجال المزفر والمصفر والابريسم ولا يكره ملقسه والعبي المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وأدنى ما يكتفي به العبي الصغير قرب واحد والصبي ثوبان وجهه الكلام في الكفن في ثلاثة مواضع في مقداره وصفته ومن عليه الكفن والمصفر رحمه الله لم تعرض له عليه الكفن وهو من ماله ان كان له مال يقدم على الدين والوصية والارث والقدرا سنة ما لم يحق بعين ماله في الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني فغان يكره له مال فعلى من يحب تقفنه عليه الأزارج عند محمده أنه لا يجب عليه لاشطاع الوصلة وان لم يكن له من يحب تقفنه عليه فعلى من يملك قال رحمه الله (وتجمر الا كفان أولا وازار) أي قبل أن يدرج فيه الميت لقوله عليه الصلاة والسلام إذا أجرح الميت فاجزوا وازاروا ولا يزدع على جرحه على ما تقدم وجسم ما يجمر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج جرحه لا لاله الا لاله الكربة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تتبع الجناة بصوت ولا تاركوا ذكابه في القبر

فصل في قال رحمه الله (السلطان أحق بصلاته) نص عليه أبو حنيفة بقوله الخليفة أولى ان حضر فان لم يحضر فأمام المصروع وسلطان الأم في معنى الخليفة وبعد القاض وبعد صاحب الشرطة وبعد الخليفة والولي وبعد خليفة القاض وبعد لا أمام المصروع فان لم يحضر وأما لا يرسم ذوي قرابته وذكر في الأصل أن أمام المصروع أولى بها وقال أبو يوسف على الميت أولى الام هنا حكم تعين بالولاية كالاستكاح وجه الأول ما روي أن الحسن بن علي لمات الحسن رضي الله عنهم فقدم سعيد بن العاص فقال لولا السنة لم أقتنك وكان سعيد والباقي المدينة يومئذ هكذا ذكر في الباب ولأن في التقدم عليه استغناؤه وتخليه واجب شرعا وما ذكر في الأصل محمول على ما إذا لم يحضر السلطان ولا من يقوم مقامه قال رحمه الله (وهي فرض كفاية) أي الصلاة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا على صاحبكم

من العهد الأول قال الله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا قاله من أصلا تصل الماتين بتعير بالصلاة على المسلم المواق وروي أنا لا ملائكة صلت على آدم عليه الصلاة والسلام وقالت لولده أنه ستمونا كما واذنبت الصلاة عليه فلابد من أمام فذلك قال واولي الناس بالامامة فأصله في الأصل حق الاولياء لانهم أقرب الناس إلى الميت وأولاهم غير أن الامام والامامة يقدم بعرض الامامة والسلطة فذلك قيد بالشرط فقال ان حضر فان في التقدّم عليه ازدماحه وفيه فساد آخر مسلمين ثم ان لم يحضر الامام أو السلطان أو القاضي فليس تقدم امام المصطفى ذلك في شرح القسودى وأما امام المصطفى فتدبره على طريق الفضل وليس بواجب تقديم السلطان ويان الحق إلى الاولياء ما قال فان صلى على الميت لم يجز لاحد ان صلى بعده وما قال إضافة من غير الولي

بدون السلطان في نسخة أعاد الولي فتم هذين أن الحق إلى الاولياء حيث قال ليس لاحد بعد الامانة طريق العموم صاحبكم ملطاما كل أو غيرهما تقدم لسلطان بعرض ولها ما قال ان حضر اهـ وعلى هذا فلو حضر السلطان وصلى الولي بعد السلطان ولم يحضر السلطان يوهى الولي ليس لاحد الامانة اهـ (قوله وولى الميت أولى بها الخ) وهو رواه عن أبي حنيفة وبه قال الشافعي اهـ كمال (قوله كالاستكاح الخ) يمكن الولي في دعائه غير بقرينة فحق (قوله وولى الأول) أي وهو السلطان ومن بعدهم على الولي اهـ (قوله وهي فرض كفاية الخ) قال الكمال رحمه الله ولا يجزى على الانراض وكونه على الكفاية كاف وقيل في مستند الأول قوله تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ولجل على المفهوم الشرعي أولى ما أمكن وقد أمكن جعلها على صلاة الجناة اهـ قوله في مستند الأول أي القرية اهـ

(قوله وكذا تكفيه) أي وكل ما يعتبر شرطاً للصلاة من الطهارة الحقيقية والحكوة واستقبال القبلة وتستر العورت والستر للخصية
 شرطاً للصلاة اهـ **بنايع** (قوله وطهارة) قال في الفتاوى التاتارخانية توفي فتاوى أهو سئل فأنشأ عن من طهارة مكان البيت هل يشترط
 لجواز الصلاة قال ان كان على الحائض لا يشك أنه يجوز وان كان بغير حائض لا روجه لهذا ونفي أن يجوز لأن طهارة مكان البيت ليس
 بشرط لأنه ليس بعرض وهكذا أجاب القاضي بدلائل من سئل عن أنكروا صلاة الحائض هل يكفر قال نعم اهـ أنكر الاجماع اهـ ويشترط
 أيضاً وضوءه أمام المصلي فهذا التصديق لا يجوز الصلاة على غائب ولا حاضر محمول على دافئ وقبره لا موضوع يستند على المصلي اهـ كمال
 قال في البداية ولو أنشطت الرأس ووضعوه في موضع الرطب وصاوا عليها جازت الصلاة لا تسقيحاً عشر أظفارها الحاصل بغير صفة الوضع
 وهذا لا يعم الجواز إلا ما دام تعدوا ذلك غسداً سواءً تغيرت السنة المتوارية اهـ (قوله حضور الصلاة على قبره لغيره بالخ) بخلاف ما إذا
 لم يهل عليه التراب بعده لم يحس بغيره اهـ فتح (قوله في المتن ثم امام الحنبي) (٢٣٩) قال في شرح الحاشي فان لم يكن

امام الحنبي حاشراً قالوا لا
 بعد فلا فرقاً لا بين
 عصاه وروى عن أبي
 وصفه قال لا ولا لم
 ألي وأما الأولية فلولاه
 ولكن ينبغي لأقرب أوليائه
 أن يقدم امام الحنبي وفي
 ظاهر الرواية هو أحق من
 الأوليه له وامام الحنبي
 امام مسجدته اهـ ع
 قال الكحل وزاوي أن
 يصلي عليه فلا نفق
 المصون أن يوصيه بأطلة
 وفي قوله ان رستم يات
 ويؤمره فلا الصلاة عليه
 على السد لا يشهدا فتتوى
 على الأول اهـ (قوله له
 اخذ من حياض) أي
 ولينا وعين الميت أحناف
 حال حياته فهو أولى من
 القبر بمرضاها اهـ **بنايع**
 (قوله ولو أتموا استقبال) قال
 الكحل وتعليل الكبير يرد
 اليه اهـ يعني بالتعليل قوله
 لا مضمون به حال حياته اهـ

صاحبكم والامر للوجوب ولو كانت فرض عين لم يلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولان المقصود
 يحصل بإقامة البعض فتكون فرض كفاية وكذا تكفيه فرض على الكفاية ولهذا يقدم على الدين
 الواجب عليه ويجب على من يجب عليه فتقوم كذا غسله ودفنه فرض على الكفاية قال رحمه الله
 (ونشرها) أي شرط الصلاة عليه (اسلام الميت وطهارة) أما الاسلام فلقوله تعالى ولا تصل على
 أحد منهم مات أبداً يعني الماتقين وهم الكفرة لولا أن شفاعاً لسا كرمه وطلب العفوة والكفر
 لا تنفع الشفاعة ولا يفتحق الاكرام وأما الطهارة فلا تنال الميت فتحكم الامام من وجهه ولا يشترط
 وضوءه أمام القوم حتى لا يجوز الصلاة عليه ولو وضوءه من خلفهم والامام تشترط طهارة لجواز الصلاة وله
 حكم الموت أيضاً بل جواز الصلاة على الموات والصبي يعطى حكم الامام امام الفضل عكساً وان لم
 يمكن بان دفن قبل التمسك ولو تمكس اترجاه الا بالتشيعي يعطى حكم الموت فتجوز الصلاة على قبره بضرورة
 ولو صلى عليه قبل الفضل ثم دفن فعاد الصلاة للفساد الاولى وقبل تغلب الاولى مصيبة عند تحقق الجهر
 فلا تصاد قال رحمه الله (ثم القاضي ان حضر ثم امام الحنبي) لانه اختاره حال حياته ورضي به كذا به
 وفاته وليس تقديمه واجباً وانما هو استعجاب وفي جوامع الفتاوى امام السجستان جامع أولى من امام
 الحنبي قال رحمه الله (ثم الأولى) لانه أقرب بالناس اليه والاولاؤه في الحقيقة كافي غلبه وتكفيه وإما
 يقدم السلطان عليه اذا حضر كيلا يكون ازدواجه لان الاولايه اليه ترتيب الاولايها كترتيب
 التصيب والانساح ولكن اذا اجتمع أول الميت وابنه كان الاب أولى لانه من رضى على الابن وقبل هذا قول
 محمد عند هذا الابن أولى بنا على اختلافهم في ولاية الانساح والصبي أم قول الكل والترقيينها
 أن الصلاة تعتبر في الفضيلة والاب أفضل ولهذا يقدم الاسن في الصلاة عدداً استواء بغيره والكتاب
 أولى بالصلاة على عبده وأولاده ولومات العبد وهو حر فالولى أولى على الاسن وكذا الكتاب
 اذا مات ولم يتروك وفاسلوتك وفاعادت الكتابة كان الولي أولى وكذا اذا كان المال حاضر أو من عليه
 التوى وان لم يكن لبيت وتولى طارح أولى ثم الجيران أولى من الاجنبي قال رحمه الله (وله ان يأتى
 الصبي) أي الولي ان يأتى لغيره في الصلاة على الحائض لان التقديم حقه قبل ابطاله بتقديم غيره وانما
 الناس بالانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لانه لا ينبغي لهم ان يصرغوا الاجنبة وفي الجامع الصغير لا بأس

(قوله وترتيب الاولايه بالخ) قال الكمال رحمه الله مولى المتأقوا بنما ولى من الزوج قال في البداية ومولى المولاة أحق من الاجنبي لانه
 الحق اقرب بعقد المودة ولومات وابس واه أبابها ولا يلائنه ولكنه يقدم المجد تعظيماً لركد المكاتب اذا ماتت أساء وعبد ومولا
 حاضر فالاولاؤه لم تكن يقدموا احتراماً اهـ (قوله بناء على اختلافهم في ولاية الانساح بالخ) فعند محمد أو الموقوفه أولى بكناسها من
 ابنها وعند هذا الابن أولى اهـ (قوله عدداً استواء بغيره) كذا آخرين تحقيقاً ولا بأس بينهم أولى اهـ فتح قال الكمال رحمه الله ولو قدم
 الاسن اختياراً ليس له نكاح ولا سفيرة لانه لا يملكه لاسنواهم ما في الرتبة وانما عدداً استواء الاسن بالنسبة قال صلى الله عليه وسلم في حديث
 القسامة ليتكلم أكره كلوهنا فبعد أن الحق الابن عندهما الآن السنان يقدم هو ايماد بل عليه قولهم سائر اقرباء وتولى من الزوج
 ان لم يكن فمنهم ان كان طارح أولى منهم لان الحق الابن هو يقدم أما مولا يسعدان قال ان قد يعطى على نفسه وأحب السنود
 أحدنا شقيقاً والآخر أباً بغير تقديم الشقيق الاجنبي اهـ (قوله له ان يأتى لغيره بالخ) أي والولى ان يأتى لغيره وإذا أن لغيره بان يلى
 فعلى لا يجوز لغيره الا العادة اهـ جوهر في باب التيمم (قوله له ان يأتى لغيره بالخ) أي الى حاله لم لا يشكوا حضوره والدفن ولهم

مواقع وهذا لأن الصراخهم بعد الصلاة غير مستحسن مكر ومعيادة الكافي أن غرغوا عليهم أن يشوا خلف الحنيفة إلى أن يذهبوا إلى القبر ولا يرجع أحد إلا أن يعلم بأنهم بقدر يقرعون والاذن مطبق للصراخ لا مانع من حضوره والحن وعلى هذا فالأولى هو الاذن وإن ذكرتم مطبق لا بأس فله بطريقه من وجهه اه أي يكون تركه مخوفه أولى عرف في مواضع اه كالرجعه الله (قوله) ليضواحه (الخ) وليتفتح الميت بكتوتهم في صحيح مسروق عن الترمذي والنسائي عن عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم قال ما من ميت فعلى عليه آمين المسلمين يلقون مائة كلمة يشعرون فيه الاشغواقيه وكبر بعضهم أن سادى عليه في الاذنة والاسواق لا نه في أهل الجاهلية والاصح أنه لا يكبر بعد ان لم يكن مع توبه كرمو تقصير بل أن يقول العبد الفقير إلى الله تعالى فلان في فلان فله تكبير الجاهلية من المسلمين اه كالرجعه الله (قوله) أعادوني قال الكيلرجه الله هذا إذا كان الغرغور بقدم على الولي فإن كان في النقص عليه كالقاضي وتباعد به اه وقدر على ما به وغيره إلى فتاوى الروايل والفتاوى الظهيرية والتجديد رجل صلى على جنازة والولي حلقه ولم يرض به أن تابعه وصلى معه لا بعد لاهم صلى مرقوان لم يتابعه كان المصلي سلطانا أو الاما لا عظمى بالبلدة أو القاضي أو الوالي على البلدة أو امام الخ ليس له أن يصعد لاهم الأول منه وان كان غيرهم فله الاعادة قال في الدرر ما وكذا المصلي امام المسلمين الجميع لا بعد كذا في فتاوى العتاني اه ولو كان الاقرب غائبا فكانت الصلوة بغيره مطلبة ولا يتم محو إلى الابد ولو قدم الغائب غير مكاتبه كان الابد تبعه وله أن يقدم نفسه أو (٢٤٠) يتقدم من شالان ولاية الاقرب قد سقط لما في التوقف على حضوره

ضررا بالميت والولاية تسقط مع ضرر الولي عليه والمريض في المصرفة الصحيح يقدم من شاء وليس له بعد عنه لان ولايته قائمة بالآثر ان لم يكن يتقدم مع مرضه فكان بحق التقديم ولاحق للمصغر والمجانين في التقديم اه بدائع وفيها وسائر اقرارات الولي من الروح وكذا مولى العتاقة وان الولي مولى الموالاة ذكر بان السبب في قطعهما بينهما اه (قوله) بعد ما صلى الولي (الخ) أي سواء كان الولي اماما فله أو قدم

بالاذن في صلاة الجنازة ومعناه ما ذكرنا من الوجهين وهذا يشير إلى أن الأولى أن لا يؤذن وفي بعض نسخة لا بأس بالاذن أي الاعلام وهو أن يصل بعضهم بعضا ليضواحه في الصلاة عليه وتشديده اسماء إذا كانت الجنازة بقلبك بها وكبر بعضهم أن سادى عليه في الاذنة والاسواق لا نه في أهل الجاهلية وهو مكره والاصح أنه لا يكبر لان به تكبير الجاهلية من المسلمين عليه والمستفقر في نه ونحوه يرض الناس على الطهارة والاعتبار به والابن عداد وليس فلتني الجاهلية واعا كانوا يشعرون إلى القبائل بمنع مع صحيح ويكاد عويل ولعدي وهو مكره وما جاع قال رحمه الله (فان صلى غير الولي والسلطان أعادوني) لما ذكرنا أن الحق به قال رحمه الله (ولم يرض عره بعده) أي بعد ما صلى الولي وكذا بعد ما صلى وبعد كل من تقدم على الولي وقال الشافعي يجوز لمن لم يصل أن يصلي بعده لما روي أنه عليه الصلاة والسلام صلى على قبر بعد ما صلى عليه أهله ولأن القرض قد تأتي بالاولى والتفعل بغايه مبشروع ولهذا لا يصلي عليه من صلى عليه من يؤذنه الناس الصلاة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كل موضع لأن أجداد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا بأس كلها التراب وانما صلى النبي عليه بعد ما صلى عليه لانه هو الولي لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم قال رحمه الله (فان دفن بلا صلاة صلى على قبره ما لم يتفسخ) اطمنعوا واجب بقدر الامكان والمعتبر في ذلك اكبر الرأى على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والانصاف قال رحمه الله (وهي) أي صلاة الجنازة (أربع تكبيرات بنه بعد الاولى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية

غيره فالتدبير هو تدبيره غير معارضة فالتدبير اه (قوله) ولأن القرض (الخ) قال الكيلرجه الله والتعليل ودعاء المذكور وهو أن القرض تأدى والتفعل بغايه مبشروع يستلزم منع الولي أو ضمن الاعادة فاصلى من الولي أو من منة اذا القرض وهو قضاء حق الميت تأدى فلا تمن استئذان من الحق من منع التفعل واعاد عدم المشروعة في حق من لا حق له أمامه الحق فبقى المشروعة ليست وفي حقه اه (قوله) صلى على قبره هذا إذا أهل التراب سواء كان غيبا ولا له صار مسلما للملك تعالى ونحوه عن أبي داود فلا يتعرض له بعد بخلاف ما إذا أهل فله يصرح ويصلى عليه وقد تمناه اذا دفن بعد الصلاة تقبل الصلوات أهالوا عليه لا يصح من رجل يصلى على قبره قبله والكرخو ثم وهو الاخصاص لأن الاول لم يعتد بها ترك الشرط مع الامكان والا تزال الامكان فسقطت فمضة الصل لها صلوات من وجهه وعام من وجهه فياتنظر إلى الاول لا تجوز بلا طهارة أصلا وإلى الثاني تجوز بلا طهارة فله يجوز بدو مسافة الحصن لا القدرة عده السنين فله الكيلرجه الله (قوله) في المصلى ما لم يتفسخ (لان بعد التفسخ تنشقق البدن ويقرق الصلاة مشروعة على البدن (قوله) على الصحيح احترازا على روى عن أبي حنيفة أنه صلى على ثلاثة أيام اه كمال (قوله) الامكان انتمه ما يسرع بالبلاد ومنه لا حتى لو كان في رايه انه تفرقت أجزاؤه قبل الثلاث لا يصلون إلى الثلاث اه فتح (قوله) أربع تكبيرات يتناطح من أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه بقوله صلاتنا لله وبمحمد الخ قال الاقرب الفاضلة لأن بقرأ هانئة التناطح تبث القرائن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي موطن الصلوات نافع ان أبي كان لا يقرأ الصلاة على الجنازة اه فتح (قوله) صلاة على الجي صلى الله عليه وسلم) أي كاي صلى في التشهد

وهو الأول اه فتح (قوله والذان الثانية) ثم الصلاة الثالثة (المطهر) بقيدان تركه مفسد فلا يكون ركنا طاعة الكمال اه (قوله وليس فيها دعاء سؤت) قال الكمال وليس فيها دعاء سؤت سوى انها مأمور الاخر وان دعا بالمأثور فاعلمه وبطله وفي الخبر لا يجزئ في صلاة الحائض شي من الحد والثناء وصلاته على التي على الصلوة وسلامه لا بد كروا الاختلاف في ذلك كروا وتعدى يوسف لا يجزئون كل الجهر ولا يبرون كل السر اه اوبالقاء (قوله وينتظر تسليم الامام في الاصح) وفي اخرى يسلم كايكبر الحائضه والتطاهران بالقبض حومة الصلاة بعد فراغها ليس بخطا مطلقا انما الخلاف في المتابعة في الحائضه وفي بعض المواضع ان لا يتابعه في الركعة الى الاربعه فاذ سمع من الامام ما انما يسمع الا من المبلغ فتابعه وهذا تفصيل حسن وهو قاس ما ذكره وفي تكبيرات العبد كما تفعله فانه الكمال رحمه الله اه قوله في اخرى اخرى اه وقوله وفي بعض المواضع اي ركوعه لا يردو شي اه (قوله وقال ابو يوسف كبر الخ) فان في الحسن اذا حضر الرجل وقد كبر الامام في صلاة الجمار فلا افتتاح عند أبي يوسف يكبر حين حضر للافتتاح ثم يتابع الامام في الثانية ولو لم يصح مسبوقة شي ولو جاء بعدما كبر الامام الثانية فانه يكبر للافتتاح ولا يكبر لثانية ثم يتابعه في الثالثة والرابعة ثم يأتي بالثانية بعد سلام الامام قبل ان ترفع الجمار ثم بعدها فاجاب الرجل بعدما كبر الامام (٣٤١) للافتتاح لا يكبر وهل يكبر حتى يكبر الثانية فيكبر معه الثانية

ويعاد بعد الثالثة وتسليمتين بعد الرابعة للمروي انه عليه الصلاة والسلام صلى على النخاشي فكبر أربع تكبيرات وثبت عليها حتى توفي فبسط ما قبلها والعادة الثالثة ثم الصلاة الرابعة فانه لا رجوع ليقول ويدعو ليت ولفسوا ولا يوجه جماعة المسلمين وليس فيه دعاء مؤقت لانه يذهب برفق القلب ولم يذكر الحنفية بعد الصلاة سوى التسليمتين وهو ظاهر الذهب وروى عن بعضهم انه يقول بعد الرابعة قبل التسليم ربنا آتانا في الدنيا حسنتا وفي الآخرة حسنة وقنا هذا باب الترويض بالتسليمتين كما وصفناه في صفة الصلاة في رواية كاشي الامام ويختلف في الكل الا في التكبير ولا يرفع يده الا في التكبير الاولى في ظاهر الرواية وكثيرين مشايخ بل اختاروا الرفع في كل تكبير لان ابن عمر كان يرفع يده في كل تكبير وبه قال النخاشي ولما ماروا بالمأثور قطي عن ابن عباس واهي روى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة يرفع يده في اول تكبير ثم لا يعود والرواية من ابن عمر مصطرة فانه روى عنه وعن علي انها قال الاربع الا عند تكبيره للافتتاح ولئن صح هذا فعلى من فعل النبي عليه الصلاة والسلام قال رحمه الله (فلكبر) الامام (الاجسام يتبع) لاهم مسبوغا روي ابو يوسف تسليم الامام في الاصح قال رحمه الله (ولا يستغفر لئلا) لانه لا تلبية (ولا الجنبون) لانه مثله (ويقول الله بها جسدك لئلا يطاوعك لئلا اجعل لئلا يطاوعك) قال رحمه الله (وينتظر المسبوق لكبره معه لامن كان حاضرا في حالة الصلوة) أي ينتظر المسبوق تكبيرا الامام حتى يكبر معه ولا يندفع الا في كان حاضرا وقت الصلوة وصورة اذا في رجل والامام في الصلاة لا يكبر الا في حتى يكبر الامام فكبره معه ولو كان حاضرا وقت الصلوة يكبر ولا ينتظر تكبيرا الامام وهذا أحد أي حصة ومحمد في المسبوق وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتي بمصداق كان حاضرا وقت الصلوة والامام ولو كان كل تكبير فاقم فاهم كمعول المسبوق لا يندفع بها فانه قبل تسليم الامام انه ومنسوخ في خلاص من كان حاضرا في حالة الصلوة لانه لا يجزئ للدرك فلا يمكنه ان يدخل معه

ويعاد بعد الثالثة وتسليمتين بعد الرابعة للمروي انه عليه الصلاة والسلام صلى على النخاشي فكبر أربع تكبيرات وثبت عليها حتى توفي فبسط ما قبلها والعادة الثالثة ثم الصلاة الرابعة فانه لا رجوع ليقول ويدعو ليت ولفسوا ولا يوجه جماعة المسلمين وليس فيه دعاء مؤقت لانه يذهب برفق القلب ولم يذكر الحنفية بعد الصلاة سوى التسليمتين وهو ظاهر الذهب وروى عن بعضهم انه يقول بعد الرابعة قبل التسليم ربنا آتانا في الدنيا حسنتا وفي الآخرة حسنة وقنا هذا باب الترويض بالتسليمتين كما وصفناه في صفة الصلاة في رواية كاشي الامام ويختلف في الكل الا في التكبير ولا يرفع يده الا في التكبير الاولى في ظاهر الرواية وكثيرين مشايخ بل اختاروا الرفع في كل تكبير لان ابن عمر كان يرفع يده في كل تكبير وبه قال النخاشي ولما ماروا بالمأثور قطي عن ابن عباس واهي روى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة يرفع يده في اول تكبير ثم لا يعود والرواية من ابن عمر مصطرة فانه روى عنه وعن علي انها قال الاربع الا عند تكبيره للافتتاح ولئن صح هذا فعلى من فعل النبي عليه الصلاة والسلام قال رحمه الله (فلكبر) الامام (الاجسام يتبع) لاهم مسبوغا روي ابو يوسف تسليم الامام في الاصح قال رحمه الله (ولا يستغفر لئلا) لانه لا تلبية (ولا الجنبون) لانه مثله (ويقول الله بها جسدك لئلا يطاوعك لئلا اجعل لئلا يطاوعك) قال رحمه الله (وينتظر المسبوق لكبره معه لامن كان حاضرا في حالة الصلوة) أي ينتظر المسبوق تكبيرا الامام حتى يكبر معه ولا يندفع الا في كان حاضرا وقت الصلوة وصورة اذا في رجل والامام في الصلاة لا يكبر الا في حتى يكبر الامام فكبره معه ولو كان حاضرا وقت الصلوة يكبر ولا ينتظر تكبيرا الامام وهذا أحد أي حصة ومحمد في المسبوق وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتي بمصداق كان حاضرا وقت الصلوة والامام ولو كان كل تكبير فاقم فاهم كمعول المسبوق لا يندفع بها فانه قبل تسليم الامام انه ومنسوخ في خلاص من كان حاضرا في حالة الصلوة لانه لا يجزئ للدرك فلا يمكنه ان يدخل معه

(٣١ - زبلي اؤل) الحائض وهي ثلاث تكبيرات ولو جاء بعدما كبر الامام الرابعة قبل ان يسلم فقله صلاة الحائضه وعند أبي يوسف يكبر حين حضر وانما يعاد التكبيرات الاربع بذكره اذا سلم الامام فحتى ثلاث تكبيرات وهل يأتي بالاذن كالمشروعة بين التكبيرتين ذكر الحسن في الفرد ما كان يرفع الجمار فانه يأتي بالاذن كالمشروعة والا فلا ذكر في التوازي المسئلة مطلقة من غير تفصيل فقال من فانه بعض التكبيرات على الحائضه في جهامتها فانه لا دعاء مدامت الحائضه على الارض فاذ وضعت الجمار على الارض او رقت بالاذن ولم توضع على الارض لا يأتي بالتكبيرات كذا في الخلاصة والمتن اه وفي الحقائق فان سبق بأربع تكبيرات لا يصير مدرك الصلاة عندهما وعند بصير مدرك يكبر تكبيرة للافتتاح فاذ سلم الامام يكبر ثلاث تكبيرات بلا اذن كقولك رفع الجمار قالوا عليه الفتوى اه (قوله وله ما ان كل تكبير صالح) لقوله العصابة رضي الله تعالى عنهم أربع أربع الظهر ولما تورك تكبيرة واحدا منها فقدت صلاته كجاءه الطهر اه فتح والاول لم ينتظر تكبيرا الامام لكان فاضلا فانه قبل ان يادرك مع الامام اه (قوله) ان هو مسوخ الخ في مسند الامام احمد الطبراني عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سبق الرجل بعض صلاتهم فامروا اليه بالذي سبق فبدأ في قضى ما سبق ثم يدخل مع القوم فيصعدون القوم وهو في صلاتهم

فقد المخرج فانه قضى ما كان سبق به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن من لكم معاذ فأتوا بما إذا جاء أحدكم وقد سبقوا مني من الصلاة فجلس مع الإمام بسلامة فأنظره الإمام فجلس ماسقه ومقيداً في مصارعين أي لم يلبس من معاذ نظراً في باب الأذان ورواه الطبراني عن أبي أمامة قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن قال فمعاذ والقوم قد وجدوا فأخذ بثوبه وقف سمعوا رواد عبد الرزاق كذا في رواد وما الشافعي عن عبد بن أبي رباح كذا الرجل إذا جاء وقد صلى الرجل شيئاً من صلاته فسأله الإمام هل فعل الفاضل ابن مسعود قال صلى الله عليه وسلم إن ابن مسعود من لكم سنة فأتوا به ولو هذان من ملان ولا يضرون ولو لم يكن منسوطاً لكان الاتفاق على أن لا يقضى ماسقه قبل الإذاعة الإمام قال في الكافي لأن أبا يوسف يقول في التكملة والى معنى ما معنى الافتتاح والقائمة بركعة ومعنى الافتتاح يترجم فيها ولا اخت رفيع الدين اه فتح قوله وقضاة الصلاة لانه لا وجه أن أبكر وحده لما قلناه اه قوله أبكر حتى كبر الإمام الرابعة ولو جاء بعد الأولى بكبر بعد سلام الإمام عنده ما خلا فاعلى أنه لا يكبر عندهما حتى يكبر الإمام هو من فلهذه اختاره ميرزا مسو فالتكملة في كبره ما بعد وعذا أي يوقف لا ينتظر لم يكبر كبراً وحضر ولو كبر كاحضر ولم ينتظر لا تقصد عندهما لكن ما أتاه (٣٤٢) غير معتبر في الكمال رحمه الله اه قوله فاذابك الجيب الصبور ولا يجب

القيام كالقيام في البائت
ولان المصروف منها الدعاء
اليت وهو يختلف والاركان
فيها التكبيرات ويكن
محمدا لها حالة الركوب
كما يمكن محمدا لها حالة
القيام وجه الاستحسان
أن الشرع ما وردم الا في
حالة القيام فبما فيها
ما ورد به الص وبهذا
لا يجوز انبات النظر في
شرائطها فكذا في الركن
بل أولى لان الركن أهم
لشرط ولان الاداء أهم
وركا نابت في الى الاستحسان
بالت وهذه الصلاة
لنعظمه ولهذا سقط
حق من محبااته
كلباغي والكافر وطاع
الطريق فلا يجوز أداء

مقارناته الاصحح ولويامبعدهما كبر الامام الرابعة لا يدخل معه وقد فاته الصلاة في قول أبي يوسف
بدخل اعتبار احوال كل حاضر اولم يحضر حتى كبر الامام لم يستوفى هذا الفرق لهما وعن محمد أنه يكبر
هنالما وانظر الامام فاته الصلاة بخلافه والحضر قبل الرابعة ثم السجود بقضى ما فاته لنفسه
بسرعه لا لاهل القضاء فرفع الجنائز قتل الصلاة لانها لا يجوز بل بالحضور ميت ولو رقت قطع
التكبير اذا وضعت على الاعناق وعن محمد ان كانت الى الارض اقرب باقى التكبير وقيل لا يقطع حتى
يتباعد قال رحمه الله (ويقوم من الرجل والمرأة عنهما الصدر) لم يروى أحدنا بالغالب قال صاحب
خلف أنس على جنازة فقام حيا لم يدرى ان الصدر على الايمان ومعدن الحكمة والعلم وهو احد من
العروة الغليظة فيكون القيام عنده اشارة الى أن الشافعية قوت لاجل ايمانه وعن أبي حنيفة وأبي يوسف
أنهم يقوم من الرجل بمحاذاه صدره ومن المرأة بمحاذاه وسطها لان أنس فعل ~~كذلك~~ وقال هوالة
وعن مرة بن حنبل أنه قال صليت وراى رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأته ماتت في نفسها فقام
وسطها قال الوسط هو الصدر فإن فوقه يدبره أو ساقه ظهره وجنبه واختلفت الرواية عن أنس على
ما يقتضيه روى عنه أيضا وقضى عند تنكبه قال الطاهر أن الاخلاص من الرواة لا دخال في مثله قد
يشبهه لتقارب الموضوعين لاسيما اذا كان التاثير اليه بعيدا قال رحمه الله (ولم يسلوا ربكنا) يعنى مع
القدرة على التزويروا كنا يصلوا فاعدين مع القدرة على القيام والقيام به يجوز لا مدهاة ولهذا لم يقرأ
فيها ولا ان القيام يجب وسبغها في السجود قلنا يجب السجود ويجب القيام فكلنا في المرض اذا قدر على
القيام دون السجود لا يجب عليه القيام وحده لا استحسان أنها مسالمتين وحده لوجود الضرر وبالفعل
ولهذا استوطاها ما اضطررت لصلاتين الطهارة واستقبال القبلة وتوسر العورة فلا يجوز تركه احتياطا
وكذا لا يجوز على ميت وهو على الدابة أو على أيدي الناس على الاحتار قال رحمه الله (ولا في مسجد) أى
مسجد جامع فهو مكروه كراهية الضرر في رواية وكراهية التنزه في أخرى أما الذي ينهى لاجل صلاة

ما شرع تعظيم على وجهه يؤدى الى الاستخفاف لانه يؤدى الى ان يعد على موضوعه بالقصر ولو كان على الميت
من يماضى فاعدا على الناس خلقه قيا ما أجزأهم خلافة المجد فاعلى اعتقاد القائلين بالقاعدة اه قوله ولهذا اشترط لها ما اشترط الصلاة
الميت (الميت) ولو فقدت صلاة الامام من وجهه من الوجوه لم تكن غير طاهرة وحصل قلمه على نجاسة أو كفل على نية خاصة أو بدنه أكثر من قدر
الدرهم أو ما أشبه ذلك مما هو بعيدا عن الصلاة فقدت صلاة القوم وعليهم أن يصعدوا الصلاة أو ما أفاضت صلاة الامام
وقد فتت صلاة القوم بوجه من أوجهه لا لقاعد الصلاة عليه اه لحماوى • فرع لو كان على الميت من يماضى الاستطعم القيام فبطل عليه
فاعدا والناس خلقه قيام أجزأهم جميعا عند هذا الاستصحاب اول عمل لا يجوز للقوم بوجوه الامام وهو القياس وليس لهم أن يصعدوا الصلاة
عليه في قول محمد لا يحكموا بصلاة الامام عليه اه لحماوى (توجه وهو مكروه كراهة التصريم) قال الكمال رحمه الله يظهر أن
الاولى كونه ثابتة بجهة انا الحسد شليس هو نية غيرة مصر ورفا لوقد الفعل ويعيد بظني بل على الاجر ولب الاجر لا يستلزم ثبوت
استحقاق العقاب لحواز الاباحة وقد يقال ان الصلاة نفسها بسبب موضوع للتوبة فليس التوبة مع فعله الا يكون لا باعتبار ما يقترن
بها من غير تمام ذلك التوبة فيه نظر لا يخفى اه وفي المحيط واختصار في الموضوع اني اتخذ صلاة الجنازة هل حكم المسجد بالصميم

أما ليس بحمد الله إلا على صلاته حقيقة لأن ملائكة ملائكة تليست بصلاته حقيقة وهذا يجوز إدخال المتغير عليه من حيث هو
 لم يكن محمداً نوسعة لأمر عليه ولا يتفقوا لا يتفقوا على الصلاة له هل هو مسجد والجميع أنهم معصدي حق جواز الاقتداء وإن تعطلت
 الصغوف لأنه اعتقد صلاته حقيقة اه (قوله وقال الشافعي لأبى الخ) وهكذا روى عن أبي يوسف كذا في اختلافات وذكر في الأسرود
 لا يصلي على الجارية بالمسجد إلا عن عذر خلافاً للشافعي لأنه لا يؤمن من توليت المسجد لأن الساجدين لا إذا المكتوبان فلا يعلم
 غيرها مع اقتضاها البصر ولعمري ما كان المستخرج للمسجد عند بعض مشايخنا يجوز له أن يركع عند البعض لا يجوز لعلي الثاني
 اه (قوله وأولاً المسجد بنى لأدام المكتوبان الخ) في الخلاصة مكر ومساو كان الميت والقوم في المسجد أو كان الميت خارج المسجد
 والقوم في المسجد وكان الأمام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقون في (٣٤٣) المسجد أو الميت في المسجد والأمام
 والقوم خارج المسجد هكذا

الجنائز فلا يكره فيه وجه الكراهية قوله عليه الصلاة والسلام من صلى على ميت في مسجد فلا شيء له
 وقال الشافعي لأبى الخ إذا لم يخف توليته لأن جنازة تعدن أبي وقاص صلى عليه أربع أرواح النبي صلى الله
 عليه وسلم في المسجد ثم ماتت عائشة رضي الله عنهن أهل عاب الناس علينا ما فعلت قيل لها نعم فقالت
 ما أسرع ما ساء ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة سهل بن اليساض إلا في المسجد لما روي بنا
 ولأننا من نألفه المساجد الصناديق والجانح ظلت أولى بذلك لرواها عنه وحديث عائشة دليل لنا
 لأن الناس الذين هم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والأنصار قد كانوا عشرين قولاً لأن
 الكراهية معرفة منهم بطريقين وقوله أهل طاب الناس علينا دليل على أن عدم توليتهم لا يفسد ذلك ولولا
 الكراهية لم يترن وقال شمس الأمانة تأويل حديث ابن اليساض أنه عليه الصلاة والسلام كان معتكفاً في
 ذلك الوقت فركبته ما خرج من المسجد فوضعت خارج المسجد فصلى عليها في المسجد فعذر
 فعل ذلك أصحابه ونفي عليه وهذا دليل على أن الميت إذا وضع خارج المسجد فمضوا والقوم كلهم في المسجد
 أو ألاما وبعض القوم خارج المسجد الباقون في المسجد لا يكره ولو كان من غير عذر اختلف المشايخ
 فيه بناء على اختلافهم أن الكراهية لاسل التابوت وأولاً المسجد بنى لأدام المكتوبان لا الصلاة جنازة
 قال رحمه الله (ومن استهل صلى عليه) أو الاسم لال أن يكون منه ما يدل على حياته من دفع صوت أو حركة
 عضو وحكه أن يفصل ويسمى ويصلي عليه ويرثه وورث قوله عليه الصلاة والسلام إذا استهل السقط
 صلى عليه وورثه والعنبر في ذلك خروج الأكرجاني لخروج الأكرجاني وهو يفرط صلى عليه وانخرج
 الأقل لا يصلي عليه قال رحمه الله (والألا) أي أو لم يستهل لا يصلي عليه ما قاله الجلسر وهو ما يتر
 واختلفوا في غسله وتجهينه فذكر الكرخي عن محمد أنه يفصل ولم يسم وذكر الجلسري عن أبي يوسف
 أنه يفصل ويسمى قال رحمه الله (كصبى مع أحداً) أي كالأبى على من صبى مع أحداً بوجه
 ومعه أن المولد إذا لم يستهل لا يصلي عليه كالأبى على الصبي المسمى مع أحداً بوجه لأنه ناسي مع
 أحدهما صارت عليه لقوله عليه الصلاة والسلام مكل مولود يولد فطرته فأولم يولداه
 الحديث قال رحمه الله (الأن يسلم أحدهما) لأنه يتبع خبره ما يفصل عليه بجملة قال رحمه الله
 (أو هو) أي أو يسلم هو يعني الصبي لأن إسلامه صحيح إذا كان مستملاً عند استئصاله ما ياتي في
 السير إن شاء الله تعالى قال رحمه الله (أو لم يسلم أحدهما) أي إذا لم يسلم مع الصبي أحداً بوجه
 فحينئذ يصلي عليه بجملة السائر أو الدار وهذا لأن تبعية الأبوين تنقطع باختلاف الدارين فيكم بالإسلامه
 واختلفت عباراتهم في تقديم تبعية الدار أو السائر بعد الأبوين فقال في العامة التبعية على مراتب أقواها
 تبعية الأبوين ثم الدار ثم السائر وكذا صاحب الهداية يترتب تبعية الدار على تبعية الأبوين وذكر في شرح

وعلى اعتبار الثاني لا فاعلم الشبهة قلنا لا يفصل عملاً بالأول ولا يصلي عليه عملاً بالثاني وبهما خلاف ظاهر الرواية واختلفوا في غسل
 السقط الذي لم يتم خلقه أعضائه واختلفوا أنه يفصل ويلبغ في خرقه اه كذا في الميسوط والنهض وقيل لا يفصل بل يلبغ في خرقه ويدفن بوجه
 قال الشافعي ثم في العتاوي الظهيرة ويهشمر هذا السقط وعن أبي حنيفة الكبي إذا نزع نفسه الروح يهشمر والاقتلا والى يقتضيه
 مذهب علمائنا يهشمر إذا استبان بعض خلقه وهو قول الشعبي وإن سبى كذا في معراج الفداء اه (قوله أو السائر بعد الأبوين الخ)
 وهاهنا الخلاف تظهر من قولهم في دار الحرب بعد ما وقع في يديهم يسلم على أولاهه أكبر (قوله تبعية الأبوين الخ) أو أحدهما أي
 أحكام الدنيا لا في العقي فلا يحكم بان أطاعهم في النار البتة بل في خلافه قبل بكونه خذمة أهل الجنة وقيل إن كانوا في دار الحرب أخذ

رفع الصوت بالكر والفراديد كرفي نفسه اه وعلى مشي الجنائز الصمت ويكر لهم دفع الصوت بذكر وفرا من ان ينادي من ينادي
 الرسلين الصلوات في الاصل الكتاب اه جلوي (وهو وضع مقدمها الخ) قال الكمال رحمه الله عند قوله في الصلاة يكون كسفة الجبل ان
 تضع مقدم الجنائز على عينيك هو سكاية خطاب أبي حنيفة لابن يوسف والمراد (٣٤٥) بمقدم الجنائز عينها من الجنائز

بمضى الميت هو سار السرى
 لان الميت مستقل على
 ظهره فالحاصل ان تقص
 يسار لسرر المقدم على
 يمشك ثيابه المؤثر ثم
 عينه المقدم على يساره ثم
 عينه المؤثر لان في هذا
 اشارة اليامين اه (قوله
 وان كانت الارض رخوة)
 أي يصف أن فيها الجدد
 اه فتح (قوله فلا بأس
 بالشيء الخ) بل ذكر أن
 بعض الرضين من الرمال
 يسكن بعض الحراب
 لا يصدق فيها الشيء أيضا
 بل يوضع الميت ويهل عليه
 صفة يمكن (قوله
 ويدخل من قبل القبلة)
 أي وذلك أن توضع الجنائز
 في جانب القبلة من القبر
 ويجعل الميت منه نبوض
 في التحديقون الا تحلة
 مستقل القبض لا الخذ
 اه فتح (قوله ثم يسلم)
 قال اتفاق السلف والخلف
 الشئ من الشيء مجيب
 وأريد هنا خروج الميت من
 الجنائز الى القبر اه في
 الدائع وصورة السلان
 وضع الجنائز عن يمين القبلة
 ويجعل رجل الميت الى
 القبر طولاً ثم يؤخذ برجله
 ويدخل رجله في القبر

علم أن في الميت أمامها فسيطرة والمشي خلفها أفضل للميتين من الأمام والقمل والحث عليه ولهدا مشي ابن
 عمر خلفها وهو الراي الذي اتفقوا عليه الصلاة والسلام أمامها ولان الميت خلفها مكى العادة عند
 الحامضين أو أوداياتنا مستفكان أولى ولا يستقيم قولهم ان الشيع يتقدم عادة لان الشقاعة
 في الصلاة وهم يأتون عندها ولان الشيع انما يتقدم طاعة فأن خاف عليه بطش الشيع عنده
 فعنه الشيع ولا يصدق خلفنا قال رحمه الله (وضع مقدمها على عينك ثم مؤخرها ثم مقدمها على
 يسارك ثم مؤخرها) وهذا هو السند عند كثرة الحامضين فأنشأوا في جعلها ابتدئ الخلف من الجنب المقدم
 الت وهو بين الحامل فجعل على عاتقه الايمن ثم المؤثر الايمن على عاتقه الايمن ثم المقدم الايسر على
 عاتقه الايسر ثم المؤثر الايسر على عاتقه الايسر اشارة اليامين والمقدم ويقى أن يجعلها من كل جانب
 عشر خطوات لقوله عليه الصلاة والسلام من جعل جنازة أربعين خطوة كقرت عنه أربعين كبيرة قال
 رحمه الله (ويحرق القبر) واختلاف في حق قبل قد رصف القامة وقيل الى الصدور وان دناوا عن قال
 رحمه الله (وليد) لقوله عليه الصلاة والسلام الجدد والمشي لغيرها وانما كانت الارض رخوة» بأس
 بالشيء الخ) وانما تأتوا من حجر أو حديد يفرش فيه القرب قال رحمه الله (ويدخل من قبل القبلة) وقال
 الشافعي بوضع رأسه عند رجل القبر وهو الموضع الذي يكون فيه رجل الميت ثم يسلم من قبل رأسه
 لمدين بن عباس رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام يسلم من قبل رأسه ولما لحدين بن مسعود
 أنه عليه الصلاة والسلام أخذ الميت من قبل القبلة وعن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام دخل قبر
 للافسح فخرج يسرا وخاض الميت من قبل القبلة ولان جهة القبلة اشرف مكان وفي وقدا اضطرت
 الرواية في ان ذلك عليه الصلاة والسلام فأنابهم التي روى أنه عليه الصلاة والسلام خذ من قبل
 القبلة ولم يسلم من قبل السليم بل يلعن ملوك يوم لا يؤمنون بعض الصلوات ورواه قبل النبي صلى
 الله عليه وسلم أو يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام لاجل شيق المكان أو خوف أن ينهد الصلوات في
 الارض فلا يلزم جميع الاحتمال قال رحمه الله (ويقول واضعه بيمينه الله على صدره رسول الله) انه عليه
 الصلاة والسلام كان اذا وضع ميتا في قبره قال ذلك قال رحمه الله (ووجه القبلة) ذلك من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله (ولمحل المقعد) لقوله عليه الصلاة والسلام لم يرد قد ماله ابن اخلق
 عند رأسه وعقد عليه ولاه ولم الايمن من الاشارة قال رحمه الله (وسوى القبر عليه وقصب) لما
 روى انه عليه الصلاة والسلام جعل على قبره القبر وروى عن من قصب والمهاجرون كانوا يستحسنون
 القصب قال رحمه الله (لا لاجل القصب) لانه لا يحل احكام السوا القبر موضع البلى ولا لاجل اجزاء التراب
 فيكره نقاؤه ولهذا يكره لاجل اجزاء التراب عند القبر واتباع الجنائز ان القبر اول من يرضى من منازل الآخرة
 وحمل المني بخلاف البيت حيث لا يكره فيه الاجزاء ولا ضل بالخطا قال رحمه الله (ويسمى قبرها
 لا قبر) أي يسمى قبر المرأة شوب حتى يجعل القبر على لادرجل الحاروي عن علي رضي الله عنه
 اه مرعي قوم قد قد قنوا ميتا وسطا على قبره في الجنبه وقال انما يصنع هذا القبر لان بني مله
 على السرور يسمى حال الرجل على الكف قال رحمه الله (ويهل التراب) ستر القبر والموت في الاشارة
 بقوله تعالى ليريه كيف يوارى سواء أخيه ويكره أن يراى التراب الذي أخرج من القبر ويسحب أن
 يحث عليه التراب الحاروي انه عليه الصلاة والسلام صلى على جنازة ثم أتى القبر فحفر عليه التراب من قبل

ويذهب الى أن يصير رجلاه الى موضعهما ويدخل رأسه القبر اه (قوله وروى طي من قصب) قال في الصحاح الطن القصب حزمة القصب
 والقصب بالواحد من الحزم فمئة اه فرج قال الواو لولي الرايا ما تولى ليس لها قعر فاهل الصلاح جيرانا يلى دفنها
 ولا يدخل أحد من النساء القبر من الاجنس لانه لا يحق التوب يجوز عند الضرورة في الدليل كذا بعد الوفا اه فرج اخر
 لا يضر وتردعه أو وضع عندنا وقال الشافعي السنهي الوتر اعتبارا بعد الكفن والفصل والاجزاء وانما روى أن النبي صلى الله عليه

وسأدخله العباس والقنصل بن العباس على وصيب وقيل في الرابع أنه المقتدر بن شعبة وقيل أنه أو رافع فعل على أن الشفع سنة ولأن
 استعمل في القبر الحاجة إلى الوضع فتقدر بقدر الحاجة الشفع والوتر منه مولا أو أمثل حل الميت اه بائع قوله أو يملع ملامن كامة
 وخمود الخ وهمل في الخلق أن عند القبر مكرهه تكلموا بيه قال أبو خبيبة بكره وقال محمد لا يكره اه وشايعنا أخذوا بقول محمد
 رسول مات طجلي وأوردنا بحلق القرآن على قبره تكلموا فيه منهم من كرم ذلك واختار أنه ليس بتركوه ويكون لا خوف في هذا الباب
 قول محمد ولهذا ذكر عن الشيخ أبي بكر العباسي رحمه الله أنه أوصى عند موته بثلث ولو كتمكروا له وأوصى به اه ذكره الزوايلي
 رحمه الله في الفصل الثاني من الكراهية (قوله الآن تكون الأرض مضمومة أو بأخذها شفع) وقيل لا يقول كثر من الصانع وقد
 دعوا بأرض الحرب إلا عند اه كمال (قوله وزراعة وغيرها الخ) فإن حقه في ظاهرها والمطمان شاترك حقه في باطنها وإن شله
 استواء اه (قوله ولور في القبر متلج) (٢٤٦) قال الكمال وس الأعذار أن يسقط في العمل أنوب وأودهم لاحدا تفتت

كله المشايخ في أمر القبر
 أجهلوه غائبة في قبر بلدها
 فلم تصبر وأرادت نقله لأنه
 لا يسهل ذلك فهو نزواذ
 بعض المتأخرين لا يثبت
 إليه ولم ينع خصالا عين
 المشايخ في لا يثبت وقد
 دفن بلا غسل أو بلا صلاة
 في حيوة تشددا في قبر
 طهته يتمكن منه به أمنا
 أرادوا نقله قبل الدفن
 وسره به السن فلا س
 بنقله فهو ميسر أو ميسر قال
 المصنف في التبيين لأن
 المسألة إلى القبر قد تبلغ
 هذا المقدار وقال الامام
 السرخسي قول صلة ذلك
 مايل على أن نقله من بلد
 إلى بلد مكره والمصنف
 أن يدين كل في مقبرة
 البلدة التي مات فيها ونقل
 عن عائته أنها قالت حين
 رأيت قبر أخيه عبد الرحمن
 وكن مات بالعام وجعل منها

ركن الأرض فيك التي ماتت قبلك ولقد كنت حيث تم قال المصنف في التبيين في القبر من بلد إلى بلد لا أشمل
 نقل أن يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل إلى الشام وموسى عليه السلام نقل تاوت يوسف عليه السلام بعد أن علم من زمان من
 مصر إلى الشام ليكون مع آباءه اه ولا يخفى أن هذا نزع من قبله لم يتوفر به كونه شرطا لا التفتل عن سعد بن أبي وقاص أمنا
 في ضيقة على أنه فراس من المدينة فعمل على اعتاق الرجال التي توفرون الاخذار أي كتبه اه (قوله لا بأس بنزعه أهل الميت الخ)
 و كثره على أبي بكر رضي الله عنه أن يترك ولا يتعدا من زوي ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من مؤمن يهزى
 أنه يهزى بآبائهم من الدنيا كرامة يوم القيامة اه أو باقاه وقوله وأحسن عزاء أي صبرك اه (قوله لا تفتقد
 رور الخ) ط كبري وده مستغفروا الإمام أجدوا من صاحبنا سندهم عن جرير بن عبد الله قال كانت الجماعة إلى
 أهل الميت وصنعهم الطعام اساحة (قوله ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت الخ) قال الكمال لا يسقط لواء أهل الميت والأقربة
 أئبا تهنئة طعام فيصعبهم ويهزم وليتهم اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام اصنعوا لك جفرا طمانا) الحديث حسنه الترمذي

وصحبه الحيا كروا له بر ومعرفه وبلغ عليهم في الاكل خان الحزن عنهم من فلق فيضضون اه كال

باب الشهيد

الماسبة بين البايين ان الشهيد لما كل ميت باجله لم ين ارباد باب الشهيد بعد الجنازة اول سنة الشهيد في الميت كسبة صلاة الجنازة الى سائر الصلوات لان الشهيد من وجه على ما قال تعالى بل احياء عند ربهم يرزقون للميتين حكم الميت المطلق عقبه بيان حكم الميت المتقصد ايضا كذا في مشكلات نحو امر زاده وفي غاية البيان انما ذكر الشهيد في بابي حدة لان حكمه يختلف حكم سائر الموتى في حق التكفير والغسل فانه يمكن في ثبائه الى عليه ويزع عنه القرو والاسلح وما لا يصلح للكفن ولا يغسل اه (قوله لان الملائكة تشهد) اي تشهد موتة فهو مشهود و هو على هذا اصل معنى مقبول اه (قوله اولاه مشهوده بالجنة) اولاهى عندنا له سائر وهو على هذا فعل بمعنى فاعل فانه في غاية البيان اه (قوله اولاه مسلم طالح) ولو قتل بشي لا يوصف بالظلم كاذال انهم عليه البتة اما رستط من الجبل او غرق في الماء او اقره مسيح فانه يغسل اه طحاوى وكتب (٢٤٧) على قوله طحاى اما انه بغير حق (قوله

او جعلوا حولهم الحسك الخ) فان قيل قتل الحسك يعني ان لا يغسل لان جعله نسيب القتل قلنا قصد به القتل يكون نسيبا ومالا فلا وهم قصدوا بالقتل اه كال (قوله كالجرح) قال في الصراح جرحه جرحا واسم الجرح باضم اه وكتب على قوله كالجرح او روض ظاهر اه كمال معناه (قوله ولو كان الممسك من فيه الخ) قال الكمال رحمه الله وان ظهر اسم من القم فالوان عرفت انه من اراسه بان يكون صالحا غسل وان كان خلافه عرفت انه من الجوف فيكون من جراحه فيه فلا يغسل

باب الشهيد

سعى ملان الملائكة تشهدا كرامة اولاه مشهوده بالجنة قال رحمه الله (هو) اي الشهيد (من) قتله اهل الحرب والبنى وقطاع الطريق او وجد في المعركة وما اثر وقتلهم غلوا حولهم بقتله دية وكذا اذا قتله في يوم يجب بقتله بعلان الاصل في شهيد ما احدثه كل مسلم مكلف طاهر قتل طالبا ولا يرتب ويجب بقتله عرض مالي يثقفون معانهم وقوف من قتله اهل الحرب يتناول من قتله مباشرة او نسيبا لان موته مضاف اليهم حتى لو اوطؤا دانهم مسلما او نفروا دانهم مسلمة فرمته او رموا من السور او القوا عليه حائطا او رموا سائر افرقوا سفنهم وما اشبه ذلك من الاسباب غلت بمسك كان شهيد المقاتلة ولو اتفقت دابة شرك ليس عليها احد فوطئت مسلما او رمى على الكفار فاصاب مسلما او نفرت دابة مسلم من سواد الكفار او نثر السلون منهم فاطروهم الى خندق او نارا او نفروا او جعلوا حولهم الحسك فقتل على مسلم فبات شهيدا لم يكن شهيدا خلافا لابي يوسف لان غلته يقطع السببة اليهم وان طعنوهم حتى القوهم في النار يكونوا شهداء اجامنا قوله وما اثر اي اثر يكون علامة على القتل كالجرح وسيلان الدم عنه او اذنه اذا لا يكون ذلك الامن شدة الضرب جرح في الباطن عادة وان لم يكن بماثر او كان الدم يسيل من افعه او ذكره او دبره لا يكون شهيدا لان الدم يخرج من هذه الخلق من غير مريضة اذ الانسان يتلى بالراف و رسول الجبان دما و صاحب الباسور يخرج الدم من دبره وقد عرفت الجبان من غير ضرب فزعا وكونه في المعركة ليس بسبب قتله بلا اصابة فارقهم مقام القتل ولو كان الدم يسيل من فيه فان ارتقى من الجوف وكان صالحا يكون شهيدا لانه من قرحة في الباطن وان نزل من الراس لا يكون شهيدا لانه رطاف خرج من جانب الفم وكذلك ان كان جلدا لا يكون شهيدا لاصوده او صفراء احترقت قوله ويجب بقتله دية اي بنفس القتل حتى لو وجبت الدية بالصلح او بقتل الابناء او شفا

وانت علمت ان المرتقى من الجوف قد يكون علة فهو سواه بصورة الدم وقد يكون ريقا من قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة فلم يلزم كونه من جراحة حادثة بل هو احد احتملات حيث اه ومقتضاه انما يصح من اوف لا يكون صالحا لبتت فيه مخالفة لما ذكره الشرح فليتأمل (قوله وكذلك ان كان الخ) وكان مرتقى من الجوف اه (قوله او نخصا) يعني او قتل الابن نخصا آخر ووارث ذلك النخص ابر القاتل اه كذا بطل السارح حانفي في فرع اه وادان قتل في قتال فهو على ثلاثة اوجه احدها في القتال مع اهل الحرب الثاني في القتال مع اهل النفي والنجوارج الثالث في القتال مع قطاع الطريق والسارقا في شي يقتل من هذا ابعد ان قتل بفعل منسوب الى العدو من جهر او مدرا او قتل من وطعوا بهم وما اشبه ذلك من فعل منسوب اليهم سواء كان بالبانة منهم او بالتسبب لا يغسل لانه قتل لا يصح فيه مال فيكون المقتول شهيدا كذا ذكره محمد في الزادات اه مانع قوله لان السبب محال لذوق) قال الكمال رحمه الله ذكره في بعض كتب الفقه حديثا وهو كذا في صحاح ابن حبان وانما تفقد له في رحمه الله ما في البخاري عن جابر ان عيسى اياه عليه وسلم لا يغسل على قتل احد اه واعلم ان المؤمنين هم الباقون انفسهم باله من الله تعالى قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بانفسهم باله تعصب الاعوان فتكون الجنة فثنا وقد عرف

ان الله انما جعل الصلاة والصدقة على عبدهما وهو نفسه لئلا يقتل نفسه من
 الدين وهذا معنى قوله السيف على الذنوب من السبع الخاصم من عقل وغيره فلما نزل الصلوة لم يصح له ان يصح له واذا ارتدت سقط حكم
 الشهادتين الا ان كانت بمنزلة امتناع البائع عن تسليم المبيع كذا في المستحق (قوله وان الصلاة على الميت الخ) قال الكمال رحمه الله
 لا يصح ان التصديق الاصل من (٢٤٨) الصلاة نفسها الاستحقاق والاشاعة والتكرير ثم تغادر اذانها من ايجاب

ان آخروا وادناه به يكون شهيدا لان نفس القتل لم يوجب الدية بل يوجب القصاص وانما سقط بالصلح
 او بالشفعة قال رحمه الله (فيكتبون ويصلي عليه بلا غسل) وقال الشافعي لا يصلي عليه حديث يابر
 ابن عبد الله اهل عليه الصلاة والسلام امره بنى شهاده احدث فماتهم ولم يضر اولهم وصل عليهم ولان
 الصلاة شفاعتهم مستغفون عنها لان السيف على الذنوب ولان في ترك الصلاة عليهم ترغيبا فيهم
 في الشهادة لئلا يواجد الاستغناء عنها بخلاف التوبة لانها غير كسبية فلا يمكن الترغيب فيها ولانهم
 احياء عند الله والصلاة تشرع في حق الاموات ولما روى ابن عباس وابن ابي ريرة اهل عليه الصلاة
 والسلام على شهادتهم جميعا جزء وكان يوقى بشعة تسعة وجزء طاشهم فمضى صلى عليهم الحديث
 وقدم صلى عليه الصلاة والسلام على غيرهم كما روى اهل عليه الصلاة والسلام اعطى امرأته بغيره وقال
 فسمعتك فقال ما على هذا اتبعك ولكن اتبعك على ان ارى ههنا وأشار الى خلفه فموت وأدخل
 الجنة ثم أتى بالرجل فأصابهم حيث أشار وكفن في جبة التي صلى الله عليه وسلم فمضى صلى عليهم الحديث
 وقال عقبه بن عمر رضي الله عنه اهل عليه الصلاة والسلام خرج ومضى صلى على اهل أحسنة لانه على
 الميت ثم انصرف الى التبرع متفق عليه ولان الصلاة على الميت تشرع اكرامه والظاهر من الكتب
 لا يستخفى عنها كاتبي والصبي وحديث يابرناف ومروا بياضه ميتا فمات اوله ولان ما روى عنه وافق
 الاصول وما روى عنه خلاف فلا نخذله وانما في اوله ولان يابرا كان مشغولا في ذلك الوقت لانه امتنع
 ابوهم عنه ومنه فخرج الى المدينة فمات كيف يصح لهم فيها ثم مع منادى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان تدفن القتلى في مصارعهم فلم يكن حاضر احد من صلحهم فمات على ما عده في ظنه ومن لم يقف
 أخبر بالله عليه الصلاة والسلام على صلحهم وهذا كما روى عن امامة اهل عليه الصلاة والسلام دخل
 البيت ولم يصل فيه وكان قد خرج من الكعبة لطلب الموروى لئلا يهل عليه الصلاة والسلام صلى فيه
 وأخذ الناس بقوله لكونه لم يقف ولانهم لم تكن مشروعة في حقهم لئلا يهل عليه الصلاة والسلام صلى
 عدم مشروعية ما روى عنه سقوطها كجبهه على ترك الصلوة وسقوطها ولا عليه الصلاة والسلام صلى
 على غير قتلى أحسن غير ما روى عنه كاتقدم من حديث الاعرابي واما قوله ان الصلاة شفاعتهم
 مستغفون عنهم فلا دلالة الصلاة على الميت دعا ولا يستغنى أحد عن الخطا الا ترى اهل عليه الصلاة
 والسلام صلى عليه وهو افضل من جميع الخلق واعلى درجة ويصلي على الصبي وهو لم يكتب عليه
 خطه قط واما قوله احياء عند الله فماتت الحياة ليست حياة الفاني او اعلى حياة الاخرى وهي
 الحياة الطبيعية وذلك لانهم من اجرام احكام الموتى صلحهم الا ترى انهم دفنوا وتقسيم اموالهم من الورثة
 وتعتدناهم ويعتق امهات اولادهم ومدرهم ويحل ديونهم المرحلة الى غير ذلك من الاحكام قال
 رحمه الله (ويدين بدمه ويأبه) لقوله عليه الصلاة والسلام اشد ما شهداء احذر ما روى بكونهم ودمائهم
 وقال عليه الصلاة والسلام فيهم لا تقصروا فيهم فان كل جرح فوجح مسكاوم القامة قال رحمه الله (الا
 ما روى من الكفر) كالقرو والحشو والقتل وسوا السلاح والحلف فلما اتزع لانهم يستمن جنس
 الكفر قال رحمه الله (وزادوا يقصرون) يعني يزداد على ما عليه من الشياخ اذا كانت دون كفن السنة
 ويقصرون اذا كانت ازيد مما عاقل السنة قال رحمه الله (ونزل ان يقتل جنبا او ميما) وكذا ان يقتل

ذنب على الناس فماتوا اذا
 اوجب الصلاة على الميت
 على المكشفين تكريما
 فلا يوجب على الشهيد
 اولى لان احصاء الكرامة
 أظهر اه (قوله كاتبي
 والصبي) قال الكمال رحمه
 الله قوله قصر على النبي كان
 اولى فان احصاء الصلاة
 على الصبي لا يوجب هذا
 اختلط قتلى المسلمين يقتل
 الكفار وموتاهم عودهم
 لم يصل عليهم لان يكون
 موتى المسلمين اكثر فيصلي
 عليهم وينوي اهل الاسلام
 فيها بالتمام اه (قوله
 زناهم بكونهم ودمائهم)
 قال في الصالح الكلم
 ابراهيم والجميع كروم اه
 قال في الهداية لا يصل
 عن الشهيد بدمه ولا يزع
 عنه ثيابه لما روى قال في
 غاية البيان اشارة الى قوة
 صلى الله عليه وسلم زناهم
 بكونهم ودمائهم ولا
 يفسلوه وهذا يدل
 على عدم غسل الدم من
 الشهيد ولا يدا على عدم
 زرع الشارب وانما الدليل
 على ذلك ما روى في السنن
 ابن عمر رضي الله عنهما
 قال أمر رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقتل اعداء يزع عنهم الحد بدوا للحد وأن يدفنوا بدمائهم وبنائهم اه (قوله في التي
 وبفسل ان يقتل جنبا) قال في الكافي رواية في حنفية ان المسلم طاهر وانما يفيض بالموث والشهادة ما نعت في خمسة ثبت بالموت
 بسب احسان الدماء السابقة كسائر الحيوان التي لاهدماء سائلة والشهادة ما نعت من الاحسان فلا تمت في خمسة الموت شرعا
 فيجاءة فابنه وجاءت الى الرغص لقيام الجنابة فلا نسق بقاء هذه كالبسطة الحقيقية قائم الانسقاط اجابنا حتى يفصل ذلك الوضع

والجناية كانت مائة فغسل المجدد وأدانته وهو مئى عليه فلان منع ادخاله في القبر العرض على الله تعالى أولى وأما الحديث فلا حكم
لدى دخول المسجد والمنع من العرض وقد صرح أن حنيفة قتل جباة فقتله الملائكة ولو لم يكن واجباً لما غسلوا أنفسهم لقطعهم كما في آدم
عليه الصلاة والسلام فان قيل الواجب غسل الأتمين لا غسل الملائكة قلنا (٢٤٩) الواجب هو الغسل فأما العاقل فيصوم من

كان يومئذ أن غسل الجنب

وجوب غسل الجنب

مخاطبة: فوق الأتمين

دون الملائكة وأما أمره

في البعض اظهار الفضيلة

اه (قوله) ودون ما وجب

بالجناية سقط (الح) لان

وجوبه لو وجب بالإصح

الابه وقد سقط ذلك بالوث

فيسقط القتل اه فتح

قوله والسبي والجور اظهار

مكانة الحق بهذه الكرامة

أي وهي سقوط الغسل

وان سقوطه لا يشاء أثر

الطوبى وغيره لكف

ولي هذا لان طوبى

أشد حتى قل أصحابنا

رحمهم الله خصوصاً الهبة

بوم اقامة ثمن خصوصاً

المسلم اه فتح (قوله) وعلى

هذا الخلاف الخافض

الى آخره) احتراز عن

الزوجه الأخرى انه يمكن

القتل واجراءه ما قبل

الموت ان لا يصيب قبل

الامتناع بالوث ولا يمن

الخافض بلب انفسه

أصلاً مغللاً بالعرض على

الله تعالى والأقوى مشكل

بأنه تأمل اه فتح (قوله)

أودت بأن أكل أو ثرب

أونام أو تدوى أو مضى

عليه وقت صلاة إلى آخره)

بجوراً وهذا عند أي حنيفة وقال لا يغسل لعمه دارو ويؤلى ما وجب بالجناية سقط بالموت لا تراه
التكليف والثاني لم يجزئه لأنه لو أن الشهادة لا يغسل تطهر عن دنس القلوب والسبي والجور
أظهر مكاناً أحق بهذا الكرامة ولاي حنيفة أن حنيفة من الرأب استشهد به أحد فقتله
الملائكة وقال عليه الصلاة والسلام ان رأيت الملائكة تغسل حنيفة من أي طهر بين الجملة
والارض بماء المزن (١) في صفاته القصة وقال أبو سعيد خديجة بن الوليد قالوا له فادأرأه سقط ما غا رسل
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امرأته سألها أخيرة أنه خير هو حوب وأولاده يسمون
أولاد غسيل الملائكة ولأن الشهادة عرفت مائة لأربعة فلا ترجع الجناية والسبي والجور ليسا
في معنى شهادة بل حدثان السيف كنى عن القتل في حقهم ولو وقع مطهرة ولاذب لم يقتلوا لاختلاف
بهم وعلى هذا الخلاف الخافض انما استشهدت بعدا قطع الدم وكذا فيه بعد استراة ثلاثة أيام في
الصحيح والنفساء كالحائض وقد بينا المعنى في الجنب قال رحمه الله (أودت بأن أكل أو ثرب
أونام أو تدوى أو مضى عليه وقت صلاة وهو قتل أو قتل من المعركة أو وصى) لأن بذلك جبرقة في
حكم الشهادة وبالسبب من مرافق الحياة فلا يكون في معنى شهادة أحد يغسل لانشهد ما أحد
ما نوا عطاها والكأ يدار عليه من خوف أن تفصل الشهادة فلا دأجل من مصرعه كي لا يخطأ ما ليس
لأهلهما الشبامان الرأفة وقوله أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل أي مع القدرة على أداء الصلاة
حتى يجب القضاء عليه تركها فيكون بذلك أحكام الدنيا وهذا راجع عن أي يوسف وقيل ان
يقى يوماً كاملاً أو ليلة كاملة غسل والأهلا وقيل ان يقى يوماً ليلة غسل والأهلا لأن مدون ذلك
ساعات لا يمكن من شرطه فلا تعتبر وان كان لا يغسل لا يغسل وان دأجل من يومه ليه أو قتل من المعركة لأنه
لا يتعم بهما فكان كالموت وقوله أو وصى يتناول الوصية بأمر والدنيا بأمر والد الآخرة وهو قول
أي يوسف وقال محمد لا يكون مرتباً بالوصية وقبل الاختلاف بينهما إذا وصى بأمر والد يداوى
الوصية بأمر والد الآخرة لا يكون مرتباً بجاءا وقبل الاختلاف في أمور الآخرة وفي أمور الدنيا يكون
مرتباً بجاءا وقبل الاختلاف بينهما جواب أي يوسف هذا إذا كانت الوصية بأمر والد والآخرة
لا يتعلق فيها وجواب محمد فيها إذا كانت الوصية بأمر والد والآخرة وأبو يوسف لا يتعلق فيها ومن الأثر
أن يسع أو يشترى أو يتكلم بكلام كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة فيقبل وهذا كله
إذا وجد بعدا بقضاء الحرب وأما قبل انقصها فلا يكون مرتباً بشئ مما ذكره قال رحمه الله (أو
قتل في المصر ولم يعلم قتل بعدة ظلم) لأن الواجب فيه التسامع والدية فكيف تأنظف فغسل
ولو علم أنه قتل بعدة قتل المصر ولم يأنظف لم يغسل لأن الواجب فيه القصاص وهو عوقب شرع تشي
الأوليا وليس يجوز لعبد عود من غنمه الى الميت بخلاف الهبة فإنها عوقب عنه ولها ما عود من غنمه
السبه حتى يقتضيه ما دونه فبقى كما لم تمت من وجهه بخلاف دية ولا وجوب الدليل خفة الجناية
لأن المال يشبه الشبه وجوب القصاص دليل نهاية الظلم لأنه لا يصيب بالشبهة قال رحمه الله (أو قتل
صدأ وقود) لأنه باذل نفسه في حق من عليه وشهدا أحد ظلموا أنفسهم لا يتعارف من الله تعالى علم
يكنى في معاصم فيغسل قال رحمه الله (لابي وقطع طريق) أي لامن قتل لابل بغير أن كل مع أخفة
ولامن قتل لابل قطع طريق فاعمالاً يغسلان ولا يصلى عليهم أيضاً وظلهمما وقيل يغسلان ولا يصلى

(٢٢ - ربيع أول) قال في الهبة ومن ارتكبت غسل وهو من حار خفاق حكم الشهادة قتل مرافق الحياة لا يغسل
يقتأثر الظلم فلم يكن في معنى شهادة أحد قال الكمال رحمه الله قوله لابل مرافق الحياة تعقل لقوله خفاق حكم الشهادة وحكم
الشهادة ان لا يغسل وقيل به لامل بصر خفاق في نفس الشهادة بل هو شيد عندنا الله سبحانه وتعالى اه (قوله لان شهداء أحد الى آخره)

يجمع فيه صاحب الهداية قال الكلاله رحمه الله كون هذا في شهادته أحد الله أعلم به (قوله وقيل هذا إذا قلنا لا آخره) هذا القيد انصر عليه الزوال إلى فقال أهل البيت إذا قلنا في الحرب لا يصلي عليهم ولو قتلوا بعد ما وضعت الحرب بأوزارها صلى عليهم وكذا قطع الطريق إذا قتلوا في طريقهم لا يصلي عليهم فإن أخذهم الامام وقتلهم صلى عليهم لانهم مداموافق الحرب كانوا من جهة أهل البيت وإذا وضعت الحرب أوزارها فقد تروا كوال البيت ومشايعنا جلاوا حكم القتلون بالصبيحة حكم أهل البيت حتى قالوا على هذا التفصيل اه (قوله غيلة) اه والغيلة بالكسر الاختيال يقال قتلته غيلة وهو (٢٥٠) أن يحذره فيذهب به إلى موضع فإذا ما إليه قتله اه مجمع البحرين

باب الصلاة في الكعبة

وجعل المصيبة في إرادتها الباب في هذا الموضوع أما بين أحكام الصلاة خارج للكعبة شرع في الصلاة داخل الكعبة ولأن البيت مأمن قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا والقبر مأمن لقائل المصيبة أيضا ولأن المصلي في الكعبة مستقبل من وجهه ومستدير من وجهه وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم عنداته ميت عند الناس اه (قوله) ولأن الواجب استقبال شطره إلى آخره) قال في البدائم ولأن الواجب استقباله لجزء من الكعبة غير عين وإما يتعين الجزئية بالشرع في الصلاة والترجمه إليه متى صادفته فاستدبارها في الصلاة من غير ضرورة يكون مفسداً أما الأجزاء التي لم يتوجه إليها بقصر قبله في حق فاستدبارها لا يكون مفسداً وعلى هذا ينبغي أن من صلى في

باب الصلاة في الكعبة

قال رحمه الله (صحيح فرض ونفل فيأوفوها) أي صح فرض الصلاة ونفلها في الكعبة وقوف الكعبة لحديث بلال أنه عليه الصلاة والسلام دخل البيت وصلى فيه وقوله تعالى أن تطهروا حتى تطهروا حتى تطهروا والعاكفين والركع السجود دليل على جواز الصلاة فيما إذا لم ينعزلوا عنها لاجل الصلاة وهي لا تجوز في ذلك المكان ولأن الواجب استقبال شطره لاستيعابه وقد وجد ذلك لبعض صلى فيها وأوفوها وهذا لأن القبلة هي العروة والهو إلى هناك الساجدون البناء لا يحصل ولهذا الوصل على جبل أبي قيس جارت حداثته ولأنه بنى به ولكن بكره موقعه المقيم من تركه التنظيم قال رحمه الله (ومن جعل طهره إلى طهره أمامه فيما) أي في الكعبة (صح) لأنه متوجه إلى القبلة وليس عقده على إمامه ولا يمتنع لخطئه بخلافه القصر وكذا إذا جعل وجهه إلى وجهه الامام لم يجز بشرائطه انظر ولكن بكره ملاحظ أنه يشبه عبادته بصورة ولو جعل وجهه إلى جانب الامام لم يجز لملاحظ كذا قال رحمه الله (وأوفوه) لا آخر جعل ظهره إلى وجهه الامام لا يجوز زملة لتقدمه على إمامه قال رحمه الله (وإن تحتها وحولها) أي حول الكعبة (صح) لأن وجهها (أي إلى الكعبة) (من الامام) لم يكن في جانبها لا مستأجر كالان التقدم والتأخر لا يظهر إلا عند اتحاد الجبهة ولو قام الامام في الكعبة وتحقق المقتدون حولها لم يكن إلا أن كان الباب مفتوحاً حاله كقيامه في الغراب في غيرهما من المساجد والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم

جوف الكعبة ركعة إلى جهة وركعة إلى جهة أخرى لا يجوز زملة لأنه ما يستدراعي الجبهة التي صارت قبلته في حقه سبعين غير ضرورة ولا انحراف عن القبلة من غير ضرورة مفسد للصلاة بخلاف الثاني عن الكعبة إذا صلى بالقرى إلى الجهات الأربع بأن صلى ركعة إلى جهة ثم تحول رأيه إلى جهة أخرى صلى ركعة إليها هكذا جاز لا هناك لم يوجد الانحراف عن القبلة فيقول لأن الجبهة التي تحرى إليها ما صارت له فيبقى بل بطريق الاحتياط في تحول رأيه إلى جهة أخرى صارت قبلته هذه الجبهة في المستقبل ولم يطل ما أدى بالاحتياط الأول لأن ما مضى بالاحتياط لا يقض باجتهاد منه فصار مصلحاً في الأحوال كلها إلى القبلة فلم يوجد الانحراف عن القبلة فيبقى فهو الفرق اه

وتسمى صدقة أيضا قال تعالى خضعن أموالهم صدقة من التصدق الذي هو الإيعان لا ن دفعها مصدق وجوبها اه غايه (قوله)
يقال ركاز زرع (انذار) قال النكاح وفي هذا الاستعتم دلتراة مثبتة ركازا بلغة بمعنى التماس قال ركاز كركا فيصور كون الفعل المذكور
منه لامن الزكابل كونهم بائنة وعلى ثبوت عبارة ان ركاة بمعنى التماس ثم ينفصل لحد الصرح حقا لله تعالى على ما ذكر
في عرف الشارع قال تعالى وآتوا زكاة وعلم ان متعلق الإيتاء هو المال وفي عرف الفقهاء هو منس ومن لا يتنازلهم مصفونه
بالوجوب ومتعلق الأحكام الشرعية أعضاء المكافين ومناسبة العوى أنه سببه إذ جعل له التبع جلت منه تعالى في الدارين
والطهارة لنفس من دنس الضل والخائفة وللانخراج حق القبر من تعالى صدقة أعني الفقراء ثم هي فرضه بحكمة فويدها المال
المخصوص أعني التماس التاني تحقيقا أو تقديرًا ولما تناق البس فيقال زكاة المال وشرطها الاسلام والحاجة والبسوخ والعقل
والقراغ من الدين والأفضل في الزكاة إعلان بجلال صدقة التطوع اه فتح (قوله من الطهارة أيضا) ومنسوبة تعالى هو ما من
انذار زكاة أي طهارة وفي حديث الباقرة زكاة الأرض يسها أي طهارة تسمى التباينة كرماتنا الاثني في النهاية اه غايه وذكر ابن الاثير
في نهايته في باب المال المعينة مانعة وفي حديث محمد بن علي زكاة أرض يسهم يريد من تسمى انماصة اه وهذا الحديث هو الذي
استدل به صاحب الهداية وغيره على طهارة أرض الجلفاء لكنهم معروضة قال لكن رحمه الله لا يصح وحديث زكاة الأرض
يسهاد كرهه المشايخ أنرا عن عائشة وبعضهم عي محمد بن الحنفية وكندراوه بن أبي شيبة عنه ورواه أيضا عن أبي قلابة وروى
بديل زكاة عنه جعفر فادرس طهارة أرضه ما سلف اه (قوله عن الميت) بكسر ادم هو الذي نع اه (قوله لله تعالى) متعلق
بقوله عليك اه ع (قوله ولو اقل عليك المال الى آخره) قال العيني ولو اقل عليك (٣٠١) بر من المال لكل أحسن

اه (قوله لان الزكاة
يجب فيها تطيبك للارلان
الابناء في قوة تعالى واتوا
الزكاة يقتضى الى آخره)
قائى لهداية ثم قيل هو
واجب على الفروع لانه
مقتضى مطالعة الامم

کتابخانه کاغذی

(١) كتفى القصة عبارة عن الريادة يقال ذو كمال اذا راودته كلارعة اذ اراود عن الطهارة اصابه ومنه وتر كيم
 بها قال رحمه الله (هي عليك المالمس فقير مسل غريها مني ولا مولا بشرط قطع النذرة عن الممل من كل
 وجه لله تعالى) هذا في الشرع وقوله هي عليك المالمس الى ان كتفك المالمس وطمع بكفارة اذا مالمست
 لان التملك بالوصف المذكور هو جوذا فاولو قال تملك المالمس على وجه لا يله منه لا فصل عنه لان تركه
 يجب فيه تملك المالمس لا ان يتحقق قوله تعالى وان توالوا الزكاة مقتضى التملك ولا يتأتى بالاباحة حتى

على التراخي لان جميع الموقوف الاداء ولهذا لا يصح جهل ان النصاب بعد ما تصرف طاء قوه ثم قبل هو اموال
الموقوفه مقبولة وهي قول الكرخي والسير المقبول على غير وجهه ولو قلنا ان اختياره الاصول انما مطلق الامر
بل مجرد طلب الامور به فيصور ذلك كلف كل من تراخي والعوري اذ مثال لاهم يطلب مما في الفعل مقبولة
في المباح الاصل والوجه المختار ان امر بالصرف في الفسقيه مع قربة الامر وهي ترفع عنه جنة وهي
لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التام وقال ابو بكر الرازي وجوبه ان كان على التراخي لما علم ان
فيصور ذلك كلف تأخير وهذا معنى قوله مطلق الامر للتراخي لانهم يقولون ان التراخي مقتضى ان لا
بقتضيه وهو مطلق فتكون ان لا تفر بصرف فوريتها واجبة فلو لم تأخير عن غير ضرورة وقال لا بأس
المتقى وهو عين ما ذكره الفقيه او جعفر عن ابي حنيفة انه يكره ان يؤخرهما عن غير ضرورة كراهة
اسما عهدهم ولا زادا وشاهد ان اذا علق بغيره شيء كان ذلك الشيء واجبا لانهم ما في رتبة واحدة على ما مضى
في الجمع والازالة فدره شانه بتأخيرهما حيث لا يلزم الواجب فسق وانما الذي يقع اذ ان لا تأخر في وقت
ترده شانه بتأخير ان لا دلالة له من حق الله تعالى وانما يتحقق انفسه رضى في وجهه عكسه ففقه
القورية عن السلافة والحق انهم يدره شانه لانهم يدره شانه بالتردد في تحقيق في اسمحاء وجوب القورية
في باب ان شاء الله تعالى وما ذكر ان شغل عن ايماننا ان لا تأخر على التراخي يجب حمله على المراد بالان
دليل الافتراض لا وجبها وهو لا يتحقق وحده دليل على وجوبه ههنا ان كان من فاعنا شانه ان لا تأخر
ما لو شانه اصله لم لا بعد اوقت بعد لان وقتنا ان لا نعرفنا شانه حيث فيها كلفنا في الصلاة في الوقت
هذا ولا يفتى على من آمن التأمل ان المعنى الذي قد سناه لا يقتضى الوجوب بل يجوز ان يثبت دفع الحجاب

وان كان بأى كفى الميت من غير دفع المالا يورث لصداقته انك اه غايه (قوله ولو كان الى آخره) قال في شرح القدرى النكاحى
لو اتفق على البتة فبالبز كاللا يجوز به لأن يدفع النفقة اليه وبأنه ما يتم به اه (قوله بشرط قطع النفقة عن المالك) هو كسر
اللام أى المالك اه ع (قوله ومما تصاد) أى لا يجب الزكوة سواء التوفى وتلبيس المسببة لعدم الملك وهذا لأن فى الزكوة تكليف
والتكليف فى غير المال لا يتصور ولا يجب الزكوة فى المال الذى استولى عليه الصدوق أو روجه جارهم عندما اه بدائع وينتقض
وجوب العشر فى الأرض المورثة كذا نقلت من خط قارى الهذلي (قوله وأرداه وجوب الفرضية) قال الكلال رحمه الله قطعاً للبليل
أما جاز فى العرف بعلاقة المشترك من إز وهاستحقاق العقاب بتركه عدل عن الحقة وهو الفرض اليه بسبب أن بعض مقاديرها
وكيفيتها أتت بخلاف الأصل أو سقيمة على ما قال بعضهم أن الواجب نوعان قطعي ولفى فعلى هذا يكون الواجب من قبيل المشترك
اسم أهم وهو حقيقة كل نوع اه (قوله وهو الكتاب والسنة الى آخره) قال فى البدائع وغيره اللبليل على فرضيتها الكتاب والاجماع
والسنة والمقول قلت السنة (٢٥٣) لا يشتبها القرض إلا أن تكون متواترة أو مشهورة لاسيما فرضاً ينفى جاحده

واز كذا جاحدها بغير
لو كفى شيئاً فاتفق عليه ما بالز كذا لا يجوز به بخلاف الكفارة ولو كان محتمز به لوجود التكليف وقوله
من فقر مسلم غير هاشمي ولا مولا محترمه عن العن والكافر والهاشمي ومولا لان دفع الزكوة اليهم
مع العلم لا يجوز على ما يأتى وضعه ان شاء الله تعالى وقوله بشرط قطع النفقة عن المالك من كل
وجه احتراز بمن دفع المهر وعوان سفوا ولى أصوه وان عاوا ومن دفعه الى مكاتبه ومن دفع
أحد الزوجين الى الآخر على ما يأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى وقوله تعالى لان الزكاة عبادة ولا بد
فيها من الانخلاص لله تعالى لقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين قال رحمه الله
(وشرط وجوب العقل والبلوغ والاسلام والحرية ومقتضى نصابه من خارج عن الدين وما حجبته
الاسلمية منهم ولو تقديراً) أى شرط لزوم الزكاة على هؤلاء الوجوب الفرضية لانها أتت بعليل
مقطوع وهو هو الكتاب والسنة واجماع الامة وهذا لما بشرطها ما العقل والبلوغ فلان التكليف
لا يقتضى دينهما وقال الشافعي ليس بشرط لوجوب الزكاة لقوله عليه الصلاة والسلام ايتوا فى مال
التي اخبرنا كذا كذا الصدقة ولانها حق ما فى قبض فى المالك مسكنة فى الزكاة والاطراب
والقرامات المالية فصلت كالعشر وانخرج وصدقة الفطر ولنا لقوله عليه الصلاة والسلام رفع الظلم
عن ثلاثة الى حق يحتمل الحديث ولانها عبادة عضة ككونها أحد الزكاة لان قوله عليه الصلاة
والسلام فى الاسلام على خمس وعندهما الزكاة وهما مال المجتمعين فى العبادة فلا يجب عليهما
كالانجب عليهما سائر الزكاة ولهذا لا يجب على الكافر ولو لم تكن عبادة لوجب عليه كسائر المؤمنين
وقال أبو بكر الصديق واقله قائل من فرق بين الصلاة والزكاة ولان من شرطها التيقه وهى لا تنفق
منها ولا تعتبر به الا لان الصلاة لا تأدى بسبب الضر ولا يلزمنا الوكيل لانها لا تأتى بربيتها وانما تعتبر به
الوكل ولهذا يجوز ان يعلم الوكيل أنها الزكاة ولان ملكها ناقص ولهذا لا يجوز تزويرها

والسنة الواردة فيه أخبار
آحاد صحاح ومما ثبت
الوجوب دون القرض لاه
ثبت جاحده العلم والمشهور
أحد الأصل وان تواتر
نقله من الشافعي والشافعي
ولا ينفى جاحده وذكر
شمس الأئمة السرخسي فى
أصوه والعقل لا يشتبها
وجوب الصلاة والزكاة
وفيها من الأحكام
الشرعية وان اردنا بالمقول
المقاييس المستنبطة من
الكتاب والسنة لا يشتبها
الفرضية وذكر الحديث
الذى فيه أدوار كذا أموالكم
طيبة بها أنفسكم تدخلوا
جنه ربكم قلت لا بد هذا

الحديث على القرض لوجه أحدهما تنصير واحد الشافعي ان دخوله الجنة قد يقال بالغائب اذا قلها الانسان فصار
واغلب على الوجوب الحقوق الغرو الوعدية كاه غايه (قوله وقال الشافعي ليس بشرط الى آخره) وقال مالك وابن حنبل يجب الزكاة
فى مالهما ويطلب الوصى والولى بالادامو يأتى بتركه وان لم يخرج الولي وجب عليهما بعد البلوغ والافاقه أخرجهما لبعض من السنين
وعبارة الشافعية لا يجب الزكاة على ما يلى يجب فى مالهما معا عبارة الحنابلة الوجوب عليهما كره فى المضى اه غايه قال شمس الأئمة
السرخسي الوجوب بحصص القصة ولا يجب زكاة الولي فلا يمن القول بوجوبها فى قصة الصبي وقبه بوجوبها لطلب عليه اه غايه
(قوله لقوله عليه الصلاة والسلام تدخلوا الى آخره) فيه ثلاثة أحاديث مدارها على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحدها أنه
الثانى بن الصباح عن عمرو بن شعيب وفى الثانية سند على ابن اسحق الشيباني عن عمرو بن قيس قال قال محمد بن عبد الله العريزي عن عمرو
أما الثالث قال أحمد لا يسأل شأواً ما سئل كان رفع المراسيل ويستأدى الموقوفات من سوسمطه وأما محمد بن عبد الله العريزي
قال انما دفعنى كذا ضعفاً وقد شمس الدين بسط أى الفرح أحاديث عمرو بن شعيب لا يصح عند الحنفية من أهل السنة وقام
ذلك فى الغاية اه (قوله فى أموال الشافعي الى آخره) الذى فى خط الشارح مال بالافراد اه (قوله رزق القلم من ثلاثة) بالشافعي خط
الشارح (قوله وقال أبو بكر الصديق واقله قائل الى آخره) متفق عليه من أبي هريرة اه

(قوله واثن مع ظراد الصدقة المتفق على آخره) والذي يؤيد هذا التأويل أنه انشأ الا على الجمع لكلا واثن على قوله كل
 جميع المال دون الزكاة قلت هذا فيه تفصيل عندهم فكل من يخرج زكاة من مئة من مئة سنون يصوز أن لا يبق من المال شيء بل يصير
 كل مائة اه غايه (قوله وكذا العشر العاشر الى آخره) خالف الغايه هذا قول محمد بن وهب هذا القول مالى في المسألة كمن صدقة
 لا تدخل فيه الارض الصرية عندهم خلافا لابي يوسف لان هذه الصدقة رابعة عندهم حتى تصرف في مصارف الزكاة وقال في الميسر
 العشر مائة الارض التامة حقيقة اه سريحي (قوله اول من تمن من وقتنا فاته) أى لا لا مال صار لها كما يعتبر في حق الصبي
 من وقت وجوبه ولهذا منع وجوب الصوم والصلاة اه غايه واخلاف فيه بين أصحابنا في حق الغايه البائع ثم قال صاحب
 العاشر رحمه الله وقوله في الكتاب هو البائع عن أبي حنيفة انا لم نجد من يعتبر بالمولد من وقت الاقامة فيهم أمروا بتمتعهم وقد ذكرنا
 عن صاحب البدائع وغيره لا اخلاف فيه اه (قوله وان كان أقل من ذلك الى آخره) أى وان كان من بعض السنة ثم أقامه عن محمد بن
 التوادرن أفاق ساعة منها في أولها وفى وسطها وفى آخرها بعد ذلك من السنة فهو رواية محمد بن عمار عن أبي يوسف اه غايه
 والذي يبين وبيّن فهو في حكم الصبي عزة الباه والمعنى عندهم كركنك كل في البدائع والميسر والروى عن أبي صالح عن أبي
 يوسف ان كان مقيما في نصف السنة أو أكثر المحجب عليه ان كان أقل اه غايه (٢٥٣) (قوله وعن أبي يوسف)

أى في رواية هشام اه غايه
 (قوله وما الاسلام الى آخره)
 قال في الدراية ثم الاسلام
 كاهو شرط الوجوب شرط
 لبقا لركاة عندنا حتى
 لو ارتد بعد وجوبها سقطت
 كافي الموت قبل موت على
 ارتداد من بعد إسلامه
 لا يجب عليه شيء ترك
 السن وضد الشافعي
 لا تسقط بالركوة كالموت
 كافي سائر الدون ولأنها
 عبادة تسقط بها كل صلاة
 لعدم الاهلية اه خالف
 الغايه والنظر التاسع في
 سقطتها بعد الوجوب
 منها رجوع الواجب في

فصارا كالمكتوب بل دونه لان المكتوب يجب التصرف وهو ما لم يملكه فكيف يتم ما لم يملكه لا يجب
 الا في المال الناقص وما رواه ضعيف عند أهل النقل واثن مع ظراد صدقة التشفة ولا يترسأنا
 استشهد به من التفات والفرمانات لانها حقوق العادول هذا تأييد دون التبرع بها أهل لها وكذا
 العشر الغالب بمقتضى الارض ولهذا يجب على المكتوب في الارض الوقف وكذا صدقة القطر لان
 فيها معنى للموت فلهذا يتصل بها عن غيره كالابن عن أولاده ولا يجري الفصل في العبادات الحضة ثم الاشكال
 في أن الصبي اذا بلغ يعتبر بتدبيره من وقت بلوغه وكذا اذا أفاق الجنون الاصل وهو الذي يبلغ مجنونا
 يعتبر أول من تمن من وقتنا فاته وان طرأ عليه الجنون بعد البلوغ ينظر هل استوعب جنونه أم لا
 فكذلك لاه استوعب من وقتنا التكليف وان كان أقل من ذلك لا يعتبر كالبصير مجنونا أقل من الشهر في
 حق الصوم وعن أبي يوسف ان أفاق كذا السن يجب عليه ان كان أقل اه وأما الاسلام فله
 شرط لصحة الصلوات كلها فهي لا تصح مع الكفر فكذلك لا يصح معه وأما الحر فيعلق التملك إذ
 الرقيق لا يملك لوقت غيره وأما ما كتبه المتابع فلهذا عليه الصلوات والسلام فقد رتب عليه وأما كونه
 حويا أى على محمول فلقوله عليه الصلاة والسلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولان السبب
 هو المال الذي يكون الواجب من الفضل لا من زكاة المال لقوله تعالى ولو استوفيت ما يتفقون
 قل العفو أى الفضل والتمواف يتحقق في الحول قالوا أما المولى يظهره فكذلك أموال التجارة
 لاختلاف الاسعار فلهذا عندنا اختلاف الفصول فأقيم السبب الظاهر وهو الحول مقام السبب وهو
 النحر وأما كونه فافق من الذين ومن لحسنه الاصلية كدور السكنى ونياح السنة أو ملك المنزل
 وآلات الحرفين وكتب الفقه لاهلها لان المشغول بالحاجة الأصلية كالصوم ولهذا يجوز التيمم

هتبه بعد ما حال الحول عند المسهر وبه يتشاور غيره ومنها الرقبة قال مالك واحمد الى رابطين عند أحد خلافا لشافعي
 بناء على ان الرقبة تجعل لغيره عندنا عندنا اه غايه (قوله لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول) رواه الترمذي وان ما جبه
 والدارقطني والبيهقي اه غايه (قوله لاختلاف الاسعار فيه قال) ليس في هذا الشارح اه غايه (قوله ونياح السنة) كسائر الباه
 لما يتخذ من التيب اه غايه (قوله وأما المنزل الى آخره) أى ودواب كويوم عيسى بن عيسى وسلاح الاستعمال لا زكاة فيها
 وكذا الدواب والحوايت والجمال يزجرها لا زكاة فيها اه غايه (قوله وكتب الفقه لاهلها) أى وغير أهلها لانها تمكن التجارة وكذا
 طعام أهلها وما يتعمل به من الاواني لانها تمكن من القبح والقبض وكذا المؤن والجرور والياقوت واللبس والرمز ونحوها من
 الفصوص وغيرها لانها تمكن التجارة وكذا آلات الحرفين كدور الصلح وقوارير الطارين وطروف الامتعة وفي الأخيرة
 لو اشترى حوالى عشرة آلاف درهم بغيرها لا زكاة فيها ولو أن نقاشا اشترى دواب بيعها أو غيرها فاشترى لها جلا ولا مغلو ودفعوها
 فلا زكاة فيها إلا أن يكون نيتهم بيعها معاً فان كان نيتهم بيعها آخرها فلهذا التبعة كره في الأخيرة اه غايه قال
 في البدائع وقالوا في بعض الدواب إذا اشترى القنود والجلال والبراع فما كان يباع مع الدواب طدة يكون للقنود لاهلها مائة
 لها وان كان لا يتبع ولكن تمسك ويحفظها الدواب فهي من آلات الصانع فلا يكون مال التجارة فإذا اشترى القنود عند غيرها اه

(قوله لا هله) ليس فيه من غير المفهوم فلهما لو كانت من نفس من اهل لوهى تساوى فصا لا تعجب فيها الزكاة الا ان يكون اعتمها
 للضرورة وانما يفتقر في الحال من الامل وغيرهم ان الامل اذا كثر احتيج الى اخذهم من الكتب لتدريس والحفظ والتعصيم لا يضر حون
 بهامن الفقر وان تساوت فصا فلهما ان يأخذوا الزكاة الا ان يفضل عن حاجتهم نسخ تساوى فصا كان يكون عندهم كل منف
 نعتان وقيل ثلاث فان النسخين يحتاج اليهما التعصيم كل من الاخرى والاختار الاول يختلف غير الامل فلهما يصرمون بها اخذ
 ار كذا فان حرمان تعلق بملك قدر فصا غير محتج بالموافق لكن نام او انما التماس وجب عليه الزكاة ثم المراد كتب الفقه والحديث
 وانفسر اما كتب الطب والعلوم مختصرة في العلم مطلقا وفي الخلاصة في الكتاب كان على احتياج اليها في الحفظ والدراسة
 والتعصيم لا يكون فصا وحده اخذ الصدقة فقها كل واحدنا او ابدأ بكتاب الفقه والعصف على هذا كره في الفصل السابع
 من كتاب الزكاة وقال في باب صدقة الفطر لو كان له كتابان كانت كتب القجوم وادب الطب والتعصير يعتبر واما كتب التفسير
 والفقه والمصنف الواحد فلا يعتبر فصا وهذا ناقض في كتب الادب والتي يقتضيه النظر في نسخته من القجوم والنسخة في الخلاف
 لا يعتبر من التصاب وكذا من اصول الفقه والكلام غير المطلوب بالا راجل مقصور على تحقيق الحق من مذهب أهل السنة الا لا يوجد
 غير المطلوب لان هذه من الحوائج الاسمية اه فتح القدير (قوله هو قول عثمان بن عفان) وما ووس وعطاء الحسن وابراهيم
 وسليمان بن يسار والزهري وابن سيرين والشيخ سعد بن حنبل اه غاية (قوله دين لمطالبين جهة المبدأ) أى دون دين الله
 تعالى سواء كان لله كثر كذا (٣٥٤) أولهم كالقرض وغن المبيع وضمن التلف وأرض الجراحة ومهر المراساة

مع المال المستحق بالطنش وقال الشافعي في المبدأ الذين لا يمنع وجوب الزكاة للعلومات وإلحقة عليهم
 رويانه هو قول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر وكثير منهم قدوة وكان عثمان رضى الله عنه يقول
 هذا شئ شزركم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى يخلص أمواله فيؤدى منها الزكاة محض من
 العاصم غير تكليف كان اجابا ولان الزكاة تجب على النفس لا على المال لا يتحقق النقص بالمال
 المستقر من ماله يقضه ولان ملكه ناقص حيث كان لغيره ان يأخذ ما انفرد به من حقه فصل كال
 المكاتب ولا يلزم على هذا المذهب حيث تجب عليه الزكاة وان كان له مال او اب ان يرجع فيه
 لا تليس له ان يأخذ الا بضعة لفقاضى أو برضا الموهوبه فلا يصح رجوعه بدونها ولما قال الشافعي
 يلزم تركه مال واحد في سنة واحدة مما رايان كان له رجل يديساوى الف باعاه من آخر دين ثم باعه
 الآخر كذلك حتى تداوته عشر نفس مثلا لاهل عليه الحول يجب على كل واحد منهم زكاة اقسوا والمال
 في الحقيقة واحد حتى لو شئت الباعث بسبب رجوع الى الاول لا يربط لهم شئ ولا فرق في الدين
 بين المؤجل والحال والمراد بالدين دين لمطالبين جهة المبدأ حتى لا يمنع دين الذر والكفارة ودين
 الزكاة ما عدا حايضه التصاب لانه يقتصر على التصلب وكذا بعد الاستهلاك خلافا لمرجع الله فيها

محول على ما اذا ما بأمر المالك بالاستدانة فلا يرد ما يفيض المتقوما كره هنا محول على ما اذا امره بالاستدانة فقتصر ولا ي
 ديا اه غاية (قوله حتى لا يمنع دين التذرو والكفارة) أى والحج ونسقة الحار والزيات قبل القضاء لعدم المطالبة من جهة
 العباد ما التذرو والكفارة ودين الحج فلا يبق بها ولا يعبس عليها ما نفقة الحارم والزواج فلا ينفق بحض المدة ولا يصر ديا
 اه غاية وقال في الدوايه وفي الجامع دين التذرو لا يمنع حتى استحق جهته الزكاة بطل التذرية بيانه لما تان بدران يتصدق بعانة
 منهما وحل الحول عليه ما سقط التذرية سد درهين ونصف لان كل مائة استحق جهته الزكاة درهمان ونصف ويتصدق بالتذ
 بسبقة وقسمين ونصف ولو تصدق بثمانية التذرية سد درهمان ونصف عن الزكاة لا نه تمعين تبيين اقتضا بطل تبيينه لغيره
 ووديعه من طاعة الزكاة لان محل التذرو والقيمة فلا يصدق بها ثمنهما التذرية سد درهمان ونصف الزكاة يتصدق بثلثها عن التذ
 وكذا ايضا صدقة الفطر وديانة وديانة الاضي لعدم المطالب بخلاف الخراج والعشر ونفقة عرفت عليه لوجود المطالب بخلاف
 ما لو انقط ودرهانة ثم تصدق بثمانية تجب عليه كماله لان الدين ليس متقبا لاحتمال اياها صاحب المال الصدقة اه فتح
 (قوله ودين تركه ما عدا غيره) صورة في تطلب مال عليه حولا لم تركه فيه لاز كذا على في الحول الثاني لان خمسة منها مشغولة
 دين اسو الاون درهمين نفق في الحول الثاني على الدين فصا كسلا ولو كان خمسة وعشرون من الابل لم تركه ما حولين كان عليه
 في الحول لا ودينه من خمس والحول الثاني أربع شياه اه فتح (قوله وكذا بعد الاستهلاك) صورة في تطلب مال عليه الحول
 في تركه ثم استهلكه فما استفاد غيره ومال على التصلب المستفاد الحول لاز كلفيه لاشتغال خمسة من الدين المستفاد بخلاف ما لو كان

الاول ليس هناك بل هناك فانه يجب في المستغفار سقوط ذكر كلمة الاول بالهلاك وبخلاف ما لو اسهل قبل الحول حيث لا يجب شيء ومن
 فروعه اذا باع نصاب السائمة قبل الحول يوم باعته مثله او بعثه آخر او جدهم يريد القارئ من الصدقة او لا يريد لا يجب الزكاة
 عليه في البدل الا الحول جديداً ويكون له ما ضاع اليه في موزة القراءهم وهذا باعني ان استعمال السائمة بغير هملقة استهلاك
 بخلاف غير السائمة اه فتح (قوله ولا يوصف في الثاني) أي انه هذا الذين لا مطالع لمن جهة العباد لا يمتد الاستهلاك
 يستعمل انهم على عاشر زمانه اه ان فرشتا وزاد في الهداية على منوى عنه قال الكل هو في رواية أصحاب الاموال لم
 تكن ظاهرة رواية عنه مرضها اه (مستطاع) فما لان احدهما لم يجب فيه ان كثر لا حرم لا يجب فيه ان كثر عليه دين
 حمله مطالب من جهة الصاد فان الذين لا يوصف في المال الذي لا يجب فيه الزكاة اه شرح لمعاوي (قوله من جهة الامام في
 الاموال الظاهرة) أي السوائم وقوله من جهة توافيق الباطنة أي أموال اتصلت (قوله لان الملاك توافيقه الى آخره) وذلك ان
 ظاهر قوله تعالى تحسبن أموالهم صدقة الآية وجب حق أخذ الزكاة مطلقاً لا ملام على هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واخليفان بعده فمالوا في عثمان ونهر تفسير الناس كمران نفقش الساعة (٢٥٥) على الناس حسرت وأموالهم
 نفقش الدفع الى الملاك

يباع عنه ولم تحتلف العصابة
 عليه في ذلك وهذا لا يسط
 طلب الامام أصلاً ولا في
 علم أهل بلغة لا يؤدون
 زكمتهم طال بهما اه فتح
 (قوله كتمان النصاب
 الى آخره) حتى لا يسط
 بالقضاء وبالأمر ابل تمام
 الحول بزمه ان كذا قائم
 الحول وقال زكري قطع
 الحول كذا في البدائع
 وليحك الخلاف عن محمد
 اه (قوله ثم لارق بين أن
 يكون الزك في صورة
 المسئلة على ما ذكره في
 العاشر من كتابه على
 ربح فكيف به بوجوبه
 أو بغيره وهو لا يصيل
 أم لا فكيف لا يصيل

ولا يوصف في الثاني لانه مطالب بمن جهة الامام في الاموال الظاهرة ومن جهة توافيق الباطنة
 لان الملاك توافيقه فان الامام كان يأخذها في زمن عثمان رضي الله عنه وهو فوضها الى أرباب في الاموال
 الباطنة قطعاً لمع الظلة فيها فكان ذلك وكلامه لا رايها وقيل لا يوصف حاجته على زفر قال
 ما جئني على رجل وحبب مائتي درهم من ربحه فتدبرهم مراداً كان رجل ما تلتزمهم وحال عليها
 ثمانون حولا ولو طرأ الذين في خلال الحول منع وجوب الزكاة عند محمد كهلاك النصاب كله وعند
 أبي يوسف لأصح كتمان النصاب في أثناء الحول ثم لارق بين أن يصحكون الذين يربحون كتمان
 أو الأمانة حتى لا يجب عليهم الزكاة بخلاف الغاصب والغاصب يجب عليه على الغاصب في
 ماله دون غاصب الغاصب والفرق أن الأصل والكتفيل كل واحد منهما مطالب به أما الغاصب فكل
 واحد منهما غير مطالب ببدل أحدهما وان كان ماله أكثر من الذين ذكر الغاصب إذا بلغ نصاب القراءه
 عن الذين وان كان له نصاب يصف الذين الى أسيرها قضاء مثله اذا كان له درهم ودينار وعروض
 التجار وسواهم من الاموال من البقر والغنم ولبدين هان كان يستغرق الجميع فلهذا كتمانها وان
 يستغرق في افراده والنفائز ولا اذا اقتضاهما أسير لانه لا يحتاج الى بيعهما ولا لا يتعلق
 الصلحة بعينها ولا تم. فالقضاء لمواضع وقضاء الدين منها ولا لقاضي أن يقضي الدين منه ساجداً
 وكذا القرض أن يأخذ منهما ما لا يفرع بهما من جنس حقه فارق كل منهما الدين أو لم يكن فيهما من
 صرف الى العرض لانهما عرضة للبيع بخلاف السوائم لانها لله ولوالد والقنية فان لم يكن له عرض
 أو فضل الدين عنها صرف الى السوائم فان كانت السوائم أجناداً صرف الى أهلها زكاة كقوله القراء وان
 كان له أربعون شاة وخمس من الإبل يبيع لاسوائهم في الواجب وقيل يصرف الى الغنم نصاب الزكاة
 في الإبل في العام القابل وقوله عام ولا يفتقر رأي يستلزم وجوب الزكاة ان يكون نائماً حقيقة بالتولد
 والتناسل وبالصبارات أو تقديره بان يتكهن من الاستئمه بكون المثل في يده أو يندب نفسه لذكره ان

عليها الحول لازك على ما بخلاف الغاصب وغاصب الغاصب اذا اتفق حيث يجب الزكاة على الغاصب في الغنم دون غاصب الغاصب
 قال الكل ليرجعه الله الى الغنم ان يبيع على غاصبه بخلاف غاصبه اه وقال الكل أيضاً انما يفرق نصاب كقوله وان كان
 في الكفلة بامر الأصل يبيع الكفيل اذا أدى كلفه الغاصب لان في نصيب ليس له أن يبيع جميعاً بل اذا احتار فبعض أحد ههنا
 الاثر ما في الكفلة ان يطلبها معاً فكان كل مطالب بالدين اه (قوله فان كنت السوائم اجناداً الى آخره) حتى لو كان له أربعون
 من الغنم وثلاثون من البقر وخمس وعشرون من الإبل يصرف الى الغنم ثم الى القرآن كذا التزم أقل قيمة من تحت شخص اه غاية
 (قوله يجزى لاسوائهم في الواجب) أي لا الزك في كل واحد من النصابين شذوذاً اه غاية (قوله وقيل يصرف الى الغنم آخر)
 وقيل هذا اذا كان المصدق حاضر الاله ما للفقراء وقيل موضوع المسئلة اذا كانت ائمة بها فمكون الزك واجب واحدة منها فليس
 من الإبل شاة وسط فكان الواجب في الغنم أقل اه غاية (قوله نصاب الزكاة في الإبل في الله اه ابل) اذ لو صرف الدين الى الإبل ما
 وجبت الزكاة في الغنم في العام القابل لاتقاص النصاب اه قال في العاية ومنها أي من مواقع الزكاة وجوب الزكاة ان كان المال
 في يد الميراث من ائمة ملك اليد بخلاف العشر فله يجب فيه اه

(قوله والدين المجموع والي آخره) قال في القايه وعن أبي يوسف عن ابن النجاشي ان المجرد اذا يكن في بيته يكون نصيبا بالمرافقه عند القاضي وان لم يكن القاضي بالدين يجب وان كان يقر في السر ويصدق في العلانية فلازك عليه اه قال الكلبي ولو كان مقررا لقدم الى القاضي بعد وقامت عليه بيعة ومضى زمان في تعديل التهود سقطت الزكوة من يوم هداي ان عقول الاله كان جاحدا ويؤمر به الزكوة فيما كان مقررا قبل الخصومة وهذا مما يفتقر على اختيار الاطلاق في المجموع اه فتح (قوله بان آخر عند الناس) اذا وكان شهوده غائبين عن حضرته بعد سنتين او ثمة كروا بعد ما اتوا اه غايه (قوله وفي المدفون في كرم أو ارض) أي عولكه لان حكم المرافقة قد تقدم اه والمدفون في البيت نصيب ليس بالوصول اليه اه هداية قوله نصيب أي عند الكل اه غايه ومن جهة الضمار المال الذي ذهبه الصدوق الى دار الحرب اه فتح ولو نزل ما هو دية عند من يجب اه غايه في فرع في في المحيط وعنده الملقى تزوج امرأه بالف وقبضها ثم طهرها ثم طلقها ولو نكحها فلازك في الاصل على الزوج لعدم بيده ولا على الزوجة لعدم ملكها كرحل خلق لحية انسان واخذ ثيابه واول حال عليه الحول عنده ثم ثبت لا يجب على الجاني لانزال ملكه ولا على الجني عليه لانها استفتت من بيده وكذا لو اقر دين ودفعه اليه ثم تصاد فاعلى أن لا دين له عليه وفي المحيط وكذا اذا وهبه اقله احوال عند الموهوب ثم رجع في بيته فسوى بين هذه المسائل لكن استحقاق ما لا يتعين بعد (٢٥٦)

السبب هو المال الذي فلا يمنعه محققا أو متقدرا فان لم يتمكن من الاستعمال لازك عليه لفقد شرطه وذلك مثل ما ان الضمار كالاتي والمفقود والصلوب اذا لم يكن عليه بيعة والمال الساقط في السر والمدفون في المرافقة اذا نسي مكانه والذى اخذته السلطان مصادرة والدية اذا نسي المودع وليس هو من معارفه والدين المجموع اذا لم يكن عليه بيعة ثم صارت له بعد سنتين بان اقر عند الناس وان كان المودع من معارفه نصيب عليه كذا المصنف اذا تدرك وفي المدفون في كرم أو ارض اختلاف المصنفين وقال زرارة والشافعي يجب لزكاة في جميع ذلك لتحق السبب وهو ما نصيب نام وفوات اليد لا يفتقر بوجود لزكاة كمال ابن السبيل ولنا نقول على رضى الله عنه لازك في المال الضمار موقوف أو موقوفات وهو المال الذي لا يتوقع ما نحن عن قولهم بعير ضار اذا كان لا يتفع به لغير المؤمن الاضمار وهو الاختصاص والتقسيم ولان السبب هو المال الذي ولا اعمال الا لا القدرة على التصرف ولا القدرة عليه وان السبيل فلا رتبة له ولو كان له بيعة في الدين المجموع يجب على ما مضى لان التقصير جازم بجهنمه وقال محمد لا يجب لان كل بيعة لا تقبل وكل فاض لا يبدل ولو كان الدين على مقرر يجب لا يملكه الوصول اليه ابتداء أو بواسطة التصيل وقال الحسن بن زيد لا يجب اذا كمل العريم فقيرا لانه لا يتفع به وكذا حال محمد اذا كان مقلبا بناء على تحقق الافلاس بالتفليس عنده وأبو يوسف معه موع أي حصة في حكم الزكاة كغيره من غناب الفقراء وذكر المصنف ما لا يحق في التقدير ويتقسم كل واحد منهما الى قسمين الحقوقي وقولي فالحققي الجهد والنفقة لانها مخرقة للضرورة فلا يشرط فيها النية والفعل ما يكون باعداد العبد وهو العمل بنية التجارة كالشراء والجاره فان اقترنت به النية صارت التجارة والاملا ولو نواه التجارة

(الح الى النبي صلى الله عليه وسلم ينقل الامساك كما احب باليسوط والمحيط وابتدأه وغيرهم اه غايه بعد قوله وان السبب الخ) قال في البدائع وقال علي بن ابي طالب عبد التجارة قتله عيبا فادفع به مال التجارة لانه عوض مال التجارة وكذا اذا ذري باليه من العروض والخوان وأما اذا تدركه عيبا فاصل المولى من القصاص على العبد القاتل أو على شئ من العروض لا يكون مال التجارة لانه عوض القصاص لا عوض العبد المقتول والقصاص ليس على اه (قوله لان التقصير جازم بجهنمه) كذا في بعضهم وقال بعضهم لا يجب لان الشاهدة رقيقة الا اذا كان القاضي عالما بالدين لا يعفى بعلمه ولو كان يقرسرا ويصدق علانية لازكاة كذا روى عن أبي يوسف اه بدائع (قوله وكل فاض لا يبدل) ففي المالكين يذهب في الخصومة نزل اه غايه وفي جوامع النفقة لو علم المصنف فهو نصيب بالاجماع اه غايه (قوله لانها مخرقة للضرورة) قال الكلبي رحمه الله وقوله في القدين خلقا للضرورة مما دامهم اخطا بتوصلهما الى تحصيل عمرهما وهذا لان الضرر ومداخلة في دفع الحاجة والحاجة في المأكل والنشر وباللحس ولكن ومنه غير فقر التقدين وفي أحد ما على التغلب المالا يصح نخل التقدين لغرض ان يتبدل به ما ما تدفع الحاجة بعينه من خلق الرغبة فيما فكاك التجارة تنطق اه (قوله وهو العمل بنية التجارة الخ) قال في الهداية وان اشترى شيئا وقوله الضمان كان التجارة قال الكلبي المراد ان تصرفه بنية التجارة لا عوضه في ما لو اشترى ارض خارجا بنية أو عشرة لتصرفها لا يجب فيها كذا التجارة والاجتماع فيها الحظ بسبب واحد وهو الأرض اه فتح (قوله كالشراء والجاره) وذكر ابن جماعة في نوادره عن محمد بن ابراهيم

يهدر دماء الصائدين والقبارة ومنه قال الجاسع لاتباع النعمة كبيع الصين اه غايه (قوله من يبيعهم) اه فيكون الصائدين
 النمة السابقة وكذا في الفصول التي ذكرنا الهنري الصائدين في الوصلة والعرض ومباداة مال جالس على اشد اشتريته في العرض
 عرضاً او مزارت الصائدين لان النمة قد وجدت حقيقة الا انها لم تعمل لعمال الاتم الصائدين عمل الصائدين فلذا وجدت الصائدين به ذلك
 حملت النمة السابقة ففسر المال الصائدين في حوزة الصائدين مع التجربة اه دائع (قوله ولو هو وفواه الخ) قال في الخبر وتوافق
 اصحابنا على انهم ورث اصحابنا في الصائدين مع ما عرفت من قوله لا يعمل بنتمه وقال في الخط والمرغى الى ان يكون هذا او فقهه
 في على ما عرفت اه غايه (قوله والاصل في القودا خلفه واقبله الخ) قال أبو يوسف نعم بنتمه وقال محمد لا تملك بنتمه وقال
 صاحب التبعة وقول أبي حنيفة كقول محمد كذا في بعض المساج وفي المرغى في تبة كقول محمد من المتأخرين من ذكر
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد على القاب فقال على قولها يكون القصار على قول أبي يوسف لا يكون القصار لان هذه الاشياء ليست
 بخجارة ووجه قول أبي يوسف ان غنم هذه الاشياء كبيعها الصائدين ليس الا لا كسابقه ووجه احتياط لامر العبادة اه غايه وفي
 المتن ان نية التجارة في البضائع ترجع عليه بالضرورة وان يكون هذا قول (٢٥٧) محمد واختلفوا في نية التجارة

في القرض وأصله ما ذكر
عنه في الجامع ان رجلا
له ما تادروهم فاستقرض
خسفة لغير بضاعة قسم
حول الدراهم فلما رآه
وفي الخسفة فقول له غير
البضاعة ليس على انفة
البضاعة في القرض حصصة
قال شيخ الاسلام الاصم
انفة القرض لا تصل في
القرض لانه خارج لما عرف
ونبة البضاعة لا تصل في
العوارى ومعنى قول محمد
غير البضاعة أي كنت لغير
البضاعة عند القرض اه
غاية ولو تزوجها على خمس
من الايل السابعة أو عرض
البضاعة بعينها لانجب فيها
الزكاة في قول أبي خنيفة

بعد ذلك لا يكون النصارى حتى يبيعه لان النصارى على خلافهم عند النبية جفلا ما اذا كان النصارى وقوا
القديمات يكون الخدمة بالنسبة لانهم تركوا العمل فيهم بل انظر الى ما بهم والسم والكاثر والمودة
والساقية حيث لا يكون مسقرا ولا مفسرا ولا عوف ولا مسلولا ولا مسقرا دانت لان هذه الاشياء على
فلاتهم بالنسبة ويكون معصوما على مسكارا بالنسبة لانهم تركوا العمل فيهم بل انظر الى ما بهم والسم والكاثر والمودة
لا يكون لها الاندما الفعل منه ولهذا الورث غريبه وقوامه كفارته لا يجوز عنها ولا يضمن لشريكه
اذا شق عليه بالارث وان ملكه بالهبة أو الوصية أو النسخ أو العطي من التروا خلتوا فيه ما فعل أنه
عمل النصارى أم لا قال رحمه الله (وشرط اذ انما به مقاربة للاناء أو لعزل ما وجب أو تصدق بكمه)
أي شرط صحة اذا كان كنية مقاربة للاناء أو لعزل مقدار الواجب أو تصدق بجميع النسل
لانها عبادات فلا تصح بدون النسيان الاصل فيه الاقتران بالاناء كسائر العبادات الا انما يقع مشرق
ليخرج باستحضار النية عند كل دفع ما كفى بوجودها على العزل دفع المخرج كتقديم لية في الصوم
وهذا لان العزل فعل منه فإذ انما عند معصلا ما انافى ان يردى الزكاة ولا يعزل شي أو جعل
ينصدق شائشا الى آخر السعة ولم تحضره النية بحث لم يجر من الزكاة لان نية لم تقدر بفعل ما فلا
تعتبر وقوة أو تصدق بكمه لانما تصدق بجميع ماله فقد دخل الجزاء الواجب فيه فلا حاجة الى
التعين اسما لكون الواجب جزءا من النصاب والافرقين أن ينوي النسل أو لم تحضره النية
بخلاف صوره من حيث لا يكون الاسماء مجرثا عنه الابنية القرية والفرق أن دفع المال بنفسه
قرية كيما كان والاسماء لا يكون قرية الا بالنسبة فافترقا وهذا لان الركن في الموضوع ما جاعه
قرية وقد حصل بنفس الدفع الى الفقير دون الاسماء ولودفع جمع التماسا الى الفقير ينوي من
التصدق أو من واجب آخر يقع على ويضع قدر الواجب كالنذر لمعنى في الصوم انافى فيه

(٣٣ - زبلي اول) الثاني حتى تقيضها ويحول عليها الحول بعد قبضه الا انها بدل مالا الكفاية قال ابو نصر في شرح القدرى وكالسم قبل القبض وفي الحلوى المبيع قبل القبض لا يحجب أي خفية كلهم قال الفقهاء والابن هو قول الكل لان المشتري لا يعلم التصرف في البيع قبل قبض المبيع قبل القبض فماب عندهما وكذا عند أبي حنيفة على الاصح وفي الخطوط الصحيح انه نصاب لاجل مال او مال او عاقل اه غايه (قوله مستبحر من الزكاة) أي اذا لم يكن متصدق به على قول محمد اه فتح (قوله نه بجزا كره الطحاوي ان من اشبع من اثنائها فاخذها الا لامنه كرها ووضعها في اهلها) يرأت عنه و لا لاتقول الامام ولا يأخذ الصدقات وقام دفعه بمقام دفع المال كلاب يعطى صدقة الفطر بازمع عند الولاية في الاعطاء يا كبر (قوله قد دخل الجز الواجب فيه) أي ما شاء الصوم فانه النقل حسب الحق ظاهر الرواية وفي رواية يكتسب كالصوم اه غايه (قوله علاج الى التمين الخ) فان قيل لما حلت التمين العرض كالصلاة قلنا دلالة الحال محضة اذا العاقل لا يشترط تحقق الواجب عليه كالحائض اذا اضطرت التمين بدلالة حاله . قلت ومنه اذا وهبته المشتري للمسلم بالانفاق في البيع القاسد مدققه يحصل من العرض بدلالة حاله

من ضلته ولا يصح حبه لأن الواجب والهبة تطوع وكذا إذا هبت المرأته صدقتها العينة لزوجه قبل الدخول بها يحصل عن الطلاق الواجب قبل الدخول لاهية لذلك كما ورد على تطهير الصلاة فإنها تحصل بغير طلاق لا يحصل عن الفرض فقد تنفس العاقل مع تحقق الواجب في حقه والفرق بينهما من ألحقنا بالنقل بالملاشعر وع قبل الفرض كالسنة ويمكن أداء الفرض في الوقت مع سراز السنون والواجب بخلاف الحقة فإنه لا يكون في السنة إلا مرة فرضا كان أو تطوعا فلا يعرف إلى النقل بقوت الفرض إلى السنة الأخرى والفرق بين الصلواتين الزكاة وهبة المسبوع وهبة الصلوات الزكاة كقول المال والميسع والصدقات متعينة بخلاف الصلوات غاية (قوله) وكذا لا يجوز أداء الدين عن العينة (أي أنه لا يسقط الواجب قبل القليل اه غاية (قوله بخلاف الكس) أي لئلا يعين خسر من الدين اه غاية قال في العاية وأداء الدين عن الدين لا يجوز وهو أن يكون له على رجل ما تادهم وسأل عليه الحول ولعله على آخر خمسة دراهم جعلوا على المائتين لا يجوز لما تفاوتت الذمم وأما ما يرمونه أداء الدين عن العينة على تقدير قبض الدين الباقي ولو جعل التمسك عن المائتين الذي عليه المائتان لم يذكره مريض الله عنه ففي العلة الأولى يجوز زكاة الفرض أو التمسك على العلة الثانية لا يجوز والحكمة به أن تصدق عليه بمسند دراهم من زكاة الدين فإن قبضها أخذها عنه قضاء عنه دينه اه في الإيضاح تصدق بمسند ونوى به أن كذا التطوع يقع من الزكاة عند أي يوسف ويروي عن أي خيفة لأن الفرض أقوى فاشق الأضعف وهو النقل فلا يحتاج إلى التصديق وعند محمد لم يثبت به فلا تقع من شيء لانه لا يمكن إبقاها عنهم بالتقاضي بين المؤمنين وعدم التمسك يقول محمد قال الشافعي وما لا واحد وفي الروضة (٢٥٨) دفع إلى فقير بلانية ثم هبوا عن الزكاة كان فاشقها في الفقير أجزأه أو لا فلا

ولو أعطى رجلا ما لا تصدق التطوع يقع عن السر وإن صام فيه عن واجب آخر يقع مما يؤى ويقضى السد ولو هب بعض النصاب من الفقير سقط عنه زكاة ما يؤدى عنه محمد باعتبار العينة بالكل إذا الواجب شائع في الكل فصارت كالهلاك وعند أبي يوسف لا يسقط لأن البعض غير متعين لكون الباقي محلا للواجب بخلاف الهلاك لأنه لا يمنع له فيه قبضه والدفع منه فلا يبعد وعلى هذا لو كان له دين على فقير فأبرأ منه سقط زكاته عنه فؤى من الزكاة أو لم ينلوه كالهلاك فلا يبرأ من البعض سقط زكاته ذلك البعض لما تفاوتت كذا الباقي لا تسقط عنه ولو تولى به الأداء عن الباقي لأن الساقط ليس محلا للباقي بجواز أن يكون ما لا مكان الباقي خبرا عنه فلا يجوز الساقط عنه وكذا لا يجوز أداء الدين عن العينة بخلاف العكس ولو كان الدين على غنى فهو عليه منه بعد وجوب الزكاة عليه قليل يضمن قدر الواجب عليه وقل لا يضمن والله أعلم

ولو أعطى رجلا ما لا تصدق تطوعا لم يصدق بالأمور حتى يؤى الأحرار من الزكاة ولم يقبل شيئا تصدقه المأسور وقع من الزكاة وكذا الوفاق عن كفاري ثمؤى الزكاة قبل دفعه ولو خط الوكيل دراهم الزكاة ثم تصدق بها عن زكاته فهو صامس وفي جمع التوازل وضعها على كف فقير فأنتم بها جازعن

باب صدقة السوانم

الزكاة ولو سقطت ورفعهما فمروى بهما ولو كلفه أهل وغنى فأتى شاة لا يؤى أحدهما صرح في أيهما المراد شاعروا يؤى عن أحدهما فهلك لم يميز عن الأخرى بخلاف التقدين ولو قال لو كلفه تصدق به على من أحببت لم يصدق نفسه استحقاقا بخلاف أبي يوسف اه دراية (قوله قليل يضمن قدر الواجب) وهي رواية الجامع اه غاية (قوله وقيل لا يضمن) أي في رواية التوارد اه غاية وكذا بنى على أنه استهلاك أو هلاك اه فتح وفي جوامع الفقه وقال أبو يوسف لا يضمن وإن لم يصر له كان غنيا أو فقيرا لا يضمن وجهه رواية التوارد وهي قول أبي يوسف أن وجوب الأداء يتوقف على القبض ولو لم يصدق كان امتناعا عن الوجوب لاستهلاك كاللواجب كاستهلاك النصاب العينة قبل جوب الزكاة بيوم وجهه رواية الجامع أما تلف المال بعد وجوب أصل الوجوب بالتقليد من غير الفقر فيضمن كالوجوب العينة من العي بعد الوجوب ولا يصير ذلك قابضا كما اعتاق العبد المبيع قبل القبض وتزوج الجارية المبيعة قبل القبض إذا حصل بها الزوج اه غاية وفي حقيقته يدفع لغيره زكاته وقال دفعته إلى كذا فمروى الزكاة يميز لأن العينة للقلب دون النسيان وقال عبد الله الكرابسي لا يميز به وقال يوسف الترجي يميز به إذا تناول الفرض بالزكاة قال رمى الله عنه وهذا أحسن الأجوبة والأصح رواية أنه يميز به لأن العينة للقلب لا يقع لاهل المدفوع إليها على قول أبي يعفر وقد اعترض عليه في جمع التفاريد عما أخذنا الظاهر لما لم يقدوى فيه من كذا ما يميز به وإن كان يأخذها الظاهر على غير حقة الزكاة وكذا لو هب سكينادرهما أو نوا من زكاة أجزأه اه لأن العينة بالنية فلا تغير بلفظ الهبة اه غيبة

باب صدقة السوانم

(قوله المريد السلفه الزكاة) حيث هي الايام على صدقة العبد في العبودية اه ع (قوله القدر والنسل) أي أو التسعين اه كما في (قوله هو التي تكتفي بالروح الى آخره) الروح الكبر الكلا والفتح للسدر والمرجى الى اه وكتب ما منه معارض في النهاية ان مرادهم نفس السائمة التي فيها الحكم المذكور وهو تصرفه بالام انفي قيد صكوذ نفق نفرض السبل والحد والتسعين والاضاعل الاسامة نفرض الجبل والركوب وليس فيها زكاة اه فتح القدر (قوله وقالت الشافعية في بعض الوجوه) أي وهو الاصح اه كما في (قوله ويصحب في خبر وعشرين الى آخره) أو اربعة نفرض اه ع والابل للمرجع كالغنم لاو احدها من اقطعه ما هوها من ثمن اولها ذكاة في اقصه هما اه وغنمة وكان الغنم ما خمن الغنم انليس لها اه ذكاة اه كقرن واناب الثور والبعر اه ذكاة قوله غنمة أي كابل حذيرة ذنورة اه حال في العاية والابل بكسر الهمزة (٢٥٩) واليه لو صدق يجوز نسكت

المار تصحوا وهو مل ومثله
بلى الصدقات وهي المراه
القصة العظيمة الحسنة
قال الشيخ جمال الدين
ابن الحلب ولا تكل لهما
وذكر المبداء اربعه فزاد
عليها المظلا وهو انصافه
واما القوسه اى والاولد
وهي التى تملك على كمال في
المتع وقيل دعم سيويه
ثم بات فضل الاول ولا لاجه
فيه لان الاشتر فيه بل
باتسديد لم يمكن ان
يكون تصفعا ولا هقه في
اطل ايضا لاعليات الافى
الشعر نحو قول امرئ القيس
وله المظاني وساق انعامه
فيحور ان يكون هى اثبت
فيه الطاء المهمزة ضرورية
قال ابن عصفور في المتع
وبه ودافقه في الزند وسير
الغفر على الاسنان وابط
وسمى حطب وهي جنس
يقع على لفظ كرو والاماث
اه غايه واغفلها مؤث
تقول اذا سائة اه غايه

(قوله وفي إحدى وستين جذعة) هي بقع الفأل المجبة اه غايه (قوله وفي ست وعشرين ست مخاض الى آخره) يروى ذلك عن الشعبي وشريك بن عبد الله كرمه الغافق في شرح البخاري اه غايه (قوله ولواقص بهما الى آخره) فنهنيتهما على ان الوقص ينالوا لوابب والواحب ينالوا الوقص اه غايه (قوله وبنت المخاض هي التي طغت الى آخره) وفي التبايع بنت المخاض هي التي طغت في السنة الثانية عند الفقهوه وعند أهل الفقه هي التي طغت في الثالثة وبنت لبون هي التي طغت في الثالثة عند الفقهاء وعند أهل الفقه هي التي طغت في الرابعة الى آخره ولم يتابع عليه فيما نقل عن أهل الفقه اه غايه (قوله سميت به الى آخره) قال الشيخ أبو البقاء يشرح الجميع وسميت بذلك لانه لا يستوفى ما يطلب منها الا بضر بمكلف وحسب ما عوذه من قولنا جذعت الدابة نأحسبها من غير علف اه وفي حوامم الفقه المعسر فيس الا بالابن مخاض وسطا ولم اذ علفا في السبب والتمعة عطف بضم لامها الشاة السبعة الالاف ١٠٢٠

وسلط الحجب إلى كائنه بدون الوسط ثم قال في خمس وعشرين بنت مخاض وسط وقت وثلاثين بنت لبون أو ابن لبون ويستوى في ذلك الكور والآلات سواء كن مغردات أو مختلطات وفي المبسوط والحيط والمفيد والبدائع لا يجزئ في الإبل والآلات كافي الحديث ولا يجزئ في كور والآلة صفة وهو المذهب وفي النافع اعتبر في الإبل والآلات والصغار دون ذلك كور كبت مخاض وبنت لبون وحقة وحيدة وهذا شأن صغار بني لا يجزئ في الأصناف جعلت الآونة كتابا للصغر بخلافه البقر والغنم اه غايه (قوله وهي أكرم من يؤخذ في ذكاة) وبعد هاتين وسدس وبازل ولا يصح شي من ذك في الزكاة كلبه عليه الصلاة والسلام عن أخذ كرام أموال الناس كذا في المبسوط اه كاك (قوله ثم في كل خمس شاة إلى آخره) أي تستأف القرصة فيب اه هذا هو الاستئناف اه (قوله وفي مائة وست وتسعين أربع حقا إلى آخره) وفي المبسوط انشاء أدى أربع حقا من كل خبيد حقان شاة أي خمس بنت لبون من كل أربع بنت لبون اه غايه (٣٦٠) فان قيل هذا الكتاب بين أربع حقا وخمس بنت لبون كيف يصح فبالبغ

الإبل وهي أكرم من يؤخذ في ذكاة والغنم بين الواجب من خمس إلى خمس وعشرين أربعه أربعه ومنها إلى وهو بنت لبون عشرة ومنها إلى حقة تسعة ومنها إلى حيدة أربع عشر ومنها إلى بنت لبون أربع عشر أيضا ومنها إلى حقتين أربع عشر أيضا ومنها إلى واجب آخر وهو الشاة بعد الاستئناف على ما ذكرنا ثلاث وثلاثون قال رحمه الله (ثم في كل خمس شاة إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقا وفي مائة وست وسبعين ثلاث حقا وفي مائة وست وتسعين أربع حقا إلى مائتين ثم تستأف القرصة أي ما كابد مائة وخمسين) ومعنى هذه الجملة أن القرصة تستأف بعد المائة والعشرين فيجب في كل خمس فود شاة مع الحقتين إلى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض مع الحقتين فيكون هذا مع المائة الأولى والعشرين مائة وخمس وأربعين وهو المراد بقوله إلى مائة وخمس وأربعين ففيها حقتان وبنت مخاض ثم إذا زادت خمسة فيجب فيها ثلاث حقا وهو المراد بقوله وفي مائة وخمسين ثلاث حقا والغنم بين الواجبات أربعة أربعه ثم تستأف القرصة فيجب في كل خمس شاة مع ثلاث حقا إلى خمس وعشرين ففيها بنت مخاض مع ثلاث حقا فيكون مع الأول مائة وخمس وأربعين وفي مائة وست وتسعين أربع حقا وفي مائة وست وتسعين ثلاث حقا وهو المراد بقوله وفي مائة وست وتسعين ثلاث حقا وبنت لبون وفي ست وأربعين حقة قطع التسلات الأول فتكون جملة الإبل مائة وست وأربعين وهو المراد بقوله وفي مائة وست وتسعين أربع حقا فإذا تم خمسين وهو مائتان مع الأول تستأف القرصة دائما كما استؤفت في هذه الخمسين التي بعد المائة والخمسين والغنم بين الواجبات طاهر لا مثل ما كان في الإنداء إلا في حرة واحدة وهو ما إذا وجبت للحقة فتستأف وأربعين فان الغنم في الأول إلى واجب آخر أربع عشرة وهذا غاية في كل دور وهو المراد بقوله ثم تستأف القرصة أي ما كابد مائة وخمسين وقال الشافعي إذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنت لبون وإذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون ثم يدور الحساب على الأربعينات والخمسينات فيجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كابدور في

التصلب مائة وست وتسعين
لأنه لا يستقيم بهذا السبب
قلنا أنه لا يصح فمقبول
المائتين فيصير في المائتين
فله الخيار في تأخير إياه
إلى ذكاة الإبل
تبلغ مائتين فإذا بلغت
مائتين فله الخيار في أربع
حقا أو خمس بنت لبون
اه كاك قوله وفي المبسوط
أي وقتاوى فاضية ان اه
كاك (قوله كابد مائة
وخمسين إلى آخره) قيده
احترافا من الاستئناف
الذي بعد المائة والعشرين
فان في ذلك الاستئناف
ليس إيجاب بنت لبون ولا
إيجاب أربع حقا لعدم
وجود فصلهما اه دابة
(قوله فيجب في كل خمس
فود شاة) الفود من الإبل
من الثلاث إلى العشرة وهي
مؤننة لا واحدا لها فلفها

كذا في الصحاح وقيل من اثنين إلى السبعة اه دابة وقوله فإذا تم خمسين وهو مائتان مع الأول تستأف قال الشيخ البقر
با كبر رحمه الله في شرح الكثر اعلم ان الاستئناف آت في باب الإبل ثلاثة أنواع الأول من خمسة إلى مائة وعشرين والثاني من مائة
وعشرين إلى مائة وخمسين والثالث من مائة وخمسين إلى مائتين فالاستئناف بعد المائة من كل استئناف الأول ولا
كالاستئناف الثاني فان في الاستئناف الأول جميع الواجبات خمسة أنواع شاة وبنت مخاض وبنت لبون وحقة وحيدة وفي الاستئناف
الثاني ثلاثة تسام وبنت مخاض وحقة وفي الثالث أربعة تسام وبنت مخاض وبنت لبون وحقة والاستئناف الرابع وما بعده
كالاستئناف الثالث ولهذا قيد بقوله كابد مائة وخمسين اه (قوله كما استؤفت في هذه الخمسين التي بعد المائة والخمسين إلى آخره)
يعني في كل خمس شاة مع الأربع حقا أو أربع بنت لبون وفي عشر شاة مع الأربع حقا أو أربع بنت لبون وفي عشر أربع حقا
معها فإذا بلغت مائتين وخمس وعشرين ففيها بنت مخاض معها إلى ست وثلاثين بنت لبون معها إلى ست وأربعين ومائتين ففيها خمس
حقا فيبذل إلى مائتين وخمسين ثم تستأف كذلك في مائتين وست وتسعين بنت حقا إلى ثلثمائة وهكذا اه فتح القدير

أخرجهما على فضلها اه
وهما من أبا قيس في خط
الشارح رحمه الله (قوله
وقد رويت أحاديث إلى
قوله ذكره في الغاية) نقله
الشيخ كمال الدين في الفتح
معزاً إلى الشارح ورأيت
بهاش فبح القدر مضافة
بخط الشيخ العلامة شمس
الدين بن أبي عمير صاحب المطبوع
رحمه الله فيها وهذه
الحواشي ميسرة شارح الكثر
غير راجعة له (قوله لا يترتب
بها واجب) أي كلفاً
اه غايه

في باب صدقة البقر
(قوله) والواحدة بقرة
الآخره) والهاء للأفراد
اه غايه والبقرة ابقر
والبعور أو زادت ثلثي
السن يسمن البقرة بقورة
والباقر اسم جمع للبقرة
وهو كليلها من جامعة الجمل
وفي شرح التتوي البقر
جنس واحد بقرة أو بقورة
وعن أبي يوسف البقرة
الأنثى اه غايه (قوله
ثلاثين بقرة) أي
سائمة غير مشتركة
عليها الحول اه أكبر
(قوله) أهل الظاهر
الآخره) فإذا ملك حسين
بقرة عاملاً متصلاً فيها
بقرة في السنة بقرتان ثم
كل خمس بقرة وثلاثين
في الزيادة حتى تبلغ خمسين
اه غايه (قوله) اعتبر به
بالإل (أي كلفاً) لا لخصه
اذ كل منهما يجوز من سبعة اه غايه

البقرة على الثلاثين والاربعمائة فما روى أنه عليه الصلاة والسلام كتب إذا زادت الأبل على
مائة وعشرين من كل خمس حقن في كل أربعين بنت لبون من غير شرط عند مدون الأدب
ومدون بنت لبون وهون من خاص والشارح وأما الفلق ولما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى عمرو بن حزم فكان فيه أبلغاً من أحدي وتسعين فقها حقتان إلى أن تبلغ عشرين ومائة فإذا
كانت أكثر من ذلك ففي كل خمس حقن في كل أربعين بنت لبون فافضل فاه بعداً إلى أول غرض
الأبل فما كان أقل من خمس وعشرين ففيه العنق في كل خمس ذود مثلاً وأما أبو داود والترمذي وأبو جعفر
الطحاوي فقالوا الفرج قال أحمد بن حنبل حديث ابن حزم في الصدقات صحيح ومنه ما يقول عن
ابن مسعود عن أبي طالب رضي الله عنه ما رواه أني سمعته يقول في الصدقات ما قاله العاصم بن
أظم بقال الزكاة وما رواه الشافعي قد علمنا في جوابه فافضل أو جينا في أربعين بنت لبون وفي خمس حقن
فان الواجب في الأربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين والواجب في الخمسين ما هو الواجب في ست وأربعين
ولا يترتب هذا الحديث على الواجب عندوه فتوجب عارونا ونعمل الزكاة لغيره وأما
الزكاة المكتبة جمعاً إلى الأخبار الأثرى إلى ما روى به الهري عن سالم بن أبيه أنه قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد كتب الصدقة ولم يفرجها إلى حم حتى توفي قال ثم أخرجهما أبو بكر من بعده
فعمل بها حتى توفي ثم أخرجهما عن فضلها ثم أخرجهما عن فضلها ثم أخرجهما عن فضلها
حقن إلى عشرين ومائة فإذا كثرت الأبل ففي كل خمس حقن في كل أربعين بنت لبون وتسعين
رواه أبو داود والترمذي ويزيداً الواحدة لأبى قال كثرت وهذا يؤيد ما ذكرنا بل يفسر عليه وقد
وردت أحاديث كلها تنص على وجوب الناة بعد المائة والعشرين ذكرها في الغاية ولو خشي
الأخلاق لا وزيادها ولأن الواحدة لا تزيد على مائة وعشرين إن كان لها حصص من الواجب يكون في
كل أربعين وثلاثين بنت لبون فيكون عفاً للحديث اه أوجبها في كل أربعين بنت لبون فيكون لها حصص
من الواجب كما هو منصوص به مخالف لاصول المسكة فان ما لا يكون له حصص من الواجب لا يتعبر به
الواجب قال رحمه الله (والنات كالعرب) لأن اسم الأبل يتناولها قيد خلاف تحت النصوص
الواردة في سورة البقرة جمع بنتي وهو التوأمين العرب والفلج والقيلج هو الجمل الضخم ذو السامنين
يحمل من السند للخصلة والبنق منسوب إلى بنت نصر والسراب جمع عرب فليها من بلاد فارس
ففسر قوايتهم في الجمع والعرب هم الذين استوطنوا المدن أو القرى العربية ولا عراب أهل البدو
واختلفوا في نسبتهم والأصح أنهم نسبوا إلى العرب فيقتضين وهي من تملها لأن أباهما يحمل عليه
السلام نشأ بها وأهلها

باب صدقة البقر

قدم البقرة على الغنم لقرعها من الأبل من حيث الخصامة حتى شملها اسم السفة تحت بقرة الأنثى
الأرض أي نشأتها البقرة جنس الواحدة بقرة ذكر كالأب وأنثى كالبقر والبقرة قال رحمه الله
(في ثلاثين بقرة) تسعة أو تسعة وفي أربعين من ذواتين أو سائمة وهو قول على بن أبي طالب
وأبي سعيد الخدري والبيع ما طعن في الثاني حتى ملأه شيع أمه والسن ما طعن في الثالث وقال
أهل الظاهر لا ذكر أقل من خمسين من البقر وأدعوا فيه الإجماع من حيث أن أحد الأبل يعد
وحسب بالز كلفاً لخمسين وقال قوم في خمس من البقر ثلثون والعشرين أو في خمس عشرة ثلاثين
وفي العشرين أربع سائمة وفي خمس وعشرين ثلثون وخمسين فان زادت واحدة ففيها بقرتان
المائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بقرة تسعة عشر وبالإل وقوله أو قول عمر
ابن الخطاب ولولا ما روى عن عبد الله بن مسعود في ما سألني عن معاذ بن جبل أنه عليه

(قوله ربيع عشرين) أي أو من (قوله أو ثلث عشر النسخ) أي أو ثبقة (قوله أو عشرين) وهذا يدل على أنه لا نصاب في الزيادة عنه أه غايه (قوله وقال أبو يوسف وعبد) أي والثاني ومالك وابن حنبل وطائفة العلماء أه غايه (قوله وهو رواية عن أحمد حقه إلى آخره) قال في المحط والبداية وهو رواية عن الرواة عنه وفي جوامع انفعه وهو اختاره أه غايه وقال في الغايه أيضا ولا سلف في بيان الثلاثين والأربعين ولا بعد الستين في غير العقود أه وروى الدارقطني عن طريقه بن أبي سعيد المسعودي عن الحكم بن طاووس عن ابن عباس قال قال لميليت إلى أعملة كرام الشراح قالوا العايه قال عبدالحق وبقيته لا يصحجه وقال أبو الحسن بن القطان رجباً ما بقية لا يصحجه ولم ينصر من اليمن هو أضعفه وهو المسعودي أه وكتب على قوله وهو رواية مائه أسد عمر أه غايه (قوله وروى الدارقطني أي والبراد أه فتح (قوله فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعن الأوقاص فقتل ليس فهاشي) قال (٣٦٢) السعدي والأوقاص ما بين الثلاثين إلى الأربعين والأربعين إلى الستين أه فتح

أقول الجمهوري والحرزي
الوقوف يقع القاف ما بين
الفرضتين في جميع المثاني
قلت والفتح أشهر عند
أهل اللغة وصف ابن ربي
يرا في فمضة الفقهه
ولهم في أسكان القاف
وليس كما قالوا والفتح منه
وقال الأصمعي الشنق
يختص بالأبيل والوقوف
يلقى والغنم وقال ولس
باسم المهيمة أيضا وقيل
ينطق على ما لا يجب فيه
الزكاة وقال سند الجمهور
على نكس القاف وقيل تقع
لأن جعه أو طاص كبل
وأجبال وويل وأجدلو
كان ساكنا لجع على أقبل
فحرفلس وأقلس وكلب
والكل قال الشيخ شهاب
الدين القرافي رحمه الله في
الخضرة لأخذه لانهم
تواحوا وحوا الوهل

وهو قال: باب نوب حول وهو المفضل العين والواو قياسا نجمع كذا فلا نقض وإعما وبالعكس
 الثاني وأدعا شيخ مرقا الدين بن بعش وشرح المفضل مخوف خوافرا وخو زعوا زادورا أدوارا أدافا ناف والراد أصل العين
 والزنا هو الداء الذي يسهل به السر وهو الأعلى والزنة السفلى فيها تشبوهي الاتي وجعوا هذه الامة على أعمال لان الراد في معنى
 الخس والزنة في معنى العود ومن خ في معنى طيراو ولعلها على المعنى في الجمع أولان العين بمقارنة ثلاثا فلا نقض أو أراد كما قالوا أبواب
 والنون فمنه وانما كما في غير منبرت تشبه البحر المتحرك والواو في حرف مكر وبغير تكرير يجري المحرك فكذلك كره
 في باب الجمع وتخص النوى باو طاب واو عدا وادعا اه غايه (قوله ولتثبت تحصيل المراد) أي بالنون (قوله السفار) أي
 وهو الجاهل بل اه دابة والمراد ما بين الثلاثين الى الاربعين اه غايه بالمعنى أو المراد منها ان يريد العقوبة الحد في الابتداء
 فان النون في الحقيقة لا يقع صاا ونظا في الابتداء كذا في السوط اه دابة

(قوله والجاموس كالبقرة) والبقرة الوحشية ملحق بغيرها الجنس كالجمال والوحشي حتى لو أتت لا يتصلق بالاهلي كما دليل حمل كاله فكذا
 البقرة الوحشية وفي المفسر يجب ان كانت في بقرة الوحشي في رواية عند ابن حنبل ولم يقل به أحد غيره والسوم والنباب حولاً كملام شرط
 عنده فكيف يفتقر فيه السوم ومثل النصاب حولاً كملام حتى يتجمع من بقرة الوحشي ثلاثون كالباعة واسم البقرة لا يتناولها عند
 الاطلاق فكان القول بمشربا بلا كتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولهذا لا يجزئ في الاخصية والهسي وليس من جهة الانعام فصار
 كالتباعد اول اولي فان القبيصة تسمى غنماً لا تسمى بقرة الوحشي بقرا اضافة ويجب عند الحنابلة في المتراخين والوحشي والاهلي
 وعند الشافعي لا يجب تعلقا وهو قول داود وعندنا ان كانت الاماً حلية يجب وان كانت وحشية لا يجب وبه ائتمنا مالك كما سألني
 المتراخين السائمة العاصية وتوزعوا ان غنم مكة متولة بين القليل والغنم وقها ان كانوا ارباباً التروى بعد الاجزاء في الاخصية والاربابان
 باطلان وفي اهلي قال ابراهيم النخعي لا يجب ان كان لا يملك الايل والبقرة والغنم اه غايه (قوله وفي العادة ان اهلها الناس لا تسبق
 اله) أي حتى لو كثر في موضع ينبغي ان يحنث كداف مبسوط فخر الاسلام له كما في (قوله لا يهزم اهلها يسبق) أي بخلاف
 قوله في العاصي والعت كالعرب لانهم اقران ليس واحد وهو الابل اه

(في فصل في الغنم) وهو مشتق من الضميمة الى آخره (ان ليس لها آفة الفاع (٢٦٣) فكانت ختمية لكل طالب اه فتح

(قوله والمغز) أي وهو اسم
 لثلاث السمر اه باكر
 (قوله كضأن) أي وهو
 اسم لثلاث الصوف اه باكر
 والضأن هموز قال
 النووي يجوز تخفيفه
 بالاسكان كقوله يسن
 كرام وواس في ثلث
 تخفيفه ليس بالاسكان بل
 بامائها ألفا كما قد اس
 فاندلت بحرف سر كما قبلها
 لما كانت سائمة واسكان
 الاتع محل لانها لا تكون
 اسما كسمة قال وهو جمع
 ضأن همزة قبل النون
 كرا ك وركب يقال في
 البجع أيضا ضأن بفتح
 الهمزة كالحرس وحرس

وبالعكس ضرورية وان احتل تقديرهما هو غيرهما كقوله وعشرين مثلاً ان شاء الله ثلاث مسنات وان
 شاء الله أي أربعة أبنية لاني أحدهما الجوز وأول من الآخر قال جماعه (والجاموس كالبقرة) لانه
 عتر حقيقه يذوق منه فبتنا ولها التصور الواردة باسم البقرة بخلاف ما اذا حلف لأب كل لحم
 البقرة حيث لا يحنث بأكل لحما جاموساً لأن معنى الأيمان على العرف وفي العادة أن أهلك الناس
 لا تسبق اليه وذكر في العامة مع بالي المحيط أنه لو حلف لا يشترى بقر فادعى بقر جاموساً يحنث وفيه
 نظر لثقتنا وأقوال البقرة ثلاثة العرب والجاموس واحد وباسة وهي التي لها سنة والبقرة يشمل الكل
 فيكون حكمها واحداً في قدر النصاب والواجب وعند الاشتغال يجب ضم بعضها إلى بعض لتشكيل
 النصاب ثم يؤخذ ان كانت من أعليها ان كان بعضها أكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ على الأدنى
 وأدنى الأمل وعلى هذا البض والعرب والضأن والمعز وقوله والجاموس كالبقرة ليس بجذله بهرم
 أنه ليس ببقرة

(في فصل في) في العنم وهو مشتق من العنجة قال رحمه الله (في أربعمائة شاة في مائة واحد
 وعشرين مثلاً وفي مائتين واحد ثلاث شياه وفي أربعمائة أربع شياه في كل مائة شاة) بهذا
 اشهرت كبد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتب أبي بكر وعمر وعليه انعقد الاجماع قال
 رحمه الله (ولمزم كالضأن) لأن النمس ورد باسم الشاة والغنم وهو شامل لهما كما سألنا واحداً
 في كل نصاب أحدهما الآخر قال رحمه الله (ويؤخذ الثاني في ركبتها الابل الجذع) والتي مائة
 سنة والجلذع ما في عليه أكثرها وهذا على تفسير الفقهاء وعند أهل الفقه الجذع مائة سنة
 ووطن في الثانية واثني مائة سنة ووطن في الثالثة وعن أبي حنيفة أتمم جزمه الجذع من الضأن
 وهو قولهما القوة عليه الصلاة والسلام (٢) انما ضافي الجذع ولا ينادى به الاضحية فكذا الزكاة

ويجمع أيضاً على ضئيف كقوله غزى في قلت في الركب والحرس والغزى كل من ليس يجمع على الاصغر بل هو اسم جمع ذكره
 ابن الحاجب في الصور والتصريف ولعل صناعة العربية عنده غيرة قال والمعز بفتح العين واسكنهم من جنس والواحد معز
 في قلت في هاهنا جمع كركب وحلق والمعز بفتح الميم والامعوز بضم الهمزة يعني المعز اه غايه (قوله ويؤخذ الثاني في ركبتها
 الى آخره) أي في كاتالغهم وهذا الرواية الاصل عند أبي حنيفة وهي طاهر الرواية اه غايه (قوله وعن أبي حنيفة جزمه الله
 أتمم جزمه الجذع الى آخره) وهي رواية الحسن اه غايه (قوله وهو قولهما) وفي المعز لا يجزئ الاثنى باثني أو ارباب اه غايه
 (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام انما ضافي الجذع) غير بعيد فقله وأخرج ابوداود والسنائي وأبو نعيم عن عبد الله بن جابر
 رجلاً من مدائن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع ثوبين لصدقة غنمك قلت وما هي قال شاة قال فحدثنا الزكاة
 محتلة عندنا من ضلقة الا هلينة شاة وقيلها تاسول قملي الله عليه وسلم أن أخذنا ضا والشقم التي في بطنها وقد هلكت فأى شيء
 تأخذان قالانا فاجعاً وأثنية فاسرجت انهما عاتا فاقبلتا ولما روى مالك في الموطأ من حديث زيد بن عبد الله عن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه به ممتد ففكان بعد السفل قالوا انما ضافي السفل ولا تأخذ من ملأ قدم على عرد كره فقلت فقال لعمر نعم نعد لهم
 الضعة يجعلها الرأى ولا تأخذها ولا تؤخذ الا كوة ولا الرأى ولا الماخص ولا ليل الغنم وتؤخذ الجذعة والتبنة وذلك عدل بين غنائه

الغنم ونحوها قال النورى وسدح صحيح وأما ما روى عن علي لا يؤخذ في الزكاة الا التي فخر بها الله أعلم فالليل يقتضى ترجيع هذه
الرواية والحديث الاول صريح في ذلك والى القيد كره المصنفان كان قول الصائرين تأخذنا طائفة أو ثمانية حكم الرفع
أولئك وكذا قول جرف في ذلك فليس ترجيع غير ظاهر الرواية أعني ما روى عن أبي حنيفة من جواز أخذ طائفة على ظاهر الرواية
في تعيين التي اه فخر القدير (قوله ومن المزايا التي حتى يصيرت اه غايه (قوله وجواز التخصيص مع صرفه) أي وقوله
عليه الصلاة والسلام نعمت الاضحية الجذع من الثمان اه كأي (قوله وقال صاحب الهداية المراد ما روى الخ) قال السروجي
رحمه الله وجعل صاحب الكتاب ما روى عنه عليه الصلاة والسلام تأخذنا طائفة الجذع والتي على الاصل يصعدنا الجذع من الاصل لا يؤخذ
في الزكاة الا في غير ذلك والتي من الاصل لا يؤخذ الا في جوارها الجذع من الاصل اه (قوله ولان الذكر والا التي لا يتفاوتان)
أي من الغنم اه في فروع شاة بين اثنين أو بين أحدهما وبين آخر تسع وسبعون شاة على التي تم نصابها وقيل لا زكاة عليه
في شاة التسعة والثلثون ونصف من شاتين فكل الاربعين وانما نصف الشاةين شاة على التي تم نصابها وقيل لا زكاة عليه
تجب فيه تعدد الشاة كالانقص ملكه ولا يعدم صفة الغنم في حقه وكذلك كان شاة من شاة بين رجلين شاة من شاة بين
واحد منهم أو شاة من شاة بين شاة من شاة لكل واحد نصف بقرة ولا حدهم ثلاثون نفاً وعشرين الا بين واحد وبين عشرة لكل
واحد نصف بصرفه زكاة فسيه خلافاً لغيره هكذا ذكر في المحيط والمبسوط فتدأى يوسف خلافاً لغيره وفي المبدل والمزجى
يوسف على التي تم نصابها زكاة (٣٦٤) عندنا قول على اصول الثلاثة وفي النوادر ثمانون شاة رجلين أحدهما

له الثلثان والا ترفعتها
وأخذ المصدق شاة زكاة
صاحب الثنتين يرجع
صاحب الشاة بقية ثلث
شاة لان صاحب الثنتين
دفع ثلث شاة من ملك
شريكه ولو كانت الغنم مائة
وعشرين بين رجلين
أحدهما ثلثها والا ترفعتها
ثلثها على كل واحد
شاة وأخذ المصدق شاتين
صاحب الثنتين يرجع
على صاحب الثلث بقية

ثلث شاة لان نصيب صاحب الثنتين في شاتين شاة وأخذ المصدق ثلثاً أخذ المصدق شاة كمال لاجل صاحب الثلث وهذا
فقد أخذ ثلثين نصيب صاحب الثلث لاجل زكاة صاحب الثلث غير جمع ثلث عليه فهو معنى قوله عليه السلام فلهما بين ارجاع
بالسوية وفي المبسوط يرجع صاحب الكثير على صاحب القليل ثلث شاة ثم اذا حل مول آخر يجب شاة في مال صاحب الكثير
ولا يجب على صاحب القليل لنقص ماله عن النصاب فذا أخذ المصدق شاة من عرض المالكين يرجع صاحب القليل على صاحب
الكثير ثلث شاة فهو معنى الرابع بالسوية وفي النهاية وقوله بالسوية دليل على ان الساهي اذا ظلم أحدهما بالزيادة لا يرجع ماله على
شريكه بقية ما يخص من الواجب دون الزيادة ولو كانت اثنتان وخمسون شاة بين اثنين لأحدهما مائة وثلاثون شاة وخمسون
أخذ المصدق منها الثلاثين ورجع صاحب المائة على الآخر بقية شاة وفي الغرر في رجلين عشرة ومن الغنم في جبل
وعشرون في السواد يأخذ كل واحد من المصدقين كتما في عمله وهو نصف شاة عند الامام أبي يوسف اه غايه (قوله في الثمن ولا شيء
في النيل) وأخبر اسم جمع العرب والبرابرين ذكر كرها ولما تأكل كل كب ولا أحدها لسان لفته لا واحد هارس قال الجوهري يذكر
ويؤث ويصرف في نواحيها شاة في بيت موزون وهو

نود قوس وسربدر هارس = ناب كذا نصف عرض ضارب

وفي القصد وجهان والاحد قد روي في الصحاح اخبر الفرسان قال الله تعالى وأحل عليهم حبك والنيل أيضاً النول فيكون الثاني
جمع اسم الجمع كالقوم والاقوام وانما في أصحاب النيل وفي النهاية لان الامر بأخيل الله اركبي أي بأفراس خيل الله اركبي يصنف
المضاف قلت لاجل ما في حذف المضاف لان النيل بين الفرسان والنيل كذا الجوهري يدل عليه قوله اركبي اه غايه

(قوله وهذا عند أبي يوسف ومحمد) والائمة الثلاثة وغيرهم اه غايه (قوله وهو اختيار الطحاوي) وعليه الفتوى اه غايه (قوله فاصحابنا خيار) قال في الحواشي قوله وصلحها بالخيار اخترا من قول الطحاوي فاصبحوا لخيار الى العامل في كل ما يحتاج الى حياطة السلطان اه غايه (قوله وهو قول جلدن أبي سليمان) واسم مسلم شيعي أبي حنيفة اه غايه (قوله وايراهيم النخعي) حكاه عنه في الروضة اه غايه (كتبه ما تصدق به من ثابتهن الصلبة) اه غايه (قوله عفوت لكم عن صدقة الجبهة الى آخره) قال أبو عبيد الجبهة أنبليل والكسعة الجبر والصفة الزريق قال الكسائي وغيره ان الصلة بالضم البقر السالم والكسعة مضمومة الكاف وفي قولنا أحدهما الزريق والآخر الجبر وكلاهما يرجع الى معنى الكسح وهو دفع وكذا في التفتان العوامل من البقر أو من الزريق وذكر الفارسي في مجمع الثرائب القراءان التفتة أن بأخا الصدق ديناراً بعد فراغ من الصدقة وقبل الصفا الجبر وقبل كدانة استسلمت من ابل ويبرو وفال وجبر وريق اه غايه (وفي المغرب الجبهة أنبليل والكسعة الجبر وقبل صغار الغنم وعن الكرخي التفتة بالفتح والضم الزريق اه كاك) وقال في الغاية وفي الامام روى البيهقي من حديث بقة بن الوليد قال قال حدثني أبو عبد الله سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعد بن السبب عن أبي هريرة يترضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والتفتة قال بقة الجبهة أنبليل والكسعة البقال والتفتة المربيات في البيوت (قوله وقوله (٣٦٥) عليه الصلاة والسلام عفوت لكم عن صدقة الجبل الى آخره) روى ما لم يردى

وهذا عند أبي يوسف ومحمد وهو اختيار الطحاوي وقال أبو حنيفة وزفر إذا كانت كوروا أو أماناً فاصحابنا خيار انشاء أعطى عن كل فرس ديناراً وإن شاق منهلها وأصلى عن كل مائة درهم حنة دراهم وهو قول جلدن أبي سليمان وإبراهيم النخعي لا ييوسف ومحمد صدقة عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في فرسه ولا مائة صدقة متفق عليه وقوله عليه الصلاة والسلام عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والتفتة وقوله عليه الصلاة والسلام عفوت لكم عن صدقة الجبل والزريق ولا يي حنيفة وزفر مروي عن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال في الجبل في كل فرس ديناراً كره في الامام عن الدارقطني وثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال لم يردى عن الله وراقها وهو الركة ولا يجوز زجعه على زكاة التجار تلا عليه الصلاة والسلام قد سئل عن الجبر بعد أنبليل فقال لم ينزل على فيبها شي فلو كان المارز كة التجار لم يمس نفسه عن الجبر والتصدع ما روى عن رضى الله عنه وقال أبو عمر بن عبد البر ان خبر في صدقة الجبل صحيح غير ومروان شاور الصابية رضى الله عنهم فروى أبو هريرة وقوله عليه الصلاة والسلام ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة فقال مروان بن دينار يا أبا سعيد ما تقول فقال أبو هريرة عيسى مروان أحدثه يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول يا أبا سعيد فقال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أراد جبرس الغزاة وانما خبر عمر أرطبه ان الشاوي بن دريح عشر فتيه لان غمة الفرس ومثله كانت أربعم ديناراً وتفاوتها قليل ثم شرط لوجوب الزكاة فيها أن تكون ذكراً أو أن لا ينام بالتماسل يحصلهما ولو كانت أنثى ما من فترات أو ذكراً ما من فترات فخصه روايتان والاشبه ان يجب

(٣٤ - زيلي أول) اه (قوله ان خبر في صدقة الجبل صحيح) أي من حديث الزهري اه غايه (قوله ومروان شاور الصابية الى آخره) أي وقعت هذه الحادثة في زمنه فتشاور اه غايه (قوله وانما أراد جبرس الغزاة الى آخره) فلما ما حذر طلب نيلها ففيها الصدقة فقال كفتال في كل فرس ديناراً وعشر دراهم وفي السياسة وغيره قيل هذا في نيل العرب كان لان كل فرس كان قيمته اربعمائة درهم فلك شاعر عشر دراهم فكون عن كل مائة درهم حنة دراهم وأما الآن فتفاوت قيمتهان تقوم اه غايه (وقال في الغاية) ايما واحد منهم الأول يجوز على خيل الركوب انهم ممتروك الظاهر انهما يقبضان كلف التجار وتول الفلام المحطوف لا يكون سائمة فكذلك المحطوف عليه والحديث الثاني الذي هو حديث علي قال أبو داود رواه شعب بن قيس وغيرهما عن أبيه عن من طامع عن علي ولم ينفرد كره في الامام ثم ان الزريق ان كلف التجار فيجب فيه الزكاة وان لم يكن لقيمة فليكن ان يكون سائمة فمتمرك الظاهر انهما وأما حديث بقة بن الوليد ان في معاذ فقد قال البيهقي أو بعد قوله الحديث قلت وبقة ضعيف عداً أيضاً وقيل أحدث بقة غريبة فكيف منها على بقة وروى من طرق قال البيهقي أما بعد هذا الحديث خفيفة اه (قوله ولا اشبه الى آخره) قال الكيال الرابع في الذكور عدم الوجوب في الاناث الوجوب اه وفي الدراية عن أبي حنيفة أن الزكاة تجب في الذكور والمنفردة أيضاً باعتبار أنها سائمة كسائر الاصباح وفي المبسوط وجهه أن لا تجرط هذا نظير ما رآه أنواع السوائم فإن بسبب السوم تخفف المقتوبه يصير مال مال الزكاة فكذلك في أنبليل وفي البائع أنبليل ان كلف تجرط كعب كعب أو الحمل أو البهائم فيل الله فلا زكاة فيها الجبل طوان

كانت الصلوة يصبغها اجلاها ولذا كانت تسلم يدها وتسلم وهي ذكور واذن يجب عندها ان لا تتكلم ولا واحد اذ في الذكور
 المنفردة والاذن لا تفرد ثرواين وقال في المحيط المشهور عدم الوجوب فيهما وله في جوامع النسخة الصريح انه لا ركعتين هما انتهى
 غاية (قوله ولا يصبغ في ذكره) عدم العلم أي التماس اه (قوله لا يصبغ الا في أموال التجارة الى آخره) اما السوا فملا
 بتفسيره في ابدان الجلية اه غايته المعنى (قوله قيل بشرط الخ) قال في النسخة لا بد من أن يبلغ ضابا اه غايته (قوله فمن
 الطلوع الى خمسة) أي لا يلبس اه غايته (قوله قيل ثلاثة الى آخره) عز هذا القول في الغاية على أحد الصيغ اه (قوله
 ولا يؤخذ من عينه الا رصاصا) فيه نظر اذ في سائر المواضع كذلك لان الملك محرم من أداء العين أو الرقعة اه من خط
 قارئ الهداية وكتبه ما نصه قال في الدرر اذ قد نص في المبسوط على انه لا يؤخذ من عينه الا مقصودا الفقير لا يحصل بذلك
 لان عينه غير ما كوله الجمع عنده اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لم يزل على قميصه) متفق عليه اه غايته (قوله الغاية)
 الصلوة المنفردة الظلية المتصل في بابها اه غايته (قوله ولا يلبس البغال لا تتكلم) أي ليس له ان يركب اه غايته (قوله والمقصود
 من الجبر الحيل الخ) أي (٣٦٦) ولروينا من حديث الكعبة واجبت الامة على ذلك الا ان يكون للصلوة

اه كما في (قوله ولا في
 الجملان والفسلان الخ)
 لم يفرغ من زياد احكام
 الكتاب شرع في بيان احكام
 الصغار اه دراية (قوله
 والجهاجيل) قال المطرري
 الجمل من اولاد البقر حين
 قطع امه الشهر وجهه
 بجهة ثلاث مثل قرد وفردة
 ويحول كثرود والجهول
 مثل جمل والجمع هجاجيل
 وذكر في المحيط والبدائع
 وقاضيان والاسبياني
 ونزاهة الاكل وغير مطلوب
 والمنافع وغير هاهن كتب
 الاصحاب والجهاجيل ولم
 يذكروا الجهول مع ان
 الجهول والجهول أنف

في الاذان لانها تتسلسل بالتمثيل المستعمل ولا يجب في الذكر كوله لعدم العلم بخلاف ذلك كورالابل والبقر
 والقمم المنفردة لان لها رزدا في السن وزيادتا في السن وزيادتا في السن وزيادتا في السن وزيادتا في السن وزيادتا في السن
 وكذا لا تعتبر في ذواتهن حيث للجلية لان ذلك لا يعتبر الا في أموال التجارة انما اختلفوا على أصله هل
 يشترط فيها انصاب أم لا قيل بشرط واختلاف في قدره فمن الجعاوي أم خمسة وقيل ثلاثة وقيل اثنان
 ذكر روايتي والصحيح أنه لا يشترط لعدم النقل بالتقدير ولا يؤخذ من عينه الا رصاصا صاحب اختلاف سائر
 المواضع قال رحمه الله (و) لا في (البغال والحمير) لقوله عليه الصلاة والسلام لم يزل على قميصه الا
 هذه الامة الجامعة الفاذ في رجل متقال ذنبا غير مؤمن يعمل متقال ذنبا شراره والمقادير لا ثبت الا
 سماعا لان البغال لا تتسلسل فلا عمل وهو شرط وجوب بالركعة المقصود من الجبر الحيل والركوب غالبا
 دون التماس ولما تتسلسل في غير وقت الحاجة تقع موتة العلف تخفيفا ولو كانت للصلوة يصبغها
 الركعة كسائر العروض قال رحمه الله (و) لا في (الجملان والفسلان والجهاجيل) أي لا يصبغ فيها الركعة
 وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وكان أبو حنيفة وأبو بكر يقول يجب فيها ما يجب في السان وبما أخذنا ذلك
 وفر غير مرجع وقال فيها واحتجتها وبما أخذنا أبو يوسف ثم يرجع الى ما ذكر في الكتاب اه ليس فيها شيء
 وبما أخذنا محمد وروى عن أبي يوسف أنه قال دخلت على أبي حنيفة فقلت له ما تقول فيمن يركب أربعين
 جلا قال في ثمانية مسنة فقلت ثم عاقي فبما قاله على أكثرها وجميعها فأتا ساعة ثم قال لا ولكن
 يؤخذوا وحدها فقلت أو يؤخذوا في الركعة فقلت ما لم ساعة ثم قال لا ان لا يصب فيها شيء فبعد هذا من
 مناقبه حيث أخذ بكل قول من آقاؤه مجمل ولم يضع من آقاؤه شيء وقال محمد بن شعاع لو قال قولنا بها
 لا أخذت به ومن المتأخرين من يؤخذوا وقال ان مثل هذا من الصبيان يحال فاطمك أبي حنيفة وقال
 بعضهم لا معنى لركعتيه مشهور فوجب أن يؤخذ على ما يلبس به الفقيه اه ما نصه أبو يوسف هل
 يمتد الى طريق المارة فلهذا عرفنا أنه يمتد الى اه قال قولنا قول عليه وتكلموا في صورة المسئلة قيل

على الاسن وأشهر في الاستعمال من الجهول والجهاجيل والجملان يضم الحاله المهمة
 وصكرها جمع جمل وتقليد الكسور يجرى بان اه سريجي قوة جمع جمل بالفتح والاشارة والفسلان جمع فصليل
 ولما النافعة قيل ان يسير ابن محاض اه فتح قال في الصباح ونصت الامم رضيعها فصلا أيضا طمعت والامر بالصالح الكسر
 وهذا زمان فصلا كما يقال زمان فطامه ومنه الفصل ولما النافعة لاه فصل عن أمه فهو فعل بمعنى مقبول والجمع فصلان
 يضم الفاعل كسرهما اه (قوله وهذا عند أبي حنيفة) أي وهو آخر أقواله كما ساق اه (قوله وكان أبو حنيفة وأبو بكر
 الخ) من أخذوا الثانية اه (قوله وبما أخذنا ما يورفر) أي أو أو عيدا أو أو يور أو يوركن من الحنابلة وفي المنقح في الصحيح اه غايته
 (قوله وبما أخذنا أبو يوسف) أي به قال الأوزاعي وإصناق اه غايته وفي الهداية والثاني (قوله وبما أخذنا محمد) والثوري والشعبي
 وطاوذا وسليمان انتهى غايته (قوله قال قولنا قول عليه) كذلك في الفوائد التلمهية (قوله وتكلموا في صورة المسئلة) فلها مشكلة
 لان الركعة لا يجب بدون معنى الحول وبعد الحول يصير الجمل شاة والفصيل بنت مخاض والجهول نيعا ومحجب الركعة
 فيها اه باكر

(قوله إذا كان له نصيب من الموائش) أي خمس وعشرون من النوق أو ثلثون من البقر وأربعون من الغنم اه كأي وانما
صورتها أصاب النوق ولم تصور خمسة لأن أبوسفأ ووح واحدتها نوق فلا تصور في أقل منها اه كأي (قوله هلكت الامهات)
قال التوروي الامهات لغة قليلة والقصر في غير الامهات الامهات نصف الهاء وفي الامهات الامهات وقال الرازي خشي في الفصل
قد علبت الامهات في الاسماء والاحاديث الهاتم وهكذا كروان بعض في شرح الفصل اه غايه (قوله فالصواب كاه على الخلاف
الخ) فعلى قول أبي حنيفة ويحمد لا يتقدم في قول الباقين بنقد اه كأي (قوله ما كل الفصل) أي بالاجماع اه ذراية (قوله وجهه
قول أبي يوسف) أي أوالوجبة فيها الخ وفي الاسرار اختار قول أبي يوسف لانه أعديل اه ذراية (قوله ولمنعني عن اتفاق الخ) الصانع يفتح
العين الأتي من ولد المهر اه غايه والحدث رواه البخاري وأبو داود اه غايه (قوله وجه قول أبي حنيفة ويحمد) وهو المول عليه
لحديث سويد بن غفلة أنه قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول في عهدى أي في كلتي أن لا أخفن راضع اللبن شيئا
اه كأي رواه المارمطي وفي التفسير لا أخذنا راضع لبن قال التوروي وهو صحيح وفي سنن أبي داود والنسائي في سنن راضع
اه غايه (قوله ويرجى زيدي جميعه الخ) خصوصا إذا كانت أمهاتها يوسف (٣٦٧) أو ثلثة فيكون هذا استخراج

كل المال معنى وهو معام
التي بالضرر ويطلب صرح
عن كونه كالمال فان
إضافة اسم كالمال إلى
كونه استخراج الكل ورد
عليه أن استخراج الكرا ثم
والكثير من القليل يلزمكم
فيما إذا كن فيها مسنة
واحدة فلم يبال بسبق إلى
الباقى كذلك غايه الامهات
لزم ما خرج الكل معنى متف
لكن ثبوت استخارج الكل
في الشرع (ع) كنبوت تغله
إخراج الكل فما هو جوابكم
عن هذا فهو جوابكم
ثالث ويجب بان الاجماع
على ثبوت هذا الحكم
في صورة وجود مسنة مع
الاجلاس وهو على خلاف

صورتها إذا كان له نصيب من الموائش قولنا أولاد قبل أن يحول عليها الخول فهلكت الامهات وقبت
الأولاد فتم الخول عليها هل تحببها الز كذا أم لا وقيل لو حال الخول على الصغار الكرا ثم هلكت الكرا
قبل أن يذبح كذا وقبت الصغار فهل يبقى عليه من الز كذا بمسنة أم لا وقيل لو حال الصغار بسبب
من الاسباب وليس فيها كرا فهل ينقد الخول فيها أم لا قاله وكرا على الخلاف وجهه قوله ذفر وما
أن الشارع أوجب باسم الأبل والبقر والغنم فتناول الصغار والكرا على الأبعث في وصف لا بما كل
الأبل بحث ما كل الفصل ولهذا يندم الكرا تكيل النصاب ولو لأن النصاب واحدا حصل لكلها
وجهه قول أبي يوسف أوالوجبة فيها ما يجب المسان لا ضربا باربعها ولو نوجب أسلا لا ضربا
بالفقر أوالوجبة واحدا حصلتها كالأبل والمزابل وهذا لان الكرا والصغار وصف فقوله لا يوجب هوان
أو جوب كالحمل والهرال ولهذا قال أبو بكر لم تمنعني عن اتفاقنا كذا في قوله على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم لغاتهم فلهذا إذا الصغار لم تدخل في الوجوب وجهه قول أبي حنيفة ويحمد أن الشارع
أوجب بطلاق كسر وهو استأنصا لمصلحة فلو وجب الكرا فيها أذعى إلى غلب الموضوع فانه يجب
الكثير في القليل ويرجى زيدي جميعه ما يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحد كرا ثم أموال الناس
وهي عند أبي حنيفة صاحب المال فلهذا لا يجازى في المال كله وهي ليست عنده وأوالوجبة واحدة
منها أتى إلى التقدير بل هو مجموع أيضا وقضى عمر رضي الله عنه عن أخذ الصغار فقال عظيمهم
السطة ولو راجح الرأى يصلها بكفه أو على كتفه ولا تأخذ لهم من وحدتي أي بكر كان على سبل
المباغة والغنم التمس الأثرى أن يروى عقلا في بعض طرقه وليس له منخل بالاجماع وأنا كذا فيها كبار
صارت الصغار تعالها في انصافا الصواب لا في جوار الاختلاف من شيء ثبت فعلا فاصلا وفي
المهاريل أمكن إيجاب المسمى وهو الانسان المقدرة شرعا ثم نفي قول أبي يوسف رحمه الله بؤخذ

القباس أعني ما قدمناه من ضرورة الاتهامين في غيرها فلا يجوز أن يلحقها اه فتح قال في الفاية وفي الإيضاح وجميع الكردى
هذا التسلا في ما إذا لم يكن مع الصغار كرا ما كان كذا فيجب بالاجماع حتى لو كان في تسع وثلاثين جلاسن يجب ويؤخذ المسن وكذا
في الأبل والبقر لأن اسم الكرا يتناول الصغار مع الكرا اه راد في الكا في اتفاق الروايات عنه قال في الصاية قلت لاسحاق في ذكر
مادون الأربعين من الجلاسن ومادون الثلاثين من الهول لان الكرا منه حتى هذا السند لا يوجب شيئا بالاجماع قاله الصارفي بعدم
الوجوب اه وهذا يظهر وجه عدول الشارع عما عير في هذا فتوغيره إلى كذا كذا فاعلم اه (قوله في بعض النصاب لا في جواز
الاخذ) أي لانه انما يجب من الثمان هذا إذا كان عدلوا بحسن الكرا وجوابها أما إذا لم يكن فلا يجب بيان كذا كانت مسنة
ومائة وتسعة عشر لا يجب في مسنة ولو كانت مسنة واحدة وعشرون جلاسن في واحدة ويحمد بمسنة واحدة
وعند أبي يوسف مسنة وحمل على هذا القياس فصيل الأبل والبقر وأداحت المسنة دفعت وان كانت دون الوسط لان الحرب
باعتبارها فلا راد عليها فان هلكت بعد الخول بطلت ال كذا لانه كان الحرب باعتبارها كان هلا كها كها لا الكلال والحكم لا يلقى
في التبع بصغوات الأصل وعند أبي يوسف في الصغار تسعة وثلاثون جرأمن أربعين جرأمن الجمل لان عند الصغار أصل في
الوجوب لأن فضل الكبير كان باعتبار ذلك المسنة في ظل هلا كها لو يكون هذا نصا للنصاب ولو هلكت الجلاسن وقبت المسنة يؤخذ

فصلها هو بر من أرعن من أرعن المستعمل حلال السنة كماله الكلى أو يحصل قيامها كقيام الكل والفرق طلب في شرح
الرباطات اه فتح (قوله بقدر ما يؤخذ من الكثرة عددا من جنسه) قال في الهداية ثم عندنا يوسف لا يصح عملون الاربعين من الجلال
وقيدون الثلاثين من الجاهيل (٣٦٨) اه (قوله ولا في العلوقة) هي يفتح العين ما يعلق من الفتم وغيرها الواحد والجمع سواء

وأما العلوقة بالضم فجمع
علق يقال علق علقا بالضم
يقال له علقها أو انما علقوة
وطيفة اه يا كبر وعدم
الرجوب في العلوقة هو قول
أهل العلم كقطه والحسن
والضبي وسعيد بن جبير
والتوري والشيخ والشامي
وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد
وابن المنذر وروى ذلك عن
عمر بن عبد العزيز ذكره في
الامام اه غايه (قوله في
التمن والعوامل هي العذات
للأعمال اه كأي) قوله
وقال مالك نجيب الخ وقادة
ومكحول اه غايه (قوله
لا سيما اذا خرج مخرج
العامة) أي عودات الاعمال
السوم لاسيما في الطيار اه
غايه (قوله فيكون كل واحد
منها) أي من المطلق والتقدير
اه (قوله ليس في الشبهة) أي
التي يشاهد بها الارض أي
فخر اه كأي قال البيهقي
الصحيح انهم موقوف اه فتح
(قوله لتعلق التهمة) قال في
الفتح فان قيل لو كانت
العلوقة المتعارضة وجب فيها ركعة
الصلاة لقولنا تقدم الأداء بالعلف
امتنع فيها قلت المدا في مال
التبصرة زيادة التهمة ولم
تنصير زيادة التهمة في السمن
الحلالت بل قيل يحصل
بالتأخير من فصل الى فصل

الصغار بقدر ما يؤخذ من الكثرة عددا من جنسه واختلفت الروايات عنه فيمدون خمس وعشرين من
الفصلان فروى عنه أنه لا يجب في كل واحد وجب لو جوب من الشبهة عن عاينته في الإجماع به
وروى عنه أنه يجب في النسخ خمس مصل وفي العشر خمس الفصيل وفي خمس عشرة ثلاثة أخماسه وفي
العشرين أربعة أجزائه لأن في خمس وعشرين فصلا فيصير فيمدون بمصاهبه وروى عنه أنه يجب
في النسخ الأقل من الشاة ومن خمس الفصيل وفي العشرين الشاة ومن خمس الفصيل على هذا
الاعتبار إلى عشرين وعنه ما يجب في النسخ الأقل من واحد من الفصلان ومن الشاة وفي العشرين
الأقل من واحد من ثمانين شاة وفي خمس عشرة الأقل من واحد من ثمانين شاة وفي العشرين
الأقل من واحد من ثمانين شاة أربع شياه لأن الواحد منها يجر من ثمانين الشاة في الكفار فكذلك في الصغار
وروى عنه أنه يجب في النسخ من ثمانين واحد منها وفي العشرين اثنين ومن ثمانين ثمانين واحد
عشرين اثنين ثلاث منها وبين ثلاث شياه وفي العشرين اثنين أربع منها وبين أربع شياه هذا أقصا الأقوال
لا يترتب على أن يكون الواجب في العشرين أربع منها وبين أربع شياه واحد وفيه بعد قال
رحمته الله (و) لا في (العوامل والعلوقة) وقال مالك فيصير منها في كل العلومات مثل قوله تعالى فتمن
أمواهم صدقة وقوله عليه الصلاة والسلام لعنوا خمس الأبل الأبل من أربعين شاة ثمانين غير تقييد
يوسف ولا يجوز زحله على المصدق في قوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الأبل السائمة صدقة لأنه تقييد
في السبب وفيه لا يعمل المطلق عليه لاجتماعه في العادة فلو تمتنع عليه فيكون كل واحد
منها سببا على ما عرفت في موضعه ولا نوحى به إلى كذا اعتبار المال والمال شكرًا لثمة المال وذلك
لأنه لا يندم بالعلف والاستعمال بل يزداد الانتفاع والاستعمال ويزداد الثمن بالعلف فكان أدعى إلى الشكر
ولما مادي عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في العوامل صدقة قال وأحسن القطان
استداه صحيح ذكره في الامام وصطلوس عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام قال ليس في البقر
العوامل صدقة الحديث رواه الفارطقي وقد تقدم أنه ليس في الصدقة صدقة قال عبد الوارث بن سعيد التميمي
الأبل العوامل وقال الكسائي البقر العوامل وعن جابر أنه عليه الصلاة والسلام قال ليس في المتروكة صدقة
رواه الفارطقي ولأن السبب هو المال النامي ودليل التهمة الامامة فقد رسل أو الاعتدال بقصارتهم
يوجد في العوامل وتكثر المنة في العلوقة فلم يوجب لها معنى وقوله لا يجوز زحله المطلق على التقيد
في السبب إلى آخره فقام بحمل المطلق على التقيد وانما تغيب الزحمة عن العلوقة والعوامل بما
روى ناس النصوص وقوله يزداد الانتفاع بالاستعمال إلى آخره قلنا زيادة الانتفاع تدل على سقوط
الركعة كقيام البسطة ونحوها ولا نذكر كذا لا يجب يزداد الانتفاع بل بزيادة السمن ولا نسلم أن التهمة
يزداد بالعلف بل تراكم المنة فلا يظهر الباطن والمعنى والشارع لم يوجب الزكاة إلا في المال النامي ولهذا
شرط الحلول لتعلق الماء ولا يزم ما لو كانت العلوقة لقصار حيث نجيب بهار كذا التجارة لأن العلف يتأني
الاسامة لانها معدة ولا يتأني التجارة وباعتبار الاسامة نجيب زكاة السائمة قدوز كذا التجارة لانها
باعتبار التجارة والعلف لانها في فائز الأثرى أن عبيد التجارة نجيب فيها الزكاة وإن كانت نعتهم
عليه وقد ذكرنا مقدار العلف الذي يمنع وجوب الزكاة في أول باب صدقة السوائم قال رحمه الله
(و) لا في (الغنم) أي لتجيب الزكاة في غنمها أو غنمها في الصابو هذا أعند أي خيفة فتأني يوسف وقال
محمد وقرئ بجذبة م قالوه عليه الصلاة والسلام في خمس من الأبل شاة إلى التسع أربعين أو الجوز في

أو بالتأخير من مكان إلى مكان بخلاف غير النوبة للتجارة لعلها تنصير السمن ثبت أن علفها الاستنزاع عدم الكل
نفسها إذا كانت قصارة ولا هو ظاهر اه (قوله حيث نجيب فيها كذا التجارة) أي دون زكاة السائمة وأجماع على أنه لا يجمع بين ركعة
السائمة وركعة التجارة اه غايه (قوله الأثرى أي قوله وإن كانت نعتهم عليه) ليس في مسوقه الشارع

(قوله) فلما وجدنا كثرة من غلبوا على الكل (الخ) ويؤيد ما تقدم في كتاب أبي بكر الصديق من قوله فلما بلغنا نيسابور وعمر بن الخطاب ثلاثين فقبضنا ثمانين وكذا قالنا طائفة واحد وتسعين إلى خمس وسبعين فقبضنا خمسة وهكذا كراي عشرين ومائة وقال في القيم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة فقبضنا ثمانية فإدراك على عشرين ومائة إلى ثمانين فقبضنا ثمانين فإدراك على مائتين إلى ثلثمائة فقبضنا ثلاث مائة وهكذا أخبرنا عن ما قلنا وهكذا قال في كتاب عمر المروزي وأبو داود (هـ) فقبض (قوله) كصاب السرقه (الخ) كل يوم ثلثة حتى يفتضح فإن القضاء يكون بشهادة الكل وإدا استغنى عن الثالث في القضاء حتى لو رجعوا فقبضوا (هـ) كافي وكذا الشهادة وقيل الواحد جماعة والفرافق الصلاة على الأصح والقضامة له غاية (قوله) وإما قوله عليه الصلاة والسلام في خبر من الأبل السائمة (الخ) لا يعني أن هذا الحديث لا يفيق في تزويد به في التوبة ثبت ما نقله عنه به وإما نسبة ابن الجوزي في التفتيق إلى رواية القاضي أبي يعلى وأبي إسحق الشيرازي في كتابهما موقوف لمحمد أظهر من جهة الدليل ولأن جعل الهالك غير التصاب لم يحكم لأن التصاب غير متعين في الكل ففعل الواجب متعلق بفعل الأخر من الكل (٣٦٩) ضرورة عدم تعيين بعض الذات

الكل وكذا قال في كل صاب ولا الزكاة حيث شكر النعمة المال وكه نعمة ويحصل ما القى ولا الزكاة منه غير معين فلا يوجد أكثر منه تعلق بالكل كصاب السرقه والمهر والسر والحيض وكل ما كان مقدرا شرعا وانما يسمى عقوا لوجوبه بال كقبول وجوده لمقاومته عليه الصلاة والسلام في حق من الابل السائمة شاة وليس في الزاد حتى تكون عشرة اذ كره في التعقيق وهذا نص على انه ليس فيه معنى لان الزاد على النصاب يسمى في الشرع عقوا والعفو ما يصح على الوصوب ولم يرد به حمل على اهل محل صالح لاداء الواجب وعمره بخلاف قتلهم فعاد اكله نصاب وعقوبه لا قد رد العفو بعد وجوبه اكله كشمس من الابل مثلا لخال عليه الحول فلهما منها اربعة نسط اربعة اناغ شاة عند محمد بن زفر ولو كانه مائة وعشرون شاة خال عليه الحول فلهما منها ثمانون نسط عندهما ثمان شاة وفي الثلث لان الواجب كان فيه ما سقط بقدر ما خال وعند أبي حنيفة قواي وصف لا يسقط شيء لان الواجب في النصاب دون العفو وقد بقي النصاب ولان النصاب أصل والعفو تبع فيصير فانهما اولا في التبع كالا نصاب اذا خال فيصرف اولا في الزاد لا تبع ولهذا قال ابو حنيفة اجمالا اذا كان نصاب يصرفه الهالك الى العفو ثم الى النصاب الاخير ثم الى القى يليه ثم الى الذي يليه كذلك الى ان ينتهي الى الاول لانه يبنى على النصاب الاول فيكون تبعا فيصرف الهالك اليه كافي العفو واو يوسف بصرقه الى العفو اولا ثم الى النصاب ثانيا مثله اذا سكتانه اربع من الابل فلهما عشر ون عند أبي حنيفة يجب اربع شاة كان الحول حال على عشر نسط وعند محمد يجب نصف نبط لكون وسقط الصف وعند أبي حنيفة عشر ون حرام من متون لاني حرام من ثوبون ويصط ستة عشر حرام لان الاربع من الابل بعين عقوبه فيصرف الهالك الى الاول ثم الى النصاب الباقية ثانيا ومحمد سري بين العفو والنصب واو يوسف عرق بينهما من صرف الهالك الى العفو والاولان فيه وفي حله ثانيا في النصب حسنة الواجب وليس في عرقه الى النصاب الاخير ذلك لان الكل مدني واو حنيفة يقول ان النصاب الاول اصل والباقي تبع لانه يبنى على الاول ولهذا لو لم نصابا مقدر كذنب جبار ولو لانه تبع له لما جاز كذا عرقه قبل ان يملك نصابا اذا كان تعاصرف الى الهالك كافي العفو قال رحمه الله (و) لا الهالك تبعد الواجب) أي لعجب الزكاة في مال هلك بدماء حيث ان كذا هو في

ثم أقول حال علي عشر بن قضا) أي جملته لا كل واحد يمكن اه فنع (قوله قصر الهالك) أي وفي الواجب ستة وثلاثين
يقضي الواجب بقدر الباقي اه (قوله في حال هالك بمن لو جلت) أي كونه (سواء عكس من الأداء أو عكس) وكذا انقسط الرتبة عندنا
اخلافاً لما شاع في وكذا انقسط عوت من عليم غر و صغلا ونخس من تركه ولا يؤمر الوصي والوارث إذا اشركوا على هذا الخلاف إذا
كانت من عليه صدقة فطر أو نذر أو صوم أو أصلاً أو كفاً أو نفقة أو زواج أو غيره ولو لم يمتس عليه عشر فإن كان الخارج قائماً لا ينقسط
الموت في ظاهر الرواية وروى ابن الملقن عن أبي حنيفة أنه يسطو وفك لا بد من كعبه عند كل موتى إلا لغيره ما يسير أو أباية فإن
وصى بها فقسطاً ثم غر بمقابلة فيؤخذ من الثلث حيث ذوا من وصى به عن غيره فلو أخذت من تركه كبير الكا والوارث ثانياً
غيره أو غير ثنائي العادة أو العادة على أبيه العبد اختياراً وله ما قبله ليس إلا من ابن أخيه له من صاحب المال من غير أن له ولو
خلفاً لا ينقسط عنه الزكاة ووجه عدم سقوط العشر بالموت أهميته للأرض وكانت ست عشرة كقوله تعالى أن تقفوا من طبقات ما كسبت
وعما أسر حالكم من الأرض أسفاهم الخرج إلى الكل الاعيان والفقراء جميعاً وأذا بشتر كقلا بسط بالموت اه بدائع

(قوله بعد الوجوب بعد التمكن من الانفاق) أي كان طلب المصدق أو وجد أن لم يطلب اه فتح قال في القامه ينبغي أن لا يكون يشاويهم خلاف فيما ذكره التمهيد بعد القول لان التمكن من الصرف أو دفعه عشرين نفسا لا يصدق أبدا والتكسر شرط أرجو بعتهم والهلاك قبل الوجوب لا يوجب الضم اه (قوله ولما أدا المال محل كل ما فتح اه) ثم يقولون حتى الفقراء يتعلق بالعين حتى استقامت الزكاهلاك المصدا وتعلق حقهم بما ينبغي أن ينع الوطه بكافيه الكاتب حتى المولى أصليا لا ما يمكن الذين في المتصليان كسب الكاتب عاونا له باقية ولولوا رغبة حقيقة بخلاف جارية الفقراء فاه لا ملك للفقراء دا ولا رغبة قبل الدفع في طلبه لو كان عاونا لولوا رغبة كما زعم الفسند كاح المولى كما إذا اشترى ما يكتب زوجة مولا منكم كدقة زوجته جمع كاحه أسماء وبها راعا لولوا في كسب ما يمتنع المالك دون حقيقة حتى المالك يمتنع من الاستدعاء ولا يمنع البقاء كره في الجامع والزيادات اه غايه (قوله كالمسألة إذا مات) فاه يسقط الحق بموته اه غايه (قوله ولو طلب الامام الزكاة) أي في الساقطة والعشور فاحسب الاخذ فيها الامام اه (قوله وهو اختار أن يطهر الخ) وهو أشبه بالفقه لان الساعي وان تعين لكن لا يرى في اختياره حصل الامامين الصين والقبية ثم القيمة شائعة في محل كثير والى رأي يستدعي زمانا لم يلبس كذلك اه فتح (قوله وهو الصحيح) نص عليه في المقيد والزبد من ح الطهور و البسوط وهو الأصح اه غايه (قوله كالمطلب واحد من الفقراء) أي فاه لا يمتنع اه (قوله واخذ الفضل أو دونها رد الفضل) مطلقا بعد أن جبر أن ما من السنه غير مقدس في معبر من جهة الشارع بل يختلف بحسب الاوقات علاه ورخصا وعند الناس اه (٢٧٠)

أما إذا وجب بنت محض فله
 هاتك بعضه سقطت عنه بحمله وقال الشافعي إذا هلكت الأموال السائنة بعد الوجوب وبعد
 التمكن من الأداء لا تسقط ركة الملاحق ما لم فلا تسقط ماله المال كمدة الفطر وهذا لان
 الطلب الاداء متوجبه عليه في الحال فيكون التأخير مريبا بخلاف الأموال الظاهرة وهي الساقطة
 لان اخذها الى الامام فلا يكون تقريبا لما لم يطلب حتى لو طلب ومنه حتى فكنا هذا ولنا أن المال
 محل لمز كانه قوله تعالى وفي أموالهم حق الآية فتفتت شوائن أهل كالمسألة إذا مات وكلاي عليه
 دين ادا ماتت بخلاف كمدة الفطر لان محل الوجوب ذمته لا للمال ولو طلب الامام ار كلفه
 حتى هلك المال لا ضمن عدم شاع ما رواه النهر وهو اختيار رأي طاهر الدماس وأي سهل ان يبي وهو
 الصحيح وعليه ما علمنا لا يفتقر بهذا المص على أحد مما كولا لا دافعا كالمطلب واحد من الفقراء اه
 ان مع وعند العراقيين ضمن وهو اختيار الكرخي لان حق الانعنة ومنه بوجوب الضمان
 كالدبعة قلنا لو دبت من هاعى المالك فيض والساعي ليس عاونا فاقترقا ولا بزمه الاستهلاك
 لوجود التعدي فيه قال رحمه الله (ولو جبر سن) أي ذات سن (ولو جبر دفعه) أي على من اواخذ
 الفضل أو دونها رد الفضل أو دفع القيمة واشترط عدم السالس الواجب لئلا يدفع الاعلى والادنى
 أو لئلا يدفع القيمة وقع اتفاقا حتى لو دفع أحد هاتين الاشياء مع وجود السالس الواجب بازوالخير في ذلك

أما إذا وجب بنت محض فله
 توجد أعلى ما يمتنع
 وخمس مائة وعشرين أو ابن
 لبون ذكر فلهما كل قيمة
 التفاوت في رمانهم وابن
 المومن بعد بنت المحض
 ان ذلك لا يجوز ليدان الس
 محبة لارادتا لثورة فانا
 تغير تغيروا لزم عدم الاعياب
 معنى بان يكون الشاآن
 أو العشرون التي يأنهها
 من المصدق تساوى الذى
 عليه خصوصا إذا فرضا
 الصورة المذكورة في

المهاري فاه لا يبعد كون الشافعي يساويان بنت لبون ومهرولة جدا فاعطاها في بنت محض مع استردا شافعي اخلاه
 معنى أو الاعمق ريب المسألة أن يكون كذلك هو الفاع لا يدفع كل من الدارين متف شرطا في حق مريد ما هو تعين الجار اه
 فتح واعلم ان ظاهر ما ذكره الهداية يدل على أن الجار الى المصدق يعين أي ما شاع وليس كذلك بل الجار الى المالك الا في دفع الاعلى
 فان المصدق أن لا يباخذو يطلب غير الواجب أو قيمته اه كفى ما خصار وأطلق في النهاية أن الجار ريب المال ان الجار شرع رفقا بين
 الساعه وذلك بان يجرل الجار اليه مع تحقق قولهم بغير المصدق على قبول الادفع الفصل ولا يجرى على قبول الاعلى ورد الفضل لان
 هذا يتحقق بغير الفضل من المصدق ومن البيع على التراضي لا يجرى وهذا يحق أن لا يخبره في الاعلى اذ معنى ثبوت اختياره مطلقا
 أن يقال له أعطه ما أنت أعلى أو أدنى فإذا كان بحيث لا يقبل منه الاعلى لم يحصل اختياره اليه فله ان وان اذ أنه اختيار لو طلب
 الساعي منه الاعلى فمكره أن يتصرف به أن عليه وأصله الأدنى اه فتح القدير (قوله في المتن أو دفع القيمة) قال الكمال فلا أدى
 ثلاث نسب الساعى عن أردم وسط أو بعض فثبتون عن بنت محض جارا للموصى عليه الوسط فليكن الاعلى داخل في النص
 والجديدة متبركة في غير الوارث من يقوم مقام الشاأار اربعة بخلاف ما لو كان متعلبا بأن أدى اربعة أفقر فثبتت عن خمسة وسط وهي
 قساويح الايجور أو كسوة ذات أدنى أو يابعدل أو ميين لغير الاعن أو بواحد أو أدنى أو ميين شافعي وسطين أو يعق عبيدين وسطين
 أو عدي شاة أو عتي عساياوى كلمه وسطين لا يجوز أما الأول فلا يجوز في الجود وغير معتبر عند المقابلة فنهها ما لا تقوم الجودة
 من اربعة تبرائله ن وأما الثاني فلا ريب للموصى عليه مطلقا في التوب في الكفارة لا بغير الوسط وكن الاعلى وغيره داخل تحت النص

الى الاول منه وعندهما يضم ولو كان عندنا خبر وأموال التصار تسمى كذا داهي في الخلاف وجه قوله ما ان علم الضم الخسبة عندنا وقد وجدت غيبات العلل وهو الضم على العلة كذا يجعلها علة في بعضها واما ركن الطعام المشروط عن الارض العشرة بعد أداء عشرة هاون عن الارض الخراجية بعد أداء سراجها وفي الصدقة اذا غطرت وله ان عنها اقام مقام عينا الاملاها وقد ادى كتماني الحول فلو ضمها الى ما عندهم من الصواب ادى في كذا يكون مؤذنا في كمال الواحد في العلم مرتين وقد قال عليه الصلاة والسلام لا تنفي في الصدقة بخلاف عن الطعام المشروط لان سبب الوجوب الارض التامة حقيقة لا الخراج باختلاف السبب وبخلاف عن الارض التي اخذت عن الخراج لان محل الوجوب المال لا الارض وسبب وجوب الخراج الارض التامة فكذلك بخلاف عن الصدقة التي اديت فطرته لان محل وجوب الفطرة نعمة المولى لا العبد لعل امواله بعد وجوبه ان كذا لا تسقط باختلاف السبب ولا تعلق بالمال في صدقة الفطر بل يسلب وجوبها عن الاجرام وسبب وجوبها من عودهم عليه على وجه الكمال فالضم لا يؤدي الى النفي لاختلاف التعلق ولان العشر يفارق ان كذا حتى لا يشترط فيه الملك ولا المال حتى وجب العشر في أرض والمكان مع انتفاء وجوبه ان كذا لا بل والبقر السائمة الموقوفة وانتفاء وجوبه ان كذا في مال المكاتب قلنا في ضم عن العبد عندنا خراج فطره نظر فان لا لصحاب لم وجوب اصدقة الفطر في عبيد النجاة وعلو بالتي في الصدقة واذا اختلف السبب لا ياتي في كذا هو الكفاية في انطافا فالحاصل ان نظرنا في اختلاف السبب فيجب ان يجب فهم ان كذا صدقة الفطر وان لم ينظر الى ذلك فيجب ان لا يضم عنهم بعد اخراج الفطر فويمكن الجواب بان الضم في البذل مع اختلاف السبب فهو ازل درجة والعين مختصة في ان كذا (٢٧٣) وصدقة الفطر في عبيد

ما ادى في كذا لمحت لا يضم عنها الى ما عنده من الاموال بخلاف الارباح والاولاد لانه تبع في حق الملك وليس باصل فكذا في شرائنه ولما قلنا عليه الصلاة والسلام من السنة عشر ائذون فليس كذا أموالكم فالحديث بهذا ولاز كذا في حق يحيى رأس الشهر وروا الترمذي وهذا يقتضي ان يجب ان كذا في الخراج عند يحيى رأس السنة ولا يجب فيه في حق القدر حتى اذا كان عنده ثلاثون بقر مثلا فاستفاد عشرة فانه يضم في حق وجوب السنة فكذا في حق الحول ولان العلة هي المباشرة في الاولاد والارباح الا ترى انه يضم الجس الى النفس في ابتداء الحول لتكثير التصاب بعد الحاجة ولا يشترط ان يكون رعا ولا مالا فكذا في انما الحول وهذا لان عند ما يتصرف في الحول لكل مستفاد لا يسبق حق أهل الفقة فانهم يستفلون في كل يوم ما في افسا بمصر جوبهم في بعض احوالها مشروا الحول الا لتيسر فيسقط اعتبار رعا وما وليس ثابت ولو ثبت ليس فيه ما يتفق مذهبنا لا نقول لا يجب ان كذا في مال حتى يحصل عليه الحول اما امواله او ثوبا كماله في حق الاولاد والارباح اذ اتى في النبي بخلاف عن السواك لا فلو ضم يؤدي الى النفي وهو من عته قال رحمه الله (ولو اخذنا خراج والعشر وان كذا بغاة لم تؤخذنا نرى) لان الامام لم يجمعهم والنجاة بالنجاة وقد كتبهم الى عله ان كتبنا لضمهم

التصاريح كالقصاص والدية فانه لا يجمع بينهما بخلاف الدية والكفارة في قتل الخطا لان المستحق مختلف مع اختلاف سبب وجوبها اه قال الكمال ولو كان له نصيبان نقدان فلم يرد ضم احدهما الى الثاني كمن ابل ادى في كذا وصاب آخر فهو عليه الف من حين الهبة نظر الفقهاء ويرى في احدهما اوله

(٣٥ - زبلي اول) أحدهما ضم الى أصله لان الترجيح بانها أقوى منه بالحال اه فان قيل علمنا ضم عندكم الجسد دون التو الذي ان رأى فيها القربا حيا طالما لم يقرأه كما قلتم في غيرها (٢) قد دافوا الاتصال غير الواجبية مع رودة فيها أيضا التو ان لم يكن علمه مستغنى صلي ان يكون مرجحها قال رحمه الله الا ترى ان أحد المالكين لو كان جارية فبها ألف ضارت لساوى أنفس شحال الحول على المالك ان اذ لا تصرف في ذلك المالك ان كان آخر حاله لا يضمنها له كان عليه ان يؤدي كذا نصف الحمار في نصف السنة والنصف الآخر بعد ستة أشهر وهذا محال فذا ثبت بعد هذا في الزيادة المصلحة ثبت في انفصل لانها كانت متصلة والضم مستحق فيها فلا يتغير بالاتصال اه غايه قوله حيث لا يضم عنها الى ما عنده من الاموال هذا عن ادبي حنفية بخلاف ما هو قد نص على الخلاف في الجمع اه (قوله رواء الترمذي) أي بمناو قيل امر قوف على عثمان رضي الله عنه اه غايه وكتب ما نصه واستدروا به هذا الحديث في الدعاة الى الترمذي ايضا لكنه ذكره بلفظه رواه من الشهر رأس السنة وما في الشرح موافق لما في الغاية ولا ينبغي ان المعنى على ما في الكايز واحد فاعلم اه (قوله اذا كان عنده ثلاثون بقر مثلا فاستفاد عشرة) أي بالولادة أو بالرجح حتى تصير المسألة تناظية يتناوبين الشاقي اه (قوله وهذا لان عندهما) كذا في نسخة فأي الهداية وكذا تحت ذلك أي عند رواد الارباح والاولاد اه (قوله يؤدي الى النفي) قال في القبر بوقوله لا تنفي في الصدقة فكسور مقصودا في لا تؤخذ في السنة مرتين اه (قوله ولو اخذنا خراج والعشر وان كذا بغير ما قلنا) البغاة قوم المسلمين خرجوا عن طاعة الامام العدل بحيث يستحلون قتل العادل وماله تأويل القرآن ودافوا ذلك وقالوا من اذن بصغرة أو كبيرة فقد كفر وحل قتلها لان توبتهم تنكروا بظهوره تعالى ومن رعى الله ورسوله فان بارحهم خلفا فيها اه كاك (قوله والنجاة بالنجاة) البياضي الاخذ بالجمع من جي الخراج جباية جمعه اه كاك (قوله بالنجاة) أي بالنقد اه كاك

(قوله حيث يؤخذ منه ثانياً) أي لانه خلاف اه غايه (قوله الذي فيه كالسلم) قال في الدبابة وكذلك ان اخذوا من اهل
الفتنة خراج رؤسهم لم يؤخذ منهم الامام بعضه ليعز من جديتهم اه (قوله لكونهم مقاتلة) أي لانهم مقاتلون اهل الحرب اه فتح
وكتب ما مضى من كتابهم في الامم والعقار ولا يصرفون اليهم اه دبابة (قوله عليهم من التبعان) أي المقاتلين جمع تبعه اه (قوله
قال الهندواني سقط) أي اذا فني عند الفتح آمن الصدقة اه (قوله وقال أبو بكر بن مسعود) في شرح الطحاوي عن أبي بكر بن مسعود
الاعشى ان جميع ذلك لان يسقط ونسب ما قاله للاسكافي عكس ما ذكره اه وفي المسوط قال محمد بن مسلمة وأبو مطيع البلخي أخذ
الصدقة جازعاً من بني عيسى بن بونين والي خراسان وحكي أن أمير لم وجبت عليه كفارة عن قتال الفقهاء بما كفر به عنه فأتوه
بالصيام ثلاثة أيام فجعل يبكي ويقول لشعبه انهم يولونني ما عليكم من التبعان فوق حالتكم فكفارتكم كفارة عن من لا يكلف شيئاً اه غايه
وعلى هذا وأوصى مثل ما له للفقراء صدقة الى السلطان الحارث سقط ذكره فاضحان في الجامع الصغير اه فتح (قوله اذا فني بالفتح
التصدق عليهم جازعاً مني) قال في المسوط وهو الاصح اه كافي قال السدوسي في هذا في الاموال الطاهرة أوالصادقة السلطان
قضى هو أداء الزكاة عليه فعلى قول طائفة يجوز والصحيح أنه لا يجوز لانه ليس الطالب بولاية أخذ زكاة الاموال الباطنة والباطنة
لم يصل الى مستحقه فظاهر او لا في ما قبله ان ظاهر من حال الباغي اه يأخذ عليه صدقة الى الشهوات وهما غنياء طاهرا اه كافي (قوله
في المتن ولعله في نصب) تنصيص على شرط جواز التجهيل ولو لم يأت قبل خمسة من ماتين ثم انحدر على ما تين لا يجوز وفيه
شرطان آخران ألا يتقطع النصاب (٢٧٤) في استاء الحول ولو قبل خمسة من ماتين ثم هلك ما في يدها لا بد منها استفاد

فلا يجتمع بخلاف ما اذا مر بهم ومثروه حيث يؤخذ منه ثانياً اذا مر على اهل العدل لان التصبر
من جهة حيث مر عليهم لان الامام الذي فيه كالسلم واشتراط أخذها من خارج وهو موقع اتفاقاً
حتى لو يأخذوا منه سنين وهو عندهم لم يؤخذ منهم شيء اتصالاً كذا في ما قلنا ثم يؤخذ منهم ما بقايتهم
بان يعيدوا ما أخذ منهم وبيننا ما تعالى لانهم لا يصرفون الى مستحقها فظاهر او قبل لانفتقها عادة الخراج
لانهم ما عرفه لكونهم مقاتلة وقيل اذا فني بالفتح التصديق عليهم أجزاء الصدقات أيضاً لانهم لو
حوسبوا على ما عليهم من التبعان يكونون فقراء وأما ما قلنا زماناً فهل تسقط هذا الحق وأخذهم من
أصحاب الاموال أهل حال الهندواني تسقط وان لم يضرهم ما في أهلها لان حق الاخذ به فكان الوالد
عليهم وقال أبو بكر بن سعيد يسقط الخراج ولا تسقط الصدقات لئلا كذا في البغاة وقال أبو بكر
الاسكافي لا يسقط الجميع وقيل اذا فني بالفتح اليهم التصديق عليهم يسقط والا فلا لئلا كذا في البغاة
وعلى هذا ما يؤخذ من الرجل في جبايات الخلة والمصادرات اذا فني بالفتح التصديق عليهم جازعاً مني
ولو أسلم الحربي في دار الحرب أو قاتلها في حروب أو قاتلها في حروب أو قاتلها في حروب أو قاتلها في حروب أو قاتلها في حروب
بأدائها كان عالمها بوجوبها والا فلاز كانه عليه لان الخطأ لم يلبه وهو شرط الوجوب قال رحمه الله
(ولو جعل ذنوبه لسنين أو لنصب صم) وقال مالك لا يصح لان السب هو المال السبي يكونه حولاً

فما الحول على ما تين جار
ما يحصل بخلاف ما لو تيق
الغدا هو ان يكون النصاب
كلما في آخر الحول ولو قبل
شاة من الاربعين وحال
الحول وعنده تسعة
وثلاثون فلاز كانه عليه
حتى ان كان صرفها الى
الفقراء وقعت فقلان
كانت فاقعة في دال السبي
أو الامام أخذوا لو كان
الاداء في آخر الحول وقع
عسى الزكاة وان انتقص
النصاب بأدائه ذكر في

النهاية قاله في الاصح وهو في فصل السبي خلاف العيص بل الصحيح فيها ان كانت في دال السبي وقوعها كاه فلا
يستردا وفي الخلاصة ترجح ما تادروهم حال على الحول لا لو انجز من ركائسها ثم حال الحول على ما قلنا لا زكاة عليه وعلى هذا
تصدق بشاة في الزكاة على الفقير من أربعين شاة ثم الحول لا يجوز في الزكاة ما لو عمل شاة من أربعين الى المصدق فخر الحول والناقة
يد المصدق جاز هو المختار لان الدفع الى المصدق لا يبرل ملكه عن المدفوع وبسطه من شرح الزيارات اذا جاز تخمس من ماتين فاما ان حال
الحول وعند ما تخرج وتخرج أو استغفلة لخدمة أخرى قال على ما تين أو تسعة من الباقي درهم درهم (التصل الاول) ان لم يرد
تنقص فان كانت تلك الخمسة فاشة في يد السبي فاقبل ان لا يجبر ان كانوا بأخذ الخمسة من السبي لانها تخرجت عن ملكه بالدفع الى
السبي وان لم تخرج فهو في معنى الفخار لانه لا يعقل الاسترداد قبل الحول وفي الاستصان تصبر ان كلفنا كذا في يد السبي
المقبوض يد المالك قبل الوجوب فبقاها في يده كفاها في يد المالك لان المجل يجهل أن يصبر كذا فتكون يد المالك فاعتبر أن يده
يد المالك استياطوا ان القول بقي الوجوب يؤدي الى المناقضة بيلها بالاول فوجب ان كذا بقيت الخمسة على ملك المالك تخميناً
الحول والنصاب كسلب تصبر ان كذا على عدم تقديرها يجب ان كانوا قلنا ليجتمع مقصودا على الحال لا مستنداً لا لو استندوا لوجوب ال
أول الحول في النصاب ناقصاً آخر الحول فيسقط الوجوب واما على ذلك الاسترداد لانه غير ثابت كمن هذه السنة فادام حق الوجوب
فأشأنه لا يكون له أن يسترد كن تصدق في سبع شرط انفس البائع لا يمكنه الاسترداد فالحاصل أنه نطق حق الفقراء به مع ضمان
المالك ولهذا لم يكن ضمانه له أعده القرض ليس ضماناً بطله ضماناً فيسقط القرضية وكذا لو كان السبي اسماً كالأهوا فغفها

على نفسه غير أن المال وجب التسل في القيمة وثبت كقيام العين في يده وكذلك لو أخذها الساي علة لأن الجملة إنما تكون في الواجب لأن قبضه موقوف واجب يكون فقره في تحقق حيث نسب الجملة وما قبضه غير واجب ولا يقال ما في ذمة الساي دين وإذا لم يكن من العين لا يجوز أن لا تقول هذا إذا كان الدين على غير الساي أما إذا كان على الساي فهو ركن حق الاختصاص فلا يبعد الطلب منه ثم دفعها إليه وإن كان الساي صرفها إلى الفقير أم لا والى نفسه وهو فقير لا يجب أن كاهل أن الساي ما موبىء بالصرف إليهم وأوصرف المال بنفسه يصير ملكاً يتصرفه التصليح فكذلك هنا ولو ضاع من الساي قبل الحل ووعد بها بعده لا يجب أن كاهل ذلك لأن المال أن يستردّها كالوَضاع في يد المال بنفسه موجد بها بعد واعيائه الاسترداد له غير أن كاهل هذه السنة ولم يصر قلت لأن البيع صار ضمناً فلم يردّها حتى دفعها إلى الفقير أم لا نعم إذا كان المال بينهما قبل هذا عندنا أم أعاد أي خفية ضمن وأصلها لو كبل يدفع الزكاة إذا أدى بعد أداء الملو كل بنفسه بمن علم بدائه أولاً وعنده إلا أن علمه (الفصل الثاني) إذا استفاد خمسة فتم الحل على مائتين بصير للمؤدى زكاة في كل الوجوه من وقت التجهيل والابتن هنا كونه الدين زكاة عن العين في بعض الوجوه ولا يجب عليه زكاة تلك الخمسة وإن كانت فاقعة عبد الساي أم أعنده فلا نرى الزكاة في الكسر وأم أعنده فلا نراها لحرر وجهها عن ملكه من وقت التجهيل وهذا التجهيل أغلبيها في مثل هذه الصورة مالم يملك مائتين قبلها كما سمع ولا يستردّها قبل الحل كما في خبره الاحتمال وهو عهز كاهل بأن يستقد قبل علم الحل غاية آلاف فلا تستردّها لا تجبر كاهل ذلك مالم يملك هذه العلة بالاتفاق (الفصل الثالث) إذا انتقص عاقي بمثل لا يجب في الوجوه كاهل فاستردان كاهل في يد الساي وإن استهلكها أو كاهل اقترضا وجهية الجملة ضمن ولو قصد قبضها على الفقراء أو نفسه وهو فقير لا يصح إيقعنا إلا أن تصدقها بعد الحل فيضمن عنده علم انتقصان أو لم يعلم وعندها أن علم ولو كان نهاده ضمن عند الكل (وإع) أن ما ذكر في الفصل الأول من أن الساي إذا أخذ الخمسة علة ثم حال الحل ولم يكمل الصاب في يد المال تقع الخمسة زكاة ناهي وجوباً زكاة في هذه الصورة لتبيل زوم الضمان على الساي لأنه لا علة في غير الواجب ذكر في مثلهم السائمة بخلافه يعترف بيبو قال ما حصلها إذا جهل ثابته من (٢٧٥) أربعين فتصدق بها الساي

فلا يجوز التمدد على الحل كما يجوز التمدد على أصل الصاب ولأن الاداسقاط الواجب من نفسه ولا إسقاط قبل الوجوب فصار كاداء الصلاة قبل الوقت وقال الشافعي لا يجوز التمدد في السنة واحدة لأن حوله لم يتحقق بسهولة فلا يجوز التجهيل قبل كمال النصب وإنما عليه الصلاة والسلام استسلم في العباس زكاة عين ولأن السبب هو المال الساي فظل المال أصل والتمس وصفه في غير بعد

فإنما في يده ما أعنده المال لأنه بدل ملكه لا يجب أن كاهل أن صاب السائمة بنفس قبل الحل ولا يكبل بالقرن فإن كانت السائمة فاقعة في يد الساي صارت زكاة ككلمة السائل في ما في يد المال ولو كان الساي أخذه من عائلته واستشهد على ذلك وجعلها لإمامة عملة فتم الحل وصد المائتين خمسة وثلاثون والمجهل فاقع في يد الساي فلا زكاة عليه ويستردّها لهما أخذها من العلة راتين ضمن ملكه فانتقص الصاب فلا تجب زكاة له أن يستردّها لأنها في يده بسبب ناسد فإن كان الساي بأعها قبل الحل أو بعده فليس جازر كل شئ من شرائعنا إذا باع جاز به ومن قيمتها لا يكون الثمرة لا تميل ملكه فإن غلبت كان هذا الاختلاف قلت لأما لغيره من ملك المجهل بذلك السبب فمن تم الحل يصير ضامناً بالقيمة والسائمة لا يكبل نصيباً بالدين كاذر كاهل ذومهما صدق الساي بمجهل من نقد أو سائمة قبل الحل فلا ضمان عليه بل أمان تقع فقلنا لم يكبل أو بعينه أن كان نصيبه ملك بعضها أو فرضاً أو بعده في موضع لا تعب الزكاة كالوَضاع من علم أو لا أعاد أي خفية وعندهما لا يضمن إلا أن علم الانتقصان كان المال بينهما بعد الحل ضمن عند الكل وقبله لأنهم في فتح التقدير مستخذ كراهي المقدر مجل زكاة إلى فقير قبل علم الحل لغت الفقير وأرد أو أسر تقع زكاة عندنا بخلاف الشافعي لأنه لو وقع قريبه بغيره عند دفعه إليه وفي المبسوط والقيود والفقير يرد يات الصاب إلى كاهل يجب عند علم الحل مستنداً إلى أول الحل قلت إذا كاهلنا الحل كالشرط لا يبيح أن يستدحل وجوباً إلى أول الحل لأن المعلق بالشرط يقتصر بلا خلاف ولأن الزكاة لا تجب إلا في المال الساي والحل أقيم مقام التمسك بالاشتمال على الفصول الأربعة والغالب فيها تفاوت الأسعار ويقوى هذا ما قاله واضع في ردياته إنما المجهل يقع زكاة من وقت التجهيل إذا استفاد بما يكبل به الصاب في عدة مواضع وذكر في موضع أن المجهل في يد الساي في القياس يستند الوجوب إلى أول الحل وفي الاحتصاص يقتصر على آخر الحل اه غايه وكعب على قوله ذو نصيب ما نصه ليس عليه يفرع مالم يكن له أر بمائة فجهل عن خمسة طمأناتها في ملكه أن يحتسب الزكاة في السنة الثانية (قوله فصار كاداء الصلاة قبل الوقت) بجماع أنه إذا قبل السبب إذا السبب هو الصاب للحل ولو يوجد اه فتح (قوله لأن حوله لم يتحقق) أي أن الصاب اه (قوله ولأنه عليه الصلاة والسلام استسلم في العباس الخ) وهو ما روى الترمذي وأبو داود عن علي أن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تجهيل زكاة قبل أن يحول عليه الحل بسرعة إلى التجهير وأذنه في ذلك اه كاهل وقال

في القاموس واما الحق سبحانه لا اله الا هو (قوله فبسمه نستعينه ان كلنا في الخلق) ولما كان اعمه الساعي لنفسه خنت وان اذام الى الفقير بقع نقلا
كذا في الايضاح والزيادات وقيل هو ما علق فقر المحقق في غنمه وعليه الفن اه كاي (قوله ونحن نقول النصب الاول هو الاصل)
أي في السيرة اه (مرع) وكذا النصاب كمللا وقت التجهيل ثم هلك جمع المال بحيث لم يبق من جنس ذلك المال حاجة مثلا ولا يمكن
تمت او لا يمكن منقضاء ولا شيء من فضاء وذهب وان قل ولا شيء من عروض القابلة ليقطع الحلول فصار ما قبل قطوعا ثم استغاد بعد ذلك من
ذلك الجنس من المال نصبا كمللا لخل الحلول ووجب فيه زكاة فاجعل لا يوجب عنه وأما ما بين من ذلك الجنس شيء يسير ثم استغاد قبل
تمام الحلول نصبا كمللا فمحل الحلول طاه صرح التجهيل وسقطت عنه زكاة فاسته اه طحاوي (فرع آخر) لوديع الامام المجهل الى فقير
فايسر الفقير قبل تمام حلول أمواله وأوردنا جازع ان لا كونه ناهيا عن الشافي فاته قال يسردع الامام الانا كان غنائه من ذلك المال ما
الصدقة لاقت كف الفقير فلا يضره غنا المحدث كالأنا فها الى التقرير بعد حلول ثم حدث ذلك اه طحاوي

(قوله أراد الطلب غير السوانم) أي لأن حكمها بين فصيلي اه ع (قوله يجب في مائتي درهم وعشر زبدنارا) أي ولا يعتبر فيها التقبيل الوزن كذا في شرح المعايير وفي شرح التدوير لا يقطع يعتبر فيها أن يكون قيمته مائتي درهم وفي البدائع والذهب ما يبلغ قيمته مائتي الدرهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقوما بعشر درهم اه وكب

باب زكاة المال

زاد المال غير السائمة والا فبغيره ما كان في ذلك من غير الصلاة والسلامة ما اربع عشر
مواضع لان المواضع غير السائمة لان ذلك السائمة غير مربعة في ربع العشر فلما رجع الله (صلى الله عليه وسلم)
ما اربع عشر درهم وعشرين دينارا اربع العشر) أي خمسة اربعين مائة درهم وصعد في اربع عشر
سائلا من اهل مكة عليه الصلاة والسلام في اربع العشر العشر وقال صلى الله عليه وسلم ليس بها
من خير اوراق صدقة والا فبغيره ما كان في ذلك من غير الصلاة والسلامة ما اربع عشر

من

أصحابه قطع الحامي والموردى وآخرون لأحب وقال الصداني بحجب وشنع عليه أمام الحرمين وواقع وعندهما التزمتت لما تان ثلاثا فغواهم بحب وعنه لاتعجب الحب والحياتن وبه قال ابن خنبل وعنه قرواطن وفي التاسع إذا كنت الماشي في السدد وقفت في الوزن لأحب وإن قل النفس اه غايه (قوله داروتنا) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم قال لو ربع عشر أموالكم (قوله وأمره على صلواته السالمة في الرقة) الرقة بكسر الهمزة وتشديد اللام في الغاية على الغاية وفي الدررية تغلق من العرب الفضة تتقلى المضروب وغيره والرقة تختص بالمضروب وأصلها ورق اه قال في الغاية وتقول صاحب البيان من الشافعية عنهم إن الرقة هي الذهب والفضة قال النووي وهو غلط فأخس قلت قد ذكر السفاقي في شرح البضارى أن الورق قام لهما كما قاله صاحب البيان وقال تغلب وهو أصح التأويلين اه (قوله ليس يملكون خبز أو أوق صدقة) أخرجه البضارى هكذا ليس لهما دون خبزة أو سبعة ولا يملكون خبز دون صدقة ولا يملكون خبز أو أوق صدقة لأن خبزهم مسلم ليس دون خبز أو أوق من الورق الحديث اه فتح وكسب على قوة خبز أو أوقاصه قال الفسلى في شرح الموطن الرزاق من بعده رزاة الجمع فيقول أو أوق وهو خطأ اه (قوله والأوقية كانت الخبز) ضم الهمزة وتشديد الباء جمعها أو أوق بتشديد الباء وتخفيفها قال القاضي عياض في الأكل وأما ذكر غير واحد أن يقال وفيه فخر أو وسمي السباني أن يقال وفيه يجمع على أو أوقا كقوله كرا اه غايه قال في التمع والأوقية أوقية فتدك تالعمه فزادهم في الأوقية لأنها صلحها الحسنة وقيل هو صفة قاله رزاة مسلموه من الأوق وهو التقل وبذلك كرم في غايه

ابن الأثير لا الأول قال وهو زعمنا شاعرا شجاعا جامع وصنف مثل أبقية أنافي وألف ورجل عاقل في الحديث وثقة وليس بالعالية اه
(قوله فذائع الورك) بفتح الواو وكسر الراء لفتح فذائع الورك وهو اسم سكوب الرأوه وهو قس وهو اسم لفظة وقيل للذراع خاصة
اه غايه قوله وهو اسم لفظة أم حضروية كانت أغبر مضروبة اه (قوله وقال عليه الصلوات السلام لمذاخ) رواه ابن الأثير في غايه
(قوله لمأوى جبار) عليه الصلوات السلام قال ليس في السلي ركاه ذكر في الإمام اه غايه (قوله وفي جندنا هم سكان) أي سوادان
(قوله في المترو لوتريا) قال في المغرب التبر ما كان غير مضروب من الذهب والفضة اه غايه (قوله في المأوى وحليا) سواء كان مبالا أو لا
يجب أن يضم الحاتم من الضمة وحلية السيف والمصنف وكل ما انطلق عليه الاسم اه فتح (قوله في بيدي فضفت)

من عشرين ديناراً واحدة وفي عشرين ديناراً نصف دينار وقال عليه الصلاة والسلام لعادس بنه
الى العين خاذل بلع الورق ماتي درهم غفسته خمسة دراهم قال رحمه الله (ولو نرا اوحداً وآتية) أي
ولو كانت الفضة أو الذهب طلياً وغيره فحبب فيها الزكاة وقال الشافعي لا يجيز لك فتح على الساء
وخاتم الفضة جراح الماروي يبرأه عليه الصلاة والسلام قال ليس في الخمر ركن ولا خميتن في مباح
وليس نيام اه فتباه ثياب البذة ولما اراد احد حبس المخرج هرو من شخص عن أبيه عن جده ان
امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها نعلان فوجد فيهما مسكناً غليظتين من ذهب فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اتعطين زكاة هذا قالت لا لا يا رسول الله يسرك أن يسورك الله ما يوم القيامة
يسوران من نار غلظهما وألقتهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله قال
السوي استناد حسن وقالت عائشة رضي الله عنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم مرأى
بدي تفخضت من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقلت سمعتن أترين في يميني برسول الله فقال أنؤدين
زكتهن قلت لا أو ما شاء الله قال حبسكن من النار أخرجه المالك في المستدرک وقال هذا حديث صحيح
على شرط الشيخين وقال أم سلمة كنت ألبس أوصاحاً من ذهب فقلت يا رسول الله كنز هو فضل ما بلغ
أن تؤذي كاه فسرك فلبس بكنت أخرجه المالك في المستدرک وقال صحيح على شرط البخاري
ورواه أبو داود أيضاً وهو قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة لا يمسوا ولا الحسنى فلا يجوز
أخراجه بالرأى وكذا الأحاديث التي رواها في أول الباب تتناولها وماروا من حديث جابر
لا أصل له قاله البيهقي وقوله لميتن في مباح وليس نيام لا يفعله إلا من الغيب والفضة لا يشترط فيها
حقيقة الثمن ولا تستغفر كتبتها لاستعمال الأثر أي أنها إذا كانا ميتين لا تتفق أو كانا في الرجل
أوحى للمرأة أكثر المعتاد فحبب فيها الزكاة جاحطوا وكانا ثياب البذة البذة الملوحة ولأنها مخلقة
أنما التصار فلا يحتاج فيها إلى الثمن أو لا تحل الفضة لاستعمال بخلاف العروض وسائر الجواهر
من اللآلئ والياقوت والقصص كلها لأنها مخلقة فلا تبذل فلا تكون القصار إلا بالثمن قال رحمه الله
(ثم في كل شخص بمصاه) أي في كل شخص فصاب فحبب فيه مصاه وهو أربعون دراهم من الزرق حبب
فيهم درهم ومن الذهب أربعة دنانير فحبب فيها ثمانين وهذا عند أبي حنيفة فزعمه القهوجي قول عمر بن
الخطاب وقال أماناً على الماتين فزعمه مصاه وهو قول الشافعي رحمه الله يقول على ربح الله عنهما
زاد فحبب نك وكان في كل آي بكر الصلبي رضي الله عنه وفي الزكاة ربع العشر ولأن الزكاة
وجبت شكر العمة المال واشترط التصاب في الابتداء فيحقق الثمن ولا يفي لأشراطه عندك فما
لا يلزم التقسيم ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعادس وجعل في الزكاة بلع الورق ماتي درهم
فيها خمسة ولا بأخذ عما زاد حتى يبلغ أربعين درهما ولأن الخمر جندوق وفي إيجاب الكسور ذلك

قول عن ابن الخطاب) أي وأبو عيسى الأشعري ورواه عن الحسن بن علي بن فضال (قوله فليأخذوا من التقيص) قال في
الدواء الأناط السواثم أعني السباب بعد التصالح إذ يجب التقيص لما دخل من إيجابه والترك على الملك وهذا الحق
مفترق دونهما كذا في الأضاح اهـ (قوله وفي إيجاب الكسوف) بيان أنه مصحح من أربعين من جهة وهذا لا يوقف على
حقيقة مختلفة لا خلاف كتأثير عند له سبحانه اهـ غاية قال العلامة في فتح القدر ونفاة إذا ما فقامت في درهم وصيغة دأه وجب
عليه على قولهما ما جفوسه وأربعين أربعين درهم فكذا في ردي حتى يات السنة السابعة كان الواجب عليه في كل ما في درهم

ودرهم ووزنه ثلاثة وثلاثين من درهم وقد لا يعرف هؤلاء أوفق لبقا من كرات لثانها تدور بمغروصا **اه** (قوله ولو أذى أربعة جسدته فبها خمسة دراهم) قال في السدائع ولو أذى شاة حية عن شاتين وسطين لثانها شاتين وسطين جاز لا لا الحيوان ليس من **هـ** والارباب يولدون في غير **هـ** والارباب في شاة واحدة لا يرى لها حوز يسع شاتين شاة فيقدر الوسط يقع عن نفسه وقد رغبة الجلود يقع عن شاة أخرى وان كان من غير مرض النجاسة فان أذى من الصاب ربع عشرة يجوز كعسا كذا لانه أذى الواجب بكاه وان أذى من غير الصاب فان كان من جنسه راي فيه حصة الواجب من الجسد الوسط والارباب ولو أذى مكان الجسد الوسط لا يجوز الا على طريق التقويم يذره وعليه التكيل لان المروض (٣٧٨)

متقومة ولهذا ولو أذى نوبا جيسا عن ثوبين رديين يجوز وان كان من خلاف جنسه فبها فيه قيمة الواجب حتى اذا أذى نقص مثلا يجوز الاخذ به (قوله ولو أذى من جنسه) أي باب أذى من الذهب مثلا وقوله تعتبر القيمة أي ما يابى سبعة ونصفا وفي القنود أن زك من عين الابريق أذى ربع عشرة ويكون القنود شريك في ربع الفضة وان أذى من جنسه عدل إلى خلاف الجنس وهو الذهب عند محمد **اه** غايه وكتب على قوله تعتبر القيمة أيضا ما به كالمصنف **اه** غايه (قوله مما به الكاشين) أي رأيت ناسا واربعة وري بين المولى ومكاتبه **اه** (قوله بل معسلة الارواح) تبع الشارح صاحب العاقله قال بعد ذكره لثواب الاكل وهو انه علمنا معاملة الكاشين فان

وقول على لا يمرض المروع وكذا كك أي يكره أن يمرض أن يكون مراد به رقة الصاب قال رحمه الله (والعبرونهم ما كانه ووجوه) أي يفتقر في الذهب والفضة أن يكون المؤدى قد اوجب وزنا ولا يترتب عليه القيمة وكذا في حق الواجب يعتبر أن يبلغ وزنها ما يابى ولا تعتبر فيه القيمة أما الاكل وهو اعتبار الوزن في الاداءه وقول أي ضيفه وأي وسفدره مما الله وقال زفر تعتبر القيمة وقال محمد يعتبر النفع للفقراء حتى لو أذى من خسر دراهم جيا خسرته فبها قيمتها أربع دراهم جيا جاز عند محمد يكره وقال محمد زفر لا يجوز حتى يؤدى الفضل لان زفر يعتبر العينة ومحمد يعتبر الأضع وهو ما يعتبران الوزن ولو أذى أربع مئة فبها خمسة دراهم عن خمسة دراهم لا يجوز الا عند زفر لما ينالون كاه ابريق فضته وزنه ثمانون قيمة لصناعته ثمانون أذى من العين يؤدى ربع عشرة وهو خمسة فبها خمسة ونصف وان أذى خمسة فبها خمسة مائة عند محمد وقال محمد زفر لا يجوز الا أن يؤدى الفضل ولو أذى من خلاف جنسه تعتبر القيمة لاجماع زرغان العينة لانه كذا أذى من خلاف جنسه ولا يمرض بالاربابين المولى وعبدوكذا يقول محمد الا انه احتاطا لمطالب الفقراء فاعتبر الاتع وهو ما يقول الجوده في الاموال بالروية لقيمة لها اذا قولت بجنسها وقوله لا يمرض المولى وعبدك قلنا علمنا معاملة المكاتب حتى استقرض من ابل بمعاملة الارواح حتى اجاز نصرفا فانا من ابريقا وغيره ولا يقال فيه تنصيع الجوده على الفقراء فوجب أن لا يجوز كلاب الوصى ذابا بالوصى وزنه من الدراهم وهو أقل من قيمته كالرخص اذا اوصى بوصى وزنه قد نزلت ماله وفيه أكثر من الثلث لا ما يقول الابو الوصي تصرفه ما قبله لا نظره ولا نظره والمريض يجوز حتى العسر ماله والوزن في الجوده يسع الجوده عليهم وأما الثاني وهو اعتبار الوزن في حق الواجب فجمع عليه حتى لو كان له ابريق فضته وزنه ثمانون حوسن وفيه ثمانون لا يجب فيها المكاتب وعلى هذا الذهب قال رحمه الله (وفي الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة من وزن سبعة مثاقيل) أي يعتبر أن يكون وزن كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمثقال وهو الدينار عشر وزن قيراطا والدراهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعرات والاصل فيه أن الدراهم كانت مختلفة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وقد من أي بكر وعمر على ثلاث مراتب فبعضها كان عشر قيراطا مثل الدينار وبعضها كان اثني عشر قيراطا ثلاثة أخماس الدينار وبعضها عشر قيراط نصف الدينار فالاول وزن عشر قيراط والعشرة منه وزن العشر من الدينار والثاني وزن ستين أي كل عشر منه وزن ستة من الدينار والثالث وزن خمسة أي كل عشر منه وزن خمسة من الدينار فوقع التنازع بين الناس في الايقاف والاسد فافاخذهم من كل نوع درهم مائة مثاقيل لانه قد اراههم متساوية فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطا في العمل

ويكن أن يباعه الامة لتعاملها الارواح حتى صح اقتراضا وتربعا تافا واعتقالا لمكاتب لا يصح منه شيء من ذلك عليه والاصحاب الذين كانوا غير الاول لم يسلط **اه** قوله واعتاقه أي وأوجب علينا الحج والزكاة ما ثبت لنا منها وجوز لنا التزويج والاباح من النساء **هـ** (قوله وبه امانة حوسن وفيه ثمانون لا يجب) أي أو محمد لما رأى من الفقراء بعد الواجب وكال الصاب **اه** فاه (قوله وعن هذا الذهب) قد تقدم ما ذكرنا من الاضع ومالك الدينار قال راجع أول الباب **اه** (قوله فخرج كل درهم أربعة عشر قيراطا) ان الحج عنه ذو ربع قيراطا لثانها أربعة عشر من اعلان ملكه كمال الشارح رحمه الله من أن الدراهم كانت مختلفة في زمن عمر رضي الله عنه فأنشئ كل واحد من هذه الجنود على الظهيرية بمختلف طراز كفي الاختيار شرح المختار من أن الدراهم كانت مختلفة على عهد عمر رضي الله عنه بعضها اثنا عشر قيراطا وبعضها خمسة عشر قيراطا وبعضها عشرة قيراطا وكان الناس مختلفين

في معاملتهم فشاؤهم من الصلابة فقال بعضهم خذوا من كل نوع فأخذوا من كل نوع ثم قبلوا أربعة عشر قيراطا فخط درهمها ثمان
 العشرة مائة وأربعين قيراطا وذلك تسعة مثاقيل اه وما في الاختصار ما وافق في البسوط والتي لا يختلف (قوله وذ كرفي الغاية) أي
 تقلا عن القصير والتشجيع شمل الذين قال العلامة كمال الدين رحمه الله ثم ما ذ كرفي الغاية من دراهم مصر فيه نظر على ما اعتبر وفي دراهم
 الزكاة لاهان أراد ما عليه السيرة فقدره بالزكاة شعيرة زاد كان العشرة وزن سبعة أوقيل والاختصار ما ذكره في عتبة في ما تقدمناه فهو
 اذن أسغر لا كبر وإن أراد ما عليه السيرة فبان كوقع تفسيره في تعريف السجود في الطول فهو خلاف الواقع الذي وقع في دراهم
 مصر لا يزعم أربع وستين شعيرة لأن كل ربع منه مقدار أربع ترابيع وانظر في مقابلة أربع ثلثات وسط اه (قوله لأن الدرهم
 لا يتناول) لاجل الاتباع اه (قوله وإن كان العالي فيه الفش الخ) لأن الفش فيه العشر وسعته كذا في الزكاة الحسن عن أبي حنيفة
 الزكاة تجب في الجلب من الدرهم والزيوف والنهرية قال لأن العالي فيها كلها الفضة وما (٢٧٩) يبالغ فضته على غشيه ذكوله

بسم الدرهم مطلقا والشرع
 أوجب بسم الدرهم
 وإن كان الغالب فيه الفش
 والفضة فيها مغلوبة فإن
 كانت رابضة وأيمكها
 لقاصرة تعتبر فيها فإن
 بلغت قيمها مائتي درهم من
 أفض الدرهم انتهى تجب فيها
 الزكاة وهي التي الغالب عليها
 الفضة تجب فيها الزكاة
 والأدلة اذ يأتى وإن لم
 تكن رابضة لمصلحة لقارة
 فلا زكاتها إلا أن يكون
 ما فيها من الفضة يبلغ مائتي
 درهم وإن كانت كثيرة اه
 (قوله لاحالا) أي يكون
 (قوله ولا ما لا) أي بالزيادة
 اه (قوله ذكر أبو نصر) أي
 في شرحه في ديوانه وأبو نصر
 هذا هو الذي قطع اه (قوله
 وقيل يجب فيها درهمان
 ونصف الخ) قال صاحب
 السباع حكى في هذا من
 أكثره عن المتأخرين اه

عليه إلى يوم اهنا في كل شيء خلا للشافعي وما في النكاحات وذ كرفي الغاية أن درهم مصر أربعة
 وستون حبة وهو أكبر من درهم الزكاة فاحتمل منه ما تموتون درهم واحدتان قال رحمه الله
 (وقال الورق ورق لا حبة) يعني إذا كان الغالب على الورق الفضة فهو موزع ولا يكون عكسه فضة
 وهو أن يكون الغالب عليه الفش وأما هو عرض لأن الدرهم لا يتناول في قليل غش وتخلو في الكثير
 بجللة الفضة فاصلة وهو أن يزعم في التعريف اعتبار الحقيقة فإن كان الغالب فيه فضة تجب فيه
 الزكاة كسما كان لا فضة وان كان الغالب فيه الفش ينظر فإن لم تكن القارة تعتبر في مائتي درهم من
 القارة ينظر فإن كانت فضة تنظر تعتبر في مائتي درهم من الزكاة إن بلغت مائة أو أكثر وإن لم تكن
 حين الفضة لا يستلزم فيه التبرع ولا القيمة على ما تقدمه وإن لم تنظر من فضته فلا شيء عليه لأن
 الفضة قد هلكت فيه ادله يتفجع بالاحالا ولما لا يقبض العبر في الفش وهو عرض فيشترط فيه نية
 التبرع فصارت كالتبرع المبرور به الذهب قال خليل في الفرق بين الفضة المغلوبة وبين الفش المغلوب
 حتى اعتبرتم الفضة المغلوبة وأجرى به عليه أحكام الفضة ذكاته تنظر منه ولم تعتبرها الفش المغلوب
 بل جعلت كفضة فلما الفرق بينهما أن الفضة تامة في كثير الفش حقة حالها بالوزن والبالا ذكاته
 بخلاف الفش المغلوب فإنه لا يظهر حاله ولا يخص ما لا يلحقه وعلى هذا التفصيل ذهب
 الفشوش وأما لم يذكر ما في دراهم الله تعالى لأن حكمه يعرف بيان حكم الفضة المغشوشة وإن كانت
 الفضة والفش سواء ذكر أو أنصر أمه تجب فيه الزكاة احتياطاً وقيل لا تجب وقيل يجب فيها درهمان
 ونصف وكان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل أوجب الزكاة في الفطر بقية والعدلية في كل مائتي درهم
 خمسة دراهم عند أن الفش فيها غالب فصاها فالأوجب اعتبار القيمة فيه لا الوزن والذهب المغلوب
 بالفضة إن بلغ الذهب ثمانين ألفاً وجب فيه الزكاة الذهب وإن بلغت الفضة ثمانين ألفاً وجب
 فيه الزكاة والفضة وهذا إذا كانت الفضة غالبية وأما إذا كانت مغلوبة فهو كذهب لا أعز وأعلى قيمة
 قال رحمه الله (وفي عرض تجارة يبلت تصب ورقاً وذهب) يعني في عرض التجارة يجب ربع العشر
 إذا بلغت قيمته من الذهب أو الفضة تصابا أو يعتبر فيما لا يقع أيهما كان أضع لساكن وهو مغلوب
 على قوله في أول الباب في مائتي درهم وعشر يزيد ما زاد ربع العشر واعتبار الأضع منه في حنيفة
 ومعهان يقوم ما يبلغ تصابا إن كان يبلغ واحد مائة أو يبلغ لا ترا احتياطاً في الفقراء وفي الأصل خبره

غاية قال الحق في العزم ولا يجزئ أن المراد قبوله لوجوبه تجب في الكل الزكاة في ما تسع حصة دراهم كأنها كلها فضة لا ترى إلى
 تعليله بالاحتياط وقول النبي صلى الله عليه وآله لا يثبت كونه على اعتبار أن يخلص وعندهما بضعه إليه فخصه
 درهمان ونصف وحنيفة في المسئلة لا تقول لأن على هذا التقدير لا يتحقق أحد فكأنه ثلاثة أقوال ليس واقع اه (قوله
 في السن وفي عرض مائة الخ) العروض جمع عرض يقتضيه طعام الدنيا كذا في المغرب والصباح وفي الصباح والعرض يسكن الزاء
 المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدرهم والدينار وقال أبو عبيد العروض الأمتعة التي لا بد منها كليل والوزن ولا يكون سواها زكاة
 فعلى هذا جعلها خارج عن السكنى أو في لاه في بيان حكم الأموال التي هي غير التقدير الحيوانات كذا في النهاية قوله غرا قد
 والحيوانات ممنوعة بل في بيان أموال التجارة حيواناً أو غيره على ما تقدم من أن السائمة التبرع للقارة تجب فيها كذا في القارة است
 من جنس ما يجب فيه كذا السائمة كالأبل أو لا كالبغال والحمير والصبوب اعتبارها ما جاع عرض بالسكنى على تفسير الصباح يخرج

التقود فقط لاعي قول أي عبد وادعني في النهاية بقوله هذا فاعرف عليه ما خرج الحيوان اه فتح التقدير (قوله وعن أي يوسف انه
 بقومه الخ) رواده عنه محمد قال في الفاقة وعه التقدير وهو محمول على ما إذا لم يكن بينهما تناقض اه (قوله بما اشترى) أي لانه أصله اه
 غايه (قوله بقومها بالغالب من التقود) كما قال محمد اه (قوله وعن محمد أنه يقومها بالثمن) رواده عنه محمد بن سميعة اه غايه (قوله
 كافي المصنوب) أي اعتباراً بالحق الله تعالى بمفروق العباد اه غايه (قوله ما عاشرنا في أرض خراج) أي ساوى ما تاتي درهم (قوله وكذا
 إذا اشترى أرض عسرا) قال (٢٨٠) في الفاقة وعن محمد لو اشترى أرض عشر تقبارة نجح بالزكاة كتبع العشر اه

لأن الثمن في تقدير قيمه لا شامهم مساواه وعن أي يوسف أنه يقومها بما اشترى إذا كان الثمن من التقود
 لا ما قرب له فرفة الملية لأن الظاهر أنه يشتره بغيره فبقيته وان اشترى بها بغير التقود يقومها بالغالب من التقود
 وعن محمد أنه يقومها بالغالب على كل حال كافي المصنوب والمستعمل وأروش الحسابات ويقوم
 بالمصر التي هوي وان كان في مغازة يقوم في المصر التي بصير اليه وان كان له عبد تقبارة قبلها خرق يقوم
 في ذلك البلد التي به العبد ويقوم بالضرورة وقوله في عروض يجار ليس يجري على الخلقه فأنلو
 اشترى أرض خراج وقواها القليلة أن تكن القبارة لأن المراج واجب فيها وكذا إذا اشترى أرض عشر
 وزرعها أو اشترى بذر القبارة وزدعه فله يصيبه العشر ولا تجب فيه الزكاة لأنه مال لا يمتنع على
 ما عرف في موضعه وان لم يزرعه وجب فيه الزكاة بخلاف ما خراجه حيث لا تجب فيها الزكاة وان لم
 يزرعه لأن المراج يجب التمكن من الزراعة فمعن وجوب الزكاة إذا لا يشترط فمع حقيقة المراج ولا
 كذا العشر والاعيان التي تشترها الإبراء على ما لو لم يصيبها الزكاة كان لها أن ترقى العين كالصنغ
 وصل عليها الحول عندهم لأن ما أخذ من الآخر في حكم العوض عن العين ولهذا كفته أن يحصل من
 بوفيه الأجر وان لم يكن له أن ترقى العين لا تجب فيها الزكاة كالصان والاشنان ونحو ذلك وكذا حطب
 أخبار والدهن الذي لا يخالف اختلاف السهم الذي يشتره ما أنه لا يخصصه على وجه الخبز فانه من باقية بيعه مع
 الخبز فتجب فيه الزكاة قال رحمه الله (وتعسا التصايف في الحول لا يضران كل في طريقه) أي إذا كان
 التصايف كسلا في ابتداء الحول وانتهاه منقصه فليما بين ذلك لا يسقط الزكاة وقال زفر رحمه الله
 يسقطها لأن حولا لا يحول على الحساب كمال شرط الوجوب بالتص ولو وجد وقال الشافعي في الساعة
 مثل الحول يفر وفي عروض القبارة يعتبر التصايف أي آخر الحول خاصة لأن التصايف به اعتبار القبة
 فنسب على صاحبها تقويمه في كل ساعة لأن القبة باعتبار رغبات الناس فيصير عليه معرف فخرهم
 في كل ساعة فسقط اعتبار دفع المراج وفي آخره لا يمنعه لاهوق الوجوب والزكاة لا تجب إلا في
 التصايف بالنسب ولما أن الحول لا يتعدى لاعي التصايف ولا تجب الزكاة إلا في التصايف ولا يمنعه فهو بسقط
 الكمال فليما بين ذلك المراج لا يملك المالك حولا على حاله وتظهر العين حيث يشترط فيها المالك حالة
 الاحقاد وحالة نزول الجزاء ولما بين ذلك لا يشترط إلا أنه لا يضمن ما ضمن من التصايف التي انعقد عليه
 الحول لعدم الاستفادة به لأن هلاك الكلي يبطل انعقاد الحول إذا لم يكن اعتباره بدون المال وعلى هذا
 قالوا إذا اشترى عسرا القبارة ساوى ما تاتي درهم تقصير في أثناء الحول ثم تغفل والحل يساوى ما تاتي
 درهم يستأنف الحول قبل بطل الحول الأول ولو اشترى شيئا ساوى ما تاتي درهم فانت كلها وبيع
 بطلها وصار يساوى ما تاتي درهم لا يبطل الحول الأول بل يزكها إذا انتهى الحول الأول من وقت الشراء
 والعسرة بينهما أن العسرة انقضت هلكت كلها وصارت غير مال فأنقطع الحول ثم الفضل صار مالا
 مستحقا للغير الأول والنسيب ما مات لهم ذلك كل المال لا شعرها وصوفها فخرها يخرج من أن يكون
 مالا في يبطل الحول لبقاء البعض قال رحمه الله (وتضمن قيمة العروض إلى الثمن وبالعقب إلى القصة قيمة)

(قوله وان لم يكن له أن ترقى العين لا تجب فيها الزكاة) كافي المصنوب والمستعمل
 العين الخ) لأن ما يأخذ
 الإيجور هو الزاد عمله لا بأداء
 تلك الاعيان اه غايه (قوله
 كمال الصان والاشنان
 الخ) أي القليل والعرض
 اه غايه واعلم ان الكافي
 رحمه الله تعالى مشي في
 القربة على أن العنق
 والدهن لا يبيع بالملح
 فيسب ما ترقى العين
 فأوجب فيه الزكاة وعزى
 ذلك إلى تساوى فاصطن
 والظهير به توجه على ذلك
 الكمال في الفسخ وما ذكره
 الشارح رحمه الله موافق
 لما ذكره السروحي رحمه
 الله في العاية والله الموفق
 (قوله وكذا حطب انبار)
 أي والمخ الخبز اه غايه
 (قوله والدهن الذي لا يخالف)
 وكذا لو اشترى قلوبا انفق
 لا تهاضر ذكره في المنسوط
 اه غايه (قوله ان كسر)
 قال في الصباح كل الشيء
 كولا من باب قصد الاسم
 الكمال وكل من أوجب قرب
 وضرب وتعب لغات لكن
 باب تعب أوردوها كذا في

الصباح (قوله ولا تمنعها) أي في ابتداء الحول وانتهاه (قوله إلا أنه لا يضمن ما ضمن من التصايف الخ) حق
 لوني درهم وأقل منه ما استفاد قبل فراغ الحول حتى تملي تصايف زكاة اه فتح (قوله ليعلم الاستفادة) أي لو كانت فضة اه غايه
 (قوله لأن هلاك الكلي يبطل انعقاد الحول) أي وجعل الساعة حاوية كالهالك الكل أو ردوا المغير على كل بر منته بخلاف التصايف في
 الفات اه فتح (قوله لا يبطل الحول لبقاء البعض) إلا أن هذا يخالف ما روى ابن سميعة عن محمد اشترى عسرا ما تاتي درهم تقصير بعد
 أربعة أشهر فلم يضمن سبعة أشهر أو خمسة أشهر الإبراء صار خلا يساوى ما تاتي درهم فتمت السنة كان عليه الزكاة ما عدا القبارة كما

كان اه فتح القدر وفي النافذة القص القدرى في شره ان حكم الحول لا ينقطع في مسنة العصور سوى فيهم او قبل في لو اذ ابن جماعة ان الحول لا ينقطع في مسنة العصور كذا كرم القدرى هكذا كرم في التخيير وهو موافق لذلك في المحيط من التسوية بينهما اه قوله لا ينقطع أى لان الخمر مال معتقوع عندها اه كاكى في جرح يده في يفتي الذين في خلال الحول لا ينقطع حكم الحول وان كانت مستقرة وقال زفر قطع اه كاكى (قوله يوم فية العروض الى الذهب والفضة) أى وهذا لا ياجع اه كى (قوله وان اختلفت جهة الاعداد) أى فالتفتان التجدد وشهوا العروض بحالا اه باكير (قوله دلالة الافراد) أى فان النصب لا يكبل بالقيمة بل يكبل بالوزن كثر القيمة أو قلت اه دراية (قوله ولنا ما روى عن يكرى) قال لكل درجة له ثميمة كرم مثيلتان عن يكرى بن عبد الله وساقه اه (قوله من السنة ان يضم الذهب الى) ذكر مصاحب السوط والبدائع وغيرهما في كتاب الفقه اه غايه قال في الفتح وحكم مثل هذا الرجع اه (قوله والسنة اذا اطلقت برأيه السنة التي) على الله عليه وسلم ولو كان لارادته العاصمة فهمي بحالنا عرف في الاصول اه كاكى وكسب ما قصه كراير الهمام في ففقات المبتونه ما وافقه وفي شرح الاقطع في باب الجمعة ما وافقه قال الكا في شرح المار اذا قال الراوى من السنة كذا ما صدقناه أمهنا المتقديس وأصحاب الشافعي وجهوا أصحاب الحديث بحمل على سنة الرسول وعند الكرخي والقاضي أى في مدوغل الاسلام وشي الاثمة ومن تابعهم من التاخرين لا يجب حمل على سنة الرسول الا بلبيل وكذا الخلاف في قول الصحابي أمر ناكبنا أو نهيان كذا اه (قوله لما) (٢٨٩) يمكنهما أى التمسك والتمسكة اه

(قوله وانما يحقق هذا المعنى الخ) فكذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر وإذا جاز تكميل نصاب الفضة والذهب فمضمون التوب أو العبد بالقيمة فالى أحدهما أولى اه غايه (قوله وما لا يجري الرأيهما) لاختلافهما من أى لحيث لم يرد صدقهما الا أحدهما في الرأيهما فكانت شبهة العلة لا الحقيقة فثبتت شبهة الفصل وهو ربا السنة اه كاكى

أى تضم فية العروض الى الذهب والفضة ويضم الذهب الى الفضة بالقيمة فيكبل بالنصب لان لكل جنس واحدا لثباتها المتبادرة وان اختلفت جهة الاعداد وسويان كذا باعتبارها وقال الشافعي رحمه الله لا يضم الذهب الى الفضة لانها جسدان مختلفان حقيقا بل شاهد ومكاش في لا يجري الرأيهما فصلا كالأبل والبقر والتمه يختلف عروض الصلوة حيث تضم اليها لان ذلك اه كذا في كفاية وذهب لان وجوبها في العروض باعتبار القيمة وهي دراهم أو دنائير وأما وجوبها في التصدق باعتبار قيمتها لا باعتبار القيمة دلالة الافراد ولنا ما روى عن يكرى بن عبد الله بن الأشج أنه قال من السنة أن يضم الذهب الى الفضة لا يجب الزكاة والسنة اذا اطلقت برأيه السنة التي على الله عليه وسلم ولنا ما جسد واحد باعتبار بن باعتبار السب فان الزكاة تصب فيهما وجوبها في ملكه ولا تعتبر جهة ما سكه لماذا يسكنهما كونهما الصلوة حقة واعتبار الحكم بالارواح فيه وبع العشر وهذا المعنى لا يتفق لغيره من أموال الزكاة كالأبل والبقر ونحوهما وانما يحقق هذا المعنى أن نصاب أحدهما يكمل ربا بكل من نصاب الآخر وهو عروض الصلوة فمن المحال أن يكون كل واحد منهما جسد عروض الصلوة فيضم اليهما أن لا يكون أحدهما من جنس الآخر وهذا خلف وانما لا يجري الرأيهما لاختلافهما صورة واستدلاله بجملة الافراد غير مستقيم لان القيمة اعني بلفظ ذلك عند المقابلة فيه فقط ماد كرم الشيخ رحمه الله من أن أحدهما يضم الى الآخر القيمة قول إلى خيفة وعندهما يضم بالاجزاء

(٢٦ - زيلي اول) (قوله ثم زاد كرم الشيخ رحمه الله الخ) قال في القاية أيضا ويرد على أبي خيفة هنا سؤال فانه لا يرى ضم من السوا التي زكيت الى ما مع من الدراهم يمكن قبولها لاجل التثني في الصدقة وأوجب ضم من أعمد الى أى صدقة فخر الى ما مع من الدراهم ورفق بأن صدقة الفطر يجب عن عبد الحمة من غير اعتبار المال في حق وجب بسبب الفقر والمدر والمولود ومن غير اعتبار الحول حتى لو ملك عبد قبل طلوع فجر يوم القدر قبض فطره فمذا اختلف السبب كيف يؤدى الى الشئ والذي يمكن أن يقال في الجواب أن الزكاة صدقة الفطر عن عبدة التبار لا عن عبدة تصديق في وقت واحد وصدقة واحد جمل في صدقة فانه لا يحسن به وصدقة الفطر من مضموع اختلاف السبب وفي من الأول الزكاة البذل فانه مقام البذل لا تصاحبهما الزكاة والسبب فافترا اه (قوله قول إلى خيفة) أى والارزاقى والثورى اه غايه (قوله وعندهما) أى وملك اه غايه (قوله يضم بالاجزاء) وهو رواية هشام عن أبي خيفة كرم في الميسوط ورواية الحسن عنده كرم في المصنف وهو قوله الأول اه غايه وكسب على هذا المثل مانته وفي البدائع والمحيط والنيابيع والخصف والفنخل كان لهما ثدرهم وعشرة دينار يساوى مائة أو ربع درهم اقتصدت يجب ستة دراهم وعندهما يكون الاجزاء انما يجب في كل واحد منهما ربع عشرة فيكون الواجب فيهما درهمين ونصفا ربع دينار وفي بعض السبخ يجب خمسة دراهم على قولهما وأن كانت قيمة العشر أقل من ما تدرهم فقد اختلفوا على قول الامام والجميع أن الواجب ذكره في المحيط والنيابيع لان الدراهم اذا قومت بالدينار تبلغ نصابا من الذهب كذا كرم وفي البدائع وأجسوا على أموال كان لهما ثدرهم وخمسة دنانير فمما تحسن درهما لا يجب الزكاة لعدم كل النصاب سواء كان الفضة بالقيمة أو بالاجزاء وكذلك في الفضة والفضة وفيه

معنى الضم بالأيزاء أن يكون من كل واحد منهما نصف فليس من غير نظر إلى قيمتهما أو من أحدهما نصف وربع ومن الآخر ربع أو من أحدهما نصف وربع وفي من الآخر ثلث اه غايه قوله حتى لو كليه مائة درهم (الخ) أى لكل المال التصاب بالقيمة (قوله خلافا لهم) أى لأنه ملك نصف تصاب الدرهم وربع تصاب النايبر اه غايه قوله تجب فيها الزكاة عند هوالا تجب عنده) معنى قولهم لا تجب عنده أى في صاب العنة لانهم من حيث القيمة لا تبلغ نصابا وأما في صاب الذهب فواجبة عنده اه ابن فرشتا (قوله كذا ذكره بعضهم) **قلت** لكن الجميع خلاف هذا عن أبي حنيفة كلفقمنه اه غايه (قوله فالحال تلغ عشرة ذنابر) قال في الغاية ثم اختلفت الرواية فيما يؤتى فروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف أى حنيفة أنه يؤتى من المائة درهمين ونصفا ومن عشرة مثاقيل ربع مثقال وهو إحدى الزاوين عن أبي يوسف وهو أقرب إلى المعادلة والنظر إلى الجائنين وعن أبي يوسف أنه يقوم أحدهما بالآخر فتؤتى الزكاة من مستوف واحد وهذا أقرب إلى نصوص الزكاة كره في البسوط والبدائع وغيرهما اه (قوله وانما يصير قيمتهما الوزن الخ) قال لكل المال وجه الله لم يشرع (٢٨٢) المصنف الجواب عما استدل به من سئل المصوغ على أن المعتبر شرعا هو القدر

فقط والجواب أن القيمة فيما اتفقوا عليه إذا قيل أحدهما بالآخر وعند الضم لهما لهما الجائنة وهي باعتبار المصنف وهو القيمة وليس شيء من ذلك عند أفراد المصوغ حتى لو وجب تقويمه في حقوق العبادان فاستهلك فيهم بخلاف جسده وظهرت قيمة الصبغة والجودة بخلاف ما إذا بيع بصبغة لار الجودة والصبغة ساقتا الاعتبار في الرويات عند المقابلة بصبغها والله تعالى أعلم (قوله حتى لو كاله ابريق فضة الخ) وجمته ما تان لقتش والصباغة (قوله وعما ينبت على هذا الاختلاف الخ) قال في الجنبى وقادته تظهر فبين عدم حنيفة للتصاير قيمتهما ثم درهم وجمته ذنابر قيمتهما ثم تجب الزكاة عند أبي حنيفة خلافا لهما اه

باب العاشر

قال رحمه الله (هو من تصه الامام لما أخذ الصدقات من التصار) مأخوذ من عشرت القوم أعشرهم اذا أخذت عشر أموالهم واما يصبه ليا من التصار من الموصوف ومعهم منهم فمأخذ الصدقات من الاموال لا بالجابية بل بالجاهية يستوى في ذلك الاموال الطاهرة والباطنة لان الكل يحتاج إلى الحماية في الضمان فصار طاهرة ولا يتخذ بصله على الحماية فيشرع وما وروى من ثم العاشر يحمل على من يأخذ أموال الناس لما يكافئه الظلمة اليوم وأما أخذ الصدقات فالحال الامام كذا كان في أيامه عليه السلام والسلام وفي زمن أبي بكر وعمر وقض عثمان إلى أبيه في الاموال الباطنة اذا لم ير بها على العاشر في ما ورواه على الاصل وروى أن عمر أراد أن يستعمل أنس بن مالك على هذا العمل فقال له استعملني على أنس من عمل فقال أما لا ترضى أن أقتلك ما قلده رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال

عدم حنيفة للتصاير قيمتهما ثم درهم وجمته ذنابر قيمتهما ثم تجب الزكاة عند

باب العاشر

آخر هذا الباب جملة من بعض ما قبله في المبادىء لاف هذا فان المراد بما يؤخذ من عمر على العاشر وذلك يكون زكاة كالأخذ من المسلم وغيرها كالأخذ من الذي والحري ولا كان فيه العبادتة فتم على ما بعض من الخس اه فتح (قوله لما أخذ الصدقات) تغليب لاسم العبادتة على غيرها اه فتح (قوله من عشرت القوم إلى آخره) أى ومنه العاشر والعشر وأعشرهم بالكسر عشر بالفتح اذا صرت عاشرهم وعاشر العشر تأخدهم وعاشر التسعة اذا صارت التسعة عشرة بنفسه في الأول ثالث ثلاثة بالاضافة لاغرو من الثاني ثالثا ثانيا ان شئت أضفت وان شئت نصبت وأعلمت ثالثا وجمته أخذ ربع العشر عاشر المقيمين العشر اه غايه (قوله أعشرهم) هو يضم الشين عشر يضم العين اه غايه

(قوله في المتفق قال لم يتم الحول أو على دين) أريد به دينه مطالع من العباد أهو المانع وقوله يصل عليه الحول محمول على ما إذا لم يكن في يده مال آخر من جنس هذا المال ففعل عليه الحول لأن حروا الحول على الاستفاد ليس بشرط وجوب أن كلفه كافي قال شمس الفتاوى الخاوي أطلق في الكتاب قوله على دين والاصح أن المشرى به من قدر الدين فإن أخسر بما يستغرق الصاب حيث أخذ صدقه والأفلا اه كلام صاحب الخواص في قلت كذا فان أخسر بما يقص من الصاب فكذلك لا لا يأخذ من المال حتى يكون أقل من الصاب إنما يأخذ العاشر كذا حتى يشترط شرائط الزكوة في ذكره في المصدور والمردوش ح مختصر الكرخي للقدوري وغيرها اه غايه (قوله ولا يفي العبادات) أي كفي قال صفت وصليت صدق بلايين اه كافي (قوله إلى الفقراء في المصر) قد شرطه في المصر لاهل الأدي الفتر بعد خروجه إلى السفر لم يتعاضد حق العاشر كسعي بعد أسطر اه (قوله أي لا يصدق في السواثم إلى آخره) أي وان سلف اه هناية (قوله إذا دفع الثمن إلى المولى) أي برئت عنه الماشترى اه غايه (قوله ولأن حق الأخذ للامام) لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة وقوله عليه (٢٨٣) الصلاة والسلام خذ من الأبل

قال رحمه الله (من قال لم يتم الحول أو على دين وأدبت أنا وأول عاشر آخر وحلف صدق الأفي السواثم في دفعه بنفسه) أي من قال من أرباب الأموال لم يتم على مالي الحول أو على دين وأدبت أنا بنفسي إلى الفقراء في المصر أو إلى عاشر آخر وحلف صدق لأن هذه الاشياء من جنس ما وجوب لأن الحول والغرام في الدين بشرط لوجوب كذا وهو دعواه بالملك مكر لوجوب القول بقول المكرع بينه لاسباب إذا كان لا يعرف إلا من جهته ودعواه لا أدان إلى الفقراء أو إلى عاشر آخر مدع لرفع الأمانة موضعها لصدق أنقول الامم مقبول فلا يوجب عليه النفع ثانيا ولا يمن المبيع له مكر ورس أي يوسف لا يمن عليه وهو التماس لأن الزكوة عبادة ولا يمن في العبادات كالصلاة والصوم وحده الاستحسان أن يمتكر ولم يمتكر بصفه بخلاف سائر العبادات لأنه لا مكر فيه وقوله إلى عاشر آخر معطوف على غير مد كور وقد بره أدبت إلى الفقراء في المصر أو إلى عاشر آخر وقوله إلى السواثم في دفعه بنفسه أي لا يصدق في السواثم في هذه الصورة وهو ما إذا قال أدبت أنا كذا في المصر ويصدق في باقي الصور وقال الشافعي يصدق فيه أيضا لاه وصل الحق إلى مسقطه فيصور كالشترى من لو كيل إذا دفع الثمن إلى المولى ولأن حق الأخذ للامام ولا يملكه كافي الجزع والدين للصغير إذا دفع المالك الدين فإن الولي أن يأخذ ثانيا بخلاف دفع الوكيل فإن كل حق الأخذ ولهذا امتنع الوكيل من بعض الثمن أخسر على إساءة المولى عليه ومعنى قوله لا يصدق أي لا يمتنع بما أداه ل يوشك منه ثانيا وإن علم الإمام بأنا مكرز كذا فيكون هو الزكوة والأول يتقلب نقلها لاهو الصبي كما إذا أدى الظهور قبل الجعة ثم صلى الجعة والأموال الباطنة بعد الإخراج مثل الأموال الظاهرة حتى لو قال أنا أدبت كذا بعد أن خرجت من المدينة لا يصدق لأنها لا تخرج القصد بالأموال الظاهرة فكان الأخذ في الامام وانما يصدق في قوة أدبت إلى عاشر آخر إذا كان في تلك السنة طرأ آخر ولم يشترط في المختصر إخراج البراءة كذا ذكر في الجلع الصغير لأن الخط يشبه الخط فلا يكون سلامة بشرطه في الأصل لأن العبادات تخرج في مكان من عدم صدقه وعلى هذا القول هذا المال ليس لقضائه وأما هو ولي وأما هو ديمية أو بضاعة أو مصارة أو أبا جيزية أو أبا مكرية أو أبا صمد أو نونه

الابل اه كافي وكتب ما به قال الكل رحمه الله يمكن أن يضمن منع كونه أوصل الحق إلى المسحق بل (ق) المسحق والحق ان الامم مسحق الأخذ والفقير مسحق القتل والانتفاع خاصة هنالك مسحقين فلا يملك طال حق وأعلم بما وجب إحق الحق فخره ليس بالإعادة والبيع إليه اه (قوله بخلاف دفعه) أي دفع المشتري إلى المولى اه والفى في خط الشارح بجلاء دفع الوكيل وفيه نظر اه (قوله وان علم الإمام بأدائه إلى آخره) وكذا لا يبرأ بالأدائه الفقير فيما يسو ويبره وهو اختيار بعض مشايخنا اه غايه وفي جامع أبي اليسر

ولو أجازنا الامام اعطاه لا يكون مباح لاه إذا أذن له الامام في الاستدانة يسطر الفقير بنفسه جاز فكذا إذا أجاز بعد الإطاعة اه دناية (قوله والأول يتقلب نقلها إلى آخره) وقيل الزكوة الأولى والثانية وسيلة لفقيرهم من السبل هنا كون الأخذ بجزع ارتكاب تقويت حق الإمام اه فتح وكتب ما به لأن الواجب كون الزكوة في صورته ولم يأخذ لاهو دفعه ولم يوجد في السابق ووجد في اللاحق اه فتح (قوله كما إذا أدى الظهور قبل الجعة) أي يجتمع توجهه لخطاب بعد الأداء قبل الثاني مع امتناع تعدد الفرض في الوقت الواحد اه فتح (قوله ولم يشترط في المختصر إخراج البراءة) أي لا يملك من العاشر إلا شرعى أخذه منه اه ابن غريستا (قوله كذا ذكر في الجامع الصغير) أي وهو الاصح اه كافي وهو ظاهر الرواية لأن البراءة عسى لاتبقي وقد لا يأخذها صاحب السعة فقلت اه غايه (قوله لأن الخط يشبه الخط) أي وقد زوره اه غايه (قوله بشرطه الخ) أي قول من يشترط إخراج البراءة هل يشترط المين معهما لاختلاف فيه اه كافي (قوله في الأصل) أي وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة اه هناية

(قوله قهرای فیه شراکته) ایمن الحول والتسلیم القصر اغمین الدین وكونه العجاة اه فتح (قوله حقيقة التضعيف) كان تضعيف
 الشيء انما يتحقق اذا كان والا كان تبديلا لكن بقي اعماء دواع الى اعتباره تضعيفا لا ابتداء لطيفة عند خلوها من هذا الجاية لاجله
 من دليل وبنو تلمذ وروى فهم ذلك وقوع الصلح عليه والمرى عن عرف ورواية محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن أبي حمزة الهاربي
 عن زبائن جرير قال بعثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى عين الرمثة فاعلم ان انا احسن المسلمين من أموالها هذا اختلفوا
 بها القدر أربع العشر ومن أموال أهل الفضة نصف العشر ومن أموال أهل البرية العشر لا يدل على ذلك الاعتبار وكذا ما رواه
 عبد الرزاق بسند غيره والمعنى الذي ذكره هو أنه أوجب الى الجاية من المسلم قبوئعنه من ضعفه لا يقتضي ذلك الجواز ان يكون
 بسبب ما ذكرنا نحن من أنه أكثر ما اختير مثله لا ترى أن باقى هذا المعنى وهو قولهم والحرى من الذى يجرى من الذى من المسلم لا ترى ان
 شراكة الذى عليه ولها بارة كسبها انسلم على الذى والذى يؤخذ من الذى ضعف ما يؤخذ من المسلم قبوئعنه من ضعف ما يؤخذ
 من الذى لم يوجب اعتبار ذلك الشرط فليأتى من هذا المعنى اعتبار تضعيف عين المؤمن من الذى يؤخذ
 مراعاتها اه فتح (قوله وكل شئ صدق فيه المسلم صدق فيه الذى لا يمكن اجراء ما لا) قال السر وجرى رحمة الله فى الغاية وشرح
 مختصر الكرخى لفة دورى رحمه الله اذ قال المسلم والذى آتينا الى عاشر شركه وادفعنا الى المساكن فاقول قوله مع غيره اه
 (قوله في قول أصحابنا ما صدق) فيه المسلم صدق فيه الذى لا يستقيم فيما أتى قال الذى دفعنا الى المساكن

كأذكره شريح المختصرون
 مساكين أهل المغفلين
 مسارف ما يغفلن أهل
 التملان في تغلب الذين
 قالوا هم رضى الله عندهم
 مناضف ما نأخذ من
 المسكين سهمار كذا فخذ
 عمرتهم على وجه الجزية
 لأن الزك لا يحب على
 الكفر ولهذا تضاعف على
 أه وضع موضع التراج
 والجزية ولا يصرف إلى
 الفقراء وما كان وكيف
 يقبل قول الذي دفعها
 إلى المساكين نفس

فانه يصدق في جميع ذلك مع غنمه لما ذكرنا قال رحمه الله (وكذا في صدق فيه المسلم صدق فيه
الذي) لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين فغرا في شرائطه بحصة التضخيف فكلنا لما
يؤخذ من بني تغلب وقوله وكذا في صدق فيه المسلم صدق فيه الذي لا يمكن ارجاؤه على عمومته فان
ما يؤخذ من الذي بزيه في الجزية لا يصدق اذا قال ادبنا امانا نقرا اهل القعة لسوا بمصارف
لهذا الحق وليس له ولاية الصراف المستحق وهو صالح المسلمين قال رحمه الله (الاخرى التي
امروها) أي لا يصدق الحرب في شيء مما ذكرنا الا اذا كان مع مجاورها من امهات ولأديناه
يصدق فيه لاننا اخضعه بطريق الحماية وما في بعض المال يحتاج اليها ولا تشترط فيه شرائط الزكاة
لانه اذا قال علي دين فالدين واجب نقضاي الملك ومثل الحرب ناقص وان قال ليحصل عليه الحول
فالاخر نعم ليس باعتبار الحول لانه لا يمكن أن يغيب في دار الحولا الاسترقاق أو وضع بزيه وان قال
ليس هذا المال التجارة وهو مدخل الا يشهد التبرار فلا ما يؤخذ منه ليس بركنتنا وضعه فلا يشترط
في شرائطها وان ادعى صاعدا وهو مال لا حرمه لصاحبها لآمان وانما الايمان الذي في يده غير ان
اقراره ببسبب في يده صحيح حتى لو كان في يده علم فقال هم أولادي صح ورسوله لان النسب ثبت
في دار الحرب كما ثبت في دار الاسلام وأمومة الولد ثبت تعال النسب ثبتت ضرورة ثبوت النسب
لأنها تنبئ على النسب فان ثبتت انعدمت المالية بخلافه اذا قال لعبدكم مدبرون حيث لا يصدق
لان التدبير لا يصح في دار الحرب وقوله لا الحرب في الاقلام والعبد دخل تحت عموم جميع ما تقدم ذكره من

والساكن ليسوا من مصارف هذا المال والذي عرا لتعليق اصداد ليس مما يؤخذ منه الا كقول هو
 مال يؤخذ بصحابة الامام اه فظهر من هذا ان ما ذكره المفسر من ما يؤخذ من هذا الله اعلم (قوله قال ما يؤخذ من الذي جريته)
 اعلم ان ما يؤخذ من الذي ليس بجريته قال قوام الدين في شرح الهداية ولا يخط عنهم جريته وفيهم في تلك السنة غير نصارى في
 قلب فلان عر صالحهم على الصدقة متضافعة مكان الجزية فلذا اخذ العاشر منهم سقطت الجزية اه وقد يقال قوله لان ما يؤخذ
 من الذي جريته اى يصرف مصارف الجزية لانه يصير تابعى الجزية والله اعلم (قوله في المست لا الجزى الا فى ايام ولد المخرج) وذكر في
 المتن في قوله لا يسد هؤلاء في مثلهم لا يؤخذون بعقربون ويشرون لانهما قرار بالعقرب فلا يصح في حق غيرهم ولو كانت مثلهم ويكون
 في العاشر وديونهم تسد منهم اه ان قرئنا (قوله اى لا يصح للجزى المخرج) قال في الهداية ولا يصح للجزى الا فى ايام ولد المخرج
 قال الكمال رحمه الله العبارة الجديده ان قال ولا يثبت او لا يترك الاخذ منه الا ولا يصح لانه لا يصدق بان تمت صدقة بينه عادة
 من السلفين المفسرين مع من دار الحرب اخضعته فان ما يؤخذ ليس تركه لا يكتف عنه لعدم الجمل ولو جردنا (قوله لانه
 لا يمكن ان يقسم في دارنا) اى حتى لو اطاق في دارها ولا يصح فيها اه (قوله فضلا عما اذا قال ليس بهم بدور المخرج) وكذا في قوله
 كنت اعتقهم في دار الحرب لا لا يصح لانه عتقهم فيها لا يصح كذبهم لانه فان به ما يمنع وقوعه اذا عتقهم بلسانه ويسترقه بيده فلم
 شرعته اه كافي

والساكن ليسوا من مصارف هذا المال والذي عرا لتعليق اصداد ليس مما يؤخذ منه الا كقول هو
 مال يؤخذ بصحابة الامام اه فظهر من هذا ان ما ذكره المفسر من ما يؤخذ من هذا الله اعلم (قوله قال ما يؤخذ من الذي جريته)
 اعلم ان ما يؤخذ من الذي ليس بجريته قال قوام الدين في شرح الهداية ولا يخط عنهم جريته وفيهم في تلك السنة غير نصارى في
 قلب فلان عر صالحهم على الصدقة متضافعة مكان الجزية فلذا اخذ العاشر منهم سقطت الجزية اه وقد يقال قوله لان ما يؤخذ
 من الذي جريته اى يصرف مصارف الجزية لانه يصير تابعى الجزية والله اعلم (قوله في المست لا الجزى الا فى ايام ولد المخرج) وذكر في
 المتن في قوله لا يسد هؤلاء في مثلهم لا يؤخذون بعقربون ويشرون لانهما قرار بالعقرب فلا يصح في حق غيرهم ولو كانت مثلهم ويكون
 في العاشر وديونهم تسد منهم اه ان قرئنا (قوله اى لا يصح للجزى المخرج) قال في الهداية ولا يصح للجزى الا فى ايام ولد المخرج
 قال الكمال رحمه الله العبارة الجديده ان قال ولا يثبت او لا يترك الاخذ منه الا ولا يصح لانه لا يصدق بان تمت صدقة بينه عادة
 من السلفين المفسرين مع من دار الحرب اخضعته فان ما يؤخذ ليس تركه لا يكتف عنه لعدم الجمل ولو جردنا (قوله لانه
 لا يمكن ان يقسم في دارنا) اى حتى لو اطاق في دارها ولا يصح فيها اه (قوله فضلا عما اذا قال ليس بهم بدور المخرج) وكذا في قوله
 كنت اعتقهم في دار الحرب لا لا يصح لانه عتقهم فيها لا يصح كذبهم لانه فان به ما يمنع وقوعه اذا عتقهم بلسانه ويسترقه بيده فلم
 شرعته اه كافي

(قوله ان قال أدبت؟ قال الى عاشر آخر) قال في القامه وان قال أدبت الى عاشر آخر وفي تلك السنة عشر آخر لا يقبل قوله لان ما يؤخذ منه
 أبر قال الجاية وليس في معنى الزكاة بخلاف الذي قد وجدته الجاية وقوله لا يشكر ربحك ولا تخدمن من غير تحدد الامان
 وهو غير مشروع اه (قوله لان لا تخدمن بن الجاراة) قال في الدرابة الجاراة انما المذرة تلام مصدر لاجمع مؤث ثمان ممر
 أشار الى هذا المصنف حين نصب العناوين في قوله كما أخذ مما يرويه الحري (٢٨٥) فقال كما اخذ من مقال

العشر قال خدمنهم العشر
 ولا تصح بقوله بطريق
 الجاراة ان اخذنا بمقاربة
 اخذهم فان اخذهم ظلم
 واخذنا حق بل المراد ان اخذنا
 عاملناهم بثل ما يمايلوا
 كان ذلك اقرب الى المقصود
 الامان واتصال التعاريف
 كافي بالمسوط اه (قوله
 ذئب امرهم رضي الله عنه
 انهم) قال خشي الامنة امر
 الصيانة واجب لان اصول
 اشترع الكتاب ويتبعه
 شرايع من قبلنا والسنة
 ويتبعها قول الصلابة
 والاجماع ويتبعه في الناس
 والقبائل ويتبعه مستصحاب
 الخلق اه بداية في شرح
 قال في المحيط ولومرالم
 والذي على العاشر ولم يعلم
 جهات مرفا في الحول الثاني
 يؤخذ منهما لان الوجوب
 قد ثبت والمستط لم يوجد
 اه وأما الحري اذا مرق على
 العشر ولم يعلم غيبا في
 كلام الشارح آخر القلة
 الا تنواعة الموفق (قوله
 فان أعياكم) أي هزمت من
 معرفة ما يؤخذ منكم
 اه غاية (قوله الاخذ
 ما يوصله) أي لا لا اخذ

الصود وهو مشكل فيما ان قال أدبت؟ قال الى عاشر آخر وفي تلك السنة عشر آخر فانه ينبغي ان يصدق
 فيه لا يولم يصدق في معنى الزكاة بالاستعمال وهو لا يجوز زكي ما يجبي من قريب ان شاء الله تعالى قال
 رحمه الله (واخذ من ربح العشر ومن الذي خضعه ومن الحري في العشر بشرط نصابها خدمنهم) ما
 أي يؤخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي خضعه وهو نصف العشر ومن الحري في العشر بشرط نصابها خدمنهم
 بذلك امرهم رضي الله عنه سمعته وان ما يؤخذ من المسلم ربع العشر وكان الامان
 أحده للصيانة وهو يجبي مال الحري وأيضا فيكون له ولاية الاخذ فيقصد ما يؤخذ من الذي
 يصصف ما يؤخذ من المسلم اطهاره غارطهم ويصف ذلك من الحري اطهاره ان يورثه ولان
 حاجة الذي الى الجاية أكثر من حاجة المسلم اليها لان طمع الموصوف في مال الذي أكثر من حاجة
 الحري الى الجاية أكثر لان طمعهم في مالها أكثر فوجب على المتفاوت وقوله بشرط نصابها يؤخذ
 بذلك بشرط أن يبلغ ماله نصابا آمنا الذي يظهر لان ما يؤخذ منه فإلا كقتلوا بشرطه بشرط
 الزكاة وأما في حق الحري في نصاب القليل عقوباته الى ما يوصله الى ما منه ويادون الصلابة قليل
 فلا يؤخذ منه يكون غديرا ولان القليل لا يحتاج الى الجاية لثباته والجاية بالجاية وفي
 الجامع الصغير وان مخرج بن يوسف بن دهم يؤخذ منه مني إلا أن يكون ما يؤخذ من من مثلها لان
 الاخذ بطريق الجاراة بخلاف المسلم والذي لان ما يؤخذ من كذا وضعه فلا يجب النصاب في كتاب
 الزكاة لا يؤخذ من القليل وان كانوا يؤخذون منا ولان القليل لم يرل عفوا وهو لا يفتق عنه فاعتقنا هذه
 من من مثلها ظلم وخيانة لا متابعة عليه والاصل فيه انما هي عرف ما يؤخذ من ما يؤخذنا عنهم مثل ذلك
 امرهم رضي الله عنه وان لم نعرف اخذنا منهم العشر لقول عرفنا أصاكم قاله وان كانوا يؤخذون
 الكل تأخذ منهم الجميع الا قد ما يوصله الى ما منه في الصلابة كذا ولا يجب ان يدفع اليه قدر ذلك
 فلا يفتق في اخذه ثم يطلعه وان لم يؤخذوا منا لا يؤخذ منهم ليعتبروا عليه ولا أعياكم بالكلية وهو
 المراد بقوله بشرط نصابها خدمنهم لان بطريق الجاراة على ما هنا قاله رحمه الله (ولم ير في قول بل
 عود) أي اذا اخذ من الحري مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة تمام بعدا في دار الحرب لان الاخذ
 لحفظه ولو اخذ في كل مرتبة تامة فيعود على موضعه بالتفرض ولان ولاية الاخذ تثبت بالامان وهو
 في حكم الامان الاول ما دام في داره وانما يتعدى الامان جر والحول لان الحري لا يمكن من الهام في داره
 حولا فلا يتصور ان يقسم فيها بعد الحول الامان حديد ولومر على عشر فاعلمته ثم دخل دار الحرب
 ثم خرج ومرو عليه اخذته ما يولوا كان في موضع ذلك لان الامان الاول انهم يخشونه دار الحرب وقد
 رجع ما بان جديد ولان الاتحاد بعد الحول لا يعد دخوله دار الحرب لا يقتضي الى الاستعمال بخلاف
 المسلم والذي يجب لا يؤخذ من مخرج بن في حوله لان ما يؤخذ منهم ما كذا وضعه فلهي لا يجب في
 الحول مرتين ويروى ان سريانصرا تيمار على عشر عمر قرس ليعيه ففته عشر وثلاثون قد ربحهم
 فاعلمته اثنين ثم لم يتفرعه فرجع ومرو عليه عائد الى دار الحرب فطلبه العشر فقال أدبت
 عشره كليمه ربح بل ان يتولى من شئ قترك القرص عند موالي على عرفه وجد في المصنف أصحاب

الجميع عند اه هذا بجائده (قوله ولا يجب ان دفع اليه قدر ذلك) لقوله تعالى وان اخضعتموكم للمشركين استبقواكم بائنه حتى يسمع
 كلامه ثم يلغمه ما منه اه كافي (قوله ثم يطلعه) وقيل تأخذ الكل بما كان جزا لهم عن مثلها فذلك بعد اعطائه الامان عند
 ولان لا يقسم بل يلغمه من ثمانه وصار كقولنا الدار الحري بعد اعطائه الامان لا يقل ذلك كذلك اه فتح (قوله ومرو عليه اخذ
 منه ما بان) أي وثاناه غاية (قوله ولو كان في يومه) أي قرب الدارين وواقعهما كافي جزا لاندلس اه فتح (قوله فترك
 القرص عند موالي على) أي تجديت رسول الله صلى الله عليه وسلم اه غاية

(قوله فقص عليه قصته) أي فقال له تلك القصة اه كأي (قوله لم يشتر لم يصفى) أي لأن المستأمن لم يدخل داره انتهى
 آمنه وما دعى ببيعها الدم والمال فلا يمكن أن يكون العشر دينا عليه ما اه غايه (١) (قوله بخلاف المسلم والذي) قال في الجمع
 وزمرى مضمرة وخزير بن سنان عن تميم بن مائل ابن مرثد بن قيس قال لا يأخذ من المسلم الا ذمرا بالجر اتعاقا من الفوائد اه
 (قوله أي من قبتها) انما سري هذا احتوا عن قول مسروق فانه يقول ياخذ من غير ذمرا اه كأي (قوله وقال زير بضمها وفي)
 الخط قول زفر واغنى عن أي يوسف قلت يعني عند الاحتجاج اه غايه (قوله فكما جعل الخنزير بريا للعشر) أي دون العكس لانها
 أظهر ماله لانها قبل العشر مال وبه يتقدر النفل كذلك ليس الخنزير كذلك ولهذا انما جاز الكتاب ومعه خبز يصير ملكا للولي
 لا للخنزير اه فتح (قوله فكذلك على غيره) أي فكذلك لا يصح على غيره اه وأورد عليه مسلم غصب خنزير يرضى فرضه الى القاضي بأمره
 برده عليه وذلك جماعة على (٢٨٦) العير أوجب بتقصيص الاطلاق أي يصح على غيره لم فرض بتسويق لم يرج

جماعة القاضي اه كأي
 (قوله ولان الخنزير كذا ما لا
 متقوما) أي لا كانت عسرا
 اه غايه (قوله وهي بمرضة
 أن تصير مال) أي مقوما
 بالقتل اه غايه (قوله)
 وأخذ القيمة في ذوات القيم
 كأخذ عنبه استشكل عليه
 مسائل الأولى ما في الشفعة
 من قوله اذا اشترى ذبي دارا
 بخر أو خنزير وبنصفها
 مسلم أخذها بغيره بالخبر
 والخنزير قال أبو يوسف مسلم
 خنزير يرضى ضمن قصته
 كالمال وأخذ في قيمة خنزيره
 من ذبي وقضى بهذا في المسلم
 عليه طاب للمسلم نفل
 أوجب عن الاخبار بأن
 اختلاف السبب لا يختلف
 العين شرطا ومثل المسلم
 بسبب آخر وهو قبضه عن
 الدين ومقتله بان المنع
 لسقوط المالية في العين
 ينظر في كتابه فوقف في باب المسئلة قال أبو الشيخ النصرا في فقال عمر أبو الشيخ الخنفي ما وراطة فقص
 عليه قصته فقص عمر الى ما كان في بعض النصارى أنه لم يلفظ الى غلامته فعزم على أداء العشر ثانيا
 ورجع فلما انتهى الى العاشر وجد كتاب عمر قد سبق وقبضه فلما أخذها أخذت منه مئة فلما أخذت منه مئة
 أخرى قال النصرا في إن دينا يكون العدل فيه هكذا تحقيق أن يكون حقا فالمسلم ولو مبرى بهاشر
 ولم يعلم به العاشر حتى خرج ودخل دارا لحرب ثم خرج لم يشتر لم يصفى لا قطع الولاية بالرجوع
 الى دار الحرب بخلاف المسلم والذي قال رحمه الله (وعشر الخنزير لا الخنزير) يعني اذا مبرى ما على العاشر
 عشر الخنزير أي من قبتها والخنزير وقال الشافعي لا بعشرهما لانها لا قيمة لهما وقال زفر بضمها
 لا ستواهما في المالية عده وقال أبو يوسف ان مبرى بها جميعا عشرة وان مبرى بكل واحد منهما ما على
 الاخر ابعشر للخر دون الخنزير فكما جعل الخنزير بريا للعشر فكم من حكم ثبت تبعا كبيع الشرب
 والطريق ولما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال لما في خوراهل القمة ولو لم يبعها وخذوا العشر
 من أعلمهم ولو لا ان أحد الجاهل ما لم يبعي خنزيره فقص عليه خنزير يرضى بيه فكذلك على
 غيره ولان الخنزير كانت مالا متقوما وهي بمرضة أن تصير مالا متقوما هي دون الخنزير ولان الخنزير من ذوات
 الأمثال والخنزير من ذوات القيم وأخذ القيمة في ذوات القيم كأخذ عنبه وفي ذوات الأمثال لا يكون له
 حكم العين ولهذا لو تزوج امرأته على حيوان فطاف بالقيمة فبصر على القبول ولو تزوجها على عصفور فأن
 بالقيمة لا يضر فيكون أخذ قيمة الخنزير كأخذ عنبه ولا يكون أخذ قيمة الخنزير كأخذ عنبه وذكر
 في القصة أن قيمة الخنزير تعرف بقول طسقين بابا أو ذمسي أسلمة وقال في الكافي تعرف بالرجوع الى
 أهل القمة وبلاد البصرة هكذا في غير روى عن الكرخي قال رحمه الله (وما في شيء) أي
 لا بعشر العاشر ما في مال المسلم من المال وهو موقوف على قوله لا الخنزير روه هذا لان ما في يده لم يدخل
 تحت حمله ولهذا لا يتكبل به التصاب أيضا لا يأخذ له العشر على يده حتى لو مبرى بهاشرهم وأخبروه أنه
 مائة أخرى في البيت لم يأخذ العاشر من المائة التي مبرى بها فلما لا على في شيء فلما قال رحمه الله
 (والبضاعة) أي لا بعشر من البضاعة لا لم يسعها ولا تأب عنه في أمانه كاه قال رحمه الله تعالى
 (وما للضاربة) أي لا بعشر من مال المضاربة وكان أبو حنيفة يقول ولا بعشره لانه كالسارق جز

وفذلك بالنسبة الى الله لم يمتحق المنع بالنسبة اليه عند القبض والحاجة لا عند دفعه اليه لان غايته
 أن يكون كدفعه عنها وهو تبعه ووازاة فهو كسبب الخنزير والارتفاع بالسرقين باستهلاكه اه فتح (قوله هو جواز المالية كالخر
 الى آخره) فلما كانت مالا في الابتداء وتصير مالا في الانتهاء بله الخ اه دراهم (قوله في المترو بضاعة الى آخره) قال في معراج المداية وفي
 الابضاح يشترط للاخذ حضور مالك والمال جميعا فلو مبرى بالمال لا يؤخذ ولو مبرى بالمال لم يؤخذ أيضا اه وقال في مختصر
 الاصل ولو مبرى رجل بماله مضاربة أو مالا جبره على استامه لم يؤخذ منه شيء وهذا مثل صاحب البضاعة اه (قوله لانه كالسارق)
 أي وروى المال كالاجني اه غايه

(١) (قوله الخنفي قوله بخلاف المسلم والذي) هذا الاخراج ليس هنائي نسخ الشارح التي يابدين لواصل الى وقتها هكذا يعني اذا م
 به مبرى على العاشر عشر الجرا من قيمته دون الخنزير بخلاف المسلم الخ

(قوله بعد ما صار) أي رأس المال اه (قوله ولا نائب عنه) أي ولا كذا تنصده بنعم عليه وهو كذا في التصرف الاستباحي
 لا في أداء الزكاة اه فتح (قوله اذ بلغ نصيبا) ويكون عند من المال ما يكمل به التصديق يؤخذ منه لأن ملكه فيه كامل حتى يستحق
 به الشفعة اه غايه (قوله ومن المشايخ من تكلف في الفرق الموقوفة لا يرجع بالمعصية على المولى) أي بل يساع البغية ما وازاد
 فيطليه بعد العتق لان الاذن في الموقوفة يكون تصرفا فلسفه اه كأي قال انكر رجعه اقله لا يمتنع عدم تأخير هذا الفرق فان ساط
 عدم الاخذ من المضارب وهو القول المرجوح اليه كونه ليس بمالك ولا نائب عنه فليس له ذلك ولا له ان يستحق نوبته في الحصة
 لا وجوب الاخذ الا لم يوجد شرط الزكاة على ماله أو لا يلبس فلا أثر له في الفرق في المعصية اه لا يأخذ من المأذون كما يصح في
 الكافي اه (قوله بخلاف المضارب) أي لا تصرف به حكم النيابة يرجع بالمعصية على رب المال بان اشترى شيئا المضاربة أو استأجر
 دابة ليعمل عليها امتناع المضارب ففعل المال قبل أن يعقد ذلك منه يرجع بذلك على رب المال اه كأي (قوله أنه لا يؤخذ من هؤلاء
 جميعا) أي في قواعدهم جميعا اه غايه (قوله الا إذا كان كل على الصدين بحيث يملكونه ما لآخره) وكذا الحكم على قولهم فيملكونه كان يصح
 بماله فقط وعليه ان تصرف في الهداية والكافي قال فيهما الا اذا كان على العبد (٣٨٧) دين بحيث يملكه لا تصدق

للملك أو يملك اه وهو
 أولى بحال هذا الترخيص
 الحكم فيملكونه كان يصح
 بملكوته وقبضه بفهم منه
 بطريق الأولى وفي الهداية
 مانعه وذكر المجهول في
 كان عليه دين بحيث يملكه
 لا إشكال أنه لا يؤخذ سواء
 كان معه مولا ولا عنداني
 حصة لاه لا ملك لهذا
 المملوك المورور وعندهما
 شغل الدين مانع لوجوب
 الزكاة بخلاف ما اذا لم يكن
 عليه دين أو دين يوصط
 بكسبه عشر الفاضل من
 الدين اذا بلغ التصب
 ويتصرف في مال المولى فان
 كان مولا للمسلم والعبد
 التصرف في أخذه بيع العتق

يبيع من رب المال وليس لرب المال عزه بعد ما صار عرضا يرجع وقال لا يصح وهو قولهم لاه
 ليس مالك ولا نائب عنه في أداء الزكاة فصار كالعبد ولو كان للمضارب قدر من مال المضاربة عشر
 نفسه اذا بلغ نصيبا وقال الشافعي لا يصح منه على أصله ليس بشريك وانما استحقه بطريق الإجارة
 فلا يملكه الا بالقبض كالمأذون وعندنا يملك نصيبه من الميراث على ما عرفت في موضعه قال رحمه الله
 (وكسب المأذون) أي لا يصح كسب العبد المأذون في التصرف اذا صار به على العاشر لاه ليس بمالك
 لان العبد لا يملك المال ولا نائب عن المولى في أداء الزكاة وهذا عندهما وعندنا حصة بعشره وقال
 أبو يوسف لا أدري أن أحنيف ف يرجع عن هذا أم لا ويقاس قوله الثاني في المضاربة أنه لا يصح ماله
 ذكرنا ومن المشايخ من تكلف في الفرق بينهما فقال لان العبد تصرف في نفسه حتى لا يرجع بالمعصية
 على المولى ولا يتقيدون عن التصرف اذا قبل المولى به بخلاف المضارب فاه يكون يرجوعه في المضاربة
 رجوعا عنه ولقد ذكر في كتاب الزكاة من الأصل أنه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ذكر المضارب
 والمستضع والعبد المأذون فكل هذا حاصل الجواب وهو المعصية كرا من عدم الملك ولو كان
 مولا معه يؤخذ منه لان المال له الا اذا كان على الصدين بحيث يملكونه ما لآخره لا تصدق الملك عنداني
 حصة ولا شغل عندهما قال رحمه الله (وفي بيان عشر الفواجر) أي اذا صار على عشر الفواجر وهم
 البغاة فعشره ثم مر على عشر العبد يؤخذ منه ثلثا لان التقصير من جهته حيث مرهم بخلاف
 ما اذا علوا على بلاد فاختار الزكاة وغير حاجت لا تؤخذ منهم ثانيا فانما ظهر عليهم الامام لان التقصير
 من الامام على ما ينه عن قبل واقامه علم

باب الزكاة

وهو اسم لما يكون تحت الارض خلقته أو بدنى العبد والعدن اسم لما يكون فيها خلقته والكثير اسم
 وبالعكس أخذ نصف الضرع اه واقامه علم

باب الزكاة

أنه هذا البلب عن العاشر لأن العشر أكثر وجودا من الخمس الذي يؤخذ من المعدن وكان بيان ما حوج لكثرة وقوعه أولان
 العشر أقل من الخمس والقليل مقدم على الكثير فاقدم بيان اه (قوله والمعدن الى آخره) المعدن من المعدن وهو الاقامة ومنه
 يقال عدت بالمكان اذا اقامته ومنه جنت عدن ومركز كل شيء معدن عن أهل اللغة فاصل المعدن المكان يقيد بالاستقرار فيه ثم
 اشتهر في نفس الامر بالمستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من اللفظ اليه انتقلا بلا قرينة
 والكثرة تثبت فيها من الاموال بشغل الانسان والركب جميعا لاه من الركز مراداه المكون من كونها كونه انشاق أو اخلق فشكل
 حقيقة فمما مشترك كعنبريا وليس خالصا للدين ولولا ان الامر يقيد به كونه مجازا فبقا ومتواطئا فلا شك في صحة إطلاقه على المعدن
 كان للتواطيء متعبا اه كال

(قوله في المتن خص معدن تعدد الى آخره) هذا فيما اذا كانت الارض غير ملوكة للاحديان كانت من اراضي (ع) يست الملوكة اما حكم الارض الملوكة فكيف اتي في قوله لا تاراه وارضه واما حسن قوله في التبايع فخص معدن ذهب وهو موجود في ارض خراج او عشرين لم تملك الارض والا فلهما ملكها لانه لا شيء فيه انور حتى يداره وفي ارضه روايتان اه وفي المسوط والايضاح المستخرج من الارض ثلاثة انواع احدها جامد ذو بوي طبعه كالتخشب وانفسه والحديد والنحاس والرماس وفيها جامد لا ذوب كالجبس والتورق والاكحل والزرنيخ والياقوت والفيروز زج لانه في قيمه بالاجل وفيها ما ياتي لا يتعبد كالنار والقيرو النفط اه كاي ولا يصح انفس الا في النوع الاول اه فغيره وسأني هذا الحاشية في كلام الشارح في آخر الباب واما عدم وجوب انفس في النوع الثالث فلهذا ما تخرج من الارض فصوله واما عدم وجوبه في الثاني فلقوله عليه الصلوة والسلام لازم كقوله اطر والقياس على التراب وما يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشبه ذلك التراب لانه واجب تنقيه كوجوبه في غيره هاتين النسخ فانه الاتفاق وكتب ما تيسر قال في الصحاح حست القوم اخسهم بالضم انا اخذت منهم خسر أموالهم وخسرتها خسرهم بالكسر اذا كنت خاسمها او كانتهم بنفسك خمسة اه (قوله) محب فيه مان كل ما باع نصابا) أي وعندها يحجب فيلهو وكثيره ولا يشترط فيه التصاب اه غاية (قوله ولا يشترط فيه الحول) وقالوا كمن حول لمعنى عليه وضعف هذا الكلام ظاهر لان الاحوال التي مضت عليه في غير ذلك الواجب كيف تحسب عليه ولنا ان النصوص خالية عن اشتراط (٣٨٨) المصنف لاجبوا اشتراط ما مضى من قبله اه غاية (قوله ولا نقوله عليه

المؤمنون العباد قال رحمه الله (خمس معدن تقصد وغو حديد في أرض خراج أو عشر) يعني إذا
وجد معدن ذهب أو فضة وهو المراد بالتقصد واحد بدأ وصفه وأرضه ص في أرض خراج أو عشر وأخذ
منه الجبس وكذا أفاد وحديث الصخره التي ليست بعشر وثلاثون أجرة واشترط لها في المختصر ليعلم أن
هذا الحق ليس له تغلق في الأرض أو احتراز عن دياره على ما يجي من قريب وقال الشافعي لاشي له
لأنه مباح سببه تنبذ إليه كالطب وضوء الأمانا كان المستقر فيها أو فضة تحببها قال كذا إذا
بلغ نصفا ولا يشترط في الحصول لا لمخافته وهذا كله مما تشبه الزرع والتلقاؤه عليه الصلاة
والسلام العجايب جبار والنجباء المحدث جبار وفي الر كذا الجبس وأما الجعاقل لجال قال كذا معطوف
على المعدن فيعلم أن الجبس فيه لا في المعدن لأن المعدن معطوف على ماله وفيه ما ياتي
وحويه الجبس أنليس فيه مما شافى أن يكون المعدن وكان لأنه أعبر عما هو جبار ثم أعبر عما يجاب فيه
الجبس باسم شامل لهما وعن أبي هريرة قال قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم في الر كان الجبس قبل
وما الر كان الر رسول الله قال الذهب الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلقته وما البسقي وذ كرمي
الامام لم يتكلم عليه قتل على حشته وفي الامام اء عليه الصلاة والسلام قال وفي السيوبه الجبس
والسيوبى عروق الذهب والقصة التي تحت الأرض ولها ما كانت في أيدي الكفرة فحرموا ما يدين أغلبة
فكانت غنية وفي الفئانم الجبس بخلاف سائر كرم المياحات لانه لم يكن في بدأ أحد فان قيل أو كان كافقلم

الصلوات والسلام الجاه
جاءوا إلى آرمه قال النوري
الفخافي في شرح الصاري
الجاه البهجة تفلتن
مذابحها محبتهم العدم
نطقها وإليها الهذر يعني
إن جانبها هذلول الخامة
فيها والترجبار تأول على
وجهين أحدهما يحرقها
الرجل يارض فلا تارة
فيستقط فيها انسان أو
يحبس يحوطه حفره من
العران والثاني سائر
من يحرقه بئر إلى ملكه
فتنادي الاحبة لانه

عليه موكلنا المعدن اذا استاجر من يخبره فيها عليه اه فاية وكتبنا فيه قوله تعالى واعلموا انما غنمنا من شيء ثمان قه نسبه ولا شك في صدق الغيبة حتى هذا المالك فانه كان مع محمد بن الارض في ايدى الكفرة وقد اوجف عليه المسلمون فكان خشيعة كان يحمله احدى الارض كذلك اه فتح (قوله فوق الركائس) قال الكيلور رحمه الله والاركان كازيم المعدن والكنز على ما حقه فكانا باجاءهما ولا يتوهم عدم اراثة المعدن بسبب عطفه عليه بعد اذنا تعجب اراى هذا لاشي عليه والانتفاض فان الحكم للعلق بالمعدن ليس هو العلق بمعدن فمن اراد كل رصف السلب والاصحاب انذر امدان اهلا كه او الهلاك بلا جبر والحافرة غير مضمون لانه لاشي فيه نفسه والاصحاب شي اسلا وهو خلاف المفق عليه اننا اختلفنا على علق في كنهه لاني اسلموه كان هذا هو المراد في الشر والعباد اسلموه انث المعدن بخصوصه حكمه فقص على خصوص اسمه ثم اثبتته حكما آخر مع غير بقدر بالاسم الذي بهما ليثبت فيما ماله علق الحكم اعني وجوب الخس عاصي وكذا اذا كان من افراد وجوبه ولو فرض مجازا المعدن ويجب على قاعدتهم تعميمه لعدم ايجازهم القائلين ان ادراج في الاية والحديث الصحيح مع عدم ما يقوى على معارضتهما في ذلك وامامنا روى عن ابي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاركان الخس قيل وما اركان الخس قال قال الخس الذي خلقه الله تعالى في الارض ومع خلقه الارض روال البيهقي وذكر في الامام فهو وان سكنت عرق الا ما مضى بعد اذنا من معدن في سجد الملقى وفي الانام ايضا انه صلى الله عليه وسلم قال في السويبر الخس والسويبر عروق الذهب والفضة التي تحت الارض ولا يصح جعلهما شاهدين على المراد ان كل ما طمنا فان الاول خص الذهب والاتفاق انما يخصه فاعلمه حيث عدل ما كل من مقلدنا في جعله نفعهم والثاني لم يذكر

فلملقا الزكزل السيوي بخانا كانت السيوي نقص التقدير فاحصلته انه اول اقدم من العلم والاتفاق انه غير مخصص العلم اه
 (قوة قلنا الواحد حقيقة في آخره) لانهم لم يثبت انهم على ظاهر الارض حقيقة ثبتت على باطنها كما صار مافى باطنها غمضة حكما
 لاحقة اه (قوة فكل كانت الحقيقة أولى بأربعة أخاصه) أي مسلما كان الواحد وانما صار أو عبدا فانها أوصلا كذا أو اثني لأن
 استحقاق هذا المال لاستحقاق الغنمة فكل من حينها لم يبق فيها سبها وأرضها بخلاف المربي لاحتقارها فلا يرضى المستأمن الارصة
 الا انفس لو وجد في دارنا اه فتح قال في العدة أما طهر فيلوح دخل دارنا وطالب المصنوع بفرضه لان الامام أو وجهه قدوة منه الكل
 ولوطب بانه يخصص ما لو وجد ما في يده يخصص في الحالين والباقي كافي للمسلم لاه من أهل دارنا وفرض في الغنمة كذا في المخط اه
 (قوة ولا يصح كذا) قال الكمال استدل لهما بطلاق قوله بيا وهو قوله صلى الله عليه وسلم في قال كذا لم يرض وقدم أنه مخصص
 المحدث وله أنه مخصص الارض ولا موقوف في أرض الفارة فكذا في هذا يلزم منها وأجيب عن الحديث بأنه مخصص بالدار ومخصص متوقفة
 على ابتداء دليل التخصيص وكون الدار مخصص من حكمي العشر والمخراج والاجاب (٢٨٩) لا يزالان يتكون مخصوصة

من كل حكم الا دليل في
 كل حكم على أنه لا يصدق
 يمنع كون المحدث يرأس
 الأرض وإنما يميز التبعيه
 وقوله لا يخلق فيسمع
 خلقها لا وجب الميزة
 وعلى حقيقة الميزة
 يصح الاجراء من حكم
 الأرض لاعتقاده هذا
 التاويل اه (قوله والمحدث
 يرأسها فلا يملك الكل)
 فان قيل لو كان من أجزاء
 الأرض لم يلزم التبعيه عليه
 كالأجزاء قلناه من
 أجزاء الارض من حيث انه
 يدخل في بيعها بخلاف
 الكثر لأن جميع الوجوه
 اه كافي (قوة بخلاف
 الكثر) أي فله مودع فيها
 اه (قوله لانها ملكك
 خالصة عن المزن) أي وانها

لكان أربعة أخاصه لغناين قلنا الواحد حقيقة تثبت على الظاهر والباطن وبما لغناين حكمة
 البتة على الظاهر فقط فصحت الحقيقة أولى بأربعة أخاصه واعتبرت المكسبة في حق المفسر
 واعتباره بالزرع لا يستقيم لان الزرع يجب فيه مئة واحدة ولو في عند مائة من الذهب والفضة
 يجب فيها كمال عليها المولى فافترقا قال رحمه الله (لانه وأرضه) أي لا يجب فيلوح على
 داره وأرضه من المحدث وهذا عندنا يصح وقوله لا يصح كذا اه (لانه وأرضه) أي لا يجب فيلوح على
 والمحدث يرأسها فلا يملك الكل بخلاف الكثر على ما يبيح من قريب ولما اذا جوف أرضه
 رويان في داره لا يملك لايح كذا كذا لان المحدث من أجزاء الارض وليس في سائر الأجزاء
 خص فكذا في هذا الجزء وفي داره لا يملك الصغير بحال لان الأرض لم يملك خالصة عن المزن لا يرى
 أن فيها العشر والمخرج بخلاف المزارع لانها ملك خالصة عن المزن حتى قالوا لو كان في الدار حبة تطرح
 في كل سنة أكرار من الثمار لا يصح فيها شيء من المثل بخلاف الارض قال رحمه الله (وكذا) أي
 وخص كذا فيكون ليس لبيت المال وهو موقوف على قوله من مائة نقد قال (رواه الفقيه اه)
 أي الباقي يصح خروج انفس من الكثر وهو الارصة لا لأجل الفقه وهو الذي ملكها الامام هذه
 البقعة أول الفتح هذا اذا جوف بقعة لم تكن دارا وأرض وان وجد في أرض غير مملوكة لا حددها
 لولا جده وقال أبو يوسف هو لولا جوف المملوكة أيضا أم لو جوب انفس فليرأس من قوله عليه الصلاة
 والسلام وفي دار كذا انفس وهو يعمل المحدث والكثرة لا ما يؤخذ من الركن وهو لا يثبت وان كان ثابت
 محتقرا وأما الباقي فهو موقوف على يوسف أم يباح سبقت بداله وهذا لا يملك دفن الكفار وقد وقع أصله
 في يد الفاتحين لانهم هكذا قبل غام الاراذل منهم فصلا المستخرج أول مرة كان أحق به كذا اوجده
 في غير المملوكة بخلاف المحدث حيث يكون له ما سبب الارض لانه يرأس الارض وهي مملوكة له فيبيع
 أجزاءها ولها ان يد المخط له سبقت اليه وهو مال مباح فكان أول وجه وهذا لان الامام لم يملكه مارت في
 يده مافى باطنها ومن يخصص في بيعها مافى باطنها ثم يبيع ليخرج عن ملكه لاه كذا في الموضوع

(٣٧ - فليلى أول) لا يجب فيها عشر ولخراج اه غاية (قوة وهو الارصة الا انفس الفقه اه) أو ثورته أو وثقة
 ورثته ان عرفوا ولا يبعد أقصا ما في الارض أو وثقتان لم يعرفوا لم يثبت المال اه خروجي وفي التبعيه فان لم يعرف الفقه اه ولا
 ورثته ذكر أبو اليسر اه موضع في بيت المال وذكر السرور اه يصرف الى أقصا ما لا يعرف في الاسلام الاول أوجه لتأمل فاه
 الكمال في الفتح (قوله وان وجد في أرض غير مملوكة لا حددها لولا جده) أي الباقي وهو اربعة الاجل من مملوكة اه (قوة في مملوكة
 لاحد) أي كليل والمغاز وشموعها اه غاية (قوة لولا جده) أي انما غاية (قوله وقال أبو يوسف هو لولا جده) وهو استصان اه غاية
 ويقول أبو يوسف قال الثلاثة اه عني (قوله لاه كذا في الموضوع) أي فلا يملكه المشتري الارض كذا لو توفى بطن السمكة يملكها
 الصائد بسبب في خصوص الى السمكة حال باحتوائه لا يملكه المشتري السمكة لا يتقاه لا يملكها وما ذكر في السمكة من الاطلاق
 ظاهر الرواية وقيل ان كانت الفدية غير موقوفة تدخل في البيع بخلاف النقوبة كذا كان في بطنها اعتبر بملكها المشتري لانها تملك كمل
 مانا كمدخل في بيعها وكذلك كانت الفدية في مدفعه ملكه المشتري قلنا هذا الكلام لا يفيده الامم دعوى أنها كل الدرة غير النقوبة
 كالأصغر وهو موقوف ثم قلنا يتفق أنها تبطلها امر بخلاف الصغير لاه حشيش والصدق جسم من شأنها كل ذلك اه فتح

(قوله بخلاف المعدن الى آخره) قال السروجي رحمه الله وهذا شكل لانما اشترى الارض بدارهم فوجد فيها معدن فغنى اشفاق
 الذين فبذلك باع الحق اه (قوله فهو لقطه وحكمها معروف أي وهو لم يجب نزعها منه أن يتصدق بها على نفسه ان كان فقيرا ولو صل
 غيرمان كان غناؤه أن يحكمها أعا اه فتح (قوله لانه الاصل) أي لانه أي لجاهل أصل لتقدمه على الشرع والاصل في حق المسلم ان
 لا يكثر قال الله تعالى والذين يكثرزون الذهب والفضة ولا يخفونها في حبل الله الا أن يكون الكثرة مخصوصا بالجاهلية اه كأي (قوله
 لتتقدم المهد) قالنا هراهم لم يمتشئ من آل الجاهلية ويجب القامع الظاهر ما يتحقق خلافه والحق يمنع هذا الظاهر بل يقتضيه
 المالبوم بوجده بدارهم بعد استراى اه فتح (قوله وزئبق) وهو كسبر البصده مرتسا كنه وهو فارسى معرب بالهمزة اه ابن
 قريشا قال في الصحاح والزئبق فارسى معرب وقد عرب بالهمزة ومنهم من يقرؤه بكسر الباء اه (قوله وكان لا يقولون الى آخره) واعلم
 أن الخلاف في الزئبق الذي أصيب في معدنه لان الزئبق الموجود في خزائن الكفار يحسب اتفاقا اه ابن قريشا (قوله فلم أزل ما نظره)
 وأقول هو كالمصاص اه فتح (قوله فأنشبه القبر والنقط) فيصير من جهة المياه ولا يخفى في الهاربة اه كأي (قوله وله من الله
 ينابيع مع غيره) أي فكان كخضفة ظننا لا تطبع ما لم يصب الظننى اه فتح (قوله وهذا جنة من مخلص) ولو دخل المتخلص دارهم فاخذ
 شيئا لا يحسن لاتخاذهم (٢٩٠) الغنية لانها ما أوجب المسلمون عليه غلبه وقهرها ولما قل أن يقول غاية

فما بخلاف المعدن لانه من أرباب الارض فيخرج عن ملكه بالبيع كسائر أربابها وهذا اذا كان
 على ضرب أهل الجاهلية بان كان نفسه ضما أو مملوكهم المعروفين وان كان ضرا أهل
 الاسلام كالكتوب عليها ككتلة الهادة فهو لقطه وحكمها معروف وان اشبه الضرب عليهم فهو
 جاهل في نافر المنهبال لانه الاصل وقيل يجعل اسلاميا في زمانه لتقدم العهد والمتاع من السلاح
 والا لان واما المنازل والفصوص والنش في هذا كالكثرة حتى يخلص لانها كانت ملكا للكفر
 لحوته أي دونه فبها فصار غنية قال رحمه الله (وزئبق) أي وخس زئبق وهو قول أبي خنيفة
 آخر وأقول لا يقول لاجس به وهو قول أبي يوسف آخر وكان لا يقول فيه انفس وحكي
 عن أبي يوسف أنه قال كل أبو خنيفة يقول لاجس فيه وكنت أقول فيه انفس فلم أزل ما نظره
 حتى قال لي الجلس شأنا أنه لاجس فيه ويجمع أبي خنيفة لابي يوسف أنه لا يطبع نفسه وهو
 ما تم بدع من الارض فأنشبه القبر والنقط وله من الله ينابيع مع غيره فانه حجر يطبع فيسبل الزئبق
 منه فأنشبه الرصاص قال رحمه الله (لاركا دار عرب) أي لا يخلص ركز وجده مستأمن في دار
 الحرب لانه ليس بجنة لان الغنية هو الما نحو دهرها وهذا بمنزلة متخلص غير مجاهر ثمان
 وجد في دار بعضهم يرتد عليهم بقر زاعن القدر وان وجد في العراء فهو له عدم القدر لانه ليس في يد
 أحدهم الحصص ولا فرق في هذا بين المعدن والكتز ولهذا ذكره بلغة الركل ليدخل التواطع فيه
 قال رحمه الله (وفير زوج) أي لا يخلص في زوج وهو حجر مضى وجوحد في الجبال لقوله عليه
 الصلاة والسلام لاجس في الحجر وكذا لا يخلص في الباقوت والردن جميع الجواهر والفصوص من

ما تقتضيه الآية والقياس
 وجوبها لجلس في معنى
 الغنية فأنشبه في الغنية
 في المأخوذ من ذلك الكثر
 لا يستلزم انتفاء التمس
 الا بالانسان الى الاصل وقد
 وجد دليل يصرح عن
 الاصل وهو عموم قوله صلى
 الله عليه وسلم في الركل ان الجلس
 بخلاف المتخلص فان
 ما أصابه ليس غنية ولا
 ركل ولا دليل يوجب فيه
 ثبوت على عدم الاستلزام
 اه فتح القدير (قوله ثم
 ان وجد في دار بعضهم
 يرد عليهم) أي سواء كل
 معدنا أو كثر اه فتح

(قوله بقر زاعن القدر) ومع هذا لو أخرجه الى ان انا ملك ولم يطيعه ولو انا به بعد ذلك باز وبكره كذا في الدرر الجارية
 وفي هذا المثل فروع جنة ينظر فيها اقله (قوله وان وجد في العراء) أي أرض لا مال لها كفاقر في المحيط وتعليل الكتاب
 ببقية اه فتح (قوله فهو لعدم القدر) يعني أن دار الحرب دار اباحة وانما عليه القدر من العرق فقط وبأخذ غير مملوك من أرض غير
 مملوكة لم يضر بأحد بخلافه من المملوكة ثم لم يهد بحكمة على مافي عرا اذارهم وادار الحرب ليست دار احكام فلا يعتد فيها بالحققة
 بخلاف دارنا فلذا لا يعطى المستأمن منهم ما وجد في عرا ثمان اه فتح (قوله فروع) ومن يفر بعدنا باناد الامام يصرح بجنس
 وباقيه هو وان حفر ووصل اليه وجاء آخر فحفر ووصل الى المعدن فهو له الواجد وان اشترى كافي الحفرة وحده أحله ما دون الاخر
 فهو له الواحد ومن تقبل من السلطان معدنا فاستأجر أربابا واستقرحو المعدن يجب فيه الجنس والباقي للتقبل وان عملوا بغيره ان التقبل
 فأربعة أحله لم يدون التقبل ولو باع الركل ما جلس على المشتري ويرد على الواجد البائع فبمقتضى النش اه غاية ودراية وفي الهداية
 مصرف خمس المعدن مصرف الغنية عداوه قال مالك وأبو حنيفة ودراية والرؤيا والوكيل من الشافعية وعن محمد مصرف الى
 حلة القرآن ونوى المرض وكسبة الاغراء ودواب الرد كرم في جوامع الفقه وعندنا لا يبيح مصرف عمار الركل وقاسه على الزرع
 اه (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لا خس في حجر) هو حجر يبيها هذا اللفظ وأخرجه عن عبد الله الرزني وأخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة بن يسر في حجر الرزني
 من طريقين ضعيفين الاول بغير رباني عمر الكلاعي والثاني بغير عبد الله الرزني وأخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة بن يسر في حجر الرزني

ولاحر الأرض ذلك لأن يكون القلعة اه فتح (قوله ولؤلؤ) اللؤلؤ جسم من دبلون والثانية بالواو والاول بالهمز والعكس
قال النورى أربع لغات قلت لا يقال انقصيف الهمزة لغة اه غاية (قوله حتى دابة في البحر) أي وليس في أختنا المدواب حتى اه (قوله
بخره الحشيش) أي في البركة كذا رواه ابن ميمون عن محمد اه غاية (قوله وقيل أنصجر) أي وليس في الانصجاري اه (قوله والقلل
مطران آخره) فصل في هذا أصله ما لا شيء في الماء اه غاية (قوله وقيل يخلق فيه) أي وان الصدق حيوان يخلق فيه اللؤلؤ وليس
في الحيوان شيء وتظهر على المسك يوحى في البرقلاشي فيه اه غاية

باب العشر

يجوز فيه الاضاعوتن كما اه بابك (قوله وسقي سماوسج) وفي الصحاح (٢٩١)

ساحله يسبح سمكنا بحرى
على وجه الأرض اه غاية
(قوله الا لطلب والقصب
والحشيش) ظاهره كون
سوى الحشيش داخل في
الوجوب ويمنع على استخراج
الصف والتين الا ان يقال
يمكن ادخالهما في معنى
الحشيش على ما فيه وأما
ما ذكره من إخراج الطرفه
واللب وشجر القطن
والزيتون فيسجد في
الحطب لكن في ما سرحوا
بمن أنه لا شيء في الادوية
كالحليج والكندول لا يجب
فيما ينخرج من الانصجر
كالمخمس والقطران ولاهما
هو تابع للأرض كالتف
والانصجار لانها كالارض
ولهذا استنبهنا الارض في
البيع ولا في كل بذل لا يطلب
بالزراعة كزرا الطين
والقضاء يكون غير مقصود
في نفسها ويجب في الصغر

الخجارة لم يروى بالانها من أجزا الارض فصارت كالأرباب والمخ والترو وغيرهما هذا كله فيما إذا أخذها
من مصلحتها وأما إذا وجدت كثرا وهو دفين بالماء فينبغي ان يمس لانه لا يشترط في الكثرة الا ان الماء لا يكون
غنية قال رحمه الله (ولؤلؤ وعبر) أي لا ينقص لؤلؤ ولا عبر وكذا جميع الحطب المخرجن من البحر حتى
القصب والقصب بان كانت كثرا في قصر البحر وهذا عندهما وقال أبو يوسف يجب في جميع
ما يخرج من البحر لانه مما يقو به بالماء كالمعدن وعمر رضى الله عنه أخذنا من من العبر ولو ما
قول ابن عباس رضى الله عنه ما بين من العبر لا يخرج منه ولان قصر البحر لا يرد عليه فهر أحد
فانه دعت البدوي شرط لوجوب الحطب لانه يصيب في الغنجة فم تكن غنجة بكونها ولان العبر حتى
دابة في البحر وقيل انه يفتى في البحر بخره الحشيش وقيل انه غير وقيل لا يرد مطر ربيع يقع في الصدق
فيصير لؤلؤا وقيل يخلق قيم من غير مطر ولا شيء في الجميع لما أنه ليست بغنجة وحديث عمر كان لهما
دسر ما يعرف في دار البحر بوجوه منقول لانه غنجة في أديم بكونه في الساحل عندهم ولا سيما إذا أخذ
من البحر ابتداء ودسر ما يعرف في دار الاسلام فصار حاصل ما وجد تحت الارض نوعين معدن وكثر
ولا تفصل في الكثر بل يصح في الحطب كما كان سواء كان من جنس الارض أو لم يكن بصدان
كان ما لا يستعمل الا في الكفار لونه أيد باقها من غنجة وفيها يشترط الحطب لا غير وأما المعدن
فصل في ثلاثة أنواع بنوب النار وينطبع كالحطب والقصة وغيرهما على ما تقدم وقوعه لا ينوب
ولا ينطبع كالسجل وما راهاجارة التي تقدم ذكرها ونوع يكون ما كما كالحشيش والتفط والمخ المائي
فالوجوب يخص بالتويع الاول بدون الانخيرين على ما تقدم

(باب العشر)

قال رحمه الله (يجب في عمل أرض العشر ومسقى مياه وسج بلا شرط تصابو بقاد الا لطلب
والقصب والحشيش) أي يجب العشر في عمل وجعل في أرض العشر وفي كل شيء أخرجه الارض
سوا سقي سمكنا أو سقي المياه ولا يشترط فيه تصاب ولا أن يكون مما يستحق في بيع في الخضراوات
الا لطلب والقصب والحشيش وهذا عندنا في حنيفة فرضي الله عنه وقال لا يجب العشر الا لطلبه ثم ما فيه

والسكان وزر لان كلامهم ملصق وعلم الوجوب في بعض هذه مما لا بد على الإطلاق بآدمي تأمل اه فتح القدر قال في الهداية
والمراد بالذ كور القصب القلبي أو القصب السكر وقصب الذرية فقصبها العشر لانه يقصد به استعمال الارض اه (قوله حتى يجب
في الخضراوات) وجهه بالافق والاطلقت على ما إذا لم يطرأ على جميع على جراوات ولكن يجمع على جروجران اه غاية (قوله وهذا
عندنا في حنيفة قال آخره) وهو مذهب ابراهيم النخعي ومجاهد وحاذق قال عمر بن عبد العزيز كره ما عمر بن عبد البر كما في الامم
وهو مروى عن ابن عباس اه غاية قال في شرح الوفاية لصدر الشريعة واعلم أن عندنا في حنيفة يجب في الخضراوات يؤخذها المالك
الى القسرة لانه يأخذها السلطان هكذا في الاسراف لقاضي الامم أبي زيد اه غاية (قوله وفيه غرة بانية) وهي ما بين سنة بلا علاج
قالا بصلاح ما يحتاج اليه كالغنم في بلادهم والطبخ السني في ديارها وعلاجه الحاجة الى تغذية وتعليق الغنم اه فتح وذكر
في العيون ان السنين التي يسر يجب فيها العشر ولا عشر في التفاح والخرق التي تسر وبسبب اذ الغالب بخلافه فاعبر القلب فيه
وكذا ذكر في المبسوط ويجب في بذر القصب دون عيسه ما هو يجب في الكون والكر أو ما انخرول لا نخل من حمله الحبوب اه غاية

(قوله والوسق الى آخره) هو منقح الوود وروى بكسر وايشة كره القناني حياض في الاكل والنوى وسكون السين اه غايه
فرع الشتر بين جماعة اذا بلغ نضجها فيعصر عندي يوسف لان العصريه المأثرون المأثرون عند محمد لا يجب حتى
 يبلغ نضج كل واحد منها وروى مالك اه غايه (قوله سنون ما تصاعقني على الله عليه وسلم الى آخره) وكل صاع أربعة أمثله
 خمسة أوسق الفوم ثمانين قال الخوافي هذا قول أهل الكوفة وقال أهل البصرة الوسق ثلثا ثمن وكون الوسق ستين صاعا
 مصر وفي رواية ابن ماجه حديث الاوصاق كما سنده اه فتح القدير (قوله أو كان عثريا) العثري بفتح العين والهاء المثنوي يروى
 سكونه لغو وانما سقه الساموئيه العاصه المنذرى وأسكر القلقى قول من قال العثري الشجر القى بشر من الماء المأثري في موضع
 فيصر اليه كالسقيفة قال الخوافي هو ما سقه الساموئيه من أهل اللغة وليس كما قال القلقى بل قول خليل لأهل اللغة وذكر ابن
 فارس فيه قولين لأهل اللغة قال العثري من الثعلب ما سقى حيا وقال الأزهري وغيره من أهل اللغة أن العثري مخصوص بجمع يلقى من ماء
 السيل اه غايه ملخصا (٢٩٣) (قوله وثقت الصدقة بيني وبينها) أي كان المعروف فيها آخر بحثنا من العشر لا الصدقة

بخلاف الزكاة اه فتح
 (قوله ليس في الخضراوات
 صدقة) أي كل ما يحسن
 والاوراد والبقول والخيار
 والقثا والطبخ والبازنجان
 وأشياء ذلك وعنده يجب
 في كل ذلك اه فتح (قوله)
 ولأن السبب هي الأرض
 التامة) أي بالخراج تحسنا
 في حق العشر والاعبوز
 فيحصل العشر لا يمتد
 قبل السبب فإذا نزلت
 أقل من خمسة أوسق لم
 يوجب شيئا كان خلاه
 لسبب عن الحكم وحقيقة
 الاستدلال إنما هو العالم
 السابق لأن السبب لا يثبت
 إلا قبل الجعل والقيس
 لسببها كذلك هو ذلك
 والأحكام الخصاص أملا
 أن السبب الأرض التامة

بأخر خمسة أوسق فصاعدا لا يعلق له من هذا استقلال هو فرع العام القيسية ما ملطنا وأعلم أن ما ذكرنا للأرض
 من منع تجهيل العشر فيه بخلاف أبي يوسف فإنه أجله بعد أربع قبل التباين وقبل طلوع الفجر في الشجر هكذا في مذهب الكوفي
 وفي المظن من خص خلافه بفرض الانجبار بناء على ثبوت السبب نظرا الى أن قول الاعباز يثبت في هذه الأرض تحسنا فيثبت السبب
 بخلاف الزرع فلهما يظهر في بعض هذه الأرض اه فتح (قوله مثل السقف الى آخره) السقف وقرى بري النخل الذي يصنع منه
 الزنبل والمراوح وعن الشيا كره ما قاله السفياني وسأنا كثر طرية فهي الشطبة اه غايه (قوله هاتين) قال الكلبي وأعلم
 يجب في التبن لأنه مرقصود زراعة الحب غير أنه لو فصل قبل انقطاع الحب وجب العشر فيه لأنه صار هو المقصود ولا حاجة أن يقال
 كان العشر فيه قبل الأقدام تحول الى الحب عند الاعتقاد عن محمد بن أبي أناس فيما العشر اه **فرع** قال السروي
 وجهه كل ما يستحب في الأرض ويحصل بالاستغلال كقوائم الخلاف بتخفيف الام يجب فيه العشر فإن صاحب النصفه قال
 يقطع في ثلاث سنين وقال الاسيما في كل ثلاث سنين وأربع اه **فرع** اختلف في المني اذا سقط على الشوك
 الاضطر في أرضه قبل الايجب فيه عشر وقيل يجب ولو سقط على الانجبار لا يجب اه فتح القدير

(قوله ولو كان الخلق زوجين) أي كل أقل من خمسة أوسق اه فتح (قوله فيمن أحدهما إلى الآخر) أي عند مجزئته رواية
عن أبي يوسف اه غايه (قوله إذا كان من جنس) أي كزدي أو كعبد اه فتح (قوله لا أو أكثر عند) أي عند أبي حنيفة (قوله إذا
أخذ من أرض الشر) فبها لا أو أخذ من أرض الخراج لم يجز فيه شيء اه فتح وفي شرح مختصر الكرخ وألفه القاضي عياض في
أرض الخراج لا ما كل من أوزار الثمر والاشجار في الغد في أرض الخراج فكلها فبها يتولم من غده اه غايه (قوله لأن في سبعة)
قال المارغط في كتاب الميزان وأختصره واما شبله بالجهتيه ما من موحدتين وهن من فهم اه فتح (قوله كل فرق الخ) الفرق
بضربك الراه عند أهل الفتوى أهل الحديث يسكنون اه وهو مكيال معروف (٢٩٣) وهو ستة عشر مثقال وقال

المطرز في إلهامه يرتد به
لسته وثلاثين فبها عند
من أصل الفقه اه فتح
(قوله فأنشأ البرسيم) هو
بكر البرسيم والراو فتح
السنن اه غايه (قوله لو
قصب السكر العشر الخ)
قال النكول رحمه الله تعالى
بعد أن ذكر ما ذكره كرم الله
في قصب السكر معز إليه
وهذا تحكيم بل ناطع فيقه
نفس الخبير من القصب
فيمنحه أوسق من أدنى
ما يوسق كان ذلك نصيب
لقصب على قول أبي يوسف
وقوله وعند محمد نصيب
الكرخه ما يبرح إذا
بلغ القصب قدما يخرج
من خمسة أمنا سكر وجب
فيه عشر على قول محمد
ولا ذلك لكرخه ليس
ما لا تركه إلا إذا أعد
نضارة وحيد فبها من
يلغ فتمت نصا لو أن
قال سواب أيضا في قول محمد
أن يبلغ القصب الخراج
حصة من غير من أعلى
ما يقتدر به القصب نفسه

للأرض كالفضل والاشجار لا يقتدر بها الأرض وله ما ينفعها في السبع وكل ما يخرج من الشجر
كالصنم والقطران لا يجزئ به العشر لا به بقصد الاستقلال ويجزئ في الصنم والكتان وبربولان
كل واحد منهما مقصود فيه ثم اختلف أبو يوسف ومحمد فبها يوسق إذا كان مما يقي كالزعفران
والقطن فقال أبو يوسف يجزئ به العشر إذا بلغت فيه خمسة أوسق من أدنى ما ينحل تحت أوسق
كأنه قد زما مثله لا يمكن اعتبار التقدير الشرعي فيه فوجدها ما لا يمكن كأي عرض النضارة
لما يمكن اعتباره وذهابا إلى التقدير واعتبار الأدنى كونهما قطع الفقهاء وقال محمد بيب العشر
إذا بلغ الخراج خمسة أعداد من أعلى ما يقتدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة أعدل كل حل ثلثه
من وفي الزعفران خمسة أمان لأن الاعتبار بالوسق كان لأجل اه أعلى ما يقتدر به نوعه فوجزأ اعتبار
كل فرع بأعلى ما يقتدر به نوعه فبها عليه ولو كان الخراج من غير شيء أحدهما إلى الآخر تكبيل
التصايف إذا كان من جنس واحد بحيث لا يجوز بيع أحدهما بالأخر متعاضلا والعمل به يجب به
العشر قبل أو كرهه إذا أخذ من أرض العشر وعند أبي يوسف به يتفرقة خمسة أوسق كل واحد
أصله فبها يوسق وعندهما يقتدر به بشرق أو غرب لا يوسق إلا بالتبني على الله عليه وسلم
كذلك وروى عنه التقدير بشرق أو غلط وعن محمد خمسة أفرق كل فرق ستة وثلاثون مثقالا
لاه أعلى ما يقتدر به نوعه وقال الشافعي لا يجزئ به شيء لاه متولم من الحيوان فأشبهه لبرسيم
ولنا أدواء أو هو رثاه عليه الصلاة والسلام كسائر أهل العلم أن يؤخذ من أصل العشر ذكر
في الامام ولاه ينال الثمر والأزوار وفيها العشر فكذا ما يتولم منه اختلاف هوذا قال لا ينال
الأوراق ولا شرفها ما وحدها في الجبال من الصل والثمر نفسه العشر وعن أبي يوسف اه يجب
فيه شيء لأن السبب الأرض التامة فلو لم توجد ثلثا القصد والخراج وقد حصل وفي قصب السكر العشر
قل أو أكثر عند وعلى قياس قول أبي يوسف أن يتفرقة ما يخرج من السكر أن يبلغ خمسة أوسق
وعند محمد نصيب الكرخه خمسة أمان لاه أعلى ما يقتدر به نوعه كالزعفران ثم هو وجوب العشر
عند ظهور الفروع عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف وقت الأدراك وعند محمد وقت تصفته وهو صوفي
الخطية وترتخلاف تطهر في وجوب الضمان الثلاث قال رحمه الله (ونصفه في مسق غرب
ودالية) أي يجب نصف العشر لغيره في غرب أو دالية وهو مطوف على الضم الذي في يجب وجاز
ذلك لوقوع الفصل وأما يجب فيه نصف العشر لاه أو ينالان المؤنة تكفر فيه ونقل لهما في سجا
أوسق ما سمعه وإن في سجا ودالية فالعشر أكثر السنة كما حرق في الساعة والعاقة وقال في النضارة
أن سقي نصفها بكفة ونصفها بغير كفة قال مالك والشافعي وابن حنبل يجب ثلاثة أرباع العشر
فيؤخذ نصف كل واحد من الزيتونين ولا تعلم في خلافا في قال الصديق الفقيه رحمه الله وهو قوله

كخمسه أمانا عرف جدارا والله أعلم اه (قوله وترتخلاف تطهر في وجوب الضمان) وعندهما في معنى تكبيل التصايف اه غايه
قال الامام يجب عليه عشر ما كل أو أطم ومحمد بنفسه في تكبيل الأوسق يعني ناطع لما كوله ما بين خمسة أوسق وجب العشر
في الباقي لا في التالف وأما أبو يوسف فلا يستبرأ إلا بعد بل يعتبر في الباقي خمسة أوسق لأن أبا يانه ذاك الأمر المتفق ضامن ما أتاه
فبها عشر وعشر ما بقي اه فتح (قوله ونصفه في مسق غرب الخ) العرب القدر الكبر والباله والبال وساتية اللغات التي سقي بها
اه فتح (قوله قال مالك والشافعي وابن حنبل يجب الخ) ظاهر ما يجب عندما ما مثله أرباع العشر اه قال في الاختيار وإن سقي
سجا ودالية يعتبر أكثر السنة فاستوى ما يجب نصف العشر نظر الملك كالمائة اه (قلت) وهذا النقل يؤيد ما قاله ابن بطي

لم ينف عليه اه (قوله في كل ما أخرجه الأرض) أي محليها العشر اه هداة قوله محليها العشر أي أوصفه اه فتح (قوله وأجره
الحاظ وغير ذلك) يعني لا يقال بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي يقابل المؤنة بل يجب العشر في الكل وفي المضافات مؤنة
جعل العشر على السطوح دون أصحاب الأرض اه كي (قوله لأن قدر المؤن كلها الخارج) الآخرة أن من زرع في أرض مضمومة لم
يؤجر من قهر من تصان الأرض (٢٩٤) وطليه كله انشراه اه فتح (قوله لكل الواجب واحد وهو العشر)

فاس هذا على السابعة وجوب الأقل لانه قد قد جهما فاشك في الاكثر فلا يجب الزيادة فاشك
كأنك انك انما عطفها نصف الحول ترد بين الوجوب وعدمه فلا يجب اليك قال رحمه الله
(ولا ترفع المؤن) أي في كل ما أخرجه الأرض لا يقتسب أجره لعماله وتفقة البقر وكري الانهار
وأجره لحاظ وغير ذلك ومن الناس من قال سطر إلى قيمة المؤن من الخارج فيقسم له بلا عشر ثم يشر
الباقى لان قدر المؤن كلها بعوض كما مشتهر ولنا إطلاق ما قلنا وما روينا ولا عليه الصلاة
والسلام حكم متفاوت الواجب متفاوت للمؤنة ملاعق لرفعها انوار وفتح المؤنة لكان الواجب واحدا
وهو العشر لان الاختلاف في المؤنة لا في ما سبق بعد دفعها لان الباقي حاصل بلا عوض فيها قال
رحمه الله (وضعه في أرض عشر يتغلي وان أسلم أو اشتراه من مسلم أو ذى) أي يجب ضعف
العشر وهو انس في أرض عشرية لبقى ثقل ولأسلم هو أو اشتراه من مسلم أو ذى أم لا وجوب
الضعف عليه فلا جاع الصاغر في أرضه عنهم وعن محمد رحمه الله ان فيما اشتراه التغلي من المسلم
عشر واحد لان الوطيفة لا تغير بتغير الملك عنه وأما ما قلنا تضعف بعدما أسلم هو أو بعدما اشتراه
من مسلم أو ذى فلا ان التضعيف صار وطفة فيبقى بعد اسلامه كل خارج وينقل إلى المسلم وإلى
الذى يملكها من الوطيفة كل خارج وهذا لان التضعيف خارج والمسلم أهله في حالة البقاء وكما
الذى أهل التضعيف في الجاه كذا ذكره على العشر وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف فمما إذا أسلم
التغلي أو اشتراه من مسلم فهو ذى عشر واحد والى الناحى إلى التضعيف وهو الكفر الآخرة أنه
يؤخذ من أموالهم كلها من السوائم والقدا وأموال الفقراء ضعف ما يؤخذ من المسلم ثم إذا أسلم أو باعها
من مسلم سقط التضعيف بخلاف ما إذا اشتراه من ذى آخر غير التغلي حيث يبقى مضاعفا على
حاله لان الناحى إلى التضعيف باق فيه وجواب أن التضعيف خارج وان خارج لا يسقط بالاسلام
أو بالانتقال إلى المسلم بخلاف التضعيف في السوائم وغيره من أموالهم لا لا يوطف فيها ولهذا يسقط
بجعل السوائم عاقبة وأموال الفقراء لا تضعف ويضعف في غير التغلي فكذلك لا تضعف بالاسلام أو بالانتقال
إلى المسلم واختلقت نسخ الكتاب وهو المبسوط في بيان قول محمد والاصح ما مع أبي حنيفة في بقية
التضعيف ان كان التضعيف أصليا ولا يصح والتضعيف حادث عنده لان وطفة الأرض لا تغير
عنه على ما يحى به من قرب قال رحمه الله (وخارج ان اشترى ذى أرض عشر يقمن
مسلم) أي يجب ان خارج ان اشترى ذى غير تغلي أرض عشر يقمن مسلم وهذا عند أبي حنيفة وقال
أبو يوسف يجب العشر مضاعفا وبصرف مصارف الحراج كما لو اشتراه التغلي وهذا أمون من
التبديل وهذا لان الكافر أهل التضعيف في الجاه وان لم يكن أهلا للصدقة الآخرة أملا على العشر
بضعف عليه وكذا بنو تغلب بضعف عليهم في جميع أموالهم فلا تنافي ثم هو خارج حقيقة في موضع
موضع وقال محمد يجب عشر واحد كما كانت لان وطفة الأرض لا تتبدل عنده كل خارج ولا يتغير
بالبيع ثم في رواية قرين بن جهميل عنه بصر في مزارع كذا ذكره في السير الكبير والسيران
الوجعل لم يتغير عنده لم يتغير مصروفه أيضا لان حق الفقراء كان متعلقا به لا يسقط وفي رواية
محمد بن جماعة بصر في مصارف الحراج لان ما يؤخذ من الكافر ليس بصدقة بل هو خارج فيصرف

أي دائما في الباقي لانه لم يزل
الى نصفه الأربعة والفرض
ان الباقي بصدقة قدر المؤنة
لامؤنة فيه فكان الواجب
دائما العشر لكن الواجب
قد تفاوت شرعا مرة
العشر ومرة نصفه لبيب
المؤنة فعلمنا أنه لم يتغير شرعا
عدم عشر بعض الخارج
وهو القدر المأوى للمؤنة
اه فتح القدير (قوله في ما تن
في أرض عشرية تغلي)
وهو منسوب إلى بنى تغلب
بفتح التاء التاتين فرق
وسكون الفين المجبة
وكسر اللام اه عني وفي
الصحاح ثقل أبو قيس
والسبعة لها ثقل فتح
اللام استعصا لتساوى
الكسر جمع ما في السب
وربما هو بوالكسر لان فيه
حرفين غير مكسورين
وفارق السبعة إلى غير اه
(قوله فيبقى بعد اسلامه
كل خارج) أي فان أرض
الخارج لا تغير بالاسلام
اه (قوله كما ذكرنا على
العشر) فله مؤنة عنده
نصف العشر وهو تضعيف
على كل غير تغلي اه (قوله
ان كان التضعيف أصليا)

أي بأن يؤدوا له من آباءه أو نذولها لا بد من ثقل إلى تغلي بالشراء والهبة ونحوهما اه غاية (قوله ولا مصارف
يتصور التضعيف الحادث الخ) بأن اشتراه التغلي من مسلم اه غاية (قوله في ما تن وخارج ان اشترى ذى أرض الخ) عند
أبي حنيفة الخراج لا يتبدل والعشر يتبدل وعند أبي يوسف يتبدلان وعند محمد لا يتبدلان اه (قوله ثم في رواية قرين بن جهميل)
كذلك هو في خط المصنف

(قوله وعشران أخذتهن مسلم) أي بولي وموضع التخرج اه فتح (قوله فصارن من الرجاء اه) (قوله وقيل ليس للذي الخ) هذا القول عزاء الكالجرحه الله الخ خالد وكتا لبيوط اه (قوله فلا يتع الرد) هذا شاعلي ان المراد بمحلى النوازل ليس له أن ينزله بالرياء لقصه الخ فتح ميه ماته حرتع بارد وهذا لظن بآي الرد التي تأتي أيا فلا يتع العيب اه فتح (قوله وان جعل مسلم داره بستانا إلى آخره) البستان كل أرض تحوط عليها حائط وفيها أشجار متفرقة اه دراية (قوله وان سقاء بملة التخرج فهو ترواج) قال في الكافي وان كانت تسمى بهذا تروجها أو ترى فليس تروج حرق بالمسلم اه أي وان كانت عشيرة في الأصل سقط عشرها ما يختلط لها دار اه فتح (قوله وان كانت نواجة سقط تروجها بالاختلاط اه) فتح (قوله بخلاف ما إذا جعل الذي داره بستانا إلى آخره) قال الكالجرحه الله وقال التبر ثاني فمما إذا اتخذها في داره بستانا أو رخت في أرض أو أحيها فانهمى حراجة وان سقاها بما العشر وعلى قياس قولهما ينبغي أن يجب فيها العشر بخلاف المسلم لئلا يفي داره إلى جعلها بستانا به التخرج حيث يجب التخرج بالاتفاق وشرح الكتفوا لاني أن يصيبه عشران على قياس قول أبي يوسف وعلى قول محمد واحد كآخر من أسلمها ثم تقربه بان ذلك كل في أرض استقر فيها (العشر وضار ونفقة لها بان (٢٩٥)

مصارفه كمال بأخذ العاشر منهم وكلما حوتم بنى قلب ولاي حنفة أن في العشر يعني العباد
والكفر بآله ولا وجه لضعف لا ضروري بخلاف النراج لأنه موقوف للاسلام لا سابقا بقاء
كل شيء ثم يشترط القبض لوجوب النراج في الكتاب بشرط في الهداية لا للنراج لا يجب
الافتك من الزاوة وذلك بالقبض ولو اشتري ثقل أو أرضا عشر من مسلم وضاع العشر عندهما
خلوة الحمد وإنما يذكرها المصنف ليعلموا تحت قوله ومنه في أرض عشر ثقل بالقبض قال رحمه الله
(وعشر) أن أخذه من مسلم بثمنعة أو رد على البائع لقصد أي يجب عشر واحد إن أخذه من
الذي مسلم بثمنعة أو رد على البائع المسلم لقصد أي بيع أما الأول فلتعلق الصفقة بالبيع كالم
اشتراه من المسلم وأما الثاني فلهذا رد الفسخ جعل البيع كأن لم يكن لأن حق المسلم وهو التمسك
يقتطع بهذا البيع لكونه مستحق الرد وصحة الرد بغير الشرط ولو روية والبيع قضاء لأن
الرد بغير الشرط والرؤية نسخ للمقدمات وكذلك الرد بالبيعان كان قبضه لأن قبضه ولاية
الفسخ وإن كان بغير ضابطه خراجية لأما قوله وهي بيع في حق غيره هذا نصه شرعا الذي
تقتضيه البيع بغيره من الوظيفة وقيل ليس الذي أنزلهما بالمسئولين بل بالملوك عند إعلان كونهما
خراجية ببيع جوامع هذا العيب يرتفع بالفسخ فلا بيع الرد قال رحمه الله (وإن جعل مسلم يملكه
بستة آلاف ثم تدوم مائة) فإن قبضه العشر فهو عشر وإن ساقبه النراج فهو نراج لأن
المسلم لا يملك النراج لكن الوظيفة تدوم للمالكين لأن الأرض لا تقهر إلا بالملك فصار
تبعه فوجب اعتبارها كالمسك أو أرضا خراجية وطن كثير من الشايخ أن هذا ابتداء نراج على
المسلم وجعله مضاعف الذهب وليس كما هو بل قول كل من المامون ففقهاء فلهذا استعملت به
قال رحمه الله (بخلاف الذي) أي بخلاف ما نأجل الذهب إذ به استباح يجب عليه الخراج
فيه كيفما كان لأنه أنشئ بآله قالوا ينبغي على قاس قول أي وصف أن يجب فيه العشر أن يولى

فيه وطيفة انما خرج فاقاسي ما انتقل هو بوطيفته الى ارض المسلم كما واشترى رابطة وهذا لان المتنازعين الذين حوزوا هذا الموضع
 منهم فله وحققه هو انما خرج فاقاسي بمسألة أخذ منه منهم كأن ثبوت حقه في الارض عن خرابها لما يسمها اهلنا من ذلك
 وصرح محمدي بأولها السرمى الزائدات بين المسلم لا يشهدا بوثوقه انما خرج حله السرمى على ما ذكره الجاسري في ابدانهم ذلك
 ليخرج هذا الموضع وأنت قد علمت أن هذا السرمى اه قال العلامة كمال الدين رحمه الله تعالى ما ذكر في ما انما خرج ظاهره فإن ما
 الانهار التي شقها الكفرة كانت لهم على ايام حوزها انها اوقروا زيدا على اهلها كما كان ارضهم وأما ما العشر فليس بظاهر فان الار
 والعيون التي في دار الحرب حوزها انها اوقروا زيدا على اهلها كما كان ارضهم وأما ما العشر فليس بظاهر فان الار
 غيبه ولا يثبت هذا الا في العاصر والامطار ثم قالوا في ما اهل الواسطي كقولهم ما ارضهم في دار الحرب على ما ارضهم في دار الحرب
 من قولنا ارض حنيفة وأبي يوسف غلبت ارض الاما المطر وقد علمت ان الكفرة ادعت على ما انما خرج ليخلصوا فيه كاختلافهم في ارض
 عشر مائة شرا هذا ولا يثبت ان كون الار لا يار والعيون التي كانت في ارضهم ارضهم ارضهم لا يثبت ان كون الار لا يار والعيون التي كانت في ارضهم ارضهم
 قال كثير من الا يار والعيون اخبرتهم السلطنة بصدور راية الارض دار الاسلام وعلى هذا فيجب التعميم فإن ما ارضهم لا يثبت ان كون الار لا يار والعيون التي كانت في ارضهم ارضهم

معلوم الحديث بهذا السلام وما مجهول الحلال ما ثبت معلومة أنه يهلل تحتها إذا كثرا كل من فعلهم فقد روي ومثلهما راجع
 ولين من ثبوت ذلك الأقوال العوام غير مستند فيه إلى ثبت تخصيص الحديث في كل ما رواه ما سلاحي إضافة الحديث إلى أقرب وقتيه
 الممكنين ويكون ظهور القسمين بالنسبة إلى معنى الملم بالرب في نفسه وتلفظوا لله أعلم اه (قوله كما من أصلهما) أي في المسألة إذا
 باع أرضا شريفا من نصراني اه (قوله كمال السعة) أي بالآلاف والعين اه هداية (قوله واختلفوا في صهيون) أي شهر القلعة
 اه فتح (قوله وصهيون) أي شهر قم اه فتح وحققه شهر فسلاد اه (قوله والقرات) هو شهر الكوفة (قوله وهل ترد عليه يد
 إلى آخره) عند محمد لا عند أبي خنيفة أي يوسف ثم قال السقن شديد بعضا إلى بعض حتى يصير جسر عليه كالقنطرة وهذا يدل
 عليها في خراجية اه وفي (٢٩٦) شرح الطحاوي وكذا التيسل خرابي عند أبي يوسف لا تدخوله تحت الحماية

أقول محمد عشر واحد كما من أصلهما وفيه نظر لأن ذلك كان في أرض استقر فيها العشر وصار
 وطيفة لها بان كانت في يد مسلم ثم الملم للرابح هو المله الذي كان في أي الكفرة وأقر أهلها
 عليها والعشيرة ما عند ذلك كمال السعة والصار إلى لا تدخل تحت ولا ما أحد واختلفوا في صهيون
 وصهيون وحده والقرات فعند محمد عشري وعند أبي يوسف حراجي بناء على أنه هل دخل تحت
 ولا ما أحد ولا يدخل وهل ترد عليه يد أحد أم لا وهكذا ذكروا وهذا في حق الخراج ظاهر لأنه
 ما حقيقة لأن الامارة احتقرتها إلا ما جهم حوتها أي دناها كروا وهذا في حق الخراج ظاهر لأنه
 يظهر لأم لا ما حقيقة ولهذا اتفقوا على وجوب الخراج في أرض لا كمن رتب على السملو العصار
 ولو كانت هذه المياه عشيرة لا تختلفوا فيها على حساب اختلافهم في أرض عشرية ما اشتراها ذي
 لأن الوطيفة تدور مع الملعط ما هنا قال رحمه الله (ودارمو) أي دار الذي سرة لا يجب فيها شيء
 لأن عمره من المسكن عفا وعليه إجماع الصائغون لأنه لا تستوي وجوبه بالخراج باعتباره
 وعلى هذا القابر قال رحمه الله (كمن يقر ونقط في أرض عشر ولو في أرض خراج يصيب الخراج)
 أي لا يجب في دار الذي شيء كالا يجب في عين يقر ونقط إذا كانت في أرض عشر ولو كانت في أرض خراج
 يصيب الخراج لأنهم السامن أنزال الأرض وأتمها لمن فؤادة كمن الماهد إيمان كان حرمه
 يصلح للزراعة يصيبه الخراج وهو المراد وقوله ولو في أرض خراج يصيب الخراج وأما إذا كان حرمه
 لا يصلح للزراعة فلا يجب فيه الخراج أيضا والقيروا زعت وقال القصار والنقط دهن يكون على وجه
 الماء والله أعلم

بالخلف قطرة السقن اه
 دناية (قوله في المثل كمن
 قرو ونقط) والنقط بالغض
 والكسر وهو أفصح اه
 غايه (قوله ليس لمن أنزل
 الأرض) جمع زل يكون
 الرأى وضم النون وهو
 الرابع اه كأي (قوله
 ان كان حرمه يصلح للزراعة
 إلى آخره) ولا شيء في الملم
 في الأرض العشيرة أو
 الخراجية كلاء واجد
 اه غايه

باب المصرف

(قوله وعليه انعقاد الإجماع)
 قال الحسن والزهرى
 ومحمد بن علي وأبو عبيدوان
 حنبل والظاهر ما أن سهم
 المؤلفة باق يسقط وروى
 عن ابن حنبل مثل قول
 الجماعة وقول صاحب
 الكتاب وعلى ذلك انفرد
 الإجماع فيه بدمع مخالفة
 من ذكرناه لأن بديده
 إجماع الصائغ السكون اه

باب المصرف

أي مصرف الزكاة والاصل فيه قوة تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فهذه ثمانية
 أصناف وقسط منها المؤلفة قلوبهم لأن الله أمر الاسلام وأغنى عنهم وعليه انعقاد الإجماع وهو من
 قبل انتماء الحكم لاتناحسته إذ لا نسخ بعد التي صلى الله عليه وسلم قال رحمه الله (هو الفقير
 والمسكين) أي المصرف هو الفقير والمسكين لما تولى قال رحمه الله (وهو أسوأ حال من الفقير)
 أي المسكين أسوأ حال منه انما المسكين من لا شيء والفقير من له شيء والشاقي يحسبه وهو
 مروي عن أبي حنيفة رحمه الله ولكل وجه فوجه من يقول بان الفقير أسوأ حالا قوة تعالى أما
 السفيه فكانت لساكين فأنبت لساكين السفينة وروى أنه عليه الصلاة والسلام مال المسكنة

(قوله وهو من قبل انتماء الحكم لاتناه علة) أي كلمته التي قبلها العام بانها علة العذر اه غايه (قوله والفقير من
 له أدنى شيء) وهو قول ابن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وعكرمة والزهرى والحسن ومالك ومثله على أبي ذر بن جابر وأبي عبيدوان
 وابن السكيت وابن قتيبة والفتي والاشعث وتعلب فقتله من عنة كتب وقال الشافعي هو قول أهل الفقه جميعا اه غايه وقوله من
 له أدنى شيء هو ما دون الصابرة ودر نصيب غيرهم وهو مستغرق في الحاجة اه فتح (قوله والشافعي يحسبه) فائدة الخلاف لا يظهر
 في الزكاة بل تظهر في الوصايا والأوقاف والنذور اه دناية (قوله وروى أنه صلى الله عليه وسلم مال المسكنة إلى آخره) روت عائشة
 رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال اللهم احس مسكينا وأمن مسكينا واحشني في زمرة المساكين رواه الترمذي
 والبيهقي وإسناده ضعيف حديث العزمن الفقير ورواه البخاري ومسلم اه غايه

(قوله وتعوذ من الفقر الخ) وجوابه ان الفقر لا يعوز عن طلب الاقترار النفس لا يحسنه ان كان يسأل العفاق والفقير والراغب في النفس لا كثرة الدنيا فلا دليل في معنى ان الفقر اسوأ - لامن السكين اه فتح (قوله والتقديم يدل على الاهتمام) أي بهم وذلك مظنة زيادة حاجتهم وقصبتهم ما قدم العلمين على الراغبين ان ما لهم احسن طاهرا واخرى سبيل انقواب السبيل مع الدلالة على زيادة تأكيد دفع اليهم حيث اضاف اليهم بلطفه في دليل ان التقديم لا اعتدلا خرخر زيادة لما يحقوا الاعتبار للمساوية لا تدخل تحت ضبط خصوصاً من علام الغيوب اه فتح (قوله معناه ان الله تعالى بالقراب الى آخره) أو انه انفق جلده بالاربعين فخر اسخرة جعله ازاره لعدم ما يواريه اه فتح (قوله ولكن السكين الذي لا يعرف الى آخره) يحصل (٢٩٧) الاثبات اعني قوله ولكن

السكين الذي لا يعرف
يعطى مراد مع ما ليس
عندتمنى فانه في السكينة
عن بقدر على لقمة ولقمتين
بطريق المشقة وانما الغيرة
فهو بالضرورة من لا يسأل
مع انه لا يقدر على القسمة
واثنين تكن المقام مقام
بالقسمة في المسكنة وكذا
صرح لما في غرض
ان المراد ليس الكامل في
المسكنة وعلى هذا المسكنة
التي في غرض هي المسكنة
المبالغ فيها لاطلاق المسكنة
وحشد لكن لا يفيد
الطلب اه فتح (قوله فلم
يقرك لهسد) يقال ليس
لهسد ولا يد أي لا يقلل
ولا كثر اه غايه (قوله
وانما كثر انما الجراء) أي
أوعار به معهم اه فتح
(قوله والامال والمكاتب)
المراد مكاتب غرو ومكاتب
انهاشي فانه هو رزاقه
(قوله فيعطيه ما يسعه
وأعوانه) أي كفايتهم
بالوسط اه فتح (قوله وقال

وتعوذ من الفقر ولان الله قد علمهم بالذكر والتقديم يدل على الاهتمام ولان الفقر يعجز عن المقهور وهو
المكسور والفقير كان اسوأ حاله قال الشاعر
هل لي من ابرعظم تزجره • فقت حسبنا كثيرا عسكره • عشر شاة معه وبصره
ووجه من قلاد ان المسكين اسوأ حالا لله تعالى وسكينة ذات مرتبة معناه اما انفق بطنه بالتراب من
الجوع وكذا قوله تعالى فاطعام سنين مسكيا خصهم صرف الكفاية اليهم ولا حاجة اعظم من الحاجة
الى الطعام وقال عليه الصلاة والسلام ليس المسكين الذي ذم الله والفقير وانما هو الذي لا يملك
المسكين الذي لا يعرف ولا يقدر فيعطى ولا يقرم فيسأل الناس متفق عليه ونقطه المسكين من
سكن بمالعه كانه غرض من الحر كمن لجوع فلم ير حكاية وقال تعالى في الفقر اعصمهم بالمعامل
اغنياس المتعذرون لانهم لا يجدون لهم حلالا لمسلمهم اغنياء وقال الشاعر
أما الفقير الذي كانت حلوته • وفق الصيال فلم يترك لهسد
معناه فقير اعم اذ له حلوته ولا دلالة له على ان السفة ما كانت لهم وانما كثر انما الجراء وقيل لهم
مساكين ترجوا كما قال ابن ابي بليعة مسكس أولانهم كانوا مفهوزين بغير المثل كما قال تعالى ضربت
عليهم الآية والسكينة وقوله الفقير يعجز المقهور وهو المكسور الفقار عنوع ذات الاخشى قال الفقير
من قوله فقرت فقر من مالى أي اعطيت ففكرت الفقير من لقطه من المال لا تقصه ولا جهة فيها
أشد له لم يرد به أنه عشر شاة بل وحصلت عشر شاة ما كانت معه وبصره قال رحمه الله (وانما عمل
والمكاتب والمدين ومنقطع الفراء وابن السبيل) أي هؤلاء هم المصارف لئلا ياتوا بالمعامل يدفع اليه
الامامان على بقدره فيعطيه ما يسعوا وعونه غير بقدر الثمن وانما استقرت كفايته الركة لا رد على
النصف لان التنصيف عن الانصاف وقال الشافعي ومقدرا الثمن بالشرك تقتضي المساواة ولما
أوجب تحتمه حجة الأثرى ان أصحاب الاموال لو جعلوا الركة كمالى الامام لا يستحق شيئا ومنه ما جرحه من
ان الركة لم يستحق شيئا كالمصارف اذا جعل المال المشاركة الا ان فيه شبهة الصدقة جليل سقوط الركة عن
أرباب الاموال فلا يحمل المال الهامشي تزيم القرابة التي على الله عليه وسلم عن شبهة الوصية وتحمل
لحقى لانه لا يراعى الهامشي في استحقاق الكرامة لا تعتبر الشبهة حق ولا تصرف الى الامام ولا الى
القاضي لان كفايتهما التي موضوع من الجراح والمجربة وهو المعامل المسكين فلا حاجة الى تصدقات
وفي الرقاب المسكينون أي ما يوافق في فكر راقهم وهو قول الجمهور وقال مالك يستحق منها الرقة ويكون
الولاء للسكين ولا يجوز دفعها الى المكاتب لانه عبد ما في عليه درهم فكيف يعطى من الركة ولما
ماروا بالبر من عاين ان جلا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى على عمل يخرين من الجنة

(٣٨ - زيلي أول) الشافعي هو مقدر الثمن قال الكلجرحه الله وقدر الشافعي الثمن يراه على وجوب صرف
الزكاة الى كل الاصناف وهم غاية انما على اعتبار عدم سقوط الموقفة قلوبهم واما الجواب عنه بان السقوط مهم لكفايتهم
لالمسكين فليس بشئ لان المال في المسكين كالأغنياء كسبيل بن عمرو وغيره فان أراداه لم يسقط سهمه لثاقتين الاغنياء استغنوا لا يقدرون
لانهم حينئذ اخوان في حنف الفقراء اه فتح قال في الغايه في شرح المهذب ثبوتى للمعامل يستحق فدا جرحه لئلا يكثر فيه
مقدرة الثمن فيسببه وهو قول مالك وفي المبسوط والمحيط وشرح مختصر الكرخي ومثني الباصر مقدر الثمن عند الشافعي والصواب
ما ذكرته اه (قوله انما المال المصارف) أي بعد نظره والراجح اه (قوله وتحمل الحقنى) أي لانه لا يعمل لاجل الفقير كانه يأخذ
الفقير في الحقيقة لان العمل عليهم من حوائج الفقير كذا جفت من شئى العلامة رحمه الله اه كاكى

(الرب فقال اعطني السمعة فوالله الربة الى آخره) اخرج الطبري في تفسيره عن طريق محمد بن اسحق عن الحسن بن دينار عن الحسن
 البصري أن مكاتبا تام الى أبي موسى الأشعري وهو خطيب يوم الجمعة فقال له أيها الأمير حدث الناس على عهد علي أو موسى فأتى
 الناس عليه هذا بلقي عامة وهذا بلقي مذمومة هذا بلقي ختماسحق ألقى الناس عليه موادا كثيرا فلما رأى أبو موسى ما ألقى عليه
 قال اجهره ثم أمره فيصيح فاصلى المكتاب مكاتبه ثم أعطى الفضل في الرقاب فبلغ برده على الناس وقال ان هذا الذي أعطوه في الرقاب
 وأخرج عن الحسن البصري والزهري وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم طوافا في الرقاب هب المكتابون وأما ما روى ابن جرير جاحيا الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال دلفي على عمل يفرق في الرقاب فوجدني من النار فقال اعطني السمعة فوالله الربة فقال أوليسوا قال
 لا حتى السمعة ان تنفرد بسمعة فوالله الربة أن تعين في غناروا وأما محمد وغيره فقال ليس فيه ما يستلزم كون هذا هبة عنى وفي الرقاب
 المذكور في الآية اه فتح القدير (قوله لانه قد يكون غنيا الى آخره) وما يابا عنه عوض من ملكه فلا يكون تركه اه غايه
 (قوله) ولا كان لعمال على الناس لايكنه أنعنه) فهو غنى في الطاهر ومصل الصدقة اه غايه (قوله) وفي سبيل الله منقطع القران عند
 أبي يوسف أى أقرانهم وعند (٢٩٨) بمحتمل قطع الحاج وهم الفقراء بمثل في الحيط والخيرة والنفقة والقنية

وبما عدى من التارفع قال اعطني السمعة فوالله الربة فقال يا رسول الله أوليسوا واحدا قال لا حتى السمعة
 أن تنفرد بسمعة فوالله الربة أن تعين في غناروا وأما محمد وغيره فقال ليس فيه ما يستلزم كون هذا هبة عنى وفي الرقاب
 عليه وسلم قال ثلاثة كلهم حق على الله عون الصالح في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الاداء والتأخير
 المتعطف رواء الترمذي واللساني وغيرهما ولا ان الركن في تركه التملك ولا يتصور من القن تعين
 المكاتب وهذا لا محال الا محال ما أن تكون مصر وفة المولود الى نفس العبد ولا جاز أن يكون
 الاول لانه قد يكون غنيا والا الثاني لان العبد لا يملك ربة نفسه بملك وانما يتلف على ملك مولاه والنفق
 الى عبد الله في كنفه من المولود بخلاف المكاتب لانه لا يملك له مولدا ولا يملك له مولدا على ما في يده والغار من ربه
 دين ولا يملك نصا باقيا من دينه أو كان لعمال على الناس لايكنه أحسنه وقال الشافعي هومن تحمل
 غرامة في اصلاح ذات البين او اطاعة التارعة بين القسطين ولو كان غنيا ولأننا ان كان لا تقبل لغنى
 والفرع يطلق على المدين وعلى صاحب الدين وأصل القرامة في العينة الزر وهو من قوة بهاء ان
 عذابها كان غراما وفي سبيل الله منقطع القران عند أبي يوسف أى الفقراء منهم وعند محمد منقطع
 الحاج وهم الفقراء منهم لما روى ابن جرير جاحيل بمرأته في سبيل الله فأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يعمل عليه الحاج طلب الطاعات كلها سبيل الله تعالى ولكن عند الاطلاق في نفقه منه القارة
 ولا يصر في غنيمته لما ذكر من قرب وانما أنفرد به كرمه من دعوه في الفقراء والمساكين لانه
 حاجته وهو الفقير والانتفاع وابن السبيل هو المسكين سمي بذلك لانه ربه الطريق فجاءه الاغنم
 الزكوة فدرجته وان كان لعمال في بلده بعد ان لم يقدر عليه في الحال ولا يعمل له أن يأخذ أكثر
 من حاجته والاوى أن يستقرض ان يقدر عليه ولا يرضه ذلك لاحتمال هزمه من الاداء والحق به كل
 من هو غائب عن ماله وان كان في بلده لا حاجة هي للصبر وقد وجدناه لا يقدر ادوان كان غنيا
 ظاهرا ثم لا يرضه أن يتصدق بمفضل في يده عند القدرة على ماله كالفقير اذا استغنى أو المكاتب اذا

وفي شرح مختصر الكرخي
 والمفيد والتبريد والرفاعي
 والولولجي وعامة كتب
 الاصحاب ولم يذكر منهم
 قولاً في حقيقته وقد كشفت
 عن ذلك من نحو ثلاثين
 مصنفات فكيف لا يتكلم
 الامام في معرفته فيسبيل الله
 مع وقوع الحاجة الى ذلك
 وفي الزوري هب الحاج
 والفرقة انما يطعون عن
 أموالهم وليس معهم شيء
 وفي الاستيعاب أراد به
 الفقراء من أهل الجهاد ولم
 يحكموا خلافاً لمصروان
 يكون لك قولاً في حقيقته
 أيضاً وقال ابن المنذرق
 الاشراف قولاً في حقيقته
 وأبي يوسف ومحمد سبيل

الله هو العاني غير الفنى وذكر أبو يوسف أى حقيقته أه العاني
 دون الحاج وذكر ابن بطال في شرح البخاري اه قول أى حقيقته وما لك والشافعي ومثله الزوري في شرح المهذب فهو لا يتقلا
 قول أى حقيقته كذا ذكره ثم جرحه في نسخة الاكل ما يوافق نقل هو لا الجملة فقال فيه سبيل الله فقراء القران عند محمد
 الحاج ايضا حكاه من قتادى البقال وفي الزوري وفي سبيل الله منقطع القران عند محمد منقطع الحاج فهو لا يتقلا
 عن محمد خلافاً لما ذكره بالجملة اه غايه وفي المرغينابو قيل سبيل الله طلب العلم قلت هذا ما يجب ان لا يتقلا وليس هناك
 قوم يقال لهم طلب العلم اه غايه (قوله وان السبيل) وفي جوامع الفقه هو الغريب الذي ليس في دينه وان كان له مال في بلده
 ومن له دين على الناس ولا يقدر على أخذها فيقتسم أو لعدم اليقنة أو لعدم رزقها فيحصل له أخذها وقوله في الكتاب
 وهو في مكان لا يتقلا وقوله الثاني هو الغريب الذي ليس في دينه ليس في الشيء على إطلاقه أو عومه بل المراد في لا يتقلا
 لرحومه الى وطنه يؤيده ما ذكره في غنيمته قلنا بان السبيل له ما يقبضه في محبته وزاد يقبضه الى وطنه لا يجوز دفع الزكاة
 اليه اه غايه

(قوله كل ذلك كتاب جهاد الى آخره) هذا جواب عما يقال كيف يجوز صرف الصدقات الى الكفار اه (قوله سقى اعلى اباسفان) وانه من حرب اه غايه (قوله والافرع) اي ابن جبر الجاهلي اه غايه (قوله ويمنه) اي ابن حسن الفزاري اه غايه (قوله لم يترك عليه ما فصل) اي مع ما يبادر منه من كونه سبلا لما ذكرنا ان تروا بعض المسلمين في الافاق صفاتهم على حقته وان مسدنته متعاقبة كثر من المسدات ثم قع له بالاد والانتكاه ثم يجب ان يحكم (ع) على القول بانه لا اجماع الا على مستند علمهم بجليل اذ اذنع ذلك قبل وفاته او اذ اتقدد الحكم بجهاد على الله عليه وسلم وعلى كونه محبا بانه ما علمته وقدا تنق انهما وما بعد وفاته ومن آخر عطاء اعطاه موهود له حياهه اما بعد ذلك عليه بكونه معلا بملة انتت خلا يصلح دليلا على صدق نفي الحكم المطلق لما لم يسمنا من قريب في مسائل الارض من ان الحكم لا يحتاج في بقاها الى بقائه عليه (٢٩٩) لثبوت استغناءه في بقائه عنها شرعا

لما علم في القول بالانقطاع والزم فلا بد من خصوص محل يقع فيه الانتفاء عند الانتفاء من دليل يدل على ان هذا الحكم على شرع مقيد بوقوعه بشرط ما يفرضه لا يثبت انتفائه في محل الاجماع بل بان ظهر والا وجب ان يحكم به ثابت على اامة الشذ كرها عررضي الله عنه فليفتك وهي قوة الحق من ديكم نفس شاعثون ومن شاء فكيفر والمراد بالصدقات قولنا حكم بمبايانتها عليه الصلة العائمة وهذا لان الدفع للوقف هو الصلة لا العز او اذ يفعل الدفع لصل الا عر زفما انتهى ترتيب الحكم الذي هو العز او على الدفع الذي هو الصلة ومن هذا قيل عدم الدفع الا ان الوقف تقرير لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا نسخ لان الواجب كلنا العز لولا كان

همز فهو ولا همز الصارف المذكورون في الاية فهم غايه اصابوا في مسقط منهم للوقف فلو هم لمذاكرنا وهم كانوا اصابوا في مسقط كانوا اتوا على الله عليه وسلم في الفهم بسلبوا وصنف بعضهم دفع شرهم وصنف كانوا اسلموا في اسلامهم صنف يريدون تفريقهم على الاسلام كل ذلك كان جهادا منه عليه الصلاة والسلام لاملءه كلف الله تعالى لان الجهاد ثلثة باسناد وثار وقالان وثارة بالاحسان وكان يطعمهم كبراق اعلى اباسفان وصموان والافرع ويمنه وجبر بن مرداس وكل واحد منهم مائة من الابل وقال صفوان بن امية لقد اعطاني ما اعطاني وهو ابيض الناس الى ثما زال يطعمني حتى كان عليه الصلاة والسلام احب الناس الى ثم في ايام أبي بكر وعينه والافرع بن جابر يطلبون ارضا فكتب لهم ما ينفاهم عن غزو الكذب وقال ان الله تعالى امر الاسلام واعني عنكم فان تنتم عليه ولا فينقلو عنكم السيف فاصرفوا الى أبي بكر وقال ان الله تعالى امر الاسلام واعني عنكم ولم يتركه ما فصل فاصفنا لاجماع عليه قال رحمه الله (في دفع الى كلهم او الى نصف) اي صاحب المال محبر ان شاء ما اعطاه اجماعهم ومن انشاء اقتصر على نصف واحد وكذا يجوز ان يقتصر على شخص واحد من أي نصفه وهو قول عسر وعلى ابن عباس ومعاذ بن جبل وحذيفة بن اليمان وجماعة آخر ولم يرو عن غيرهم من الصنفين خلا ذلك فكان اجماعا وقال الشافعي لا يجوز الا اذا دفع الى كل في غايه اصابوا في كل مسقط ثلثة اقسام الا العمل وكذا قال في جميع الصدقات كصدقة الفطر ونحو ذلك لهما روى من حديث زيد قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم على قوم فاما رجل فقال اعطني من الصدقة فقال ان الله لم يرع في قسمة الصدقات بي مرسل ولا ملك مقرب سبي في قسمة ما ينفسه غيرهما غايه اجزاء ثم قال ان كنت من احد هذه الاجزاء اعطيتك روبا وما داود وروعا انه نص فيهم ولان الله تعالى اضاف جميع الصدقات اليهم بلام التثنية واشرك بينهم واما التثنية فدل على ان ذلك ملك لهم مشترك بينهم وقد ذكرهم بلفظ الجمع واقعة ثلثة فقتضى ان يكون من كل جنس ثلثة ولنا قوله تعالى وان تصفوها فأنزلوها فقرأتموها خير لكم بمصدقته تعالى ان تبدوا الصدقات فنعلمها وقد تناول جنس الصدقات وبين ان ثلثتها هي الى الفقراء لا غيرهم ولنا لاقبال اراهم ففهم لان الضمير عائدا الى الصدقات وهو عام يتناول جميع الصدقات وقال عليه الصلاة والسلام لعاد اعلمهم ان عليهم صدقة تؤخذ من اموالهم قد روي عن قراءتهم رواه مسلم والبخاري والجواب عما ذكرنا ان اللام تكون للعامة يقالوا لولت وابنا للقراب وقيل تعالى فاقطعوا فاعرفون ان يكون لهم هدوا وحرنا اي عاقبته ذلك وكذا عاقبة الصدقات الفقراء لانها

بالفهم والآن هو في عدم الفهم لكن لا يعني ان هذا لا ياتي في نسخ لان اباية الدفع اليهم حكم شرعي كان اجبا وقد انقطع غايه الامر بانه حكم شرعي هو دفع اليهم آخر شرعي فتنسخ الاول بالزوال عنه اه كان (قوله فدفع الى كلهم) اي الى الاصل والفقراء كورين في قوله انما الصدقات الى اعرالا في قال الشافعي كبر رحمة الله والعدل عن اللام الى في الاربعة الاخيرة فلا يثبت بانهم ارضع في استحقاق التصديق عليهم لان في الرعا غايه على انهم ايقاموا من وضع فيهم اصدقات وتذكر برقي في قوله تعالى وفي سبل الفقراء سبل فضل ترجيح لهدن على الرقاب والعارفين من جهة ان اعادة العمل تدل على مزينة فتدونا كيد كقولك مرتب بزيديوه هو اه وقائلة في في جوامع الفقه الشافعي الذي يقال الحاقوا بكل اسرا فان روي الصدقة عليهم لم يلزم ان يصرفها في معصية اه سروي (قوله) وان تصفوها فأنزلوها فقرأتموها خير لكم اي فلا تخافوا خير لكم حال المراد صدقات التطوع والجهرة فقرأتموها افضل لتي التهمة

حقنا كما كان من كرمه لا يعرف باليسار كان اختصاره أفضل ولتوسع ان أراد ان يتدبره كان اختصاره أفضل اه مدارك (قوله لم يقبه من الاختصاص) أي لان كل ما لم يختص بملك (قوله ليدكر المحشور في الفصل غير الاختصاص) أي ليعلم به اه غاية فلما ثبت ان الاختصاص لهذا الاسم في الآية في الاختصاص يعني انهم مضمون بجزء كونه لا يكون لغيرهم كقولنا الخلافة لقرشي والقيادة لبق هاشم أي لا يوجد ذلك في غيرهم فلا بد ان تكون ملوكة لهم فتكون الامم لبيان محل صحتها اه غاية (قوله لا يجوز دفع الزكاة في ذي) أي وكذا العشرة كره (٣٠٠) في المحيط والنفقة اه غاية (قوله لقوله تعالى اغنيانيها كماله على آخره)

بالاجماع ضمير اغنيانيها
منصرف الى اغنياء المسلمين
فكذا ضمير فقراتهم منصرف
اليه والاختصاص للكلام
اه كاي (قوله مقبول
بالاجماع) أي فردا هذا
الوصف به كانه باصفة التتابع
على صوم الكفارة بقراءته
مسعود اه كاي (قوله وقال
أبو يوسف والشافعي لا يجوز)
وهو رواية عن أبي يوسف
اه هداية وفي المحيط الا
رواية عن أبي يوسف الا
المنع فامسوا اليه
بالإتفاق في المنسوبة وقراء
المسلمين أحسن لأنه أبعد من
الخطأ ولأن المسلم يتقوى
به على الطاعة ويعدل الرحمن
والذي يتقوى به في طاعة
الشیطان اه كاي (قوله
ولما ذكرنا في الميزان الدليل)
وهو قوله عليه السلام
نصتوا على أهل الأديان
كلها اه هداية وكان قال
السريجي رحمه الله في الغاية
وما ذكر صاحب الكتب
نصتوا على أهل الأديان
كلها أم أفغ عليه اه
ودواء الكمال رحمه الله

ملكهم وتكون الاختصاص وهو أصلها واستعمالها في المثل لانه من الاختصاص ولهذا ليدكر المحشور في الفصل غير الاختصاص وجعلها التعليل غير يمكن هنا لانهم غير معينين ولا يعرف بالملك غير معين في الشرع وكذا المال غير معين حتى جازته نقلها الى غير ذلك من المال من جنسه بأن يشتري بغيره أو يبيع بغيره فيدفعه الى الفقراء ولا يملك كالتبليغ لاجازة المال أن يطاير به في التجارة لشاركته الفقراء فيها وهو خلاف الإجماع ولأن بعضهم ليس فيه لاه وهو قوله تعالى في الرقاب يوفى ميل القوارب السبل فلا يصح دعوى التعليل وقوله وقد ذكرهم بلفظ الجمع إلى آخره لا يستقيم لأن الجمع المطلق بالانفراد لا يراد به الجنس ويطلق معنى الجمع كقوله تعالى لا يحصل لك التمسك بمسقى حرمته عليه الواحد وتولاه بعضهم ذكر بلفظ المفرد سكان السبل واشترط الجمع فيه خلاف المخصوص عليه ولم يشترط هو في العمل أن يكون جمعا والمذكور فيه بلفظ الجمع وهذا خلف قال رحمه الله (الأنبياء) أي لا يجوز دفع الزكاة الذي وقال في غير موضع يجوز لقوله تعالى لا ينهاها كماله عن الذين لم يقاتلوا كفي الذين لم يصرحوا كمن دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا اليها الآية وقوله تعالى اغنياء الصدقات للفقراء الذين لا يقرضون من التمسك من غير قيد بالإسلام والتقيد بزيادة وهو نسخ على ما عرف في موضعه ولهذا جاز صرف الصدقات كلها إليهم خلافا لما جرى المسامحة حيث لا يجوز دفع الصدقة إليه لقوله تعالى اغنيانيها كماله عن الذين لم يقاتلوا كفي الذين لم يصرحوا كمن دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا اليها الآية ولما لم يبرأ من حديث معاذ فان قيل حديث معاذ خبر الواحد فلا يجوز أن يرد عليه نسخ قلنا النص مخصوص بقوله تعالى اغنيانيها كماله عن الذين لم يقاتلوا كفي الذين لم يصرحوا كمن دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا اليها الآية والفقراء وكذا أصول المراكبي وهو مذكور كذا في عموم وجهه فغيره فخصه بعد ذلك بغير الواحد والقياس مع أن أبا زيد ذكر أن حديث معاذ مشهور مقبول بالاجماع فجاء التخصيص عنه قال رحمه الله (ومع غيرها) أي مع دفع غيرها كتمن الصدقات الى الذي كصدقة الفطر والكفارات وقال أبو يوسف والشافعي لا يجوز للملوك من حديث معاذ ولهذا لا يجوز صرف الزكاة اليه بغير كالمري ولما ذكرنا في الميزان الدليل ولولا حديث معاذ لقلنا لا يجوز صرف الزكاة الى الذي والمري خارج بالنص قال رحمه الله (وبنا مسجد) أي لا يجوز أن يبنى بالزكاة المسجد لأن التعليل شرط في ما لم يوجد وكذا لا يبنى في المناظر والسقاعات وأصالح الطرقات وكري الأبنار والخمر والجواهر وكل ما لا يتعلل فيه قال رحمه الله (وتكفي ميت وقضاء دينه) أي لا يجوز أن يكفن بكفن ميت ولا يقضى جاري الميت لا تصدق ركنها وهو التعليل أما التكفين فظاهر لاحتمال التعليل الميت ولهذا لو تبرع شخص بتكفينه ثم أخرجه السباع أو كتبه يكون الكفن للبرع لا للورثة الميت وأما قضاء دينه فلأن قضاء دين الحي لا يتقاضى التعليل من المدين بدليل أنهم لو تصدقوا لأن لا دين عليه يسترد ما دفع وليس الدين أن يأخذ منه وذكر في الغاية مصر بالحق المحيط والتقسيد هو قضى جاري حتى أويت بأمره جاز

في الفتح من ابن أبي شامة مسلم حديث معاذ بن جبير والله الموفق اه ورواه أيضا الواحدي في أسباب النزول قال سورة الفرقان قوله تعالى ليس عليك هداهم اه (قوله وبنا مسجد) أي بالبرع عطف على قوله في ذي اه (قوله لا تصدق ركنها وهو التعليل) أي فان الله تعالى جعلها صدقة وسقفة الصدقة فلكل المال من الفقراء اه (قوله يسترد ما دفع) قال الكمال رحمه الله جعل هذا أن يكون بغير إذن الحي أما إذا كان باده وهو فقير فهو من الزكاة اه غلبت عنه والمأثر بقضه يحكم الشبهة عنه غير ما بنا نفسه اه فتح (قوله أويت بأمره جاز) قال الكمال رحمه الله ومما جاز اعادة تقديم المدين بغيره فتاوى فاضلنا والله ولكن ظاهر إطلاق الكتاب وكذا خبر صاحب الخلاصة حيث قال في معنى مسجدنا بغيره كذا أو حج أو عتق أو قضى دين حي أو ميت بغير إذن

الحى لا يجوز عدم الجواز في المستطلق الا ترى الى تخصيص الحى في حكم عدم الجواز بعدم الاذن واخلافاً في المثل وقد وجه
 بانه لا يمن كونه قتيلاً بالدين والتبليك لابقع عند امره بل عند اداء الامور وليس المانع وجبت له يكن المدين اهل التبليك لونه
 وقوله لم يبق ملكه فيما يحتاج اليه من جهاز وغرضه خاصة بقاؤه بعد ابتداء بنيه حال الاهلية وان يؤمن حدوث ملكه
 بالتبليك والتخلو لا يستلزمه وجه الثاني شكل استرداد المالك عند التصديق اذا وقع امر المدين لا بدفع وقع المالك للفقير بالتبليك
 وقضى النائب اعنى الفقير وعدمه في الواقع انما يطل به حصيرة فاجبة لنفسه بعد القبض بانه لا التبليك الا اذن لان غاية الامر
 ان يكون ملكاً فقيراً على ان يمدد بون ونهوه وعدمه لا يؤثر عليه بعد وقوعه تصديقاً له يمكن ان يستمر من الفقير انما له الزكاة
 ثم تم الحلول ولم يتم التصيب المجل عن مال الملك بالدفع فلا تلائم لا يسترداها اولى بخلاف ما اذا عمل لسانه والمصلحة بها حاجت
 له ان يسترد لعدم زوال الملك على ما اقتضاه كونها مذكورة في الخلاصة والفتاوى ولو جبه الفقير الى الملك ليداهم مستقرة ليرتفع انتقال
 المال والباقي فانه يظهر ان التصيب يمكن كماله ولازك على ليس ان يسترد (٣٠١) الاختيار الفقير فيكون هبة

مبتدأه من الفقير حتى
 لو كان الفقير صدياً لجزان
 باخذ منه وان رضى فيها
 اولى اه (قوله) وأولاد
 الاولاد وان سقطا أى
 ولا أولاد بنته اه فاقه
 فقلا عن جوامع الفقه
 (قوله) وصدة القطر
 والمذور أى وجز مقتل
 السيد اه فاقه (قوله)
 ولهذا فاقترع هراى
 آخره) أى قبل ان يفرجه
 اه فاقه (قوله) جائلان
 باخذه) لصار الاصل في
 الدفع المسقط كونه على
 وجهه تقتطع منفعته من
 المانع ذكره وامناه ولابد
 من قيد آخر وهو مع بعض
 مقترعاً اذا علم ودفع
 لفقير الفقير غير العاقل
 والمجنون فلهما يجرى وان

قال رحمه الله (وشراف من يعتق) أى لا يجوز ان يشتريه ما عدا فقير خلافاً للشرعى الله هو قد يناه
 من قبل والمصلحة في هذا الاشياء ان تصدق بها على الفقير ثم امره ان يفعل هذه الاشياء فيحصل له ثواب
 الصدقة ويحصل للفقير ثواب هذا القرب قال رحمه الله (وأصله وان علا ورفعه وان سقط وزوجته
 وزوجها وعبدته ومكاتبه ومدينه وأمواله) أى لا يجوز دفعه من أصوله وهم الاذن ولا جسد
 والمصلحة من قبل الاب والام والاعوان والاعوان ولا يفرغ عنهم الاولاد وأولاد الاولاد وسواهم ان آخر
 ما ذكره لا بين التفرع والاصول اتصاف في المتابع لوجوب الاشتراك في الانتفاع بينهم عند كونهم
 الزوجين ولهذا لو شهد احد منهم لم تقبل شهادته لكونه شهادته من وجهه يقتضى التبليك على
 الكل والدفع الى عبده ومدينه وأمواله لم يفرج عن ملكه فهو بعد التبليك وهو رضى فيها ولمحق
 في كسبه مكاتبه لم يتم التبليك وكذا جميع الصدقات كالكسارات وصدة النطرو لندو لا يجوز
 دفعها لغيره لا يملكها بغيرها فاقترع هراى ان يفرج هراى الى أصوله وفروعها اذا كان كوافراً لانه
 لا يشترط فيه الا الفقر ولهذا فاقترع هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى
 يوسف ومحمد والشافعى لهم حديث يشبه امره ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى
 اليوم والصدقة وكان متدي حتى فارتدت ان تصدق بجزع ابن مسعود انه هو ولدهما أحق من
 تصدقت عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق ابن مسعود ورجل وولدهما أحق من تصدقت
 عليهم ولا يحرى حنفية فما ذكرنا من الاتصال بينهما ولهذا يستحق كل واحد منهما لانه ترعدت قال الله
 تعالى وحدثنا عاتقاً فاقى أى على نصفه وزوج التي صلى الله عليه وسلم فلما كان الزوج يستحق
 بعلها هو لا يجب عليه شيء فلهذا لم يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى
 في صدقة التطوع الا ترى اه عليه الصلوات والسلام قاله ورجل وولدهما أحق وواجب لا يجوز صرفه
 الى الولد وكذا عند الشافعى لا يجب في الحلى وعندنا لا يجب كله وهى تصدقت بالكل فسدلها
 كانت تطوعاً وروى عنها انها قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم لى امرأتك صنعتك أبيع منها

دفعها الصى انا بيه قالوا كماله وضع زكاه على ذلك شاء الفقير وقبضها لا يجوز فلا يفي ذلك من ان يقبض لهما الأب والأم
 أو من كان في عياله من الاقارب والأولاد الذين صولوا والمقط يقبض للمقط ولو كان السبي مرافقاً ويقبض القبط بان كان
 لا يرى ولا يصدع عنه يبيع ولو وضع الزكوة على يده فانهم الفقير اميلو وكذا ان سقط ما من يمدد فقير فقير فربى به جازان كان
 يعرفه والمال قام والمدعى الى المتزوج يجرى اه فتح (قوله) قال شيخ الاسلام ولا يعطى لمات في العتق واحد وثلاث ولا يعطى
 الولد الماتى بالعم ولا الخوف من ماله باراً وقيل في الولد الرقيق والزوجة الرقيقة كذلك اه كاكى وفي فتاوى شهاب الدين ومن رضى
 بمسكوحة الفقير ويات بوا دفع الزوج زكاتها الى هذا لا يجوز لان نسيب ثابت من الزوج لا يجمع والرافى لودع الزكاة
 الى ولدهما لئلا ينسبوا له من زوج معروف يبيعون لان نسيب ثابت من المالك كره اماد لا يمكن له ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى
 اه قال الكماز رحمه الله وجب القربان غداً لا ولا يجوز دفعها اليه وهو اولاد فقير من الصنف من الصدقة كالاخوة والاخوان
 والاعمال والامات والاخوان والاعمال ولو كان بعضهم في عياله ولم يفرس لفضى ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى ان يفرج هراى

الزكاة وإن فرضها عليه فدفعها بنوى الزكاة يجوز لا ما دلوا عليه في واجب آخر فلا يجوز إلا أن لا يتصل بالشفقة لتعلق التمسك على الكمال اه (قوله رتبة) قال في المغرب في كتاب الرطله مع الباء الصلة الرطة كل ملاقة تكن لفتن أي طعتين منضمتين وقيل كل ثوب رقيقين رطبوا بهما رتبة امرأتين معودوا ملاقة ففيه يستحبان لها عصية اه (قوله وغنى عن نصاب الزكاة) قال في الهندسة أي من أي مال كان قال الكالسي فروعه قوم دفعوا الزكاة لمن يحرمها الصفة فاجتمع عندنا أخذ أكثر من مائتين فإن كان جسه أمراً قلوا كل من دفع قبل أن يبلغ ما في يد المال مائتين جائزة وكانه ومن دفع بعده لا يجوز إلا أن يكون الفقير مدوناً فيعتبر هذا التفصيل في مائتين تدخل بعده فإن كان فقيراً أمراً جازا لكل مطلقاً لأن في الأول هو وكيل عن الفقير فما جتمع عنده لم يكن وفي الثاني وكيل عن اثنين فلا جتمع عندهم كلهم وعي أي وصف ليس أعلى فقيراً أمراً ولا دين عليه فونها ما قلناه وقبضها (٣٠٤)

وايسر لروحي ولا لوالدي شي متشاكلي فلا أتصدق فهل فيهم أمير فقال عليه الصلوات السلام في ذلك أجزان: أمير الصدقة وأمر الصدقة والصدقة الواجب على من رتبته عبد الله امرأتان معود قال أبو جعفر رتبة هذه هي رتبة ولا صلة له امرأتان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والصدقة من فصل ضمنها لا تكون من الزكاة قال رحمه الله (ومعنى البعض) أي لا يجوز دفعها إلى معق البعض وهذا عند أبي حنيفة لأنه كل كتاب عند مدعو عنده إذا اعتق بعهده عتق كله فلا تنصو والمصلحة وصورة أن يعتق ما لا يملك جزاءه ما منه أو يعتقه شر به فيستعبد الساكن فيكون مكاناته أما إذا اخترنا النصيب وكان أجنبياً عن المصلحة أي دعي الزكاة إليه لأنه مكتاتب الغير قال رحمه الله (وغنى عن نصاب) أي لا يدفع إلى غنى بسبب نصاب وإتمامه على نصاب لأن الغنى على ثلاث مراتب الأولى ما يتعلق بوجوب الرخصة والثانية ما يتعلق بوجوب صدقة الفطر والأخصية وهو أن يكون مالكاً لثمن النصاب أو لثمنه حراً أو أمراً أو مملوكاً أو أجنبياً عن الزكاة يتعلق به والثالثة ما يصر به السؤال وهو أن يكون مالكاً لثمن يومه وما يصر به عورته عند عامة العلماء وكذا الفقهاء القوي لاكتساب يصرم عليه السؤال وقال المال والشافعي يجوز دفعها إلى غنى عن الفسرة إذا لم يكن غنى في اليدوان ولكن ما أخذ من الغنى لقوله عليه الصلاة والسلام لأهل الصدقة قلني الأربعة الغاوي في سبيل الله والعالم عليها والغلام وجل اشترى الصدقة عالة وجعل له امرأتين تصدق عليه فأهداها إلى الغنى ولأنه تعالى جعله قسم الفقراء والمساكين قوله وفي حديث الله بعدد كرهه فكان غير ما ضرورة ولنا ما روينا من حديث معاذ أنه عليه الصلاة والسلام قال أعلمهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم فتفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام لأهل الصدقة لغو رواه أبو داود والنسائي والترمذي ومرواه لم يصح وثبت صح فهو محمول على الغنى بقوة البدن أو لقوله قد يكون غنياً ما دام مقبلاً إذا أراد أن يروح إلى الغنى ويحتاج إلى عتق من السلاح وغيره فلا يكتفى بما في يده فيصونه أخذاً ذلك كقولنا ونحن نقول به والحديث مؤول بالاجماع وليس على ظاهره فلو لم يصر فيه تقييد بأن لا يكون غنياً في اليدوان ولم يأخذ من الغنى فإذا حال على هذا جلت على ما قلنا قال رحمه الله (وعبد وطقه)

فدبره من المودعها جلة ولو كنت غائبة واستدعي بها مائة مائة كالحاضرين مائة دفعها إليه لا يجوز مهابا الامانتان والباقي نوع اه فتح ولو اشترى قود سنة يداوى نصيباً فالتنهر أهلاً لصدقة نصيباً وقبل ذلك كان طعام شهر يداوى نصيباً جاز العرف إليه إلا أن زاد ولو كان له نسوة الشتا ولا يصح البالي الصنف جاز العرف ويعتبر من الزاد ما زاد على نورين اه فتح قوله أي من أي مال يعني سواء كان داهم أو دناسراً أو سوانم أو عسر وضائقاً أو فقيراً أو فقيراً لكنه قاضى عرجته في جميع السنة اه زاهد على هذا لحاف الطوسية ولو لم

جسمان لأجل أن لا يداوى مائتين درهم يجب عليه الزكاة في الأبل والحمل الصدقة ان لم يؤل لمشكل اه يخرج من كذا فدين مؤجل حل لا أخذ مقدار الكفاية وفي الحواشي دفع زكاة إلى فقير واحد أفضل من تفرقه على جماعة حصول الغنى الواحد دون الجماعة وفي خاتمة إذا أراد أن تصدق درهمين فاصدقه بمئة واحد أو من أن يشترى بمئتي درهمين تصدق بها على جماعة من الفقراء اه غايته والتصدق على الفقير العالم أفضل من التصديق على الجاهل ومن أن يصرق من الممدون لفتن دينه أحب إلى من الفقر والفقير والفقير إلى الواحد أفضل إذا لم يكن المدفوع نصيباً اه دابة (قوله ما يتعلق بوجوب الركة) أي على مالكه هو انتهى شفقة أو أعباداً وهو ما من الدين اه فتح (قوله والثانية ما يتعلق به يومه صدقة الفطر آخر) أي وحرمه موضع الزكاة بوجوب شفقة الأغلب اه خلاصة (قوله يصرم عليه السؤال) وعليه العامة وقال بعضهم إذا مالاً تحسين درهم لا يصل السؤال اه باكير (قوله وليس على ظاهره) كذا في نسخة نيسابانية للمصنف وليس كذلك اه

أي

قوله أي لا يجوز دفعها إلى عبد الفتي) أي يرد من وأمره اه غايته بخلاف مكانه فمصرفها إلى اه فتي (قوله ما يجوز عند أبي حنيفة) والى عبد نفسه لا يجوز وإن كان عليه دين اه غايته (قوله وفي الخبر) أي قوله روى خلافه عن أبي يوسف قال الكل جرحه الله فيه نظرا لأنه لا يفتي وقوع ذلك المأثور لا سيما العاوض وهو المانع وفيه ما في هذا وجوب كفائته على السيد أو أنه يتركه واستحب الصدقة المرافقة عليه وقد يجب عليه عند عيتمولا الفتي وعدم قدرته على الكسب لا يفتي عن ابن ليل اه قال في الهداية وفي شرح بكر لا يجوز وضع الميراثين لا يجوز إعطائهما كذا اه (قوله فلا يصح تقياسا بأسه) وفي حاشية التبيين لم يذكر الصغير اه (قوله أم غنيمة يجوز دفع اليه اه غايته) (قوله وإن كانت فقهه عليه السلام) ان كان زمانا أو ممي وقصوره جعفر ذات الفتي الكبيرة فلهما استحب التفتة على الأيوان لم يكن له هذه الأعداد وصرفا زكاة الماله كرفي إلا أن الكبير اه فتح (قوله) وبخلاف أمرنا الفتي الخ هذا ظاهر الرواية وما عارض لها التفتة أولا وعن أبي يوسف لا يجوز لأنهما مكنته لا يستوجبه على الفتي فالصرف لها كالصرف إلى ابن الفتي وجهه ظاهر ما في الكلب (٣٠٣) والفتي أن استحب الصدقة

بينة الاجرة بخلاف وجوب
نفقة الوفا الصغير لاه
مستحب عن اجزائه فيمكن
نفقة نفسه فليعلم اليه
كلهم إلى نفس اه
فه (قوله نفس هل البيت
الخ) السري تحريم الصدقة
على النبي صلى الله عليه
وسلم من وجوب أحدها
دفع التهمة لأنه امر بها
لما فيها له وراغبين
من التوبة فلا يليق بذي
الشرف العظيم أن يأخذها
لكونه في مقابلة ذنب
أو تقصير فانها أنها
أوصاف للناس فلا يليق
أبدانها تحذرها وهذا
قوله راجعاً إلى ما لم يعل
أعلى فلم يرد أنه عز وجل أن
يصل موقن به صلى الله
عليه وسلم يد أولها أن أح
العالم من الإنسان ومن

أي لا يجوز دفعها إلى عبد الفتي وقلنا الصغير أمه البذلان المقت واقع لولا أن لم يكن عليه دين بحيث
برفته ومكسبه وإن كان عليه دين بحيث يساير عند أبي حنيفة خلافاً لما تاصل أن المولى يفتي
أكسبه منه ما عنده لا يفسر كل كتاب وفي الخبر فإذا كان الميراثين في عيال مولاه
ولا يصح تقياساً وروكنا لما كان مولاهما غائباً روى ذلك عن أبي يوسف وأما ولد الصغير فلا يصح
تقياساً به بخلاف ما إذا كان كبيراً لأنه لا يفتي به بل لا يجوز أن يكون كفتته عليه ولا روى في
نفقين المذكورين وبين أن يكون في عيال الأب ولو يكن في الصغير وبخلاف أمرنا الفتي لأنه لا يفتي
غنيمة يسار لزوج وقد رافقه لانه مرسومة قال رحمه الله (أو هاشمي) أي لا يجوز دفعها إلى
بن هاشم لقوله عليه الصلاة والسلام إن هذه الصدقات إنما أوصاها للناس وإنما العمل لعمد لولا ل محمد
رواه مسلم وقال عليه الصلاة والسلام من أهل بيت لا تحمل لنا الصدقة روى الهاربي وأطلق
الهاشمي هنا ونسبهم القندوري فقال هم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل
أشعث بن عبد المطلب وفائدة تخصيصهم بالذکر جواز دفعه إلى بعض بن هاشم وهم نوأي لهم
لأن حرمة الصدقة كرامة لهم استحقوا بنسبهم التي صلى الله عليه وسلم في الجاهلية والاسلام ثم
سرى ذلك إلى أولادهم وأولاد آل أبي النبي عليه الصلاة والسلام بالغ في أدبته فاستحق الإعادة
قال أبو نصر البغدادي وما عدا المذكورين لا يحرم عليهم الزكاة قال رحمه الله (وموالهم) أي
لا يحل دفعها إلى موالهم بل روى أنه عليه الصلاة والسلام يستحب جلعان من يحز ويوعى الصدقة
فقال الرجل لا يدفع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصعب كما تصيبها فقال لاحق رآل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشأ ما قال عليه الصلاة والسلام أن الصدقة لا تحمل لنا من مولى
القوم من أنفسهم ورواها جماعة وصححه الترمذي ولا فرق بين الصدقة الواجبة والتطوع وكذا الوقت
لا يحمل لهم وقال بعض أصحابنا يحمل لهم التطوع وفي البذلان في موال في أرفق يجوز الصرف اليهم
وإن لم يسوا لا يجوز لجعلهم على مثال الفتي وروى أبو عصمة عن أبي حنيفة جواز دفع الزكاة إلى
الهاشمي في زمانه وروى عن أبي حنيفة أن الهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى أهلها حتى قال جرحه اه

المس من التي لأنها مأخوذة بالسيف فترا اه ابن حبة في مخرج ذكر أبو الحسن بن زيد الذي شرح لأشرف أن فقهاء
كافة اتفقوا على أن زواجه عليه الصلاة والسلام لا يخل في أهله من حرمت عليهم الصدقات الفتي من فأنشأ عن الله عز وجل قالت
أنا آل محمد لا تحمل لنا الصدقة قال صاحب الفتي فهذا يدل على بصرها على أزواجه عليه الصلاة والسلام اه (قوله قال الرجل
لا يدفع) وأما إبراهيم وقل أسلم وقل ثابت وقيل هر من ذكر ما لنسب كذا في الآية وفي فتح القدير وتوراهم هذا اه أسلم
واسم ابنه عداة وفر كات على بن أبي طالب اه (قوله وقال بعض أصحابنا يحمل لهم التطوع) عليه من الله أو نصرت حيث قال كل
صدقة واجبة تصرف عليهم ولا يحرم عليهم صدقة الفل اه (قوله وروى أبو عصمة عن أبي حنيفة جواز دفع الزكاة الخ) قال الهاربي
هذا الرواية عن أبي حنيفة ليست بالمشورة اه غايته وفي شرح لا تار عن أبي حنيفة لا بأس بصدقات كل على فتي منهم
والحرمة للعرض وهو من الناس فلما سقط ذلك عرفت عليه الصلاة والسلام حملهم الصدقة قال الهاربي ويأخذ ولي التفت
يجوز الصرف إلى بن هاشم في قوله خلافاً لهما اه كافي

(قوله ولدفع تبرقبات أم غنى أو هاشم أو كثر) أعني أه باكر خالق القليوتان تسن أم حرمي جوزني في كتاب الزكائن
 الأصل وتأويلها أمذا كن مسناني حيانا وذكرا أو يوسف عن أبي خنيفة في بيع البركة أم لا يجوز إذا تصدق على الحرمي
 ليس بقرينة أصلا ولهذا لا يجوز الانتظار وفي النسخة أن ظهر أنه كن ربيا أو مستأنا لا يجوز بالاجماع وقد كرت أنها على
 الروايتين أه غايه **قوله** قال الكلب رحمه الله بعد أن ساق لأحدنا على علم جوار دفع لبن هشم ثم لا يعني أنه منه
 العمومات تنقسم الصدقة النافذة والواجبة فمروا على موجب ذلك في الواجب فقالوا لا يجوز صرف كفارة الجبن والظهار والقفل
 وجواز الصدقة عشر الأرض وغلة الوقت إليهم وعلى أبي يوسف يجوز في غلة الوقت إذا كان الوقت عليهم لأخذ حصة غيرة الوقت على
 الأغنياء كان على الفقراء وليس فيهم فحكم لا يجوز ومنهم من أطلق في منع صدقة الأولاد عليهم وعلى الأولاد إذا وقف على الأغنياء
 يجوز أن تصرف إليهم وأما الصدقة النافذة فقال في النهاية يجوز النقل بالاجماع وكذلك يجوز النقل للفقير كذا في فتاوى العتاي أه
 وصرح في الكافي بجمع صدقة الوقت إليهم على أه بيان للذهب غير نقل خلاف فقال وأما التطوع والوقف فيصرف إليهم
 لأن المؤدى في الواجب بطريقه باسقاط الفرض فيندفع المؤدى كالمستعمل وفي الفل متبرع عاتيس عليه فلا يتدبره
 المؤدى كن تبرأ إليه أه وأحق القى (٤٠٤) يقتضيه النظر لبرامدة الوقت مجرى النسخة فإن ثبت في النسخة

بحواز الدفع يجب دفع
 الوقت والافلاذ لا شافى
 أن الوقت متبرع بتصدقه
 بالوقت إذا كان واجب
 وكأمننا الفل وجوب
 دفعها على الناظر وبذلك
 تصرف صدقة واجبة
 الملك بل غاية الأمر أن
 وجوب اتباع شرط الوقت
 على الناظر فوجوب الأداء
 هو نفس هذا الوجوب
 فلتكفي في النسخة ثم يصلى
 مثل حكمه للوقت في شرح
 الكثر لا فرق بين الصدقة
 الواجبة والتطوع ثم قال
 وقال بعض يصل لهم
 التطوع أه فقد أثبت

(ولودفع تبرقبات أم غنى أو هاشم أو مولاه أو كافر أو أواه أو أنه صم) وهذا عند أبي خنيفة ومحمد وقال
 أبو يوسف لا يصح لأن خطأ من ظهر بين نصارى كانا أو تواجبه أو صلى في ثوب تمبيره أه كان نجسا أو قضى
 القاضى بجمعة ثم ظهر أنه صم بخلافه أو كان عليه دين دفعه إلى غيره مستغفرا لأجله وأما ما رواه
 البخارى في صحيحه من عن ابن زياد أنه قال كان أبي زيد أسح حذابي يتصدق بما فوضعهما عند رجل في
 المسجد فقالت فاحتجما فأتتهما فقالوا الله مالك أردت فقامته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 له ما فوضت ما زيد ولما أتتني لمعني فأنزل بحسب أه كان تطوعا قلنا كفة ما في قوله عليه الصلاة
 والسلام ما أتت طاعة ولأن الوقت على هذه الأشياء بالاجتماع دون القطع فينبى الأمر على ما يقع
 عنده كما إذا اشبهت عليه القبية ولو أمر بأداء العدة لكان مجتهدا فيه أيضا فلا تفتيه بخلاف
 الأشياء التي استدلل بها أنه يمكنه الوقوف عليها حصة وفي قوله دع تبرقبات أه إذا دفع تبرقبات
 وأخطأ لا يجوز له فحاصلها أن قول إن هذه المسئلة تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول أه إذا أجرى وغلب
 على طئه أم مصرف فهو إزار أصاب وأخطأ عندهما حل لا في يوسف فيما إذا تبين حلوه والثاني
 أه إذا دفعها ولم يضر به أه مصرف أم لا فهو على الجواز لا إذا تبين أنه مصرف أو مصرف
 إذا دفعها إليه وهو شك ولم يضر أو يضر لم يضر أه مصرف أو غلب على طئه أه ليس مصرف فهو على
 الفساد لا إذا تبين أنه مصرف وطئ بعضهم أه إذا صرف إليه أو أكبر ربه أه ليس مصرف ثم تبين أنه
 مصرف لا يجوز به عندهما فاسأل الصلاة فيما إذا اشبهت عليه القبية فخرى وصلى إلى جهة وفي أكبر
 ربه أه أنها ليست بقبله فأنه لا يجوز عندهما ولو أصاب القبية وعند أبي يوسف يجوز إذا أصاب القبية والغرق

اتلاف على وجه يشعر بترجيح رمة الماطة وهو الموافق للعمومات فوجب اعتبارها فلا تدفع إليهم النافذة
 الأمل وجه الهمة مع لا يجوز خفض الجناح تكريما لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقربا لأشياء البيت الحرام ريثما يلقى قصدي
 به عليهم أي كلفني اعتبره مدمعة فقال هو لها صدقة ولما نهدي والظاهر أنها كانت صدقة نافذة وأيضا لا يخصص للعمومات
 الأدليل والقياس الذي ذكره المصنف لا يخص به ابتداء بل بعد أخر حتى يسعى سئلنا له كذا لا يتم في القياس المقصود وغير المقصود
 أه وغلب الكلام في الفتح على طريقة واقعه أعلم (قوله أو أواه أو أنه صم) وهذا عند أبي خنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يصح أي
 ولكن لا يستزم أن أه وهل يطيب لقابض إذا ظهر الحال لأدواه فيه واختلف في معنى القول بأن لا يطيب بتصدق بها وقيل بوجه
 على المعنى على وجه القليل من كونه لا بد له أه فتح قوله يتصدق بها أي لا تمسك خنيت أه دراية وفي جامع شمس الأشعر
 أوصى بثلاثة لغيره فخطأ عليهم الوصى ثم تبين أنهم أغنياء لم يجز وهو منسجم بالاتفاق لأن الزكائن أه تمكن فاعتبر في التوسع
 والوصية في العادة فاعتبر في الحقيقة الأثرى أن التام إذا أنفق شيئا من ولا يأنم أه كأي (قوله قلنا كفة ما في قوله عليه الصلاة
 والسلام ما أتت طاعة) أي في الفرض والنقل ولا يخص عموما عندنا بشرطه أو الاستغفارة ثم ما اختلف الحكم بين الفرض
 والنقل لا يستعمل فلما عموما أطلق علناه لا يختلف أه غايه (قوله فأنه لا يجوز عندهما) قوله عندهما ليس في نسخة المصنف
 وعند أبي يوسف يجوز إذا أصابوا الحق في الاتفاق على الجواز من أه فتح

(قوله لم يفرجه عن ملكه وهو ركن فيه) أي فحصل من هذا قوله مرة الركن على الشرط مع ان حوازا الاداء يتوقف عليه ما فان
مسئلة الغنى وغيره فان شرط الاداء هو الفقر في المدفوع اليه في عيبه ومكانه فالتبليك وهو الركن فذلك ما زاد الاداء في الاول
مع ظهور الغنى عندهما ولم يفرجهما بالافتاق كذا قيل اه كاي (٣٠٥) (قوله وفي كسب مكاتبه حتى) أي

لها على الصحيح ان صلاة الفقر غير الفدية لا تكون ملازمة لاطاعة وانغلي مع بقوله هذا قال ابو حنيفة
أخفى عليه يعني الكفر والمصيبة لا تتبطل طاعة ودفع المال الى غير الفقير فثبت عليها اذ ما
صح وواب عن الواجب وعن أبي حنيفة في غير الغنى أنه لا يجوز له ان يتوقف عليه في الجاهل يمكن ولا يصد
بجلاء الغنى لان الوقوف على حقيقة الغنى متعذبه عند الظاهر هو الاول لان الوقوف على هذه الاشياء
متعسر ولو كان الوقوف على حقيقة الامر ملحق وهو مدفوع فان رحمه الله (ووجهه) ومكاتبه لا
أي لو تبين ان المدفوع اليه عبد الله افق أو مكاتبه لا يجوز له ان يقع الى عبد لم يفرجه عن ملكه وهو ركن
فيه وفي كسب مكاتبه حتى فلم يتم التبليك قال رحمه الله (وكرهنا لاغناه) أي يكره ان يقع انسابان
يعطى لواحد ما تاتي درهم فصاعدا وهو ياتزم الكراهية وقال في لا يجوز لان الغنى قال ان الاما من
الغنى حكمة وان حكمهم الله بقران فحصل الاداء الى الغنى ولنا ان الاداء بلاق الفقير لان الركن كما استمر
بالتبليك وحالة التبليك المدفوع اليه الفقير وانما يصير غنيا بعد علم التبليك في آخر الغنى عن التبليك
ضرورة ولان حكم الشيء لا يصح ما قلنا لان المانع ما يسيقه لا ما يلحقه ولو كان ما قلنا المانع ايقاع
الطلاق الثلاث دفعة واحدة لانها لا ايقاع فصار اجنبية وكذا الاعتناق وانما كرهنا لاغنا والفساد
فصار ركن صلى وبقربه بمجاسة قالوا انما يكره ان يكره دينه ويكره لغيره الجاهل وانما كان عليه
دين فلا بأس بان يعطيه قديما بقضى دينه وزاد حتى سائيل لا يقدرك ان لا ينعى المدفع اليوم ان كان في
ملكه وان كان له مال فلا بأس بان يعطى قديما لورق على سبب كل واحد منهم دون ما تاتي درهم
قال رحمه الله (ويجب السؤال) أي تدب الاغناء من السؤال في ذلك اليوم لقوله عليه الصلاة والسلام
أخبروه من المسئلة فمثل هذا اليوم والسؤال خلعه كان فيه صانعة المسلم عن الوقوع فيه واداء
الركن من غير ان يبيحوا للمانع وهو الغنى المطلق فكان أولى قال رحمه الله (وكرهنا مقلها بلده) أي الفقر
فربا وأجوز أي كقولك ان كمالا بلدا آخر لم يربوا لغير كونهم أجوز ان تغفلها لغيره أو الى
قومهم اليها أجوز من أهل بلده لا يكره فاما كراهية النقل لغيره من بلدته عليه الصلاة والسلام بعد
حين بعثه الى اليمن أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد فمقاتهم ولان غير ما يحسب
الجوار فكان أولى وأما عدم كراهية نقلها الى آخرها من قومهم أجوز من أهل بلدهم لقوله عليه
لاهل اليمن اتنوني بعرض ثياب خمس أوليس في الصدقة مكانا أشعر وبنزة أهون عليكم وخيرا
لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولان فيه مقلها القريب أو راندفع الحاجة فلا يكره وان
نقله لغير ذلك يومهم الكراهية لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الذين غير ذلك من الموصوفين من غير قيد
بالمكان ثم المتعبر في ان كتمان المال حتى لو كان هو في بلد وماله في بلد آخر يفرق في موضع الدين
وفي صدقة الفقر يعتبر مكانه لا مكان ولادة الصغار ويعيد في الصحيح والفقير ان كان كتمانها للمد
ولهذا ان سقط جهلا كصدقة الفطر في الغنة وهذا الانسقاط جهلا كهم وقالوا الافضل في صرف
الصدقة أن تصرفها الى اخوته ثم اولادهم ثم أخوالهم الفقراء ثم أخواله الفقراء ثم ذوي الارحام ثم غيرها ثم
أهل سكته ثم أهل مصره قال رحمه الله (ولا يسأل من فقوت يومه) يعني لا يهل السؤال لقوله عليه
الصلاة والسلام من سأل عنده ما يغنيه فاعلم يستكثر جرحه ثم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال ما يغنيه
ويغنيه واما يداود واحد قال في العاية القدرة على اعداء العايشة محرم سؤال اعداء العايشة

قوله لا يجوز جارة جارة
قوله اه دراهم في خروج
من مسائل الامر باده
الركن ذكرها في المسوط
والجامع وجوامع الفقه
واوالمعطل لوطال رجل
ادفع ركني الى من شئت
أو اعطاهم شئت فخذها
لنفسه لم يفرج وفي جوامع
الفقه جعله قول أبي حنيفة
وقال عذابي يوسف يجوز
ولو قال معها حيث شئت
جز ومعهما في نفسه وقال
في الرعدة حتى ويكذب
ركبه فلفعه فلهما الكبير
أو الصغير أو روجه يجوز
ولا يمسك نفسه وفي
الوقائع الصغرى أومس
بثلاث مائة الى اسان يضعه
حيث شاء جازة ومنه في
نفسه وقول اعطه من
شئت لا يجوز وصيه في
نفسه على ثلث لانه صار
معرفة بالامانة اليه
والعرفه لا تدخل تحت
السكرتة واما في الجامع
لكن هذا التعليل باطل
بمسئلة الوصع وفي المسوط
أومس اليه ثلثه يشعه أو
يبيعه حيث شاء فله في
نفسه أو في وجهه كالموصي
وليس له جعله أو وصيه

(٣٩ - فليقل اول) في ذلك الموصي كالموصي فاب وضعه في يمينه والموصي فهو طاهر ويرد على جميع الورثة
وليس له ان يمسها أحدا بعد ذلك لانها به وصار فعله كعمل الموصي وفي الجامع فرق بين الوصع وبين الفقه والصرف وان لمفع
والصرف للتبليك كالاغناء والائتاء والواحد لا يكون ملكا ومثل كلا عرا لا يوصي الموصي عنده وليس الوضع أنه يكلفه ما
اه فاية (قوله ولو يكن له عيال) كذا ضبط المحقق وأوافيه بمعنى أو اه (قوله والفقراء منكم عليكم الى آخره) ويجب كون

محل کون من المدينة أخرج وأفلت ما يفضل بعد اعطاهم ا ه فتح

(باب صدقة الفطر)

وجمنا سبها إلى كل من كان لا يهتم بها الوطأ في الملة وأودعها في البسوط بعد الصوم باعتبار ترتيب الوجوه ودورها صاحب الكتاب شارعا في طلب الصدقة ورجحها في المقصود من الكلام الخاطئ لا الخصال به خصوصا إذا كان الخاطئ يشترطا وحق هذا الباب أن يقدم على الشرط لأن الشرع لم يتوقف بمعنى العبادت وهذه عبادة تفعل بمعنى المؤنة إلا أن الشرع ثبت بالكتاب وهي ثبت بغير الواحد مع أن الشرع من أنواع الزكاة والمراد بالقطر وهو كبر الماء النهران النظر القوي غير ما دلالة يكون في كل ليلة من رمضان وصية صدقة وهي العطية التي يراد بها التوسيع الله تعالى لأنها تظهر صدق الرجل كالصدق يظهر صدق الرجل في المرتبة أو إضافة الصدقة إلى الظفر إضافة الحكم إلى الشرط كما هي جهة الاسلام وهي محالها لا الحقيقة إضافة الحكم إلى السبب كخلافه لا الظاهر كما أنها ضارة إلى الشرط ليصبح عرضة على الاداء في هذا الوقت اهـ كما في وكيفية نفسه أمام عرفته فقد قال النووي رحمه الله في لفظه قوله لا يعرف ولا معرفة بل هي اصطلاحية (٣٠٦) للفقهاء قال السروي رحمه الله ولوقيل لفظة اسلامية كأن أولي

صارت الاقاي اسلام
قال ابو بكر بن العربي هو
اسمها على لسان عاب
الشرع وهذا يؤيد
ما ذكره ويقال لها صفة
القطر و زكاة رمضان
وزكاة الصوم اه وأما
معناها فانه قالوا اسمها
يعطى من المال بطريق
الماله لات والعبادة ترجأ
مقدرا بخلاف الهية فأنها
تعطى صلتا تكرم الا ترجأ
ذكره في المحيط اه غاية
(قوله تجب) قال العيني
فصل و فاعه بعد أربعة
أسطر وهو وله نصف صاع
فعلى هذا يجب تذكرة

﴿ مَا — صدقة الفطر ﴾

وهو لما أسلم صلى عليه الفقهاء كاشمين القطر قال هو من النفوس والخلق قال رحمه الله (تجب على كل حر مسلم ذي نصاب فضل عن مسكبه وتبليها وأنه وفره وسلاحه وعيده) أي تجب صدقة الفطر على كل حر منك صابفا نصابا لا يملكه منه كسكته إلى آخر ما ذكرنا من أوجوبها فقلوه عليه لهالة والسلام في خطبته أذاع كل حر وجد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من قراء أو ما من غير ذلك ذكره صاحب الأمل وبجمله ثبت الأوجوب وشروط الحرية لتحقيق التملك والاسلام ينتفع بفرغ وقت النصاب لقوله عليه الصلاة والسلام لا صدقة إلا لعن طهر غي وهو أن يكون مالكاً للقدار لنصاب صاعا عدا كر على ما فرج من الصلوات وقال الشافعي رحمه الله تصب على كل من يك عليك بذن على قوت يومه لنفسه وعاله والحق عليه ما روي ولا يشترط أن يكون ماله ما يماضي على الركا على ما روي رحمه الله (من تصبه وطفله الفقير وعيده للخدمة ومديره وأم ولده) يعني يخرج منك من تصبه وولده الصغير الفقير إلى آخر ما ذكرنا ولا نال السبب أس عن عويبي عليه السلام روي أن رطبي أنه عليه الصلاة والسلام أمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد من عيون

وهو يزاد ويجوز أن يكون فاعله خيرا إجمالا مرة الفطر في الباب أيضا الثاني حيث قد يكون التقدير يجب صدقة الفطر وهو لا
 ويكون قد يكون نصف ما خرج من بيتك من ذوق أي هي نصف ما خرج ويجوز أن يكون خلا اه (قوله على كل حرم سلم) ولم يشهد بالبولغ
 والعقل لانهما ليسا بشرين عند أبي حنيفة فتولى وصف حتى لو كان له مال يؤذى ولم يمن ماله ما كان ساقيا (قوله صغير
 قال في المتن في شرح النافع يحتمل أن يكون الصغير والكبير مقيدين لعبوديهما واضح ولا يحتمل أن يكونا راجعين إلى الحر
 والعبد لانهما لا يجب عليه صدقة الفطر عن ولدهما الكبير ويحتمل أن يرجع الصغير إلى الحر والكبير إلى العبد فيجب الالامص
 العبد الصغير بدلالة النص لا ملما وجب عليه بسبب عهدهما الكبير لأن يجب عليه بسبب عهده الصغير أولى والواجب عليه بسبب
 الحر الصغير لأن يجب عليه بسبب العبد الصغير أولى اه (قوله انقروا طه السلاوة والسلام لاصدقة الا عن نهر غني الخ) ذكر في
 مجازات الأئمة قالوا أنه أن هذا القول محلان الأول الراد إلى أن التصديق على العبد عليه الصدقة إذا كانته قتر من غني والظهر هنا
 كانه عن القوة فكان المال لغني بمدة الظهر الذي عليه اعتماده واليه استنداه وذلك يقال فلا عن نهر فلان إذا كان يتقوى به
 ويلتقي إليه في الحيوانات وذكر في المغرب ما أقوله لاصدقة الا عن طهر غني أي صادرة عن نهر غني فالظهير فيه مقيم بكافي ظهر
 القلب فظهر العيب اه كشف سيرة في هذه القدرة وهذا الحديث رواه الامام أحمد في مسنده حدثنا علي بن سعيد حدثنا
 عبد الملك بن عطاء عن أبي هريرة عن رسول الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا عن طهر غني والسند الأخير من

الموصى بخدمته على ما لا ريب فيه وكذا العبد المستعار والوديع والحي إلى هذا أو خطأ وما وقع في شرح الكثر والعبد الموصى بخدمته
 لا تسأل لتجرب تارة من موهب القلم ولو سح العبد بها فسد لغير يوم الفطر قبل قبضه قبضة المشتري وأعتقه فأنظره على البائع
 وكذا الوصي يوم الفطر وهو مقبوض المشتري ثم استرد البائع قال لم يسترد فاعتقه المشتري وأباعه فاصدقه على المشتري لتعذر ملكه
 اهـ وكتبنا هذه قال في الفدية (٣٠٨) والموصى بخدمته أو بقرته لاحد بخدمته لا تر كالمعروف قال في العاية

والعبد الموصى بخدمته
 لا تسأل وتخدمته لا تر
 تجب على الموصى له الرقبة
 دون الخدمة كالعبد
 المستعار وقال ابن الماحون
 تجب على مالك الخدمة اهـ
 قال أبو يوسف وربيق
 الاجناس وربيق التسوم
 الغنم يقومون على رزقهم
 وربيق التي وربيق النخلة
 والسبي والاسرى قبل
 ائسمة لانقرتهم اسد
 المنة والولاية ليس اه غايه
 قوله على من له الملك لا
 أي صدقة الفطر على تاول
 التصديق اه كأي قوله
 لشترى الوقت الصدق
 كذا يخطئ المصنف قوله
 فلا يحتمل التوقف فان
 المسألة محتاج اليها في
 الحال فلو بحثنا ما هو قوفه
 مات المالك حيا ما جاز
 الشرور وقا عتقنا فيه الملك
 لعمال بخلاف الصدقة كذا
 في المسوق اه داية قوله
 لان الملك كان بائنا أي
 وقت الوجوب اه كأي
 قوله أو ريب الحق
 شياؤا في خط المصنف
 وعرفت في نسخ المتن اه
 قوله وهو رواية الحسن

فطر العبد المبيع بشرط الخيار لاحدهما أو لهما وإذا مر يوم الفطر والخيار باق تجب على من يصير
 البعده فان تم البيع فعلى المشتري وان لم يفسخ فعلى البائع وقال يفسر تجب على من له الخيار كيفما
 يمكن لان الولاية والار والباختياره فلا يفسر في حق حكم عليه كالقبض اذا سافر في شهر رمضان
 حيث لا يباح له السفر في ذلك اليوم لانه باختياره أن شاء ففسر وقال الشافعي على من له الملك لانه من
 وطائفة كالصدقة ولان الملك والولاية مترقر فان فسدها ما يتبقى عليها الا ترى انه لو فسح يعود
 الى القديم ملك البائع ولو افسد بفسد الملك المشتري الى وقت العقد حتى يستحق به الرأيا المتصلة
 والمتفصلة بخلاف الصدقة لانها المباحة للبرق فلا تحتل التوقف على هذا الخلاف تكون زكاة
 التجارة وصورتها ما اذا اشترى عبد التجارة بشرط الخيار لاحدهما وكان عدد كل واحد منهما ما تصابغتم
 الحول في مدة الخيار فمنا يضمن الى تصابغين يصير العبد له ولو كان البيع بائنا لم يقبضه حتى مر يوم
 الفطر فان قبضه به ذلك فله صدقة لان الملك كان بائنا وقد قرر بالقبض وان لم يقبضه حتى هلك
 عند البائع لا تجب على واحد منهما أما المشتري فلا يضمن له ملكه ولو يقرر وأما البائع فلا يملكه عا داله
 غير متوقف به فكان بقية العبد لا يضمن وان رده قبل القبض فخير عيب أو روبة بفساد وغيره فعلى
 البائع لاعا داله بقديم ملكه متغايه وبعد القبض على المشتري لان الملك بعد قبضه وتأكده
 ولو اشتهر افساد وقبضه قبل يوم الفطر قبضه أو أعتقه فصدقه عليه تقرر ملكه ولو قبضه بعد يوم
 الفطر فعلى البائع لان الملك كذا يوم الفطر وملك المشتري يقتصر على القبض قال رحمه الله (نصف
 صاع من بر) أي صدقة الفطر نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من غر أو
 شعير وقال أبو يوسف ومحمد لا يبيع بجزء الشعير وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والأول رواية
 الجامع الصغير وقال الشافعي من بيع ثلث صاع ولا يجرى نصف صاع من بر يقول أبي سعيد الحدرى
 كاتخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من بر أو صاعا من
 أقم أو صاعا من زبيب وفي بعض طرق ذكر صاع من دقيق وياقوله عليه الصلاة والسلام في خطبته
 أقدم من كل صاع أو صاعا من شعير أو صاعا من بر أو صاعا من شعير أو صاعا من شعير الحديث وروى
 البارقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب قبل يوم العيد يوم أو يومين فقال ان صدقة الفطر
 مقدار من بر على كل إنسان أو صاع مما سواه من الطعام وقال سعيد بن المسيب فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مد من خنطة وهو من سل حديد وراسله بخدمته عند النعم وزكر
 الحاكم في المستدرک رواية ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه أم عمر بن حزم قد ذكرنا فطر
 نصف صاع من خنطة أو صاع من غر وقال هو على شرط البصري ومسلم وهو من صاع وهو رابعا
 منهم نطا الزا والشون وبن سعد وابن عباس وابن الزبير وغيرهم من كبار الصحابة فرض الله عليهم
 أجمعين ولم يروى أحد منهم أن نصف صاع من بر ولا يجرى به فكان إجماعا وحديث الحدرى محمول على
 أهم كذا يثبت عن ابن زبارة كذا ما في الوجوه وليس فيه دلالة على انه عليه الصلاة والسلام عرف ذلك
 منهم فلا يبرهجة ونظيره ما قال جابر كان يبيع أمهات أولادنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول

وصحبه أبو اليسر لما ثبت في الحديث من تقدير ما صاع كاستغنى عن قريبي ورفع الخلاف بينهم بان أبان حنيفة
 انما قال ذلك لعمدة الزبيب في زمانه كخنطة لا يسوى لان الموصى على قدره لا يتقص عن ذلك القدر فيه نفسه بسبب من الاسباب
 اه تخ (قوله يقول أبي سعيد الحدرى كاتخرج الى آخره) قال أبو عمر بن عبد الله هذا موقوف في المطامير يختلف فيه رواية قضاة
 قاتوا اللحم هو البرقيل ذكرنا الشعر معه اه غايه (قوله أو صاعا من اقم) والاقم بفتح الهمزة وكسر القاف جين الذين بعدا خارج
 زبد وقيل جين يتقدمين بن حاض اه غايه (قوله وفي بعض طرق ذكر صاعا من دقيق) رواه مالك

(قوله وهو التمسك) والاستسلام اه فتح (قوله والبر يتقاربان) في التمسك اه هداية (قوله الاول) ان رايهم اه اهل الحق
والسويق اه فتح (قوله حتى اذا كانت) اى الحظوة اه (قوله صحيحة) اى غير مطمونة اه (قوله تتأدى بالقدر والافتقار)
وتفسر بما هو متوقف على صفة من دقيق البرقعة نصفه اعم من البرقعة لو كان أقل لا يجوز اه من خط الشارح قال في نقله
والاحوط في الزيب القبة لعدم شهرة النسخة كرم في المصطلح وقوله وتنتزعت برقعة القدر عند بعضهم فان في القلب كون نصف
صاع دقيق لا يتصق فيه من قيمة نصف صاع ما هو متوقف بل زحمتي في فرض نصفه كما تنق في أيام البدارك الواجب ما ظنا اه فتح
(قوله لا يرد فيه الاثر) اى هو موزون غير متريك والكل هو المتعريف في هذا الباب بالص اه غايه (قوله مختار كلن) بانال
المجته قال في الصالح وأصله دواؤى والها معوض اه (قوله بالخدادى) في الهداية بما راق اه (قوله وقال أبو يوسف خذ
أرطال وثلاث) اى بالخدادى اه فاقطع أرطال ثمانية مائة وثلاثين درهم او يعتبر ذلك بما يختص به وروته وهو العدى والمش
فليس بمعتبة أرطال أو خمسة وثلاثين فلفهم الصاع كذا قالوا وعلى هذا يرتفع الخلاف المذكور ناعا في تقدير الصاع كيلا أو ربا
اذا تأمل اه فتح قال في العاية أرطال الخدادي ثمانية وعشرون درهم أو أربعة أسباع درهم وقيل ثمانية وستة وعشرون
وقيل مائة وثلاثون درهم قال النووي الاول اصح اه وفي القصة الدس (٣٠٩) والمتى يستوي قيمتهما المكس

والموزون يعنى ان الصاع
منه يكون ثمانية أرطال
والثمانية الارطال منه
صاع وما هو مما قد يكون
أونثا لمن الكيل يسمي
وقد يكون أكثر من ثمانية
فإن المكس يسع
ثمانية رطل من خمس
والس فهو الصاع الخدادي
يكال به الحظوة والشمع
واقتر اه غايه قال العلامة
صدر الشريعة رحمه الله
شرح انوطا مائة الصاع
كيل يسع فيه ثمانية أرطال
فقد وثقه أرطال من
وهو لمش أو من العدى
واقتردهم بالقلنا تداوت

أجله كانت لما رس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبوا لها كل ذلك لا يكون جهنم
يشتعل النيران على قلبه وسلم وأمرهم عليه ولهما في أن يسمارونا ولا نه بقاءه الثمن حيث
المقصود وهو التمسك وقماروى في الجرا ونصف صاع من زيب ولا هو البر تقاربان لأن كل واحد
منهما بوزن كل يصعب أبرز انه لا يرى من البر الظافة ولان الزيبا لعل الاسترقاق من هذا صاعا
والشمع فله يرى من ثمانية النوى والظافة منه ظهر التفاوت بين القدر والبروز كرم في المختصر أن دقيق البر
وسوقه كبر ووزن كرم من الشمع وحكمها ما فيها كالمشمع حتى يحمي كل واحد منهما الصاع
والاولى ان راي فيهما القدر والقبة احتياطا لصف الاثر مع ما عدا ذلك لا يشترط حتى اذا كانت
صحيحة تتأدى بالقدر والافتقار وعلى هذا في الزيب انصارا في نفسه القدر والافتقار كرم في
المختصر اعتبارا لقلب لان الغالب فيه هذا القدر من هذه الاشياء تبلغ قدر الواجب واخير يعتبر فيه
القدر عند بعضهم وهو ان يكون موزون لا يملك من دقيق نصف صاع ذوى أن يجوز من خذ
ذلك القدر لكونه اضعو العجم اه يعتبر فيه القبة ولا راي في القدر لا يرد فيه الاثر فصار
كلنوه وغيره من الحبوب الى أن يرد فيها الاثر بخلافه الدقيق والزيب على ما مر قال رحمه الله (وهو
معتبة أرطال) اى الصاع ثمانية أرطال الخدادي وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وهو مذهب أهل
العراق وقال أبو يوسف خمسة أرطال وثلاث وهو مذهب أهل اخبار لقوله عليه الصلاة والسلام صاعا
أصغر الصعان وخسة أرطال وثلاث أصغر من الثمانية وروى أن أبا يوسف صاع مال أهل المدينة
عن الصاع فقالوا خمسة أرطال وثلاث وجميع جماعة كل واحد مع ما معه صاع كل واحد أخفى راي

بين جملتهم ما عظم وصغر وانما خلافا كثيرا في خلاف غيرهم من الحبوب فان التفاوت فيها كبر فاقطع الكثرة الى أن قد ورت المتار
والخطة الجيدة المكتنزة والشمع وجعلنا في الكيل خلافا شاقنا من الخطة والخطة من الشمع فالتكيا الى غير قياسه أرطال
من الخبلا باقل من ثمانية أرطال من الخطة الجيدة المكتنزة قالوا حوط أن يقتدر الصاع ثمانية أرطال من الخطة لان قدر الخطة
المكتنزة مما يحصل فيه ثمانية أرطال من مثل ذلك الخطة قياسا وان كان خلافا باقل من ثلث اذا كانت الخطة المتصلة لكن ان قدر
بالج يكون أصغر من الاول ولا يصح فيه ثمانية أرطال من الخطة فيكون الاول أحوط اه وهو من جداول تقدير الصاع بقاية
أو خمسة وثلاث من المش والعدس لما كان فيه مائة أو دما العلامة كمال الله بن رحمه الله معتبرا بضعه بلفظ كذا قالوا في الحق (قوله
لقوله عليه الصلاة والسلام صاعا أصغر الصعان) ولم يطم خلافا في قدر صاعه صلى الله عليه وسلم الا ما قاله الجارون بنو العراق يوم
قاله الجارون بنو أصغر فهو العجم اذهبوا أصغر الصعان لكن الثاني في صحة الحديث وأنه أعلم به غير أن ابن حبان روى بسنده عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ما يارسول الله صاعا أصغر الصعان ومدا كبر الامداد فقال اللهم بارك لنا في صاعنا وبارك
لنا في قليلنا وكثيرنا واجعل لنا من مواضع كونه السكون حجة لانه ليس في حكم شرعى حتى يارب ريمان كل خطا كذا في فتح القدير ثم قال
اه ولا يصح ان هذا الدس من مواضع كونه السكون حجة لانه ليس في حكم شرعى حتى يارب ريمان كل خطا كذا في فتح القدير ثم قال
فيه والمعزل عليه ما أخرجه البيهقي وما فيه فليظن فيه ما أخرجه

(قوله يتوبنا مجتهدين) كناية عن الشارح وكتبه ناصر دواعي الغمازة بغير عذر ومرة يشكروه اه قال الكمال رحمه الله
وانما روى انهم صلى الله عليهم كل يتوبنا بلد رطلين ويتسل بالصاع غنسة ارطال هكذا وقع مفسران أنس وعائشة في ثلاثة
طرق رواها الدارقطني وصحها اه (قوله الصاع غنسة ارطال الى آخره) قال في الهداية وهكذا كان صاع عمر رضي الله عنه
١٠ وكان ذلك قد قد غنسة الجراح وكان على أهل العراق يقول في خطبته يا أهل العراق يا أهل الشقاق والتفاح
وساوى الاخلاق ألم أخرج لكم صاع عمر وانتم تسمى مجابجا أيضا اه كي (قوله لا تهم كلوا يستولون الهامشي) أي هو اثنان
ونلاتون رطلا اه فتح (قوله ٣١٠) وانما أنور يوسف لما حو الى آخره) قال الكمال ولا ينبغي ما في تضعيفه قول

أبي يوسف لكون النقل
 من مجهولين من النقل
 الاثر منه علم كرمه
 خلافه فيكون ذلك دليل
 ضعف أصل وقوع الواقعة
 لا في يوسف ولو كان رواها
 ثقة لا وقوع ذلك منهم
 لماسة الناس ومشافهته
 اياه به مما هو بشفرة
 رجوعه ولو كان به محمد
 فهو على باطله اه قوله
 من النقل لا في يوسف
 عرف بوجه الاستدلال
 ثم يضاف ذلك طريق
 الاصول لانهم يحجبون عن
 ليس بمسلم الجرح ولقد
 الكرخي فيه الاصل في
 المسلم العدل ما ثبتت
 الرتبة والاطرف المحدثين
 اذا التفت بين حديثه
 الى درجة المجلس اذا ما يكن
 صوته بالكذب والافور منا
 ان الذين اخبروا ابي يوسف
 فيهم ضعيف لاذ في اخبارهم
 المذكور الى انجبه لتعدد
 طرقه تعدد كتبها مكثف
 وهو يقول من اننا الهامس بن

والاصار كل صبر عن أبيه وأهل بيته (قوله عشرون أستانارا) الاستار بكسر الهمزة مستنداهم ونصف فلان (وصح
ضربت مائة وسبعين في مستنداهم ونصف بصرا ألفوا أربعين درهما اه) با كبر (قوله عن محمد بن يعقوب الكليني عن أبي لوون أبو بصرة
أرطان في ربيعة إلى القوم لا يجزى بل حوار كود الحنطة ثقبلة لا تلغ نصف صاع وان درنت أربعة أرطال اه) فتح (قوله والدرهم أوله
من البقيق) شي والبقيق أول من البر اه هناية (قوله لا مدفع لحاجة الفقير) قال محمد بن سلطان كان في زمن الشدة فلا دار
من الحنطة أو دقيقه أصل من الدرهم وفي زمن السعة الدرهم أصل اه كاتى (قوله لا أبصمن الخلف) انفي الدقيق والقيمة
خلاف السافي اه هناية

(قوله فصار كاداً از كذا الى آخره) قال الكمال رحمه الله يعني أن لا يصح هذا التماس لان حكم الأصل على خلاف التماس فلا يقاس عليه وهذا لان التمسيد وان كان بعد السب فهو قبل الوجوب وسقوط ما يستحب اذا وجب فعل قبل الوجوب بخلاف التماس فلا يبرأ في مثله الا للسمع وفي حديث البخاري عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر الى ان قالوا كانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين وهذا مما لا يثبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا يحسن كروا بان سابق تلك الاسقاط قبل الوجوب بنا كان عملاً يقتضيه العقل لم يصرفهم لذلك لان يسمع منه صلى الله عليه وسلم والله أعلم في ذلك فثبت قال في البداية ومن سقط عنه الصوم لكبر أو عذر يجب عليه صدقة الفطر لانه لا يتعلق لها بالمسألة وأعلم وقال في الخلاصة ويجب ان صدقة على من سقط عنه الصوم معرض أو كره اه (قوله قبل يجوز تفصيلها) قال في شرح ابن أبي مرزوق اه دأبه (قوله وادامض وقتها لا تسقط) قال الكمال وما قبل من منع سقوط الأصحية بل ينتقل الى التسقط بها ليس بشئ دلالة لا يفتي بذلك كرون نفس الأصحية وهو اراقلة دهمس مقتضى التسقط وهذا في آخر ورعا يجوز تسقطها ينادى الى رأي من حديث ابن عباس المذته أولاً لم يثبت قال من اداها قبل الصلاة فهي صدقة مشفوعة ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات لكن قدر ربع بالمقدار مرجع ضمها اداها في المرتبة اذ يفيد أنها هي المؤداة بعد الصلاة غير ان تنقص الثواب فصارت كغيرها من (٣٩١) الصدقات على ان اعتبارها طاهره يؤدي الى التسقطها بعد الصلاة وان كان في باقي اليوم وليس هذا قوله هو مصر وف عنه عبده اه واقفه أعلم (قوله والمستحب ان يفرجهما الى آخره) قال في العلية وأما وقت اداها فهو الفطر من أوله الى آخره وبعده يجب القضاء عند بعض أصحابنا والاسماعه يكون اداها واجب وسجوا موسعا ذكره في المحيط وفي التبعة لا يسقط بالتأخير ولا بالتأخر بطوجوبها اه (قوله من يوم الفطر) والفتي في خط الشارح من يوم النحر وهو سق لم اه (قوله وقال عليه الصلاة والسلام) من حديث ابن عمر اه غايه ورواه أبو داود والترمذي والنسائي اه غايه (قوله وقال عليه الصلاة والسلام) اداها قبل الصلاة الى آخره ورواه أبو داود وابن ماجه اه غايه (قوله لم من اداها) التي خط الشارح وادادها اه روقه ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى المسكين الى آخره وذكر الشارح في كراهة الظاهر اه ان يفرق صدقة الفطر على أي عديدها ولكن الأفضل ان يعطى مسكناً واحداً الا ان مادون نصف صاع لا يحصل له الاغناء وذكر الوالي في الفصل التاسع من كتاب الصلاة أنه يدفع أقل من نصف صاع الى الفقير واحداً صدقة الفطر جاز اه قال الوالي في المسائل المتفرقة التي ذكرها في آخر متاواه رجل عليه صدقة الفطر وأدى لكل مسكين فلساً لوجع ذلك الفلاس يبلغ قيمة نصف صاع من حطه فيجوز ذلك لكن ينبغي أن لا يشغل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال أغنواهم عن المسألة في مثل هذا اليوم وهذا لا يقع التقى اه قوله عليه الصلاة والسلام في مثل هذا اليوم متعلق بالاغناء بالنسبة يعني أغنواهم في مثل هذا اليوم عن المسألة فقبل التلوا ذلك كافي قوله تعالى ليس كنهش والوصاية ليس كذلك وفاته تميم الحكم اذ لو يذ كر لا يحصر الحكم على ذلك اليوم المعين اه كشف كبري في بحث القعدة (قوله ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد) قال في القاية يجوز ان يعطى ما يجب عن جماعة لمسكين واحد وما يجب عن واحد لمسكين نص على ذلك أبو الحسن الكرخي وكذا في المحيط يجوز في الفطنين ولم يحد خلافاً وفي النخبة وغير الكرخي من المشايخ لم يجوز دفع ما يجب لواحد الى المسكين قالوا لان الاغناء مخصوص عليه اه وعلى الازيلس في التناوي

(وصح لوقدم أو آخر) أي ما اداها صدقة الفطر اقدمه على وقت الوجوب وهو يوم الفطر أو آخره عنه أما جواز التمسيد فلا نسيب الوجوب لانه جسد هو رأس عونه وبلى عليه فصار كاداً از كذا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين وهذا مما لا يثبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا يحسن كروا بان سابق تلك الاسقاط قبل الوجوب بنا كان عملاً يقتضيه العقل لم يصرفهم لذلك لان يسمع منه صلى الله عليه وسلم والله أعلم في ذلك فثبت قال في البداية ومن سقط عنه الصوم لكبر أو عذر يجب عليه صدقة الفطر لانه لا يتعلق لها بالمسألة وأعلم وقال في الخلاصة ويجب ان صدقة على من سقط عنه الصوم معرض أو كره اه (قوله قبل يجوز تفصيلها) قال في شرح ابن أبي مرزوق اه دأبه (قوله وادامض وقتها لا تسقط) قال الكمال وما قبل من منع سقوط الأصحية بل ينتقل الى التسقط بها ليس بشئ دلالة لا يفتي بذلك كرون نفس الأصحية وهو اراقلة دهمس مقتضى التسقط وهذا في آخر ورعا يجوز تسقطها ينادى الى رأي من حديث ابن عباس المذته أولاً لم يثبت قال من اداها قبل الصلاة فهي صدقة مشفوعة ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات لكن قدر ربع بالمقدار مرجع ضمها اداها في المرتبة اذ يفيد أنها هي المؤداة بعد الصلاة غير ان تنقص الثواب فصارت كغيرها من (٣٩١) الصدقات على ان اعتبارها طاهره يؤدي الى التسقطها بعد الصلاة وان كان في باقي اليوم وليس هذا قوله هو مصر وف عنه عبده اه واقفه أعلم (قوله والمستحب ان يفرجهما الى آخره) قال في العلية وأما وقت اداها فهو الفطر من أوله الى آخره وبعده يجب القضاء عند بعض أصحابنا والاسماعه يكون اداها واجب وسجوا موسعا ذكره في المحيط وفي التبعة لا يسقط بالتأخير ولا بالتأخر بطوجوبها اه (قوله من يوم الفطر) والفتي في خط الشارح من يوم النحر وهو سق لم اه (قوله وقال عليه الصلاة والسلام) من حديث ابن عمر اه غايه ورواه أبو داود والترمذي والنسائي اه غايه (قوله وقال عليه الصلاة والسلام) اداها قبل الصلاة الى آخره ورواه أبو داود وابن ماجه اه غايه (قوله لم من اداها) التي خط الشارح وادادها اه روقه ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى المسكين الى آخره وذكر الشارح في كراهة الظاهر اه ان يفرق صدقة الفطر على أي عديدها ولكن الأفضل ان يعطى مسكناً واحداً الا ان مادون نصف صاع لا يحصل له الاغناء وذكر الوالي في الفصل التاسع من كتاب الصلاة أنه يدفع أقل من نصف صاع الى الفقير واحداً صدقة الفطر جاز اه قال الوالي في المسائل المتفرقة التي ذكرها في آخر متاواه رجل عليه صدقة الفطر وأدى لكل مسكين فلساً لوجع ذلك الفلاس يبلغ قيمة نصف صاع من حطه فيجوز ذلك لكن ينبغي أن لا يشغل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال أغنواهم عن المسألة في مثل هذا اليوم وهذا لا يقع التقى اه قوله عليه الصلاة والسلام في مثل هذا اليوم متعلق بالاغناء بالنسبة يعني أغنواهم في مثل هذا اليوم عن المسألة فقبل التلوا ذلك كافي قوله تعالى ليس كنهش والوصاية ليس كذلك وفاته تميم الحكم اذ لو يذ كر لا يحصر الحكم على ذلك اليوم المعين اه كشف كبري في بحث القعدة (قوله ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد) قال في القاية يجوز ان يعطى ما يجب عن جماعة لمسكين واحد وما يجب عن واحد لمسكين نص على ذلك أبو الحسن الكرخي وكذا في المحيط يجوز في الفطنين ولم يحد خلافاً وفي النخبة وغير الكرخي من المشايخ لم يجوز دفع ما يجب لواحد الى المسكين قالوا لان الاغناء مخصوص عليه اه وعلى الازيلس في التناوي

(وصح لوقدم أو آخر) أي ما اداها صدقة الفطر اقدمه على وقت الوجوب وهو يوم الفطر أو آخره عنه أما جواز التمسيد فلا نسيب الوجوب لانه جسد هو رأس عونه وبلى عليه فصار كاداً از كذا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين وهذا مما لا يثبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لا يحسن كروا بان سابق تلك الاسقاط قبل الوجوب بنا كان عملاً يقتضيه العقل لم يصرفهم لذلك لان يسمع منه صلى الله عليه وسلم والله أعلم في ذلك فثبت قال في البداية ومن سقط عنه الصوم لكبر أو عذر يجب عليه صدقة الفطر لانه لا يتعلق لها بالمسألة وأعلم وقال في الخلاصة ويجب ان صدقة على من سقط عنه الصوم معرض أو كره اه (قوله قبل يجوز تفصيلها) قال في شرح ابن أبي مرزوق اه دأبه (قوله وادامض وقتها لا تسقط) قال الكمال وما قبل من منع سقوط الأصحية بل ينتقل الى التسقط بها ليس بشئ دلالة لا يفتي بذلك كرون نفس الأصحية وهو اراقلة دهمس مقتضى التسقط وهذا في آخر ورعا يجوز تسقطها ينادى الى رأي من حديث ابن عباس المذته أولاً لم يثبت قال من اداها قبل الصلاة فهي صدقة مشفوعة ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات لكن قدر ربع بالمقدار مرجع ضمها اداها في المرتبة اذ يفيد أنها هي المؤداة بعد الصلاة غير ان تنقص الثواب فصارت كغيرها من (٣٩١) الصدقات على ان اعتبارها طاهره يؤدي الى التسقطها بعد الصلاة وان كان في باقي اليوم وليس هذا قوله هو مصر وف عنه عبده اه واقفه أعلم (قوله والمستحب ان يفرجهما الى آخره) قال في العلية وأما وقت اداها فهو الفطر من أوله الى آخره وبعده يجب القضاء عند بعض أصحابنا والاسماعه يكون اداها واجب وسجوا موسعا ذكره في المحيط وفي التبعة لا يسقط بالتأخير ولا بالتأخر بطوجوبها اه (قوله من يوم الفطر) والفتي في خط الشارح من يوم النحر وهو سق لم اه (قوله وقال عليه الصلاة والسلام) من حديث ابن عمر اه غايه ورواه أبو داود والترمذي والنسائي اه غايه (قوله وقال عليه الصلاة والسلام) اداها قبل الصلاة الى آخره ورواه أبو داود وابن ماجه اه غايه (قوله لم من اداها) التي خط الشارح وادادها اه روقه ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى المسكين الى آخره وذكر الشارح في كراهة الظاهر اه ان يفرق صدقة الفطر على أي عديدها ولكن الأفضل ان يعطى مسكناً واحداً الا ان مادون نصف صاع لا يحصل له الاغناء وذكر الوالي في الفصل التاسع من كتاب الصلاة أنه يدفع أقل من نصف صاع الى الفقير واحداً صدقة الفطر جاز اه قال الوالي في المسائل المتفرقة التي ذكرها في آخر متاواه رجل عليه صدقة الفطر وأدى لكل مسكين فلساً لوجع ذلك الفلاس يبلغ قيمة نصف صاع من حطه فيجوز ذلك لكن ينبغي أن لا يشغل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال أغنواهم عن المسألة في مثل هذا اليوم وهذا لا يقع التقى اه قوله عليه الصلاة والسلام في مثل هذا اليوم متعلق بالاغناء بالنسبة يعني أغنواهم في مثل هذا اليوم عن المسألة فقبل التلوا ذلك كافي قوله تعالى ليس كنهش والوصاية ليس كذلك وفاته تميم الحكم اذ لو يذ كر لا يحصر الحكم على ذلك اليوم المعين اه كشف كبري في بحث القعدة (قوله ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد) قال في القاية يجوز ان يعطى ما يجب عن جماعة لمسكين واحد وما يجب عن واحد لمسكين نص على ذلك أبو الحسن الكرخي وكذا في المحيط يجوز في الفطنين ولم يحد خلافاً وفي النخبة وغير الكرخي من المشايخ لم يجوز دفع ما يجب لواحد الى المسكين قالوا لان الاغناء مخصوص عليه اه وعلى الازيلس في التناوي

التهمية وغيرها أيضا ويجوز التلقيح من جنسين بان يودي نصف صاحبه من غير نصف صاحبه من غير واحد وقال أحمد وقال الشافعي لا يجوز ذكره النوروي وهو قول مالك لا علم به منسوخ والابن النجار اذا اخرج نصف صاحبه من غير مثله قلنا سقط عنه الفرض في القدوين عليه نصفه فوجب ان يقترن اذا تضمن اي صفته كالقول اه سروي

كتاب الصوم

الحكمة في الصوم حصول التقوى لما شرع اذ لا مشروع اذ على التقوى منه فانه من ادى هذه الامانة كان اشدا له عبره من الامانات واكثر اتقاه لما يختلف حاله من النعمة عبادته فيمن في القاذورات واليه الاشارة بقوله تعالى لعلمكم تقربوا بامام معدودات وفيه معرفته قدر الم ومعرفته ما عليه السقام من تحمل حرارة الجوع فيكون حلالا على موااسمهم وفيه اطفاء لرائحة الشهوة الخباثة المسببة لعواقب ورد جراح النفس الامارة بالسوء واخباها للطاعة مولاها الى غير ذلك من معاني لا تحصى اه كشف كبير (قوله هو الامانة) مطلقا صام عن الكلام وغيره اه (قوله وقال النافعة) اي الزباني اه (قوله واخرى تعاقبها) التي يضيق الشارح تأكل (قوله والجائع الى آخره) وألقي بالجائع ما هو في معنى الجائع كالس والقبيصة من الانزال على ما يأتي وكذا بالاكل ما ليس باكل كالأستغناء ههنا أو داوى بشفة أو أمانة هنا (٣١٣) وصل الدواة الى جوفه على ما يأتي اه غايه (قوله ولا يفرض جوعا) ما قال القدوري ان آترو

يستغنى بمادون ذلك ويجوز ان لا يفرض صدقة شخص واحد على مساكين لان الاغناء يحصل بالجموع ويجوز دفع ما يجب على جماعة للمسكين واحد والله اعلم

كتاب الصوم

الصوم في اللغة هو الامساك قال تعالى حكاية عن مريم عليها السلام اني دنت لرحمن صوما فلن اكلم اليوم اسيا أي صمتا وسكتا ولو كان ذلك مشروعا في دينهم وقال النافعة خيل صيام وخيل غير صائمة • تحت الجائع وأخرى تعاقبها أي عكس عن السير قال رحمه الله (هو ترك الاكل والشرب والجائع من الصبح الى الغروب ينقضي اهله) وهذا في الشرع وهو احسن من قول القدوري الصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجائع هنا مع البنية لا ما عمل فانه بقوله من اهله احقر زمن الحائض والنفساء والكافر غير جوعا ومنه لم يفرض جوعا على ما قال القدوري وقال من الصبح الى الغروب ولم يقل هنا اكله والقدوري لان النهار اسم لما بعد طلوع الشمس الى غروبها الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام صلاتنا النهار هما مطلقا بمصداقهما وانما انحصر باليوم لانهما كان الوصال متعذرا ومنه باعته تعين اليوم كونه على خلاف العادة وعليه مبني الاحتياط ترك الاكل بالليل معتدا واشتراط البنية للعبادة من العادة • واعلم ان الصوم ثلاثة أنواع

قال الكمال رحمه الله نقض طرده باسائه الحائض والنساء كذلك فانه يصدق عليه ولا يصدق بالحدود عن امساك من طلوع الشمس كذلك بعد ما كل بعد الغمر بناء على ان النهار اسم لما من طلوع الشمس الى الغروب وعكسه الناسي فله يصدق معه الحدود وهو الصوم الشرعي ولا يصدق احد وهذا نقض العكس وحصل في الهاء امساك الحائض والنساء مفسدا لانكس وجعل اكل الناسي

مفسدا للطور والفتيق ما سمعتك واجيب بان الامساك موجود مع اكل الناسي فان فرض الشرح اعتبارا كله وما والمراسن النهار اليوم في لسان الفقهاء والحائض والغافل خرجت عن الاهلية للصوم مشروعا ولا يخفى ما في هذه الاجوبة من العباية والحد الصريح امساك عن العطرات سنوي لله تعالى في وقتها وما قدمنا في أول الباب معناه هو تقييده اه وهذه عبارة المتقدمين أول الباب في الشرح امساك عن الجماع وعن ادخال شيء يطفئه حكم الناطن من القيصر الى العروبي عن نيسة وترك البطن وصفه لانه لو وصل الى باطن دماغه مفسدا الى باطن فقه أو أفضله لا يحد اه واعلم انما تعذر يدق حد الصوم بانه مني لا يتعقب بصوم الحائض لانها بمنع عمو ليست جائز تعقبه لكن اورد على هذا انه يتعقب حيث يصوم يوم القيصر فان صومه معتبر عندكم مع ان الشارع لم يانذره به واجيب بجمع عدم وجود الانذير فيملا الاذن موجود من الشارع فيه لان الصوم مشروع عليه وانما انتهى باعتبار تركه منافية لله تعالى اه لمصدا ولا يخفى ما في والحد الصريح الذي ذكره الكمال عرفا في الدار الى الامام محمد بن ابي الورشكي اه (قوله لان النهار اسم لما بعد طلوع الشمس الخ) قال القرطبي والصحيح ان النهار من طلوع القيصر حكاية ابن فارس في الجملة وهذا عليه حديث مسلم عن علي بن حاتم قاله عليه الصلاة والسلام لهريرة بن ابي عمير هو اذ قيل وياض النهار يدل على ان النهار من طلوع القيصر الى الغروب وقيل الجوهرى النهار ضد الليل والليل ينتهي بطلوع القيصر اه غايه (قوله واعلم ان الصوم ثلاثة أنواع الى آخره) قال الكمال رحمه الله وأقسامه فرض واجيب ومسنون ومنه يوجبون تغسل ومكره وتزيم لو قصر على الاول رمضان ولقضاء

والكفارات للظهار والقتل واليمين وما الصدوقه الاذى في الاحرام ثبتت هذه بالنفاذ والاجماع عليها والواجب التذوّر
 والمسنون عاشوراء مع التاسع والاشد يوم ثلاثة أيام من كل شهر وشيخها كونه ايام البيض وكل صوم ثبت بالنسبة طلبة
 والوعده كصوم داود ونصوه والبقا ما سوى ذلك مما عرفت كراهته والكروم تنهيا عاشوراء مفردا عن التاسع ونصوه يوم المهرجاني
 وتحرر ايام التبريق والعدين وسع تقدير هذا الباب غير عالتفصيل هذه اه (قوله وسبب صوم رمضان الخ) وسبب صوم
 الكفارات اسيما من الخضر والقتل وسبب القضاء وسبب وجوب الاداء اه فتح (قوله وشروط وجوب اداها الخ) قال العلامة
 كمال الدين رحمه الله وبني أن يراد في الشرط العلم بالوجوب والكون في دار الاسلام واداءه بالادراك وهذا لان الحرف اذا
 أسلف في دار الحرب ولم يعلم أن عليه صوم رمضان ثم لم يس عليه قضاء ما مضى وتماضي لم يلح وجوب احراز رجلن أو رجل
 وامرأتين أو واحد عدل وعند هذا لا تسترط العداة والبالغ (٣٩٣) والحرة ولو أسلم في دار الاسلام ويجب
 عليه قضاء ما مضى بعد

مرض وواجب نفل فالمرض نوعان معين كمرض وغيره من كالكفارات وقصر رمضان والواجب
 وان معين كالنذر للمين وغيره من كالنذر المطلق والتفعل كل نوع واحد فصار الجمله خمسة أنواع
 واعتلنا صوم رمضان فرض لان فرضه ثبتت بالكتاب والسنة واجماع الامة أما الكتاب فقول
 تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام الاية ثم قال فمن شهد منكم الشهر فليصمه وأما السنة
 فقوله عليه الصلاة والسلام من الإسلام على حسن وذكرها صوم رمضان وأما الاجماع فان الامة
 أجمعت على أن صوم رمضان فريضة محكمة وكذا فضل يوم صوم الكفارات التي ثبتت بالكتاب ككفارة
 الجين والظهار والقتل وجره الصدوقه الاذى في الاحرام على ما يبيح من شأنه تعالى وسبب
 صوم رمضان قيل الشهر لم يتوافق ولهذا أو أن المؤمن في أول ليلته ثم جن عليه يجب القضاء عليه
 ويضاف اليه بقا صوم الشهر ويكرر تركه وقال عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأطعوا
 لرؤيته فاستوفى الليل والنهار الا أنه أجمع بالليل لعذر الوصال وهو اختصار خمس الاة
 وقيل ان كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم لان الصيام متفرق في الايام ففرق الصلاة في الاوقات بل أشد
 فدخل وقت لا يصح فيه الصوم وهو الليل كل يوم فوجب أن يكون كل يوم سببا على حدة ولهذا
 لو أسلم الكافر أو بلغ الصبي من طلوع الفجر يلزمه صومه وان لم يدر ذلك الليل وهذا اختيار على الزيدى
 رحمه الله وشروط وجوب الاسلام والعقل والبالغ وشروط وجوب اداها الصفة والاطمة وشروط
 صحة اداها النية والطهارة من الحيض والنفاس وركنه الكف عن اقتضاء شهوة في البطن والشرع
 وحكمه سقوط الواجب عن فخته والتواب واعتلنا ان التذوّر واجب لقوله تعالى وليوموا بدورهم
 وقوله تعالى وأوفوا بهن الله اذ افاهدتم فانه قيل على هذا وجب أن يكون التذوّر فرسا لا يثبت
 بالكتاب قلنا الكتاب مخصوص من منة مالمس من جنس واجب كعبادة المرض وقيد الوضوء
 عند كل صلاة ونحو ذلك فلا يكون خطيا كالاية المؤثرة وخبر الواحد ولهذا جار خصص الكتاب
 بخبر الواحد والقياس بعد ما خص ولو صحت على ما لا يجرى ويثبت الوجوب لا للفريضة
 وسبب وجوب التذوّر ولهذا جاز في النذر المعين تنقيد على وجوبه بحال مرضه وقد بينا الشرط
 والركن والحكم في صوم رمضان فلا نفيسه قال رحمه الله (وصم صوم رمضان وهو فرض والنذر
 المعين وهو واجب والبقا نية من الليل الى ما قبل نصف النهار بطلق البيوتية النقل) أي بآيات

الاسلام علم بالوجوب أولا
 اه (قوله وشروط صحة اداها
 الية) والوقت اية غايه (قوله
 وحكمه سقوط الواجب)
 قال السجل رحمه الله وحكمه
 سقوط الواجب ونيل
 الثواب ان كان صوما لا
 والا فان في اه (قوله مالمس
 من جنسه واجب) بالرفع
 ووقع في عبارة المصنف
 بالصعب (قوله خص منه
 مالمس من جنسه
 الخ) والسبب بالعبادة
 (قوله كعبادة المرض) أي
 أو كان من جنس واجب
 لكن غير مقصود لنفسه بل
 لغيره حتى لو سار الوضوء لكل
 صلاة لم يلزم اه فتح (قوله
 لا يكون خطيا) فانه قيل
 فخص من قوله تعالى فمن
 شهد منكم الشهر فليصمه
 والعباد وأصحاب الاعذار
 ومع هذا ثبتت الفريضة

(٤٠ - زيلي -)
 قلنا صوم الليل العقلي وهو عدم الاكل والامتناع عن الاكل والامتناع عن الاكل والامتناع عن الاكل
 القطع أو لمدل العقل على عدم دخول هو لا يملك بكونه داخلين فلا يكون تخصما اه كما كى (قوله وغير الواحد) أي مقيد بالوجوب
 وقد علم بما ذكرنا من لزوم النذر وهي كون النذر من جنس واجب لا لقوله وعلى هذا فاضرت كلمات الاحباب بقول صاحب
 المجمع تعال صاحب الشنايع بقدر صوم رمضان وصوم النذور والكفارة على غير ما ينبغي هذا لكن الظاهر أنه فرض للاجماع على
 لزومها اه فتح (قوله وسبب وجوب النذر) ولهذا قلنا لا بد من شهر بعينه لوجوب أو يوم بعينه فصام عنه جدي أو سوا آخر
 أرا عن النذور لانه قيل بعد وجود السبب بل هو بعين اليوم لان صحة النذور وزمعه عليه يكون النذور عداة فلا بد من غيره والواقع
 كذلك الصوم لا خصوص الزمان ولا باعتباره اه فتح (قوله في المتن ومع صوم رمضان وهو فرض) ليس في خط الشارح وهو فرض
 (قوله في المتن والنذر المعين وهو واجب) ليس في خط الشارح وهو واجب

(قوله رواداوداوخ) واختلافوا فيه وهو وقفوا على رواداوداوخ في الموطأ الامن كلاما من عمر وثلاثة وخمسة فزوج النبي صلى الله عليه وسلم والاكثر في وقفه وقدره عبد الله بن أبي بكر سابع خمسة انتهى فتح (قوله وروى أصحلي الله عليه وسلم) أمر رجلا أن أذن في الناس ياخ فله على أن كان أمرا بجلب قبل نسفه رمضان اذ لا يؤمن من كل ما سلكه بقية اليوم الا في يوم مفروض الصوم بعينه ابتداء من صلاة فطره رمضان اذا اظهر في فعله أن من تعين عليه صوم يوم يومه لا يعجز عنه فمنا رواه اذ دليل على أن عاشوراء كان واجبا ولعمري ما من الجوزي جاني الصيام من معاملة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا يوم عاشوراء لم يفرض علينا صيامه من شاعتكم أن يصوم فليسمى فاني حاتم فقام الناس قالوا لعل أمرا به من كل بالقضاء ويقع بأن معاوية من مسألة الشيع فان كان مع هذا بعد اسلامه فاعيانا يكون جمعة سنة تسع وعشرون فكانت بعد نسفه ما به رمضان ويكونا لمعي لم يفرض بعد احباب رمضان جعنا بنو بين الاله الصريحة في وجوده وان كان معه قبله ليصور كونه قبل اقرارنا من تسع عاشوراء في الصيام عن عائشة رضي الله عنها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصوم مقرئ في الجاهلية وكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه لما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه بالمقرض رمضان قال من (٣١٤) شاع صامه ومن شاع تركه انتهى فتح القدير قال في الفريه ولا يهزم من تسع

فرضية صوم يوم عاشوراء السخنة دلالة على شرائط كالتوجه الى بيت المقدس قد تسع ولم ينسخ سائر احكام الصلاة وثراؤها انتهى وكتب ما منه لما شهد عهده برؤية الهلال والرجل من أسلم (قوله ومن لم يكن كل فليصم) فان اليوم يوم عاشوراء وعاد البضاي قايه وعن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بصيام عاشوراء فلما فرض رمضان كان من شاع صامه ومن شاء أظهر رواه الصلبي ومسلم (قوله بل نوى ان يصوم من وقت نوى من النهار ياخ) فيكونا بجا ورواه من قبل متعلقا بصيام الثاني لا بدت ويجمع انتهى فتح (قوله الحقية ما ذكره كاتل في ياخ) رده على أم قيس مع الفارق اذ لا يهزم التحصيف في الامساك الفل بذلك ثبوت مشله في الفرض الا في حوار الفقهاء بالاهلة وعلى الاله بلا عذر مع عدمه في الفرض والحق ان ههنا فرع ذلك النص فلهذا ثبت حوار الصوم في الواحبا المعين فيمن النهار والصوم علم عدم اعتبار فرق منوعين النفل في هذا الحكم انتهى فتح ومن فروع التنية أن الاقل من الجبل في لكل ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحدا لأول أو نوى أول يوم وجب على قضاءه من هذا الرضا وان لم يكن الاول سار وكذا لو كان من رمضان على المختار حتى لو نوى القضاء لا غريز ولو وجبت عليه كفارة لم يفرض أحد أو ستين ومائة من القضاء الكفارة ولو لم يكن يوم القضاء بار وهل يجوز تقديم الكفارة على القضاء قبل يجوز وهو طاهر ولو وجب عليه قضاء رمضان سنة كذا فقام شهر نوى القضاء عن الشهر الذي عليه فخره نوى أنه من رمضان سنة كذا لغره قال أبو حنيفة رحمه الله يجوز له ولو ما شهر نوى القضاء عن سنة كذا على الخطا وهو فخره انما هو ذلك قال لا يجوز وهاذا اتفاق على الاسرار المسلم في حال الحرب رمضان يحرم يومه ما كان ناهم صوم مقس له يجوز لان الاسقاط لا يسبق الحبوب وان ظهر بعده جازان ظهره كان كنه شرا لا فله قضاء يومه ولو كان ناقصا قضاء يومين أو اربعة قصي اربعة لكان أيام الفطر والتعريق فان اتفق كونه ناقصا عن ذلك الرضا قضى

هذا الاقواع الثلاثة من الصوم فيه صوم ذلك اليوم بان يعين صوم ذلك اليوم أو بنية مطلق الصوم أو بنية النفل وكذا يجوز ان يصوم رمضان بنية واجب آخر والكلام في من وجبه من أحدهما في وقت التنية والثاني في كيفية أم الاول فلهذا كونه ما ذهبا وقال الشافعي الصوم الواجب لا يجوز الا بنية من الليل وقال مالك لا يجوز الكل بنية من النهار وقوله عليه الصلاة والسلام لم يصلم لم يبيت الصيام من الليل ويعزم ويرويان لم يجمع الصيام من الليل بالتشديد ويجمع بالتحفيف رواداوداوخ والترمذي وحسنه ولان الجزء الاول قد بطل لعدم اليقظة فكذلك الثاني لعدم التعزى أو لان التنية على الفاسط قد وقسه على النذر المطلق والكفر والقضاء وأخرج الشافعي من النفل لحدث عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندك شيء فنقلنا لا فقال انما هذا صوم رواداوداوخ وغيره ولا تعزى عليه فمكن أن يجعل صياما لبعض التهلل يكون من يمينه على النشاط أو لان النفل من على التحفيف الا ترى أنه يجوز صلاتنا نفل قاعدا أو با كالي غير الفيلة مع القدرة على النزول ولنا قوله تعالى وكذا واثروا حتى يبين لكم الخط الا من من الخط الاسود من الفجر ثم أعو الصيام الى الليل أباح الاكل والشرب الى طلوع الفجر ثم أمره بالصيام بعد بكلمة ثم هو في تراخي قصير العرة بعد الفجر لا مخالفة وروى أصحلي الله عليه وسلم أمر رجلا أن أذن في الناس أن من أكل فليصم بقبضه يومه من لم يكن كل فليصم ولا يمكن حمله على الصوم القوي لانه لو اراد ذلك لم يترك بين الاكل وغيره وما رواه بحول على نفي الفضيلة كقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لجبار المسجد الا في المسجد أو هو نهي عن تقديم التنية على الجبل فانه لو نوى قبل غروب الشمس أن يصوم غدا لا يصم أو هو نهاه لم ينو أنه صوم من الجبل بل نوى ان يصوم من وقت يوم من النهار وهو بحول على غير المتعين من الصيام كقضاء الكفارات لانه خص منه النفل فكذلك ما هو في معناه في التعين ولانه صوم ذلك اليوم فتوقف الامساك في أوله على التنية المتأخرة التقريبا كره كاتل بخلاف القضاء لان

نحة ثم حالت طائفة من الشايخ هذا اذا نوى الصوم ما عليه من رمضان ما اذا نوى الصوم فغدا ما عليه من رمضان فلا يصح الا ان يوتر
 رمضان ومنهم من اطلق الجوار وهو حسن انتهى فتح (قوله كيعضى بعض الركن) عبارة الفتح الاركان (قوله بلانية) أي علم
 يقع ذلك الركن بمادة انتهى فتح (قوله لان الشرط أن تكون النية في أكثر اليوم الخ) فان قيل نحن أين اختص اعتبار ما هو جوهري
 أكثر النهار وما رويتم لا وجه لطلبه كما عارونا وناه واقعة حال لا عموم لها في جميع أجزائها ولو احتمل كونها جارة للصوم في تلك الواقعة
 لوجود النية فيها في أكثر ما يكون أمر مصلى الله عليه وسلم الأصلي بالنسبة كالموالي في من النهار أكثره واحتمل كونهما يترتب
 النهار مطلقا في الواجب قلنا لا احتمال الاول لانه أحوط خصوصا مع عدم تعيينهما من النهار مطلقا وعنده المعنى وهو أن لا كثر من
 الشيء واحد حكم الكل في كثير من الاحكام فبطل اعتبار هذا بازم اعتبار كل النهار بلانية قلنا كفى بما في طلبه وجبا اعتبارا لا آخر
 اه فتح (قوله وقال الشافعي يجوز التفصل) قال في القديما توفي النية (٣١٥) بعد الزوال له قولان ثم اذا نوى قبل

الزوال وبعد وجوزناه
 فهو صائمن أول النهار في
 الاسع وقيل من وقت
 النية وهو اختيار الفقهاء
 اه قال السروجي العززي
 في نفل ليس قولنا الشافعي
 بل نسب ذلك للسروجي
 من أصله قال النووي
 اتفقوا على قصصه قال
 المودودي وبوالطيب في
 الجرد وهو خطأ لان الصوم
 لا ينقض اه (قوله علا
 يتحقق بفرض المقدر شرعا)
 وهو اليوم ليس لفظ شرعا
 في الشرح (قوله يكون
 عما نوى) أي من الواجب
 اذا كانت النية من الليل
 ذكره في أصول شمس الاثنية
 وغيره اه كأي (قوله
 حيث لا يكون عنه خلافا
 لرز الخ) قال في النجاة
 قال ذكر يصح صوم رمضان
 في حق الصبي القمير بغير
 نية وهو مذهب طهارة

الامساك في أول النهار يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل لا على صوم آخر ولان الأصل أن تكون
 مقارن للاداء وانما يجوز التقديم للضرورة وهي باقية في جنس الصبي كأي يوم الشك ولا يجوز أن أو
 المعنى عليه اذا أطلق في نهار رمضان والمسافر اذا قدم فيه فلا تدفع الا هيوارا لتأخر ولا يترتب ما لم يجز
 مرة والصلوات لا يجوز تأخير النية فيها لان الصوم ركن واحد وهو أن ركن فلا يترتب تقدم السعي
 العقد كيعضى بعض الركن بلانية ثم قال في المختصر الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور في المطمع
 الصغير وذكر القندوري ما بينه وبين الزوال والصحيح الاول لان الشرط أن تكون النية في أكثر اليوم
 ونسبة من طلوع القمر الى الغروب والكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها فتشترط في الأكثر ولا
 فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والقديم لا ما لا تحصل لجملة كأي دليل وكذا لا فرق في تعيين
 الفرض والتفصل وقال الشافعي يجوز النفل بنية بعد الزوال للمروية ولا يضر ما عنده معص من أي
 وقت ممكن ونحن نقول الصوم عبادة لله النفس فلا يتحقق بفرض المقدر وقال في الجرد والمسافر
 والمريض لا ينقض الليل لان الاداء غير مستحق عليها في هذا الوقت فليس كالبضاعة قلنا نعم انما قالان
 الغير المتعفف فلا في التخلط وهذا ان صوم رمضان معين بنفسه وانما جازها ما أخره نصيبنا
 للرخصة فانما اصلها تصلي الصبح المقيم وأما الثاني وهو الكلام في كيفية النية فهو صوم رمضان تأذي
 بطلن التيقونية النفل وبيضة واجب آخر وكذلك يتأذي النذر المعين فيصير ذلك النية واجب آخر
 فانه اذا نوى صوما آخر يكون عما نوى ولا يكون عن النذر وقال الشافعي لا يجوز الا بالتحسين عن فرض
 الوقت لان الأمر به بصوم ما عليه بل بنية تعيينه ليضرح عن المهمة كأي الصلاة ولنا أن رمضان لم
 يشرع فيه صوم آخر فكان متعصبا للفرض والتعين لا يحتاج الى التعيين فصاحب بطلن السيرة وبيضة غيره
 بخلاف الامساك بلانية حيث لا يكون عنه خلافا لغير رجه الله لان الامساك متردد بين العادة والعبادة
 فكان مترددا بأصله متعصبا ووضعه فيحتاج الى التعيين في المترددا في التعيين فيصير بالملتزم ومع الخطأ في
 الوصف كالتوقف في الدار بباب باسم حله ومع الخطأ في الوصف وهذا في حق المقيم الصحيح وأما في
 حق المسافر والمريض فكذلك عدلهما لان الرخصة كبلان تزيه المشقة فانما يحملها على غير العذر
 وعند أبي حنيفة ان نوى المسافر عن واجب آخر يكون عما نوى لانه مشعل الوقت بالاهم ورخصته متعلقة

وبما هذا كرهما النووي قالوا لا لا يصح فيه صوم غير رمضان لتعينه فلا يتقرر الى التي كأي دفع فاصبال كأي جمعة الى القدر اولى بشو
 شياء هذا لان الزمان عبادة ولا يتصرف في يوم واحد الا صوما واحدا اذا كان صوم رمضان متعصبا متنى غير مقرر بكن فيه من اجماع وكان
 أو الحسن الكرخي يتكر أن يكون هذا أمنا هذا الزمر ويقول منهجه تأدية جميع صوم رمضان نية واحدة والزم الشيخ أبو بكر الزاوي
 زفران يصح المعنى عليه في رمضان أياما متعصبا بالأيام كل ولي بشر يلوح حوالا امساك بعينية قال فان التزم ملتزم كان مستتبها اه
 سروجي وقال ما في البيت وابن المبارك وهو رواية عن ابن حنبل كفى نية واحدة في رمضان اه غاية (قوله ان نوى المسافر عن
 واجب آخر) كقضاء رمضان والنذر والكفارة (قوله يكون عما نوى) أي بلا اختلاف في الرواية (قوله لا يشغل الوقت بالاهم)
 أي تعتم الواجب في الحال وغيره في صوم رمضان الى ادراك العدة في حوامع الفقه ولا حولان في رمضان في سفره أو في مرضه لا قضاء
 عليه ولا أثر ما نوى من غير الواجب الاخر الذي قواما لم يات فيكون الا شياء كأي ما سبق فصره اليه اه غاية

(القولونوى المريض عن واجب آخر فنهروا ثبات المخرج) قال في الجمع والمريض في آتية كالصحيح في الأصح اه وفي البسائط الكرخى
 سوى بين المسافر والمريض وقال في البسائط المزمع التسوية بالصحيح وفي البسائط قولونوى المريض واجباً آخر فالصحيح أن صومه يقع
 عن رمضان بخلاف المسافر ومكنا قال في الأصل في أصول الفقه وقول الكرخى سهواً ومؤولاً ومراعاة مرضه بيطبق الصحيح بخلاف
 منسوخاً عن المريض وفي البسائط أن أطلق يقع عن رمضان بخلاف بين أصحابنا في المسافر والمريض قلت وهو الموافق لفشته وفي
 المحط لا يقع عنه وفي جوامع الفقه قول لا روية في إطلاق النية والطاهر أنه يقع عن رمضان وإن نوى النفل ففى رواية ابن سميعة
 عن أبي حنيفة أنه يقع عن عرض رمضان قال في المحط وهو الأصح وكذا المريض وقد روي الحسن عن أبي حنيفة أنه يقع فلا يكره
 في البسائط اه غايه (القولونوى أى المريض في التذلل المعين الخ) أى لأن التعيين لا يحصل لولاية التذلل فلا يعدو التذلل وضع تعيينه
 فيما لا يرجع إلى نفسه وهو أن لا يقيم الفذل مشروطاً بما يرفع الحق صاحب الشرع وهو أن لا يقيم محلاً بفسده أعنى القضاء
 والكفارة فلا يفتقر إلى احتمال ما لم يتركها في الكافي وهو يظهر فلعيل الشارح (قوله وهو القضاء) وهو الكفارة اه (قوله
 في البسائط لا يجوز الأينية) في جوامع الفقه أنواع الصوم ستة ثلاثة منها تجوز بنية قبل انتفاء النهار وهي صوم رمضان والتذلل والعين
 والنفل وقد ذكرنا وجه ذلك وثلاثة لا تجوز فيستعمل النهار وهي قضاء رمضان وصوم الكفارات والتذلل المطلق والنية فيها التعيين
 الوقت لها لا غير تعيينها وعند عدم النية في أول الوقت تقع فلا يمكن بعد ذلك فهو هذا الواجب وفي جوامع الفقه لو أصح لم ينو
 لفرا ولا غيره وهو صحيح متين وصام (٣١٦)

يطلق الشرع وقد وجد وإن نوى المريض عن واجب آخر فنهروا ثبات والفرق بين المريض والمسافر على
 أحدهما أن رخصة المسافر متعلقة بالسفر ورخصة المريض بالعجز فإذا صار تبيداً متغيراً بغير فائض
 بالصحيح وهو الصحيح وإن قول النفل معه روايتان والفرق على أحدهما في حق المسافر أنه يصرف
 الوقت في الأهم ووجه انواراً على الجار ترك صوم رمضان لأجل منه فالوأي أن صوراً لأجل ريادة تدينه
 ولو نوى في السد العين عن واجب آخر صح مع ما نوى بخلاف رمضان والفرق أن رمضان تعيين بتعيين
 الشارع ولا روية لأبطال صلاحه لغريم السيام وفي السد العين بتعيين التذلل ولا روية لأبطال
 صلاحته اه وهو النفل لا ما عليه وهو التمسك بغيره وهو النفل يعلق النية ويتبين النهار ظاهر لما
 يسا قال رحمه الله (وماني ليجز الأينية معبئية) أى ما عدا ما ذكرنا من الأنواع ليجز الأينية معبئية
 ميتة من الليل وهي قضاء رمضان والكفارات والتذلل المطلق أقبل لها وقت متعين لها فلم يتعين لها
 الأينية من الليل أوبنية متفردة لطلوع الفجر فلم تصير من النهار بخلاف صوم رمضان والتذلل العين
 والنفل لأن الوقت متعين لها وهذا لأن الأصل في أول النهار أن يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل
 في غير رمضان فلم يتوقف الأساء على أى البسة قال رحمه الله (وبئت رمضان برؤية علاه أو
 بعشع ثلثين) يوافقوه عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غمها الهلال

لا يجوز أن يغير يقول التسع
 منه نية لا يجوز بنية قبل
 الفسروب لغير الأول ولا
 لتأنيذ كفي في المسبوط
 والمحط وهو عام في جميع
 أنواع الصوم وفي جوامع
 الفقه والمرغى في ذاتي
 الاطراف بعشر وعفي
 الصوم لم يكن ذلك طرأ على
 ما كل وكذا قولونوى الرجوع
 لا يكون رجوعاً وكذا قولونوى
 الكلام في الصلاة لا يفسد
 حتى يشك في الليل وقولونوى
 الاطراف من الفسد بعده

يكون رجوعاً ذكر في جوامع الفقه ولو أكل أو شرب أو جامع أو جامع بعد النية لا تبطل نيته وسعى الاكثرون على
 من الشافعية أن يباح حق الروى أنها تبطل ويجب تجديد اه قال امام الحرمين يرجع المروى عن هذا عام وقال الاسطخري هذا
 خرق لأجماع وفي جوامع الفقه قال قوت أن أصوم غداً ان شاء الله تعالى صحت لان النية على القلب دون اللسان فلا يعمل فيه
 الاستثناء وفي النسخة ذكر شمس الاعتناء على أن لا روية لهذه المسئلة وفيها قياس واستحسان القياس أن لا يصير صاماً كالطلاق
 والعناق والبيع وفي الاستحسان يصير صاماً لا لا روية لأبطال بل هو للاستحسان وطالب التوفيق والفرق ما ذكره الصائى قال
 المرغنى في هو الصحيح به قال أجدوا الشافعى في وجه انتهى غايه لمسا (قوله هو قضاء رمضان والكفارات) أى كفارة العين والنهار
 والقتل وجزاء الصيد والمعتة والحق وكفارة رمضان انتهى كآى ومن فروع لزوم التثبيت في غير المعين لقول القضا من النهار لم يصح
 هل يقع من الغل في فتاوى السنن ثم ولو أظفر بانه القضاء قبل هذا إذا علم أن صومه عن القضاء لم يصح بنية من النهار وما إذا علم
 فلا يلزم بالشروع كافي المضمون انتهى مع التقدير (قوله في المدعى ثبت رمضان برؤية علاه الخ) قال الكمال رحمه الله وإن ثبت في مصر
 لم يسن الراس فليزم أهل المشرق رؤيته أهل المغرب في طاهر المذهب وقيل يختلف باختلاف المطالع لأن السبب الشهر واقعه اه
 في حق قوم رؤيته لا يستلزم تعاقب حتى آخرين مع اختلاف المطالع وملاك الروايات أو غيرنا الشمس على قوم دون آخرين وجب
 على الأولين الظاهر والمريدون أو تسلكوا به الأول عموم التطبيق في قوله صوموا معلناً المطلق الرؤيه في قوله لرؤيته ورؤية قوم يصدق اسم
 الرؤيه فيثبت ما يتعلق بمن عموم الحكم مع عموم السبب بجملة الزوال وأجبه فانه ثبتت تعلق عموم الواجب بعملي مسجدة في خطاب

من الشارع والله أعلم ثم اصابهم متخري الزوايا ثابت عندهم رؤى ما أولئك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة أهل بلد كذا وأعمالا
ومضان عليكم فاصموا وهذا اليوم ثلاثون بصلهم وإبرهوا لالهلال لا يباح خطر غدو لا ترك التراويح وهذا ليلة ثلاثون بصلهم
لم يشهدوا بارؤة ولا على شهادة غيرهم وانما كسروا رؤى غيرهم ولو شهدوا أن تاضي بلد كذا شهد عند ما تان لرؤى الهلال في ليلة
كذلك قضى بشهادتهما جاز لها القاضي أن يحكم بشهادتهما لأن قضايا جنت قد شهدوا به واختار صاحب القصر وغيره من المشايخ
اعتبار اختلاف المطالع وعورض لهم حديث كريب أن أم الفضل بعثته إلى جلعول بكاهم قال قدمت الشام فقلت - جهوا استل
على رمضان وأنا بالشهر رأيت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسا في عبادة بن عباس ثم ذكر الهلال فقال قد رايتوه
فقلت ما تان لرؤى ليلة الجمعة فقال أنت ما تان فقلت نعم ورأى الناس وصاموا وصاموا معا فقلت لك إذا يتألف الهلال زال صوم حتى تكمل
ثلاثين أو ثمانية فقلت أولئك في رؤى معاوية وصومه فقال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثه لا يثبت في سكتي بلون
أوبالتوا ولا شك أن هذا أوله نصر والذم محتمل لكون المراد أن كل أهل

(٣١٧)

سلم وأبو داود والترمذي
والشافعي وقد قال إن
الإشارة في قوله هكذا في
قوله من يرى بينه وبين
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وحديثه لا يثبت فيه
لا يثبت ما وقع من كلامه
لوقع لتألفكم به لأنهم
يشهد على شهادة غير رسول
على حكم غير الحاكم فان
قبل انبعاثه عن صوم
معاوية يتقنه لانه الامام
يجب بانه لا يات بلفظ
الشهادة ولو سلم فهو واحد
لا يثبت بشهادته وجوب
التصاعلي القاضي والله
أعزوا لا يخفى هذا الزاوية
أحروا انتهى (قوله ويجب
الناس الهلال الخ) هو
وليس على الكفاية ما فتح
قوله في التسع والعشرين
من شعبان

عليكم فأكوا عدة شعبان ثلاثين يوما وهذا بالإجماع ويجب الناس الهلال في التسع والعشرين
من شعبان لأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما وقال عليه السلام الشهور هكذا وهكذا
وهكذا بشرا بأصابع يده وخمس إبهامه في الثالثة يعني تسعة وعشرين وقال شهر هكذا وهكذا وهكذا
من غير خمس يعني ثلاثين يوما فبصل عليه لاطمة الواجب قال رحمه الله (ولا يصوم يوم السبت الاطرفة)
ووقع الشك بعد آخر من أن أتى عليهم هلال رمضان أو هلال شعبان فيقع الشك أم أول يومين
رمضان أو آخر يومين شعبان وانما كرهوا التطوع لما روى حذيفة بن اليمان عن عليهما الصلاة
والسلام قال لا تقصموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكملوا
العدة روى أبو داود والشافعي وروى عمران بن حصين أنه عليه الصلاة والسلام قال رجل هل سمعت
من سرر شعبان قال لا قال فإذا أطعن نفسي صومته وفي لفظ قسم يوماء أو بضائي وسلم وقال
عليه الصلاة والسلام أفضل الصيام صيام أي داود وهو مطلق فيدخل فيه الكيل وهو مذهب عمرو بن
الحارث ومعاوية وشافعي وأحمد وميراث شهر آخره حتى لا تسترا را في ربه فله المندى فقل هذا أن
المراد حديث الأول غير التطوع حتى لا تزد على صوم رمضان كما إذا هلك الكتاب على صومهم وقال
الشافعي رحمه الله يكره التطوع إذا انتصف شعبان لقوله عليه السلام لا تصوم شعبان إذا انتصف شعبان فلا
تصوموا روى أبو داود ولما روى ناوا شهر عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يصوم شعبان كله ومروا وغير
محمود قال أحد ثم هذا المستعمل على وجوه أحداهن ينوي رمضان وهو مكره وما يشاء من طهر أم من
رمضان صم عنه لا يثبت الشهر وصامه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعا وما أبطله قضاء عليه
لا يثان والثاني أن ينوي عن واجب آخر وهو مكره ما يضل المروى أنه أهدون الأول في الكراهية ثم
ان ظهر أم من رمضان يجوز ما وجد أصل السنة على ما يثان وان طهر أم من شعبان فقد قيل يكون تطوعا
لا منهى عنه فلا يتأدى به الكمال من الواجب وقيل يجوز ممن الذي فاجوهوا الأصح لأن النبي عنه هو
التقسيم صوم رمضان على ما يثان بخلاف يوم العيد لأن النبي لا يثان له إجابة الدعوة وهو يلازم كل
صوم والكراهية هنا الصورة النبي لا غير وقد بينا أن المراد يجب التطوع والثالث أن ينوي التطوع

التراخي انما يصح ليلة الثلاثين في اليوم التي هي عشية توم رؤى في التاسع والعشرين بصد الزوال كان كرويته في ليلة الثلاثين
بالإتفاق وانما الخلاف في رؤيته قبل الزوال من اليوم الثلاثين انتهى مع وسائط الخلاف آخر الباب (قوله وخمس إبهامه) خمس
بأصابع التون أو حو من قال حسب الإبهام يعني عطفه انتهى فانه (قوله وقال الشهر هكذا وهكذا من غير خمس) متفق عليه انتهى
فانه (قوله وما أبو داود والسائي) وأذا رقتي وغير ما ساند صحيح على شرط البضائي وسلم انتهى غاية (قوله قسم وما مكانه)
استدل به الامام أحمد على وجوب صوم يوم السبت (قوله وفي لفظ قسم يوما) قال الكيال رحمه الله وأما السر فقد شال على الثلاثة
الاخير من ليالي الشهر لكي لا يثان له صوم يوماء على أن لا تصم آخرها لا كلها ولا إلاها صم ثلاثة أيام كما هو كذا فوقع من سر الشهر
لاطفا لبعض وعندنا هذا بقيد استحباب صومه لا وجوبه لانه معارض بنهي التقدم بصيام يوم أو يومين فحصل على كون المراد
التقدم بصوم رمضان جاعلين الأداة وهو واجب ما أمكن ويصير حديث السر لا استحباب (قوله فيخلف فيه) أي في صوم دون الكيل
أي يوم السبت وغيره (قوله وسر الشهر آخره) قال في الصحاح وسر الشهر آخر ليلة منه وكذا سر راء وهو مشتق من قولهم أسر السر
أي خفي ليها السرار فرما استبرك ليلة ورجع استبرك ليلتين (قوله الأهدون الأول في الكراهية) أي لأن الأول نص في ذي النجوم

رمضان خلاف الثاني اه غايه (قوله فقد عصى يا القاسم) يعني اذا صام على اتمن رمضان اه (قوله ولادلا فيه) قال الكل رحمه الله ولعل المصنف يترجم هذا كروا حاشا الكثر لان المتقول من قول عائشة في صومهم لان اصوم يومين شعبان أحب الي من أن أفطر يومين رمضان فهذا الكلام يقيد أنهم تصوم على أنه من شعبان كيلا تقع في اقطار يومين رمضان وبعد أن قصد فيه رمضان . حكمها بانهم من شعبان وكو نفس رمضان احتمال اه (قوله واختار أن يصوم المقتضي) ليس بتعديل كل من كل من الخاصة وهو من تمكن من ضبط نفسه عن الاضجاع في النية وملاحظة كونه في الفرض ان كل غدا من رمضان اه فتح القدير (قوله لم يدر ان يكتب النبي) أي فاعلموا في العلم بالمثل (٣١٨) عسى يقع عندهم أنه قاله النبي صلى الله عليه وسلم حيث ينبغي من صوم

يوم الشك وهو المطلقها
اه كافي (قوله والرابع
أن يضجع) والتضجع
في النية هو التردد اه غايه
(قوله فني هذا الوجه الخ)
رايت على هاشم نسخة
المستحسنة بخبره
نصها أو رشم عليه الدينارين
ملك في المدرس على هاشم
وقال ينبغي أن يقبل يجوز
صومه لان قوله قوت
صيامه من رمضان ان كان
من رمضان صحيح والكلام
الآخر لا يصلح للإبطال بناء
على أن مجمل آخر وهذا
اعراض عن المسئلة لان
المسئلة في نية ذلك لا تقتضي
اه ما رأيت (قوله ومن
التطوع ان كل من شعبان
رايت على هاشم
نسخة الشارح حاشية بغير
خطه نصها وقع بين يدي
فقهاء المدرس تردد فيها
ظهورها من شعبان هل
يكون مكرها أو لا والفتي
ظهورها أن وصف الكراهة
عام لم يجهن لعل ذلك كونه
هنا وكذا لفظ صاحب

وهو غير مكر وملينا وما رواه صاحب الهداية من قوله من صام يوم الشك فقد عصى يا القاسم
ومن قوله لا يصام اليوم الذي يشك فيه الا تطوعا لأصله . وروى الأذلي موقوفا على عبارتي ياسر وهو
في مثله كل رفوع ثمان صام ثلاثين آخر شعبان أو وافق صوما كان يصومه فالصوم أفضل بالاتفاق
وان كان خلاف ذلك فتعديل الفطر أفضل احترازا عن ظاهره النبي وقيل الصوم أفضل اقتداء بعلي
وعائشة كذا ذكر في الهداية ولادلا فيه لانها كانا يصومان بنية رمضان وذكر في الغاية إذا دعي
صاحب الهداية أن طائفة منه خلاف ذلك وقال بعضهم ان كل ما صام يومين صوموا بالاعتذار واختار أن
يصوم المقتضي بنفسه اعتذارا بالاحتياط وأما العلامة فيقول ما أن يذهب وقتا ثانية شيئا مرمهم بالافطار
فصا لهما ان كتاب النبي ثم هذا القول وهو ما إذا قوى التطوع ان أقسده يجب عليه القضاء كغيرها
كان لا يشرع فيه ملتزا والرابع أن يضجع في أصل النية بان يتوأن يصوم غدا ان كل من رمضان
ولا يصومه ان كل من شعبان في هذا الوجه لا يصير صاحب العلم الجزم في العريضة فصار كالأقوى أنه
ان لا يصعد غدا صوما أو لا يفطر أو يري ان وجد صوما أو لا يفطر والجلس ان يضجع في
وصف النية بان يتوأن كل غدا من رمضان أن يصوم عنه وان كل من شعبان فمن واجب أن يروى
مكره أو تردد بين أمرين مكرهين ثمان كل من رمضان أجرا عنه لو جرد الجزم في أصل السنة وان كان
من شعبان لا يجزئه عن واجب آخر للتردد في وصف السنة وقصين الجمله شرط فيه ولكنه يكون تطوعا
غير مضمون بالقضاء لشرعه مسقطا والسادس أن يتوأن عن رمضان ان كل غدا من رمضان ان يضجع في
ان كل من شعبان فيكره لانه لا يفرض من وجه ثمان ظهر أن رمضان أجرا عنه لعل التوأن
ظهر أنه من شعبان حاشا لغير مضمون عليه ليعول الاسقاط في عز عتمة من وجه قال رحمه الله ومن
رأى هلال رمضان أو الفطر ورده قوله صام) أما إذا رأى هلال رمضان فلقوه تعالى عن شهد منكم الشهر
فليصمه وقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقد رآه ظاهرا يصعب عليه العمل به وأما
هلال الفطر فالاحتياط بيمان يصوم ولا يفطر إلا مع الناس لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم
تصومون وفطركم يوم تفطرون وروى أبو داود والترمذي عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال
الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون والناس لا يفطروا في هذا اليوم فوجب أن لا يفطروا لان
اتفاق الحلق الكثير والجسم الصغير على عدم رؤيته على خطأ هذا الرأي مع استوائهم في قوت النظر
وحديث البصر ومعرفة مقدار الفروا لحرص منهم على طلبه ولعله رأى شرة طويلة فاعتق أنها صاحبه
أو جفونه وقيل لا يصوم بل يأكل مكرها وقال أبو الشعثي قول أي خيفة لا يفطر إلا يأكل ولا
أشرب ولكن لا يتوأن الصوم ولا يتقرب به إلى الله تعالى لانه يوم عديده للحقيقة التي ثبتت عنده قال
رحمه الله تعالى (فان أفطر قضى فقط) أي أن أفطر بعد ما رآه أمامه شهادة والسلف بها لا يجب عليه القضا

الهداية فان ظهر أنهم رمضان فوجه الكراهة أنه لم ينو الفرض من كل وجه وان ظهر أنهم شعبان فلا نفى ولا
الفرض من وجه ونية الفرض في هذا اليوم بسبب الكراهة اه ما رأيت ما قاله الموفق قوله صاحب الهداية أي عبارة الشارح كعبارة
الهداية (قوله لا يشرع الاسقاط في عز عتمة من وجه) أي حيث قوى رمضان ان كان من رمضان والتف انما يشرع بالشرع ان كان ملتزا
من كل وجه (قوله ورده قوله) أي ويطلبه الفسق ان كل ما صام يوما أو لم يكن بها علة وان كان عدلا اه غايه وفي المبسوط
واخبار قال امام شهادته ان كانت الصلاة مضمومة أو من أهل المصر فانا ان كانت مضمومة أو بياض خارج المصر من مكانه نفع تقبل
شهادته اه كافي (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون) رواه أبو داود والترمذي معناه وقت

صومكم المقروض يوم صومكم لان نفس الصوم فقلنا وهو امر حسي لا يحتاج الى البيان وانما الاحتياج الحسي وهو شهر الصوم فله ثبت
 شرعا لا يقبل الناس فيه الصلاة والسلام ان شهر الصوم يوم صومهم يعني انه لا يتغير في سنة في حق البعض دون البعض اه كما في
 قوله واختلفوا فيما اذا فطر قبل رد الامام شهاده اي فان فطر قبل ردعه لا روية في وجوب الكفارة واختلف المشايخ فيه اه فاية
 قوله والامام اذا رأى حلال الفطر وحدهم اي حكمكم غيره اه فتح قوله ولو فطر لا كفارة عليه اي في الحلال والتلاين اه فاية
 والحاصل ان رويتم وجوب عليه الصوم وعدم صوم الناس المتخرج عن تكذيب الشرح اه فاية ثم شبهت بما تعمن في وجوب الكفارة
 عليه ان فطر يحكم الناس بالصوم يوم صوم الناس وعدم فطر الناس اليوم الحلال وثلاثين صومهم وجب الصوم عليه بذلك النص
 ايضا والحقيقة التي عنده وهو شهاده الشهر وكونه لا يكون اكثري ثلاثين الناس شبهت بمعاملة من الكفارة عليه اذا فطر وعلى هذا
 لو قبل الامام شهاده وهو فاسق وامر الناس بالصوم فافطروا او احدى أهل بلد من زمان الكفارة وجه قال عامة المشايخ خلافا لظنه
 اي جعفر لانه يوم صوم الناس ولو كان عدلا ينبغي ان لا يكون في وجوب الكفارة (٣١٩) خلاف ذلك وجه الثاني كونه بما لا يجوز

ولا يجب عليه الكفارة اما الفطر في حلال الفطر فله يوم عيده عند فطره فيكون شبهة في حلال
 رمضان علان الامام له شهادة صام ركعتين بشرا ولا يجب الاحتياط عليه على ما بينا وروي ان رجلا
 أخبر عروفي انه روي في الهلال فسمع عمر على حسيه ثم قال ابر الهلال فقل مقدمه ميراثونين
 فعمل بذلك ان شعرت من حاجبه او بغيره فتقوت فقلنا اه لا وقيل يجب الكفارة فقلنا ظاهر الفطر هو
 بين الناس في الفطر والبيعة فاني عند في رمضان والصحيح الا في شبهة التي ذكرناها ولان رد الامام
 شهاده حكمكم منه بالغليس من رمضان فصار كالوفضي بالخاص بالشهادة فقلنا في حلال الفطر حيا
 لا يجب على الولي الاضمار لان قضاءه بصير شبهة واختلفوا فيما اذا فطر قبل رد الامام شهاده في
 وجوب الكفارة فقلنا من اوجها في حلال الفطر وحلال رمضان والصحيح اه لا كفارة عليه فيها لما
 ذكرنا ووجب الشافعي رحمه الله تعالى الكفارة في حلال رمضان مطلقا ان فطره ولو قاع لانه فطر في
 رمضان حقيقة لا يتعمد به كحال وجوب الصوم عليه واجبة عليه ما بينا والامام اذا رأى حلال الفطر
 وحده لا يفطر ولا يخرج للصلاة العلى لما روي في حلال رمضان وحده لا يفطر فقلنا شهادة فقلنا
 ثلاثين يوما فطر الامع والامام لا انما او جينا عليه الصوم احتياطا واحتياط بعد ذلك مع موافقة
 الناس ولو فطر لا كفارة عليه الحقيقة التي عنده قال رحمه الله (وقيل بغيره على وقتنا واتي
 لرمضان ورين او سورين الفطر) اي اذا كان بالمساحة فيقبل في حلال رمضان خبر واحد حصل
 ولو كان عدلا او امرأه وفي حلال الفطر قبل شهادة رجل حراما من حريتين والظاهر انهم او لغير
 ونحوهما اما هلال رمضان هلانه احد رديق فيقبل فيه خبر الواحد ذكرنا كان او اثنى حرا كان وعيدا
 كرواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة وتشرط العدالة لان قول الفاسق في الدائمات التي يمكن
 تلقيها من جهة العدل غير مقبول كروايات الاخبار بخلاف الاخبار بظهرها قالوا ونحوها
 حيث يخرى في قبول الفاسق فيه لانه لا يمكن تلقيه من جهة العدل لانه واقعة خاصة لا يمكن استعصاف
 العدل فيها وفي حلال رمضان يمكن لان المسلمين كلهم متشوقون الى روية الهلال فيه وفي دعوى
 كثرة فلا حاجة الى قبول خبر الفاسق فيه كما في روايات الاخبار وتاويل قول الحمادى عدلا كان او

الواحد اذا شهد على حلال رمضان عند القاضي والسامعية وقبل القاضي شيئا هو امر الناس بالصوم المأثور ثلاثين يوما ثم عليهم
 هلال تناول قال ابو حنيفة او يوف بصوم من العد وان غم يوم الحلال والثلاثين لا يفطرون وقال محمد يفطرون قال
 الشيخ الامام ثم الاستعصاف لرواية هذا الاختلاف فيما اذا روي اهلال زوال السامعية اما ان كانت السامعية فقلنا يفطرون رجلا
 خلاف واجبة لهم ان شهادة او احدا لا تقبل في الفطر فلا يفطرون ومحمد ان فطر من احكام قبول شهادة الواحد في حلال رمضان
 فيصير كالمقتضى في حلال الا قبل وحش الاعيان انتهى قوله كالمقتضى في حلال رمضان اهلا ذكرناه وهو من رايه المختص الى المختص (قوله في المتن
 ووقتنا) اعرفنا واختاره هذا اللفظ لشمول الكتاب والدر ومعتق البعض وكذا قال وقتنا لشمول الاسماء المكتوبة والمندرجة
 والواحدة ع (قوله وتاويل قول الحمادى في المراءاة بهذا التأويل برسم قوله الى احدا في الروايتين في المنع لانه يرتفع باختلاف
 طائفة العدل في ظاهر الرواية من ثبت عدالته لان الحكم بقوله فرغ ثبوتها لا يثبت في المستور وفي رواية الحسن وهي المذكورة
 تقبل شهادة المستور وجه اخذنا لرواية فصار بهذا التأويل ان اختلاف المصنف في المنع هو اشتراط ظهور العدل او الا كتابا بستر

في السماع عنكم في التراقي كثر وإن زاد قلوه في هذا المجلس أو جعل فيه الحال من الاعتقاد والتعدد وقولان التفرع لا يريد
تفرعوا واحد إلا ما قبله لاثنين وهو مستف. بل المراد تقدم من يقع العلم بوجه من بين أفعاله من اختلاف انتهى فتح (قوله ثم
قبل في حال كثيرة) أي في خصوص هذا الحالة انتهى فتح والحق ما روی عن محمد بن أبي سفيان أن العزة تواترا الخبر بجميع من كل
جانب انتهى فتح (قوله اعتبارا بالقسمة) والجامع كون كل واحد من أفعاله ولأن القسمة هي العدل في جعل خسر من مطلقه
مع احتياجه فلان يجعل في حقه تعالى مع استقامه وهو الصوم وأولى انتهى كما في (قوله ونص الجساي) قال الجساي رحمه الله
عن الجساي في الفرق خلاف ظاهر الرواية وكذا ما يشر إليه كتاب الاختصاص حيث قال فان كان الذي شهد

ذلك في مصر ولا علة
 أسماه قبل شهادته لأن
 التي يتبع في القلب من
 ذلك ما بطل فالتعبود
 لذلك كونه في جهنم
 الخالفة الجواز منه
 انتهى قوله وذكر في
 النوادر وفي القصة
 مع رواية النوادر قال
 والعلم أنه ثبت في شهادة
 الواحد أن هذا من باب
 الخبر فانه يلزم الخبر أو لا
 متعد منه إلى غيره انتهى
 وأما قوله يتعلق بها أمر
 دين وهو وجوب الأضحية
 وهو حق القتل في النار
 كمال رمضان في تعلق
 حق الله تعالى فيقبل فيقبل
 الصم الواحد العدل ولا يقبل
 في الصور أو تناقضه في
 قوله وروى أن بابوس
 المصري قال في العائذ في
 الباطن عن أبي عبد الله
 الضرر أنه استغنى منه
 رجل أسكنه في الخ وقال
 الشيخ بكير في شرح الكثر
 وحكي عن عبد الله بن أبي

(٤١ - زبلي) موسى الضمر رأما استغرق منه رجل أسكندري اه (قوله وهو ليلة الماضية) أي ليصب صرد ذات اليوم وقطران كلبين في آخرة يوم من رمضان اه فتح (قوله وهو ليلة المستقلة) الخ وعندنا حنفية وعندهم السنة هكذا سكر التلا في الأيضاح وحكا في المظومة بين أي وصف ومحمد فقط وفي الصفحة خال أبو يوسف اذا كان قبل الزوال أو بعده الى العصر فهو ليلة الماضية وان كان بعد العصر فهو ليلة المستقلة بلا خلاف وفيه خلاف بين الصحابة وروى عن عمر بن الخطاب وسعد وأوس كهولهما وعن عمر في رواية أخرى وهو قول علي وعائشة مثل قول أبي يوسف اه وجه قول أبي يوسف أن الساهر أملا يري قبل الزوال اه وهو لثلاثين فيصمك بوجوب الضمر والسوم على اعتبارك واليه المارة على الله عليه وسلم سوما لري تنوعا وطرا وري تنوعا فوجب سبق الرؤية على السوم والظفر والمفهوم والتلازم منه الرؤية عند عشرة آخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين والاعتقاد والظفر

قوله ما هو كونه المستقبل قبل الزوال وهذا لأن واحد الزوال في غير الثلاثين من رمضان فكل انتفاء صفة الصوم أو فطره بما ينفي أن لا يجب عليه كفارة وإن بدل ذلك كرمي الخلصة هنا وتكرار الاشتغال بالهلال عند رؤيته لا فضل لأهل الجماعية له فتح (قوله ولا زله والظاهر) وهو كونه المستقبل مطلقاً اه

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

(قوله في المتأنيب جامع) أي صومه (٣٣٣) لا إذا كرا كل والشرب أو إجماع اه كأي وقوله ناسياً قيد الثلاثة

ان كانت الشمس تنوارت فمفهومه المستفاد وان كان التمر يهول به المستفاد وان كان التمر يهول به المستفاد والاول هو الظاهر وقال فاضبط ان افطروا لا كفارة عليهم لانهم افطروا بتأويل وقال عليه الصلاة والسلام افطروا لرؤيته والله اعلم

باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده

فأدرجه الله (فان) كل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً أو احتلم أو أربل بنظر أو أذهى أو احتجم أو أكل أو قبل أو دخل حلقته غيراً أو ذباباً وهوذا كرهه أو أكل ما بين أسنانه أو قام وعاد لم يقطع أمّا إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً فالتعاس أن يقطع وهو قول مالك لوجوب ما يفسد الصوم فصار كالكل ما ساقى الصلاة كذا في لغة وكتبه في الأحرار والأعتكاف ولما ماروا أو هربوا من الله عنه أنه حال من نسي وهو صائم ما كل أو شرب علمت صومته فحتماً طعمه الله وسقاه قال في المتن روي الجماعة إلا لانساني ولان السيان غالب لانسان فلو كان مفطراً لم يفسد صومه بل يفسد صومه بالاحتكام في الجملة والصلاة والاعتكاف لان حاله مذكور وهذا لان حبه في هذا الاشبه تحلف حبه الصائم في الصوم لا تخالف فلا يملك كره فيه ولا يقال المراد بل حديث الامساك تشبهاً كذا نص اذا ظهرت وغيره من وحده ما يتأني في الصوم لا تقول أمر جامعاً صومه وبالامساك تشبهاً لانهم صومه والامور به هو الاقلام الصوم والذي يؤيد هذا المعنى ما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال انما أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً فاجامع وروى ساقه الله ولا يفسده عليه روي هذا عن طريقه وقال اسنده صحيح وكلمته تحتها فإذا نيت في الكل والشرب نيت في الجماع دلالة لا في معناه ولو أكل ناسياً قاله آخر أنت صائم ولم يند كره كما ثبت كراهه صائم ففسده صومه عند أي حسنة وأي وصف لا ما خبر بان هذا اكل حرام عليه خبر الواحد والبيات حجة وقال زفر والحسن لا يفسد لانسان ولو رأى صائماً يأكل ناسياً يد كره ما كان شاباً لانه قوته بدون ذلك وان كان شبالاً لا يكره لانه ضعيف لا يقدر ولا يفرق فيمته كرهنا دين القرض والذل لان الصائم يفسد ولو كان غصناً أو مكرهاً فطر وقال الشافعي رضي الله عنه لم يفسد لقوله تعالى ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به وقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد برفع الحكم انهم موجودون وحسبوا والحكم فزان ديني وهو الفساد وأخرى وهو الاتم ومسعى الحكم بشمله ما يتناول الحكمين ولا يملك قصد الفطر فلا يفسد كالنسي بل أولى لان النسي قصد الاكل والخطي ليس بقاصد ولان الخطي لم يفسد صومه وهو القياس في الناسي الا أنكره كما جازي يتفاد كذا أكره على أن يأكل وهو يسد ما كرهى كل وهو ينظر أن أفقر لم يبلغ فطاهو طالع وما رواه يعول على نفي الاتم ورفع لانه ما راد بالاجماع فلا يجوز أن يكون غيره مراداً لان الحكم يعمق في وهو لا يعمد والقياس على الناسي بمنزلة وجهين أحدهما أن النسيان ظلم لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر وهذه الاشياء تارة فلا يصح الاحتياطية والثاني أن النسيان من قبل من

اه ع (قوله لم يقطع) هو بالتشديد والتخفيف فعلى الاول يكون مستنداً الى الاكل وما يفسده اه دواء وفي المرسني ان أكل ناسياً قبل النية ثم نوى الصوم ذكر في لغتناوى أنه لا يجوز صومه وفي الباقى السيان قبل النية كرهه بعدها اه دواء (قوله فاجامع الله طعمه) كذا هو في خط الشارح وفي مسلم فحتماً طعمه الله وسقاه اه غاية (قوله ولو أكل ناسياً فاجامع) آخر أنت صائم (الخ) قال الولولابي رجل أكل ناسياً ففصل لما لم صائم وهو لا يدكر كان عليه القضاء هو المختار لان قول الواحد في الـ (قوله) اه (قوله) ففسده صومه عند أي حسنة وأبي يوسف وفي النونية ففسده صومه عند أي حسنة ولا كفارة عليه اه غاية (قوله خبر الواحد) في البيات حجة) وكان يجب أن ينتفت الى تأمل الحديث اه فتح (قوله ولو رأى صائماً يأكل ناسياً) قال في

الفاهون كروا للث في فوائده أن ترد لظن ان غيره كل ناسياً يكرهه أن لا يكره اذا كان قوما على صومه وان كان يفسد الصوم لا يكره لان ما يفسد ليس بحسنة عند عامة العلماء (قوله ولو كان غصناً) بان غصن من سبق الماسحة (قوله أو مكرها) مواعيد الما في حلقته أو نثره بنفسه مكرها غاية واعلم أن أحسنه كان يقول أو لا في المكره على إجماع عليه القضاء والتفاد لانه لا يكون لا انتشار لانه وذلك أمانة اختياره ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قوله لان فساد الصوم يفتق بالابلاغ وهو مكره في مع أنه ليس كل من افترت أنه يجمع اه فتح

(قوله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاث لا يضرن المرح) روى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال الترمذي هو ضعف اه فانه وقال الكمال
 رحمه الله بعد ان روى هذا الحديث من طرق وبين ضعف رواته فقد ظهر ان هذا الحديث يرتقي الى درجة الحسن لتعذر طرقه وضعف
 رواته انما هو من قبيل الاحتياط لا لضعفه فالتحفظ دليل الاحتياط خصوصه والمراد من التي تاذر المرح المرح على ما يظهر اه (قوله)
 وعظمهم على (أي يفسد) قال في التبايع وهو اختار وقالت الظهيرية (٣٣٣)

في الغنى اه اختار كونه
 اعتبرت بالمباشرة الاخوة
 في معنى الجماع اعم من
 كونهم مباشرة فاضبوا ولا
 بان يراد مباشرة هي سبب
 الانزال سواء كان ما يوشع
 ما يشتهي طاعة او لا ولهذا
 افطر بالانزال في مخرج
 البهيمية البهيمية وليس مما
 يشي عنه اه فتح (قوله)
 الماخول من الماسم الماسم
 المناقصة اخذ من سم الابرة
 وان يسمع الامس الابلية
 اه دابة (قوله) وعن
 انس اقبله الى آخره
 اسئلة ثبت الثاني على
 ما في العاية اه (قوله) وقال
 لرواية (قوله) بضمض
 الشارح اه (قوله) وكان
 انس يحجم وهو سائم الى
 آخره وان انس رضاه الله
 عنه حشم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهو
 صم بعد ما قال افطر
 الحاجم واحجم رواء
 المارحط اه فانه قوله
 وما رواه منصور عن عروبة
 قال الشيخنا كبر وما رواه
 مسوخ ووجه على
 ما يروى انه صلى الله عليه
 وسلم مر بها وهما يغتبان

الحق ولهذا قال عليه الصلاة والسلام انما اطعم الله وسقا هذه الاشياء من العباد مستقران
 كل مرض والمقد انما صلبا فاعين حيث يجب القضاء على التقيد من المرض وما اذا احتقر لقوله
 عليه الصلاة والسلام ثلاث لا يضرن الماسم اطملة والتي هو الاستلام ولا في مخرج عدم ما كان
 التضرع الى انزل الصوم وهو مباح ولا له في توجده من تالجب ولا منعه من الانزال عن شهوة بل مباشرة
 وانما انزل بتفرق فاصد بالمباشرة وقال مالك انزل بالنظر الاولى لا يفسد صومه وانزل بالمشقة
 يفسد لقوله عليه الصلاة والسلام لم يأت جمع الفقرات لفظة فاقم الاولى لها الاخرى عليك ولان
 الفقرات لا تقع بقية فلا يستطاع الاستماع منها بخلاف الثانية وان لم يطر مقصوده غير
 متصل بها فصار كالاثر البتة فكر المراد بما يروى في حق الاثم ولان ما يكون منظر الاثر في التكرار
 فيه وما لا يكون منظر الاثر في التكرار كالمسح والاحتياط الكف على ما ذهب بعضهم وما ذهب الى اه
 يفسد ولا يحل له ان يفسد بمسح الشهوة لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على اروجهم
 او موطئهم كتمانهم ان في قال في غنى روي انك فاولئك هم الصادقون أي الظنون المتجاوزون
 فمرب لا فتحة الا بهما فصرم الاستماع بالكف وقال ابن جرير ما قالت منه غطاء فقتل مكرهه
 من قوموا بعشر وزن وايدبهم حبلى فان انهم هم هؤلاء وقال سعد بن جبر صديقه انه كوا
 يحشون هذا كرههم وان قصدت تسكين ما ليس بالشهوة يرسى ان لا يكون عليه موبل وعلى هذا
 اختلاف اذا اذ بهمة فازل وان اذ بهمة لا يفسد صومه بالاتفاق ولا يقتضى وضوءه وقيل بهمة
 او من فرجها فازل لا يفسد صومه ولا الجماع وانما اذ بهمة على ما ذهب اليه اه اذ بهمة من الماسم لامن
 المسائل لا ينافيه كالأغسل بالماء البارد ويجدر في كبده وام لا يفسد صومه وما رواه في لضعف الماسم
 وهو قول جمهور العلماء وقال احمد يفسد لقوله عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم واحجم رواء
 الترمذي وبضمض يترك القياس ولما روى انه عليه الصلاة والسلام احجم وهو محرم واحجم وهو
 صائم رواء البصري وغيره وعن انس اقبل له اكنتم تكرهون الحطامة فسامت على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الامن اجل الضعف رواء البصري قال انس اقدم كرهت الحطامة فسامت
 جعفر بن ابي طالب احجم وهو صائم فبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل مطر هناك ثم حضر عليه
 الصلاة والسلام في الحطامة بعد الصائم وكان انس يحجم وهو صائم فبره فمأخوץ وقال دواء كلهم
 ثقان ولا عمل لعة وما رواه منصور عن عروبة ولما امن حديث انس ولان احجم عليه الصلاة
 والسلام في السنة العاشرة وقوله افطر الحاجم واحجم كمن في السنة ثمانية اعطى ولا الحطامة
 ليس فيها الا انراج الدم فارت كالاقتصاد والجرح وأما اكتمال عارو عن عنة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اكتمل وهو صائم رواء المارحط ولما روي ان يحسدكم اكتمل في حله و
 يجد وكنا لورق وجعلوه في الاصح وقال مالك واحجم فسد صومه اذا وصل الى حلقه ما يروى
 انه عليه الصلاة والسلام احجم بالقتل روج عند الترمذي وقال ينفق الصائم وتامارو ولا يغسل بين
 العين والمخمسك وانفع مخرج بالترشح كالصرف والمخمسك من الماسم لا ينافيه على ما ذكرنا
 ولان ما يفسد في حلقه اثر الكيل لا عنه فلا يضره مكن ناذا واما وجد طم في حله ولا يمكن

فصل عليه الصلاة والسلام ذلك أي غيبته ما أدعت وتوب صممه له كلف من حيث مراد الثواب وقيل تأويله تعرضا
 لا لإظهار التحم والضعف والحلم لانه لا يأم من ان يصل الى جوفه بصمم انزله اه (قوله) وجد صم في حلقه أي وكن اخذ
 حلقه في جوفه من رزقها في حلقه وما هو جد عدو به أو دابة في حلقه يكون صلبا في عينه أو دابة في جوفه أو دابة في
 حلقه لا يفسد صومه اه غاية

(قوله بخلاف المصاهرة والرجعة) أي لو قبل المطلقة الرجعية بغير مباحها وبالقضية أو بضع الشهوة ينتشر لها الذكر وتثبت حرمته
 أمهات المصلحة كبناتها اه فتح (قوله ولا بأس بالقولية إلى آخره) والتخيل القلبي مكر وهو ان تخيل شغفها اه غاية (قوله والمسلم
 في جميع ما ذكرنا إلى آخره) في الحقيقة ان منة ما قبل فأنزل ان وجد حرامه فيها أفطر وعندها ما قبل فأنزل بها في فساد
 وجهان اه غاية (قوله وعلى محمد إلى آخره) وعن محمد انه كره المباشرة الفاحشة لانها قبل المتخولفين القنينة اه هدامة قلنا
 الكلام فيما اذا كان بحال يامن (٣٣٤) فان شاق قلنا بالكره والواجب الكراهة لانها اذا كانت سببا لبالساقط

الامور وروى الكراهة من غير ما قلناه لا تحقق الحرف
 بالفعل كهلوه واحد الشرع اه فتح (قوله ويضع فرجه
 على فرجها إلى آخره) وهذا خص من مطلق المباشرة
 وهو المقاد بالحدث فجعل الحديث دليلا على محمد
 محل نظر اذ لا يحرم للفعل التثنية في اقسامه بل ولا في
 الزمان ومعه في من ادخال الراوي لفظ كان على
 المضارع وقول محمد هو رواية الحسن عن أبي
 حنيفة اه فتح (قوله فاشبه النخان) فان المصاهرة
 لا يحسد بها من ان يفرغها بصدق مع المس ولا يمكن
 القرض عنه فكان عفوا كلياً (قوله وتقدر ما ذكره
 في انشائه إلى آخره) قال الكمال رحمه الله بعد ان
 ساق ما في الخبر ان قوله نظر لان الفطرة بحسب علمها
 فالاولى عند الاعتبار يوجدان الموضع
 الحسن لانه لا ضرر وفيه أكثر من فائدة القدر وما يتاوى
 فاضيان لو دخل دمه أو عرق حسنه أو دم
 فذلك انتهى (قوله بان أو باوحيه أو سق في آخره) يقتضي اعمول بقدر على ذلك بان كان سائر مسافر أو فسدت فالاولى تعطيل الامكان
 لتيسر طريق الغم وقته أو سق في آخره) يقتضي اعمول بقدر على ذلك بان كان سائر مسافر أو فسدت فالاولى تعطيل الامكان
 حتى أدخلها في حقه واتلعه محمد لا يضر ولو خرج يمينه فمما أدخلها واتلعه ان كان لم يقطع من فصيل المتصل بعاقبه كخيط فانتشره
 لم يضر وان كان انقطع فاشد وأعاد أمطر ولا كرامة عليه كالأول مع ريق غيره ولو انقطع لريقين ولو صبغ بريسه لم يضر
 لئلا يمتد في حقه فأنزل هذا الرين إذا كراهه الصوم أفطر اه فتح (قوله بان أو باوحيه) كتابه المشرح اه

أو عرق حسنه أو دم فذلك انتهى (قوله بان أو باوحيه أو سق في آخره) يقتضي اعمول بقدر على ذلك بان كان سائر مسافر أو فسدت فالاولى تعطيل الامكان
 لتيسر طريق الغم وقته أو سق في آخره) يقتضي اعمول بقدر على ذلك بان كان سائر مسافر أو فسدت فالاولى تعطيل الامكان
 حتى أدخلها في حقه واتلعه محمد لا يضر ولو خرج يمينه فمما أدخلها واتلعه ان كان لم يقطع من فصيل المتصل بعاقبه كخيط فانتشره
 لم يضر وان كان انقطع فاشد وأعاد أمطر ولا كرامة عليه كالأول مع ريق غيره ولو انقطع لريقين ولو صبغ بريسه لم يضر
 لئلا يمتد في حقه فأنزل هذا الرين إذا كراهه الصوم أفطر اه فتح (قوله بان أو باوحيه) كتابه المشرح اه

(قوله فصارتها) وانما اعتبر بالعدم لا يمكن الامتناع عن هذا ثم من المالك حوالى الاسناد وان قل بحري مع الرق التابع من محله
 الخالق فانتع تطعن الاطوار صيته فعلق بالكثرة وهو ما يفيد الصلابة لا ما اعتبر كبريا في فعل الصلاة ومن المشايخ من جعل الفاصل
 كون ذلك مما يحتاج في ابتلاعه الى الامتناع بقرين أو لا الاول قليل والثاني كثير وهو حسن لان المانع من الحكم بالاصطلاح يستحق
 الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك ما يحري بنفسه مع الرق الى الجوف الا فيما يتعد في ابتلاعه لا غير مضطربه اه فتح
 (قوله فجعل الفاصل بينهما مقدارا لجملة) وجعل في منزلة المالك المسمى بذكره على مقدار الجملة وقد راجع لجملة صفو اه فاية قال
 نعلب الاختراع مع السب وقال المبرد هو الحسن بكسر الميم ولم يأت عليه من الاسماء الا حذو القصر وجعل اسم موضع بالشام اه
 صحاح (قوله ثم كله) نفى أن يفيد صومه التبادر لفظا كل المضع والابتلاع أو الا همس ذلك ومن مجرد الابتلاع فيقيد حينئذ
 بخلاف ما في شرح الكثر اه اذ ما مضى ما أدخله وهو دون الجملة لا يفطر ولكن تشبيهه بغيره من محمد بن القساذ في ابتلاع سمسة
 بين أسنانه وعدمه اذ ما مضى وجب أن المراد بالكل الابتلاع فقط والاصح اعطاء التفسير في الكافي في السمسة قال أن يضعها
 لا يفيد إلا أن يجد طعمه في حلقه وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل (٣٣٥) مضغه اه فتح وأيضا اذا ابتلع

السمسة حتى فسد هل
 يقبيل الكفارة قبل لاواختار
 وبسببها لانها من جنس
 ما يتخذ به وهو رابة محمد
 انتهى فتح (قوله ينبغي أن
 يفيد صومه) أي إمكان
 الاحتراز عنه وبالقيل
 على ما روى عن محمد بن
 السمسة انتهى دراية
 (قوله ولو مضغها لا يفيد
 وكذا لو مضغ جبة خبطة
 لا يفيد صومه لانها لا ترق
 بأسنانه فلا يصل الى جوفه
 شي اه كافي (قوله أنه
 بعينه الطبع) أي بكرهه
 انتهى كافي فصار نظير التراب
 ونظر بقول بل تطير اللحم
 المنتن وقبه تحبس الكفارة
 والتعقيب انما أفق في
 الواقع لانه من شرب

داخل من الخارج ولأننا القليل منه لا يمكن الامتناع عنه عادة فصارت بالاسنانه بمنزلة ريقه والكثير
 يمكن الاحتراز عنه فجعل الفاصل بينهما مقدارا لجملة وما دونه قليل وان أخذ به أخرجه ثم كاه ينبغي
 أن يفيد صومه لما روى عن محمد بن الصائم اذا ابتلع سمسة من بين أسنانه لا يفيد صومه ولو ابتلعها
 ابتداء من خارج فسد ولو مضغها لا يفيد صومه لا تلتصق وفي مقدارا لجملة عليه المضاحون الكفارة
 عند أبي يوسف وعنده زفر طبع الكفارة لا معطام بغيره من أبي يوسف أنه بعينه الطبع ولو جرح ريقه
 في فيه ثم ابتلع لم يفطر مكره ولو أخرجه ثم ابتلعه يفطره كزكريا غيره والمخرج من بين
 أسنانه والمخرج غالب وسوا فطره ان ابتلعه فحب عليه المضاحون الكفارة وهذا كله اذا كان بين
 أسنانه وما اذا أدخله من خارج فينظر ان ابتلع من غير مضغ فطره قل أو كثر وان مضغه ينظر ان كان
 قد راجع فكتك وان كان أقل لا يفطر لمذاكرنا وأما اذا مضغ ففطره عليه الصلاة والسلام من ذرعه
 التي فليس عليه قضاء من استقامه فليقتض رواه أبو داود وغيره وقال المارغاني رواه كلهم ثقات
 ويستوي فيه مثل اللحم وما دونه اذا قام حتى لا يفيد صومه فيها وقوله في اختصاره وقاطع
 وقع اتفاقا لان العود ليس شرط لاقتفاء الاطوار على ما يبيح تناسله من قريب وهذا قول محمد رحمه الله
 قال رحمه الله (وان أهداه واستقاء أو ابتلع حساة أو جديا قضى فقد) أي أن أعاد التي أو أفاضلها
 الى آخره يجب عليه القضاء لا غير أي لا يجب عليه الكفارة أما ما عادت التي والاستقاء فله عليه أنه
 لا يخلو إما أن أهداه أو ذرعه التي وكل واحد منهما لا يخلو إما أن يكون مسل اللحم أو لا يكون وكل
 واحد من هذه الأقسام لا يخلو إما أن أهداه أو ذرعه أو أعاده أو جرح ولم يعدوا عادوه بنفسه فاذرعه
 التي مخرج لا يفطره قل أو كثر لا طلاق ما روي وان عادوه بنفسه وهوذا كسر الصوم ان كان عمل اللحم
 قد صومه عند أبي يوسف لانه خرج حتى انتقضت بالطهارة وقد دخل وعنده محمد لا يفيد وهو
 الصحيح لانه لم يوجد منه موزة القطر وهو الابتلاع وكذا مضغها لا يفيد حتى يفتاقه يوسف يستبر

اجتهاد معرفة بأحوال الناس وقد عرف ان الكفارة تنقضي كمال الجنابة فينظر في صاحب الواقعة ان كان من معاني غيبه ذلك أخذ
 بقول أبي يوسف وان كان عمالا أثرت تلك عنده أخذ بقول زفر ولو ابتلع جبة غضب ليس معها ثوب فدها عليه الكفارة وان كان معها
 اختلوا فيه وان مضغها وهو معها فليس عليه الكفارة اه فتح (قوله من ذرعه التي) ذرعه بالفتح المجبة تسببه وغلبه انتهى صحاح
 وما روى في سنان من اجابته على الله عليه وسلم خرج في يوم كان يومه قد بدأ بالمشعر بمقتضى ما روي انما هذا كنت تصومه قال أجل
 ولكني قتت محمول على ما قبل الشروع أو عروض النصف اه فتح (قوله فله عليه) أي في مسائل التي انتهى (قوله أو لا يكون)
 مل اللحم أي مضارقه الأقسام أربعة (قوله أو جرح ولم يعدوا عادته بنفسه) أي فصار من الأقسام اثني عشر تصالحت من شرب هذا الاسم
 الثلاثة في الأربع التي قبلها اه (قوله وان عادوه) أي التي عادت ذرعه اه (قوله لا يخلو إما أن يكون مسل اللحم وهو) أي صورة القطر
 ذكره مطرا الى انظر اه كافي (قوله اذا ابتلع ذرعه) أي عادته اه هداية حال الكمال قد لا يخلو إما أن يفتقده بحسب الأصل
 معطوم فاذا استقر في المدة يحصل بالتعدي بخلاف الحياض وهو لكنه يستدعي ذلك لعدم الخلل ونفوذ الطبع اه (قوله فأبو
 يوسف في آخره) أي فاصل أبي يوسف في العود والاعطاء اعتبارا بالخروج وهو على ما فهم وأصل محمدية الاعادة قل أو كثر اه فتح

(قوله وان كان أقل من مل المالم لا يضر ملوينا) مستندك لقوله في قوله ما يشاهد نذره التي يخرج إلى آخره ولو قال الشارح رحمه الله وان كان أقل من مل المالم فصد لا يضره بالاجماع إلى آخره لكان أخصر مع سلامتهم التكرار أو لم يلحق جملة قسم القوله سابقان كان مل المالم قد صدومه عند أي سوف حتمل اه كأي (قوله وان أحاده) أي إلى باقي نذره وهو أقل من مل المالم اه (قوله وان استقل أحاده) قبله ليخرج ما إذا استقامت الصوم طاه لا يقصد به كثير من المضرات اه فتح (قوله ولا يضر عند أي بوسه إلى آخره) وهو المختار عند بعضهم لكن ظاهر الرواية كقول محمد كره في الكافي اه فتح (قوله لم يضر لدا كره) أي من عدم الخروج (قوله بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة) قال الكلبي ولا يظهر أن قوله ما أحسن من قوله ما يختلف نقض الطهارة وذلك لان الاعتقاد على ما يدخل أو بالقي بهما انظر إلى أنه يستلزم طهارة دخول شيء أو لا باعتباره بل ابتداء مشروع يضر بشي آخر من غير أن يلفظ فيه تحقق كونه خارجا عن طهارتها فلا فرق بين البلم وغيره حيث يختلف نقض الطهارة اه (قوله نقض الطهارة أي بتلويح (٣٢٦) فامضوا بالجماعة المفصلة عن محلها ولم يوجد في البلم اه

(قوله وأما إذا اتلم الحصة أو الحديدي) انما قال اتلم ولم يقل لاكل لان الاكل الخنق والخنق لا يتحقق في الحصة اه دراية (قوله) الفطر على ما قال ابن عباس عما دخل إلى آخره) أي وليس مما خرج رواء البني وقال الثوري هو صحيح أوحس غاية ورويه في الهداية وقال الكلبي لا يشك في شئوه موقوف على جماعة قال الكلبي ثم الجلس بين آثار الفطر مما دخل روي آثار إلى أن في السني يفتقن رجوعه عن مجاميع رويان على فلا يعتبره فطر ومما اذا ذرعه ان تحقق ذلك أيضا لكي لا يصنع فيه موه له من الصادق كان كفتان لا كالأكراه واتلوا اه

الخروج ومحمد بن الحسن وعندهما الصنع وان أعاده أضر بالاجماع لوجود الصنع عند محمد والخروج عند أي يوسف وان كان أقل من مل المالم لا يضر ملوينا فان عاد لا يضره بالاجماع لعدم الخروج عند أي يوسف والصنع عند محمد وان أعاده قد صدومه عند محمد لوجود الصنع ولا يقصد عند أي يوسف لعدم الخروج وهو الصحيح وان استقل أحاده ان كل عمل المالم قد صدومه بالاجماع لازوا بالاثباتي به تبرع العود والاعادة لا يضر بالقي وان كان أقل من مل المالم فضر عند محمد لا طلاق ماروينا ولا يتأتى التبرع على قوله ولا يضر عند أي يوسف وهو الصحيح لعدم الخروج ثبات عند نفسه لم يضر لما ذكرنا وان أعاده فعند روايتان في رواية لا يضر لعدم الخروج وفي رواية يضر لكثرة الصنع وزعم محمد في أن قلته بقصد الصوم وهو جري على أصله في انتقاض الطهارة وكذا أي يوسف ومحمد فرق بينهما بالاطلاق الحديث في الصوم هذا اذا طاه طاهلا أو ما أو مرة فان قام بفطره قد صدومه عند أي حنفية ومحمد وعندهما يوسف هو مضر لتمام المالم بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة وان قام مرارا في مجلس واحد لم يضر لتمام القضاء وان كل في مجلس أو عدة ثم نصف النهار ثم عتبة لا يضره القضاء كره في سرائر الأكل وغيره وقال في المسألة لم يفصل في ظاهر الرواية من مل المالم وما ذرعه وفي رواية الحسن عن أي حنفية فرق بينهما وهو الصحيح فلو مل المالم نقض الطهارة لا مادونه وأما إذا اتلم الحصة أو الحديدي لوجود صورة الفطر على ما قال ابن عباس الفطر مما دخل وعلى هذا كل ما لا يتعدى ولا يتأدى به عادة كالبر والترايب لا يوجب الكفارة وفي الحديث والارز والعين لا يجب الكفارة إلا عند محمد وفي الخبر لا يجب إلا إذا اعتاد ذلك يعني أنه وحده وقيل في قلته يجب دون غيره وفي التي من المالم يجب دون التضم وعندهما أي القيت يجب في النهم أيضا هذا إذا كان غير قديد وان كان قديدا يجب فيهما وعلى هذا أوراق الاثنان كان كل عادة يجب فيها والا فلا وعلى هذا التفصيل الثبات كلها ولا يجب في الطين الاطين الأرضي لا يجب تأديبه ولو اتلم فسقة غير مشقوقة ولم يضعها لا يجب ولا تعيب ولو اتلم ثمة ما ساقط كره عندما معها قبل تعاد كره في عيون المسائل

(قوله وقيل في قلته لا يجب دون كثير) أي لا مضر اه غاية وهذا من الامتناعات اه (قوله وفي التي) للآخرين من المالم يجب وان كان مبتغيا للان دون خلاف اه فتح (قوله وان كان قديدا يجب فيهما) أي بخلاف اه فتح (قوله) ولا يجب في الطين) أي ولا في التواء والطين والكاغد والسفرجل اذا لم يبدل ولا هو مطبوخ ولا في ابتلاع الجوزة الرطبة ويجب لو مشهوا بوع اليابسة ومضغها على هنا وكذا ما يس الور والبذو والفتق وقيل هذا ان وصل الفشر أو لا إلى حلقه ما إذا وصل القلب أو لا كره وفي ابتلاع الور الرطبة الكفارة لا تتأثر كل كما هي بخلاف الجوزة طهارة افتراقا بتلوع النفاحة كلوزة وراما طهارة البضة كالجوزة وفي ابتلاع البضة الصلبة والخرصة الصفرة والهليط تروى هلم عن محمد وجوب الكفارة اه فتح ولو أكل كلورا أو مسكرا أو زعفرانا أو غاية كره له بتأديبها اه دراية (قوله الاطين الأرضي) قال الكلبي لا يجب في الطين الأرضي وغيره على من يتلأكله كالسبي بالفضل لاعي من لا يعتاد ولو أكل الدم الاعلى رواية اه (قوله ولو اتلم فسقة غير مشقوقة) قال في الغاية وان اتلم فسقة غير مشقوقة لا يجب الكفارة وان لم تكن مشقوقة لا يجب الا اذا ضغها اه (قوله ولا يجب) بان كانت مشقوقة فابتلعها أو غير مشقوقة فضعها اه

(قوله ان كانت حصة بعد الى آخره) لا ينظر كما يصدر الانخراج حتى يردت لانهما تحتل على الاول فالحاصل ان المتصور اليه عند الكل في السقوط العافية غير ان كلا وقع عند ان الاستكرام انما ثبت عند كذا لا كذا اه فتح (قوله المستتر من جامع أو جومع الى آخره) وفي جوامع الفقه امر اننا نساحقنا ان نأثرنا فعلمنا المضادون الكفارة وان لم يترا فلا قضاء عليها انتهى غاية ولا غسل عليها كذا في الفتاوى الظهيرية انتهى دابة (قوله أو كل أو ضرب عمدا) يعني في صوم رمضان اه غاية وفي القصة عن الرضائي من كل في نهار رمضان تمسدا على وجه الشهرة يؤثر بقله انتهى كافي (قوله فحصى وكفر) أي اذا كان عمدا وقد يؤمن من قبل اه غاية (قوله كفارة الظهار) والكافي في كفارة الظهار في محل النسب لانه صفة مقصد وعرف تقديره وكفر تكفيرا لكفارة الظهار في الترتيب اه ع (قوله ولا يشترط فيه الا نزال) أي في الحلقين اه هداية (قوله ولا نقضه الشهوة متحقق بدون الا نزال الى آخره) أي كمالا لا يجب بقية لا بالشبع اه فتح قال الكمال رجعه الله ولا يلزم بشرط الا نزال في وجوب الحد وهو عوقبه بتدري الشبهات فلا ن لا يشترط في وجوب الكفارة وفيه معنى العبادة التي يحاط في انباتها أولى فعدم الاشتراط على هذا ثابت بدلالة النص الحد اه (قوله وهو مستندون) أي ولهذا يقال (٣٢٧)

اه (قوله لم يوجه على المرأة) أي امرأه لا لغيرها دليل على عدم وجوبها عليها اه (قوله ولنا قوله على الصلاة والسلام من أظفر الى آخره) رواه الضاري ومسلم كذا قال سط ابن الجوزي في كتبه المنى نهاية الصانع قلت لأصله فضلا عن أن يفرجه الشبان اه غاية (قوله وفي الجنتي في المبسوط) لو مكنت نفسها من صبي وأجنبون لم يفرقها فعلمنا الكفارة وبه قال الشافعي في الظاهر وقوله في النوادر على قياس الحد لا يلزمها الكفارة ولو كانت الزوجة مكرهة لا كفارة

لأنه من فيها أربعة أقوال قبل عليه المضادون الكفارة وقيل عليه الكفارة أيضا وقيل انما عليها قبل أي غيرهما من فيه فلا كفارة عليه وان أخرجهما من فيه ثم أعادها فعليه الكفارة وقيل بأنفس قال أو الباشع هو الأصح لا بعد ما راجعها تعاقها النفس وما امتنع فيه بتلذذها وفي جوامع الفقه قبل ان كانت حصة بعد عليه الكفارة قاله رحمه الله (ومن جامع أو جومع أو كل أو ضرب عمدا أو دوامضي وكفر كفارة الظهار) أو ما وجوب القضاء على صلب المصلحة الفاتنة ان في صوم هذا اليوم مصلحة لاه ما وجبه والحكم لا يأمرا لا يجب مصلحة وقد نفي فيه تصليبها وأما وجوب الكفارة فليدبت الاعراب على ما يهي من قرب ولا يشترط فيه الا نزال لأن أحكام الجماع كالحد والغتسل وغيرهما متعلق بالتمام لا بتاخير وفاد الصوم وجوب الكفارة منها ولان قضاء الشهوة متحقق بدون الا نزال واعلموا نوع وهو ليس بشرط لوجوبها والجماع في البراءة والاحسن عن أبي حنيفة لا يوجب الكفارة لقصور الجناية لان المثل مستند ومن لم يطمع سلبية لا يميل اليه فلا يستدعي ناجر الامتناع بدونه فصار كالحكم وقيل روى أو يوسف حصة يجب عليها لانه عمل مشهي على الكمال وهو الأصح بخلاف الحد لانه متعلق بالزنا وليس هذا ناسخا لانه عبارة عن الجماع في الفرج الحام عن الملك وشبهه ولا معنى لاجليس فيه افساد الفرائض واشباهه الأسباب وقوله أو جومع نص على أنها يجب على المتعول وهو على المرأة ان كان يطوعها وفي أحد قول الشافعي لا يجب على المرأة انما يجب بالوطاع وهو مستندون وانما هي محل لا ترى أنه عليه الصلاة والسلام لم يوجبه على المرأة ولو كانت يجب عليها البعث اليها أو انتهاء ذلك كالجنتي أنسب الى امرأته صاحب العصف وقال ان اعترفت فارجمها حين ادعى زناها وفي قول يجب عليها ونفعل عنها الروي اذا كفر بالحد كتم الماطلا غسلا وان كفر بالصوم يجب عليها ونافق عليه الصلاة والسلام أظفر في رمضان فعليه ما على المظاهر وما انما رقت

عليها قال الحنفية في الشرط الا كرامة عند الا بلا حرج الاصل في حرم هذا المسائل ان كل واه وجب الحد ولو وقع في غير الملك وجب الكفارة وما افلا ولوا كرهت زوجهما على الجماع فعليه الكفارة وذكر عيني الاصل اه لا كفارة عليه وبه يفتي وقال قاضيان لوجامع مكرهات عليه القضاء لا الكفارة وقال أبو حنيفة أو لا عليه الكفارة لان انتشارا مائة الانخيل ثم يرجع الى قوله ما لو كانت طلوع الفجر على زوجهما حتى جامعها فعليه الكفارة اه داية (قوله فعليه ما على المظاهر) قال الكمال في هذا الحديث انه أعلم به وهو غير محفوظ وما الى الصبيح من أي هر يرتضي الله عنه ما صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أظفر في رمضان ان يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا على الكفارة بالاطفال فان قيل لا يشهد المطلوب لانه كتابا توافق حال الاحوم لها فيجب كون تلك الفطر بأمر خاص لا بالعموم ولا دليل فيه انه بالجماع أو بغيره فلا متمسك بالحد بل قام الدليل على انه أريد جماع الرجل وهو السائل بعينه مفسر الفق رواية ثورم من عشرين رجلا عن أي هر مرة فتزوجها لاستدلاله بتعليقها بالافطار وهي عبارة الراوي أي أبهر رة اذا أهداه فهم من خصوص الاحوال التي شاهدتها في قضاء صلى الله عليه وسلم أوسع ما يفيد ان يجعلها عليه باعتبار أنه أظفر لا باعتبار خصوص الافطار فيصير التسك وهذا كما هو في أصولهم في مسئلة ما اذا نقل الراوي بلفظ ظهره والعموم فأنهم اختاروا اعتبارا ومنه قول الراوي فحصى بالشبهة لباراد كرمين المعنى فهذا منه بلا تفاوت بل تأمل ولا نال حتى عليها اذا طوعته فالكفارة أولى

على تقدير ملة كونه، انما تكون ثابتة بلا محصل سداها اه (قوله وقوع الكفاية) وفي شرح الارتداد بيان حكم الرجل ببيان حكم المرء انما روي ان عليه الصلاة والسلام قال حكمي في الواحد حكمي في الجماعة ونظائري الواحد طلب الجماعة (٣) والليل على انه تعالى بين حكم الاماء في الخبيثة فان آتين بغلظة فمطين نصف ما على المحسنات من العذاب وكان البس في ذلك كالا ملة اه كاك (قوله معرفة الحكم بالفتوى) وقيل حصل أي وسكوته عن الكفارة على الاصل على سقوطها كما يدل سكوته عن فساد صومها وجوبه القضاء عليها على خلاف (٣٢٨) ذلك وليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لان المرأة لم تسأله عنها

ولاماه الزوج عنها اه فاية (قوله ولا يجوز أنما كانت مكرهة) أي ودل عليه قوله اهلك في رواية اه فاية (قوله ولا تطلق بالفساد لهلكة حرة) انشور) قال في الفاية وشون الاعرابي هلكت أشار الى هلكت حرة الشهر بالفساد صومه وكان الحكم مطلقا بالفساد لها تكملة شهره رخص لانفس جماع زوجته فان جماع زوجته أو جماعه حلال عندهم امسا الصوم اه (قوله) وبإيجاب الاعتاق الى آخره) جواب عن قوله في وجه مختلفة القياس لارتفاع الذنب بالتوبة وهو غير دايم لكلامه لانه يمان هذا الذنب لا يرتفع بمجرد التوبة جذا ثبت كونها على خلاف القياس يعني القاعدة المستمرة في الشرع اه فتح (قوله وحديث أي هرة) اه قال بابريل الى آخره) اسمه سلمة الساضي الانصاري اه كاك (قوله فاني انسى

بمعناه وكلمته تطلق على الذكر والانثى قال الله تعالى ومن يفتن منك فهو صوم له ولان الكفارة تجب بالفساد وتشترط كرمه فيه ولهذا يجب عليها الجمع مع بدأ بالشبهة فالكفارة أولى ولانها عبادات وعقوبة ولا تحمل فيما عن الغير وانما يجب اليها التي صلى الله عليه وسلم وقوع الكفاية لان البيان في حق الرجل بيان في حق المرأة واستوائهما في الجنائز وحكمها والمقصود فيه الاعلام بمعرفة الحكم بالفتوى وقد حصل بخلافه فحصل العيب فان المقصود هناك إقامة الحدود لا يحصل الا بالاعتق اليها ولان اعتاقه على نفسه لا يكون اعترا فاعلمها ولا يبرزها بخلاف امره ان صاحب العيب فامة بالخلاف واعتصم عليها فلا بد من البعث ليكشف الحلال ولهذا المعنى ليعتب عليه الصلاة والسلام الى المرأة في قضية ما عن حين آخر على نفسه بل لا يجوز أنما كانت مكرهة أو مكرهة بعد من الاعتذار والخض والتفلس وغير ذلك فلم يجب عليها الكفارة فقلت فلا يمكن الاحتجاج به مع الاحتمال وأما وجوبها بكل ما يتقضى به أو بتدلي به أو بشره فلا نه فعنى الجماع وقال الشافعي لا تجب بها لانها متعلقة بالجماع كالمطل لا يمكن القياس عليه لان شهوة الفرج أشد هيما والصبر عليه أشق على المرء عند حصوله يطلب الشر ولا كنف شهوة البطن فيكون أدى الى الزنا بر لا يقاس عليه ما هو دونه في استدعاء الزاجر وتكثير شرب الخمر لا يقاس عليه غير من الخمرات في وجوب الحد ولانها شرعت على خلاف القياس لارتفاع الذنب بالتوبة فليقاس عليه غيره ولنا ما روي وما روي عن أي هرة أن رجلا أقرط في رمضان فأمره عليه الصلاة والسلام أن يعتق رقيقه أو مسلم أو أوداد ولقد أقرط في الحديثين يتناول لما كره وغيره ولا تعلق بالفساد لهلكة حرة الشهر على سبيل الكمال لا بالجماع لان الخمر هو الفساد دون الجماع ولهذا يجب عليه وطئ منكوته مع مولاه اذا كان بالهار أو حردا لا قسدا لا ليل لعدمه بخلاف الحد الذي أتى به عليه الصلاة والسلام بجمعه على لهاته من أقرط في رمضان الحديث بطل قوله تعلق بالجماع وانسلم أن شهوة الفرج أشد هيما ولا الصبر عن اقتضائه أشد على المرء شهوة البطن أشد وهو يضي الى الهلاك ولهذا رخص فيه في أحرمت عند الضرورة ثلاثا لم يخلف الفرج لان الصوم يضر شهوة الفرج ولهذا أمر عليه الصلاة والسلام العز ببالصوم ويقضى شهوة البطن فكان أدى الى الزنا بر وبإيجاب الاعتاق تكفيرا عما أن التوبة وحدها غير كافية لهذا الذنب وأما كونها كفارة الظهار يعني في الترتيب لما روي من حديث أي هرة أنه قال جاء رجلا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل صمكت يا رسول الله قال نعم اهلك قال وقعت على امرأة في رمضان قال هل تجد ما تقرب ربة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه عر فقال تصدق بهذا قال على أقرط من أقرط لا يتبأ أهل بيت أحوح اليك يا نبي الله صلى الله عليه وسلم حتى يثبت نواحيه قال انهب ما طعمه اهلك رواه الجماعة وهذا ظاهر على وجوبه هرة

صلى الله عليه وسلم عرق) العرق بفتح العين والراء وروي يسكون الرامك من الحوص اه غابة (قوله وقال نقصت) تصدق في آخره) قال في الهداية فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من عرو وروي بعرق فيه خمسة عشر صاعا اه (قوله فما بين لا يتبأ) الآية طرفة وهي حارة سوداء المدينة بكتفها لمرنان اه غابة (قوله حتى يثبت نواحيه) وفي لفظ شأبا وفي لفظ آياها اه فتح (قوله قال انهب ما طعمه اهلك الى آخره) زائد في الهداية يجوز بك ولا يصير أحدا بعلك اه وفي لفظ لا داود وزاد الزمري وانما كان هذا رخصة خاصة ولو أن رجلا فعل ذلك اليوم لم يكن له بمن التكفير قال المنذري قول الزمري ذلك دعوى لا دليل عليها وعن ذلك ذهب جليل بن جبير الى عدم وجوب الكفارة على من أقرط في رمضان بأي شيء أقرط قال لا تسأله عما أن آخر الحديث بقوله كلها

أنت وعمالك اه وجهو والعلم على قول الزهري وأما دفع المستفولة بمنزلة ولا يميز أحدا عنك فلا يرد في شيء من طرقه وكذا
لفظ الفرق بالعلم بالعين وهو مكرر يسع خمسة عشر صاعا على ما قبل قلنا وإن لم يثبت غفابة الأمر أه أخرجه إلى البصرة إذا كان فقيرا
في الحال عاجزا عن الصوم بعد ما ذكره ما يجب عليه كذا قال الشافعي وغيره قبل والظاهر أنه خصوصية لا موقع عندنا ليرد في هذا
المحدث فقد كفر الله عنك ولفظ وأهلكك ليس في الكتب الستة اه فتح القدير (قوله نفس الأعرابي إلى آخره) نقله القفابة
عن الجوهري اه فإن قيل اعترف بالصحة التي لا حقيقها ولم يميز به وصوله إلى العمل أه عليه وسلم أي بأوجاعه وأنه مستفت فلوجب له امتنع
من الاستفتاء فيكون سبب التمسك بالاستفتاء غير ذلك قلت قد وجبت عليه الكفارة في عتله الخلفا ليصح يسمو من التحريم
وقول الأعرابي هلكك يشتر بالعدة ويومر من يتقيرم ولو كان مع النسب لم يضمنه عند النفس اه فامة (قوله وإن احتقن
أواستطع) بفتح التاء معهما اه فامة والسقوط بفتح السين ما يحصل في الاحتقن الأدوية اه ع (قوله أو داوى بجائفة أوامة
إلى آخره) اعلم أن المذكور هنا في الأتموال حاشية قول أي خشفة وقال لا يبطر وخلافه مذ كورى الهداية وغيره ما عليه من الجراحة
فتح القدير في هذا المسألة فنقد كونه بتحقيق الخلاف والله أعلم (قوله ووصل) أي اللجوء إلى موطنه يرجع إلى الحاشية لأنها الجراحة
في البطن أو دماغه يرجع إلى الأمانة لأنها الجراحة في الرأس من أخته لمصانيرت أمه رأسه وهي الجلبة التي هي نجم الرأس اه فتح
(قوله لأن القطر عماد على ما ذكرنا) قال في الهداية ولو جرد معنى القطر وهو ما يسهل صلاح البدن ولا كثرة لا لعدم الصورة
اه قال الكمال رحمه الله لم يدل على ما لا يثبت القطر للصورة أو معناه ولم يثبت صورة الابتلاع وذكر أن معناه وصول ما فيه صلاح
البدن إلى الجوف فالتعنى ليعاوطن برع أورى بهم في الحديث بطنه (٣٢٩)

أواحتش المرأفة القروح
الدامل أواستجى فوصل
الماء إلى داخل جربها لفته
فيه عدم القطر لفقدان
الصورة وهو ظاهر والمعنى
وهو وصول ما فيه صلاح
البدن من التغذية أو
التداوى لكن الثابت في
مسئلة الطعنة والرربة
الخلاف وضع عدم الانفطر
جماعة ولا على خلاف في

نفس الأعرابي بأحكام ثلاثة يجوز الأكل مع القدرة على الصيام وصرفه إلى نفسه ولا استغاضة
عنصر صاعا قال رحمه الله (ولا كثرة بالأنزال فيمدون القروح) لا لعدم الجراح صورة وعليه القضاء
لوجود معنى والمراد بجدون القروح غير القيل والدر كالتفقد والابط والبطن وهو في معنى الس
والمباشرة والقبلة وقد ذكرنا ما قبل هذا قال رحمه الله (وبأنه صوم فريضة) أي لأجوب
الكفارة بأقسام الصوم في غير رمضان ولو في غير رمضان لأن الكفارة وردت في خشك الصوم ورمضان
ألا يجوز أن يخلو من الصوم بخلاف غير رمضان قال رحمه الله (وإن احتقن) أواستطع أو أطر في أنه
أو داوى بجائفة أوامة بدواه ووصل إلى الجوف أو دماغه (أطر) لأن القطر عماد على ما ذكرنا من قبل
والمراد بالأنطر في أنه العين وأما إذا أطر فيها لم يضره كروية رامة الأكل ولو استشق
ووصل الماء إلى دماغه أطر فجعل الدماغ كالجوف لأن قوام البدن بهما وشرط الضرورى أن يكون
الدواء طبيا لم يشترط في هذا المختصر لأن العبرة بالوصول إلى الجوف لا كونه يابس أو رطبا وإنما

(٤٤ - زيلي أول) نبوت الأقطار فما بعدهما بخلاف ما إذا كان طرف النخلة يدور طرف الحشوة في القروح فتدورج
والماء يصل إلى كثير داخل فانه لا يشد والحد الذي يتعلق بالوصول إلى الفساد قدر الحقيقة قال في الخلاصة ولما يكون ذلك اه تم
لخرج سر من نفسه ثبت ذلك الوصول بلا استبعاد فإن قام قبل أن ينشف قد صوم به فلا فائدة له لأن الماء اتصل بظاهر ثم زال
قبل أن يصل إلى الباطن بعد المقدرة لا يقال الماخية صلاح البدن لا تقوله ذكرنا أن إيصال الماء إلى هناك يورث داء عظيما لا يقال
يصل قولهم ما فيه صلاح البدن على ما يجب عليه وتدفق حاجته وإن كان قد يحصل عنده ضرر أحيانا فتدفع إشكال الاستجابة
لا تقول قد عمل المصنف اختصار من عدم الفساد فيما داخل الماء أه أنه أو أدخله فوله لا تصالح المعنى والصورة وذلك أفادة أنه ليس
إلى جوف دماغه ما فيه صلاح البدن ولو كان المراد بقاء صلاحه كرت لم يصح هذا التعليل وبسطه في الكافي فقال لأن الماء يفسد
بمسألة خلط داخل الآن فليرسل إلى الدماغ حتى يعلل فلا يحصل معنى القطر فلا يشد فالأولى تفسير الصورة بالادخال بسنمه
كقوله في عبارة الامام فحينئذ في تطيل ما اختار من نبوت الفساد إذا أدخل الماء أه أنه لا زاد دخل بقدر صغره كالكائنات من نهر بحيث
قال إذا خاض المصنف غسل أه لا يفسد صومه وإن حب الماخية اختلافوا به والصحيح هو الفساد لأنه موصل إلى الجوف بغيره فلا
يشترطه صلاح البدن كالأدخال خشبة وغيرها آخر كلامه بوجه تدفع الإشكالات ويظهر أن الأصح في الماء التمسك الذي
اختار القاض رحمه الله على هذا فاعتبر ما به الصلاح في تفسير معنى الأقطار ما على معنى ما بقي نفسه كما وردنا في السؤال وبه
يدفع تطيل المصنف تتم عدم الفساد في دخول الماء لأن في جعل التطيل في الماء كروية ووجه أنه لا من غير الواضح بجملة ضارة
لنصوص من مرضا المحتقن أو كل بعد القبر وهو في غاية التسبع والامتلاء من يمان القصة فإن الكل في هذا الحالة تضرر يوم ذلك
يلزم فضلا عن القضاء بالكفارة وإما على حقيقة الإصلاح كما يفيد كلام الكافي والمصنف على الأول يلزم تعميم الفساد في الماء الداخل

لاذن وعلى الثاني يلزم لهم عدمه اهـ (قوله لان تكون مبلولة بما اودهن) أي غايه فسدان كمنخا كرمومها قلت وهذا
 تبين حسن يجب ان يحفظ اذ الصوم انما يفسد في جمع القصور اذا كلذا كرا الصوم والا فلا اهـ دابة (قوله فدخل في جوفه
 لا يفسد صومه) هكذا كره في الغاية ولعل عدم الفساد في مثله اطرح محل على ما اذا فسد من الجانب الآخر والانشكل بقوله
 بدو لوطن يرجع الى آخره فاما قوله (لان الماتصل بظاهر ثم لا يقبل ان يصل الى الباطن بعد الملتصق اهـ فتح
 قوله وهذا عند أبي حنيفة) أي وما لا ثواب من خبل وان صالح وأبي ثور وبعض الشافعية اهـ غايه (قوله قال أبو يوسف) أي
 والثاني اهـ غايه (قوله وهذا الاختلاف مبني على أعمال بين الثمانية والجوف منقذ) أي فيصل الى الجوف ما يقترن به أو التلاف
 مبني على ان هناك منقذا مستقيا أو شبهه لما في تصور الجوف ولا يتصور دخول لعدم الحاجز الموجه له بخلاف الخروج اهـ فتح
 (قوله الثمانية) هي بغض اللحم وبالثمانية الثلثة مجمع البول اهـ غايه (قوله وما يجمع البول فيها بالترشح) أي وما يخرج بسبيل الترشح
 لا يدخل فيه كذلك فانه لو سد (٣٣٠) راس الكور والقي في الماء لا يدخل فيه الماء بسبيل الترشح ولو لم يملأ ما يخرج

ترشيبا اهـ كافي (قوله
 وبعضهم جعل الثمانية
 آخيه) قال الكمال رحمه
 الله والذي يظهر انه لا مناقاة
 على قول أبي يوسف بين
 ثبوت القطر باعتبار وصوله
 الى الجوف أو الى جوف
 الثمانية بل يصح ما ملته
 بالتالي باعتبار ما يصل اذ
 ذلك الى الجوف لا باعتبار
 نفسه وما نقل عن ثمانية
 الاكل فيما اذا حصى
 ذكره بقطعة ففيها به
 يفسد كاحتسابها مما
 يقضى يطأه حكاية
 الاتفاق على عدم التساقط
 في الاقطار ما دام في قسبة
 الذكر ولا شك في ذلك
 ألا ترى الى التعليل من
 الجانبين مستكشف هو

شرطه القدرى لان الرب هو الذي يصل الى الجوف عادة وفي جوامع الفقه وغيره وأدخل الصائمة
 أصبهما في رجمها أو دبرها لا يفسد على الغرض لان تكون مبلولة بما اودهن وفي الخط ولأدخل
 أصبهما في دبره اختلوا في وجوب الفصل والقضاء والاصح عدم الوجوب كلخسبة لا كذلك وفي
 الحزامة أدخل قطرة في دبره اذ كره فيها قضاء وان كان طرفه خارجا فلا قضاء عليه ولورى بدم
 لغضن الناحية الاخرى أو يجبر في جوفه فدخل في جوفه لا يفسد صومه وان وضعت حشوا في
 الفرج داخل فسد صومها ولودخل الماء طمنا لا استقباحا فسد ولو خرجت مقعده ففسلها ثم أدخلها
 فسد صومها لان بحقه الله ولوطن يرجع أو أصابه من بوي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجا لم
 يفسد ولو سد الطعام مضط وأدله في حلقه وطرف الخط في يده لا يفسد الا اذا انفصل منه شيء قال
 رحمه الله (وان أظرف في أحليه لا) أي لا يفسد سواء أظرف فيه الماء أو الدهن وهذا عند أبي حنيفة
 وقال أبو يوسف فطره وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد وثقفه وقبل هومع أبي يوسف والأظهر
 أنه مع أبي حنيفة وهذا الاختلاف مبني على أعمال بين الثمانية والجوف منقذ أم لا وهو ليس باختلاف
 على التقدير والأظهر أنه لا منقذه وأما يجمع البول فيها بالترشح كذا يقول الأطباء وهذا الاختلاف
 فيه اذا وصل الى الثمانية وأما اذا لم يصل بان كان في قسبة الذكر بعد الاضطر بالاجماع وبعضهم
 جعل الثمانية نفسها حوا فاعند أبي يوسف وحكي بعضهم اختلاف ما دام في القسبة وليس بشيء واختلوا
 في الاقطار في قبلها أو الصحيح العطر قال رحمه الله (وكذا ذوق شيء ومضغه بلا عذر وضع العلك) أما
 كراهية الذوق فلا تعرض لافساد صومه وذكر بعضهم أن المرأ اذا كان زوجا حاسي الخلق
 لا بأس بان تذوق المرأ تارق بلسنها قالوا ههنا في الفرض وأما في صوم المتزوج فلا يكره لان الاقطار
 فيه مباح بالعذر بالاتفاق وبغيره على رواية الحسن عن أبي حنيفة وأما مضغه بلا عذر أي مضغ الصائم
 غلبا يمانس تعرض لافساد وان كان بعذر بان لم يمسك المرأة من مضغ لصبي الطعام من حاض
 أو نساء أو غيره ههنا من لا يصوم ولم يمسك طبيبها ولا لابسها لا بأس بالضرورة ألا ترى انه يجوز لها

بالوصول الى الجوف وعدمه سأل على وجود المنقذ واستقامته وعدمه لكن هذا يقتضي في حشوا الدبر وفرجها الاقطار
 اذا دخل عدم الافساد لا لمخلص الاباثات انما يدخل فيما تحتها الطبيعة فلا يعود الامع انطراح المتأدوهر في الدبر معلوم بل فعل ذلك
 بقتلته أو أوصافه غير انما لاظم في غيره ان شأن الطبيعة ذلك في كل مدخل كلخسبة أو فيما يتدأ ويصل بالقول الطبيعة اما لمحتاتها اليه
 وفي القبل ذكرنا لمن تضع مثل الحصة تسليها في المائل كمر زاس الحبل انما لا تقدر على انزاجها حاسي تخرج هي بعد ما يجمع
 انطراح اهـ (قوله واختلوا في الاقطار في قبلها الى آخره) قال الكمال رحمه الله والاقطار في آبال النساء قالوا هو بضاعلي هذا
 اختلاف وقال بعضهم يفسد بخلاف لأشبهه بلطفه قال في المسوط وهو الأصح اهـ (قوله ذكر ذوق) وهو معرفة الشيء فحسه
 من غير ادخال عينه في حلقه اهـ كابر (قوله على رولة الحسن عن أبي حنيفة) وأبي يوسف أيضا الذوق أول بعدم الكراهة لانه
 ليس باقطار بل يحصل له بصرا اهـ اهـ فتح وفي المتن بكرة للصائم ذوق العسل والدهن عند الشراء لمعرفة جودته كما يكره للراذوق
 المرقية وقبل لا بأس اذا لم يجد لمن شرأ ثم يصفى اللبن اهـ كاك قال المعين رحمه الله وقوله بلا عذر يرجع الى الذوق والمضغ جميعا
 بخلاف ما جعله الشارع فيها للضغ فقط اهـ

[illegible]

وَسَلَّمَ نَحْنُ أَوْ كَرِهْنَا قَالَا
هُوَ بَالِغٌ مِنْ أَبِي بَقْدَةَ
فِي قَسْدِ الْإِسْتِثْلِ لِأَمْرِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِحَظِّ النَّفْسِ الطَّالِبَةِ
لِقُرْبَةِ الظَّاهِرَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ
الْأَكْرَامَ وَالْجَمَالَ الْمُطْلَقِ
يُتَقَرَّبُ مِنْهُمْ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ
وَفِيهِ تَنْسِيقٌ أَيْضًا بَيْنَ
مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَالَ عَبْدُ
قَالِ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْهَى عَنْ
كَثِيرٍ مِنَ الْأَرْغَاءِ فَسُئِلَ ابْنُ
رِزْقٍ عَنْ الْأَرْغَاءِ قَالَ التَّحَرُّلُ
وَالْمَرَادُ أَقَامَةُ التَّحَرُّلِ

الذي يخرج إلى حدالرية لاما كان قصد دفع أذى الشر والنسب هذا ولاتلازم بين تصد الجبال وقصد الزينة فالتصديق الاول دفع الشين وانما تصديه الزواروا لهذا التمسك بالانفرا هو ان رأيت النفس وشهادها والثاني اثر ضمهوا قالوا لانتساب وريدت السنة ويمكن قصد الزينة ثم بعد ذلك ان حملت زينة قصد حملت في ضمن قصد مطبق غير ضرر وانما يمكن بمقتضى الـ اه (قوله هو) القصة بضم القاف اه فتح (قوله وما زاد على ذلك) بضم طه اه فتح (تقلاع عن التهاج) (قوله واما ابو عيسى) يعني الترسى في جلعه رومان حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فان قلت يعارضه ما في المصنفين عن ابن عمر عن صلى الله عليه وسلم اخفوا الشوارب واعفوا التي فالحجاب ان قد صرح عن ابن عمر روى هذا الحديث انه كان باخنا فاضل عن القصة قال محمد بن الحسن في كتاب الايمان انا حنفه نرضى الله عنه روى عن الهيثم بن ابي الهميم عن ابن عمر انه كان يقبض على لحية ثم يقبض ما تحت القصة ورواه ابو داود والبيهقي في كتاب الصوم عن علي بن الحسن بن شقيق عن الحسن بن ولقد عن مروان بن سالم القطيع قال رايت ابن عمر يقبض على لحية فيقطع ما زاد على الكف وكذا النبي صلى الله عليه وسلم اذا اطر قال ذهب التلما وايتت العروق وبنت الاجر انشاء الله تعالى وذكره البخاري تعليقاً فقال وكان ابن عمر اذا جأ وأمر يقبض على لحية ففاضل أخذ ولقد روى عن أبي هريرة أسند ابن أبي شيبة عنه حدثنا أبو اسامة عن شعبة عن عمرو بن ابيوس بن جابر عن ابن عمر قال كان ابو هريرة يقبض على لحية فيما خضعنا فاضل عن القصة فاضل ما في الباب ان يحصل على النسخ كملوا لمتاني على الزاوي على خلاف مروية ابو اسامة عن

عبد الرازي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يحصل الاصل فعلى اعضائهم غير ان يؤخذ ثوبها او كلها كما هو فعل مجوس الاطهم من
 خلق لاهم كما يشاهد في الهند وبعض اجناس الفرج فيقع ذلك الجميع بين الروايات ويؤيد ما رواه هذا في مسلم عن أبي هريرة عنه
 صلى الله عليه وسلم جزا الشرايب واعوا التي شاقوا الجوس فخذوا الخفة واقصموا رقع النطيل وأما الاخذ منها لو لم يكن ذلك
 كما يقوله بعض الفقهاء بوجوب ثمنه الرجال فلم يصح أحد اه فتح (قوله فلقوه على الله عليه وسلم خير من لال الصائم) التقيد ذكره في الفتح من
 تعبد بخل الصائم السواك أخرجهما من ما يسم من حديث عائشة والخارطقي وفيه مجاله ضعفه كثير اه ولينه بعضهم واخذوا لجمع
 خلتوهي الخصلة اه اتقوا (قوله فلقوه فم الصائم) الخلف بضم الخاء ويرى بعضها قال الخطابي وهو خطأ وحكي القاسي الروحاني
 فيه قال صاحب الافعال خلف نفسه وأخلف إذا تفرق فلو العدة لاجل ترك الأكل قبل معناه أن صاحبها يصده عند الله أطيب من ربح
 المسك لكثر متناقع نوابه وبره وميل بعني في الأثر أطيب من عبق المسك وقال الداودي حصل تقديرا فحقه عند الله على غير من
 العمل كفضل المسك عند العباد على الرائحة المتغيرة وليس أن الله تعالى وصف بالتم وقال أبو سليمان طيبه عند الله ثم ضامه وثاقه
 الجبل وثوبه اه (قوله من عبدا لله من عاصي آخره) رواه الترمذي وقال حسن ورواه الضاري تعليقا اه غايه (قوله ولان
 الخلف لا يزول بالسواك) (٣٣٣) بل انما يزول أثره الظاهر على السن من الاصفرار وهذا لان صبيته خلوا لعدته من

وكان عبدا لله بن عريش بن علي حبه ويقطع ما زاد على القبضة وأما السواك فلقوله عليه الصلاة
 والسلام خير من خلل الصائم السواك ولا مطهرة تقم بومضات قلبه فيسحب كل القبضة وإطلاق
 ما ذكره في الكتاب يتناول المبالغة بالماء وغيره وكرهه أبو يوسف بالماء والمبالغة بالماء مكرهه الشافعي بعد
 الزوال لقوله عليه الصلاة والسلام فلقوه فم الصائم أطيب عند الله من ربح المسك ولان فيه إزاحة
 الأثر المحذور فثبت عدم الشبهة ولا يلزم عليه ما ذكرنا وعن عبدا لله بن عاصم بن ربيعة عن أبيه قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم مالا أعمد ولا أحسبه زواا الترمذي والتوسوس
 الواردة فيه كلها مطلقة فلا يجوز تعقيد ما زمان بالأي وليس فيلزم على دلالة على أهلا سكتا واما
 هو اخبار جملة عند به ولان الخلف لا يزول بالسواك لانه من المعلقين القم اذ لو كان من القم لوجب
 أن ينتزع قبله لان تعاقبه بالسواك قبله ينتزع وجوده بعد ولان الخلف أثار العبادات والابتن بالاسنة
 بخلاف دم الشهيد اياه الزائل ومن شأنه الظالم أن تكون طاهرة في خفية ومده عليه الصلاة
 والسلام الخلف لاتهم كانوا يخرجون عن الكلام مع متغيريهم فخرجهم عن ذلك يذكر كراهته عند الله
 وتفهم ما هو دعاهم الى الكلام معه ولا معنى لما قال أبو يوسف لانه يتضمن بالماء فكيف يكره استعمال
 العود الطرب وليس فيمن لا لا تقدر ما يبقى في نفس البلى من أن تراخضه وينبغي أن يستاك عرضا بعد
 في غلظ الحصر ثم يفضل به بعد مذ كرف السواك عشر خصال يشال لتوثيق الحصر ويقطع البقم
 وبذهب المرتضى بطلب التكهة وتعمد الوضوء وضمانه بيزيد في الحسنات وبصح الجسم وبوامق
 السنة وأما القبة فتقدم ذكرها تبصمها فلا تفيد

الطعام والسواك لا يفيد
 شغلها اطعام لم يقع السبب
 اه فتح (فروع) صوم
 ست من سؤال عن أي
 حصة أو أي يوسف كراهته
 وهما في الشايع لم يروا به بأسا
 واختلفوا في قبول الأفضل
 وصلها يوم الفطر وقيل
 بل يفرضها في الشهر ووجه
 الجواز انه وقع الفصل يوم
 الفطر بل لا يتم التنبه بأهل
 الكتاب وجه الكراهة
 أم قد يقضى الى اعتقاد
 لزومها من العزم لكثرة
 المساومة ولما سمعنا من
 يقول يوم الفطر نحن إلى
 الا تم يات عبدا أو وضوء

فاما استدلال من ذلك فلا بأس بأوردوا الحديث به ويكره صوم يوم التبرع والمهربان لان فيه تعظيم أيامهمينا (فصل
 عن تعظيمها فان وافق يوما كان يصوم فلا بأس ومن ما شمس بين ووصله رمضان فحين ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر
 والرابع عشر والخميس عشر ما بين الخافه الواجب وكذا صوم عاشوراء ويستحب أن يصوم قبله وما بعده وما كان أقره فهو
 مكره للثبته باليهود وصوم يوم عرفة لم يلزم الحاج ويستحب ولما كان كان يصفه عن الوقوف والدعوات ويستحب تركه وقيل يكره
 وهو كراهة تنزيه لانه لا خلاف لاهم في ذلك الوقت اللهم إلا أن يسي مخلقة فيوقعه في محظور وكذا صوم يوم التوبة لانه يعجز عن
 أداءه أفعال الحج وسبأ في صوم يوم المسافر ويكره صوم ما أصحت وهو أن يصوم ولا يتكلم يعني يتكلم بغير صوم ولا يتكلم بغيره ويحاجته
 ان عنت ويكره صوم الوصال ولو ومن ويكره صوم الدهر لانه يضعفه أو يضر بطلعه ومعنى العبادة على مخالفة العادة ولا يصل صوم
 يوم العيد أو يوم التشرى وأفضل الصيام صيام بواو صوم أو بواو فطر وما ولا بأس بصوم الجمعة فقد راعى حتى وقوفه محذور جهما الله
 ولا صوم المرأة التطوع إلا بالبدن زوجا أو أن يفطرها أو كذا الملاك بالنسبة الى السيد لا إذا كان غائبا ولا ضرر بذلك عليه فان
 ضرره ضرر بالسبب فله وكل صوم موجب على المأكل بسبب بشره كالسور وصيامات الكفارات كان فسل لا كفارة لها لما
 يتعلق به من حق الزوجة كاستعله في الظاهر ان شاء الله تعالى اه فتح قوله فلا بأس إلى آخره فلا يرم أن قال في المحيط والاصح
 أم لا بأس به لان الكراهة استحسانا كانت غلو فان ان يعدد نفس رمضان فيكون تنبها بالتصاري واليوم زال ذلك المعنى اه قوله

وينسحب يوم أيام البيض الثالث الخ وقيل الرابع عشر والخميس عشر والسادس عشر والربا أيام البيض أيام البالي البيض لان الترسى في هذه الساعات اولها الى آخرها الا بالام كلها بيض اه دراية في آخرها للاعتكاف ولا يكره الصوم التطوع عن عليه قضاء رمضان الا رواية عن اجداه لا يجوز عن عليم فرض اه دراية في الاعتكاف

فصل في العوارض وهي حرة تاخر الا اعتكاف المصيبة للفطر المرض والسفر والحمل والرضاع اذا اضرب او ولد له ولد الذكر اذا لم يتولد له والمطش الشديد والجرع كذا اذا خيف منه الهلاك او نقصان العقل كلامة اذا ضعف عن العمل ونسيت الهلاك بالصوم وكذا ان ذهب بمشاكل السلطان الى الحارثي في الايام اطاره والعلم حيث اذا خشي الهلاك او نقصان العقل وقالوا الغارز اذا كان يعلم قبته بقتل المدوق في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر بقطر قبل الحرب مسافرا كان او مقبعا انتهى فتح (قوله في المتن خلق زيادة) أي وتأخر بره انتهى ع (قوله المرض) للمرض معنى زول جلاؤه في بدن الحلي اعتدال الطابع الرابع انتهى غاية (قوله الفطر) وهذا عند أبي حنيفة وعندهما التأخير عن القيام (٣٣٣)

والصحيح الذي يحشى أن
يرض الخ وفي المرتباني
لا يشتر خوف المرض اه
ع (قوله وأقيم نفس السفر
مقامها) لان المشقة أمر
باطن فلما كان كذلك جاز
له الاططار بمجرد السفر
لحقه المشقة أولا انتهى
اتقاني (قوله بخلاف
المرض الخ) قال الاتقاني
رحمه الله بخلاف المرض
لان الرخصة مئة متعلقة
بصفة الهزل ان المرض
الذي يفعله الاحتمال لا يمنع
الافطار فلهذا لا يجوز
الافطار بمجرد المرض ما لم
يكن صومه مفصلا الى
الخرج انتهى (قوله والصوم
افضل الخ) اعلم ان المسافر
يجوز له الاططار كيفما كان
يمكن واذا لحقه المشقة

فصل في العوارض

قال رحمه الله (من تخلف يات المرض الفطر) وقال الشافعي رضى الله عنه لا يفطر الا اذا خاف الهلاك
مر على أصناف التيمم ونحن نقول ان زيادة المرض وامتناعه قد يقضي الى الهلاك فيجب الاحترازه
وطريق معرفته الاجتهاد فلما غلب على نفسه افطر وكذا اذا أخبره طبيب مسلم حاذق عدل
والصحيح الذي يحشى أن يمرض بالصوم فهو كلريض وكذا الامة التي تخضع اذا خافت الضعف جاز أن
تفطر ثم قضى قال رحمه الله (والسافر وصومه أحسن لم يضره) أي للسافر الفطر وهو موقوف
على قوله من تخلف يات المرض وانما جاز الفطر لان السفر لا يخالف المشقة وله ما قيل المسافة
مسافة وأقيم نفس السفر مقامها وأدراك الحكم عليه بخلاف المرض لانه زيادة لكل وقت بتركه
فلا يتعين السجدة والصوم أفضل ان لم يضره وعن الشافعي رضى الله عنه الفطر أفضل لقوله عليه
الصلوات السلام ليس من البر الصيام في السفر وعلى قول أهل الظاهر لا يجوز له ولو بناه لقوله
تعالى فمن كان مكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر قيل ادراك العدة يكون قبل وجود السبب
فصار رمضان في حق المسافر كشعبان في حق الغنم وللقوله تعالى وأنقصوا من أنفسكم وقله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه فإن حق الكل وانما أحجزه التأخير ورخصة فلما أخذ العزيمة كان
أفضل والحلل عليه حديث أنس رضى الله عنه قال كنا سافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
الصائم ومنا الفطر فزبب أصنام على الفطر ولا فطر على الصائم رواه البخاري ومسلم ولو كان الأمر
كما قالوا وقع الاستكراه وقوله عليه الصلوات السلام ليس من البر الصيام في السفر حتى في مسافر ضرة
الصوم على ما روي في القصة أم غشي عليه ولان رمضان أفضل الوقتين فكان الاذان فيه أفضل ولهذا
كانوا يصومون في غشيه في رمضان حتى روى عن أبي الدرداء قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم في بعض غزواته في حشد حتى إذا أحدنا الضعيف على رأسه من شدة الحر فاستأمننا صائما لا رسول
الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة رواه البخاري ومسلم وقال أبو عبيد الله سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

الصوم فالافطار أفضل بالاتفاق واذا لم تلحقه المشقة فسدنا الصوم أفضل وعند الشافعي الاططار أفضل انتهى ولا رد على الفصري
الصلاة فانه أفضل من الاكل لان ذلك رخصة اسقاط وهذا رخصة ترفع انتهى اتقاني (قوله وعن الشافعي الفطر أفضل الخ) المذهب
هذه ان الصوم أفضل كذا هيئته قاله النووي وقال ذكر ان ارسابا بن قولا شاذضا عن ابي جريح من القصران الفطر أفضل انتهى غاية
وفي الحلة قال اجدوا الاوراع الفطر أفضل وفي المتن عبد ابن سهل الصوم في السفر مكروه انتهى كأي (قوله وقوله عليه الصلاة
والسلام ليس من البر الصيام في السفر الخ) مخصوص بسببه انتهى فتح (قوله على ما روي في القصة) هو ما روي في القصص أن صلى الله
عليه وسلم كان في سفر في أي زمانه ما روي عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس من البر الصيام في السفر انتهى فتح القدر وقوله في
السفر أي لم يندفعه انتهى كأي (قوله حتى روى عن أبي الدرداء) واسمه عويم بن طاهر عن المشهور أن نصارى حارث بن عوف نزل الشام
انتهى غاية (قوله ما استأمننا صائما لا رسول الله الخ) فلهذا الصوم أفضل لانه اختيار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولان الصوم عمل
بالعزيمة والافطار رخصة العمل بالعمارة أولى مع اشتغال الرخصة كأي غسل الرجل مع لمس انتهى غاية البيان (قوله رواه البخاري
ومسلم) أي رواه داود وابن ماجه انتهى غاية

(قوله رواه مسلم) أو أوداود وفي نسخة وقد مضى علم فتعني انتهى غاية (قوله لا احتلال) أو موافقة المسلمين (المخ) فإن الاحتلال يقتضيه أن
 النفس ترتبط على هذا الزمان ما تشوب على غيره فلو صوم فيه أيسر عليها وبذلك التعليل علم أن المراجعة فعلت من أيام آخر ليس معناه
 يتعين ذلك بل المعنى فاطر قطعه وقتا والمضى فعدت من أيام آخر يصل لها التأخير إليها كما طمسه أهل القنواهر انتهى فتح (قوله وعندها يازمه
 فقه الكل) فبازمه الإيصاء ببيع انتهى فتح (قوله كالمصير) إذا دُرَان بصوم شهر أضاف المخ يازمه أن يوصى به لأن الكل وجب في ذنبه
 فوجب عليه تفرغ ذنبه بالخلف وهو الفقه ما ذكر عن التفرغ بالأصل انتهى اتفاق (قوله ولو لم يصع في التذلل يازمه شيء) أي وفيه
 اشكال وهو أنهم يقولون التذلل هو السجدون الوقت فكان ذنب أن يازمه الإيصاء انتهى غاية (قوله والفرق لهما مخ) قال الكل الوجه
 الفرق لهما أن التذلل هو السجدة (٣٣٤) وجوب الكل فإذا وجدته في المرض وما من ذلك المرض فلا شيء عليه ما من صرح ساراه

قال ذلك في الصحة والصحيح
 لو قاله وما قبل ادراك
 عند المذنب ورسمه الكل
 فكذلك هذا اختلاف
 القضاء لأن السبب هو ادراك
 العتق حقيقة هذا الكلام
 المذكور في الذناب يصح
 على تقدير كون الذنب
 غير موجب شاق حالة
 المرض والأزم الكل وإن لم
 يصح لتظهر فاقته في الإيصاء
 بل هو معلق بالصحة وإن لم
 يذكر أدوات التعليق تعصبا
 لتصرف المكلف ما أمكن
 والتذلل مما يتعلق بالشروط
 كقولهم إن شيء آخر يعرض
 ففقد على كذا فنزل عند
 الصحة فيصالح كل تمهيز
 عنه لعدم ادراك العدة
 فيصالح الإيصاء كالوالم يجعل
 معلقا في المعنى على ما قلنا
 وأما قولهم السبب ادراك
 العدة قبل المراءد ان ادراك
 العتق سبب وجوب القضاء
 على المرض أو الاداء فصرح
 في شرح الكثر فقال في

الله عليه وسلم إلى مكة ونحن صائمون وأمسلم ولأن الله تعالى قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر
 يشرع الاطراف في رمضان والقضاء سببه في حق المسافر والمرض والاعتذار بالمرض ولا يتعين اليسر
 بالتأخير لا احتلال موافقة المسلمين في الصوم أيسر عند من أن يصوم بعد رمضان وحده فيعتبر قال
 رحمه الله (ولقضاء ما تعلما) أي لا ضاع على المسافر والمرض أنما ناعى حالهما لانهما لا يدركا
 عتق أيام آخر ولا لانهما عذرا في الاداء لأن يصدر في القضاء أولى وهذا لأن وجوب القضاء مخرج
 وجوب الاداء فليصحب وجوب الأصل ويتبع وجوب التفرع وإن صرح المرض أو طام المسافر ولم يقض
 حتى مات تركه القضاء بقدر الصحة والاطعمة أي زامه الإيصاء بما لا يملكه بالقدرة الممكن وذكر
 الطحاوي أن هذا قول محدث وعندهما يازمه قضاء الكل وذكر أبو الحسن القنوي في التفرغ بأن
 ما ذكره الطحاوي خطأ والصحيح في قولهم جعل الإيصاء بالاعتذار أصح وأدرك من العتق وما ذكر من
 الاختلاف بينهم عما عوفى التذلل هو أن يقول المرض على أنه أن صوم هذا الشهر لم يصح وما من مات
 يازمه قضاء جميع الشهر عندهما وعندهما صام فيه وذكر في المحيط أيضا أن قضاء رمضان متفق
 عليه ما عدا اختلاف في المرض إذا دُرَان بصوم شهر أضاف المخ يازمه أن يوصى به لأن الكل وجب في ذنبه
 بالاطعام ببيع الشهر عندهما كالمصير إذا دُرَان بصوم شهر أضاف المخ يازمه أن يوصى به لأن الكل وجب في ذنبه
 ما صرح رمضان إذا جيب البعد معتبرا بإيجاب الله تعالى ولو لم يصع في التذلل يازمه شيء والفرق لهما أن
 التذلل سببه التذلل وقدره سبب القضاء أدرك العتق بقدر بقدره قال رحمه الله (ويعلم وليسما
 لكل يوم كالفطرة توصية) أي يطعم ولو المسافر والمرض عنهما من كل يوم كالمصير في صدقة الفطر وهو
 نصف صاع من تروا صاع غير دُرَان وصبا بالاطعام لانهما لا يجزأ من الصوم الذي هو في ذنبهما
 التقيا بالبيع فيصحب عليه الإيصاء ذلك فإن قبل شرط القياس أن لا يكون الأصل مخالفا للقياس وهنا
 مخالفة لأن الذي ورد في الشئ القاي من القدية ليس بمثل الصوم فوجب أن لا يتعدى قلنا الخالف
 قياس يلحق به غيره دلالة لاقساما إذا كان مثله في صراط الحكم وبما قلناه في الاسم ولما لا يكون مخالفا
 وهما معازر عن الصوم كالشئ القاي فيكون النص الوادي في أحدهما وادى في الآخر فمتناهوا النص
 دلالة وقال مالك لم يجب عليهما لأن الصوم لم يجب عليهما فلهما فلا يجب عليهما بل لا مفرج وجوب
 الأصل فصار كهم التمسك كما إذا تلوها ما عا على حالهما قلنا وجب عليهما بذلك عتق من أيام آخر فلا
 يسقط ذلك بالتفرغ منهما بخلاف ما إذا ناعى حالهما لعدم الوجوب وبخلاف صيام التمسك لا يعل

الفرق المذكور وسبب القضاء ادراك العدة فيقدر بقدره وفي المصنوع وجوب الاداء على ظاهر الأول
 أن سبب القضاء على ما عوفى بوجبه وجوب الاداء كذا ذكره في المصنوع ويزمه عدم حمل التأخير عن أول عتق قدر كما قلنا قال
 حسب الأدلة لا بد من صحة التأخير عنه قلنا لا يمكن نفس رمضان سبب وجوب الاداء على المرض لا مانع من هذا الاعتبار سوى خلاف
 الآثار فإذا كان متقيل لم يذم له ولا يزل به الإيصاء ما لكل إذا لم يجد العدة كالمقول بعد على رواية الطحاوي انتهى (قوله فيقدر بقدره)
 قال المصير إذا دُرَان بصوم شهر مات قبل علم الشهر يازمه أن يوصى بجميع الشهر بالإجماع والفرق لهما أن الكل وجب في ذنبه فوجب
 عليه تفرغ ذنبه بالذم عدتق الأصل بخلاف المرض لأنه ليس له ذمة صحيحة في التزام الاداء الصوم حتى يبرأ ولهذا لا يبرأ حتى مات
 لا يازمه شيء من التذلل وما يطرح قضاء رمضان وإيجاب الله تعالى فيه ما يجب إيجاب البعد فإن الله تعالى أوجب على عبده جهنما أحسن ولو نذر
 بألف بهجة لزمه شيء يا كبر

(قوله وان لم يوص لم يلزم الويل الخ) فهذا أوصى لا يصيب عليه الا قدر الثلث الا ان يتطوع وعلى هذا من صدقة الفطر والنفقة والولادة
والكفارات المالية والحج وقدمه الصيامات التي عليه والصدقة المنفردة والمخرج والجزء ما تبقى فتح (قوله ولهنا اعتبار الخ) أي لأجل
أنها دين انتهى وعلى هذا الزكاة إذا مات من علم دين الزكاة انما استكمل الزكاة بعد الحول والعشر بعد وقت وجوبه لا يصيب على
وارثه أن يصرح عنه الزكاة والعشر الا أن يوصي بذلك فهذا أوصى فاما ما يلزم الوارث من الزكاة إذا كانا غير جيران من الثلث فان زاد
دينهم على الثلث لا يصيب على الوارث فان أخرج كنهه من طوع من المستحبكم صواباً وجرأه قال محمد رحمه الله في تبرع الوارث بجزءه
ان شاعه قال تعالى كما إذا أوصى بأطعام من الصلوات انتهى فتح (قوله والصلوة كالصوم استحساناً) وجهه أن المالمة قد ثبتت شرعاً بين
الصوم والأطعام والمالمة بين الصلوات والصوم باسوة مثل الشيء بأن يكون مثلاً في الشيء وعلى تقدير ذلك يجب الإفطار وعلى
تقدير عدمها لا يجب فلا احتياط في الإيجاب فان كان الواقع ثبوت المالمة حصل المقصود الذي هو السقوط والا كان برأ مبتدأ يصلح
مأخذاً لبيان ما لا يخفى بجزءه ان شاعه تعالى من غير حزم كما قال في تبرع الوارث بالأطعام بخلاف إصابته به من الصوم فلو صوم
بالأجزاء انتهى فتح مخرج رجل مات وقد عتقه عشرة أشهر ولم يترك ما لا استقرض وإنه نصف صاع وروقه إلى مسكن ثم يسلق
أسكن على الوارث فلا بد أن يفعل حتى يتم لكل صلاة نصف صاع انتهى بأكبر (قوله وتعتبر كل صلاة بصوم يوم) هو الصعي احتراز عن
قول محمد بن مقاتله يعلم لكل صلاة يوم مسكياتها كصيام يوم ثم يرجع إلى (٣٣٥) ما في الكتاب لان كل صلاة فرض

على حدة فكان كصوم يوم
انتهى فتح وفي المأوى
قال صام كل يوم نصف
صاع مسير كالصوم فله
وظيفة اليوم مثل صلاة
اليوم قال أبو القاسم سمعت
محمد بن سنان يقول لما
رحل عن العراق قلت
محمد بن مقاتل بالرى
فعرس على أجوبه سائل
كتب اليها أهل بلدها
هذه المسئلة وقد أجاب
بأن لكل يوم ولية نصف
صاع من رواتقه وقلت
هذا خلافاً للصوم لان
الصوم يتطرق أولاً بآخره

عن المهم فلو جاز عنه القدية لكان بدل البذل وهو لا يجوز بالرى وان لم يوص لم يلزم الويل أن يعلم عنه
وقال الشافعي رضى الله عنه يلزمه اعتبار دين البعيد ولهنا يعتبر عند من جميع المال ومن يقول
انها إعادة فلا بد فيهما الاختيار وذلك بالاصداق والورثة وهذا لأن من شرط الصداقة تامة وأداؤه
بنفسه فإذا مات عن غير إصداقات الشرط فيسقط لا تعتبر خلاف حق الصداق أو واجب فموصو إلى
مستحقه لا غير ولهنا لا يظفر به الغريم بأخذ يومير من عليه ذلك ولو تبرع بأجنى في حياته مع
وبرئت ذمته بخلاف حق الله تعالى ولو لم يوص من تبرع به الويل بجزءه ان شاعه وكذا كفارة العين
والقتل اذا تبرع بالأطعام والكسوة يجوز ولا يجوز التبرع إلا اعتنا لما قبله من الزام الوارث بغير رضاه
والصلوة كالصوم استحساناً لكم أهم وتعتبر كل صلاة بصوم يوم هو الصعي ولا يصوم به الأول ولا يسلق
وقال الشافعي رضى الله عنه يصوم عنه لم يروى بن عباس أن امرأته قالت يا رسول الله ان أمي ماتت
وعليها صوم نذراً فأصوم عنها فقال رأيت لو كان على أمك دين ففسيخه أكان يجرى ذلك عنها قالت نعم
قال صومي عن أمك آخره البضارى ومسلم ثم ذكر الرواية وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
أوصت أم لا ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يعلم
عنه روى الساقى عن ابن عباس وعن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال من مات وعليه صوم شهر
فليطعم عنه مكان كل يوم مكاناً قاله القرطبي استدل محمد بن رومان بما جاءه أيضاً ولا يصوم عنه في
حالة الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة قال رحمه الله (وتقسيماً مقدراً بالشرط ولا) أي قضى المسافر

ولا كذلك خلافاً للصوم والصلوة فمما حواه وكتب على الحاجة لكل صلاة نصف صاع لما قدمت لم يلزم عليه من ردت ان مقاتل
القول وبه علامة ذلك هو الجواب الأول وكتب جوابي على الحاجة قال أبو القاسم يقول محمد بن سنان وأصحابه أقول انتهى غاية (قوله
وقال الشافعي يصوم عنه) هذا في القديم وليس المول القديم مذهبه فله غسل كسبه القدية وأشهد على نفسه بالرجوع عنها هكذا اتفق
ذلك عنه أصحابه انتهى غاية وقال الشافعي في الجديد مثل قولنا انتهى بداية (قوله وطعم يوم نذراً) وروى صوم شهر وروى صوم شهرين
يروى ما يزيد وما في مسلم وفي بعضه ان أختي ماتت وروى بالرجوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقال ان أمي ماتت وعليها صوم شهر
وروى عليها خمسة عشر يوماً وروى أنها قالت ان أختي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين ذكر هذه الروايات ابن طهال في شرح البضارى
وكذا الشافعي في قال بن عبد الملك هذا فيه اضطراب عظيم دل على وهم الرواة دون هذا يعتدل الحديث وقال الحسن بن بطال وابن
عباس وأبوهم وقد سألوه بقضائهم على نسخ روايات انتهى غاية (قوله ولم تذكر الوصية الخ) فدل على أنه لا يحتاج إلى الإيصاء انتهى (قوله أنها
أوصت أم لا) وفي بعض الطرق أن دين الله أختي غاية (قوله ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن أحد) قال ابن عبد البر
أما الخلاف فلا جامع من العلماء لا يسلق أحد عن أحد حال حياته ولا بمنزلة هذا الخلاف به قلت فتقوا على أن من صوم عن غيره يسلق
ركعتي الطواف عنه هكذا حكمه ابن حزم في المحلى انتهى غاية (قوله قال القرطبي) أي في شرح الموطأ انتهى غاية (قوله في التذوق) أي مقدراً
بالشرط ولا) أي متابع وهو الترتيب انتهى ع قال في ألفاظه وحسب وجوبه المتتابع فيمن على وابن عمر رضي الله عنهما وعروة بن

قوله قال بعض الناس يعني داود وأهل الظاهر انتهى كما في (قوله من كان عليه قضاء رمضان) رواه ابن المنذر بأصح من أي حرمة انتهى غاية (قوله وما رواه غريبت) أي غامض كروا من أصحاب السنة والرواين ولو ثبت حمل على الاستصحاب انتهى غاية (قوله بخلاف قراءة ابن مسعود) قال أبو القاسم بطلان قراءة ابن مسعود في كثرة الذين خالفوه من عند الأربعة وجميع أهل السنة خلافا للغة فأنهم إن اختلف عنهم كذا في الغاية انتهى (قوله وسارعة إلى إسقاط الواجب) أي وغروها من الخلاف انتهى غاية (قوله ولم يصح حتى أدرك رمضان) بالتسوية لأن الألف والتون المزدتين في غير الصلوات شرط عدم انصرافه العلة وهذا وصفه ما سطر ثمكروا دليله فكانه انتهى بداية (٣٣٦) (قوله ولما لم يلزم) أي ولما لم يلزم القطر أيضا (قوله على الوجه) راجع إلى المرضع وقوله أو النفس راجع إلى

الحاصل انتهى يعني قال القوام لا تقاوى رجعه الله الحامل هي التي في بطنها ولد والمرضع هي التي لها لبن ولا يصح رادخال الثاني آخرهما كما في حاضر وطابق لأن ذلك من الصفقة الثانية لا لحدثة والبصيرين في نحو ذلك من جهات منذهب التحليل يعني التنبس كالزمن وانه يعني ذات حمل وذات رضاع وذات حيض وذات طلاق ومنذهب سيبويه يقول بانسان أو شيء حامل أو حاض وكذا في الباقي فإذا أريد الحدوث يجوز رادخال التحليان يقال - فتمت قالنا وغدا فافهم وفق كتاب الاصلاح عن الفراء يقال هذه امرأته حامل وساملنا كان في بطنها ولد فمن قال حامل قال هذا نعت لا يكون إلا لأوتشومن قال حاملته أنه هي حلت انتهى وقال المرحض في تفسير قوله تعالى يوم تزوجتم أهل

والمرضع بقدر ما ذكر من المستحسن غير وجوب الترتيب أما القضاء فلهذا وجوب الترتيب فلهذا تعالى مستحسن أيام أخر من غير شرط الترتيب وقال بعض الناس يجب الترتيب لقوله عليه الصلاة والسلام من كان عليه قضاء رمضان فليس رملا ولا يقطع له ولما تناقوا ما روى عن ابن جرير أنه عليه الصلاة والسلام قال قضاء رمضان إن شغرتي وإن شانتابع روماء الفارطوى وروى أنه عليه الصلاة والسلام من عن تقطيع قضاء رمضان فقال لو كان على أحد كبرين فقتله فدمهما ودمهين حتى يقتل ما عليه من الدين فقول كان فاضيا بدنه فقلوا ثم يرسل الله فقال قاله أسحق البغوي والتجويد وقال أبو عمر استند حسن ولأن القضاء يمكن الأداء ولا يجب فيه الترتيب حتى ولو أفطر يوما لا يجب عليه إعادة ما أفطر فكذا القضاء وما رواه غير ثابت فأن قيل قرأتها في قضاء رمضان أيام أخر متتابعة تصيب العمل بها كقوله يجب العمل بقراءة ابن مسعود في كثرة الأبيس ثلاثة أيام متباعدة فقلت قرأتها في أيام أخر متباعدة فلا يجوز التخصيص به لأنه نسخ بخلاف قراءة ابن مسعود لأنه مشهور ولكن المصنف أن يقضيه مرتباً متتابعاً بسرعة إلى إسقاط الواجب ولهذا يصح أنه أن لا يؤخره بعد لقوله عليه قال رحمه الله فإن جاء رمضان فقام الأداة على القضاء أي إذا كان عليه قضاء رمضان ولم يقضه حتى جاء رمضان الثاني صام رمضان الثاني لأنه في وقته وهو لا يقبل غيره ثم صام القضاء بعده لأنه وقت القضاء لأنه عليه وقال الشافعي عليه فدية إن أخره بغير عذر ولو أنه عليه الصلاة والسلام قال فدرجل مرض في رمضان فأفطر ثم صم ولم يقضه حتى أدرك رمضان آخر صوم القدي أدركه ثم صوم الذي أفطر فيه ويطعم عن كل يوم مسكناً وبالاطلاق ما لا يؤمن غير قديم زمان ولأن تأخير الأداة من وقته لا يوجب الفدية فتأخرا القضاء وهو مطلق عن الوقت أولى لأن أوجبها وما رواه غير ثابت لأن في سنة رابعهم نافع قال أبو حاتم الرازي كان يكذب بوفيه عمر أيضاً قال فيه كان يبيع الحديث قال رحمه الله (ولما لم يلزم المرضع أن تأخذ على الولاء والقصر) أي لهما الفطر وهو معطوف على قوله في أوّل الفصل لمن تأخر زاد المرض الفطر لما روى عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحليل والمرضع الصوم ولأنهما يلحقهما الحرج بالصوم فبشرع الإفطار في حقهما كالمسافر والمرضع وقال في الحواشي المراد بالمرضع القدر لوجوب الارضاع عليها بالصوم بخلاف الأم فإن الأب يستأجر غيرها وعزها إلى الأخيرة ورتد قول القدرى وغيره إذا خاف أن يفسد ما بينهما أو وهما أن لا يولد للستائر وتوكداً لخلق الحديث ولأن الارضاع واجب على الأم بدانة لاسيما إذا لم يكن لها زوج فلد على استيفار القدرى فصار كالتزويج ولا فدية عليهما وقال الشافعي رحمه الله إذا خافت المرضع على الولد فأطرت فعليها الفدية لا ما أفطرت من لبن لم يرضه الصوم وهو الولد وجب الفدية كلفطرا الشيخ الغافى

كل مرضعة مما أرضعت فإن قلت لم قال مرضعون من مرضع قلت المرضعة هي التي في حال الارضاع فلهذا لم يوجب الفدية على المرضع هي التي من شأنها أن ترضع ولم ينسأ للارضاع في حال وضعها به فقل مرضعة يسد على أن قلت الهول إذا فطرت بمقتضى وقت القدرى المرضع فدية أرضعت من فملا فلهذا من الفدية له (قوله وقال في الحواشي المراد بالمرضع النفس) قال في القدرى في المرضع والمراد من المرضع القدرى لأنها كانت أم الولد والولد أب لا تفسد الأم لأن الصوم واجب عليها والارضاع غير واجب قال شيخنا العلامة رحمه الله ويشي أن يستأجر أن يكون الأب بصور أو أبا غداً والمرضع غيرها أو الولد لا يأخذ مرضعاً غيراً مما ثبتت فدية على أمه الارضاع انتهى (قوله ويرد قول القدرى الخ) وكذا عبارة غير القدرى في نقدان ذلك لا سلام انتهى فتح (قوله ولأن الارضاع واجب الخ) قلت المرضع بالاطلاق يشاغل القدرى والأم والقدرى أمر إذا الشئ هذا ليست للحكم بهما معاً ولهذا أطلق بكراً والولد

يذكر مثل التقدير وفيها انتهى ع (قوله والشيخ الثاني) وفي الخاتمة التي تليها طلبة القضاة والذين غلبت قوتهم انتهى فانه وفي جميع البراهين في تفسيره ان بعض من الادوار لا يرحى عودا فتكون ما له الموت بسبب الهرم انتهى كاي (قوله فكان اجابا) ايضا ولو كان كذلك انقول ابن عباس ليست بتسوية مقدمة لا مما يقال بل اى لعن سباع لا محققا لظاهر القرآن لا مما ثبت في ظلم كانه الله سبحانه منفيات تقدير حرف التاني لا يقتضيه الابعاد السبعة وكما يضر حرف لا في الحق العريضة في التزويل للكرم فانه تختار ذكر يوسف اى اختار وفيه بين الله لكم انضادا روسا ان عيبكم وقال الشاعر

فقلن حين فله ابرح عاصدا • ولو قطعوا راسي اديك واوصالي

اى لا ابرح وقال • تفك تسع مليح حيث بها الشئ تكون • اى لا تفك رواية الائمة اولى وان قوة تعالى وان تصوموا خير لكم ليس نصا في نسخ اجابة لاقتداء الذي هو ظاهر اللفظ اه فتح التقدير (قوله لا تاجر عن الصوم) اى عجز استمر الى الموت اه فتح (قوله) ينبغي ان لا يحب عليه الفدية اى الابداء بالفدية اه فتح كافي في الفاية ولو كان (٣٣٧) الشيخ الهرم والهرم مسافر بن

وإنما القديس يخلط القياس في الشيخ فلا يلحق بخلافه وهذا لأن الشيخ يجب عليه الصوم ثم ينقل
إلى القديس فيجوز عنه ما فعل الطفل لا يجب عليه الصوم وأما يجب على أموهي قد أتت سنة وهو القضاء فلا
يجب عليها غيره وإن القديس كفارتوهي لا يجب عليها لا يفرضه بل لا يجب على المرأة عند البتة
ولو بالجماع فكيف يجب عليها بالآل كل عند وهذا خالف قال رحمه الله (والشيخ الثاني وهو يفدى
لفض) الشيخ الثاني أنظر على خصوصاً قد تم في الحبل والمرح من الصغر وهو وحده يفدى دون غيره
عن نفسه كرهه لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام لا يطيقونه والعرب لم يخف لأن كان
موضعها ظهر كقوله تعالى فدية فتأخذ كروصف لا لأننا وروى عن عطاه أنه سمع ابن عباس يقرأ
وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس ليست بفرضه في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة
فلا يستطيعان أو يصوماً الطعام لكل يوم مسكيناً أو العائز وهو مروي عن علي بن أبي طالب وإن
عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضوا أنه عليهم أجمعين ولم يرو عن أحد منهم خلاف ذلك فكان
اجماعاً وقال مالك لا يجب عليه الفدية وهو القول القديس الثاني واختاره الطحاوي لأنه ما يرض عن الصوم
فأشبهه المريض إذا مات قبل البرء والمسافر إذا مات في حال السفر فصار كالصغير والمجنون وعن سلمة
ابن الأكوع قال لما رأت هذا لا يعطى على الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فكان ابن أربادان يفطر
ويفدى فعل حتى رزنا لا ما أتى بعدها سبها وإنما ذكرنا من إجماع الصحابة ورواية ابن
عباس تقدم على رواية سلمة لأنه لا يخلو ولا يصح للمصلي إلى القياس مع وجود النص والتدليلين في جميع
ما ذكرنا من الأحاديث مثل رمضان ولو كان الشيخ الغالب مسافر أو مات في السفر يعني أن لا يجب عليه
الفدية كغيره من الأصحاب لا يصف غير في التقفيل لا في التغليط قال رحمه الله (والشيوخ غير عند
في رواية بعضي) أي أن يصوم النفل أن يفطر في رواية غير عند وهي رواية عن أبي يوسف لم يروى
مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء
فقلنا لا إلى إذا صام ثم أتى يوماً آخر فقلنا لا رسول الله أهدي إلينا شيء فقال أزيهه فقلنا أصبحت
صائماً ما كل وإذا تصان ولكن أصوم وما مأكلة وصح هذا إذا ذكرنا محمد بن علي الخ و ذكر
الكرخي وأبو بكر أليس له أن يفطر إلا من عند لم يروى عليه السلام قال إذا ذى أحدكم إلى طعام
فليس فإن كان مفترقاً فلا وإن كان صائماً لمصل أي قلدهم قال القرطبي ثبت هذا عنه عليه

(٤٣ - زيلجى أول) فاجازت الفدية عنه ولو وجب عليه كفارة عين أو قتل فلم يجز له أن يكفر بموهوبه شي كذا جاز من الصوم أوله يصح حتى صار شيئا كبيرا لا يجوز إلا الفدية لأن الصوم هنا قبل عن غيره ولا يجوز للمعطي أن الصوم إلا عند الفدية كذا جاز من المال فإن مات ماله في الصوم أو كثر ما جاز من ثلثه هذا ويجوز في الفدية تعلم الإباحة أو كتمان مسيحتين بخلاف صدقة الفطر التي تضمن على الصدقة فيها أو العلم في الفدية أنه فتح (قوله في المتن) ولو خلع فضر عنه فروا به حال الكراهة الله لا خلاف بين أصحابنا في وجوب القضاء إذا أفسد عن قصد أو غير قصد ما عرض الحيف لصاحبه لا تلحق عقوبة فلا شافعي وإنما اختلف الروايات في نفس الإفطار هل يباح أولا ظاهر الرواية لا لا يضر ورواية التي يباح فغيره ثم اختلف المشايخ على ظاهر الرواية هل الشافعية عند أوله قبل أو قبل وقبل صدق الزوال لا لا يضر إلا أن في عدم الفطر بعد عقوبة أحد الولدين حتى لو سبق على رجل بالطلاق الثلاث فيفطر ولا يفطر وقبل أن كان صاحبه الطعم مرضي بمجرد دخوله وإن لم يأكل إلا صاحبه الفطرون كان متأدي ثلثه فطر واعتقادي أن رواة التي أوجه اهـ

(قوله وقيل تكون عندنا) أي في التلوق في العهد دون عهد القنقلة اه غايه (قوله كل يوم يوم) ذكره القزويني في شرح الملوك اه غايه (قوله وعينه) أي عين القنقلة من الطعام أهله شيئا اه (قوله ألا تأكل من الأيوان) أي ألا تأكل من قبضه عقوق الأيوان اه (قوله أوجدها) اه غايه (قوله وكذا إذا حلق عليه بالطلاق بغير) أي في التلوق دون قضاء رمضان اه غايه (قوله لا عن الولوالجي) (قوله وقال الشافعي) قال الكيال وأحسن ما يستدل به الشافعي في ما قبله سابق الحديث السابق في القنقلة استدل به الشافعي على إباحة الاختيار بغيره اه (قوله فقال عليه الصلاة والسلام اقتضوا ما ألج) وجهه على أن ما هو بد خروج عن مقتضاه بعد مو جب بل هو محض فرياد وجب مقتضاه يؤكده هو اقتضاه من قوة تعالى ولا تسلوا أعمالكم كلام المفسرين فيها على أن المراد لا تحيطوا بالطاعات بالكثرة تعالى لا تفعلوا أمورا تكبر فوق همتك إلى أن قال أن تصف أهلكم وكلام ابن عمر رضي الله عنهما طاهر في أن هذا قول العصامة ولا تسلوا بهما معيتهما أو لا تضلوا بهما أو لا تسفوها هو قول ابن عباس وغيره بل شكوا الفراق أو الغيب والكل يقصد أن المراد لا تضلوا بالاطلال أنما جهنم أن يترقب عليها فداء أصلا كما تنهوا عن توجدها غير الإطلال الموجب للقضاء فلا تكون إلا باعتبار المراد لا تضل على منع هذا الإطلال (٣٣٨)

[illegible]

بالمحبة الطر مع الجلب
 القضاء ولهذا اختارها
 لان الاله لا يدل باعتبار
 المرام على سوى ذلك
 والاحاديث المذكورة
 لا تقبل سوى ايجاب القضاء
 الا ما كان من الزيادة في
 رواية الطبراني وهي قوله
 لا تقربوا وهي مع كونها
 منقولة اجماعا لا تقوى قوة
 حديث مسلم المتقدم
 الاستدلال به فان في بعد
 تسليم نبوت الحق فيحصل
 على السبب كذا حديث
 البغاري آتى النبي صلى الله
 عليه وسلم من لسان وابي
 الدرداء فزارهما ان ابدرداء
 فرأى اثم الدرداء استغفرت

فقال لها ما بك قالت أخوك أؤاد يدل على حاجة فيك إلى الطعام فسألته فطعاما فقال كل ما في صامتي قبل
قال ما أكل حتى تأكل فإني كل ما كان البيل ذهب أؤاد فدلنا فيقوم فقال له سلان ثم قام ثم ذهب فيقوم فقال له فإني كل ما كان من أحرار البيل قال
له سلان ثم قال فقلما فقال له سلان أن لم عليك حقا ولو غسلك عليك حقا ولو هلك عليك حقا فاعذ لك في حق حقه فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم فذكر كيف قال فقل صدق سلان وهذا مما استنبهه القائلون بأن الصفة عذر وكذا ما استندوا إليه من أن
جابر قال من رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما فقال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لما أتى بالطعام تبي رجل منهم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أتى قال في ما حقه فقال النبي صلى الله عليه وسلم تكلف أخوك وسع طعاما ثم يقول في صامتي كل يوم يوما
مكة ما كان منهم ما يدل على عدم كون الضرر عواذ لا بعد الصفة أن في إسقاط الواحات ولما منع الحقون كنهها عذلا ولكن
وأما بكر الرازي واستدلاله بما روي عنه صلى الله عليه وسلم أن أؤاد كان طعاما طيبا كان من سطران فإني كل وإن كان صامتا
فصل أي فليدع لهم والله أعلم بهال هذا الحديث وقال بعضهم ثم هو قولي أم لم يثبت لا بقوله في الحديث سلان والحاصل أن
على رواية التي تتطابق الدلالة على بطلان ما استدلاله الشافعي ما يثبت على ما لا يخفى أنه من القدر قوله وقال بعضهم هو قول القريب
ذكر ما استدرج (قوله مكة) زاد الطبراني ولا تعدوا أنه من (قوله أنت أحسنهم) رواه في الحديث عن سعد بن السبابة أنه غاية

(قوله لا في طريقه جعفر بن الزبير وهو معروف) د ثمة القربى في شرح الموطأ اه (قوله وقوله وقوله تعالى في شأنه من ومن شافليكم) ليس مافي الا يقتلهم مافي الحديث اذا لم يفرق الا ما كتبه وفي الحديث يقتلهم اه (قوله ولو بلغ مني أو سلم كذا مسك) أي كل منهما بقية يومه اه ع (قوله بالنسبة) أي السابقين (قوله ولو قبض) أي كل منهما اه ع (قوله في الجنب) قال أبو بكر الرازي يؤمر بالصوم اذا أفاقه وقال الشافعي كذلك لكنه قال لا يجوز ما لا يصد البلوغ ويجوز ما لا يصلا فله وقال مالك لا يزوم حتى يبلغ وذكر أبو جعفر اختلاف من أجله في نفسه والاصح أنه يؤمر به ثم إذا أمر فربما يصوم لفضل عليه وسئل أبو جعفر بضربان عشر سنين على الصوم كما بضرب على الصلاة قال اختلفوا فيه قيل لا يضرب به قال مالك والصحيح أنه بمنزلة الصلاة تضرب به قال الشافعي وأحمد والثوري والبيهق اه كاك قال السروجي رحمه الله في (٣٣٩)

الخبرة المملكتي نسوم
الصبي وهو مولا عليست
بشرعية عند أبي حنيفة
بل ذلك قرن لمسي وقت
قد قبل هذا غير من
الطوائف الثلاث عن الإمام
وتفهم خط محظور ومألم
أي شيء مستند قتلهم
الباطل بل اعتكاف الصبي
ومومه ومولاه وجه
صحيح شرعي لا خلاف
وأجوبه دون أو به ذكره
في الفتاوى وغيرها (قوله
واختلفوا في هذا الأسك)
يعني الأسك في رمضان
بعد ما أفطر اه (قوله حين
كان صومه واجباً) أي وقد
تقدم الحديث عند قوله مع
صوم رمضان اه (قوله
وهي هذا الخلاف كل من
صار أهلاً إلى آخره) قال
الكمال رحمه الله كل من
تحقق بصفة في أشه
النهار أو قارن انشده
وجوده لطوع القهر وتك
الصفة بحيث لو كانت قبله

قبل وجوب انعام الحج والعمرتين وهو قوله تعالى وأتوا الحج والعمرتين قلنا قد أمر الله تعالى بالعمل
الصوم أيضاً بقوله تعالى ثم أتوا السيام إلى الليل من غير فصل بين القرض والفعل وكذا قوله عليه الصلاة
والسلام من نسي وهو صائم فأكمل أو شرب بغير نية صومه فأكمل أو طعمه أو شربه من غير فصل ذكره
في الصحيحين وقوله عليه الصلاة والسلام الآن تطوع عقيب قول الأعرابي هل علي شيء من أجل علي
ما قلنا لأن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً وماروا من الحديث الأول قال القربى فيه لا يصح هذا
الحديث وقال الترمذي في استناقه ما قلنا وكذا الحديث الثاني لا يصح لأن في طريقه جعفر بن الزبير
وهو متروك وثبت صحاح المراتب من الحديث الأول في الإجماع عليه لأن الشارع وإن أمر بما لا يفعل
لم يصير عليه بل اختيار ما قبله ان شافعي وان شافعي لم يفعل وقوله تعالى في شأنه من ومن شافليكم
المتراد من الحديث الثاني يان وقت الشروع فيه لأنه لا يجوز بعد نصف النهار فيكون معناه
من أراد أن يصوم فطوعه ما قبله في نصف النهار ان شافعي فموان شافعي لم يفعل كما قبل من دخل
على السلطان فليتأهب أي من أراد ان يتناول عليه قال رحمه الله ولو بلغ مني أو سلم كذا مسك) يومه
فما قبل الوقت بالنسبة (ولم يقض شيئاً) لأن الصوم عير واجب عليه فيه وقال نفاذاً سلم الكافر يجب
عليه قضاء ذلك اليوم لأن ذلك جزء من الوقت بعد الإسلام كذا قال كذا في حكم الصلاة وينبغي أن
يكون جوازه كذلك في الصبي اذا بلغ ونحن نقول لا يمكن من أداء الصوم بادر الجزء من النهار بخلاف
الصلاة ولأن السبب في الصلاة الجزاء المتصل بالأداء وحديث الأهلية عنه وفي الصوم الجزاء الأول هو
السبب والأهلية مقدمة عنه وقال أبو يوسف إذا أدركت النية وجب عليه ما صوم ذلك اليوم
لا يمكن تحصيله وإن لم يصوم ما وجب عليه ما القضاء قلنا ونحس نقول لأن الصوم لا يتجزأ وجوازه كما
لا يتجزأ أداء أهله فالوجوب منه في أوله فلا يجزأ بخلافه لأن أفاق في بعض النواحي
يجب عليه أن يصوم ذلك اليوم ويجب عليه قضاء ما لم يصوم ويجزأه عن الوجوب نوافقه
لأن غير المستوعب منه كل رضى ولهذا يجب عليه قضاء ما مضى ولو نوى الكافر لم يمسك لم يطوعاً
لا يجوز به عن التطوع لأهل من أهل التطوع في أول النهار بخلاف الصبي الذي بلغ والمرقين أن
يكون في رمضان أو غيره وقيل في غير رمضان يلزمهما بالشروع فيه ثم لا رضى لو أنشده وجب عليه ما
فما قبله واختلفوا في هذا الأسك قيل أنه مستحب لا يجب عليه الأسك وقيل واجب
لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك يوم عاشوراء ومن كان صومه واجباً والصحيح أن الوجوب لا يربط
وعلى هذا انشلاف كل من صار أهلاً للصوم في أشه النهار ولم يكن في أوله كذلك كالحائض اذا طهرت

واستقرت معه وجب عليه الصوم فله يجب عليه الأسك تشبهاً بالحائض والنفاء يطهران بعد الفجر أو معه ما يجوزون يفق والمرض
يقوى والمسافر يقدم بعد الزوال أو قبله بعد الزوال أو لا كل فيجب عليه الصوم كما في الكتاب وكذا لو كان نوى
الفطر ولم يطر حتى تقدم في وقت الثانية وجب عليه نية الصوم والفطر أفطر عدة أو خطاً أو مكرها أو لا كل يوم الشك ثم استأن أه من
رمضان أو أفطر على ظن غروب الشمس أو تضرع بعد الفجر وقيل الأسك مستحب لا واجب لقول أبي حنيفة في الحائض فطهرتها
لا يحسن أن تأكل والناس صيام والصحيح الوجوب لا محذوراً قال قليم وقال في الحائض فتدعو وقول الإمام لا يحسن تعطيل الوجوب
أي لا يحسن بل يقيم وقد صرح به في بعضها فقال في المسافر إذا أطاق هذا الزوال في استقيم أن يأكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم
فبين من أده بعد ما لا يحسن ولا له الموافق للنبيل وهو ما ثبت عن أمير حلى الله عليه وسلم الأسك لمن أكل في يوم عاشوراء

حين كان واجبا ولا يخفى على متأمل فوالله الصابط وقتا كل من شق أو طرد أو نفل من صار صفة في آخره ليشغل من كل
في شهر رمضان عند أن الصوم واجب لا يتناول ما عليه ولا يتصدق المتصدق فيه اه (قوله ولو قوى المسافر الاضطرار) قال
الكامل ثم نية الاضطرار ليست بشرط بل اذا قدم قبل الزوال والاكل وحسب عليه صوم ذلك اليوم توسعا اه (قوله وانما هو مرخص
فقط) قال الكامل رحمه الله (٣٤٠) واعلم ان اباحة الفطر لسائر ايام الصوم هذا اذ اوبلا وما يصح من غير ان

يقض مزمته قبل القبر
أصبح صائما فلا يحل فطره
في ذلك اليوم لكن أو فطر
فيه لا كفارة عليه لان
السبب للبعض من حيث
الصورة وهو السفر فقام
فأورث شبهة وجها تدفع
الكفارة اه (قوله فهذا
أولى) وجهه الأول وهو
أن المرخص وهو السفر فقام
وقت الاضطرار فلا المسئلة
ومع ذلك لم يعم هذا الاضطرار
فلا ن لا يباح هذا الاضطرار
هذه المسئلة والمرخص ليس
بقائم وقت الفطر الطريق
الأولى اه (قوله في المستثنين)
مسئلة المستثنين والمسئلة
المستوعبها (قوله لو جرد
الشبهة وهو الفرق في أوقه)
راجع المسئلة المست
وقوله أو آخره راجع الى
المسئلة المستوعبها
اه (قوله ولا يزال الجعي)
أي العقل ولهذا انبى
بمن هو معصوم من زوال
العقل صلى الله عليه وسلم
على ما سلفناه في باب
الامامة اه فتح (قوله)
ثم لا فرق بين الجنون الاصل
الى آخره) والمراد بالاصل
ما يكون متصلا بالصبيان

والسافر اذا قدم وقال الشافعي لا يجب الا لمن كان أهلا للصوم في أوقه كالفطر عدا أو خطبان تسهر
وهو يظن أن الفطر لم يطلع أو فطر وهو يظن أن الشمس قد غربت فذا الفطر طالع والشمس لم تقرب
لان الاسئلة تشبه بخلاف عن الصوم فلا يجب الا لمن من يجب عليه الاصل الا ترى أن المستثنين
والنساء والمسافر والمرضى لا يجب عليهم الاصل الا اذا كانا هذا ونحن نقول لا اصل أصل
وليس بخلاف عن الصوم وانما لا يجب على من ذكرهم لان المانع من التشبه قد تحقق فيهم كما تحقق
في حق الصوم في حقهم قال رحمه الله (ولو قوى المسافر الاضطرار ثم قدم ونوى الصوم في وقته مع)
أي في وقت النية وهو قبل أن يتصفى النهار لان السفر لنا في أهلية الصوم وجوب أو أذا ما غاب
مرخص فقد فانا زال الصق بالمقيم لا تصدق المرخص ولا فرق في هذا بين أن يكون الصوم فرضا أو نفلا
ولهذا قال معناه لا يمتثلان في الصفة وانما يختلفان في الزوم حتى يلزمه أن ينوي اذا سكن
ذلك في رمضان لا السفر لا في وجوب الصوم الا ترى أنه لو نوى الصوم وهو مسافر في رمضان لا يجوز له
أن يفطر في ذلك اليوم فهذا أولى غير أنه لا يجب عليه الكفارة في المستثنين لوجود الشبهة وهو السفر
في أوقه أو آخره كما بسط الحديث الكاح الفاسق شبهة قال رحمه الله (وقضى بالعمسوى يوم
حدث في بيته) أي قضى اذا قام الصوم بسبب الانعاه لانه نوع مرض لا يزال الجعي ويضعف
القرى فلا ينافي الوجوب والاداء لا يقضى ويباحث في ليلته الا على وجود الصوم فيه اذا تظاهر
أنه يسيى من الليل جلالا للمسلم على الفلاح حتى لو كان معك ابتعاد الاصل في شهر رمضان
أو مسافر اقضه كله لعدم ما يدل على وجود الثانية وان أعى عليه رمضان كله قضاء كله الأول يوم منه
لما قلنا وان كنا لا نجحد في ضمان قضاء كله لعدم النية قال رحمه الله (ويجوز غير جمعة)
أي يقضى اذا طاعة يصحون غير جمعة هو ان يكون جنونه غير مستوعب بشهر رمضان والمتأمل المستوعب
له لا يجب عليه القضاء له بل حقه الحرجي وهو مدفوع وقال مالك يرضه القضاء اعتبارا بالانعاه
والجدة عليه ما ذكرنا من الحرج لاسما اذا تولى عليه من جنون خلافه لانعاه لان استدامته انفرادا
يتم وان كان غير مستوعب يجب عليه القضاء لانه لا يخرج والسبب قد تحقق والاهلية القائمة
فأمكن القول بوجوبه وقال زفر والشافعي لا يجب عليه القضاء لانه قد فرغ على وجوب الاداء وهو
متنقل لعدم الاهلية فكنا ما بين عليه ونحن لانسلم أن القضاء يترب على وجوب الاداء بل يجب
في المنع وجود السبب وجبا اذا لم يجب الا ترى أن التام يجب عليه القضاء وهو مرفوع عنه
النقل في حق الاداء وكذا المسافر يجب عليه القضاء دون الاداء وهذا لان نفس الوجوب في الغنة
بوجود السبب وجوب الاداء ما طال به فلذا وجب عليه لا يطلب بالاداء الا اذا كان قادرا عليه وذلك
بالعقل المميز ونفس الوجوب في الغنة فثبت ان تكون الغنة مصلحة للوجوب وبما أخذ منهم
صالحه الا ترى أنه يجب عليه حقوق العباد اذا وجب عليه من غير شرعه الاداء الى وجود القعدة
فكنا هذا ثم لا فرق بين الجنون الاصل والعرضي وعن محمد أنه فرق بينهما فالحق الاصل بالصبا
واختاره بعض التأخرين • اعلم أن الاعذار اربعة انقسام ما لا يتنقلها كالنوم فلا يسقط بشئ

بلغ مجنوننا ومن العارض هو أن يبلغ مفقاه بين اه كما في الميسر ولو كان جنونا صلبا فانه يحفظ من عجزه من
ليس عليه قضاء لمنه لان ابتداء الخلق بنوعه عليه الاتصاف بغيره الصبي اذا بلغ وروى هشام عن أبي يوسف أنه لا قضاء عليه
في القياس ولكن أحسن فأوجب عليه قضاء ما مضى لان الاصل لا يضاف الى الحاضر فيش من الاحكام فكذلك في الصوم وليس فيه
رواية عن أبي حنيفة واختلف فيه المتأخرون على قس منه والاصح ما ليس عليه قضاء ما مضى وجه قال الشافعي اه كما في
الله والعارض اه أي ومن أنفق الجنون في وقت النفس آخر يوم أو بعد فلا قاله الحاصل وان اخذ به بعد اه فتح

قال الهذلي ثمنا ظاهر الرواية وقال في التاميز هل هو الصريح اه قال في التاميز في البدائع في الجنون العارض اذا اقلق
 آفة او في وسطه او في آخره فمضى جمعه وفي الاصل روى عن أبي حنيفة أسوسى بينهما قال بعض ملخصي الشرح وهكذا روى
 هشام عن أبي يوسف اه قال في الهذلي ومن جن رمضان كلفه بقضه اه قال في الدراية أي قبل غروب الشمس من أول ليلة لاله
 لو كانت في أول ليلة فمن وأصح مجونا في آخر الشهر فمضى صوم الشهر كله بالاتفاق غير يوم ثالث الليلة كروم شمس الأسماع في
 أصوله وفي جميع التوازل اه اذا فاق في أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجونا واستحب الشهر لاختلاف فيه آفة مجازي والقنوي على أنه
 لا يبره القضاء لان الله لا يصام فيها وكذا لو افاق في الجنون وسطه او في آخر يوم من رمضان بعد الزوال كذا في الجنى وقال الحلواني
 للمرحوم قوله كلفه ما يمكنه ابتداء الصوم حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخير من رمضان لا يبره القضاء لان الصوم لا يصح فيه
 كليل هو الصبح كذا في فتاوى طهريان اه ولو اطمع الكافر في دار الحرب وعجز عن وجوب الصوم بعد رمضان لا قضاء له به ولو علم في خلافه
 فالتأخر اه والجواب سواء اه داية (فرع) ذكر في الفقيهين في رمضان ثم افاق في رمضان آخر بعد تسعين بقضى الشهر الذي
 جن فيه والذي افاق فيه ولم يقض ما بينهما من السنين لاستيعابه فيما بينهما اه (قوله لا صوم رمضان ينادى عند مدحون التنية في آخره)
 وكان أبو الحسن الكرخي ينكر هذا المذهب فزعمه ويقول المذهب عند (٣٤١) أن صوم جميع الشهر ينأى بنية
 واحدة كما هو قول مالك

من الصادات لعدم الخرج ولهذا يجب عليه ولاية لاحديبيه وباعتد حقة كالمصا فيسقط
 به جميع الصادات لرفع الخرج عنه وباعتد وقت الصلاة لا وقت الصوم غالبا كالجماعات لا يعتد في
 الصلاة بأن زاد على يوم ليجعل عندنا الصالح لا يجعل عندنا في الصوم لان امتداده
 شهر اندر فلم يكن في يومه صرح والليل على أنه لا يعتد بيلانه لا يأكل ولا يشرب ولو امتد طويلا
 له لم يقطع صلاته من جهة تندر ولا حرج في التواذر وباعتد وقت الصلاة والصوم ولقد اعتد وهو
 الجنون فان امتد فيما أسقطهما والا فلا قال رحمه الله (وبما لك بلانية صوم وفطر) أي يجب
 عليه القضاء ان أسكت في رمضان من الاكل والشرب بلانية صوم ولا فطر وقال زعم لا يجب عليه
 القضاء لان صوم رمضان ينادى عند مدحون التنية في حق الصبح المقيم لان المستحق عليه هو الامساك
 وقد وجد وهذا لا يعتد به بأسه ووصفه في أي وجه أتى به وقع عنه كما ذاب كل المساب من
 الفقير ولما ان المستحق عليه الامساك بجهة العبادة لقوله تعالى وما أحرأوا اليعبدوا المخلصين
 والاختلاس لا يكون مدون التنية وبأنه على ما ذكره فإن تكون البادئ غير فعل العيد وأن تكون
 بغرض اختاره وهذا خلف وفيه التناصب وجدت من نية الفرض على ما مر من قبل وقدرت اختلاف
 تظهر في لزوم القضاء وجوب الكفارة بمعنى لا يبره القضاء ان لم يأكل ولا يشرب عليه الكفارة ان
 كل من شذز لا يصام عنده وعند أبي حنيفة الحكم على من عكسه لا غير صائم وعندهما
 ان كل من شذز زال فكذلك كاله أو حنيفة وان كل من شذز زال لم يجب عليه الكفارة لا فطرت
 به لكان التصيل فصار كغائب الغائب قال رحمه الله (ولو قدم مسافر أو طهرت سائض

فقروا احدا عنده لا يقع به عن الزكاة اه فتح قال في الدراية وقيل تأويله ان يكون الفقير مدونا فنشذك بجهو زادا التصا اليه
 وكتبنا بالتفاق اه (قوله وقدرت اختلاف تظهر في لزوم القضاء وجوب الكفارة) قال في الكافي ثم في وضع المسئلة لمشكال لا اذا ذكرنا فيمن
 أمي عليه بعد ما غربت الشمس من ليلة الأولى من رمضان انه يتبرأ ما شفى يومه أو يعرف من نية الصوم والفطر لا حاجنا امره على
 التنية بما على ظاهره وهذا يصل امره على التنية بما على الظاهر وتأويله ان يكون مسافرا أو مريضا لا يتبرأ شيئا وما ملحق به فلا يصلح
 حلفه على التنية أو بجملة متكا اعتادا لفطر في رمضان وحالته لا يدل على عزم الصوم اه قال الكل رحمه الله عند قوله
 المتروك لم يوفى رمضان كله لا صوما ولا فطرا الى آخره من حق تركيب الكتاب وهو قوله من أين لا قضاء عليه من هذا التأويل
 تكلف مستغنى منه بخلاف من أمي عليه كان لا يحاطد وجوب نسيه حال نفسه بعد الاقاة فينفي الامر فيه على الظاهر من حاله وهو
 وجود التنية الآن يكون متكا يتادالا كل فيبقى بلزوم صومه ذلك اليوم أيضا لان لا يصلح دليلا على قيام التنية أما هنا
 فالحال علقه وجوب القضاء بنفس عدم التنية ابتداء لا أمر وجوب التسلل ولا شاة ادرى بجملة الى أن قال ومن شك أنه كان نوي أم
 لا يمكن ان يصاب هذه المسئلة بالبناء على ظاهره كذا كرهه اه (قوله فصار كغائب الغائب) أي خاضرا لا كل قبل الزوال اه
 كأي وذلك لان الامساك قبل الزوال كان فرضية ان يصير صوما لا كل فورت هذا الامكان عترة تفورت الاصل كما في الغيب فان
 المتصوم عنه كايضن الغائب الاول تفورت الاصل بغيره غائب الغائب بنفوت ما كان لا لانه لا جاز ان بغيره الثاني بسبب

[illegible]

أن الشمس إلى آخره يرى
 على البناء للفعول من
 الرأي بمعنى الفن لا الرؤية
 بمعنى اليقين كقوله
 • رأيت خلفه أكبر كل شيء •
 أي علمه ولو صبح منه
 للفاعل من أذابه المفعول
 لم يتبع في القياس لكن لم
 يسمع منه إلا مبتدأ للفعول
 حال

وكت أرى زيدا يكلم قيل سيدا
لذا تمعبد القفا والهمانم
فأريت بعد في أطننت أى
فقم الى التلن اه فتح (قوله
ماجانفا) أى ماجانبا
وما تمعدا من الجفوه هو
المسل والمراد هنا ما تمعدا
فى هذا التركيب معصية اه
كاكى (قوله ولوشك فى

أوتصرنطه ليلا والفجر طالع أو أطر كذلك والشمس حبة أسك وموقضى ولم يكثر كما كره عدا
بعدا كره ناسيا وانما هو مجنونة وطشا) يعنى هؤلاء كلهم يجب عليهم الأسك في بقية النهار تسهل ويجب
عليهم قضاء ذلك اليوم ولا يجب عليهم الكفارة كالإيجاب على من أكل ناسيا ثم أكل عدا وكلاهما يجب على
نفسه ومجنونة وطشا أما وجوب الأسك عليهم في بقية النهار فقد قلنا بأنه فلا يجب عدمه من غير من
الاحكام فنقول أما إذا تصر وهو نفل أمليل هذا الفجر طالع فلا يجب عليه القضاء ثم ممنوعون عليه
بالمثل كافي المرض والسافر ولا يجب الكفارة عليه لقصور الجناية لعدم قصد هذا إذا تبين أما كل
بعض طالع الفجر وإن لم يتبين شئ لا يجب عليه القضاء إلا الأصل هو الجبل فلا يخرج الجبل والشك ولو شك في
طول الفجر فالأصل أن يتراكم راعن الحرم ولو أكل قصومه تلهما ثم يتبين أما كل بعض طالع الفجر
لما قلنا وروى عن أبي حنيفة أنه ما سالا كل مع الشك إذا كان يصبر عليه أو كانت السنة مقصورة
أو متعمدة أو كان في مكان لا يتبين فيه الفجر لقصره عليه الصلاة والسلام عدم ما يركب إلى ما لا يركب وإن
غلب على ظنه أن الفجر قد طلع فلا يأكل لأن غلبة الظن تجعل عمل اليقين وإن أكل ينظر فإن لم يتبين
شئ قبل قبضه احتياطا وعلى ظاهره وإلا فلا قضاء عليه لأن اليقين لا يزال الإجماله ولو ظهر أما كل
والفجر طالع يجب عليه القضاء لما قلنا ولا كفارة عليه لأنه يوجب الأمر على الأصل فلم تكن الجناية وأما
إذا أصر وهو يرى أن الشمس قد غربت فظاهره في التقريب فعليه القضاء المذكورنا وفيه قول عمر
ما تحاشوا الأثم وقضاء يوم عليا يبر وإن لم يتبين شئ فلا قضاء عليه وكذا إذا كان في أكبر ما يبر أنها
غربت حتى لا يجب عليه القضاء لم يتبين شئ وإن تبين أما كل قبل الغروب يجب عليه القضاء دون
الكفارة لأن غلبة الظن كالجبن فصار كأنه رأى ما غربت ولو شك في الغروب فإن لم يتبين شئ
فصله القضاء في الكفارة روايتان وإن تبين أما كل قبل الغروب يجب عليه الكفارة وإن غلب
على ظنه أن الشمس لم تعرب فأكل فعليه القضاء والكفارة إذا لم يتبين شئ أو تبين أما كل قبل الغروب

الغروب) لا يصلح للقطر لأن الأصل هو النهار ولولا كل قطعه لكانت على الأصل
 اه هداية (قوله وفي الكفارة روايتان) أي وعشرات العقبة أوجه عز وميلان الثالث حال غلبة نون الغروب شبهة بالآلة
 لا ختمه في حال الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهوي لا تنطأ العيوب اه فتح (قوله وان تبيها) أي كل قبل الغروب فيجب
 عليه الكفارة قال الكمال رحمه الله لأعلم فيه خلافا لوجه ما أعلم وهو التقيد كرمه ولو لم يكن كما قاله بنيتي ان يجب
 الكفارة اه وهذا عبارة الهداية بنهاها ولو كان كما هو بين انما لا تغرب بنيتي ان يجب الكفارة نظر السامع هو
 النهار في غايته قال في الدراية في آخر باب الاستكشاف من السنان يقول عند الانقضاء اللهم لك معتكب امست وعليك
 توكلت وعلى رزقك أنظررت وصومك العدمين شهر رمضان فبث فاعترى ما قصمت وما أنوت اه (قوله أو تبيها) أي كل قبل
 الغروب الى آخره) أي لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه الكبرياء وأوردوا شهادتان غرت وإثبات أن لا فطر ثم بين عدم
 الغروب لا كفارة مع ان تعارضهما ماوجب الشك أصح بفتح الشك فان الشهادة بعدمه على التي بقيت الشهادة والغروب بلا معارض
 فيوجب قلته وفي النفس من شئ يظهر بأدنى تأمل اه فتح قوله بلا معارض حتى إذا شهدت ولو كنتا في طلوع الغمر فافط

ثم ظهر انهم قد كان ظلم القبر عليه التمسك بالكفارة بالاتفاق لهذا المعنى اه دابة (قوله اعلم ان التمسك مستحب) قال في الغاية
 ولا خلاف في استحبابه اه (قوله وقيل سنة) نص عليه في البدائع ونفقة اه غايه (قوله خان في الصور) ركة (قيل المراد بالركة
 حصول التقوى) على صوم القدر دليل على روى عنه صلى الله عليه وسلم استعينا بانه في التمسك على قيام الليل واما كل الصور على صيام
 النهار او المراد بانه الثواب لاستقامته في الرسل قال صلى الله عليه وسلم فرق بين صوما وصوما اهل الكتاب كافة الصوم الصور
 ولا منافاة فيمكن المراد بالركة كل من الامرين والصوم ما ياتي في كل الصوم وهو السدس الاخيرين الليل وقوة في التمسك هو على
 حذف مضاف تقديره في كل الصور ركة بتأني على منبسطه بضم السين جمع صرنا فاعلى ففعلوه هو الاعرف في الرواية فهو باسم
 لا اقول في الصبر كل وضوء القبر ما يتوضو به وقيل يتعين بالضم لان الركة وتبيل الثواب إنما يحصل بالفعل لا بنفس الما قول اه
 فتح القدر (قوله رواه الجماعة) أي الا اذا دعي أنس اه (قوله لا تزال الناس يضربون على الفطر متفق عليه) وفيه دليل على
 الرد على الشيعة الذين يؤخرون الفطر الى ظهور النسيم لانهم اذا آخروه كان (٣٤٣) على خلاف السنة اه غايه

وان تبيين انما كل القليل فلا يخفى عليه في جميع ما ذكرناه ثم اعلم ان التمسك مستحب وقيل مستقوله
 عليه الصلاة والسلام تسهر وان في الصور ركة روى الجماعة وقال عليه الصلاة والسلام ان
 فضل ما بين ميمانا وميلا اهل الكتاب كافة الصوم وروى الصور روى الجماعة الا الضري وان
 ما به والتخصيص في التاخير وفي الفطر الجليل ما روى ابو ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 لا تزال امتي يضرب ما آخر الصور وهو الفطر رواء احمد وعن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا تزال الناس يضربون على الفطر متفق عليه وفي أنس اه عليه الصلاة والسلام كان
 يفطر على رطلين قبل أن يضي فأن تكثر رطلات فخرات فلم تكن غرات حاسحات من ما عرواه
 احمد وادوداود والترمذي وأما عدم وجوب الكفارة على من أكل عدا بعد ما كلفه ما سفلان الاشياء
 استدلال دليل وهو القياس فتتحقق الشبهة ولا فرق في ذلك بين أن سفلها الحديث وعمله وأولان الشبهة
 في الجبل فلا تتفق في العلم كوط الما لجر به الا من حيث لا يجب الحد كذا في كذا وكذا الواجب
 ناسيا ثم أكل أو جامع عدا وعلى هذا في روى من النهار وأصبح ما انقضى الاقامة فأكل لا كفارة
 عليه وروى عن أبي حنيفة انما بلغه الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام من سى وهو صائم
 فأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه أنه يجب عليه الكفارة وكذا عنهما لان الحديث
 صحيح وليس شاذ حتى يصح تركه والظاهر الا في قيام الشبهة فالحكمة ولهذا قال أبو حنيفة فولا
 هذا الحديث قلقت بفطره بالاكل ناسيا وهذا دليل على قوته ما عني قوته الحديث وقوة القياس وعلى
 هذا الوجه الثاني ثم أقام عمدا لا يجب عليه الكفارة لانه مفصل من معنى ويعود الى الجوف عادة
 فيتم شبهة حكمية ولوا حصر قل أن ذلك يفطره فأكل متمدا فعليه القضاء والكفارة لان العلم
 يستند الى دليل شرعي الا اذا افتاد فيه ذلك لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث وهو قوله
 عليه الصلاة والسلام أفطر الحاجم والمحجوم فأفطر متمدا فكذلك عدا محمد لان قول الرسول أقوى من
 فتوى الملقى فأولى أن يكون شبهة وعن أبي يوسف خلاف فلا بد على العالي الاقديا لعقها لعدم
 الانتهاء في حقه الى معرفة الاحاديث ولوعرف تأويله تصح عليه الكفارة لانتهاء الشبهة وقول الاورابي

(قوله وهو القياس) أي لان
 القياس يقتضي ان لا يلقى
 صائما بأكله عند التيسار
 اه (قوله ان يلقه الحديث
 وعلمه) أي علم معنى
 الحديث وهو انه لا يفطره
 الاكل ناسيا اه كما
 (قوله كيف كان) قلنا
 في قيام شبهة الملك الثابتة
 بقوله صلى الله عليه وسلم
 أنت وما لك لا يسبك فانما
 ثابتة ببين هذا الجليل
 وان قام الليل الرابع على
 تبيان للمكين اه فتح قوله
 والظاهر الاول) أي من
 الرواية قال في الكافي وان
 بلغه الحديث وعلمه
 فكذلك في ظاهر الرواية
 عن أبي حنيفة اه وفي
 فتاوى فائضان وهو الصحيح
 لان خبرا واحدا لا يوجب

علم اليقين بل يوجب العمل بحسب الظن بالرواية اه كما في (قوله لقيام الشبهة) أي وهي ان الشئ لا يلقى مع منافيه اه
 وأضاف الى القياس ولا تتفق هذه الشبهة بالعلم لان خبر الواحد لا يوجب العمل وانما وجب العمل فلا تتفق به الشبهة كافي
 (قوله لان الفطر لم يستند الى دليل الى آخره) قال في القواعد لان انعدام الركن وصول الشئ الى ما حقه بقوله عليه الصلاة والسلام
 الفطر عدا دخل أو قضاء الشئ وتولم وحديثي منهما ما صورته ولا معنى وحكم الاستقناء انما تصح بخلاف القياس اه (قوله الا
 اذا افتاد فيه ذلك) أي من الخاتبة قال الجوهري بشرط ان يكون الملقى عن تزعمه للفتوى ويعتمد على فتوا في الدنوا
 معتبر بغيره هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وابن رستم عن محمد بن بشر بن الوليد عن أبي يوسف ونصير فتوى الملقى شبهة ولا يسه
 ظاهر الحديث اه كما في (قوله لعدم الانتهاء في حقه الى معرفة الاحاديث) أي لو ازان أن يكون مصر فاعين ظاهره أو منسرة
 اه كافي (قوله وقول الاورابي) أي بانه يفطر اه فتح وليس كقول مالك في التيسار لان خلافه إنما اعتبر ولو انقضى القياس اه
 كما في المعنى

(قوله الخلفته القياس) أي مع فرض علم الأصل كونه الحديث غير ظاهر اه فتح (قوة والقبلة والصلح) قال الكلبي رحمه الله
 ولويس أوبل أمر أنه شبهوا وناجها ولم يزل يظن أنهما ظفرا كل عدا كان عليه الكفارة إلا أن تأول حديثا واستقى فقبها فافطر
 فلا كفارة عليه وإن أخذ العقبة ولم يثبت الحديث لأن ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة كدافي البدائع وقيل لو دهن شارب
 غنم إنما ظفرا كل عدا فقبله الكفار وإن استقى فقبها أو تأول حديثا المقلنا يعني ما ذكره من اعتدال يظن أنهما ظفرا كل عدا
 من قوله فقبله الكفارة وإن استقى فقبها أو تأول حديثا لا يندفع فتوى القبول وتأويله الحديث هنا لأن هذا لا يشبه على من
 لم يثبت من نفسه ولا يفتي على أحد أن ليس المراد من الرواية تيقن ظفر الصائم حقيقة لا فطره بل يصير شبهة اه (قوة وقال
 زفر والشاق لا يصدم صومهما) وهو رواية عن أبي حنيفة أيضا ذكرها في خزانة الاكل اه غايه (قوة وهما لذران) أي جاع
 النائمة والجئونة اه (قوة (٣٤٤) والجئونة يحن بجبهة إلى آخره) قال ثعلبي في غريبه صبرن الكسر صحته

لا يورث شبهة لخالفته القياس وتأويله منسوخ أو كانا افتقارا إلى الناس فلا يصل لهما أمر الصائم
 والقبلة والصلح والمائنة حكما لحلمتني لا تقط الكفارة إلا إذا أتاه فنه وأواعتب أناسا
 فأفطر بصدمتهما نذرهما الكفارة كجاءا كان لا تقط النسيئة وقول الطاهرية لا يورث شبهة وقيل
 هي كاطيلة وعلى الأول عامة لما لا يخفى وأما النائمة والجئونة فاجزأهما فلو جازما في الصوم وهو
 الجماع فلا كل يصدق فليس باصا ولو جازما فلو جازما في الصوم وهو الجماع فلا كل يصدق فليس باصا ولو جازما
 والشاق لا يصدم صومهما إنما الجماع اعتبارا بالناسي إذ عذرهما بالغ من عذر لو جازما في الصوم وهو
 دونهما ونحن نقول التيسان يطيب وجودهما لذران فلا يمكن إلحاقهما به ثم تصوير هذه المسئلة
 في النائمة طاهر وصورتها في الحصة أنها لو تروى الصوم ثم جئت بالتهار وهي صائمة فطعمها لسان وسكى
 عن أبي حنيفة الخواري رحمه الله أنه قال لقرأت على محمد بن المسئلة فقلت كيف تكون صائفة
 وهي مجنونة فقلت ليدع هذا فله اشتري في الأرض ومنهم من قال كانت في الأصل وهي مجنونة أي
 مكرهة فظن الناسخ أنهم الحصة ولهذا قال محمد رحمه الله عن هذا فله اشتري في الأرض وهو مجنونة أي
 عسى برأيه أنه قال قلت لمحمد أهذه الحصة قال لا بل الجئونة فقلت لا أعلمها يجزأ فقال بل قال
 كيف وقد سلتها بالكان دعواها الجئونة يعني مجزئة نصف لفظا صحيح حكما وعن محمد بن أبي ناسيا
 أو شرب فخذ كرقطع الشرب أو التي القمة أو جامع ناسيا فزعه ليعال عبد الله كرا أو طلع القمر وهو
 يهاجمها منزع مع الظلوع صومه تام وقال زفر يقطر موعليه الكفارة في فصل الجماع لأنه في حالة
 لزوم صائر لا كل والجماجم وهذا سبق على قاعدة أنه عدا لا يشترط التمكن كأنه احتلف لا يلبس
 هذا الثوب وهو لابس أو أخواتها فزعه ليعال بحث على قوله وقال أبو يوسف يفسد صومه في الجماع
 خاصة لأن الزرع نفسه جاع لو جازما فله الفرج وجها ذكره محمد أن الزرع ترك الفعل
 فلا نافي للصوم لأن فعله الجماع وقد تركه بالزرع وكذا لا كل والشرب تركه بالقطع فلا يقطر قال
 رحمه الله

وأجبرت فلانا فحرته جبرا
 في الأول ولجبارا في الثاني
 فهو مجبور من جبره ويجبر
 من أجبر اه وقال في
 المقرب جبره معنى أجبره
 لغة ضحيفة ولما قل
 استعمال الجبر بمعنى الجبر
 واستصعب وضع الجئونة
 موضع المجنونة في كتاب
 الصوم من إجماع الصغير
 (قوله وعن محمد بن أبي
 ناسيا إلى آخره) قال الكلبي
 رحمه الله في أوائل باب
 ما يوجب القضاء والكفارة
 ولو جازما بالجماجم ناسيا فذكر
 أن نزع من ساعته لم يفسد
 وأن دمل على ذلك حتى أزل
 فقبله القضاء ثم قيل
 لا كفارة وقيل هذا أقام
 يحرك نفسه بعد التذكر
 حتى أزل فإن حرك نفسه
 بعد فعله كالزراع ثم ادخل

فصل من در صوم يوم الصراطر وقضى وقال زفر والشاق لا يلزمه القضاء ولا يصح التذرية
 لأحد من علمه وصية لورود النبي عن الصوم في هذا الأيام ولما أعذر به ومشرع فبصم والنهي

ولو جامع تامددا قبل الفجر ففطم وجب أن يزعم في الحال قال حركته نفسه فهو على هذا تقدير ما قالوا أو لم ثم قال لهما أن لا ينافي
 جعلت فانت طالبي أو من زعم أول لم يبرك حتى أزل لا تطلق ولا تفتق وإن حركته نفسه طفت وعققت ويصير مباحا لمحركه
 الثانية يجب العقد لا مولا ولا حليما اه
فصل (قوله لورود النبي عن الصوم إلى آخره) قال العلامة كمال الدين في الفتح حذوق في الهبة لورود النبي عن
 صوم هذه الأيام وفي بعض النسخ عن صوم يوم الصراطر وهو الانسب موضع المسئلة فله قال الله على صوم يوم الصراطر واسم الإشارة في المسئلة
 الانري مشاربه اليعمه وفي الدهن يناس على شهره الأيام التي عن صيامها وهي أيام التشريق والعيدين ويناسب السبعة الأولى
 الاستدلال في الصعيدين عن أبي حنيفة الخديجي رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الاضحية وصيام يوم الفطر وفي نقل لهما
 معجته يقول لا يصح الأسامي يومين يوم الاضحية ويوم الفطر من رمضان ويناسب السبعة الأخرى الاستدلال بمسألة في من قوله صلى الله
 عليه وسلم لا تصوموا في هذه الأيام إلى آخره اه

(قوله والهي عال يتصور لا يكون الى اخره) هي فكيف يستقيم ان يجعل الهي غنه غير مشروع بحكم الهي بعدما كان مشروطا به بيبين ان الهي غير النسخ فليس تصرف في المشروع والارتفاع والانهاء وبعدهم فعل المبدأ باعتبار انهم يمشرون بالامتناع عن التصرف والهي من الكفر من فعل ما هو مشروع في الوقت فحق الحاصل على ما كان قبل الهي مع منعه وبصرفه حراما وقد وجد النسخ والهي كصوم يوم عاشوراء تمتنع وهو موقوف به اه غايه (قوله لا اداء بالتزيمه) أي كالموجبة لا توقي الوقت المكروه والهي تلاه انه اه غايه (قوله ناصا) قال في الكافي كي قاله على ان اعتق هذا الرقة وهي مما عارض من نذر باعتقلا وان كان لا تادى شي من الواجب منها اه (قوله يكون نذرا) أي لا غير (قوله في هذه السور الثلاث) أي بالاجماع اه كافي (قوله يكون جينا) أي بالاجماع اه كافي (قوله وان نوى البين) أي لم يضر بالانذار اه (قوله ان السند في حقيقة البين مجاز) أي حتى لا يتوقف الاول على التيقن توقف الثاني اه هداية (قوله والجواز يتعين بنيته) أي فيازم الكفارة بالانذار دون القصد اه غايه (قوله وعندئذ يمتنع حقيقة) لقونها ان الجمع بين الحقيقة والجواز متنع فلذا اضطر بزمه القضاء دون الكفارة اه غايه (قوله ولهما ما لا يتلفين (٣٤٥) البهتين) أي بآثار ان يجمعا اه كافي والجواز ان الكفارة

لا ينافي المشروع لان موجبا لانه والهي عال يتصور ولا يكون حقيقة تصور وهو مشروط فكون مشروع ضرورة والهي لغرض وهو ترك الاجابة عن الله تعالى لا ينافي المشروع ومعه من نذر ولكه يفتقر احتراز عن المعصية ثم يقتضي اسقاطا واجبا عن نذره وان حاصفه يخرج عن العهدة لا اداءه كالتزيمه فاقصا لكان الهي قال درجته الله (وان نوى عينا كفر ايضا) أي مع القضاء يجب كفارة زرع لانهما مضاف عليهما اذا اطر موجبهما الكفارة والبين والقضاء انذر وهذا السند على ستة اوجه ان لم يوشأ اذ نوى النذر لا غير اه نوى ان لا يكون عينا يكون نذرا في هذا السور الثلاث لانه نذر بصيغته فيصرف اليه عدلا لا يوافقا وعدت بنيته قل نوى البين ونوى ان لا يكون نذرا يكون عينا لان البين محتمل كلامه لان النذر ايجاب البياح وهو البين لانه موجب البير وقديعه عز عنه ونفى قدره وان نواه ما يجب ما يكون نذرا ويصاحبه اذ هي حقيقة ومعه وعذابي يوسف يكون نذرا لا غير وان نوى البين يكون ايضا نذرا ويصاحبه ما عليه وعنده يكون عينا لا غير فان السند حقيقة والبين مجاز فلا ينتظم مع اللفظ واحدا مجازا يتعين بنيته وعندئذ يمتنع الرجوع الحقيقة ولهما املاتاني بين البهتين لان النذر ايجاب البياح فاستدعي محرم ضمنوه من القوة فعلى لم يجرهما اهل اهك ثم قال قدر من الله لكم تحلة اعماءكم فكان نذرا بصيغته عينا وجبه كشر ما اقر بعق بصعته صيرم يوجب حن اذ انا في عن الكفارة ابراء او نقول لانها يقتضيان الوجوب اما السند فظاهر واما البين فلا له موجب البير لان النذر يقتضيه لعنه لا مشروع له والبين يقتضيه لعنه ولا يلزم هنا شريطة اسم الله تعالى فجميعا بينهما عملا بالبلدين كاجساين حتى التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض وكاجساين حتى الفسخ والبيع في الاقالة فلذا جاز ذلك مع اختلاف الحكم في تخافه اولى ان يجوز وهذا لا ينافي فيه كثر من ان يكون واجبا للصوم واجبا للصوم وذلك لا يمنع كمن حلف بصلين الصلوات المفروضة او لطيفين او بغيره يكون كل واحد من الجهتين مؤكدا لا غير فلا تاني

بهذا اللفظ وهو حق على كذا جهة البين وجبة السند اه فتح (قوله يقتضيان الوجوب) أي وجوب ما انطق به اه (قوله تسلا يلزم حركه اسم الله) أي ما لحظت فالتنذر يلزمه الوفاء بالندرجاته تعالى قال السرخسي وكان اللفظ لكل واحد منهما لان يكون حقيقة لاحدهما مجازا لاخر فكان بمنزلة اللفظ العام الا ان عند الاطلاق يحصل على النذر لظية الاستعمال فيه وهذا يشير الى اعمس فيسيل الالفاظ المشككة تكون واحدا الا انه في البعض اصدق كالبياض في الثلج

(٤٤ - زبلي اول) والعاج اصدق من الثوب وفي التعرير لانه من باب العمل بعوم اللفظ لانه باب الجمع بين الحقيقة والحرام كالمطلوب لا يمنع قلعه في داره لان فعلها كما اوامرها بحيث (قلت) المراجعة قدر مشرك بين الصور كلها وهو الحصول فيها وهذا كل واحد مراد وعند الاطلاق لا يصرف الى البين وفي المقص عليها يصرف عند الاطلاق الى القيد المشترك فلم تكن مثلها ووجه آخر ان ذلك عمل بلفظين لان قوله عمن على كذا نذر فيكون ايجابا للقضاء والكفارة موجب النذر والبين المذكورين في لفظه كترك شمس الاثمة السرخسي في البسوط والخلل في جميعه اذ لا لام تستعمل القسم قال الناصر

• فبيق على الايام يوجد • اه سروجه (قوله جعنا بينهما) أي لا خلافه في الالجاب اه كافي بالحق (قوله والمعاوضة في الهبة بشرط العوض) يعني جعل هبة في الايتام حفظ الهبة وبعائها لانها حلالا للمعاوضة فاعتبرت الاحكام الثلاثة لمصلحة التبرع وهي اشتراط التقاض والبطان بالنبوع وعدم جواز تصرف المأذون فيها واعتبرت جهة المعاوضة في الاحكام الثلاثة وهي خيل الرؤية وخيل الربا لمصلحة واستحقاق الشفعة على ماسايق ان شاء الله تعالى كذا في اخباره اه كافي (قوله وكاجساين حتى الفسخ الى اخره) أي ظن الفسخ حتى المتعادلين بصفته يباح في حق الثالث جعده اه كافي (قوله كن حله لمصلين الصلوات المفروضة)

في الوقت نفسه أداؤه لها ونسبها على وجه القضاء على وجوب عبادة الكفار بعبادة الرحمن وبشره ولا يسمى هذا بعبادة قابل هو على الدليلين اهـ كذا في المتن (قوله ولو نذر صوم هذه السنة الى آخره) انما هو اشارة الى أن اداءه أو اداءه ان يقول صوم يوم فري على سنة الله وكذا اذا اراد ان يقول كلاما فري على سنة الله النذر لانه لا نذر كالبذر كالطلاق ولو كانت المرأة فاته فقتل مع هذا الايام أيام حبسها لان تلك السنة قد تلحق بالحبس فصح الابطال ويمكن أن يجري فيه خلاف فلو كانه منصوص عنه في قولها أن أسروم غدا فوافق حبسها لاقتضى وعند أي سوف تقضى لانها لم تقضى على يوم حبسها بل الامل غير ما تنق عروس من المانع فلا يقدح في صحة الابطال بالحدود يقتضى وكذا اذا نذرت صوم القنودى عاشق بخلاف ما لو قالت يوم حبسنى لاقضاء علمت صومته لاضايقته الى غير ذلك فصار كالاقتضاء الى الابل ثم عبارة الكتاب بتقدير الوجوب بل يعرف وقوله في النهاية الافضل فري على لومها تخرج عن العهدة ناهل بل الفطرواجب لاستلزام صومها للعصية وتبطل المستغنى بتقدم الفطرها فان صلها ثم ولا قضاء عليه لامادها كما التزامها فتمسك فلهذا الالتزام واجب آخر وهو لزوم الفطر تركه ففعل الله اهـ فتح القدير (قوله وهذا هو) فيه نظر لان كلامه في (٣٤٦)

بمحمد رحمه الله فين تدان
 يصوم هذا الشهر وقد
 مضى بعضه أنه ياترمصوم
 يتيته فكذا هذا هو اعلم اه
 لا يحتاج الى ما له صاحب
 الفاية من اجل المذكور
 فان وضع مسئة الكتاب
 على ذلك ثبت قال افطر
 اماماني فله بمقتضى تقدم
 التذرع عليها والا لا يتصور
 الافطار اه كذا مقتضى
 من خط شعبي العلامة
 أمنع اقب وجوده هو الشيخ
 صلاح الدين الطرابلسي
 (قوله فيكون نذواها
 الى آخره) قال الكال رحمه
 الله وهذا سهو بل المسئلة
 كما هي في الفاية منقولة في
 الخلاصة وفي فتاوى

ولايضا بعد ذلك اختلاف القضاء والكفارة عند عدم الوفاة بل لانها حكم آخر سوى الموجب الاصل
اذ الموجب الاصل هو لزوم الواجب فلا تنافي بينهما فيه قال رحمه الله (ولو بدرو صوم هذه السنة أخطأ
أمامه بنية وهي وما عدوا بألم للشرق وقضاها) لان التذنب بالسنة المعتذر بهذه الايام لانها لا تخلو
عنها وقال في العامة هذا محمول على ما اذا بدى قبل عباد الضطر اما اذا قال في سؤال الله على صوم هذه السنة
لا يزمه قضاء يوم الطر وكذا قال بعد أيام للشرق لا يزمه قضاء سوى العدين وأيام للشرق في بل يزمه
صيام ما بقي من السنة هنا قاسه وهذا هو لان قوله هذه السنة عبارة عن اثنى عشر شهرا من وقت النذر
الى وقت الدبر وهذا لا تخلو عن هذا الايام فلا يحتاج الى اهل فيكون مبدرا بها وكذا اذا لم ينع السنة
لكن بشرط التتابع لان السنة المتابعة لا ترمى عنها لكن يقضى في هذا الفصل موصولة بتحقيق التتابع
بشدة الاحكام بخلاف الفصل الاول وهو اذا نذر سنة متعينة لا تس بترتيب وانخلو مقبول وكرر رمضان
ولهذا لا يعد اذا أخطأ يوما وفي الثاني بعيد لفقدها بشرط واصل هذه الايام بان لا يذاه كما التزمه
ويتأني في الفصلين خلافا لغيره والشافعي ولفينا الوجه فيه ولزم بشرط التتابع لا يميز بصوم
هذه الايام وبقيت خمسة وثلاثين يوما والانه السنة المنكرو من غير ترتيب باسم الايام معدودة قدر السنة
فلا تدخل في النذر هذه الايام ولا شهر رمضان بل يزمه من غير هذا السنة ما اذا اداها في هذه السنة
فقد أضافها بقصة فلا يجر به عن الكمال وشهر رمضان لا يكون الا عن رمضان فيجب عليه قضاء قدر
بخلاف الفصلين الاولين لان رمضان داخل في النذر لم ينع التزامه بالنذر لان صومه مستقيم عليه
بجهة أخرى فيكون جازما في رمضان في الفصلين الاولين بالنذر احد عشر شهرا وفي الفصل الثالث اثنى عشر
شهرا الصمد دخول رمضان فيه ولو رمى جئنا أودرا أو عينا لودا فعلى ما تقدم من الوجوه الستة
بالاختلاف الواقع بها قال رحمه الله (ولا قضاء ما شرع فيها من أخطأ) أي اذا نذر شرع في الصوم في هذه

فأخضعنا في هذه السنة وهذا الشهر ولان كل سنة معينة عريسة عبارة عن مئة مئة سنة لها مبدأ ومختتم
أما من عند العرب بمبدؤها الحرم وأحرها ذواجبة فلذا قال عبد فاعا عتيد الاشارة الى ان هوقية الحقيقة كلامه انه نذر بالمتابعة
الى آخر ذواجبة والمتابعة الى مبدؤها الحرم الى وقت التكلم فيلقو حق الماصي كما يلقو قوله على صوم أمس وهذا فرع
يناسب هذا لوقال الله على صوم أمس اليوم أو اليوم أمس ثم صوم اليوم ولوقال غدا هذا اليوم أو هذا اليوم غدا لزمه صوم أول
الوقتين فغدا هو اليوم أو اليوم أمس ولوقال الشهر وجبت بقية الشهر الذي هو فيه لانه ذكر الشهر معرا فابصرف الى المعهود
بالخروج وان توى شهره فهو على ماوى لا يمتد كلامه ذكر في التبيين وفيه تأييد في الفاء أيضا ولوقال صوم يومين في هذا
اليوم ليس عليه الا صوم يومه بخلاف عشر جبات في هذه السنة على ما سجد ذكر في الجمع ان شاعا قال اه (قوله وكذا في اليمين
السنة الى آخره) أي يطر ويقتضى ان اليمين السنة بل تكرها ولكن وصفها بالتابع فقال تعالى ان اصوم سنة متتابعة فهو
كالوحي السنة بقوله الله على ان اصوم هذه السنة (قوله ولو لم يشترط التابع) أي في غير اليمين بان قال تعالى صوم سنة فطليه صوم
سنة بالاله اه فتح (قوله ويقتضى خمسة وثلاثين) أي ثلاثين لرمضان ويوم العيد وأيام التشريق وهل يجب وصلها بجماع
فيل نعم قال المستفي في التبيين هذا غلط بل ينبغي ان يميز اه فتح

(قوله وعن أبي بصير عن محمد بن عليه السلام في آخره) وفي المبرور جعل لولم يجمع إلى خيفة الخلاف لأبي يوسف اه فاية
وعلى هذا منى صاحب المجمع (قوله وهذا لا ينفس الشروع بكونه من تكاليف إلى آخره) لصداق الصوم الشرعي والصالح على
مجرد المال لا خيفة ولا خفت حتى يمينه لا الصوم وان لم يمتد حتى يمينه لا الصوم عوما اه فتح (فرع) في الولي قال في قل ان
أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره فهو من الخالص عشر والسبع عشر من الخالص عشر من أوله والسبع عشر من آخره
واما هذا لا ينصuran بكونه متتابعين اه فاية في آخر باب الاعتكاف (قوله ان النهي عنه الصلاة إلى آخره) والصلاة عبادة
عن مجموع أركان معلومة فإم فعلها لا يتحقق لا وجود الشيء وجوده في حقيقته فلا فاعلمها التقطع ما يطلب منه بصدق فعله
فكونه مبطلا للعمل قبل الامر بالاعمال فيزبه الصلاة إلا أن هذا يقتضي أنه لو قطع بعد الصلاة لا يوجب قضاءها والجواب مطلق في
الجواب اه فتح وعن أبي خنيفة لا يلزم الشروع في الصلاة في الأوقات المذكورة أيضا ولا الظاهر هو الفرق اه فاية

أخره عن الصوم لأن الصوم شرط والشرط مقدم طبعاً فيتم وضعها اه (قوله) (٣٤٧) وهو في اللغة الالهامية إلى آخره

الايام الخمسة ثم افسده لاجب عليه قضاءه وعن أبي يوسف ومحمد ان عليه القضاء لان الشروع بغيره
 كالنذر كافي ما رايه ابو الهيثم لا يمنع هذه الشروع في حق القضاء كالشروع في الصلاة في الاوقات
 المكروهة ولا يوجب قضاءه انصوص هذه الايام امور يتقصد لاجب عليه اتماعه ووجوب
 القضاء بالشروع ينطبق على وجوب اتماعها لا يجب وهذا لان مبني الشروع يكون من تركها لله
 لا منصوص فيكون اعراسا على ما يدعون والله اعلم يقسمه بخلاف النذر بوم الصلاة لم يصبر تركا
 لله في نفس النذر لانه التزام طاعة الله تعالى وانما المصيبة بالقليل فكانت من ضرورات البشرية
 لان ضروراتها يجب المباشرة وبخلاف الشروع في الصلاة في الاوقات المكروهة حيث لا يصبر
 من تركها لله في نفس الشروع لان المني عن الصلاة والشروع ليس صلاته لا يصح بها الخلف
 انما يصلي ما لم يسجد والشروع هو المرجع للقضاة من الصلاة انصار كالنذر ولا يمكنه الاداء في
 الشروع في الصلاة لانه وجه الكراهية بان يسجد حتى تبيض الشمس فحصل الفرق بينهما
 وجهه والله اعلم

باب الاعتكاف

وهو في اللغة الأقامة على الشيء ولزمه وجوب النفس عليه ومنه قوله تعالى هذه الخصال التي أنتم لها قلوبكم وقوله تعالى يمكنون على أصدانهم وفي الشريعة هو الأقامة في المسجد والبث فيه مع الصوم والنية قال الله تعالى أن تطهروا بين يديكم والطاقيين والعاكفين والمعنى القرى فيهم موجود مع زيادة وصف قال رحمه الله (من لبث في مسجد بصوم ونية) أي جعل البث في المسجد من شرط نية الاعتكاف والصوم وقال القدوري الاعتكاف منسحب وقال صاحب الهداية والصحيح أنه سنة مؤكدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأتباعه في العشر الاخير من رمضان والمواصلة دليل السنة

دليل السنة والاكت تكون دليل الوجوب أو تقولا لفظ وان دل على عدم الترك ظاهرا لكن وجدنا من رعا ما يدل على الترك وهو ما في المصنوع وغيرها كذا التي على الله عليه وسلم يتكفي في كل رمضان فاقصلي الفدية الى ما في مكان الذي احتكف فيه فاستأذنته عائشة أن يتكف فيه فأذن لها فحضرته فيه فسمعته بها حصة فحضرته فيه فسمعته أخرى فحضرته بنسب فحضرته فيه فحضرته ليلة أنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفدية بصرا ربيع قبل بقل ما هنا فأتبعه بن عمر فقال ما حملك على هذا أكبر أنزعوا فلا زأها فحضره علم يتكفي في رمضان على اعتكاف في آخر الشهر من فؤاد الوفاء وإتمامه بجملة فحضره فؤاد الاعتكاف في شهر رمضان على اعتكاف انفرادي من فؤاد هنا ما اعتكاف الفجر الاوسط فحضره ما على الله عليه وسلم اعتكافه فليترك ما يجب له فقال ان الذي تطلب ما لم يكن من لجة الفجر اعتكاف العشر الاخرى فذهب الي انما في العشر الاخير من رمضان فحضرته من فؤاد في ٢١ ومنهم من قال ٢٧ وقبل غزوة بدر وروى في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى في العشر الاواخر والتسوي في كل روزه من أي حصة أنها في رمضان ولا بد من عملها في وقت يتقدم وقد تأخر وعندها كذلك الا انها ليست لا تنظم ولا تأخر هكذا التعلل عنهم في المظنونة والشروع في فؤاد في فؤاد فاضان قال وفي الشهر رمضان تأخر في السنة تكون

في رمضان وتكون في غيره جعل ذلك رواية وقوله لا خلاف من قال استمر أو استطلق ليلة القدر فان قال قبل دخول رمضان حتى
 وطلعت اذا الشهور وان قاله بصلية فنه فصاعدا لم يقتضى شيئا من رمضان العلم القابل عند وعندهما فانه مثل تلك الليلة
 من رمضان الا في واجبا وخففه عن الاصل المقتضية لكونها في العشر الاواخر بان المراد في ذلك رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم
 انفسه فيه والسبب في ذلك طعن في تأمل طرق الحديث والاعطاء كقوله ان انفى قلب ما ملأنا انما كان بطلب ليلة القدر من ذلك
 السن وعرفنا بما يطالع عليه الاستقراء ومن علامتها انها لم يقسا كسرة لا حارة ولا فارة تطعم الشمس صيغها بالاشعاع كما انها طست
 كذا قالوا وانما اخففت ليعبد في طلبها فقال ذلك ابراهيم بن محمد بن في العبادة كما اخفى سبعا الساعة لكونه فاعلى وحل من قيامها فنه اه
 فتمتع حنف قال في الغاية وينبغي لمن رأى ليلة القدر ان يكتبها ويدعوها تعالينا خلاص اه (قوله واولئك انهم يتقسم) خلاف كل
 من الاطلاق بل الحق ان بقل اه فتح (قوله واجب وهو المنذور) أي تعزرا أو تطبقا اه فتح (قوله وهو الثاني في المسجد
 الى آخره) قال في الغاية وقوله (٣٤٨) في الاعتكاف وهو البت في المسجد الصوم يريد به الواجب في حق غير النساء

اه (قوله فنية الاعتكاف الى آخره) هذا مفهومه
 عندنا وفي معنى الفنية انه فنية مطلق الاقامة في
 أي مكان على أي غرض
 كان قال الله تعالى ما هذه
 التماثيل التي أنتم لها
 طاعون فمن أنكرته
 البت بشرط الصوم والنية
 وكذا المسجدين الشرط
 أي كونه فمعهذا التعريف
 على رواية اشتراط الصوم
 مطلقا لا على اشتراطه
 الواجب منه فقط مع
 ظاهر الرواية انه ليس بشرط
 لفعله منه وعلى هذا
 أيضا إطلاق قوله والصوم
 من شرطه عندنا خلافا
 للشافعي اطلع على ذلك
 الرواية وهي رواية الحسن
 وليس هو على ما ينبغي لانه
 انما هي انما هي عليه على

والحق انه يتقسم الى ثلاثة أقسام واجب وهو المنذور وسنة وهو في العشر الاخيرين من رمضان ومسقط
 وهو في غيرهم من الأربعة ومن محاسن الاعتكاف ان فيه تفرغ القلب من أمور الدنيل وتسلية النفس
 الى المولى وبما لا يمتدح عبادته ويتبره هو والبت في المسجد الصوم فنية الاعتكاف اما ما ذكره
 لا يثبت عنه وشرطه التيقن بالمسجد والصوم وهو من ذهب على وان عمر وابن عباس وعائشة وغيرهم
 رضى الله عنهم وقال الشافعي رضى الله عنه الصوم ليس بشرط فلهذا روى ابن عباس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ليس على المعتكف صوم الا ان يصح على نفسه رواءا فافقني وقال ربيعة أبو بكر محمد بن اسحق
 السوسي وغيره لا يرغبه وروى في العبد من ان هر رضى الله عنه قال لئن صلى الله عليه وسلم كنت
 نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بذلك فأعتكف ليلة وهي لا تقبل
 الصوم وعن ابن عمر ان هر قد رأى يعتكف في الشرك ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد
 إسلامه فقال أوف بذلك رواءا فافقني وقال اسناد حسن فلو كان الصوم من شرطه لم احتاج الى
 اصحاب الصوم في قولان الصوم أصل نفسه وهو أحد اركان الدين فكيف يكون شرطه للغير والشرطية
 تنفي عن التبعية فكيف يكون تبعا لغيره ولما حدثت عائشة رضى الله عنها قالت السنة على
 المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا ينس امرأ أو لا يشاره ولا يخرج الا لما لا يمنعه ولا
 اعتكاف الا بالصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع رواءا بدأ ودونته لا يعرف الاجسام ولا يعرف رواءه
 عليه الصلاة والسلام اعتكف بلا صوم ولو كان جاز الفل تطييب الجواز لانه لو نذر الاعتكاف
 صحتا لم يسهل الاعتكاف صائغا ولو لانه شرط لم يسهل كقولنا ان يعتكف متصلة فاعتكف ودرهم
 وهذا لان النذر لا يصح الاثنا كنمن بنفسه واجبا مقصودا لا لميل البعدان نصب الاسباب
 ولا شرع الاحكام بل انه لو نصب على نفسه عما وجبه الله تعالى ولم يوجب المك وحده الا في ضمن
 عبادة كالتمتع في التشهد والوقوف بعرفة لا يصح فيه المك فلهذا احتاز جهل من غير علمه يجوز قال
 قبل لو كان الصوم شرطاً لمكان شرط انقضاء ودوام وليس هو شرطاً لو احدهم ما يدل جواز
 الشرع فيه ليلاً وبقائه فيه بعد ما شرع قلنا الشرائط انما تعتبر بصاحبها لا مكان ولا مكان في

لشافعي رحمه الله لم ترجع هذا على ظاهر الرواية وليس كذلك اه فتح (قوله وقال ربيعة أبو بكر) حروش
 الفارطني اه غاية (قوله وغيره لا يرغبه الى آخره) لكننا نقابل جملة في دفعه من الثاني لا يحتاج الى دليل اه غاية (قوله
 قال أوف بنذر) متفق عليه اه غاية (قوله وقال اسناد حسن الى آخره) اتفرد به سعيد بن بشر اه غاية (قوله فلو كان
 الصوم من شرطه الى آخره) كون الصوم من شرطه انما يعرف بالشرع ولا شرع في الجاهلية اه (قوله ولو كان جازاً الى آخره)
 كذا قال القاضي عياض في الاكل اه غاية المعنى (قوله وهذا لان النذر الى آخره) أي لان اصحاب الميعد يعتبر بايجاب الرب اه غاية
 (قوله لانه ليس البعدان آخره) قال في البداية فان قيل ينبغي ان لا يجب الاعتكاف بالنذر الا لما لا يجب النذر ما كنمن نفسه
 اوجب الله تعالى اما اذا لم يكن فلا يجب كانه يصرم بالليل والاعتكاف من نفسه ليس واجبه تعالى قلنا بل من نفسه واجب
 لله تعالى وهو البت بعرفة يوم عرفة وهو الوقوف أو النذر بالشيء لما يصح لنا كنمن نفسه واجبه تعالى أو مشغل على الواجب
 وهذا كذلك لان الاعتكاف مشتمل على الصوم ومن جنس الصوم واجب فيكون الدرهم مثلاً على البت والصوم ومن جنس الصوم

واجب وان لم يكن من جنس البت واجب ليعلم التذرع على هذا نقل عن صدر سليمان وفي جامع نثر الاسلام التذرع للاعتكاف
 صريح وان حكيان ليس لله تعالى من جنس الجليل لان الاعتكاف انما شرع في ايام الصلاة وتلك حازرة فصول التمام بمنزلة التمام
 الصلاة والصلاة ما يتقصد اه (قوله الا ان يجعله على نفسه على الاعتكاف) أي لانه كدفعه لانه لا وجوب بالتذرع
 بالتذرع ما عدا ذلك وجوبه من التذرع بالتذرع فان جعله على الاعتكاف كدفعه لانه لا وجوب كدفعه لانه لا وجوب بالتذرع
 وسلم الذي اولى صوامع الحكم عليه او يحتمل فصل عليه وتوقيف الحديث اه غايه (قوله نقل بعض الرواة البتة وبعضهم اليوم الخ)
 أي يجوز ان يروى نقل بعض ما مع اه غايه وذ كرى الغاية ان التورق اكر على صاحب المذهب استدلاله بصحة خبر هذا وقال
 هو تدبر الجاهلية وقد تقرر ان التدبر الجاهلي في الكفر لا ينفذ على الصريح فليكن ذلك شأنا واجبا عليه اه (قوله والحديث الأخير)
 أي الذي رواه الفارطني وحسنه اه (قوله ثم الصوم شرط للصوم) ثم استلزم الصوم لصحته يجب أن يكون الصوم
 واجبا عليه من آله حتى ان حلالا صوما تطلعا في بعض النهار اه (٣٤٩)

الليل فيسقط التذرع وحلت باليالي نابعة لايام كالتدبر بالطريق في بيع الارض الا ترى ان صلاة
 السجدة تصح مع السيلان وان عدم الشرط فتصذر وكذا التذرع بطلان والقاط لا ينافيه
 الصريح من الركن اقرى من الشرط وجزا أن يكون أصلا بنفسه ومع هذا تعلق بموارد الاعتكاف
 كصلاة أصل بنفسها ومع هذا تعلق بتمام الطواف وأقر به أنه لا يمان أصل بنفسه وتعلق به
 صحة العبادات كلها وحديث ابن عباس ليس فيه دلالة على ما قاله لا اله الا في قوله عليه الصلاة
 والسلام ليس على المتكف حرم الا ان يجعله على نفسه على الاعتكاف دون الصوم فيكون بيانا
 على ان الاعتكاف التذرع لا يصح بدون الصوم والتذرع منه يصح دون وجوبه وقوله وجوبه ولان ابن
 عباس مذهبه خلاف ذلك على ما حكى في السجدة والاحتياط به وحديث عمر بن الخطاب على انه قد ان يعتكف
 يوما ولا يعتكف بلسان الحديث الثاني اه وفي الشرط ان يعتكف وصوم وليس في السجدة صوم دليل
 ما روي انه قد ان يعتكف يوما قال في الغاية رواه مسلم وعن عمر انه قال من ان اعتكف يوما وليلة
 في الجاهلية ذكرا من بطلان هذا أصل الحديث فمثل بعض الرواة البتة وبعضهم اليوم ولانه كان
 الصوم مشروعا بالليل في أول الاسلام ولعله كان قبل نسخ الحديث الا خبره ضعفه يحيى بن معين
 ثم الصوم شرط للصوم واجبا عند رواية واحدة ولصحة التطوع وميلوى الحسن عن أبي حنيفة
 ذكرنا من الأدلة في غير فصل وأقله على هذه الرواية يوم يدخل في المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج
 بعد غروب الشمس فان قطع قبل ذلك فضا لولا أنه قد يقضى وفي ظاهر الرواية على أبي حنيفة وهو
 قولهم ان الصوم ليس بشرط فيه وليس لاقلة تقدير على الظاهر حتى لو دخل المسجد وفي الاعتكاف
 الى أن يخرج منه مع ان يمتنع النفل على المسألة ولهذا يلى النفل فاعادوا كل جمع القدوة على
 القيام والنزول وروى بشر بن الوليد عن أبي وصف أن قالها كثر اليوم حتى لو شرع في صوم التطوع
 ثم ذان يعتكف بقية النهار مع عند ما كان قبل الزوال والاعتكاف لا يصح الا في مسجد جماعة
 لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وعن أبي حنيفة لا يجوز الا في مسجد يصلي

ساعة ثم تركه لا يكون باطلا للاعتكاف بل انما فلا يراه القضا على رواية الحسن بانه اه فتح (قوله الا في مسجد جماعة) قال
 في الدرر أي مسجد يصلي فيه صلاة واحدة في جماعة وهو رواية عن أبي حنيفة اه قال في الجمع وأداسا لجماعة وانما شرط
 اه وبه قال أحد وقال الشافعي وما لم يصح في المسجد كلها حتى لو جعل بعض بيوت دار مسجد يجوز ان يعتكف فيه والمصنف
 الجامع أفضل اه كأي (قوله لقول حنيفة الخ) أسند الطبراني عن ابراهيم التيمي أن حنيفة قال لا يجوز الا في مسجد من قوم
 من داره ودار أبي موسى زعموا أنهم عكوف قال لطلعتهم أسألووا خطأت أو حقنوا أو أنبت قال أما أن فقد جعلت له الاعتكاف
 الا في مسجد جماعة وأخرج البيهقي عن ابن عباس قال ان بعض الأمور الى الله تعالى البعد وان من البعد الاعتكاف في المسجد
 التي في الدور وروى عن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما ان عثمان التوري قال أخبرني جابر عن سعيد بن عبيدة عن أبي
 عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وقد تقدم مرورا في رواية عائشة رضي الله عنها اه فتح (قوله)
 لا اعتكاف الا في مسجد جماعة) وقال الطحاوي يصح في كل مسجد اه غايه (قوله وعن أبي حنيفة لا يجوز الا في مسجد الخ)
 قال ابن فرشتة لو هذا الرواية التي اختلفت اه

(قوله ولو اعتكفت في مسجد الجمعة) قال الكمال رحمه الله ولوا اعتكفت في الجامع أو في مسجد غيرهما أو أفضل من الجامع في حشها
 جزوه ومكرهه ذكر الكراهة فاضحاً ولا يجوز أن يخرج من بيتها ولا أن تغسل البيت من مسجد ما إذا اعتكفت واجباً أو قفلاً
 على رواية الحسن ولا تعتكف إلا بذن زوجه فان لم يأتك كلباً أو أيتها أو أذن لم يكن له أن يأتيها ولا يعتنها وفي الأمانة غلب ذلك بعد
 الإذن مع الكراهة المؤقتة قال بعد ما دام اه (قوله وان لم يكن فيه مسجد الخ) وفي الجنب لو لم يكن في بيته مسجد جعل في بيتها
 مسجداً تعتكف فيه اه كافي (قوله ولا يخرج) أي المعتكف (قوله منته) أي من المسجد اه (قوله كالجعة) أي
 والغسل والوضوء اه غايه (٣٥٠) (قوله بعد ما فرغ ظهوره) أي بفتح الظاهر مصدر قال المبرد خمسة من المصادر

في الصلوات الخمس لانه عباداً انتظار الصلاة فينتصر مكان يصلي فيه قيل أراد به غير الجامع وأما
 في الجامع فيعوز أن لم يصل فيه الخمس وعمر أبي يوسف أن الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد
 الجمعة والمقل يجوز وروى الحسن عن أبي خنيفة أن كل مسجد امام ومؤذن معلوم يصلي فيه
 الصلوات الخمس بالجماعة فانه يعتكف فيه لما روى عن حذيفة أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول كل مسجد مؤذن وإمام فالاعتكاف فيه يصح ذكره في الغاية ثم أفضل الاعتكاف
 ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم ما كان
 أهله أكراماً أو فرقة من فرقة الله (وأما تفرقة الساعة) وقد ذكرناه قال رحمه الله (وأما الاعتكاف في
 مسجديتها) لانه هو الموضع لصلاتها فيتحقق انتظارها فيه ولوا اعتكفت في مسجد الجمعة تبارز والاول
 أفضل ومسجد غيرهما أفضل لاهل المسجد الاعظم وليس لها أن تعتكف في غير موضع صلاتهم
 بيتها وان لم يكن فيه مسجد لا يجوز لها الاعتكاف فيه ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت فيه قال
 رحمه الله (ولا يخرج منه إلا حاجة شرعية كالجمعة وأطعمية كالويل والغائط) لما روى ناس الاثر
 عن عائشة رضي الله عنها ولما روى عنها أنها قالت كلن التي صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت
 إلا حاجة لانسان إذا كن معكما متفق عليه تر يداليول والغائط هكذا افسره الزمري ولان هذه
 الاشياء معلوم وقوعها في زم الاعتكاف فتكون مستثناة ضرورة ولا يعتكف في بيته بعد ما فرغ
 ظهوره لان الثابت للضرورة بتقدير قدرها والجمعة أهم حاجة فيباح الخروج لاجلها وقال الشافعي
 رحمه الله بعد ما اعتكفها اذا خرج الى الجعة لا لضرورة في حق كلونه يمكنه أن يعتكف في الجامع
 قلنا الاعتكاف في كل مسجد مشروع لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتما تكونون في المسجد
 فتناول الجميع ثم هو ما روى إلى الباب قوله تعالى فاسعوا الذي كراهه فيكون الخروج له مستثنى
 لحاجة الانسان لا لالزامة الاعتكاف في الجامع لاجل الجمعة يكثر وجوه مشبهه المناهات للاعتكاف
 لبعينه بخلاف مسجد غيره لان تيمم خلا المسجد عن الاعتكاف وجبرائها ويخرج حين تزول
 الشمس ان كانه عتكفه فريامن الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا تقوه الحظية وان كان
 تقوه لا ينتظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه أن يصل الى الجامع ويصلي أربع ركعات
 قبل الأذان للحظية وفي رواية الحسن ست ركعات ركعتان تحية المسجد وأربع سنة وبعد
 الجمعة يكث بقدر ما يصلي أربع ركعات عند أبي خنيفة وعند هاست ركعات على حسب اختلافهم
 في سنة الجمعة ولا يكث أكثر من ذلك لان الخروج للصلاة وهي باقية في حق السنة لانها أتياع
 لقراءت فتكون لحظتها ولا حاجة بعد الفراغ منها وان مكث أكثر من ذلك لا يصير لان المقدس

على فعل بفتح الفاء ظهور
 والوضوء والقبول والوضوء
 والولوج كذا في الفوائد
 التفسيرية اه كافي
 (قوله قلنا الاعتكاف الخ)
 قال العلامة الحق كمال
 الدين هنا وجه الازام
 على عمومه فان الشافعي
 يجوز في كل مسجد وأما
 من رأينا أن لا يجوز الا في
 مسجد يصلي فيه الخمس
 جماعة أو دونها اذا كان
 جاء ما فلا يكون التمسك
 على العموم بقوة تعالى
 وأنتما تكونون في المسجد
 كما فصله الشارحون محصيا
 على المذهب والحاصل أن
 الاعتكاف في غير الجامع
 جائز في الجملة لا اتفاق أو
 الزام بالليل فإذا صبح فبعد
 ذلك الضرورة مطلقة
 للحرر مع بقا الاعتكاف
 وهي هنا متفقة قلنا إلى
 الامر بالجمعة اه (قوله
 وفي رواية الحسن ست
 ركعات) قال الكمال وهذا

يستأن من يجهد في خروجه على ادراك السماع الخطية لان السنة انما يصلي قبل خروج الخطيب اه (قوله الاعتكاف
 ركعتان تحية المسجد) قال الكمال سر حواياها لما ذكرنا في الفريضة حين دخل المسجد برأى تحية المسجد لان الصلوة تحصيل ذلك
 فلا حاجة إلى غيرها في تحصيلها وكذا السنة فلهذا الرواية وهي رواية الحسن إما ضعيفة أو مبسطة على ان كون الوقت مجاميع فيه السنة
 وأداء الفرض بعد قطع الساعة مما يعرف في حينها لا قطعاً فقد دخل قبل الزوال لعدم مطابقة قلته فلا يمكنه أن يدعى بالسنة فيبدأ بالصلاة
 فينبغي أن يصرى على هذا التقدير لانه قلباً بائناً للحزب اه (قوله وعند هاست ركعات) قال الكمال رحمه الله منهم من يجعل قولاً أي
 خفيفاً ان السنة بعدها أربع وقوله هاست ومنهم من اقتصر على الست على قول أبي يوسف وقلنا الوجه في باب صلاة الجمعة للشرقيين
 اه (قوله وان مكث أكثر من ذلك لا يصير) ولو جازاً ولله اه كافي

(قوله فلنخرج ساعة بلا عذر) أي على المذنب وسواء كان طمعا أو نسيا اه غايه (قوله وقولهما استغفران) يقتضي رخصه لانه ليس من المواضع المصدوقة التي يرجع فيها التماس على الاستغفار ثم هو من قبل الاستغفار بالضرورة كذا كرهوا التفتيح واستغفار من عدم أمره ما تخرج الى الغافل أن يسرع المشي بل يمشي على التؤدة ويقدر بالبطء لتقليل السكّات بين الحركات على ما عرف في حق الطبيعة وذلك ثبت قد مر من الخروج في غير محل الحاجة فعمل أن القليل عفو بطلان الفاضل منه وبين الكثير أقل من أكثر اليوم وأولية لأن مقابل الأكثر يكون قسلا بالنسبة اليه والأكثر (ع) أن من خرج من المسجد الى السوق فهو والعيا والاضامن بعد انصرافه ما قبل نصف النهار كما هو قولهما ثم قال يا رسول الله ما اعتكف قال ما أبعدك عن العاكفين ولا يمتني هذا الاستغفار فان الضرورة التي ينط بها التخصيف هي الضرورة اللازمة أو الغالبة للوقوع (٣٥١) ويجرد عروضا ما هو ملحق ليس

ذلك الا ترى أن من عرض له في الصلاة مدافعة الاخيرين على وجهه عجز عن دفعه حتى خرج منه لا يشل ببقائه صلاته كما يحكمه مع السلس مع تحقق الضرورة والبلية وهي ذلك معذورادون هذا مع أنها بمنزلة بغير ضرورة أصلا إذا المسئلة هي أن خروجه أقل من تصف يوم لا يفسد مطلقا سواء كان بجحالة أو لابليل وأما عدم المطالبة بالاصراع فليس لا طلاق الخروج اليسر بل لأن الله تعالى يحب الأتوا والرفق في كل شئ حتى طلبة التي الى الصلوات كان ذلك بغوث بعضها به بل لماعتو كره الاسراع ونهى عنه وان كان محسلا لها كما هي الجماعة فحسبها لتقصية انشوع اذ هو يذهب بالسرعة والعالك أحوج

لا اعتكاف والخروج من المسجد لا المكث فيه الا أنه لا يفسد ذلك لانه التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا منه في غيره قال رحمه الله (فان خرج ساعة بلا عذر فسد) أي فسد اعتكافه وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يفسد الا ما كثر من نصف يوم وقوله أقبس لأن الخروج من البيت وما ياتي الشيء يستوي فيه القليل والكثير كالأكل والشرب في الصوم والحديث في الظهر وقوله ما استغفار وهو أوسع لأن القليل من تلوم لم يرق في الخرج لانه لا يمنة لأقامة الحوائج ولا سرج في الكثير والفاضل أكثر من نصف النهار فالأقل تابع للأكثر كما في نية الصوم ولا يورد من يضاهي من عاتية رضى الله عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر بالربض وهو معتكف فغير كما هو ولا يخرج يسأل عنه رواد أو داود وكذا لو خرج للمأذنة ففسد اعتكافه وهكذا لصلواتها ولو تعبت عليه أو لأضياءه الغريق أو الحريق والجهاد إذا كان التقية طاعة أو لاداء الشهادة كل ذلك فسد بخلاف الخروج لحاجة الانسان لانه ما عليه الوقوع فتكون مستثناة ولهذا لو نسي المسجد الذي هو فيه فانتقل الى مسجد آخر لم يفسد اعتكافه بالضرورة لانه لم يبق مسجد بعد ذلك ففعل شرطه وكذا لو تفرق أهل علم الصلوات الخمس فيه ولو أخرجه ظالم كرها أو خاف على نفسه أو ما من المكابر من خرج لا يفسد اعتكافه ولو كثر المراتمعتكة في المسجد فطلعت لها أن ترجع الى بيتها وتبني على اعتكافها قال رحمه الله (وأكله وشربه وقومه وما يعتنه فيه) أي في المسجد إذا نسي في تقضى هذه الحيات ما ياتي المسجد حتى لو خرج لأجلها لم يفسد اعتكافه خلافا لما في خروجيه التي لا تملك كل قلنا لا كل في المسجد مباح والتي عليه الصلاة والسلام كان يأكل في المسجد بالضرورة اليه قال رحمه الله (وكره احضار المبيع والصمت والتكلم الا بصير) أما احضار المبيع وهي السلم البيع فلان المسجد محرر عن حقوق العباد وفيه شغلها بوجهه كذا كان وقوله وكره احضار المبيع يدل على أنه أن يبيع ويشتري ما داه من التعارضات من غير احضار السلعة وذكر في التخرية أن المراد به الايد منه كالطعام ونحوه وما إذا أراد أن يفتد ذلك فخير أكره ذلك وهذا صحيح لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل فيه بأمور الدنيا ولهذا تكرر التماس في الخرج وفيه ولغير الاعتكاف بكر المبيع مطلقا لما روي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن البيع والشراء في المسجد واه الترمذي وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال إذا رايت من يبيع أو يشتري في المسجد فقلوا له لا أرى في المسجد فاجرت الحديث أخرجه الترمذي وقال عليه الصلاة والسلام من سمع رجلا يشتد دعائه في المسجد فليلق لارده الله

الها في عموم أحواله لا يصل نفسه لله تعالى متقيدا بتمام العبودية من الصلوات كره والانتظار الصلاة فهو في حال المشي المطلق لم يدخل في العبادة التي هي الانتظار اه والانتظار الصلاة في الصلاة كما كان محتاجا الى فصل الخشوع في حال الخروج فكانت تلك السكّات كذلك وهي معدومة من نفس الاعتكاف لا من الخروج ولو سلم أن القليل فهو مفيد بلزم تقدر وعلمه قليل بالنسبة الى المعاقلة من شبهة علم يوم أوله بل عايد كثيرا في نظر العقلاء الذين فهموا معنى العكوف وأن الخروج بنائه اه فتح (قوله أو لاداء الشهادة) أي وان تبت عليه اه غايه قال في الدرر في شرح الارشاد ولا يخرج لاداء الشهادة وان تعين لأنا هذا لان هذا لا يقع الا نادرا ولا علة لنادر اه قال الكمال رحمه الله وفي شرح الصوم عقبه أي البيت المعتكف يخرج لاداء الشهادة وقاؤه انه لا يمكن شاهد آخر فتوى حقه ولو أخرج المعتكف بغير ربه اذ لا ينافيه ولا يجوز له الخروج الا إذا خاف فوت النالج فيخرج حيث يشاء ويستقبل الاعتكاف ولو اجتمع لا يفسد اعتكافه فان أمكنه أن يقبل في المسجد من غير تلويث فعل والابن جازع فاعتقل ثم يعود اه ولا بأس أن يخرج جراه

من المصداقي بعض أهله لشبهه أو برجه كما يستعمل من فعله صلى الله عليه وسلم وإن غلبه في المصداقي فإنه بحيث لا يثبت المصداق لأمر به
 وصحوا للثقة أن كان بأهل من خرج المصداق فيفسد في ظاهر الرواية وإن قال بعضهم هذا في الميزان لأن تروجه فلا تان معلوم فيكون
 مستقي أم أغبره فيفسد اعتكافه وصح فاضحان أنه قول الكل في حق الكل ولا تان ذلك القول أقس بحسب الامام اه كمال
 (قوله) وقيل ان كان المصداق يحسن المصداق (آخوه) قال فاضحان في فصل المصداق بكونه يحسن في المصداق لأن المصداق
 لا يصادقون إلا كتساب وكذا الرأى والفقيه إذا كتب بأجر أو الملم إذا علم الصبيان بأجر وأن جعلوا بغيره أو بغيره بأجر
 ملية إذا قصد الدار حل في المسجد لا يحيط فسد ويحفظ المصداق الصبيان وأولها بأجر اه (قوله) لأن الكف عنه هو
 الركن فيه (قوله) قال كمال رحمه الله وحاصل الورع الحكم باستلزام حرمة الشيء إذا في العبادت فسد ما به وعدم استلزام حرمة الدواهي
 إذا كانت حرمة ثالثة ضمن ثبوت الأمر لا تفاوت بين التفرم الضمني لعدم أموره والقصدى ولا تان ثبوت ماله الدواهي عند ثبوتها
 مع قيام الحائز الشرعي عنه ليس قطعاً ولا بالباغ وإنما طريق في الجملة فمررت للتفرم القصدى وداعية لا الضمني اذ هو غير مقصود بل
 المقصود ليس الانقضاء بل الأمر به فكان ذلك غير ملحوظ في الطلب لا لغيره فلا تستدعي الحرمة إلى دواعيه اذ امر في هذا مقرر مما لو طاق
 الاعتكاف قصدى فذهب (٣٥٣) ثابت بالنهي المقتضى لحرمة ابتداء نفسه وهو قوله تعالى ولا تبشروهن وأتم

عليك وفي جوامع الفقه بكرة التعليم فيه بأجر وكلما كلفه الحنفية فيه بأجر وقيل ان كان المصداق
 يحفظ المصداق فلا بأس أن يحيط فيه ولا يستطره إلا العذر وكل ما يكره فيه بكرة في سطحه وأما
 الصمت فالمراد به صمت يعتقد عبادة وهو منتهى عنه وعن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يتم
 بعد اختلاف ولا صامت يوم إلى الليل رواه أبو داود وهو صوم أهل الكتاب حسنة وبلازم قرأوا القرآن
 والحديث والعلم والتدريس وسائر التي صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 وحكايات الصالحين وكذا أمور الدين وأما التكليم بغير الخبر فانه بغيره سائر المعتكف فطائفة
 بالمعتكف قال رحمه الله (ويحرم الوطء ودواعيه) لقوله تعالى ولا تبشروهن وأتم ما كتون
 في المسند فالحق بدواعيه وهو ليس والقبلة لأن الجماع محظور فيه إما أن يفتقد إلى الدواعي كافي
 الاحرام والظهار والاستبراء بخلاف الصوم لأن الكف عنه هو الركن فيه والمحظور ثبت ضمناً
 لا بقوت الركن فلم يفتقد إلى دواعيه لأن ما ثبت الضرورة يتقدر بقدها ولا أنه لو تعدى لفساد الكف
 عن الدواهي ركناً والركنية لا تثبت بالشبهة والحرمة تثبت بها ولأن الصوم يكتو حوده فلو منعوا عن
 الدواهي لم يجزوا وبخلاف حالة الحيض لأنها ركن فلو لم تكن داعية إلى الوطء ولا أن الحيض يكثر
 وحده على ما ذكرناه في الصوم قال رحمه الله (ويطلى وطئه) أي سطل الاعتكاف وطئه سواء
 كان عامداً أو ناسيهاً راء أو لئلا لا محظور بالنس فكل من مفسده كلفاً كان للجماع في
 الاحرام بخلاف الصوم حيث لا يفسد إذا كان ناسياً والفرق أن حالة المعتكف مذكرة لحالة الاحرام
 والصلاة وحالة الصيام غير مذكرة ولو جامع معادون الفرج أو قبل أو لم ياتزل بعد اعتكافه لانه في
 معنى الجماع (وان لم يزل لا يفسد لانه ليس في معنى الجماع ولهذا لا يشبهه الصوم ولو أمضى بالتفكير أو

ما كفون ومثل في الاحرام
 والاستبراء قال الله تعالى
 فلا تزنا ولا تنسوا الآية
 وقال صلى الله عليه وسلم
 لا تسكعوا الحيا حتى
 يضعن ولا الحيا حتى
 يستبرئوا بحصة تعدى إلى
 الدواهي فيها وحرمة الوطء
 في الصوم والحيض ضمنى
 الأمر الطالب للصوم وهو
 قوة تعالى ثم أعوا الصيام
 الحائز والاعتكاف التماس في
 الحيض فان مقتضاه وجوب
 الكف حرمة الوطء تثبت
 ضمناً بخلاف الأول فان
 حرمة الفعل وهو الوطء معي
 الثابتة أولاً بالصيغة ثم
 تثبت وجوب الكف عنه

ضمناً فلا تثبت (ع) معطل الدواهي في الصوم والحيض على ما مر في ما بهما اه (فروع) في الجنبي وفي جامع بالنظر
 الاستيعاب في غير المعتكاف ان يتامى المصداق معاً كان أو غير ما مضى عليه ومتكافراً جلا ما إلى القبلة أولاً والمعتكاف أولاً وليس
 المعتكاف أحسن ثبانه وبنام فيه ويطيب ويدهن ويغسل رأسه فيه وقال أحد بكرة المعتكاف أن ليس الرفع من الثياب ويطيب
 ولو سكر ليل لا يفسد اعتكافه خلافاً للشافعي وأحمد وعندما ألكر منع ابتداء الاعتكاف وبقائه ولا يفسد سبب ولا جلال
 ولا كسرة عملاً لا يفسد الصوم وعندما يفسد الكسرة دون الصوم في رواية وفي رواية لا تسقط كقول الجمهور اه كافي (قوله) ويطل
 وطئه إلى (آخوه) قال كمال رحمه الله وإذا فسدا الاعتكاف الواجب فوجب قضاء ما إذا فسدا في دناءة خاصة فان كان اعتكاف شهر بعنه
 يقضى قد فسد وليس غير ولا ياتزم الاستقبال كالصوم التذوي به في شهر بعينه إذا أظفر يوماً يقضى ذلك اليوم ولا ياتزم الاستئناف
 أصله صوم رمضان وان كان اعتكاف شهر بغيره لزمه الاستقبال لأنه لم يتتابع أياماً فيه فيه صفة التتابع وسواء قصد بضعه
 كل في وجب والجماع والاكل والارتواء ولعذر كان إذا مرض فاحتاج إلى الخروج أو بغيره منه كل في وجب والمنون والاعمال الطويل وأما الردة
 فلقوله تعالى ان ينهوا بقولهم بالفساد وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب سابقه كذا في البدائع اه (قوله) وان لم يزل لا يفسد
 وان كان محرماً لا يفسد في معنى الجماع وهو المصداق أو بدعيه لما يفسد وان لم يزل يظهر قوله تعالى ولا تبشروهن الآية واجب

بان مجازها وهو الجمع مراد في مطال اركان الحقيقة لا متنازع الجمع وهو مشكل لانك انى ان الجمع من ماصدقات المباشرة لا مباشرة خاصة فيكون بالنسبة الى القبة والجمع فيكون الفرق والمسر واليد والجمع متواثما ومشكل فاما ما ريد به كان حقيقة كل يوم وكل اسم بمعنى كل غيراته لا راد بغيره من مفهومه في اطلاق واحد في سياق الاثبات وما نحن فيه سياق التثنية وهو بعيد اليوم فيفيد تحريم كل فرد من اركان المباشرة بجمع او غيره اه فتح (قوله معناه ونذكر آخريه) أى بان قال بلسا عشرة أيام مثلا ولا يكتفى بحقيقة القلب وكذا اذا قال شهر اول شهر معين من متاعيله ونهله يقتضى ثناء بالعدد اه لاهلا لوال شهر معين هاتى كان فرق استقبل وقال زفران شاه مفرقه وان شاء تابعه والحاصل ان عشرة أيام شهر بالحق بالا جاراتها والاعتناء في لزوم التتابع ودخول الالبالي فيها اذا استأجره وحلف لا يكلمه عشرة أيام وبالصوم في عدم (٣٥٣) لزوم الاتصال بوقت الفجر في ربه

والعين لذات عرف الاستعمال
اه فتح (قوله والقصة
ولسعة) أى لما كان
عدد الايام والى متساويا
قد كرا الايام يتناول ما بازاها
من الالبالي لخطوة وكذا ذكر
الالبالي يتناول ما بازاها من
الايام بخلاف المختصين
لقوة تعالى حضرها عليهم
سبع ايل وعثمانه ثيام اه
ثاية (قوله لانه حقيقة
كلامه) أى لان حقيقة
اليوم ياض النهار وهما
بخلاف ما لو ربح على
نفسه اعتكاف شهر بغير
عنه فتوى الارام بوزن الالبالي
أوليه لا يصح لان الشهر
اسم اعدد ثلاثين يوما
وايس باسم عام كالعشرة على
مجموع الا حاد فلا تنطلق
على ما دون ذلك أصلا كما
لا يطاق للشرع على جهة
ملاحظة حقيقة ولا مجازا أفعال
قال شهر بالانفراد والالبالي
لرسه كما قال وهو ظاهر

بالنظر لا بقصد اعتكافه قال رحمه الله (وزنه الالبالي أيضا نذكر اعتكاف أيام) معناه لو نذر أن
يعتكف أياما زمنية بلباليه لا نذكر إلا الأيام بلفظ الجمع يدخل ما بازاها من الالبالي وكذا لو نذر أن
يعتكف الالبالي زمنية ما باها لانه ذكر الالبالي يدخل ما بازاها من الأيام قال الله تعالى ثلاثة أيام
الارمزا وقال تعالى ثلاث ليل سوا والقصة واحدة فغيره نارة بالايام ونارة بالالبالي فعمله ذلك أن ذكر
أحدهما بلفظ الجمع يتناول الآخر وتدخل البسلة الى ولو كانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان
الاقوات كلها قابلة بخلاف الصوم لان سببه على التفرق لان الالبالي غير قابلة للصوم ففضلها بوجوب
التفرق فيصحب على التفرق حتى يصح على التتابع ثم يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس من
اول البسلة ويخرج بعد غروب الشمس من آخر يوم وانوى الالبالي خمسة صحت نيته لامحقة
كلامه قال رحمه الله (وليتان بسدر يومين) أى يلزمه ليتان نذر اعتكاف يومين لا بد ذكر
يومين يدخل ما بازاها من الالبالي في العادة يقال مارا شاك ذوسين والمراد بلباليه ما
يقال مارا شاك سدة ثلاثة أيام والمراد بلباليه بخلاف ما ذكره قال الله على أن
اعتكف يوما حيث لا يلزمه السبل لعدم التعارف وعن أبي يوسف في
"شيقو الجمع لانها ملاحظة الى الأولى لان الاعتكاف لا يكون بالليل
الالبية لضرورة الوصول بين الأيام ولا حاجة الى ادخال
البسلة الا في تحقق الوصول بدونها ومنهم من
يجعل خلاف أبي يوسف في التثنية فقط
وايزيد أن يعتكف ليلة لا يصح لها
يستعمل الصوم ولا اعتكاف
بوجه وعن أبي يوسف
منه تلزمه يومها
والله اعلم

(في تمام جزاء) وقد ربه الجزء الثاني وقوله كلب الحنج كج

(٤٥ - زيل اول) أو استثنى فقال شهر الا الالبالي لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية كما قال ثلاثين
نهارا ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شئ لان الباقي الالبالي الجزرة ولا يصح فيها التثنية بشرطه وهو الصوم اه فتح (قوله وعن أبي يوسف
انه تلزمه يومها الى آخره) ولو نوى بالبسلة اليوم لرسمه على الرأمان فصل قضاء أيام حيفها بالشهر فيما اذا نذر اعتكاف شهر فحلفت
فيه ولا ينقطع التتابع به وعن لزوم التتابع قالوا نعم على المعتكف أو أصليه عنه أو لم استقبل اذا برأ لا تنقطع التتابع حتى لو كان
في آخر يوم وفي الصوم لا يفتى اليوم الذي حدث فيه الا بما عطف من ما بعده فادان الا على ما يفتى في شرط الصوم وهو ان يتناول الظاهر
وجود التثنية في اليوم الذي حدث فيه الا بما عطف من ما بعده فادان الا على ما يفتى في شرط الصوم وهو ان يتناول الظاهر
بالاعمال في الصلوات التي يجب بعد الاعمال بخلاف الامساك المسبوق بالتثنية الذي هو معنى الصوم اه فتح